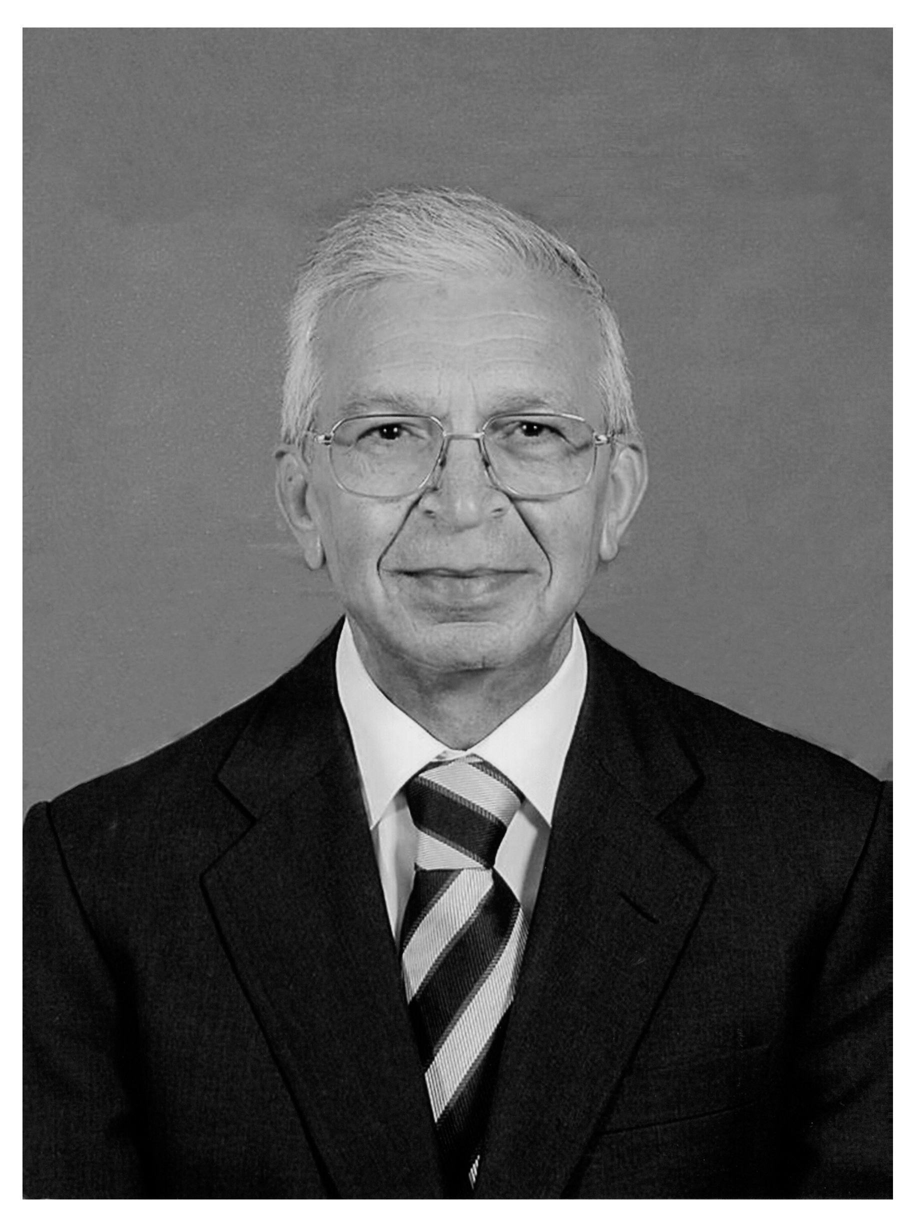




الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

المجلد الأول



(١٩٣٠ ـ ٢٠٠٧)

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

★ **تتكون الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمّادي من مجموعتين اثنتين:**

● **المجموعة الأولى**: ثلاثة كتب، هي: «آراء حول قضايا الثورة العربية»، «في سبيل الجمهورية والوحدة العربية»، «تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة».

وقد كانت محتويات هذه الكتب الثلاثة، في الأصل، منشورة (أول مرّة) على شكل مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية، اليومية، أو كانت قد صدرت، في قسم منها، على شكل بحوث أو مداخلات (في ندوات)، أو مقابلات، في صحف ومجلات عربية وأجنبية.

ثم، استصوب المؤلِّف (رحمه الله تعالى) جمع ما كان يراه من هذا المنشور، تِباعاً، وما كان مُؤْتَلِفاً ومتطابقاً في هدف المضمون، فجعل من ذلك كتاباً، بِعَيْنِه.

وقد أشرنا، في توثيق هذه المقالات والبحوث، إلى كلّ مقالٍ أو بحثٍ، كان قد نُشِر، ابتداءً، ثمّ أُعِيد نشره، ثانيةً، في كتاب. وقد اعتمدنا في الإحالة علامة النجمة (★) التي تشير إلى تاريخ نشر المقال، ومكان صدوره، أول مرة، ونحدد، برقم الكتاب، موقع نشره ثانية، في أيٍّ من الكتب الثلاثة.

● **المجموعة الثانية**: أحد عشر كتاباً؛ هي: «نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة»، «نحو إصلاح زراعي اشتراكي»، «الإصلاح الزراعي في البلدان العربية: دراسة مقارنة»، «الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية»، «الوحدة ومبدأ النضال ـ الوطن العربي وأفريقيا»، «مذكرات وآراء في شؤون النفط»، «ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران»، «شيء عن الموضوعية»، «عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت»، «العقل والضمير ـ نظرات في الإنسان والتطور»، «مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟».

وكان قد صدر كلّ كتاب منها، منفرداً، وحدَه، متضمناً موضوعاً محدداً. ولم يكن، أيٌّ من هذه الكتب نتاج جمع مقالات منشورة، سابقاً.

● أمّا ترتيب قائمة الكتب الأربعة عشر، الواردة في المجموعتين، أعلاه، فيعتمد في تسلسله وترقيمه، تاريخ صدور الكتاب، أول مرة، في طبعته الأولى.

● وقد انتهجنا في ترتيب الأعمال، كلّها، في الفصول الثمانية، وفي المجلدات الثلاثة:

ـ دَرْجَ البحوث والمقالات، التي أعيد نشرها في الكتب الثلاثة، والتي ذكرناها في المجموعة الأولى.

ـ ثم، دَرْجَ كلّ كتاب من كتب المجموعة الثانية (١١ كتاباً) في موقعه المناسب، من حيث الهدف والمضمون، من الفصول.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حمادي، سعدون

الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي / سعدون حمادي.

٣ مج.

ISBN 978-9953-82-182-5 (vol. 1)

ISBN 978-9953-82-185-6 (Set)

١. حمادي، سعدون. ٢. الأعمال المجمّعة. ٣. القومية العربية.
٤. الوحدة العربية. أ. العنوان.

320.54

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٨

المحتويـــــات(*)

(*) اعتمدنا ترقيمين: الترقيم **الأول** في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في المجلد الواحد. والترقيم **الثاني** في يسار ذيل الصفحة (بدءاً من المجلد الثاني)، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في الأعمال الكاملة.

الفصل الثاني
الوحـدة العربيـة

- **البحـوث والمقـالات**

● **الكتب**

مقدمـــــة عامـــة

١ ـ الفصول الثمانية في هذه المجموعة، هي جلّ ما كتبته خلال السنين، أما مجموع ما كتبته فهو أكثر من ذلك. وأتذكر أن بداياتي في الكتابة غير المنشورة تعود إلى أيام الدراسة المتوسطة. أما المنشورة فتعود إلى أيام الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي مجلة **العروة الوثقى**. وأول ما نشرته على نطاق عربي هو مقالة «القومية العربية مشكلةً وحلاً وأسلوباً»، نشرتها مجلة **الآداب** الصادرة في بيروت.

٢ ـ في هذه المجموعة شيء من الترتيب المقصود فقد جعلت المقالات التي تتحدث عن القومية العربية وهي محور تفكيري، في المقدمة؛ فالقومية العربية التقدمية هي العمود الفقري لمجمل آرائي وهي ما توصلت إليه منذ السنين الأولى للدراسة الجامعية في بيروت في بداية الخمسينيات، وبقيت معي. وزادتني الحوادث والسنون تعلقاً بهذه القضية ولم أشعر بقلق إزائها في أي وقت منذ البداية حتى الآن ولئن حدث تطوير في مفهومها عندي. ويسرني أن أقول بشيء من الرضى عن النفس إن هذه القناعة لم تتأثر بتموجات الصعود والهبوط التي أصابت التيار القومي عموماً تحت تأثير تتابع الحوادث الإيجابية والسلبية، لا بل أستطيع القول إنني لم أتأثر بتموجات التفكير القومي الرائج، فقد كتب لحسن الحظ عن قضية الدعوة لما سمي في حينه بـ تجديد الفكر القومي (والمقصود بذلك سلبي على الأرجح)، تحت تأثير التراجع والنكسات. وأود كذلك جلب الانتباه إلى أهمية الدعوة للحوار بين التيارات القومية بهدف تقاربها وتوحيدها من جهة، وبين التيار القومي والتيار الإسلامي من جهة أخرى، فقد كنت دوماً أرى ضرورة وفائدة تكوين جبهة واسعة تعمل من أجل تحقيق الأهداف القومية، وفي مقدمتها الوحدة العربية.

٣ ـ ولعل أبرز حدث في تفكيري القومي، هو مكانة الإسلام في القومية العربية. إن حياتي المبكرة كانت متصفة بالتدين إلى حد ممارسة الطقوس، وأتذكر أنه حدثت مناظرة عندما كنت طالباً في المتوسطة في الصف بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، وكنت في جانب الوحدة الإسلامية. وخلال دراستي الجامعية لم أعد أمارس الطقوس الدينية إلا أنني بقيت متديناً بالمعنى الروحي وأشعر بروح الإسلام. وقد أعقبت ذلك فترة الرجوع إلى ممارسة الطقوس بشيء من المرونة كما أنا عليه الآن. إلا أنني وبالتدريج شعرت أن للإسلام مكانة خاصة في القومية العربية، فالإسلام ثورة اجتماعية إلى جانب كونه ديناً سماوياً، فقد أحدث بالفعل انقلاباً روحياً في نفوس المسلمين الأوائل مكّنهم من أن يقوموا بما قاموا به. وقد ازداد هذا التفكير رسوخاً عندي كلما تمعنت بمعاركهم التي كان للقوة الروحية المعنوية الأثر الحاسم في انتصاراتهم. وما زادني تعلقاً بالإسلام ـ الثورة، هو تلك المرونة والتسامح التي اتصف بها منذ نشأته بحيث مكّنته من الإقبال على ترجمة التراث الإنساني من اليونانية الوثنية، والفارسية المجوسية، والهندية الهندوسية، دون ما خوف على الدين الجديد. وكان ذلك مفتاحاً للإبداع الحضاري الذي خلقته ثورة الإسلام.

٤ ـ وفي مجال التعليق على قضية الأولويات، أوضح للقارئ الكريم أنني لا أضع هدف الوحدة العربية على قدم المساواة مع أي هدف آخر، فالقول إن المشروع الحضاري العربي مشروع تقدمي يتضمن العدالة الاجتماعية والانفتاح على حضارة العالم والحرية بمعناها الواسع والديمقراطية، لا يعني أن النهضة مزيج فيزيائي من عدة عوامل متساوية الأهمية؛ فالوحدة هي الثورة وهي نقطة البداية ومن دونها لا يصح أي شيء آخر والنضال في سبيلها يجب أن يكون له المكان الأول، وإن كان ذلك لا يعني بالطبع رفض أي خطوة تقدم في غير مجال التوحيد إذا ما سنحت. وقد سبق شرح هذا الإشكال اللفظي كما أظن سابقاً.

٥ ـ المقالات المكرسة للدعوة إلى الوحدة العربية، هي لب الموضوع وقد سُبقت بمقالات عن القومية العربية. ويلاحظ القارئ أن هذه المقالات ليس لترتيبها نظام معين، لا في ما يتعلق بالتاريخ ولا بالنسبة إلى الأحداث. إنني أعير أهمية خاصة للمقال الأخير وهو آخر ما كتبت عن الموضوع بعنوان: «الوحدة العربية من منظور المشروع الحضاري». وقد لخصت ما أراه من وسائل لتحقيق هذه الثورة الكبرى في حياة العرب. وأعتقد أنني في هذه المقالة عبّرت عن نزعة ثورية واقعية بالوقت نفسه. وبذلك تبلورت عندي نظرة خاصة لماهية الثورة من

جهة، وماهية الواقعية من جهة أخرى، والواقعية التي أقصدها في هذا المجال هي غير الذرائعية المستسلمة للواقع المراد تغييره، ومتنكرة للمثل العليا التي هي أساس حضارة وتقدم البشرية.

٦ ـ في هذه المقالات مقالة هي **المقدمة** لكتاب بخمسة أجزاء قمت بتحريره لمركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت بعنوان: **قراءات في الفكر القومي** (ولم أضع اسمي عليها، لذلك حرصت على هذا التنويه). والمقالة عرض لآرائي في هذا الموضوع رأيت من المفيد أن يطلع عليها القارئ مجدداً.

كما أود الإشارة إلى مقالة عن «التقدم والإرادة». الإرادة موضوع يتعلق بالإنسان الفرد وهي قضية معرضة للإقلال من أهميتها في خضم الإسهاب في الحديث عن العوامل المتعلقة بمحيط الإنسان أو ما يسمى أحياناً بالموضوع.

إنني أرى، كما هو مصرح به في أماكن عديدة من هذا المطبوع، أن الإنسان هو مركز العالم وهو الخليّة التي من مجموعها يتكون المجتمع، فالمجتمع ليس شيئاً آخر غير مجموعة الأفراد، وإن كان الأفراد كمجموع هم غيرهم منفردين كل لوحده. العالم يتغير عندما يتغير الإنسان الفرد وتتسع دائرة ذلك التغيير عندما يؤثر في من يحيطه من الأفراد، وجوهر ما يمكن أن يقوم به الإنسان الفرد هو إرادته. والإرادة قد تضعف إلى حد السبات وقد تقوى إلى حد تغيير العالم. إذاً فكل شيء في المجتمع يعتمد على إرادة الإنسان، لذلك فإن حركات الإصلاح والنهوض كانت دوماً تتجه نحو التأثير لإيقاظ إرادة الإنسان الفرد أولاً، وهو ما يسمى في الأدبيات المعاصرة بالانقلاب الروحي. عندما يحصل الانقلاب الروحي تظهر في الإنسان قدرات هائلة كامنة فيه لم تتح لها فرصة الظهور من قبل. في كل إنسان قوى داخلية أكبر بكثير مما يبدو له أو ربما يتصور، فهو يستطيع في حالة ظهورها أن يعمل ما كان يعتبره مستحيلاً عندما كانت كامنة، إذ لكل درجة من درجات ظهور تلك القوى وضعاً ذهنياً معيناً وتفكيراً معيناً، فالإنسان يفكر كما هو عليه وقت حصول التفكير وما درج عليه. تلك هي المفاجآت في حياة الإنسان، فقد ينشأ اعتيادياً وبعدها يتحول إلى إنسان غير اعتيادي بما يستطيع أن يقوم به مما لم يكن يتصوره ممكناً من قبل. تلك هي الإرادة. أسوق هذا الحديث للقول إنه من الخطأ الفادح أن نفكر بالنهضة من منطلق التفكير السائد وهو تفكير التخلف. بل يجب التفكير بالنهضة على أساس تفعيل الإرادة الكامنة في كل فرد منا. والخلاصة هي أنني قد تعمدت الحديث عن موضوع الإرادة بمناسبة حالة الجزر في التفكير القومي الذي تمر بها أمتنا الآن.

هناك كتابات عديدة بدأت في الظهور الآن تتناول مسألة القوى الروحية الموجودة في كل إنسان في حالة سبات، وإذا ما استطاع إطلاقها يتحول إلى إنسان أقوى مما كان عليه بكثير مما اصطُلح على أن يسمى في الأدبيات المتداولة بما وراء النفس «الباراسايكولوجي» (Parapsychology).

٧ ـ وثمة تعليق أراه مهماً على مقالة «التنظير للقطرية» هو أنني أرى أن جوهر الصراع القائم في مجتمعنا الآن هو **بين الدولة القطرية وإرادة الجماهير للتوحيد**. ولعل من أفضل ما جلب الانتباه لهذا الصراع ـ بشكل أو بآخر ـ كتاب برهان غليون: **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**؛ فالدولة القطرية وإن كانت في بداية نشوئها كانت تمثل بشكل أو بآخر نزعة وطنية للاستقلال عن النفوذ الأجنبي عثمانياً كان أم غربياً، إلا أنها قد تحولت الآن بفعل عاملين داخلي يتعلق بالفئة الحاكمة، وخارجي يتعلق بالقوى الاستعمارية ـ الصهيونية إلى قوة مضادة للأمة، فهي تعمل الآن بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد القومية العربية والوحدة العربية والأدلة على ذلك متيسرة ووفيرة؛ فالدولة القطرية لم تعد تمثل نزعة وطنية خيرة بل هي أنانية ـ استعمارية هدفها الرئيس تكريس الحكم وخدمة مصلحة التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، ويتضح ذلك أحياناً بوضوح وأحياناً أخرى يكون مستوراً محاطاً بستار من التضليل الإعلامي والمناورة السياسية. ولعل الموقف من القضية الفلسطينية أوضح مثال على ذلك، لذلك هناك صراع يشمل المجتمع العربي بكامله بدرجات متفاوتة بين جماهير الأمة وسياسات الفئة الحاكمة، وهو أساس عدم الاستقرار. فلو أتيحت الآن فرصة إجراء استفتاء حر نزيه بعيد عن تأثير الأنظمة الحاكمة حول التجزئة مقابل التوحيد، فإنني لا أشك أن الأغلبية في الوطن العربي ستكون بجانب التوحيد أو بعبارة أخرى ضد التجزئة؛ فماذا يعني ذلك؟ إنه يعني أن قضية التوحيد هي أساس الصراع الاجتماعي ويعني زيف ادعاء الديمقراطية من قبل بعض الأنظمة العربية.

٨ ـ يلاحظ أن الفصل المتعلق بقضايا الثورة يتكون من قسمين. القسم **الأول** مقالات مختارة من مجموعة المقالات التي كتبتها في جريدة **الجمهورية** التي تأسست مباشرة بعد قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، وقد دعيت لأكون رئيساً لتحريرها. وقد اخترت من تلك المقالات العدد المثبت في هذا المطبوع. وبالرغم من أن المقالات ظهرت كافتتاحيات في جريدة يومية، إلا أنها تعكس تفكيري في المواضيع التي عالجتها والتي يجدها القارئ مشروحة ومطورة في أكثر من مكان في هذه المختارات؛ فقد كان ذلك مناسبة لتقديم آرائي للرأي العام لأول مرة تقريباً؛ فقد حاولت الإجابة عن العديد من الأسئلة المتعلقة بذلك: فما هي القومية وما

علاقتها بالاشتراكية وقضايا التقدم وما موقفها من الاستعمار والرجعية الداخلية؟ وإلى جانب ذلك تؤرخ هذه المقالات للوضع الذي خلقته ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، في العراق حيث انطلقت من هذه المقالات الدعوة للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة والدعوة إلى وحدة الصف الداخلي عن طريق تكوين جبهة داخلية تضم جميع الأحزاب والاتجاهات الموجودة في صفوف الشعب، الأمر الذي عمل الحزب الشيوعي العراقي آنذاك على مقاومته، فحدث ذلك الخطأ التاريخي وضاعت فرصة قيام دولة عربية قوية. إن الصفة التاريخية لهذه المقالات التي عكست تلك المرحلة جعلتني أميل إلى تضمينها في هذه المختارات.

أما القسم **الثاني** من المقالات المتعلقة بالثورة، فتعالج قضايا الثورة عموماً وبخاصة ما يتعلق بثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، وما تمخض عنها من نتائج سلبية وإيجابية.

٩ ـ في مقالة بعنوان «الثورة وبعض قضايا العلم»، أود جلب الانتباه لها واستخدامها مدخلاً لملاحظة اعتبرها مهمة. عندما كنت طالباً أدرس النظريات المختلفة حول كيفية حصول التنمية، اقتربت من الاعتقاد أن مهمتي هي أن أختار ما أراه صالحاً منها، فبضوء الدراسة المطلوبة ضمنياً من الطالب، أن يرسو على رأي بحسب ما يراه فيفضل هذه النظرية أو تلك؛ فالنظريات جميعها في النهاية محاولات فكرية من قبل واضعيها للوصول إلى الحقيقة. والنظريات بطبيعة الحال تستخدم أفضل ما لدى واضعيها من حجج وتسلسل منطقي وبراهين ووقائع. إذاً فلا بد أن تكون إحداها هي الصحيحة من دون سواها.

إن هذا الانطباع لا بد أن يتكون عند الطالب الدارس المتمعن والراغب في معرفة الحقيقة. إلا إنني وبعد التخرج ودخول معترك الحياة العملية والنظر في وقائع الأمور، وجدت الأمور ليست على هذه الشاكلة، فالمشكلة ليست في اختيار النظرية الصالحة ونبذ غير الصالحة؛ فالنظريات وجهات نظر منظمة مصوغة في إطار منطقي وذات هيكل فكري ويعالج ناحية من نواحي الحياة وليس كل الحياة. لذلك فالنظريات ـ بسبب هذه الصفة ـ محدودة الفائدة، فهي لا تعدو أن تكون وسيلة تنوير وتسليط الضوء على التركيب المعقد للواقع والمتباين من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر، الأمر الذي يجعل النظريات مجرد تدريب فكري ووسيلة استنارة تساعد على استنباط الحلول وليست هي الحلول بذاتها؛ فالحلول في النهاية لا بد أن تكون استنباطية: حالة بحالة أساسها النظرة الشاملة التحليلية للواقع لاتخاذه نقطة بداية للتوصل لما يجب أن يكون عليه كهدف أخلاقي.

إن النظريات التي تتناولها المقالة المذكورة، كلها انعكاسات فكرية منظمة لما يمكن أن يطلق عليه الروح السائدة في المجتمع في وقت معين، فتأتي النظرية مستوحية تلك الروح أو الفكرة المهيمنة، يقدمها الكاتب بقالب فكري منظم لا بد أن يدّعي العلم في النهاية كوسيلة إقناع، في حين أن جذورها لا تخلو من الغرض المسبق لذلك، فهي ليست علمية بهذا المعنى، معنى التجرد من الغرض المسبق. جميع النظريات تدعي أنها علمية وأنها توصلت إلى الحقيقة فهل يمكن أن تكون الحقيقة متعددة؟ هل هناك حقيقة واحدة أم أكثر من حقيقة؟ البديهي هو أن الحقيقة واحدة. لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج عن النظريات المسطورة في الكتب لذلك أرى أن الرأي يجب ألا يبدأ بالنظرية، بل بالنظر في الواقع مع فائدة الاطلاع على النظريات.

١٠ ـ ولكن ما هو الهدف من الخوض في هذا الموضوع؟ الهدف هو أن أقول إنني وجدت أن القومية التقدمية هي ما يحتاجه مجتمعنا العربي الحاضر؛ فتوحيد الوطن العربي في دولة واحدة يسودها العدل الاجتماعي وتتحقق بها المساواة في الحقوق والواجبات وتزدهر فيها الحرية والمواطنية العصرية والتقدم المادي والمعنوي والحياة المدنية المنفتحة على العصر، هي الحل الذي نحتاجه إلى تحقيق النهضة؛ فالماركسية والليبرالية والإسلامية والقطرية كلها نظريات وحيدة الجانب صادرة عن مواقف مسبقة تقدم حلاً للجزء مدعية أنه حل للكل. هذه هي الأرضية التي على أساسها بنيت الدعوة لتوحيد نضال القوى القومية وتوحيده مع نضال القوى الإسلامية. إنها دعوة إلى قوى التقدم أن تتراصف وتوحد جهودها. ويخطئ من يظن أنني توصلت إلى هذا الرأي على أساس نظرية من النظريات. إنه خلاصة ما توصلت إليه من النظر في الواقع وتقييمه بصورة مستقلة. وبالرغم من حصول مد وجزر في القضية القومية إلا إنني كلما قلّبت الأمور من جميع الجوانب لم أجد حلاً أفضل من هذا الحل. إنني أشعر أكثر من أي وقت مضى بفداحة خطأ التعصب وتهافت العصبية الفكرية ومضار التطرف مهما كانت وجهته: يميناً أو يساراً، ومثال الجزائر والخمير الحمر شاهد على ذلك. في الحالتين أهينت الحياة البشرية وأبيد الإنسان باسم المبادئ، وكأن المبادئ قد وجدت لغير الحياة ولغير الإنسان.

١١ ـ إنني أؤكد على التفكير المستقل الذي يبقى مشدوداً إلى الواقع يمعن النظر فيه ويحلله ويفهم تركيبه وكيفية تفاعله ويستنبط الحل الملائم الذي يستطيع أن يرتفع بذلك الواقع في سلم التقدم ويحقق النهوض الحقيقي؛ أما ما يقوله الآخرون فهو للمعلومات، وأما ما تروجه الكتابات المتداولة فهو لمزيد من

الاطلاع والاستنارة ولكن بحذر وقدرة على تمييز الغث من السمين والعفوي من المغرض.

عندما أُلقيت عني المقالة التي أرسلتها إلى ندوة «المشروع الحضاري العربي» التي عُقدت في فاس في أوائل عام ٢٠٠١، ولم أكن حاضراً، أبديت حولها العديد من الملاحظات، وقد اطلعت عليها فلم أجد في معرض الرد عليها أفضل من التعليق الذي حرصت على إلحاقه بالمقالة المثبتة في باب الوحدة العربية، وفحواه كما هو بائن التأكيد على استقلالية التفكير القومي عن المتداول والأفعال وردود الأفعال في الوسط الثقافي العربي، فالحقيقة في النهاية واحدة.

١٢ ـ ويضم الفصل الرابع تسع مقالات عن الثقافة، وقد آثرت وضعها في قسم منفصل للأهمية التي أوليها لقضية الثقافة، فالثقافة تتعلق بموقف الإنسان وهي المحرك لتفكيره وبالتالي لعمله. والثقافة ليست الحضارة كما قد توحيه مرادفات ما نلاحظه في الكثير من الأدبيات المتداولة. وفي باب الثقافة تدخل العادات والتقاليد والمعتقدات وكل ما يحرك الإنسان كمخلوق يفكر ويعمل. وتجدر الإشارة إلى أن آرائي في موضوع الثقافة لا تنحصر في هذه المقالات، بل هي مبثوثة في مقالات أخرى، وإن لم تتخذ العنوان نفسه وبخاصة في فصل «نظرات». لذلك فالاطلاع الكامل على وجهات النظر التي قصدتها لا تتم إلا من خلال قراءة جميع المقالات وليس الاقتصار على مقالات هذا الفصل.

وأُلفت نظر القارئ الكريم إلى أنني أدعو إلى ثقافة الثورة التي تحرر الفرد من مفاهيم قديمة معيقة ومن مفاهيم حديثة يتولى الغرب المستعمر والصهيونية ترويجها عن طريق مراكز البحوث الظاهرة والمستترة التي اتسعت مؤخراً، وعن طريق وسائل الإعلام الحديثة وبخاصة المرئية منها. لذلك فالمهمة ليست سهلة.

١٣ ـ في الفصل الخامس مجموعة مقالات بعنوان «نظرات». وقد اخترت عبارة «نظرات» للمعنى الشمولي الذي تعطيه. في دراستي الجامعية لاحظت أن عندي شيء من الميل إلى الفلسفة، فقد قرأت ما استعطت أن أقرأه، كما إنني أخذت دروساً في الفلسفة لم أكن أحتاجها لتأدية المطلوب للتخرج.

ومهما يكن لم يكن لي بد من تسطير بعض الآراء عندما دخلت مجال الكتابة، وقد لا أكون في ما كتبت ملبياً لجميع المتطلبات الأكاديمية كدارسي الفلسفة، إذ إن دراستي الأساس كانت في غير هذا المجال وإن كان في عداد العلوم الاجتماعية. عندما كنت طالباً في الثانوية أتيحت لي الفرصة للاطلاع على شيء

من التراث العربي، فقد قرأت منه ما استطعت وأنا في تلك المرحلة من الدراسة، وقد جلب انتباهي أن المثقفين العرب القدامى كانوا يكتبون ويبحثون في مواضيع عديدة فالفيلسوف يهتم بالموسيقى وبالأدب وبالكيمياء مثلاً. وقد أدركت في ما بعد أن ذلك لم يحدث عن غفلة، بل إنه يعكس حقيقة أن العلوم مترابطة الجذور، ناهيك عن الترابط الوثيق بين فروع العلوم الاجتماعية. إنني في هذه المقالات لم أقصد أن أكون مختصاً في موضوع ماهية الأمور والتفكير في الكون والإنسان والفكر البشري، ما يعد في صميم موضوع الفلسفة، ولكن ذلك قد حدث حكماً إذ إنني لم أستطع تجنب التفكير في هذه الأمور. وقد تبلورت ميولي من مجرد النظرة إلى التفكير المتأمل حتى الكتابة والنشر.

١٤ ـ ويجد القارئ أن عدداً من مقالات هذا الفصل يتناول هذه الأمور. وبكلمات قليلة يمكنني تلخيص النظرة التي هي بمثابة العمود الفقري لتفكيري في هذه الناحية. أساس هذه النظرة أخلاقي في المقام الأول، وربما كان للأثر الديني الذي نشأت عليه في مسقط رأسي ـ مدينة كربلاء ـ أثر في ذلك. ولعل مقالة «العقل والضمير» تفصح عن هذه النظرة بوضوح وبشيء من الإسهاب الذي لم يكن في المقالات الأخرى. إنني أرى أن في الكون قوة أخلاقية موجهة تحكم كل شيء هي ما ندعوه في الإسلام الله. إن هذه القوة الروحية موجودة في كل إنسان بشكل قبس وهو الضمير. إلى جانب هذا الميل الروحي هناك الغرائز التي تعمل على إدامة حياة الإنسان كمخلوق، وهذا الميل الغريزي أساسه أخلاقي أيضاً، هو البقاء ولكنه لا يملك القوة الذاتية من داخلة للحفاظ عليه في حدود الدفاع عن النفس، بل بإمكانه أن يخرج عن هذا المجال فيصبح شريراً معتدياً على الآخرين وذلك هو مصدر الشر. وهكذا يكون في الإنسان قوتان واحدة تدفع إلى الخير وأخرى إلى الشر، وعملية الصراع مستمرة وكل شيء في النهاية يتقرر بحسب نتيجة ذلك الصراع. إلا أن في الإنسان قوة العقل التي هي قوة المعرفة والتحليل والاستيعاب والمقارنة، وهي قوة بإمكانها أن تكون في خدمة الضمير أو في خدمة الغريزة. والتاريخ البشري ليس إلا قصة الصراع المستديم بين القوتين ولكن في النهاية لا بد أن تتغلب قوة الخير وبذلك تتقدم البشرية. يصح ذلك على الفرد وبالتالي يصح على الأمة كمجموعة أفراد، ويصح على البشرية كمجموعة أمم.

وبعبارة أخرى التقدم حتمي وإن كان خط سيره متعرجاً ومصحوباً بالتضحيات والخسائر. وتقف وجهة النظر هذه على طرفي نقيض من الذرائعية

التي لا تعترف بغير المصالح، وغرائز الإنسان، وتنكر وجود الدافع الأخلاقي. وتتناقض أيضاً مع الواقعية المستسلمة للواقع، فالواقعية كما أراها هي عملية فهم الواقع من أجل التغلب عليه لا الرضوخ له. لذلك فالسياسة يجب أن يكون لها مبادئ؛ في المجموعة مقالات عن الوطنية والحقوق والواجبات، وقد كتبت هذين المقالين من أجل الدعوة الوطنية التي ساهمت فيها أثناء الحرب مع إيران، وقد كررت إلقاء المقالة عن الوطنية في عشرات التجمعات الشعبية في مدن العراق. وقد يحسب القارئ أنهما مقالان للتعبئة، إلا إنني أعتبر الدعوة إلى الوطنية وبخاصة في ذلك الظرف دعوة أخلاقية، فالحرب مع إيران كان يجب أن تكسب من قبل العراق وإلا لكانت النتائج مروعة في الجانب الأخلاقي إذا ما أتيحت الفرصة للتعصب أن يسود.

١٥ ـ كما لا يفوتني الإشارة في هذا الصدد إلى مقالة «السياسة العربية والعوامل الذاتية»، فقد تعمدت الحديث الصريح عن هذه القضية التي نادراً ما يتم التعرض لها. فقد اعتدنا عن رغبة أو ـ عن مجاراة ـ الحديث عن العوامل الموضوعية في تفسير ما يحدث، في حين أنني أرى للعوامل الذاتية المتعلقة بالأشخاص الحاكمين والنخب التي ينحدرون منها أثراً كبيراً على ما يحدث؛ فالغيرة والحسد والانتقام والأنانية والكسب الشخصي وحب الظهور وغير ذلك من الصفات التي تقع في إعداد الدوافع الذاتية، ذات أثر كبير حاسم في كثير من الحالات في كيفية تصرف أولئك الحكام؛ لذلك فالسياسة العربية تحتاج إلى تحليل اجتماعي أيضاً، فالجانب الاجتماعي فيها يجب ألا يهمل. وإلى حد ما أعرف، فإن هذا المنحى في التحليل السياسي لم يجرِ التطرق له في أدبياتنا كثيراً أو أنه إلى حد الآن معدوم. حبذا مثلاً لو أقدم باحث عربي على الكتابة عن الجانب الشخصي للحكام العرب: نشأتهم، تعليمهم، أصدقائهم، كيفية ارتقائهم في السلم السياسي ووصولهم إلى ما وصلوا إليه، صفاتهم الشخصية من وقائع حياتهم.. إلخ. لإلقاء الضوء على التكوين الاجتماعي لشخصياتهم على حقيقتها، بدلاً من الصورة التي يرسمها إعلام الدولة والمتداول الشفهي.

١٦ ـ أما الفصل السادس، فيتعلق بالديمقراطية والاشتراكية. وهنا يجدر التنويه بملاحظتين. الأولى هي أن الديمقراطية المقصودة ليس الديمقراطية البرلمانية الغربية وإن كانت بينهما وشائج من دون شك؛ فالديمقراطية المقصودة ذات ملامح خاصة نابعة من الواقع العربي وتتصف بالتدرج وبشيء من العلاقة والتلازم مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، أو ما يمكن أن يدعى بالديمقراطية

الاقتصادية. أما الملاحظة عن الاشتراكية فتصح عليها الملاحظة نفسها وربما بشكل أكثر تأكيداً ألا وهي الخصوصية، الأمر الذي يمكن التعبير عنها بشكل أدق بالعدالة الاجتماعية فهي ذات أساس أخلاقي قومي أكثر من أي شيء آخر.

١٧ ـ إذا كانت الحقيقة واحدة فمن المنطقي والمعقول أن يكون تحقيق الديمقراطية الحقيقية مقروناً بتكافؤ الفرص والمساواة في خط البداية؛ فقدرات الفرد متفاوتة، بعضها ما يعود إلى الفرد ذاته وبعضها ما هو مكتسب من الخارج كالصدف والطرق غير المشروعة، وذلك ما تغفله الديمقراطية الليبرالية الغربية حيث يتاح نظرياً للجميع دخول السباق بحرية ولكنهم ليسوا متساوين من حيث الإمكانيات المكتسبة فبعضهم (كما يقال) يسير على قدمين وبعضهم يركب وسائط نقل، وهذه الوسائط نفسها تتفاوت سرعتها وكفاءتها. الجميع حر في التعبير عن رأيه إلا أن وسائل التعبير عن الرأي ممركزة الملكية وهي في النهاية يتحكم فيها القوي وبخاصة في عالم المال. وقوانين اللعبة السياسية يتخللها الكثير من الطرق غير المشروعة المستترة وهكذا. وكل ذلك يجري تغطيته بجرعة غير مؤثرة وقابلة للاحتمال من حرية الحركة وإبداء الرأي. وبعبارة أخرى إنه سباق في غياب المساواة.

أما الاستقرار فمتوافر بفعل التنمية وارتفاع الدخل الذي تحصل الأقلية على أعظمه، والأغلبية على أقله، ولكن ذلك الأقل يوفر شيئاً من الحد الأدنى المعقول نسبياً. والخلاصة هي أن كلمة الفصل تقررها في نهاية المطاف الأقلية القوية في عالم المال. وإذا كان هذا الوضع محتملاً إلى حد ما في بلدان قطعت شوطاً بعيداً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهو في بلدان العالم الثالث ومنها الوطن العربي يؤدي ـ كما أدى بالفعل ـ إلى التراجع وسوء الأوضاع، إذ ما لا شك فيه أن الدولة القطرية قد فشلت في أهم قضيتين هما الأمن والتنمية، فماذا بقي إذاً؟

وهنا أيضاً تقول وجهة النظر التي أدعو لها أن يصدر الحل من الفهم التحليلي للواقع وذلك هو معنى الخصوصية التي هي الصفة النابعة من القومية. إنها تقضي أن يؤدي الفكر الخلاق دوره في استنباط الحل الديمقراطي الملائم.

١٨ ـ والفصل السابع المخصص للنفط والتنمية طويل نسبياً، ولهذا الفصل أهمية خاصة، ومحوره قضية النفط كسلاح من أجل القضايا العربية، فهو القوة الرئيسة لدى الأمة العربية إزاء العالم وبخاصة الغرب، فالبلدان العربية تضم الجزء

الأعظم من الاحتياطي العالمي، إذ بإمكان السعودية والعراق والكويت والإمارات سد الفجوة المنتظر حصولها بين العرض والطلب، التي يتحدث عنها المهتمون بهذه القضية في العالم. وبالرغم من أن النفط يشكّل هذه القوة الكبيرة عند العرب، وبالرغم من استخدامها كسلاح لدعم قضايا العرب، قد جرت تجربته سابقاً بنجاح، إلا انه ولأسباب سياسية قد أسقط مؤخراً كقوة وجردت الأمة من هذا السلاح المؤثر بسبب سياسة الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية المستهلكة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. تلك الضغوط التي استجابت لها الأنظمة في دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية، فاتبعت سياسة إغراق السوق وتخفيض الأسعار من دون الحد الذي يحفظ القوة الشرائية لبرميل النفط في مقابل التضخم في البلدان الصناعية الرئيسة وانخفاض سعر الدولار مقابل عملات البلدان الصناعية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تخفيض أسعار النفط، وإلحاق خسارة مالية جسيمة باقتصاديات جميع دول الأوبك ومنها الأقطار العربية. وتوضح المقالة المتعلقة بالخسائر الناجمة عن تخفيض أسعار النفط بصورة رقمية هذه القضية المهمة. وقد حاولت ما استطعت جلب الانتباه إلى هذه القضية عن طريق العديد من المقالات الأخرى التي يضمها هذا الفصل. ولكنني اعترف أنني لم أنجح في ذلك، فقد أسدلت وسائل الإعلام بتأثير الإعلام الغربي والخليجي التعتيم على هذه القضية الخطيرة حتى عندما اندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني، واتضح بصورة صارخة وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الكيان الصهيوني. إن أطروحة استخدام النفط لدعم القضية القومية تحتاج إلى طرح أوسع وإعلام أكبر أكاديمياً وشعبياً لجعلها مؤثرة.

١٩ ـ وثمة ملاحظة عن مقالة «التنمية والأنماط الاجتماعية»، إذ فيها اهتمام خاص بالأثر الاجتماعي في عملية التنمية غالباً ما ينظر لها على أنها قضية مادية تهتم بالإنتاج والاستهلاك والتوفير والاستثمار. في حين أن دراسة أوضاع بلدان العالم الثالث والتحري عن أسباب التخلف الاقتصادي فيها، قد دللت على أهمية العامل البشري، أي أثر العوامل الاجتماعية التي هي في الغالب متوارثة؛ فالمجتمع التقليدي القديم يخضع للتقاليد أكثر مما يخضع للعقل وتؤثر فيه العلاقات المتوارثة أكثر من الحسابات الباردة للكلفة والمردود. لذلك تكون عملية إدخال نتائج التطور العلمي وأساليب الإنتاج الحديثة بطيئة نسبياً، ولا يجري قبولها بسهولة، فالفرد مقيد بقيود اجتماعية وإرادته تحدها التقاليد ويؤثر فيها الرأي الاجتماعي السائد أكثر من الاعتبارات العقلانية. كما إن لذلك سلّماً في الأفضليات يختلف عما هو عليه في البلدان المتقدمة، فالرفاه المادي لا يحتل

الأولوية أو أن التعبير عنه لا يكون بطرق مساعدة على التنمية، أي مساعد على التوفير وتراكم الثروة والاستثمار في المجالات المنتجة. وبعبارة أخرى يتضح في هذا المقالة أثر علم الاجتماع في الاقتصاد.

٢٠ ـ ويضم الفصل الثامن ست مقالات عن السياسة الخارجية، وقد تعمدت أن أخرج منها الخطب والمقالات والمداخلات، التي قمت بها خلال عملي كوزير للخارجية للسبب الذي ذكرته سابقاً، ألا هو الظرفية مع أن تلك الخطب والمقالات قد صدرت بمطبوع أثناء مسؤوليتي كوزير للخارجية. ولكن لا بد من التنويه إلى مقالة «الشرعية الدولية: ملاحظات ومناقشة» التي ألقيتها كحديث في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، ونشرت في العراق وعلمت أن صحفاً عربية أخرى نشرتها من دون علم مني.

إنني أعتقد أن هذه المقالة ذات أهمية، فهي تتحدث عن ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وبخاصة ما يتعلق بمجلس الأمن، بإعطاء الدول التي تتأثر بقرارات مجلس الأمن الحق بأن ترفع الموضوع إلى جهة قضائية مستقلة كمحكمة العدل الدولية مثلاً، لتبت في ما إذا كان القرار متمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة أم لا؛ فالميثاق ينص صراحة على ضرورة أن يعمل مجلس الأمن بحسب روح ونصوص الميثاق. فإذا كان الأمر كذلك، فعلى المجلس أن يتأكد من أن قراراته منسجمة مع الميثاق من حيث النص، ومن حيث ما تؤدي إليه من نتائج عملية على الأعضاء والمتأثرين بتلك القرارات. وقد ظهرت هذه الحاجة من خلال موضوع فرض الحصار على العراق الذي أدى إلى ما أدى إليه من آثار سلبية على شعب العراق خلافاً للقانون الإنساني الدولي ولنصوص الميثاق. وقد طرحت هذه الفكرة في كثير من المحافل الدولية وبخاصة البرلمانية منها، إلى الحد الذي تضمنتها قرارات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في جاكارتا في إندونيسيا في عام ٢٠٠٠.

٢١ ـ موضوع هذه الأعمال الكاملة هو مجموعة، مقالات وكتب ويتضمن ذلك بالضرورة درجة من التنوع والشتات. ولكن بالرغم من ذلك فإنني أرى فيها درجة جيدة من وحدة الموضوع؛ فقد كتبتها خلال المسيرة الثقافية التي عشتها. ومسيرتي الثقافية بقيت موحدة الرأي إلى حد بعيد، فوجهة نظري بالرغم من عوامل التطور ومفعول التفاعل مع الآراء الأخرى بقيت واحدة، ويعلم الله أنني لو شعرت بداخلي بدافع للتغيير لما ترددت مهما كانت النتيجة، إلا أنني لم أشعر بذلك أبداً. بل على العكس من ذلك، فلا زلت أتذكر أن شعوري القومي

قد تأجج أكثر خلال فترة إقامتي في الولايات المتحدة، فقد ذهبت إليها وأنا قومي التفكير.

وقد أدت الحوادث الكبرى المحلية والعربية والدولية، إلى ترسيخ هذا الشعور عندي بمرور الوقت. إذاً عندما كتبت هذه المقالات ـ وإن كانت متفرقة وخلال فترة زمنية ليست قصيرة ـ كتبتها انطلاقاً من وجهة نظر واحدة الأمر الذي يجعل وحدة موضوعها متوافرة.

إنني أرى كما يرى غيري أن الكتابة ليست هدفاً بحد ذاته، كما إنها ليست بالطبع ترفاً فكرياً بل هي وسيلة للعمل، أي إحداث شيء في مجال تغيير الواقع. والكتابة المجدية هي الكتابة المقرونة بالنضال بمعناه الواسع، أي معاناة حالة الأمة والسعي المتصل من أجل نهوضها. أما الكتابة في غير هذا الإطار وعلى غير هذا الأساس فعقيمة تفقد أثرها في من تخاطبه. وربما كان ذلك من أهم ما يمكن أن يوجه من نقد لجزء غير قليل من المثقفين العرب اليوم الذين لا يعتبرون النضال أساساً للعمل الثقافي، أما عن قصور أو مجرد نقص في معرفة كيف يتغير المجتمع. إننا من دون شك بحاجة إلى ثقافة مناضلة؛ فالنضال من دون فكر إنما هو مجرد حركة فيزيائية للجسم. والثقافة غير المناضلة بفصلها السلوك عن العمل، تفقد صدقيتها وبالتالي تفقد تأثيرها وتستحيل إلى جهد عبثي.

أقول هذه الكلمات. . آملاً أن يكون بجمع هذه المقالات ووضعها موحدة بين يدي القارئ العربي، وبخاصة الجيل الجديد بعض الفائدة.

سعدون حمّادي
بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

تمهيـــد

ـ ١ ـ

الكتابات التي أكتب لها هذا التمهيد لا تعكس سيرة ثقافية، فذلك يقع في عداد المذكرات، التي لها مجال آخر عملت على التهيؤ له منذ مدة طويلة وأقصد وضع الكتابات التي أراها مهمة وتحتوي على شيء وددت أن أقوله للقارئ العربي في مؤلف واحد. إنها عمل آمل أن يمكّن القارئ من الاطلاع على التفكير الذي أحمله وعلى القضايا المهمة التي أردت تناولها بالبحث. إن اهتمامي بأمور الفكر والثقافة يرجع إلى فترة الدراسة الثانوية، فقد قرأت الكثير مما وقع في متناول يدي في المكتبة العامة ومكتبة ثانوية كربلاء ومكتبة نادي الطلاب التي كنت مسؤولاً عنها؛ فقد شغفت بالأدب والشعر وشؤون الفكر وبخاصة المسألة الوطنية، لذلك لا غرابة إن كنت آنذاك معجباً بالشاعر معروف الرصافي، وقد تحسست في نفسي آنذاك بذور الشعور القومي.

وفي فترة الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت، تعزز ذلك الشعور وتبلور وازداد وضوح صورته، ما دفعني إلى الكتابة في مجلة **العروة الوثقى** في الجامعة وأصبحت رئيساً لتحريرها. وهنا أخذت الفكرة القومية عندي بعداً اجتماعياً يهتم بشؤون الطبقات الفقيرة وهموم قضية العدالة في توزيع الثروة. ثم جاءت فترة الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت فيها نمواً للشعور القومي في نفسي (على عكس ما يحدث لبعض الشباب العرب)، إذ شهدت بالملموس كيف تؤدي الوحدة في وطن كبير إلى نمو القوة واتساق التنمية وتقدم المجتمع وبناء الفرد، كما استفزني النشاط الصهيوني المعادي للعرب هناك. وقد حفزني ذلك إلى الكتابة المنظمة، حيث قامت مجلة **الآداب** بنشر بعض تلك المقالات في الخمسينيات، أولها مقالة عن «القومية العربية». وكان ذلك بداية

دخولي مجال الكتابة للرأي العام المثقف العربي. ثم تتابعت عملية الكتابة حتى كانت الصفحات التي تضمها هذه المجموعة، الأمر الذي برر جمعها بالشكل الذي يقدمه الآن مركز دراسات الوحدة العربية للقارئ العربي.

إن الذي يقرأ محتويات هذه المجموعة، يجد أن اهتمامي كان واحداً في الجوهر هو القضية الوطنية؛ فالكتابة بنظري خدمة عامة وليست عملاً فنياً من قبيل الصناعة، فالمعروف أنني لم أحترف الكتابة ولم أدعو إلى ثقافة مجردة عن خدمة الصالح العام.

ولكن مع هذه الوحدة في الجوهر هناك ثلاثة روافد كانت بمثابة المحفز لما كتبت. **الأول** هو شعوري بالقومية واهتمامي بقضية بناء كيان قومي موحد للأمة العربية. فقد بقي هذا الشعور معي منذ سنوات الدراسة الثانوية وتعزز وتبلور بمرور الوقت؛ أما الرافد **الثاني** هناك رافد الدراسة الجامعية، وهو الاقتصاد فقد كان ذلك ما درسته في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان موضوع التنمية محوراً مهماً في اهتمامي الدراسي. ثم جاء موضوع النفط كعنصر مهم في التنمية، باعتباره مورداً رئيساً للعراق والبلدان العربية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في التنمية؛ أما الرافد **الثالث**، فهو اهتمامي بالفلسفة وقضايا الفكر، فقد قرأت بصورة خاصة بعض المؤلفات عنه كما حضرت اختيارياً بعض الدروس في قسم الفلسفة خلال دراستي في الولايات المتحدة. ويجد القارئ في محتويات هذه المجموعة كتابات معظمها تصب في هذه الروافد الثلاثة.

ـ ٢ ـ

هناك أمور أود لفت نظر القارئ إليها من قبيل المعاونة في الاستدلال على ما أعتبره يحمل بعض الأهمية. **أولى** تلك الأمور عند قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق وقيام الجمهورية، كلّفت من قبل قيادة الثورة بإصدار أول صحيفة ناطقة باسم الثورة، فكانت جريدة **الجمهورية** التي أصبحت رئيساً لتحريرها، ما فتح أمامي المجال الواسع للإعراب عن آرائي السياسية فكتبت سلسلة مقالات افتتاحية فيها، كانت إعراباً عما كنت أراه من دون أي توجيه من أي جهة. كان التأكيد في تلك المقالات على قضية الوحدة، وكان المقصود هو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وعلى قضية الديمقراطية. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى إخراجي من رئاسة تحرير **الجمهورية** وحدث ما حدث، فلم تتحقق الوحدة ولم تتحقق الديمقراطية. ويجد القارئ تلك المقالات في متن هذه المجموعة تعبيراً عن الأهمية التي أوليها لها.

المسألة **الثانية**، التي أود لفت النظر إليها، هي اهتمامي بموضوع قليلاً ما نال الاهتمام في الكتابات السياسية العربية، ألا وهو أثر العوامل الذاتية في السياسة العربية. وينبع اهتمامي هذا من نظرة واقعية أعتقد أنني أحملها، فقد شهدت شخصياً من الحوادث الواقعية ما يدل على أثر هذه العوامل في اتخاذ قرارات المحيط العربي؛ فقد شهدت مواقف لمسؤولين عرب في قمة المسؤولية وفي مواقف بعض الأحزاب القومية، كان دافعها ذاتي يتمحور حول الحكم والنفوذ أكثر من أي شيء آخر، وإن كان يقدم بمبررات تتعلق بالصالح العام. وقد كتبت عن ذلك ونشرت بعضه ولم أستطع نشر بعضه الآخر، ولحق بي بسببه بعض اللوم. وقد تطور ذلك الشعور إلى بحث مسألة الموضوعية التي قدمت عنها ورقة للمجمع العلمي العراقي، حرصت على تضمينها في هذا المؤلف. قلت بصدد ذلك مرة: إنني لا أدعي أنني موضوعي ولكنني أحب أن أكون كذلك.

القضية **الثالثة**، التي أود الإشارة إليها هي الأهمية التي أوليها للتجربة العملية. وهنا أيضاً أستطيع أن أقول إن تفكيري مشدود إلى الواقع، يعير ما يجري عملياً في المجتمع من يوم إلى يوم أهمية خاصة في التوصل إلى الحقيقة. التحليل المنطقي ـ أي الاستنتاج وحده لا يكفي ـ إذ لا بد من معرفة الواقع أي حقيقة ما يجري فيه. ومن هنا كان اهتمامي بالإحصاء والتأريخ فالواقع لا يسير دائماً بحسب قوانين المنطق. أقول ذلك لا بشكل عام بل بصورة محددة تتعلق بقضية الوحدة العربية التي هي محور تفكيري.

لقد مرت هذه القضية بمراحل عديدة وشهدت العديد من المشاريع وكانت هناك المعوقات التي نعرفها. الوحدة العربية بنظري هي الحل الصحيح وهي القضية الرئيسة للتقدم العربي، وإن كان حصل لها بعض الإعاقة، فذلك يعود إلى أن محاولات تحقيقها لم تستند تماماً إلى تحليل الواقع العربي. ومن هنا كان اهتمامي بقضية «ما العمل؟» أي الخطة العملية لتحقيقها. ويجد القارئ ذلك مبثوثاً في الصفحات الأخيرة من هذه المجموعة؛ فقد عكفت بعد خروجي من العراق مؤخراً على التفكير بهذا الأمر، فكتبت عنه صفحات رأيت من المفيد تضمينها، وإن كانت لم يسبق لها وأن نشرت في كتاب من قبل.

ـ ٣ ـ

الذي يقرأ صفحات هذه المجموعة، يجد أن المحتويات يخترقها خيط واحد من البداية حتى النهاية هو خيط التقدم القومي؛ فتفكيري لم يتغير منذ بذوره

الأولى في مرحلة الدراسة الثانوية بل تعزز وتبلور بمرور السنين. ولكن القول بذلك لا يعني أن تفكيري لم يتطور بل هو قد تطور فعلاً. إن جذوري الدينية الناتجة عن نشأتي في محيط مدينة كربلاء، قد تطورت من مشاعر عامة إلى موقف إيماني محدد وجدت له بعض الأسس الفكرية فكانت مقالة «الإنسان والتقدم»، ثم الكلمة القصيرة التي قدمتها في ندوة «حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر» التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من ٩ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وفي المجال الاجتماعي استقر تفكيري على قضية العدالة الاجتماعية التي هي تدابير تقوم بها الدولة باعتبارها تمثل ضمير المجتمع من أجل رفع مستوى الطبقات الفقيرة وإنصاف المعذبين في الأرض، من دون أن يكون ذلك فلسفة كاملة كما هو الحال في الماركسية؛ فالمبدأ المحوري هو العدالة ومسؤولية الدولة عن الرفاه الاجتماعي. وثمة تطور مهم أود لفت النظر له، ويتعلق بالعلاقة التي يجب أن تقوم بين حركة التقدم والأنظمة السياسية القائمة هو ما أطلقت عليه عبارة الإيجابية. إنني قد شهدت جزءاً من العهد الملكي في العراق ثم قيام الجمهورية والمراحل التي مرت بها، كما شهدت مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر ونظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ثم المراحل التي تلته. وعند الإمعان في كل ذلك والنظر إليه الآن وبعد مرور كل تلك الحقب، وجدت أن الأمور لم تكن صوراً لأسودٍ وأبيض كما كنا ننظر إليها في حينها. كان هناك الأسود ولكن كان هناك ما هو ليس بالأسود.

كان موقف الحركة التقدمية العربية قائماً على المعارضة، على أساس مقولة الأبيض والأسود، لذلك كان هناك الصراع الدائم والتناقض المتواصل وحالة الاحتراب التي عرفناها. إنني أرى الآن أن الأمور يجب ألا تقيّم على أساس مقولة مسبقة بل على أساس واقعي، موقف بموقف وقضية بقضية. أي أن يكون هناك حوار وتفاعل وتقديم مقترحات، كما يكون هناك نقد ومعارضة وضغط وتعبئة قوة على أساس كل قضية وما يناسبها، وليس على أساس موقف تلقائي مسبق. ويؤدي هذا الموقف الإيجابي إلى اعتماد الأمد الطويل والقبول بحقيقة أن التقدم الحاسم الذي ينقل المجتمع العربي إلى وضع أعلى في سلم التقدم، يحتاج إلى وقت أطول مما كنا نتصوره أو نرغب به. وقضية مشروع الوحدة هي أول ما يصح عليه ذلك.

يلاحظ القارئ أن محتويات هذه المجموعة كتبت خلال مدة خمسين سنة أو ربما أكثر، وعند قراءتها الآن بصورة منظمة لا بد أن يلاحظ القارئ العنصرين

الذين سبقت الإشارة لهما وهما الثبات والتطور. ويسرني أن أقول إن التطور الذي طرأ على تفكيري كان عاملاً إيجابياً، فهو قد بلور الأفكار الرئيسة وبذلك ساعد على زيادة وضوحها بالنسبة إلي. وبهذا الصدد أود أن أقول إن ذلك لم يحصل بدافع غير فكري أو برغبة مسبقة. إنني أعرف أن في الإنسان غريزة ودوافع ذاتية، وأعرف أن الإنسان العربي الذي يعيش في بيئة دينية سياسية وثقافية كالبيئة التي عشت بها، معرض ربما أكثر من غيره إلى الدوافع الذاتية وآثار التعصب والانحياز. ولكني لا أتردد أن أقول الآن بثقة كبيرة إني وإن كنت كالآخرين معرّضاً لذلك، إلا أنني استطعت إلى حد بعيد التغلب على تلك الميول. إنني بطبيعتي كثير التأمل في داخلي والحديث مع نفسي لمقاومة أحاسيس الغريزة وشعور الذات، وإن كانت هناك لحظات لا تخلو من ذلك، إلا أنني استطعت في النهاية مقاومتها. إنني الآن وعلى وجه التأكيد أستطيع أن أقول إنه خلال نصف القرن الذي شهدته هذه الكتابات، لو وجدت ما يدعوني إلى تغيير بعض أو كل أفكاري الواردة فيها لما ترددت أن أفعل ذلك، فالحقيقة كما أراها هي أهم شيء بنظري. إنني أعرف الأفكار المضادة وتعرفت على مناقشات التيارات الفكرية الأخرى فقد كنت منفتحاً لها في داخل نفسي. فقد فكرت وتأملت وناقشت مع نفسي تلك الأمور وخرجت في النهاية بالاستنتاج إنني لم أكن على خطأ في جوهر القضية التي كانت محور ما كتبته وضمنته في هذه المجموعة. إنني الآن وحتى بعد أن حصل ذلك أبقى مستعداً برضى وموضوعية أن أغير تلك الأفكار إن توافر عندي الدليل المقنع على ضرورة التغيير. وبعبارة محددة أقول إنه إذا كان لدى أحد أو أي جهة أدلة مقنعة واقعياً ومنطقياً على وجود بديل أفضل من الوحدة العربية فليدلني عليه.

الوحدة العربية مشروع يواجه صعوبة ويحتاج إلى وقت ليس بقصير، أما التجزئة فهي موجودة وقد اكتسبت بعض القوة. كل ذلك صحيح ولكن ذلك لا يمكن أن نستنتج منه أن الموجود هو البديل الأفضل لمجرد أنه موجود. فالموجود لا يعني بحد ذاته أنه أفضل من الذي لم يوجد بعد. . فقط لأنه لم يوجد بعد. لو كانت مقولة أفضلية الموجود صحيحة لمجرد إنه موجود لما حصل تقدم في التاريخ.

تلك سطور تمهيدية غرضها تسهيل الاطلاع على المحتويات، فهي ليست تحليلاً فذلك ما تقوم به المقدمة عادة. المحتويات كما هو بائن كبيرة الحجم وممتدة من حيث الزمن، لذلك فقراءتها وفهم محتوياتها يحتاج إلى بعض الإيضاحات المسبقة التي تفعل فعلها في جلب الانتباه لهذا أو ذاك مما قد يصعب على القارئ. وآمل أن يكون في هذا التمهيد ما يساعد على ذلك.

وأخيراً لا بد من كلمة موجزة عن هدف مركز دراسات الوحدة العربية من جمع ونشر هذه الكتابات بهذا الشكل. أعتقد أن الغرض هو وضع هذه الكتابات في متناول القارئ الذي لم يشهد كل فترة الخمسين سنة الماضية والذي يتعرض الآن إلى وضع فيه شيء من الإحباط في مشروع الوحدة العربية عن طريق الاطلاع على تفكير أحد القوميين التقدميين، وما قدمه من مؤونة ثقافية في هذا المجال. إنني أرى أنه من الضروري في الظرف الراهن أن تزداد مطبوعات الثقافة القومية وأن يتوسع تداولها والإطلاع عليها من قبل الجيل الجديد وعموم الرأي العام. وقد سبقت لي بعض المقترحات في هذا الصدد.

وأخيراً لا غنى عن القول إن مدى الموافقة على ما ورد فيها من أفكار ودرجة خدمتها للصالح العام، أمر متروك للقارئ بطبيعة الحال، فإن حصل شيء من ذلك فهو مبعث سرور للكاتب وللناشر على حد سواء.

● إيضاحٌ وإضافة

عنوان هذا المطبوع هو الكتابات الكاملة وقد سعيت إلى أقصى ما أستطيع أن أجعله كذلك وفاء للقراء. إلا أنني وفقت في بعض الأمور واضطررت أن أخرج على هذه القاعدة في بعض الأمور التفصيلية الأخرى فاقتضى التنويه.

إنني كتبت كتاب **نحو إصلاح زراعي اشتراكي** في ظرف خاص، فاعتقدت آنذاك أنه ربما يكون مساهمة مفيدة. وبعد مرور عقود وتتابع الأحداث، ومروري بتجارب شخصية في الزراعة ومشاهداتي في أقطار عربية أخرى ضعف عندي ذلك الاعتقاد باستمرار إلى حد الوصول إلى ضرورة الاستغناء عنه. ولكنني من ناحية أخرى أردت أن يطلع القارئ على مجمل تفكيري خلال السنين فآثرت الإبقاء عليه ليظهر في مجموعة كتاباتي مع أنني لا أراه مفيداً الآن. هناك عدد قليل جداً من المقالات التي كتبتها، وكنت أقصد أن تضمها هذه المجموعة، ومنها على وجه الخصوص محاضرة عن إصلاح الأمم المتحدة، ولكن ظروفي الشخصية الحالية حالت دون الوصول إليها.

إذن، فهي كتابات كاملة مع هذه التحفظات والأمر متروك للقارئ.

د. سعدون حمّادي

تقديـــــم

«الأصل في كل حركةٍ الروح التي تدفعها»

سعدون حمّادي

لا يُذكر اسم د. سعدون حمّادي إلا مقترناً بالفكر القومي وبقضية الوحدة على وجهٍ خاص، شغل مناصب رفيعة في الدولة العراقية المعاصرة منذ أوائل الستينيات[1]، ولكن لم تشغله مسألة كما شغلته قضية الوحدة، يكاد لا يبرحها ـ وتكاد لا تبرحه ـ وهو يكتب ويؤلف، وإن كتب في غيرها، ففي اتصال بها. مسكوناً بها كان في كل الأوقات، ومؤمناً صلب الإيمان في سائر الظروف والمحطات. لا يهز إيمانه بها ما كانت عرضةً له باستمرارٍ من نكسات. وحين يُطل على قضية الوحدة، يطل من خلالها على كم هائل من قضايا الوجود العربي والمصير القومي، فيدلك في نصوصه على صلات الترابط والوشائج بينها. لا يسع القارئ في نصوصه المكرسة لقضية الوحدة ولسائر القضايا القومية التي اهتم بها إلا أن يعترف بأنه أمام مثقف ملتزم، يسخّر فكره لقضية شديد الإيمان بها. يتابعها عن كثب، يعود إليها من دون أن يعود عنها، يفحص يقينياته حولها ولا تنقصه الشجاعة الأدبية لمراجعة بعض ما رسخ من تلك اليقينيات في عقله وتبين من تجربة الواقع أنه غير واقعي[2].

---

(١) رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) في العراق، رئيساً للحكومة، وزيراً للخارجية، وزيراً للنفط، رئيساً لشركة النفط الوطنية، وزيراً للإصلاح الزراعي.

(٢) ذلك مثلاً ما نجده، على نحو واضح، في كتابه الأخير: سعدون حمّادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

ود. سعدون حمّادي، إلى جانب ذلك، باحث أكاديمي مرموق في مجال اختصاصه: الاقتصاد واقتصاد النفط، وقد وضع في ذلك دراسات عديدة ربما كان أشملها كتابه: **مذكرات وآراء في شؤون النفط**(٣)؛ وهو مفكر شغوف بالتأمل الفلسفي في موضوعات الذات والعالم والعقل والخير والشر، على نحو ما نتبين ذلك في العديد من دراساته وبخاصة في كتابيه: **آراء حول قضايا الثورة العربية**(٤)، **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور**(٥). وإذا لم يكن في وسع تقديم قصير لأعماله أن يحيط بمجمل ما تناوله من قضايا فكرية وسياسية واجتماعية، فإن في الوسع التركيز على أهمها، وأهمها ـ في ما نحسب ـ ما تعلق بمسألة الوحدة وما تعلق بمطالعات نظرية لدى د. حمّادي فيها.

الوحدة: في ميزان الضرورة، في ميزان النقد

يشير العنوان إلى حقيقتين تنطوي عليهما نصوص د. سعدون حمّادي في موضوع الوحدة العربية، هما النظر إليها بما هي ضرورة وجود ومصير بالنسبة إلى الأمة، ومن منطلق تصويب ذلك النظر إليها كلما قام من الواقع دليل على الحاجة إلى المراجعة والتعديل. هكذا تتحرك رؤيته إلى مسألة الوحدة بين التشديد على أولويتها وجوهريتها على غيرها من الأهداف، وبين عرض نظرية الوحدة على محكمة التاريخ والواقع لعيار درجة السلامة والصواب فيها.

قطع د. حمّادي شوطاً نظرياً طويلاً قبل أن يبدأ، منذ الثمانينيات، في مراجعة الكثير من الآراء المتعلقة بالوحدة أو المتصلة بها، التي عبر عنها في الخمسينيات وما تلاها. لم يكن موقفه إيجابياً من النظام الديمقراطي البرلماني مثلاً، شأن المثقفين القوميين واليساريين في نهاية الخمسينيات، حين اعتبر الحكم الثوري مرحلة انتقالية ضرورية قبل العودة إلى الديمقراطية(٦). لكنه بات اليوم شديد

---

(٣) سعدون حمّادي، **مذكرات وآراء في شؤون النفط** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

(٤) ونحيل فيه خاصة إلى الدراستين الأوليتين: «في التقدم،» و«الإنسان والتقدم،» في: سعدون حمّادي، **آراء حول قضايا الثورة العربية**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥).

(٥) سعدون حمّادي، **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧).

(٦) انظر: سعدون حمّادي: «المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب،» **الجمهورية** (بغداد)، ١٩٥٨/٧/٢٥، و«المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب،» في: سعدون حمّادي، **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، [١٩٨٦])، ص ٢٢ ـ ٢٣.

التشديد عليها في ما يكتبه. ولم يكن يرى في الدعوة إلى الاتحاد الفدرالي سوى دعوة مبطنة إلى التجزئة(٧)، قبل أن يعيد الاعتبار إلى جميع الأساليب والأشكال التي يمكن أن تتخذها عملية التوحيد القومي(٨). ولسوف يكتشف القارئ في أعماله الكاملة سيولةً في التطوير والتجديد للموضوعات التي يتناولها، وخاصة لموضوعة الوحدة، وجرأةً في مراجعة الكثير من البديهيات في ضوء الحقائق الموضوعية والتجارب. ومع ذلك كله، للرجل نصوص تأسيسية منذ شبابه المبكر تكشف عن ثرائه الفكري ورصانة رؤيته صنعت منذ نصف قرن ويزيد شخصيته الثقافية ومخزون المبادئ التي توجّ تفكيره(٩) فضلاً عن كونها كشفت عن نبوغ فكري مبكّر.

في آخر كتاب صدر له في مسألة الوحدة(١٠)، تسجل أطروحات د. سعدون حمّادي حول مسألة الوحدة انعطافتها الفكرية على أكثر من صعيد: على صعيد انفتاحها على فرضيات أخرى لم تكن مقبولة قبل عقدين أو أقل، وعلى صعيد تماسكها وترابط حلقاتها، ثم على صعيد وضوحها الفكري. أما منهج تقديمها، فبلغ من البساطة والإحكام ذروته، علماً بأن الرجل تميز دائماً بقدرة مميزة على توصيل أفكاره إلى قرائه من دون أن يتنازل عن جمالية التعبير.

تشدد المقدمة المركزية في خطاب د. حمّادي الوحدويّ على وجوب «التفريق بين القضية القومية والقضية السياسية»(١١). وهي ترد كخلاصة نقدية للفكر السياسي القومي الذي درج طويلاً على إقامة مماهاةٍ بين الوحدة وبين المضمون

---

(٧) إن الاتجاه الذي يدعو إلى الاتحاد الفدرالي هو في نظر سعدون حمّادي: «اتجاه التجزئة... وإن اتخذ الآن شكل الدعوة للفيدرالية». انظر: حمّادي، **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨**، ص ٣٥.

(٨) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**.

(٩) كان د. سعدون حمّادي في الخامسة والعشرين من عمره حين نشر مقالة مميزة بعنوان: «القومية العربية: مشكلةً وحلاً وأسلوباً،» **الآداب**، السنة ٣، العدد ١ (١٩٥٥). وأعاد نشرها ضمن كتابه: سعدون حمّادي، **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)؛ وكان في الثامنة والعشرين حين نشر دراستين عميقتين هما: «الإنسان والتقدم،» **الآداب** (١٩٥٨)، و«نظرية الملكية في الإسلام،» **الآداب** (١٩٥٨)، وأعاد نشرهما ضمن كتابه: **آراء حول قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

(١٠) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩. ويقول في مكان آخر من الكتاب نفسه (ص ١٥٩): «... لا بدّ من فصل قضية توحيد الأمة عن قضية بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي»، أي «اعتبار الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسية».

السياسي لنظام الحكم، ووضع لها اشتراطات كثيرة تحت عنوان الوجوب: «يجب أن تكون اشتراكية»، و«يجب أن تكون ديمقراطية» و«يجب أن تكون علمانية»[١٢]. والوجوب هذا قوامه اعتقاد بوجود تلازم في الماهية بين الوحدة وبين هذه المضامين. والنتيجة «ضياع فرص سانحة لتحقيق خطوات في اتجاه الوحدة، وجعل قضية الوحدة مشروعاً أيديولوجياً خاصاً بفئة سياسية معينة، واتجاهاً معيناً بدلاً من أن تكون قضية الجميع»[١٣]، ثم تكبيل الوحدة «بشروط مقيدة لم تكن مبررة»، والحال إنه «يجب ألا تثقل بقيود ولا توضع عليها شروط ولا تخلط بسواها»[١٤]. يترتب على ذلك التمييز القول إن قضية نظام الحكم مؤجلة إلى ما بعد تحقيق هدف الوحدة[١٥]، وإن الوحدوي هو من يؤمن بهدف الوحدة كائناً ما كان خياره الفكري والسياسي[١٦].

لكن د. سعدون حمّادي لا يستسهل عملية التوحيد القومي حين يتصورها متخففة من ثقل الاشتراطات الأيديولوجية والسياسية عليها، بل يدرك مقدار ما ينتصب أمامها من عوائق أو عوامل مانعة. ربما كان يستطيع أن يقول بشكلٍ مريح في ما مضى إن «مسألة الوحدة العربية مسألة إرادية... ولا يمكن أنْ تتحقق بصورة آلية تلقائية»[١٧]، أي أنها تتحقق كلما حصل الوعي بها ونشأت إرادة نضالية لتحقيقها، ولم يختلف أمره كثيراً اليوم في تقديره أهمية العوامل الذاتية في تحقيق عملية التوحيد؛ فمثلما كان يعتبر أن القومية العربية «إيمان» و«شعورٌ داخلي»[١٨]، ظل ينظر إليها بما هي «في جوهرها رجوع إلى الذات لاستنهاض القوة الذاتية»[١٩]. لكنه بات منتبهاً أكثر إلى التأثير بعيد المدى للعوامل الموضوعية في تحقيق عملية التوحيد أو في إعاقتها، وعلى نحوٍ خاص إلى ثقل الموروث التاريخي وما يلقيه من تبعاتٍ وأعباء على عملية التوحيد تلك.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٦. ويكتب استطراداً: «مشروع الوحدة يمس مصلحة الجميع، أما نظام الحكم فقد يلائم فئة اجتماعية أكثر من فئة أخرى» (ص ٨٧).

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٦) «فالوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ويمكن أن لا يكون، ويمكن أن يكون جمهورياً ويمكن أن لا يكون». انظر: المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٧) حمادي، **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة**، ص ٤٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(١٩) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**، ص ١٣.

ينتصب أول عائق أمام الوحدة ممثلاً في الصهيونية[٢٠]، التي لا تستقيم مصالحها إلا في وجود بلاد عربية مفككة مفتتة، والتي تجهد من جهتها كي تؤدي وظيفة حراسة التجزئة العربية من خطر نقيضها: الوحدة. وتليها القوى الاستعمارية وأولها الولايات المتحدة الأمريكية[٢١]. لكن معوقات الوحدة «ليست خارجية فقط... **بل هي داخلية بالدرجة الأولى**»[٢٢]. ويذهب د. حمّادي أبعد من ذلك إلى القول إنه «لولا المعوقات الداخلية لما كان بمقدور العامل الخارجي أن يؤثر ويعمل»[٢٣]؛ ومعنى ذلك أن ثمة عوامل داخلية لمشروع الضغط الخارجي على عملية التوحيد هي التي تهيئ له أسباب نجاحه. وأهم تلك المعوقات الداخلية العصبيات الاجتماعية الناشئة عن انقسام المجتمع إلى بنى ضيقة مثل القبائل والعشائر والطوائف. وهي وإن كانت، في وجهٍ منها، تعبيراً عن نزعاتٍ وميول تصنع هذا النوع الضيق من الولاءات[٢٤]، إلا أنها قادرة على إلحاق الأذى بفكرة الوحدة[٢٥]. ما العمل إذاً؟ لا بديل من مشروع ثقافي يجري فيه تحرير المواطن العربي من ثقل «العصبيات الضيقة والعادات الفكرية والاجتماعية الموروثة من مرحلة الانحطاط»[٢٦]. لكن رؤية هذه العوامل المعيقة لعملية التوحيد والاندماج لا تكتمل إلا متى أضفنا إليها أدوار الفئات الحاكمة في البلدان العربية التي تدير سياسات تنزع إلى الانغلاق القطري، حفظاً للمصالح السلطوية الضيقة، ومنعاً لديناميات الاندماج القومي[٢٧].

(٢٠) «إنني أضع الصهيونية والكيان الذي أقامته في فلسطين في مكان العداء الأول لمشروع الوحدة». انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

(٢١) «تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الصف الأول من القوى المعادية للوحدة». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢. ويضيف إليها بريطانيا وفرنسا (ص ٣٣ ـ ٣٦). انظر أيضاً دراسته القيمة المنشورة في خمس حلقات: سعدون حمّادي: «الاستعمار الغربي في البلدان العربية،» **الجمهورية**، ١٥/٩/١٩٥٨ ـ ١٩/٩/١٩٥٨، و«الاستعمار الغربي في البلدان العربية،» في: حمّادي، **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨**، ص ١٧٧ ـ ٢٠٠.

(٢٢) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**، ص ٤٤. التشديد من قبل د. عبد الإله بلقزيز.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٥) «فالوحدة بين سوريا ومصر التي أنجزت بفعل العمل السياسي والحماس العام سرعان ما تحرك ضدها الوضع الاجتماعي فبدأت تظهر آثار العصبيات الضيقة في مستوى الدولة وفي مستوى المواطنين...» انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٤.

على أن د. سعدون حمّادي يتوقف طويلاً ليبحث في جملة العوامل الدافعة إلى الوحدة. فإلى أن الدولة القطرية أخفقت في تقديم جواب سياسي على أهم مطلبين اجتماعيين هما: الأمن والتنمية(٢٨)، ما فرض ويفرض الخروج من حال الانسداد التي أوصلت التجزئة الوطن العربي إليه، فإن دافعاً آخر إيجابياً نحو الوحدة لا يمكن تجاهله وإعدام تأثيره هو ما يسميه د. حمّادي بـ **الشعور القومي**: هذا الذي كان دائماً «الحافظ الذي نتج منه التقدم الهائل الذي أحرزته الأمم في مختلف حقب التاريخ»(٢٩). ويدرك د. حمّادي حيلة المناهضين للفكرة القومية بدعوى أن القومية تعصب، المستشهدين بالحروب «دليلاً» على ما ذهبوا إليه، فيرد أن «التعصب والعدوانية والحرب ظواهر يحملها من يحملها بسبب أوضاعه الخاصة، وليست نتيجة حتمية للقومية»(٣٠). أما أن تكون القومية مقترنة بالقوة، فهذا أمر طبيعي. وكلما نجحت أمة في تحقيق وحدتها، كلما نجحت في تعظيم قوتها، إذ «القوة فضيلة» و«الضعف رذيلة»(٣١). إن إرادة القوة، أو إرادة اكتساب القوة، هي ـ بهذا المعنى ـ حافز دافع إلى التوحيد. وبذلك تسقط مزاعم من يعتقدون أن عصر القومية انتهى(٣٢).

* * *

التأسيس لمشروعية الفكرة القومية ولضرورات التوحيد القومي يستتبع سؤالاً مركزياً: ما الطريق الأنسب إلى تحقيق التوحيد القومي؟

يعرّف د. حمّادي الطريق بأنه «القضية التي تحظى بأكبر قدرٍ من الاهتمام العام والتي تحمل لجماهير الشعب رسالة واضحة مؤثرة في موقفهم. ويعني ذلك اختيار الحافز الأفضل من بين الحوافز الأخرى الذي يستطيع تحريك المشاعر ونقل الجماهير من حالة السكون إلى حالة الحركة والاهتمام»(٣٣). المسألة إذاً تتعلق باختيار السبيل الأكثر منفعة والأكثر جذباً وتنشيطاً للحراك الشعبي،

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٣٢) يرد د. حمّادي على هؤلاء قائلاً: «الذين ينتقصون من القومية أو يعتبرونها خارج الزمن، هل يعرفون تماماً مقدار القوة المادية والمعنوية التي يحملها تكوين كيان قومي موحّد للأمة العربية؟». انظر: المصدر نفسه، ص٦٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وليس بالضرورة السبيل الأهم من الوجهة القيمية. وهي نظرة تستند إلى فكرة المصلحة وإلى مفهوم الأولويات. فكما إن «المستقبل لا يتحقق دفعة واحدة»[٣٤]، كذلك الوحدة لا تتحقق دفعة واحدة، بل على مراحل ومن مداخل تعظم منفعتها أكثر من أخرى. وإذ يرجح د. حمّادي المدخل الاقتصادي، فباعتباره «ليس هو الوحيد ولكنه الأهم والمعوّل عليه كاتجاه عام ونقطة بداية وصفة مميزة»[٣٥].

يأخذنا السؤال السابق إلى سؤال جديد: ما الشكل الأنسب لنظام الوحدة العربية؟

يذهب د. سعدون حمّادي إلى أن النموذج الاتحادي هو الأفضل، ذلك أن «التباين القطري ونشوء مصالح للفئات الحاكمة والمتنفذة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، يتطلب ابتداع تركيب معين للدولة يلائم هذه الظروف ويجعلها تعمل بسلاسة لخدمة الصالح العام»[٣٦]، والنظام الاتحادي في نظره هو هذا التركيب الذي يشير إليه. أما ميزته، فهو قيامه على توزيع متوازن للسلطة يستوعب ذلك التباين[٣٧].

قد يبدو النظام الاتحادي في نظر معارضيه متعارضاً مع الوحدة القومية، لأنه دون نموذج الوحدة المركزية من جهة، ولأنه يحافظ على أوضاع محلية وعلى مبدأ تقاسم السلطة من جهة أخرى، لكن د. سعدون حمّادي يعارض هذا الرأي ذاهباً إلى أن «المركزية وحدها تؤدي إلى البيروقراطية، وابتعاد المواطن عن المركز، وضعف الصلة بالأطراف، والبطء في معالجة الشؤون المحلية، والاصطدام بمصالح الفئات السياسية والاقتصادية المحلية، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة ويعرقل عجلة التقدم فيها، وبذلك يؤدي إلى إضعاف مشروع الوحدة. أما النظام الاتحادي، فإنه **يقوم على الجمع بين التوحيد والتعدد، بين القومي والقطري، بين المركزي واللامركزي**، وبذلك **يحقق للدولة القومية القوة والتقدم**

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣٧) يتحدث د. حمّادي عن ثلاث سلط في الدولة الاتحادية: «السلطة القومية تختص بالأمور التي تحفظ وحدة الدولة واستقلالها وتمنحها القوة والتقدم، والسلطة القطرية تختص بالحياة اليومية للقطر وتقتسم تلك السلطة مع السلطة أو السلطات المحلية التي تهتم بما دون ذلك من الشؤون المحلية». انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٧.

ويرسخ نظامها، ويتيح المجال للاستفادة من مزايا التكامل والمنافسة»[٣٨].

تلك من أهم الأطروحات التي دافع عنها د. سعدون حمّادي وهو يتناول قضية الوحدة العربية. ولا شك سيلاحظ القارئ أنها تنطوي على مراجعات فكرية عميقة للخطاب القومي التقليدي في مسألة الوحدة. وإذ لا يسع تقديماً لأعمال هذا المفكر العربي الأصيل، والمثقف الملتزم، أن يفيَ بالحاجة إلى الإحاطة الإجمالية بجميع جوانب اهتماماته الفكرية، ووجوه مساهمته وإنتاجه، فقد آثرنا أن نُطلّ على تلك المساهمة في وجهٍ حيٍّ ومستمر منها مثلتْهُ مسألة الوحدة في تفكيره.

عبد الإله بلقزيز
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

الفصل الأول

القوميّـــة العربيّـــة

● البحـوث والمقـالات

١ ــ القوميّة العربيّة: مشكلةً وحلاً وأسلوباً(*)

ـ ١ ـ

نقطة الانطلاق في هذا البحث حقيقة لا يصعب إثباتها، هي أن القومية العربية اليوم بحاجة إلى نظرية شاملة في الحياة لم توضع بعد، على الرغم مما كتب وقيل خلال نصف قرن من الزمان. صحيح أن القومية العربية كروح قد فتحت براعم يقظة عظيمة في الوجدان، وخلقت هذا التحفز الملموس لحياة أفضل؛ وصحيح كذلك أننا قد رأينا خلل الرماد وميض فكرٍ أصيل حاول الغوص في المشكلة وحلها، ولكن الذي لا ريبة فيه أن هذه الروح لم تعبّر بعد عن نفسها بنظرية كاملة محكمة البناء تكتشف الطريق الصحيح للنهضة القومية؛ فالعمل الإيجابي المباشر هو الذي يستطيع تبديل واقعنا الفاسد بحياة سليمة صاعدة؛ ولكن ذلك يستلزم فكراً نشيطاً يكتشف قوانين الحياة ومنطق الواقع المتشابك، ليحول الحركة العمياء إلى عمل منظم يقوده الوعي، فلواقعنا الفاسد منطق يسيطر على جريان الحياة فيه، وقوى مادية تنتج نوعاً معيناً من الظواهر تحدده الأسس التي يرتكز عليها المجتمع. ويعني ذلك أن للمجتمع العربي في وضعه الحاضر مشكلة معينة ذات ملامح وحدود، وحلها لا يكون إلا بطريق معين واحد، إذ من الخطأ تصور الواقع ككومة من قطع الصفيح لا يشد القطعة منها بالأخرى أي رباط، وتتداعى إذا سحبت منها أي يد.. أي قطعة.. من أي موضع. إن ضعف الفكر عندنا هو الذي حجب مبدأ أساسياً في علم الاجتماع، وهو أن المجتمع يسير وفق نظام، صحيحاً كان أم معتلاً. إذاً، ففي إطار ظروف معينة، لا يمكن أن

(*) نشرت هذه المقالة في: **الآداب**، السنة ٣، العدد ١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥)، ص ١ ـ ٦ و٧٧ ـ ٧٩، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

يكون للنهضة إلا طريق واحد معين، هو هذا وليس ذاك. وإن دور الفكر هو اكتشاف الحل الوحيد الذي تتطلبه المشكلة، وإلا بقيت الروح القومية عمياء لا يعصمها الإخلاص والتضحية من أن يكون صاحبها كناطح صخرة. وحديثي هذا محاولة أولية لمناقشة بعض الأسس النظرية للعمل القومي.

ـ ٢ ـ

كلنا متفق على وجود مشكلة يعانيها مجتمعنا العربي الحاضر فتحت فجوة واسعة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ويدل على الاتفاق، هذه الشكوى الاجتماعية والتذمر الشامل الذي تعكسه الصحافة والأدب والفن وتدل عليه الثورات والاضطرابات. ولكننا، ونحن المجمعون على وجود المشكلة، لسنا متأكدين من مصدرها. فتباين الأساليب وحتى الأهداف عند العاملين في الحقل القومي، يدل على اختلاف جوهري في فهم طبيعة المشكلة. ويهمني في هذا المجال أن أتناول اتجاهاً قوامه روافد متباينة في أهدافها، ولكنها مجتمعة في إطار فكري واحد.

يحدد هذا الاتجاه مشكلة المجتمع العربي، بأنها تخلّف عن نموذج حضاري تحقق في أقطار معينة في العالم؛ فهناك حضارة الديمقراطية الرأسمالية التي تمثلها أمريكا، وهناك الاشتراكية الدكتاتورية التي يمثلها الاتحاد السوفياتي، وأخيراً هناك الدولة القومية التي حققتها النهضة الألمانية والنهضة الإيطالية. كل هذه النماذج المتباينة قد انعكست مدارسها الفكرية في مجتمعنا الضعيف المناعة، الباحث عن طريق النهضة. وهذا الاتجاه الذي يجد تعريف المشكلة سهلاً بسيطاً ـ نظراً إلى وجود مقياس ملموس جاهز للرقي يستمده من أحوال تلك المجتمعات ـ يقدم حلاً بسيطاً لا يتطلب غير معرفة تاريخية لتطور تلك المجتمعات للأخذ بأساليبها واتباع خطواتها.

ونحن إذا ما فحصنا بنية هذا الاتجاه، وجدنا أن تسلسله المنطقي يحتّم استناده إلى فرضيات يتخذها قاعدة للانطلاق.

هناك الافتراض أن التطور البشري يسير بحسب قانون طبيعي أزلي قرر مصير السابق وسيقرر مصير اللاحق، بفعل حركة مستمرة معروفة النتائج. وفكرة القانون الطبيعي هذه مركزية في هذا الاتجاه على الرغم من اختلاف مدارسه على المصدر؛ فالديمقراطية الرأسمالية ترى أن الحتمية في التطور وليدة الطبيعة البشرية الثابتة في كل زمان ومكان؛ فللفرد خصائص فطرية جوهرية تحدد سلوكه،

وبالتالي نوع المجتمع الذي يعيش فيه. والإنسان بطبيعته مدفوع للمحافظة على النفس والسعي إلى نفعه الخاص، والإنسان كذلك عاقل يفضل الكثير على القليل والحسن على الرديء، لذلك فأفضل سبيل إلى التقدم هو تحرير الفرد من الحواجز الاصطناعية ليستطيع التصرف بحسب ما تمليه عليه طبيعته، أي أن يخضع للقانون الطبيعي. وعلى ذلك فأفضل وسيلة للإعمار الاقتصادي مثلاً: هي الملكية الخاصة وحرية العمل والتجارة والمنافسة بين الأفراد. والحتمية في التاريخ واضحة المعالم في الفكر الماركسي، الذي يقرر بأن مصدر القانون الطبيعي هو حركة المادة بنطاق خارج عن كيان الفرد، فالمادة في حركة دائمة بحسب نظام تناقضي يسيّر المجتمع، وحركتها الأزلية هي التي تمد عملية التهديم والبناء بالوقود حتى يتحقق الوضع المثالي. ويعترض هذا الاتجاه أيضاً أن الفوارق بين المجتمعات ليست بذات مفعول جوهري في تحديد نوعية التطور، لأنها أما عرضية مؤقتة ستطحنها عجلة التطور، وأما دائمية ليست بذات مفعول لأنها سطحية لا تمس جوهر الإنسان الثابت في كل زمان ومكان. إن العالم كوحدة قوامها أفراد هو موضوع البحث، لا الأمة.

هذا هو التخطيط العام لهذا الاتجاه ومركز الثقل في الموضوع هو أنه ينكر خصوصية المشكلة في المجتمع العربي. وبتعبير آخر أنه ينكر التجربة الخاصة للأمة العربية، لذلك فهو لا يرى ضيراً باقتباس الحل من أوضاع مجتمعات أخرى.

هذا الاتجاه الذي أرى غيره، قد ثبته في المطلع ليساعد ـ بالمقارنة ـ على توضيح الخط الذي سترسمه الملاحظات التي يدور حولها البحث. أما ردي عليه فسيكون متضمناً لا مستقلاً.

ـ ٣ ـ

لنبدأ أولاً بتحديد المشكلة كقاعدة للارتكاز. السؤال الأول المنتظر في هذا العدد هو: ما هي هذه المشكلة القائمة التي يشكو منها الجميع؟ ما هو تعريفها؟

إن التعريف العام الذي أقدمه كجواب عن السؤال هو ما يلي: مشكلة المجتمع العربي تأخر شامل عميق في حياة الشعب تراكم خلال الزمن الممتد من بداية الانحدار في الحضارة العربية ونقطة الحاضر. لقد قلبت النهضة العربية في ظل الإسلام أعماق المجتمع الجاهلي روحاً وفكراً عن طريق قلب أعماق الفرد. ولم تكن تلك الحضارة الضخمة إلا نتيجة لتوافر المجتمع القومي السليم الذي أتاح لإمكانيات الفرد أن تنفجر، والذي دام حتى أواخر العهد الأموي وصدر الدولة

العباسية. ولكن الفتح والتوسع ـ إذ أُدخل في إطار الدولة العربية شعوباً عديدة مختلفة ـ قد فكك ذلك المجتمع وأضاع عليه استقلاله وانسجامه، فدخلت المجتمع العربي تيارات فكرية غريبة، أدت إلى إضعاف قوة الدفع في النهضة، أي الروح العربية التي حركها الإسلام. لذلك فأنا من الذين يرون في العصر العباسي المتأخر عصر ضعف وانحلال، على الرغم من أن الحضارة العربية قد أعطت ثمارها فيه. والضعف الذي بذره تفكك الكيان القومي في أواخر العهد العباسي، قد أعطى ثماره في الهزيع الأخير الذي انهارت به الدولة على يد المغول، والفترة المظلمة التي أعقبت ذلك. وللمثال نورد أثر الشعوبية في تشويه روح الإسلام بما حقنت فيه من أفكار وثنية ومجوسية، لا تزال آثارها باقية حتى الآن في طقوس بعض الفرق الإسلامية وعاداتها. إن بداية الانحدار هي فقدان المجتمع القومي، نتيجة للفتح. وبطريقة متسلسلة مترابطة، أدى هذا الضعف إلى ضعف أكبر، وهذا إلى أكبر منه، وهكذا انحدر المجتمع العربي بحركة حلزونية، ينتج الجهل فيها مزيداً من الجهل، والفقر مزيداً من الفقر بشكل مشابه لحركة الدورة التجارية التي تهبط بالاقتصاد الرأسمالي من قمة الرخاء إلى قعر الأزمة. وبالرغم من كون المحرك الأول للموجات المتتابعة من الفساد خارجياً ـ بمعنى أنه لم يبدأ في الفرد بل بسبب فقدان المجتمع القومي ـ فهو، بمرور الزمن، قد نفذ إلى الأعماق. أي أن الفساد الذي انتاب نظام المجتمع ـ الإطار ينتظم فيه نشاط الأفراد ـ قد توسع وتركز حتى تسرب إلى الفرد ذاته؛ وذلك لأن المجتمع العربي، كأي مجتمع آخر، وحدة متشابكة لا يمكن منع المرض في جزء منه من الانتقال إلى الأجزاء الأخرى في الأمد الطويل، والمرض الواحد فيه يسبب أمراضاً أخرى أشد وأقوى على الانتقال إلى أجزاء الجسم الأخرى والتسرب من الجلد إلى القلب. وتقرر خاصية استمرارية الحياة في المجتمع، أن فساد الحاضر مركّب ترشّح من ظروف قديمة وحديثة. إن فساد المجتمع العربي الحاضر شامل وعميق، فهو لا يقتصر على جانب واحد من الجوانب الحياة ولا ينحصر في النظم والقوانين. إن مصدر الفساد اعتلال أصاب نفسية الفرد.

أما الخطوة التالية في البحث، فهي الإجابة عن هذا السؤال: إذا كانت مشكلة المجتمع العربي الحاضر فساداً انتاب الفرد، فما هي معالم هذا الفساد؟ ما هي معالم الضعف في شخصية الفرد العربي اليوم؟ في ما يلي توضيح عام لبعض هذه المعالم:

هناك أولاً الأنانية المتمثلة في التكالب على نفع الذات، مهما كانت الوسائل والنتائج، فالفرد في مجتمعنا بصورة عامة يعاني من هذا النزوع لجمع النفع لنفسه،

ولو أتى ذلك بطريق غير مشروع أخلاقياً وعلى حساب مصلحة المجموع، الأمر الذي تدل عليه ليس فقط حالات الاستغلال والخيانة الكبرى، بل تفاصيل السلوك الصغيرة التي لو فحصت بدقة لتكشّفت عن هذه النزعة. إن بعض ما نقوله من الخطب والتعليمات والانتقادات في اجتماع ما، لا تبرره المناسبة ولا يسنده القصد النزيه للإصلاح، بل يكمن وراء التشفي من زيد للتمتع بلذة الانتصار عليه، أو التدليل على الإخلاص والحرص على الديمقراطية أو إظهار البلاغة في اللغة، وهذا الشيء الذي يسمى أحياناً بالمجاملة، لو أزلنا عنه القشور لهبّت منه رائحة نفع الذات؛ فالابتسام لكل شيء، قبيحاً كان أو جميلاً، وعدم الاعتراض على أي رأي، خطأ كان أو صواباً، وعدم انتقاد أي شخص، مقصّراً كان أو مخلصاً، سلوك ليس وراءه غير نفع الذات عن طريق نيل رضى الجميع واحترامهم لكسب مادي أو معنوي يرجى منهم، أو لتجنب أذاهم. هذا ما يريده الفرد، في حين أن ما تريده المصلحة العامة الآن هو فصل خيط الخطأ عن خيط الصواب، وتحمل الأذى الناتج عن ذلك. ويصح الحال هذا في كثير من مجالات حياتنا إن لم يكن فيها كلها، في البيت والوظيفة والتلمذة والجمعية والمهنة والعلاقات الاجتماعية، وحتى اللهو واختيار مقعد الجلوس في السيارة، وتوزيع الطعام في نزهة. وتتوضح خطورة هذا الضعف إذا ما عرفنا أن النهضة العربية في ظروفها الحاضرة تتطلب جيلاً يضحي بنفعه الخاص ليحرك عجلاتها إلى الأمام، وأن بدايتها تتطلب أن يغذيها الفرد من دون أن تغذيه.

والفرد كذلك ضعيف الإنتاج، عاجز عن تحقيق طموحه للأهداف الكبيرة بجهده الخاص، فهو إما يحتال عليها أو يسخر لها الغير. وكثيراً يحاول التعويض عن هذا الجدب بالكلام، فيخلق حوله عالماً مستقلاً من الادعاء الذي لا يسنده عمل إيجابي، حتى لقد أصبح الكلام وسيلة للتغطية وتعليل النفس، لا وسيلة أخبار عن حركة الإرادة. هذا هو تعليل وجود من يمنح المن والسلوى للجميع، وينصر الحق والخير بواسطة اللسان، ولا يعطي الدرهم من ماله ولا الساعة من وقته في سبيل قضية حق وخير. وهذا هو تعليل كون معظم الأحزاب في الوطن العربي متشابهة البرامج من حيث تأكيدها على الحرية والاستقلال والعدل، مع أنها في الواقع مختلفة جوهرياً في صدقها وجديتها ونشاطها لتحقيق تلك المبادىء.

ويتوضح ضعف الشخصية كذلك في الرضوخ للشائع المتعارف عليه ولو كان خطأً ومضراً، فالمدرسة هي المكان الوحيد الذي يثور فيه الفرد على الواقع فيتخيل ويتحمس، ولكنه سرعان ما يهفت وينسجم مع الواقع الفاسد ويصبح

جزءاً منه عندما يترك المدرسة، بدلاً من أن ينفصل عنه ويكوّن نواة المعسكر الجديد. هو نفسه ذلك الثائر عندما كانت الثورة سهلة لا تكلّف شيئاً، تراه اليوم يدور في عجلة الفساد، وإذا ما عابه على فعله أحد، ربت على كتفه متصنعاً الحكمة وقال: «لم تصطدم بالواقع يا بني بعد!».

ويدل على ضعف الشخصية في التحقيق، التقليد في شتى نواحي الحياة، فالفرد يهاب التبديل ويكره المغامرة، ويفضل القليل الرديء إن كان مضموناً، على الكثير الحسن إن كان محفوفاً ببعض الخطر. إن في حياتنا الاقتصادية أساليب وأدوات في الري والحراثة والتسميد والبذر والحصاد والتكثير، لم يمسها التغيير منذ مئات السنين، بالرغم من أن أساليب وأدوات أكثر نفعاً قد ثبت تفوقها على القديمة، وانتشر استعمالها.

ويصح ذلك على العقلية السحرية النافرة من العلم، فهي مظهر من مظاهر الضعف الذي يدفع إلى الهروب من عالم العمل الجدي إلى آخر تتحقق فيه العظائم بالنفخ والإشارات.

ويمكن أن يقال عن شخصية الفرد العربي اليوم إنها مرتبكة حائرة، في وقت يتطلب الحسم والتقرير في أمور معاشية أساسية. إن العربي اليوم يكاد لا يعرف الهدف والوسيلة إلى النهضة إلا بصورة عامة يعوزها الكثير من الدقة والتفصيل بسبب ضعف الفكر بصورة عامة. وما يدل على قلق الفرد وارتباكه، التغييرات العقائدية التي شهدناها منذ بداية هذا القرن، تطغى الموجة الواحدة منها مدة من الزمن، ثم تتلاشى لتحل محلها أخرى تختلف عنها، وهكذا. وكثيراً ما تروج العقائد السياسية وتكسد عندنا تبعاً للموقف الدولي، كما حدث فعلاً في فترتي ما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

هذه بعض نقاط الضعف في شخصية الفرد العربي، ولست أنوي تقديم بحث دقيق مفصل في هذا الموضوع القائم بذاته والذي لا تسمح به حدود هذا البحث.

إن المشكلة القائمة الآن تتمثل في ضعف الفرد روحاً وفكراً، لا في التخلف عن نموذج حضاري تحقق في مجتمع آخر. وارتكازاً على هذه النتيجة يمكننا أن نقرر ما يلي:

أولاً، إن مشكلة المجتمع العربي قومية لأنها نابعة من تجربته الخاصة. إن الإنسان يشارك الآخر في أمور عامة ومسائل فيزيائية، ولكن العيش كفرد من

أفراد أمة يطبعه بطابع خاص فريد مغاير لطابع فرد ينتمي إلى أمة أخرى. إن العالم مجموعة أمم لا مجموعة أفراد. وللأمة العربية تجربتها الخاصة في الحياة، فمشكلتها الحاضرة ليست إلا عصارة أوضاعها خلال تاريخ طويل يمتد حتى نقطة الحاضر، وما صح على غيرها لا يشترط أن يصح عليها.

أما انقسام العالم إلى مجموعات تضم الواحدة منها عدة أمم، فظاهرة يجب ألا يبنى عليها أثقل مما تطيق قواعدها؛ فالمعسكر الديمقراطي الرأسمالي قد أخذ اسمه من الصحافة ومقتضيات السياسة، فالاسم المشترك لا يعني وجود نظام ديمقراطي رأسمالي تعيشه بالتساوي كل الأمم الداخلة في المعسكر. الحقيقة هي أن نعت الرأسمالية يصح على هذه الدول إن أخذت الرأسمالية كمجموعة مبادىء نظرية مجردة، كالملكية الخاصة وحرية التجارة، ولكن الواقع يدل على أن أوضاع هذه الأمم قد قولبت هذه المبادىء وأعطتها معاني مختلفة، فاقتصاد بريطانيا مختلف عن اقتصاد أمريكا في بنائه ومشاكله وحاجاته وتطوره. والديمقراطية تختلف من بلد إلى آخر ضمن هذه المجموعة، فلا الديمقراطية الفرنسية مطابقة للديمقراطية الأمريكية، ولا هذه مطابقة للديمقراطية الإنكليزية.

ولا يخلو المعسكر الشرقي من ظاهرة الاختلاف هذه، فالدراسات الحديثة عن الصين الشيوعية تدل على اختلاف لا يمكن إغفاله في نظامها السياسي والاقتصادي عن النظم السائدة في الاتحاد السوفياتي. وكذلك لا يمكن أن ننسى أن الصين الشيوعية النظام، قد كونت كياناً خاصاً بها ولم تندمج في دولة الجمهوريات السوفياتية. ويمكننا أن نعتبر انفصال يوغوسلافيا عن المعسكر دليلاً آخر على عمق الاختلاف بين الأمم الداخلة فيه.

هكذا أرى الاتجاه الذي يحدد المشكلة على أنها تخلف عن نموذج حضاري أجنبي خاطئ في التشخيص. إن مشكلتنا قومية وليست عالمية.

ثانياً، يتعلق هذا القرار بالفصل في معنى قومية المشكلة بعد أن فرغنا من البت بأمر عالميتها. إن المشكلة في الشعب وليست في النظم والقوانين.

هناك فئات في حقل العمل القومي تركز اهتمامها على النظم التي يسير عليها إطار المجتمع العربي، فترى في فساد هذه النظم رأس الداء. هناك مثلاً من يرى في النفوذ الأجنبي المعضلة الكبرى، وفئة أخرى تراها في النظم السياسية المحلية كالدساتير وقوانين الانتخاب والمطبوعات والأحزاب، وثالثة تؤكد أنها في النظام الاقتصادي.

وأرى في اعتبار فساد النظم رأساً للداء طريقة في الفهم تضع النتيجة مكان السبب. إن النظام جهاز لتنظيم نشاط المجتمع تقرر حالة الشعب نوعيته ودرجة صلاحه أو فساده، إنه يعكس المرحلة التي وصلها المجتمع في الرقي أو التدهور لا العكس، ولتلافي سوء الفهم، أراني مضطراً إلى تثبيت هذا الإيضاح: فالقول إن فساد النظم نتيجة للمشكلة لا سبباً، لا يعني ضمناً أن الاستعمار والإقطاع مثلاً لا نصيب لهما في تكوين المشكلة، لذلك لا لزوم لمقاومتهما، فنتيجة كهذه لا يمكن الوصول إليها منطقياً بمجرد رفض اعتبار فساد النظم سبباً للمشكلة. لقد أثبتت النتائج التي توصل إليها علم الاجتماع وتطور الحضارات أن بين الفرد ونظام المجتمع تقابلاً في التأثير. لقد بنى الأفراد المجتمع وصاغوا أنظمته، ولكن النظام الذي يكونه الأفراد يخلق جواً وأوضاعاً معينة تؤثر في الأفراد أنفسهم، فالنظام الاقتصادي الظالم مثلاً يمنع الكثيرين من أن يكونوا شيئاً في الحياة، والاستعمار الذي يفسد النظام السياسي ويسمم ثقافة الأمة مساهم كبير في عرقلة نهضتها.

إذاً، إن النظم الفاسدة الحالية تغذي الواقع الفاسد، ولكن الفساد الاجتماعي العميق خالق لها.

ـ ٤ ـ

هذه هي المشكلة: مصدرها وخصائصها. أما السؤال الرئيس الآن فهو: ما الطريق إلى حلها؟ ماذا يجب أن يحدث في المجتمع العربي ليصبح سليماً صاعداً؟

من بديهيات علم الطب أن طبيعة الداء تعين الدواء، فكما إن الخدش في الإبهام لا يستدعي عملية جراحية في الأحشاء، كذلك اعتلال في الجهاز التنفسي أو الهضمي لا يبرئه تدليك الجلد بمحلول اليود. وإذا كانت المشكلة عميقة وشاملة إلى حد عكرت به صفاء النفس العربية وغطت جوهرها بالقشور، فما هو الحل الذي يناسبها؟ إنه بنظري انقلاب جذري يبدأ بهذه النفس التي تعكر صفاؤها وتغطي جوهرها بالقشور. إنه اهتزاز عنيف في نفسية الفرد يطرح عنها الأدران والقشور، يقتلع منها الأنانية والضعف والارتباك ويحيلها سامية جريئة مبدعة متفائلة. انه انقلاب روحي ينبه الوجدان ويفجر الفضيلة ويقوي الإرادة في الأمة، فتحطم واقعها بيدها وتبدأ نهضتها الجديدة، وهو فكري يكشف الغوامض ويفصل المتشابكات، كما يكشف المنشور الزجاجي حقيقة أشعة الشمس بتحليلها

لعناصرها الأولية، وبذلك يمكن للنهضة أن تسير بطريق واضح سليم. هذا تعريف عام للانقلاب لا بد من توضيحه بشيء من التخصيص والتفصيل. وفي ما يلي شرح بعض جوانب النفس التي يجب أن يدركها الانقلاب:

أ ـ كنا قد تعرضنا إلى قضية انكماش الفرد على نفسه وتكالبه على نفع الذات مهما كانت الوسيلة والنتيجة، وقلنا إن ذلك صخرة تصد تيار النهوض، فالذي على الانقلاب أن يقدمه كمقابل لهذه الأنانية هو المواطنية الصحيحة، ليتحول الفرد من مخلوق يعيش لنفسه إلى مواطن يعيش للمجتمع في هذه الفترة الانتقالية على الأقل.

لقد مضى زمن ليس بالقصير على قيام الحكم المدني في بعض أجزاء الوطن العربي، ولكن الملاحظ الملموس هو أن معنى المواطنية لا زال سطحياً عندنا وروحها باهتة ضعيفة؛ فالولاء القبلي والعائلي والطائفي والإقليمي لا زال حياً يعيش بين ظهرانينا حتى كأن الدولة المدنية لم تقم بعد، وروح احترام القانون والنظام ضعيفة، وتأدية واجبات المواطن والشعور بالمسؤولية عن المرافق العامة، والمساهمة في الشؤون القومية سلباً وإيجاباً، أمور لا تزال ضيقة النطاق. وتغوص جذور ذلك في فترة الانحدار التي ساد بها الحكم الأجنبي والإرهاب والاستغلال وفقدان الأمن والنظام.

يستطيع الفرد أن يكون مواطناً صحيحاً بنبذ العصبيات والإخلاص في عمله المهني، والمساهمة في أعمال الخير عن طريق الجمعيات والاهتمام بسياسة البلاد الداخلية والخارجية عن طريق النضال الحزبي، والمحافظة على سمعة الأمة في الخارج والعمل إلى كسب التأييد لقضاياها القومية. بإمكان الفرد أن يكون مواطناً صالحاً بأن يكون صادقاً ثائراً في سبيل عقيدة واضحة يعتنقها لأنه يرى خير أمته بتحقيقها.

ب ـ في المجتمع العربي روح محافظة تشده عن التقدم، فالفرد بصورة عامة ميّال إلى إبقاء القديم على قدمه لا لأنه يعتقد بأفضليته على ما سواه، بل لأنه لا يطمئن إلى الجديد؛ فهذه المحافظة يجب أن تنقلب إلى نزعة تقدمية لا تخشى المستقبل بل تتحداه، والخوف الذي يمنع الفرد من الخروج من نطاق الوضع القائم، يجب أن ينقلب إلى شجاعة وحب للمغامرة يدفع الفرد للخروج من الصف في مختلف الميادين. هناك التقاليد البالية من دينية واجتماعية التي يمارسها العامة، تحتاج إلى من يخرج عليها قولاً وفعلاً ليبذر الشك في نفوس الناس بصلاحها وليقود الساخط عليها الذي ينتظر فتح الباب. هناك قيم وأخلاق سائدة

ترشحت من الواقع الفاسد يجب أن يتخطاها الفرد بجرأة وصراحة، وأساليب قديمة في العيش تقيد حرية الفرد وتمنع تحقيق شخصيته وتحتاج إلى التجديد.

ج ـ والنفس العربية التي غلفتها القشور، تحوي بجوهرها خلقاً كريماً نحن بأشد الحاجة إلى بعثه وإروائه بروح العصر حتى تعود إلى الشخصية استقامتها. نحن نعيش في وقت تسربت فيه إلى الفرد نزعة السلبية والتطرف، فهناك الميل إلى السخط على كل شيء، وتسجيل الاحتجاج على الشيء بالاندفاع إلى معاكسة المتطرف، كمعارضة التزمت بالإغراق بالمجون، والمحافظة الدينية بالكفر. يجب أن يتناول الانقلاب هذه العناصر الدخيلة على النفس، الوافدة إليها من الواقع الفاسد بالتشذيب لتنبعث الأخلاق العربية من جديد؛ فالنهضة القومية بحاجة لأن تدعم بالتسامح العربي الذي تمثل قديماً بالكرم والعفو عن المسيء، والحلم والانفتاح على الأقوام والأديان الأخرى. ووضعنا الحاضر يستلزم أن يُبعث فينا حب الحق من جديد، ذلك الحب الذي تمثل عند العرب القديم بالصدق ونصرة المظلوم والثورة على الطغيان. نحن بحاجة إلى تقوية احترام الإنسان ببعث الفردية الصحيحة وروح الاعتزاز بالكرامة والثأر لها، والتضحية في الاعتبارات المادية وحتى الحياة في سبيلها. يحتاج الفرد العربي اليوم إلى إعادة الثقة بنفسه وبقواه وبفضائله، لتدب في الأمة روح الرسالة بدلاً من الشعور بالعيش على الهامش.

د ـ لأجل أن يزول الخوف الذي تلقيه أسرار الكون في النفس، يجب أن تحل العقلية العلمية مكان العقلية السحرية؛ فالفرد العربي يعاني قلقاً عميقاً من ظواهر الكون فينسج حولها الخرافات ويحاول التغلب عليها عن طريق المعجزة والسحر بدلاً من العلم. وهكذا فقدت حياتنا ركيزة مهمة توفر لها الاستقرار والوضوح؛ فالعلم الذي يوضح قوانين الطبيعة يزيل القلق ويوفر الوسائل الناجعة لإخضاعها وتسخيرها لمنفعته، ويساعد على استقامة العلاقات الاجتماعية. ويتطلب ذلك الإيمان بالعقل والطريق التجريبي للمعرفة.

هذه بعض جوانب النفس التي يجب أن يشملها الانقلاب ليكون قادراً على تغيير الحياة في المجتمع العربي.

والسؤال الذي يلي هو: إذا كان الانقلاب هو الطريق إلى حل المشكلة، فكيف يحقق هذا الانقلاب؟ أيحققه عامل خارجي كدولة أجنبية، أو التطور في الفكر العالمي؟ أيحققه تغيير في النظم السياسية والاجتماعية القائمة مثل التحرر من النفوذ الأجنبي أو تصفية الإقطاعية؟ نقطة البدء في الجواب هي: أن قومية

المشكلة وعمقها يحتمان أن يكون تحقيق الانقلاب عن طريق ذاتي لا خارجي. وعلى وجه التخصيص إنه النضال القومي الوطني لا العوامل الخارجية.

وهنا أراني بحاجة إلى مناقشة هذا الرأي لسببين: **أولهما**، أنه أمر غير مجمع عليه، و**ثانيهما**، أنه لا يخلو حتى عند بعض من يقول به من عوامل التقليد واسترضاء الشعب وروح الشعارات. ويمكننا كنقطة للبدء أن نعتبر موضوع أثر التجربة في شخصية الفرد حجر الزاوية في المناقشة. أيهما أعمق في النفس وأبقى أثراً: التجربة أم المعرفة الذهنية؟ المقصود بالتجربة هنا أن يعيش الفرد حدثاً معيناً في الحياة، مثل الفقر والحب، فتصبح نفسه كالمادة الأولية التي ينصب عليها مفعول الحدث، فهي التقاء بين الشخصية ككل وعامل خارجي هو الحدث، وبهذا الالتقاء يمتزج الاثنان. أما المعرفة الذهنية فهي التقاء أخبار عن شيء بالذهن الذي يسجل الأثر بشكل معرفة. وأنا أرى أن الانقلاب في الفرد العربي لا يمكن أن يتم عن طريق عامل خارجي كالنصح والإرشاد، أو تغيير النظم والأشخاص الحاكمين. إن المعاناة الشخصية هي التي تستطيع حفر النفوس وتعميق القيم الجديدة فيها. وبعبارة التخصيص إنه الصراع الفعلي مع الفساد الذي يستطيع تحقيق الانقلاب. ويرجع ذلك إلى مزيّتين ينفرد بهما النضال دون بقية الوسائل وهما:

أولاً، النضال كتجربة ذاتية في مصارعة الفساد يعرض النفس بكاملها للمشكلة وبذلك يستطيع قياس أبعادها بدقة، أي فهمها على حقيقتها. لذلك قيل «لا يعرف الفقر إلا من ذاقه»، ولذلك كان الشعراء الذين جربوا الحب أكثر إبداعاً فيه ممن سمعوا عنه. وما لا شك فيه أن الفهم العميق للمشكلة شرط أساسي لنجاح العمل القومي وقيادة النهضة في الطريق الصحيح.

ثانياً، النضال الذي يتطلب امتزاج النفس بالقضية وبذل الجهد في سبيلها، يخلق التقدير اللازم للمحافظة على ثمرة الجهد؛ فالحياة العربية السليمة التي يحققها العمل القومي تحتاج إلى من يقدر قيمتها ليحافظ عليها من الانحراف، وليس غير النضال ما يخلق في النفوس هذا التقدير. وقد دلت الحوادث على أن الإصلاحات التي وهبت من فوق، أو التي تحققت عن طريق مناسبات دولية، لم تلبث أن بهت أثرها بعكس ما حقق بالجهد والتعب، حيث وجد من يحافظ عليه ويقدره. وكلنا يعرف أننا نقدر ونحافظ على الدرهم الذي نحصل عليه نتيجة لعمل نقوم به، أكثر من ذاك الذي نجده في قارعة الطريق، مع أنهما متساويان في القيمة الشرائية.

ولكن ما هي الصفات التي يتحدد بها مفهوم النضال فيصبح هذا وليس ذاك؟

إن الصفة الأساسية **الأولى** للنضال هي الطوعية. ويعني ذلك أنه اختياري تحركه الإرادة الحرة لا قوة قاهرة خارجية، أي القانون الطبيعي الذي سبق أن تحدثنا عنه؛ فإذا كانت الماركسية تقدم حركة المادة كتفسير للتطور، وإذا كانت الرأسمالية تعتبر قوانين الطبيعة البشرية كما تتصورها محركاً يسير المجتمع، فنظرية القومية العربية تعتبر إرادة الإنسان الحرة القوة المركزية في المجتمع. إن الإنسان هو الآمر الناهي في الحياة، فهو الذي كوّن المجتمع بمحض إرادته واختياره، وبنى له الأنظمة السياسية والاقتصادية وحوّرها كلما دعت الحاجة. وما قصة الحضارة البشرية إلا ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة والشر، وما ظهور الأديان وقيام الثورات والتقدم العلمي إلا مظاهر هذه السيطرة النامية.

والآن لنتحول إلى فكرة القانون الطبيعي، ولنأخذ المذهب الكلاسيكي في الاقتصاد الذي بشّر بهذا القانون كمثال للمناقشة. يرى هذا المذهب أن مصير البشرية هو البؤس والشقاء نتيجة إلى انخفاض مستوى المعيشة المستمر، وفكا كماشة هذه النظرية هما قانون تزايد السكان وقانون تناقص الغلة. فتحت ثقل ازدياد السكان من جهة، وتناقص الغلة من جهة أخرى يهبط مستوى المعيشة. هذا هو المصير الذي لا مفر منه لأنه مسيّر بقانون طبيعي قاهر لا سلطة للإنسان عليه. وهذا المذهب لم يستطع الصمود أمام التطور الحضاري الحديث؛ مالتوس قد استهان بمقدرة الإنسان في السيطرة على النسل، في حين أثبتت المجتمعات الغربية قدرة عظيمة على ضبطه وتنظيمه. وكذلك تنطوي نظرية تناقص الغلة على فهم معيّن للموارد لم يعد صحيحاً بعد هذا التقدم الهائل في أساليب الإنتاج ووسائله. لقد اضمحل المفهوم المادي الفيزيائي للموارد، أمام التقدم العلمي الذي جعل بمقدور الإنسان أن يعتصر من كمية ثابتة من الموارد أضعافاً متعددة من الغلة؛ فالرفاه الاقتصادي اليوم يتوقف على تقدم العلوم التطبيقية في وسائل الإنتاج أكثر من كرم الطبيعة، فالدانمرك البلد الفقير بموارده، قد تمكن بواسطة التنظيم العلمي لاقتصادياته من التمتع بمستوى من المعيشة أعلى من بلدان وسط أفريقيا التي قد تكون أغنى من الدانمارك في الموارد الخام.

والصفة **الثانية** للنضال هي الشمول. ويعني ذلك أنه موجّه ضد الواقع الفاسد كله لا ضد جزء منه، وهو يهدف إلى تحقيق حياة جديدة للعرب لا إصلاحاً جزئياً. وصفة الشمول هذه ليس مطلقة بل يفرضها الوضع الخاص للأمة

العربية، أي طبيعة المشكلة التي وصفناها بالشمول والعمق. لذلك لا يصح أن يقتصر النضال على الجانب السياسي مثلاً، إذ للأدب والفن دور فعّال في شق طريق النهضة. ولكن ذلك يتطلب التخلص من الاصطناع بإرجاع الأدب والفن إلى مجرى الحياة بعد تلك الفترة الطويلة من الافتراق التي رافقت انحدار المجتمع العربي حيث شاعت الأحاجي والألغاز وأدب (الفرح والترح) قديماً، وتقليد أدب الغرب وأجواء الخيال والبخور حديثاً. لا يستطيع الأدب أن يخدم النهضة في هذه المرحلة ـ أي أن يكون أصيلاً ـ إلا إذا رجع إلى المجتمع وبقي فيه.

والصفة **الثالثة** للنضال، الذي قلنا عنه إنه حر وشامل، هي أنه عملي؛ فبهذه الخاصية تحل معضلة طالما واجهت العاملين في الحق القومي، هي أن تأخر أفراد الشعب في شتى النواحي: الاقتصادية والثقافية، يقف حجر عثرة في سبيل مساهمتهم في النضال؛ ففي وضع متأخر كوضعنا يعم به الجهل والفقر والمرض، يصعب على الحركة التي تتصدى إلى تغيير الحياة في المجتمع العربي ترسيخ مبادئها في صفوف الشعب عن الطريق النظري، واستدرار التضحية وبذل الجهود بواسطة الدعوة لنصرة الحق والخير. إن إيصال مبادىء الانقلاب إلى الشعب أمر قد يتطلب الوقت الطويل الذي لا تسمح به الظروف الحرجة الحالية. والحل الذي تقدمه نظرية القومية العربية لهذه المعضلة هو الاتجاه العملي في النضال. ويضم هذا التعبير في محتواه مسألتين هما:

أولاً، أن يهدف النضال إلى تحقيق برنامج عملي يفصل معالم المجتمع العربي الجديد ليرسم في ذهن الشعب صورة مادية واضحة للمستقبل، الأمر الذي يسهل فهم المبادئ النظرية ويبعث على الاطمئنان. ويساعد ذلك على فهم النظرية عن طريق فهم ما ينتج عنها من تشريع يوضح للفرد مقدماً حقوقه وواجباته في المجتمع الجديد؛ فنظام استغلال الأرض والضرائب وشؤون التجارة والصناعة والعمال والتعليم والصحة والحريات السياسية ونظام الحكم والقضاء والسياسة الخارجية وأمور الدين والثقافة والمصالح العامة، أمور يهم الفرد أن يعرف ماذا سيحدث لها في العهد الجديد، قبل أن ينضم إلى صفوف الداعين له. وأرى أن الغموض في هذه الناحية من قبل بعض التكتلات السياسية يرجع إلى واحد من أمرين: إما الجهل بأهمية ذلك في إيصال النضال إلى الشعب، وإما عدم الرغبة بالارتباط بوعد صريح للشعب. وأحسن مثل على الغموض المتناهي ما ورد في مبادئ حزب معروف في سوريا ولبنان بخصوص توزيع الثروة، حيث يقول زعيم الحزب عن الثروة في المجتمع الجديد بأنها: «تقسم قسمة الأخوة القومية الاجتماعية»؛ فقضية معقدة كتوزيع الثروة تشغل

بال العالم وتوضع لحلها النظريات، لا يقال عنها غير هذه العبارة العاطفية.

ثانياً، فضلاً عن تقديم صورة مادية واضحة للمستقبل، يجب أن يتخذ النضال شكل حملات شعبية تنصب على مطاليب مباشرة محسوسة تحمل في طياتها روح المبادئ النظرية التي يراد تحقيقها في المستقبل؛ فالمساهمة الشعبية في كل قطر بشؤون الأقطار الأخرى ولو بنطاق محدود أكثر مفعولاً في ترسيخ مبدأ الوحدة العربية من التذكير بالروابط القومية. ومن الأمثلة على ذلك المشاركة القومية في الدفاع عن فلسطين والمغرب، والحملات الشعبية لتأميم الشركات الكبرى والمصالح العامة وتوزيع الأراضي وتحسين شروط العمل وتدخل الحكومة في الأسعار، أسهل في غرس روح الاشتراكية في المجتمع من التفصيل النظري لمبادئها وحسناتها. ومن الأمثلة على ذلك حملة تأميم شركة الريجي في سوريا. بهذا النضال العملي الملموس الأثر، يمكن قيادة الشعب إلى أن يكتشف بنفسه، أن قضية النهضة قضية حق وخير، فيندفع بها ويصب لتحقيقها كل جهوده. هذا الأسلوب العملي في ترسيخ المبادئ في النفوس، وإيصال موجة النضال لحنايا المجتمع، لا يشترط أن يكون الشعب مثقفاً متفرغاً، ولا يتطلب أن يفهم الكل أو الأكثرية قضية النهضة فلسفياً. وبذلك تحل المعضلة.

ـ ٥ ـ

ناقشنا في ما تقدم من البحث ثلاث ملاحظات في النظرية القومية العربية هي: المشكلة والحل والأسلوب. أما النقطة **الرابعة** والأخيرة فتتعلق بهذا السؤال: ماذا تريد القومية العربية أن تحقق؟ أتريد القومية العربية أن تحقق الوحدة العربية؟ أغايتها تحرير البلدان العربية من الغزو والاستعمار الأجنبي؟ أهدفها رفع مستوى المعيشة؟ إنني لا أرى ببعض هذا أو كله غاية بالرغم من كونها مطاليب لا شك في ضرورة تحقيقها. إنها ليست غاية القومية العربية لأنها أشكال يتجسد بها هدف أسمى.

الحق هو غاية القومية العربية. وأنا أعتمد بتقرير هذا المبدأ على اعتبار أن في الإنسان نزعة أصيلة إلى الحق، تتمثل بما تقدمه الأمة من حضارات تخدم البشرية؛ فالأمة العربية قد تمثّل نزوعها إلى الحق بسلسلة حضارات ابتدأت منذ فجر التاريخ تحسنت بها طرق عيش الإنسان، ورفعت مستواه الفكري والاجتماعي، وبأديان طهّرت النفس البشرية في فترات مختلفة من أدران الشر، وأشاعت الأخوة والعدل والفضيلة بين الناس. هذه الروح المستيقظة اليوم في

أعماق الأمة العربية، هي التي يجب أن تقود النهضة، فمبدأ الحق هو الثابت المطلق الذي يجب أن يكون غاية للقومية العربية اليوم كما كان في التاريخ. **ويوجب ذلك أن تؤدي النهضة العربية اليوم رسالتها عن طريق خلق حضارة عربية مبدأها الأعلى الحق، والشكل العملي لمبدأ الحق هو احترام الإنسان**. إن الحضارة العربية الجديدة مدعوة إلى أن تكون منسجمة مع غايتها، أي أن تعتبر الإنسان أغلى ما في الكون، تضحى في سبيله كل الاعتبارات وتسخّر لخدمته كل الطبيعة، سعادته مقياس صلاح الأنظمة ورضاه مصدر الشرعية لكل سلطة. إن في الإنسان جوهراً يميزه عن كل الكائنات والجمادات هو أخلاقيته الواعية التي ترفعه فوق كل ما يحيط به، فهو المالك الوحيد على الأرض للروح والعقل، لذلك فالإنسان أكثر من كائن فسيولوجي يولد ويعيش ويتكاثر ويموت، وأكثر من وحدة اقتصادية تستهلك وقوداً لتحول المواد الخام إلى بضائع جاهزة. وباستعمالنا هذا المنطق نصل بالضرورة إلى قرارات مهمة بشأن نوع المجتمع العربي الجديد من جهة، وعلاقته بالمجتمعات البشرية من جهة أخرى؛ فبخصوص تنظيم المجتمع العربي الجديد يقود مبدأ احترام الإنسان إلى ما يلي:

أولاً، اعتبار الشعب مصدراً للسلطة ومالكاً للسيادة؛ فالجهاز السياسي يجب أن يكون ديمقراطياً لا غاية له غير عكس إرادة الشعب بشكل منظم. ولدعم الحكم الشعبي يجب إطلاق الحريات المدنية وحرية الفكر والفن وحمايتها من التشويه والاعتداء، وتشجيع المنظمات الاجتماعية والثقافية والمهنية ليدرب الشعب فيها على الحكم الذاتي. ولحفظ حقوق الفرد ولمنع الجزء من غزو سيادة الكل، يجب تحقيق العدل عن طريق تشريع عادل يطبقه جهاز نزيه حر.

ثانياً، لحفظ كرامة الفرد وتحقيق كل ما به من إمكانيات، يحتاج إلى نظام اقتصادي سليم يمنع استثمار الإنسان، فيزيل قيود الحاجة ويمنح الفرد حق العيش الكريم لا لشيء إلا لأنه إنسان، فالعاجز يأكل على الرغم من أنه لا ينتج؛ إنه نظام يعترف بحق الجميع بمستوى من الرفاه المادي يليق بالإنسان المتحضر، وما فوق ذلك يوزع على أساس الكفاءة لا الطبقة ولا العائلة ولا الصدف العابرة. في هذا النظام يجب أن توضع كرامة الإنسان فوق كل الاعتبارات الأخرى كالربح وغيره، فلا كتل بشرية تتهرأ أجسامها في المعامل لزيادة الإنتاج، ولا نساء تبيع اللذة لتعيش، ولا جريمة تشوه وجه الحياة للحصول على ضروريات العيش.

ثالثاً، هناك التسامح الذي يجب أن يسود المجتمع العربي الجديد؛ فالتسامح

الديني والقومي عريق في النهضة العربية في ظل الإسلام، فقد تعاون العرب مع غير العرب، والمسلمون مع غير المسلمين في تنظيم إدارة الدولة ونقل تراث العالم إلى العربية، وقد اعترف الإسلام لأصحاب الأديان السماوية بحرية العبادة وحفظ لهم حقوقهم. والمجتمع العربي وريث تلك الحضارة السمحة، جدير في نهضته الجديدة بأن يعطي للقومية العربية سمواً لم تعرفه قوميات الغرب المتعصبة. لذلك يجب أن تسود المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع، بغض النظر عن الدين والعنصر والمذهب، وتغرس في الشعب روح المحبة والتعاون مع الأقليات الدينية والقومية، والانفتاح عليها عن طريق التعليم والتربية، وفصل الدين عن الدولة.

وفي العلاقات الخارجية يقود هذا المبدأ الأخلاقي إلى احترام الأمم الأخرى والتعاون معها للقضاء على الاستغلال والاستعمار، والمساهمة الفعلية لإقرار السلام في العالم وإنتاج حضارة تقدم لنفع البشرية.

هكذا ينتفي القول إن القومية الاشتراكية الديمقراطية ليست إلا مزيجاً من مذاهب مختلفة مستقلة، لأن الاشتراكية والحرية فيض من ينبوع القومية نفسه، إذا ما فهمت على هذا الأساس الأخلاقي، أي إذا كانت غايتها الحق.

٢ ــ تجديدُ الحديث عن القوميّة العربيّة(*)

ـ ١ ـ

الحديث عن القومية العربية بحاجة إلى تجديد ليس في ذلك شك إذا ما قارنا ما هو عليه الآن بما هو عليه في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. كان الحديث وما يزال يدور حول النهضة والتقدم. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية كان الفكر العربي إلى حد بعيد يعتبر القومية العربية هي أساس التقدم، ويعتبر الوحدة العربية الهدف الأول والأكبر. الحديث عن النهضة والتقدم لا يزال موجوداً، ولكنه يجري بشكل عام وليس واضحاً. إن المقصود به يجب أن يكون على أساس القومية. إن دعوة النهضة والتقدم تجري الآن من دون تحديد حتى وكأنها يمكن أن تتم من دون محفز ومن دون قوة دافعة، وذلك بالطبع خطأ فادح لا يجدر بالفكر العربي ـ بعد أن قطع ما قطع من مراحل ووصل إلى ما وصل إليه من نضج ـ أن يقع فيه؛ فالنهضة لا تقوم من دون محفز ولا تحدث من دون القوة الدافعة التي تخرج من أعماق الإنسان، وهو ما نطلق عليه في حديثنا العادي كلمة الحماس. في الفكر العربي الآن، وبالتالي ـ في العمل السياسي الفكري ـ هناك فتور في الحديث عن القومية، في حين أن الحديث عن النهضة والتقدم لا يزال موجوداً. فكيف يمكن أن يتم ذلك؟

إن وضعاً كهذا ينطوي على خطأ أساسي يكمن في احتمالات ثلاثة، هي: إما أن الفكر العربي لا يزال يعتبر القومية أساس النهضة والتقدم، ولكن الحديث عنها غير مجد بعد المرور بجملة الأوضاع السلبية التي شهدت النكسات في العمل

(*) نشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٤ ـ ١٤، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

الوحدوي، وفي جهود المجابهة مع الصهيونية وهو أمر مخطئ من دون شك لأن السبب فيه ـ كما هو واضح ـ سلبي لا إيجابي، وعارض لا جوهري، وإما أن الفكر العربي لم يعد يعتبر القومية أساساً للنهضة والتقدم، وبهذه الحالة عليه أن يفتش عن الأساس البديل. والاحتمال الثالث هو أن الفكر العربي يعتبر أن النهضة يمكن أن تتم من دون حافز وهو أكثر الاحتمالات خطأ، فليس في التاريخ المعروف ما يدل على إمكانية ذلك. النهضة أمر يبدأ بالإنسان وليس بما يحيط به من أمور مادية، إذ الإنسان هو الذي يغير المحيط المادي، والإنسان لا يقوم بذلك إذا لم يتوافر فيه الحافز الداخلي لذلك وإذا لم توجد فيه القوة الدافعة للتقدم. إن مسألة علاقة الإنسان بالطبيعة، ودور الإرادة الإنسانية مقابل الجبرية هي موضوع جدل قديم معروف لا نستطيع الخوض فيه في هذا المجال، ولكن وبصورة موجزة يمكن القول: إن الإنسان هو محور النهضة والتقدم فمنه يبدأ كل شيء وإرادته هي التي تصنع التاريخ، وكل تغيير لا بد من أن يبدأ في الإنسان أولاً ومنه يخرج ويشع على ما حوله.

إن الموضوع يمكن وضعه هكذا: إذا ما اتفقنا على أن النهضة لا بد لها من محفز، فالنهضة العربية الحاضرة إما أن يكون محفزها القومية، وإما أن يكون غير ذلك. وبعبارات أخرى الأساس البديل إما أن يكون عالمياً (ماركسياً أو دينياً)، وإما أن يكون دون المستوى القومي (قطرياً أو طائفياً).

ومن مجمل ذلك نتبع أنماط الجدل المعروفة: العروبة مقابل الإنسانية، والعروبة مقابل الإسلام، والعروبة مقابل القطر أو الطائفة. في وقت من الأوقات ـ بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وبتأثير انتصارات الاتحاد السوفياتي والصين ـ قُدمت لنا الماركسية كأساس للنهضة، ووضعت بحسب هذا المنطق القومية على أساس أنها متناقضة مع العالمية. وبعد نكبة فلسطين وتردّي الوضع العربي وبسبب عوامل سلبية عديدة، قُدّم لنا الأساس الديني أو الأساس القطري أو الطائفي. وقد صاغ الفكر العربي موقفاً محدداً من كل ذلك: فالقومية العربية لا يمكن أن تتناقض مع الإنسانية، ولا يمكن أن تتناقض مع الإسلام، ولكنها متناقضة مع العالمية ومع القطرية ومع الطائفية، فالقومية رابطة روحية تنبع من عوامل معنوية ومادية، لذلك فهي روح إنسانية تنبع من النضال من أجل التحرر من الظلم والاستعمار والاستغلال، وتنبع من وشائج الحب والإيثار وشعور الجماعة الذي يتكون في الفرد، الذي ينعكس في نظرته لأبناء أمته، وبالضرورة إلى أبناء الأمم الأخرى.

أما علاقة العروبة بالإسلام فهي واضحة في التاريخ وتتجلى في الفهم الصحيح لكيفية نشوء الإسلام، ولحقيقة مبادئه ومكانته في المجتمع العربي. فالإسلام هو روح العروبة والمعبّر عن أخلاقية العرب وميولهم المثالية وحبهم لحمل القيم العليا للآخرين، وتحملهم مسؤولية ذلك؛ فالإسلام له روح ومبادئ، وله من ناحية أخرى طقوس وعبادات.

إن تكوين الدولة الحديثة لا بد من أن يكون على أساس قومي. والنهضة العربية الحديثة لا بد من أن يكون محفزها القومية العربية، فلا يمكن تصوّر قيام دولة تضم كل العالم لا في المستقبل القريب ولا في المستقبل البعيد، كما لا يمكن تصور قيام دولة تضم جميع المسلمين في العالم. ومن ناحية أخرى لا يمكن قبول ولا تصوّر أن عجلة التقدم يمكن أن ترجع إلى الوراء فتقوم الدولة الطائفية. أما الدولة القطرية فهي موجودة الآن وسبب وجودها معروف وكيفية قيامها معروفة أيضاً، وهي تعاني من علة جوهرية تتعلق بجوهر مسألة التقدم هي استحالة قيام تنمية حقيقية توصل الدولة إلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة، الآن، من حيث مستوى المعيشة والقوة الاقتصادية والتقنية، لسبب جوهري هو ضيق السوق وعدم تكامل الموارد وضيق الرقعة الجغرافية من جهة، وغياب الحافز من جهة أخرى. وهذا موضوع لا ننوي التوسع فيه في هذا المجال. إذاً لا سبيل إلى التقدم غير الدولة القومية التي تستطيع وحدها أن توفر الحافز المشروع للتقدم، الحافز الذي يجدد الأخلاق، ويجلو الصدأ عن النفس فترتفع المهمة ويتصاعد النشاط وتزدهر قيم العمل والتضحية والإخلاص والانضباط والتفاؤل بالمستقبل، وتشيع روح الحب والتضامن والتعاون والعمل الجماعي في الأمة وفي علاقاتها مع الأمم الأخرى. والأساس القومي هو الذي يوفر السوق المحلية الكبيرة والتكامل في الموارد، واتساع الرقعة الجغرافية والقوة العسكرية، وهي عناصر أساسية للتنمية الحقيقية بمقياسها الحديث.

ـ ٢ ـ

لماذا تراجع الحديث عن القومية العربية؟ ولمثل هذه الظاهرة لا بد من أن تكون هناك أسباب، والأسباب قد تكون رئيسية وقد تكون ثانوية وهي بكل الأحوال عديدة، ولكننا في هذا المجال سنركز البحث على أهمها.

هناك **أولاً**، وقبل كل شيء الوضع النفسي الذي نتج من الإخفاق في تحقيق خطوة جدية في طريق الوحدة العربية: فالوحدة بين مصر وسوريا قد فشلت،

ومشاريع التوحيد الأخرى لم يتحقق منها شيء. وفوق كل ذلك، العلاقات بين الأقطار العربية نفسها قد ساءت، وفي بعض الأحيان كانت بالغة السوء وتقارب إعلان الحرب. ومن ناحية أخرى، لم يستطع الجهد العربي حتى الآن أن يحقق تقدماً ملموساً في مجال مقاومة العدو الصهيوني. كل ذلك قد خلق وضعاً مادياً ومعنوياً غير موات نفسياً لقيام الوحدة، أو تحقيق خطوة مهمة على طريقها. فكيف إذاً يمكن الحديث عن القومية العربية والوضع العربي على هذا الشكل؟ ذلك سبب رئيس في تراجع الحديث عن القومية العربية. وقد نشأ عن هذه الحالة وضع نفسي غير متفائل يتصف بالإحباط في مجال التحقيق الفعلي لهدف الوحدة العربية.

ثانياً، التحول الذي طرأ على النشاط العام نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛ ففي البلدان العربية ـ كما في عموم العالم ـ هناك زيادة في التأكيد على أمور التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ورفع مستوى المعيشة، ومكافحة العلل الاجتماعية والاهتمام بالتنمية. إن زيادة الاهتمام بالتنمية أمر واضح في البلدان العربية وهو بحد ذاته ليس توجهاً سلبياً، إلا أنه ظاهرة يمكن تفسيرها في عديد من العوامل كالتأثير بالتيارات التي تسود العالم الآن، وزيادة العائدات النفطية بدرجة كبيرة. ولكن مهما قيل عن هذه الأسباب الإيجابية يبقى هناك عامل آخر هو الفشل في تحقيق الوحدة العربية، أي أن الفشل في هذا المجال قد نتج منه تحول في الاهتمام من الجانب القومي إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كوسيلة تعويض. كما لا يخفى أن الثقافة العامة السائدة الآن تؤكد على أهمية التنمية ورفع مستوى المعيشة والخروج من التخلف، وهي أهداف أصبحت المعرفة بها واسعة لدى الرأي العام، وإلى درجة أنه أصبح لا مناص لأي حكومة من تبنيها والاهتمام بها، لذلك نجد الحكومات في الأقطار العربية، مهما تباينت في سياستها القومية، لا مناص لها، وفي بعض الحالات لا خيار لها من تبني هذه الأهداف والسعي من أجلها ولو بدرجات متفاوتة.

وبعبارة أخرى أصبح النشاط في المجال الاقتصادي والاجتماعي شاغلاً ومعوضاً عن الفشل في المجال القومي بشقيه الوحدة العربية ومقاومة التحدي الصهيوني. وهناك نقطة تجدر الإشارة إليها، هي أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي لم يكن مقصوراً على رفع المستوى العام للمعيشة، ولكنه يتضمن أيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أو بآخر، ومعالجة أوضاع الاستغلال بشكل عام، وهي الأهداف التي تكمن وراء إجراءات الإصلاح الزراعي، وقرارات التأميم والتشريعات العمالية، وقوانين الضمان الاجتماعي وتحديد الملكية الخاصة، وغيرها من الإجراءات التي تقع في هذا الباب؛ فإذا ما أضيف هذا الجانب إلى موضوع التنمية

بمعناها الواسع، الاقتصادي والاجتماعي، يتضح أن هذه الأهداف إذا ما أخذت ككل تشكل ما يسمى المضمون الاقتصادي والاجتماعي للنهضة العربية الحديثة.

وهنا تتضح علامات شيء من التناقض، فهل يعني هذا الكلام أن المضمون الاقتصادي والاجتماعي للنهضة العربية قد أصبح ـ ضمن الوضع الذي أشرنا إليه ـ في تناقض مع القومية العربية عندما نقول إنه يأتي بدور الشاغل والمعوض عن الحديث عن القومية العربية؟ السؤال مشروع وذو معنى؛ فالقومية العربية الحديثة تعني توحيد البلدان العربية، ولكنها لا تقتصر على هذا الهدف، بل تؤكد أيضاً على أن هذه الوحدة يجب أن تكون ذات مضمون اقتصادي واجتماعي تتحقق بموجبه التنمية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال بجميع أشكاله، فهل أصبح المضمون متناقضاً مع الأصل؟ الجواب عن ذلك يعتمد على الأسس التي يوضع عليها المضمون، فالاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال بشتى أشكاله، يمكن في حالة من الحالات، أن يكون المقصود منه الانشغال عن الوحدة العربية، أو التعويض عنها، أي أن يكون بديلاً عنها. وبهذا المعنى يكون التناقض واضحاً. ولكنه إن وضع على أسس غير هذه الأسس كأن تكون الأسس التي يوضع عليها هي نفسها قومية الاتجاه، أي أنها متجهة إلى تحقيق الهدف القومي الأكبر وتأخذه في الحساب عند وضع برامجها العملية، في حالة كهذه لا يكون الاهتمام بالمضمون متناقضاً مع الجوهر أي مع هدف الوحدة العربية، فكل شيء يعتمد على الاتجاه الأساس والإجراءات العملية التي تتخذ بناء على ذلك الاتجاه.

وعلى سبيل المثال أن برامج التنمية الاقتصادية وإجراءات العدالة الاجتماعية وبناء الاشتراكية التي يراد تطبيقها في قطر عربي، تكون ذات صيغة معينة إذا كان أساسها قومياً، وتكون ذات صيغة معينة أخرى إذا لم تكن كذلك، أي إذا كانت قطرية الهدف. وعن هذا الطريق يمكن حل التناقض الذي يمكن أن ينشأ بين الهدف الأكبر والمضمون الاقتصادي والاجتماعي، أي أن يكون تحقيق المضمون بالشكل الذي يساعد على التقرب من تحقيق الهدف، والذي يؤخذ في الحساب عند صياغة البرامج العملية لتحقيق ذلك الهدف.

العامل أو السبب **الثالث** في التراجع في الحديث عن القومية العربية هو عامل خارجي وليس داخلياً ألا وهو أن الوطن العربي يتأثر بالتيارات الموجودة في العالم وبخاصة التيارات القوية السائدة فيه؛ في العالم اليوم لا يوجد حديث بصوتٍ عالٍ عن القومية كما كان الحال في القرن التاسع عشر والنصف الأول من

القرن العشرين. التيارات السائدة في العالم اليوم تتحدث عن الاشتراكية وعن الديمقراطية وعن مشاكل البطالة والتنمية والسلام والتعاون الدولي. . إلخ، ولا يوجد بينها صوت مرتفع يتحدث عن القومية. عالم اليوم يمارس القومية، ويتحدث بلغة غير لغتها، وربما كان لذلك أسباب؛ فالقومية في العالم المتقدم من الاتحاد السوفياتي إلى أمريكا الشمالية قد حققت أهدافها من حيث استكمال الوحدة السياسية فأكملت بناء الدولة القومية، وأصبحت القومية أمراً بديهياً في كيانها السياسي وحياتها اليومية فلم يعد الحديث عنها مطلوباً، فقد اتجهت نحو تحقيق أهداف أخرى تتعلق بالأمور السياسية والاقتصادية. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، واقترنت القومية في ألمانيا وإيطاليا واليابان وبالعنصرية والحرب، الأمر الذي جعل صوتها ينخفض بعد انتهاء الحرب. كل هذه العوامل قد جعلت العالم اليوم لا يشهد تياراً فكرياً يدعو إلى القومية. ولكننا من ناحية أخرى نجد أن عالم اليوم الذي لا يتكلم عن القومية يتصرف على أساسها تماماً وبمقتضاها، ويستوي بذلك الشرق الماركسي والغرب الرأسمالي، فالجميع له دول ذات حدود ومصالح، ويعمل ليل نهار لتقوية الدولة، وحماية حدودها، وتوسيع نفوذها وزيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية، ويكيف تصرفه الدولي في علاقاته مع الدول الأخرى على هذا الأساس.

والوطن العربي اليوم ـ كما هو الحال في بلدان العالم الثالث ـ يتصف بالتأثر بتيارات الفكر السائدة في البلدان المتقدمة، وبدل ذلك ـ إلى حد ما ـ على ضعف الفكر بوجه عام؛ فالعصر الحالي هو عصر التصرف القومي وليس عصر الحديث عن القومية؛ فالقومية في البلدان المتقدمة قد اجتازت مرحلة البحث والنقاش، وأصبحت حقيقة واقعة مجسمة في الدول القومية، والتصرف القومي، الأمر الذي جعل هذه البلدان تتحول إلى حل مشاكل جديدة هي القضايا الاجتماعية والاقتصادية وإحلال السلام. والفكر العربي المتسم بالضعف لم يستطع تحليل الحالة بصورة سليمة، فهو بصورة ضمنية ربما يتصور أن القومية قد انتهت مرحلتها، لا بل هناك من يقول بذلك الآن صراحة. إن مجرد غياب الجدل والنقاش عن القومية قد أوقع الفكر العربي في خطأ فادح هو التصور إن عصر القومية قد انتهى وحلّ محله إما عصر العالمية ـ الماركسية أو الدينية ـ وإما عصر الدولة القطرية، أو الطائفية. ولو كان في عالم اليوم تيار فكري قوي يتحدث عن القومية في الدول المتقدمة لانعكس ذلك في الفكر العربي، إذ من سمات الفكر الضعيف المحاكاة والتطلع إلى أحوال الفكر القوي ونسيان الواقع، والاهتمام بالمظاهر الخارجية أكثر من الجوهر.

- ٣ -

هذه بنظري هي العوامل الرئيسة في تراجع الحديث عن القومية العربية، وتجتمع كلها في عامل مشترك واحد هو أنها عوامل سلبية وليست إيجابية؛ فالفشل الذي أصاب خطوات التوحيد لا يمكن أن يكون مجالاً لاشتقاق مبدأ عدم إمكانية الوحدة، فالخطوات كانت محدودة والخطوة العملية التي فشلت، وهي توحيد سوريا ومصر، لا تصلح تجربتها لاشتقاق قانون عام فظروفها معروفة، والأخطاء التي رافقتها معروفة أيضاً، والانفصال الذي حدث لم يكن حتمياً، بل كان من الممكن تجنبه فهو لا يعدو أن يكون عملية فنية، وليس مسألة مبدئية. ويصح ذلك على جميع مشاريع الوحدة التي لم تخرج إلى الوجود. والمجال الآن لا يتسع لبحث هذه المسألة بالتفصيل، ولكن علينا أن نفرق بين العوامل الفنية والعوامل المبدئية. إن فشل الخطوات الوحدوية يعود إلى عوامل فنية بحتة وليس إلى عوامل جوهرية ترقى إلى مستوى الحتميات المبدئية.

من ناحية أخرى، فإن الموضوع يمكن أن يطرح بصورة معكوسة تماماً، فإذا كانت الوحدة العربية هدفاً أساسياً للنهضة العربية، وإذا كانت هي العمود الفقري لتقدم العرب وقوتهم وحل مشاكلهم، فإن الفشل في الخطوات التي اتخذت حتى الآن يجب أن يكون مبرراً لمزيد من الإصرار، وسبباً لمزيد من التمسك بالوحدة بدلاً من التراجع عنها.

الوحدة العربية ليست مستحيلة وليست بعيدة المنال ولا من قبيل الأماني، بل هي هدف قابل إلى التحقيق حتى في أحلك الظروف، لا بل إن أحلك الظروف هي أنسبها لتحقيق الوحدة، فالوضع العربي وضع رجراج لم يأخذ شكله النهائي بعد وكثير من الأمور يتحقق بشكل حلقات مترابطة. إن حدوث تطور واحد بإمكانه أن يزيل التوازن القلق الذي يشهده وضع التجزئة، فخطوة واحدة إلى الأمام بإمكانها أن تخلق خطوة جديدة أخرى إلى الأمام وهذه بدورها يمكن أن تفعل فعلها في الواقع المادي وفي الوضع النفسي إلى درجة يمكن أن ينتج عنها خطوة جديدة، وهكذا يمكن أن يتطور الوضع تصاعدياً. والوضع العربي ليس من السهل قراءة مستقبله ولا التنبؤ به على أساس معطيات الحاضر، فهو قابل للمفاجآت ومليء بالاحتمالات التي لا يوحيها ما هو موجود. وهناك أدلة كثيرة على أن الواقع العربي يتصف بهذه الصفات، فضربة فنية هنا قد ينتج عنها ما هو ليس بالحسبان الآن. الأمة العربية ككل الأمم الأخرى تكتسب خبرة وتزداد نضجاً كلما كان مرت بالتجارب، لذلك فليس من المحتم أن يكون نصيب العمل

الوحدوي اليوم كنصيبه في الماضي، وما نقوم به غداً لا يشترط أن يكون شبيهاً بما نقوم به اليوم، والأمم القوية هي التي تستفيد من حالات الفشل لا التي تستسلم لها. وبعبارة أخرى لا يستطيع أحد أن يشتق قانوناً حتمياً من تجربة الماضي القصيرة المحدودة المعروفة الظروف.

والعامل **الثاني**، كما مرّ ذكره، هو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهنا أيضاً يتضح العامل السلبي، فإذا كان من الممكن تحسين مستوى المعيشة في دولة التجزئة عن طريق تنفيذ البرامج التنموية، فإن تحقيق تنمية حقيقية توصل القطر إلى مستوى الدول الصناعية في العالم المتقدم، وحتى الصغيرة منها مثل هولندا وبلجيكا، أصبح الآن مستحيلاً وتزداد استحالته بمرور الوقت؛ فالتنمية من هذا النوع تحتاج إلى سوق واسع يبرر قيام الصناعة المنتجة للسلع الإنتاجية. ومن البديهي أن التنمية الحقيقة لا يمكن أن تحصل إلا بالوصول إلى مرحلة إمكانية صناعة السلع الإنتاجية بصورة اقتصادية، أي صناعة الآلات والتجهيزات الثقيلة المستعملة في إقامة المصانع لإنتاج السلع الأخرى. إن هذا المستوى من التصنيع لا يمكن أن يحصل إطلاقاً ضمن الدولة القطرية في الوطن العربي الحاضر. إن السوق غير متوافرة والموارد غير متكاملة أيضاً، فالأقطار التي تتوافر فيها اليد العاملة يشح بها رأس المال، والأقطار التي يكثر بها رأس المال تقل بها اليد العاملة. ناهيك عن عدم التكامل الموجود في شتى نواحي الاقتصاد: في الزراعة والصناعة والنقل والقدرة الفنية. إن التطور التقني نفسه قد أدى إلى زيادة الصعوبة أمام الدولة القطرية، فالوحدة الاقتصادية الدنيا في الصناعة قد ازدادت إنتاجيتها وهي في زيادة مستمرة بسبب التطور التقني، الأمر الذي يجعل السوق الضروري لهذه الوحدة أكبر. وهكذا تصبح إقامة الصناعة الحديثة أكثر صعوبة أمام الدولة القطرية المحدودة السوق. وفي عالم اليوم وضمن ظروف الوطن العربي الحالية، لا يمكن تصور إمكانية قيام تنمية اقتصادية من هذا النوع من دون قوة عسكرية لحمايتها. والقوة العسكرية من هذا النوع لا يمكن توافرها لكل قطر لوحده، وتجاربنا في مواجهة الصهيونية خير دليل على ذلك. والقوة العسكرية، كما هو واضح، ليست شراء السلاح بل تصنيعه، وليست عملية سلاح لوحده بل هي مجمل القوة الاقتصادية بأوسع معانيها، والقوة البشرية بوضعها العددي والتقني والمعنوي.

بقي أن نقول كلمة عن سلبية العامل **الثالث** وهو التأثير الخارجي. إن سلبية هذا العامل أكثر وضوحاً فالعالم المتقدم اليوم، مكون من دول قومية تتصرف على هذا الأساس، وإن قل التحدث عن ذلك. والدول المتقدمة هذه، تحاول عن طريق

قنوات الفكر، أن توهمنا أن عصر القومية قد انقضى، وغرضها الاستعماري من ذلك يجب ألا يكون صعب الفهم، فالغرب الذي وطد دولته القومية تحوّل الآن إلى مزيد من توطيدها عن طريق حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو حتى عندما يعمل في مجال التعاون الدولي يهدف إلى حماية الدولة القومية، وجلب المزيد من المنافع لها وبالتالي تقويتها. إن عالم اليوم، الشرق فيه والغرب، عندما يقول بالعالمية بشكل أو بآخر، يهدف في الحقيقة، لا إلى تخطي القومية أو إزالة الدولة القومية وإحلال نمط سياسي جديد محلّها، بل إلى تحقيق الرفاه لشعوبه، وتجنّب المشاكل، والاحتكاك الدولي، توفيراً لموارده القومية، وحماية لإنجازاته الاقتصادية، أي إلى المزيد من التقوية للدولة القومية، لا العكس. فلا الشرق ولا الغرب يقول بحكومة عالمية، وحتى أشد العقائد تمسكاً بالعالمية، وهي الماركسية، لم تستطع امتصاص الفروق القومية، بل على العكس فقد ازدادت وضوحاً وتبلوراً بدليل ما حصل بين الصين والاتحاد السوفياتي، وسلسلة التطورات في أوروبا الشرقية.

إن الحديث الموجه إلينا ضمناً أو علناً، من خلال قنوات الفكر والدبلوماسية، بأن عصر القومية قد انتهى، إنما هو في حقيقته حديث القصد منه التأثير على مسيرة تطورنا لجرها في غير الطريق الصحيح لها، ألا وهو طريق القومية والوحدة. إن هذا الحديث الذي يصدر بصورة خاصة عن الفكر الغربي، إنْ هو إلا حديث غير نزيه ومقصود لهدف استعماري لم يعد خافياً على أحد. إن الغرض من مثل هذا الكلام هو تسميم الفكر القومي، وإضعاف تيار القومية العربية لتضعف بالتالي مقاومتنا للاستعمار. وتبذل الصهيونية على وجه الخصوص جهوداً استثنائية في هذا النشاط بطرق ملتوية، غير مباشرة. هذه هي السمة السلبية في هذا العامل.

وخلاصة هذا الحديث هو أن تراجع الحديث عن القومية العربية لا يعود إلى أسباب متصلة بمصلحتنا المشروعة، ولا يمت بصلة جوهرية بقضية تقدمنا، بل على العكس تماماً، فالأسباب برمتها سلبية تقف على طرفي نقيض من مصلحتنا الحقيقية، وما علينا إلا تحليلها وفهمها والتصدي لها.

ـ ٤ ـ

الآن لنلقي نظرة على تاريخ النهضة العربية الحديثة منذ بداية هذا القرن لنرى دور الشعور القومي في التطورات التي حصلت خلال هذه الفترة. حقاً لقد كانت القومية العربية هي المحرك الأساس لمجمل التطورات المهمة خلال هذه الفترة. إن

مجمل الحركة المناوئة للاستعمار العثماني قد بدأت على هذا الأساس ابتداء من المطالبة باللامركزية إلى قيام الثورة العربية في سنة ١٩١٦، التي أعلنت بوضوح هدف استقلال وتوحيد البلدان العربية في المشرق. وبعد ذلك كان استقلال الأقطار العربية الواحد تلو الآخر بدافع القومية، وليس بفعل أي محفز آخر. إن الحركة الاستقلالية التي اجتاحت البلدان العربية كانت من دون شك بحافز القومية وبدافع الشعور بالشخصية المستقلة عن الدولة المستعمرة، وهكذا استقل العراق واستقلت سوريا وباقي الأقطار العربية.

نقول ذلك عموماً، ولا نقصد بالحافز القومي أن الاستقلال قد حقق الوحدة العربية، فالوحدة هدف قومي أكبر، ولكن المقصود هو أن حركة الاستقلال عن المستعمر العثماني وبعده الأوروبي كان حافزها القومية المعبر عنها بالشخصية المستقلة والكيان الخاص. إن استقلال الأقطار العربية في المشرق العربي عموماً لم يكن له غير هذا المعنى، والاستقلال لم يكن في ذهن الذين ناضلوا من أجله وحققوه، إنه يعني شيئاً غير القومية العربية، فهو لم يكن ينطوي على اعتبار كل من هذه الأقطار قومية منفصلة عن القومية العربية، بل النظرة السائدة إلى الاستقلال كانت هي أنه خطوة نحو الوحدة العربية. أقول ذلك، وبالطبع في الذهن أن ذلك كان بدرجات متفاوتة، وببعض الاستثناءات، ولكن على العموم كان هو الشعور السائد في الحركة الاستقلالية، إن الاستقلال هو خطوة نحو الوحدة وإن محفز تلك الحركة هو الشعور القومي. ثم هناك مجمل النضال الذي خاضته البلدان العربية، ذلك النضال الذي امتدّ عشرات السنين، والذي تمخضّت عنه تطورات جوهرية في الوضع العربي، ماذا كان محفزه؟ أليس الشعور القومي والقومية العربية؟ من دون شك أن النضال للدفاع عن فلسطين ضد الصهيونية كان ولا يزال العامل الجوهري في أوضاع البلدان العربية، وهي مجزأة، وسيبقى حجر الزاوية في سياستها الخارجية، وهو مؤثر مهم في أوضاعها الداخلية، وهو من دون أدنى شك منبعث من الشعور القومي.

ثم كان قيام الجامعة العربية وما رافقها حتى الآن من نشاط في مجال العمل العربي المشترك، هو الآخر دافعه قومي ومحفزه الشعور القومي وليس أي شيء آخر. وفي هذا الصدد يجب عدم التقليل من أهمية ما أنجز في هذا المجال، فهو وإن كان على العموم أقل من الطموح، إلا أنه إنجاز لا يستهان به. كذلك يجب عدم قياس الإنجازات على أساس ما أنجز في المجال السياسي، فالمجالات غير السياسية في نطاق الجامعة العربية قد شهدت عملاً مشتركاً مهماً يجب عدم

التقليل من أهميته. إن الإخفاقات السياسية وكون الذي أنجز دون مستوى الطموح، يجب ألا يرسم أمامنا صورة خادعة لحقيقة وأهمية ما أنجزته هذه المؤسسة القومية.

وفي صدد هذا البحث، تجدر الإشارة إلى ظاهرة مهمة في السنوات الأخيرة هي التفاعل المهم الذي حصل بين المغرب العربي والمشرق العربي؛ فالمغرب العربي الذي بقي معزولاً لفترة من الزمن، نلاحظ أن وشائجه بالبلدان العربية في المشرق قد قويت في السنوات الأخيرة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ودخلت بلدان المغرب العربي مجال التعريب وتوسيع نشر الثقافة العربية والحضارة العربية. إن هذا التطور المهم إنما هو دليل على أصالة الشعور القومي وأهميته كمحرك للتطورات المهمة في الوطن العربي.

إن عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي نفسها التي تقوم بها الأقطار العربية في ظل التجزئة لا تخلو من الحافز القومي، فما تقوم به هذه الأقطار في مجالات التعليم والصحة والمواصلات والصناعة ومختلف نواحي العمران، إنما تقوم به على أساس قومي وهو بمجموعه يشكل جهوداً لبناء حضارة مقابل حضارات العالم المتقدم، فهو عمل أمة مقابل أمة أو أمم أخرى، وإثبات وجود مقابل وجود الآخرين؛ فمعنى الوطنية في هذه الناحية يكاد يمتزج بمعنى القومية، فجميع هذه الجهود مبنية على أساس الثقافة العربية والوجود العربي، ومستندة إلى الحضارة العربية ذات الجذور العميقة في التاريخ. إن جهود البناء والتقدم الوطني في الأقطار العربية لا يقف وراءها دافع أممي أو دافع ديني أو طائفي، ولا يوجد شعور واضح بوجود قوميات مختلفة ومستقلة عن القومية العربية فالشعور بالمصير المشترك، وترابط المصالح والمستقبل الموحد موجود، ليس من الصعب تشخصيه حتى في ظل وضع التجزئة الموجود حالياً.

والرأي العام العربي قد عبّر عن تعلقه واهتمامه بالقومية والوحدة بوسائل لا يستهان بها. فمجمل الأدبيات الجادة منذ الحرب العالمية الثانية، قد عبرت عن هذا الشعور بشكل أو بآخر، والاتجاه القومي يمكن تلمسه في الجزء الأعظم مما يخرج من وسائل الإعلام بشكل أو بآخر. كما عبّر الرأي العام عن نفسه بوسائل أخرى، فالأحزاب والجمعيات السياسية التي تنادي بالوحدة وتعمل من أجلها معروفة، وهي تمثل الجزء المهم والأكثر تأثيراً في مجرى السياسة العربية. ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن حركة القومية العربية بمجملها هي المحرك الأساسي لمجمع السياسة العربية وبصورة خاصة في المشرق العربي.

هذا هو وضع التراجع الذي حصل في الحديث عن القومية العربية: معناه وأسبابه السلبية، وهذه هي منجزات الشعور القومي الذي أخذ يدب في جسد الأمة العربية منذ بداية هذا القرن، فماذا نستنتج من ذلك في مجال العمل الفكري على وجه الخصوص؟

ـ ٥ ـ

البلدان العربية مجزأة ووجودها مهدد وقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مأزق. التجزئة فاشلة في الدفاع عن الوجود وذلك أمر لا شك فيه، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية غير ممكنة في ظل هذا الوضع، فما العمل؟ هل نلجأ للعالمية ـ الماركسية أو غيرها من الأفكار، أم نلجأ إلى إطار أضيق هو الطائفية أو القطرية؟ الوضع القطري قد ثبت، بنظري، فشله في هذين المجالين الأساسيين. والطائفية لا يمكن إلا أن تكون أكثر فشلاً، وتجر إلى ما هو أسوأ. أما العالمية فقد مضى على أفكارها مدة كافية وهي موجودة بين ظهرانينا فماذا يمكن أن ننتظر منها؟ هل من المنطقي أن أمة مجزأة يهددها خطر الصهيونية في وجودها، وتجاورها بلدان ذات مطامع إقليمية، وجهودها التنموية تسير في طريق مسدود، تلجأ إلى الأفكار العالمية لحل مشاكلها؟ ماذا ستوفر العالمية لأمة كأمتنا؟ هل توفر الحل السحري لهذه المشاكل الجوهرية؟ الجواب بنظري سلبي، فلا المنطق المجرد يؤيد هذا الحل ولا التاريخ يحوي من الشواهد على إمكانية نجاحه؛ فالأفكار العالمية، وبخاصة الشيوعية، موجودة في الوطن العربي منذ أمد ليس بقريب فماذا استطاعت أن تحقق؟ ما هي التطورات الإيجابية التي نتجت عنها، وما هي خطوات التقدم التي يمكن أن تنسب إليها؟ هل تستطيع العالمية أن توفر الحافز العملي الذي يشحن الهمم، ويحدث النهضة، ويوفر القوة الدافعة نحو التقدم والقوة والنهضة؟ وكيف يمكن أن يحصل ذلك، وبخاصة أن هذه الأفكار مرتبطة بدول أجنبية لها مصالحها وسياستها وأهدافها المختلفة عن مصالحنا وأهدافنا. إذا لم نلجأ إلى الشعور القومي كحافز للتقدم فلأي شيء نلجأ؟ إلى الشعور بالعالمية أو إلى الشعور الطائفي أو القطري؟

إننا بحاجة إلى تجديد الحديث عن القومية العربية، فيقوم المثقفون والمفكرون بشرحها وتوضيح عواملها، ومد الجمهور بمادة ثقافية للقراءة عنها، كما حصل بعد الحرب العالمية الثانية وبنطاق أوسع وأعمق. إن الشعور القومي بحاجة إلى دفعة ثقافية جديدة تضع هذا الموضوع أمام تفكير المواطن العربي من جديد. ثقافياً لا يتم ذلك إلا بتوفير المادة الثقافية في المكتبات، واستخدام وسائل الثقافة الحديثة

مثل الإذاعة المسموعة والمرئية، ومختلف أنواع المطبوعات، ووسائل التعبير الفني مثل المسرح والصور المتحركة، من أجل حملة ثقافية لتجديد الفكر العربي وتعبئته في الاتجاه القومي. تلك هي المخاطبة المباشرة.

أما الحديث عن محتوى القومية العربية، أي التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية، فيمكن أن تعالج على أساس قومي أيضاً، بحيث تكون الكتابات عنها تساعد على تقريب فكرة القومية العربية للأذهان، وجعلها تصب في الرافد نفسه، فحيثما يكون المجال متعلقاً بمحتوى القومية العربية، يجب تقديم الموضوع على هذا الأساس المرتبط بالقومية العربية وليس على أساس مجرد. ومن الخطأ التصور أن الاهتمام بالمحتوى بحد ذاته وبصورة مجردة يؤدي إلى تقوية الشعور القومي، إذا لم يكن ذلك الاهتمام مصمماً في الأساس على القومية العربية والوحدة العربية، فالحديث عن المضمون ليس واحداً فهو يمكن أن يكون مؤدياً إلى الشعور العربي ويمكن أن يكون معزولاً عنه، وعلينا التفريق بين الحالتين. إذاً لا غنى عن الحديث مجدداً عن القومية العربية بحد ذاتها، ولا غنى عن تصميم الحديث عن محتواها بالشكل الذي يؤكد عليها، ويرتبط بها إذ لا بد من الاهتمام مجدداً بالحافز والمحرك للنهضة. أما النهضة في حد ذاتها، من حيث كونها تجسيداً للحافز، فهي نتيجة وليست سبباً.

لقد بقي الفكر العربي متأثراً بالتيارات الخارجية تارة بهذا التيار وتارة بذاك. إن ذلك يدل على أن المرحلة هي مرحلة تحول وتفتيش عن الحلول إذا ما أخذ هذا التأثر بمعناه الإيجابي، ولكنه يدل أيضاً على سمة سلبية هي ضعف المناعة. فإذا كانت الحقيقة واحدة فيجب ألا يكون هناك مجال لترجيع صدى التيارات الخارجية المتناقضة، تارة هذا التيار وتارة ذلك التيار المناقض له؛ فالتفاعل والانفتاح شيء والتأثر السلبي شيء آخر.

الفكر هو أداة الوصول إلى المعرفة وموضوع المعرفة هو الحقيقة. لذلك نقول: إن الحقيقة واحدة، فإذا كانت كذلك فإن الفكر يحاول استكشافها ولو بالتدريج وعلى مراحل. واكتشاف الحقيقة هو ما تسعى إليه كل الأمم، وبخاصة عندما تكون في حالة انتقال من وضع إلى وضع آخر مختلف عنه، كما هو الحال في الأمة العربية الآن. والفكر في هذه العملية قد يسلك سبل الاستنتاج والتحليل المنطقي، وقد يسلك سبيل استقراء الوقائع، ولكنه بكل الأحوال يهدف إلى المعرفة، والمعرفة في حالة الأمة العربية هي معرفة المرحلة التالية من التطور وكيفية الوصول إليها؛ أي الهدف وكيفية تحقيقه. وتلك هي عملية صوغ النظرية

وتكوين العقيدة. وعلى هذا الأساس لا مجال لأن تكون الحقيقة اليوم شيئاً وغداً شيئاً مختلفاً عنه، على الرغم من أن اكتشاف الحقيقة قد لا يكون مرة واحدة، بل على مراحل. وصحيح كذلك أن عملية الوصول إلى الحقيقة قد تكون ناقصة بسبب نقص المعلومات، أو خطأ التحليل، الأمر الذي ينتج عنه أن ليس كل النظريات كاملة في تعبيرها عن الحقيقة. ولكن العملية الفكرية مستمرة، وباستمرارها تصاغ النظريات ومن خلال ذلك يتم اكتشاف الحقيقة شيئاً فشيئاً وتتراكم المعرفة شيئاً فشيئاً.

إن جميع هذه النقائص هو ما يمكن أن ندعوه بالجوانب الفنية للعمل الفكري. ولكننا إذا وجدنا الفكر يقدم اليوم حلاً لمشكلة الأمة بتأثير تيار فكري خارجي، وغداً يقدم حلاً مختلفاً عنه تحت تأثير تيار فكري خارجي آخر، فإن ذلك ما لا يمكن أن نعزوه إلى العوامل الفنية بل هو ما يمكن أن ندعوه الغرض المسبق أو التقليد الناتج عن الضعف. ونحن نسوق هذه الملاحظات للتذكير أن الفكر العربي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، قد تأثر بالماركسية التي شهدت مداً في نفوذها، وقُدمت لنا على أنها الحل الناجع الصحيح، وبعد فترة من الزمن انحسر ذلك التيار. واليوم يتأثر الفكر العربي بتيارات أخرى مختلفة، فقد طال عمر التجزئة وقامت الدولة القطرية المستقلة في جميع أرجاء الوطن العربي وأخذ يظهر للعيان نوع من الوضع القطري المتوازن، الذي كلما حاولنا تغييره إلى وضع توحيدي فشلت المحاولة ورجع وضع التوازن إلى ما كان عليه. ومن هذا الواقع ترشحت فكرة الوضع القطري. كما إن ما حدث في قطر مجاور للبلاد العربية يرفع شعارات دينية، قد أدى إلى بعض الحديث عن الدولة الدينية.

إننا نعرف أن الدولة القطرية في وضع ضعيف وكل ما يمكن أن تدعيه من إيجابية، هو أنها موجودة. ونعرف أن الدولة الدينية ليست في مضمونها الحقيقي إلا طائفية ورجوعاً إلى الوراء. ولكن على ماذا يدل كل ذلك في ما يتعلق بالفكر؟ إنه يدل على الضعف، ويشير إلى التأثر الانفعالي تحت تأثير التخلف والأزمات الحادة. وبعبارة أخرى أن ما يقدم لنا كحلول ليس في الحقيقة من نتاج الفكر المستقل الباحث عن الحقيقة، بل هو تأثر سلبي بما يحدث في العالم. وهو في الحقيقة ما تفرزه الأزمات، التي تمر بها الأمة العربية اليوم. لذلك فهي لا تعدو أن تكون موجات لا تلبث أن تزول كما تزول فقاعات الصابون، تزول كما زال غيرها من قبل، ولن يبقى غير العمل الفكري الإيجابي الباحث عن الحقيقة بصورة مستقلة وقوية.

الخلاصة هي أننا بحاجة اليوم إلى تجديد الحديث عن القومية العربية فكرة ومضموناً. والحديث عن الفكرة ذو مجال واسع، فالقومية العربية لم يستوف بحثها إلى الآن، فهناك الكثير مما يمكن أن يبحث في هذا المجال، بخاصة الأمور التي تتعلق بالجوانب المثيرة للجدل.

إن القومية العربية بحاجة إلى توضيح تفصيلي في ما يتعلق بالتعريف. والمقصود بالتعريف في هذا المجال توضيح جوهر الفكرة بحيث تصبح موضوعاً بحثياً في الوسط المثقف، ومفهوماً بسيطاً لدى عموم طبقات الشعب. والجوانب المثيرة للجدل متعددة، بعضها قد طرق من قبل وبعضها لم يطرق، والذي سبق بحثه لم يبحث بصورة وافية.

ما هي القومية العربية؟ وما هي جذورها في التاريخ العربي؟ والموضوع المثير للجدل في هذا المجال هو: هل القومية العربية قد نشأت بتأثير نشوء القومية في الغرب، أم أنها عميقة الجذور في التاريخ العربي؟

موضوع آخر مهم ومثير هو الآخر للجدل؛ هو علاقة القومية العربية بالإنسانية والتفريق بين مفهوم الإنسانية ومفهوم العالمية. إذ من الأهمية بمكان توضيح الأطروحة القائلة إن القومية هي الأساس الصحيح للعلاقات الدولية. ثم هناك مجمل موضوع القومية ونوع العلاقة الاجتماعية التي تقوم عليها لإخراج كل القضية العرقية والتعصب القومي من موضوع القومية العربية. وليس أقل أهمية من ذلك معالجة موضوع القومية والمراحل التاريخية، ذلك الموضوع الذي يكوّن الأساس للسؤال المعروف حول مرحلية القومية، أي اعتبار القومية مرحلة عابرة لا بد من تجاوزها إلى العالمية كما يدعي البعض.

القومية، والوحدة السياسية، ومعنى الوحدة السياسية، وعلاقة ذلك بقيام الدولة القومية، هي الأخرى بحاجة إلى البحث، لإيضاح الفروق بين ذلك وبين المفهوم القائم على مجرد التضامن العربي. ثم هناك قضية الطريق إلى الوحدة الذي تتفرع عنه مواضيع مهمة تتناول مسألة النضال الشعبي والتنظيم القومي وموضوع المرونة في اختيار الأساليب مقابل القانون النظري والجبرية في بحث قضية الأسلوب.

هذه كلها أمور تتعلق بجوهر الفكرة نفسها، تحتاج الآن إلى بحوث واسعة لا تتناقض، بل تكمل وتشرح الأدبيات التي صدرت حتى الآن عن موضوع القومية.

من المهم أيضاً تناول الجانب الآخر، ألا وهو موضوع المحتوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحتاج مسألة العلاقة بين الفكرة وبين مضمونها إلى زيادة في المناقشة والشرح. وفي هذا الصدد لا بد أولاً من شرح المضمون على وجه التحديد، كنظام اقتصادي واجتماعي لدولة الوحدة العربية. وهنا نعود إلى ذكر ما سبقت الإشارة إليه من أن المحتوى يمكن أن يكون مساعداً ومشدوداً إلى قضية الوحدة، أو أن يكون منفصلاً وغير متأثر بها. ولأجل أن يكون المحتوى مساعداً ومشدوداً إلى فكرة القومية، لا بد لهذا المحتوى من أسس ومعالم خاصة. ويثير هذا البحث مسألة الحركة والمراحل بين الوحدة والمحتوى الاقتصادي والاجتماعي، والعلاقة الجدلية التي يجب أن تكون بينهما، مقابل العلاقة الآلية الوحيدة الجانب والتأثير.

هذه أهم الأمور التي ترد إلى الذهن كمواضيع للتناول بالبحث والمناقشة، بحيث تصل الأفكار الناتجة عنها إلى مختلف شرائح المجتمع. إننا بحاجة اليوم إلى إعادة تحريك الفكر العربي في هذا الاتجاه لتعود قضية القومية العربية من جديد القضية الرئيسية التي تتصدر في الوسط الشعبي والوسط المثقف، ولن يضير ما تدعو إليه من بحث مناقشة الأفكار الأخرى المناقضة للقومية بالاستماع إليها وتفنيدها، بحسب قواعد المنطق السليم وأصول المناقشة الحرة.

إن هذه الدعوة موجهة إلى عموم المثقفين العرب، سواء أكانوا من الجيل الجديد أم الجيل الذي سبقه، وهدفها أثارة التفكير مجدداً بالقضايا الكبيرة التي تهم مجتمعنا والتي يتوقف عليها مصيره. والفكر العربي اليوم قادر بغضّ النظر عن العوائق، على الاضطلاع بهذه المهمة وتحمل مسؤوليتها. وفي النهاية فإن رائد الفكر هو الحقيقة، فإذا كانت القومية العربية حقيقة في حياة العرب فجدير بنا أن نعمل من أجلها بصبر واستعداد إلى التضحية.

٣ ـــ مقدمة لكتاب: «قراءات في الفكر القومي»(*)

ـ ١ ـ

منذ بدء النهضة العربية الحديثة، ظهر الفكر القومي كحل للوضع العربي بعد أن قارب العهد العثماني على الانتهاء بحصيلة قاتمة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والتعصب القومي المتمثل بحركة التتريك من جهة أخرى. ومنذ ذلك الوقت والفكر القومي يتطور حول محور جوهري واضح وبسيط هو توحيد الأمة العربية، وإن كانت بدايات النهضة قد عبرت عن نفسها بشكل أوّلي تمثّل بشعور الحكم اللامركزي والتميز عن القومية التركية.

وفي مجال تنظير أسباب القومية العربية ودوافعها، كان هناك الرأي القائل إن التيار الجديد ما هو إلا صدى للنزعة القومية الأوروبية. ولم يكن لدى هذا الرأي من الأدلة المقنعة غير التوافق الزمني وحوادث الاتصال بالغرب. ولم يكن من الصعوبة تفنيد هذا الرأي، فهناك الكثير مما يمكن أن يقال عنه في هذا المجال، ولكن ذلك وإن كان لا يقع في جوهر ما نحن فيه، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى موضوع واحد مهم، هو أن نظرية التأثر ـ إن صحّ التعبير ـ تغفل أن الأمة العربية أمة عريقة مضى على تكوينها زمن طويل، وهي في شعورها كأمة مهما كان شكل ذلك الشعور وأشكال التعبير عنه، أقدم من أمم الغرب وأطول عمراً، وأنها ذات حضارات قوية في التاريخ. ودارس التاريخ يعرف أن العرب ربما يكونون من أكثر الأمم اهتماماً بالأصول والأنساب وأقواهم شعوراً بالخصائص. أقول ذلك ولا أقصد بالطبع انعدام التفاعل الفكري بين النهضة العربية والتيارات الفكرية التي كانت سائدة في الغرب

(*) **قراءات في الفكر القومي**، سلسلة التراث القومي، ٥ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦).

وغير الغرب، فذلك من طبيعة الأشياء، فهو موجود في جميع حقب التاريخ بدرجة أو بأخرى. إن التفاعل والتأثر المتقابل وانتقال الأفكار، ظواهر لا يمكن نكرانها أو الحيلولة دونها مهما كانت الظروف، لا بل ليس من المصلحة أن يحدث ذلك.

واليوم، وبعد أن مضى على بداية النهضة العربية الحديثة هذا الزمن كله، وبعد أن مرّت القومية العربية بالمراحل التي مرّت بها، نقف في بداية مرحلة جديدة، أطلقنا عليها أحياناً مرحلة تجديد الحديث عن القومية العربية؛ وإن كان في هذا التعبير ما فيه مما يبعث على التساؤل، فهو لأن الفكر القومي قد مرّ في مرحلة انحسار نسبي في الفترة الأخيرة بسبب عوامل سياسية ونفسية أكثر منها فكرية. إن تجديد الحديث عن القومية العربية نفسه أمر تقف وراءه عوامل سياسية، هي أن الأمة العربية لم تستسلم إلى وضع التجزئة والسيطرة الاستعمارية ونشوء الكيان الصهيوني، بل رفضت ذلك الوضع واستجمعت بعضاً من قواها لهجوم معاكس. ومن هنا نشأ الشعور بأهمية النشاط الثقافي من أجل دعم هذا الاتجاه. وما قيام مركز دراسات الوحدة العربية إلا دليل على الرغبة من المهتمين بالفكر القومي أن يساهموا في هذا الواجب القومي مهما تواضعت المساهمة. وخلاصة كل ذلك هو أننا نجد أهمية للعمل الثقافي القومي.

ـ ٢ ـ

في بداية النهضة العربية، كما كان الحال في جميع مراحلها ولو بدرجات متفاوتة، كانت هناك مسألة مقوّمات القومية العربية، أي عوامل تكوين الشعور القومي. وفي هذا المجال، استمد الفكر القومي مادة غزيرة من اللغة والأدب، وكان ذلك أمراً منتظراً؛ فالفكر القومي كان مهتماً بتحليل المشاعر ووصف الأحاسيس والتفتيش عن الأسباب وشرح المقومات، فتناول اللغة والثقافة والتاريخ والمشاعر المشتركة، محققاً إجماعاً أو شبه إجماع على أهمية هذه العوامل في تكوين الشعور القومي. ولكنه سرعان ما توسع إلى عوامل أخرى كان الإجماع عليها أقل كالعنصر والمصالح المشتركة والدين. وهو في جميع ذلك كان يحاول تفسير الشعور الذي يسبق عادة التحليل والتنظير الفكري. إن الشعور يسبق التنظير، ولكن التنظير بحد ذاته يوقظ الشعور ويقويه، وهكذا كانت تلك العلاقة تفعل فعلها في وسط مثقفي القومية العربية وكتّابها.

ويلاحظ أيضاً أن هذه البداية قد اتسمت بشيء من العمومية والتشابك مع حقول المعرفة وفروع التيار الفكري في ذلك الوقت، فكانت هناك المعاجم وكتب التاريخ وإحياء التراث والحديث عن الشخصية المستقلة والتغني بفضائل الشخصية

العربية وبطولاتها، إلى جانب الشروح والكتابات الأكثر وضوحاً في موضوع عوامل القومية العربية. وبفعل عملية التطور والنضج الثقافي وتطور الأحداث، حدثت عملية الانتقال إلى مرحلة متطورة أعلى، فكان بذلك الإنتاج الفكري القومي المنظّم الذي تناول موضوع القومية العربية بحد ذاته، وأفاض في تنظيره موصلاً الموضوع إلى مختلف طبقات المجتمع ومسمعاً الصوت كل زاوية. وقد مثّلت الأحزاب القومية في الوطن العربي الدور الأول في ذلك، كما ساهم ساطع الحصري في ذلك مساهمة تجلب الانتباه.

وإذا ما استدارت العين الأخرى إلى ما حدث للمجتمع العربي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، نجد أن شيئاً مهماً قد حدث في غير المجال الفكري، فالأقطار العربية قد حقق معظمها الاستقلال عن الاستعمار الغربي، وقامت الدولة القطرية. ومع قيامها بدأت عملية طرح المسألة الاقتصادية والاجتماعية، أي أحوال الشعب المعاشية. هذا في الداخل، وفي الخارج بدأت القضية الاجتماعية تأخذ أبعاداً حادة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدأ الصراع بين الشرق والغرب، ووُضع موضوع التنمية وأحوال الطبقات المسحوقة على بساط البحث والاختلاف والصراع. وكانت خلاصة كل ذلك أن فكر النهضة العربية الحديثة أخذ يهتم بموضوع بناء الدولة العربية الجديدة، أي نظامها الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب موضوع بعث الشعور القومي وتفسيره.

إن هذا التطور المهم الذي حدث في الفكر القومي كان من أهم ما حدث؛ فهو قد نقل التفكير القومي من مستوى إلى مستوى أعلى هو النظرية، لأنه اعتبر المجتمع الذي يسعى إلى بنائه هو الموضوع، وبذلك كان واقعياً بمعنى مماشاته الواقع واهتمامه بشؤون الأمة والإنسان، وهو أمر لو لم يحدث لانعزل الفكر القومي عن تطور المجتمع وما يحدث في العالم، ولأدى ذلك في النهاية إلى ضموره وعزوف الجماهير عنه. وبعبارة أخرى، استطاع الفكر القومي أن يستوعب التطور فبقي حياً ملموساً وواقعياً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان هذا التطور منطقياً من حيث تفاعله مع روح العصر، مكتسباً صفة إنسانية، ومتفاعلاً مع مشاعر الإنسان العربي في عصره الحديث.

وهنا أيضاً، وكما هو في جميع الحالات المشابهة، كان هناك تفاعل حي مع نظريات العالم في عملية واسعة من النقد والتأثير والتأثر، وفي بعض الأحيان الصراع الحاد والاقتتال الفكري وحتى المادي.

وبفعل هذا الالتصاق بقضية الشعب من خلال اهتمام الفكر القومي بالجانب

الاقتصادي والاجتماعي وتفاصيل معيشة الفرد وأوضاع المجتمع في مختلف المجالات، تولّد طبيعياً ذلك الشعور بالمسؤولية السياسية، أي الشعور أن القضية ليست قضية فكرية بحتة، بل إن الفكر نفسه وسيلة إلى تغيير المجتمع نحو الأفضل؛ وبذلك كان نشوء الحركات القومية المستندة إلى فكر قومي هدفه ليس تغيير أفكار ذلك القطاع المحدود من المجتمع ـ قطاع الفكر والثقافة ـ بل تغيير المجتمع برمته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وهكذا تطور الفكر القومي إلى مستوى جديد آخر في بناء النظرية القومية سواء في مجال بناء المجتمع، أو في مجال بناء الحركات السياسية. وكان ذلك تطوراً مهماً تعود إليه مزية إبقاء الفكر القومي حياً ويفسّر توسيع قاعدته الشعبية، وبذلك أصبحت الثورة ممكنة، وهذا الذي كان ولو بأشكال ودرجات متباينة. وهكذا تحوّلت القومية العربية من تيار فكري إلى ثورة سياسية.

ـ ٣ ـ

في التاريخ العربي الحديث يُسجَّل حدث مهم لا يمكن إلا المرور به في مجال البحث في تطور الفكر القومي، هو القضية الفلسطينية. إن ما حدث لفلسطين من جميع الوجوه يمثل موضوعاً قومياً جديراً بالاهتمام في هذا المجال. إن تحليلاً فكرياً كاملاً لهذه القضية أمر صعب في هذا المجال، إلا أنه لا بد من إشارة موجزة إلى أهم ما يمكن أن يتضمنه الموضوع.

لقد عرف العرب الاستعمار الغربي بشكل نفوذ وهيمنة واستعمار مباشر واستغلال اقتصادي؛ كما عرفوه بشكل مسعى إلى طمس الشخصية القومية والقضاء على اللغة العربية؛ وفي حالات أشد من ذلك، بشكل محاولة الدمج والتذويب بالبلد المستعمر كما في حالة الجزائر. ولكن كل ذلك كان دون ما حدث في فلسطين، إذ إن الذي حدث هو الاستعمار الاستيطاني بكل معنى الكلمة، وبكل ما ينطوي عليه من إفراغ الأرض من أهلها وإحلال المستعمرين مكانهم، وبذلك كان يمثّل صراعاً على الوجود المادي بالنسبة إلى الإنسان المواطن. وقد أعقب ذلك تجربة واقعية لحياة فقدان الوطن والأرض من قبل اللاجئ الفلسطيني مدة غير قصيرة من الزمن. إن مواطن الأرض المحتلة الذي بقي في أرضه، قد عرف بالتجربة وضعاً اضطهادياً من قبل الاحتلال الصهيوني لم يعرفه أي عربي آخر. والحركة الصهيونية وكيانها في فلسطين تتوسع تدريجياً في رقعة ذلك الكيان على حساب الشعب الفلسطيني والبلدان العربية المجاورة. كل ذلك قد خلق حالة من الشعور بتهديد الوجود لا يقوى على وصفها من دون تجربة عملية. إن القومية العربية الآن تواجه حالة أكثر تعقيداً وحدّة من وضع التجزئة وتردّي أحوال الدولة القطرية. إنها حالة الصراع من

أجل البقاء ضد خطر مادي ملموس وليس محتملاً، وتلك مسألة واقعية من حيث السياسة، ولكنها ذات أثر فكري، فالفكر لا يمكن أن ينفصل عن الشعور.

إن القومية العربية تواجه في قضية فلسطين تحدياً معروف الأبعاد، ولكنها من ناحية أخرى تواجه، وضعاً تتجلّى فيه بالملموس اليومي بشاعة الاستعمار الغربي ولا إنسانيته وزيف ادعاءاته في التقدم واحترام الإنسان. إنها مقارنة غنية في معانيها الفكرية.

ـ ٤ ـ

من الأمور الفكرية المهمة التي واجهت الفكر القومي، مسألة العلاقة بالدين التي فحواها المحدّد العلاقة بالإسلام. إن هذه المسألة في بدايتها كانت نتيجة ذلك الوضع المتخلّف الذي ساد الفترة العثمانية، فترة العزلة عن الماضي الحي وعن روح العصر. ولعل أكبر خطأ ارتُكب في تاريخ الفكر السياسي العربي هو التصوّر، أو القول أحياناً بتناقض بين العروبة والإسلام. إن التحليل الموضوعي يشير بكثير من الأدلة إلى أنه ناشئ عن فهم خاطئ لروح الإسلام الأولى، وعلاقة الروح والجوهر بالشكل ـ أي النصوص ـ وعن ضعف في القدرة على معرفة التاريخ العربي، وعلاقة العرب بالأمم الأخرى، ودور العرب في الإسلام. ولكن الأمر لا يقتصر على قصور فكري بريء القصد، بل يتعداه إلى تأثّر غير مقصود، وفي بعض الأحيان مقصود بالشعوبية وآرائها الفكرية.

ومهما يكن، فقد حدث ذلك أحياناً، إلا أن الفكر القومي قد حقق إنجازاً مهماً في التطور، إذ نجح في مقاومة سوء الفهم هذا وصحّح العلاقة الفكرية بين العروبة والإسلام. صحيح أن هذا التصحيح لم يكن شاملاً جميع التيارات، إلا أنه حدث وأخذ يتقدم. الإسلام هو روح العروبة بمعنى أنه يعطي العروبة روح الثورة على الظلم والخطأ، وهو حافز إلى التقدم، ويعطيها كذلك النظرة الإنسانية في احترام الإنسان والمساواة بين الأمم من جهة، ويجعل وحدة الأمة العربية وقوتها وتقدمها مهمة أساسية لصالح الإسلام والمسلمين في العالم من جهة ثانية. إن نشر رسالة الإسلام يتطلب أن يكون للعرب الدور الأساسي فيه. وبذلك حقق الفكر القومي تقدماً مهماً في مجال اختراق محاولة بناء قاعدة للتناقض بين العروبة والإسلام، وإن كان ذلك التناقض قد فعل فعله السلبي في مرحلة ما وإلى حد ما.

ولكن يلاحظ في المرحلة الأخيرة ظهور بوادر إيجابية تمثلت في تصحيح مندرج في الأفكار والمواقف في التيارات الإسلامية، حيث نما الإدراك بخطأ التناقض المصطنع بين العروبة والإسلام.

بعد أن توثّقت العلاقة بين البناء النظري للفكر القومي وتطور المجتمع العربي ـ أي بعد تكوين العلاقة بين النظرية والواقع ـ أصبح الفكر القومي في الوقت نفسه مؤثراً في الواقع ومتأثراً به، وذلك هو الوضع الصحيح. وقد نتج من تكوين هذه العلاقة توسيع القاعدة الشعبية للفكر القومي، متمثلاً في نشوء الحركات القومية التي أصبحت ذات أثر في الوضع السياسي بشكل متدرج، حتى بلغ مرحلة الفاعلية، فقامت الوحدة بين سوريا ومصر، وحدثت الثورات القطرية ذات الاتجاه القومي بدرجة أو بأخرى. وقد سميت هذه المرحلة مرحلة الدخول في مجال تحقيق المبادئ. إلا أن الفشل الذي أعقب ذلك في حادثي الانفصال عام ١٩٦١، وحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد هزّ الوضع السياسي العربي وهزّ معه الوضع الفكري لتيار القومية العربية، فحدث الانحسار النسبي. ويلاحظ على هذه الفترة فكرياً، أن النشاط فيها قد انحصر في محاولة فهم أسباب الفشل، وهو جانب سلبي وعلى شيء من الإيجابية غير المباشرة، متمثلاً في الاهتمام بالتنمية والتضامن العربي والعمل العربي المشترك، أي الحرص على ما سمّي بالحد الأدنى. كل ذلك نشاط سياسي، بالطبع، إلا أنه لم يعدم شيئاً من التنظير الفكري المساند له. ولكن يلاحظ مع كل ذلك أن التيار القومي بقي موجوداً في الساحة ينتظر تطور الأحداث السياسية، ولم يعدم أصواتاً مصرّة وصيحات ثورية صامدة، حتى أتى الانعطاف السياسي مجدِّداً الآمال وباعثاً على الثقة بالنفس، فارتفع صوت الوحدة العربية وتحرير فلسطين من جديد، وتردّدت أصداء ذلك في ميادين الحياة كافة، ومنها الحياة الفكرية.

إن التطور عملية معقدة، وذلك أمر عليه إجماع المثقفين. والتعقيد يعني، في جملة ما يعني، تعدد عوامل الجذب والدفع وعناصر السلب والإيجاب، كما إن العلاقة بينهما ليست علاقات بسيطة من السبب والنتيجة بل مركبّة، لذلك ليس من المنتظر أن يكون خط سير المجتمع مستقيماً، بل إن صفته الأساسية هي التعرّج. وليس ذلك هو المهم، بل المهم أن يكون الخط صاعداً.

وفي هذا الصدد، لا بد من التفريق بين أمرين في بحث مسألة العلاقة بين الفكر والواقع. إن يتأثر الفكر بالواقع ذلك أمر طبيعي ومرغوب، وهو ما يجب أن يكون إذا لم يُرد للفكر أن ينعزل ويضمر. ولكن مسؤولية الفكر في عملية تقدم الواقع يجب ألا تكون تابعة، بل محركة متفاعلة وقائدة إلى تطور المجتمع. صحيح أن السياسيين غالباً ما تصدر عنهم المساهمات المهمة في التطور الاجتماعي، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود مجال للفكر، بل على العكس من ذلك تماماً. والسياسيون أنفسهم عندما تتوافر لهم القدرة على المساهمة يكونون في الغالب متأثرين بدرجة

أو بأخرى، بالنشاط الفكري الذي يبذله المفكرون في عملية التطور، كما إنهم غالباً ما يكونون سياسيين ومفكرين في الوقت نفسه.

تلك هي نقطة ضعف في الفكر العربي عموماً، وهي ظاهرة يستحق الفكر العربي عليها الانتقاد. الفكر القومي يجب أن يكون مؤثراً في الأحداث لا متأثراً بها.

وعلى كل حال، فذلك نقد صحيح ولكنه من حيث الواقع أمر نظري؛ فما حدث في المجال الفكري كان يمثل القدرة الموجودة التي تعكس درجة التطور. إن الضعف النسبي في الفكر العربي في مجال علاقته بعملية التطور، قد يرجع إلى سبب ذاتي وقصور يعود إلى أمور خارجة عن الإرادة. ولكن الأمر قد لا يقتصر على ذلك، بل يتعداه إلى الموقف الأخلاقي للمفكر العربي نفسه، أي إلى أمور تتعلق بالموقف الشخصي بكل ما ينطوي عليه ذلك من صلابة وثبات وتضحية ومتانة خلق وإخلاص للمبادئ. إن القصور الذي يمكن إرجاعه إلى هذا النوع من العوامل، أمر مختلف لا نستطيع أن نقول عنه إنه مفروض، ولا سبيل إلى معالجته، لذلك فهو يستحق النقد وإشارة التقصير.

ـ ٦ ـ

إذا كانت مقولة إن الذهن البشري يزداد حيوية وتفاعلاً، وبالتالي يزداد نشاطاً عندما يتعرّض إلى أفكار الآخرين، صحيحة، عندها يكون التنوع والاختلاف في الرأي مفيداً. إن الحقيقة مسألة فلسفية، ومهما اختلفت تعريفاتها وتعددت الأمور التي تنطوي عليها، يبقى فيها شيء مهم نستطيع أن نستعين به في هذه المناقشة، هو أن الحقيقة، مهما كان تعريفها ومحتواها، لا تنكشف للإنسان مرة واحدة. أقول ذلك لا لسبب فني هو التعقيد بل لسبب جوهري هو أن الحياة تتطور. وإذا كانت الحقيقة التي يتحدث عنها الفلاسفة تُعنى بالحياة ـ مهما كان الفهم الفلسفي لذلك ـ فإن ذلك يعني منطقياً أن الحقيقة تتكشف بالتدريج، وذلك هو معنى القول المعتاد إن المعرفة تتراكم. نسوق كل ذلك لنقول إن عملية التعلم مستمرة وإن لا أحد يستطيع الجزم أنه يعرف كامل الحقيقة الآن. صحيح أن هناك النظريات التي وضعها مفكرون رصينون ومحترمون، التي تقول بمثل هذا الادعاء (أو ربما الأغلبية تقول بذلك)، إلا أن المهم هو ليس ذلك بل القبول بوجود أكثر من نظرية، أي قبول تعايش النظريات وتنافسها أمام العقل البشري. كل النظريات مفيدة وإن كانت أقل من ادعاء معرفة الحقيقة الكاملة، إذ إن كل واحدة تجلب الانتباه إلى أمر أو أمور مهمة. لذلك، كان لتعدد الآراء أهمية، ليس فكرية فقط، بل وعملية أيضاً.

إن الفكر القومي، منذ بدايته حتى يومنا هذا، يتضمن العديد من الآراء

بدرجات متباينة من التنظيم والتنسيق والاقتراب من النظرية. ومهما كانت قضية الخطأ والصواب والقصور والكمال والفائدة والضرر والنعوت الأخلاقية جميعها، يبقى الاطلاع عليها جميعها أمراً مفيداً. إن المناقشة القديمة حول أيّهما يحقق المصلحة العامة المقياس المسبق (أي الرقابة)، أم المناعة الذاتية (أي حرية الفكر) في التعامل مع ما يعرض على الجمهور من أفكار، قد حسمت بالتجارب العملية لصالح تكوين المناعة الذاتية والقدرة الذاتية على تمييز الخطأ من الصواب، وإن كان ذلك يتضمن بعض الخسائر والأضرار، إلا أن ذلك هو الثمن وليس هناك تقدم من دون ثمن. إن شعار حرية الفكر كان وسيبقى هو الأصح وبفضله حققت البشرية التقدم عندما اهتمت به، وحصدت التخلف عندما أهملته. لذلك كان مهماً وجوهرياً أن تؤخذ جميع الأفكار والتيارات في عملية إعادة الاطلاع على الفكر القومي العربي، وهو موضوع هذا العمل الثقافي.

في الوضع العربي الآن عوامل إيجابية، ولعل أهم ما فيه هو أن الفترة الماضية، منذ بداية النهضة الحديثة، قد شهدت تحديات للفكر القومي لم تكن سهلة ولا قليلة الخطورة. كانت هناك التحديات الفكرية المتمثلة في نظريات طُرحت كبديل لفكرة القومية العربية. وقد حققت بعض تلك النظريات تقدماً لا يستهان به في حينه، كما حصل للماركسية مثلاً، إذ تبادر إلى ذهن البعض في مرحلة ما أنها هي الأمل وطريق التقدم والخلاص. إلا أن تلك النظريات البديلة سرعان ما انحسرت وبانت نقائصها واتضح قصورها، فلم تصمد طويلاً.

وكان هناك أيضاً التحديات السياسية متمثلة بالحوادث السياسية السلبية، كفشل الجمهورية العربية المتحدة. ولعل من أهم تلك التطورات السياسية السلبية ظهور الدولة القطرية كبديل للوحدة. إلا أن هذه الحوادث هي الأخرى لم تستطع القضاء على الاتجاه القومي وإن كانت أضعفته إلى حد ما، فقد عاد أمل الوحدة إلى الظهور بشكل جاد، كما اتضحت نقاط الضعف في الدولة القطرية خاصة في مجالي الأمن القومي والتنمية الاقتصادية. إننا نرى ملامح شعور واسع، بعضه صريح، وبعضه خفي، بأن لا خلاص للأمة إلا بالوحدة التي هي أساس القوة والتقدم والحرية.

إن كان هذا التقدير صحيحاً، فعلى الفكر القومي واجب يتعين أن يؤديه، هو التجاوب وتقوية خط النهوض. وفي مجال الواجب، يتبادر إلى الذهن بالدرجة الأولى أهمية الإنتاج الفكري الأصيل الذي يوسع هذا الشعور ويقويه من أجل أن تبدأ عملية التصاعد والتأثر والتأثير المتقابل بين الفكر والعمل السياسي القومي. ولكن حتى يبدأ ذلك، لا بد من البداية وإن كانت متواضعة. والبداية هنا هي محاولة بعث التراث القومي ليفعل فعله، كما فعل بعث التراث العربي فعله في بداية

النهضة العربية الحديثة. لذلك كان هذا الجمع لهذه القراءات التي حرصنا أن تكون حرّة بمعنى التنوّع والأمانة. والقصد ـ بالطبع ـ هو المساهمة المتواضعة التي نأمل أن تحقق هدفها في تقوية الشعور القومي عند المثقف العربي وعند الجمهور العربي.

ـ ٧ ـ

والآن، وبعد أن تجلّى بوضوح ابتعاد العالم الغربي عن الموضوعية في الجانب الإعلامي، بعد أن كان الاعتقاد يسود أن الإعلام الغربي يتوخى الحقيقة، وبعد أن حاول الغرب جاهداً تعميم هذه الاعتقاد بشتى الوسائل، وبعد أن أخذت تتكشف، ولو بالتدريج، العلاقة المحبوكة بين الآلة الإعلامية بشتى صنوفها، وبين مراكز السلطة واتخاذ القرار في العالم الغربي ـ تلك العلاقة التي تتكوّن من نسيج مالي واستخباري وإداري ـ نقول بعد أن حدث كل ذلك، بات لزاماً علينا ـ نحن العرب ـ أن نحاول فهم حقيقة الموقف الغربي فكرياً. وبكلمات أخرى علينا أن نعرف الجواب عن السؤال المهم، ألا وهو «هل الغرب موضوعي في المجال الفكري إزاءنا نحن العرب؟» هل هناك موضوعية فكرية في ما يتعلق بالعلاقة بنا نحن العرب؟ إن البحث عن الجواب لهذا السؤال مهم الآن، كما كان مهماً في الماضي، ولا سيما أن البعض من المثقفين العرب ربما لا يزال لديهم بقية من نظرة إيجابية إلى تلك العلاقة في مجال الفكر.

منذ مدة طويلة كنا نرى ـ وقد جاءت الأحداث لتقوي ذلك الرأي ـ أن الغرب ليس موضوعياً في الفكر، كما كان غير موضوعي في الإعلام إزاء علاقته بنا نحن العرب، وإزاء كل بلدان العالم الثالث التي تقوم بينه وبينها علاقة إشكالية، محورها النفوذ والهيمنة والتأثير الاستعماري.

إن مسألة الغرض المسبق في الفكر الغربي ليست جديدة؛ فهناك مجمل النشاط التبشيري المدعوم بالنشاط الثقافي والإنتاج الفكري الذي كان ولا يزال في جوهره يخدم الغرض السياسي للدول الغربية ومصالحها. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى مجمل الإنتاج الثقافي الذي قام به المستشرقون، والذي اتضحت أغراضه السياسية المسبقة بأدلة كثيرة جذبت انتباه عدد من الكتّاب العرب، فكتبوا عنها منوّهين ومناقشين ذلك الميل المشوب بالغرض السياسي.

والغرض من إيراد هذه الملاحظات هو التمهيد للقول إن القومية العربية والوحدة العربية كانتا دوماً ومنذ بداية النهضة العربية الحديثة الموضوع الأكبر الذي سعى الفكر الغربي والثقافة الغربية إلى مقاومته فكرياً وبشتى الأساليب الذكية وغير

الذكية أحياناً. وبالطبع، فالحركة الصهيونية تعير ذلك أهمية أولى، لذا كانت جهودها الثقافية في المقاومة تتناسب مع درجة عدائها لنا.

من يتسنّى له استعراض الجهد الثقافي المعادي، يجد العديد من المحاور التي يدور حولها البحث والنقاش، وإن كانت كلها تصبّ في النهاية في مجرى الهدف السياسي المسبق، أي: هدف إضعاف فكرة القومية العربية والوحدة العربية، فهناك محور البحث في شؤون الأقليات وإحياء لغاتها وتراثها، وهناك محور التشديد على أثر القومية في الغرب في ظهور القومية العربية، للتوصل إلى عقد صلة بين القومية العربية والأفكار النازية التي تحرر منها العالم، وهناك محور خلق التناقض بين القومية العربية والإسلام. وهناك مسألة التشكيك بأصالة الحضارة العربية الإسلامية، وتقليل أهمية ما أضافته تلك الحضارة إلى حضارة العالم. ثم هناك كل ما من شأنه أن يغذّي الانقسامات الطائفية والمذهبية، والتشكيك في الحوادث المهمة في التاريخ العربي وإضعاف الثقة بالنفس. ثم هناك مسألة العصرنة وما تنطوي عليه من نظرة عالمية تتأتّى من الاندماج بالغرب والتخلي عن الهوية باسم التقدم ومماشاة روح العصر. ولا يقلّ أهمية عن ذلك إشاعة الثقافة القانونية التجريدية في المجال القومي التي تنضح بها عبارة الشرعية الدولية، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى إضفاء صفة الديمومة والثبوت على وضع التجزئة والدولة القطرية، تحت غطاء القانون الدولي وشرعية ما هو موجود. ويجد الممّحص شيئاً غير يسير من ذلك في النشاط الثقافي للأمم المتحدة ومؤسساتها.

والذي يعير مسألة الجهد الثقافي المعادي، الذي يبذله الغرب والحركة الصهيونية ضد الفكرة القومية والوحدة العربية، أهمية، يجد إذا ما فتّش ملياً، أن هذا الجهد قد تكوّنت له مؤسسات كثيرة العدد وواسعة النشاط، بعضها مزروع في الوطن العربي، والآخر في بلدان الغرب، ويتخذ شتى الأشكال المؤسسية، كمراكز البحوث وأقسام الدراسات العربية والإسلامية والشرقية في الجامعات الغربية.

لذلك علينا نحن العرب، ولا سيما من يعمل منا في المجال الثقافي القومي، أن نعير ذلك الاهتمام المناسب؛ فكما يكون الهجوم يجب أن يكون الهجوم المعاكس على حد التعبير العسكري. علينا أن نوسّع نشاطنا الثقافي القومي كمّاً ونوعاً، وأن يكون الهدف أولاً مخاطبة جيل الشباب. علينا أن نحسن مخاطبة هذا الجيل، كما أحسن من سبقنا مخاطبتنا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. ويقع مشروع هذا الكتاب في نطاق هذا الجهد الذي نأمل أن يكون مفيداً.

٤ ــ ملاحظات على أطروحة التشاؤم

أولاً: مقولة تجديد الفكر القومي(*)

ـ ١ ـ

يتكرر الحديث الآن عن الفكر القومي بصيغ مختلفة، ولكنها تجتمع في غالبيتها في موضوع ضرورة تجديد هذا الفكر، وبعضهم يتحدث عن إخفاقه وأن تفكيرنا السياسي أصبح بحاجة إلى مراجعة وإعادة بناء. . إلخ. وتستحق هذه الدعوة التي لا تقدم بشكل منظم ولكنها تتكرر شفاهاً وكتابة، وكما هو منتظر فمصادر هذه الدعوة متعددة ودوافعها متعددة أيضاً.

وتقترن هذه الدعوة بالحديث عن التطورات التي حدثت في العالم أو في الدائرة الأضيق، أي الوطن العربي. يقول بعضهم إن الأمر يتعلق بالتعامل مع المعطيات الجديدة وهو قول لا اعتراض عليه؛ فهل في الفكر القومي نقص في مسألة التفاعل مع المعطيات الجديدة عالمياً وقومياً؟ هل كان ذلك في الماضي وهل هو حاصل الآن؟

إن مراجعة تطور الفكر القومي، تدل على أنه كان دوماً متفاعلاً مع مستجدات التطور، فالبداية كانت نمو الشعور بالذات القومية، وكان التعبير عنه هو المطالبة باللامركزية ضمن الدولة العثمانية. وعندما تطورت حركة التنوير وظهرت على السطح خطط التتريك، تطور ذلك الشعور إلى المطالبة بالاستقلال وتكوين الدولة العربية. وتفاعل التفكير القومي مع مستجدات الظروف، فعندما

(*) نشرتها، في الوقت نفسه، كل من جريدة **القدس العربي** (لندن)، وجريدة **الرأي** (عمان).

ظهرت القوى الغربية في المنطقة تتصارع مع الدولة العثمانية، تحالف الاتجاه القومي معها في الحرب العالمية الأولى من خلال مراسلات مكماهون مع الشريف حسين، أملاً في موازنة كفة بكفة، ولكن عندما أخفقت تلك الإستراتيجية وظهر الاستعمار الأوروبي على حقيقته وكانت سايكس بيكو ووعد بلفور، لم يبق الفكر القومي جامداً بل تطور مع مقتضيات الوضع الجديد، فظهرت لأول مرة دعوة الحياد الإيجابي على يد الحركة القومية لأول مرة من دمشق[1] وأخذت بمرور الوقت اسم حركة عدم الانحياز، وبناء علاقات مع المعسكر الاشتراكي مقابل العلاقات التقليدية مع الغرب.

وبقيام الدولة القطرية، وتكوين الأنظمة الحاكمة في الأقطار العربية وامتلاكها الوسائل الحديثة للبقاء، من أجهزة قمعية وإعلامية وقدرات مالية، أدرك الفكر القومي أن الأنظمة القطرية الجديدة لن تسير في طريق الوحدة، إلا إذا دفعتها أو أجبرتها الجماهير على ذلك، لذا لم يبق الفكر القومي في حدود الدعوة الثقافية، بل اتجه نحو تنظيم الجماهير كأداة ضاغطة.

وتفاعل الفكر القومي مع معطيات الوضع الاجتماعي، الذي تطور في مجتمع الدولة القطرية في اتجاه التباين الشديد في توزيع الثروة والدخل وانتشار أوضاع البؤس في جماهير الريف والمدينة، وتقدم المسألة الاجتماعية في اهتمامات العالم بفعل ظهور المعسكر الاشتراكي، وهكذا تمت صياغة مفهوم القومية التقدمية على أساس قومي أخلاقي.

ولعل من أهم الدلائل على حيوية التفكير القومي هو أنه ومنذ البداية قد صاغ العلاقة مع الإسلام بشكل صحيح، فالقومية شعور العرب بذاتهم وشخصيتهم المتميزة كأمة ذات هوية وصِفات خاصة وقدرات على تأدية دور في التاريخ البشري. والإسلام هو نهضة العرب الكبرى، وأكبر جزء من تاريخهم وأكبر مصدر لمثلهم العليا، فمنذ عام ١٩٤٣[2]، صاغ الفكر القومي هذه العلاقة بوضوح لا يزال سليماً وكأنه قد كتب اليوم، فالعروبة تتمسك بجوهر الإسلام

(١) كانت جريدة **البعث** قد حذرت العرب من الانضمام لأي من الكتلتين المتصارعتين: **البعث** (دمشق)، ٢٣/ ٤/ ١٩٤٧، ثم ظهرت فيها مقالتا: «سياسة الحياد،» **البعث**، ٢١/ ١/ ١٩٤٨، و«الحياد الإيجابي والتعايش السلمي،» **البعث**، ١٩/ ١٠/ ١٩٥٦.

(٢) ميشيل عفلق: «ذكرى الرسول العربي،» (خطاب ألقي في جامعة دمشق، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٣)، و**في سبيل البعث**، ٥ ج ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٥)، ج ١: **الكتابات السياسية الكاملة**، ص ١٤١.

وتنفتح على حضارة العالم تماماً كما فعل المسلمون في عصر النهضة الإسلامية.

والفكر القومي الذي جعل تحقيق الوحدة العربية بدولة واحدة هي القضية العملية المركزية، أدرك أثر مرور الوقت على الدولة القطرية وتباين أوضاعها من قطر إلى آخر، واستوعب المصاعب التي واجهت تجربة الجمهورية العربية المتحدة، لذلك أخذ بالنظام الاتحادي في الميثاق الثلاثي الذي وقع في القاهرة في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣، بين العراق وسوريا ومصر.

لو كان الفكر القومي ضعيفاً جامداً لاستوعبته النازية ولأصبح امتداداً لها، إلا أن ذلك لم يحدث بالرغم من بعض الآثار الجانبية التي اتضحت عند فئات قومية غير مؤثرة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. كما إنه عندما تحالف مع إحدى دول الاستعمار الغربي (بريطانيا)، سرعان ما أدرك الخطأ عندما تنكرت تلك الدولة لوعودها، فكان على درجة من الاستقلالية أدت إلى صياغة موقف عدم الانحياز. كما إن التطور التقدمي في اتجاه الاشتراكية لم ينته بالماركسية، وتحديد العلاقة مع الإسلام لم يؤدِ إلى الاستغراق بالماضي والانغلاق على العصر. وهو الآن عندما يواجه الأوضاع الصعبة والتقدم الذي أحرزته الصهيونية، لم يقبل الهزيمة ولم يستسلم لأطروحة الاستعمار المتمثلة بالشرق أوسطية؛ في جميع هذه الحالات استطاع الفكر القومي أن يحافظ على درجة من القوة مكّنته من التفاعل المستقل مع المعطيات الجديدة وتحقيق الثبات مع التطور.

إذاً ما المقصود بتطوير الفكر القومي وماذا يعني عملياً؟ إنني أعرف العبارات النظرية التي تتردد والإجابات التي لا تذهب بعيداً في التوضيح، ولكنني أبحث عن إجابة واضحة مقنعة.

من دون شك حدثت تطورات في الوضع الدولي كما هو شأن جميع الحقب الماضية، فالعالم في تطور وتلك هي قصة الحضارة البشرية، وسيبقى الأمر كذلك في المستقبل أيضاً:

هناك الحديث المتكرر عن النظام الدولي الجديد الذي كان بدايته خطاب جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وملخص ذلك هو أنه بزوال حالة التوازن بسبب ما حدث للمعسكر الاشتراكي، أصبحت الولايات المتحدة تفكّر في تصريف شؤون العالم باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية الأولى، باعتماد مسارين: إما عن طريق تسخير منظمة الأمم المتحدة، وإما عندما لا يكون ذلك ممكناً عن طريق مباشر، وحدها

أو مع من يقبل أن يشترك معها من دول الاستعمار القديم[٣]. وهي (بعد مجيء الجمهوريين إلى مجلس النواب والشيوخ)، أخذت مؤخراً تتحدث عن الاستغناء عن الأمم المتحدة. ولخصت الولايات المتحدة ما تريده في الوضع الجديد بحرية انتقال البضائع والأفكار في خطاب جورج بوش المذكور، معبرة عن رغبتها في الهيمنة الاقتصادية والثقافية على العالم بدعم من قوتها العسكرية.

أما لماذا يعنينا ذلك نحن العرب، فيجب ألا يكون صعب الاستيعاب، فالولايات المتحدة أصبحت الآن أكثر شراسة في معاداة النهضة العربية، وأكثر إصراراً على عرقلة قيام الوحدة العربية، وأكثر تأييداً للصهيونية. وبعبارة أخرى أكثر عداءً للأمة العربية. إنها كانت دوماً كذلك، إلا أن المنافسة السوفياتية وخطر انتشار الشيوعية، وكانا يخففان من غلوائها. نعم ذلك هو المعطى الجديد في الوضع العربي الذي على الفكر القومي أن يتفاعل معه ويأخذه في الحساب. ولنتقدم خطوة أخرى في التحليل. هناك عملية السلام وعقد الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني وما يتبع ذلك من تطبيع.. إلى جانب ظهور التحالف العسكري المكشوف، من قبل بعض الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة والتعبير عنه بتواجد قوات أمريكية بحرية وجوية وبرية في المنطقة. تلك أمثلة عملية على الوضع الجديد الذي يجب أن نتفاعل معه.

ولكن السؤال المهم هو في كيف نتعامل مع ذلك الوضع؟ في الماضي كان الفكر القومي يزداد قوة ووضوحاً كلما ازدادت شراسة القوى المعادية، فالرد على حركة التتريك كان الاستقلال السلمي أولاً ثم الثورة المسلحة. وعندما أمعنت الدولة القطرية في التحالف مع دول الاستعمار الغربي، كان الرد هو الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وعندما أمعنت الدولة القطرية في القمع، ظهر التنظيم الشعبي وفكرة الثورة، وعندما لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الكيان الصهيوني، ظهر الكفاح المسلح ثم الانتفاضة ثم حماس. في كل هذه الحالات كان هناك تطور في الفكر القومي، وكان هناك تفاعل مع المعطيات الجديدة ولكن من موضع الثقة بالنفس وروح القتال والإصرار على الحق والمبادئ، وكان موقفاً صحيحاً وقفته كل الأمم الحية، وكان شأن جميع حالات النهوض في التاريخ. والآن وعلى النهج

---

(٣) لعل من أصرح ما كتب الآن عن الدعوة إلى الرجوع إلى الاستعمار القديم من تدخل عسكري مباشر وتغيير الأنظمة غير الموالية للغرب بالقوة العسكرية، ووضع الأمم المتحدة جانباً والعداء للأمة العربية والسيطرة على مصادر النفط، هي المقالة الافتتاحية الذي ظهرت في مجلة **الإيكونوميست** البريطانية بعنوان: «النظام الدولي،» **الإيكونوميست** (لندن) (٢٤/ ١٢/ ١٩٩٤).

نفسه علينا أن نتفاعل مع الوضع الجديد مع الحفاظ على الثوابت.

وعلى هذا الأساس ماذا يجب أن يكون مضمون تطوير الفكر القومي إزاء معطى الهجوم الأمريكي الصهيوني الجديد؟ إنني أجد أن الفكر القومي هو أصلح ما يمكن أن نواجه به هذا الوضع، وأتصور أننا لو لم يكن لدينا شعور قومي لكان علينا أن نخلقه. وبعبارة أخرى إزاء الوضع الجديد يجب أن نكون أكثر قومية وأكثر تمسكاً بالقومية العربية، بدلاً من أطروحة التشاؤم. إذا كان ذلك هو المقصود بتطوير تفكيرنا السياسي فهو صحيح.

إنني شخصياً قد ازداد شعوري القومي في مرحلتين: **الأولى**، أثناء وجودي في الولايات المتحدة كطالب في الخمسينيات، والسبب هو أنني كنت ألمس يومياً عداء سياسة ذلك البلد للأمة العربية واستهانتها بأمانينا القومية وعملها التفصيلي ضده ودعمها المستمر للكيان الصهيوني. والمناسبة **الثانية**، هي هذه الفترة منذ بداية ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والعدوان على العراق والإصرار على تدمير الاتجاه القومي والوحدة العربية والإمعان في تمكين الكيان الصهيوني على حساب بلادنا وأمننا ومستقبل أمتنا. إن المنطق الذي يحكم تحليل هذا بسيط، هو أنه عندما يزداد العدو عداوة فعلي أن ازداد دفاعاً عن نفسي عملاً بقانون المحافظة على البقاء، في حين أن أطروحة التشاؤم تنتهي بالاستسلام.

ـ ٢ ـ

للموضوع محتويات تلقي المزيد من الضوء على حقيقة مقولة إعادة النظر بتفكيرنا القومي، ومن دونها لا تكتمل الصورة.

وأول تلك المحتويات هو مسألة العلاقة بالكيان الصهيوني. بعض الكتاب العرب يقولون بوجوب إعادة بناء تفكيرنا السياسي، وفي متن تلك الكتابات يذكرون المستجدات وهي اتفاقيات الصلح والتطبيع والحديث عن القدرة العسكرية التقليدية والنووية لهذا الكيان، وقوته الاقتصادية والتقنية.. إلخ، ويتساءلون صراحة أو ضمناً كيف سيكون الحال؟ فمن جهة يمضي الكيان الصهيوني في العدوان وبناء القوة وخطط إسرائيل الكبرى، ومن جهة أخرى هناك اتفاقيات سلام وحالات تطبيع.. إلخ.

إن حالة بعض المثقفين العرب بما يتحدثون به ويكتبونه، تشبه حالة الكاتب الياباني(فوكوياما) الذي اعتبر ما حدث للاتحاد السوفياتي **نهاية التاريخ**، مغفلاً أن طبيعة الأشياء لا تسمح بنهاية التاريخ، فتلك عبارة برّاقة سياسياً مثلما هي خطأ

علمي. إن كامب ديفيد وما تبعها وما يمكن أن يتبعها لن تكون نهاية التاريخ في الوطن العربي، وللسبب نفسه، أي: طبيعة الأشياء. والمقصود بطبيعة الأشياء هو أن لا الصهيونية تنازلت عن أفكار الهيمنة وإسرائيل الكبرى، ولا الدول الاستعمارية أصبحت غير استعمارية، ولا نحن يمكن أن نتنازل عن أرضنا وأوطاننا ونقبل أن نكون تحت هيمنة الاستعمار والكيان الصهيوني؛ فالتاريخ مستمر بالنسبة إلينا في دفاعنا عن حقنا وإصرارهم على باطلهم. أي أن الصراع سيستمر وكل ما سيكون هو تبدل في الصيغ والاتجاهات. إن الإكراه يولد المقاومة عاجلاً أم آجلاً لذلك كان صحيحاً القول إن العنف يولد العنف. فهل استطاعت كامب ديفيد أن تحول من دون مقاومة العدو؟ والجواب هو ما يحصل في مصر الآن، وهل استطاع اتفاق غزة ـ أريحا أن ينهي مقاومة الشعب الفلسطيني؟ والجواب كان أن ملأت حماس الساحة تقريباً. الخطأ الذي يرتكبه بعض المثقفين والسياسيين العرب، هو أنهم يفترضون أن ما يحدث على المستوى الرسمي هو كل الصورة، وذلك أمر غير صحيح؛ فالأنظمة شيء والشعب شيء آخر في عالمنا العربي.

لذلك فإن المتوقع هو أن يزداد التوتر الداخلي في نطاق الدولة القطرية بمقدار ما تؤدي العلاقة الرسمية بين الأنظمة القطرية والكيان الصهيوني إلى ممارسات يومية، في ما يسمى بالتطبيع. كما إن التحالف المباشر مع الولايات المتحدة وما يتبعه من تواجد عسكري وتبعية، سيؤدي هو الآخر إلى زيادة حدة الاصطدام والتوتر كما حدث في بدايات مرحلة الاستقلال الوطني وربما بصورة أشد. ومهما كان الوقت الذي سيستغرقه ظهور أوضاع التوتر، إلا أنها ستظهر لأن عوامل خلقها موجودة، فاقتراب القوى الاستعمارية من الوطن العربي إلى حد العلاقة التحالفية المباشرة، سيكون عاملاً مساعداً على تجلي أوضح للهيمنة والاستغلال الاقتصادي والاصطدام الثقافي وتحدي الشعور الوطني. وبذلك تزداد فرصة الاصطدام وبواعث التوتر، وتخلق الفرص لظهور حالات مادية ملموسة للقهر والاستغلال أمام الرأي العام، وليس أدل على ذلك من الصعوبات المالية التي ظهرت نتيجة لذلك في بعض دول الخليج، ولا سيما السعودية بكل ما انطوت عليه من نتائج عملية رسمت صورة جلية عن سلبية العلاقة مع الولايات المتحدة. إنني أرى أن المعطيات التي يجري الحديث عنها هي الدافع إلى تقوية الشعور القومي، ومبررات إلى زيادة التمسك بالفكر القومي لا العكس، وأن ذلك سينعكس بازدياد حدة التوتر الداخلي في الدولة القطرية وإذكاء حدة التناقض فيها وليس العكس.

ويأخذ الحديث عن ضرورة إعادة النظر بالفكر القومي أحياناً شكلاً آخر هو الحديث عن أن العالم يقترب من شكل من أشكال العالمية، والعالمية تعني ـ بحسب هذه التنظيرات ـ تجاوز القومية، أي الخروج من الأضيق إلى الأوسع. والحديث عن العالمية عن طريق مناقشة الأمور الكلية والقضايا الكبرى، له دوافع لا تخلو من الأثر الذاتي فتناول القضايا الكبرى في العالم، يجلب الشعور بالأهمية وانطباعات سعة الأفق وعمق التحليل.

ويشترك في تناول هذا المنحى، بعض المثقفين والسياسيين وحتى بعض رؤساء الدول، الذين أصبحوا يفضلون الحديث عن الكليات بدلاً من الجزئيات، كمن ينظر إلى كوكب الأرض من قمر صناعي يسبح في الفضاء.

هناك مثلاً الحديث المتواتر عن الثورة المعلوماتية والمواصلات التي جعلت العالم قرية صغيرة، وهناك الحديث عن اندماج الاقتصاد العالمي والحركة الكونية لرأس المال والشركات المتعددة الجنسية، وعن تكوين نظام اقتصادي دولي واحد تذوب فيه الاقتصاديات الوطنية وهكذا.

والحديث عن الكليات يتناول أيضاً مسألة ظهور الكتل الاقتصادية الكبرى، ومناطق التجارة الحرة من السوق الأوروبية المشتركة، إلى اجتماع جاكرتا لرؤساء ٢٢ دولة في ١٥/ ١١/ ١٩٩٤. كل ذلك يوظف للتدليل بشكل أو بآخر على أفول عصر القومية.

إنني لا أختلف مع هذه الكتابات من حيث الوقائع، إلا أني أختلف معها من حيث الدلالة. إذ بالفعل هناك ثورة في مجال المعلومات والاتصال والنقل، تقربت بها المسافات وسهلت التعامل بالمعلومات بما لم يسبق له مثيل من قبل، وكل ذلك تطور إيجابي ومفيد من دون شك، ولكنني لا اعرف لماذا يجب أن يكون ذلك سبباً للحديث عن العالمية بدلاً من القومية، فهل كانت القومية العربية دعوة إلى العزلة وبعد المسافات وقلة المعلومات؟ ولماذا يكون القول إننا أمة عربية لنا شخصية ذات صفات وخصائص، ونسعى إلى تكوين دولة واحدة تحقق لنا الأمن والتنمية والاحترام والتقدم والمساهمة في بناء حضارة العالم؟ لماذا يكون ذلك متناقضاً مع ثورة المعلومات وتقريب المسافات والتطور التقني؟ إنني أرى أن العكس هو الصحيح، فكما إن هذه التطورات قد قربت الأمم من بعضها، فإنها تقرب الأقطار العربية من بعضها، وتوسع مجالات التفاعل والاندماج والسفر

وتوافر المعرفة في شتى نواحي الحياة، وكل ذلك من شأنه تقوية الاتجاه نحو الوحدة بدلاً من العكس.

أما ظهور الكتل الاقتصادية فهو الآخر لا يصح أن يكون من معطيات التخلي عن الوحدة العربية. إن جميع التكتلات الاقتصادية التي ظهرت والتي في طريق الظهور لم تكن لتظهر، لولا أن مؤسسيها وجدوا منافع في ما كانوا يقومون به والمنافع الاقتصادية في المقدمة، كما إن الاعتبارات الأمنية والرغبة في تأدية دور فاعل في الحياة الدولية وتحقيق الموازنة مع القرى الكبرى، موجودة أيضاً كدوافع لهذا الاتجاه. إذاً كيف يمكن أن تعتبر هذه التطورات سبباً لتحويل تفكيرنا من القومية إلى العالمية؟ لقد كتب شيء غير قليل وبلغة علمية مدعومة بالبيانات والأرقام عن منافع الوحدة العربية اقتصادياً، وهو أمر يكاد يكون مسلماً به حتى من قبل من هم ليسوا في عداد القوميين، كما إن أهمية الوحدة للأمن العربي بوجه الأخطار الخارجية ـ الصهيونية ودول الاستعمار ودول التخوم، أمر لا أظن أنه يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والمناقشة.

إذاً أن تجمع الأقطار العربية في كتلة اقتصادية وعسكرية وسياسية واحدة، هو في اتجاه العصر وليس العكس، وهو مصدر منافع واضحة وليس العكس. هذا كلام تكرر إلا أنه تكرار مفيد. هناك ظاهرة سعي الدول الكبرى إلى توسيع نشاطها ومد نفوذها الاقتصادي وتأثيرها السياسي وهيمنتها العسكرية لتشمل العالم. ويتضح ذلك بصورة خفية أو جلية أحياناً في عالم اليوم، يتمثل في ما تقوم به بدرجات متفاوتة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان وروسيا والصين ودول أخرى: إن مسعى الدول الكبرى إلى توسيع نشاطها من النطاق الوطني إلى نطاق المنطقة ومنه إلى نطاق العالم، ليس إجراءً جديداً إذ كان موجوداً مع الفوارق في جميع حقب التاريخ تقريباً[٤]، وهو إن اتخذ الآن شكلاً أكثر وضوحاً، فلأن الوسائل قد تطورت والمعطيات قد تغيرت، ما جعل الرغبة مقرونة بالقدرة، ولكن ذلك لا يقدم دليلاً على العالمية مقابل القومية بل على العكس. إنه صراع دوافعه المصالح الاقتصادية أو الدوافع الأمنية أو الرغبة بالهيمنة والانفراد. كان هناك دوماً تأكيد دور الأمة. . الدولة وليس ذوبان الأمة في العالم، فالاتحاد السوفياتي ينحل وتخلفه روسيا التي سرعان ما أخذت تؤكد أنها دولة عظمى، ذات

(٤) ومن جديد ما كتب عن ذلك كتاب معزز بالأرقام والمعلومات هو: بول كنيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

دور في شؤون العالم؛ وألمانيا الموحدة أصبحت تفتش عن دور قيادي ضمن الاتحاد الأوروبي، واختارت مؤخراً أن يكون لها دور عسكري خارج حدودها؛ والولايات المتحدة تتحدث علناً عن قيادة العالم، واليابان اتخذت أكثر من خطوة لتتحول من مجرد قوة اقتصادية إلى قوة عسكرية؛ والصين قوة جديدة صاعدة لا تنكر رغبتها واستعدادها لدور عالمي.

ويشهد الوقت الحاضر تطورات من نوع آخر هي الأخرى تدل على زيادة الشعور بالذات، والتأكيد على النزوع القومي، فظهرت جمهوريات جديدة على أنقاض الاتحاد السوفياتي، وظهر الصراع في يوغسلافيا وانشطرت تشيكوسلوفاكيا.

تلك من الظواهر التي تكون روح هذا العصر بعضها متجه نحو الأوسع وبعضها نحو الأضيق، وهي في كلا الحالتين لا تدل على الاتجاه نحو العالمية، بقدر ما تدل على تقوية الشعور بالذات بغض النظر عن المسألة الأخلاقية، وحتى أن بعضه في نهاية المطاف مضر بالذات نفسها، ولكنه بكل الأحوال شعور بالخصوصية وليس بالعمومية.

١٩٩٥/٤/٢٥

ثانياً: العناصر الإيجابية في الوضع العربي(*)

هناك حديث عن أطروحة تشاؤم خلاصتها تردي الوضع العربي، ولا سيما في ما يتعلق بحركة القومية العربية. ولكن إذا كان في الوضع العربي علائم تراجعية فهل أن ذلك هو كل الصورة؟ أليس في هذا الوضع نفسه الذي ننعته بالتردي، تطورات إيجابية قومياً؟ إنني أعتقد أن ذلك موجود ولن تكون الصورة تامة ولا المعالجة موضوعية إذا لم ننظر إلى الأمر من جانبيه. وإذا لم نحاول رؤية الصورة كاملة من جميع وجوهها.

خلال الحرب العالمية الثانية احتلت بريطانيا برقة وطرابلس؛ واحتلت فرنسا فزان، وكان من الممكن تجزئة ليبيا إلى دويلات، وبالفعل جرى التمهيد والحديث عن إقامة دولة مستقلة في برقة، وظهر كتاب بعنوان **برقة الدولة العربية الثامنة**، إلا أن مشروع التقسيم قد أخفق واستقلت ليبيا في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١،

(*) نشرتها، في الوقت نفسه، كل من جريدة **القدس العربي** (لندن) وجريدة **الرأي** (عمان).

ولكن بنظام اتحادي أبقى كيانات الولايات برقة وطرابلس وفزان. وفي نيسان/ أبريل ١٩٦٤، ألغي ذلك النظام وتحولت ليبيا إلى دولة موحدة. والإمارات في ساحل الخليج العربي كان من الممكن أيضاً قياساً إلى حالات أخرى، أن تتحول إلى دول مستقلة، إلا أنها توحدت في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

وفي عام ١٩٧٥، جرت محاولة اتجاه التجزئة في المغرب العربي بقيام جمهورية صحراوية، إلا أنها أخفقت وتوحدت الصحراء مع المغرب. وفي ٢٢/ ٥/ ١٩٩٠، اتحدت اليمن بشطريها وعندما حصلت محاولة الانفصال في عام ١٩٩٤ أخفقت وبقيت الوحدة.

وخلال العقود القليلة الماضية حدثت تطورات إيجابية في اتجاه الوحدة، أهمها التعريب في أقطار المغرب العربي، والتقدم الكبير الذي حصل في اندماجها وتفاعلها مع أقطار المشرق، حيث توثقت الروابط في شتى المجالات بعد أن كانت تلك الأقطار شبة معزولة عن باقي الأقطار العربية. وفي مكان نظام ملكي قطري، قامت الثورة في ليبيا، وتشكّل مركز في تلك المنطقة يدعو إلى الوحدة العربية.

ولكن أهم تطور حصل في الحركة القومية العربية، هو ظهور مشروع النهضة القومية مجدداً، بالرغم مما قامت به الدول الاستعمارية في الماضي لإحباطه، متمثلاً ببناء قاعدة قومية في العراق؛ فحركة القومية العربية بصياغتها التقدمية التي انتشرت في جميع الأقطار العربية تقريباً، قد أخذت شكل حركة شعبية واسعة بين مختلف قطاعات المجتمع من المثقفين إلى العمال والفلاحين. ولكن بالرغم من التطور المتقدم الذي تحقق، بقيت الحركة في مستوى الرأي العام حتى أسست لها قاعدة في العراق القومي الحديث.

ولأول مرة ـ منذ الجمهورية العربية المتحدة ـ تتكون سياسة لدولة عربية تقوم على أساس مبادئ القومية العربية بشكل محسوم، يعالج قضية العلاقة مع الأقطار العربية الأخرى على أساس قومي لا قطري.

وترد في هذا الصدد مناقشة أمرين يشكلان العمود الفقري لهذه السياسة. **الأول**، يتعلق بالبناء الداخلي ويتعلق **الثاني**، بالسياسة ـ العربية، ففي الداخل اتجهت خطط التحديث في مجالات التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي وبناء القوات المسلحة، على أساس قومي لا قطري. وخلاصة ذلك هو إنشاء قوة اقتصادية وعلمية وعسكرية حديثة سخّرت لها الإمكانيات المادية والبشرية وكانت

جميع البرامج التفصيلية لهذه العملية مبنية على أساس أن العراق جزء من الأمة العربية، وأنه يتحمل مسؤولية قومية، وهو أمر يختلف تماماً عن بناء داخلي محصور بحاجات القطر وحده؛ فخطط التنمية والتقدم العلمي والبناء العسكري، إذا كانت مقصودة لحاجات قطرية، تكون شيئاً وتكون شيئاً آخر في الحجم والاتجاه والغرض والنظرة إلى المستقبل عندما تكون مصممة على أساس حاجات الأمة ومقتضيات تحمل المسؤولية القومية.

وانعكست السياسة القومية في البناء الداخلي في سياسته العربية التي حفلت بسجل واسع من مواقف الدعم والتعاون في شتى المجالات للعمل العربي المشترك، وللأقطار العربية.

ورب قائل يقول إن ذلك لا يقتصر على العراق فحسب، بل هناك أنظمة عربية أخرى قد قدمت مساعدات مالية وأحياناً عسكرية وفنية لأقطار عربية أخرى، وذلك أمر صحيح من حيث الوقائع، إلا أن الحالات لا تتشابه فهناك تعاون دافعه مصلحة الدولة القطرية وهناك تعاون دافعه المصلحة القومية. الفرق هو في الدوافع والمناسبة والنتائج. وهناك أمثلة عملية؛ ففي حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، اشتركت القوات المسلحة العراقية بحجم جدي مؤثر وليس بحجم رمزي، وقطعت الدبابات مسافة ألف كيلومتر على الدواليب المجنزرة لعدم توفر الناقلات، واتجهت إلى الجبهة السورية فور وصولها وهيأت إلى هجوم معاكس، فأتى وقف النار في اليوم الذي سبق موعد الهجوم. حدث ذلك بالرغم من أن العلاقة مع النظام في سوريا كانت متوترة. وعندما أصبح الوضع في السودان حرجاً عسكرياً بسبب التمرد في الجنوب، أقام العراق جسراً من الدعم العسكري بالرغم من أن حكومة الصادق المهدي التي كانت في الحكم آنذاك، كانت تقف بصورة غير ودية إزاء العراق وتتعاطف مع إيران الخميني.

وعندما تعرضت موريتانيا إلى خطر من السنغال الجار الأقوى، مد العراق ذراعاً قوية من الدعم العسكري مكّن ذلك القطر العربي من حماية أمنه. وموريتانيا لا تجاور العراق وليس للعراق أي غرض مصلحي فيها.

وعندما عقد السادات اتفاق كامب ديفيد، تحمّل العراق مسؤولية التعبئة ضد ذلك الشرخ القومي، وعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد من ٢ ـ ١٩٧٩/١١/٥، وبذل أقصى الجهود لتخصيص ٣,٥ مليار دولار سنوياً لمدة عشر سنوات من الأقطار العربية لدعم الجبهة الشمالية والجبهة الشرقية والشعب الفلسطيني، كان نصيب العراق منها ٥٥٠ مليون دولار. وبمبادرة من العراق وبجهود لم تكن سهلة

تم عقد مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان الذي خصص فيه ٥ مليارات دولار لمدة عشر سنوات لمساعدة الأقطار العربية المحتاجة. إلا أنه لم ينفذ بسبب تلكؤ الأنظمة النفطية في الخليج. خلال المدة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩، بلغت المساعدات التي قدمتها الدول العربية النفطية للدول العربية المحتاجة نحو ٦٤٣٠,٩ مليون دولار أي بمعدل ١٢٨٦,٩٨ مليون دولار سنوياً، في حين بلغت المساعدات والقروض التي قدمها العراق من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ما مجموعه ٤٨١٠,٨٤ مليون دولار أي بمعدل سنوي هو ٥٣٤,٥٣٨٥ مليون دولار، أي ٤١,٥٦ في المئة من المعدل السنوي لما قدمته جميع الأقطار العربية مجتمعة[٥] (كل ذلك عدا المساعدات العينية العسكرية والنفطية والثقافية والفنية التي لم تكن قليلة). ومنذ عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٠، بلغت التحويلات بالعملة الصعبة للمواطنين المصريين العاملين في العراق ٧,٧ مليار دولار، وبتقدير ورعاية لأولئك المواطنين.

الأمر المهم في هذا الموضوع هو ليس تقديم الدعم المالي والعسكري والثقافي والنفطي بحد ذاته، بل إن ذلك الدعم قد قدم انطلاقاً من موقف قومي هو الشعور بالمسؤولية القومية، ومن أجل بناء نموذج عملي ملموس لنظام يجسد هذه السياسة، وليس بدافع تدعيم مركز الدولة القطرية كما هو الحال في المساعدات التي تقدمها أنظمة عربية أخرى، فالعراق لم يقصد أبداً أن يقدم تلك المساعدات إلى الأنظمة المؤيدة لمواقفه، بل قدمها إلى الأقطار العربية التي تحتاجها وهي الأقطار المهددة عسكرياً من قبل عدو خارجي أو حركة انفصالية داخلية. ولم يطلب مقابلاً لذلك لا بشكلٍ مادي ولا سياسي، بل على العكس وكما سبقت الإشارة، فقد قدم العراق دعماً عسكرياً جدياً لأنظمة كان بينه وبينها خلاف عندما تعرضت إلى خطر يهدد سلامتها.

وفي مجال الموقف من القضية القومية الأولى ـ القضية الفلسطينية ـ كان موقف العراق قومياً خالصاً منزهاً عن كل غرض غير المبدأ القومي وهو أن فلسطين عربية ويجب أن تبقى كذلك مهما كانت الظروف، فتعامل مع تفاصيل السياسة اليومية المتعلقة بها على هذا الأساس. وحتى عندما أقرت القمة العربية المنعقدة في الرباط من ٢٦ ـ ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٤، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، أصر العراق على إضافة عبارة تفيد «أن ذلك هو على طريق التحرير التام للتراب الفلسطيني». ولم يكن هذا الموقف

---

(٥) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩١** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١)، وتقرير الصندوق العراقي للتنمية في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٤.

مقصوراً على الأوقات المرتاحة، فالعراق وهو في قمة وضع الحصار يقترح عليه الكاردينال أكيلي سيلفسترينى رئيس مجمع الكنائس الشرقية الكاثوليكية في دولة الفاتيكان، وباجتماع ثنائي مغلق مع الرئيس صدام حسين في ٣/ ٥/ ١٩٩٣، كمخرج لوضع الحصار، أن يجرى اتصالاً مع الكيان الصهيوني ويتفاهم معه، فما كان من الرئيس صدام حسين إلا أن رفض ذلك وتعمد نشر محضر الاجتماع في اليوم التالي في وسائل الإعلام.

إذاً، الذي نتحدث عنه هو سياسة قومية تقوم على المبدأ، وليس سياسة قطرية تقوم على حسابات المصالح. والسؤال هو من أين أتى ذلك وما مصدره؟ أليس هو الفكر القومي الذي كان من القوة والتمكن والقناعة والتأثير، بحيث إن قطراً عربياً مهماً كالعراق يبني سياسته العربية برمتها على هذا الأساس، فيكيف بناءه الداخلي الاقتصادي والعلمي والعسكري وعلاقاته العربية على أساس هذا المبدأ: القومية العربية؟ أكان من الممكن أن يحصل ذلك عملياً لو لم يكن الفكر القومي قوياً مقنعاً ومتمكناً من النفوس، وقادراً في النهاية على هذه الدرجة من التأثير الجدي في السياسة؟ من دون شك هناك الكلام وهناك الشعارات وهناك الرغبات والتمنيات، ولكن هذا شيء، وعالم التجسيد العملي للمبادئ في سياسة جادة في البناء والتصرف شيء آخر تماماً. هناك فرق نوعي بين السياسة القومية والسياسة القطرية. السياسة القطرية قد تتضمن تقديم معونات ولكنها كجزء من مقتضيات تدعيم الدولة القطرية، ولا تؤدي في النهاية إلا إلى تدعيم التجزئة.

١٩٩٥/٥/٢

ثالثاً: التقدم والإرادة(*)

من أهم ما يشغل بال البشرية في مختلف العصور هو موضوع التقدم إن لم يكن أكبر شاغل لها. ومن المنتظر أن يتضمن هذا الانشغال الإجابة عن سؤال: كيف يحصل التقدم؟ وبحث هذا الأمر لا بد أن يتسع لموضوعات فكرية تتعلق بالحتمية أو ما هو ضدها إلى آخر الجدل المعروف، والذي ليس هو المقصود في هذه المقالة. وسواء كان التقدم محكوماً بقوانين حتمية يسير بموجبها التاريخ من

(*) نشرتها، في الوقت نفسه، كل من جريدة **القدس العربي** (لندن) وجريدة **الرأي** (عمان).

الأدنى إلى الأعلى بالمفهوم الهيغلي الروحي أو الماركسي المادي. أو كان غير ذلك، حيث تؤدي حرية الاختيار الدور الأول في ما يحصل للمجتمع البشري، وبعبارة أخرى مهما كانت النظرة إلى الإطار العام لعملية حصول التقدم البشري، يبقى أمر جوهري مشترك بين جميع النظريات المتعلقة بذلك، ألا وهو أن العملية تتم من خلال الإنسان. فحتى التصور الهيغلي ـ الماركسي للحتمية التاريخية يؤكد أن التطور يحتاج إلى نضال الإنسان فرداً أو طبقة. ومن ذلك تتضح أهمية الإرادة في تطور المجتمع؛ فالإنسان هو الكائن الحي الذي يفكر ويعمل، ومن أجل أن يفكر لا بد أن تكون لديه إرادة، والإرادة صفة تتفاوت من فرد إلى آخر ومن وقت إلى آخر، فقد تضعف إلى حد العجز، وقد تقوى إلى حد الخوارق؛ ففي الاقتصاد اعتبر العامل البشري هو الحاسم في ما تؤول إليه الموارد الطبيعية التي هي عامل محايد يمكن أن تبقى جامدة ساكنة إذا كان العامل البشري ضعيفاً، ويمكن أن تكون متحركة تأخذ بعداً مفيداً إذا كان العامل البشري قوياً.

وفي كل الأحوال يبقى عامل الموارد الطبيعية عاملاً لاحقاً للعامل البشري معتمداً عليه وليس محركاً بحد ذاته؛ فهناك بلدان غنية أقل موارد إلا أنها أكثر غنى ورفاهاً تبعاً لتفاوت قوة العامل البشري أي الإرادة وهكذا. أقول ذلك من أجل تبديد الوهم الذي قد يقع به بعض الباحثين والمهتمين بشؤون النهضة العربية، فلا المعرفة الذهنية المجردة تكفي، ولا النقل الآلي للقوانين والأنظمة والمؤسسات من البلدان المتقدمة يكفي، ولا ترك الأمور لما يسمى بالتطور التلقائي الذي تقول به بعض النظريات يكفي لحدوث التقدم الذي ننشده بملامحه العامة التي ترد باستمرار في موضوع مشروع النهضة العربية. قبل كل ذلك والأهم من كل ذلك يجب أن تتوافر الإرادة والإرادة عامل غير كل ما مرّ ذكره. الإرادة هي تطوير لقوة ذاتية كامنة في كل إنسان إن هو أراد ذلك. ولا يعني ذلك بالطبع أنها عملية شكلية ترديدية ولا هي سحرية خارج نطاق البحث العلمي. إن دراسة التاريخ توضح بجلاء موضوع الإرادة كعامل حاسم في ما حصل إيجابياً وسلبياً، بما في ذلك التاريخ القريب الممتد إلى نقطة الحاضر إن صح التعبير.

إن التقدم الذي هو الموضوع الدائم الاهتمام والبحث في بلدان العالم الثالث ومنها الوطن العربي، كثيراً ما يتشعب فيه البحث إلى مجالات غير مجدية بسبب الخطأ في تحديد نقطة البداية. من أين نبدأ؟ العلم بمعنى فهم قوانين الطبيعة داخل في عملية التقدم وعلى أساسه يتم البناء إلا أنه ليس نقطة البداية. والعقل الذي هو ملكة التحليل والتميز والتقييم، لا غنى عنه في عملية التقدم في أحوال المجتمع وبناء أنظمته ولكنه ليس نقطة البداية. نقطة البداية هي الرجوع إلى الذات

الداخلية لإخراج قوة الأنا وتطويرها لتصبح قوة روحية دافعة في طريق التغيير، بكل ما تنطوي عليه من عملية هدم وبناء جديد. ذلك الوضع الروحي الذي يتحول فيه الإنسان من حال الضعف إلى حال القوة، من حال قبول الموجود إلى رفضه، وتحمل تبعات الرفض، من حال التلاؤم مع الواقع إلى تجاوزه إلى الوضع المرغوب به. وبعبارة أخرى هي الانتقال من حالة السكون إلى حالة الحركة صوب المثل العليا. تلك هي حالة تكوين الإرادة. وبعدها يأتي دور العقل في صياغة النظام ودور العلم في تكوين المعرفة وتسخير قوى الطبيعة لمصلحة النظام الجديد وبناء الحياة الجديدة. عندما لا يكون تكوين الإرادة هو نقطة البداية، فإن العقل المجرد وحده كملكة تحليل وتقييم يقود إلى قبول الواقع.

إن العقل المجرد عن الإرادة ليس إلا حسابات أرباح وخسائر ومقارنات، توازن القوى وتلك أمور في ظل الواقع الموجود تنتهي بإبقاء الموجود، فحسابات العقل لا تؤيد مقاتلة قريش في بدر على سبيل المثال، كما إن حسابات العقل التي يقع في شباكها بعضهم الآن لا تشير إلى مقاومة أمريكا والصهيونية. ذلك هو موضع الخطأ الذي يقع به بعضهم عندما يتحدث عن ضرورة إعادة النظر بالفكر القومي، والمقصود بذلك كما يبدو التخلي عن مشروع الوحدة العربية. إن علم النفس يقر بوجود قوة ذاتية كامنة في كل إنسان، لو أنه استطاع استنهاضها وتطويرها لتحول من حال إلى حال ولهاله ما يستطيع أن يعمله الآن مقارنة بما كان عليه. وتلك هي قصة حالات النهضة والتقدم المعروفة في التاريخ على يد أفراد كانوا شيئاً وأصبحوا أنفسهم شيئاً آخر، عندما حدث التغيير النوعي في نفوسهم بفعل عملية تكوين الإرادة.

في العدوان على العراق خاضت الولايات المتحدة هي وحلفاؤها حرباً بخطة كانت موضوعة لمواجهة الاتحاد السوفياتي في المنطقة، فألقت عليه خلالها ما يعادل سبعاً من قنابل هيروشيما بمعدل ٥ كيلو غرامات من المتفجرات لكل فرد، قاصدة بالفعل إرجاع العراق إلى عصر ما قبل الصناعة كما قال بيكر في اجتماع جنيف في ٩/ ١/ ١٩٩٠، ولولا الإرادة لكان العراق كما قال بيكر من دون ماء ولا كهرباء ولا هاتف ولا أي شيء أتى في عصر الصناعة، ولكن الإرادة هي التي أعادت إعمار كل شيء دمره العدوان منها على سبيل المثال ١٣٣ جسراً والقائمة طويلة. لقد أدى العقل دوراً واستعمل العلم، ولكن ذلك لم يكن نقطة البداية. لقد أدت الإرادة ليس إلى إلغاء أثر العدوان وقول بيكر، بل إلى تجاوزه بإنجاز مشاريع تنمية جديدة منها نهر ثالث طالما راود طموحات وخطط التنمية وتمنيات فلّاحي العراق بطول ٥٦٥ كيلو متراً من شمال بغداد إلى شط العرب

لإحياء ٦ ملايين دونم (الدونم ٢٥٠٠ متر مربع) من الأراضي الزراعية يمر عليه ٦٩ جسراً و٦٠ ناظماً وعبّارة، وبلغت الأعمال الترابية فيه ٩٤ مليون متر مكعب وأعمال الخرسانة ١١٠ ألف متر مكعب، كل ذلك خلال ستة أشهر فقط. ذلك مثال واحد من العديد من المشاريع الجديدة.

ومن خلال عملية الهجوم المعادي والهجوم المعاكس، حصل تطور غاية في الأهمية في الموضوع المعقد ـ موضوع التنمية الشغل الشاغل لبلدان العالم الثالث ـ ألا وهو الخروج من وضع الاعتماد على الشركات الأجنبية في عملية إقامة المشاريع في مجمل سلسلتها من الدراسات مروراً بالتصاميم والتنفيذ حتى التشغيل، فالمعروف أن عملية تنفيذ المشاريع تقوم بطريقة يتم من خلالها استنفاد موارد طائلة ووقت طويل لحساب الشركات الغربية عن طريق ما يسمى التنفيذ بطريقة تسليم المفتاح. لقد تم خروج العراق كلياً من هذه المرحلة إلى مرحلة القدرة الذاتية على إنجاز جميع حلقات السلسلة، بحيث أصبح تنفيذ أي مشروع تنموي يقتصر فقط على شراء ما هو غير متوافر محلياً من المعدات. وحتى في مجال المعدات فقد حصل دخول جريء لتصنيعها وبذلك أخذ الاقتصاد العراقي يقترب من تصنيع السلع الإنتاجية ذاتها. لقد تم بناء نقطة البداية في تقدم علمي تراكمي قادر على تلبية متطلبات إنجاز جميع أصناف المشاريع التنموية. وعندما يتضافر كل ذلك مع موارد مالية من اقتصاد يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم (حتى الآن)، وعندما يتحرك كل ذلك بقوة إرادة من النوع الذي حرك النهضات المهمة في التاريخ، عندها يكون مشروع النهضة العربية مشروع الواقع وليس التمني.

والجدير بالذكر تجنباً للالتباس أن موضوع الإرادة الذي قلنا إنه غير موضوع العقل هو غير متناقض معه في الوقت نفسه. الإرادة هي نقطة البداية وهي أمر يتعلق بالصفات الذاتية للإنسان المتعلقة بالقوة الروحية بكل ما تنطوي عليه، ويقع في نطاقها من شجاعة وثقة بالنفس وتعلق بالمبادئ والاهتمام بالمثل العليا ومثابرة وإصرار وثبات وتحمل المشاق واختراق حاجز الخوف من التعب والمشقة والألم والموت. إن هذه الصفات هي التي تحوّل الإنسان الفرد من وضع الضعف إلى وضع القوة، من وضع السكون والتراجع إلى وضع الاقتحام والتقدم. إنه وضع نفسي يتكيف العقل بموجبه كأداة تحليل وتقييم وإيجاد الحلول وصياغة الأنظمة التي تجسد النهضة والتقدم. أما إذا حدث العكس وكان العقل بالمعنى الذي ذكرناه هو نقطة البداية، فإن النتيجة تكون قبول الواقع والتلاؤم مع التراجع؛ فالعقل في

هذه الحالة لا يعدو أن يكون عملية حساب الأرباح والخسائر، وحساب الأرباح والخسائر في غياب الإرادة لا يؤدي إلا هذه النتيجة، أي تبرير الموجود وحتى ما هو أدنى منه. إن العقلانية بالمفهوم الذرائعي لا تناسب إلا القوي المهيمن الذي يريد تبرير هيمنته على الآخرين وهكذا كانت العقلانية الذرائعية لأفكار وليام جيمس (William James) وجون ديوي (John Dewey) وآخرين، مصيدة يحاول فكر الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة أن تنشره في الوطن العربي، وهو الآن تفكير معظم الفئات الحاكمة في الدولة القطرية وحتى بعض المثقفين الذين ينظرون إلى العقل مجرداً عن الإرادة، أي العقل كحسابات أرباح وخسائر. إن عقلانية تنتهي بقبول الواقع والتعايش مع التراجع، عقلانية خاطئة ومضرة ولو قدر لها أن تسود في التاريخ لانعدم التقدم ولما كانت هناك حضارة.

في عام ١٩٦٩، قمت بزيارة إلى الصين وقابلت رئيس الوزراء آنذاك شو إن لاي وحدثته عن القضية الفلسطينية، فقال لي بلغة غير فلسفية وهو ينظر إلى خريطة للمنطقة وضعت أمامه «لولا الخوف لاستطاع العرب تحرير فلسطين ولما استطاعت الصهيونية أن تستعمر أرضكم». لم يكن شو إن لاي يتحدث من فراغ، فقد كان يتحدث عن الإرادة وهو الذي شهد كيف استطاعت فئة صغيرة توافرت لديها الإرادة وبإمكانيات بسيطة، أن تخوض المسيرة من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٩، من جنوب الصين إلى شمالها، دحرت خلالها قوة تفوقها بكثير بالعدد والسلاح والإمكانيات.

إن الذي جرى ويجري في العراق الآن هو بناء الإرادة، وذلك بخلق موقف جديد للإنسان هو موقف الرسالة والمسؤولية إزاء شعب العراق والأمة العربية، حيث اقترن الإصرار على المبدأ بالعمل المتواصل لبناء القوة الذاتية معنوياً ومادياً، وحيث اقترن الإيمان بالعلم حيث تم تأسيس موقف قبول التضحية وتحمل المشقة والألم، وكسر حاجز الخوف من القوة الغاشمة وقول كلمة الحق مهما كان الثمن.

إن الذي جرى ويجري في العراق يسير في الطريق الصحيح طريق مصلحة الأمة، ومن أجل مبدأ القومية العربية ومشروع النهوض العربي. أقول ذلك لا من أجل غرض غير التوضيح لمن لم تتضح له الصورة بعد. كما إنني أورده في هذه السطور من أجل التأكيد أن ذلك حدث مهم في تاريخ العرب الحديث، ويشكل بداية صحيحة للنهضة وتطوراً إيجابياً مهماً يجب أن يوضع في كفة الميزان عندما تجري عملية تقييم ما نحن فيه الآن، والحكم على وضع الأمة الذي كثيراً ما يجري

الآن على أساس أطروحة التشاؤم من قبل بعضهم سواء في الوسط الحاكم في الدولة القطرية أو الوسط المثقف؛ فأطروحة التشاؤم رأي منحاز وفي أحسن الأحوال ناقص المعرفة لما جرى ويجري في العراق.

صحيح هناك درجة من الانحلال والتراجع في بعض الأنظمة العربية، وصحيح كذلك هناك درجة من الإحباط النفسي على مستوى الرأي العام، ولكن صحيح كذلك أن هناك شيء إيجابي يتم بناؤه في قطر عربي مهم لم تستطع القوة الغاشمة وتآمر الدول الاستعمارية بما فيها الصهيونية أن تقضي عليه كما كانت تنوي، بل على العكس فاستخدام القوة الغاشمة بالحجم الذي جرى، وممارسة القوة بالدرجة التي تجلت في صفحة العدوان العسكري وصفحة الحصار، لم تكسر عصا النهوض بل قوّتها من دون قصد.

وأخيراً لا يفوتني التنويه إلى أنني لا أقصد أن أقلل من أهمية أي عنصر آخر من عناصر النهضة، ولا أقصد إهمال أي هدف آخر من أهداف التقدم ولا التقليل من دور العقلانية، إلا أنني أرى أن الأمور ليست متماثلة ولا متساوية في الأهمية، فكل شيء لا يساوي كل شيء آخر. المهم عندي الآن هو نقطة البداية، ونقطة البداية كما أراها هي تكوين الإرادة.

١٩٩٥/٥/٩

٥ ـــ القومية العربية والعصر: مناقشة لموضوع الأصالة والمعاصرة

ـ ١ ـ

قيل لأبي تمام لماذا لا تقول ما يفهم؟ فأجاب لماذا لا يفهم ما يقال؟ وطالما اعتبرنا ذلك حواراً بين موقفين متعارضين. إنني أميل إلى اعتبار الرأيين صحيحين، فإنني إذا أردت أن أكون مفيداً في ما أقول فعلي أن أقول ذلك بواضح العبارات، وأن يكون هدفي أن أصل إلى أذهان من يستمع إليّ. إلا أنني استميحكم عذراً وأتوقع أن تعيروني أذانكم لعل في ما تسمعون شيئاً من الفائدة. إننا نجتمع الآن على موضوع الأصالة والحداثة: وهما عبارتان بينهما تعارض ـ إلا أن ذلك بعد الشرح في إطار اجتهاد شخصي ـ قد لا يكون كما يبدو تعارضاً غير قابل للتوافق.

كل ذلك يعتمد بالطبع على المقصود بالأصالة مقابل المقصود بالحداثة. لذلك لا بد من التعريف. **الأصالة** تعني المحافظة على الشخصية القومية والاستقلال وذلك بالتمسك بأسس المجتمع، فما هي أسس مجتمعنا؟ إنها القومية العربية أي أننا أمة مستقلة لنا لغة خاصة بنا، ولنا مثل عليا معظمها مستمد من الإسلام، ولنا تقاليد وعادات متوارثة خاصة بنا. تلك هي الثوابت التي تبقي المجتمع متماسكاً، موحداً، مستمراً، مستقلاً عن غيره من المجتمعات.

وصفات ذلك هي الرضا والاعتزاز والتمسك بالاستقلال. إنها تحفز التفكير وتثير الخيال والحركة والتفاعل مع العالم. إنها حافز وحماية للاستقلال ومحرك للتقدم ومنبع للأمل والتفاؤل، وأساس الصحة للمجتمع كما هو الحال بالنسبة إلى الصحة النفسية والعقلية للفرد؛ فهي التحقيق الفعلي للقومية كرابطة اجتماعية وعلاقة بين الأفراد ونظرة إلى الماضي وعلاقة بالآخرين وتطلع إلى المستقبل.

إن هذا الطموح والرغبة باستقلال الشخصية والعمل من أجل تثبيت الكيان القومي، يلقى اليوم المقاومة من القوى المجهولة على الهيمنة الطامعة بالأرض والثروة، فهي تعمل بالضد بشتى الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إن تاريخ الاستعمار في العالم وتاريخ الاستعمار في الوطن العربي، يوضح تفاصيل كيف حدث ويحدث ذلك وهو أمر معروف كيف أن مزيجاً من الوسائل التدميرية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية يستخدم بحذر وباستمرارية من أجل قتل الشعور القومي حيثما يوجد ومنها وطننا العربي، من أجل إخضاعه والسيطرة عليه.

ـ ٢ ـ

للأصالة جذور في المجتمع العربي وقوى تدافع عنها. وقد اتخذت الأصالة بمعنى مقاومة الذوبان بالآخرين أشكالاً عديدة؛ ففي العهد العثماني الأول كان الانعزال وتكريس الموجود وممارسة الإسلام في جانبه الشكلي في الغالب، فحق عليه تسمية «الفترة المظلمة»؛ ثم جاءت مرحلة التململ في داخل الدولة العثمانية الناتجة عن الشعور بالاستقلال، وتكوين الدولة العربية الموحدة، وظهور حركة القومية العربية.

ثم تطور شكل آخر من أشكال الدفاع عن النفس هو الاستقلال السياسي عن الغرب، إلا أنه كان مقصوراً إلى حد بعيد على المجال السياسي وضمن الإطار الذي أقامه الغرب (الدولة القطرية) وكانت النتائج كما نعرف ونحصد الآن. ثم أتى الشكل الآخر من أشكال المقاومة وهو الدعوة الإسلامية السياسية.

إن هذه الدعوة التي هي من حيث الجوهر لا تخلو من توجه صحيح، من جهة أنها تدافع عن الجانب الأخلاقي والمثل العليا والحياة الروحية للإسلام. إلا أن ما تتمسك به لا يقتصر على ذلك، بل على أمور أخرى وربما بصوت أعلى واهتمام أكثر ألا وهو اعتبار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً في صدر الإسلام، صالحاً للتطبيق الآن وفي كل وقت قادم وهو ما يمكن تلخيصه بعبارة (تطبيق الشريعة) وذلك أمر آخر لا يتلاءم مع التطور ولسنا في صدد مناقشته الآن.

وجدير بالذكر لا بل من الأهمية بمكان التنويه أن الشعور بالكيان والشخصية المستقلة ليست مسألة عاطفية أو مجرد شعور نفسي، بل أمر يتعلق بقضية المثل العليا للمجتمع وإيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بالتطور وبشؤون الإنسان عموماً، الأمر الذي يكون في النهاية حصيلة إسهام الأمة في حضارة العالم وثقافة البشرية، أي التفاعل مع العصر يعني الأخذ بالتطور والاعتراف به. وقد بلغ

الشعور بالشخصية المستقلة درجة النضج بظهور حركة القومية العربية التي طبعت النهضة العربية الحديثة.

والموضوع الآخر في هذه المناقشة هو **الحداثة**؛ فماذا تعني وما هو مضمونها؟ الحداثة تعني التفاعل مع العصر والتفاعل يعني الأخذ.

بالتطور الذي يحدث خلال الزمن بما يتلاءم مع اختيارات الأمة أي مع مبادئها وصفاتها القومية؛ فالتطور ظاهرة معروفة يتسم بها التاريخ، فالإنسان في تقدم مستمر في حياته المادية والمعنوية، والتقدم حصيلة إسهام جميع أمم العالم ولو بنسب متفاوتة. لذلك فهو ملك البشرية ومتاح لها جميعها. هذا كلام عام، أما الحديث الخاص فيتعلق بالعلاقة مع العالم الغربي على وجه التحديد.

وفي هذا الصدد لا بد من القول إنه حدثت في الغرب تطورات إيجابية لا بد من الاعتراف بها إلى جانب الصفات السلبية المعروفة؛ فالحضارة الغربية فيها من عوامل القوة والتقدم ما نستطيع الاستفادة منه. والصفات الإيجابية هذه هي سر التقدم الذي حصل فيه.

القضية المهمة في موضوع المعاصرة هو أنها مقرونة بالغرب، والغرب مجتمع ذو نظرة متكاملة للحياة، وله نظام شمولي. ومن صفات النظام أنه متكامل ومترابط الأجزاء ويصعب على الأمم التي لا تزال في حالة نهضة أن تتعامل معه بطريقة الاختيار، فتأخذ ما يلائمها وتترك ما لا يلائمها، بالرغم من أن ذلك غالباً ما يقال في الكلام المجرد؛ فكثيراً ما نسمع أننا يجب أن نأخذ من الغرب ما هو في صالحنا ومتلائم مع نظرتنا ومثلنا العليا، وترك ما هو غير ذلك.

إن هذه العملية ليست بالسهولة التي قد يتصورها بعضهم، فالنظام الغربي المترابط الأجزاء يحتاج من أجل أن يجزأ، أن يكون لدى الجهة المستفيدة مناعة وقدرة على أخذ بعضه وترك بعضه الآخر.

إن الذي يحدث في حالة التحديث هو الاستغراق وليس الاختيار، فالحياة الغربية ليس من السهل تفريق أجزائها كما يحلو للمتعامل معها أن يفعل وهنا تكمن صعوبة التحديث. ولنأخذ على ذلك مثالاً هو عملية التنمية؛ فالتنمية الاقتصادية تتطلب نمو صفات وعادات اجتماعية جديدة وحلول موقف محل موقف من العديد الأمور؛ فهي تتطلب أن يحل حب العمل محل حب الراحة والبطالة التي يتسم بها المجتمع الزراعي الإقطاعي الراكد؛ وأن يحل حب الدخل المادي محل الاهتمام بالمظاهر والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي

العشائري. والتنمية تتطلب ازدياد حركة السكان وانتقالهم من مكان إلى آخر بحسب توفر العمل وظروف التنمية، وقيام المشاريع بدلاً من الركود السائد في التجمعات السكانية المغلقة المعزولة القليلة التنقل، ولكن ماذا تعني كل هذه التغييرات وما نتائجها عندما تحصل نتيجة للتنمية؟ إنها تحمل في طياتها إمكانات ضعف الروابط العائلية أو زوال التكافل الاجتماعي، وتعني حب المال واضمحلال العادات الاجتماعية. ومسألة حب المال وتفضيل المتعة المتأتية عن استهلاك السلع والخدمات الجديدة على ما سواها، أمر يعني الكثير بالنسبة إلى مسألة الأخلاق العامة وسلوك الفرد وعلاقاته بأهله وأسرته وجيرانه وبعموم المجتمع، وأمر كهذا عندما يحدث في مجتمع ضعيف المناعة قليل الخبرة في التحولات الاجتماعية يتعرض إلى صدمة قيم جديدة واضمحلال قيم متوارثة، محدثاً اضطراباً واختلالاً في الشخصية والتصرف مما تعكسه المسلسلات التلفازية المصرية الآن.

إن المساوئ الناتجة عن صدمة المال وقيام عالم المادة عندما يحدث في مجتمع ضعيف المناعة يصعب إيقافها عند حد؛ فالمتلقي ليس باستطاعته السيطرة وأخذ ذلك الجزء من حب المادة الذي يحتاجه كحافز للتنمية، وترك الجزء الضار المتطرف منه. أي أنه لا يستطيع معرفة الحد الفاصل بين الضروري غير المضر، والمضر الذي ينتج عن الاستغراق والذوبان واختلال توازن الشخصية. إن هذه الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية أمر حقيقي وموضع نظر ودراسات ولعلها من أعقد قضايا التنمية.

إن تعقيد هذه القضية والصعوبة التي تكتنفها جعلت بعض المنظرين والدارسين لموضوع التنمية يصل إلى حد الاستنتاج بأنه لا مجال للانتقاء، فالتنمية يجب أن تؤخذ كما هي بكل ما فيها، وإن المساوئ التي نتحدث عنها ليست إلا الثمن الذي علينا أن ندفعه، إذ لا تقدم من دون ثمن. إن هذا الرأي إذا ما أخذ إلى أقصاه لا بد أن يوصل في النهاية إلى الاستغراق بالغرب واضمحلال الشخصية القومية والاندماج بالمجتمع الغربي.

وقد كان لبعض مصلحي الشرق شيء من تلك الآراء بدرجة أو بأخرى، وأحسن مثال على ذلك هو تفكير مصطفى أتاتورك في تركيا الذي كان كما يبدو ـ يعتقد أن النهضة تتطلب تقليد الغرب، حتى مظاهر الحياة فيه، ولا يستبعد أنه ربما كان يشكك في صلاحية الدين الإسلامي للحياة العصرية.

وتشكل اليابان المثال الجيد على حالة تحقيق النهضة مع المحافظة على الشخصية القومية والاستقلال، فقد تطور اليابان وحقق تنمية اقتصادية أوصلته إلى المنزلة التي هو فيها الآن، إلا أنه بقي محافظاً على سماته وثقافته وشخصيته

المستقلة، وكيانه القومي. ومع كل ذلك فقد كان للتواجد الطويل الأمد للقوات الأمريكية في اليابان أثر سلبي على العادات الاجتماعية، مما كانت تتوارد عنه المعلومات بين الحين والآخر، إلا أن اليابان عموماً استطاع تحقيق نهضة حديثة متوازنة مع المحافظة على ما يعتبره أصيلاً في ثقافته وسماته القومية.

الموضوع لا يتعلق بقبول أو عدم قبول التغيير في الحياة الاجتماعية، فالتنمية تحتاج إلى حدوث تغيير في ذلك، بل يتعلق بدرجة ذلك التغيير وإلى أي حد يذهب وما الأمور التي يتناولها؟ وبعبارة أخرى إنه موضوع التوازن وليس موضوع تغيير أو لا تغيير. كيف يمكن جعل المجتمع يتطور من دون أن يفقد توازنه ومن دون أن يفقد شخصيته وصفاته الجوهرية ومثله العليا، فيحقق الجوانب الإيجابية في التنمية ويتجنب النتائج السلبية المحتملة؟

ـ ٣ ـ

إن موضوع الحداثة والتطور موضوع يكتنفه التعقيد ولا يخلو من العوائق النفسية والأوهام والأخطاء الفكرية. والسبب الجوهري هو أن قضية التحديث والانفتاح على العصر مقرونة بموضوع الموقف من الغرب، والغرب عالم بيننا وبينه حواجز بدأت تتكون منذ بداية دخوله مستعمراً للمنطقة ومعادياً لأمانيها القومية حيث كانت نقطة البداية سايكس بيكو ووعد بلفور. لذلك فالموقف من الغرب مسألة يختلط فيها موقف مسبق وتؤثر فيها عملية الصراع الذي بدأ منذ ذلك الوقت ولا يزال مستمراً. لذلك أصبحت قضية الحداثة متأثرة بعامل سياسي لا يمكن تجاهله، فأصبح من الصعب على الكثيرين رؤية الجوانب الإيجابية في الحياة العصرية السائدة في الغرب الآن.

وذلك أمر غير موضوعي، إلا أن له أسبابه ومبرراته. وبكلمات أخرى إن الموقف من الغرب لا بد أن يكون مقروناً بالحذر والشك، فهو ليس بالقضية البسيطة السهلة الخالية من التعقيد. إن تحديد الموقف السياسي من الغرب أمر أسهل من تحديد الموقف الحضاري.

سياسياً الغرب هو عدونا ما في ذلك شك، وليس لنا إلا أن نقابل العدو بموقف الدفاع عن النفس؛ فالأمر إذاً واضح وسهل نسبياً. أما الموقف من حضارة الغرب كقضية التنمية مثلاً فالأمر ليس كذلك. في هذا المجال هناك ما هو سلبي وهناك ما هو إيجابي، والسلبي والإيجابي هي أجزاء من كلٍّ متماسك شكّل بمجموعه المترابط الحياة الغربية، ونحن كأمة ناهضة منفتحة على العصر لا نستطيع تجاهل ما حققته البشرية ـ وفي مقدمتها الغرب ـ من تقدم في العلوم والتنظيم الاجتماعي

والسياسي ولا سيما ما حققه في مجال التنمية الاقتصادية وإلا بقينا في وضع التخلف.

إذاً فالعصرية والنهضة تعني تلك العملية المعقدة الصعبة في تقييم حضارة الغرب لأخذ ما يلائمنا منها وترك ما لا يلائمنا. هنا تكمن الصعوبات وأول تلك الصعوبات هو القبول النفسي. إن في الحياة الغربية ما هو جيد في خضم ما قام به الغرب المستعمر المستغل إزاءنا، وعلى رأسه الصهيونية ما كوّن حاجزاً نفسياً بيننا وبينه.

في الحياة الغربية جوانب إيجابية لا بد من الاعتراف بها بالرغم من موقفه السياسي، فالغرب الذي تضعف فيه المثل العليا وتنخفض المبادئ إلى درجة دنيا في سلم أولوياته قد حقق مع ذلك تقدماً كبيراً في مجال الكفاءة والتقدم العلمي (والتقني). إن كلمة الكفاءة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي ينطوي على مجموعة الصفات التي تتسم بها حياة المجتمع المتقدم في الغرب من دقة وحب العمل والإخلاص في تأدية الواجب، والسعي إلى الإبداع وتنمية القدرة على العمل المضني والمطاولة والارتفاع المستمر في الإنتاجية والانضباط والتجديد. إن التقدم المستمر لمئات المسنين الذي حققه الغرب في مجال الكفاءة والإنتاجية كان سبباً جوهرياً للتنمية التي أوصلته إلى المستوى الذي يعيشه الآن.

ولا يقل أهمية عن ذلك، لا بل مترابط معه، التقدم العلمي الذي حصل في الحضارة الغربية سواء في مجال العلوم النظرية، أو في التطبيق العملي لها ما يدعى بالتقنية.

والتقدم في هذا المجال له عوامل عديدة لسنا في صدد بحثها، ولكن المهم في ذلك هو أن ذلك التقدم قد أثر في الحياة تأثيراً مباشراً، فقد عزز مكانة العقل ودعم النزعة العقلانية التي انتشرت وتمثلت في الاتجاهات العقلانية من ديكارت إلى بنثام التي رافقت النهضة الصناعية والتقدم العلمي، وتصاعد وتأثر التنمية الاقتصادية؛ فالتقدم العلمي الذي رافق كل ذلك قد أثّر من دون شك في الحياة الغربية وفي جميع الاتجاهات. ولعل من أهم تلك الآثار هو شيوع النظرة العلمية، أي الطريقة العلمية في النظر إلى الأمور ومحور ذلك هو الاعتماد على الدليل والتجربة كوسيلة للمعرفة مقابل التقاليد والخرافة والمعتقدات المتوارثة.

إننا نحتاج ذلك، أي التقدم في مجال الكفاءة والعلوم كجزء من حاجتنا إلى التنمية الاقتصادية والقضية هي كيف يمكننا أن نفعل ذلك من دون أن نصل إلى جميع النتائج التي وصل إليها المجتمع الغربي؟ كيف نوازن موضوع الكفاءة وكيف نوازن موضوع التقدم العلمي؟ كيف نأخذ ما هو إيجابي من دون أن تتسرب إلى مجتمعنا أمراض التطرف والانحراف والنتائج المرضية الموجودة في الغرب الآن؟

لإيضاح هذا الموضوع لا بد من تناول بعض الحالات بشرح أكثر تفصيلاً.

المجتمع العربي الحالي مجتمع ورث أوضاعاً اجتماعية متخلفة منذ قرون وربما بدأت منذ انتهاء الخلافة بسقوط بغداد على يد المغول، أو حتى قبل ذلك الوقت حيث غابت فكرة الدولة المركزية والولاء للكيان الأكبر ـ كيان الدولة العربية الإسلامية ـ وأخذت بالتدريج تتكون دوائر من المجتمعات الصغيرة الضعيفة، فهناك دائرة المذهب ودائرة الطائفة ودائرة القبيلة ودائرة المدينة ودائرة المحلّة ودائرة العائلة. . إلخ. وبمرور الوقت تكونت علاقات اجتماعية وصلات وروابط وولاءات لهذه المجتمعات على حساب الولاء الأكبر للدولة.

في بعض الحالات كانت هناك دولة مركزية تضم هذه الدوائر ـ كما حصل في الدولة العثمانية مثلاً ـ إلا أن الفرد بقي ضعيف الارتباط بها وقليل الاهتمام بشؤونها، وبقي ولاؤه لها ضعيفاً وموقفه منها سلبياً. وعند قيام الدولة القطرية في مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية، لوحظ وجود موقف سلبي من الدولة بالرغم من أنها دولة وطنية بمعنى الاستقلال عن سلطة الأجنبي، ولوحظ من خلال التصرف العملي أن الفرد العربي لا يزال ولاءه للدوائر الضيقة التي ذكرناها ينافس وربما يفوق ولاءه للدولة المركزية. في داخل الدولة الحديثة هناك مجتمعات شبه منعزلة وذات روابط أقوى من روابط المواطنة بالدولة المركزية. وحتى الآن يلاحظ في مختلف الأقطار العربية ولو بدرجات متفاوتة وجود روابط المدينة والمحلة والطائفة والعرق، وهي روابط تعمل على حساب الرابطة القومية، الأمر الذي خلق المصاعب بوجه الدولة الحديثة النشوء، فولاء المواطن موزع واهتمامه بالوطن بمعنى الدولة المركزية الحديثة أقل من اهتمامه بالروابط الاجتماعية الضيقة. ويفسر ذلك الموقف السلبي الذي يلاحظ من قبل المواطن إزاء أموال الدولة والمرافق العامة، فهو أكثر حرصاً وأكثر اهتماماً بما هو موجود ضمن دوائر الولاء الضيقة الأخرى.

إننا نعرف أن الإسلام كنهضة قومية قد شخّص هذه الظاهرة، وأكد بقوة على إحلال الولاء للإسلام على حساب الولاء للقبيلة.

إن عملية التحديث والتفاعل مع العصر، تقتضي اضمحلال الولاء للمجتمعات الضيقة داخل الدولة وتركيز الولاء للكيان الأكبر ألا وهو الوطن العربي. ومن الجدير بالتنويه إنني لا أستثني من ذلك الولاء للدولة القطرية، فالولاء للدولة القطرية هو من ضمن الدوائر الضيقة التي يجب أن تضمحل

لحساب الولاء للأمة العربية وللوطن العربي؛ فالولاء القطري لا يمكن أن يكون في النهاية إلا على حساب الولاء للأمة. صحيح أن الولاء للقطر قد يكون منسجماً مع الولاء للأمة، إلا أن ذلك ليس في جميع الحالات؛ فمصلحة الدولة القطرية قد تكون وقد لا تكون متوافقة مع المصلحة القومية. والمهم هو أن التركيب الاجتماعي القديم الذي خلق مجتمعات ضيقة في داخل المجتمع الذي هو أحد أهم مظاهر التخلف، يجب أن يتطور في اتجاه العصر، عصر الدولة القومية المركزية، وبذلك تحل الرابطة القومية محل جميع الروابط الأخرى من حيث الولاء والاهتمام وتركيز النشاط. وبذلك نكون سائرين في طريق بناء مجتمع مدني حديث يقف فيه الفرد أمام الدولة المركزية بعلاقات ينظّمها القانون الحديث وتذوب فيها جميع العادات القديمة والولاءات الضيقة والعصبيات غير العصبية القومية.

إن هذا التطور المهم في مجال التحديث هو الطريق الصحيح الذي دلل عليه تطور العصر، وهو طريق تحقيق الحرية الصحيحة للمواطن وذلك بانعتاقه من قيود العادات والتقاليد السلبية القديمة، ومن قيود المجتمعات المتخلفة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا ما أردنا تحرّي النتائج الإيجابية لهذا التطور نجدها كثيرة ومتشعبة ومؤثرة إيجابياً في المجالات كافة؛ ففي مجال التنمية الاقتصادية يؤدي هذا التطور إلى إحلال موقف محايد إزاء العمل؛ فالعمل لا يعود مقيداً بالقيود الاجتماعية المعروفة ـ كاحتقار بعض الأعمال وتصنيفها إلى لائق وغير لائق، فالعمل بجميع أنواعه نشاط اقتصادي مقياس أهميته للفرد هو الدخل المادي المتأتي عنه؛ فهو قضية اقتصادية وليس قضية اجتماعية.

كما إن الكثير من مجالات الإنفاق التبذيري التي تفرضها تقاليد الدوائر الضيقة على مناسبات الزواج والوفاة والشعائر الدينية والطائفية والمظهرية، تأخذ في الاضمحلال عندما يتحرر الفرد من قيود المجتمعات الضيقة التي يعيش في داخلها ويخضع لها. والسفر والتنقل وتغيير السكن ومكان العمل ونوعيته، تصبح أموراً أكثر يسراً، الأمر الذي يساعد عملية التنمية التي تتطلب الصفات بدلاً من الركود وتحكم التقاليد والخضوع للموروث، بدلاً من تلبية متطلبات التقدم الاقتصادي.

يرد في صدد هذه المناقشة موضوع الهجرة من الريف إلى المدينة التي حدثت في جميع الأقطار العربية تقريباً، وقد اعتبرت ظاهرة سلبية؛ فالذي حدث قد أدى فعلاً إلى نتائج سلبية منها تخلف الزراعة نسبياً. إلا أن الخطأ يكمن في اعتبار أي نوع من الهجرة من الريف إلى المدينة ظاهرة سلبية. إن الذي حدث هو أنه بسبب

تركيز مشاريع الدولة وتوسع نشاطها في المدن مع إهمال الزراعة، تكونت فرص عمل في المدن ذات مردود مادي أعلى مما هو موجود في الريف. لذلك كان من الطبيعي أن يبحث الفلاحون عن مجال عمل في المدن وترك الأرض.

إن التنمية الاقتصادية الصحيحة التي تستهدف تطوير جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيها الزراعة، تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق المكننة والمخصبات ووسائل الإنتاج الحديثة. وبذلك يصبح من الممكن إنتاج الكمية نفسها من الحاصلات بكمية أقل من اليد العاملة. وبذلك يتحول الفائض في اليد العاملة إلى القطاعات العاملة الأخرى ولا سيما الصناعة وهو ما حصل في جميع حالات التنمية المعروفة في التاريخ. وهكذا تكون مثل هذه الهجرة من الريف صحية مفيدة للتنمية وضرورية لاستمرارها. والخلاصة في هذا القول هي إن المجتمعات المغلقة القديمة تتعرض للتفكيك والذوبان في المجتمع الأوسع، فتضعف الولاءات القديمة لصالح الولاء للدولة المركزية التي تضم مجموع الوطن، وبذلك تحل الرابطة القومية محل الروابط الاجتماعية القديمة.

إن عملية التطور الاجتماعي هذه وإن كانت تحدث نتيجة إلى عملية التنمية، إلا أنها يجب أن تكون جزءاً من منهاج تطور اجتماعي تشجعه الدولة وتضع له المحفزات والتشريعات المساعدة. لذلك فمن الخطأ جداً النظرة التي سادت في بعض حالات التنمية في الدولة القطرية، عندما وضعت السلطة المركزية برنامجاً سمي بخطة توزيع المشاريع الصناعية بحسب مقاييس اجتماعية وليس اقتصادية، أي أن يفرض البرنامج إنشاء هذا المعمل في هذه المنطقة بالذات بسبب وجود بطالة فيها، وليس في مكان آخر، الأمر الذي يعني أن تنتقل فرصة العمل إلى من يحتاجها في مكانه، بدلاً من أن ينتقل هو إلى المكان الذي تتوافر فيه فرصة العمل. من ذلك يتضح عدم صحة التخطيط في توزيع مشاريع التنمية على هذا الأساس، لأنه يساعد على تثبيت المجتمعات القديمة المتخلفة بدلاً من إضعافها؛ فالهجرة وحركة السكان وانتقال الأفراد في داخل الوطن، يجب أن تشجع لا العكس كجزء من عملية التحديث، أي الانتقال إلى المجتمع المدني في الدولة القومية. ويصح ذلك في داخل القطر كما يصح بين قطر وقطر عربي آخر. لذلك يجب تشجيع انتقال المواطنين العرب بين الأقطار العربية إلى أقصى الحدود.

لقد حدث هذا في الغرب حيث تم استكمال توحيد الأمم المجزأة وقيام الثورة الصناعية ونشوء المجتمع المدني والدولة القومية على أنقاض المجتمع القديم المغلق الزراعي الإقطاعي المتخلف. إذاً فالانفتاح على العصر يعني أول ما يعني هذا التوجه، فنحن في الوطن العربي يجب أن ننظر إلى ما حدث في الغرب في

هذه الناحية نظرة تقدير، وأن نقبل على ذلك وبأقصى الجهود الممكنة من أجل النهضة والتفاعل مع العصر والخروج من التخلف.

ـ ٥ ـ

المسألة الأخرى في موضوع الحداثة هي الموقف من العقل، أو ما يمكن أن يسمى بالعقلانية. وفي موضوع العقلانية هناك جانبان: **الأول**، هو الموقف من العلم، و**الثاني**، يتعلق بما يسمى بالطريقة العلمية في النظر في الأمور.

العقل هو الملكة الموجودة عند الإنسان للنظر في الأمور ودراستها وتحليلها والتوصل إلى معرفة حقيقتها. ومعرفة الحقيقة تعني استنباط القوانين التي تسير بموجبها. ويشمل ذلك معرفة الطبيعة المادية المحيطة بالإنسان ومعرفة الطبيعة البشرية أي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية؛ فالعقل كقدرة عند الإنسان للتوصل إلى المعرفة هو الذي ينظر في طبيعة الإنسان وطبيعة الكون. وعلاقة العقل بالطبيعة البشرية والكونية، هي التي أدت إلى التوصل إلى ما توصل إليه العلم الحديث من استنباط للقوانين في شتى المجالات الطبيعية والإنسانية. وهي التي تشكل بمجموعها المعرفة البشرية المتراكمة التي أدت إلى تطور حياة الإنسان إلى ما هي عليه الآن من تقدم تقني ورفاهية مادية وحضارة في شتى المجالات. إن العقل كأداة للمعرفة يجب تأكيده وتحريره من القيود التي تكبله وتمنعه من أن يؤدي هذه الوظيفة في مجال المعرفة العلمية.

في هذا المجال هناك القول إن العقل الغربي قد تحرر من القيود ووقف في علاقة مباشرة مع الطبيعة، حيث زالت الموانع القديمة، فاستطاع أن يحقق ما حققه من تقدم علمي في جميع المجالات. في حين أن الثقافة الإسلامية لا تضع العقل في علاقة مباشرة مع الطبيعة، بل من خلال أمر آخر هو الدين أو الإيمان. وبذلك خضع العقل إلى عامل آخر، وتحددت فعاليته في دراسة الطبيعة والكون، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التقدم العلمي. كما يقال في هذا الصدد إن الثقافة الإسلامية في فترات التخلف بخاصة، نظرت إلى البحث العلمي بشيء من الريبة والشك ووضعت عليه القيود.

إن مثل هذا القول قد يصح في معنى محدد وهو أن فترات الركود والتخلف قد اتسمت بسيطرة المؤسسات الاجتماعية ومنها المؤسسة الدينية التي أشاعت التفكير المحافظ والتمسك بالقديم ومقاومة التجديد. حيث كان لها تفسير محافظ للنصوص الدينية في مرحلة انتشرت فيها الأمية وساد الجهل وضعفت روح البحث العلمي، بعكس ما كان سائداً في عصر النهضة

الإسلامية حيث ازدهرت العلوم وقوي الإيمان بقدرات العقل.

وبذا كانت مسألة الموقف من العلم من المسائل الإيجابية التي تتسم بها الثقافة الغربية اليوم، وهو أمر يجدر بنا أن نقدره حق قدره، فيجب أن تعود إلى العقل منزلته العالية في مجال المعرفة وتزول جميع القيود في مجال البحث العلمي. ومن أجل أن يتحقق ذلك لا بد من الاحتكاك بالغرب والانفتاح عليه شريطة تكوين موقف إيجابي مسبق من دور العقل ونشاطه في مجال العلم. وتلك مسألة مهمة في مجال التحديث.

إن مسألة الإقدام على العلم واحترام دور العقل ونتائج ما يتوصل إليه من معرفة في جميع المجالات الطبيعية والاجتماعية، هي من أهم مسائل التحديث إن لم تكن أهمها؛ فقضية العلم قضية عالمية وليست خاصة. إن نتائج العلم الحديث تراث مشاع لكل البشرية وعلينا أن نعتبر ذلك من أهم مسائل التقدم والباب الواسع إلى دخول العصر. وهنا لا بد من الانفتاح على ثقافة الغرب والتفاعل معه والمشاركة النشطة في عملية البحث العلمي بكل ما تعنيه الكلمة؛ فحرية البحث العلمي والاتصال بالغرب والتفاعل معه وتوفير الوسائل المساعدة على تنمية البحث العلمي في جميع المجالات، أمور لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التحديث.

الأمر الآخر في موضوع الموقف من العلم يتعلق بطريقة النظر إلى الأمور، ويعني ذلك أنه إلى جانب العناية بالمحتوى والنتائج ـ أي اكتشاف القوانين ـ هناك مسألة طريقة النظر إلى الأمور أي الموقف. ويتعلق هذا الجانب من العقلانية بالطريقة العلمية كمنهج أكثر منها كمحتوى. والمنهج يعني تحكيم العقل كأداة للتحليل والدراسة وتكوين المواقف.

يواجه الإنسان في حياته اليومية الكثير من الأمور الصغيرة والكبيرة ومطلوب منه أن يتخذ منها موقفاً. أي أن يكوّن عنها آراء تبنى عليها مواقف. إن أساس الحكم على الأمور وتكوين الرأي قد يكون العقل وقد يكون التقاليد، دينية كانت أم اجتماعية. إن التقاليد ليست إلا قوالب فكرية جاهزة تعطي أجوبة عن المواقف التي يتعرض لها الإنسان في حياته اليومية. عندما يحصل كذا تقول التقاليد إنه يجب أن يقال كذا أو أن يعمل كذا ولا يشترط في ذلك الرجوع إلى العقل. في حين أن العقلانية كمنهج تقضي أن يرجع الإنسان إلى العقل كأداة للتحليل وتكوين المعرفة. صحيح القول إن العقل لا تتعدى قدرته التحليل، وإن تحديد المواقف يتطلب في النهاية الرجوع إلى الضمير. إلا أن الضمير الذي يحدد الاتجاه يحتاج إلى العقل لصياغة الموقف.

في مجال العقلانية كمنهج، هناك أمر مهم محدد، هو أن يكون منهج تحديد المواقف هو الطريقة العلمية. والطريقة العلمية تقوم أساساً على الخضوع للبديهيات واعتماد البرهان. والخضوع للبديهيات يعني أمراً محدداً هو ذلك النمط من التفكير الذي يعتمد الحساب والمقارنة وما يقبله العقل كبديهية كاعتبار الأربعة أكبر من الثلاثة. إن مجمل علم الاقتصاد الحديث الذي فحواه حسن توزيع المواد المحدودة على الحاجيات غير المحدودة، لا يمكن أن يستقيم إلا باعتماد حساب الأرباح والخسائر في كل شيء: أي الاعتماد على مقولة إن الخمسة أفضل من الأربعة وإن الستة أفضل من الخمسة (إذا تساوت جميع المعطيات الأخرى) وهكذا.

والعنصر الآخر في هذا الموضوع هو اعتماد البرهان كطريقة منهجية في التوصل إلى الحكم على الأمور. وموضوع البرهان يعني أموراً محددة في الفلسفة ـ لسنا في صددها الآن ـ إلا أننا نكتفي بالقول إن ذلك يعني الاعتماد على الأدلة والقدرة على البرهنة على صحة ما نقول أو ما نعمل، ويعني ذلك توفر الدليل الذي يقبله العقل بحسب القواعد المعروفة في المقارنة والتحليل المنطقي.

وبذلك نستطيع التوصل إلى منهج وطريقة تقوم على أساس أخذ ما تتوافر عليه الأدلة وقبول ما يقوم عليه البرهان، بغض النظر عن أي شيء آخر بما في ذلك التقاليد أو العرف السائد والعقائد المسبقة. إن هذا الموقف هو الذي يرشد القول والعمل ويعطي للعقل دوراً في تحديد المواقف مقابل العواطف والتعصب.

فعندما تتحرر أعمالنا وأقوالنا من أثر العاطفة والانفعال والدوافع الذاتية، وعندما يضعف أثر التقاليد والأعراف السائدة والعقائد المسبقة، ويزول أثر التعصب ويحل محله الاحتكام إلى العقل واعتماد الدليل والبرهان في الحكم على الأمور، تسود العقلانية ويحدث ما يمكن أن يدعى ترشيد الأمور وتصويبها، فتحل الروح العلمية محل التعصب، ويحل العقل محل التقاليد. عندها يستطيع المجتمع أن يخطو إلى الأمام في تصحيح أوضاعه وإرساء قواعد النهوض. إن هذا النوع من العقلانية موجود في الغرب أكثر مما هو موجود عندنا، وهو أمر من الأمور التي علينا أن نوجه حياتنا في اتجاهها، فهو رافد جوهري من روافد التحديث والتقدم.

ـ ٦ ـ

ولكن بعد القول بذلك تبرز مسائل جوهرية في الموضوع لا بد من مناقشتها. القضية الأولى هي أن المعاصرة لا بد أن تؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع، وعلينا أن نقبله وأن ننظر إليه بعين إيجابية، فالأصالة ـ أي القومية لا تعني بقاء

بنية المجتمع وطريقة تفكيره على ما هي عليه، فلن يكون هناك تطور.

التطور يعني التغيير إلى الأحسن ولكنه يعني التغيير من حال إلى حال وليس بقاء القديم على قدمه، لأن هذه المسألة غاية في الأهمية، فكثيراً ما نتحدث عن التحديث ولكننا لا نرضى عن التغيير وهو تناقض واضح.

التقدم يعني التغيير والتغيير لا بد أن يتضمن تلاشي مؤسسات وقيام مؤسسات، واختفاء نمط من أنماط المعيشة وظهور نمط جديد. ولنضرب على ذلك مثلاً. إن التقدم والتحديث يتطلب إضعاف الولاءات القديمة ذات الدوائر الضعيفة وتلاشيها ليحل محلها الولاء للدولة المركزية أي الأمة كما سبق أن أوضحنا.

ورب قائل يقول إن ذلك يعني اختفاء علاقات اجتماعية كانت نابعة من تلك الدوائر، الأمر الذي يضعف العلاقة الاجتماعية فيصبح الفرد وحيداً في المجتمع، في حين أنه كان بوجود دوائر الولاء القديمة جزءاً من القبيلة أو الحي أو المدينة أو كلها. الأمر الذي يسبغ على حياته الراحة والاطمئنان والاستقرار، ويبعد عنه الوحدة والقلق من المستقبل والتعرض إلى صعوبات الظروف الجديدة. إن التعارف والعلاقات الاجتماعية الموجودة تضعف أو تتلاشى في التحديث، وذلك ضرر وخسارة اجتماعية ذات علاقة وثيقة بالصحة النفسية للمواطن واطمئنانه وراحته، وهي أمور مهمة في نشاطه وعمله اليومي. وهذا الوصف لما يحدث نتيجة للتحديث الصحيح، فالعلاقات الاجتماعية القديمة ستهتز وربما تتلاشى ولكن ذلك لا يعني أن المجتمع الجديد عاجز عن إيجاد البدائل لتلك العلاقات. إن المجتمع المدني في ظل الدولة القومية حيث يتحرر الفرد من الروابط القديمة لحساب الرابطة الجديدة بالأمة وبالدولة، يستطيع أن يبني علاقات جديدة من خلال النشاط المدني الجديد. حيث تزدهر النوادي والجمعيات العلمية والمؤسسات الخيرية ومنظمات العمل الوطني والخدمة العامة. وحيث يزدهر نشاط الرياضة والفنون والترفيه والجمعيات التعاونية ومختلف أصناف النشاط العام الذي يرافق ظهور المجتمع الحديث؛ فالعلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون من خلال هذا النوع من النشاط بدلاً من مؤسسات المجتمع القديم.

القضية المهمة في صدد بحث موضوع الأصالة والمعاصرة هي كيف نستطيع أن نأخذ بالحداثة من دون المساس بالأصالة؟ وبعبارة أخرى كيف نستطيع الجمع بين الأخذ بما هو مفيد من العصر، مع المحافظة على الشخصية القومية للأمة؟ كيف نستطيع تجنب الذوبان بالحضارة الغربية من جهة، وتجنب البقاء في دائرة التخلف من جهة أخرى؟ هذا هو الموضوع المهم.

وهنا لا بد من أن يكون للثقافة التي ننشدها مرجع، والمقصود بالمرجع هو الناظم الذي نزن به الأمور. إن قضية العلم والعقلانية التي سبقت الإشارة إليها ليس من اليسير الأخذ بها من دون الوقوع في المحاذير التي تنشأ عنها إذا ما أخذت بمعزل عن مكونات أخرى في الثقافة توازنها، فالعقلانية التي تؤكد دور العقل ليست وحدها كافية لتكوين موقف صحيح؛ فالعقل ليس إلا أداة وملكة في التحليل والنظر في الأمور في حين أن الضمير هو العنصر المثالي في الإنسان الذي يعبر عنه الدين بالإيمان بالله مصدر القيم والمثل العليا. إذاً فالعقل وحده لا يكفي لأنه أداة تحليل ويمكن أن يستخدم من أجل الخير كما يمكن أن يستخدم من أجل الشر. إن الأنبياء وعتاة المجرمين يستخدمون العقل كأداة تحليل وتقويم كل في اتجاه، فلا بد إذاً من عنصر أخلاقي هو المثل العليا التي مصدرها الضمير إلى جانب العقل، من أجل تكوين معرفة مفيدة، فالعقل هو أداة تكوين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأمثل لحياة المجتمع وهو الأداة التي يستخدمها الضمير من أجل التوصل إلى ما يناسب كل مرحلة ويخدم بالتالي عملية التقدم. إن هذه الفكرة، فكرة ضرورة المثل العليا ووجود عنصر أخلاقي في الإنسان، تنسجم تماماً مع الثقافة القومية التي كان الإسلام أكبر نهضة في تاريخ نشوئها.

ثمة مسألة مهمة طالما أغفلت في بحث موضوع الأصالة والمعاصرة، هي أن الثقافة العربية الإسلامية قد أكدت فكرة التوازن وفكرة التوازن تعني نبذ التعصب مهما كان نوعه والتخلي عن التمسك بطرف من أطراف الأفكار المتنافسة أو المتقابلة. والتوازن يعني الاعتدال والأخذ بحلول الوسط والتسامح وقبول التدرج في عملية التقدم والارتقاء في المجتمع؛ فالإسلام كنهضة أخلاقية وكتنظيم اجتماعي قام على فكرة التوازن ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً**﴾[1] فقد أكد الإسلام هذه الفكرة في مجمل حلوله للقضايا التي واجهها. ففي مسألة التقابل بين الدنيا والآخرة قال الإسلام بالجمع بين الاثنين: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»، في حين أكدت المسيحية على الآخرة من دون الدنيا، وأكدت اليهودية على الدنيا من دون الآخرة.

وفي الأحوال الشخصية جمع الإسلام الزواج والطلاق. وفي نشر الدعوة أكد الإسلام السلم والحرب. وفي العلاقة بالدولة أكد الحقوق والواجبات. وفي مسألة السلوك العام جمع بين الثواب والعقوبة بين الجنة والنار.. إلخ. إذاً التوازن

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٤٣.

موقف أساسي في الفكر العربي الإسلامي، ومنه تنبع الروح التي اتسم بها روح المعقولية والاعتدال والحلول الوسط.

من المعروف أن الحضارة الغربية الحاضرة تعاني من خلل خطير، هو أنها تقف الآن وحيدة الجانب، فهي مادية تعتمد على العقل دونما توازن بين المادة والروح، ودونما توازن بين العقل والضمير، لذلك فهي حضارة عقلانية أنانية. وتتجلى في أجلى مظاهرها بالرأسمالية الحديثة التي تسودها المادة وتنقصها المثل العليا ويسيطر عليها العقل ويضعف فيها الضمير، الأمر الذي جعلها تزدهر مادياً وتتقدم في مجال الكفاءة الإنتاجية، إلا أنها تضعف روحياً وتتخلف في مجال العدالة والتصرف الأخلاقي.

إن هذا الخلل الخطير في الثقافة الغربية علينا أن نعيه جيداً ونتعرف عليه بنفاذ بصيرة لتكون عملية التحديث سليمة نتجنب فيها الاستغراق والتقليد لمجمل ما في تلك الحضارة. لذلك فعملية التحديث يجب أن تكون انتقائية يسودها التوازن بين عناصر الأصالة المستمدة من تراثنا وعناصر التحديث المستمدة من حضارة الغرب، فتحدث عملية التفاعل وبناء وضع ثقافي واجتماعي جديد يقوم على مبدأ التوازن بين الثقافتين.

لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تأخذ مسألة الكفاءة. وأن تقوم على العلم والعقلانية إلا أنها يجب أيضاً أن تنشد العدالة الاجتماعية فتؤدي الدولة التي هي ضمير المجتمع دوراً مهماً في تحقيق العدالة ورفع مستوى الطبقات الفقيرة. والروابط السائدة في المجتمع القديم يجب أن تنحل، والولاءات لغير الدولة القومية يجب أن تضمحل، وأنماط المعيشة والتفكير الموروثة عن عهود التخلف يجب أن تتلاشى، ليحل في مكانها التفكير العلمي والتقدم الاقتصادي برفع مستوى المعيشة والدخل المادي. إلا أن كل ذلك يجب أن يحدث في إطار الإيمان بالمثل العليا والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والروحية، فيسود الاعتدال والتوازن في المجتمع المدني الجديد.

إذاً القومية والتحديث تعني أن يكون الإقبال على العصر من موضع الثقة بالنفس والاعتزاز بالشخصية المستقلة والمحافظة على جوهر الثقافة العربية الإسلامية، حيث تتوازن المادة وينتظم المجتمع على أساس مثل عليا ليست من صنع الإنسان، بل هي فوق الجميع وتكون المقياس الموضوعي للخطأ والصواب. وحيث يكون للعقل مكان مهم في صياغة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اتجاه التقدم الذي يمليه عنصر الخير في الإنسان، ألا وهو الضمير.

وبذلك تكون النهضة في اتجاه العصر، ومنفتحة على التطور الذي حدث في الغرب، من دون أن يستوعبها ومن دون ذوبان الشخصية القومية، وهكذا يمكن أن تكون القومية العربية عصرية.

إذاً الحضارة الغربية فيها عناصر إيجابية إلى جانب ما هو سلبي، وموقفنا من ذلك لا بد أن يكون انتقائياً لحرصنا على استقلالنا وشخصيتنا القومية ومثلنا العليا. ولكن ليس من السهل أن يحدث ذلك من دون حدوث الاستغراق في حياة الغرب، إلا إذا توافر وضع الثقة بالنفس أي الوضع القومي القوي. والوضع القومي القوي بالنسبة إلينا يتطلب في هذه المرحلة تحقيق الوحدة، أي قيام الدولة العربية ككيان دولي موحد محل الكيانات الحالية المتمثلة بالدولة القطرية؛ فالوحدة العربية كثورة تاريخية في المنطقة ستحرر قوى الأمة المادية والروحية، وتخلق الثقة بالنفس والقدرة على المحافظة على استقلال الشخصية. الأمر الذي يجعل عملية الانتقاء، ممكنة وخالية من أخطار الذوبان. لقد حدث ذلك لليابان بعد توحيدها بما سمي برجوع الميجي فوصلت إلى ما وصلت إليه الآن. وهكذا يمكن أن يجتمع للأمة الأصالة والمعاصرة ويزول التناقض، فتتوحد الأمة ويتحقق تحديثها. الثقة بالنفس وضع لا يحدث لمجرد أننا نرغب بذلك، بل لا بد من توفر وضع موضوعي وهو قيام وحدة عربية يتوافر فيها وبسببها القوة والأمن والاستقرار وروح النهضة. وعلينا ألا نقع في وهم أن الدولة القطرية مهما كانت يمكن أن تحقق ذلك. وقد دللت التجربة بصورة جلية أن الانفتاح الذي جربته بعض الأنظمة العربية قد أدى وبفترة وجيزة إلى عكس المطلوب، إذ ظهرت صعوبة المنهج الانتقائي لا بل استحالته، وحيث بدأت علائم الاستغراق بالظهور، فقد أدى انفتاح تلك الأنظمة على الغرب من وضع التجزئة وما يرافقه من ضعف، إلى ظهور ميول أعرب عنها بعض الكتاب ووسائل النشر إلى ما يعني قبول العدو والتعامل معه والدخول في مشاريعه، الأمر الذي يدلل عليه الكلام عن الصلح والتعامل مع الكيان الصهيوني والدخول في مشروع السوق الشرق أوسطية. إن مثل هذا الكلام لا يعبر عن روح المعاصرة والرغبة في الحداثة، بقدر ما يعبر عن ضعف الثقة بالنفس ومركب النقص إزاء الغرب. هناك فرق جوهري بين أن نقبل على الغرب ونختار منه ما نحتاج إليه من موقف القوة والثقة، وبين أن نقبل عليه من موقف الضعف. وليس غير الوحدة ما يحقق القوة والثقة.

٦ ـــ القوميّة العربيّة والتحديات المعاصرة

ـ ١ ـ

منذ بداية النهضة العربية الحديثة ـ وفكرة القومية العربية تواجه تحديات[١]، ولم تكن تلك التحديات متسلسلة من حيث الزمن، فقد كان بعضها متواجداً جنباً إلى جنب مع تحديات أخرى، ولكن الواضح أن تلك التحديات كانت تتباين من حيث قوتها وتأثيرها. ويمكن القول بصورة عامة إنه كان لكل تحدٍّ وقته أو زمانه الذهبي، إذ كان يبرز ويشتد التأييد له لفترة من الزمن، إلا أنه سرعان ما كان يميل إلى الانخفاض والتراجع بعد ذلك. ولتلك التحديات صفة مشتركة أخرى هي أنها كانت في البداية تتمثل بتيارات فكرية تتحول بعدها إلى حركات سياسية تحاول أن تدخل مجال التطبيق العملي. إلا أن تلك الحركات السياسية كانت تأخذ النمط نفسه الذي يأخذه التحدي الفكري، فهي تكون عادة نشيطة، فيها شيء من القوة في البداية، إلا أنها سرعان ما تدب فيها عوامل الضعف والانحلال، فينحدر خطها البياني وتضعف أو تموت وتتلاشى. وسنحاول في هذا البحث مناقشة أهم هذه التحديات.

ربما كانت الماركسية من أول التحديات التي واجهت الفكرة. إذ كونت تياراً فكرياً وأحزاباً شيوعية في المجتمع العربي تدعو إلى تطبيق هذه النظرية الجديدة المولودة في الغرب. ويدعمها إضافة إلى ذلك وجود دولة كبرى هي الاتحاد السوفياتي بكل ما يملكه من قوى مادية وتأثير سياسي ومعنوي في العالم. إن هذا التحدي القوي فكرياً قد شهد أفضل مراحله بعد الحرب العالمية الثانية

(١) المقصود بالتحدي في هذه المقالة هو النظام الذي يمكن أن يطرح نفسه كبديل لفكرة القومية العربية والوحدة العربية.

مباشرة، عندما خرج الاتحاد السوفياتي منتصراً في الحرب، إلا أنه لم يلبث أن تراجع فكرياً وتراجع كحركة سياسية. وقد قيل وكتب الكثير في مجال المناقشة للفكر الماركسي، بعضه متحيز وبعضه أصيل، إلا أن الفكرة الماركسية لم تستطع أن تصمد طويلاً في المجال الفكري، بالرغم من ضعف الفكر العربي وتصوره في مجال النقاش الفكري العام. ومهما يكن فبالإمكان الإشارة إلى بعض الأمور المهمة في هذا المجال.

إن الفكرة الماركسية بمجملها كفلسفة شاملة لها تفسير خاص للطبيعة البشرية، لم تستطع الصمود طويلاً؛ فالطبيعة البشرية بنظرها ليست إلا انعكاساً للظروف المادية ـ الاقتصادية التي يعيش ضمنها الإنسان، أي أنه لا يوجد في الإنسان شيء أصيل راجع لذاته. بل إن تفكيره وعاداته وسلوكه هي في النهاية من تكوين الظروف الاقتصادية المحيطة به، وبالتالي فإن الطبيعة البشرية متغيرة بتغير الظروف، وبالإمكان تغييرها بتغيير الظروف المحيطة بها. وبحسب هذا التصور للطبيعة البشرية، فإن عادات الإنسان ونمط تفكيره، وبالتالي سلوكه، بالإمكان أن تتغير إذا ما عاش في ظل نظام ماركسي. ومعنى ذلك أن ليس في الإنسان ذات أصيلة وصفات ثابتة تجعل منه عاملاً مؤثراً في محيطه، بل إن المحيط هو العامل المؤثر في الإنسان.

وعلة الضعف في هذا التفسير للطبيعة البشرية هي أنه يخلط بين مكونات الطبيعة البشرية والأشكال التي تتمثل بها؛ فالطبيعة البشرية تتكون من عنصرين أساسيين: هما العنصر المثالي الذي يتكون من الضمير وميول الخير والجنوح إلى المثل العليا، الأمر الذي يجعل في الإنسان جانباً روحياً وفكرياً ويجعل منه عاملاً مؤثراً في المحيط، والذي كان في التاريخ أساس النهضات وحركات الإصلاح الاجتماعي بشتى أنواعها الثورية والسلمية؛ إلى جانب ذلك هناك الجانب الذاتي النابع من الغرائز، وأهمها غريزة الدفاع عن النفس وحب البقاء والاستمرار. إن هذا الجانب في أساسه ذاتي وهو منبع الأنانية، وهو في صراع مستمر مع الجانب الروحي الفكري في الإنسان، ومن عملية التوازن أو الاختلال بين الجانبين بحالات لا حصر لها من الأمثلة تتكون شخصية الإنسان.

وبذلك أصبح لكل إنسان فرد شخصيته الخاصة القائمة بذاتها، ومهما قيل في إن الجانب الذاتي نفسه نابع من قيمة عليا باعتبار أن المحافظة على البقاء بحد ذاتها قيمة عليا، فإن هذا الجانب الذي يدفع نحو تأكيد الذات حتى على حساب الآخرين، يشكّل في عملية الحركة والتجاذب بين الجانبين المثالي والذاتي، جانب

الشر في الإنسان في حالات معينة من تغلبه على الجانب المثالي. إن هذا التحليل النفسي للطبيعة البشرية لا تعترف به الماركسية وتحل محله تفسيراً مبسطاً أحادي الجانب لا يقوى على التحليل الفكري والنظر المنطقي إلى الأمور.

أما من الناحية العملية فقصور التحليل الماركسي للطبيعة البشرية واضح أيضاً، فقد مرّ على تطبيق الماركسية في الاتحاد السوفياتي زمن كافٍ لولادة جيل جديد عاش في ظل الماركسية وظروفها الطبقية التي تنادي بها، ومع ذلك فليس هناك ما يدل على حدوث تغيير مهم في الطبيعة البشرية من حيث تواجد عاملي الخير والشر والصراع القائم بينهما، وانعكاسات ذلك في تكوين شخصية الإنسان.

ومن الركائز الفكرية المهمة في الماركسية، أن القومية مرحلة من مراحل التطور تتحول بعدها البشرية إلى العالمية، فالقومية مرحلة تمثل سيطرة طبقة البرجوازية على الحكم، وبزوال هذه الطبقة تزول القومية. وبتحليل مماثل تقول الماركسية بزوال الدولة.

إن هذا النمط من التحليل القائم على التفسير المادي للتاريخ هو الآخر في نهاية المطاف قائم على أساس التحليل المادي للفرد، فهو ينكر وجود شيء أصيل في الإنسان وينكر أن يكون الإنسان عنصراً مؤثراً في محيطه، فهو متلقٍ مما حوله وليس مؤثراً في ما حوله. إن تكوين المجتمع عملية معقدة تتداخل فيها عوامل عديدة أحدها العامل الاقتصادي، لذلك كان التحليل الماركسي تبسيطياً ووحيد الجانب، يغفل أثر العوامل الأخرى في تكوين المجتمعات.

ومن الناحية الواقعية جاءت التطورات لتدلل على خطأ الاستنتاجات، فلا القومية زالت ولا الدولة تلاشت، بل على العكس تعمقت الروح القومية وازدادت المعالم القومية للأمم رسوخاً، وبرزت الاختلافات بين المجتمعات. لقد انفصلت الصين عن المعسكر الاشتراكي، ولم تستطع الماركسية تذويب شخصية ألبانيا، وبقيت دول المعسكر الشرقي على وضعها، بل تعزز استقلالها وشهد بعضها ثورات أُخمدت بالقوة العسكرية. أما الدولة فقد تعزز وجودها وتوسعت مهماتها، وأصبحت أكثر قوة مما كانت سابقاً، وأكثر قوة مما هي عليه في مجتمعات أخرى غير ماركسية.

هذه بصورة موجزة وخاطفة خلاصة لبعض المناقشات الفكرية والعملية للماركسية التي فصّلتها الكتابات النقدية لهذه الحركة، وساهم فيها الفكر العربي إلى حد جيد من العمق والأصالة؛ فهل كانت تلك المناقشات النقدية كافية لإفشال

التحدي الماركسي للقومية العربية؟ الجواب في نظري كلا، فقد كان للسلوك العملي للأحزاب الشيوعية العربية مساهمة مهمة في صنع الهزيمة لهذه الحركة؛ فالأحزاب الشيوعية العربية هي الآن في أضعف حالاتها. وقد بدأت مرحلة الفشل في عام ١٩٤٨، وهي السنة التي بدأ فيها الصراع الساخن بين الصهيونية والأمة العربية حول اغتصاب فلسطين. وفي هذه المناسبة القومية انكشف لأول مرة بعد هذه الأحزاب عن الواقع العربي وارتباطها بالأجنبي، فقد أخذت موقفاً أملاه عليها تحليلها الخاص. ولما كان التحليل الخاص هذا يوصل إلى نتيجة متناقضة مع المصلحة القومية، فضّلت هذه الأحزاب انسجام الموقف مع التحليل مضحية بالمصلحة القومية. لقد وقفت عملياً مع الصهيونية وساهمت في إضعاف الجبهة الداخلية أمام الخطر الصهيوني، وبذلك بدأ مسلسل الفشل الماركسي في البلدان العربية. وعلة هذا الموقف تكمن في مسألتين هما: إهمال الواقع والعلاقة بالأجنبي؛ فالشيوعيون العرب فضلوا انسجام التحليل على الواقع العربي بقبول تطبيق النظرية بشكل تعسفي مصطنع على واقع تصوري غير موجود، وإهمال الواقع الموجود الملموس عملياً، وهو أن الصهيونية كحركة قومية يهودية تسعى بشتى الوسائل إلى اغتصاب جزء من الوطن العربي، وأن العرب بغض النظر عن الحكومات وعلاقاتها بالشعب هم في وضع المعتدى عليه.

يضاف إلى ذلك أنهم أباحوا عملياً العلاقة بالأجنبي مهملين المشاعر الوطنية والقومية عند الجماهير، وبخاصة في وقت كانت البلدان العربية فيه لا تزال في أجزاء عديدة منها تعاني من الصلة الاستعمارية بالأجنبي. كل ذلك عمل بصورة مترابطة على عزل الأحزاب الشيوعية العربية وحصر أثرها في قطاعات هامشية من حياة الجماهير الواسعة من الأمة. إن القول بذلك لا ينفي بعض التطورات الإيجابية التي حصلت مؤخراً في مواقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية، ومواقف عدد من الماركسيين العرب من حيث تأييدها للقومية والوحدة العربية وتعاطفها مع القضية الفلسطينية. إن هذه التطورات إن دلت على شيء فهي تدل على صواب فكرة القومية العربية من جهة، وعلى شيء من الاعتراف بخطأ الموقف التقليدي الذي وقفته الشيوعية الدولية في فترة من الزمن من جهة أخرى، ولكنه تغيير إيجابي نرحب به.

ـ ٢ ـ

هذا هو بإيجاز الواقع الفكري والعملي للماركسية العربية التي مرت بالدورة الاعتيادية من مرحلة الازدهار والإعجاب إلى مرحلة التراجع والضمور؛

فما هي مظاهر فشلها كتحدٍّ لفكرة القومية العربية؟ ولتحليل هذا الجانب نحتاج إلى أن نتناول بعض المواضيع المهمة المتعلقة بالموضوع. ولعل أهم تلك المواضيع ما يلي:

أولاً، كانت البلدان العربية في مرحلة من المراحل في معظمها خاضعة للاستعمار الغربي الذي خلف الاستعمار العثماني، فماذا كان دور الأحزاب الشيوعية في الحركة الاستقلالية والتخلص من النفوذ الأجنبي؟ الدور كان ثانوياً جداً، وفي بعض الأحيان معدوماً، فالبلدان العربية بمجملها نالت استقلالها بفضل الحركة الوطنية والقومية، ولم يكن للأحزاب الشيوعية دور مهم في ذلك؛ فالأحزاب الشيوعية كانت إما تتحدث عن أمور أخرى غير الاستقلال، وإما كانت ضعيفة جداً إلى درجة انعدام التأثير، وإما كانت في بعض الأحيان عاملاً سلبياً في الحركة الاستقلالية بتأثير التحالف بين الاتحاد السوفياتي والدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية. وعملياً ليس لدينا قطر عربي واحد تحرر من الاستعمار وكان للحزب الشيوعي دور حاسم في استقلاله.

ثانياً، تقدم الماركسية نفسها على أساس أنها حل كامل للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع العربي. وخلاصة هذا الادعاء قائم على فرضية مسبقة في إمكانية نقل الحلول من مجتمع إلى مجتمع آخر. ونظرية نقل الحلول بدورها مبنية على أساس مسبق هو التماثل في المجتمعات إذا ما تماثلت الظروف الاقتصادية المحيطة بها، فإن المجتمع يتطور بحسب قوانين ثابتة اكتشفتها الماركسية، فإذا ما تماثلت ظروف المجتمع فبالإمكان أن تتماثل الحلول لمشاكلها. وذلك هو أساس العالمية في التفكير الماركسي؛ فالفوارق الاجتماعية والفكرية والثقافية نتيجة وليست سبباً، وهي تعكس درجة التطور في عوامل الإنتاج وتعكس بالتالي ذلك التطور وتتأثر به. وهي وإن كانت تؤثر في العوامل الاقتصادية والظروف المحيطة، فإنها في نهاية المطاف ليست العامل الحاسم في نقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى.

لقد أدرك العرب منذ البداية مواضع الضعف في هذه النظرية، فالماركسية قد طرحت نفسها كحل يتحدّى فكرة القومية العربية، إلا أنها سرعان ما ضعف بريقها وظهر عجزها في الجوانب الفكرية والجوانب العملية؛ ففي الجوانب الفكرية لم يكن التفسير الماركسي للتباين في أحوال المجتمعات مقنعاً؛ فالمجتمع كائن معقد التركيب يتطور خلال الزمن كل بمفرده وبحسب نمط معين خاص به. صحيح هناك نقاط تشابه، إلا أن جوانب الاختلاف بين مجتمع وآخر هي الأخرى

موجودة ولا يمكن الاستهانة بها. وفي هذه القضية كما في القضايا التحليلية الأخرى تقع الماركسية في خطأ التبسيط، إذ تحاول أن تفسر التطور الاجتماعي بعامل واحد مهملة العوامل الأخرى، وهي بهربها من التعقيد الحقيقي إلى التبسيط المصطنع، تتجاوز الصواب وتنتهي بالإخفاق الفكري؛ فإذا كانت المجتمعات متباينة حقاً في أمور جوهرية، فكيف يمكن نقل نظام من مجتمع إلى مجتمع آخر، وكيف يصح تقليد تجربة مجتمع من قبل آخر؟ ومن الناحية العملية تتباين المجتمعات في ما بينها في كثير من الأمور، فهناك نقاط تشابه بين المعسكر الرأسمالي ولكن هناك مواضع اختلاف تعطي لكل بلد شخصيته وتجربته، وكذلك بين دول المعسكر الشيوعي نقاط تشابه، إلا أن بينها مواضع اختلاف ليست ثانوية إطلاقاً وتعطي لكل منها شخصيتها القومية وتجربتها الخاصة. وبين دول العالم الثالث أمور متشابهة، إلا أن بينها أيضاً أموراً مختلفة تميز الواحدة منها عن الأخرى مكونة شخصيتها القومية وتجربتها الخاصة. ولو لم تكن هذه الاختلافات أساسية لاندمج العالم كله في مجتمع واحد ودولة واحدة. ولكننا بعيدون كلياً عن ذلك ولا يبدو أن الزمن يسير في هذا الاتجاه؛ فهو وإن كان يسير نحو التعاون، إلا أن بين التعاون والاندماج فرقاً جوهرياً؛ فالتعاون بديل الاندماج وليس درجة في سلم الوصول إليه. إذ لا يوجد في العالم اليوم اتجاه لا واضح ولا خفي للاندماج في مجتمع واحد ودولة واحدة. وما نشهده من مظاهر التعاون ضمن المجموعات الدولية لا يمكن اعتباره مرحلة توصل إلى الاندماج، بل على العكس فهو في بعض الحالات وسيلة لحماية الخصوصيات القومية والمحافظة على الشخصية الوطنية بوجه القوى الكبرى.

والشيء نفسه يصح على ميول الهيمنة في عالم اليوم، فهناك ميول عند الدول الكبرى للهيمنة على الآخرين، إلا أن هذه الميول غير نابعة من مفاهيم الاندماج بدولة واحدة، كما إنها وجدت مقاومة لا بل استثارت روح المقاومة والتمسك بالخصوصيات القومية والاستقلال الوطني عند الدول الصغيرة؛ فميول التعاون وميول الهيمنة ليست إذاً دليلاً على وجود اتجاه نحو العالمية، بل ربما كان العكس صحيحاً. فهذه الميول، الخيّر منها والشرير، لا تنطلق من قاعدة فكرية ماركسية. كما إنها لا تقصد إطلاقاً تحقيق المجتمع العالمي الواحد. وهي من حيث نتائجها العملية قوّت ميول الاستقلالية والتمسك بالشخصية القومية أكثر مما تغلبت عليها، ولذلك فما قد يتصوره البعض من أنه ميول عالمية ليس في الحقيقة كذلك، بل هو ميول تعزز في حقيقتها التباين القومي وتقوي الشخصية القومية. ويخطر في البال في هذا المجال أنه لو أجرينا بحثاً ميدانياً عن مسألة التصويت على

القضايا المطروحة في جدول أعمال الأمم المتحدة وحاولنا أن نوضح الدوافع التي تقف وراء تصويت كل دولة على كل قضية مطروحة، ماذا نجد؟ لو أخذنا مواقف الدول خلال عام أو أكثر وحللنا أسباب اتجاهات التصويت على القضايا المبحوثة من قبل الدول الغربية والشرقية على حد سواء، ماذا نجد؟ إنني أميل إلى الاعتقاد بأن الدافع القومي ـ أي حماية المصلحة الوطنية ـ هو الذي يحدد اتجاهات تصويت الدول في المنظمة الدولية. وحبذا لو أن بحثاً ميدانياً يجري حول هذا الموضوع في السياسة الدولية.

وقد أدت هذه الإخفاقات إلى ضمور الماركسية كحركة فكرية في الوطن العربي بعد أن كانت تبدو وكأنها الحل الملائم لقضية المجتمع. وقد تضافرت عوامل فكرية وعوامل سياسية لخلق هذا الإحراج للماركسية، أدى إلى تراجعها إلى حركة ثانوية غير مؤثرة في تطور المجتمع العربي، فالأحزاب الشيوعية تراجعت أهميتها والإقبال على الثقافة الماركسية انحسر وخَفَت بريق هذه النظرية كبديل للفكرة القومية.

ـ ٣ ـ

ولكن الماركسية كتحدٍّ للفكرة القومية في الوقت الذي حققت فيه فشلاً في أن تكون بديلاً، لم تكن خالية من بعض التأثير في الحياة الفكرية العربية. أي أنها تركت بعض الأثر في التفكير العام ضمن ذلك التفكير القومي. ويمكن تحديد هذا الأثر في أنها زادت الاهتمام بالقضية الاجتماعية. صحيح أن فكرة القومية العربية تستمد اهتمامها بحياة الطبقات الفقيرة المسحوقة من مصادر أغلبها أصيلة ترجع إلى التراث العربي الإسلامي وإلى تطورها الفكري الخلاق في حد ذاته، إلا أنها لم تعدم تأثير ظهور الماركسية في العالم بصورة عامة، وظهورها في الوطن العربي بصورة خاصة.

إن فكرة العدالة الاجتماعية عريقة في التاريخ العربي، وقد أكدها الإسلام بصورة خاصة في صلب مبادئه وتطبيقاته العملية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. ولكن بجانب ذلك كان للتحدي الماركسي أثر جانبي هو أنه جلب الانتباه إلى هذه الجذور في التاريخ العربي. فالمجتمع العربي ـ أو بالأحرى حركة القومية العربية ـ في معرض الدفاع عن النفس ومواجهة التحدي الماركسي، تعمد إلى الغوص في التراث والاهتمام بمبادئ وتطبيقات العدالة الاجتماعية في الإسلام وعموم فكر التراث. ولذلك، وفي هذه الحدود، كان

للتحدي الماركسي أثر في صياغة نظرية القومية العربية في وضعها الحديث القائم على أساس إقامة مجتمع قومي اشتراكي ديمقراطي حديث.

ولم يكن الأثر محصوراً في الأفكار العامة، بل كان له بعض الوجود في التطبيقات أيضاً، وإن كانت محدودة. ولذلك، ومن أجل إكمال الصورة، لا بد من التنويه بهذا الأثر الجانبي الذي هو من قبيل الأثر الذي ينتج عن التفاعل الطبيعي بين النظريات عندما تتقابل وتتنافس، وهو إن دل على شيء فلا يدل على قوة الماركسية بقدر ما يدل على حيوية فكرة القومية العربية وانفتاحها واتساع أفقها للتفاعل الحر مع الأفكار الأخرى بقصد الإغناء والاستفادة أكثر من أي شيء آخر. وكان ذلك أبعد ما يكون عن التقليد والنسخ. إن الفكرة القومية فكرة حية، والكائن الحي يتفاعل مع العوامل المحيطة به ويتطور بنتيجة ذلك التفاعل؛ فالقومية العربية ليست جامدة معزولة عن العصر، ولا هي ضعيفة متهالكة هزيلة بمقدور النظريات التي تتفاعل معها أن تستوعبها وتمسخ شخصيتها، وبالتالي تحل محلها. تلك هي صفة جوهرية من صفات فكرة القومية العربية الحديثة.

ثمة أثر عملي آخر هو أن الأحزاب الشيوعية العربية استندت إلى تراث واسع في مجال التنظيم. وكان ذلك التراث على العموم ناجحاً إذ أوصل الحركة الشيوعية إلى السلطة السياسية في عدد من بلدان العالم، وأهمها بالطبع الاتحاد السوفياتي. وقد نقلت الأحزاب الشيوعية العربية مبادئ هذا التراث وتطبيقاته إلى الوطن العربي، الأمر الذي استفادت منه حركة القومية العربية الحديثة. وهنا أيضاً كان تأثر حركة القومية العربية الحديثة بمبادئ وتطبيقات التنظيم الموجود في الأحزاب الشيوعية العربية تأثراً حياً قوامه التفاعل والإغناء لا التقليد الأعمى. وحدود هذه المسألة هي أن حركة القومية العربية في عملها في المجتمع وتصديها لقوى الواقع الفاسد المتخلف، قد طورت أساليبها في النضال. ونظريتها في التنظيم مستوحاة من مبادئها من جهة، وعلاقتها بالواقع من جهة أخرى، إلا أنها وهي تعمل ذلك كانت تواجه منافسة وتحدياً من قبل الأحزاب الشيوعية، ومن خلال عملية المنافسة والتحدي والاطلاع والمشاهدة اليومية، استفادت من التجربة التنظيمية للأحزاب الشيوعية من دون أن تقلدها أو تقع تحت تأثيرها. وتلك بنظري هي سنة التطور، وذلك هو شأن الحركات الحية ذات الشخصية المستقلة من جهة، والمنفتحة على ما يحيط بها من جهة أخرى، فتتجنب الانغلاق والتحجر، وتتجنب الذوبان في الحركات الأخرى.

هذا هو على وجه التحديد الوضع الذي انتهت إليه الماركسية كفكرة وكحركة تحدٍّ لفكرة القومية العربية، ملخصه الإخفاق كبديل مع شيء من التأثير والفائدة الناتجة عن التفاعل الحر الحي بين فكرة القومية العربية والأفكار الأخرى.

ـ ٤ ـ

ونتحول الآن إلى مناقشة تحدٍّ آخر يواجه الفكرة القومية، هو التحدي الديني المتمثل بالحركات الإسلامية السلفية. وقبل كل شيء تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن خطورة هذا التحدي لا تنبع من صفاته الفكرية، بل من تعلقه بجانب خطير من الحياة العربية هو الإسلام. ويلاحظ أيضاً أن التحدي الديني السلفي هذا يمتد وجوده إلى فترة طويلة في حياة النهضة العربية الحديثة، إلا أنه يتباين من حيث الأهمية من وقت إلى آخر. فهناك وقت ذوى فيه هذا التيار ووقت آخر انتعش بفعل تطورات فكرية أو سياسية. وفحوى هذا التحدي في الناحية الفكرية هو أن الإسلام كدين يحتوي على نظام كامل للمجتمع صالح في كل زمان ومكان. وإذا أردنا تحقيق النهضة في مجتمعنا، فعلينا تطبيقه كما طبقه السلف. والنظام هذا صحيح بصورة مطلقة لأنه من صلب الدين، وهو واجب مقدس كالواجبات الأخرى في الدين. وفي الجانب السياسي يدعو هذا الاتجاه السلفي إلى نظام حكم على غرار نظام الحكم في صدر الإسلام، وإلى رابطة دينية تحل محل الرابطة القومية، والوحدة المطلوبة تبعاً لذلك هي وحدة المسلمين بدلاً من الوحدة العربية.

وكما هو الحال في الماركسية فلهذا الاتجاه دعاة منتظمون في جماعات سياسة تعمل بشتى الوسائل للاستيلاء على السلطة السياسية لتحقيق مبادئها بدرجة أو بأخرى، ولعل شعار الإسلام دين ودولة يلخص المحتوى الفكري والسياسي لهذا الاتجاه.

إن أخطر ما في هذا الاتجاه هو أنه وضع الإسلام في مقابل العروبة كبديل، وجعل العلاقة بينهما سلبية، بعكس ما كان عليه الحال عند ظهور الإسلام عندما كانت العلاقة في منتهي الإيجابية. إن الجذور التاريخية لهذه الرغبة المسبقة بخلق عداء بين العروبة والإسلام، ترجع إلى نشوء الشعوبية في التاريخ العربي عندما أخذت الأقليات (القائمة في الدولة العربية الإسلامية) التي حطم العرب المسلمون دولتها القديمة وأزالوا نفوذها، تحاول مقاومة الدين الجديد ومقاومة الأمة التي حملته وهي الأمة العربية. وقد حاولت تلك الفئات وأهمها الفرس أن تؤدي هذا

الدور بصورة مموهة وأن تقوم به في إطار الدين الإسلامي نفسه، فأعطت لإنسانية الإسلام تفسيراً خاصاً يجعله متناقضاً مع العروبة.

وفي بداية النهضة العربية الحديثة حاول عدد من المفكرين تجديد الحضارة الإسلامية وإحداث حركة تجديدية في المجتمع العربي، مستفيدين من الجوانب التجديدية والروح التقدمية الموجودة في الإسلام لتجديد المجتمع العربي، أمثال محمد عبده الذي كان نموذجاً جيداً للفهم الصحيح لدور الإسلام التجديدي وللروح التقدمية التي يمكن أن تجدد المجتمع العربي. ولكن الاتجاه الديني السلفي لا يفهم علاقة الإسلام بالعروبة بطريقة روّاد النهضة العربية، بل يفهمها بشكل خاص آخر ينتهي بوضع الإسلام في وضع البديل للعروبة وجعل العلاقة بينهما علاقة سلبية.

وقد كتب الكثير في مجال توضيح خطأ هذا الطرح الخاص لعلاقة الإسلام بالعروبة، من ذلك وقائع الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول «القومية العربية والإسلام»[٢]. وفي ما يلي بعض الملاحظات المهمة التي يمكن إبداؤها في هذا المجال.

مهما قيل عن مسألة إن الإسلام دين ودولة، يبقى الجانب المتعلق بالدولة هو مدار النقاش. إذ لا خلاف على دور الإسلام كدين. أي أن الخلاف هو حول هل الإسلام دولة بالمفهوم الذي يقدمه السلفيون، أي دولة على غرار الدولة في صدر الإسلام؟ ولنترك مسألة الجواب على هذه القضية بالسلب أو الإيجاب، ولنعالج الموضوع في جوهره، ألا وهو قضية التطور الاجتماعي، إذ من هذه القضية تتفرع الأدلة السالبة أو الموجبة حول الموضوع، فإذا ما قبلنا بحث الموضوع على هذا الأساس يكون السؤال المركزي هو هل المجتمع في تطور خلال الزمن أم أنه ثابت لا يتطور؟ وأمامنا التاريخ بأكمله: تاريخ العرب وتاريخ العالم. هل نستطيع أن نستنتج من وقائع التاريخ ما يدل على التطور أو على الثبوت؟ القول إن الإسلام دولة يعني بالمفهوم السلفي أن المجتمع لا يتطور بل هو كائن ثابت المعالم، وأن ما يصلح له في وقت، يصلح له في كل وقت آخر. ويعني ذلك نفي صفة التطور للمجتمع العربي والمجتمع الإنساني. هذا هو فحوى الموضوع بغض

(٢) أقيمت في بيروت ٢٠ ـ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. ثم نشرت في كتاب: **القومية العربية والإسلام**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨١).

النظر عن الشكل الذي يوضع فيه وبغض النظر عن اللغة النظرية التي يعالج بها. بالطبع قد لا يحبذ السلفيون طرح الموضوع بهذه الصورة، لأنه طرح محرج، إلا أن أي جدال حول مسألة كون الإسلام دولة لا يمكن إلا أن ينتهي بقضية التطور الاجتماعي. ومهما حاول البعض تعقيد الموضوع فهو في الأساس هذا. القول إن الإسلام دولة يعني بالضرورة وفي نهاية التحليل القول بعدم تطور المجتمع وإن المجتمع لا يتطور بل يبقى ثابتاً. وبوضع الموضوع بصيغته الحقيقية، تتضح لنا بساطة الأمر من ناحية التحليل والوصول إلى حكم على سلامة المقولة أو عدمها. إنني أعتقد أن التوصل إلى رؤية سليمة لمقولة الإسلام دولة، ليس من الصعوبة التي يتصورها البعض. إذ يكفي أن نسأل السؤال البسيط التالي ليتضح ذلك:

هل يعقل أن تكون مجموعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم حياة مجتمع ما ثابتة بمرور آلاف السنين من دون أن تتغير؟ هل يمكن ذلك منطقياً وهل حدث ذلك تاريخياً؟ عندما نضع الأمور في هذا الإطار ونعالجها على هذا الأساس تتضح بساطة الجواب. الجواب هو بالطبع: كلا، إذ لا يمكن أن تكون مجموعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصلح لحياة مجتمع في وقت ما صالحة له بعد مرور أربعة عشر قرناً كما إنها لم تكن تاريخياً كذلك.

المعروف أن السلفيين يحاولون في بعض الأحيان أن يقولوا بالشيء ويرفضوا النتائج المنطقية التي تترتب عليه، فيقولون إن الإسلام دولة، وينكرون إنهم يدعون إلى تطبيق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية نفسها التي كانت سائدة في صدر الإسلام، وهم في أحيان أخرى يحاولون أن يلصقوا بنصوص الدين الإسلامي تفسيرات خاصة تستوعب كل جوانب التطور التي حدثت في المجتمع البشري.. الخ، مما هو معروف في جدل السلفية كبديل للفكرة القومية. إلا أن كل هذه التبريرات لا تصمد، فسرعان ما تنكشف حقيقتها وضعفها الفكري.

أما القول إن الإسلام دين متطور وتتسع مبادئه للتطور الاجتماعي، فهو عين الصواب وهو بالضبط ما تقول به الفكرة القومية. ولكن الاعتراف بتطور مبادئ الإسلام شيء مختلف تماماً كما هو متناقض مع القول إن الإسلام دين ودولة.

وقد انتعشت السلفية بعض الانتعاش بقيام الثورة في إيران فماذا حصل؟ أول شيء حصل هو محاولة وضع الإسلام كنقيض للقومية العربية، فأطلقت تلك التصريحات العدائية للقومية العربية من قبل مسؤولي النظام الجديد ابتداء من القمة

إلى أسفل السلم، تلك التصريحات التي اتسمت بالحدّة والوضوح التام. ولكن ذلك الانتعاش للحركة السلفية سرعان ما تراجع بفعل ذلك العداء للقومية العربية عند النظام الجديد، وكذلك توجهه التوسعي خارجياً، وشوفينيته الفارسية تجاه القوميات الأخرى داخلياً ونزعته التعسفية واضطهاده حتى للقوى التي ساهمت في إسقاط نظام الشاه. ولكني اعتقد أن هذا النظام لم تنكشف مشكلته الحقيقية بعد وإن كانت قد بدت لها بدايات[٣].

لقد أتت الحرب مع العراق فاستخدمها النظام وسيلة لتغطية مشكلته الحقيقية التي ستواجهه عاجلاً أم آجلاً، ألا وهي كيفية جعل الإسلام دولة بتطبيق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طبقت في صدر الإسلام؟ عندها سيبرز من المشاكل ما لا حصر له كمشكلة الموقف من المرأة ودورها في المجتمع ومشكلة التعامل مع غير المسلمين، ومشكلة النظام المصرفي ومشكلة الضرائب والمالية ومشكلة العلاقات الدولية ومشكلة قانون العقوبات. . إلخ؛ فالنظام الجديد إما أن ينظم المجتمع على أساس إسلامي ليكون الإسلام دولة بحسب تفسيره المتحجر للإسلام، وعندها يعلم الله أي نوع من المجتمع سيكون ذلك المجتمع، وإما أن يعترف بالتطور الاجتماعي وينفتح على العصر وعندها يفقد النظام مبرره الأساسي ويسقط ادعاؤه الكبير. إن هذا الامتحان الحرج لم يأتِ بعد بالنسبة إلى النظام الإيراني ولكن انتهاء الحرب سيضطره إلى مواجهة ذلك الامتحان.

إن المأزق الفكري للنظام الإيراني لم يأتِ بعد، وعندما يحين الوقت سيرى المثقفون العرب تهافت هذا التحدي بصورة واضحة جلية. إذ سيرون أي ضرر بليغ سيلحقه هؤلاء بالإسلام إذا ما حاولوا جعله دولة بطريقتهم وفهمهم الخاص للإسلام، وسيرون أي روح رجعية تنطوي عليها هذه الدعوة وأي ضرر ستلحقه بحركة الانبعاث والتجديد القومي في البلدان العربية إذا ما حاول أحد أن يقلدها في الوطن العربي.

إنني أرى أن الاهتمام النسبي الذي أبداه بعض المثقفين العرب بما حدث في إيران، لا يعود إلى أسباب فكرية بل إلى أسباب نفسية؛ فالمجتمع العربي يمر بحالة إحباط نفسي، ولذلك فهو معرّض لحالة التشبث حتى بالأوهام والتفتيش عن الحلول مهما كانت. وعندما استطاعت الثورة في إيران أن تقلب نظام الشاه،

---

(٣) إن هذا النظام يدعي أنه نظام إسلامي بأعلى صوت ولكن أزمته الحقيقية لم تنكشف بعد في ما يتعلق بجوهر موضوعه ألا وهو تطبيق شعار الإسلام: دين ودولة.

حصل هذا الأثر النفسي الذي سرعان ما تلاشى، وهو بالفعل قد تضاءل الآن كما حصل في فترة الإعجاب النفسي بغيفارا.

ـ ٥ ـ

وبعد هذه المناقشة يبرز السؤال الجوهري التالي: كيف واجهت الفكرة القومية الحديثة قضية التحدي السلفي؟ والجواب عن ذلك هو أن الفكرة القومية الحديثة لم تنفعل في هذا الموضوع، كما إنها لم تكن مقلدة، بل تعاملت مع قضية الدين بأصالة، فالسلفية قالت إن الإسلام دين ودولة، وبقولها إن الإسلام دولة وضعته في موضع التجميد، فهي مهما بررت، ففي النهاية لا يمكن أن يعني مثل هذا القول غير إلغاء التطور في المجتمع الإنساني، إذ إن هذا القول لا يستقيم إلا على هذا الأساس من الافتراض المسبق. إنها حكمت على الإسلام بالجمود والتحجر وعدم الاعتراف بالتطور. ولذلك فإن الدين من وجهة نظرها مجموعة أحكام تنظم الحياة الدنيا بغض النظر عن الزمان والمكان، فهي مطلقة ثابتة لا تتغير بمرور الوقت، ولذلك، ومن أجل إحداث نهضة جديدة، لا نحتاج إلى أكثر من إعادة تطبيق تلك الأحكام بنصوصها، ومن ذلك التطبيق تحدث النهضة؛ فبهذه الأحكام حصلت النهضة في الماضي وحدث التأخر بسبب إهمالنا تطبيق تلك الأحكام، وسترجع النهضة عندما نعود إليها ونطبقها. هذه هي خلاصة النظرة السلفية لكيفية حصول النهضة الحديثة، وبالطبع فإنك عندما تسأل عن سبب ثبوت تلك الأحكام رغم مرور الزمن يكون الجواب بسيطاً، وهو أنها نصوص مقدسة لا تقبل التغيير، فهي مطلقة وصالحة في كل وقت.

إزاء هذا الموقف السلفي لم تنفعل الفكرة القومية الحديثة ولم تأخذ موقف التطرف اللاعقلي المدفوع بالعاطفة.

ثم أتت الأفكار القومية المجردة المتأثرة بقومية أوروبا، وأهملت هذا الموضوع وركزت اهتمامها على مقومات القومية أكثر من أي شيء آخر؛ فقد أهملت قضية الدين كما أهملت المحتوى الاجتماعي للقومية العربية، ما جعلها ناقصة وعرّضها إلى كل عيوب المحاكاات والاصطناع. وبالمقابل فالقومية العربية الحديثة وضعت الإسلام في مكان جليل؛ فهو مصدر القيم العليا التي تنظم المجتمع، فالحياة اليومية مزيج من القيم الروحية والتنظيمات المادية التي تحرر تلك القيم من القيود؛ فالاعتبارات الروحية لها مكان مرموق في سلم القيم التي تسود المجتمع وتكوّن المصدر الأساسي في تشريعاته وبناء نظمه السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. ومن الإسلام تستمد الفكرة القومية روحها التقدمية واتساعها للتطور والانفتاح على التقدم الذي تحرزه البشرية وروح العصر الذي تعيش فيه. والإسلام يمتزج بالحياة القومية للمجتمع من حيث كونه يشكل الجزء الأكبر من التاريخ العربي، وهو مصدر الإشعاع والإلهام في عملية البناء والتطور الاجتماعي؛ فالحياة الثقافية مشبعة بمفاهيم الإسلام وقيمه العليا، ومنه تستمد القومية الكثير من قوتها وتأثيرها في عملية التقدم والارتقاء.

وبذلك يوضع الإسلام في اتجاه التطور بدلاً من أن يوضع في اتجاه معاكس له. ويظهر الوجه الحقيقي لهذا الدين التقدمي المليء بقيم التسامح والعدالة والتوازن الاجتماعي. وفي ظل هذا النوع من المجتمع تزدهر القيم الروحية وتقوى الاعتبارات المعنوية، وتشكّل مع الاعتبارات والتنظيمات المادية مزيجاً منسجماً ومتوازناً، فلا تطغى المادة على الروح ولا تغفل أهمية الجانب المادي في الرقي والتقدم الاجتماعي؛ فيعم التسامح وحرية ممارسة العبادات ويتقدم المجتمع محتفظاً بشخصيته ومؤكداً أصالته ومتفاعلاً مع الإنسانية في عملية أخذ وعطاء، كما حدث تماماً في تاريخ نشوء الحضارة العربية الإسلامية.

ـ ٦ ـ

إن هذا الفهم لقضية الدين الذي قدمته الفكرة القومية التقدمية منذ نشوئها، ازداد وضوحاً مع الزمن، وأضاف إلى القومية قوة إيجابية فوق قوتها، فهو قد سلحها إيجابياً وجنبها الكثير من الأخطاء. ولم تنفعل الفكرة القومية الحديثة إزاء تحجر السلفية وفهمها الخاطئ لدور الدين، فلم تأخذ موقفاً لادينياً إلحادياً، كما انفعلت الماركسية إزاء رجعية الكنيسة ووقوفها مع الطبقات الغنية المستغلة. كما إنها لم تقلد القومية الأوروبية بإهمالها موضوع الدين، إذ إن للدين الإسلامي مكانة خاصة في التاريخ العربي وحياة المجتمع العربي. وبدلاً من كل ذلك أخذت الموقف الإيجابي الصحيح فحمت الدين الإسلامي من أخطار التحجر ومن أخطار الإلحاد، وبذلك استطاعت مواجهة تحدي السلفية على الرغم من الأوضاع المؤاتية لها من حيث ارتفاع نسبة الأمية والركود النسبي للمجتمع الموروث من عصور التخلف، وعلى الرغم من الهزات التي حدثت في المنطقة المجاورة. صحيح أن التيار السلفي شهد بعض حالات الانتعاش في بعض الظروف، إلا أنه سرعان ما انحسر ورجع الفكر العربي إلى التوازن ووضوح الرؤية.

والآن نصل إلى مناقشة التحدي الثالث لفكرة القومية العربية الحديث، ألا

وهو واقع التجزئة، فهذا الواقع الذي خلقته جملة من الظروف الداخلية والخارجية يكوّن بوضعه الحالي بديلاً للوضع الوحدوي. وتكمن قوة هذا البديل في أنه موجود، أي أنه واقع لا سبيل إلى نكرانه. إلا أن الموضوع لا ينحصر في ذلك بالطبع، إذ له جوانب عديدة يمكن أن تخضع إلى المناقشة، ومن دون مناقشتها لا نستطيع إصدار حكم نهائي على هذا الوضع. والمقصود بالواقع هو واقع التجزئة الذي تعيشه البلدان العربية منذ مدة من الزمن. وهذا الواقع وإن لم يتكون له إطار نظري بعد، فإن وجوده أدى إلى تكوين أفكار عامة حوله، وهذه الأفكار بمجموعها وبمرور الوقت كوّنت شيئاً من التبرير النظري. ويلاحظ أن هذا التبرير في غالبيته تبرير سلبي بمعنى أنه قائم على عدم تحقق الوحدة حتى الآن؛ فإذا كانت الوحدة لم تتحقق حتى الآن فهناك واقع بديل عنها استطاع أن يوجد وأن يعيش كل هذه الفترة، الأمر الذي يعطيه شيئاً من قوة التبرير؛ فالوجود بحد ذاته قوة إذ لو لم يكن لهذا الواقع مبرر لما وجد، ولو لم يكن فيه بعض المزايا لما تكوّن.

ثم هناك شيء آخر يضاف إلى قوة الواقع الموجود، هو أن مرور الوقت يزيده قوة، وتلك نظرية لديها ما تقدمه من حجج وبراهين، فواقع التجزئة قد أكسبه مرور الوقت قوة أخرى تضاف إلى قوة وجوده؛ فبمرور الوقت تطورت الدولة القطرية من وضع البساطة إلى وضع أكثر تعقيداً، وذلك أمر طبيعي، فتكونت لها أجهزة سياسية وأجهزة إدارية لها مصلحة في الوضع الموجود، كما اعتادت وتكيف تفكيرها بناء على ذلك. وواقع التجزئة من خلال الوقت الذي مر، استطاع أن يحقق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتطور موجود والعجلة لم تكن واقفة في مكانها؛ فوضع التجزئة موجود إذاً، وبمرور الوقت استطاعت الدولة القطرية أن تحقق بعض الإنجازات بالنسبة إلى نقطة البداية؛ فالوضع العام الآن أفضل مما كان عليه قبل عقود من السنين عندما بدأت الدولة القطرية بالظهور وذلك أمر حقيقي لا سبيل إلى نكرانه.

ثم جاء ظهور ثروات طبيعية في بعض الأقطار العربية، فضاعف من قدرة الدولة القطرية على تحقيق إنجازات عمرانية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وقد حسبت تلك الإنجازات لصالح وضع التجزئة خطأً وصواباً. ويتضح ذلك بصورة جلية في وضع الدولة العربية المنتجة للنفط التي استطاعت أن تحقق تقدماً مادياً لا بأس به خلال الفترة الماضية، ليس من الصعب إثبات وجوده بالأرقام والمعلومات. وبمرور الوقت ظهرت مشاكل إقليمية أدت إلى ظهور صراعات ثنائية بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية. لقد تخاصمت الدول

القطرية في ما بينها حول هذا الأمر الثنائي أو ذاك. وظهور الصراع واستمراره أججا العواطف المحلية وقوّيا روح العصبية القطرية عند المعتدي والمعتدى عليه، إذا صح التعبير، والأمثلة على ذلك كثيرة. ولم يكن التدخل الأجنبي، وبخاصة من قبل الدول الكبرى، أقل أثراً سلبياً من ذلك، فالدول الكبرى استطاعت أن يكون لها تأثير على هذه الدولة القطرية أو تلك، وبذلك دخل الصراع بين المعسكرين إلى العلاقات بين الدول القطرية وزادت حدة الخلافات بين هذه الدول، وبزيادة الخلافات زادت حدة الاصطدام العاطفي الذي أضاف قوة جديدة إلى وضع التجزئة.

وفي جميع هذه الحالات المتعلقة بالعلاقات بين دول التجزئة، هناك أمر مهم يتعلق بطبيعة الدولة الحديثة التي سادت في البلدان العربية، وهو أن في يد الدولة جميع مصادر القوة تقريباً، وهي القوة العسكرية والقوة المالية والقوة الإعلامية وجهاز الإدارة؛ فوجود هذه القوى مجتمعة في يد الدولة المركزية أعطى الدولة القطرية قدرة كبيرة على التوجيه والتأثير، إذ إنها تستخدم هذه القوى لتوجيه الرأي العام لدعم سياستها وتبرير تصرفها في علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، وبالتالي جعلها قادرة على التعبئة في هذا الاتجاه أو ذاك بحسب نوعية صداقاتها وعداواتها العربية، الأمر الذي جعلها لا تتوانى عن اتخاذ أي موقف قطري تقتضيه مصلحتها أو مصلحة بقاء نظامها، حتى ولو كان ذلك ضد المصلحة القومية. وأن مجمل هذه الظروف أضافت قوة إلى قوة واقع التجزئة.

كل ذلك حصل في المجال الواقعي. أما في المجال النظري فقد حصل شيء أيضاً لصالح التجزئة. ويمكن إجمال الأمور التي ترشح منها شيء من التبرير النظري لوضع التجزئة بالنقطتين التاليتين:

النقطة الأولى، هي أن معظم البحوث النظرية في بداية النهضة العربية الحديثة كانت تدور حول العوامل المؤسسية، إن صح التعبير في تجزئة البلدان العربية، إذ كان التنظير يقول إن التجزئة هي من صنع الاستعمار والنظم الاقتصادية والسياسية التي خلقها في المجتمع العربي، وإن بقاء التجزئة مرهون ببقاء هذه العوامل المؤسسية، وبالتالي كان الاستنتاج يقوم على أساس أنه عندما يزول النفوذ الاستعماري وتزول معه النظم الرجعية القديمة التي خلقها، يزول وضع التجزئة. والذي حدث هو أن زوال النفوذ الاستعماري في معظم، أو كل البلدان العربية، وزوال النظم الرجعية السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية لم تكن نتيجته زوال التجزئة، أو على الأقل أن زوال هذه العوامل المؤسسية

المتعلقة بالنظم، لم يؤدِ طردياً إلى الاقتراب من هدف الوحدة. وهذا أمر واقع وذو مغزى نظري من دون شك يتعلق بتحليل أسباب التجزئة وعوامل الوحدة.

النقطة الثانية، والتي ترشح منها شيء من الاستنتاج النظري، هي فشل خطوة الوحدة بين سوريا ومصر والمحاولات التي تلتها؛ فالأثر السلبي الذي خلقه هذا الفشل لم ينحصر في الجانب النفسي، بل انعكس كذلك على البحث النظري لقضية الوحدة مقابل التجزئة، وقد كتب في هذا الموضوع شيء غير يسير حتى الآن.

هذه إذاً هي مصادر الجدل النظري الصامت غالباً والصريح أحياناً والمؤيد لوضع التجزئة الموجود حالياً. وبذلك استطاع هذا الواقع أن يحصل على قوة إضافية في قوة التبرير النظري، إلى جانب قوته في أنه موجود ومستمر واستطاع أن يعيش مدة من الزمن.

التحدي الماركسي يركز قواه في التحليل النظري المستمد من الأدبيات الماركسية، وهو في مجال الواقع ضعيف، فالذي تحقق في المعسكر الشيوعي يبقى أمراً بعيداً لأنه غير عربي، إذ لم تستطع الماركسية حتى الآن أن يكون لها وجود ملموس مهم في الوطن العربي، عدا ما يمكن أن يقال عن ماركسية اليمن الجنوبي، وهو أمر بعيد عن المثال الجيد الذي يمكن أن يبنى عليه استنتاج.

أما التحدي السلفي فهو الآخر يعوّل على الجانب النظري كثيراً، فهو على صعيد الواقع لا يملك شيئاً إلا مثال إيران الخميني، وهو مثال غير عربي ومثال فاشل ضد البديل السلفي لا معه. وأما البديل الثالث ـ بديل واقع التجزئة ـ فقوته واقعية أكثر منها نظرية، إلا أنه لم يعدم شيئاً من التبرير النظري، وإن لم يكن قد تم الإعراب عنه بصوت عال.

ـ ٧ ـ

ولكن ما هو نصيب واقع التجزئة في أن يكون بديلاً للوحدة؟ هذا هو السؤال المهم في مناقشة هذا الموضوع. ولأجل أن نكون قادرين على اتخاذ قرار وإصدار حكم لا بد من مناقشة قدرة الوضع الإقليمي الراهن على تحقيق الأهداف الرئيسة للمجتمع العربي. وفي مجال تحديد نوعية هذه الأهداف قد تختلف الآراء باختلاف الاتجاهات، إلا أن ذلك لا يعني أننا غير قادرين على أن نقول شيئاً في هذا المجال، أو أن المناقشة قد توقفت إلى هذا الحد، إذ بالرغم من اختلاف وجهات النظر، فإن هناك بعض المقاييس القريبة من الإطلاق من الصعب

الاختلاف عليها بسبب اختلاف وجهات النظر تبعاً للاختلافات الفكرية والسياسية. وفي هذا المجال أرى أخذ موضوعين ـ هما في نظري من النوع الذي يصعب الاختلاف عليهما ـ للمناقشة، وهما الأمن والتنمية. الأمن والتنمية قضيتان جوهريتان نستطيع اختيارهما كأساسين لقياس نجاح أي بديل لفكرة القومية العربية الحديثة، فما هو نصيب وضع التجزئة الحالي في هذين المجالين؟ وإلى أي حد يستطيع هذا الوضع أن يحمي الوجود العربي أرضاً وشعباً، ويحقق تنمية حقيقية ترفع مستوى العيش لوضع مقارب على الأقل لوضع الدول المتقدمة في العالم؟ بذلك المقدار يكون وضع التجزئة الراهن قادراً على أن يكون البديل المقبول. ولنأخذ كل موضوع على حدة للنقاش.

ولنبدأ بموضوع الأمن، فالأمن يعني أمن الأرض العربية بحدود الوطن العربي المعروفة، والمقصود بأمن الأرض العربية الأمن المتعلق بحمايتها من الغزو الخارجي من أي جهة كان ذلك، والأمن ينصب على أمن الأرض وأمن الشعب. فهل كان النظام الإقليمي العربي القائم على التجزئة قادراً على حفظ الأمن العربي؟ الجواب عن ذلك يأتي من القضية الفلسطينية والأجزاء السليبة الأخرى من الوطن العربي؛ فالوطن العربي معرض لخطر الصهيونية التي استطاعت أن تقتطع جزءاً من الأرض العربية وتقيم عليها دولة الكيان الصهيوني. وهذه حقيقة تاريخية ماثلة للعيان وملموسة ولا سبيل إلى نكرانها. وقد كانت القضية الفلسطينية منذ بدايتها قضية عربية، فالصهيونية صممت خططها على أساس عربي أي مقاومة البلدان العربية كلها، واعتبرت العدو الذي تحاربه هو الأمة العربية كلها لا الشعب الفلسطيني وحده؛ والعرب أنفسهم اعتبروا القضية عربية أيضاً، وأن ما يحدث في فلسطين خطر على البلدان العربية كلها، وأن العدو المتمثل بالصهيونية يحارب العرب جميعاً لا جزءاً منهم. وهكذا كانت القضية منذ البداية واستمرت وكانت النتيجة المعروفة. إذاً تاريخياً لم يستطع وضع التجزئة أن يحقق الأمن العربي التام بتعريفه الذي ذكرناه.

أما في ما يتعلق بالمستقبل فهو امتداد لهذا الماضي، فالصهيونية تعتبر عدوها الأساسي هو العرب جميعاً، وأن هدفها الأساسي هو تحطيم وإضعاف البلدان العربية إلى أقصى ما هو ممكن؛ فالكيان الصهيوني وسّع حدوده عدة مرات، وهو إلى الوقت الحاضر ليست له حدود رسمية نهائية. والأدلة تشير إلى أنه يسير على أساس التوسع في البلدان العربية إلى أبعد حد ممكن، وهدفه ليس جزءاً من فلسطين ولا كل فلسطين، بل سيتوسع بخطوات متتالية كلما استطاع ذلك، وسيبني الكيان الصهيوني قوته العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية على

أساس التغلب على قوة الأمة العربية كلها لا على قوة الشعب الفلسطيني فحسب، وذلك أمر معروف ولا تخفيه الصهيونية نفسها؛ فالكيان الصهيوني يبني قوة عسكرية لتفوق القوة العسكرية العربية مجتمعة، ويبني قوة نووية ليحارب العرب جميعاً لا الشعب الفلسطيني، ويعد نفسه من جميع الوجوه ليكون القوة الغازية المهيمنة المسيطرة على البلدان العربية كلها وليس على جزء منها. وهو ينظر إلى البلدان العربية على أساس أنها مجال حيوي له يتوسع فيه كلما استطاع، ويسيطر عليه كلما استطاع، وتكون له الكلمة الفصل في شؤونه كلما استطاع. إن هذه التوجهات في السياسة الصهيونية أمور واضحة وعليها ما يكفي من الأدلة. إذاً الأمن العربي كله مهدد من قبل الصهيونية العالمية.

والدول المجاورة للوطن العربي هي الأخرى وفي حالات متعددة كانت عامل تهديد لأمن الوطن العربي، فإيران كانت دوماً وفي كل العهود قوة تهديد لمنطقة الخليج العربي، ففي عهد الشاه كان ذلك واضحاً لا يحتاج إلى دليل، من بناء قوة بحرية كبيرة إلى بناء جيش كبير إلى تحديد مواضع القواعد الجوية. وكان واضحاً أن تلك القوة العسكرية التي كانت تعد ليست موجهة ضد الاتحاد السوفياتي، لسبب بسيط هو أنها مهما كبرت لن تستطيع عمل شيء إزاء هذه الدولة العظمى؛ فالقواعد الجوية الإيرانية كانت متمركزة قرب الحدود مع العراق ومناطق تمركز القوات البرية كذلك، ومكان تواجد الأسطول الإيراني كان الخليج العربي لا أي مكان آخر. إن أطماع الشاه بالسيطرة على المنطقة كانت واضحة لا تحتاج إلى مزيد من التدليل. واستمرت السياسة الإيرانية على المنوال نفسه بعد زوال الشاه بأسماء أخرى وتحت شعارات أخرى. إلا أنها في نهاية المطاف تنتهي بمسألة اعتبار منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ وتوسع. وجاءت تطورات الحرب بين العراق وإيران لتضيف أدلة جديدة على أن أمن دول الخليج العربي من العراق إلى عمان، أمن واحد تترابط فيه الأجزاء.

هناك أخطار أخرى على حدود الوطن العربي شرقاً وغرباً لا يمكن تجاهلها أيضاً من قبل الدول المجاورة تدلل كلها على وحدة الأمن العربي وترابطه. وفي جميع هذه الحالات كانت الدول مصدر الخطر تعتبر النزاع عربياً، وتبني مواقفها على أساس مقاومة البلدان العربية كلها وليس ذلك الجزء الذي يتوجه الخطر إليه مباشرة.

هل نجح الوضع الإقليمي الراهن في حماية الأمن العربي؟ الجواب عن ذلك سلبي، فلا حوادث التاريخ القريب ولا تحليل مستقبل تلك الأخطار ونظرة

الجهات التي يصدر عنها تدل على قدرة هذا الوضع على حماية الأمن العربي بتعريفه البسيط الواضح، حماية الأرض والشعب من الغزو الأجنبي. صحيح أن هناك تفاوتاً في درجة التعرض للخطر بسبب عوامل بعضها يعود للجغرافية، إلا أنه في المدى الطويل يتساوى الجميع في التعرض لهذه الأخطار.

ولا بد في هذا المجال من التنويه بأن وجود الثروة النفطية العربية بحد ذاته كان أحد عوامل زيادة تعرض الوطن العربي للأخطار الخارجية؛ فهذه الثروة التي بإمكانها أن تكون عامل قوة، هي بالوقت نفسه، ومن ناحية أخرى، عامل سلبي من حيث تهديد الأمن العربي. وقد يكون مفيداً تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل.

كانت سياسة الشاه في إيران في السابق تتجه نحو زيادة الموارد المالية عن طريق زيادة الإنتاج النفطي، وكان الشاه يوجه ضغوطه على الشركات العاملة في إيران لزيادة الإنتاج، ويطالبها بوضع منهاج إنتاجي توافق عليه الحكومة الإيرانية، وكان يتباهى بأنه فرض على الشركات العاملة زيادة سنوية في الإنتاج بمقدار يصل إلى ٢٠ في المئة. ولكن المتتبع لتطورات مواقف الشاه، يجد أنه تحول بعد فترة من الزمن عن هذه السياسة واتجه نحو زيادة الأسعار وأخذ يتحدث عن المورد الناضب وضرورة استخدامه في أحسن الاستعمالات، وعدم التبذير فيه. حدث ذلك بصورة متلازمة مع ورود معلومات في الصحافة النفطية عن تناقص الاحتياطي الإيراني وعدم اكتشاف حقول جديدة، كما أخذت إيران لا تنشر شيئاً عن احتياطياتها وأخذ يعرف في العالم أن الحقول الإيرانية آخذة بالنضوب فعلاً. وقد شهدت هذه الفترة نشوب صراع حاد أثاره شاه إيران ضد الأقطار العربية المطلة على الخليج العربي حول مسائل تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية بسبب اكتشاف حقول نفطية بحرية في الخليج العربي. ثم جاء احتلال الشاه للجزر العربية الثلاث، والمعروف أن إحداها ذات احتياطي نفطي ثابت. وبدأت سياسة الشاه إزاء البلدان العربية المطلة على الخليج العربي تزداد تدخلاً وحدّة، وازدادت معها قوة إيران البحرية وأصبح واضحاً في أواخر أيامه أنه يريد أن يكون شرطياً في الخليج العربي وصاحب النفوذ فيه. إن الحقائق النفطية عن وضع حقول النفط الإيرانية كانت من دون شك وراء سياسة الهيمنة والنفوذ في المنطقة. ثم أطيح بالشاه وأتى النظام الجديد، وإذا بالأهداف تستمر وإن كانت بشعارات ووسائل مختلفة. والنظام الجديد في إيران لا يجهل الحقائق النفطية غير المشجعة في ما يتعلق بالمستقبل، وهو يتصرف من دون شك تحت تأثير هذه الدوافع. وفي البلدان العربية المجاورة لإيران تقع مصادر القوة الروحية المتمثلة في الأماكن

المقدسة في العراق والعربية السعودية. إذاً ففي المنطقة العربية المجاورة تكمن مصادر القوة المادية والقوة الروحية التي يحتاج إليها النظام الجديد في مشاريع توسعه الخارجي، وفي سعيه إلى بناء نفوذ وسيطرة في المنطقة. وذلك خطر ماثل آخر يواجه الوطن العربي.

ولنلاحظ تطورات الوضع في منطقة الخليج العربي أثناء الحرب، اتضح أولاً أن الأمن في المنطقة واحد مترابط بين كل قطر وبقية الأقطار. ولوحظ أيضاً أنه بمجرد ما حصل تهديد لأمن قطر أو أكثر من الأقطار العربية فإنها التجأت فوراً إلى المجموع، أي مجموع الدولة العربية الخليجية أولاً، والدول العربية الأخرى ثانياً، نشداناً للقوة والتأييد والتضامن. فماذا يدل ذلك؟ هل يدل على قدرة وضع التجزئة على حماية أمن هذه الدول؟ والجواب بنظري: كلا. بالطبع فإن قدرة هذه الدول على حماية أمنها كان من الممكن أن تكون أكبر لو أنها كانت أكثر تضامناً، ولو كانت البلدان العربية الأخرى أكثر تضامناً. إن حماية الأمن يتناسب طردياً مع درجة تضامن البلدان العربية في المنطقة وفي عموم الوطن العربي. ذلك أمر لا شك فيه؛ ففي منطقة الخليج العربي كان موضوع الأمن مطروحاً على الدوام وكان ولا يزال الهاجس الكبير الذي يدور في أذهان الشعب والمسؤولين. إن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل نزوعاً من هذا النوع وتقييماً لقضية الأمن يقوم على أساس الانتقال من وضع التجزئة إلى وضع الوحدة نشداناً للأمن. وقيام مجلس التعاون الخليجي يمثل نزوعاً مماثلاً إلى ذلك. ويلاحظ أنه بمجرد أن يهدد أمن بعض هذه الدول نراها تلجأ إلى صيغة العمل الجماعي الذي يتجاوز حدود الدولة والإقليم حماية لأمنها. إذاً فقضية الأمن متلازمة مع قضية الخروج من التجزئة إلى الوحدة، ومن الإقليم إلى الوطن الكبير، ومن القوة الإقليمية إلى التضامن العربي الأوسع. ذلك هو منطق الأشياء وهو تدليل على الحقيقة الكبيرة التي لا يمكن تجاهلها، ألا وهي أن الأمن العربي يكون أمنع وحمايته أكثر إمكانية بالاعتماد على مجموع قوى الأمة العربية والخروج من وضع التجزئة إلى وضع الوحدة. وقد كان ذلك صحيحاً في عموم التاريخ البشري، وفي عموم التاريخ العربي، وكل الأدلة متوافرة عليه في حاضر العرب، وسيكون كذلك في ما يخص مستقبلهم.

ـ ٨ ـ

لنعالج الآن موضوع التنمية. وكمدخل للموضوع لا بد من إعطاء تعريف بسيط للتنمية. هناك مفاهيم عديدة للتنمية إلا أننا غير معنيين باختلاف المفاهيم، بل نستطيع أن نقول إن اقتصاد أي بلد يحقق التنمية عندما يستطيع إنتاج السلع

الإنتاجية إضافة إلى السلع الاستهلاكية. والمقصود بالسلع الإنتاجية هي السلع التي تستعمل في إنتاج سلع جديدة استهلاكية كانت أو إنتاجية، والمثال على ذلك هو الآلات والتجهيزات التي تتكون منها المصانع المنتجة لسلع أخرى. إن بلوغ الاقتصاد هذه المرحلة يعني أنه قد تجاوز مراحل النمو الأولى ودخل مرحلة التنمية الحقيقية. ومن هذا التعريف يتوضّح أن هناك فرقاً جوهرياً بين التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالتقدم عموماً يعني الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أعلى منها بغض النظر عن مكان تلك المرحلة في سلم التنمية الاقتصادية.

إن بلداً من البلدان يستورد السكر للاستهلاك المحلي، فإذا ما شيد مصنعاً لتكرير السكر الخام المستورد فإنه بذلك يحقق تقدماً اقتصادياً ولكنه يصل إلى مرحلة التنمية. وإذا استطاع هذا البلد بعد ذلك أن يتقدم فيبني مصنعاً لصناعة السكر من القصب أو من البنجر، ابتداء من المادة الخام النباتية وانتهاء بالسكر المكرر الجاهز للاستهلاك، فإن بذلك يكون قد حقق تقدماً اقتصادياً آخر ولكنه لم يدخل مرحلة التنمية الحقيقية. وعندما يصبح هذا البلد قادراً على أن يؤسس صناعة لإنتاج الآلات التي تستخدم في بناء المعامل لصناعة السكر، يكون قد دخل مرحلة التنمية الحقيقية. إن مجرد إنتاج السلع الاستهلاكية لا يعني أن اقتصاد ذلك البلد وصل إلى مرحلة التنمية الحقيقية. وهكذا نرى أن الدول ذات التصنيع العالي المنتجة للسلع الإنتاجية كالآلات والتجهيزات، هي الدول التي يمكن أن تعد دولاً متطورة، وما دون ذلك يعتبر مراحل في طريق التنمية الاقتصادية. وبناءً على هذا التعريف للتنمية الاقتصادية هل يستطيع وضع التجزئة أن يحقق تنمية اقتصادية حقيقية؟ الجواب بنظري سلبي إذ ليس بمقدور أي قطر عربي لوحده أن يحقق ذلك وإن تباينت الأقطار العربية في مدى البعد أو القرب من هذا الهدف. والسبب في ذلك هو ضيق السوق الداخلي الذي تحتاج إليه صناعة السلع الإنتاجية؛ فمن دون توافر سوق واسعة يصبح إنتاج هذه السلع غير اقتصادي وبالتالي يكون المستورد منها أرخص من المصنوع محلياً.

إن صناعة السلع الإنتاجية لا يمكن أن تكون اقتصادية إلا إذا توافر سوق يستطيع أن يستوعب الحد الأدنى من الإنتاج اللازم لجعل الصناعة اقتصادية. والحد الأدنى هذا هو قطعاً أكثر مما يستطيع السوق المحلي لأي قطر عربي وحده أن يستوعبه. إن أهمية السوق لاستيعاب الحد الأدنى الاقتصادي من الإنتاج واضحة في البحث النظري، وواضحة عملياً في مجال التطبيق. صحيح أن صناعة ما، قد يكون من الممكن أن تؤسس في البداية على أساس غير اقتصادي، فتقوم

الدولة بتحمل خسائرها بقصد تحقيق هدف أمني أو اجتماعي، إلا أن ذلك لا يصح إلا إذا كانت تلك الخسارة مؤقتة، إذ إن الدولة لا يمكن أن تتحمل خسارة صناعة ما من دون تحديد زمني. وحتى لو صح ذلك على صناعة ما، فإنه لا يصح على مجموع الاقتصاد الوطني، إذ لا يمكن أن نتصور دولة من الدول تنشئ جميع صناعاتها على أساس غير اقتصادي وتقوم بتسديد الخسائر الناجمة عن ذلك لمجموع الاقتصاد وعلى الأمد الطويل. إن بلداً كهذا لا يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية الحقيقية مهما كانت موارده النفطية، إذ إن هذه الموارد نفسها غير دائمة وإن صناعة مصطنعة مدعومة من الدولة بهذا الشكل، لا يمكن أن تشكل قاعدة لتنمية حقيقية لسبب بسيط هو أنها لا تنتج فائضاً يمكن أن يستخدم في تمويل الاستثمارات الجديدة التي يقتضيها النمو الاقتصادي حتى لو عوّضت الدولة ذلك من مواردها النفطية، فمواردها هذه محدودة وآيلة إلى النضوب طال الزمن أم قصر.

ولكن الأمر لا ينحصر في ذلك، بل للموضوع جانب آخر مهم يتعلق بالتطور التقني المستمر، وأثره في تغيير حجم الوحدة الاقتصادية؛ فالمعروف أن الصناعة الحديثة تقوم على أساس الوحدات الإنتاجية، ولكل وحدة طاقة إنتاجية محددة. ولأجل أن يكون استخدام هذه الوحدة الإنتاجية اقتصادياً، يجب تشغيلها بالطاقة الإنتاجية المحددة لها. أما إذا أشغلت هذه الوحدة بأقل من طاقتها الإنتاجية فيكون استخدامها غير اقتصادي. ولنضرب على ذلك مثلاً، ولنفرض أن صناعة من الصناعات مكونة من وحدات إنتاجية والوحدة الإنتاجية ذات طاقة إنتاجية اقتصادية هي ٥٠ ألف وحدة من سلعة من السلع. إن هذه الوحدة من أجل أن تشغل اقتصادياً يجب ألا ينخفض إنتاجها عن ٥٠ ألف وحدة من تلك السلعة. لنفرض أن أحد الأقطار العربية يستطيع سوقه الداخلي أن يستوعب ٥٠ ألف وحدة من هذه السلعة، فتقوم الدولة وتؤسس معملاً بوحدة إنتاجية ذات طاقة إنتاجية مقدارها ٥٠ ألف وحدة كما أسلفنا، وتمنع الاستيراد فتقوم هذه الوحدة بسد حاجة السوق المحلي. وبعد فترة من الزمن حصل تطور تقني غيّر من طريقة الإنتاج فضاعفها فأصبحت الوحدة من هذا المصنع بمقدورها أن تنتج ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة بالكلفة نفسها. أي أن الحد الاقتصادي للإنتاج للوحدة الجديدة ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة، فالذي يحصل هو أن كلفة إنتاج هذه السلعة في خارج ذلك البلد قد انخفضت إلى النصف بالنسبة إلى كلفة إنتاج السلعة نفسها في ذلك البلد، وعندها يصبح البلد بين أمرين، فأما أن يقبل بالخسارة الناتجة عن ارتفاع كلفة الإنتاج من المصنع الموجود لديه بالنسبة إلى

المستورد من الخارج من السلعة نفسها، وذلك أمر لا يمكن أن يستمر في الأمد الطويل ولا يصح أن ينطبق على مجموع الصناعة الوطنية في البلاد، أو أن ذلك البلد يقوم بتجديد مصنعه بإحلال الوحدة المتطورة مكان الوحدة القديمة. ولكن الوحدة الجديدة من أجل أن تكون اقتصادية يجب أن تشغّل بطاقة ١٠٠ ألف وحدة من السلعة المنتجة، في حين أن طاقة استيعاب السوق المحلية هي ٥٠ ألفاً فماذا يصنع بالفائض من الإنتاج؟ ربما يقال إن هذا البلد يقوم بالتصدير ولكن هل ذلك عملية سهلة؟ هل يستطيع البلد المبتدئ بالصناعة أن يدخل سوق المنافسة في العالم ويزاحم الدول الصناعية المتقدمة ذات الإنتاجية العالية التي قطعت أشواطاً طويلة في عملية زيادة الكفاءة وتخفيض الكلفة والقدرة على التطور التقني الذي يساعد كثيراً على تخفيض كلفة الإنتاج؟ إن ارتفاع الإنتاجية وبالتالي تخفيض كلفة الإنتاج والتطور التقني السريع، أمور قد تحققت للدول الصناعية بفعل تاريخ طويل من التطور الصناعي بدءاً بمرحلة الاستعمار والسيطرة على أسواق المستعمرات، وصولاً إلى وقتنا الحاضر حيث التطور التقني على أشده لتحسين النوعية وزيادة الإنتاجية وإيجاد بضائع جديدة وطرق إنتاج جديدة أقل كلفة.

إن الدول النامية لا تستطيع بوضعها الحالي أن تمزق كل هذه المراحل وتدخل بمنافسة ناجحة في سوق التجارة الدولية، وإن هي استطاعت في بعض الحالات فذلك أمر محدود ببعض السلع ذات الخصائص المعينة والظروف الملائمة الخاصة. ذلك في سوق السلع الاستهلاكية؛ أما في سوق السلع الإنتاجية فالأمر أكثر صعوبة بكثير، فما العمل إذاً للتغلب على ضيق السوق المحلية؟ الجواب هو الوحدة العربية التي تستطيع توفير سوق واسعة نسبياً تجعل من الممكن تأسيس صناعات اقتصادية يستطيع السوق الداخلي أن يستوعب إنتاجها من السلع.

ـ ٩ ـ

إن هذه المشكلة ـ مشكلة ضيق السوق ـ أصبحت الآن من أعقد المشاكل. حتى الدول الصناعية نفسها أخذت تعاني من هذه المشكلة، فالدول الصناعية عدا الولايات المتحدة ذات السوق الواسع أخذت تفتش عن أسواق جديدة، ومن أهم ما توصلت إليه إنشاء التكتلات الاقتصادية. وأكبر مثل على ذلك السوق الأوروبية المشتركة كوسيلة لتوسيع السوق لتستطيع الدول الصناعية الأصغر أن تنافس منتجات الدول الصناعية الأكبر. إن الدول النامية نفسها عبرت عن هذه النزعة

بإنشاء التكتلات الإقليمية في محاولة منها لتوسيع السوق، فقامت بإنشاء مثل هذه التكتلات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. والبلدان العربية نفسها أنشأت السوق العربية المشتركة. صحيح أن محاولات الدول النامية لم تكن بالنجاح المأمول، إلا أن جنوحها إلى هذا النمط من التنظيم الاقتصادي يدل على وجود مشكلة تحاول حلها بهذه الوسيلة.

إن ضيق السوق الداخلي يشكل إذاً عقبة مهمة أمام الوصول إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية كما تم تعريفها، والتطور التقني نفسه زاد هذه المشكلة تعقيداً وجعل الحاجة إلى سوق واسعة أكبر من الماضي؛ فكلما حصل تقدم تقني في أساليب وطرق الصناعة أصبح السوق الداخلي لكل بلد عربي أضيق من السابق في استيعاب إنتاج الوحدات الصناعية المتطورة إذا ما أريد تشغيلها بطاقتها الاقتصادية. ويعني ذلك أن التطور التقني نفسه يدفع في اتجاه التوحيد وخلق الكتل الاقتصادية الكبيرة. إن الجزء الأعظم من ثروة العالم اليوم وكذلك التطور التقني، ينتج في داخل الكتل الاقتصادية الكبيرة كالولايات المتحدة والسوق الأوروبية ومجموعة الكوميكون.

ثمة كلمة أخيرة في هذا المجال تتعلق بالتطور التقني. إن التطور التقني الآن من أهم أسس تكوين القوة الذاتية في المجال الاقتصادي والمجال العسكري؛ فقد زادت أهمية التطور التقني فأصبح من مفاتيح التقدم المهمة وبخاصة في مجال فتح آفاق جديدة في التقدم الاقتصادي. إن التقدم التقني والبحث العلمي الحديث يتلاءمان مع الكتل الاقتصادية الكبرى أكثر مما يتلاءمان مع الدول الصغيرة المحدودة السوق والإمكانيات المادية والعلمية، فلأجل الاستفادة من نتائج التقدم التقني الحديثة بصورة اقتصادية نحتاج إلى سوقٍ واسع، وإلا فستبقى الاستفادة من نتائج البحث العلمي محدودة وغير اقتصادية، ولعل القمر الصناعي العربي من أحسن الأمثلة على ذلك، فهذا القمر الصناعي في مجال المواصلات والبث المسموع والبث المرئي ذو فائدة استخدامية أوسع مما يحتاج إليه أي قطر عربي وحده، ولذلك كان تنظيمه على أساس عربي مجدياً اقتصادياً وممكناً من جميع الوجوه.

هذا من ناحية استخدام نتائج التطور التقني، أما من حيث الإمكانيات، فالتطور التقني يحتاج إلى موارد مالية وإمكانيات بشرية لا تتوافر في الغالب إلا في البلدان العربية كمجموعة. وبالإمكان أن نتصور ماذا يحدث لو أن الإمكانيات المادية المخصصة للبحث العلمي والموارد البشرية المؤهلة لهذا النشاط في البلدان العربية دمجت واستخدمت جماعياً من أجل تقدم المجموع. إن في وسع الإمكانيات

المادية والبشرية أن تتكامل ويحصل المجموع على منافع التنسيق والتكامل والاستفادة من الخبرة المتراكمة، ومنع الازدواجية والتبذير ودخول المجالات الصعبة التي لم يكن بإمكان كل قطر وحده دخولها.

لذلك فليس من قبيل الصدف أن نرى أن أهم الإنجازات في مجال البحث العلمي والتطور التقني قد حصلت ضمن الكتل الاقتصادية الكبيرة، وأن الدول أخذت تميل مؤخراً إلى الجهود المشتركة في مجال البحث العلمي والتطور التقني.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنني لا أقصد أن أقدم كل المبررات الاقتصادية للوحدة العربية، فالمبررات أكثر مما تعرضت له في هذا المقالة. ومعروف أن موضوع الوحدة الاقتصادية العربية مبحوث بشيء من السعة والتفصيل، ولا أقصد في هذا المجال تكرار ذلك، فهناك كل مسألة الاختناقات في التنمية الاقتصادية القطرية المتمثلة بالتوزيع غير المتوازن لعوامل الإنتاج بين البلدان العربية والآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي العربي. وكل موضوع في المنافع الاقتصادية الصافية الحاصلة من الإنتاج الكبير والاستفادة القصوى من مزايا الموقع الجغرافي ودمج الموارد البشرية. . إلخ، من المواضيع التي تدخل في دراسة موضوع مزايا الوحدة الاقتصادية العربية. وإنني لم أقصد خوض هذا الموضوع، وإنما قصدت أن أتطرق إلى قضية رئيسة هي أن البلدان العربية بوضع التجزئة الحالي بإمكانها، كأقطار، أن تحقق شيئاً من التقدم الاقتصادي يتفاوت من قطر إلى آخر بتفاوت إمكانياتها ومواردها، إلا أنها لا تستطيع أن تحقق التنمية الحقيقية كما سبق تعريفها، ألا وهي الوصول إلى مرحلة إمكانية إقامة صناعة اقتصادية لإنتاج السلع الإنتاجية. وما يجعل الأمر أكثر صعوبة التطور التقني المستمر الذي أدى إلى ضيق أكبر في السوق المحلية ما يدعو إلى إقامة مثل هذه الصناعات بصورة اقتصادية أكثر صعوبة. وبعبارة أخرى فإن التقدم التقني جعل وضع التجزئة أكثر حرجاً من حيث القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وجعل الوحدة أكثر حاجة وإلحاحاً.

هذا هو مجمل وضع التجزئة الموجود حالياً كبديل لفكرة القومية العربية من حيث الأمن والتنمية، وفي هذا المجال لا يفوتني أن أشير إلى العلاقة بين الأمرين. إنني أجد بين التنمية والأمن علاقة فيها كثير من الوضوح، ولكن لا بأس من الإشارة العابرة إلى طبيعة الترابط بينهما. إن التنمية الحقيقية من أجل أن توجد وأن تستمر لا بد أن تكون محمية، أي أن يكون الأمن متوفراً من حيث الأرض ومن حيث الشعب، إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية تقوم بظل الأخطار

وفقدان الأمن. إن وسائل الحروب الحديثة من حيث قدرتها على التدمير اتسعت وزادت، وأصبح بإمكانها تدمير المنشآت الاقتصادية والعمرانية بأوسع وأسهل من السابق، ناهيك عن القدرة التدميرية للأسلحة النووية التي يمتلكها الكيان الصهيوني الآن قطعاً.

وإذا ما قلبنا المعادلة وجدنا أن العلاقة قائمة أيضاً، إذ إن الأمن بمفهومه الحديث يعتمد بصورة رئيسة على القدرة الصناعية والتطور التقني؛ فالتنمية الحقيقية هي التي تجعل من تصنيع السلاح المتطور الحديث أمراً ممكناً، وهي التي توفر الموارد المالية والاقتصادية اللازمة للحروب الحديثة، والقوة الاقتصادية والصناعية تشكّل العمود الفقري الذي تستند عليه الجيوش الحديثة في الحرب. صحيح أن بإمكان الموارد المالية أن تشتري السلاح، إلا أن الموارد المالية هذه غير متوافرة لكل الأقطار العربية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأمن الحقيقي لا يكون مضموناً إلا عندما ينتج السلاح محلياً، فلا يكون الحصول عليه معتمداً على التقلبات السياسية الدولية وضغوط الدول المنتجة له. كما إن استخدام السلاح وإدامته يحتاجان إلى تطور بشري معين. إن الحروب الحديثة والصمود فيها يتطلب قوة ذاتية اقتصادية وصناعية وتقنية، وهو أمر لا يتوافر لكل قطر عربي لوحده، بل يصبح توفيره أكثر إمكانية في حالة البلدان العربية كمجموع.

ـ ١٠ ـ

هذه هي التحديات الثلاثة التي تواجه فكرة القومية العربية الحديثة، وكلها تحديات فيها الكثير مما يمكن أن يقال نظرياً وعملياً، وكل منها قد أخذ طوره وراج في وقت من الأوقات، وكانت الخطوط البيانية لها متعرجة فيرتفع أحدها وينخفض الآخر ثم يعود إلى الصعود ثم يهبط بحسب تقلبات الظروف. إلا أنها جميعاً تشترك في قاسم واحد هو أنها لم تستطع لا نظرياً ولا عملياً أن تكون بديلاً مقبولاً وناجحاً لفكرة القومية العربية التقدمية. بالطبع لا بد من الاعتراف أن التحدي الأخير فيه شيء من الاختلاف عن التحديين الآخرين، وهو أنه موجود في الواقع، وكما سبق ذكره فهو يستمد شيئاً من القوة من هذا الوجود. وبمرور الوقت يتكون شيئاً فشيئاً الانطباع بأن الموجود أفضل ما هو ممكن، وبالتالي فإن فكرة القومية العربية مستبعدة كحل لقضية العرب. إلا أن ذلك مجرد انطباع وأسبابه نفسية أكثر منها حقيقية، والتوازن الظاهري الموجود في واقع التجزئة العربية هو توازن قلق قابل للتغيير في أي وقت. ومهما طال أمده وساعدته العوامل النفسية المترشحة عن الإحباط وسوء الأوضاع، فإنه لا يمكن أن يكون

بديلاً نهائياً بسبب نقاط الضعف المركزية التي شرحناها سابقاً، والمتعلقة بعدم قدرة هذا الواقع على توفير الأمن ولا على تحقيق التنمية. إذاً، مهما طال الزمن، تبقى الصفات الأساسية لواقع التجزئة عائقاً جوهرياً في ثبوته كبديل ناجح. صحيح أن مرور الوقت يؤدي من بعض النواحي إلى تقوية واقع التجزئة نفسياً، كما إنه يؤدي إلى تكوين مصالح خاصة مرتبطة به تقوي مؤسسات الدولة القطرية، إلا أن مرور الوقت من ناحية أخرى يجعل توفير الأمن أكثر صعوبة بسبب تفاقم الأخطار والتطور الهائل في أساليب الحروب الحديثة وظهور الأسلحة الأكثر فتكاً.

كما إن التطور التقني من شأنه أن يجعل التنمية الحقيقية أكثر صعوبة. إن مرور الوقت يؤدي إلى زيادة توضيح مواضع الضعف في وضع التجزئة بسبب ازدياد حالات الاختبار التي يمر بها، ويؤدي بالتالي إلى زيادة المناسبات التي يظهر فيها فشله وعجزه. إذاً مرور الوقت لا يعمل باتجاه واحد. إنه يخدم وضع التجزئة من جهة، ويزيد من عيوبها ومن فرص ظهورها الجلي أمام الجماهير الواسعة من الشعب العربي من جهة أخرى. ويعني ذلك في الحقيقة أن لا مفر من الوحدة وأن العرب ليس لديهم أي خيار آخر؛ فوضع التجزئة محكوم عليه بالفشل في أخطر الأمور وسيجر، وبمرور الوقت، على الوطن العربي نكبات جديدة، وسيتضح فشله الاقتصادي. إن وضع التجزئة قد يبدو ملائماً في بعض الأحيان لتلك الأقطار العربية التي تملك احتياطات نفطية تدر عليها دخلاً غير اعتيادي، بمقدوره أن يحل كثيراً من المشاكل ولو بصورة مؤقتة، وأن يحقق نوعاً من الرفاه والراحة والاطمئنان، إلا أن ذلك غير متاح لأكثرية البلدان العربية من جهة، وهو وضع مؤقت من جهة أخرى، وسيأتي اليوم الذي ينضب فيه هذا المورد ويزول هذا العامل المصطنع الذي يدعم وضع التجزئة.

والحكمة بالطبع هي السير في الطريق الصحيح والتعجيل بذلك؛ فمن الأفضل أن نتجنب نكبات أمنية جديدة وأن نضع اقتصادنا على الطريق الموصل للتنمية بدلاً من أن ننتظر لنعمل ذلك مجبرين بعد أن نتحمل الكثير من خسائر ونكبات وضع التجزئة.

إذا كان الوضع العربي الراهن سيئاً وهو كذلك فماذا نستنتج من ذلك؟ هل الاستنتاج المنطقي يكون بتكريس وضع التجزئة أم بالبحث عن أسباب سوء الوضع؟ إن سوء الوضع العربي، إن دل على شيء، فهو يدل على فشل وضع التجزئة لا العكس. هل المسؤول عن هذا الوضع هو الوحدة العربية أم التجزئة

العربية؟ ربما قيل إن سوء الوضع العربي الحالي يجعل الوحدة العربية أكثر صعوبة، وهو قول لا يصدر عن تحليل لأسباب سوء الوضع والطريق الصحيح لمعالجته، بل عن الإحباط النفسي الذي أوجده سوء الأوضاع. والإحباط النفسي مسألة ذاتية قابلة إلى التغير بين عشية وضحاها بسبب تطور إيجابي مهم يحدث ويجر من ورائه بحلقات حلزونية متصاعدة، تطورات إيجابية جديدة وهكذا. وفي التاريخ العربي الحديث أمثلة على ذلك عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة وقامت ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق بعد ذلك.

إذاً علينا أن نفتش عن الأسباب العميقة لسوء الوضع العربي، وأن نسلك الطريق الصحيح لمعالجته، لا أن نرضخ للآثار النفسية التي تترشح من الوضع الرديء الحالي. وبين هذا وذاك فرق جوهري. وليس في نظري غير الوحدة العربية من طريق لتحقيق نهضة حقيقية.

ـ ١١ ـ

وهنا لا بد من التنويه بأني لا اقصد بالطبع أنه بالإمكان القفز من وضع التجزئة إلى وضع الوحدة، كما قد يتصور التفكير الخيالي المفصول عن الواقع. وهنا يأتي دور أخذ الواقع بعين الاعتبار في تحقيق النهضة. عندما نقول إننا ونحن نعمل لتحقيق الوحدة العربية التقدمية علينا أن نسلك طريقاً علمياً، يكون المقصود أخذ الواقع العربي بعين الاعتبار، وأخذ الواقع لا يعني كما أسلفنا الخضوع له، بل يعني معالجة عقده وقواه التي تكونت بمرور الوقت. وإن كان هنالك شيء يمكن أن يقال في هذا المجال المتعلق بنظرية العمل، فهو أن التطور الاجتماعي لا يحصل تلقائياً وبخط مستقيم كما يقول التطوريون المعارضون للأسلوب الثوري في صنع التقدم الاجتماعي. ولكنه كذلك لا يحدث بقفزة واحدة إلى الأمام يتحقق فيها كل شيء ويزول الواقع الفاسد كلياً كما يتصور الخياليون، بل إن التطور الاجتماعي يحدث بقفزات ثورية متدرجة فيكون خطه البياني متعرجاً صعوداً. وهذا هو معنى القول إننا في الوقت الذي يجب ألا نخضع فيه للواقع، علينا ألا ننفصل عنه كلياً، بل علينا قيادته بقفزات متدرجة صعوداً نحو الأهداف العليا. وذلك بالطبع فن القيادة، إذ لا يوجد قانون رياضي مسبق نستطيع بواسطته تحديد متى تتم كل قفزة ولا تحديد ما تحتويه كل قفزة من تفسيرات في الواقع.

هناك إذاً علاقة بين التحدي الثالث وهو واقع التجزئة وفكرة القومية العربية الحديثة، وهي أن عملية تحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن تتم من فراغ بل لا

بد أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الموجود وهو واقع التجزئة وتتحرك منه بقفزات متدرجة نحو الوحدة. ولعل أهم ما يمكن استنتاجه عملياً من ذلك هو أن الوحدة لا تتم دفعة واحدة ولن تكون شاملة منذ البداية. والاستنتاج الآخر يتعلق بشكل نظام الحكم في الدولة العربية الموحدة، فهو كما يبدو سيكون أقرب إلى النظام اللامركزي الاتحادي منه إلى الدولة المركزية الموحدة بالتعريف المعروف في العلوم السياسية.

من ذلك تتضح نقاط القوة في الفكرة القومية التقدمية الحديثة، فهي في الوقت الذي أثبتت قدرتها على مجابهة التحديات الرئيسة، استطاعت أن تستفيد من تلك التحديات بتطوير مفاهيمها وبلورة الأفكار المكونة لبنائها النظري؛ فهي استفادت من التحدي الماركسي الذي أكد أهمية القضية الاجتماعية، كما استفادت منه بعض الشيء في الناحية التنظيمية، فجاءت حركة تقدمية ذات تنظيم شعبي لتحقيق مبادئها، وليس مجرد مدرسة فكرية. وهي استفادت من التحدي السلفي بتطوير مفهوم العلاقة الحية بين العروبة والإسلام، ذلك المفهوم الثوري الذي يضع الإسلام في منزلة عليا في الحياة القومية والاجتماعية للمجتمع العربي مع انفتاح على العصر واعتراف كامل بحقيقة التطور الاجتماعي للبشرية. وهي استفادت من تحدي التجزئة بتطوير نظرية عمل ملائمة تقوم على أساس قيادة الواقع نحو الوحدة، ولكن من دون الانفصال عن الواقع والقفز فوقه بل بأخذه بعين الاعتبار.

هذه هي وجهة نظري في مسألة التحديات التي تواجه فكرة القومية العربية الحديثة، وفي نظري أن تحدي التجزئة هو أخطر هذه التحديات.

٧ ــ القومية والعالمية الجديدة

في الكتابات العربية الدارجة ترديد لظواهر أُسيء تفسيرها. والذي يدعو إلى مناقشتها هو أنها بسبب الترديد الذي يمارسه البعض، اتسعت دائرتها الأمر الذي جعل تناولها بالمناقشة ضرورياً؛ فالمسألة الأولى هي ما يسمى في الدارج من الكتابات السياسية بـ «وحدانية القطب» الذي نتج من انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية بعد زوال الاتحاد السوفياتي. إن الذي حدث له نتائج متعددة وما يهمنا منها مسألة تتعلق بنا كأمة عربية.

الولايات المتحدة دولة استعمارية وذلك أمر لا أظن أنه بحاجة إلى إثبات. والسعي الاستعماري للولايات المتحدة في الوطن العربي بالرغم من تعدد مظاهره السياسية والاقتصادية شأن الاستعمار أينما كان، يمكن تلخيصه بالسيطرة على النفط وتمكين الكيان الصهيوني. ومن أجل تأمين ذلك، تتبع الولايات المتحدة مختلف الخطط والممارسات لأطول وقت ممكن.

وإثر ظهور الاتحاد السوفياتي وتنامي قوته في العالم وانتشار الأفكار الشيوعية في بلدان العالم الثالث، اضطر الاستعمار الحديث وعلى رأسه أمريكا إلى شيء من الاعتدال والمرونة لمقاومة انتشار الشيوعية، فانسحب في منتصف الطريق من كثير من المستعمرات واتصف موقفه في الحياة الدولية بمرونة نسبية إزاء قضايا التحرر والاستقلال. وما معارضة العدوان البريطاني والفرنسي الصهيوني (العدوان الثلاثي) على مصر إلا مثال على ذلك، ولكن بعد أن زال خطر الشيوعية رجعت الأمور إلى حقيقتها، وبدأت تظهر ميول الهيمنة وأساليب الاستعمار القديمة الفجّة، وغلب الطبع التطبع كما يقال، ودشن النظام الدولي الجديد بعدوان عسكري على العراق بأوسع وأشرس ما عرف بعد الحرب العالمية الثانية، وأمعنت أمريكا في دعم الصهيونية إلى الحدود التي وصلتها ونشهدها الآن. أما لماذا يحصل ذلك

فأسبابه هو أن مخططي السياسة الأمريكية المعروفين بالذرائعية والحسابات الباردة، يجدون بذلك الفرصة التي حجبتها الحرب الباردة، والتي من غير المنطقي إضاعتها. كما إن الولايات المتحدة هي الآن ذات قوة عسكرية وتقنية وإعلامية، تفوق كثيراً ما كانت عليه في زمن الاستعمار القديم. ومعروف أن الجريمة تكبر ويتسع نطاقها مع ازدياد قوة السلاح بيد من يمارسها، فالقوة الغاشمة تستثير الغرور وتبعث على الاستهتار والإمعان في العدوان.

والسؤال هو هل أن هذا التطور في أحوال العالم عامل مثبط أم هو عامل منشط للشعور القومي عندنا نحن العرب؟ إن الأصوات التي تقول بتراجع مرحلة القومية، تجعل من ذلك حجة للتدليل على موقفها وهو عين الخطأ. إن ازدياد التحدي وشراسة الهجوم الاستعماري الأمريكي ـ الصهيوني له عكس المفعول، ويجب أن يكون دافعاً لمزيد من التمسك بالقومية بدلاً من العكس. إن التحدي يخلق الاستفزاز ويستثير غريزة الدفاع عن النفس، بدلاً من الاستسلام لا كما يظن البعض. إن الدفاع عن البقاء ميل طبيعي في جميع الكائنات الحية. وكما يصح على الأفراد يصح على الأمم، فكما إن دخول الجراثيم للجسم يستثير المناعة ويحفز قوى المقاومة في الجسم، كذلك يفعل التحدي الأمريكي الصهيوني المباشر المتّسم بالشراسة وسعة النطاق، وذلك لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تنبيه الوعي القومي وتقوية الشعور بالذات، ويحفز نزعة المحافظة على الوجود. لذلك يخطئ من يعتقد أن العدوان الأمريكي على العراق وما تقوم به الصهيونية من عدوان على الأرض العربية ومقدساتها وكرامتها، قد أضعف الشعور القومي، إنه العكس تماماً فتجاوب الجماهير العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي خلال العدوان وما يتشكل الآن من رأي عام معادٍ لأمريكا والصهيونية دليل على ذلك. إنني أعتقد أنه لو تتاح الآن الفرصة إلى استفتاء شعبي في كل الوطن العربي بعيداً عن تأثير الأنظمة الحاكمة، لظهر واضحاً أن الأكثرية هي مع الوحدة العربية، وضد التجزئة والسياسة الأمريكية الصهيونية.

في الحقبة الأخيرة من الحكم العثماني وصلت حركة الاتحاد والترقي للحكم، وأخذت تطبق سياسة عنصرية تقوم على التتريك والاستبداد واحتكار السلطة. ما أشعر العرب أن وجودهم ولغتهم وثقافتهم وشخصيتهم القومية مهددة، وكان ذلك من دون شك من العوامل التي قوّت الشعور القومي، وأدت إلى ظهور نزعة الدفاع عن النفس؛ فقامت الجمعيات والأحزاب القومية العربية، وظهرت الدعوة إلى الاستقلال وشهدت القومية العربية مداً قومياً.

الموضوع الآخر الذي تواترت الإشارة إليه في بعض الكتابات، يتعلق بتطور وسائل الاتصال بكل ما يرد معه من عبارات منحوتة جديدة أمثال «العالم قرية صغيرة» و«التكيف للقرن الواحد والعشرين». . إلخ. إن قضية التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصالات بمختلف أنواعها، قضية حقيقية من حيث إنها واقعة. وذلك أمر مفهوم ولكن غير المفهوم هو ماهية علاقة ذلك بجدل القومية والعالمية؟ إن الكتابات التي تتناول هذه المواضيع لا تهتم بإيراد البرهان ولا بتوضيح العلاقة بين هذا وذاك، بل تكتفي بمجرد الحديث عن تطور الاتصالات، مستخدمة أسلوب الإيحاء والقفز إلى الاستنتاج من دون عناء المناقشة والتسلسل المنطقي والربط بين الظاهرة وما يبنى عليها من استنتاج. لذلك فهي كتابات ناقصة البرهان في أحسن الأحوال إن لم تكن ذات قصد تضليلي.

إنني أرى أن الأمر معكوس تماماً، فتطور وسائل الاتصال من شأنه أن يقوي الشعور القومي بدلاً من أن يضعفه، والأسباب هي ما يلي:

بواسطة وسائل الاتصال المتطورة الحديثة يستطيع المواطن العربي وعموم الرأي العام، أن يطّلع بصورة أسرع وأوضح على أحوال الوطن العربي وبذلك تتقارب الأمة ويزداد التفاعل والاندماج، ويعمل قانون الأواني المستطرقة عمله في الثقافة وفي ازدياد حركة السفر والعمل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي، فبواسطة برامج البث التلفازي أصبح ميسوراً للعربي في العراق أن يعرف أكثر عن السياحة في تونس والصناعة في المغرب والانتخابات في اليمن. . إلخ. إن انتشار الفنون وتوسيع رقعة الثقافة العامة واتساع آفاق المعرفة، كلها تبعث على مزيد من التفاهم والاندماج وعلى مزيد من التعرف على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لعموم الوطن العربي، فهل في ذلك ما يضعف الرابطة القومية؟ القول إن وسائل الاتصال الحديثة تتيح فرص الاطلاع على أحوال العالم، كلام صحيح ولكن هل أن ذلك مدعاة لإضعاف الرابطة القومية؟ إنني أرى العكس، فالاطلاع على ما يجري في العالم يساعد على زيادة معرفتنا عن كيف تتصرف الأمم وكيف تتقدم وكيف تدافع عن مصالحها. إن وسائل الإعلام الحديثة تضع أمام المشاهد العربي ما يقوم به الأوروبيون وغيرهم في مناطق عديدة في العالم، من أجل التوحيد والتكتل.

هذا في الجانب الإيجابي، أما في الجانب السلبي أصبح بإمكاننا بفضل التطور الكبير في وسائل الاتصالات أن نعرف بوضوح وشمولية ما تقوم به الدول الاستعمارية من خطط وأعمال معادية. إننا الآن بفضل الشاشة الصغيرة

نرى كل يوم بالصورة والصوت وحشية الصهيونية في الأرض المحتلة، وما تنفذه من خطط عدوانية. ونشهد بالصورة والصوت الدعم اللامحدود الذي تقدمه أمريكا لهذا الكيان. إن مشاهدة ما يجري الآن في الأرض المحتلة من شأنه أن يستفز الشعور القومي بدلاً من العكس، فالمشاهد العربي يرى بصورة حية عملية الاستيلاء على الأرض العربية واستباحة حياة المواطنين العرب. أن نرى وأن نسمع عن كل ذلك من شأنه تقوية الشعور القومي، وليس التخلي عن القومية إلى العالمية.

إن الكلام المعاد عن النظام الدولي الجديد والعولمة والعالم قرية صغيرة، كلام سياسي له قصد مسبق هو أن يتخلى العرب عن شعورهم القومي لتسهيل عملية الاستعمار. إن انفراد أمريكا كحادث قد وقع، وتطور وسائل الاتصالات واقع، ولكن القول بذلك شيء، والقفز إلى استنتاج أن ذلك قد يؤدي إلى التخلي عن القومية العربية شيء غير صحيح. إنه مغالطة فيها الغرض والجهل معاً.

الدعوة إلى العالمية ليست جديدة، الإسكندر المقدوني قال بذلك ثم نابليون ثم الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، ثم الماركسية، وصولاً إلى دعوة النظام العالمي الجديد. ولكن كل ذلك ذهب مع الريح وبقيت الحقيقة.

١٩٩٧/٦/٥

٨ ـ القوميّة العربيّة والمثالية
مناقشة لموضوع «أنا» و«نحن»

ـ ١ ـ

في الإنسان علاقة بين العقل والضمير، تجعل الإنسان قائداً لعملية التقدم، فالقوة الروحية التي تدفع العالم نحو التقدم تعمل أحسن ما تعمل من خلال الإنسان عن طريق التفاعل بين العقل والضمير. وذلك تلخيص لوجهة نظري التي توصلت إليها وشرحتها في مناسبات عديدة. وقد وجدت من المفيد وضعها في المقدمة كمدخل ومرجع للمناقشة التي تسوقها هذه المقالة.

وأهم مسألة تبرز للمناقشة هنا هي موضوع المثالية؛ فالمثالية تعبير له مفهوم متداول كما له مفهوم فكري يتعلق بالنظريات؛ فالمفهوم المتداول ينصرف إلى وجود مثل أعلى يسعى الإنسان من أجل تحقيقه، فيقال هذا شخص مثالي التفكير بمعنى أنه يعمل على رفع الواقع إلى مستوى أعلى ممدد، فهو لا يقبل الواقع بل يتمسك بالأخلاق الفاضلة والمثل العليا.

أما في مجال البحث النظري، فالمثالية ترتبط أساساً بالفكر الذي يؤكد وجود إرادة تشير إلى التاريخ في اتجاه الصعود والتطور، وبالرغم من التباين في تعريف وتحديد ماهية تلك الإرادة. ولعل أهم نظرية اقترن بها هذا المفهوم هي تفكير هيغل المعروف وعموم المدرسة المثالية الألمانية، أما الماركسية فهي نقيض المدرسة المثالية من حيث تأكيدها أن جوهر الكون هو المادة التي تتطور بحسب قوانين موضوعية خارج إرادة وتفكير الإنسان والفكر، وليس إلا نتاجاً وانعكاساً لعمل في اتجاه التطور من الأدنى إلى الأعلى، وبذلك يحصل الارتقاء والتقدم البشري من العبودية إلى الشيوعية، إنها عندما تقول بذلك لا توضح السبب الذي يجعل ذلك

التطور ذا غاية أخلاقية نوعية هي الانتقال من الأدنى إلى الأعلى. إنها تدخل عاملاً أخلاقياً في موضوع التطور من دون أن تعترف به، لا بل هي تنكر كل التحليل الأخلاقي في التنظير المثالي. حركة المادة تؤدي إلى الارتقاء والتطور بفعل قوانين موضوعية، ولكن لماذا تكون الحركة ذات هدف مثالي؟ الماركسية لا تجيب بل تغفل ذلك تماماً.

على كل حال، فالذي يعنينا في هذا المجال هو التوضيح أن المثالية تعني في المجال النظري وجود قوة ذات غاية أخلاقية يسير بموجبها التطور، وبذلك تكون البشرية في حالة تطور مستمر: ما هو أدنى إلى ما هو أعلى؛ فالإنسان الأول قد ولد وعاش وحده في الطبيعة، وكانت الخطوة المهمة الأولى في التطور هي قيام المجتمع وإنشاء الدولة من أجل هدف سامٍ هو حماية الحقوق الطبيعية بحسب منظور نظرية العقد الاجتماعي، ومهما اختلفت نظريات نشوء الدولة فهي جميعها تلتقي في مسألة أن قيام الدولة كان بدافع تحسين الحياة ومعالجة مشاكل العيش في الطبيعة من دون دولة. إن وجود عملية التطور هذه وسيرها في اتجاه أخلاقي مهدد، أي الانتقال من الأدنى إلى الأعلى عبر التاريخ، هو الدليل الذي يمكن أن تقدمه المثالية (بالصيغة التي نقدمها الآن في هذا المبحث) على وجود إرادة موضوعية هي القوة المهيمنة العليا المسيّرة للتاريخ؛ فالأديان السماوية تدعوها بالآلة، وهيغل يسميها الروح، والماركسية تتحدث عن مفعولها وتنكر وجودها.

ويمكن تلخيص عملية التطور في مجالين هما خارج الإنسان: الطبيعة، وداخل الإنسان: الغرائز. وقد استطاعت القوة الموضوعية المثالية أن تحقق ارتقاءً وتقدماً في حياة الإنسان في مجال السيطرة على الطبيعة المحيطة بالإنسان، ومن خلال ضبط وتهذيب الغرائز في داخل الإنسان. وقد اتسمت عملية ضبط وتهذيب الغرائز في النفس البشرية بعملية توسيع الأفق والانتقال المتدرج من دائرة ضيقة إلى دائرة أوسع، أي من حالة الخضوع التام أو شبه التام لمفعول الغرائز حيث كان الإنسان محدوداً بحدود نفسه، ولا تتسع دائرة اهتمامه إلى أبعد من شخصيته، إلى دائرة أوسع ثم إلى دائرة أوسع أخرى وهكذا. وما نشوء الدولة إلا انتقال تقدمي إلى دائرة أوسع.

وهكذا كان التطور من الفرد إلى العائلة ثم القبيلة ثم دولة المدينة ثم الدولة القومية ثم الاهتمام بشؤون العالم، يمثل الانتقال المتتابع الذي تقوده القوة المثالية في صراعها مع الغرائز من دائرة إلى دائرة أوسع في مجال التقدم والارتقاء.

إن العرب في الجاهلية على الرغم من تقدم الفرد ونضجه واستعداده للتطور لم يعرف الدولة، ثم أتى الإسلام فحقق تلك الخطوة التاريخية في تطورهم حيث نقلهم من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة. ولم يحدث ذلك إلا لأن الإسلام كان يمثل نهضة عميقة في حياة العرب ويمثل فعلاً حاسماً للإرادة المثالية هذه.

ويلاحظ أن خط التطور الذي نتحدث عنه وإن كان صاعداً في اتجاهه التاريخي، إلا أنه لا يخلو من عمليات التراجع، الأمر الذي يجعله متعرجاً وليس مستقيماً؛ فعندما تضعف الأمة وتدب فيها عوامل التخلف، نراها تتراجع إلى دائرة دنيا.

وكذا كان الأمر، فالفترة المظلمة قد شهدت التراجع إلى الاهتمام الأضيق في سلم التطور، كالاهتمام بالقبيلة والمذهب والطائفة والمدينة وحتى العائلة، بدلاً من دائرة الدولة الموحدة. وبهذا المعنى وعلى أساس هذا التفسير تمثل القومية العربية حركة التقدم بأحسن صورها اليوم؛ فهي حركة نضال إرادة الخير والقوة الدافعة نحو المثل العليا ضد الغرائز وقوى القديم المتخلفة، وهي الحركة التي تسعى إلى نقل المجتمع العربي من دائرة ضيقة أصبحت متخلفة، إلى دائرة أوسع وأرقى في سلم التطور، ومن الدولة القطرية إلى الدولة القومية. وهذا هو بالضبط معنى القول إن الوحدة العربية هي الثورة الحقيقية في الوطن العربي التي تستطيع نقل المجتمع العربي من وضع الضعف الذي هو مصدر كل ما هو أدنى، إلى وضع القوة التي هي مصدر كل ما هو أعلى. ومن وضع اللا استقرار والتهديد إلى وضع الاستقرار والأمن، ومن وضع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، إلى وضع التنمية الجذرية والرقي الحضاري.

الوحدة العربية هي الهدف الذي تناضل الأمة مدفوعة بقوة المثل الأعلى من أجل تحقيقه. كما إنه بتحقيقه سيضاعف قوة الدفع ويزيد من فعاليتها من أجل المزيد من التقدم والرقي، وبذلك تكون محركاً وعاملاً مسانداً لعملية الارتقاء والتطور. من كل ذلك يتضح أن الوحدة العربية ذات صنعة مثالية سواء بالمفهوم المتداول للمثالية أو بالمفهوم الذي تم إيضاحه في ما فات من المناقشة. ويتبع ذلك وبالمنطق نفسه، أن القومية العربية حركة روحية تنسجم تماماً مع التراث الروحي للأمة، لا بل هي من صميم ذلك التراث؛ فهي حركة مع الإيمان وتمجد الأديان السماوية، وذات علاقة خاصة بالإسلام على وجه التحديد.

ـ ٢ ـ

وبعد إيراد هذه الملاحظات، نتحول إلى موضوع الجواب عن السؤال المهم التالي: ماذا تواجه حركة الوحدة العربية من أعداء الآن؟ من يقف ضد هذه الحركة؟ في المجال العملي الشخصي ليس من الصعب الإجابة عن هذا السؤال، فقد سبق لي أن أوضحت في غير هذا المجال أن المقاومة الرئيسة لمشروع الوحدة العربية هي الأنظمة العربية (عموماً وليس إطلاقاً)، وبتحديد أكثر الفئة الحاكمة في تلك الأنظمة. ولكن الجواب في المجال الفكري أصعب. ما هي الأفكار التي تقف بوجه حركة القومية العربية اليوم وبالتالي تعرقل تحقيق الوحدة؟ العدد الفكري هو مجموعة الأفكار التي تكرس الواقع وتسعى إلى إدامته. ويمكن إجمال تلك الأفكار بعبارة يمكن أن نطلق عليها اسم الواقعية. وتتجلى الأفكار الواقعية المقصودة في هذا المجال بنظرية ظهرت في الغرب، هي ما يطلق عليه اسم الذرائعية. فكيف حصل ذلك؟ في عام ١٥١٣ كتب ماكيافيللي كتاب **الأمير** في إيطاليا، شارحاً فيه آراءه في ماهية السياسة في الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، فجعل السياسة حزمة فنية تحكمها قوانين إذا أجادها الحاكم في التطبيق استطاع البقاء في السلطة، وبذلك فصل السياسة عن عالم المثل والأخلاق، فمن أجل الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها، لا تهم الوسيلة بل الغاية، فكل ما يخدم الغاية صحيح وجائز وغير مبرر.

وفي القرن السابع عشر دافع توماس هوبز (Thomas Hobbs) بحرارة من خلال كتاباته عن الملكية المطلقة في بريطانيا ضد الأفكار والجمهورية، فشرح فلسفة مادية مفصولة عن الأخلاق أساسها غريزة الحفاظ على النفس، فجاءت كتاباته تبريراً لنظام الاستبداد مبرراً كل الوسائل من أجل الحفاظ على السلطة بيد الحاكم. ثم تبع ذلك في مجال الاقتصاد ظهور الاقتصاد الكلاسيكي الذي وضع مبادئ الاقتصاد الرأسمالي القائم على دافع المصلحة الذاتية؛ فآدم سميث (Adam Smith) في كتابه **ثروة الأمم** (عام ١٧٧٦) تحدث عن اليد الخفية التي تجعل السعي من أجل المصلحة الخاصة للفرد أساساً للمصلحة العامة.

وهكذا تتابعت آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين في الاتجاه نفسه حتى كتاب **مبادئ الاقتصاد** لألفريد مارشال (Alfred Marshall) في عام ١٨٩٠، مروراً بريكاردو (Ricardo) في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** في عام ١٨١٧؛ فأفكار السعي إلى المصلحة الذاتية، وفصل النشاط السياسي والاقتصادي عن الأخلاق، قد طبعت المجتمع الغربي الذي شهد مرحلة الاستكشافات ثم

الثورة الصناعية وظاهرة الاستعمار، فكان ذلك هو التمهيد لبلورة تلك الميول بشكل منظم في نظرية الذرائعية أو البراغماتية (Pragmatism). ومن أوائل واضعي هذه النظرية هو تشارلز س. بيرس (Charles S. Peirce) الذي شرح آراءه في عام ١٨٩٨، فقال إن الحقيقة ليست شيئاً موضوعياً خارجاً عن اعتقاد الإنسان، فالإنسان عندما يتوصل إلى الاعتقاد بشيء فذلك هو الحقيقة، والعالم الخارجي ليس له وجود منفصل عن ذهن الإنسان، فما أراه أنا حقاً هو الحق وليس شيئاً آخر. وكتب هولمز في مجال القانون؛ وفي كتابه **القانون العام**، شرح بوضوح أنه لا يوجد هناك مقياس موضوعي صادر عن حقوق طبيعية أو مثل عليا موضوعية، بل هناك رغبات البشر وقراراتهم التي هي أساس مقياس ما هو حق وما هو باطل وليس أي شيء آخر.

وهكذا أصبح القانون قائماً على رغبة البشر وليس مثل عليا فوق تلك الرغبة، أما جون ديوي (John Dewey) فقد اختص بموضوع التربية، حيث أكد على تطوير الغرائز الموجودة في الطفل، وجعل ذلك هو هدف التربية وليس تقديم الأخلاق وإيقاظ الضمير وغرس المثل العليا؛ فبحسب تفكير جون ديوي ليس في الإنسان عنصر مثالي بل كل ما فيه هو الغرائز. وأخيراً جاء وليم جيمس (William James) الذي فصّل النظرية الذرائعية في كتابه **مبادئ علم النفس** (عام ١٨٩٠)، وخلاصة تحليله للنفس البشرية هو أن ليس في الإنسان شيء خاص بل هناك غرائز ذاتية، وأن غاية علم النفس هي الكشف عن تفاعل وتطور تلك الغرائز والميول الذاتية. وبذلك نفى وجود الضمير أو العامل الروحي. وبعد ذلك تتابعت الكتابات والشروح في الاتجاه نفسه حيث تمّت صياغة هذه النظرية وأخذت اسماً في الوسط المثقف والجامعات؛ فالطبيعة ليست نظاماً مترابطاً، بل هي مجموعة ظواهر مستقلة الواحدة عن الأخرى، فلا توجد هناك قوانين عامة تسير بموجبها تلك الظواهر أي لا توجد حقيقة موضوعية. والظواهر تلك سواء أكانت طبيعية في خارج الإنسان أم غريزية في الإنسان، إنما هي في وضع ساكن وليست متحركة يسودها تطور بفعل قوانين موضوعية.

لذلك فالتاريخ ليس له هدف سام، والتطور لا يحكمه عامل مثالي يرفعه من مرتبة إلى مرتبة أعلى؛ فالعالم ليس إلّا تجسيداً للنشاط والفائدة البشرية، ولا توجد هناك روح إنسانية تسيّر التاريخ. إننا في نشاطنا مدفوعون بدوافعنا الذاتية، وفي كل نشاط ليس المهم نقطة البداية ولا الوسيلة بل النتيجة النهائية، فإذا كانت النتيجة ناجحة فذلك هو الحق والخير، لأن الحق والخير هو من صنع الذهن البشري وليس أمراً مشتقاً من مقياس موضوعي خارج الذهن. لذلك فقد

سميت الذرائعية بالمثالية الذاتية، أي أن المثل الأعلى هو ما تصنعه الذات البشرية، بعكس المثالية الموضوعية التي تشتق المثل الأعلى من مصدر خارج عن الذات البشرية.

ـ ٣ ـ

المسألة المهمة في هذا البحث هي مناقشة أثر هذه الفلسفة على الوضع العربي الراهن، وفي مجال الموقف من حركة القومية العربية والوحدة العربية على وجه التحديد.

وكمدخل لذلك لا بد من الملاحظة أن الفلسفة الذرائعية لم تخلق وضعاً في المحيط الذي نشأت منه، بل على العكس فقد جاءت تجسيداً لوضع ناشئ بالتراكم، فهي نتيجة أكثر منها سبب ذلك الوضع. والوضع يمكن تلخيصه بالسعي إلى المصلحة الذاتية والتحلل من قيود المثل العليا والنجاح في الوصول إلى القوة الاقتصادية والسياسية والمحافظة عليها. إن هذه الأفكار والميول كانت قد تبلورت وطبعت الحياة في المجتمع الغربي وبخاصة الأمريكي، لذلك يلاحظ أن أثر هذه الأفكار لا ينحصر في الوسط المثقف، بل هو موجود تلقائياً عند الأفراد حتى من غير المطلعين على هذه النظرية لأنها تنسجم مع رغباتهم ونمط تصرفهم.

ولا يخفى أن الغرب كان ولا يزال يسعى من أجل نشر هذه الأفكار بشتى الوسائل في مناطق العالم الأخرى بقصد التأثير فيها ومنها الوطن العربي. وليس من الصعب أن يجد المتتبع أن هذه الأفكار يمكن أن تظهر تلقائياً في مجتمعنا المعرض إلى ضغوط الغرب ونفوذه والاحتكاك به حتى من دون الاطلاع على النظرية التي تجمعها، ويصح ذلك خصوصاً على الفئة الحاكمة في الأنظمة العربية بدائرتها الواسعة التي تنظم الإداريين والفنيين.

واليوم تقوم مواجهة خفية أحياناً وظاهرة أحياناً أخرى بين جهتين في الوطن العربي: جهة الجمهور العربي بما فيه الحركة القومية، وجهة الأنظمة الحاكمة متمثلة بالدائرة الواسعة لتلك الأنظمة. ولكل جهة آراؤها ومفاهيمها أو لنقل فلسفتها. الجمهور العربي الواسع والحركة القومية الوحدوية تدافع عن تفكير مثالي بالمعنى الذي أوضحناه، والأنظمة الحاكمة تتبنى الذرائعية صراحة أو ضمناً. الحركة القومية تنادي بالوحدة بمعناها التحرري كثورة تقدمية تنقل الأمة من وضع إلى وضع أعلى منه، والأنظمة الحاكمة تتمسك بالواقع وتسعى إلى تكريسه

بكل ما فيه. ومن أجل المقارنة يمكن القول إن الحركة القومية المستندة إلى الجماهير العربية تتمسك بمثل عليا وتستند إلى إرادة الخير في الإنسان العربي التي تعمل من أجل التقدم، في حين تعتمد الأنظمة الحاكمة على الرغبات والمصالح الذاتية المرتبطة بالحكم وما يتفرع عنه. الحركة القومية تأخذ بمصلحة مجموع الأمة على المدى الطويل، في حين تدافع الأنظمة الحاكمة عن مصالح الفئة المحدودة الموجودة في دائرة النفوذ والقوة في تلك الأنظمة. الحقيقة بالنسبة إلى الحركة القومية وجماهير الشعب تكمن في المثل الأعلى، وهو الوحدة؛ في حين أن الدولة القطرية هي بالنسبة إلى الفئة الحاكمة. إذاً هناك تقابل بين جبهتين: فعلى الصعيد الفكري هناك واقعية الدولة القطرية مقابل مثالية القومية العربية، وقد انعكس هذا التناقض سياسياً في مجموع ما قامت به الأنظمة الحاكمة العربية من مقاومة لمشروع الوحدة العربية منذ نشوئها حتى الوقت الحاضر؛ فالدولة القطرية لها تفكيرها وتحليلاتها ولها نظرتها لما يجري في الداخل والخارج. وسواء أكانت تلك النظرة مستمدة من نظرية فكرية هي الذرائعية، أو مستوحاة من المصالح والتفاعل مع الظروف الداخلية والخارجية، فإنها تؤدي في النهاية إلى الموقف الفكري نفسه وإلى النظرة نفسها.

إن الفئة الحاكمة العربية عموماً تحلل الأمور على أساس البقاء في الحكم وإدامة سلطانها ونفوذها ومصالحها، فالدولة القطرية واقع موجود معترف به دولياً ويملك المتطلبات الشكلية للشرعية من تمثيل دبلوماسي وعضوية في الأمم المتحدة. كما إنها تملك قوة عسكرية وميزانية وجهاز إدارة وإعلام ومخابرات، وكل ذلك يشكل واقعاً موجوداً يوفر فرصة الحكم وخدمة المصالح. ومن طبيعة الأمور فإن الدولة القطرية القائمة على أساس المصلحة والبقاء في الحكم قد تطورت علاقتها بالدولة القطرية الأخرى إلى وضع المنافسة والتناقض.

ومن ناحية أخرى هناك الدول الغربية التي لها مصلحة في بقاء الدولة القطرية من جهة، وإخضاعها من جهة أخرى وبذلك تكوّن شعور ضمني أن مصلحة النظام في الدولة القطرية يتطلب الانسجام والخضوع للعامل الخارجي المهيمن صاحب القوة المادية الهائلة والتقدم المادي المبهر، فالغرب صاحب النظام الرأسمالي ومشروع الاستعمار القائم والقوة المادية والمصلحة الخاصة، لا يناسبه التفكير المثالي الذي يقوم على وجود إرادة خير فوق الرغبات الشخصية تشكّل المقياس الموضوعي لما هو حق وخير، وتفصل بين الخطأ والصواب، بل تناسبه النظرية الذرائعية التي تنفي ذلك تماماً وتضع بديلاً عنه الأحكام الذاتية حيث

يكون تحقيق الغاية مبرراً لنوع الوسيلة المستخدمة. إنها الفلسفة التي تناسب القوي لأنها تطلق يده من القيود الأخلاقية والضوابط المثالية. وهكذا يكون تفكير النظام الحاكم في الدولة القطرية. النظام في الدولة القطرية موجود وقائم ويتمتع بالقوة العسكرية والمالية، وبيده الأجهزة، وقد استطاع إلى حد الآن أن يلجم التوجه عند الجماهير للوحدة، كما إن مشاريع التوحيد لم يكتب لها النجاح حتى الوقت الحاضر. يضاف إلى ذلك أن النظام القطري مدعوم بحكم اشتراك المصالح من قبل الدول الغربية بأشكال وصور متعددة، تتراوح من التأييد الضمني إلى الدعم العسكري المباشر الواسع النطاق.

إذاً واقع الدولة القطرية هو واقع القوة كما يبدو للأنظمة الحاكمة، وواقع القوة هذا حقق بعض الاستمرارية خلال الزمن. وإلى جانب نمط التفكير الذي يترشح من الواقع، هناك حالة نفسية ملائمة لذلك، فالفئة الحاكمة العربية تجد في الدولة القطرية وضعاً مريحاً مألوفاً يوفر لها الرغبات والمصالح وحب الحكم من خلال تجربة زمنية لا تزال مستمرة حتى الآن.

إذاً ما تملكه موجود، تستطيع أن تراه وتلمسه بالحواس محققاً لها الرضا والراحة، فلماذا التغيير إلى مجهول لم يتحقق بعد ومحفوف بالمخاطر ويحتاج إلى التعب والمشقة، وتقاومه القوى الخارجية ويتناقض مع مصالح الأصدقاء في الداخل والخارج؟ لذلك ولكل هذه الأسباب كان من المنتظر أن يتكون النظام في الدولة القطرية على أسس النظرية الذرائعية نفسها حتى في حالة غياب الاطلاع الثقافي على تلك النظرية. الواقع هو كل شيء، هو الحقيقة النهائية وهو مصدر القيم والمثل العليا ونهاية الطموح، فالدولة القطرية هي نهاية المطاف والعلاقة مع الدول الغربية وحتى مع الصهيونية هي الوضع الصحيح والقدر الذي لا مفر منه. إن معطيات الواقع وموحيات المصالح وتفكير البقاء في الحكم تتفاعل وتنتهي في التحليل النهائي إلى نتيجة واحدة هي قبول الواقع والدفاع عنه والقيام بكل ما يقتضيه ذلك في المجال الفكري والعملي. وباختصار الأنظمة الحاكمة العربية (عموماً وليس إطلاقاً) تفكر وتعمل على أساس انعدام المثل الأعلى. ليس هناك مثل أعلى خارج الواقع نعمل من أجله. وإذا كان الأمر كذلك فالنتائج التي تترتب عليه هي حصيلة ما قامت به تلك الأنظمة حتى الآن في صراعها مع القومية العربية ومشروع التوحيد. ومن المنطقي أنه عندما يغيب المثل الأعلى تضعف الإرادة ويصبح تفكير الإنسان وفعله يدور حول الواقع؛ فالواقع هو كل الموضوع ودنياه هي كل دنيا.

ويلاحظ أن معقول العقل يصبح موضوعاً مطروحاً ويكثر ترديده والحديث عنه، فالذرائعية تكثر من الاستشهاد بفعالية العقل والإشارة إليه في نقاشها النظري. ومن هنا كانت العبارة المألوفة الكثيرة الترديد: العقل يقول هذا والعقلانية تتطلب ذاك. وليس من الصعب معرفة سبب ذلك أو تبيّن الضعف الذي ينطوي عليه؛ فالعقل ملكة وقدرة على التحليل والنظر في الأمور، وهو من عالم التركيب العضوي للجسم وموضوعه يختلف تماماً عن موضوع الضمير والعنصر الأخلاقي في الإنسان والكون. العقل ملكة يستعملها الإنسان الفاضل كما يستعملها المجرم العاتي. ويمكن أن توظف من أجل الخير كما يمكن أن توظف من أجل الشر؛ فإذا كانت الذرائعية (الواقعية الدارجة) تقول بالعقل واستخدامه، فذلك لا يشكل تزكية لها وهي التي افترضت غياب المثل الأعلى والعامل الروحي، لذلك فإن استخدام العقل في هذه الحالة لا يعدو النظر في الواقع وتحليله، والنظر في الواقع وتحليله عند الفئة الحاكمة العربية لا يوصل إلى غير التمسك بالتجزئة والانسجام مع القوى الاستعمارية المؤيدة لذلك الواقع.

إذاً فالقول بالعقل يصلح أن يكون ذريعة، ولا يوصل بحد ذاته إلى طريق الحق والخير عندما يكون المثل الأعلى غائباً، العقل لا يكون ذا معنى إلا عندما يتضافر مع الضمير في عملية النهوض والارتقاء من وضع إلى ما هو أعلى منه. ولنوضح ذلك من خلال أمثلة عملية.

ـ ٤ ـ

في دراسة قمنا بها عن الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٣، اتضح أن الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط قد تدهورت فيها القوة الشرائية للبرميل الذي صدّرته خلال هذه المدة، فقد تم أخذ الأرقام القياسية لتقلبات سعر الدولار إزاء العملات الرئيسة التسع التي تكاد تنحصر فيها واردات البلدان العربية، والأرقام القياسية للتضخم في الدول التسع والولايات المتحدة الأمريكية ومن مزيج العاملين المذكورين (أسعار سعر الصرف والتضخم)، تم حساب أثر العاملين على القوة الشرائية للدولار المستلم كثمن للنفط المصدر، وعلى أساس سنة ١٩٧٢، وبذلك تم استخراج الرقم القياسي المركب بحسب معادلة رياضية لحساب مقدار التدهور في القوة الشرائية للبرميل، ومن حاصل ضرب ذلك بمقدار الصادرات استخرجنا مقدار الخسارة التي تحمّلها كل قطر عربي مصدّر للنفط، وقد تم حساب تلك الخسارة على أساسين:

الأول، هو أسعار عام ١٩٧٤، وهي السنة التي تحولت بها الأسعار من الأسعار المعلنة التي كانت تضعها الشركات إلى الأسعار الرسمية في السوق الحرة.

والأساس **الثاني**، هو سنة ١٩٨١، وهي السنة التي وصلت بها الأسعار أعلى مستوياتها وهو ٣٤ دولاراً للبرميل. وقد اتضح أن الدول العربية المصدرة للنفط قد باعت نفطها خلال الفترة عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٣ بأسعار تقل عن الأسعار التي تحفظ لها القوة الشرائية للبرميل التي كانت عليه في عام ١٩٧٤، وبذلك خسر ما مجموعه ٤١٢٤٤٥ مليون دولار.

فتونس بلغت مجموع خسائرها خلال هذه الفترة على أساس أسعار عام ١٩٧٤ ما مجموعه ١,٦ مليار دولار، وخسرت اليمن خلال الفترة نفسها ٤,٥ مليار دولار، وخسرت مصر أكثر من ١٤ مليار دولار، كما خسرت السعودية أكثر من ١٧٨ مليار دولار، وخسرت الإمارات أكثر من ٥٨ مليار دولار[١].

والمعروف نفطياً أنه على أثر ارتفاع أسعار النفط التي بلغت ذروتها في الثمانينيات، قامت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بجهود واسعة للتأثير على الأصدقاء. ومنذ ذلك الوقت عملت السعودية والكويت والإمارات في اتجاه زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار وبذلك حدثت المقايضة بين الطرفين: الأمن مقابل تخفيض أسعار النفط والالتزام بعدم تكرار استخدام النفط كسلاح سياسي. إن مراجعة وقائع اجتماعات الأوبك وأرقام الإنتاج المنشورة عالمياً، تدلل على هذا الاتجاه الذي كان دافعه سياسياً وليس اقتصادياً بغض النظر عن الحجج التي كانت تقدم والتي ثبت تهافتها؛ إذاً فالدولة القطرية قد طبقت سياسة ذرائعية محضة، حيث حللت الأمر عقلياً فوجدت أن موضوع الأمن أي البقاء في الحكم يجب أن يدفع له ثمن مالي كهذا، وإن كان ذلك يلحق ضرراً بها وبالآخرين من العرب وغير العرب. وهكذا تكون النظرة الذرائعية المعتمدة على الواقع التي يغيب فيها المثل الأعلى والإرادة تؤدي منطقياً إلى مثل هذه النتيجة.

إن ثروة حدها الأدنى ٤١٢٤٤٥ مليون دولار قد فقدتها الأمة وهي حق عادل وطبيعي لها. وفي المجال السياسي كان تصرف الدولة القطرية إزاء الكيان

---

(١) سعدون حمّادي: «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤،» **السفير**: ١٣/ ٢/ ١٩٩٣، و١٤/ ٢/ ١٩٩٣، و«الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤،» **آفاق عربية** (بغداد): السنة ١٨، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٩٣). كما تم تحديث الأرقام الواردة فيها لتشمل عام ١٩٩٣.

الصهيوني مثالاً آخر للتفكير والتصرف الذرائعي؛ فالأنظمة العربية الحاكمة لم تعطِ حتى الآن تفسيراً لمواقفها على إيقاف القتال في عام ١٩٤٨، في الهدنة الأولى والهدنة الثانية، مع أن كفة الحرب لم تكن بجانب العدو. إذاً من الذي أوقف الحرب ولماذا؟ وما هي أسرار ذلك الحدث الانهزامي الجلل؟

مهما كانت الحوادث والتفاصيل، فالأمر لا يخرج عن نطاق الخضوع إلى ضغط وتهديد دول الاستعمار وفقدان الإرادة. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لم يخرج تفكير وتصرف الدولة القطرية عن هذا الإطار: التضحية بالقضية القومية لحساب المصلحة القطرية، أي لحساب البقاء في الحكم وأمن الفئة الحاكمة. ولا عجب فمصدر القيم هو المصلحة الخاصة ومقياس الخير والشر هو الواقع، وليس المثل الأعلى للأمة. نقطة البداية هي المصلحة الخاصة وضعف الإرادة وعدم القدرة على ذلك، فحسابات العقل لا بد أن توصل إلى هذه النتائج التي آخرها الاعتراف بالعدو والدخول بعلاقات مشتركة معه. ولو سأل أي من المشاركين في هذا العمل عن المبرر، لوردت في جوابه حتماً عبارة الواقعية. إذاً الدولة القطرية تمثل تمسكاً بدائرة ضيقة في سلم التقدم الإنساني لأنها ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ هبوط من مرتبة أعلى وتراجع إلى دائرة أضيق؛ فالتقدم الإنساني كان دائماً مقروناً بخروج الإنسان خارج ذاته وتوسيع تفكيره واهتمامه في دوائر تتسع كلما تقدمت عملية التطور. لذلك كان الرجوع إلى الدولة القطرية بدلاً من وحدة الأمة مقروناً بالضعف والتخلف في التطور التاريخي، كان التقدم قد بدأ بظهور المجتمع كما كانت عملية توحيد الأمم المجزأة تمثل صعوداً في سلم الرقي. وفي وقتنا الحاضر تعبّر نزعة التقدم والرقي في توسيع اهتمام الإنسان بشؤون العالم المحيط بالدولة القومية، حيث تظهر التجمعات الاقتصادية وتتقدم وسائل الاتصالات والتفاعل الدولي بين الأمم. في حين أن عمليات الانكفاء والتفتيت جاءت مقرونة بالتخلف والانحطاط الحضاري، حيث تتكبد البلدان التي تشهد ذلك خسائر في كل شيء، والشواهد عديدة في ما يحدث الآن في بعض مناطق العالم.

الدولة القطرية لا يمكن أن تكون في اتجاه التقدم مهما حاولت الأنظمة أن تسبغ عليها المظاهر والأشكال؛ فالاستمرار بالحكم والبعد عن المشاكل وفتات الرفاه المادي وبعض التقدم الجزئي في هذا المجال أو ذاك، شيء أقل بكثير كماً ونوعاً من التقدم الجذري الذي تخلقه الوحدة الشاملة حيث القوة والتنمية والإرادة وانبعاث الروح والحيوية. أما الروح المعنوية والشعور القومي، فقد كان شأن جميع النهضات الكبرى في التاريخ. وأساس ذلك هو المثل الأعلى؛ فعندما يكون للأمة

مثل أعلى تناضل في سبيل تحقيقه تبنى الإرادة وتتدفق الحيوية وتخرج من الفرد طاقات لا حدود لها تثير الانبهار والتعجب، فيصبح كل شيء ممكناً وكل صعوبة قابلة إلى التذليل. وهكذا يبدأ البناء القومي وتصبح إنجازات الدولة القطرية لا شيء مقارنة بما تنجزه الأمة في حالة نهوضها القومي وبناء كيانها الموحد ودولتها القوية الحديثة. وبذلك يصبح الواقع كما يجب أن يكون، نقطة بداية ومادة خام لقوة الإرادة وليس مثلاً أعلى لها. المثل الأعلى شيء آخر تماماً هو الطموح أي الضمير المستيقظ. الدولة القطرية لها محور هو «الأنا» وهو محور متخلف، في حين أن محور الوحدة هو محور التقدم، محور «نحن». وفكرة «أنا» منبثقة من الغرائز، في حين أن فكرة «نحن» منبثقة من العنصر الروحي في الإنسان. وما قصة التاريخ وتقدم الإنسان إلا قصة الصراع المستديم بين عامل الغرائز وعامل الروح والتمرد، فالنظام القطري هو نظام المصالح الأنانية، وحب الحكم والخضوع للأجنبي والاستغلال والظلم، في حين أن حركة القومية العربية تتطلب التضحية والمشقة والمجابهة والتحمل ودفع الثمن الذي يقتضيه التقدم.

ـ ٥ ـ

تلك ملاحظات تحليلية مقارنة لفكرتين متقابلتين في الساحة الفكرية والعملية، فكرة الوحدة وفكرة التجزئة؛ فكرة القومية العربية وفكرة الواقع الراهن. الفكرة **الأولى** مثالية بمعنى أنها تقوم على وجود مثل أعلى ليس من صنع العقل بل من وحي الضمير، في حين أن **الثانية** ليس لها مثل أعلى بل مثلها الأعلى هو الواقع الموجود، وهي بهذا المعنى ذرائعية عن وعي أو عن غير وعي.

فبماذا تفيدنا هذه الملاحظات؟ تفيدنا هذه الملاحظات في مهمة إلقاء الضوء على الحوادث المهمة في تطور الأمة العربية. ولعل أهم مسألة فكرية في هذا الصدد هي التفريق بين موضوع العقل وموضوع الضمير؛ فالعقل كأداة للتحليل والمقارنة لا يصح أن يكون نقطة البداية، بل هو الضمير. العقل عندما يحلل الواقع لا ينتهي بغير حسابات الأرباح والخسائر، وحسابات الأرباح والخسائر تنتهي بقبول الواقع والرضوخ إليه. أما الضمير فهو الذي يجب أن يكون نقطة البداية (أي المثل الأعلى) فهو الذي يشير إلى ضرورة الارتقاء من الواقع إلى ما هو أعلى منه مرتبة، أي التطور من وضع «أنا» إلى وضع «نحن». الوحدة العربية كمثل أعلى لا يوصلنا إليها الواقع وتحليله، بل يدلنا عليها الضمير؛ فهي الطموح وما يجب أن يكون؛ في حين أن حسابات الأرباح والخسائر والتحليل المجرد الذي

يقوم به العقل المجرد ينتهي بقبول الواقع. وهكذا سارت عملية تكريس التجزئة من قبل الدولة القطرية وتتم عملية الاعتراف بالعدو الصهيوني.

نقطة البداية يجب أن تكون المثل الأعلى وهو الوحدة، وبعد ذلك يأتي دور العقل في التحليل وصياغة الأنظمة والاستدلال على الوسائل الصحيحة، حيث يتضافر العقل مع الضمير وتتفاعل قوة التحليل مع قوة الروح في عملية خلق التقدم. وتنطبق هذه الخلاصة على الواقع العربي، الذي يظهر ملامح التناقض الذي حصل بين حركة القومية العربية من جهة، وتجزئة الدولة القطرية من جهة أخرى في حالتين: حصلت **الأولى** إزاء قيادة الرئيس عبد الناصر من قبل، وتحصل **الثانية** الآن إزاء قيادة العراق.

في الحالتين وقفت الدولة القطرية وقوى الاستعمار وفي مقدمتها الصهيونية ضد اتجاه الوحدة؛ فالأساس الفكري والدوافع العملية لذلك الموقف أصبحت واضحة الآن.

واليوم تقف قيادة قطر عربي هو العراق، موقف القومية العربية متحملة كل الأعباء المترتبة على ذلك، ومقدمة التضحيات التي تتطلبها. وكالمعتاد تقف الأنظمة الحاكمة في الدولة القطرية وحليفها الخارجي موقف الضد بالدرجة والكيفية التي نعرفها. وبصدد هذا الموضوع نورد بعض الملاحظات.

أولاً، لم يكن التقدم البشري في يوم من الأيام عملية ميكانيكية تلقائية، بل كان دوماً نتيجة لإرادة الإنسان؛ فالتقدم يجري من خلال الإنسان وبواسطته، وليس هناك من تفسير للتخلف ولنقيضه التقدم غير التباين في الوضع الذي تكون فيه إرادة الإنسان؛ فحيثما تكون الإرادة فتية قوية يكون التقدم أو التجديد، وإعادة بناء المجتمع، والعكس صحيح. إن الذي يجري في العراق الآن هو بناء الإرادة حيث يراجع الإنسان نفسه، وتتكون في داخله قوة جديدة تدفع في اتجاه المقاومة، والتغلب على الصعوبات وبناء حياة جديدة على أساس مثل عليا سامية، وما التقدم المادي في مختلف المجالات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والثقافية، إلا مظهراً ونتيجة لهذا العامل، أي ما يحصل في داخل الإنسان. لذلك نجد فرقاً شاسعاً في الكم والنوع بين البناء المادي حيث توجد الإرادة، وبينه حيثما تكون الإرادة واهنة مستسلمة. إن إعادة إعمار ما هدمه العدوان العسكري شاهد يستحق الملاحظة. ولعل من أكبر الأخطاء الفكرية التي يمكن أن نقع بها نحن العرب هو أن نتوهم أن التقدم يمكن أن يكون تلقائياً أي من دون تكوين إرادة جديدة كما تحاول الثقافة الغربية أن توحي؛ فغياب

الإرادة لا يؤدي إلى غير الانحلال والتناقض، وبالتالي إلى التراجع.

ثانياً، هناك ما يجب أن يقال من الجانب العملي لموضوع مثالية القومية العربية. هو أن النضال في سبيل مثل أعلى يجب أن يفهم في إطار حقيقي وليس كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن المجرد عن التجربة. النضال من أجل المبدأ لا يكون إلا عندما يكون هناك وضع فكري ومادي يراد تغييره، والتغيير يعني عملية الهدم والبناء التي من خلالها يحل وضع جديد مكان وضع قديم. وبمنظور هذا الفهم يتضح أن التقدم لا يكون إلا بثمن، فذلك من طبيعة عملية تطور حضارة الإنسان منذ أقدم العصور وستبقى كذلك. ومن ذلك يتضح أن دفع الثمن أمر عملي لا بد منه.

ولكن إضافة إلى ذلك هناك أهمية لدفع الثمن، فعملية الهدم والبناء التي يحصل من خلالها التقدم، لها ناتج مهم هو المعاناة. والمعاناة تجربة تزداد من خلالها الشخصية الإنسانية قوة، فتتصرف على حقيقتها، وذلك هو الفرق بين الشخصية الخام والشخصية المتطورة. لذلك نجد أن عملية التقدم لا تقتصر نتائجها على بناء مادي أفضل، بل ينتج عنها تحسين في نوعية الإنسان.

إن الدفاع عن مبدأ الوحدة وتحرير الأرض المغتصبة ورفع مستوى الفقراء، مثل عليا لا تتحقق عملياً إلا بدفع الثمن ودفع الثمن هذا عامل واجب وعامل إيجابي بالوقت نفسه. والجماهير العربية اليوم عندما تنظر إلى الوضع العربي وما جرى فيه من خلال المواجهة مع دول الاستعمار والصهيونية، على هذا الأساس تصل إلى نتائج مغايرة تماماً لما تحاول ثقافة القوى المعادية والأنظمة القطرية أن تشيعه من خلال موضوع الثمن. علينا ألا نقع بالوهم أن التقدم يمكن أن يكون من دون ثمن؛ فذلك، ليس من طبيعة الأمور ولم يحدث في التاريخ. والقول به لا يعدو أن يكون سذاجة فكرية في أحسن الأحوال. كما إن دفع الثمن هو طريق تحسين نوعية الإنسان التي هي أساس التقدم والقوة المحركة له.

ثالثاً، تجدر الإشارة إلى ضرورة معالجة أطباع سببها معوق من معوقات التفكير، فعلى أثر المواجهة التي حصلت مع العدوان الغربي بقيادة الولايات المتحدة، اهتزت العلاقات الرسمية العربية وتبددت حالة ما كان يبدو توافقاً بين تلك الأنظمة قبل حصول العدوان.

وقد أخذت أجهزة الثقافة المعادية ووسائل إعلامها تصوغ أطروحة متشائمة عن القومية العربية ومشروع الوحدة والنهضة. والباحث الذي يفتش عن الحقيقة

ويتحرى جوهر الأمور بعيداً عن الترديد الشفهي وغير الشفهي لهذه الأطروحة، يجد أن مادتها هو ما حصل للعلاقات الرسمية العربية وليس أي شيء آخر، حتى وكأن الدولة القطرية كانت مع الوحدة والنهضة القومية سابقاً وأصبحت اليوم ضدها. وذلك خطأ بيِّن لا تتطلب معرفته إلا التجرد من الغرض.

الحقيقة هي أن الأنظمة القطرية كانت من الأساس ضد الدولة وضد القومية العربية، أما علاقاتها التي كانت تبدو أحياناً ودّية، فلم تكن غير جهد سياسي للمحافظة على وجودها طالما أن تلك العلاقات لا تقترب من هدف الوحدة؛ ففي ٣/٦/١٩٥٧ عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية؛ وفي ١٣/٨/١٩٦٤ صدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة استجابة لاتجاه الرأي العام العربي، ولكن الأنظمة القطرية بالرغم من إقامة الهياكل والمؤسسات لتنفيذ هذا المشروع، أبقته من دون تنفيذ فعلي، وفي كل حالة ظهر مشروع جدي للوحدة وقفت ضده وضد القيادة التي تحمله. إذاً فموقف الأنظمة القطرية هذا يجب أن يكون متوقعاً وهو بالتالي لا يحمل المعنى الذي تريد أطروحة التشاؤم أن تعطيه له. لا بل على العكس فما حدث في العلاقات الرسمية العربية، يكشف الحقيقة مرة أخرى. وكشف الحقيقة عامل مساعد لا معرقل لجهود الأمة في نضالها. ولنذهب أبعد من مناقشة هذا الموضوع عن طريق سؤال إحصائي: ما هي حدود دائرة القائلين بأطروحة التشاؤم؟ أليست هي دائرة الفئة الحاكمة في الأنظمة القطرية بالتعريف الواسع الذي يشمل ليس فقط السياسيين بل بعض الإداريين والفنيين، ومن يحيط الفئة الحاكمة من ممتهني العمل السياسي التقليدي، ويضاف إليهم عدد من المثقفين والإعلاميين الذين دخلوا هذه الدائرة لأسباب مختلفة تتراوح من المصلحة الشخصية إلى التعرض لغسل الدماغ الذي تمارسه الثقافة المعادية، مروراً بمختلف أشكال العوامل الذاتية؟ فلو قمنا بعمل إحصائي لحصر عدد الداخلين ضمن هذه الدائرة في عموم الوطن العربي ترى ماذا ستكون النتيجة؟ العدد هو بضعة آلاف في أحسن الأحوال.

وفي الجانب الآخر لو أتيحت الفرصة اليوم إلى إجراء استفتاء نزيه محايد بعيد عن تأثير الأنظمة القطرية في عموم الوطن العربي بين التوحيد وبين ما هو موجود ترى ماذا نتوقع أن تكون النتيجة؟ إنني أعتقد أن الغالبية العظمى ستكون مع الوحدة. وعلينا ألا ننسى علامات هذا التوجه، فقد قامت الجماهير العربية في مختلف أقطارها وبمقدار ما أتيحت لها الفرصة بالتعبير عن رأيها قبل وخلال وبعد المواجهة مع العدوان على العراق، وكان اتجاه تلك العلامات واضحاً.

إذاً، هناك وهم شائع وغلاف جوي يصنعه البعض ويقع تحت وهمه أو إرهابه بعض من المثقفين مع الأسف، أما رأي الأمة وجماهيرها الواسعة فهي في الطرف الآخر. إن تبديد هذا الوهم لا يحتاج إلا إلى شيء من الموضوعية وشيء من الشجاعة.

الخلاصة هي أنه في الوقت الذي تقف حركة القومية العربية في اتجاه المستقبل تدافع عن مثل عليا ابتداءً من الواقع، تقف الدولة القطرية من دون مثل عليا جاعلة من الواقع مثلها الأعلى. وبذلك تكون حركة الوحدة **مثالية** (بالمعنى الذي حددناه)، وتكون الدولة القطرية **واقعية** بالمعنى الذرائعي كما أوضحناه. بالنسبة إلى القومية العربية هناك صراع، أما بالنسبة إلى الدولة القطرية هناك حالة سكون تسعى إلى المحافظة عليه. أما النتيجة فلن تكون مختلفة عن سير التاريخ الذي طبعته حركة التقدم البشري من خلال عملية ارتقاء مستمر من الأدنى إلى الأعلى، وهي أطروحة «نحن»، أما الدولة القطرية فهي الأدنى وهي أطروحة «أنا». وما لا شك فيه أن تقدم البشرية كان دائماً مطبوعاً بعملية التطلع لما هو أعلى والاتساع المستمر من مستوى «أنا» إلى مستوى «نحن» بمفهوم المرحلة السائدة في حينه؛ فكما كان خروج الإنسان من مرحلة غياب المجتمع إلى مرحلة تكوين المجتمع (بمستوى العائلة أو القبيلة أو المدينة) يمثل مرحلة تقدم، كذلك هو انتقال الإنسان العربي اليوم من الدولة القطرية إلى الدولة القومية. إنه التقدم الذي لا مناص منه.

٩ ــ الأدب والوعي القومي: آراء في ما يجب أن يكون[*]

ـ ١ ـ

إذا كانت نقطة البداية في تكوين المعرفة هي ملاحظة الظواهر المحيطة بالإنسان، اجتماعية وطبيعية، وإذا كانت الطرق لتفسير أو تكوين رأي حول معنى تلك الظواهر وعلاقاتها بعضها ببعض متباينة، وإذا كان الإلهام أحد تلك الطرق، عندها يكون الأدب طريقاً من طرق المعرفة؛ ففي مجال العلوم الطبيعية يلاحظ الباحث الظواهر الطبيعية المحيطة به، ويتأثر بها من حيث إنه يكوّن الرغبة في معرفة معناها وارتباط بعضها ببعضها الآخر كنتيجة وسبب، ويستخدم البحث العلمي كطريقة للوصول إلى المعرفة. وفي مجال العلوم الاجتماعية يتأمل الباحث في الظواهر الاجتماعية وتتكوّن لديه الرغبة في تفسيرها. وقد يستخدم لذلك الطريقة العلمية المعروفة.

ولكن بجانب ذلك هناك طريق آخر للمعرفة هو طريق الإلهام، أو النفود إلى حقيقة الأشياء عن طريق التأمل والانفعال الداخلي والاندماج بالظواهر المدروسة، وبالتالي تكوين موقف منها أو استنباط تفسير لها. إن العبقرية وحدّة الذهن وصفاء النفس، صفات من شأنها تقريب الإنسان من الحقيقة ومساعدته على النفود إليها أحياناً. ولا يحدث ذلك بواسطة الطريقة العلمية المعروفة، أو عن طريق استخدام القواعد العقلية والاستنتاج، بل عن طريق الإلهام.

لذلك فالأدب وسيلة من وسائل المعرفة، وطريق من طرق الوصول أو

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (١٠).

الاقتراب من الحقيقة، مع الفوارق التي ذكرناها بينه وبين البحث العلمي أو البحث الاجتماعي. ولكن لا بد من زيادة إيضاح هذه المسألة.

في البحث العلمي أو الاجتماعي تكون مادة البحث هي الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية بحسب الحالة، ويكون العقل هو أداة التحليل والاستنتاج وتكوين المعرفة. أما في الأدب، فيمتزج العقل بالإحساس، ويتفاعل الوضع الذهني بالوضع النفسي في تلك العملية، أي عملية مراقبة الظواهر والانفعال بها وتكوين موقف منها. ولا تخضع عملية التفاعل هذه إلى قوانين ثابتة، كما إنها وهي تتحقق لا تمر بخطوات معروفة مكررة في كل حالة كما هو الحال في البحث العلمي أو البحث الاجتماعي. إن انفعال الأديب بما يحيطه، وتكوين تفسير لذلك، مسألة انفعالية يتفاعل فيها الأديب ذهناً وروحاً. وقد تحدث هذه العملية عند كل أديب بشكل خاص، وقد تحدث في كل عملية بشكل خاص أيضاً، أي أنها تتباين من حالة إلى أخرى عند الأديب نفسه.

ثمة مسألة مهمة لا بد من التعرض لها في هذه الملاحظات التقديمية، وهي أن الأدب، كعملية تفاعل بين الأديب والظواهر، يبحث عن مواضع الجمال في الظواهر التي ينفعل ويتأثر بها والتي تكوّن موضوعاته. والمقصود بالجمال طبعاً هو ذلك المعنى الواسع للجمال الذي يتعدى المعنى العامي المتداول المقصور أحياناً على جمال الطبيعة وجمال المرأة. إن الجمال في الأدب والفن هو قيمة عليا قوامها التلاؤم بشتى أنواعه، فهو يشمل التلاؤم بين الظواهر المادية من مقاييس وتناسق ألوان. . إلخ، كما يشمل التلاؤم في الأفكار والمواقف. هو التلاؤم الحسي من خلال الحواس، والتلاؤم الروحي من خلال الفكر.

ـ ٢ ـ

والآن ما هي علاقة ذلك بالقومية العربية؟

القومية العربية كما عرفت في الأدبيات القومية هي إيمان، والمقصود بذلك أنها شعور داخلي موجود عند الفرد العربي، كوّنه المزيج من العوامل خلال التاريخ الطويل. والشعور الداخلي هذا قد يخفت في ظرف من الظروف، ويتنبه في ظرف آخر، وذلك ما يدعى بشعور الانتماء والسمة القومية. والشعور بهذا المعنى لا يتكوّن نتيجة لنشاط الذهن، وهو ليس من نتاج البحث العلمي في الظواهر الاجتماعية، أي أنه ليس ظاهرة تجلب انتباه الإنسان فيحللها بطريقة علمية أو استنتاجية، ويتوصل إلى الاقتناع بها، بل هي شعور ذاتي داخلي موجود عند الفرد

العربي كما هو موجود عند أفراد الأمم الأخرى. وبالطبع، القول إن القومية العربية هي إيمان، يجب ألا يقود إلى المعنى الخاطئ المتداول أحياناً عند البعض، الذي يقرن الإيمان بالتعصب؛ فبين التعصب والإيمان فرق كبير لسنا في صدد بحثه الآن. الإنسان يؤمن بقيم عليا ويشعر بها داخلياً كنتيجة لفعل الضمير كالإيمان بالعدالة، والإيمان بالحرية، والإيمان بكرامة الإنسان. إن الإيمان بهذه القيم كما هو واضح لا يتكوّن بطريقة البحث العلمي أو العمل الذهني، بل هو إدراك لقيم عليا. من ذلك نصل إلى الاستنتاج أن إيمان العرب بالقومية العربية، وبالتالي إيمانهم بوحدتهم ومستقبلهم كأمة واحدة، ليس مسألة يتوصل إليها الفرد العربي عن طريق البحث العلمي، كما إن الإيمان بالقيم العليا لا يتوصل إليه الإنسان عن هذا الطريق.

إذاً، هناك شيء مشترك مهم بين الأدب وبين القومية العربية. الأدب طريق من طرق المعرفة يعتمد على الإلهام والشعور الداخلي الذي يتفاعل فيه العقل والنفس؛ والقومية العربية هي إيمان أساسه شعور داخلي. إن الأدب وسيلة ملائمة للتعبير عن مشاعر الإنسان الداخلية سواء أكانت المشاعر المتعلقة بإدراكه لهويته وانتمائه، أو إدراكه للقيم العليا، أو فهمه للظواهر المحيطة بالإنسان، طبيعية أو اجتماعية. إن الأديب كإنسان موهوب، يجتمع فيه صفاء الذهن وعمق الشعور وحساسية الروح، يستطيع أن يعبر عن أحاسيسه الداخلية بصورة أدق وأسرع من الفرد الاعتيادي. لذلك كان الأدب أقرب الوسائل للتعبير عنها، والأديب يجد بأدبه أحسن أداة للإفصاح عن مشاعره الداخلية. هذا في ما يتعلق بعلاقة الأديب بالشعور القومي.

وأخيراً لا بد من كلمة عن دور الأدب في بث الوعي القومي. عندما نقول إن الأدب وسيلة ممتازة للتعبير عن الشعور القومي، نقصد بذلك شيئاً معيناً. إن عبقرية الأديب وحساسيته تتجلى في قدرته على توضيح أبعاد ذلك الشعور، إذ المقصود بالشعور ليس الإحساس المبهم الموجز الذي يأتي كومضة غامضة لا تلبث أن تزول، وإنما ذلك الإحساس العميق الذي يحرك جميع الحواس الداخلية، ويحرك الذهن ذاته، ويساعد على رسم كامل لصورة الموضوع أو الجزء الأعظم منها؛ فهو الذي يذهب إلى رسم التفاصيل والأبعاد والألوان، ويوحي بمغزى الأمور وعلاقاتها بعضها ببعض، ويفصلها ويوحي بما يجب أن يكون. إن هذا النوع من الإدراك الذي يتكون عند الأديب، لا يتكون عند الإنسان

العادي؛ فالنفس البشرية عند الأديب تتقدم وتتأثر وتوحي بشكل مختلف عنها عند الإنسان العادي. لذلك يقال إن العبقري أو الأديب يستطيع التعبير عن روح الأمة، ويرسم صورة أوضاعها، ويتنبه إلى الأخطار التي تحيط بها، ويتنبأ بمستقبلها؛ أفضل وأسرع من الفرد العادي. ولذلك كان للأديب رسالة. الأديب الذي يتنبه عنده الشعور القومي بهذا المعنى الواسع للشعور، يستطيع أن يساعد الإنسان الاعتيادي في إدراك هذه المعاني التي لم يستطع أن يتوصل إليها بقواه الذاتية لأنه ليس أديباً ولا عبقرياً. ذلك هو دور قيادة الجمهور للتوصل إلى ما توصل إليه الأديب، لإدراك ما أدركه هو بصورة أوضح وفي وقت أقصر مما أدركه الجمهور الاعتيادي. لذلك كان الأدب سباقاً في فهم أوضاع الأمة، وتشخيص أمراضها، ورسم مستقبلها، ولذلك كانت الثورات غالباً ما تسبقها نهضة أدبية وفكرية، تدل عليها، وتقود الجماهير في طريقها، كما حدث في الثورة الفرنسية والثورة الروسية.

طبعاً ليس كل الأدب أدباً أصيلاً، كما ليس كل الأدب أدباً جيداً. ولذلك فليس كل الأدب أدباً مؤثراً في الجماهير، ولكن بمقدار ما يكون الأدب أصيلاً بمعنى الصدق في التعبير عن الشعور القومي، وبمقدار ما يكون الأدب عميقاً وجيداً في رسم أبعاد ذلك الشعور. . بالمعنى الواسع للشعور، بذلك المقدار يكون الأدب مؤثراً في بث الوعي القومي، أو تحريك الوعي القومي بعبارة أدق. وهذا هو المعنى الحقيقي للقول «إن الكلمة التي تخرج من القلب تقع فيه». وأود بهذا المجال أن أورد مثالاً مبسطاً على ذلك. أتذكر في عام ١٩٤٨، عندما وقعت كارثة فلسطين وقامت الحرب ـ سمعت ـ وكنا طلاباً صغاراً، من زميل لي في المدرسة يقول إن المطلب المهم بالنسبة إلينا الآن هو السلام، وكانت الحركة الشيوعية في العالم تقود حملة أنصار السلام بذلك الوقت.

إن تلك الكلمة لم تلامس قلبي، ولم تجد الاستجابة في نفسي، ولم أكن في ذلك الوقت منتمياً إلى حركة سياسية، ولكني كنت أشعر بالانتماء للأمة، وأفهم مغزى ما يحدث في فلسطين، فوجدت بذلك الكلام شيئاً لا يمت إلى واقع الشعور بصلة. إنها كلمة لم تكن صادرة من القلب ولم تقع فيه.

الأدب هو أفضل وسيلة للتعبير عن الشعور القومي، والعلم أفضل وسيلة لشرح ذلك الشعور.

ـ ٣ ـ

بعد تلك الملاحظات في التعريف والأمور العامة، نتحول الآن إلى صلب الموضوع، ألا وهو ما يجب أن يكون عليه الأدب[١] كوسيلة لإيقاظ الشعور القومي والوحدة العربية. ولكننا ـ كما هو منطقي ـ لا نستطيع أن نفعل ذلك من دون أن يكون الواقع الذي عليه الأدب الآن منطلقاً لذلك. وبعبارة أخرى، لا بد من أن نقول بعض الشيء عن هذا الواقع.

لم يستطع الأدب في وضعه الحالي أن يكون معزولاً عن الوضع الفكري والثقافي الذي نمر به، والوضع الفكري والثقافي الذي نمر به الآن هو وضع هابط ومتأثر، بدلاً من أن يكون في وضع الصعود والأصالة. لقد تأثر الفكر العربي بتيارات الفكر الغربي، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وما موجة ظهور الأدبيات الماركسية بالشكل الذي يلفت النظر إلا مظهراً لذلك. لم يكن إدخال الأدبيات الماركسية في الثقافة العربية بدافع الاطلاع، بل غالباً ما كان ذلك بدافع التقليد. لذلك كان دخولها بشكلٍ فج ومن دون اختيار، وبكل ما فيها من تناقضات. وقد عكس الفكر العربي إلى حد بعيد ما بداخل تلك الأدبيات، وكان مجال النقد والاختيار والتطوير والتهذيب محدوداً، ومعروف موقف الأدبيات الماركسية من القومية كقضية، ومن القومية العربية بالذات. إنه موقف يتراوح بين عدم الاهتمام والتقليل من الأهمية، إلى موقف العداء والحقد الذي تجلى في كتابات بعض قادة الماركسية من الشعوبيين في البلدان العربية، وذلك أمر معروف. صحيح أن موقف الأدبيات الماركسية قد تغير مؤخراً في بعض الأحيان، وأصبح أكثر تلاؤماً مع حركة القومية العربية، إلا أن ذلك لم يكن من الوضوح والحسم الكافي، فبقي في أحسن حالاته موقف الاستجابة للظروف أكثر من موقف الصدق مع بعض الاستثناءات.

ثم أتت الحوادث السياسية التي أدت إلى هبوط الروح المعنوية، ففشل الوحدة بين سوريا ومصر، ونكبة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، قد ساهمت إلى درجة مهمة في تكوين الجزر في الشعور بالوحدة العربية، وانعكس ذلك في الفكر السياسي. وهكذا أخذ الفكر السياسي يتحول عن المنهج، الذي بدأ

---

(١) إنني في هذا البحث أود الإيضاح إنني عندما أتحدث عن الأدب أقصد في الغالب الشعر، وربما كان ذلك قصوراً إلا أنه حقيقة أملتها علي أن معرفتي بالشعر (ورغبتي فيه) هي أكثر من معرفتي ورغبتي بأبواب الأدب الأخرى. لذلك يلاحظ القارئ أن الأمثلة التي أوردها غالباً ما تتعلق بالشعراء من دون غيرهم من الأدباء.

بالتصاعد منذ بداية النهضة العربية الحديثة، معبرة عنه الأدبيات الواسعة نسبياً في القومية العربية والوحدة العربية، إلى منهج أفرزته الظروف المحيطة، وأساس الظروف المحيطة هو الانكسار النفسي الذي ولدته التطورات السياسية التي مر ذكرها. وفي ظرف الانكسار تأثر الأدب كما تأثر الفكر السياسي. لذلك لم تعد القومية العربية والوحدة العربية والنهضة العربية ما يشغل اهتمام الشعراء، وتكوّن مواضيع شعرهم.

فمن حيث الموضوع، أصبحت القضية الاجتماعية، وترجيع حوادث العالم المحيط بنا، هي المواضيع العامة في مادة الشعر. ومن ناحية أخرى، ظهر الاهتمام بالنفس ومعالجة القضايا النفسية الخاصة، فالنفس البشرية وما يتفاعل فيها، وما يحدث بداخلها من الانفعالات، وما يتكون فيها من عقد وآراء ومواقف، أصبحت من المواضيع التي يعيرها الشاعر اهتماماً بارزاً، وبذلك ظهر ما يمكن أن يطلق عليه اسم الشعر النفسي. وجاء ذلك مقروناً بالغموض والتعابير غير المألوفة والأوصاف الغريبة.

أما شعر القضية الاجتماعية فكان أكثر اهتماماً بالأمور العامة، ولكنه هو الآخر شِعر الانكسار النفسي، والهروب من الواقع، والتعويض عن معالجة القضية الأساسية وهي القضية القومية. أما في مجال الأسلوب فقد ظهرت مدرسة الشِعر الحر، وميول الخروج من الخصوصية القومية إلى الاندماج في التيارات والأساليب العالمية. إن ظهور الشعر الحر مهما قيل عنه لا يمكن في الحقيقة إلا أن يكون مظهراً من مظاهر الانحسار في الشعور القومي، فهو ليس قضية تتعلق بالشكل أو الطريقة، بل هو في النهاية تعبير عن موقف قومي. هذه بنظري هي مجمل سمات الأدب في الوقت الحاضر، وهي التي تشكّل نقطة الانطلاق في بحث ما يجب أن يكون عليه الأدب. أقول ذلك ولا أقصد أن هذا التحليل كامل، أو أنه من دون استثناءات، أو أنه لا توجد بجانبه ظواهر إيجابية سأتعرض لها في ما بعد.

ـ ٤ ـ

في بحث ما يجب أن يكون عليه الأدب أو الشعر في مجال بث الوعي القومي، لا بد من جلب الانتباه إلى ضرورة ترسيخ النظرة إلى وحدة الوطن العربي عن طريق التأكيد على ترجيع أصداء ما يحدث في أحد أقطارها من قبل الأقطار الأخرى، وذلك هو أحد معاني تجاوز الحدود وتقوية الرابطة القومية. هل

ما يحدث في قطر من الأقطار العربية من حوادث قومية هو من شؤون ذلك القطر وحده، أم أن العرب جميعاً يجب أن يتجاوبوا مع ذلك فرحاً أو حزناً؟ الجواب في المنظار القومي معروف، وليس المقصود في هذا المجال هو ترجيع صدى الأمور الداخلية لكل قطر مما لا يعكس معنى قومياً، بل ترجيع صدى الحوادث والتطورات ذات المعنى القومي كمقاومة الاستعمار والاعتداء على السيادة، والأمور التي تتعلق بسلامة الأرض العربية وقدسية حدودها الجغرافية مع جيرانها. إن كل ما يتعلق بوحدة قطر مع قطر آخر، وكل ما يتعلق بتعاون الأقطار العربية جماعياً أو جزئياً يقع في هذا النطاق. وأود أن أقول إن ترجيع الصدى والتجاوب، يجب ألا يقتصر على النكبات والمحن، بل يجب أن يكون في الانتصارات والأفراح أيضاً. إن تجاوب الأدب مع ذلك، وتحويله إلى مادة للإنتاج، من شأنه أن يقوي الشعور بالوحدة وبالرابطة القومية، وينعش الوضع النفسي المتلائم مع القربى والانتماء الواحد والمصير المشترك، ويضعف الشعور الإقليمي الذي يتكوّن بصورة تلقائية في ظل أوضاع التجزئة، ويفتح ثغرة في جدار الحدود الإقليمية. إن أثر هذا التجاوب الأدبي على الجماهير عظيم ويجب عدم التقليل من أهميته. لقد قام شعراء بداية النهضة العربية بهذا الدور على أفضل مما يقوم به شعراؤنا الآن، فما أروع قول الرصافي عن تونس:

أَتونُسُ إنَّ في بغدادَ قوماً ... ترفُّ قُلُوبُهُمْ لكِ بالوَدادِ

ويجمعُهُمْ وإيَّاكِ انْتِسابٌ ... إلى مَنْ خُصَّ مَنْطِقُهُمْ بضادِ

فنحنُ على الحقيقةِ أهلُ قُربى ... وإنْ قَضَت السّياسةُ بالبُعادِ

إن هذه الأبيات معروفة في تونس ويحفظها الكثير، وقد أنشدت لنا في مناسبة قريبة كنا بها في زيارة إلى هذا البلد العربي. وقصيدة شوقي: «سلام من صبا بردى...» عن احتلال غورو لدمشق معروفة، ويتغنى بها الطلبة في كل مكان من الوطن العربي.

لم يكن معروفاً عن شوقي أنه قال شعراً مباشراً في بث الشعور القومي، ولكنه بترجيعه صدى ما حدث لسوريا، قد عبر عن ذلك الشعور أحسن تعبير، كما إن تخليده لاستشهاد عمر المختار على يد المستعمر الإيطالي في قصيدته المعروفة:

رَكَزوا رُفاتَك في التُّراب لواء ... يستَنْهضُ الوادي صباحَ مساء

قد أوضح للعرب وحدة في الشعور القومي من خلال تمجيد بطولة عربية

ضد محتل أجنبي. إن هذا اللون من شعر التجاوب القومي وتقوية الروابط قليل الوجود الآن.

- ٥ -

وفي مجال المضمون أيضاً مطلوب من الأدب أن يقاوم ظواهر الانقسام وحوادث الفرقة في الوطن العربي، فالقطر العربي لا يمكن أن يرفع السلاح بوجه قطر عربي آخر، ولا يسفح دم عربي من قطر بيد عربية من قطر آخر، على أساس نزاع بين قطر وقطر آخر. والوطن العربي يجب ألا تقوم به حرب انقسامية بين محور ومحور، وألا تقوم به انقسامات طائفية أو مذهبية أو دينية أو عرقية، وألا يحدث فيه أي صراع يقسم الأمة ويشرخ وحدتها.

إن مقاومة ظاهرة الانقسام أو الميول للانقسام موضوع مهم من المواضيع التي يستطيع الأدب أن يعالجها راسماً أبعادها وموضحاً المخاطر التي تنطوي عليها. إن وحدة الأمة وتلاحمها تحتاج دوماً إلى إيقاظ ضميريّ وتنبيه قومي، يكبح غرائز الانقسام والفرقة، ويقوي ميول الخير عند الجماهير. إن الميول الشريرة للانقسام، إن لم تجد تعبئة جماهيرية تقف في وجهها وتكبحها، من شأنها أن تنمو وتتسع. وهنا يستطيع الأدب أن يؤدي دوراً مهماً في الدفاع عن الكيان القومي.

إن الوحدة القومية للأمة العربية يغذيها تراث مشترك من القيم الروحية والأخلاقية التي اقترنت بالنهضة العربية، تلك القيم التي تشكل عاملاً روحياً موحداً للأمة العربية، فتراثنا الحضاري، والأخلاق التي كرسها الإسلام، والقيم العليا التي ورثناها منذ أقدم العصور، هي من أقوى الروابط المشتركة للأمة العربية، وتشكل مادة واسعة وغنية يستطيع الأدب أن يتناولها ويشرح معانيها ويقدمها إلى الجماهير بقوالب مفهومة وأسلوب ينبه فيها الميول لتلك القيم والمثل العليا. إن ما استطاع أبو تمام أن ينقله إلى العرب جيلاً بعد جيل من صورة أدبية رائعة لقيمة الشهامة والشجاعة والدفاع عن الوجود القومي، في قصيدته عما فعله المعتصم في يوم عمورية، يشكل مثالاً جيداً للمقصود في هذا المجال.

إن صياغة مشاهد من حياة المجتمع العربي القديم، والتقاط حوادث مهمة من التاريخ، وتقديمها بصياغة أدبية جذابة، تنقل بصورة لا شعورية الإحساس المشترك بوحدة التاريخ، والاشتراك بالذكريات بحد ذاته عامل من شأنه تغذية الشعور الوحدوي. إن الرواية الشعرية: أحمد شوقي عن مجنون ليلى التي مثلت في

مدارسنا الثانوية، وشاعت أشعارها بين الشباب العرب في كل مكان من الوطن العربي، قد ساهمت في ذلك الجهد الأدبي الذي قوى الشعور المشترك بوحدة التراث. إن هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى شمال أفريقيا، تصلح لأن تكون مادة أدبية غنية في الشعر والرواية والمسرحية والقصص الشعبية، على غرار أساطير أبي زيد الهلالي. إن رسم صورة الأصول المشتركة، واللهجات، أمور من شأنها تقوية الشعور القومي المشترك وتبديد أفكار العصبيات المحلية والعرقية التي بدأت تنشأ في بعض تلك الأقطار؛ فالتاريخ العربي غني بالمادة، ومليء بالحوادث ذات المغزى، وهو معين لم يغرف منه الأدب كما يجب بعد.

وليس أقل أهمية من ذلك تثبيت المبدأ الأساسي في الوضع القومي الذي نمر به الآن. إننا في وضع تكاد أن تهتز فيه صورة العلاقة بين القضايا العامة. لقد أصبحت القضية القومية عند بعض المثقفين قضية كإحدى القضايا الأخرى، كالقضية الاجتماعية، وكقضية تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحشر في عدادها وتقارن بها، في حين أن ذلك أمر غاية في الخطأ وغاية في الخطورة. القضية القومية هي أساس كل شيء، ولا يمكن مقارنتها بأي هدف اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي آخر. إن وحدة الأمة العربية، وسلامة رقعتها الجغرافية، وسيادتها واستقلالها في داخل حدودها، أمر لا يمكن أن يرقى إلى أهميته أي شيء آخر، فهو الهدف الأول والرئيس الذي يجب أن يتقدم على كل شيء سواه، فالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمور اجتهادية يصوغها العقل البشري، وهي نسبية، أي قابلة إلى التطور والتغيير بتغيير الظروف، في حين أن القضية القومية ليست كذلك. هذه المسألة المهمة تصلح أن تكون مادة للأدب يتناولها بالتوضيح.

إن تركيز هذا الفهم وتأكيد هذه المسألة هما من الأمور التي يستطيع الأدب أن يؤدي فيها دوراً مهماً. وما يؤسف له، ويدعو إلى القلق، هو أن الأدب لم يستجب لذلك، بل إنه ساهم في تشويش هذه العلاقة. المهم هو أن يؤكد الأدب على القومية العربية كأساس للحياة العربية لأنها مسألة الكيان والوجود للأمة. لذلك يجب أن تكون بعداد المقدس بالنسبة إلى الأمة؛ فهي يجب أن ترسخ وتعمق جذورها وتبعد عن كل شك وتوضع فوق كل اعتبار. والأدب كوسيلة لمخاطبة العقل، وإقناعه، والتأثير في العاطفة، وتقوية النشاط البشري، يجب عليه أن يعمل على تكوين قناعة محسومة ونهائية في العقول والنفوس. إن قضية وجود الأمة هي أعلى وأرفع قضية، وفي سبيلها يهون كل شيء آخر.

لذلك، وكتفرع من هذا التحليل، لا بد أن يكون للأدب دور وموقف أساسي من قضية الدفاع عن الوطن بمعناه الجغرافي، أي رقعة الأرض التي هي الوطن العربي، فإذا جاز كل شيء في مجال السياسة، فلا يجوز أبداً التنازل عن أي شبر من رقعة الوطن، فالوطن العربي بحدوده المعروفة قضية تتفرع قدسيتها من قدسية وجود الأمة، أي من القومية العربية نفسها. وفي هذا المعنى التفصيلي، يستطيع الأدب أن يقوم بدور مهم في غرس مفهوم قدسية أرض الوطن العربي بشتى الوسائل والأساليب، وعبر قنوات المخاطبة للعقل والعاطفة عند الفرد العربي؛ فوصف الطبيعة في الوطن العربي وكشف مواضع الجمال فيها بحد ذاته مساهمة في تقوية الروح الوطنية. إننا بالفعل بحاجة ماسة لسبر أغوار النفس البشرية، ووصف ما يتفاعل فيها من عواطف وأفكار ومواقف في قضية العلاقة بين الإنسان وأرض الوطن، ولدينا بذلك تجارب غنية. إن حياة اللاجئين الفلسطينيين، عواطفهم وأفكارهم ومشاعرهم، أثناء تجربة النزوح عن الوطن، غنية بالمادة التي تصلح للإبداع من أجل إخراج تلك المشاعر ووصف تفاصيلها للمواطن العربي. ويعني ذلك أن قضية الأرض والوطن يجب أن تكون موضوعاً رئيساً لأدبنا الحديث من أجل أن يكون صادقاً ومؤدياً رسالة.

إن مشاعر الغربة وعدم الاتصال، وفقدان الاستقرار النفسي، وغموض المستقبل، ووضع الاختلاف عن الوضع الطبيعي، وفقدان الحماية، والشعور بانعدام الغاية من الحياة، والأمل في المستقبل، وغيرها من المشاعر التي تتكون عند من يفقد وطنه وأرضه، لم يتناولها أدبنا الحديث بالتصوير والتوضيح، وهو ما نحتاج إليه تماماً في ظل ظروفنا الحالية، ظروف الاضطراب والتهديد والصراع. والذي يبدو أن الاهتمام بالشِعر الاجتماعي قد خف منذ البداية الجيدة التي بدأها الرصافي في قصائده المعروفة مثل «اليتيم في العيد»، و«الأرملة المرضعة» و«السجن في بغداد».

إن الأمة العربية الآن في حالة تجزئة، وهي في حالة تهديد، وأجزاء من وطنها لا تزال محتلة ومسلوبة من قبل الأجنبي، وواضح أن الدفاع عن أرض الوطن، واسترجاع الأجزاء السليبة منه، والدفاع عن وجود الأمة وتوحيدها وبناء كيانها الجديد، إنما هي أهداف كبرى لا يمكن أن تتحقق إلا بالمعاناة والنضال. إن إعادة بناء الإنسان العربي من جديد، وبدء النهضة العربية بحد ذاته، يحتاج إلى عملية نضال ومعاناة. لذلك فلا بد من ترسيخ هذه القيم عند الإنسان العربي.

ويعني ذلك أننا بحاجة إلى غرس مُثل القتال والمواجهة، واقتحام الصعاب، وتنمية روح التحدي والتمرد على الواقع، ومقاومة العدو. إن قيم القتال، وروح الفروسية، ونظرة النضال، تحتاج إلى أن تغرس وتنمّى في الفرد العربي. ويستطيع الأدب أن يؤدي دوراً مهماً في ذلك.

بإمكان الأدب أن يتخذ من الاستشهاد والعيش الصعب والحياة الخشنة والإقبال على النضال والاستهانة بالموت وتوخي البطولة والمثل العليا، مواضيع ومادة له، بدلاً من وصف الحياة المترفة، وتمجيد اللذائذ المادية، والتعلق بمباهج الحياة، ووصف عواطف الاستقرار والركود، وتزكية مواقف المساومة والواقعية، وحلول التلاؤم ومواقف التردد. إن الأدب الذي يتجه نحو شحذ الهمم، وتجديد الحيوية، ونفخ روح الشباب، وتهيئة المواطن لمواجهة الظروف الصعبة المحيطة بالأمة، لا بد أن يمجد قيم الكرامة والرجولة والفروسية والمثل العليا، مقابل قيم المصلحة واللذة الحسية وقبول الأمر الواقع والقناعة بالموجود والتعلق بالحياة. إذ من الواضح إن مثل هذه القيم تعمل في الاتجاه المعاكس لما يجب أن يكون عليه الفرد العربي اليوم. وللأدب في كل ذلك دور: إما إيجابي وبذلك يكون أدباً متلائماً مع الثورة، وإما سلبي وبذلك يكون أدباً مشجعاً على الاستسلام.

إن أدب تحفيز الشباب يجب أن يحتل جزءاً مهماً من أدبنا الحديث، في حين أن شِعراً على غرار «أمم تجد وتلعب» للجواهري لا يزال قليلاً نسبياً عندنا الآن.

ـ ٧ ـ

وبعد بحث قضية المواضيع، لا بد من الانتقال إلى بحث أمور ذات علاقة مهمة بقضية الأدب التي نتعرض لها الآن، هي قضية الأسلوب وقضية الجمال وقضية الالتزام. وفي ما يلي شيء عن كل من هذه القضايا.

في ما يتعلق بالأسلوب، لا بد أن تبرز قضية مقارنة الأسلوب المباشر بالأسلوب غير المباشر. الأسلوب المباشر يعني ببساطة الإفصاح عن الهدف مباشرة؛ فالشاعر عندما يقصد بث الوعي القومي يعمد إلى مخاطبة المواطن العربي بلغة مباشرة على غرار «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» لليازجي. إن هذا الأسلوب لا بد أن يخاطب المشاعر ويتوجه إلى الوجدان العربي، وهو بذلك يستطيع أن يؤدي مهمته القومية. ولكن حتى هذا الأسلوب المباشر يجب ألا يقتصر على معانٍ محدودة، وصيغ قليلة في التعبير، فمجال الإبداع فيه متوافر، والأسلوب المباشر يجب ألا يقتصرَ على موقف الخطابة، وإلا تعرض إلى الرتابة والملل والاقتراب من

الحديث العادي. إن الشاعر أو الأديب المبدع يستطيع أن يكون مجدِداً في اختيار المواضيع؛ فهناك التاريخ العربي بكل ما فيه من مواقف بطولية وحوادث، يمكن، من خلال تصويرها، إعطاء الأمثلة الجيدة، وإيصال القارئ إلى العبر التي يمكن أن تستخلص منها. إن استثارة الحماسة القومية والدعوة إلى الوحدة العربية من الممكن أن تصب في قوالب كثيرة، وأن تُطرق في سبيلها المعاني الجديدة، حتى عندما يكون الأسلوب مباشراً يسمي الأشياء بأسمائها. وهو ما يجده القارئ في شعر الرصافي من خلال قصائد عديدة في تمجيد الأمة العربية والدفاع عن وحدتها وحضارتها، كقصيدة «إلى الأمة العربية» وقصيدة «صبح الأماني» وقصيدة «في معرض السيف».

ولكن الأسلوب المباشر يجب ألا يكون الأسلوب الوحيد، وهو على كل حال ليس الأسلوب الأكثر تأثيراً في النفس، فالأسلوب الذي يعتمد المضمون الذي يوحي للقارئ بالمعنى المقصود، من دون أن يقال ذلك صراحة، لا يقل تأثيراً عن الأسلوب المباشر إن لم يتفوق عليه. وهنا لا بد أن أشير إلى أنني شخصياً أرى أن الأسلوب غير المباشر، في غالب الأحيان، أكثر تأثيراً وأرحب مجالاً للتجديد من الأسلوب المباشر؛ فالشاعر يستطيع أن يطرق مواضيع لا حصر لها، ولكنها في النهاية تخلق في القارئ تلك المحاكمة العقلية، أو ذلك الاستنتاج الذي ينتهي بأن الوحدة العربية هي الهدف الذي يجب أن نسعى من أجله، وهي طريق الخلاص للأمة. إن إيراد الأمثلة غير المباشرة، ممكن كالتعرض لضروب حالات التجمع والانضمام والتضافر، مقابل حالات التنافر والانقسام والعداء، وهي أمور يتضح مغزاها في حالات الأفراد وحالات العائلة والقرية والمدينة وجميع مستويات التجمع البشري.

إن أمثلة التعاطف القومي، والانشداد إلى الأمة، كثيرة في التاريخ العربي، وأمثلة الاعتزاز بالعروبة واللغة العربية والأدب العربي كثيرة، كما إن حالات التشابك القومي بين القبائل واختلاط السكان العرب في التاريخ كثيرة أيضاً. المتنبي لم يذكر العرب والعروبة في كل قصيدة قالها بوصف حروب سيف الدولة، أو بمدح هذا الأمير، ولكن أليست كل قصيدة قالها بوصف حروب سيف الدولة، أو بمدح هذا الأمير، تنضح بالاعتزاز بالعروبة وأرض العرب ضد الخطر البيزنطي، وتنم عن تمسكه القومي بالدفاع عن الأهل والأرض؟ ألم تنضح عبقريته بأحسن ما تجلت في وصف الحرب ضد البيزنطيين؟

لعل من أجمل ما قيل في الشعر القومي بأسلوب مجدد هو قصيدة الشاعر

القروي «تحية أندلسية» حيث يسأل مخاطباً الأندلس العربية: «خبرينا كيف نقريك السلاما»، ثم يستمر في وصف المحن التي يمر بها العرب بأسلوب مشرق، ولغة مفهومة جميلة، ويقول ما معناه إننا لا نستطيع أن نهديك السلام بسبب تلك المحن وما نزل بالأمة العربية من نكبات.

ولكنه يعود لنفخ روح الأمل فيقول:

يا ابنةَ الزهراءِ يا أنْدلُسيَّهْ

لمْ يزلْ فيكِ من المجْدِ بقيَّهْ

لمعتْ فيها السُّيوفُ المُشرفيَّهْ

ضارباتٍ بزنودٍ عربيهْ

فعلى مثلِكِ لا تُلقَى التحيَّهْ

بأكَفٍّ لم يجرِّدْنَ حُساما

خبِّرينا كيف نقريكِ السَّلاما

ويستمر في أسلوب مبدع ويقول إذا ما نهضت بغداد وعادت إلى مجدها القديم، وإذا ما تحررت بيروت واستقل لبنان:

فلبسْنا العزّ أو متنا كِراما

عند هذا سوف نُهديكِ السَّلاما

وفي مجال الحديث عن الأسلوب المباشر وغير المباشر، تجدر الإشارة إلى أن مدى التأثير وعمقه في المخاطب لا يعتمد على كمية ما يقال، ولا على التكرار، بل النوعية، أي على القدرة في إيراد المعنى الذي يرمز إلى المعنى المقصود، أي الذي يقدح في الذهن فكرة الوحدة العربية والتعلق القومي.

إن بريقاً واحداً قد يترك في النفس أثراً يفوق الكلام الكثير والتكرار الممل، كما إن عمق التأثير قد يعتمد في أحوال كثيرة على التدرج، أي أن يكون إيصال الفكرة للقارئ على مراحل، وبدفعات، وليس بجرعة واحدة، فتبدأ العملية مثلاً برمز أو إيحاء بسيط يتعاظم تدريجياً. ويصح ذلك بخاصة في التفريق بين أدب الأطفال وأدب الشباب وأدب الكبار؛ فإيصال فكرة الوحدة وبث الوعي القومي في هذه الأنواع من الأدب، يجب ألا يكون واحداً، بل متفاوتاً بالتدرج، ومتبايناً بالأسلوب، ليكون مؤثراً ومفيداً.

إن مسألة الأسلوب غير المباشر تورد للذهن أن اختيار الموضوع، كواسطة لنقل الفكرة، هو عمل إبداعي يتميز به الأديب المبدع، فالموضوع قد لا يمت إلى الفكرة بصلة مباشرة أو ظاهرة للعيان، والأديب المبدع هو الذي يحسن اختيار المواضيع، ويملك القدرة على ابتداع المعاني الجديدة، وخلق الصور المبتكرة، وهو الذي يستطيع أن ينقل فكرته بوسائط وأواني عديدة. وقد تكون تلك الأواني بسيطة جداً لا ترد إلى الذهن الاعتيادي، على غرار ما استطاع أن يفعله إرنست هامنغواي في موضوع صياد عجوز يصطاد سمكة قرش في رواية **الشيخ والبحر**.

إن بعض المشاهد هي بنفسها تدل على المعنى المقصود، بحد ذاتها، ولا تحتاج إلى التوضيح الصريح؛ فصورة لحياة عربي يتطوع للقتال في ثورة قطر عربي آخر هي بحد ذاتها ترمز إلى الرابطة القومية، ولا تحتاج إلى التوضيح الصريح لمعنى ذلك. إن القصة التي تجري حوادثها في عدد من الأقطار العربية، بدلاً من قطر واحد، بغض النظر عن المضمون، تساعد على ترسيخ فكرة وحدة المجتمع العربي في الذهن، وهكذا.

ـ ٨ ـ

والآن نأتي إلى مسألة الجمال. ومن دون إسهاب في هذا الموضوع نقول إن الجمال قيمة عليا تتجلى في التناسق، وفي الألوان، وفي التجديد، وفي كل ما يثير الانفعال الراقي في النفس البشرية، وهو كقيمة عليا لا يستطيع إدراكها كل إنسان، أو أن الأفراد لا يدركونها بدرجات متساوية أو بسرعة متماثلة؛ فبقدر ما تكون النفس مصقولة ومهذبة، يكون إدراك الجمال، وبقدر ما تكون النفس شفافة والحس مرهفاً تكون المقدرة على التحسس بالجمال أكبر. إن إدراك الجمال والإحساس به من شأنه أن يثير في النفس نوعاً من الراحة والرضى والاغتباط، أو ما يقال عنه في اللغة الدارجة ما ترتاح له العين. والأدب ينقل أفكاره ليس عن طريق الكلام الاعتيادي، بل عن طريق قوالب جمالية، وذلك ما يفرقه عن الكلام الاعتيادي. إذاً، فالأدب يبحث عن الجمال ويتوخاه كواسطة لنقل الأفكار. وحول هذه العبارة هناك ملاحظتان.

الأولى، هي أن الجمال، كقيمة عليا عندما يستطيع الأديب اقتناصها أو تكوينها ونقلها إلى القارئ، يكون بذلك قد دل القارئ عليها، ولولا ذلك لما استطاع وحده أن يهتدي إليها. إن ذلك يعني بشكل آخر، أو بمعنى آخر، أن

الأديب يخلق للقارئ حالات الجمال، أي الحالات التي تتجلى بها قيمة الجمال، ويقدمها للقارئ بطريقة سهلة كاشفة. إن ذلك بحد ذاته يحرك في نفس القارئ شعوراً مريحاً، وانسجاماً فكرياً، واقتراباً من قيم عليا تخلق في النفس الراحة واللذة الفكرية، وتحرك بالتالي الفكر. والنفس، بتعرضها لصيغ الجمال، يحصل فيها ذلك الصقل الذي يقر بها، ويدربها على الإدراك الأفضل لقيم الجمال. وبعبارات أخرى مألوفة، إن تذوق الجمال بحد ذاته يخلق مزيداً من القدرة على التذوق، ومزيداً من رقة النفس والإحساس. وكل ذلك من شأنه أن يحرك الفكر ويزيد من قابلية الإسهام، لما للصفاء النفسي ورقة الشعور من علاقة وثيقة بصفاء الفكر وخصوبته وزيادة قدرته على التحليل والإيغال في عملية تكوين المعرفة.

والملاحظة **الثانية**، هي أن قوالب الجمال، وإن كانت واسطة لنقل الفكرة وإناء لها، إلا أنها بحد ذاتها تتخذ من الأفكار مادة لها، أي أن الجمال ليس مجرد ألفاظ، ومجرد تناسق بين أمور مادية، فالجمال قد يتجلى، وربما كان أحسن ما يتجلى به هو الأفكار. وذلك هو معنى الحديث في مجال النقد الأدبي عن التجديد في المعاني عند الشعراء، فالمعاني الجديدة إنما هي صيغ جمالية. وبهذا المعنى كما أتصور نستطيع القول إن الجمال غاية ووسيلة في الوقت نفسه.

إن الأدب لا يمكن التفكير به بمعزل عن الجمال وإلا تحول إلى وعظ وإرشاد. أردت إيراد هذه الملاحظات بقصد إلقاء بعض الضوء على النقاش التقليدي القديم حول الأدب للأدب أم الأدب للمجتمع؟ ومعروف أن حديث هل الأدب للأدب يعني في الغالب هل يجب أن يتوخى الأدب الصيغ الجمالية في التعبير ويكتفي بذلك؟ هل إن رسالة الأديب تقتصر على الاهتمام بالجمال كقيمة عليا وإيصال المجتمع لها؟ أما الجزء الثاني من النقاش فيدور حول في ما إذا كان هدف الأدب الفكرة السامية التي يريد إيصالها إلى المجتمع. الأدب جهد إنساني يقوم به بعض الأفراد من أجل تقريب المجتمع لمجالات القيم العليا أو مساعدته للتقرب منها؛ فالحق قيمة عليا كما إن الجمال قيمة عليا. القومية العربية والوحدة العربية هي عين الحق. ولكن الدعوة إلى هذه القيمة العليا في مجال الأدب يجب أن تكون قوالبها جمالية ومواضيعها من عالم الجمال. ومن الخطأ التصور أن القيم مفصولة عن بعضها بشكل جامد، فالقول إن الحق قيمة عليا، وإن الجمال قيمة عليا، يعني أن إدراك هذه القيم والاقتراب منها يتطلب صفاء فكرياً وحساسية نفسية، ويعني أن هذا الإدراك يحصل بصورة متمازجة ومعقدة.

وخلاصة هذا النقاش هي أن الأدب الأصيل، الذي يتجه نحو القيم العليا

في الجمال، لا يمكن أن يعيش بمعزل عن القيم العليا المتجسدة في الحياة الحية، وهي القومية العربية والوحدة العربية. كما إن إدراك القومية العربية والوحدة العربية، وغرسها في النفوس، وتقريب الذهن العام منها، بإمكانه أن يحصل من خلال صيَغ جمالية، ومن دون ذلك يتحول الأدب إلى مجرد وعظ كما أشرنا.

ـ ٩ ـ

القضية **الثالثة**، هي قضية الالتزام التي كانت ولا تزال مدار نقاش في أوساط الأدب والفكر. إن الأديب في عمله الأدبي يعبر عن هواجسه الداخلية، وما يدور أو يتكون في ذهنه من أفكار، فإن كان شعوره الداخلي قد نضج إلى درجة إدراك الوعي القومي، فإن ذلك الذي تكوّن في داخله سرعان ما يكون محركاً لإنتاج أدبي في هذا الاتجاه. إذا كان الأديب مدركاً للقيمة العليا التي ينطوي عليها الشعور القومي، وإذا كان قد توصل إلى ذلك شخصياً، وتفاعلت هذه الفكرة في داخله، ونضج ذلك الإحساس في نفسه، عبّر عن ذلك تلقائياً في إنتاجه الأدبي. وإن لم يكن لديه مثل هذا الشعور فيعني ذلك أن مشاعره لم تتطور بعد، وأن أفكاره لم تنضح لتبلغ هذا المستوى، وبذلك يكون تعبيره متناسباً مع ذلك المستوى، أي ما لديه من مشاعر داخلية. قد يكون ذلك الإنسان موهوباً، وقد يكون مبدعاً في التعرف على صيغ جمالية، إلا أنه قد لا يكون قد تطور في فهم المعاني الكبيرة التي تهم المجتمع وتؤثر فيه. إن الأديب يعبر عما وصل إليه داخلياً في عملية التطور في طريق المثل والقيم العليا، ويكون إنتاجه متناسباً مع درجة ذلك التطور. إن عملية التطور هذه، إن لم تكن قد حصلت أو في طريق التحقق، فلن ينفع شيء في الدعوة إلى الالتزام، وبعبارة أخرى يكون الأديب كما تكون مشاعره الداخلية.

إن توجه بعض الأدباء لمواضيع أقل أهمية لا يمكن تفسيره إلا بنقص في تطور مشاعرهم وأفكارهم، ومقارنة هذا الأديب بالأديب الملتزم هي المقارنة نفسها بين المواطن المندمج بقضية الوطن والمواطن المقصِّر بذلك، فكما إن وطنية الأفراد تتفاوت بحسب تفاوت التطور الذي يحصل في داخل كل واحد منهم، فكذلك درجة نضج العبقرية تتفاوت من أديب إلى آخر، وكما إن قمة الوطنية هي النضال إلى حد التضحية بالنفس من أجل كيان ووحدة الأمة، كذلك الأديب والشاعر. إن ذلك لا يعني بالطبع أن لا يطرق الأديب إلا موضوعاً واحداً، فالأديب المبدع هو الذي يتأثر بما حوله من ظواهر بشرية أو جمالية. المقصود هو أن يكون قد بلغ

درجة من التطور وصل بها إلى مرحلة إدراك القيمة العليا في حياة المجتمع، وهي القومية العربية. إن هذا الإدراك هو الروح التي تسري في جميع أجزاء إنتاجه الأدبي، بدرجات متباينة، وبأسلوب متباين، فهي لا بد أن تنبض بشكل ما، حتى عندما يتعرض الشاعر لوصف الطبيعة مثلاً.

وهناك أيضاً مسألة الأدب الذي أطلقنا عليه الأدب النفسي، وهو الأدب الذي يعالج خوالج النفس وعقدها، وما يدور فيها من تفاعلات ذاتية، وذلك شيء مختلف تماماً عن التفاعل الذي يصاحب الارتقاء لإدراك القيم العليا. إن أدب الاضطرابات والعقد النفسية ليس في الحقيقة إلا صدى للاضطراب، وترجيعاً للمؤثرات التي تتعرض لها النفس. إن هذا التفاعل يجري عادة في مستوى بدائي من مستويات التطور الفكري، وإن كانت فيه، بعض الأحيان، ومضات فكرية ومحاولات للارتقاء، إلا أنه يبقى في أغلبه ردود فعل من دون تطور. إن الاهتمام بالذات وتصوير تموجاتها يشكل جزءاً كبيراً من إنتاج بعض الشعراء الشباب. وغالباً ما تكون لغة هذا النوع من الشعر معقدة وغامضة. في هذين المعالجين يتضح الابتعاد عن الالتزام، وسواء في حالة المواضيع الثانوية أو في حالة الشِعر النفسي، فإن سبب التوجه واحد وهو عدم اكتمال التطور. أما أسباب عدم الاكتمال هذا فمتباينة ولسنا في مجال بحثها، وأكثر ما يمكن أن يقال عن ذلك في هذا الصدد هو أن عدم الاكتمال هذا يمكن أن يكون مؤقتاً، أي قابلاً للزوال بنضج الشخصية واغناء الثقافة وصقل النفس، كما إنه من الممكن ألا يكون مؤقتاً، بل دائماً لا مجال إلى زواله.

ـ ١٠ ـ

ولن يكون البحث كاملاً من دون بعض الاهتمام بقضية اللغة والطريقة. اللغة العربية الفصحى هي لغة الأدب العربي. والشعر العربي على وجه التخصيص يستمد من جمال هذه اللغة، وموسيقاها الخاصة، وغناء مفرداتها، الشيء الكثير من تأثيره في شعور القارئ. اللغة الفصحى هي لغة النهضة وهي لغة السمو والتقدم، هي لغة القرآن، ومعروف أثر القرآن في العرب ومجتمع الجاهلية الذي نزل فيه. والأمة عندما تكون في حالة رقي ونهضة، يعني ذلك أنها ترتفع من المعاني الاعتيادية إلى المعاني السامية، ومن حياة الركود إلى القيم العليا، لذلك فمن المنطقي تماماً أن يكون من متطلبات وشروط الأدب المبدع أن تكون لغته: الفصحى. وهذا القول لا يعني بالطبع ما هو صعب وغير متداول وغير رقيق من

الفصحى، الشعر المبدع هو الذي يحسن اختيار الكلمات، ويحسن انتقاء التعابير، ويجيد اختيار كل ما هو موحٍ ومثير للخيال ومؤثر في النفس ومحرك للفكر. إن مسألة الإبداع الجمالي نفسه تتعلق إلى حدٍّ ما، وبشكل ما، بمسألة الانتقاء في اللغة من حيث التعبير والمفردات. ويعني ذلك بالمقابل المنطقي أن العامية، وهي نتاج عصر التأخر وذوبان الشخصية القومية والتأثر بالأجنبي، لا يمكن أن تساعد الأدب في عملية الإبداع والتكوين الجمالي، بل على العكس من ذلك فهي فقيرة وضحلة ومتخلفة.

وبعد مسألة اللغة تأتي مسألة الطريقة. الشعر العربي شعر أصيل، ويعود تاريخه إلى أبعاد عميقة في تراثنا الحضاري، وله طريقة وأوزان ومقاييس، أصبحت الآن كالموسيقى مسجّلة وذات قواعد منطقية. إن القافية العربية من أروع معالم أدبنا القومي، وطريقة النظم كانت وستبقى صفة مميزة لأدبنا الأصيل. ومعروف أن قضية الشعر الحر لا تتعلق بتقييم طريقة النظم، بل هي جزء من ذلك الموج الذي انتشر في العالم المعروف باسم الفنون الحديثة. إن ظهور هذا الاتجاه في الفنون له دوافع عديدة تتراوح بين مجرد الرغبة في التغيير، وبين العجز في مجاراة الفنون الأصلية. إنني شخصياً لا أجد أي مبرر لتغيير طريقتنا القومية في الشعر التي ارتبطت بتراثنا وتاريخنا، والتي من خلالها أبدع الموهوبون من شعرائنا أيما إبداع. كما إنني لا أجد مجالاً للمقارنة بين موسيقى وجمال وأصالة طريقتنا وطريقة الشعر الحر في أحسن أحوالها. إن هذه الطريقة هي الآن طبعاً في طريق التراجع، وهي ككل حالات التقليد تأتي وتنتشر لفترة ثم لا تلبث أن تنكمش وتتلاشى. إن الذي لا يستطيع أن يلمس جمال الشعر العربي، بطريقته المعروف بها، فيما يقرأ للمتنبي والجواهري، قد فاته شيء مهم في هذا المجال. من دون شك أن الطريقة في الشعر العربي عامل مؤثر بحد ذاته في جمال هذا الصنف من الأدب.

١٩٨٦

١٠ ــ التنظير للقطرية

كانت ولا تزال قضية كيف نعرف، من أهم القضايا الفكرية وهي ما يعبر عنه في الرطانة الفلسفية بنظرية المعرفة، فهناك الاستقراء وهناك الاستنتاج وهناك الإلهام. . إلخ. ولعل أبسط ما يمكن أن يقال في هذا الخصوص هو انني قد أستطيع الشك في أي شيء إلا ما أشعر به، فكما إن مقولة أنا «أفكر لذلك أنا موجود» فيها الكثير من الصحة، كذلك وبالمنطق نفسه يمكن القول إن الشيء موجود إذا ما شعرت بوجوده في داخلي. القومية رابطة تكوّنها عوامل عديدة تتفاوت من أمة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر.

وأبلغ دليل على وجود هذه الرابطة هو الشعور بها. لذلك فالأمم تولد بالتدريج والشعور القومي يتكون معها بمرور الزمن بفعل العوامل المشتركة. أي أن الأمة تنمو كما ينمو الكائن الحي. وكما إن كل كائن حي له بداية خاصة به ويمر بظروف خاصة به ما يجعل تركيبه الجسمي والعقلي والنفسي خاص به، كذلك الأمة. لذلك لا توجد أمة تتطابق مع أمة أخرى كما لا يوجد شخص يتطابق مع شخص آخر (بغض النظر عن تجارب الاستنساخ الأخيرة) لذلك فالقومية لا تخلق بين عشية وضحاها؛ فهي لم تكن مظهراً من مظاهر الطبقات بشتى مفاهيم ذلك.

إذا كانت هناك حاجة إلى تقويم فكري فهو مطلوب في أطروحة التشاؤم التي يقول بها بعض المثقفين الآن، وليس في الخطاب القومي التقليدي عندما يكون الحديث عن الأنظمة المتعلقة بالحكم والاقتصاد والعلاقات وبناء المجتمع؛ فهي من دون شك قابلة للاجتهاد وتتطور بمرور الوقت مع التطور العام للبشرية، أما عندما يكون الحديث عن القومية فذلك أمر مختلف، فالقومية ليست نظرية لتتبدل بتبديل الأحوال، فهي من الثوابت التي يمكن أن تخضع للاعتبارات

نفسها، فالتقدم البشري لم يكن في يوم من الأيام من دون ثوابت يسعى الإنسان إلى تحقيقها. والثوابت هي نقطة الهدف ومن دون نقطة الهدف لا يكون هناك عمل ولا تقدم.

إن الذي يبدو أن الدعوات الصادرة هنا وهناك من بعض أرباب القلم قد تضافر في تكوينها عاملان: الاستعداد النفسي وغسيل الدماغ. الاستعداد النفسي مسألة ذاتية في الأساس تتعلق بتركيب الشخصية وكل ما يتعلق بذلك من صفات.

هناك فهم خاطئ للأوضاع العربية، فالقومية العربية رابطة تكونت بمرور الزمن منذ أن وجد العرب، والرابطة تعني الشعور بالانتماء المشترك غذته العوامل المشتركة. أما إذا طالب أحد بالدليل وأصبح الأمر خاضعاً للنقاش كما كان يجري قبل عقود من السنين بين الناشئين القوميين، فليس أفضل وأحكم من الدليل أن القومية موجودة هو إننا نشعر بها. أما الحوادث التي تدلل على هذه الحقيقة فكثيرة ولا أظن إننا بحاجة إلى سردها في هذا المجال.

ولعل أهم مسألة نظرية تترتب على ذلك هو أن القومية ليست نظرية والنظرية تصح اليوم كلاً أو جزءاً، وقد لا تصح غداً كلاً أو جزءاً. في حين أن ما يتكون عبر الزمن من شعور بالانتماء لا ينطبق عليه ذلك. كما إن القومية ليست تعاقداً طوعياً كما أخذ يظهر مؤخراً في بعض الكتابات، إذا كان المقصود بالتعاقد اتخاذ قرار بإنشاء كيان سياسي كما يحصل عندما تحصل الأمة على الاستقلال مثلاً.

والآن ما هو نصيب الصحة في الكلام الذي يردده البعض عن ضرورة إعادة النظر (بالخطاب القومي التقليدي) وأن ذلك الخطاب (لم يكن واقعياً).. إلخ من الأحكام التي تطلق من دون دليل مقنع؟ ماذا يقول الخطاب القومي التقليدي غير أن العرب أمة واحدة يجب أن تتوحد بكيان دولي واحد لأسباب ومزايا شرحت بإسهاب كما هو معروف؟ فهل في ذلك ما يتطلب المراجعة والتغيير؟ ما هي حقيقة الحديث عن الواقعية واللاواقعية في التفكير القومي غير الرغبة المسبقة المبتدئة من نقطة الإحباط الشخصي عند البعض، للانتقال من الدعوة إلى الوحدة إلى الدعوة إلى القطرية؟

فلا ذبذبات حركة المجتمع بين تقدم وتراجع أمر غير طبيعي، ولا الأهداف الكبرى في التاريخ يمكن أن تتحقق بسهولة وفي وقت قصير.

الاستقراء الموضوعي لما حصل في المجتمع العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يوضح وجود خطوات كثيرة إلى الأمام إلى جانب التراجعات. والوضع العربي الحالي فيه ما هو مشرق إلى جانب ما هو غير ذلك. وكل ذلك لا يدعو إلى الاستنتاج الذي يقول به أصحاب تلك النظرة، هل البشرية تسير نحو التقدم أم نحو التخلف؟ لا أظن، ولا أعرف من يقول إنها تسير نحو التخلف، فلماذا تكون الأمة العربية مثالاً على ما هو مخالف لقاعدة التقدم وفي اتجاه معاكس لسير التاريخ؟ ولكن ذلك ليس كل الموضوع. الجزء الآخر يتعلق بالتفكير الذي تنشره وسائل الثقافة الأمريكية.

التفكير الأمريكي في القومية تفكير قانوني يعتبر أن الأمة منشأها القانون بالمعنى السياسي، فعندما تستقل أمة من الأمم وتستكمل متطلبات الكيان الدولي من تمثيل دبلوماسي وعضوية في الأمم المتحدة تخلق الأمة، فنشوء الأمة مقرون بقيام الدولة المستقلة وهم يعبرون عن ذلك بلغتهم بوضوح، وهكذا قامت الأمة الأمريكية بحسب منظورهم.

إن هذا المفهوم القانوني للقومية يناسب توجهات الدول الاستعمارية، فهي تتقاسم النفوذ في المستعمرات قبل أن تستقل. وإذا ما انسحبت فيتبعها قيام الدولة ضمن حدود التجزئة التي كانت قبل الاستقلال. وقصة التجزئة وقيام الدولة القطرية في الوطن العربي معروفة، وللاستعمار والصهيونية مصلحة حقيقية في تثبيت التجزئة القائمة الآن كما تشجع كل تجزئة وتقاوم كل توحيد يمكن أن يحدث، ولكن ذلك يحتاج إلى تنظير، والنظرية هي أن الأمة توجد حيث توجد الدولة وضمن حدودها.

إذاً، وبحسب المنظور الأمريكي للقومية، هناك أمة مصرية وأمة سورية وأمة ليبية. . إلخ. ويتلاءم ذلك ضمناً مع الاستعداد النفسي للمحبطين من المثقفين العرب الذين يئسوا من الوحدة العربية.

الرافد الفكري الآخر الذي يساعد هذا النمط من التفكير، يأتي من الذرائعية الفلسفية التي تنكر وجود المثل العليا وترفض المرجعية الأخلاقية للخطأ والصواب، فلا يوجد هناك ثابت يرجع إليه بل هناك رغبات الإنسان فما ينجح هو الحقيقة ولكل مقاييسه للحقيقة. إن روحية هذه الفلسفة التي أخذت تسري ضمناً في المجتمع العربي تساعد وتبرر الانتقال من وضع إلى وضع، والتحول من هدف إلى هدف من دون خطة مسبقة وهدف ثابت. إذاً وعلى هذا الأساس فمن

الممكن التحول من هدف الوحدة العربية بعد أن واجهته الصعوبات إلى هدف التجزئة، وبذلك يصبح الموجود هو الهدف، التجزئة كبديل للوحدة هو حقيقة ما ترمي إليه تلك الدعوات المستترة بالدعوة لتجديد الفكر القومي، وبذلك يتحول الهدف الاستراتيجي إلى تكتيكات جزئية تدور حول التجزئة وتصبح جميع الثوابت متحركات ويحل الواقع محل الأهداف العليا، فهل في ذلك تجديد؟ التجديد لا يكون كذلك إلا إذا تضمن الانتقال من وضع إلى وضع أفضل، ومن مرحلة إلى مرحلة أعلى في سلم التطور، فهل يمثل التخلي عن هدف الوحدة العربية تقدماً؟ إنه ليس كذلك بل خضوع للواقع والاستسلام لما هو متخلف، ذلك بالضبط ما تريده أمريكا والصهيونية.

الذرائعية هي الفلسفة التي تناسب القوي لأنها تكرس ما هو فيه من قوة وتفوّق، وتكرس وضع الضعف عند من هو في ذلك الموقع، والذرائعية تطلق يد القوي المستعمر حيث ينعدم مقياس الخطأ والصواب الذي هو فوق الرغبات والإرادة الذاتية. التجزئة ليست تقدماً بأي مقياس للتقدم ولعل أبلغ دليل على ذلك هو ما يحدث للأمة العربية الآن حيث تتعثر جهود التنمية ويتعرض الأمن القومي إلى الخطر وتفقد الأمة دورها.

١٩٩٧

١١ ــ بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ــ الإسلامي مواضيع مقترحة للحوار القومي ـ الإسلامي(*)

ـ ١ ـ

في مثل هذا الوقت تكتسب العلاقة بين القوى القومية والقوى الإسلامية في الوطن العربي أهمية خاصة، لسببين: **أولهما**، حراجة الوضع؛ و**ثانيهما**، ظهور تطورات إيجابية في تفكير كلا الجانبين. وإذا كان مشروع تكوين (أو إعادة تكوين) الجبهة القومية ملحّاً في الوقت الحاضر، من أجل معالجة الوضع العربي الحرج، فإن مسألة العلاقة بين القوميين والتيار الإسلامي هي الخطوة الأساس الأولى في هذا الاتجاه. ومهما تكن التقييمات للقوى الفاعلة في عموم الوطن العربي، على الصعيد الشعبي، نستطيع القول من دون تجاوز، إن هذه القوى الرئيسة تكاد تنحصر في هذين التيارين. ومعروف أن ماضي العلاقة بين هذين التيارين لم يكن إيجابياً، لكن حدث تطور في التفكير مؤخراً انعكس في المواقف في هذين الوسطين، وإن كان بدرجات متفاوتة. من هنا كانت أهمية البحث في موضوع الحوار الممكن بينهما من أجل تقارب أكثر وصولاً إلى علاقة ترقى إلى مستوى تكوين جبهة موحّدة.

والحوار يعني مناقشة عميقة للمواقف، وأولها موقف كل منهما إزاء الآخر. إلا أن تلك المناقشة السياسية لا بد من أن تذهب إلى أبعد من حدود السياسة. أي المناقشة الفكرية وموضوع الحوار بين الاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي مطروح،

(*) نشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٣ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٦٢ ـ ٧٢.

وإذا لم يكن كذلك، فيجب، من أجل الصالح العام، طرحه على الرأي العام في مثل هذا الظرف المعروف بحراجته.

وقد كنت من الذين فكّروا بذلك، منذ مدة ليست قصيرة، وتكوّنت لدي بعض الآراء حول ما يمكن أن يدور حوله حوار كهذا من أجل التوصل إلى نهاية إيجابية. وبسبب ما للقضايا الفكرية من أهمية، إذ المفروض أن تنبع المواقف السياسية من البناء الفكري في نهاية المطاف، رأيت أن تكون أسسها هي البداية. فما هي القضايا الفكرية المهمة التي يمكن تصورها في حوار متصل بين الاتجاهين.

ـ ٢ ـ

المسألة **الأولى** عامة، هي علاقة القومية بالدين الإسلامي، تلك العلاقة التي يمكن النظر إليها من فرضية هي: إذا كانت القومية العربية صدى للنزعة القومية في الغرب، فمن المحتمل أن لا تكون في بعض استنتاجاتها متفقة تماماً مع التفكير الإسلامي؛ فالقومية في الغرب كانت في الأساس حركة أعادت بناء المجتمعات الغربية التي سادت في القرون الوسطى القائمة على سلطة الكنيسة وسلطة الأمراء المحليين، حيث كانت البلاد مقسّمة إلى إمارات، فجاءت الحركة القومية، فوحدتها، بعد صراع مرير، في دولة ذات حكم مركزي مدني تقلّص فيه نفوذ الأمراء والكنيسة، حتى تطورت الأوضاع إلى تثبيت سلطة الدولة القومية المدنية التي فصلت الدين عن الدولة، وبذلك نشأ ما يسمى بالعلمانية الغربية. لكن هناك ما يمكن أن يقال عن هذه الفرضية: فالقومية العربية لم تكن من تأثير الغرب، بل هي حركة نشأت بفعل إحياء التراث والثقافة العربية وتحسّس العرب الخطر الذي مثلته حركة التتريك في أواخر العهد العثماني، إذ إن الأمة العربية أمة قديمة التاريخ، وإن كانت قد مرّت في مرحلة من التخلف بعد سقوط بغداد على أيدي المغول، إلا أنها عادت إلى اليقظة في أواخر العهد العثماني بفعل العاملين المذكورين: إحياء التراث وخطر التتريك.

صحيح أن القومية العربية كحركة قد احتكّت بالغرب واطّلعت على التيارات القومية فيه، لكن ذلك شيء، وفرضية أنها صدى لتلك التيارات شيء آخر. وإذا اعتبرنا دعوة الإصلاح والنهضة التي مثلها محمد عبده والأفغاني والكواكبي بمثابة المدخل إلى ظهور الحركة القومية، فالمعروف أن دعوة الإصلاح تلك قد أتت في الغالب من الوسط الديني.

إن مراجعة الكتابات القومية منذ بداية عصر النهضة العربية لا يقدّم دليلاً على صحة الفرضية موضوع المناقشة، بل على العكس تماماً، فقد أكدت تلك الكتابات على مكانة الدين الإسلامي في تفكير القومية العربية إلى حد اعتبره البعض أحد مقومات القومية العربية، فروّاد الحركة القومية في العراق قد مجدوا الإسلام واعتبروه ركناً أساسياً في النهضة القومية، فقد جاء في الميثاق القومي الذي وضع في العراق ما نصه: «أما مقومات العرب الأساسية التي تميزهم عن غيرهم والتي يعملون على الاحتفاظ والسمو بها فهي الإسلام واللغة العربية والخط العربي والتاريخ العربي»[1].

ولعل أكثر حركة قومية اهتمت بصياغة العلاقة النظرية بين العروبة والإسلام، هي حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أكد على دور الإسلام في الحركة القومية العربية ومكانته في النهضة العربية الحديثة في وثيقة مهمة، هي خطاب مؤسس الحزب ميشيل عفلق الذي ألقاه على مدرج جامعة دمشق سنة ١٩٤١ بعنوان «ذكرى الرسول العربي»، والذي قال فيه ما نصه: «وما دام الارتباط وثيقاً بين العروبة والإسلام، وما دمنا نرى في العروبة جسماً روحه الإسلام، فلا مجال إذاً للخوف من أن يشكك العرب في قوميتهم. إنها لن تبلغ عصبية البغي والاستعمار، وطبيعي أن العرب لا يستطيعون أداء هذا الواجب إلا إذا كانوا أمة قوية ناهضة».

لقد شرح مؤسس حركة البعث العربي الاشتراكي في هذا الخطاب المضمون الفكري للقول إن الإسلام روح العروبة، والذي بقي أثره في كل ما كتب وقال في ما بعد حتى وفاته على دين الإسلام.

وخلاصة كل ذلك، هي أن الحركة القومية العربية منذ بداياتها وحتى الوقت الحاضر أخذت موقفاً إيجابياً من الإسلام إلى الحد الذي جعل بعضها يعتبره أحد مقومات القومية.

إلا أنه يجب الملاحظة أيضاً، أنه حتى عندما لا يعتبر الدين من مقومات

---

(١) «الميثاق القومي،» **عالم الغد** (بغداد)، ١٦/ ٧/ ١٩٤٦. انظر أيضاً: جابر العمر، «محمد مبدع القومية العربية،» في: جابر العمر، **حول القومية العربية** (دمشق: مكتبة العلوم والآداب للطباعة والنشر، ١٩٤٧)، ص ٩٨ ـ ١٠٧؛ عبد العزيز الدوري، «معنى القومية العربية،» **الآداب**، السنة ١، العدد ٣ (آذار/ مارس ١٩٥٣)، ص ٨ ـ ٢٠؛ عبد الرحمن البزاز، «تحرير القومية وتعريفها،» في: عبد الرحمن البزاز، **هذه قوميتنا** (القاهرة: دار القلم، ١٩٤٦)، الباب ١، ص ٢٣١، الفقرة ٧، و Ismail R. Faruqi, *On Arabism* (Amsterdam: Djambatan, [1962-]), vol. 1.

القومية، فإن ذلك لا يعني العكس، أي أنه لا يدل على علاقة سلبية بين القومية والدين كالتي سادت في الغرب، فالنظرة الغربية للدين جاءت على أثر صراع استمر خلال القرون الوسطى لمدة طويلة، كانت المؤسسة الدينية (الكنيسة) طرفاً فيه عندما دعمت سلطة الإقطاع والأمراء المحليين ضد حركة التجديد التي تمثلت بظهور الدولة القومية المدنية. لذلك جاءت نظرة الانفصام ذات طابع سلبي من الدين، وذلك ما لم يحدث في تاريخ الحركة القومية العربية، بل الذي حدث هو العكس، كما أوضحنا عن دور حركة الإصلاح التي ظهرت في الوسط الديني؛ لذلك فحركة كحركة القوميين العرب التي لم تعتبر الدين أحد مقومات القومية لم تكن على طرفي نقيض من الدين، وبعبارة أخرى، إنها لم تكن ضد الدين وإن لم تجعله أحد عوامل القومية. ويصح الشيء نفسه عن مجمل تفكير القوميين، كساطع الحصري مثلاً، فهذا المفكر القومي المهم، الذي كتب في القومية العربية الكثير المهم، وخلّف تراثاً في الأدب القومي، كان له أثر مهم في نشر الوعي القومي لم يحمل نزعة سلبية إزاء الدين، وإن لم يجعله أحد مقومات القومية.

إذاً، فمن زاوية العلاقة الكلية، ليس هناك ما يحمل في طياته عوامل التناقض، بل العكس هو الصحيح.

ـ ٣ ـ

ولكننا، ونحن في مجال تصوّر حوار يمكن أن يحدث بين الاتجاهين، لا يمكن الاكتفاء بذلك، بل لا بد من الانتقال من الإطار الكلي إلى ما يحتويه من قضايا مهمة، فما هي القضايا الفكرية المهمة التي تصلح لهذه المناقشة؟

هناك أولاً، وقبل كل شيء، قضية الوحدة العربية التي لا تخفى أهميتها كحاضر العرب ومستقبلهم، فما هو لب هذه القضية الإشكالية بين الاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي؟

إذا فرضنا وجود خلاف حول هذه القضية، فأغلب الظن أنه يتعلق بالبديل الإسلامي، وهو الوحدة الإسلامية. وهنا لا بد من كلمات إيضاحية حول الموضوع. ماذا تعني الوحدة الإسلامية؟ إنها يمكن أن تعني أحد أمرين: التضامن أو الوحدة السياسية في دولة واحدة. إذا كانت الوحدة الإسلامية تعني التضامن الإسلامي، فلم تكون بديلاً متناقضاً مع الوحدة العربية؟ المعروف أن الأكثرية الساحقة من سكان الوطن العربي هم مسلمون، ويعني ذلك أن البلدان

العربية تشكّل جزءاً مهماً من العالم الإسلامي، أي أن العرب يكوّنون جزءاً مهماً من مسلمي العالم. وبما أن الحركة القومية من أجل التوحيد، يقع في صميم مبادئها، التضامن مع أحرار العالم ومع المسلمين بوجه خاص لأسباب لا تخفى، فإنه من المنتظر أن يتعزز هذا التضامن بعد قيام الوحدة العربية. إذاً فالعرب، كأمة تتضامن الآن وسيزداد تضامنها قوة بعد التوحيد مع مسلمي العالم، فأين إذاً هو التناقض؟

إن مقدمات التوحيد العربي في دولة واحدة هو التضامن العربي، أي التعاون وتحقيق تنسيق وعلاقات جماعية متينة في مختلف نواحي الحياة. ومن ذلك يتضح، أن التضامن العربي إنما هو تضامن جزء مهم من المسلمين هم العرب، وبذلك يكون التضامن العربي مقدمة للتضامن الإسلامي.

وإذا كانت الوحدة الإسلامية تعني دولة إسلامية واحدة ذات كيان دولي موحد على غرار الخلافة الإسلامية، فيصح فيها المنطق نفسه، إذ من المنطقي تصور الوحدة الإسلامية تتحقق بالتدريج وعلى مراحل، كما هو المتصور بخصوص الوحدة العربية؛ فإذا كان كذلك. فلماذا لا تبدأ الوحدة الإسلامية بتوحيد العرب أولاً؟ فذلك أمر تجتمع له الكثير من المقومات عندما نقارن المتطلبات والمعطيات الموضوعية ـ ومعها الصعوبات ـ لكل من المشروعين: الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، ولا أظن أن خلافاً يمكن أن ينشأ حول اعتبار أن الوحدة العربية أسهل وأكثر واقعية من الوحدة الإسلامية بالمعنى الذي نبحثه الآن. ثم عندما يكون النقاش على أرضية الفكر الإسلامي، ألا يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار ما حدث في تاريخ الإسلام؟ ألم يبدأ الرسول (ﷺ)، ومن بعده الخلفاء، بتوحيد العرب أولاً قبل أن يتوسع الفتح إلى بلدان غير عربية؟ ألم يعتبر المسلمون الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام ومصر قاعدة الانطلاق، فوحّدوا هذه الأقطار أولاً واعتمدوها نقطة للبداية؟

وبكلمات موجزة، حتى لو أننا اعتبرنا أن الوحدة الإسلامية، بمعنى الدولة، ممكنة عملياً، فما هي المبررات الموضوعية لاعتبارها نقيضاً للوحدة العربية؟ أليس العكس هو الصحيح، أي أن توحيد العرب في دولة واحدة قوية سيجعل الوحدة الإسلامية أيسر وأكثر إمكانية في مرحلة لاحقة؟ إنني أسوق هذه الملاحظات تماشياً مع مقتضيات حوار متصور بين طرفين تعقدت حججهما وصعبت مفردات تنظيرهما؛ فإنه من غير المتصور، في النهاية، ومن حيث المحتوى أن يخرجا عن هذه المعاني. إنني أرى أن عملية التلاؤم بين المشروعين أمر

ممكن، لا بل هو ميسور، إذا ما كان الحوار جاداً وصادراً من أرضية الإخلاص والتجرد والسعي من أجل الحقيقة.

لكن قد يقال إنه، حتى في حالة قبول هذا النمط من النظر إلى الأمور، يبقى هناك ما يدعو إلى التباين، لأن الموضوع لا يتعلق بالعلاقة الساكنة بين المشروعين، بل في توزيع الجهود والاهتمام وموضع التأكيد. وبكلمات أخرى، إن تركيز الجهود على مشروع الوحدة العربية، يعني أن فكرة الوحدة الإسلامية ستضمر بمرور الوقت ويصعب إحياؤها في ما بعد. ولكن هذا الرأي المفترض لا يخلو من نظرة تقدم الشكل على المضمون وتأخذ بالظاهر بديلاً من الجوهر. إن مشروع الوحدة الإسلامية لا يكتسب قوة حقيقية من كونه شعاراً يكثر ترديده والدعوة إليه، بقدر ما يكسب من قيام دولة قوية هي الدولة العربية الموحدة، والفرق بين الحالتين كبير.

إن الدعوة الإسلامية قد ظهرت في الوطن العربي والعرب هم من يمكن أن يحملوا مسؤولياتها الآن (تماماً كما كان الحال في التاريخ)، ويصعب جداً أن نتصور قيام وحدة إسلامية، بمعنى الدولة الواحدة والعرب في حالة تجزئة وضعف، والأسباب واضحة كما أظن. إنني من المعتقدين أن الوحدة العربية ستكون أقوى عامل إيجابي لصالح مشروع الوحدة الإسلامية إذا ما توافرت لهذا المشروع عوامل الدخول في مجال التحقيق.

إذاً، فالأمر لا يتعلق بطرح الشعار، ولا بدرجة الاهتمام والتأكيد، بل بالقوة المادية والروحية التي تقف وراءه.

ـ ٤ ـ

المسألة **الثانية** في هذه المناقشة، تتعلق بإشكال أكثر صعوبة، هي مسألة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يعبّر عنه بعبارة «تطبيق الشريعة»؛ فما هو بإيجاز تطبيق الشريعة؟ إنه يعني قيام مجتمع مشابه تماماً للمجتمع الذي كان موجوداً في صدر الإسلام من حيث نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهنا يتسع مجال الاختلاف والمناقشة. وفي هذا الصدد لدي الملاحظات التالية:

أولاً، من المعروف أن الحركة القومية العربية بمختلف تياراتها ومدارسها متماثلة في تأكيد مبدأ أساس في صياغة آرائها في موضوع النظام السياسي

والاقتصادي والاجتماعي، ألا وهو أن هذا النظام يعتمد الواقع العربي ويستلهم حاجاته ومصالحه المشروعة مقابل التقليد واعتماد النظريات الجاهزة.

ويعني ذلك أن النظام مسألة توكل كلياً إلى العقل العربي بصياغتها ضمن الظروف القومية وحالة المجتمع، الأمر الذي يجعل منه قضية وطنية بكل ما تعنيه الوطنية من خصوصية، في مقابل النظرية الجاهزة القائمة على تقليد ما هو موجود في أقطار أخرى. ويعني ذلك أن مسألة بناء النظام مسألة داخلية تتعلق بواقع الأمة وتراثها القومي ومعتقداتها ومجمل ثقافتها ومثلها العليا، أي أن النظام قضية خاصة وليست عامة، تختلف من أمة إلى أخرى، فالتباين والاختلاف هو سمتها، وليس العمومية والإطلاق.

إذاً، إن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون غريباً عن تراث الأمة، والإسلام أكبر وأهم جزء من تراث الأمة العربية. وهكذا تتضح العلاقة القومية بين النظام وبين مجمل الأوضاع القومية للأمة.

ثانياً، الأمر الآخر المهم في موضوع النظام هو أن القومية العربية عموماً، وفي مختلف تياراتها (مع التباين في مدى الوضوح والتفصيل) تأخذ بالتطور، فترى أن الصفة الرئيسية للحضارة هي التطور، فأحوال الإنسان وظروفه المادية والروحية تتغير مع تغيّر الزمن. والنظام يماشي ذلك التغيير حيث يحصل التلاؤم المطلوب بين النظام وبين الظروف. وليس من الصعب ـ كما أظن ـ ملاحظة أن العالم قد تطوّر منذ البداية حتى اليوم. وأن سمة التطور كانت ملازمة للتاريخ. فإذا ما حدث قبول هذه المقولة من الأطراف المتحاورة يصبح من الممكن الانتقال إلى مرحلة متقدمة في النقاش، فوضع السؤال كالآتي: إذا كان التطور موجوداً على امتداد التاريخ وسيستمر في المستقبل كما في الماضي، فكيف إذاً يمكن تصور نظام سياسي واقتصادي واجتماعي كان سائداً وصالحاً لمجتمع صدر الإسلام، ألن يكون سائداً وصالحاً لمجتمع اليوم بعد ما يقارب خمسة عشر قرناً من الزمن؟ إن الصلة الوثيقة بين قضية تطبيق الشريعة وموضوع التطور لا يمكن القفز من فوقها. ثم أليس من المهم، في مثل هذا الحوار، الانتباه إلى أن المجتمع الإسلامي نفسه قد أخذ بالتطور، فنظامه السياسي قد تطور ونظامه الاقتصادي في مفاصل مهمة قد تبدّل بمرور الوقت وظهور معطيات جديدة؛ فضريبة الخراج والتصرف بالأرض الزراعية وضرائب أخماس المعادن وأعشار السفن، كلها تنظيمات جديدة استحدثها المجتمع العربي الإسلامي، لم تكن موجودة في صدر الإسلام ولا توجد عنها نصوص في القرآن أو السنّة. كما يمكن المناقش الباحث

أن يتساءل بحق عن النصوص التي تقطع بأزلية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان مطبقاً في صدر الإسلام، إذ إن مسألة، بمثل هذه الأهمية، لا يمكن أن تترك من دون نصوص واضحة تؤيدها. والمقصود هنا بالطبع، النصوص القاطعة الواضحة غير القابلة للتأويل، وإلى حد ما أعرف، لا توجد مثل هذه النصوص.

ـ ٥ ـ

لكن مثل هذا النقاش، لا شك أنه إشكالي مختلف عليه، وإن كان له مبرر نظري فهو من الناحية العملية قابل لملاحظة تخفف من غلوائه، فمثلاً، ألا يمكن طرح السؤال الواقعي التالي: ما دامت المهمة المطروحة للإنجاز كبيرة بحجم تحقيق الوحدة الإسلامية، ألا يمكن، ولأسباب عملية، اعتبار مسألة شكل النظام مؤجلة في الوقت الحاضر؟ إنني مثلاً، أرى في مجال الفكرة القومية، أن مسألة تحقيق الوحدة يجب أن تعطى الأولوية على كل شيء آخر بما فيها مسألة النظام لأسباب عملية. ووفقاً للأساس العملي نفسه، ألا يمكن، من وجهة النظر الإسلامية، اعتبار تحقيق الوحدة العربية خطوة أولى في طريق تحقيق الوحدة الإسلامية، وأن مهمة كهذه، لجسامتها، تستحق أن توضع في مقدمة كل شيء آخر، وبالتالي تأجيل موضوع النظام إلى مرحلة لاحقة؟

إنني، عندما أقول بذلك، لا أخرج من الحساب قضية بحثها والحديث عنها، إلا أن ذلك شيء، واعتبارها مسألة إشكالية يبنى عليها موقف اختلاف بين القوميين والإسلاميين شيء آخر. وقد يرد السؤال من الجانب الإسلامي يطلب المزيد من التوضيح في معنى الأخذ بالتطور في التفكير القومي. والجواب على ذلك يمكن أن يكون كما يلي: **في الإسلام مبادئ بعضها يتعلق بالجانب الروحي والمثل العليا والأخلاق، وبعضها يتعلق بالتنظيم الاجتماعي.**

الجانب **الأول**، يتسم بالإطلاق والثبات، لذلك فهو يكوّن أساس المجتمع العربي الجديد، ويجب أن يكون التشريع والتنظيم الاجتماعي معتمداً ومجسداً لهذا الجانب.

أما الجانب **الثاني**، فيستوحى من الحاجات القومية وروح العصر، أي ما ثبتت فائدته بمرور الوقت ومن هذه النقطة بالذات، يمكن أن تتوسع المناقشة لتشمل نواحي عديدة أخرى في بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في المجال الاقتصادي، يمكن تركيز الموضوع في ملخص ما توصلت إليه التجربة العملية إلى جانب البحث النظري التحليلي. إن تلخيصاً كهذا يشير إلى أن مسألة الحوافز الذاتية للإنسان، بما في ذلك مسألة الملكية الخاصة، لا يمكن تجاوزها في مهمة تحقيق التنمية؛ فقد دللت التجربة الميدانية، بما يكفي من الوقت والرقعة الجغرافية، أن فرضية تغيير الطبيعة البشرية عن طريق النظام إنما هي فرضية خاطئة، وقد كان ثمن ذلك الخطأ فادحاً. ولكن إلى جانب ذلك، تشير تجربة العالم أيضاً أن العدالة الاجتماعية مبدأ أساس، وأن على الدولة واجب العمل على تحقيقها إلى أقصى ما هو ممكن ضمن مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة. تلك هي المكونات النظرية للنظام الاقتصادي صاحب المهمة الأولى بالنسبة إلى بلادنا، ألا وهي التنمية. كل ذلك مبني بالطبع، ليس على أساس محاكاة نظرية جاهزة أو فلسفة شمولية، بل هو مجرد استنباط قومي نابع من الظروف الخاصة. فهل تتناقض هذه النظرة مع أي من الطرفين المتحاورين؟ إنني لا أرى ذلك؛ فالقومية العربية ـ على العموم ومهما تباينت درجات التأكيد على أي من العنصرين المذكورين ـ تأخذ بهذه النظرة، والاتجاه الإسلامي نفسه، لا أرى فيه ما يمكن أن يؤدي إلى خلاف حولها، فالملكية الخاصة ليست محرمة في الإسلام، بل على العكس، كما إن مبدأ العدالة الاجتماعية مبدأ أساس في التراث الفكري الإسلامي وتعززه الكثير من النصوص والتطبيقات.

إذاً، بهذا التلخيص للقضية الاقتصادية، هناك إمكانية كبيرة لتلاؤم موقف الجانبين المتحاورين. هناك أيضاً ما يمكن أن يقال عن موضوع النظام السياسي. والمهم في هذا المجال، لا يتعلق بمسألة الخلافة مقابل الجمهورية أو الملكية أو أي شكل آخر من الأنظمة، بل يتعلق بمسألة الديمقراطية ـ وعلى وجه التحديد ـ التعددية، في هذا، كما في أمور أخرى، لا بد من الاستعانة بمبدأ التطور، فالتطور البشري يشير إلى خط عريض مستمر يتجه نحو الديمقراطية السياسية، بمعنى سيادة القانون وحرية الرأي والتعددية والانتخاب.

وهنا، ومنعاً للالتباس، تجب الإشارة إلى أن هذا القول لا يعني، ويجب ألا يتوسع إلى قضية الشرعية، بمعنى أن الشرعية لا تتحقق إلا عن طريق الانتخاب، إذ تبقى الثورة أحد طرق الشرعية كما كانت دوماً في التاريخ، فهي في بعض الحالات، عندما لا تتوافر للشعب إمكانية التعبير عن إرادته بطريق سلمي، تصبح

الثورة طريقاً مشروعاً ووسيلة للشرعية. المهم في هذا الموضوع هو التركيز على أن الحركة المتصدية للإصلاح الجذري للمجتمع ـ قومية كانت أو إسلامية ـ لا مناص لها من بناء نظام ديمقراطي بالعناصر التي مرّ ذكرها، وهي الانتخابات الحرة في مختلف المستويات، وسيادة القانون الذي يضمن العدالة والحرية والكرامة للمواطنين جميعاً، وحرية الرأي والبحث، والتعددية السياسية بالسماح للرأي والرأي الآخر بتعددية التنظيم السياسي في البلاد.

وهنا لا بد من الاعتبار بروح النصوص الإسلامية ودروس التجربة العملية؛ فالنصوص الإسلامية، بروحها وجوهرها، تحترم الإنسان وتحث على مبدأ الحرية وتتسع لجميع عناصر الديمقراطية المارة الذكر، ومفكرو الحركة الإسلامية يعرفون ذلك. ولا يقل أهمية درس التجربة العملية قومياً وعالمياً؛ فعلى الصعيد القومي، تطورت الحركة القومية من أفكار الحزب الواحد، حتى وصلت إلى الأخذ بمبدأ التعددية وجميع العناصر الأخرى للديمقراطية السياسية. وعالمياً، انتهت تجربة العالم الشيوعي في نظام الهيمنة وحكم الحزب الواحد ـ ممثل الطبقة العاملة ـ إلى طريق مسدود، وكان الثمن في تلك التجربة باهظاً؛ فهل يجوز بعد كل ذلك، أن يقع أحد في مثل هذا الخطأ النظري مرة أخرى؟ إنني أرى أنه من الممكن ـ إذا ما توافرت حسن النية وتجرد النظرة ـ أن يصل الطرفان المتحاوران إلى وفاق على أساس قبول الديمقراطية السياسية بعناصرها المذكورة.

ـ ٧ ـ

ولن تكون دائرة هذا النقاش مغلقة وتامة إلا بشيء من الحديث عن المسألة الاجتماعية، تلك المسألة التي يقل الحديث عنها في أدبياتنا الفكرية، إلا أنها تكتسب أهمية في هذا المجال. وخلاصة هذه المسألة هي نمط الحياة الاجتماعية الإسلامية في مقابل نمط الحياة الغربية التي أخذت تتسرب إلى مجتمعنا وبخاصة في الآونة الأخيرة؛ فالمجتمع الإسلامي يؤكد على العفة والزواج مقابل الحرية الجنسية، ويحارب وسائل اللهو الغربية وأمراض الشذوذ والقمار والجريمة والإشهار الجنسي في وسائل الإعلام. . إلخ من الأمراض الاجتماعية.

إن هذه المسألة ليست ثانوية، كما إنها لا تخلو من التعقيد؛ فالحركة القومية ـ كما تدل على ذلك النصوص والتطبيقات ـ لا تأخذ بنظرية الانفتاح التام على نمط الحياة الغربية وقبول ثقافته على ما هي عليه في المجال الاجتماعي، فالعفة وقوة الرابطة

العائلية والصحة الاجتماعية والرصانة، أمور مطلوبة وأهداف تنسجم مع الأساس القومي الذي يحترم التقاليد السامية للمجتمع ومثله العليا وأخلاقه الحميدة. هناك بالطبع علاقة دقيقة بين نظافة الوضع الاجتماعي، وبين مسألة الحرية الشخصية للمواطن، إذ ليس من السهولة رسم الحد الفاصل الدقيق بين نهاية واحدة وبداية الأخرى، ومهمة الجمع بين الهدفين والتوفيق بينهما من مهمات الدولة الدقيقة التي تتطلب الكثير من الحذق وبعد النظر.

كما إن قضية الوسيلة تحتل أهمية خاصة في مجال معالجة الموضوع الاجتماعي، فهناك حالات ينفع فيها الردع القانوني، وهناك حالات لا ينفع فيها ذلك، بل يجب أن تترك لوسيلة التوعية التي قد تكون بطيئة المفعول إلا أنها ناجعة النتيجة. هناك ما يجب أن يواجه الآن، وهناك ما يجب تركه لعملية التطور والنضج الاجتماعي للمواطن وهكذا. إلا أنني مع كل هذه الملاحظات، ومن حيث المبدأ، لا أجد اختلافاً جوهرياً بين موقف الاتجاهين من هذه القضية، وإن وجد الاختلاف، فهو في الجزء وليس في الكل، وفي الوسيلة وليس في المبدأ. وعلى العموم، إن مسألة محاربة الأمراض الاجتماعية الموجودة في المجتمع الغربي من الأمور التي لا تواجه اختلافاً، كما يبدو لي.

- ٨ -

كل ذلك، والنقاش يدور في المستوى الفكري، ولكن، هل تقتصر جذور الخلاف على ذلك؟ الجواب، في نظري، كلا، فهناك المستوى السياسي الذي يستحق النقاش والمعالجة، والذي لا أظن من الممكن أن يغيب عن حوار متصور بين الجانبين. المسألة السياسية في العلاقة بين الاتجاهين الإسلامي والقومي تعود إلى تاريخ وجود كل منهما في ساحة العمل السياسي. الأمر الذي كان منتظراً، كما هي الحالات المشابهة مما هو معروف عن وضع العمل السياسي العربي، فهناك المنافسة، وهناك العوامل الذاتية، وهناك مقتضيات اللعبة السياسية الممزوجة والمتأثرة بصفات المجتمع النامي، حيث يكون النضج السياسي في بداياته وحيث تكون الموضوعية في النظر إلى الأمور مشوبة بالكثير من الهوى والمزاج والعوامل الذاتية. وقد أدت كل تلك العوامل إلى نمو عوامل الاحتكاك والصراع بكل ما يصاحبه من احتكاك واتهامات متبادلة. ولا يخفى أن تأثير العامل السياسي في المواقف لم يكن قليلاً، فهو من ناحية، قد غذّى نفسه بنفسه عن طريق الحلقة المفرغة من الفعل وردود الفعل التي ارتفعت بشكل حلزوني، وهو من جهة

أخرى، دفع بالخلاف بعيداً إلى حد اصطناع خلاف فكري لتبرير الخلاف السياسي. حتى لقد بدا، في وقت من الأوقات، أن الاتجاهين على طرفي نقيض لا سبيل إلى التقائهما. إن حزمة الخلافات السياسية بين الاتجاهين، من الممكن تشخيص أهم محتوياتها وتحليل أسبابها بقصد النظر والمعالجة. ومن حسن الحظ أن بعضها قد تكفّل الوقت بحلها وإذابتها، والبعض الآخر لا تزال آثاره في الأذهان، وبعضها لا يزال موجوداً.

وعلى سبيل المثال، لا الحصر، هناك مسألة تهمة الكفر وتهمة التعاون مع الأجنبي، وبخاصة الولايات المتحدة، والتعاون مع بعض الأنظمة العربية الموالية للغرب وتلقّي المساعدات المالية منها، وهناك مسألة العنف الشخصي المتمثل بالاغتيال (محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، مثلاً). السؤال المهم هو، أليس بإمكان حوار رصين يجري في جو مفرغ من العصبية والهواجس الذاتية وآثار الماضي، أن ينظر إلى هذه الأمور بطريقة غير الطريقة التي اتبعت في السابق، وبالتالي التوصل إلى استنتاجات مغايرة تتوخى الحقيقة وبروح موضوعية تتوخى ما هو أكبر وأهم لحاضر الأمة ومستقبلها؟ ثم، ألم تكشف التطورات التي حدثت في الوطن العربي عن أوضاع وحقائق غير التي بنيت عليها الفرضيات الخلافية السابقة؟ أقول ذلك خاصة وأن شيئاً من التطور الإيجابي قد حصل في موقف كلا الاتجاهين، وتحديداً في الاتجاه الإسلامي الذي بدت عند بعض أطرافه نظرة غير النظرة القديمة إلى القضية القومية، كما حصل في الأردن والسودان وأقطار عربية أخرى؟

ولنقل بضع كلمات عن عناصر ما سميناه حزمة الخلافات السياسية، لندفع بالنقاش إلى مرحلة أكثر تحديداً. هناك مسألة التكفير، وخلاصتها اتهام الاتجاه الإسلامي الحركة القومية بأنها حركة كفر وإلحاد، فما هو حظ ذلك من الحقيقة؟ إنني أرى أن مثل هذا الاتهام، الذي هو سياسي بدوافعه، ليس من الصعب التثبت من صحته أو عدمها؛ فهناك النصوص وهناك السلوك، فهل في النصوص القومية ما يدل بأي شكل من الأشكال على ذلك؟ الجواب، في نظري سلبي، بل هناك ما يدل على العكس.

وخلاصة القول في هذا الموضوع، هو إن أطراف الحركة القومية تتراوح في موقفها من الإسلام من أقصاه، وهو اعتبار الإسلام روح العروبة؛ إلى أدناه في أنها ليس ضد الإيمان ولا ضد الإسلام، لذلك، فيمكن القول إنه لا يوجد طرف قومي واحد اتخذ موقفاً فكرياً ضد الإيمان أو ضد الإسلام على وجه التأكيد، كما

على الصعيد العملي في السلوك الشخصي للقوميين، فلا يوجد أيضاً ما يدل على ما هو بالضد من هذه القضية، قضية الإيمان عموماً والإسلام بوجه خاص. إذاً، أين هي المشكلة؟

في ما يتعلق بموضوع العلاقة مع دول الغرب أو بعض الدول العربية الموالية لتلك الدول، فيجب أولاً، فرز الصحيح عن غيره في خضم الحوادث الماضية، وإجراء تحليل لدوافع دول الغرب والأنظمة العربية الموالية لسياساته من إقامة ذلك النوع من العلاقات. إنني لا أرى أنه من غير الممكن توصل الطرفين إلى اتفاق حول تلك الدوافع، وفي النهاية، من الممكن أن يرسو الحوار على اتفاق الطرفين على تأكيد الاستقلال عن المؤثرات الخارجية ذات المصالح غير المشروعة في التأثير في القرار الوطني لكلا الجانبين. ثم هناك قضية الأسلوب، أي استخدام العنف متمثلاً بالاغتيال السياسي. صحيح أن هذه المسألة خلافية، إلا أنها ليست من الأهمية والخطورة بالدرجة التي يجب أن تؤثر في علاقة إيجابية تهدف إلى تحقيق إنجازات وطنية كبيرة للأمة، وهي من الأمور التي يمكن أن تناقش، إلا أنه إذا ما تعذر الوصول إلى اتفاق بشأنها، فمن الممكن أن تترك إلى اختيار كل طرف. إذ ليس من المطلوب، وليس القصد أبداً من الحوار، التوصل إلى تطابق الموقف في كل شيء. إذاً، لتكن هذه المسألة، إحدى الأمور التي يحتفظ كل طرف برأيه فيها وله، بالتالي، حرية التصرف بشأنها.

ـ ٩ ـ

ولن تكون هذه الملاحظات تامة من دون تناول بعض آثار العوامل النفسية والمواقف الذاتية لكل من الطرفين. إنني من الذي يعيرون هذه المسألة أهمية في السياسة العربية، وقد سبق أن كتبت عنها. إنها موجودة ومؤثرة، ولكن يلاحظ أن الحديث عنها قليل لسببين:

الأول، هو أنها تتعلق بالأشخاص، ويلقي الخوض فيها أضواء على جوانب محرجة في تصرفهم عندما يتناول البحث الدوافع الحقيقية مقابل الأسباب المعلنة. وعموماً إن الخوض في تحليل الدوافع الذاتية يوصل إلى حدود الأمور الشخصية للأفراد، وهو أمر حساس كما هو معروف.

والسبب **الثاني**، هو أن أدوات التحليل وما توصل إليه البحث النظري في هذه الناحية، لا يزال قليلاً لا يسعف الباحث بكثير من المعاونة، فعلم النفس لا يزال في بداياته ولم يتطور إلى الحد الذي يعين الباحث في مهمته، وهو الأمر

الذي ينعكس في الفرق الكبير بين ما توصلت إليه العلوم الطبيعية من معرفة مقارنة بالعلوم الاجتماعية.

إن فهم الطبيعة البشرية أصعب من فهم الطبيعة المادية من دون شك. ومهما يكن، فذلك هو الواقع. الحالات النفسية والمواقف الذاتية كثيرة ولا سبيل إلى حصرها أو معالجتها في هذا المجال. ولكن لا بأس من أخذ قضية من تلك القضايا النجاح المحدود، كما هو الإخفاق المحدود، قد يولد آثاراً أكبر في النفس مما يبرره حجم النجاح أو حجم الإخفاق عندما يكون الأساس نفسياً ذاتياً وليس موضوعياً. الوضع العربي الحالي، وضع خارج من أزمة الاصطدام بقوى العدوان الغربي بقيادة الولايات المتحدة والصهيونية على العراق، وعلى عموم الوطن العربي، والهدف، كان ولا يزال، ضرب أو تعطيل الأهداف السياسية والاجتماعية للنهضة العربية، وفي مقدمتها الوحدة وتحرير فلسطين. وبدلاً من أن نقيّم هذه الأوضاع على أساس موضوعي، يشخّص القوى المتصارعة ويحدد أهدافها الآتية والقادمة، ويخرج باستنتاجات يبني عليها مواقف تتوافق مع الأهداف الوطنية والقومية وعموم قضية النهضة، أقول بدلاً من ذلك، ترك بعضنا العوامل النفسية والآثار الجانبية تفعل فعلها ولم يحصن تفكيره من آثار الجهد الإعلامي الهائل الذي تقوم به القوى المضادة إلى الداخل والخارج لإضعاف النفس من الداخل. وقد أدى ذلك إلى تكوين مواقف ذاتية عند البعض أوصله إلى استنتاجات غير صحيحة تميل إلى اعتبار الحركة القومية في موضع ضعيف، ما خلق فراغاً يمكن أن تملأه الحركة الإسلامية.

إنني أرى أنه يجب مراجعة مثل هذا التفكير إن وجد، لتقصّي جذوره النفسية وآثاره السلبية على عموم قضية تلاحم القوى الحية من أجل النهوض.

ولعل أهم استنتاج نتوصل إليه في صدد مناقشة الجانب السياسي في العلاقة، هو اعتباره الجانب الأهم في الخلاف الذي حصل بين الاتجاهين، وليس القضية الفكرية على ما للقضايا الفكرية من أثر، إذ إنه، في عدد ليس قليل من الحالات، كانت نقطة البداية سياسية أدت بمرور الوقت إلى التفتيش عن تبرير فكري للخلاف. ومن ذلك يتضح أن الجزء الأكبر من الحوار لا بد من أن يدور حول القضية السياسية أولاً، فإذا ما حلّت أو قاربت على الحل، فإن حل المسألة الفكرية يصبح سهلاً أو أكثر سهولة. وتلك ليست أول قضية في تاريخنا تأخذ هذا الشكل: شكل الخلاف السياسي الذي يتطور بشكل مصطنع أو غير مصطنع إلى خلاف فكري، فقد كان ذلك هو الطابع الذي طبع ظهور وتطور الفرق

الإسلامية في التاريخ العربي، وبخاصة ظهور الحركة الشيعية التي بدأت كما هو معروف، بخلاف سياسي حول الخلافة، وتطورت إلى فقه مستقل في المجال السياسي. إذاً، لا بد من إجراء تحليل شامل ومفصّل يتناول الأوضاع السياسية في الداخل والخارج.

في الداخل، لا بد من أن ينصبّ البحث على تحليل الوضع السياسي العربي، وأهم مواضيع ذلك هو العلاقات بين الأنظمة العربية وموقف كل منها من قضية الصراع مع الصهيونية.

وفي المجال الدولي، لا بد من أن يبحث موضوع العلاقة مع الدول الغربية الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة والصهيونية العالمية، ضمن الوضع الدولي الجديد. ومن العوامل المساعدة في مثل هذا التحليل، هو أن الحوادث قد كشفت، بوضوح لا بأس به إلى حد الآن، الأهداف الاستعمارية وراء مواقف الولايات المتحدة والصهيونية ضد الأمة العربية، مقابل الشعارات الإنسانية والديمقراطية التي طرحت. كما إن اقتراباً ملحوظاً قد حصل بين الحركة القومية والحركة الإسلامية في مجال مقاومة حل التصفية للقضية الفلسطينية والموقف من الكيان الصهيوني، الأمر الذي يساعد على تقارب أكثر في وجهات النظر، فجهاد الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة يستحق التقدير.

ـ ١٠ ـ

تلك ملاحظات عن موضوع الحوار وتقدير شخصي لما يمكن أن تكون مواضيعه. وإذا ما سألت عن إمكانية النجاح فيه، فجوابي ـ هو أنني أرى ـ أنه، إذا ما فرضنا وجود قناعة جدية عند الطرفين بضرورة اللقاء وتوحيد الموقف، وإذا ما فرضنا أن الطرفين يخوضان الحوار بروح إيجابية وعلى أساس موضوعي يتحقق فيه شيء من التغاضي عن الماضي، وشيء من الاستعداد للاعتراف بالأخطاء، وشيء من تكييف المواقف للوصول إلى موقف مشترك، أقول إنه على أساس هذه الفرضيات هناك فرصة للنجاح.

وإذا ما سألت عن الملامح العامة لمثل هذا الاتفاق، فأستطيع القول إنه من الممكن أن يحدد كل طرف قناعاته الفكرية وأساليبه في العمل بصورة محددة وبشكل مواضيع، ويجري تناول المواضيع واحداً بعد واحد للتوصل إلى ما يجري الاتفاق عليه وفرزه عما لا يحصل عليه الاتفاق.

ومن الناحية العملية، لا بد من تحديد أطراف الحوار بالاسم أولاً، بالاتفاق على إجراء الحوار في ما بينها. كما لا بد من أن يمهد لذلك إعلامياً وثقافياً، وبعدها تنعقد اجتماعات الحوار للتوصل إلى وثيقة نهائية تعتبر بمثابة ميثاق ملزم لمن يوافق عليه ويوقعه. وإن كان لي في الختام أن أقول كلمة تقويمية، فهي أنني أرى، ومن دون الإقلال من أهمية أي رأي آخر، ما يلي:

بغض النظر عن أين تكمن الحقيقة: في الحركة القومية فكرياً وسياسياً، أو في الحركة الإسلامية فكرياً وسياسياً، ألا يستطيع الطرفان الاتفاق على وحدة الأمة العربية ونهضتها، كخطوة أولى لتحقيق المبادئ الإسلامية؟ ألا يتفق ذلك مع مبادئ وسياسة كلا الطرفين؟ أليست نهضة العرب، هي في النهاية، نهضة للإسلام؟ ألا يصلح ذلك أساساً يتفق عليه الطرفان من دون أن يتنازل أحد عن مبادئه أو سياساته؟

١٢ ــ موضوعات مقترحة لحوار قومي(*)

ـ ١ ـ

إذا صحت مقولة إن التفكير يسبق (أو يجب أن يسبق) العمل، فإن عملية الحوار تصبح ضرورة لا غنى عنها في مجال إحلال التفاهم بين فئات معينة بهدف قومي كبير كهدف الوحدة العربية. وبالطبع لم يكن لهذا البحث ضرورة لو لم يكن هناك وضع يستدعي ذلك؛ فالتفكير القومي ليس موحداً وليس ذلك بأمر غريب، فصفة التفكير هي التباين إلا أنه يجب أن يكون تبايناً قابلاً للتقريب والتلاؤم من أجل أن يكون نافعاً في مجال تحقيق الهدف. الحديث عن هذا الأمر لا يعني ـ أو لا يجب ـ الخوض في الماضي، فالمهم هو تحديد مواضيع الاختلاف ومناقشتها للوصول إلى صيغ تشجع على التلاؤم بدلاً من العكس.

إن الحوار القومي الإسلامي ضروري ومفيد، إلا أنه يتطلب أيضاً أو يفترض حصول حوار في داخل التفكير القومي (وداخل التفكير الإسلامي أيضاً) نفسه.

وفي ما يأتي محاولة تلخيص لأهم المواضيع التي يمكن أن تكون ـ قياساً على ما كانت ـ موضع خلاف بين القوميين.

ولنبدأ أولاً بالخلافات التي اكتسبت بعض الحرارة تدرجاً إلى ما هو أدنى.

المسألة **الأولى**، وتتعلق بدائرة الاهتمام، وفحوى ذلك هو أن القومية كانت تعني في بدايات النهضة أفكاراً عامة تتعلق بالهوية والشعور بالذات وتنبيه الوعي، حيث جرى تلخيص كل ذلك بإعادة الكيان القومي المستقل بعد قرون

(*) نُشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ٢٦.

الاحتلال الأجنبي وانكفاء الشعور بالذات. ولكن نقطة البداية هذه سرعان ما تطورت إلى نظرة أوسع تتعلق ببناء مجتمع عربي جديد، وبذلك ظهر موضوع النظام إلى جانب موضوع الشعور؛ فأصبحت القومية تعني الشعور بالهوية والشخصية المستقلة، إلى جانب السعي إلى بناء نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي جديد. وهكذا أصبحت القومية تقدمية وكانت فكرة الاشتراكية العربية. ولكن هذا التطور لم يحصل عند الجميع ولم تتسع دائرته لتشمل جميع الفئات القومية، فظهرت مناسبة لاختلاف الآراء. ولعل من دواعي هذا الخلاف هو أن التفكير التقدمي المهتم بأحوال الطبقات الكادحة، قد التقى على صعيد التعاون مع الفكر الماركسي. في حين أن سياسة الدول الاشتراكية لم تكن دوماً متلائمة مع القومية العربية، لا بل حدث صدام مع الأحزاب الشيوعية العربية. وقد غذى ذلك الخلاف السياسي، اختلاف المواقف في داخل صفوف الفئات القومية، والوقائع معروفة في هذا الخصوص. وهكذا وجد القوميون أنفسهم منقسمين بين اتجاه تقدمي وآخر يمكن أن يسمى محافظاً، ولكن الخلاف الذي كانت عوامله أقوى في الماضي، أصبح الآن قابلاً للحوار والتفهم الذي يمكن أن يوصل إلى التلاؤم. النقطة الجوهرية في ذلك هي أن اشتراكية القومية ـ أو الاشتراكية العربية ـ لم تكن نظرية بل اتجاهاً ـ أي موقفاً أخلاقياً، بعكس الشيوعية التي كانت خلاصة لنظرية شاملة للكون والإنسان والتاريخ. الأمر الذي تترتب عليه نتائج تتعلق بالدين والنظرة إلى القومية والاستقلال السياسي وحرية الإنسان، وكل موضوع الروح والمادة.

مقابل ذلك لم تكن الاشتراكية العربية إلا موقفاً نابعاً من القومية نفسها، أي الحرص على بناء قوة المجتمع والقضاء على أسباب الانقسام الاجتماعي وإطلاق إمكانياته في الإبداع واحترام كرامة الإنسان كمواطن، وتحقيق التوازن في حياته الروحية والمادية، أي أنها موقف وليست نظرية. كذلك فهي ليست تياراً من تيارات الشيوعية العالمية، بل تفكير قومي محلي وجميع النصوص الفكرية للحركة القومية التقدمية تدل على ذلك بما لا يترك مجالاً للالتباس. صحيح أن بعض القوميين التقدميين لم يستوعب هذا الفهم، فانزلق إلى التيار الماركسي ولكن ذلك كان محدوداً بأفراد معدودين ومن الوسط المثقف حصراً، وهو أمر لا يغير من الموضوع شيئاً. لذلك وبسبب هذا الفهم الخاص للاشتراكية، لم يكن صعباً على القوميين التقدميين أن يعبّروا عن هذا النمط من الاشتراكية بالعدالة الاجتماعية أحياناً، وبعبارات أخرى مشابهة تعكس جوهر الموقف الأخلاقي من قضية الغنى والفقر.

وعلى الجبهة السياسية انحسر الآن ما كان يسمى بخطر الشيوعية؛ فلا الأحزاب الشيوعية العربية هي الآن بالقوة والقدرة نفسهما على التأثير، ولا

الشيوعية الدولية بقيت في موضع المبادرة والهجوم. لذلك ولهذه الأسباب الفكرية والسياسية، لا أظن أنه من الصعب أن يجد القوميون التقدميون والقوميون المحافظون مجالاً للاقتراب والتلاؤم.

وإذا كان لنا أن نستفيد من تجربة البلدان الأخرى وأن نأخذ ما يجري في التاريخ بعين الاعتبار، فأمامنا تجارب التنمية الاقتصادية التي لم تعطِ لقضية العدالة الاجتماعية أهمية توازي الاهتمام بالكفاءة وزيادة الإنتاج، حيث إنها حصرت نتائج تمثلت في كل ما تشهده المجتمعات الصناعية الغربية اليوم من بطالة وتفاوت في توزيع الثروة والدخل، وكل ما نتج من ذلك من أمراض اجتماعية وصراع اجتماعي فاضطرت إلى معالجتها ولو جزئياً ولا سيما في الدول الأوروبية عن طريق برامج الضمان والمعونة والرفاهية للطبقات الفقيرة. وعندما كانت تلك البرامج لا تذهب إلا إلى جزء من الطريق، ظهرت العوارض السلبية وطفت على السطح ما تشهده الآن من أزمات تمر بها تلك البلدان. إذاً فالتنمية في نهاية المطاف سواء على أساس مبدئي أو على أساس واقعي لا بد أن تقترن بالعدالة الاجتماعية. ومن مجمل هذه الاعتبارات وعلى هذه الأسس يبدو لي تقديراً أن مسألة العدالة الاجتماعية من الممكن أن تكون موضع اتفاق بدلاً من موضع اختلاف.

ويبدو لي أيضاً أن من احتمالات الاختلاف هو التباين في وجهات النظر الفكرية في موضوع القومية نفسه؛ فالقومية التي طورت للاقتراب من النظرية، كان ذلك نفسه مدعاة للاختلاف، فالقومية العربية ذات رأي في التاريخ وعوامل تكوين الأمة والروابط القومية وتحديد ماهية تلك الروابط، تعكسه الكتابات التي تناولت ذلك عند مختلف التيارات. وقد تعرضت تلك التيارات إلى معطيات العصر وتطورات الوضع العربي، واتصلت بثقافات الأمم الأخرى من جهة، كما إنها شهدت ظهور قوميين جدد هم حصيلة تطور التيارات الفكرية الأخرى كالماركسية والدينية والقطرية، مما يمكن التعبير عنه بالقوميين من جذور ماركسية والقوميين من جذور دينية والقوميين من جذور قطرية.. إلخ. وكان من المنتظر أن يحمل هؤلاء معهم آثار معتقداتهم وثقافاتهم الأولى التي تتباين بدرجة أو بأخرى مع التفكير القومي المعروف. ولعل أوضح مثال على ذلك هو المثقف القومي الماركسي الجذور الذي يرى أن مبررات الوحدة هي المصالح الاقتصادية وليس المكونات المعروفة للقومية كاللغة والتاريخ والثقافة.. إلخ، ومثال القومي الذي يرى أن الدين هو العامل الموحد الرئيس للأمة؛ أو الذي يؤيد الوحدة العربية على أساس أنها خطوة في طريق الوحدة الإسلامية العربية؛ أو مثال الذي يؤيد الوحدة لأنها تحمل منفعة اقتصادية محددة للقطر الذي ينتمي إليه.. إلخ.

إنني أجد أن الحوار مع هذه الفئات يجب أن يأخذ في الحساب مقدماً ضرورة الاهتمام بالنتائج العملية أكثر من أي اعتبار آخر، وأن يقوم لا على أساس السعي إلى إزالة اختلافات الرأي كلياً والوصول إلى التطابق، فإن ذلك من شأنه أن يصعّب المهمة بدلاً من أن ييسرها. إنني أرى أن الحوار يجب أن يأخذ مساراً عملياً فليس المهم هو التطابق النظري في التفكير القومي، بل المهم الاتفاق على هدف سياسي هو توحيد الأمة العربية بكيان دولي واحد، أي النتيجة العملية، أما أسس القومية وعواملها والأمور النظرية المتعلقة بها فيجب أن تترك لعملية التفاعل الثقافي التي تجري بشكل طبيعي من دون أن تكون شرطاً للحوار أو من مستلزمات نجاحه. وبعبارة أخرى علينا أن نقبل الجميع، بغض النظر عن وجهات النظر الفكرية المتباينة طالما أن الاتفاق على ضرورة الاتجاه القومي وتوحيد الأمة متفق عليه كحل لأزمة الوضع الراهن؛ فلا ماضي الانتماء السياسي للشخص ولا اجتهاداته النظرية عن القومية يجب أن تكون عائقاً طالما أنه الآن يؤمن بالاتجاه القومي والوحدة العربية. إنني بذلك لا أدعو إلى محو اختلافات الرأي ولا أقر بأنها جميعها صحيحة، ولا أجري مساواة بين موقف وموقف، فذلك ليس هو المقصود. المقصود هو الاجتماع على النتيجة والجانب العملي، وفي ما عدا ذلك ليحتفظ كل صاحب رأي برأيه إن شاء.

ـ ٢ ـ

المسألة **الثانية**، التي يمكن أن تكون موضع نقاش في الحوار التصوري الذي أدعو إليه تتعلق بقضية الطريق إلى الوحدة العربية وبعبارة موجزة الأسلوب. وهذا الموضوع وارد لا بل ساخن في الظرف الحالي وإن لم يكن جديداً. وفي هذا المجال هناك عدد من المسائل التي من المتوقع أن يثار حولها نقاش وليس من قبيل الترف الثقافي الإشارة إليها ولو ببعض الإيجاز. إذ المقصود هو اقتراح الإطار وليس أن نقول ما نتوقع أن تقوله الأطراف المتحاورة في موضوع المحتوى الفكري.

هناك مسألة جوهرية كانت ساكنة حتى أتت الأحداث فحركتها خارجياً بالدرجة الأولى، وداخلياً إلى حد ما هي مسألة الشرعية. الغرب المستعمر وفي المقدمة الصهيونية ولأسباب معروفة لا داعي إلى تكرارها، تسعى إلى تثبيت مفهوم للشرعية يقوم على تكريس الدولة القطرية ليس عربياً فقط بل حتى في بلدان أخرى من العالم الثالث. ويقوم هذا المفهوم على أساس أن الحدود التي أوجدها الاستعمار القديم نتيجة لتقسيم مناطق النفوذ وتوزيع الغنيمة الاستعمارية وخلقها

بعد رحيله الرسمي وجعلها هي حدود الدولة القطرية، أن هذه الحدود هي الحدود الشرعية التي تكتسب شرعيتها من الاعتراف الرسمي من قبل الدول الأخرى والعضوية في الأمم المتحدة؛ فالشرعية لا تقوم على أساس إرادة المواطن ولا على أساس حدود الأمة، بل على أساس الموروث من عهد الاستعمار المباشر. ويصح ذلك تماماً على الدولة القطرية العربية، إذ كلما انسحب الاستعمار الرسمي من بقعة كان يحتلها، ظهرت المطالبة بقيام دولة ـ والمطالبة بدولة في الصحراء المغربية أحدث مثال على ذلك. في هذا الموضوع هناك إمكانية خلاف، فالقومية تستتبع منطقياً الاعتراف بالأمة، أما الدولة فهي تنظيم قانوني قد ينطبق على مفهوم الأمة أو لا ينطبق وهو في الحالة العربية لا ينطبق. أين إذاً هي نقطة البداية وما هو مصدر الشرعية أهو الأمة أم الدولة؟ إنني كقومي أجد الإجابة في أن إرادة الأمة هي مصدر الشرعية وليس حدود الدولة القطرية. بعض القوميين ربما ـ بقناعة أو بتأثير ـ قد يجدون هذا الفهم محرجاً سياسياً أو شخصياً، أو انه محفوف بمخاطر ومسؤولية عليهم أن يتحملوها، إذ من التناقض الواضح أن يعمل القوميون من أجل إقامة الوحدة العربية ويقرون في الوقت نفسه بشرعية الدولة القطرية. ومثل هذا التناقض لا تقتصر آثاره على الجانب الفكري بل تتعداه إلى مسؤولية سياسية وتبعات شخصية كما أسلفنا قد يستصعب بعضهم تحملها. إنني أعتقد أن البت بهذه المسألة ليس صعباً من الناحية الفكرية، بل تكمن صعوبته في المغزى السياسي والمسؤولية التي تترتب عليه. وكل ذلك يثير قضية لا مفر من التنويه بها ألا وهي: هل يستطيع القومي أن يؤدي واجبه من دون أن يكون مناضلاً، أي أن يتحمل مسؤولية النضال؟ إنني لا أعتقد ذلك؛ فقضية الوحدة ليست مهمة سهلة وهي الثورة الكبرى التي تتغير بتأثيرها المنطقة وذات أثر عالمي لذلك فهي لا تتحقق إلا بالنضال بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. تلك قضية جوهرية لم يعِها البعض ـ وبخاصة من المثقفين ـ مع الأسف بعد.

وفي بحث موضوع الشرعية علينا أن نتذكر جميعاً أن مفهوم الشرعية الذي تحاول الدول الاستعمارية إشاعته عندنا هو غير المفهوم الذي قامت عليه الدولة عندهم؛ فأساس الشرعية تاريخياً في الغرب كان إرادة المواطنين الذين يتكون منهم المجتمع ابتداء من جون لوك في بريطانيا وجان جاك روسو في فرنسا إلى توم بين في أمريكا، تلك الآراء التي تكوّن بمجموعها نظرية العقد الاجتماعي أو النظام الطبيعي التي فحواها أن الإنسان قد ولد حراً ووجوده سابق لظهور الدولة الذي أوجدها بإرادته، وهو يملك حقوقاً طبيعية هي الحياة والحرية والملكية (وزاد عليها الأمريكيون في دستورهم السعي إلى السعادة)، وأن الدولة

ظهرت نتيجة تعاقد اجتماعي لحماية هذه الحقوق، لذلك فإرادة المواطنين واختيارهم هو مصدر الشرعية.

هناك جزء مهم من النظرية الغربية في الشرعية (العقد الاجتماعي) لا يرد ذكره في حديث الشرعية المتداول الآن وربما كان إغفاله متعمداً؛ فالدولة التي قامت على أساس عقد اجتماعي لحماية الحقوق الطبيعية للمواطن عليها واجب حماية تلك الحقوق، إلا أنها عندما تفشل في تأدية ذلك الواجب تفقد شرعيتها ويحق للمواطنين أن يثوروا عليها ويغيروها، وبذلك كان حق الثورة في صلب نظرية الشريعة الغربية وهكذا جاءت الثورة المجيدة في بريطانيا في عام ١٦٨٨، والثورة الفرنسية والثورة الأمريكية التي اكتسبتا شرعيتهما من صلب نظرية العقد الاجتماعي. إن الغرب الذي يقدم لنا نظريته في الشرعية يتحدث فقط عن أن إرادة المواطنين المعبر عنها بالانتخاب (وبحسب طريقته في كيفية ممارسة الانتخاب)، ويغفل تماماً حق الثورة عندما تفشل الحكومة القائمة في حماية الحقوق الطبيعية للأفراد وتمثيل إرادتهم.

إن الحديث عن الشرعية يأخذ الآن شكل إضفاء صفة الشرعية على الدولة القطرية أكثر من أي شيء آخر. ولعل أهم مسألة يغفلها هذا الطرح وينظر ضدها هو حق الثورة. فهو يتحدث عن إرادة المواطنين ويقصد التعبير عنها في ظل الدولة القطرية وليس الإرادة المتحررة من ضغط هذه الدولة ذات الغرض السياسي المسبق. ويتحدث عن الشرعية ويقصد بها الواقع المعترف به دولياً، أي واقع التجزئة بظل الدولة القطرية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الثقافة الغربية ومعها ثقافة الدولة القطرية، تتولى الآن مهمة تثبيت مفهوم خاص للشرعية يخدم الأغراض السياسية للغرب في منطقتنا.

إن إقامة دولة عربية تضم الوطن العربي تحقق التقدم والأمن للعرب وتدخلهم في عملية المساهمة في بناء حضارة العالم، هدف مشروع هو خلاصة آمالهم وهو أساس الشرعية لكل نظام أو حكومة. وتحقيقه يجب أن يتم بمختلف الوسائل السلمية ولكن عندما تفشل تلك الوسائل لا بد من ممارسة حق الثورة. إن طريق الثورة ليس هو الهدف بحد ذاته ولكنه حق يمكن ممارسته عندما تصبح تلك الممارسة ضرورية كخيار وحيد ومتاح.

التيارات القومية التي يمكن أن تتحاور لإيجاد أرضية مشتركة من أجل هدف الوحدة العربية لا بد أن تواجه هذه المسألة لسببين: **الأول**، مبدئي يتعلق بمفهوم

الشرعية، و**الثاني**، تاريخي يتعلق بتراث النضال القومي؛ فالشرعية تقوم على أساس الإرادة الحقيقية لغالبية الجماهير العربية لتحقيق هدف بناء الكيان العربي الموحد وليس الإرادة الشكلية المعبر عنها من خلال قوالب ومؤسسات الدولة القطرية وتحت تأثيرها والمصوّبة نحو بقاء التجزئة. وعلى هذا الأساس من الفهم يكون حق الثورة جزءاً من مفهوم الشرعية.

أما تاريخياً، فإلغاء حق الثورة يعني وصم مجمل النضال القومي، إذ علينا أن نعرف أن الاستقلال الوطني من الاستعمار في أغلب الأقطار العربية جاء عن طريق الثورة ولو بدرجات متفاوتة، كما إن التحرر القطري في العراق ومصر واليمن قد حصل عن طريق الثورة أيضاً.

وعلى أساس هذا الفهم الغربي الأصل للشرعية هل يستطيع أحد أن يدعي بتأكيد أن الجماهير العربية في عموم الوطن العربي لا تريد في حقيقتها الوحدة العربية؟ إنني متأكد انه لو جرى الآن في هذا الوقت ـ وقت أطروحة التشاؤم ـ استفتاء حر نزيه بعيد عن تأثير الدولة القطرية القمعي والإغرائي والإعلامي، فإن النتيجة ستكون في الغالبية الكبيرة لصالح الوحدة العربية ربما باستثناء مجتمعات الخليج النفطية كاحتمال.

من ذلك نستنتج أن الحوار بين التيارات القومية في موضوع الشرعية لا يخلو من أساس مشترك يمكنهم أن يجتمعوا عليه بدلاً من العكس.

قضية نقاشية أخرى من المحتمل جداً أن تطرح تتعلق بمسألة الديمقراطية وهي موضوع مهم الآن. وبالرغم من أنه أمر يتعلق بالنظام الاجتماعي وليس بالمسألة القومية التي تتناول الوجود، إلا أنه موضوع رائج لا أتوقع إلا أن يكون موضع بحث. الديمقراطية كنظام هي التجسيد العملي للحرية والحرية قيمة جوهرية كما هو معروف، ولكنها مع ذلك ولأنها صيغة عملية لتجسيد مبدأ الحرية تتحمل الاجتهاد وتباين الرأي حول الأدوات الملائمة لذلك التجسيد. إلا أن الديمقراطية من ناحية أخرى وبخاصة بمعنى إطلاق حرية العمل السياسي والتعبير عن الرأي، هي الوسيلة الوحيدة لمنع أنظمة الدولة القطرية من التأثير بالرأي العام بوسائلها المختلفة لصالح فكرتها، وهي التي تحول دون تزييف الإرادة العامة للأمة والتكلم نيابة عنها خارج الحقيقة.

إنني على العموم أرى أن حداً لا بأس به من الاتفاق العلني أو الضمني يجب أن يحصل على ضرورة الديمقراطية السياسية بما ينطوي عليه من ممارسة الانتخاب والتعددية وبناء المؤسسات الدستورية وحرية الرأي بين مختلف التيارات

القومية. إلا أنني مع ذلك أرى أيضاً أن درجة من تباين الموقف ربما تكون موجودة، ومن حسن الحظ أن ذلك التباين لا يعود إلى خلاف حول الجوهر، بل يرجع إلى اجتهادات متفاوتة تتعلق بكيفية مواجهة الظروف المحلية وتقييم الأخطار المحيطة والتفريق بين الجانب النظري ومقتضيات التطبيق العملي، ووسائل مجابهة أخطار النفوذ والتغلغل الاستعماري والصهيوني وحماية الجبهة الداخلية. وأخيراً وليس آخراً محاذير تقليد الصيغ الجاهزة مقابل الاجتهاد في إبداع الصيغ العملية الملائمة بما في ذلك قضية التدرج في التطبيق. إن درجة جيدة من إمكانية الاتفاق موجودة بين التيارات القومية، وإن كانت تحتاج إلى حوار صبور مبني على الثقة واعتماد الحلول التلاؤمية المرضية للجميع.

وإن كانت هناك كلمة أخيرة يمكن أن تقال في هذا الصدد، فهي أنني أرى أن قضية الديمقراطية هي التعبير عن الحرية التي يملكها كل إنسان بمجرد ولادته، وأنها ذات وجود طبيعي لم تخلق ولم توهب من أي جهة أخرى؛ فضلاً عن ذلك فهي ذات أهمية عملية لقضية القومية والوحدة العربية في وقت تعددت الجهات التي تعمل على التأثير في الرأي العام وادعاء تمثيله وفي مقدمتها أنظمة الدولة القطرية.

ـ ٣ ـ

ولعل من أنماط التفكير الشائعة الآن هو الاهتمام بالجوانب الفكرية والموضوعية على حساب جانب مؤثر آخر، إلا أن الاعتراف بوجوده محرج أو محفوف بالمسؤولية، ألا وهو المسألة الذاتية والشخصية المتعلقة بالأشخاص بكل ما ينطوي عليه ذلك من علاقات وأحداث ماضية وانفعالات بشرية وأحاسيس تحريزية. إن الجانب الذاتي الذي سبق أن تحدثت عنه في أكثر من مناسبة وحاولت جلب الانتباه إليه، عامل له أثره الذي يجب ألا يغفل، فالتيارات القومية تتفاوت من حيث الحجم والقوة والتأثير، ويستتبع ذلك ضرورة الاتفاق على تحديد تلك الأحجام وبالتالي توزيع الأدوار والمراكز. والتيارات القومية لها ماض كان بعضه مفعماً بالخلافات والاتهامات والأفعال التنافرية والخلاف في الأقوال والردود على الأقوال مما هو معروف؛ فهل تستطيع التيارات القومية عندما تجلس إلى الحوار أن تبحث كل ذلك بروح التجرد والرغبة في العبور إلى وضع جديد؟ أو هل تستطيع أن تقلب الصفحة وتهمل الماضي وتتجه إلى المستقبل؟ وأي وسيلة ستختار؟ إنني شخصياً أعتقد أن الكلام عن الماضي غير مفيد، وأن الوسيلة الناجعة هي أن لا يطلب أحد من أحد تفسيراً أو اعترافاً بشيء، وأرى أن يعتبر كل ما حدث في

الماضي ليس إلا اجتهادات تصيب وتخطيء، وعلينا الاتجاه نحو المستقبل. طبعاً أن ذلك يفترض روحاً جديدة وموقفاً فكرياً ونفسياً جديداً. والأمل معقود على أن حراجة الموقف وخطورة القوى المضادة كفيلة بإيقاظ الضمير وتقويم النفوس وصفاء التفكير.

من المواضيع المتوقعة في حوار بين الاتجاهات القومية يتعلق بالمستقبل، هو وإن كان تبدو عليه مسحة النقاش النظري إلا أنه أمر وارد. ويتعلق الموضوع بتركيب دولة الوحدة. هل هي وحدة اتحادية أم تتبع تنظيماً إدارياً آخر؟ المعروف أن هناك عدداً من أشكال الإدارة ودرجات من التدرج من المركزية التامة إلى ما هو أدنى من ذلك. إنني أعتقد أن لهذا الموضوع أهمية قد لا تغيب عن محتويات حوار أتصور حصوله بين التيارات القومية السياسية.

المعروف أن للوحدة الاندماجية ما يدعى بالدولة الوحدوية مزايا وأحياناً هوى في نفوس الوحدويين بمقدار ابتعادها عن حالة التجزئة التي تناضل ضدها؛ فالدولة المركزية تعمل في اتجاه إذابة عوامل الاختلاف والانقسامات الاجتماعية التي خلقتها طبيعة الدولة القطرية والدوائر الضيقة، التي كرستها أي الدوائر التي هي أضيق من دائرة الولاء للأمة المعبر عنها بالدولة الوحدوية. إن هذا الأمر معروف ولا يحتاج إلى مزيد من الشرح.

ولكن من جانب آخر فإن شكل التنظيم الإداري في دولة الوحدة أمر يتعلق بقضايا جوهرية تنظيمية وحتى مبدئية لا يمكن إغفالها. وأول القضايا المبدئية هو أن دولة الوحدة كدولة ديمقراطية تحتاج أن يكون تنظيمها الإداري منسجماً مع هذا المبدأ، والديمقراطية الإدارية تتطلب حداً من حرية الأطراف ـ أو الأقطار ـ أو الوحدات الإدارية في التصرف، واتخاذ القرارات واختيار الملائم من تفاصيل شؤون النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسود دولة الوحدة. كما إن الديمقراطية من أجل أن تكون فعّالة تحتاج إلى أدوات تدفع في اتجاهها وليس في الاتجاه المعاكس. ومن هذه الأدوات توزيع السلطة بين عدد من المؤسسات بدلاً من تركيزها في مؤسسة واحدة. والمقصود بالتوزيع هو ليس التوزيع المتساوي، إلا أن درجة من التوزيع تساعد من دون شك على شيء من التوازن وتقابل القوى الذي يساعد بدوره على تقوية الروح الديمقراطية والتصرف الديمقراطي. وقد أخذت الولايات المتحدة بهذا المبدأ عند صياغة دستورها، حيث تم توزيع السلطات واعتماد مبدأ تعددية المؤسسات وتقابل بعضها للبعض الآخر آملاً أن يساعد ذلك على منع احتكار السلطة.

الأمر الآخر يتعلق بخصوصية الوطن العربي النابعة من عاملين هما: سعة الرقعة، وخلفية الدولة القطرية، فجغرافية الوطن العربي واسعة ممتدة في قارتين، إذ تبلغ مساحة الوطن العربي ١٣٠٣٦٢٠٨ كيلومتراً مربعاً. ودولة هذه مساحتها يصعب أن تدير شؤونها حكومة مركزية تتحمل جميع تفاصيل الإدارة والعمل اليومي وتطبيق القانون وتنفيذ الخطط، بالرغم من التقدم الذي حصل في طرق النقل والمواصلات. لذلك لا بد من توزيع هذا العمل على مؤسسات عديدة هي الحكومة المركزية والحكومات المحلية. والمعروف أن الإلمام بالشؤون المحلية والإحاطة بالمعلومات والاحتكاك المباشر أمور ذات علاقة مهمة بصواب القرار وحسن الإدارة وكفاءة العمل.

ذلك ما يتعلق بالجغرافيا، أما ما يتعلق بالتاريخ فهو أن دولة الوحدة ستكون وريثة دولة قطرية لها تاريخ مهما كان قصيراً بقياس الزمن، إلا أنه تاريخ تكونت من خلاله عادات وطرق عمل وقوالب تفكير بأوضاع اجتماعية وحتى شيء من الثقافة المحلية الشائعة بين الجمهور. كما إنها طبقت خلال فترة وجودها قوانين ونفذت مشاريع وأقامت إدارات وعملت كل ما تعمله الدولة المستقلة. ومن خلال كل ذلك تكونت مصالح وعواطف وعادات تفكير وهياكل إدارية هي حصيلة تاريخ عمر الدولة القطرية. ومغزى ذلك أن دولة الوحدة لا تستطيع أو ليس من المصلحة أن تلغي هذا التاريخ، بل عليها أن تدخله في الحساب. وأفضل وسيلة لذلك هو المحافظة على جزء من واقع الدولة القطرية. إن جزءاً من هذا الواقع قد يزول بمرور الزمن، إلا أن جزءاً منه من المفيد أن يبقى كعامل منافسة وحافز على الإبداع وتحقيق الفوائد المعروفة عن التنوع في إطار الوحدة. فكما إن للتماثل مزاياه، كذلك للتنوع مزاياه أيضاً. لذلك فعلى دولة الوحدة تقع مهمة التفريق بين هذين العاملين والحفاظ على درجة من التوازن تحقيقاً لأقصى المصلحة من العاملين معاً: التماثل والتنوع.

لذلك ولكل هذه العوامل، أرى كاجتهاد شخصي أن التنظيم الملائم لوحدة الوطن العربي هو التنظيم الاتحادي القائم على فكرة الحكومة المركزية والحكومات المحلية أو القطرية، وتنظيم تلك العلاقة بصورة دقيقة وواضحة وإنشاء المؤسسة أو المؤسسات التي تضطلع بمهمة الفصل في النزاعات المحتملة بين الجبهتين، والتفسير الموضوعي لمضمون مبدأ توزيع السلطات.

إنني في كل ذلك انطلق من ضرورة تكوين كيان دولي واحد بدولة موحدة قوية، إلا أن نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي من النوع الذي يتلاءم مع

اعتبارات التاريخ والجغرافيا من دون أن يتناقض مع هدف التوحيد. تلك مهمة صعبة إلا أنها يجب أن تكون ممكنة بالنسبة إلينا كما كانت ممكنة بالنسبة إلى غيرنا. إنني أرى أن هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة في الحوار المحتمل بسبب أنه موضوع فيه شيء من صفة الإلحاح، فهو سيبرز على المسرح في بداية عملية التوحيد وليس من الأمور التي يمكن أن تترك للزمن البعيد. فإذا جاز للاتجاهات القومية أن تختلف بعد تأسيس دولة الوحدة، فلا يجوز أن تختلف في بدايتها. إذ إن هذا الموضوع سيكون مطروحاً لاتخاذ القرار في مرحلة مبكرة أو حتى قبل إعلان قيام الدولة الوحدوية.

وخلاصة القول في هذه المسألة هي إن دولة الوحدة التي يجب أن يجري الاتفاق عليها لا بد أن تكون اتحادية، بمعنى أن يجري اقتسام السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقطار المكونة للدولة، ويعني ذلك عملياً هو أن تتنازل الدولة القطرية عن صلاحيات محددة بوضوح تتطلبها الوحدة وقيام الكيان الدولي الموحد، وتحتفظ بصلاحيات أخرى تتلاءم مع مهمة تصريف الشؤون المحلية. والهدف هو تكوين دولة تجتمع فيها في الوقت نفسه قوة المركز وديمقراطية الأطراف.

وأخيراً هناك الموضوع العملي، فالتيار القومي بمجموعة يتكون من جميع المسيسين في فكرة القومية العربية والوحدة والمسيسون يختلفون في درجة التنظيم، فهناك المنتظمون وهناك الأفراد، ومن الأفراد هناك المثقفون، وهناك المواطنون من غير أهل الثقافة والعلم كما يقال.

الحوار القومي بين المثقفين ممكن وربما كان من أيسر الخطوات عبر وسائل الندوات والكتابة، كما إن الحوار العام بين المواطنين ممكن أيضاً ولو بدرجة أقل من التنظيم والشمول من خلال المنظمات الشعبية ووسائل الاتصال العامة. ولكن كل ذلك وإن كان ممكناً وميسوراً نسبياً ويحقق درجة من الفائدة والاقتراب من الغاية، يبقى خارج نقطة الهدف ألا وهي التنظيمات السياسية القومية. إن حوار التنظيمات السياسية هو لب الموضوع لأسباب معروفة، فهي الأقوى تأثيراً والأوسع قاعدة والأقرب شرعية في تمثيل إرادة الأمة والأكثر قدرة على تحقيق أي عمل وحدوي حقيقي، وهي بمجموعها إذا ما ارتبطت برابط تنظيمي، تستطيع تشكيل الخط الموازي والمواجه لخط أنظمة الدولة القطرية.

لكل هذه الأسباب لا بد أن يتجه الحوار أساساً إلى ذلك، مع التسليم بفائدة أي حوار أدنى يقرب من الهدف.

وهنا لا بد من الإفادة من مسألة جوهرية أرى أن تكون أساساً لحوار

التنظيمات السياسية، ألا وهي أن الهدف يجب أن يكون من الأساس هدفاً سياسياً وليس نظرياً. ولكن ذلك يحتاج إلى شيء من الإيضاح منعاً للالتباس.

الشيء الأول هو أن يتم الحوار بين التنظيمات السياسية المتقاربة قياساً بماضي مواقفها واتجاه تفكيرها العام وليس على أساس نصوص وثائقها، فالقومية العربية والوحدة العربية ربما لا يكون التعبير عنها في الوثائق الرسمية متطابقاً بين مختلف التنظيمات السياسية، أو لا تكون الصراحة في التعبير متساوية. أي إن النصوص الرسمية يجب ألا تكون هي المعيار الوحيد بل الاتجاه العام المستوحى من التفكير والتصرف الماضي والتطور الذي حصل في الحاضر يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً. إن فهم موضوع القومية العربية قد يتباين فكرياً، لذلك فالهدف يجب ألا يكون التوصل إلى تطابق في مجال الفهم الفكري بقدر التوصل إلى الاتفاق على ضرورة بناء كيان قومي واحد للأمة العربية بحدودها المعروفة بشكل دولة عربية قومية وعصرية. إن التوصل إلى تقارب فكري عبر الحوار أمر مرغوب فيه ولكنه يجب ألا يكون الهدف الذي يجب أن يتحقق أولاً من أجل نجاح الحوار، بل يجب أن يكون الهدف هو الاتفاق السياسي على تحقيق الوحدة، وإن احتفظ كل طرف باجتهاده الفكري وخططه في ما يتعلق بنظام دولة الوحدة الذي يمكن أن يترك للزمن.

المعروف أن الدعوة إلى جبهة قومية على هذا الأساس أو ما يقترب منه ليست جديدة، فقد جرت في السابق محاولات لم تتواصل، كما إن مبادرات تمهيدية قد جرت حديثاً إلا أنها أيضاً لم تتعد خط البداية أو أنها ابتدأت بالأطراف وليس بالقلب، وكل ذلك يسهّل تجديد الدعوة الآن وإلى حد ما أعرف، فالفكرة تلقى القبول والترحيب لذلك هناك حاجة للعمل من أجل تحقيقها. والعمل يبدأ بالمبادرة، والمبادرة لكي تستمر وتبقى على طريق النجاح يجب أن تحملها جهة أو جهات مؤهلة من جميع النواحي العملية والمعنوية، وهي من دون شك ستستغرق وقتاً وتستنفد جهوداً، ولكن عندما تتوافر الإرادة يتيسر النجاح.

ـ ٤ ـ

بقي سؤال أتوقع أن يكون موضوع نقاش في بداية عمل أي جبهة قومية يمكن أن تنبثق عن الحوار القومي المقترح. ما هو البرنامج السياسي لهذه الجبهة وبعبارة أخرى أليس مطلوباً من الجبهة القومية أن تكون فعالة في المجال السياسي، فيكون لها موقف من الوضع السياسي العربي الراهن؟ إذا كان الأمر

كذلك ما هي الأولويات أو الأمور التي ينبغي أن تكون في مقدمة الاهتمام؟ إذ لا يعقل أن تقوم جبهة قومية هدفها النهائي تحقيق مشروع الوحدة من دون أن يكون لها موقف من الوضع العربي الراهن. ولكن من ناحية أخرى قد لا يكون مفيداً (أو حتى ممكناً) أن تعير الجبهة جميع القضايا الأهمية نفسها، إذاً، لا بد من تحديد الأولويات. وللجواب عن هذا السؤال يبدو لي أن الجبهة التي يكون مشروع الوحدة العمود الفقري لبرنامجها على الأمد الطويل، لا بد أن تكون لها أهداف مباشرة تتعلق بالوضع العربي الراهن.

ومن بين جميع المواضيع يمكن تصور أربعة محاور للنشاط المباشر للجبهة هي: مقاومة التطبيع مع العدو؛ ورفع الحصار عن العراق؛ وتشجيع التقارب العربي؛ والنضال ضد الثقافة المعادية.

ولمزيد من التوضيح تجدر الإشارة إلى أن هذا التحديد لمحاور البرنامج السياسي بالوقت الذي يحتاج إلى خطط عملية تفصيلية تحوله من عناوين إلى برنامج، فإنه لا يعني الدخول في تفاصيل السياسة العربية اليومية، أي لا بد من الاختيار والتركيز تلافياً للتشتت واضطراب الرؤيا؛ فالقضايا السياسية المطروحة أو التي ستطرح في الساحة السياسية ليست كلها بالدرجة نفسها من الأهمية، وإن كان التحليل المجرد يمكن أن يوصل أحياناً إلى إيجاد علاقة لكل شيء بكل شيء آخر، وبذلك تصبح كل الأمور بالأهمية نفسها، وينعدم التخطيط ما يؤدي في النهاية إلى العشوائية وتبديد الجهود. طبيعي أن البرنامج السياسي يمكن أن يكون أوسع من ذلك باحتوائه لمحاور أخرى إذا ما أخذ البرنامج على أساس أن يغطي مرحلة متوسطة الأمد تتجاوز نقطة الحاضر. ولكن بكل الأحوال لا بد من إعطاء الحاضر المباشر الاهتمام الأول، وفي هذا الصدد لا أجد أهم من المواضيع الأربعة التي مرّ ذكرها.

١٣ ـــ القومية والإسلام:
دعــوة إلى الحــوار(*)

الإسلام روح العروبة، هذا صحيح وهو العمود الفقري لمشروع النهضة العربية الحديثة، كما وضع نواته الأولى وطوره المرحوم الأستاذ ميشيل عفلق ابتداء من دعاء حركة نصرة العراق في عام ١٩٤١، مروراً بالخطاب المهم في جامعة دمشق في عام ١٩٤٣، بعنوان «ذكرى الرسول العربي»، وانتهاء بالكلمات التي ألقاها في اجتماعات باريس التي أخذت عنوان من أجل عمل عربي مستقبلي في عام ١٩٨٥وعام ١٩٨٦ فالإسلام بالنسبة إلى العرب حضارة وثقافة ومبادىء روحية ومثل أخلاقية ورابطة قومية. وبذلك كانت القومية العربية ليست كالقومية الأوروبية مجردة عن الدين، وليست تطوراً في الحياة المادية للأمة انتهى بها في البحث عن الأسواق ومصادر الثروة، حيث نشأ الاستعمار واستغلال الآخرين، بل على العكس فقد اقترنت النهضة القومية برسالة روحية محورها المثل العليا واستقامة الخلق الإنساني. والقومية العربية اليوم تستمد من الإسلام الروح الأخلاقية نفسها في مقاومة الظلم والاستعمار والفساد.

ولكن ليس ذلك هو موضوع هذه السطور، فهو أمر تضمنته النصوص وحفلت به الكتابات وتدلل عليه البراهين التي لا تقبل اللبس؛ فهو اتجاه متصل اتسمت به الحركة التي أسسها هذا الرجل التاريخي وشرحها في المؤلف الذي يضم كتاباته السياسية الكاملة في خمسة أجزاء **في سبيل البعث**. الموضوع هو هل أن هذه القضية المهمة في صياغة مشروع النهضة العربية الحديثة مفهومة تمام الفهم لدى جميع المهتمين بشؤون الفكر العربي؟ الذي يبدو أن الجواب ليس بالإيجاب تماماً، فلماذا؟

(*) نُشرت هذه المقالة بالاشتراك مع جريدة **الرأي** (عمان) (١٩٩٧).

هناك سبب فكري وسبب سياسي. ولنتناول السبب الفكري أولاً.

القومية العربية الحديثة حركة أصيلة نبعت من الواقع العربي ونمت في تربته وتجاوبت مع متطلباته وظروفه، ولم تكن حركة مقلدة مستوردة. فكما إن الإسلام قد نشأ في الظرف العربي آنذاك، وتفاعل مع ذلك المجتمع وتكوّن من خلال ملحمة اجتماعية من دعوة وتأييد ومقاومة وتضحية واضطهاد وانقسام وصراع، انتهى بانتصار الدين الجديد وإعمامه في المحيط العربي وفي خارجه، ولم يتخذ شكلاً سحرياً لا علاقة له بالإنسان والمجتمع. كذلك حركة النهضة العربية الحديثة لم تنشأ بتأثير خارجي ولم تكن فكرة مستوردة، بل نشأت من صميم الأوضاع العربية؛ فكانت أهم مميزاتها هو استقلال الشخصية والاتصال الحي بتراث الأمة وأهم ما فيه هو الإسلام.

وصفة الاستقلال والأصالة هي التي حددت مسار هذه الحركة، فكانت القومية العربية متصلة بالإسلام حضارة وثقافة ومثلاً عليا وأخلاقاً اجتماعية ورابطة قومية، وهو معنى القول إن الإسلام روح العروبة. ولكنها وهي الحركة الأصيلة المستقلة، جاءت متصلة بالعصر ومنفتحة على العالم وحضارة البشرية. وموقف فكري كهذا لا شك أنه صعب لأن الأصالة والاستقلالية تنطوي على مثل هذه الصعوبة؛ فالموقف السهل هو الموقف المقلد الذي يأخذ ما هو من صنع غيره ويتبناه كما هو الحال في تبني الماركسية أو الليبرالية الغربية أو السلفية (كما سنأتي على إيضاح ما نقصده بالسلفية)، فالعمل الفكري في هذه الحالات هو موقف الأسود والأبيض وهو موقف سهل لأنه يقوم على التقليد والتبعية التامة. أما الموقف الأصيل المستقل فهو الذي ينشد الحقيقة ويهدف إلى الصالح العام بغض النظر عن اعتبارات السهولة أو الصعوبة، الرضا أو المعارضة. . إلخ من الاعتبارات العملية.

ولكن ما معنى الانفتاح على العصر؟ الانفتاح على العصر يعني النظر إلى إرث البشرية مما توصلت إليه في مجالات التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وما تم اختباره بالتجربة من خلال الزمن وأصبح يحظى بقبول واسع، إن مثل هذا الإرث الحضاري الذي أصبح ملكاً لجميع البشر وساهمت في تكوينه جميع الأمم بقدر أو بآخر، ومن زمن إلى آخر، إن هذا الإرث يجب الاستفادة منه وأخذ ما يتلاءم مع ظروفنا وما هو نافع مفيد لتقدمنا ونهضتنا. وموقف الانفتاح على العصر يعني التفاعل مع العالم والإصغاء إلى آراء الآخرين والاطلاع على الفكر العالمي والتعرف على تفاصيل ما تتوصل إليه الأمم الأخرى في مجال تنظيم الدولة وبناء قوانينها وإقامة مؤسساتها.

ولهذا الموقف سبب فكري، فكما تعتبر الروح هي المحرك الأساس للنهضة، ويشكِّل الإيمان بالمثل العليا نقطة البداية فيها، فإن العقل هو الذي يتولى مهمة صياغة الأنظمة المعبرة عن تلك الروح، فالإنسان روح وعقل، والروح هي الجانب المثالي فيه، أما العقل فهو ملكة ابتداع التنظيمات الملائمة، أي تكوين ما ندعوه بالأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال القانون والمؤسسات.

ولذلك كان المجتمع البشري في تطور، فمع ثبوت العامل المثالي كان هناك التغيير المستمر والإبداع المستمر في التنظيم الاجتماعي.

من ذلك يتضح أن عدم الاعتراف بالتطور يعني إلغاء دور العقل في حياة الإنسان. إن اعتماد العقل وحده من دون العامل الروحي يؤدي إلى الذرائعية (البراغماتية) والاستعمار، كذلك اعتماد العامل الروحي وحده وإلغاء دور العقل يؤدي إلى السلفية. والسلفية تعني باختصار اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي واحد يصلح لكل زمان ومكان، وخير ما يعبر عن ذلك هو شعار تطبيق الشريعة.

لقد بنيت الحضارة العربية الإسلامية على أساس الإيمان والعقل، فالنصوص التي تؤكد على دور العقل في التراث الإسلامي بيّنة وقاطعة. والحضارة التي أشادها هذا الدين العظيم قامت على مبدأ التطور إلى جانب مبدأ الثبوت.

ففي حين ثبت الجوهر كانت النظم متطورة، فالنظام السياسي (الخلافة) قد تطور في طريقة اختيار الخليفة، واستحدثت ضرائب جديدة لم ينص عليها الإسلام كالخراج وأعشار السفن وأخماس المعادن، واللامركزية التي كانت سائدة في الدولة الأموية حلّت محلها المركزية في الدولة العباسية وهكذا. ثم هناك الأساس المبدئي للتطور ألا وهو الاجتهاد الذي أكد عليه الإسلام والذي أتاح التفاعل مع العصر والظروف.

الإسلام فيه عناصر متعددة: الإسلام كحضارة والإسلام كثقافة والإسلام كمبادئ أخلاقية ومثل عليا، والإسلام كرابطة قومية وهي الجوانب المهمة. ثم هناك الإسلام كشريعة.

إن حركة النهضة العربية الحديثة قد عززت علاقة العروبة بجميع عناصر الإسلام المهمة. أما مسألة الإسلام كشريعة فهو موضوع يجب أن يتفاعل مع روح العصر ويخضع للعقلانية.

إذاً، الموقف هو ليس الأسود أو الأبيض بل هو موقف أصيل يتوخى الحقيقة وليس الانسجام السطحي وسهولة التبني.

المجتمع العربي الجديد هو المجتمع القائم على روح الإسلام وثقافته ومبادئه الروحية ومثله العليا، ولكنه يصوغ أنظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أساس ما يتلاءم مع روح العصر، وبذلك كانت الشريعة هي أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد.

لا بد من الانفتاح على العصر بهذا المعنى المحدد.

إن هذا الموقف من العصر والتأكيد على دور العقل والتطور البشري هو مصدر الصعوبة في فهم موقف القومية العربية الحديثة من قبل من يستهويهم موقف الأسود والأبيض والتبني الجاهز للنظريات؛ فالماركسيون والليبراليون لا يعيرون العلاقة الروحية بالإسلام، فهم يريدون استبداله بنظرياتهم المادية. والسلفيون لا يهتمون بأكثر من موضوع الشريعة وهكذا عمل العامل الفكري فعله في عدم الوضوح.

أما العامل السياسي فهو مشتق من الأساس الفكري مضافاً إليه كل ما يقع تحت عنوان العوامل الشخصية والدوافع الذاتية والسعي إلى النفوذ السياسي وكسب التأييد والوصول إلى الحكم ومنازعة الآخرين عليه، والمزاودة والمهادنة والتكتيك واللعبة السياسية اليومية.. إلخ. أي أن العمل السياسي بحد ذاته وبما ينطوي عليه من تصرف تفصيلي يومي قد أضاف إلى العامل الفكري شحنة أخرى من الصراع في الساحة، الأمر الذي أضاف تعقيداً إضافياً وساهم في تكوين وضع عدم الوضوح.

والآن وبعد رحيل الأستاذ ميشيل عفلق مؤسس هذا التيار، تظهر في الأفق بادرة إيجابية في مجال القراءة الصحيحة لفكر القومية العربية الحديثة، هي كتاب الدكتور محمد عمارة **التيار القومي الإسلامي**(١) فهو إلى حد ما أعرف أهم جهد يقوم به كاتب من الاتجاه الإسلامي للتعرف على حقيقة الفكر القومي الحديث بنزاهة وموضوعية من جهة، وبدراسة دقيقة موثقة من جهة أخرى. وذلك أمر يستحق الإشادة في وقت يعاني فيه الفكر العربي الراهن من الهوى وتأثير السياسة والتبعية والاختراق.

---

(١) محمد عمارة، **التيار القومي الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧).

وأود في هذه المناسبة أن أشير إلى معلومات صاحب هذا الجهد المنصف، إن في العراق الآن تطور يلفت النظر، فقضية علاقة العروبة بالإسلام تشهد الآن تأكيداً وإغناءً على يد قائد جديد ناهض في الحركة نفسها التي أسسها المرحوم أحمد ميشيل عفلق، هو الرئيس صدام حسين، فقد طور هذا القائد الناهض مفهوم علاقة الإسلام بالعروبة، بإضافة مهمة وتطوير أغنى ذلك التفكير حيث تبلور مفهوم القومية المؤمنة الذي توالى شرحه والتأكيد عليه خلال سنوات عديدة، وأدعو هذا الكاتب إلى دراسة كتابات هذا القائد المتعلقة بذلك وهي متوافرة. كما أود أن أذكر له أنه في ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٤، أصدر الرئيس صدام حسين رسالة تؤكد على ضرورة دراسة قيادات الحزب للقرآن الكريم والسنّة النبوية دراسة استبصار وفهم وفق منهج تدريسي منظم وخلال سنة دراسية كاملة بمناهج وامتحانات وتفرغ كامل. وقد تم وضع ذلك موضع التطبيق ابتداء من عام ١٩٩٥، في العراق الآن يجري بناء جديد في مجال الروح والإرادة، يستهدف تكوين إنسان ناهض يستلهم الإسلام الثوري في مواجهة الحصار والعدوان الأمريكي حيث يجري بعث روح الاعتماد على النفس ومقاومة الظلم والالتصاق بالشعب والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والدفاع عن الاستقلال والهوية القومية، والهجوم المعاكس على الركائز المادية والمعنوية للاستعمار والظلم والتخلف.

أعود إلى كتاب الدكتور محمد عمارة، فأقول إنني من خلال قراءته وجدته على العموم ـ وبغض النظر عن بعض التفاصيل ـ سليماً في التشخيص وقراءة المعاني، فقد حدد بإيجاز أنه (بنظرة إلى التقدم ونظرة إلى الإسلام، ولدت نظرة جديدة للإسلام كثورة عربية إنسانية حضارية قابلة للتجدد والانبعاث في كل مرحلة مصيرية من حياة الأمة العربية)[٢]. نعم إن هذا التشخيص صحيح.

ولكن المهم ما جاء في آخر الكتاب، فقد حدث في الغرب تطوران: **الأول**، هو أن الغرب المسيحي قد حل نزاعه القديم مع اليهودية وكون معها حلفاً دينياً حضارياً سياسياً وهو ما نبه عنه المرحوم الأستاذ أحمد ميشيل عفلق وذكره الدكتور عمارة؛ والتطور **الثاني**، هو تراجع الماركسية وانفراد الليبرالية الغربية بالساحة وزوال العدو القديم (الاتحاد السوفياتي) وتوجه العالم الغربي إلى العدو الجديد وهو الإسلام والأمة العربية. وهكذا زال التناقضان وخرج الغرب الاستعماري موحد الجبهة يشحذ سكاكينه على الإسلام. وفي هذا الصدد يوجه الدكتور عمارة نداء إلى التيار القومي العربي وكل التيارات القومية في عالم

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

الإسلام إلى الإمساك بالخيط الذي التقطه ميشيل عفلق ـ أبرز مفكري التيار القومي العربي المعاصر[٣]. وهو نداء صحيح. ثم يواصل نداءه إلى القوميين ويدعوهم إلى (أ) الانفتاح على الإسلام من موقف الحرارة والحنين؛ (ب) الحوار مع التيار الديني. . حوار الحب والعقل[٤] ـ وإني أؤيد هذه الدعوة ـ ثم يتابع ويقول إن الدعوة موجهة أيضاً إلى التيار الإسلامي الذي وفق تصوراته للفكر القومي وتياره ومشروعه النهضوي عند الصفحات الأولى التي لم تنضج فيها الرؤيا القومية للإسلام[٥]. وبهذا الصدد هناك ما يمكن أن يقال.

الحوار كما هو معروف يقوم به جانبان راغبان ومستعدان للاتفاق على ما يتوصل إليه البحث عن الحقيقة. إنني أتفق مع ما يطلبه الكاتب من الجانب القومي، ولكنني لو كنت مكانه لكانت رسالتي إلى الجانب الإسلامي غير تلك الرسالة. لو كنت مكانه لطلبت من الجانب الإسلامي أن ينظر إلى الإسلام على أنه أكثر بكثير من قضية تطبيق الشريعة؛ فالإسلام الحضارة والثقافة والمثل العليا والمبادئ الأخلاقية والرابطة القومية وروح النهضة القومية، الإسلام الذي هو كل ذلك أهم وأكبر من قضية الإسلام الشريعة، لأن الشريعة قوانين ونظم وهي نسبية يبدعها العقل البشري ويغيرها مع التطور، في حين أن الإسلام مطلق والمطلق أهم من النسبي. إن جوهر الإسلام الثابت يعبر عنه العقل بصيغ مختلفة من عصر إلى عصر، وهكذا نمت الحضارة العربية الإسلامية. وعلى كل حال وحتى مع تباين موقف التيارين منهما تبقى مسألة اجتهادية لا ترقى إلى القضية الأساسية، بل يمكن الاتفاق مع وجودها طالما أن الاتفاق حاصل على ما هو أهم وأكبر. ثم أليس من المنطقي أن يتكاتف التيار الإسلامي مع التيار القومي لتحقيق الوحدة العربية، وهي الخطوة النواة والأيسر لهدف الوحدة الإسلامية الذي يعمل الإسلاميون على تحقيقه؟

إن الحوار القومي الإسلامي ممكن وضروري وقابل إلى التحقيق إذا ما تحقق مثل هذا التطور في موقف كل منهما.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

١٤ ــ عن العقل في الفكر العربي المعاصر(*)

العقل هو أداة النظر في الأمور وفهمها وتحليلها ومقارنتها والاستنتاج منها، وهو القدرة عند الإنسان لدراسة الطبيعة والعلاقات البشرية. وكان نشاطه في ذلك مصدراً للعلوم الطبيعية والاجتماعية. والعقل بهذا المعنى هو الذهن البشري (Mind) وليس ما يدعوه هيغل (Reason) المنصرف لمفهوم روحي كلي يتناول التاريخ وتطور البشرية.

إذا كان العقل كذلك فهو قدرة بشرية، لذلك فمن المنتظر أن تكون تلك القدرة غير مطلقة بل محدودة بعوامل عديدة منها الاستعداد الفطري والعمر والثقافة والتجربة، الأمر الذي يعني أن قدرة العقل على معرفة الحقيقة لا بد أن تكون متدرجة. وهذا ما يدل عليه تطور العلوم الطبيعية والاجتماعية، فما نعرفه اليوم عن قوانين الطبيعة لم نكن نعرفه من قبل. إذاً فالحقيقة تتكشف بالتدريج، الأمر الذي يجعل من غير المعقول الادعاء من قبل أي فرد أو جماعة مهما بلغت القدرات الشخصية أنه يعرف الحقيقة الكاملة وهو المنطلق (الضمني) (أو الصريح) لنظرية الاستبداد.

طبعاً إن نشاط العقل البشري ليس هو الفعالية الوحيدة في الحياة، والتاريخ ليس من صنع العقل الذي مهمته معرفة الأمور الوضعية في الطبيعة والعلاقات الاجتماعية. فإلى جانب العقل هناك نزعة مثالية في كل إنسان هي الضمير، الذي كان المحرك الأساسي لظهور الأديان وحركات الإصلاح وانتشار مبادئ العدالة

(*) كلمة الافتتاح الثانية التي ألقاها د. سعدون حمّادي في: **حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٥).

والحرية، الأمر الذي جعل التاريخ ليس حركة عمياء، بل عموماً في اتجاه صاعد. وكما تكشُف حقيقة قوانين الطبيعة والحياة الاجتماعية بفعل نشاط العقل، يتم بالتدريج خلال التاريخ، كذلك فإن النزعة المثالية في الإنسان يتم إدراكها بالتدريج، لذلك فمعنى الحرية والعدالة الآن أغنى مما كانت عليه في الماضي، وهو ما عبر عنه تدرج الأديان السماوية وتتابع الرسالات الإصلاحية. إذاً فالحقيقة في بعدها الطبيعي (الوضعي) وبعدها المثالي الأخلاقي تتكشف بالتدريج، لذلك لا يستطيع أي فرد أو جماعة أن تدعي أنها تعرف وحدها ما هو الأصلح للناس نيابة عنهم.

إن الذي يلفت النظر هو أن الفكر العربي المعاصر الآن يحتدم فيه نقاش حول دور العقل، فمن السلفية ورفض التطور إلى الاندماج الكلي بالحضارة الغربية والتخلي عن الشخصية. في حين أن هذا الإشكال قد عالجته النهضة العربية الإسلامية منذ أن أسس ابن رشد رأيه في التلاؤم بين الإيمان والعلم. ولكن الذي لا يجلب كثيراً من الانتباه، أن المسلمين الأوائل قد تصرفوا عملياً على هذا الأساس؛ فمن دون كثير من الجدل تصرفوا عملياً على أساس عقلاني في تنظيم المجتمع الإسلامي. وقد عبر ذلك الاتجاه عن نفسه لاحقاً بالاجتهاد. ولكن حتى في المراحل الأولى من ظهور الدولة العربية الإسلامية كانت الأرض المفتوحة أيام الرسول (ﷺ) توزع بين الفاتحين، ولكن فتح العراق والشام أدخل موضوعاً جديداً هو الأرض الزراعية الواسعة التي تحتاج إلى العمران، فرفض الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) توزيعها، فأقر عليها أهلها وأخذ منهم الخراج وهو تنظيم ليست له نصوص في الشريعة الإسلامية. وأدخلت الدولة الأموية ضريبة أعشار السفن وأخماس المعادن التي لم تكن موجودة سابقاً. وقد تطور نظام اختيار الحاكم أيام الخلفاء الراشدين، ثم تحول إلى وراثي ضمن العائلة أو القبيلة أيام الأمويين والعباسيين. إن بعض الأحكام المنصوص عليها في الشريعة قد جرى التخلي عنها في الظروف الخاصة ـ كقطع يد السارق وزواج المتعة. ثم توسع الاجتهاد، ونشأت المذاهب الإسلامية التي دلت على قبول مبدأ التعددية.

لقد أخذت النهضة العربية الإسلامية بصورة جلية بمبدأ الانفتاح على الحضارات الأخرى، فترجمت من اليونانية ذات الديانة الوثنية ومن فارس المجوسية ومن الهند الهندوسية. ومن خلال عملية الانفتاح على حضارات الآخرين تم تكوين تلك الحضارة العتيدة، حيث تم الجمع بين المبادئ الأخلاقية في النزعة الروحية في الإسلام، وبين العلوم والمعارف التي كانت لدى

الآخرين، وهكذا حدث انتشار الدين الجديد ورسوخه. كما تمت الإنجازات في الرياضيات والكيمياء وباقي العلوم الطبيعية؛ فهل يعي الاتجاه السلفي من جهة والاتجاه الغربي من جهة أخرى ذلك؟ الأمر لا يبدو كذلك بدليل الجدل المحتدم في المجتمع العربي اليوم. والأسباب في الأغلب ذاتية انفعالية وليست عقلية موضوعية؛ فالصدمة الاستعمارية التي أحدثها الغرب في المجتمع العربي وقيام الكيان الصهيوني والاستغلال والقوة الغاشمة التي أظهرها الوجود الاستعماري، واختلال توازن القوة بين الطرفين، قد شجعت الميول السلفية كوسيلة دفاع عن النفس. وفي الطرف الآخر أدى الانبهار بتقدم المجتمع الغربي اقتصادياً وسياسياً الذي غذته الثقافة الوافدة مع الدارسين في الغرب ومختلف قنوات الغزو الثقافي، إلى نمو نزعة تعتبر الاندماج الكلي في الغرب وتقليده في كل شيء، هو طريق التقدم.

ولكن القول بذلك لا يعني أن الاتجاهين لا يملكان بعض الجوانب الإيجابية. إن الاتجاه السلفي الذي تعبر عنه حركات المقاومة الدينية لا بد أن يفهم في سياقه الصحيح، فالتوازن في القوة مفقود والوجود الاستعماري الغربي لا يتورع عن استخدام العنف المفرط، الأمر الذي أوصل إلى الاستنتاج بأن القوة لا تقابلها غير القوة.

وفي الجانب الآخر فإن الغرب قد حقق في الواقع تقدماً اقتصادياً وتقنياً وتنظيمياً كبيراً، أدى إلى تحسين حياة الفرد في كثير من النواحي. إن هذا التقدم لا يمكن لمجتمع يسعى إلى النهضة أن يتجاهله.

إن عقدة الجدل المحتدم اليوم بين الاتجاهين هي مسألة تطبيق الشريعة لتنظيم حياة المجتمع، وهي مسألة استطاع المسلمون الأوائل حلّها بروح عملية يسودها العقل من دون الاختلاف الذي نشهده اليوم؛ فالنهضة العربية الإسلامية أخضعت التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية في حياة المجتمع إلى مقتضيات العقل، فعدلت وأبدعت الجديد وفتحت باب الاجتهاد، وأخذت بمبدأ الانفتاح على العالم الخارجي.

هناك اليوم عندنا من يرفض عملياً الانفتاح على العالم ويتمسك بمبدأ الثبات ولا يقر بالتطور، متجاهلاً أن للإسلام مبادئ روحية أخلاقية تؤكد على العدل والحرية وروابط الأسرة والاستقامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الحق والعدالة الاجتماعية وعدم الاستغلال واحترام الإنسان والسلام

الاجتماعي. إن هذا الجانب الروحي الأخلاقي في الإسلام هو ما يجب التمسك به والدفاع عنه، وإنه جوهر هذا الدين الذي يمكن أن يكون أساس النهوض والتقدم. أما جانب التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بشؤون الحياة اليومية، فلا بد أن يتطور مع تطور المجتمع وتجربة البشرية. وقد ظهر الحل العقلاني، وهو اعتبار الشريعة أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد. إن القول بتطبيق أحكام الشريعة في تنظيم شؤون المجتمع اليومية لا يعني إلا شيئاً واحداً هو نفي التطور الإنساني، فهل يصح ذلك بمنظور العقل؟ والجواب بنظري سلبي. وفي الجانب الآخر، إن تبني الحضارة الغربية بصورة كاملة يعني ذوبان شخصية الأمة وتخليها عن المبادئ الروحية التي من دونها لا تكون هناك نهضة. إن الغرب نفسه قد دخل طريق الاستعمار والاستغلال والاصطدام بالآخرين عندما ضعفت في ثقافته المبادئ الأخلاقية لحساب المصلحة المادية، وعندما تعاظم التأكيد على الذات على حساب التأكيد على الآخرين.

إن النزعة العقلانية في الفكر العربي الحديث تتجلى في الموقف المتوازن الذي يدرك المعنى الحقيقي للنهوض على أساس مبادئ أخلاقية، ويدرك في الوقت نفسه أن المجتمع لا بد أن يتطور وأن الحياة ليست في ركود، وأن ذلك هو بناء الذات والشخصية القومية والانفتاح على العالم. إن الإيمان لا يتناقض مع العلم، والنهضة لا تحتاج إلى سلفية أو الذوبان في حضارة الغرب، وليس غير العقل ما يوصلنا إلى هذا الموقف. مع التمسك بالشخصية القومية والمبادئ الروحية للإسلام يجب الانفتاح على الحضارة الغربية لأقصى الحدود وبجرأة والاعتماد على العلم الحديث في تنظيم المجتمع. ومؤشر الخطأ والصواب في كل ذلك هو العقل.

١٥ ــ القومية في إطارها الاجتماعي(*)

ـ ١ ـ

لم تكن الأدبيات عن القومية العربية والوحدة العربية بالغزارة المنتظرة بالنسبة إلى أهمية الموضوع خلال السنوات القليلة الماضية، ويعكس ذلك من دون ريب تراجع في الاهتمام الثقافي بهذه القضية.

هناك محاور جدل متعددة حول موضوع القومية العربية، منها ما يتعلق بالقضية ككل، ومنها ما يتعلق بالأجزاء أو المحتوى الذي ينطوي عليه ذلك الجزء. ومهما يكن، فبودي في حذا المجال أن أتعرض إلى مسألة أظن أن بها شيئاً مما يفيد التفكير في هذا المجال. والقضية المقصودة منهجية أساساً.

إن النقطة المنهجية التي أود لفت النظر إليها هي أن الأمور كلما اقتربت من العمومية زاد التشابه بينها، في حين أن بحثها بعمق والتحري عن محتوياتها هما اللذان يجعلان العملية الفكرية تقترب تدريجياً من خصوصيات الأمر المبحوث، وبالتالي يوضحان خصائص الأمور والفرق بينها. أي أننا عندما نتجاوز الشكل الخارجي ونتجه نحو الجوهر، تقل أوجه الشبه ويزداد وضوح الخصوصيات.

إن مادة الفكر معقدة تعقيد الحياة ولا تتشابه أو تقترب من التشابه، إلا عندما تؤخذ بعمومياتها، أي كلما انصب الاهتمام على الشكل والمظهر الخارجي. إن فائدة هذه الملاحظة المنهجية هي جلب الانتباه إلى احد مزالق الفكر والخدع

(*) في الأصل هي «مقدمة» لكتاب: **دراسات في القومية العربية والوحدة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٧.

التي يمكن أن يقع فيها. ومعروف في البحث الفلسفي أن الفكر الإنساني معرض إلى الخداع والأوهام بإمكانها أن تحرفه عن جادة الموضوعية وتوصله إلى نتائج مغلوطة أي بعيدة عن الحقيقة. ولعل من أهم وظائف البحث المنهجي هو التعرف على تلك المزالق وتشخيصها من أجل تجنب الوقوع فيها.

إن تشابه الأشياء على السطح هو من الأمور التي توصل الباحث إلى استنتاجات خطيرة في مجال البحث، وبخاصة في العلوم الاجتماعية. وظاهرة التشابه هذه، موجودة تعرض نفسها في شتى مجالات البحث الاجتماعي، وكثيراً ما أوصلت إلى نتائج مغلوطة بسبب دخولها، بوعي أو من دون وعي، في عملية البحث العلمي وتكوين النظريات. ومن يدقق في الأدبيات في البلدان العربية وبخاصة تلك التي تبحث في المجال الاجتماعي (السياسي ـ الاقتصادي) يجد أن لهذه الظاهرة دوراً ومكانةً مهمين، فكثيراً ما تعقد المقارنات لتوضيح أوجه الشبه بين أوضاع المجتمع العربي وأوضاع المجتمعات الأخرى في حاضرها أو في مراحل سابقة من تطورها. وبناء على فرضية التشابه كلاً أو جزءاً، تبنى نظريات وتطلق أحكام حول كيفية تطور المجتمع العربي، وبالتالي تحديد طريق نهضته. وقد يقع في هذا المنزلق حتى بعض من يعرفه ويحذر منه.

إنني لا أقصد في هذا المجال أن أجذب موضوع طبيعة المجتمع والتطور الاجتماعي للبحث، ولكنني أكتفي بالإشارة الموجزة إلى أن المجتمع وجود معقد ويتطور بصورة معقدة، فكما إن الأفراد لا يشبه بعضهم البعض الآخر، وكل إنسان عالم قائم بذاته، فكذلك كل مجتمع عالم قائم بذاته، ويختلف كل مجتمع عن المجتمعات الأخرى بسبب العدد اللامحدود تقريباً من المتغيرات التي تؤثر فيه، والتي تصوغ بالتالي شخصيته، في حين أن هذا العدد اللامحدود تقريباً من المتغيرات والعوامل يعمل بشكل مختلف في حالة مجتمع آخر، فينمو ويتطور بشكل مختلف تبعاً لهذه المتغيرات المعقدة. إن عملية التكوين والتفاعل وتكوين الشخصية والتطور المستمر لكل مجتمع، سمتها الأساسية هي التعقيد والاختلاف، أما عوامل التشابه والتماثل فمجالها الشكل الخارجي والسطح أو ـ في أحسن الأحوال ـ المجالات الثانوية في عملية التكوين والتطور. كل ذلك لا ينفي وجود ثوابت أساسية مجردة في الشخصية البشرية، ولكنها ـ الثوابت الأساسية ـ لا تعمل في الفراغ بل ضمن عدد لا محدود تقريباً من العوامل المؤثرة التي تختلف من مجتمع إلى آخر.

ـ ٢ ـ

ولعل أهم ما يمكن أن يستنتج من إبداء هذه الملاحظة المنهجية في البحث الاجتماعي، هو دراسة المجتمع المقصود بذاته. إذ مهما كانت فائدة دراسات المقارنة النظرية والبحث التجريدي كبيرة تبقى محدودة الأهمية لأنها، جوهرياً، معرضة إلى خديعة التماثل الموجود على سطح الأشياء. وبعبارة أخرى، لا مناص من الطريق المعقد في البحث الاجتماعي، وهو دراسة المجتمع العربي نفسه. والمقصود بذلك طبعاً دراسة الجوهر والعمق أي دراسة المكونات في جميع حالات العلاقة القائمة بينها. إن دراسة الآخرين لا يمكن أن تكون بديلاً عن دراسة الذات، والمنهج التجريدي لا يمكن أن يغني عن دراسة التفاصيل.

وهنا ترد إلى الذهن بعض الأسئلة. ما المقصود بدراسة ذات المجتمع؟ هل هي دراسة التفاصيل الإحصائية؟ هل هي دراسة الوقائع من دون أدوات للبحث؟ الجواب عن ذلك بالنفي، فالإحصاء أداة من أدوات البحث الاجتماعي وليس هو البحث الاجتماعي، والوقائع بحد ذاتها ليست إلا أكداساً من المعلومات تفيد أن تكون موضوعاً للدراسة، ولكن ذلك يحدث عندما تتوافر أدوات لا بد من وجودها، وتلك هي علاقة النظرية بالواقع.

والخلاصة هي أن المعرفة تتكون بأفضل ما تكون عندما تكون نتيجة دراسة المجتمع نفسه بكل تفاصيله ومن جميع الوجوه. إن وجود النظرية ضروري كأداة تحليلية وإرشادية إلا أن ذلك ليس هو الأساس، بل إن الأساس هو دراسة المجتمع العربي إذا أردنا أن نكوّن معرفة مفيدة عنه. ولعل ذلك أهم استنتاج وتوجيه يمكن أن يزود به الفكر العربي، وهو يعمل من أجل فهم القومية العربية بصورة فعّالة متجهة نحو تحديد معالمها وتوضيح مسارها، فلا مناص للفكر القومي إذاً من التوجه أولاً نحو الأمة العربية في دراساته.

ـ ٣ ـ

هناك على سبيل المثال مسألة تحديد معنى القومية العربية عند العرب، بما في ذلك السؤال المتفرع عن جذور القومية العربية. إن الدراسات المقارنة والبحث النظري بإمكانهما أن يزودانا بمعرفة عامة عن الموضوع قياساً على ما نقرأه في الكتب عن حالات الأمم الأخرى وما يمكن أن نستنتجه من البحث النظري المجرد، ولكن ما هي مدى دقة أو خصوصية تلك المعرفة؟ والجواب هو أنها في الغالب معرفة عامة لا تذهب بعيداً في فهم الجوهر؛ فالقومية العربية عند العرب

قد تكون متشابهة، ببعض الوجوه، مع القومية والفهم القومي عند بعض الأمم الأخرى، وقد تشترك مع قوميات أخرى في هذا الجانب أو ذاك، ولكن كل ذلك لا يعدو مستوى ما هو عام، وما هو عام قليل المنفعة عندما تكون المعرفة وسيلة للحلول الاجتماعية وأداة للتأثير في التطور الاجتماعي.

هناك ـ مع أوجه الشبه الموجود ـ خصوصية للقومية العربية نابعة من خصوصية المجتمع العربي نفسه ماضياً وحاضراً وبكل ما فيه من خصوصيات وتعقيدات. إذ إنها قد تكوّنت بشكل خاص وتطورت بشكل خاص وبالتالي تشكل مفهومها في الذهن العربي بشكل خاص. إن فهم جوهر هذا الخاص، هو العملية المعقدة والصعبة أمام البحث الاجتماعي التي يجب أن يضطلع بها، لا أن يكتفي بالجانب المتشابه العام، وهو عادة سهل نسبياً. إن عوامل القومية العربية يجب أن تستنبط من الوضع العربي نفسه، لا من البحث المجرد والقياس بحالات الأمم الأخرى. تلك، في نظري، مسألة مهمة ألا وهي الاتجاه إلى المجتمع العربي كمجال للبحث.

لا شك في أن الإصرار على هذا المنهج قد شكل نقطة تحول في تطور التفكير القومي العربي، فهو نقطة البداية الجوهرية في التحول من بحث القومية العربية كفكرة، إلى بحث محتواها الاجتماعي والاقتصادي، وتلك مرحلة في تطور الفكر القومي.

لقد مثلت القومية العربية في جذورها الأولى نزعة الكيان العربي للتميز عن الكيان العثماني، وإن تباينت في أشكال التعبير في ذلك التميز الذي كان، بكل الأحوال، يمثل يقظة الوجدان والشعور الخاص بالذات. وقد كانت عوامل ذلك التفاعل الذي أدى إلى ظهور هذا الشعور، عربية داخلية في أساسها ولم تكن مستوردة من الخارج، أي إن التفاعل الاجتماعي والقومي في داخل المجتمع العربي هو الذي أنتجها، ولم تأتِ عن طريق البحث المجرد، أي أدوات القياس والمقارنة والاقتباس من الأمم الأخرى. وبكلمات أخرى، لقد كانت عوامل نشوء القومية العربية الحديثة داخلية، وليست خارجية بعكس ما يتصور البعض ويناقش.

إن القول بهذا الرأي لا يخرج من الحساب عوامل التأثر بما يحدث في العالم، أي إنه لا ينفي أثر المحيط الخارجي الذي هو سنّة التطور التاريخي، إلا أن ذلك شيء، والقول إن فكرة القومية العربية فكرة مستوردة من الغرب، شيء آخر مختلف تماماً.

إن التطور المهم الآخر في الفكر القومي هو الانتقال لبحث قضية المضمون الاجتماعي، وهي مرحلة تكوين نظرية القومية الغربية التي أخذت معالم واضحة نسبياً الآن، على أنها قومية تقدمية تعنى بشؤون الإنسان وتنظيم علاقته بالمجتمع وتنظيم عمل المجتمع ككل، بحيث يتحقق التوازن والتماسك والحرية والعدالة بأوسع معانيها. إن قضية المضمون برمتها لا يمكن أن تبحث بالتجريد وبأدوات القيام بل لا بد من دراسة المجتمع العربي بحد ذاته واستنباط المعرفة من خصوصياته وآليات تفاعله كمجتمع حي. وهذا هو المعنى الحقيقي للطابع الشعبي للقومية العربية أي الرجوع إلى الشعب بكل ما ينطوي عليه من معانٍ واستنتاجات.

ـ ٤ ـ

هناك الحديث عن القوانين في التطور الاجتماعي، ومنها القوانين المتعلقة بتطور القومية العربية كمحرك قومي واجتماعي في حياة العرب. هل هناك قوانين وأين توجد؟

لعل من أهم ما يفرق العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية هو مسألة القوانين، ففي العلوم الاجتماعية لا توجد قوانين واضحة قابلة للاستنباط كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وتلك مسألة معروفة كظاهرة ومعروفة الأسباب. ومهما تشعبت الأسباب، فتعود إلى سبب جوهري وهو أن العلوم الاجتماعية تتعامل مع الإنسان الذي هو مادتها، والإنسان كائن معقد. إن الدراسات الاجتماعية لا تزال في بداياتها، وهي على الرغم من الانجازات التي حققتها لا تزال في بداية الطريق. والمعرفة المتراكمة عن الإنسان كفرد وكعضو في المجتمع، لا تزال غير كافية، وكل ما يمكن استنباطه من الدراسات هو وجود اتجاهات عامة في السلوك والتصرف الاجتماعي، هي دون القوانين المعروفة في العلوم الطبيعية من حيث الدقة والضبط، لذلك فنحن الآن نعرف عن الطبيعة أكثر مما نعرف عن الإنسان.

الجانب الثاني للموضوع هو أننا عندما نبحث عن القوانين الاجتماعية، يجب أن نبحث عنها في المجتمع العربي وليس في خارجه. ولا يوفر غير المجتمع العربي ـ في أمور اجتماعية كهذه ـ ما يوفره من مادة أولية للبحث وللدراسة، ولن تفيدنا تجارب الأمم الأخرى بشيء كثير. وحتى تجارب الأمم الأخرى فعامل الخصوصية موجود فيها، فهي حالات مستقلة وإن كان بينها أوجه شبه فبينها

أيضاً أوجه اختلاف جوهرية وهي بالتالي لا تصلح إلى استنباط قوانين عامة.

وإذا ما نقلنا هذا الحديث إلى الامثلة المحددة وأخذنا الموضوع المهم في هذا المجال، وهو موضوع الوحدة، فإن الدراسة التاريخية لكيفية تحقق الوحدة في بعض البلدان وبخاصة الغربية منها، لن تذهب بعيداً في مساعدتنا على تحقيق الوحدة العربية للسبب الجوهري الذي ذكرناه، وهو أن لكل مجتمع خصوصياته ولكل مجتمع عالماً قائماً بذاته. ثم هل إن تلك التجارب الوحدوية التي حصلت في تلك البلدان تصلح إلى استنباط قوانين عامة تشبه القوانين الطبيعية؟ الجواب في نظري النفي، فقوانين من مثل هذا النوع غير موجودة أولاً، وإذا أردنا التفتيش عنها، فما علينا إلا أن نبحث عنها في المجتمع العربي. لذلك لا مناص من دراسة المجتمع العربي بذاته، وبالتفصيل والعمق الكافيين.

ولعل أهم قضية تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد، أي توجيه البحث الاجتماعي في الوطن العربي، هي قضية تكوين الشخصية القومية أي تكوين الشعور القومي. إن مسألة تكوين الثقافة القومية وتفاعل الفرد العربي معها والتأثير الذي يخلقه ذلك التفاعل في شعوره القومي في مجال الانتماء لأمة محددة ولوطن محدد، وانعكاس ذلك على سلوكه في جميع نواحي الحياة، وخصوصاً الحياة العامة المتعلقة بالأخلاق والقيم الاجتماعية، هي المسألة التي أرى أن يتجه نحوها البحث الاجتماعي لاستنباط معرفة أعمق عن طبيعتها، الأمر الذي يشكل نقطة البداية والمفتاح في التأثير فيها إيجابياً، أي في اتجاه الصعود.

ما لا شك فيه أن مهمة تقوية الشعور القومي، لا تقوم على الوعظ والتذكير بالماضي، وإن لم يكن ذلك معدوم الأثر، إلا أنها تتعلق بتكوين معرفة عميقة عن كيفية تكوين الشخصية العربية وتأثرها بالثقافة ونوعية تلك الثقافة، وانعكاس كل ذلك على السلوك واتخاذ المواقف. تلك عملية تتداخل فيها حقول عديدة من المعرفة كالتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع والأخلاق، وتتأثر بعموم المؤسسات الاجتماعية التي يعيش الفرد في ظلها وضمن إطارها.

وقد يرد إلى الذهن في هذا الصدد تناول بعض جوانب الحياة في المجتمع العربي، التي تتطلب الدراسة. إن ما كتب عن القومية العربية عموماً لا يعتبر كثيراً، وبخاصة في الفترة المتأخرة التي يمكن أن تعتبر فترة انحسار في الكتابة في هذا الموضوع، ولكن حتى ما كتب كان يميل في الغالب إلى الاهتمام بما سمي بالعوامل الموضوعية. وليس المهم الأسباب التي أدت إلى ذلك وقد تكون عديدة،

منها اقتران هذا المنحى من الدراسة بالروح العلمية التي ازداد الاهتمام بها، وهو أمر من حيث الجوهر والدوافع إيجابي، ولكن قد يكون من بين الأسباب الميل الخفي إلى التبسيط، وعلى كل حال، فإنني أجد من المفيد أيضاً جلب الانتباه إلى أهمية دراسة العوامل الذاتية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنني لا أقصد بالعوامل الذاتية ما يتعلق بالأنانية بمفهومها الاعتيادي، بل المقصود أن يتجه البحث إلى دراسة شخصية الفرد العربي من جميع الوجوه نفسياً واجتماعياً.

لقد ساد اعتقاد واسع النطاق في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، عكسته الأدبيات، أن السبب الأساسي في تجزئة الوطن العربي وتخلّفه هو الاستعمار ومؤسسات الأنظمة الرجعية التي عملت متضافرة على منع المجتمع العربي من الانطلاق في نهضته القومية. ولكن التجربة قد دللت على ضرورة إعادة النظر في مثل هذه التشخيصات، إذ لاحظنا أن استقلال البلاد العربي وزوال مؤسسات الأنظمة القديمة لم يؤديا كما كنا نتوقع، إلى الانطلاق الذي كنا نأمله، وخصوصاً في مجال الوحدة العربية. إن هذه التجربة لا بد من أن تجلب الانتباه إلى ضرورة تركيز البحث على المجتمع العربي اجتماعياً ونفسياً، أي الغوص في الأعمال ودراسة العوامل الذاتية، أي شخصية الفرد العربي من الوجوه كلها، وماهية عوامل التخلف وكيفية بدء عملية ارتقاء تنقل الفرد من وضع متخلف إلى وضع متقدم، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تفاصيل وجوانب وتعقيدات.

١٦ ــ الاتجاه القومي المتحرر: ثورة عالمية(*)

كثيراً ما يقف الإنسان أمام هذا الصراع الضخم الدائر بين الشرق والغرب مذهولاً فتأخذه الدهشة إلى حد ينسى نفسه وينسى ما يتمخض عنه العالم من تطورات أخرى قد لا تكون أقل أهمية وخطورة من الحرب الباردة إن لم تفقها. وكثيراً ما ينعكس ذلك في الفكر عندنا فتكون المقاييس والموازين مشتقة من الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظامان المتصارعان، فكل شيء يصنف أما مع أو ضد هذا النظام أو ذاك. والحسن والرديء يقاس بمقدار قربه أو بعده عن محاسن أحد النظامين.

إن ظهور القومية المتحررة في آسيا وأفريقيا يشكل تطوراً تاريخياً جلب الانتباه وتحولت إليه الأنظار.

فالشعب العربي الوارث لحضارات عريقة وقيم روحية عالية والذي حمل رسالات سماوية عديدة يتنبه اليوم ويخرج لنفسه حلاً لمشاكله مستقلاً عن النظم السائدة في العالم.

لقد نجحت القومية العربية ـ بعد تعثر وتردد ـ أن تقدم حلاً جذرياً ناجعاً لمشكلة الشعب العربي يقوم على أسس مشتقة من تراث وطبيعة وحاجات المجتمع العربي بدلاً من تقليد النظم التي أبدعتها أمم أخرى.

فالاتجاه القومي المتحرر يقوم أولاً على اعتبار أن القومية تنظيم اجتماعي وسياسي أصيل خالد يمتاز على ما سواه بمقدرته على تهيئة الجو الملائم لنمو إمكانيات الفرد وبالتالي إنتاج الحضارة، ويضمن للأمة أصالتها وعبقريتها ويحميها من الذوبان بالأمم الأخرى وفقدان شخصيتها ويقدم لها ضمان البقاء والدفاع عن

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/١١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

النفس ضد الاعتداء الخارجي. وعلى ذلك فالمجتمع القومي الموحد هو المجتمع الأمثل الذي يلائم حياة أمتنا ويهيئ لها أسباب النهوض والتطور ويحقق لها السلامة القومية.

لذلك فهو يضع قضية الوحدة في مقدمة القضايا العملية التي يجب انجازها بأسرع ما يمكن ومن دون أي تردد أو تأخير، فالوحدة التامة هي الحل الطبيعي المنطقي لواقع التجزئة الفاسد الذي عانينا منه الكثير من التأخير والانحلال والضعف والتناحر بين الملوك والفئات السياسية المحترفة الانتهازية، وقد حققت القومية العربية الخطوة الأولى في هذا السبيل بقيام الجمهورية العربية المتحدة التي يجب أن تتبعها الآن خطوات جدية حاسمة لإيصال الأمة لوحدة حقيقية تامة.

وأدرك الاتجاه القومي المتحرر أن القومية ليست تنظيماً سياسياً، ولا نظاماً للحكم فحسب، بل ذات محتوى اجتماعي تناول حياة الشعب بالتنظيم والتنسيق على أسس جديدة، فالقومية العربية لا ينحصر اهتمامها بالدولة كشخصية معنوية فقط بل تعتبر الشعب هو المادة الأساسية التي يجب أن تعتمد عليها، فالقومية لا تزدهر وتنسق وتنمو وتتطور إلا إذا هيأت الشروط المادية والفكرية والاجتماعية لجميع المواطنين لتتفتح إمكانياتهم وكنوز النشاط والإبداع فيهم، لذلك فالاتجاه القومي المتحرر يؤكد على ضرورة العمل المتواصل لرفع مستوى الشعب الاقتصادي وإطلاق حرياته الاجتماعية والفكرية والفنية وتنظيم علاقاته الاجتماعية بالشكل الذي يمنع الاستغلال والضغط والتسخير.

فالعلاقات في المجتمع تقوم على أساس تساوي المواطنين في الحقوق الأساسية والفرص الممنوحة وقيام منزلة الفرد لا على أساس العائلة أو المال أو المذهب أو النفوذ أو اللون أو الجنس، بل على أساس الخدمة العامة لمجموع الأمة القائمة على الإخلاص الصميمي والكفاءة في العمل.

وقد استطاع الاتجاه القومي المتحرر في البلدان العربية أن يحقق نجاحاً باهر في تنفيذ مطاليبه القائمة على التخلص من الاستعمار وتصفية الرجعية الداخلية والسير في سبيل التقدم الاجتماعي الداخلي وتثبيت أسس سياسة خارجية مستقلة محايدة.

إن أهمية الاتجاه القومي المتحرر القائم في بلادنا اليوم يمكن أن تتوضح في النواحي التالية: أولاً ـ جعل هذا الاتجاه حل مشكلة الأمة العربية من داخلها ممكناً بعد أن كاد أن يسود الاعتقاد بأن ذلك غير ممكن ولا بد من التقليد والاستعارة والاستيراد من الخارج. والحل الذي يأتي من الداخل يمتاز بكونه أكثر سلامة

واستجابة للمطاليب الحيوية للشعب وأكثر أصالة وواقعية من غيره من الحلول التي لا يمكن أن تسلم من الاصطناع والخيالية والتنافر مع طبيعة البلاد وظروفها. أي أن القومية العربية قد استطاعت أن تحل مشكلتها بنفسها فحققت لشعبنا أصالته واستقلال شخصيته. ولكن أهمية هذا الاتجاه لا تنحصر في قضية الشعب العربي نفسه بل تتعداه إلى النطاق العالمي؛ فالاتجاه القومي المتحرر قد أثبت للعالم أن القومية العربية أصيلة ومختلفة عن القومية الأوربية التي عرفت بالروح المحافظة والتعصب أحياناً، فهي متسامحة شعبية مرادفة التحرر، هذا من جهة الغرب.

وفي آسيا وأفريقيا أمم متعددة تتطلع كلها لحلول تناسب مشاكلها فالقومية العربية التي أثبتت نجاحاً ووجوداً أصبحت مثالاً واضحاً يحتذى ويستدل به؛ فقد أثبتت القومية العربية لشعوب آسيا وأفريقيا، أن الاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي الداخلي ممكن من دون الاعتماد نهائياً على أي من النظامين المتنافسين أو الارتباط النهائي بأي من المعسكرين.

فالأمة العربية والهند وإندونيسيا تشكل الأمثلة الحية لشعوب آسيا وأفريقيا التي أصبح الجميع يتطلع إليها ويأخذ منها. وبذلك هيأ لهذه الشعوب طريق الاستقلال والرقي الذاتي، وحماها من الارتماء بأحضان الدول الكبرى المتصارعة.

ومن ناحية الحرب الباردة نفسها قدم الاتجاه القومي المتحرر نظرية جديدة في كيفية المحافظة على السلام. إذ بينما تقوم نظرية المعسكرين المتصارعين على أساس أن سلم العالم يتحقق بتقوية هذا النظام وتغلبه على النظام الآخر، يرى الاتجاه القومي المتحرر أن ذلك يتحقق عن طريق إيجاد كتلة أخرى ونظام آخر يفتح المجال أمام الأمم الناشئة الجديدة ويتيح لها فرصة أخرى غير التي تهيئها الدول الداخلة في الحرب الباردة؛ فالسلام يتحقق لا بالتكتل وتوازن القوى بل بالحياد والاستقلال.

هذه المبادئ الرئيسة التي يقدمها الاتجاه القومي المتحرر كأسس لتنظيم المجتمع وللحياة، تشكل بمجموعها تجديداً في التنظيم الاجتماعي والعلاقات الدولية، تنظيماً مستقلاً ومختلفاً عن ما هو موجود ومتعارف عليه في الحضارة الغربية. والمهم بذلك أن هذا التجديد لم يعد مجرد نظرية وأفكار بدائية فهو قد أثبت وجوده وحقق نجاحاً باهراً في التطبيق. لذلك فهو في الحقيقة ثورة عالمية.

وفي ضوء هذا الأساس من الفهم والتفسير يتوضح لنا مدى أهمية ثورتنا في العراق وأبعادها القومية من جهة، والعالمية من جهة أخرى. جاءت الثورة تأكيداً للاتجاه القومي المتحرر ودعماً صريحاً له؛ فالعراق هو القطر العربي الذي نمت

وترعرعت فيه القومية العربية، فقد كان السبّاق والمجلى في هذه التجربة فجذور القومية العربية عميقة ممتدة في أحشائه متشابكة في كيانه وهو اليوم يستفيق بعد ركود فرضه عليه الاستعمار والرجعية قسراً ويخرج من عزلة رهيبة موحشة أرادها العهد البائد له كوسيلة لضربه وضرب القومية العربية كحركة فيجد القومية العربية قد حققت بعض أهدافها ووضعت بعض أسس كيانها؛ فالجمهورية العربية المتحدة قد ولدت السياسة المتحررة المستقلة الخارجية، والتقدم الاجتماعي الداخلي قد أخذ طريقه. والعراق الذي لديه الإمكانيات الهائلة لا للمساندة والمعاونة بل للقيادة أيضاً، يجد أن ثورته قد حققت للقومية العربية نصراً حاسماً لا جانبياً وتقدماً هائلاً لا طفيفاً.

ثورة العراق هي نقطة التحول في سير القومية العربية والاتجاه المتحرر الذي بنجاحه تتحقق ثورة عالمية.

والقضية الأساسية التي تقدم نفسها اليوم بحكم الظروف والأوضاع هي الوحدة التامة التي يمكن أن تصمم بالشكل الذي يناسب الأوضاع المحلية من جهة ويطورها إلى التوحيد، ويحقق للأمة تماسكاً وارتباطاً يحقق التفاعل الشعبي العضوي من جهة أخرى.

إن تحقيق هذه الخطوة أمر من الخطورة بدرجة يتوقف عليه مستقبل القومية العربية، ومستقبل القومية العربية لا يخص العرب بل العالم أجمع فحسب ونحن الجيل العربي الجديد علينا أن ندرك ذلك فنعطي الوحدة أهميتها الحقيقية فلا نقلل من شأنها ولا نحصر أهميتها في الحدود المحلية. علينا أن نعرف ما تتطلبه مصلحة أكثرية الأمة في الأمد القريب والبعيد، ومصلحة شعوب آسيا وأفريقيا التي تتطلع اليوم إلينا وتأخذنا مثالاً يحتذى به. إن نجاح القومية العربية بتحقيق الوحدة نجاح لشعوب آسيا وأفريقيا في مسعاها إلى بناء قومياتها المتحررة.

١٧ ــ القوميــة والتقـدم(*)

الأصل في كل حركة الروح التي تدفعها.

فحركة الإصلاح التي تقف البلدان العربية اليوم على أبوابها ومن ضمنها العراق لا يمكن أن تستغني عن المحفز الذاتي المنبعث من أعماق الفرد، والذي يصهر المواطنين جميعاً ويدفعهم في موج صاعد من الحماسة للبناء والتجديد والتحسين. ومعروف تاريخياً أن حركة التصنيع والإعمار الاقتصادي التي قامت في الغرب كانت دائماً مقرونة بالحماسة القومية والشعور بضرورة تقوية الأمة وبناء دعائم الدفاع عنها.

إن الروح القومية كانت عاملاً أساسياً في نهضة اليابان الاقتصادية وفي النهضة الأوروبية كلها. وحتى في الاتحاد السوفياتي لمس الحكام أن حركة التصنيع والتقدم تحتاج إلى حرارة تدفع الناس للعمل والجد وبذل الجهود، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المحفز القومي، فعملت الحكومة ما في وسعها عن طريق الثقافة والدعاية ووسائل النشر لجعل قضية التصنيع والإعمار قضية سباق روسيا مع الدول الغربية الأخرى في هذا المضمار وغرست فكرة الدفاع عن النفس ضد الاعتداء الخارجي. وهكذا أصبحت حركة التصنيع مدفوعة بشعور قومي عميق للتقدم والظهور في العالم.

إن الإنسان بطبيعته يحتاج إلى جو نفسي مريح ومحفز ليدفعه إلى العمل، فتفكيره وثقافته وإحساساته الداخلية تكوّن بمجموعها هذا الجو الذي يؤثر في نشاطه اليومي. وبمعنى آخر لا يستطيع الإنسان أن يعمل إلا إذا وجد ذلك الاعتزاز القومي والشعور بالطمأنينة للمستقبل والارتباط بمجموعة بشرية هي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/١٩، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الأمة التي لها طابعها ومميزاتها والتي تعطيه طابعاً واسماً وخصائص. الإنسان ميال لأن تكون له هوية وشخصية قائمة بذاتها تنبع من شخصية أمته، فهو لا يمكن أن يعمل كفرد واحد قائم بذاته من جهة، ولا يمكن أن يعمل كجزء من كل العالم، فهو كفرد لا يمكن أن يكون له طابع يميزه ودافع يحفزه للجد والنشاط، وهو كجزء من العالم في مثل ذلك بسبب صغره بالنسبة إلى العالم وضياعه فيه وانطماس شخصيته وأثره. الإنسان يحتاج إلى الارتباط بالأمة لأنه بذلك يكتسب شخصية ومكانة ويتوافر له المحفز على الجد والإبداع.

ولكن الشعور بالشخصية وتوافر المحفز، أمور تكمن وتضعف عندما تنعدم الثقة بين المواطن والحكومة التي تصرّف أموره، فهو عندما لا يثق بإخلاص الحاكمين ولا يطمئن إلى ما يقومون به ولا يشعر بأنهم قادرون أو مخلصون في الدفاع عن كيانه وحياته، يصبح في حالة ضمور ورجوع إلى النفس، فشخصيته تنحصر بذاته ويضعف المحفز للعمل لأن العمل يصبح في هذه الحالة عديم الجدوى، وهذا ما كان فعلاً في العهد البائد.

أما اليوم فقد تحرر العراق من الوضع الاستعماري الرجعي وحصل لأول مرة التقاء بين الشعب والحاكمين كما حصل في الجمهورية العربية المتحدة. نلاحظ أن ارتباط المواطن بالأمة قد بعث من جديد، إذ قد أصبح يشعر بأنه ينتمي إلى أمة أثبتت قدرة جبارة على تحرير نفسها من أوضاع قاسية متأخرة رجعية وأن تعكس عجلة تاريخها وتغير جذرياً اتجاه حياتها. أصبح الفرد اليوم يشعر بأنه شيء لا لما يملكه هو من قدرة، بل لأنه أحد أفراد تلك الأمة العظيمة التي استطاعت أن تتغلب على الاستعمار والتأخر ووضع التجزئة البغيض الضعيف المتفسخ المتخلف، فالفرد اليوم غيره بالأمس لا لأنه قام بشيء أكبر وأعظم مما قام به بالأمس بمفرده، بل لأنه أحد الأبناء الذين ساهموا ككل في إحداث هذه النهضة الجبارة التي تجتاح الوطن العربي اليوم. . فشعوره بقوة شخصيته وأهميته في التاريخ صادر عن ما قام به المجموع وهو الأمة، لا ما قام به هو نفسه كفرد. العربي اليوم يشعر بأنه قد وصل إلى منزلة عليا تضع أمته في مصاف الأمم القوية المتقدمة في العالم. إنه اليوم شيء يحسب له حساب ويقام له وزن وله حول وقوة في تطور البشرية بعد أن كان على الهامش في ظل الحكم الرجعي الاستعماري الخائن.

والمواطن اليوم يتدفق في أعماقه محفز قوي إلى العطاء والبذل والعمل لخدمة الأمة وبناء حياتها من جديد، والمحفز هذا لا يصدر عن رغبة شخصية أو نفع ذاتي بل من مجرد الشعور القومي، شعور الارتباط بمجموعة من الناس.

وهذا المحفز يظهر اليوم بوضوح في مساهمة المواطنين في الجمهورية العربية المتحدة في عملية النهضة، وقد بدت بوادره بوضوح بعد قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ الخالدة، فالناس اليوم غيرهم بالأمس.

إن الشعور القومي هو القوة الذاتية الوحيدة التي تستطيع دفع النهضة للأمام وإبقاءها مستمرة وتغذيتها دائماً بمزيد من الحرارة والطاقة. وهو الشعور الذي يبعث على الفضيلة وخدمة الصالح العام لأجل الصالح العام لا للنفع الشخصي. ومن دونه تبقى النهضة باردة فاترة لا تملك طاقة الدفع والحرارة الذاتية المنبعثة من الأعماق. ومن دونها ينعدم المحفز الذاتي للإبداع والتعبير والإنشاء. الشعور القومي هو الذي يدفع العامل والفلاح والطالب والموظف والكاسب والكاتب وسواهم من أفراد الشعب، إلى الجد والعمل والبذل وعمل كل ما من شأنه تطوير الأمة وتقدمها.

ولكن هذا الشعور القومي يحتاج إلى الرعاية والتطوير وتهيئة الظروف المناسبة. لذلك فنحن بحاجة إلى توجيه مناهج التعليم وكل وسائل النشر والثقافة بحسب خطة تستهدف تنبيه الوعي القومي وتوضيحه وبلورته وتطويره من مجرد حرارة وحماس بدائي لدافع ذاتي إيجابي به خاصية الاستمرار والمواظبة للعمل الجدي في سبيل الأمة.

إن حقائق التطور في بلادنا تدل بكل وضوح وجلاء على أن القومية العربية هي القوة الأصيلة الفعالة التي توجه التطور في بلادنا، وهي العامل الأساسي الذي يسيطر على الظروف ويوجهها الآن.

وما علينا إلا أن نطور ونركز ونبلور هذا الشعور الطبيعي الأصيل، وأن نعمل على توضيحه وتوجيهه الوجهة البناءة الصحيحة لأنه الوحيد الذي يستطيع استثارة كوامن النفس والوجدان في الفرد فيشعره بشخصيته ويبعث فيه المحفز للعمل والإبداع.

القومية العربية هي قدرنا لأنها من صميمنا وتكويننا، وهي اليوم المعوّل عليها في نهضتنا الحاضرة.

١٨ ــ انتصار جديد للقومية العربية(*)

إن اليقظة القومية التي دبت في البلدان العربية منذ الحرب العالمية الأولى، قد مرت بأدوار عديدة وقطعت مراحل تحولت بها من مجرد شعور غامض صادر من الوجدان وسخط اعتيادي على حياة الذل والهوان وتسلط الأجنبي، إلى وعي واضح مؤشر في تفاصيل المشكلة وطبيعتها وخط المستقبل الذي يريده. صحيح أن القومية العربية لم تبلغ من البلورة والتعميق حد النظرية، ولكنها قد استطاعت وضع الأسس الفكرية الكبرى لحل المشكلة القومية. والمهم في هذا الصدد هو أن نعرف أن نضوج القومية العربية وتطورها كفكرة قد تم لا في الذهن المجرد بل بالتجربة الحية: في فلسطين وثورة مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة وثورة ١٤ تموز/ يوليو وثورة الجزائر.

إن التوضيح والتطور والنمو قد حدث أثناء الثورات والصراع الطويل مع الفساد ومراحل اليأس والأمل والفشل والانتصار وكل ما رافق النضال القومي من دماء ودموع وجهود واضطراب ورجّات وقلق. النهضة العربية لا تنضج وتنمو إلا في التجربة الحية، في معاناة المشكلة والتفاعل معها. وهذا ما يضمن لها الصدق والأصالة وصلابة العريكة، ويفتح بها ينابيع الإبداع ويضعها بمصاف كبرى النهضات الإنسانية في العالم، ويصلها بنضال البشرية كله من أجل تحسين الحياة.

إن ثورة الجزائر مثال رائع للنهضة القومية التي تجتاح الوطن العربي اليوم بدليل معالمها المتميزة..

لقد استطاعت القومية العربية في الجزائر أن تستقيم بسيرها وتبني أسساً ثابتة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٢١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

سليمة للمستقبل وتحقق انتصارات متتابعة لأنها عملت وسط الشروط المناسبة الصالحة؛ فقد هيأت الثورة تجربة كاملة الشروط للتطور السليم للقضية القومية. وبعبارة أخرى إن تجربة الجزائر تعتبر المثال الواقعي السليم للنهضة العربية.

فالثورة قد استطاعت أن تصل بعمقها ونفاد بصيرتها ووعيها النافذ لحقيقة الاستعمار وأساليبه ومراميه، إلى قرار حاسم في طريقة العمل السياسي فاختارت النضال الثوري بدلاً من المساومة والمناورات والمفاوضات وما ذلك إلا لعلمها بطبيعة المشكلة. إن مشكلة الاستعمار في الجزائر ليست سطحية بل متداخلة، والانحراف الاجتماعي لا يقتصر على المظاهر بل يتغلغل إلى أعماق الوضع الراهن. إن الثورة قد أوصلها وعيها النافذ إلى اعتبار الاستعمار وضعاً اعتدائياً غاشماً مصراً على مصالحه متشبثاً بامتيازاته متعصباً متعنتاً لا يمكن التفاهم معه إلا عن طريق الثورة المسلحة. قد يبدو ذلك بديهياً الآن ولكن العمل السياسي في البلدان العربية قد دار بفراغ لسنين طويلة وأضاع كثيراً من الوقت والجهود قبل أن يصل لهذا القرار عندما كان يعتمد المناورات والعمل من فوق بدلاً من النضال الشعبي الثوري.

واختطت ثورة الجزائر لنفسها الاستقلال والاعتماد على النفس وقوة الشعب، بدلاً من المساعدات الأجنبية وتوازن القوى والمساومات الدولية.

قامت ثورة الجزائر على تعبئة قوى الشعب هناك والشعب العربي كله ضمن ظروفه الإقليمية وتطوير تلك القوى وحشدها بوجه الاستعمار الغاشم بدلاً من الاعتماد على أي مساعدة أجنبية، فحفظت لنفسها الاستقلال والحرية في العمل والصفاء من كل شائبة وتجنبت التشويه والتسميم الذي يرافق عادة الاعتماد على الأجنبي. لقد عرفت ثورة الجزائر عن حكمة ووعي أن النهضة لا تحققها إلا الأمة نفسها وأن الحرية لا يمكن الوصول إليها إلا بالجهد الذاتي والاعتماد على النفس.

كذلك نلاحظ أن ثورة الجزائر وإن كانت موجهة في خطها العام لتحقيق مطلب سياسي هو الاستقلال، إلا أنها محيطة بالمشكلة الاجتماعية وذات محتوى تقدمي يعتبر التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة ومحاربة الجهل والفقر والمرض ورفع مستوى الشعب المادي والمعنوي مطلباً أساسياً لتدعيم الاستقلال ولتفجير طاقات الشعب وبناء مجتمع سليم متوازن متطور.

وأصالة الثورة قادتها بشكل طبيعي إلى موضعها الصحيح في قضية النهضة العربية الشاملة، فعرفت بذلك هويتها وشخصيتها، فجاءت قومية عربية مدركة

تمام الإدراك أنها جزء من تيار القومية العربية المتحرر فلم تنحرف إلى الإقليمية الضيقة المصطنعة، ولم تخضع لمحاولة الغرب لفرنستها وتحويل وجهة نظرها عن الأمة العربية، وحفظتها مناعتها من كل غزو فكري أجنبي يدفعها إلى غير اتجاه القومية العربية.

والتطور النضالي لثورة الجزائر قد أثبت حقيقة مهمة عن إمكانيات الأمة العربية في العطاء والتنظيم. إن التضحيات الكبرى التي قدمها شعبنا في الجزائر وضروب البطولة المتناهية وأصناف البذل والعطاء التي قام بها، قد دللت بوضوح قاطع على حيوية أمتنا وقوتها الجبارة لقهر عوامل الضمور والفناء وأثبتت للعالم بأننا نستطيع الارتفاع فوق أنفسنا والتضحية بكل ما هو خاص في سبيل سعادة وكرامة المجموع.

ودللت الثورة على مقدرة هائلة في حقل التنظيم الدقيق والضبط النضالي والجندية العقائدية المنقطعة النظير. إن دقة تنظيم الثورة وقدرتها العظيمة على الحركة الحيوية والعمل الجماعي قد وصلت حداً أدهش العالم.

إن الثورة نمت وترعرعت ونضجت وحققت أهدافها الكبرى رغم عدم تكافؤ القوى المادية ـ السياسية والعسكرية ـ مع فرنسا لأنها تقاتل بقوة الحق والخير التي تقف وراء القومية العربية، وهذا ما يجعل النجاح مؤكداً حتمياً. إن اتصال الثورة بإرادة الخير والحق في الشعب يجعلها إنسانية المرامي والأهداف محبة للإنسان عاملة على رفع كرامته وتحقيق رفاهيته.

هذه ملامح القومية العربية المتحررة التي توضحت في ثورة الجزائر لأنها في أعماقها جزء من النهضة العربية الشاملة.

١٩ ــ خطة الاستعمار الجديدة لمقاومة تيار القومية العربية(*)

كانت ولا زالت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ترمي إلى منع قيام دولة قوية تقدمية تضم الأمة العربية كلها وتقف على الحياد في الحرب الباردة وتستغل مواردها وترفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا هو مصدر الأزمة بيننا وبين الغرب.

إن السياسة الاستعمارية التي فشلت في ضرب القومية العربية عن طريق التآمر والحصار الاقتصادي والعدوان المسلح وبالتالي حلف بغداد، تتجه اليوم إلى تخطيط رهيب تكشفت بوادره بعد قيام ثورتنا بقليل وتتضح اليوم بشكل سافر بعد الحملة المصطنعة المحبوكة على الجمهورية العربية المتحدة.

إن حكومة تونس قد رفضت الانضمام إلى الجامعة العربية لبضعة سنوات منذ الاستقلال، ولكنها قبلت الدخول بعد أن قامت الثورة ولم يمض على انضمامها شهر أو أقل حتى وقفت ذلك الموقف العدائي الذي لم يكن له ما يبرره حتى من الوجهة الرسمية الظاهرية، فيندد مندوب تونس بالجمهورية العربية المتحدة ويحمل عليها بكلام من نوع ما تردده إسرائيل والدول الاستعمارية، ويتبع ذلك قطع العلاقات. وتنطلق التصريحات من دالاس والأوساط الاستعمارية عن ضرورة تقوية الجامعة العربية والثقة بقدرتها على حل مشاكل المنطقة.

إن قيام الجمهورية العربية المتحدة كدولة ضخمة تقود الاتجاه القومي المتحرر، قد قلب الوضع السياسي في المنطقة بأمور أساسية، فهو قد أوجد وسيلة فعالة كفوءة لصد العدوان الاستعمار ودفعه عن البلدان العربية والعمل على إزالته نهائياً بعد أن

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

فشلت الجامعة العربية في الدفاع عن فلسطين والحد من اعتداءات إسرائيل المتواصلة وإسناد ثورة الجزائر وتسليح وتصنيع البلدان العربية، وبقيام الجمهورية أصبح التطور القومي للأمة العربية حراً طليقاً تدفعه قوة القومية العربية المتحررة ويسنده تكاتف شعبي وحماس قومي كاسح، بعد أن كانت كل الخطوات في التطور القومي التي أخذت الجامعة العربية على عاتقها تنفيذها محددة بقيود موافقة الجميع، ولما كانت الجامعة بتركيبها تضم حكومات متباينة في درجة تحررها، فمنها من استطاع أن يتحرر ومنها ما زال مستسلماً للاستعمار، أصبحت القضية القومية خاضعة لشروط الحكومات الأقل تحرراً أي إن غاية ما يمكن أن تنتجه الجامعة هو الحد الأدنى الذي ينال موافقة الجميع وكان ذلك الحد قليلاً تافهاً، هذا إضافة إلى جو التنافس والأحقاد والشك الذي جعل القيام بأي عمل مشترك صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

إن كل الخطوات التقدمية الكبرى وما حققته القومية العربية من تقدم جذري في قضية توحيد وتحرير الأمة العربية لم يأتِ عن طريق الجامعة العربية.

وبتحرير العراق من عزلته القومية السابقة والحكم الفاسد المستغل، انعدمت أهمية حلف بغداد كأداة لضرب القومية العربية والجمهورية العربية المتحدة؛ لذلك لجأ الاستعمار إلى فكرة تقوية الجامعة العربية وضم أعضاء جدد من الحكومات العربية التي لا زالت تخضع له وتأتمر بأوامره لتكوين جبهة معادية للجمهورية العربية المتحدة تشهّر بها وتحمل عليها وتحاول تشكيك الرأي العام بسلامة نظامها وصلاح قيادتها للقضية القومية.

إن الخطة الاستعمارية هذه على الجمهورية المتحدة إنما يراد بها إرجاع التطور السياسي في المنطقة إلى ربقة الجامعة العربية وخلافاتها وضعفها بعد أن تحرر منها وشق طريقه الصحيح القائم على النضال الشعبي للأمة العربية.

إن الاستعمار قد بدأ يحاول تنمية قوى تعدل وتقابل قوة الجمهورية العربية المتحدة وتنافسها وتتحداها للأغراض نفسها التي عمل العهد البائد على تحقيقها وإن اختلف الشكل والمظهر. إن الجمهورية العربية المتحدة قامت نتيجة نضال الشعب العربي المتواصل لتحقيق وحدته وتحرره وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي، ويعقد العرب اليوم عليها وعلى الجمهورية العراقية آمالهم في الدفاع عن الوطن والديار والتخلص النهائي من الاستعمار وتحقيق نهضتهم الكبرى. أما الاستعمار فتفشل خططه ومؤامراته، فالوعي القومي قد بلغ درجة من النضج اتضحت به القضية القومية تماماً. إنها قضية تحرر المجموع العربي وتوحيده لا قضية زعامات وتنافس على القيادة.

٢٠ ـــ أمريكا هي العدو الأول للقومية العربية المتحررة(*)

إن قضية تحرير الأمة العربية وبناء مجتمعها الموحد الاشتراكي تصطدم بالاستعمار بشكل مباشر واضح الآن لا من الوجهة المبدئية فحسب بل بشكل عملي. إن الاستعمار عدو للوعي القومي في آسيا وأفريقيا من حيث المبدأ، لأن هذا الوعي القائم على مطالب الاستقلال وحق تقرير المصير وحكم النفس والاعتماد على ثقافة وحضارة الأمة وإمكانياتها الذاتية في بناء مجتمعها وحضارتها، يتناقض أصلاً وبشكل جذري مع الاستعمار القائم على سيطرة دولة على أخرى وتسيير شؤونها واستغلال مواردها وفرض حضارة غربية عليها. وليس من قبيل المبالغة القول إن أساس القلق والأزمات في آسيا وأفريقيا هو الصراع بين القومية المستيقظة والاستعمار.

ولكن القضية بالنسبة إلى الأمة العربية قد اجتازت مرحلة التناقض النظري الفكري لصراع فعلي صريح.

فعندما كان الوعي القومي في مراحله الابتدائية مقتصراً في أثره على التنبه والتحسس ببشاعة الواقع وضرورة التخلص من الاستعمار، وعندما كانت قوى ذلك الوعي ضعيفة مشتتة يعوزها التنسيق والنظام، لم يكن الصراع بحدته وعنفه وجذريته الحاضرة لأن الاستعمار استطاع آنذاك تنفيذ أغراضه الرئيسة عن طريق الفئة الحاكمة الرجعية دون ما جهد كبير.

أما اليوم فقد تحولت القومية العربية إلى قوة نضالية هائلة تسندها قوة عسكرية واقتصادية لا يمكن الاستهانة بها أبداً كما كان الحال في السابق. إن

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

اقتراب الوعي القومي من تحقيق أهدافه الكبرى التحررية قد فتح معركة واضحة حادة مع الاستعمار.

إن الولايات المتحدة الآن تقود السياسة الاستعمارية في هذه المنطقة من العالم وغرضها الرئيس قتل القومية العربية بشتى الطرق والأساليب. إن التطورات السياسية التي أعقبت ثورة ١٤ تموز/يوليو، مرتبطة كلها بخيط واحد يصل في النهاية إلى الهدف الاستعماري المذكور. إن الحوادث المتتابعة كلها تشير بوضوح إلى عزم الولايات المتحدة على ضرب الجمهورية العربية بشتى الوسائل والطرق. إن حملة الدس بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ومحاولة التفريق القائمة على قدم وساق في الدوائر السياسية وفي وسائل الدعاية والتصريحات التي يطلقها زعماء الغرب، تهدف إلى شق الصف العربي من جديد بعد أن أزالته ثورة ١٤ تموز/يوليو.

إن التأكيد على ضرورة تقوية الجامعة العربية وهيمنتها على التطور السياسي في المنطقة يهدف بدوره إلى خلق مجال فسيح لمناصبة الجمهورية العربية المتحدة العداء من قبل بعض الحكومات العربية الرجعية المتآمرة مع الاستعمار، وتقييد النهضة القومية والتطور السياسي للأمة بقيود وشروط تلك الحكومات.

إن الدول الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة، تهدف الآن إلى إيقاع الخلاف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بشتى الأساليب والوسائل وتحريك روح التنافس والتضارب بطرق خبيثة لئيمة، كما تتحدث صحف الغرب اليوم عن ثروات العراق الهائلة وضرورة المحافظة عليها من الغزو الناصري.. وعن هتلر النيل و.. إلخ من المسميات التي يراد من ورائها مقاومة التكتل العربي بوجه الاستعمار الغاشم المستغل. إن الولايات المتحدة تعادي النهضة العربية وتحاول قتل الوعي القومي ومنع تطور البلدان العربية في طريق التقدم والعدل والحرية والإعمار والقوة. ويتخذ الصراع هذا شكلاً حاسماً جذرياً اليوم ولو أن الأساليب المتبعة من قبل الاستعمار ملتوية خداعة وغير واضحة.

إن ثورة ١٤ تموز/يوليو، قد وضعت حداً فاصلاً في تاريخ أمتنا، فهي قد أوجدت إمكانية هائلة لتحقيق النهضة القومية وخلقت فرصة لانتصار القومية العربية نهائياً على الاستعمار والرجعية. إن الاستعمار الغربي بقيادة الولايات المتحدة يعرف ذلك تماماً وهو يحاول اليوم تبديد نهضتنا وخنقها في مهدها وترسيخ نفوذه وسيطرته، ولكننا مؤمنون بأن الشعب أقوى من كل ذلك.

٢١ ــ حرب الدعاية الاستعمارية ضد القومية العربية(*)

يخرج إلى حيز الوجود الآن تصميم لجهاز دعائي تنظمه بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى ضد التيار القومي المتحرر الذي يجتاح الوطن العربي اليوم لتحقيق حرية ورفاه ووحدة الشعب العربي وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي وإزالة كل آثار التخلف والضعف والتجزئة والاستعمار والاستغلال والضغط. إن نمو الوعي القومي وإخراجه قضية النهضة من الحيز النظري إلى صعيد التحقيق الفعلي بقيام الجمهورية المتحدة والجمهورية العراقية، وما تبع ذلك من صراع عنيف حاد مع الاستعمار والرجعية والخيانة، قد اقترن بتوجيه فكري واسع النطاق انطلق من سوريا ومصر وبالتالي الجمهورية المتحدة. إن هذا التوجيه الفكري يرمي إلى اقتلاع الأفكار المنحرفة والثقافة المسمومة الهزيلة التي رسخها الاستعمار والحكم المستغل الرجعي وتثبيت ثقافة جديدة تقوم على القومية العربية بدلاً من الإقليمية والعنصرية، وعلى فكرة التقدم الثوري بدلاً من التطور البطيء العاجز، وعلى الجذرية في معالجة المشاكل بدلاً من أنصاف الحلول وعقلية المساومات، وعلى ترسيخ الاعتماد على النفس والثقة بالقوة الذاتية بدلاً من روح الاستسلام والاتكال والضعف، وعلى احترام كرامة الإنسان ورفع مركزه بدلاً من إذلاله واحتقاره واستغلاله.

إن التوجيه القومي الذي تقوم به الإذاعة في الجمهورية العربية المتحدة قد أيقظ المواطن وكشف للشعب بوضوح خيانة الفئة الحاكمة الرجعية وبشاعة الواقع، وأزاح النقاب عن مؤامرات الاستعمار ومطامع الغزو الصهيوني وخطر إسرائيل وبربرية فرنسا وحقد أمريكا على القومية العربية. إن هذا التثقيف الشعبي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

القومي قد توسع حتى وصل أثره إلى شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا المتطلعة مثل أمتنا المتحررة إلى الوحدة والاستقلال والتقدم.

وقد انتبه إلى خطر هذا التوجيه والتثقيف كثيرون من رجال الاستعمار الغربي مثل غلوب باشا بعد طرده من الأردن وتقارير السفارات الأمريكية المتعددة لوزارة الخارجية الأمريكية وتوصيات الساسة الغربيين الذين زاروا المنطقة.

لذلك كانت الدول الاستعمارية تصر دائماً في مفاوضاتها مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة على إيقاف التوجيه الإذاعي كشرط أساسي لكل تفاهم أو تسوية، ومشروع أيزنهاور **الأول**، تمخض عن خطوات عملية في هذا السبيل منها زيادة مخصصات مصلحة الاستعلامات. والحكم البائد عندنا أعار هذه الناحية اهتماماً بالغاً فنصب المحطات السرية ووجه الإذاعة الرسمية وقام بنشاط واسع لتنسيق وتنشيط آلة الدعاية الاستعمارية في المنطقة، ومشروع أيزنهاور **الثاني**، الذي قدم للأمم المتحدة قد نص صراحة على ضرورة إيقاف الدعاية المعادية للغرب.

إن الغرب يخشى اليقظة القومية التي أصبحت كاسحة شعبية الآن بعد الانتصارات المتتالية التي حققتها وبعد أن أصبحت مستندة على دولتين عربيتين هما الجمهورية المتحدة والجمهورية العراقية.

إن بريطانيا تعد اليوم جهازاً رهيباً للدعاية الغربية لمواجهة إذاعات الجمهورية المتحدة. إن هذا الاهتمام المتزايد بقضية الحرب الدعائية مستند على نظرة واقعية إلى الأمور وإلى التطور السياسي في المنطقة. إن الاستعمار يرى بوضوح أن القضية القومية لم تعد محصورة في نطاق الحكومات والأفراد، بل أصبحت شعبية وذلك ما يخشاه ويخافه. إن قوة الشعب إذا ما تفجرت ونُسقت وانتظمت تصبح قادرة على طرد الاستعمار إلى الأبد وسحق كل آثار الحكم الرجعي والتخلف والفساد. إن التوجيه القومي مساهم فعّال في تحويل القضية للشعب وإشراكه في المعركة بتفتح وعيه وتحريك وجدانه وتصحيح ثقافته. إن المعركة التي يواجهها الاستعمار اليوم هي مع الشعب كله بجميع فئاته وهيئاته، وليس مع أفراد قلائل أو حكومات منعزلة عن الجمهور. إن شعبية القومية العربية هي التي مكّنتها من تحقيق الانتصارات الرائعة الجبارة، وقد ساهم التوجيه القومي بذلك إلى حد بعيد، لذلك لا غرو إن حاول الاستعمار اليوم مواجهة ذلك بدعاية مقابلة، ولكن ذلك فاشل لا محالة لأنه على باطل وأمتنا على حق والحق ينتصر أبداً.

٢٢ ــ القوميــة العربيــة هي الخطر الرئيس على الاستعمار(*)

الحقيقة الأساسية عن علاقتنا بالاستعمار الغربي هي أننا لا زلنا في حالة صراع، فالاستعمار لم يعترف بالقومية بعد ولم يقرر التفاهم معها بالرغم من بعض الحوادث الجانبية التي قد توحي العكس.

صحيح أن هناك أكثر من خطر واحد يهدد مصالح الاستعمار في البلدان العربية، ولكن من بين هذه الأخطار هناك خطر رئيس مباشر تتجه السياسة الغربية للتخلص منه في الدرجة الأولى. والواضح اليوم أن الغرب قد وصل إلى قرار نهائي بذلك، فاعتبر القومية العربية كحركة سياسية تهدف إلى بناء دولة عربية قوية ضخمة في الشرق الأوسط مستقلة في سياستها الخارجية، هو الخطر الرئيس الذي يهدد مصالحه الحيوية: الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

واستناداً إلى هذا المبدأ صممت كل مشاريع الدول الغربية وخططها تجاه البلدان العربية في العشر سنوات الأخيرة خصوصاً بعد قيام الثورة في مصر.

إن الاعتداء الثلاثي على مصر والمؤامرات المتتالية لمنع الوحدة بينها وبين سوريا والدور الرئيس الذي أداه الحكم البائد عندنا بالنيابة عن الاستعمار الغربي في طول الوطن العربي وعرضه لمنع الوحدة وتأليب الفئات الرجعية الانتهازية عليها وتشجيع اتجاهات التجزئة والتآمر المباشر على كيان الجمهورية العربية المتحدة، دلائل واضحة على ذلك.

والدول الغربية عملت ما في وسعها لوضع خطة مفصلة لمقاومة القومية

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٦، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

العربية، فمبدأ أيزنهاور الذي كان في الظاهر موجهاً ضد الشيوعية الدولية قد كشفت أغراضه الحقيقية أثناء مناقشته في الكونغرس الأمريكي، وتوضح للرأي العام العالمي بأن القصد الحقيقي منه هو تجميد الواقع السياسي في البلدان العربية والذي معناه بشكل عملي منع الوحدة.

وقامت الثورة في لبنان فكانت مناسبة كشفت عملياً حقيقة أهداف السياسة الغربية، وإذ بمندوب أمريكا في الأمم المتحدة يبرر تدخل بلاده العسكري لا على أساس وجود خطر من الشيوعية الدولية بل لحماية استقلال دولة صديقة طلبت المساعدة. وهكذا طبقت الولايات المتحدة لأول مرة مبدأ أيزنهاور على حقيقته وللغرض الذي وضع من أجله، إذ من البديهي الواضح أن مندوب الولايات المتحدة يعني بحماية استقلال لبنان منع اتحاده مع الجمهورية المتحدة.

وجاءت الثورة تأكيداً قوياً على وحدة النضال العربي ووحدة القضية القومية ونصراً كبيراً للوحدة العربية بالذات، فالعقبات الرئيسة بوجه الوحدة وهي الاستعمار والرجعية الداخلية الانعزالية، قد زالت وتهيأت فرصة تاريخية نادرة لتحقيق هذه الثورة الكبرى في حياة العرب وتاريخ المنطقة. وإزاء ذلك لا يمكننا أن ننتظر ـ إذا نظرنا إلى الأمور بشكل واقعي علمي ـ من السياسة الغربية إلا أن تتجه بعنف أكثر ضد القومية العربية وتزداد إصراراً على موقفها المعارض للوحدة. إن الغرب قليلاً ما يرتجل المواقف بل يخطط ويصمم، فمواقفه المتتابعة وتفاصيل سياسته ترتبط كلها بالهدف الرئيس الذي يكمن وراءها، وإذا ما وجدت حوادث جانبية وبعض المواقف غير المنسجمة مع الهدف الرئيس، فذلك مقصود أيضاً وضمن الخطة الموضوعة.

نقول ذلك لنلقي ضوءاً على موقفين يجلبان الانتباه. كان رد الفعل **الأول** لقيام الثورة هو المعارضة والتوتر فجمدت أرصدتنا في الخارج وحدث الإنزال العسكري في الأردن.

وقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بإجراءات لجلاء رعاياهما، ودفعت الدول الغربية عبد المجيد عباس في الأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف بالجمهورية الجديدة، وقامت بريطانيا والولايات المتحدة باستعدادات عسكرية في الخليج والبحر المتوسط، فتوتر الجو وبدا وكأن الغرب مقبل على مغامرة اعتداء جديدة.

ومن الجانب **الثاني** كان الجواب العربي إبرام الاتفاق الدفاعي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية. وبرزت بوضوح ضرورة الوحدة بين الجمهوريتين.

ولكن من الملاحظ أن الغرب قد خفف من حدة ضغطه وتهديده، وإذا بالاعترافات تتوالى بسرعة مدهشة والأرصدة المجمدة تطلق، والجو يتحسن فترسل الولايات المتحدة مورفي المبعوث الشخصي لأيزنهاور لإجراء مباحثات مع حكومة الثورة. والحوادث هذه بمجموعها تعطي الانطباع أن الغرب قد اعترف بالأمر الواقع ورغب بالتفاهم والتعاون.

ولكن من جهة ثانية حدث تطور خطير في الموقف في لبنان لا يمكن إغفاله ولا يمكن أخذه على أنه مفصول عن حلقات السياسة الغربية العامة تجاه القومية العربية.

أنزلت الولايات المتحدة قواتها في لبنان وأوضحت أن هدفها من ذلك أن تجري انتخابات رئاسة الجمهورية في جو هادئ وبعدها ستنسحب تلك القوات حالاً، فأجريت الانتخابات وإذا بالقوات تبقى وتظهر الإشارات والتصريحات بأنها ستبقى حتى تتحول المعارضة المسلحة الشعبية إلى معارضة برلمانية والذي معناه تصفية الثورة بكاملها. ويتبع كل ذلك إنزال جديد بقوة كبيرة ويرافق ذلك توتر دولي بين الشرق والغرب.

هذه حلقات لا بد من ربطها بخيط واحد وتحليلها بعناصرها الأولية للوصول إلى حكم على الموقف الدولي.

قلنا إن السياسة الغربية تصدر من هذا المبدأ: الخطر الحقيقي على مصالح الغرب هو حركة القومية العربية خصوصاً بهدفها العملي لتوحيد البلدان العربية بدولة قومية واحدة. وجميع الدلائل تشير إلى أنه لم يجر أي تغيير أساسي في هذه السياسة حتى الوقت الحاضر، بل على العكس من ذلك، فالولايات المتحدة التي اختلفت مع بريطانيا وفرنسا على طريقة ضرب القومية العربية أثناء الاعتداء على مصر يبدو بأنها بدأت بالتراجع، وقبول رأي بريطانيا في البداية القائم على ضرورة العمل الحاسم العسكري لإيقاف حركة القومية العربية وسياسة الرئيس عبد الناصر بدأ بالتراجع أيضاً.

أما الجو الودي الذي خلقه الغرب عن طريق الاعترافات وإطلاق الأرصدة ففرصة تطمين حكومة الثورة وتبريد الجو وتهيئته للعمل التدريجي المتواصل لفصل الجمهوريتين عن بعضهما البعض وبالتالي منع الوحدة. لأنه لوحظ بالتجربة أن أي ضغط أو تهديد للجمهورية العراقية يؤدي بشكل طبيعي سريع للتقارب وبالتالي الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

أما في لبنان، فإن موقف الولايات المتحدة المماطل بسحب قواتها وتعزيز تلك القوات في الوقت الذي زال به المبرر الذي تذرعت به في البداية بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، لا يمكن أن يفسر إلا بأنه جزء من خطة الاستعمار العامة الرامية إلى تجميد الوضع السياسي في البلدان العربية وشق أخاديد تملؤها قواته للتهديد والتآمر والضغط وبالتالي الاعتداء المسلح إذا ما اقتضت الضرورة ووصلت قضية الوحدة إلى مرحلتها الحاسمة.

قلنا في مقال سابق إن سياستنا يجب أن تخطط وترتكز على أسس علمية تعتمد على الحقائق الموضوعية لواقع المرحلة التي نمر بها، وأن لا ننخدع بالحوادث الجانبية العابرة التي قد تبدو مناقضة لتلك الحقائق.

الحقيقة الأساسية هي أن الغرب يعتبر القومية العربية الخطر المباشر الحقيقي على مصالحه وينظر إلى الوحدة العربية على أنها قضية يجب ألا تتحقق أبداً. وهو يعمل الآن على تنفيذ خطة مفصلة لضرب الوحدة في الصميم. أما مواقفه الودية وبعض تصرفاته التي تبدو غير منسجمة مع ذلك فهي من صلب الخطة ذاتها وليست غفلة أو تناقضاً.

علينا أن نعي حقيقة الموقف، فلا ننخدع بالظواهر والتغيرات العابرة السطحية في سياسة الغرب تجاه نهضتنا، وأن نغفل عن أن الجو الآن مهيأ بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخنا الحديث لتحقيق وحدة أمتنا وبلادنا، وألا نوغل في الخيال والتفكير المجرد أو نتصور موانع وهمية في طريق الوحدة وعقبات خيالية، وأن لا نبالغ في خصوصية أوضاعنا. علينا كجيل مخلص مسؤول أمام التاريخ وأمام أجيالنا القادمة أن نعي طبيعة هذه المرحلة ومتطلباتها الحيوية، فالوحدة العربية هي الثورة الكبرى في تاريخ أمتنا وتاريخ المنطقة.

٢٣ ــ حقيقة مشروع أيزنهاور ضد تيار القومية العربية(*)

طرح الرئيس أيزنهاور مشروعاً يتضمن ست نقاط أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، غرضه كما أعلن عنه حل المشكلة القائمة في الشرق الأوسط. والواضح أن المقصود بالشرق الأوسط هو البلدان العربية التي شهدت تطورات خطيرة أصبحت اليوم بمستوى دولي في أهميتها. وبديهي أن يكون للمشروع فكرة رئيسة تقف وراءه، يهمنا جداً أن نعرفها بدقة، لما لها من أهمية في مرحلة تطور أمتنا الحاضر.

وسنحاول تحليل النقاط الواردة في المشروع.

ينص **البند الأول**، على ضرورة إنشاء قوة بوليس دولية تابعة للأمم المتحدة. والمفهوم البديهي أن قوة البوليس الدولية لا يمكن أن تكون هناك حاجة ماسة إليها لو لم تكن هناك تطورات وتغييرات منتظرة الوقوع غير مرغوب بها، فما هي هذه التغييرات المنتظرة؟

كانت الولايات المتحدة قد تقدمت إلى البلدان العربية وإلى العالم بمبدأ أيزنهاور الذي ينص على استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لأي دولة تطلبها في حالة تعرضها لخطر مباشر من الشيوعية الدولية. وعندما وضع المبدأ للمناقشة في الكونغرس، توضح لدى الجميع كما ورد بالنص في محاضر الجلسات أن تعريف المشروع لخطر الشيوعية الدولية فضفاض وواسع غير محدد، يمكن أن يشمل الثورات الداخلية وحتى الجمهورية العربية المتحدة، الأمر

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٥/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الذي استنتج منه المعلقون السياسيون أن المشروع في حقيقته يهدف إلى صد التيار القومي التحرري في البلدان العربية الذي يعمل الآن إلى تغيير الواقع السياسي.

وبتعبير آخر، يهدف المشروع إلى تجميد الواقع على ما هو عليه. وجاء الاعتداء العسكري على لبنان المناسبة الحاسمة التي وضحت هذه الحقيقة التي تنبأ بها المعلقون، إذ قد برر هنري كابوت لودج تدخل الولايات المتحدة بحاجة بلد صديق إلى المساعدة لحماية استقلاله. ولا يخفى أن المقصود بالمحافظة على استقلال لبنان منع انضمامه إلى الجمهورية العربية المتحدة. هذا هو الخط الأساسي للسياسة الأمريكية تجاه البلدان العربية اليوم. لذلك فاقتراح إنشاء قوة بوليس دولية منسجم، تمام الانسجام، مع الهدف الرئيسي لتلك السياسة، وهو تجميد الوضع السياسي القائم ومنع أي تغيير فيه.

وينص **البند الثاني**، على إيجاد صندوق يديره الغرب لتقديم المعونة الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط. وردت هذه النقطة في مشروع مبدأ أيزنهاور، وأوضحت المناقشة في الكونغرس أيضاً أن حكومة الولايات المتحدة تريد بذلك وضع مبلغ كبير من المال تحت تصرف رئيس الجمهورية، يستطيع صرفه متى شاء وعند ورود أي طلب من السفراء في الدول المعنية. وبضمن المشروع زيادة مخصصات مكتب الاستعلامات الأمريكي ومخصصات الدعاية. كل ذلك يوضح أن المساعدات كانت مقصودة لأغراض مفاجئة غير اعتيادية، لا لأغراض إعمارية يسبقها درس وتخطيط. والحلقة الثانية المتعلقة بالموضوع هي ما دار في المفاوضات المالية التي جرت في بغداد بين الوفد المالي لحكومة الأردن والمسؤولين عندنا في العهد البائد في بداية هذا الصيف. إثر إعلان الاتحاد بين العراق والأردن ظهرت مشكلة تمويل العجز في ميزانية الأردن. . فتقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا بمشروع إنشاء مصرف للإعمار في الشرق الأوسط يكون هدفه الحقيقي تقديم المساعدات إلى الأردن لسد العجز المالي فيه، وبذلك يتجنب العراق أي تضحية مالية. وقدمت حكومة العراق مشروعاً آخر لحل الأزمة، يتضمن الضغط على الكويت من قبل دول الغرب للانضمام، والاستفادة من إمكانياته المالية. وتدل هذه المفاوضات على أن الغرب يهدف من عروضه بالدرجة الأولى تقديم مساعدات لأغراض خاصة معينة تسند سياسته العامة إلى إحداث إعمار اقتصادي في المنطقة. ويتضمن مشروع أيزنهاور من جديد تقديم مساعدة مالية لدول المنطقة في القاهرة، في حين أنه يقصد بالدرجة الأولى تقديم مساعدات تساعد على إبقاء كيانات تلك الدول ومنع ارتباطها بالجمهورية العربية المتحدة.

أما **البند الثالث**، فينص على طلب وقف الحملة الدعائية من وإلى الشرق الأوسط، فما هو لون واتجاه هذه الحملة؟ تقوم إذاعات «صوت العرب» ودمشق والقاهرة وبغداد، بتوجيه الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية وإثارة الشعور القومي وتنبيه الوعي والحذر من المؤامرات وتوضيح انحلال واستغلال الرجعية الداخلية.

فلماذا يفزع الغرب من هذه الحملة؟ السر في ذلك بسيط هو أنها موجهة لإيقاظ الوعي القومي وتوضيح أهداف القومية العربية.

وجاء في **البند الرابع**، تأكيد ضرورة السيطرة على شحن الأسلحة إلى المنطقة، فما هو الجديد في الوضع الذي يتطلب هذا التدبير بعد أن سارت الولايات المتحدة طويلاً على سياسة تسليح إسرائيل وتقويتها وجعلها بوضع متفوق على البلدان العربية مجتمع؟ الجديد هو أن مصر وسوريا قد استطاعتا كسر الطوق والتمرد على احتكار السلاح من قبل المعسكر الغربي، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى الجمهورية العربية المتحدة عسكرياً وبروزها كقوة عسكرية لا تستطيع إسرائيل المجازفة بالاعتداء عليها أو إخضاعها بالتهديد، الأمر الذي شل دور إسرائيل الرئيس بالنسبة إلى الغرب، ألا وهو استعمالها كمعدل لقوة القومية العربية وكرأس حربة للاستعمار تستعمل في التهديد والاعتداء وقت الحاجة. ولا يخفى أن إسرائيل سبق أن هددت باحتلال الأردن إذا ما انضم إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وثمة جانب آخر للموضوع هو أن الجمهورية العربية المتحدة، كقوة عسكرية ضخمة، قد أصبحت ضمانة قوية للحركة القومية التحررية في بقية أجزاء الوطن العربي، وقد توضح ذلك بجلاء بعد قيام الثورة عندنا وعقد ميثاق عبد الناصر ـ عارف. وبعد أن استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تكون قوة عسكرية فعالة في المنطقة، تسند الحركة القومية التحررية، وتقف في وجه إسرائيل، لجأت الولايات المتحدة إلى فكرة تحديد استيراد السلاح وغرضها الأساسي من ذلك إبقاء الوضع العسكري العربي ضعيفاً ليتسنى لإسرائيل أن تلعب دور المعاكس للقومية العربية وتضعف الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عسكرياً والذي هو في النهاية إضعاف لحركة التحرر القومي السارية الآن.

أما **البند الخامس**، فصريح في توضيح الفكرة الرئيسة وراء المشروع والتي وردت في خطاب هنري كابوت لودج في الأمم المتحدة في تبرير التدخل المسلح. هل إن لبنان معرض إلى خطر اعتداء مسلح من قبل الشيوعية الدولية

لتأخذ الولايات المتحدة على عاتقها حماية استقلاله من الخطر؟ الواضح البديهي أن الواقع هو غير ذلك، فلا لبنان ولا أي قطر عربي آخر معرض لأي شيء من ذلك، ووزارة الخارجية الأمريكية تعرف ذلك تماماً. الساسة الأمريكان يعرفون أن المعسكر الشرقي غير مستعد الآن، وغير مستعد إلى وضع يؤدي به إلى مثل هذا الاعتداء الذي يشعل حرباً عالمية؛ ففي حين أن ـ مبدأ أيزنهاور ـ قد نصّ على خطر الشيوعية الدولية وحاول تغطية القصد الحقيقي بهذا المبرر الظاهري، فالمشروع المطروح الآن أمام الأمم المتحدة لم يذكر ذلك أبداً. كما كان الحال في تبرير التدخل في لبنان، فنحن لا نحتاج إلى إمعان ذهني وتحليل عميق لنفهم أن النص على المحافظة على استقلال لبنان يعني منع اتحاده مع الجمهورية العربية المتحدة.

ومثل ذلك قد ورد في البند الأخير الذي نص على ضرورة المحافظة على استقلال الأردن عن طريق القوات البريطانية أو موظفين من الأمم المتحدة. الأردن الدولة التي يعرف كل العالم بأنها مصطنعة لا تملك المقومات الرئيسة للدولة الحديثة، يتقدم رئيس الولايات المتحدة أمام أكبر هيئة دولية وبجلسة استثنائية بمشروع للمحافظة على استقلالها.

ما هو الخطر الجديد في المنطقة الذي يهدد استقلال الأردن؟ ولماذا لم يوجد هذا الخطر قبل قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو؟ جاءت ثورتنا دعماً قوياً للقومية العربية وأحدثت تغيراً خطيراً في مستقبل المنطقة لأنها وضعت في تيار للقومية العربية قطراً قيادياً واسع الإمكانيات، يستطيع لا أن يساعد ويتمم تحرير وتوحيد البلدان العربية فحسب، بل إن يؤدي دوراً رئيسياً في ذلك وأن يكون نقطة التحول. إذن تحرر العراق من الاستعمار والرجعية ورجوعه إلى الركب العربي المتحرر، هو الذي أوجد الخطر على استقلال الأردن. المقصود بالخطر هو نمو الحركة القومية في الأردن لإخراج البلاد من عزلتها ومعاكستها للحركة القومية المتحررة.

إن الولايات المتحدة تنظر إلى البلدان العربية على أنها مجموعة دول وأمم يجب أن تكون منفصلة بعضها عن بعضها الآخر، تتعامل معها على انفراد وكل على حدى، فهي لا تعترف بالقومية العربية وترى في هذه الحركة الخطر الرئيسي على نفوذها وسيطرتها وخطتها العسكرية والسياسية في الحرب الباردة. والسياسة الأمريكية اليوم تقوم على أساس سحق القومية العربية بشتى الوسائل ومنع أي تقارب بين الدول العربية؛ فجميع نقاط المشروع الست تشترك بقاسم مشترك

أعظم، يجمعها في الجذور، ألا وهو تجميد الواقع السياسي القائم، والذي يعني منع تيار الوحدة العربية من أن يحقق أهدافه. أما التذرع بخطر الشيوعية الدولية، فدعوة مصطنعة غرضها تغطية القصد الحقيقي، وحتى هذا المبرر الظاهري لم يرد ذكره في المشروع الحاضر كما كان الحال في المشروع السابق. سياسة الولايات المتحدة عملية تتوجه إلى الشيء المباشر الحقيقي أولاً، إنها تعرف تماماً أن الشيوعية الدولية ليست الخطر الحقيقي الذي يواجه أغراض سياستها في البلدان العربية اليوم. الخطر هو القومية العربية وعلى وجه التخصيص تيار الوحدة الذي حقق الجمهورية العربية المتحدة، لذلك جاءت جميع المشاريع والخطوات الغربية مصممة على أساس تجميد التجربة السياسية القائمة وتفتيت حركة التحرر القومي. كل ذلك قد جاء لأن القومية العربية هي فعلاً الحركة الجدية الأصيلة التي تسيّر مجرى التطور في بلادنا وهي التي ستحدد خطوط المستقبل الذي تحاول الولايات المتحدة والاستعمار أن يمنعه، ولكن ذلك مستحيل لأن هذه الحركة صادرة من إرادة الأمة التي هي إرادة الحق التي لا يمكن أن تقهر.

الفصل الثاني

الوحـــدة العربيـــة

● البحـوث والمقـالات

١ ـــ اليـوم والغـد
إمكانيات القوة والتوحيد في الوطن العربي(*)

ـ ١ ـ

تعتمد الوقائعية بوصفها منهجاً على الحوادث باعتبارها قِطعاً مكدسة، تستخدمها في إقامة الدليل على ما تطرحه من آراء. لكن الوقائع، في الوقت الذي تكتسب فيه هذه الأهمية المنهجية، تقطع جزءاً من الطريق عندما تغيب قوانين النظرية.

إن مهمة النظرية هو استخراج القوانين التي تنظم من خلالها الوقائع في خيط الفهم، سواء في فهم الطبيعة أم في فهم الإنسان.

إن الوقائع توحي بالقوانين، والقوانين يجري اختبارها بين آونة وأخرى في ضوء الوقائع التي تعمل بدورها على تطوير القوانين. وهكذا تكون العلاقة بين الوقائع والقوانين متقابلة يؤثر أحدهما في الآخر.

إن الوضع العربي الراهن، كغيره من أوضاع الأمم، فيه وقائع يمكن من خلالها التوصل إلى استنتاجات ذات صفة عمومية.

إذاً لنبدأ أولاً بعملية التعرف إلى الوقائع، ومحاولة فهم ما توحي به من اتجاهات.

ما هي عناصر القوة في الوضع العربي الراهن؟ ذلك هو العمود الفقري لمحاولة التحليل هذه.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **القدس العربي** (لندن)، ١٥ ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

إذا كان التطور صفة أزلية يصعد من خلاله الإنسان من وضع إلى وضع أفضل منه، بغض النظر عن التعريفات، فذلك يعني التغيير بداهة.

ويمكننا تصور عناصر التغيير على أنها الفكرة والإرادة والوسائل المادية. إن الشعور القومي عند العرب بأنهم أمة واحدة قديم، ولم يكن يعبر عنه بالمسمى الحديث ـ القومية ـ بل كان موجوداً في الجاهلية، كما يتبين ذلك من كلام حكماء العرب، الذين أتى بهم النعمان بن المنذر أمام كسرى إلى معركة ذي قار.

لقد جاء الإسلام، فحرر الجزيرة، ووحدها، وخرج العرب إلى العالم ينشرون الرسالة، **ففننوا** لغتهم واستكملوا عناصر ثقافتهم، فكانوا دوماً عرباً بين الأمم الأخرى التي فتحو أراضيها، أو حطموا أنظمتها القديمة، فارسية أم رومية.

ثم حدث التراجع، إلى أن استيقظ الشعور القومي من جديد، بعد انكشاف خطة التتريك، في الجزء الأخير من عمر الإمبراطورية العثمانية، فكان كتاب **يقظة العرب** و**إحياء التراث.**

وهنا أخذ الشعور القومي نعته الحديث (القومية العربية). وما يلفت النظر أن القومية العربية، ومنذ وقت مبكر، قد فهمت الفقر والعلاقة بالإسلام، فجاءت تقدمية متمسكة بالأصالة. وهكذا كانت تقدمية بجذور محلية، فكان البعث العربي الاشتراكي، وعبد الناصر وآخرون.

إن عنصر القوة في هذه الفكرة يجب ألا يكون صعباً، فالقوميون الآن وعلى العموم، هم في هذا الاتجاه، بغض النظر عن الأسماء والعلاقات والاجتهادات؛ لذلك يلاحظ أنه لا يوجد بين القوميين الآن اتجاه ذو أهمية يعارض هذا الفهم للقومية العربية، فالقومية التقدمية بدأت ونمت ولم تشهد تراجعاً منذ نشوئها.

ثم جاءت التطورات في العالم، فأضافت أدلة جديدة على صحتها، إذ إن الأنظمة العالمية عادت إلى الوضع القومي، وظهرت قضية الغنى والفقر في ساحة الاهتمام، ولم يستطع العقل البشري التغاضي عن مزايا سعة السوق، وتكامل الموارد ومنافع التكتل، مقابل مساوئ التفتيت.

وهكذا يتضح يوماً بعد يوم، أن فكرة الوحدة التقدمية تسير في اتجاه العصر، وتلك قوة لا يستهان بها.

إلى جانب ما حدث للحركة القومية في الشرق العربي من تقدم وتراجع، شهد المغرب العربي تطورات إيجابية في هذا المجال، تمثلت في التعريب، وتوثيق الاتصال بالمشرق. ويلاحظ أن الإقبال يزداد على قراءة المطبوع العربي في ذلك الجزء من الوطن العربي، كما وجدت كتب التراث، والكتب الأخرى التي تطبع في المشرق، سوقاً رائجة لها هناك.

ويعني ذلك في الأمد الطويل نمو الوعي القومي وانتشار فكرة القومية العربية.

وعلى الصعيد الرسمي، بقي اهتمام الدولة القطرية في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، قطرياً، على العموم، مع التفاوت. إلا أن هذه الدول، أيضاً، قد طورت قناعات أو مصالح وعلاقات أقوى مع المشرق العربي، فهناك استثمارات مشرقية خاصة في المغرب. ووجدت موريتانيا، بالملموس، أنها تلقت دعماً عسكرياً مهماً من المشرق في نزاعها مع السنغال. كما تتذكر الجزائر الدعم العربي الملموس الذي تلقته في معارك التحرير والتعريب. وحصلت تونس منذ وقت قريب على تعاون اقتصادي ودعم عسكري.

والاتجاه القومي في ليبيا واضح، وهو من الآثار الإيجابية لعبد الناصر، إلا أن ليبيا بوصفها قوة قومية جديدة، ظلت محصورة في حدود السكان، وتراجع الاحتياطي النفطي، وحاجة القيادة إلى مزيد من النضج، ومع ذلك فهي مركز قوة للقومية في تلك المنطقة.

أما مصر، فلها أهمية كبرى، فهي في قلب الوطن العربي، وتتمتع بكتلة بشرية كبرى، وإمكانيات تقنية، أخرجها عبد الناصر إلى المجال القومي، وأدار وجهها من أوروبا إلى البلدان العربية، إلا أن قوى الردّة عادت بعد غيابه واستدارت بزاوية أكبر نحو الغرب، فجاءت أمريكا وجاء الكيان الصهيوني، وقام نظام الدولة القطرية المغسول الدماغ، المستسلم لثقافة الغرب، وكرر خطأ الشاه عندما نسي أن دين الشعب هو الإسلام الذي يحث على الاستقلال والجهاد، ويرفض الإهانة، فحدث الاصطدام ودخل النظام في المأزق.

في مصر لم يتم حتى الآن التعرف على طاقة كبيرة موجودة لنمو الوعي القومي، ألا وهي أن إمكانية التنمية الوحيدة المتوافرة هي في العلاقة مع الوطن العربي، وليس مع الغرب، ويتحمل مسؤولية عدم استثمار هذه الإمكانية، مثقفو

مصر، الذين لم يستطيعوا الخروج من دائرة الثقافة الرائجة التي يغذيها الغرب، إلى شرح العلاقة الوثيقة بين الوحدة العربية وحل المشكلة الاقتصادية.

إن مصر التي يزداد عدد سكانها بمقدار مليون نسمة كل عشرة أشهر، والتي قاربت مواردها الاستثمار التام، لن تستطيع تحقيق تنمية حقيقية، إلا عن طريق الاندماج في الوطن العربي الكبير.

إن المثقفين القوميين، الذين يعرفون ذلك لم يستثمروا هامش الحرية الثقافية المتوافرة الآن، لتكوين رأي عام في هذا الاتجاه، الأمر الذي أبقى قوة قومية كبيرة في حالة سكون بدلاً من أن تكون في حالة حركة.

إن الإمكانية الأخرى هناك تكمن في الحركة الإسلامية التي هي الآن العمود الفقري للتحرك الوطني ضد نفوذ الغرب والصهيونية.

إن الحركة الإسلامية لا بد أن تجد في نهاية المطاف أن انشطارها عن الحركة القومية أمر مصطنع ترقد جذوره في تربة سياسية ذاتية وتشجيع خارجي، فالوضع الطبيعي هو التوحد بصيغة من الصيغ، والنضال المشترك، إذ ليس في الإسلام ما يتناقض مع العروبة، ولا في القومية العربية ما يتناقض مع الإسلام.

إن تطوراً من هذا النوع في الحركة الإسلامية في مصر لم يحدث بعد، إلا أنه إمكانية يجب السعي من أجلها والعمل على تحقيقها. والبداية التي حصلت في أقطار عربية أخرى يمكن ويجب أن تصل إلى هناك؛ لذلك ففكرة الحوار القومي الإسلامي فكرة إيجابية في كل الأحوال.

أما في السودان، فقد استطاعت الحركة الإسلامية أن تصل إلى الحكم، معربة عن تطور في التفكير في الاتجاه القومي. إن السودان الغني بالإمكانيات الزراعية يحتاج أول ما يحتاج إلى حسم موضوع التمرد في الجنوب.

في هذا القطر تكمن إمكانيات التنمية في نسج الوشائج مع أجزاء الوطن العربي، حيث تستطيع قوة التكامل أن توفر رأس المال لتطوير الإمكانيات الزراعية. والحركة الإسلامية التي استطاعت أن ترى إلى حد ما أن العلاقة الوشيجة بين العروبة والإسلام، في هذا القطر، إذا ازداد تطورها في هذا الاتجاه، فبإمكانها أن تؤدي دوراً ريادياً في تطوير عموم الحركة الإسلامية في الاتجاه القومي، إذ ليس من شك أن التطور في الاتجاه القومي والاتصال بالعصر يكسبان السودان قوة في مجال توثيق الصلة بالوطن العربي، من جهة، وإبعاد الحكم عن الطائفية والصراع الديني، من جهة أخرى.

وفي شرق السويس، هناك الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية. الشعب الفلسطيني يدرك معنى الصهيونية، وأهدافها العدوانية ويدرك أن الشر لا يقابل بالوعظ بل بالمقاومة.

أما القيادة الفلسطينية فهي تراوح بين ما أدركه الشعب من جهة، وبين نوع من الذرائعية التي تسربت إلى تفكيرها بسبب مزيج من التعرض لثقافة الغرب وضغوط الأنظمة القطرية من جهة أخرى.

الحركة الوطنية الفلسطينية بدأت قومية الاتجاه وزاد من قوتها الاضطهاد العنصري الصهيوني، إلا أنها شهدت بعض التراجع بسبب تصرف الأنظمة القطرية الإنساني إزاء القضية، ولكنها مع ذلك لا تزال قومية وستبقى كذلك، ومن المرارة الاعتراف بحقيقة سياسية هي أن قومية الشعب الفلسطيني يقويها الاضطهاد الصهيوني ويضعفها اضطهاد الأنظمة القطرية.

ويتكون الأردن من العنصر الفلسطيني ومن نظام الحكم. والعنصر الفلسطيني شأنه شأن الشعب الفلسطيني، في جوهره قوة قومية باتجاه الوحدة ومقاومة الغرب والصهيونية.

أما نظام الحكم فمحوره الموازنة كفن سياسي. ويلاحظ أن هذا النظام استطاع أن يحقق تقدماً قطرياً لا بأس به، بإمكانيات متواضعة لم يخطئ كثيراً في استخدامها، إلا أن السياسة تبقى ذرائعية قد تفيد في الأمد القصير وتضر في الأمد الطويل.

إن في الأردن الآن هامشاً من الحرية أتاح للجمهور التعبير عن مشاعره القومية، فهو يدرك أن الأمل في الأمن والتنمية والاستقرار يكمن في الوحدة العربية، ويعرف جيداً خطر الصهيونية والحاجة الماسة إلى المياه والطاقة. الأردن، جماهيرياً، قوة قومية وفيه شهدت الحركة الإسلامية تطوراً في الاتجاه القومي.

وسوريا ذات الدور الريادي في نشوء الحركة القومية منذ أواخر العهد العثماني حتى ظهور البعث العربي الاشتراكي، تقف اليوم في وضع خاص، فنظام الحكم يتصف بدرجة عالية من الماكيافيللية، حيث أصبح الحكم هو الهدف ومهارة التكتيك هي الوسيلة. وبالرغم من أن الجماهير طاقة قومية معطلة الآن، إلا أنها تبقى إمكانية يمكن أن تكون فعالة مستقبلاً. وأهمية سوريا الجغرافية هي ساحل المتوسط عندما تكون جزءاً من دولة النواة للوحدة العربية. وما عدا ذلك لا توجد

في سوريا الحالية إمكانيات قوة مهمة، فقواها الاقتصادية والعسكرية محدودة، ولم يستطع النظام القائم أن يحقق شيئاً غير العلاقة الخاصة التي كونها مع لبنان من خلال تعامله الماكيافيللي مع الحرب الأهلية.

وفي اليمن، تضافرت عوامل عديدة على دفع نظامين قطريين نحو التوحيد، فقد كان الاستنزاف والطريق المسدود الذي وصلت إليه محاولات احتواء شطر لشطر، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وانقسامات نظام الجنوب، عوامل ساعدت على تحقيق تلك الخطوة التي كانت عملاً إيجابياً، وإن كانت عوامل حب الحكم والاستماع إلى أعداء الوحدة من الخارج، قد بدأت تتحرك من جديد، متخذة شكل أزمة. وهنا أيضاً أما أن ينسجم نظام الدولة القطرية مع مشاعر الشعب ومصالحه الحيوية فيتجاوز ذلك، وأما أن يرجع اليمن ثانية إلى الوراء. إن اليمن يكتسب أهمية في مجال القوة المادية من الموقع الجغرافي براً وبحراً، ففي البحر هناك مضيق باب المندب وخطوط تصدير النفط، وبراً هناك الجزيرة العربية بكل ما فيها.

الجزيرة العربية هي مكان القوة المادية المهمة وليس أي شيء آخر، فالاحتياطي العربي من النفط يشكل أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم، وأوروبا واليابان تعتمد كلياً على النفط العربي المستورد، والولايات المتحدة تستورد الآن ٢٨,٥ في المئة من مجموع استيراداتها النفطية من الوطن العربي وسيرتفع هذا الرقم إلى ٥٠ في المئة في نهاية القرن العشرين.

والمتوقع أن يكون هناك نقص في عرض النفط في نهاية القرن العشرين بحدود عشرة ملايين برميل، ولن يكون بمقدور أحد غير الوطن العربي توفير هذا النقص. لكن هذه القوة المادية تسيطر عليها الآن الدولة القطرية متمثلة في أنظمة السعودية والإمارات والكويت في الدرجة الأولى. ويلاحظ أن الدولة القطرية هنا ليست غير وحدوية فحسب، بل هي في الاتجاه المضاد للوحدة لأسباب دوافعها المحافظة على الوضع الشاذ الذي تعيش فيه. وهي الآن في أقوى حالات التحالف مع الغرب، وبخاصة مع الولايات المتحدة. وليس في عُمان شيء غير مضيق هرمز، ممر نفط الخليج وعنق الزجاجة لإيران.

والعراق هو قطر أقصى الشرق يجاور إيران ذات العلاقة السلبية بالعرب منذ كسرى حتى الخميني. سكانه كتلة متوسطة الحجم قوية من حيث النوعية وفيه ثاني احتياطي نفطي بعد السعودية. ولكن الأهم من كل ذلك أن في العراق قوة شعبية في اتجاه الوحدة وقيادة تهتم ببناء الإرادة.

وقد استطاعت قوة العراق القومية صد محاولة التوسع الإيراني تحت شعار تصدير الثورة، وقبلت تقديم التضحية الكبيرة.

ـ ٣ ـ

لنعد إلى عناصر القوة في حركة القومية العربية. الوحدة العربية كفكرة قد رسخ مفهومها وتوضحت إلى حد بعيد، فهي فكرة الكيان الدولي الواحد، لها جذورها في الأرض ومطلة على العصر، تهتم بالتنمية والعدالة الاجتماعية، نظامها مدني حديث، وعلاقتها بالإسلام والتراث قوية، تتلاءم مع الحرية بوصفها جوهراً والديمقراطية العصرية باعتبارها نظاماً. وتلك هي قوة الفكرة: الوضوح واتجاه العصر.

إن الجماهير العربية، عموماً، في اتجاه التوحيد، ويمكن التأكد من ذلك بمختلف وسائل قياس الرأي العام. ويتفاوت هذا الشعور من حيث الوعي السياسي، فهو أكثر تقدماً في الجزء المشرقي الذي يضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين وإلى حد ما لبنان وله مؤيدون، وبنسب متفاوتة في مصر والسودان واليمن وباقي أقطار المغرب العربي. وتأييد الشعب هو مصدر القوة والشرعية.

ولكن التأييد العفوي للوحدة العربية قد تطور إلى قوة سياسية ذات إرادة. والإرادة هي العامل الذي يحول الشعور والرغبات عند المواطن الاعتيادي إلى فعل يعيد تشكيل الظروف المحيطة، فيزيل ما هو ضد، ويقيم ما هو مع الأهداف.

إن الإرادة إذاً هي العمل بوحي الأفكار ومن أجل تنفيذها. وهنا يجب ألا يغيب عن البال أن الإرادة من أجل أن تكون فاعلة في التغيير لا بد أن تتناسب مع ما يحيطها، فالتوازن الموجود حالياً هو لصالح التجزئة ومن معها داخلياً وخارجياً. ومن أجل إزالة هذا التوازن، وإحلال توازن جديد لصالح الوحدة تتطلب عملية الهدم والبناء درجة عالية من الإصرار والحماسة وقوة التنظيم والاستعداد للتضحية.

وفي التاريخ العربي الحديث أمثلة بارزة على ظهور قوة الإرادة، هي استقلال الجزائر، وإسقاط عبد الكريم قاسم، وإيقاف توسع إيران الخميني، والانتفاضة الفلسطينية، ومقاومة العدوان الأمريكي على العراق، وإعادة إعماره.

كما تجلت بدايات أخرى لفعل الإرادة في الحركة الإسلامية مؤخراً في

الأرض المحتلة ومصر. ولكننا ونحن في صدد تشخيص مصادر القوة لحركة القومية العربية والوحدة، لا بد من إعطاء اهتمام خاص لعملية بناء الإرادة الجارية في العراق الآن حيث تتصاعد الروح المعنوية والثقة بالنفس والقدرة على الانجاز والتفاعل الذي يجب أن يكون بين الشعب وقيادته.

إن ما يحدث في العراق يتضح في عملية تكوين أكبر قوة فاعلة في اتجاه الوحدة والمصلحة القومية العربية. والجدير بالذكر في هذا المجال أن الثقافة العربية الحديثة لم تسلم من ميل خاطئ تكوّن بتأثير الاحتكاك بالغرب، يعطي للقوة مفهوماً إحصائياً ساكناً قوامه كمية الأشياء المادية. في حين أن الفهم الصحيح للقوة يجب أن يكون متحركاً فتؤدي الحالة المعنوية للإنسان دوراً مهماً في توسيع الكم بمقدار ما ترتفع القوة التصميمية في داخل الإنسان.

إن هناك فهماً خاطئاً للقوة بالرغم من أن تاريخ ظهور الإسلام وانتصاره، يدلل بوضوح على أن نوعية الإنسان كانت هي العامل الحاسم المتقدم على العدد والعدة، ابتداءً من معركة بدر.

وقد آن الأوان لكي يحدث التوازن في النظر إلى الأمور بين الكم المادي والنوعية الروحية. وفي العراق تجري الآن عملية مهمة لبناء الإرادة، ومن حسن الحظ أنها لمصلحة الأمة جمعاء لأنها قومية وليست قطرية.

ولا بد هنا من ورود موضوع القطر القاعدة الذي دخل مجدداً في التنظير بين مؤيد ومعارض وموفق بين الموقفين. ومهما يكن من أمر، فالذي يبدو صحيحاً ومفيداً هو البدء بالأفكار البديهية.

إن الوحدة العربية، كأي تغيير جاد في المجتمع، لا بد أن تكون لها نقطة بداية. ونقطة البداية تعني القيادة. وظهور القائد أبعد ما يكون عن الصناعة، فهو وإن كانت له مسببات وشروط، إلا أنه يظهر حيثما يظهر ومتى يظهر، والذي يجب أن يكون مهماً بالنسبة إلينا، هو أن يظهر وأن يعمل، لا أين يظهر ومن هو الذي يظهر. وعندما يظهر فالواجب يقتضي السرور والتأييد لا الخوف ولا الغيرة. إن موقفاً موضوعياً لا ذاتياً هو في صميم النظرة القومية ومنسجم مع قواعد التفكير السليم؛ في العراق الحديث فكرة واضحة للوحدة العربية وحركة قومية لها جذور في الجماهير وإرادة يجري بناؤها، وثاني أكبر احتياطي نفطي، وتلك قوة في اتجاه ما يريده كل قومي الأمر الذي يتطلب منا التأييد والإيجابية وليس التردد والمشاعر المختلطة.

الحركة القومية في الساحة ذات حدود، ولكن تلك الحدود يمكن أن تتوسع وعناصر التوسع تكمن في أمرين؛ في الداخل هناك مسألة السير في اتجاه التقارب، فالائتلاف، فالتوحيد في نطاق عمل جبهوي على امتداد ساحة الوطن العربي. واستقراء للماضي ونظرة على الحاضر تدل على أن الأساس السليم للنجاح هو أن تقوم عملية التوحيد على أساس الفرز بين ما يتفق عليه، وما لا يتفق عليه. فما يتفق عليه يكون الهدف المباشر وأساس العمل، وما لا يتفق عليه يؤجل لما بعد تحقيق الهدف المباشر.

والهدف المباشر كما تشير عِبر الماضي والحكمة العملية يجب أن يكون، تحقيق الوحدة العربية بالتعريف البسيط للوحدة ألا وهو تكوين كيان دولي واحد للأمة العربية، فكل من يؤمن بالوحدة يجب أن يكون مقبولاً بغض النظر عن معتقداته الأخرى أو ماضيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الشعور بضرورة اجتماع الحركة الوحدوية ليس جديداً وقد عاد إلى الظهور ثانية منذ مدة، فقد دعا المرحوم الأستاذ ميشيل عفلق إلى عدد من الاجتماعات في باريس ابتداء من ١٩/ ١٠/ ١٩٨٦، ضمت عدداً من الشخصيات القومية من مختلف أقطار الوطن العربي وجرت مناقشة مستفيضة للمشروع. ثم تتابع تأسيس التجمعات؛ ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ تأسس مؤتمر القوى الشعبية العربية، وعقد مؤتمره الأول في عمان ومقره الحالي في بغداد. ثم تأسس ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي في عام ١٩٨٩، ومقره في طرابلس ـ ليبيا. وفي عام ١٩٩٠، تأسس المؤتمر القومي العربي ومقره بيروت. وفي عام ١٩٩١، قام في الخرطوم المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الذي ضم قوى قومية وقوى إسلامية.

ويتضح من ذلك أن المبدأ أصبح مقبولاً، مبدأ اجتماع القوى القومية في إطار واحد وتلك خطوة أولى. بقي العمل وهو الأصعب، فهل تستطيع القوى القومية أن تحقق في نهاية المطاف قيام جبهة بميثاق، ونظام عمل يحقق تناسق عملها في اتجاه الوحدة العربية؟ تلك مهمة ممكنة وإن لم تكن سهلة.

إن أهمية هذا العمل لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد فهي مهمة لا مناص من تحقيقها.

الأمر الآخر في عملية فتح الأبواب هو الالتقاء بين الحركة القومية والحركة الإسلامية. في الماضي كان هناك خلاف مصطنع بين العروبة والإسلام، وإزالة

هذا الخلاف كما يبدو ممكنة، فقد كانت هناك بدايات تطور في منظور الحركة الإسلامية في الأردن والسودان وربما في أقطار أخرى، إذ مهما كان التنظير عن الحاضر والمستقبل يبقى من الممكن إجراء توافق بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، فالوحدة العربية يمكن اعتبارها نقطة البداية والخطوة الأولى للوحدة الإسلامية بغض النظر عن منظور الوحدة الإسلامية وتعريفها.

لقد ظهرت مؤخراً دعوات إلى الحوار بين الجبهتين وهو أمر ايجابي. والذي يبدو أن عوامل النجاح في دعوة الحوار تكمن في قضيتين: **الأولى**، حل المشكلة السياسية بكل ما تنطوي عليه من آثار العلاقة في الماضي، وقبول التعاون بدلاً من الاحتواء. أما القضية **الثانية**، فهي في المجال الفكري. والعقدة هنا هي في قبول مبدأ التطور الأمر الذي يعني التنازل عن مطلب تطبيق الشريعة. إن نظام الحكم مسألة عقلية انتقائية لها أكثر من مصدر، إذ لا بد من الإقبال على العصر إلى جانب الاهتمام بالتراث.

إذاً، هناك مهمة توحيد القوى القومية ومهمة الالتقاء بالحركة الإسلامية، واتجاه الجميع نحو هدف الوحدة العربية، وتلك مهمة صعبة ممكنة تتطلب أول ما تتطلب وجود من يقود، ومن يقود يجب أن يكون مؤمناً وقادراً ومستعداً للتضحية.

يتضح مما مر، أن عناصر القوة القومية موجودة في عموم الوطن العربي وإن لم تكن متساوية التوزيع؛ ففي الشمال الشرقي تتركز فكرة الوحدة وتوجد الإرادة وجزء مهم من الثروة النفطية، الأمر الذي يجعلها مؤهلة لأن تكون نقطة البداية. وإذا ما طرح سؤال لتحديد نقطة البداية تلك، فالإجابة يمكن أن تكون دولة وحدوية اتحادية قوامها العراق وسوريا والأردن وفلسطين، وربما لبنان بوضع خاص.

إن قيام هذه الدولة هو الإنجاز الذي يمكن أن نتصوره للحركة القومية في المستقبل القادم لا البعيد ولا الآني. إنها دولة فيها حوالى ٦٥ مليون نسمة، وإمكانيات القوة العسكرية، وثاني احتياطي نفطي عربي، وتطل على الخليج العربي، والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وتتوازن فيها الزراعة والصناعة. تلك هي دولة النواة.

ـ ٥ ـ

هناك ما يمكن أن يقال عن علاقة دولة النواة بباقي أجزاء الوطن العربي، وبالعالم الخارجي. المناوئ الأول، عربياً، هو أنظمة النفط في الخليج، ومن المنتظر أن تكون المناوأة غير علنية ومتآمرة مع الخارج، إلا أن وزن هذه الأنظمة

سيتراجع أمام مكانة دولة النواة، فليس من المتوقع أن يتطور مجلس التعاون الخليجي إلى قوة مؤثرة، إذ ستبقى الدولة في هذه المنطقة مصطنعة ضعيفة والمجتمع التجاري يعرف أن عمر النفط قصير، ومهما سعت الأنظمة هناك من أجل الأهمية يبقى تأثيرها محدوداً متراجعاً ووجودها معرضاً لرياح التغيير.

ومصر قطر عربي مهم والحاكم فيه اعتاد فكرة القيادة بجدارة أو من دون جدارة، إلا أن أبواب التلاؤم القومي تبقى مفتوحة من خلال الاقتصاد والإسلام وتراث عبد الناصر.

في اتحاد دول المغرب العربي حد من العقلانية كما فيه بذور للتطور وإن كان بطيئاً، فمن المنتظر أن يزداد اتجاهه نحو التقارب مع المشرق حيث أخذت فرص الاستفادة الاقتصادية من أوروبا تضيق بفعل جدار التوحيد الذي سيقوم هناك. لذلك سيكون من الممكن نحت علاقة معه تفوق الصداقة، ومدخل ذلك حل مشكلة الجزائر وتطور نظام ليبيا.

ومع كل الركود الذي حدث في مؤسسة الجامعة العربية، فيجب الإبقاء على الهياكل التي تم بناؤها لتكون جاهزة عندما تبدأ مرحلة الصعود القومي من جديد، فهي شرعية موجودة، وبناء جاهز يجب أن لا يعصف به الإحباط إلى الغرض المسبق.

وفي مستوى العلاقات الخارجية تبقى الصهيونية وكيانها في فلسطين هي العدو المباشر الأول، ولا يتوهم أحد عن سذاجة، ولا يتوقع أحد عن غرض مسبق أن التلاؤم بين العرب والصهيونية ممكن مهما كان الكلام أو المشاريع، إذ لا يمكن بناء كيان جهة إلا على حساب كيان الجهة الأخرى، وعلينا أن نبقي في أذهاننا دوماً أن مقتل الصهيونية هو النفس الطويل. والغرب صاحب مشروع الاستعمار هو في نهاية المطاف عدو لدولة النواة وللوحدة العربية؛ لأن الوحدة تخلق القوة والقوة تطرد النفوذ وتمنع الاستغلال وتؤمم النفط. والغرب كان وسيبقى مستعمراً لا يغير أهدافه بل يغير أساليبه، ومن المنتظر أن يزداد وحشية الآن بعد أن اضطر إلى التخفيف منها بسبب الحرب الباردة. ولكن الغرب ليس جهة واحدة بل جهات، وفي مقدمة الجهات المعادية هي الولايات المتحدة أولاً وتأتي بعدها بريطانيا لا لأنها أكثر نبلاً بل لأنها أقل قدرة. وستكون المناوأة مستمرة في السر والعلن وعلينا أن نقاوم كل جهة بما يناسبها، فمقتل الانكليز هو في التجارة، ومقتل الأمريكيين في قتل جنودهم.

في التخوم هناك تركيا وإيران بعد تراجع إثيوبيا. وبالرغم من أن علاقة الماضي بتركيا وإيران كانت سقيمة إلا أن الأمر يبقى قابلاً للمعالجة بعد ظهور القوة العربية، فالقوة تطرد هواجس الطمع في النفوس الشريرة. هناك أبواب لعلاقة طبيعية مع تركيا، فتركيا قلبها مع الاقتصاد، وشعبها مسلم. أما أحقاد إيران فقد ردعها جيش العراق حيث تبددت أحلام تصدير الثورة. إن قوة دولة النواة والمصالح المشتركة يمكن أن تفتح طريق علاقات غير عدائية مع هذا الجار المروض في الوقت الحاضر على الأقل.

أما دول أوروبا الأخرى بما فيها فرنسا، فيمكن تكوين علاقات متوازنة معها على أساس المصالح المشتركة، إلا أنها تبقى في اللحظات الحرجة في جملة الغرب المستعمر ويصح ذلك أيضاً على اليابان.

أما الأصدقاء المحتملون فهم الصين وروسيا. إن احتمالات الصداقة مع الصين أكبر، وهي قوة صاعدة في عالم الغد بسكانها وجيشها ونموها الاقتصادي. وقد كان صحيحاً جداً أن بادر العراق إلى طرح موضوع انضمامها إلى حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة الحركة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، في إندونيسيا.

أما روسيا فهي إمكانية صداقة أخرى، وإن كانت محاطة ببعض الغموض الآن. فهل ستسير روسيا على خطى القيصرية وتدخل لعبة الاستعمار كما فعلت قديماً، أم ستتطور إلى دولة ديمقراطية ببقية من روح تحررية من إرث النظام الاشتراكي؟

إذا تحقق الخيار الثاني فسيكون الطريق ممهداً لصداقة وتعاون بينها وبين الأمة العربية، سواء مع دولة النواة أو دولة الوحدة الشاملة. وما عدا ذلك فالعقلانية تشير إلى أن العلاقات الخارجية بدول العالم يجب أن تبنى على أساس المصالح المشتركة ولو بدرجات تتفاوت من حالة إلى حالة.

ـ ٦ ـ

تلك هي أهم صفات اليوم وبعض ملامح الغد، والملامح براعم يمكن أن تكبر وأن تزداد فتتكون الصورة الواضحة. ومهما يكن فقوى الوحدة العربية موجودة وخيارها هو الخيار الوحيد المضمون. وإضافة إلى حتمية التاريخ، يشير العقل إلى أن طريق الوحدة هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى القوة والنهضة وحل المعضلات، فالعالمية خارج نطاق المعقول والدولة القطرية قد حققت إخفاقاً

ذريعاً في حفظ الأمن وتحقيق التنمية والنهضة، ما يجعل الإصرار عليها بمثابة السير في طريق مسدود.

لذلك لم يبق غير الوحدة، وإن كانت ليست سهلة، وتحقيقها متدرج وتحتاج إلى تضحيات. ولكن هل القول بذلك يجعلها حتمية؟ الجواب: نعم، مع التشديد على ضرورة التفريق بين الحتمية والاتكالية. الوحدة العربية مثل أعلى في اتجاه التقدم وروح العصر وتحقيقها لا يتم إلا بإرادة الإنسان أي بنضال جماهير الأمة، فهي لا تهبط من السماء بل تتحقق من خلال العمل، والجهد الذي يبذله القوميون، من خلال هموم الجماهير.

إن التاريخ ليس أعمى بل مبصر، ويسير بإرادة هي إرادة الخير التي رسمت خط التقدم الصاعد، وإن كان بتعرجات، ونحن جزء منه، فذلك قانون تدعمه الوقائع. وفي النهاية لا يصح إلا الصحيح وتلك حكمة تشير إلى إرادة الخير والقوة الأخلاقية التي تسيّر التاريخ، وهي بالنسبة إلينا نحن العرب الآن تعني الصعود إلى مرتبة أعلى في سلم التطور، من وضع الدولة القطرية التي أخفقت وجلبت الويلات، إلى وضع الوحدة حيث القوة والتنمية والأمن والنهضة.

ولا بد هنا من لفت الانتباه إلى أنه في الوقت ذاته الذي بدأت قوى التوحيد تشق طريقها، سارعت القوة المضادة في الخارج والداخل إلى أقصى ما تستطيع أن تقوم به وهو العدوان، ولكن الحصيلة لم تكن الاستسلام بل المقاومة وهي حصيلة إيجابية بعكس ما تبشر به أطروحة التشاؤم المبنية أساساً على ما حدث للعلاقات الرسمية العربية حتى ولو كان موضوع الوحدة يعتمد على ما يحدث لتلك العلاقات.

الدولة القطرية (عموماً وليس إطلاقاً) لم تكن في وقت من الأوقات مع الوحدة، وفي هذا الصدد ليس هناك أفضل من حكمة «اعرف نفسك واعرف عدوك»، هناك مؤسسات تضخ مادة ثقافية في اتجاه أطروحة التشاؤم، وإن كان طبيعياً أن يسهم أعداء الخارج والداخل بها، فليس طبيعياً أن يتأثر أو يسهم بها بعض المثقفين وحتى بعض القوميين.

٢ ــ الوحـدة والتحـدي
ملاحظات حول بعض قضايا الثقافة العربية

في البدء لا بد من سؤال ما الثقافة؟ فالتعريف في موضوع الثقافة مهم ليس لسبب تنظيمي فقط، بل لتعلقه بمضمون ما سيرد في هذا المقال. للثقافة عدد من المفاهيم المتداولة وأولها المفهوم الوارد إلينا عبر الترجمة من لغات أخرى. إن الثقافة قد تعني الآداب والفنون، كما قد تعني في مفهوم متداول التراث الشعبي بكل ما فيه من صناعات يدوية وطراز البناء وأصناف الطعام واللباس والعادات الشعبية. إلا أن هذه المفاهيم تبقى محدودة ولا تطبق تماماً على حدود ما يمكن أن ندعوه بالثقافة، فالآداب والفنون بمختلف فروعها تقع ضمن الثقافة، ولكنها ليست كل الثقافة. كما إن التراث الشعبي مهما تعددت أشكاله، وإن كان يدخل ضمن الثقافة إلا أنه ليس كل ما ينطوي عليه المفهوم، فالثقافة تشمل كل ذلك إلا أنها مفهوم أوسع.

إن العلوم وجميع أصناف المعرفة وفروعها، بما فيها الفلسفة تقع ضمن مفهوم الثقافة، كما إن العقائد مهما كانت دينية أو سياسية هي مما تشمله الثقافة أيضاً؛ وبذلك يتضح أن الثقافة تعني في الحقيقة جميع معارف الإنسان سواء أكانت تلك المعارف تتعلق بالطبيعة أم بالمجتمع، وسواء أكانت معارف يتناولها المتخصصون وأصحاب الفكر أم كانت شعبية بسيطة في متناول عامة الناس.

إنها جميع معارف الإنسان في مختلف المجالات، وعلى مختلف المستويات؛ لذلك فإنها تعني الفكر بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معنى. إن الفكر كما هو معروف لا يقتصر على جانب من دون آخر، فكل ما يتناوله تفكير الإنسان هو بعداد الفكر سواء أكان ذلك في هذا المجال أم في ذاك، وسواء أكان مما يهتم به من ندعوهم بالمثقفين، أم مما يتداوله عامة الناس.

إن الإنسان لديه ملكة التفكير، وهو عن طريق هذه الملكة ينظر في جميع الأمور التي تحيطه. وللإنسان أيضاً ضمير هو ميله المثالي للأحسن والأفضل الذي يدفعه إلى التفكير في شؤون الحياة من مختلف الوجوه، وهو بكل ذلك مخلوق مفكر، وكل ما ينتج عن عملية التفكير هذه بغض النظر عن الدوافع وبغض النظر عن موضوع التفكير ومستوى من يفكر، هو ما يكوّن الثقافة.

إن المفهوم الشائع يدلل أحياناً على هذا الفهم الواسع للثقافة؛ لذلك كان هناك ما يدعى بالثقافة الجامعية، وما يدعى بالثقافة الشعبية. كما إن الفهم المتداول لمعنى المثقف هو الملم بصنوف المعرفة كمّاً ونوعاً. وعلى العموم، فالمثقف هو واسع الاطلاع وتزداد صفة الثقافة للفرد باتساع دائرة اطلاعه ومعرفته وتناوله بالتفكير لمختلف صنوف المعرفة.

وبناء على ذلك، فالثقافة العربية تعني جميع المعارف وما أنتجه الفكر العربي في مختلف المجالات في الماضي والحاضر. ويعني ذلك أن الثقافة العربية تعني الفكر العربي، كما هو موجود الآن. والموجود الآن يتكون من روافد عديدة، كما إنه في حالة تفاعل. والقول إنه يتكون من روافد عديدة يعني أنه يشمل الماضي بكل ما فيه. والقول إنه في حالة تفاعل يعني صفته الحالية، أي تفاعله داخلياً، أي تفاعل تياراته مهما كانت صفة ذلك التفاعل، سواء أكان تلاؤماً أم تكاملاً أم تناقضاً. والتفاعل يعني أيضاً الاتصال بالعصر والاحتكاك بالفكر العالمي الذي يحيطه مهما كانت صفة ذلك التفاعل سواء أكان تأثيراً أم تأثراً، تلاؤماً أم تناقضاً، المهم هو التأكيد أن الثقافة لا تعني الماضي ولا تعني الحاضر فقط بل تعني الماضي والحاضر في الوقت نفسه. وبكلمات موجزة إنها تعني الفكر العربي كما هو موجود الآن بصلته بالماضي وبتفاعله الحاضر مع نفسه ومع فكر العالم المحيط.

عند البحث في عوامل التوحيد في الثقافة العربية لا بد من الرجوع إلى الماضي لتحديد مرحلة البداية. إن لماضي الثقافة العربية جذوراً في الحضارات القديمة التي نشأت في محيط الجزيرة العربية من الهلال الخصيب إلى وادي النيل، حيث قامت تلك الحضارات أساساً نتيجة الهجرة من قلب الجزيرة العربية بسبب عوامل عديدة، من أهمها المعيشة؛ لذلك فالثقافة العربية من حيث المحتوى ومن حيث اللغة لا يمكن الجزم أنها تبدأ كلياً من مرحلة الجاهلية، بل إن جذورها تمتد لتلك الحضارات. إلا أننا لسبب علمي يتعلق بالمجال المتوافر لهذه المقالة لا نستطيع تناول هذا الجانب بلا الاقتصار على مرحلة الجاهلية التي هي أكثر وضوحاً في علاقتها بالموضوع.

للثقافة العربية كما لكل ثقافة أخرى محور رئيس يدول حول التفكير، هو العمود الفقري للمثل العليا التي يحترمها الناس ويتمسكون بها، وهو ما يسمى في لغة الفكر الفلسفي مرجع القيم التي هي في النهاية مجموع المسائل المتعلقة بما هو صواب أو خطأ وما هو حق أو باطل.. إلخ.

وعندما يكون المحور الذي تدور حوله الثقافة، وتتفرع منه مشاغلها الفكرية واهتماماتها في نواحي المعرفة ثابتاً خلال العصور، فإنه يفعل مفعوله كعامل توحيد لتلك الثقافة.

وليس المقصود بالثبات عدم التغيير المطلق، أي الجمود بل المقصود الثبات مع التفاعل مع المحيط والجديد، فإذا كان المحور متفاعلاً يستقبل ويبث يأخذ ويعطي مع المحيط ومع الجديد إلا أنه في كل ذلك يبقى بجوهره ثابتاً عندها يكون ذلك المحور عامل توحيد بالمعنى الذي نقصده.

فهل يتوافر في الثقافة العربية هذا المحور الثابت خلال التاريخ أي منذ الجاهلية حتى اليوم؟ المجتمع الجاهلي مجتمع الصحراء والفقر المادي وغياب الدولة تقريباً وشيوع نظام القبيلة والحياة الفردية وتلك صفات نعرفها عن تلك المرحلة. والذي يلاحظ أن ذلك المجتمع بالرغم من الظروف القاسية المذكورة كان متعلقاً بمثل عليا كانت محور الحياة فيه وتشكل معياراً لقيم عديدة. إن بعض من بحث في صفات المجتمع الجاهلي استنتج أن المثل العليا التي كانت سائدة فيه كالشجاعة والكرم والمروءة ونصرة المظلوم والتعلق بالحق كانت نتيجة الظروف الصحراوية التي كانت سائدة، الأمر الذي يعني ضمناً أنها تعود إلى الظروف المحيطة وليس إلى خاصية الإنسان.

إن هذا التفسير المادي، بمعنى من المعاني، لدوافع القيم الروحية إن هو إلا تفسير لا يصمد أمام البحث العقلي المحايد البعيد عن المواقف المسبقة؛ فعلى سبيل المثال هل الفقر الذي كان يطبع حياة الصحراء في الجاهلية هو سبب الكرم الذي عرف عن عرب الجاهلية؟ إنني أرى أن الفقر بحد ذاته يؤدي منطقياً إلى البخل وليس إلى الكرم، فالفقير عندما يكون كريماً لا يكون كذلك إلا لصفة شخصية تعود إليه، وتتعلق بموازين القيم عنده وليس تصرفاً تمليه حالة الفقر الذي هو فيه.

إن وضعية الفقير يجب أن تملي عليه أن يكون بخيلاً، إذ إن البخل هو وسيلة الدفاع عن النفس ضد الفقر لا الكرم. إن الدافع إذاً ليس الفقر. إذ لو كان الفقر هو الدافع لكان التصرف المنتظر هو البخل والتقتير؛ لذلك نجد العربي في

الجاهلية يحاول معالجة الفقر عن طريق إنقاص العدد (وأد البنات) ـ وليس عن طريق البخل.

ثم إن مجتمعاً قبلياً ليس فيه مؤسسة الدولة، ويفتقد بالتالي إلى الأمن والاستقرار كيف ينتظر منه منطقياً أن يكون مجتمع الشجاعة إذا لم يكن يحترم مُثلاً تدفعه إلى مقاومة الاعتداء؟

إن الإنسان عندما يواجه العدوان من الغير، إما أن يتكيف للظرف محافظة على البقاء عن طريق الاستسلام والخنوع، ويكون تصرفه بذلك استجابة مادية للظروف، وإما أن يقاوم عن طريق الشجاعة، وتكون بذلك مقاومة للظروف الجائرة انسجاماً مع مثل أعلى هو الدفاع عما هو عدل.

إذاً الشجاعة عند عرب الجاهلية مبدأ مثالي حيث يغيب الأمن. وهكذا تكون الشجاعة ليس تكيفاً فسيولوجياً للظروف بل موقفاً حافزه التعلق بمثل عليا. أمام الإنسان المهدد طريقان، فهو أما أن يختار المحافظة على البقاء، عن طريق التكيف أي الخضوع، وأما أن يختار الدفاع عن العدل عن طريق المقاومة. وبذلك تكون الشجاعة في مجتمع يفتقد الأمن تعبيراً عن مثل أعلى وليس محافظة على البقاء.

إن الذي يفحص المجتمع الجاهلي من خلال أدبه شعراً ونثراً يخرج بخلاصة هي أن المثل العليا كانت محور الحياة فيه، فامرؤ القيس يتحول من حال إلى حال يقبل فيها الموت من أجل موقف معنوي؛ وعمرو بن كلثوم يجعل من الأنفة ومقاومة الإهانة موضوعاً لمعلقته؛ وعروة بن الورد يؤكد في ما قام به، قيم العدل وإنصاف الفقراء الضعفاء. وهكذا تكون قيم الكرم والشجاعة والمروءة والعدالة والشرف أساساً لذلك المجتمع الذي طبعت حياته الثقافة ولاسيما الشعر. ولم تكن تلك القيم من صنع الظروف المادية المحيطة، بل تتعلق بصفات الإنسان التي ظهرت على الرغم من الظروف، وعملت في حالات كثيرة كوسيلة لمقاومة تلك الظروف.

إن تفاصيل الحياة في المجتمع الجاهلي تدل على صفة عامة غالبة فيه هي تعلق الإنسان بالاعتبارات المعنوية التي كانت تأتي في مقدمة ما يفضله وتنال الأولوية في تصرفه اليومي. ويخطىء من يحكم على المجتمع الجاهلي بأنه مجتمع مادي بسبب الفقر وقسوة الظروف، فقد كان على العكس من ذلك مجتمعاً تحتل القيم المعنوية المقام الأول في سلم القيم التي يحترمها ويلتزم بها.

ويلاحظ أيضاً أن مجتمع الجاهلية كان متداخلاً مع عهد ظهور الإسلام وليس

حقبة مفصولة عنه، فالحياة الروحية التي نشرها الإسلام كانت ذات جذور وتمتد في المرحلة التي سبقت ظهوره، فكان هناك الموحدون وإشارات التنبؤ بدين جديد كما في خطبة قيس بن ساعدة الإيادي. كما يلاحظ أن الرسول الكريم (ﷺ) قد مجد القيم المعنوية السامية التي كانت في الجاهلية وأثنى على من عرفوا بها في قوله: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

وعندما ظهر الإسلام اكتمل البناء الروحي، وأصبحت المثل العليا التي أتى بها العمود الفقري للثقافة العربية. إن الهزة الروحية التي أحدثها الإسلام قد أدت إلى حصول تغيير جذري في شخصية الإنسان، وكانت تلك الهزة هي مصدر الحماسة والاندفاع الأول الذي فاض في ما بعد بشكل نهضة واسعة أساسها الإيمان بالله الواحد، واتباع أخلاق الإسلام والتعلق بمثله العليا. وهكذا احتلت القيم الروحية التي نشرها الإسلام المكان الأول في الحياة، ما كان له أبعد الأثر على الحياة الثقافية.

وما إن توطد الدين الجديد واستقرت دولته، حتى اتجه الفكر إلى مجال البحث في أصول الدين؛ فظهرت علوم الدين متمثلة بالفقه بمختلف فروعه كضابط ثقافي للدين الجديد الذي طبع الحياة ومعها الثقافة. ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم بقي الإسلام قيماً روحية ومثلاً عليا، هو المهيمن الأول على حياة المجتمع والمحرك الأول للثقافة.

ثمة ملاحظات لا بد من إيرادها في مجال أثر الدين الإسلامي في تفكير الإنسان العربي. يلاحظ أن الإسلام لم يقتصر على الجانب الروحي، أي تحديد المثل العليا لحياة الإنسان، بل امتد إلى تنظيم حياته الدنيوية؛ وبذلك كان أكثر شمولاً، وأوسع دائرة.

ويتبع ذلك أن أثر الدين قد امتد إلى دائرة واسعة من حياة الإنسان، فهو معه يومياً وحاضر ليس في شؤون القيم العليا، بل في تفاصيل ما يعمل يومياً، في ما ندعوه بالأحوال الشخصية، ويعني ذلك أن تأثير الدين على تفكير الإنسان المسلم أكبر وأشمل، ويتبع ذلك تأثيره على الثقافة، فالثقافة هي نتاج التفكير؛ لذلك كانت لحياة الإنسان المسلم عادات وتقاليد تطبع حياته اليومية نابعة من عقيدته الدينية.

الأمر الآخر الذي يلاحظ هو أن المجتمع الإسلامي الذي تطبعه تقاليد وعادات نابعة من الدين، وتسوده ثقافة الإسلام بكل ما تنطوي عليه من قيم ومثل عليا، أقول إن الفرد في هذا المجتمع، متأثر بثقافة الإسلام بغض النظر عن

مدى مراعاته للطقوس الدينية، لذلك فإن الثقافة الإسلامية لا يقتصر أثرها على الذين يمارسون الطقوس بل على مجموع المجتمع.

إن وحدة الثقافة العربية من حيث المحتوى تتجلى في المثل العليا التي سادت المجتمع الإسلامي، والتي تمتد جذورها إلى ما قبل الإسلام، وعندما ظهر الإسلام رسخت وسادت الحياة الفكرية في المجتمع الجديد، وامتدت حتى وقتنا الحاضر.

إن المجتمع العربي اليوم، على الرغم من التجزئة السياسية وتباين بعض الظروف التي تعاقبت على هذا القطر أو ذاك أو هذه المنطقة أو تلك، بقي مجتمعاً ذا ثقافة موحدة من حيث المحتوى؛ فهو مجتمع تتقدم فيه القيم الروحية على ما سواها وتطبع حياته اليومية بوعي ومن دون وعي، سواء أكان الفرد ملتزماً بالطقوس أم غير ملتزم.

إن الروح التي أشاعها الإسلام، والتي تبلورت بتقاليد وعادات وأثرت في الحياة اليومية، قد مدت أثرها حتى على غير المسلمين من مسيحيي البلدان العربية في مصر والهلال الخصيب. ويتجلى عامل التوحيد هذا في أن الفكر العربي كان دوماً مشدوداً إلى المثل العليا وهي إحقاق الحق وتحقيق العدالة وخير الإنسان، فقد كانت المثل العليا دوماً هي الحافز المحرك للثقافة العربية بمختلف مراحل تطورها، الأمر الذي جعل هدف الثقافة يتجه إلى تغيير نوعية الإنسان، أي أخلاقه بما ينسجم مع المثل العليا. إن القرآن الكريم أكبر كتب الثقافة العربية، والحديث النبوي، وما صدر عن الصحابة من أقوال ونصوص فكرية، قد أكدت على إصلاح الجانب الروحي في الإنسان، حتى أتت علوم الدين، ففصلت في شرح تعاليم الإسلام وأحكامه وفسرت النصوص وحولت الأفكار إلى علم قائم بذاته وبقيت علوم الدين محور الثقافة واستمرت فكرة التوحيد والتدليل على وجود الخالق الواحد حافزاً للفكر والمادة الرئيسة للثقافة.

لقد كان ذلك في عصر صدر الإسلام، وعصر النهضة الثقافية كما كان في عهد الانحطاط الذي أعقب ذلك بعد سقوط بغداد. وعندما بدأت النهضة العربية الحديثة، نشطت الثقافة العربية بفعل الحافز الأخلاقي وتأثير المثل العليا، فكانت الدعوة إلى الاستقلال والسعي من أجل التجديد والنهضة والإصلاح، فقد كان قادة الدعوة إلى النهضة العربية الحديثة إما من وسط الثقافة الإسلامية، أو من المتأثرين بالمثل العليا التي أكدتها.

وهكذا نلاحظ أن الدعوة إلى القومية العربية الحديثة المتسمة بالتقدم والانفتاح على العصر ذات جذور أخلاقية.

والذي يراجع الكتابات التي تدعو إلى الاشتراكية العربية، يجد أن الأساس الفكري للاشتراكية العربية لا يقوم على فلسفة شمولية للكون والإنسان كما هو الحال في الماركسية، بل على أساس أخلاقي، هو أن العدالة الاجتماعية كقيمة مرغوبة عميقة الجذور في الإسلام في عموم التفكير العربي، فالاشتراكية ليست نظاماً لإشباع الجائع باعتبار ذلك هدفاً بحد ذاته بل لإطلاق ما يكمن فيه من طاقات الإنتاج والإبداع.

إن إشباع الجوع وطمأنة الحاجات المادية وضمان حد لائق من المعيشة لا يقصد بحد ذاته، إنما من أجل تحرير الإنسان من ربقة الحاجات المادية؛ ليرتفع إلى مستوى الإبداع الروحي والتمسك بالمثل العليا.

ويلاحظ أيضاً أن القومية العربية باعتبارها دعوة لتوحيد العرب بدولة واحدة وتحريرهم داخلياً وخارجياً لم يكن دافعها العصبية مهما كان مصدرها أو نوعها، بل هي في جذورها ودوافعها أخلاقية أيضاً.

إن القومية العربية إنسانية بمعنى احترام الإنسان العربي وغير العربي، فهي ضد الاستعمار أينما يكون وضد الاضطهاد أينما يكون، ومع تحرير الشعوب المضطهدة حقاً.

لقد كانت الحركة القومية العربية منذ نشأتها الأولى ومن خلال تطورها، في اتجاه الإنسانية فكرياً وسياسياً. وكان هدف النظام الذي تدعو إليه الاشتراكية والديمقراطية والحرية والتقدم متجهاً نحو تحرير طاقات الإنسان من القيود وتطوير إمكانياته في الخلق والإبداع وبناء حياة روحية سامية تسودها الحرية والتسامح والوئام الاجتماعي واحترام قيمة الإنسان. وبذلك كانت الحركة القومية منسجمة مع الاتجاه العام للثقافة العربية ونابعة من الواقع العربي. وهذا هو معنى الكلام عن أصالة الحركة القومية، وانبثاقها من النسغ المتصل في تاريخ الثقافة العربية.

إنه التعلق بالمثل العليا والاهتمام بالجانب المثالي في الإنسان؛ لذا فإن القومية العربية لم تكن بحاجة إلى نظرية كما هو الحال في الماركسية؛ لأنها كفكرة تعتمد على شعور الفرد العربي. أما النظرية فهي بناء تحتاجه من أجل تكوين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتمخض عن الشعور القومي. القومية شعور وتحسس سيظهر في الفرد العربي بصورة تلقائية بازدياد الوعي والتشبع بالثقافة العربية الموروثة.

وبالمعنى نفسه نلاحظ الصلة الوثيقة بين العروبة والإسلام، فمنذ بدايات

حركة القومية العربية الحديثة في بداية الأربعينيات، اعتبرت العروبة جسماً روحه الإسلام، وتم التأكيد على الجانب الروحي في تلك العلاقة. إن القومية العربية الحديثة في جوهرها تجديد لنفس الروح، روح الثورة على التخلف الذي أصاب العرب قديماً وحديثاً، وإن العروبة والإسلام من حيث الجوهر شيء واحد، أي من حيث التأكيد على المثل العليا والجانب المثالي في الإنسان. وكما أدى الإسلام إلى النهضة العربية، فإن القومية العربية الحديثة الآن يحفزها نفس الحافز لبناء نهضة جديدة. وهكذا تواصل تيار الحركة القومية مع التراث متصلاً بروح الأمة، ومنسجماً مع ثقافتها، وليس تأثراً بالقومية الأوروبية، كما يظن بعضهم. ولذا كان التعلق بالمثل العليا والاهتمام بالجانب الروحي هو العامل الموحد في الثقافة العربية، وهو الحافظ لمجمل التفكير السياسي العربي الحديث المتمثل بالاتجاه القومي التقدمي.

في المجال الديني هناك ملاحظات تلقي المزيد من الضوء على الأطروحة التي نحن في صدد بحثها، ألا وهي أن محتوى الثقافة العربية هو الاهتمام بالمثل العليا وتأكيد الجانب الروحي في الإنسان. وكمدخل لتلك الملاحظات لا بد من جلب الانتباه إلى الحقيقة التاريخية الجغرافية، وهي أن المنطقة العربية كانت المكان الذي نشأت فيه كل الأديان السماوية.

ولا يعقل أن يكون ذلك مصادفة بل أمر له أسبابه، كما له مغزاه، فالدين كان المهيمن على الحياة ويشكل الظاهرة الكبرى المؤثرة في ثقافة الإنسان في المنطقة العربية منذ أقدم العصور، ولاسيما منذ بداية ظهور الأديان السماوية. وإذا أخذنا ظهور المسيحية التي سبقت الإسلام بأكثر من ستة قرون، كان ذلك متلائماً تقريباً مع المرحلة الزمنية التي اخترناها لأسباب عملية، لتتبع معالم الثقافة العربية ألا وهي مرحلة الجاهلية.

تشترك المسيحية مع الإسلام في أن كلاً من الديانتين تؤكد على الحياة الروحية والجانب المثالي في حياة الإنسان. المسيحية تؤكد على الحياة الآخرة وتعتبر الحياة الدنيا ممراً للحياة الأخرى التي هي المقصود النهائي، وكذلك الإسلام.

وإن كان الإسلام يبدي اهتماماً أكبر بالحياة الحاضرة ويوازن بينها وبين الحياة الآخرة «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا»، فقد جاء ذلك لأسباب عملية هي الموازنة والاهتمام بالواقع، إلا أن الإسلام وهو يوازن بين الحياتين يؤكد أيضاً أن الحياة الدينية نفسها يجب أن تكون مبنية على المثل العليا. وكما إنه يعتبر ذلك هو المدخل الصحيح للحياة الآخرة، إذاً، فاهتمام

الإسلام بالحياة الدنيا لا يغير من الفكرة التي نحن في صدد مناقشتها شيئاً، إذ إن الفكرة نفسها موجودة: التأكيد على الجانب الروحي في حياة الإنسان.

وهناك مسألة أخرى تصلح للتنويه والمقارنة بين الإسلام والمسيحية؛ فالمسيحية تؤكد السلام هدفاً ووسيلة للتغلب على الشر وتقويم الحياة. والإسلام يؤكد السلام، على أنه يرى الحياة بمنظار أكثر واقعية، فالشر عندما يمكن التغلب عليه بالسلام، فذلك أمر جيد ومرغوب، أما عندما لا يستطيع السلام تحقيق ذلك، فلا بد من مقابلة قوة الشر بقوة الخير وهكذا كان أسلوب الإسلام في بناء الحياة الجديدة.

ولكن هذه النظرية هي الأخرى لا تغير من الموضوع شيئاً، فالهدف يبقى واحداً هو انتصار المثل العليا، وتحقيق إرادة الخير مرة بالسلم إن أمكن ذلك، ومرة بقوة الحق، إن لم يمكن ذلك.

إن اهتمام الإسلام بالحياة الدنيا ونظرته الواقعية في مجابهة الشر وكيفية التغلب عليه، لا يغير من جوهر الأمر شيئاً، إذ يبقى الجانب المثالي والحياة الروحية هما الهدف النهائي والمحور الذي يدور حوله التفكير العربي الإسلامي.

إن الإسلام ومن قبله المسيحية قد طبع الحياة الثقافية العربية بهذا الطابع، فترسخ الاهتمام بالمثل العليا والحياة الروحية عند الفرد العربي خلال كل المرحلة التي نحن في صدد الحديث عنها، حتى الوقت الحاضر. والفرد العربي اليوم بغض النظر عن الدين الذي يعتنقه وبغض النظر عما إذا كان ملتزماً بممارسة الطقوس، يميل في تفكيره عموماً في هذا الاتجاه، وينحو هذا النحو، وينعكس ذلك في تفاصيل حياته اليومية عن وعي أو من غير وعي.

ولغرض المقارنة يمكن إيراد بعض الملاحظات عن الثقافة الغربية، فبالرغم من أن العالم الغربي مسيحي الديانة، إلا أن الدين ليس هو العامل المؤثر الأول في الحياة، إذ إن المسيحية أتت إلى الغرب من الخارج ولم تخرج من بيئته؛ في حين كان الدين هو العامل المؤثر الأول في حياة العرب، وكانت الحياة المادية هي المؤثر الأول في الغرب بشقيها الرأسمالية والماركسية، وحولها تمحورت الثقافة في الغرب. قامت الرأسمالية على فكرة أن يسعى الفرد إلى تحقيق أقصى ما يستطيع من الربح المادي، وعن ذلك الطريق تحصل التنمية والرفاهة الاقتصادية للمجموع، في حين أن المبادئ الأخلاقية والحياة الروحية للإنسان لم ترق إلى المستوى نفسه من الاهتمام والتأكيد؛ لذلك نجد الغرب يتحدث عن الكفاءة الإنتاجية أكثر من العدالة، وعن التنمية أكثر من الإنسانية.

ولا يقتصر ذلك على الفكر والثقافة، بل هو السائد في الحياة العملية كما هو معروف، وبذا كان الاستعمار والاستغلال والعنصرية نتاجاً للثقافة الغربية، والطابع الذي يسود في الحياة العلمية.

وقد استطاعت الفكرة الرأسمالية أن تسيطر على الدين وتروضه ليصبح هو الآخر متكيفاً معها، بدلاً من أن يكون في الاتجاه المعاكس. كما استطاعت أن تكيف الأفكار الديمقراطية، إلى حد ما في الداخل، عن طريق الإعلام والتأثير في العملية السياسية الانتخابية. أما في الخارج فكانت سيطرة الفكرة الرأسمالية أكثر وضوحاً، فكان الاستعمار بأشكاله المتعددة، وتقدمت علاقات المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الإنسانية. وهكذا أصبحت الرأسمالية هي العمود الفقري للثقافة الغربية، في حين بقي الدين هو العمود الفقري للثقافة العربية.

ويلاحظ أيضاً في مجال المقارنة أن الرأسمالية قد شجعت الميول العقلانية من خلال حسابات الربح والخسارة، والتصريف العقلاني في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى أن يحتل العقل مكاناً مهماً في خدمة محور الثقافة ألا وهو المصلحة الاقتصادية، أي الحياة المادية، الأمر الذي أعطى الثقافة الغربية طابعاً عقلانياً كانت له آثار إيجابية في مجال البحث العلمي وتطور العلوم، وما تبع ذلك من زيادة الاهتمام بالإحصاء والمعلومات والاتصالات، في حين أن الثقافة العربية التي أثر فيها الدين كانت مشدودة إلى الضمير ومهتمة بالحياة الروحية والمثل العليا. إلا أن ذلك لا يعني التنكر للعقل وعدم الاهتمام بالعلم، فالماضي يدل على عكس ذلك إذ ازدهرت العلوم في عصر النهضة العربية الإسلامية، وبإمكانها أن تزدهر الآن. إن الحديث عن تعارض الدين مع العلم وفعالية العقل لا يتعلقان بجوهر الأمور، وهو حديث في تراجع مستمر. إن التعارض الذي ظهر في بداية النهضة العربية الحديثة كان بسبب أن الدين أصبح بمرور الوقت ولا سيما في عهد الانحطاط مؤسسة أصابها ما أصاب المجتمع من جمود وتخلف. وعقدة هذا الأمر تكمن في عدم التفريق بين الدين كمبادئ أخلاقية وحياة روحية ومثل عليا، وبين الدين كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي.

إن الجانب **الأول** أزلي ثابت، في حين أن الجانب **الثاني** خاضع للتطور، وقد نتج التعارض من إصرار مؤسسة الدين على أن الجانبين شيء واحد؛ وبذلك ألغي التطور وأصبحت قضية النهضة تعني الرجوع إلى الدين بجانبيه الروحي والتنظيمي. ولكن بمرور الوقت اتضح موضع الضعف في هذا الرأي وأخذ في التراجع بفعل التجربة، وفعالية العقل في التمييز والمقارنة. وهكذا بدأت تتكون

صيغة جديدة للعلاقة بين الدين والتطور، تقوم على أساس المبادئ الأخلاقية والحياة الروحية، وعلى أساس نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي منسجم مع تلك المبادئ ومتطور يلبي الحاجات العملية، ومنفتح على العصر العربي الحديث يتجه إلى إرساء دعائم النهضة على أساس ثابت متصل بروح الأمة وثقافتها المتوارثة من جهة، ومتفاعل مع العصور ومنفتح على العالم من جهة أخرى. إن التسميات والشعارات قد تتباين، وفيها تكمن بذور الخلاف أكثر من أي شيء آخر. هناك الآن عوامل إيجابية تدفع في هذا الاتجاه، فتيار القومية العربية منذ البداية أعطى الدين مكانة مهمة، وحدد دور الإسلام بما يزيل أي احتمال للالتباس، كما أوضحنا، ولم ينفعل بما جرى في الساحة السياسية من مصادمات وتبادل التهم، بل بقي ثابتاً على موقفه الفكري. والحركة الإسلامية نفسها قد تطورت في اتجاه التلاؤم، وحل الخلاف الشكلي المصطنع، كما يلاحظ ذلك الآن في السودان والأردن وأقطار عربية أخرى. إن عملية التطور هذه لم تكتمل بعد ولم تشمل جميع أجزاء الحركة الإسلامية، إلا أن تغيير التطور قد بدأ ويبدو أن خطه البياني في صعود.

هناك المزيد مما يمكن أن يقال عن الفكر العربي في المرحلة الحالية مما له علاقة مباشرة بما نحن في صدده. القضية المهمة في الحياة الثقافية العربية الآن هي مسألة النهضة، ما أهدافها وكيفية تحقيقها؟ ومن دون الذهاب إلى الفرعيات يمكننا تشخيص ثلاثة اتجاهات تتنازع الحياة الفكرية والسياسية العربية المعاصرة، هي: القومية العربية، والاتجاه الديني، والماركسية، بمختلف ما في هذه الاتجاهات من اجتهادات. واليوم وبعد أن حدث ما حدث للعالم الاشتراكي، أضيف دليل عملي جديد إلى الأدلة السابقة على أن الماركسية ليست هي اتجاه المستقبل للأمة العربية، فقد تراجع هذا الاتجاه عربياً منذ مدة سبقت انهيار المعسكر الاشتراكي في الفكر والسياسة؛ لذلك فهو الآن لا يعدو أن يكون بقية نزعة تقدمية، لا يصعب التفاهم معها بشيء من التفهم والمرونة والسياسة.

والسؤال المهم الآن هو أليس بالإمكان تحقيق تلاؤم تكون نتيجته توحيد هذه الاجتهادات في اتجاه فكري واحد؟

إنني أرى أن هذه الإمكانية موجودة، وقد قرأت عن دعوات لتحقيق ذلك. وما لا شك فيه أن الحوار وسيلة مهمة في هذا السبيل، ويصلح أن يكون نقطة البداية. وإسهاماً في الحوار أود إبداء الملاحظات التالية:

أولاً، القومية العربية ليست كما يظن بعضهم أثراً غريباً في الثقافة العربية،

ولم تأتِ إلى الوطن العربي من أوروبا، بل هي شعور تنبه ونضج في الأرض العربية، منذ أن شعر العرب في أواخر العهد العثماني بوجود تآمر على وجودهم من حركة التتريك التي قادها الاتحاد والترقي الحاكم آنذاك. لا بل إن جذورها تعود إلى أبعد من ذلك متمثلة بكتابات الدعوة إلى الإصلاح والنهضة.

والفكر القومي منذ نشأته لم يرسِ القومية العربية على أساس عنصري، بل كانت مبنية على أساس أخلاقي مثالي، فالقومية حب قبل كل شيء، وقدر الأمة بفعل تراثها وتاريخها وحضاراتها ومبادئها الأخلاقية والتجسيد العملي لها في الحياة اليومية، هي احترام الإنسان والمواطنة القائمة على الانتماء والمساواة أمام القانون، فهي إنسانية ديمقراطية. وهكذا تكون القومية منسجمة مع تراث الأمة الروحي لا بل هي نتاج ذلك التراث، وبذلك تمت إزالة احتمال التناقض مع الإسلام.

ثانياً، الوحدة العربية هي التجسيد السياسي للقومية العربية، فالأمة التي تربطها العوامل المشتركة التي نعرفها عن الأمة العربية، لا بد أن تتحد بكيان سياسي واحد علاوة على جميع الاعتبارات الاقتصادية والمزايا الأخرى المعروفة عن الدولة الكبيرة التي هي سمة هذا العصر. والإسلام نفسه عندما ظهر قد وحّد الأمة العربية. أما إذا كان البرنامج السياسي للحركة الإسلامية يتسع لما هو أبعد من الوحدة العربية ـ الوحدة الإسلامية ـ فذلك يجب أن لا يكون موضوع خلاف، والإسلام نفسه قد بدأ بتوحيد العرب أولاً.

أليس من المنطقي القول إن الوحدة الإسلامية نفسها تحتاج من أجل أن تتحقق أن تكون الأمة العربية موحدة بدولة قوية واحدة؟ وبعبارة أخرى، ليس هناك سبب منطقي لاعتبار هدف الوحدة الإسلامية متناقضاً مع هدف الوحدة العربية.

ثالثاً، إن الموضوع المهم في هذه القضية يتعلق بمسألة النظام. ومسألة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مسألة تتعلق بالتطور. وعقدة الموضوع هي الجواب عن سؤال جوهري هو هل المجتمع البشري يتطور؟ والجواب: نعم. وكل التاريخ ومنه تاريخ الإسلام يدل على ذلك. فإذا كان المجتمع يتطور فنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتطور تبعاً لذلك. وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار نظام معين صالحاً لكل زمان ومكان. إن النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة الإسلامية قد تطور، فالذي يقرأ تاريخ الإسلام يلاحظ ذلك بوضوح. وعلى سبيل المثال لا الحصر تطور نظام الضرائب في

الإسلام حيث استحدثت ضرائب جديدة لم تكن موجودة في صدر الإسلام، مثل الخراج وأعشار السفن وأخماس المعادن، ناهيك في تطور نظام الخلافة نفسه. إذاً لا بد من حسم الخلاف حول مسألة التطور، وبالتالي حسم الخلاف حول الجزء المتعلق بالنظام في الشريعة.

إن المجتمع العربي الجديد مجتمع متطور معتمد على التراث وعلى العصر لا على التراث وحده، ولا على العصر وحده. إن هذه النظرة المرنة المعتدلة تنسجم تماماً مع النزعة العملية المتوازنة في الإسلام، المتجلية في موقفه من الاهتمام بشؤون الدنيا، إلى جانب الاهتمام بشؤون الآخرة.

رابعاً، يجب التنويه أيضاً أن المجتمع العربي الجديد المبني على الثقافة العربية التي أساسها المثل العليا، والتي جعلت الحياة العربية خلال التاريخ ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ لا ينتظر أن يكون مجتمعاً تعم فيه مظاهر الانحلال، والتدني الموجودة في الغرب، الناتجة عن سيادة قيم الربح المادي وإطلاق الغرائز وشتى مظاهر العبث والجريمة. لذلك لا مجال إلى التخوف من أن يكون التطور والانفتاح على العصر والتفاعل مع العالم سبباً لمحاكاة جميع مظاهر الحياة الغربية الموجودة الآن ونقلها إلى المجتمع العربي.

تلك إشارات لما يمكن أن يدور حوله الحوار المقترح فلا هي كاملة، ولا هي بهذا الاقتضاب، فالحوار يجب أن يكون أوسع وأكثر شمولاً. كما إن العملية لا ينتظر أن تكون بسيطة ولا سريعة. إن هذا التوصل إلى فهم مشترك وبالتالي إلى حل للخلاف الفكري بين القومية العربية والاتجاه الإسلامي، يسهم إلى حد بعيد في عملية التوحيد في الفكر العربي المعاصر، ويؤدي بالتالي إلى تحويل ما هو في عداد الخلاف إلى توحيد أو في الأقل تحويله من خلاف إلى مجرد اجتهاد.

وعندما نتحدث عن التنوع في الثقافة العربية الحاضرة، فإن المقصود هو هذا النمط من تباين الآراء.

ونتحول الآن إلى الركيزة التوحيدية الأخرى في الثقافة العربية ألا وهي اللغة العربية. واللغة كما يقال مرآة الفكر، فعن طريقها يتخاطب الناس، وبواسطتها ينتقل التفكير من إنسان إلى إنسان، ومن جيل إلى جيل. واللغة العربية كانت دوماً عاملاً موحداً في الثقافة العربية، فهي لغة الدين والدولة، وهي لغة الثقافة المقروءة والمسموعة والمرئية. أما في مجال التخاطب، فهناك العامية المتقاربة إلا أنها ليست على درجة التوحيد نفسها، وإن كانت سائرة في طريق تقارب أكثر.

إن موضوع دور اللغة في وحدة الثقافة العربية مطروق، وقد كتب عنه الكثير، وإن كان هناك ما يمكن أن يقال، فهو إبداء بعض الملاحظات السريعة عما تتصف به العربية ما يجعلها عامل توحيد ثقافي.

لعل أهم ما تتصف به العربية، هو الغنى والدقة كما إنها واسعة المفردات، الأمر الذي يمكّنها من الدقة في التعبير عن المشاعر وفي رسم صورة دقيقة للموضوع الذي تتناوله. ويتجلى ذلك في اتساع ما نسميه بالمترادفات، وهي في الغالب ليست كذلك، فالمترادفات ليست تعابير مكررة للمفهوم نفسه، بل هي تعابير متعددة للصورة المتباينة للمفهوم. إن المفهوم والمسمى الذي له حالات متعددة لا يعبر عنه بكلمة واحدة، بل بمترادفات عديدة تعبر كل واحدة منها عن حالة من تلك الحالات. إن المفردة في اللغة رمز يعبر عن حالة. والرمز قد يكون متعدداً تعدد الحالات، أو موجزاً يعبر عن جميع الحالات؛ وعندها يكون الرمز أقل دقة مما كان، وإن كانت هناك رموز متعددة يعبر كل واحد منها عن حالة معينة. إن سعة العربية وغناها يجعلها أكثر دقة في التعبير عن الفكر وأبرع في نقل الثقافة من فرد إلى آخر ومن جيل إلى جيل. إن المترادفات في لغة مثل اللغة الإنكليزية التي لا ينحصر قصورها على ذلك بل يتعداه إلى أن الكلمة الواحدة قد تعني مفاهيم عديدة بعيدة عن بعضها كل البعد، فكلمة بار (Bar) في الانكليزية مثلاً تعني قضيب الحديد، وحانة الخمور، وجمعية القانون، وكمية من الذهب، وامتداد رملي معرقل للملاحة، وفاصل الموسيقي.

لذلك تكثر في الانكليزية الاستعارة بدلاً من المفردات الأصلية والتعبيرات المباشرة.

والعربية لغة قد تم ضبطها من حيث المفردات، ومن حيث قواعد النحو، فكان هناك علم النحو وعلم البلاغة، وعن طريقهما أصبح للعربية مرجع تمييز الصواب من الخطأ والبليغ من الركيك. والعربية كما هو معلوم محمية بالدين وعلى وجه الخصوص بالقرآن الكريم، فهي ليست من دون مرجع، كما إنها محروسة بقوة متمكنة من النفوس الأمر الذي أدى إلى إخفاق جميع محاولات التقليل من شأنها في الماضي. والعربية لغة تؤدي مهمة نقل الأفكار شأن كل لغة، إلا أنها فوق ذلك ذات أثر نفسي يصدر من ذاتها وهو موسيقاها الإيقاعية التي تتلاءم مع النفس العربية، وتطرب لها الأذن، فهي ليست واسطة تخاطب فحسب، بل موسيقى خاصة لها أثرها؛ لذلك كان للعربية أثر شعوري موحّد في المجتمع العربي. والعربية التي حفظت التراث الثقافي ولا سيما الأدب، ذات

أثر إيجابي موحّد، فقد استطاعت الأجيال المتعاقبة أن تطلع على التاريخ وعلى الماضي وعلى الأفكار الأولى، وأن تنتقل في أذهانهم صور ذلك الماضي والمجد الثقافي الذي ساد فيه.

إن الأدب الجاهلي يرسم صورة مجتمع الجزيرة قبل ظهور الإسلام، وكذلك أدب وتراث صدر الإسلام والعصور التي تعاقبت بعده. وبعبارة أخرى تقوم العربية بمهمة رسم صورة الماضي، وليس مجرد نقل أخباره في ذهن الأجيال المتعاقبة ورسم صورة الماضي بكل ما توحي به وتستثيره من أحاسيس يعمل مفعوله في توحيد المشاعر.

ولعل أهم ما يلاحظ على العربية هو قابلية التطور، فهي اللغة المقننة المضبوطة التي لها مرجع موثوق مجمع عليه، قد تطورت فنقلت إليها علوم وآداب الأمم الأخرى، وقدمت بلغة عربية جيدة. كما إنها استطاعت أن تكون بمرور الوقت لوناً فصيحاً من العربية الميسرة لعموم الثقافة المقروءة والعربية المسموعة، وهي اللغة المستعملة الآن في جميع الأقطار العربية في الكتاب وجميع وسائل الإعلام ودواوين الدولة. ويلاحظ أن الفروق التي كانت موجودة بين أجزاء من الوطن العربي، كالذي بين أقطار المشرق وأقطار المغرب العربي آخذة في الزوال تدريجياً، حيث أخذت لغة الثقافة الميسرة تنتشر في تلك الأقطار أيضاً، ويلاحظ أيضاً أن العامية الدارجة نفسها آخذة في التطور والارتقاء نحو لغة الثقافة الميسرة حيث اختفت كثير من المفردات التي كانت في العهد العثماني، وكثير من مفردات اللغات الأوروبية التي دخلت مع دخول نفوذ الاستعمار. إن اللغة الدارجة في أقطار المغرب العربي نفسها قد تطورت نحو الفصحى الميسرة بفعل التدريب وروح الاستقلال وأخذت لغة الثقافة الميسرة، يتوسع استعمالها في أقطار المغرب العربي وتوسع تداول المطبوع العربي وكتب التراث هناك. وتقوم المجامع العلمية العربية والمؤسسات الثقافية الأخرى بجهود كبيرة لوضع المصطلحات العربية للمفردات الأجنبية ولا سيما في مجال العلوم، وقد حصل تقدم كبير في هذا المجال.

من كل ذلك يتبين أن اللغة العربية كعامل توحيد ثقافي هي في تقدم مستمر وليس العكس، فالعرب أمة تحب لغتها وتطرب للبلاغة، وكان العرب القدماء ولا يزالوا يعتبرون التمكن من اللغة فضيلة ويعتبرون الفصاحة مزية، وقد بلغ بهم حبهم للغتهم أن جعلوا من رسم حروفها فناً وذلك ما لا نجده في اللغات الأخرى، وبذلك أصبح العربي يطرب للغته عندما يسمعها ويطرب عندما يراها.

وبعد تأسيس هذه القاعدة عن الثقافة العربية هناك موضوع قد يكون من المفيد أن نتناوله، يتعلق بقضية التنوع، فما المقصود بالتنوع؟

إذا كان المقصود الدعوات الإقليمية التي ظهرت أحياناً في بعض الأقطار العربية، فإن الموضوع كما يبدو لا يتعدى الدافع السياسي. فنحن لا نعرف عن وجود ثقافة ذات ملامح محددة وشخصية مستقلة تخص هذا القطر أو ذاك. كانت في وقت ما ميول انعزالية في مصر، كما ظهرت أفكار تخص ما يسمى بسوريا الكبرى، إلا أن تلك الدعوات كانت محدودة في مجالها السياسي وسرعان ما تراجعت، كما إنها لم تدلل على وجود ثقافة خاصة كما لم تستطع أن تخلف ثقافة مستقلة جديدة. أما إذا كان المقصود تنوع التقاليد الشعبية والفنون وأنماط المعيشة، فذلك موجود فعلاً كظاهرة طبيعية موجودة ضمن جميع ثقافات العالم، وذو صفة محلية ويوجد ضمن القطر الواحد أيضاً، كما يلاحظ على هذا التلون إنه أيضاً أخذ في التداخل والتمازج بين الأقطار العربية بفعل الاتصال والحركة الاجتماعية كما في حالة ألوان الطعام مثلاً. إن هذا النوع من التباين لا يرقى إلى مستوى الاستقلال الثقافي، بل إنه تنوع مفيد ويساعد على إغناء الحياة الثقافية وتحفيز روح الإبداع والمنافسة في داخلها.

هل المقصود محصور في مجال الأدب؟ وهل هناك فعلاً أدب قطري تصح عليه هذه التسمية؟ الأدب العربي الحديث لا يمكن تسميته أدباً قطرياً، لا من حيث المحتوى، ولا من حيث الشكل. وهنا أيضاً يجب التفريق بين معالجة المشاكل المحلية والتعبير عن هموم المواطن وبين الأدب المستقل.

إن الاهتمام بشؤون هذا القطر أو ذاك لا يعني أدباً مستقل الشخصية، كما إن اللغة المستعملة والأسلوب لا يعكس وجود أدب مستقل في هذا القطر عن الأدب في القطر الآخر. إذاً ما المقصود بالتنوع؟

التنوع كما يبدو هو الاجتهادات في الآراء، وهو الاهتمام بالشؤون المحلية، وهو التلوين في الفنون الشعبية وأنماط المعيشة. وإذا كانت هذه الأمور ضمن ما ندعوه بالثقافة، فإنها موجودة ضمن الثقافة العربية وهي ظاهرة طبيعية ووجودها إيجابي أكثر منه سلبي، ويخدم غرضاً مفيداً بدلاً من العكس. وهي بالتالي لا تشكل عامل تفريق، كما قد يحاول أو يتصور بعض الناس.

ولننتقل الآن إلى موضوع يتجاوز ذلك، والسؤال هو هل الثقافة العربية من حيث المضمون هي الفكر الوحيد الموجود في الساحة العربية الآن؟ الجواب: لا، ولكن ليس ذلك موضوع الوحدة مقابل التجزئة بل موضوع التحدي في الساحة

اليوم هو الثقافة العربية وهو ثقافة الغرب المستعمر التي أتتنا إلى حد بعيد بفعل جهد مقصود وإلى حد ما بفعل الاحتكاك بالغرب.

لقد عمل الغرب المستعمر في جبهة الثقافة الشيء الكثير، ولا سيما الجناح الفرنسي منه. وقد صبت تلك الجهود من خلال العمل الاستشراقي والتأثير في الدارسين العرب في الغرب ومراكز الترجمة والبحوث التي أقامتها دول الاستعمار تحت شتى الأسماء، داخل الوطن وخارجه.

والمحور الفكري الذي يحاول الغرب تعميمه كمنازع للثقافة العربية هو نمط من الواقعية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف روح المقاومة والقبول بالوجود الاستعماري بكل ما ينطوي عليه من نفوذ مادي وتأمين مصالح. وتشترك الصهيونية مع الاستعمار في هذا المسعى الفكري الذي يعمل في اتجاهين: سلبي هو التشكيك بأسس الثقافة العربية، وايجابي هو قبول المضمون الاستعماري للفكر الغربي.

ويقوم الغرب بهذا المسعى مستخدماً مضامين التفكير الذي أشاعته الفلسفة الذرائعية التي نشأت في الولايات المتحدة كبناء فكري لميول كانت شائعة في المجتمع الغربي. إن الغرب لا يقارع الثقافة العربية عن طريق العقلانية التي عرف بها، بل عن طريق الواقعية التي نظرتها الذرائعية (البراغماتية) في أمريكا.

لذلك فمن المفيد إيراد عرض موجز عن أهم مكونات هذه النظرية.

لقد تمت صياغة هذه النظرية من خلال كتابات وليم جيمس وجون ديوي[1]، وخلاصتها نوع يمكن أن يدعى بالمثالية الذاتية، فهي تؤكد أن ذهننا هو الحقيقة الوحيدة الموجودة، فالعالم موجود فقط في أحاسيسنا وأفكارنا، وليس في أي شيء آخر.

لذلك لا يوجد مقياس موضوعي فوق ما نفكر وما نحس يمكن أن نستعمله لقياس الخطأ والصواب، فما هو خطأ أو صواب هو ما تتوصل إليه أحاسيسنا وأفكارنا. إننا بشر نجيء ونذهب في هذا العالم وكل منا يعمل بحسب ما يراه صحيحاً أو مفيداً، والمهم ليس هو نقطة البداية ولا هو البداية ولا هو الوسيلة، بل النتيجة النهائية؛ فإن كانت النتيجة ناجحة ومفيدة لي فهي صحيحة

(١) سبق أن عرضت أفكار هذه النظرية في مقالة نشرتها جريدة **الجمهورية** بعنوان: سعدون حمّادي، «البراكماتية: الفكر في خدمة الاستعمار،» **الجمهورية** (بغداد)، ٥/ ٤/ ١٩٩٢.

ولا يهم بعد ذلك ماذا كانت نقطة البداية أو ماذا كانت الوسيلة.

وقد أسهم تشارلز بيرس في صياغة هذه النظرية، إذ قال إن الحقيقة هي الاعتقاد أو التوصل إلى عقيدة، فلا توجد هناك حقيقة موضوعية خارج اعتقاد الإنسان، فعندما يتوصل الإنسان بعد الأخذ والرد إلى الاعتقاد بشيء ما، فذلك هو الحقيقة بغض النظر عن أي شيء آخر. وقد جاء ذلك في مقالة معروفة في مجلة **العلوم الشعبية** في عام ١٨٧٨. وكتب هولمز في مجال القانون كتابه **القانون العام** الذي تحدث فيه عن أن حياة القانون ليس هي المنطلق بل التجربة، فبحسب رأيه لا يوجد مقياس موضوعي فوق الرغبات يقاس به الحق والباطل، بل كل ما هناك هو ما تقرره تجربة الإنسان. وبذلك جعل القانون قائماً على رغبة البشر، أي القائمين عليه، ونتيجة ذلك أن القانون تقرره مصلحة القوى التي هي مقياس الحق والباطل وبذلك تم نسف مفهوم العدالة.

وقد عمل جون ديوي في مجال التربية لإتمام هذه النظرية، من خلال كتابه المعروف **المدرسة الابتدائية الجامعية**، وخلاصة ما جاء به هو أنه أولاً أعتمد على نظرية فرويد الألماني الذي طور نظرية الغرائز في التربية، في ألمانيا، قبل حوالى قرن من الزمان. إن نظرية التربية التي كانت سائدة ومعروفة هي أن تعليم الطفل يعتمد على ما يأتي من خارج الطفل مثل: الكتب، الأستاذ، الزملاء وليس من الغرائز. وقد قام ديوي بقلب هذه النظرية، فجعل التربية قائمة على تطوير غرائز الطفل وقواه الداخلية، وبذلك جعل المجتمع يعتمد على الغرائز في داخل الطفل وليس على المجتمع. وقال ديوي إنه طالما أصبح التعليم عاماً للجميع، فيجب علينا التمييز بين الأقلية الموهوبة التي يجب أن تتابع التعليم الجامعي من أجل أن تقود، وبين الأكثرية غير المؤهلة للمتابعة التي عليها أن تتجه إلى تطوير غرائزها وقدراتها المهنية؛ وهكذا يكون المجتمع مكوناً من أقلية قائدة وأكثرية تعمل بأجسامها.

ولعل أهم من شرح الذرائعية هو وليم جيمس في كتابه **مبادئ علم النفس** الذي ظهر في عام١٨٩٠، وأهم ما فيه نظرية المعرفة التي تدور حول أن النفس البشرية ليس فيها شيء خاص يجب التركيز على معرفته، فتحليل النفس البشرية ليس إلا المعرفة المستمرة لتطور العوامل الذاتية المستقرة في النفس، أي الغرائز الذاتية للإنسان الاعتيادي وتفاعلها. ومغزى ذلك هو أن جوهر الإنسان ليس فيه عامل روحي، وهو ما ندعوه بالضمير؛ في النفس البشرية عامل واحد هو الغرائز؛ لذلك فرغبات الإنسان بالربح وحب الذات والتملك هي جوهر الإنسان ولا شيء غير ذلك.

لم تكن الفلسفة الذرائعية نقطة البداية في الغرب، بل التنظير اللاحق كما أصبح عليه، فالغرب فكرياً يقوم على الرأسمالية والعقلانية. ومحور فكرة الرأسمالية هو سعي الفرد من أجل مصلحته المادية، وهو في سعيه هذا يتصرف عقلانياً في حساب الربح والخسارة. لقد استطاعت هذه الفكرة أن تسيطر على جميع الأفكار الأخرى، وأن تطبع الحياة بطابعها، فقام المجتمع الصناعي الغربي بحركة الاستعمار، واستطاع تكييف الدين والديمقراطية النيابية وإخضاعها عملياً لمقتضيات هذه النظرة، نظرة المصلحة المادية الخاصة للفرد إزاء الآخرين، وللدولة إزاء الدول الأخرى. ثم أتت الذرائعية لتصنع الأسس الفكرية لهذا الوضع الذي تكوّن خلال مدة طويلة منذ نشوء الرأسمالية. إن ثقافة الغرب المتبلورة بالذرائعية هي التي تقف اليوم بالضد من الثقافة العربية القائمة على أساس الجانب المثالي في الإنسان. والجدير بالملاحظة أن النظرية الذرائعية لا يقتصر أثرها على مجال الفكر بل هي مبثوثة في التصرف والمواقف اليومية للغرب وممثليه، وهي تدخل المجتمع العربي ليس من باب الفكر المنظم فحسب، بل تتسرب من شقوق النوافذ والأبواب، من دون أن تعلن عن هويتها أو يشعر بها أحد، فهي تصرف وجهات نظر قد تصدر عن دون وعي، وهو ما نشهده يدور في الأوساط السياسية والثقافية والاجتماعية نتيجة إلى الاحتكاك بالغرب. إنه ما يدعى عادة بالنظرة الواقعية للأمور وتحكيم العقل. . إلخ، من المقولات المتداولة. إن تناقض الثقافتين العربية والغربية هذا موجود، ويحتدم الصراع بينهما في مختلف الجهات، وهو الخطر الذي يواجه الثقافة العربية، وليس الكلام المنفعل ذو الدوافع السياسية عن وجود ثقافات عربية، وليس ثقافة عربية واحدة. إن تعدد الثقافات العربية بنظري غير موجود ودافع الحديث عنه سياسي، وليس فكرياً وهو يحدث ليس أول مرة، وما له الآن لن يكون أفضل مما كان له في الماضي.

إن التناقض الحقيقي هو بين ثقافة تعتبر أن في الإنسان جوهراً مثالياً هو قبس من نور الله، على حد التعبير الديني، تمتد جذوره إلى المجتمع الجاهلي الذي احترم القيم المعنوية، ثم أتى الإسلام فوضع فكرة الله الواحد مصدر كل المثل العليا في المقام الأول، وبين ثقافة تعتبر المصلحة الذاتية المادية هي الغاية، وأن كل الوسائل إلى تحقيقها جائزة طالما تؤدي إلى النجاح، وأن مسالة المثل العليا هي في النهاية مسألة ذاتية وليست موضوعية.

إن هذه الفلسفة التي تؤدي عملياً إلى تبرير الاستعمار وسيطرة القوي على الضعيف، هي التي تتسرب اليوم ثقافياً إلى الوطن العربي، وعن طريق عربي أحياناً، متخذة من الواقعية والعقلانية أسماء لمحتوى هذا التفكير. والجدير

بالتنويه أن الصهيونية تشترك بنشاط في هذه المجابهة الفكرية، لأنها أصلاً تقوم على أفكار القوة، ولها مصلحة واضحة في إخضاع الأمة العربية للواقع الذي تخلقه القوة. وهنا تجدر الإشارة إلى مسألة ذات أهمية، هي أنه في الوقت الذي انكشف فيه انحياز الإعلام الغربي، بقيت مسألة مدى نزاهة الإنتاج الثقافي الغربي المتعلق بالعلاقة بالعرب وبعموم شعوب العالم الثالث موضع نظر وتباين وجهات النظر.

إنني أود لو يبذل المثقفون العرب جهداً أكبر في دراسة ذلك النتاج وتمحيصه؛ لنتبنى حقيقة الموقف الذي ينطوي عليه. والذي يدعى أنه ثقافة قطرية تخص هذا القطر أو ذاك، مما نسمع عنه، إن هو في الحقيقة إلا محتوى ثقافة الغرب، يجري تبنيها من قبل بعض السياسيين والمثقفين في هذا القطر أو ذاك، وهكذا تكون ثقافة الغرب هي طريق القطرية والتبعية.

إن الثقافة الغربية في الإطار الذي ذكرناه، تؤدي بصورة منطقية عندما تتعارض مع الثقافة العربية إلى التصادم مع القومية العربية والإسلام، وهكذا كانت الأمور فعلاً حيث وقف مؤيدو الغرب والمتأثرون به ضد الوحدة وضد الإسلام.

إن أوجه الخلاف بين الثقافة العربية والثقافة الغربية بصيغتها الحالية والمبلورة في أفكار الذرائعية، ليست ثانوية بل جوهرية.

إن الثقافة العربية تقوم على أساس مثالية هي وجود مقياس للخير والشر خارج عن الذهن البشري، وإن هذا المقياس نابع من قوة روحية مهيمنة تحكم مسيرة التاريخ وتشكّل المرجع النهائي للحق والباطل، والصح والخطأ. وفي الإنسان قبس من ذلك النور تجسم في ميله إلى الخير الذي هو في صراع دائم مع ميول الشر الموجودة فيه أيضاً. وبذلك تكون قوة مهيمنة تسيطر عليه وتسيّره وتشكّل المرجع النهائي لتمييز الخير عن الشر.

إن الإشكال يكمن في السؤال الجوهري الآتي: ما حدود ما تقرره القوة المهيمنة للناس. هل تقرر الاتجاه العام للحياة أو أنها تقرر شكل المجتمع أيضاً؟ وبمعنى آخر هل تقوم القوة المهيمنة بتقرير اتجاه التقدم، ويتولى العقل صياغة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبذلك يكون المجتمع متطوراً مع تطور العصر، أو أن القوة المهيمنة تقرر كل شيء: الاتجاه والنظم معاً وعندها ينعدم التطور وتزول مهمة العقل؟

إن الجواب عن السؤال هو الطريق إلى حل الإشكال الذي تواجهه الحركة الإسلامية، فإذا ما حل على أساس الاعتراف بالعقل أو التطور البشري، فإن حركة القومية العربية والحركة الإسلامية ستجدان الأرضية المشتركة للالتحام لتكوين حركة النهضة العربية الحديثة، وبذلك تعاد صياغة المفاهيم والعلاقة بين الأفكار.

إن هناك الضمير الذي يمثل القوة المهيمنة الروحية في الكون (وهي في التعبير الإسلامي الله) التي تقرر الاتجاه العام وهو اتجاه المثل العليا والخير للإنسان، وهناك العقل الذي هو قدرة وموهبة في الإنسان للتحليل والنظر في الأمور، فيتولى صياغة النظم الملائمة لكل مرحلة بحسب ما يقتضيه التطور البشري، وبذلك تتقرر مكانة العقل ويرجع الاهتمام بدراسة الطبيعة وعلومها ويحدث الانفتاح على العالم، وبذا تكون الثقافة العربية أخلاقية وعقلانية في الوقت نفسه. إن الثقافة الغربية كما تقدمها الذرائعية تنفي وجود جانب روحي في الإنسان، وتنفي بذلك وجود مقياس موضوعي فوق رغبات الإنسان لتمييز الخير من الشر والحكم على ما هو حق وما هو باطل، وبذلك تطلق يد القوي في أحوال الضعيف، والغني في أحوال الفقير، وتنتهي بتبرير الاستعمار والاستغلال والاضطهاد. إلا أن الثقافة الغربية وهي تقوم بتجريد الإنسان من الجانب الروحي قد وضعت كل التأكيد على قوى الإنسان الأخرى الغريزية والعقلية، فأعطت للعقل أهمية للتعامل مع الطبيعة، فكانت العلوم الطبيعية، وللتعامل مع المجتمع، فكانت العلوم الاجتماعية.

٣ ـــ مكانة الوحدة العربية في مشروع النهضة العربية الحديثة(*)

ـ ١ ـ

إذا كان المقصود بعبارة المشروع الحضاري العربي، الأهداف الكبرى للأمة العربية التي تعمل حركة النهوض القومي على تحقيقها بديلاً للوضع الراهن، فإن هذا المشروع قد تكوّن على مراحل. لقد بدأ بمشاعر وتطور إلى تصور لمجتمع جديد. وكانت البداية في تحسس فساد الأوضاع وانحرافها عما يجب أن تكون عليه بمقاييس إصلاح شؤون الدين والدنيا. وبذلك بدأت بؤر التنوير بالظهور، ومنها ما ظهر في الوسط الديني حيث كرست قيم الإسلام مقياس الحكم على صلاح الموجود دينياً كان أم دنيوياً. وقد تمثل ذلك في حركات الإصلاح الديني الأولى وما قام به محمد عبده والكواكبي والآخرون، وتطورت تلك المشاعر والميول الإصلاحية إلى النظر في وضع الدولة التي كانت تشكّل المحيط الذي عاش فيه العرب مدة ليست قصيرة، أي محيط الدولة العثمانية.

وبفعل مقارنة رغبات الإصلاح بالواقع تبلورت المشاعر، بوجود فارق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وتمحور ذلك الشعور حول قضية العرب في محيط يسوده التخلف والفساد والاستبداد وينطوي على فقدان دور العرب، وهم أصحاب رسالة الإسلام وحاملوها إلى العالم. وتفاقم ذلك الشعور تحت وطأة عنصرية الاتحاد والترقي وخطة التتريك، أي القضاء على الهوية العربية، وهكذا كانت نقطة البداية

(*) نُشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٤ (آب/أغسطس ١٩٩٨)، ص ١٧ ـ ٣٠.

يقظة الشعور بالذات بعد سبات طويل، بكل ما ينطوي عليه من أحاسيس التخلف والقهر وانعدام الدور، الأمور التي كانت في نظرهم مخالفة لروح الإسلام وتعاليمه ومنافية لمشاعرهم المشروعة كأمة لها شخصيتها المستقلة ودورها التاريخي المعروف. واستمرت تلك المشاعر بالتطور حتى أخذت شكل دعوة قومية لها محور رئيس هو أننا العرب أمة لها شخصية مستقلة مستمرة في التاريخ، أنجبت حضارات مهمة أهمها الحضارة العربية ـ الإسلامية، وهي اليوم تملك الحق والقدرة لأن تنهض وأن تؤدي دوراً إيجابياً في حضارة العالم عن طريق بناء كيان قومي مستقل.

إلا أن التطور المهم الذي حصل في المشروع الحضاري العربي قد حصل عندما اقتربت القومية العربية من الواقع، أو عندما دخلت مرحلة وضع أسس بناء المجتمع الذي تتجسد فيه. والمقصود بالأسس الشروط السياسية والاجتماعية لتقديم بديل للواقع الذي يراد تغييره. حدث ذلك عندما تحول الشعور إلى حركة. وهنا لا بد من التعرف على الضرورة التي دفعت حركة النهضة إلى إحداث هذا التطور. فإلى جانب صفة الحيوية الذاتية هناك الضرورة النابعة من صفات الظرف التاريخي والاجتماعي. إن حركة النهضة بدأت تعد القومية العربية بديلاً للواقع الموجود وليست مجرد فكرة تندرج في الجهد الثقافي الذي تمخض عن المرحلة؛ ففي حين أنها في مرحلتها الأولى لم تتعد حدود عالم الأفكار النابعة من المشاعر يتداولها الوسط الثقافي ـ أقول في حين إنها كانت كذلك ـ أصبح من الضروري أن تتخذ مضموناً جديداً عندما تترشح لأن تكون البديل عن الواقع.

ولتوضيح معالم هذا التطور يمكن إيراد المسائل الجوهرية التالية:

أولاً، كانت المسألة الأولى التي تضمنتها عملية التطور التاريخي للقومية العربية هي وضعها في اتجاه التقدم، وبذلك أصبحت ليست مجرد شعور بالذات والهوية القومية، بل أصبحت طموحاً من أجل بناء مجتمع جديد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع التقدم لا يقتصر على مجرد التحديث الذي تناولته جهود محمد علي في مصر، المقتصر على إدخال أساليب عمل الدولة وبناء مؤسساتها ووضع هياكل الإدارة ونظم ممارستها لمهماتها، بل يشمل ذلك وما هو أوسع: **مادياً** أي رفع مستوى جماهير الشعب المعاشي والثقافي والاجتماعي. و**معنوياً**: أي رفع القهر والاستغلال عنهم.

وبذلك تكونت علامة مهمة من معالم النظام الجديد. ويلاحظ أن مسألة التقدم هذه اتخذت شكل اتجاه عام أثر في مختلف نواحي التفكير وصياغة السياسات، وشهد تنظيراً تمثل في نزوع عام إلى نظرة تحررية في مختلف الشؤون

الداخلية والخارجية، ما أمكن تسميته بالتقدمية. أو هكذا أخرجت تسميته المتداولة بالتقدمية. وبذلك تم نحت عبارة القومية العربية.

ليست المهمة في هذا الصدد التوسع في تحليل العوامل أو في العرض التاريخي لمسألة تقدمية القومية العربية، إلا أن ثمة مسألة مهمة تستحق أن تورد في هذا الصدد، تنبع أهميتها من أنها كانت سبباً (أو ربما ذريعة) لفهم خاطئ.

إن تطوير المشروع الحضاري العربي من مرحلة الشعور بالذات إلى مرحلة طموح من أجل بديل للموجود، قد حققت انسجاماً وتوافقاً مع تيار التقدمية في العالم الذي قاده المعسكر الاشتراكي محققاً انجازات إيجابية مهمة لقضية الشعوب المستعمرة الفقيرة، فقد ساعد على استقلال كثير من شعوب العالم، كما إنه وضع قضية اضطهاد الفقراء واستغلالهم في صدارة الاهتمام الفكري والسياسي في العالم. إن القومية العربية تمثلت بتحسس الذات والتأمل في الثقافة الإسلامية واستذكار التاريخ والتعرف على الهوية، ومن نقطة الارتكاز هذه أخذ التفكير مداه في صياغة فكرة التقدم بمعناها الشامل، والذي تكون الاشتراكية العربية جزءاً منه، وليس كل شيء فيه. ومن هنا كان التحليل بأن الاشتراكية العربية مشتقة من القومية نفسها وليس فكرة أخرى أضيفت لها.

إن القومية تعني الاهتمام بمجموع الشعب والنزوع إلى تقدمه في الميادين كافة، والميدان الاقتصادي أحد تلك الميادين. ثم إن المغزى البعيد لمفهوم الاشتراكية العربية بقي بعيداً عن النزعة المادية، فغايته إطلاق المواهب وفتح فرصة تحقيق الذات والحرية الحقيقية للإنسان ليرتقي روحياً كما يرتقي مادياً. ثم إن القومية العربية التي امتزجت بدايتها بتجديد قيم الإسلام واستذكار تاريخه والاهتمام بمفاهيمه الجوهرية، وجدت في تراث الإسلام دافعاً قومياً في اتجاه العدالة وإنصاف الفقراء والتكافل الاجتماعي ورفض الاستغلال. وهكذا كان التطور في الاتجاه التقدمي نتيجة تم التوصل إليها عن طريق تطوير نقطة البداية، وإعادة التعرف إلى التراث والاهتمام بجوهر الثقافة العربية، وليست امتداداً للحركة الاشتراكية الدولية التي قادها المعسكر الاشتراكي، وإن كانت قد أتت منسجمة مع روح العصر الذي أوجدته تلك الحركة، وتفاعلت مع المناخ الثقافي الذي خلفته. لذلك لم يكن غريباً أن تأخذ حركة القومية العربية التقدمية موقف التلاؤم مع التقدمية العالمية من جهة، وموقف التناقض مع الأحزاب الشيوعية العربية من جهة أخرى.

ثانياً، أما المسألة الفكرية الثانية فتتعلق بالعلاقة بالإسلام. ورب سائل يستفهم عن أسباب الإشكال ومكوناته إن صح التعبير. هناك عوامل تناقضية أفرزتها ظروف

الوضع الداخلي والخارجي، يمكن إيجازها بالتالي: في الوقت الذي كان فيه نشوء بؤر التنوير وتجديد مفاهيم الإسلام وإصلاح أوضاع الدين والمجتمع نقطة البداية في النهضة، كان شكل الإسلام من ناحية أخرى هو الذي سخرته السياسة العثمانية لاحتلال أرض العرب، وإلغاء دورهم وإخضاعهم لحكم الدولة العثمانية.

وأدى غياب الدور، والحكم الأجنبي والتخلف، إلى نمو قشرة ازدادت سمكاً بمرور الوقت، حجبت جوهر الإسلام ومفاهيمه الأصلية. وبذلك أصبح للإسلام عالم من الاهتمام بالأشكال والطقوس والعادات المتخلفة وقوالب التفكير الجامد، وهو عالم مغاير تماماً لروح الإسلام الأولى ومفاهيمه التجددية المتجهة إلى التقدم والرقي والطهارة والحيوية ونكران الذات والتعلق بالمثل الروحية واستقامة الأخلاق.

وقد شكّلت مكونات هذه القشرة موروثاً اجتماعياً أصبح يشكل ثقلاً على روح النهضة وقيداً على نزوع التقدم. وهكذا أصبح الإسلام موضوعاً يرد في مجال بحث الأمور المتناقضة التي كانت الشاغل الأساس للنقاش النهضوي، فهو يرد في مجال عبودية الدولة العثمانية والتخلف الذي يكبل المجتمع العربي، كما يرد في مجال التجديد والنهضة وبعث الهوية والشعور بالذات المستقلة. وبذلك ظهرت الحاجة إلى صياغة فكرية جديدة ونضال ثقافي يستطيع حل هذا التناقض والإمساك بالحقيقة.

ولم تقتصر عملية التعقيد على المحيط العربي الداخلي، بل كان هناك في الوضع العالمي ما يبعث على تعقيد الفهم الصحيح لعلاقة الإسلام بالعروبة. وخلاصة ذلك هو أن تاريخ أوروبا شهد خلال صراع النهضة تحالفاً بين الكنيسة وقوى التخلف وهي: الملكية المطلقة والإقطاع، ذلك الصراع الذي تمخض عن حروب دينية طويلة كان ثمنها المادي والبشري باهظاً إلى أن استقر الوضع بانتصار حركة النهضة، وتم تشييد الدولة القومية بنظام رأسمالي مدني ديمقراطي يهتم بشؤون الدنيا حصراً. وانحسر دور الكنيسة بشؤون الدين، وحصل الفصل الفعلي وأحياناً الرسمي بين الدين والدولة وظهر تعبير العلمانية. ومن خلال عملية الاتصال بالغرب انعكست بعض عناصر ما حدث هناك بشكل تعقيدات في علاقة الإسلام بالعروبة.

إن مؤسسات الدين في الوطن العربي الموروثة من العهد العثماني كانت فعلاً في صف التخلف. كما إن شكل الإسلام كان غطاء الاستعمار الذي مارسته الدولة العثمانية. إن تجديد الثقافة الإسلامية، وحركة الإصلاح الديني كان عليها في الوقت نفسه أن ترفض الشكل الذي أصبح عليه الإسلام في مرحلة التخلف، كما ترفض أن يوظف أداة بيد المستعمر. ويعني ذلك التحرك ضمن مسلك متعرج وصياغة موقف من معطيات متناقضة. وفي موضوع الغرب كان على حركة القومية

العربية التقدمية أن تقاوم ميول المحاكاة، فالإسلام كان عامل قوة للحفاظ على الهوية وسلاحاً للدفاع عن الذات وتحقيق الاستقلال عن خطط الاستعمار بمختلف أشكالها، بما فيها خطط التذويب والاستيعاب الثقافي.

ولكن من ناحية أخرى، فإن حركة القومية العربية ترى إيجابيات المجتمع المدني وتأكيد الحرية وأهمية القانون الوضعي والعلاقات الديمقراطية في بناء المجتمع الجديد. وفي خضم كل ذلك تمت صياغة العلاقة لحل هذا التناقض عن طريق تأكيد روح الإسلام، أي مفاهيمه الجوهرية وهي مفاهيم الثورة على الظلم والتخلف وضرورة تجديد الحياة بالتضحية، ونكران الذات واستقامة الخلق والتعلق بالمثل الروحية وحفظ كرامة الإنسان وحريته وإقامة العدل ورفع الحيف عن الفقراء والمظلومين، ومقاومة الطغيان والاستبداد والفساد، وإقامة التسامح والمحبة والتوازن والأخذ بالتطور واحترام العقل والاهتمام بالمعرفة. إن تجديد مفاهيم الإسلام وبعث قيمه الأصلية التي كانت الروح التي حركت النهضة في الماضي هي التي ساهمت الآن في انبعاث حركة القومية العربية. وبذلك يكون الإسلام والعروبة في حالة تلاؤم حقيقية وتمت صياغة العبارة المعروفة أن الإسلام روح العروبة.

أما لماذا ظهر حديث التناقض في الساحة السياسية، فله أسباب أهمها سببان:

الأول، خارجي يتعلق بما نتج من الاتصال بالغرب ومحاكاة تاريخه.

الثاني، داخلي سياسي وقد كانت له بدايات غير ملحوظة خافتة الصوت **أولاً**، ثم ارتفع الصوت في ما بعد وهو ظهور الإسلام السياسي بشعاره **تطبيق الشريعة ثانياً**. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قضية تطبيق الشريعة أمر مختلف تماماً عن المسألة الجوهرية في الإسلام، أي بعث مفاهيمه الجوهرية التي سبق الحديث عنها.

هناك مجال آخر تطور فيه مفهوم القومية، هو التحول من محيط النخبة إلى الجمهور الواسع، وبذلك اكتسب صفة الشعبية. وأتت مصادر هذا التطور من رافدين:

الأول، تطور القومية العربية إلى نظرة تقدمية بالمعنى الواسع بما في ذلك قربها من الجمهور الواسع الذي كانت أغلبيته تعاني من الفقر والاستغلال والاضطهاد. إذاً، فمجرد الاهتمام بالقضية الاجتماعية قرّب الفكرة من الجمهور وأخرجها من محيط الاهتمام النخبوي إلى الاهتمام الشعبي.

أما الرافد **الثاني**، فهو الاهتمام بتأسيس حركة، أي دخول معترك السياسة. وبذلك أصبحت السياسة هي الوسيلة المباشرة المعتمدة لتحقيق الفكرة. وبذا تم التوصل إلى ضرورة تأسيس إطار تنظيمي بين الجماهير. وبذا دخلت القومية

العربية مجال العمل السياسي وتحولت إلى حركة ليس عن طريق جعل القضية الاجتماعية من صلب اهتماماتها فحسب، بل عن طريق قرار مقصود بذاته للذهاب إلى الشعب في الأقطار العربية جميعها ووضع قضية النهضة في يده.

ـ ٢ ـ

وبوصول المشروع الحضاري العربي إلى هذه الدرجة من التطور في المحتوى الفكري، أصبحت مسألة التأمل في المستقبل ضرورة لا بد منها. إن المشروع الحضاري العربي في حقيقته الموجزة إن هو إلا نظرة ماذا يجب أن يكون مستقبل العرب بالمقارنة بما هم عليه الآن. وطالما أن الموضوع قد وضع بهذه الصورة أصبح السؤال العملي هو كيف يتم ذلك؟ هل سيتحقق الوضع المرغوب كقطع من التقدم متناثرة أم إجراءات إصلاحية تأتي وحدها من دون نظام يحكم علاقاتها؟ الجواب: كلا، إذ لا بد من وعاء أو إطار للنهضة، والذي يمكن تسميته بالأداة. فما ذلك الوعاء أو الإطار أو الأداة؟ إنه الدولة.

إن الدولة هي التنظيم الذي ابتدعه الإنسان منذ القدم لتحقيق التقدم. قد يكون أصل الدولة هو التعاقد كما يذهب أصحاب نظريات العقد الاجتماعي، من جون لوك إلى جان جاك روسو إلى توم بين. ويعني ذلك أنها نشأت من تعاقد حر قام به الناس بعد أن اكتشفوا أن حقوقهم الطبيعية التي ولدت معهم وهي: الحياة والحرية والملكية (وأضاف لها الأمريكيون السعي إلى السعادة)، لا يمكن الحفاظ عليها بالوضع الذي ساد قبل نشوء الدولة ولذلك تعاقد الناس على إنشاء الدولة لحماية تلك الحقوق. وقد يكون أصل الدولة مشيئة إلهية نصبت في الأرض ممثلاً عنها من أجل تطبيق رسالة سماوية كلها خير وبركة لبني الإنسان. وحتى عندما يكون أصل الدولة تطور سلطة الحاكم المعتمدة على القوة من العائلة إلى القبيلة إلى المقاطعة إلى الدولة، فهي أيضاً وبحسب أصحاب هذا الرأي جاءت لحفظ الأمن والنظام والسلام في المجتمع.

إذاً مهما تباينت نظريات نشوء الدولة فهي تلتقي في اعتبار واحد هو أن هذا التنظيم السياسي يشكل الإطار لما يعتقد أنه خير المنتظمين فيه. القومية العربية معنية بالعرب كأمة ونظراً إلى أن هذه الأمة تسودها أوضاع هي غير الأوضاع المرغوبة، لذلك كان هدف تحقيق وضع أرقى في سلم التقدم هو الوحدة. ولتحقيق الوحدة لا بد من وجود الدولة كوعاء أو إطار أو أداة لذلك. الدولة موجودة في الوضع الراهن ـ بشكل دولة قطرية ولكنها غير موجودة للوضع المنشود ـ وضع الوحدة الذي يتطلب أول ما يتطلب وجود دولة الوحدة. وهكذا

كانت مسألة الوحدة العربية في صميم القومية العربية منذ بدايتها. إن جوهر موضوع الدولة هو تحقيق الإرادة.

وفي تحليل مضمون كلمة الإرادة، لا بد من تتبع مصدرها، والمصدر يوصل إلى الفرد، فهو الكائن الحي الذي يصدر منه التفكير والعمل. ومن اتحاد إرادة الأفراد في عملية تفاعل تتكون إرادة عامة هي إرادة المجتمع. من ذلك يتضح أن مفهوم الإرادة لا يقتصر على سعة الدائرة بل يتضمن أيضاً التأثير أي الفعل.

إن الفاعلية والشمولية هي العناصر التي تتكون منها الإرادة العامة. وفي مجال تحليل إرادة الفرد هناك الشعور بـ «الأنا». والشعور بـ «الأنا» يحرك قوة روحية كامنة في الفرد، وقابلة للتطور والظهور، وهي قوة يذهب فيها علم ما وراء النفس إلى أنها قوة تسمو على العقل بقدر ما يسمو العقل على الجسد، وبذلك يخضع لها كل من العقل والجسد.

إن الإنسان عندما يتأمل بعمق في ذاته يستطيع بالتدريج والتدريب أن يدرك هذه القوة والذات التي هي غير العقل. القوة هي الإرادة التي مدلولها أنا موجود كإنسان، وهي أي الإرادة تتصل بهذه القوة كما تتصل الفكرة بالعقل. وما تنامي الإرادة إلا تطور إدراك الشعور بـ «الأنا» الحقيقية[١]. ومهما كان موضوع هذا الرأي في فهم الإرادة، فإنها التصميم على العمل، عمل شيء ما.

وعندما يتوسع التصميم ليشمل إرادة المجتمع أو يقترب من ذلك تتكون الإرادة العامة، إرادة الأمة. ومن أجل هدف الارتقاء من وضع إلى وضع أفضل. كانت بداية النهضة العربية الحديثة، كما أسلفنا، هو الشعور بالذات أي التفكير بالنفس الذي تفتح بالتدريج ليكوّن الشعور القومي بالانتماء إلى الأمة واتضاح الهوية. والشعور بالذات الذي بدأ بالأقلية واتسع بمرور الوقت توصل ذاتياً وبمنطق الأشياء وبتأثير العوامل الداخلة فيه إلى أهمية العمل؛ وبذلك أصبحت الفكرة مرادفة للتغيير مكونه الإرادة العامة لبناء المستقبل.

وكان التطور في عملية الشعور بالذات حتمياً، وإلا كانت الفكرة عقيمة، فالشعور هو الذي حرك العقل والبصيرة لفحص الواقع، وهو الذي حفز المعرفة بالتاريخ وبالعالم المحيط، والذي كانت حصيلته رؤية الفرق بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون، ومنه تحركت مشاعر عدم الرضا والرغبة بالتغيير.

---

(١) وليم فالكير أتكينسون، **قوة الفكر في الحياة العملية** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٨)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

وبفعل هذا التوتر النفسي استمد التفكير بالذات والنظر بداخل النفس قوة جديدة لتكوين الإرادة. وكلما قطعت هذه العملية شوطاً اكتسبت الإرادة قوة جديدة وصولاً إلى الحسم، ألا وهو الذهاب إلى الشعب وتكوين الحركة من أجل التغيير.

ـ ٣ ـ

وكما حدث في التاريخ، توصلت حركة القومية العربية إلى أن الدولة هي الوعاء أو الإطار أو الأداة لتأدية المهمة التاريخية. وبما أن هذه الدولة غير موجودة؛ إذاً لا بد من إيجادها. وكان التعبير السياسي عن ذلك هو الوحدة العربية، بدولة واحدة ذات كيان واحد. إن الدولة هي التي تستوعب نشاط الأمة وتحوله من مجموعة عمل أفراد إلى عمل جماعي في الميادين كافة، عن طريق تنسيق الاقتصاد في مجال التنمية، وتنسيق العلاقات عن طريق العدل والأمن، وتنسيق التفاعل مع الخارج عن طريق ممارسة السياسة الخارجية.

إنها تملك السيادة المطلقة في الداخل إيجابياً في ما يتعلق بمن يخدم الصالح العام، وسلبياً على من يعمل ضده، ويخرج عن القانون، كما تملك السيادة المطلقة في التشريع لتنظيم نشاط المجتمع وحياته اليومية والسيادة المطلقة في الدول الأخرى. حقاً لقد كان نشوء الدولة أكبر تطور اجتماعي حصل لمصلحة تقدم الإنسان الذي تحول المجتمع بواسطته من وضع لا يحكمه مثل أعلى إلى وضع له هدف سام. وحتى الآن لم يأت دليل على نقيض ذلك بل بالعكس، فقد تراجعت جميع الأفكار عن مقترحات الحكومة العالمية، كما انتهت نظرية المجتمع العالمي الذي تزول به الدولة، كما قالت الماركسية، وبقيت الدولة القومية هي التنظيم الموجود والمعول عليه لتجسيد إرادة الأمة وتحقيق ما تصبو إليه.

من ذلك تتضح مكانة الدعوة إلى الوحدة العربية، بالمعنى المحدد ألا وهو قيام دولة واحدة بالمعنى الحديث للدولة في النهضة العربية.

الوحدة العربية حق تاريخي للأمة العربية فهي بحكم كونها أمة موجودة وعريقة لها حق طبيعي أن تحقق وحدتها القومية عندما تكون مجزأة.

إن مزايا الوحدة العربية ومبرراتها أمر مبحوث وفي المتناول وليس المقصود هنا التكرار أو إعادة التذكير، إلا أن الموضوع لا يخلو من بعض القضايا التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الإيضاح. الأمر الأول هو أن العلاقة بين الوحدة العربية وقيام الدولة العربية ليس موضوعاً تنظيمياً يخص شكل نظام الحكم وبالتالي يمكن أن يكون خاضعاً للاجتهاد والتلاؤم مع الظروف، أقول ذلك مشيراً إلى الظاهرة

التي تكاد تكون صفة للفكر العربي الحديث ألا وهي التبعية للسياسة اليومية بدلاً من أن يكون قائداً لها. إذ لا يجوز القبول بوضع يكون فيه الفكر العربي كبندول الساعة يذهب مرة إلى أقصى اليمين ومرة إلى أقصى الشمال تفاؤلاً أو تشاؤماً مغيراً بفعل ذلك أطروحاته بحسب الأثر النفسي الذي تخلقه تطورات السياسة اليومية.

إن الوحدة العربية لا يمكن أن يكون التعبير عنها دولة واحدة في وقت، ومجرد توافق بين الدول القطرية في وقت آخر. إن كل شيء يعتمد علينا، على إرادتنا، وإرادتنا تعتمد على ما نفكر به نحن بأنفسنا، فكما إن الفرد عندما يفكر بنفسه أنه غير قادر يصبح غير قادر، وعندما يفكر بنفسه أنه قادر يصبح قادراً وكذلك الأمة. والمقصود بالتفكير بالنفس هنا ليس المفهوم المتداول للتفكير، بل التفكير المتواصل العميق الذي يوصل الإنسان إلى القوة الروحية الهائلة الموجودة في كل منا، والتي هي في حالة كامنة إلا إذا حفزت وطورت. إن الإنسان هو ما يفكر به في نفسه بنفسه على حد تعبير الإنجيل.

إن هذه الإرادة عندما تتاح لها فرصة الظهور وتصل إلى مستوى النشاط الإنساني لا يمكن أن تحقق ما تتجه إليه إلا إذا توافرت لها الأداة، وهي الدولة. إن الشعور القومي بالذات يعني الشعور بالانتماء إلى أمة والشعور بالهوية القومية. والشعور هذا يولد الطموح للرقي وتبديل الموجود بوضع أعلى مرتبة ولن يكون لكل ذلك مجال التحقيق إذا لم توجد الدولة القومية، المجسد العملي للوحدة السياسية، ذلك أمر جوهري لا يرقى إلى أهميته أمر آخر.

ولنذهب في النقاش خطوة أبعد. من الذي يستطيع أن يجزم بأن الأمة المجزأة دولاً متعددة تستطيع أن تحقق الحد الأدنى من الوئام والسلام في ما بينها، ناهيك بالهدف الأكبر، هدف تحقيق مشروع النهضة؟

إن الواقع يدل على العكس، فطالما كان هناك شعور بوجود تناقض بين الشعور القومي بكل ما ينطوي عليه من مشروع للتوحيد وتكوين الدولة القومية، وبين واقع التجزئة؛ فإن السلام والتلاؤم لن يكون ميسوراً، فصفة التناقض هي الأقرب.

إن الدولة القطرية عندما تتصرف بشؤونها على أساس المصلحة الذاتية الضيقة لا تستطيع أن تكون دائماً في حالة تلاؤم مع المصلحة القومية. وعندما لا تستطيع ذلك فإنها لا بد أن تتناقض مع الدولة القطرية الأخرى. وهذا ما حدث ويحدث في مجرى السياسة العربية اليومية.

السلام والتلاؤم يمكن أن يحصلا بين دول لا تربطها رابطة قومية أكثر مما

هو ممكن بين دول قطرية يقوم كيانها أساساً على التناقض مع مشاعر الأمة وطموحها المشروع في النهضة، ناهيك بما تختزنه الذاكرة العامة من علاقة الدولة القطرية بأعداء الأمة. إذاً الوحدة هي الشرط العملي الأول لتحقيق مشروع النهضة وبذلك تكتسب أهمية خاصة. أما النظام فهو أمر لا يرقى إلى هذه المنزلة لأنه خاضع للتطور؛ فما صلح بالأمس ربما لا يصلح اليوم وما يصلح اليوم ربما لا يصلح غداً. إن الأمة تستطيع تحقيق نهضتها القومية عن طريق تعاون وتنسيق يجسد جهداً مشتركاً من خلال مجموعة الدول القطرية بوضعها الحالي. وبالتالي فإن القومية العربية لا يشترط أن تتخذ شكل دولة قومية بل شكل تعاون إقليمي لدول تربطها روابط ثقافية وتجمعها لغة مشتركة. القول بذلك وهم فالتعاون يصلح أن يكون نقطة بداية وليس هدفاً نهائياً.

لقد نشأت الدولة القطرية في أغلب الحالات نتيجة إلى نضال وطني وأحياناً قومي إلا أنها تعكس جانب التأثر بالمصالح الشخصية الضيقة عند النخب السياسية التي تم على يدها قيام تلك الدولة. إن بعضها الذي أتى من وسط العمل الوطني قد توهم أن الدولة القطرية يمكن أن تكون خطوة نحو الوحدة، فجاءت النتيجة غير ذلك، إذ ثبت في ما بعد أن الدولة القطرية يمكن أن تتطور إلى وضع مناوئ لمشروع الوحدة، كما حدث في حالات الاتفاق مع الدول الاستعمارية.

إن سجل الدولة القطرية لا بد أن يقرأ بوضوح وموضوعية. وعندما نفعل ذلك نجد أن هذا التنظيم أخفق في أخطر الأمور وفي مقدمتها الأمن القومي المتمثل بسلامة الأرض والشعب. والأمر في هذا الخصوص معروف وترتب على ذلك موضوع العمل التخريبي الداخلي ضد السلام والوحدة الاجتماعية والأمن بمعناه اليومي الذي نتج من الحركات الانفصالية.

ـ ٤ ـ

وهنا يصل البحث في الموضوع إلى مرحلة تثير بعض التساؤلات التي لا بد من الإجابة عنها زيادة في الإيضاح. إذا كانت الإرادة في جوهرها تعني القوة الروحية المستثارة في الفرد، وبالتالي في مجموع أفراد المجتمع بفعل العملية الاجتماعية التي تؤدي الثقافة المشتركة وذاكرة التاريخ ومجموع القيم التي تعلق بها المجتمع وحقق التقدم جراء تجسيدها في العمل، إذا كانت تلك القوة الروحية المستثارة في المجتمع والمؤدية إلى الشعور بالذات والتعرف على الهوية مكونة القوة المحركة للنهوض لا بد لها من الدولة بوصفها تنظيماً سياسياً

لتفعيل ذلك وتحويله من دائرة الشعور والأفكار إلى دنيا التحقق والإنتاج. إذا كان كل ذلك كذلك، فلم لا تكون تلك الدولة هي الدولة القطرية؟ والجواب عن ذلك يبدأ أولاً بفحص منهجية السؤال. ومنهجيته كما هو واضح تجريدية تستخدم الشكل بديلاً عن الجوهر. جوهر الخطأ يكمن في إهمال واقع التاريخ.

إن التاريخ قد شهد تطور الإنسان وبناء الحضارة بالتراكم، ولكن تلك العملية لم تقتصر على التطور الذي حصل في الإنسان فقط، وإن كان ذلك نقطة البداية. كما إنه لم يحصل تلقائياً في الطبيعة التي يعيش الإنسان في داخلها، بل حصل من خلال عملية تفاعل مستمرة بين الإنسان والطبيعة.

وكما كانت هناك علوم اجتماعية تهتم بفهم ما يجري في داخل الإنسان، هناك علوم طبيعية تهتم بفهم الطبيعة من أجل السيطرة عليها. إذاً التقدم لا يقتصر على توافر أي من هذين العاملين وحده بل بهما معاً، وذلك ما يعطي للأفكار نتائج عملية، وهو الذي يتيح لإرادة الإنسان أن تتجسد بفعل ملموس ومفيد. من ذلك نخلص إلى القول: إن ما يحيط الإنسان عامل مهم إلى جانب إرادته في حصول عملية التقدم. وموضوع المحيط يشمل كل ما يقع تحت سيادة الدولة من إمكانيات اقتصادية وموارد طبيعية وموقع جغرافي ومناخ، كما يشمل كل ما ينطوي عليه المجتمع من علاقات وإمكانيات ذات علاقة بالتقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعني ذلك أن الإرادة القومية ومن خلال مؤسسة الدولة تستخدم المادة المحيطة بها لتحقيق ما تصبو إليه، وما يقع ضمن بناء مشروعها الحضاري. وفي هذا الصدد هناك ما يصلح ويكفي، وهناك ما لا يصلح وما لا يكفي لتفعيل نشاط الدولة من أجل تحقيق الهدف القومي؛ فهل تملك الدولة القطرية تلك الإمكانيات؟ الجواب كلا مهما اجتهدت في توفير مظاهر الدولة وطقوسها من خلال المال أو الإعلام أو العلاقات بالدول الكبرى والمؤسسات الدولية.

كما إن التطور التقني المستمر قد رفع الحد الأدنى المطلوب لبناء صناعة متطورة تستطيع المنافسة، ووسّع الفجوة بين الدول الكبرى والدول المتخلفة. لذلك فالحجم الكبير والتكامل في الموارد والقوة الاقتصادية والعسكرية أصبحت ضرورية لتأدية دور في عالم اليوم.

إن الدولة بوصفها تنظيماً سياسياً لم تظهر إلا تلبية لحاجة، بغض النظر عن الآراء المتباينة عن أصل نشوئها. والحاجة مهما تعددت التسميات هي الإسهام في بناء الحضارة وهي مهمة سامية وليست أنانية.

إن الدولة سواء كان هدفها محصوراً بمهمة حماية حق الحياة والحرية والملكية، أو بمهمة نشر رسالة السماء، أو تحقيق التنمية والرفاهية، أو مجرد استتباب الأمن والسلام والعدل في الداخل، فهي في جميع هذه الحالات تتجه إلى هدف مثالي حتى جعل منها هيغل (الدولة القومية) تجسيداً للفكرة المطلقة، أي القوة المحركة لتطور التاريخ. وبعبارة موجزة إن مهمة النهضة لأمتنا كما هو حال الأمم الأخرى هو أن تؤدي دوراً في شؤون الإنسان، وتسهم في حضارته اليوم كما حدث عند ظهور الإسلام، وذلك هو معنى الحديث عن الرسالة الخالدة للقومية العربية. وتأدية الدور والإسهام في حضارة العالم هدف كل الأمم كل بحسب درجة تطورها الروحي واقترابها من المثل العليا ونزعتها الأخلاقية ومكانتها المادية. فإذا كانت مهمة الدولة القومية بمثل هذه السعة والأهمية، فهل تستطيع الدولة القطرية أن تضطلع بها؟

التحليل العقلاني المعتمد على الأرقام المجردة والوقائع التاريخية ومعطيات العصر الذي نعيش فيه يشير بكثير من الوضوح إلى أن الدولة القطرية التي تعيش بين ظهرانينا عاجزة تماماً عن تحقيق الأمن، أمن الأرض والشعب، وعن تحقيق التنمية وبناء القوة المتكافئة لحفظ التوازن مع الآخرين، ولتكوين نقطة بداية للإسهام في حضارة العالم.

إن ما يجري في عالم اليوم من تطورات تشير إلى تحسس عام عند الدول الصغيرة العاجزة عن تأدية دور في حضارة العالم، فالدول الأوروبية تحاول عن طريق التجمع أن تعالج هذا القصور، والقوميات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي تحاول ذلك أيضاً، والتجمعات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا كلها يكمن وراء نشوئها هذا الشعور.

إن النخب السياسية الحاكمة في الدولة القطرية ترتكب خطأ جسيماً إذا ما اعتقدت أن العمل من خلال تجمع الجامعة العربية، أو التجمعات المناطقية الأخرى (على فائدة كل ذلك) يمكن أن يكون بديلاً عن قيام الدولة القومية، دولة الوحدة لتحقيق هذا الدور؛ فلا قيام الدولة القطرية ولا تجمعها هو البديل الناجح. الخيار الذي لا مفر منه هو الوحدة بدولة واحدة.

إن إمكانيات الدولة القطرية البشرية والمادية والاقتصادية والتقنية، وصفاتها الجغرافية وظروفها الموضوعية لا تؤهلها إلى حدوث التفاعل المنشود بين نشاط الإنسان والمادة التي بين يديه، ذلك التفاعل الذي يخلق الشروط الموضوعية للتعبير الكامل عن الإرادة القومية في بناء نهضة جديدة تسهم في حضارة العالم وتحقق للأمة دوراً في التاريخ. إن قيام الدولة القطرية قرار قانوني والقرار القانوني لا

يشترط (ولم يكن) متطابقاً مع المعطيات الموضوعية لمهمة الدولة التي سبق ذكرها، لذلك فإن الدولة القطرية تعيش الآن في وضع تناقضي بين الشكل والمضمون، الأمر الذي يدفع في أغلب الأحيان إلى ستر هذا التناقض بطرق مختلفة منها الاستبداد والإغراء والإعلام والتحالف مع الدول الاستعمارية، فهي موجودة ولا تستطيع أن تؤدي مهمتها الحقيقية كما تريدها الأمة.

ـ ٥ ـ

كان هدف الوحدة مطروحاً للنظر منذ بداية النهضة العربية الحديثة، وإن تفاوت ذلك من التأمل إلى البحث المقصود. ومن الطبيعي أن يتأثر تناول هذه القضية بالظرف الفكري والسياسي السائد في كل حقبة من الحقب التي مرت بها قضية النهضة. ولكن المهمة في ذلك هو أن النقلة التي حدثت في تطور القومية العربية قد أوضحت العناصر الأساسية في التكوين الفكري لموضوع الوحدة حيث تحددت بوضوح أنها تعني قيام دولة ذات كيان دولي واحد. كما لا يقل أهمية عن ذلك تحديد ما تشمله الدولة، أي تحديد حدودها الجغرافية والشكل العام لنظامها السياسي القائم على اللامركزية المعبر عنه قانوناً بالشكل الاتحادي كنظام إداري يلائم دولة كبيرة متعددة الأقاليم. والملاحظ أن التطور الفكري الذي شهدته القومية العربية، والذي نقلها من مستوى الشعور إلى مستوى الحركة، ومن حدود النخبة إلى الجماهير الواسعة، قد أثار بشكل صريح أو ضمني قضية الأسلوب، أو ما يمكن أن يدعى بالوسيلة أي الجواب عن سؤال كيف؟

يجد الباحث في الكتابات القومية عبارات تتناول موضوع الوسيلة توحي بالتوصل إلى قاعدة نظرية محددة، وأخص بالذكر مسألة النضال الشعبي والانقلاب على النفس. إني أرى أن نضال الشعب أمر مفروغ منه، فالشعب هو صاحب القضية والأمة هي مصدر الإرادة وكل موضوع النهضة يعود إليها وليس إلى جزء أو نخبة منها، لذلك إذا ما أريد للنهضة أن تتحقق، فالشعب هو المعني وهو الذي يجب أن يعمل ويناضل من أجل تحقيقها.

كما إن مسألة الانقلاب الروحي والأخلاقي، أي إحداث تغيير عميق في تفكير الإنسان العربي وسلوكه عندما يتحول من مواطن عادي إلى ناشط في حركة القومية العربية، هو الآخر أمر لا مناص منه، وشرط ضروري لذلك التحول، وإلا انعدم الفرق بين الفرد الاعتيادي والفرد الثوري.

إن تأكيد هذه المفاهيم ضروري بالطبع ويشكل جزءاً من التطور الفكري

المهم الذي شهدته القومية العربية، كما سبق ذكره إلا أنه لا يحسم موضوع الوسيلة، ولا يجيب تماماً عن سؤال كيف تتحقق دولة الوحدة بكل ما يعنيه من تحول قانوني وسياسي في وضع الدولة القطرية، والذي ينطوي على زوال كيانات وقيام كيان جديد في محلها؟

إن الحياة عموماً تتكون عوامل تفاعلها من ثوابت ومتغيرات، فإن كانت المبادئ تمثل الثوابت، فإن الظروف المادية والمعنوية الداخلية والخارجية تمثل المتغيرات، ومن التفاعل بينها ينتج عدد لا حصر له من الحالات المتباينة، وحالات التباين هذه تستدعي وسائل متباينة. لذلك فجواب كيف؟ لا بد أن يختلف من حالة إلى أخرى، وإلا اتسمت المجابهة بالجمود والقصور والإخفاق.

وبكلمات موجزة عندما يكون الصراع من أجل إقامة دولة الوحدة هناك معوقات تقف بالضد، وعلى حركة التغيير أن تجابه كل ظرف بما يناسبه، وأن تعالج كل حالة بما يحقق لها النجاح. لذلك لا بد من التنوع في الأساليب إذ لا قاعدة رياضية تحكم هذه القضية.

ولن يكون بحث هذه القضية تاماً من دون الإشارة إلى المسألة الإشكالية التي تثير بعض النقاش الآن، ألا وهي استخدام القوة. علينا ونحن ننظر في هذا الموضوع أن نضعه في إطار أشمل من الحوادث اليومية. يجب مراجعة التاريخ، ولاسيما التاريخ العربي كما يجب التعرف على الطبيعة البشرية.

إن استقراء التاريخ يشير إلى أن الثورة قد استخدمت في حالات عديدة ليس بدوافع غريزية، ومن أجل مصالح أنانية، بل بدوافع مثالية ومن أجل مصلحة عامة، والنهضة العربية الإسلامية مثال على ذلك. كما إن تحليل النفس البشرية ينم عن ازدواجية الطبيعة البشرية إذ فيها عامل روحي إلى جانب العامل الغريزي. وباستخدام لغة علم الأخلاق هناك دافع الخير إلى جانب دافع الشر والدافعان في حالة صراع متواصل، الأمر الذي يعني أن مخاطبة الضمير ربما لا تكون الوسيلة الوحيدة الممكنة في جميع الحالات للتقويم وحفز التقدم، بل لا بد في حالات أخرى من كبح ميول الشر عن طريق الثورة.

وفي صدد هذا البحث لا يغيب عن الذهن موضوع الشرعية الذي غالباً ما يبرز قضية متعلقة بالوسيلة المستخدمة لتحقيق التقدم؛ فإذا كان القرار الحر المعبر عنه بالوسائل المعروفة ومنها الانتخاب أساساً للشرعية؛ فذلك لا يمكن أخذه كحالة مبتورة عن أصولها في الفكر السياسي.

لقد بنيت الديمقراطية السياسية في الغرب على مجموعة أفكار كانت الثورة في ضمنها، فالتيار الفكري المعروف بالعقد الاجتماعي والقانون الطبيعي الذي طوره جون لوك في إنكلترا، كان أساساً للثورة المجيدة في عام ١٦٨٨م وللنظام البرلماني الذي تبعه، وكتابات جان جاك روسو والآخرين قد مهدت إلى الثورة الفرنسية، وكتاب توم بين **الفهم المشترك**، كان أساساً للثورة الأمريكية.

إن جميع تلك النظريات أكدت حق المجتمع أن يثور على الدولة إذا ما أخلت بالعقد الاجتماعي، وأخفقت في المحافظة على الحقوق الطبيعية التي قامت الدولة أصلاً لحمايتها. إذاً إن الثورة مفهوم يقع في صلب النظرية الديمقراطية، ويشكل أساساً للشرعية عندما يخفق الطريق السلمي.

المطلوب من السياسيين والمثقفين العرب الذين يتحدثون اليوم بمنطق «الوحدة لا تفرض بالقوة»، أن يتذكروا أنهم بمثل هذا الكلام يقعون في تناقض؛ فالاستقلال الوطني الذي قامت على أساسه الدولة القطرية التي ورثوا الحكم فيها الآن قام على أساس الثورة ضد الأجنبي المحتل. وفي التاريخ العربي الحديث العديد من الثورات ليس من المصلحة ولا من السلامة الفكرية استبعاد صفة الشرعية عنها، ابتداءً من ثورة عرابي إلى ثورات تموز/يوليو في كل من مصر والعراق، وجميع ثورات التقدم الأخرى التي حدثت في الأقطار العربية.

حقاً أن كلام «الوحدة لا تفرض بالقوة»، إضافة إلى كونه كلاماً باطلاً أريد به باطل، فإنه عندما يحلل فكرياً ويوصل إلى نتائجه المنطقية ينكشف الخطأ الذي ينطوي عليه، فإذا كان من المنتظر أن يصدر ذلك عن حاكم الدولة القطرية بدافع المصلحة الخاصة، وعن المتأثرين بالثقافة المعادية، إلا أنه لم يكن منتظراً أن يتأثر به بعض القوميين إذ لا أظنهم يعرفون مدى التناقض الذي يقعون فيه عندما ينادون بوحدة الأمة، ويضفون صفة الشرعية على وضع التجزئة، ولا يدركون فداحة استبعاد الشرعية عن ثورات التحرر التي حدثت في التاريخ العربي وفي مقدمتها النهضة الإسلامية.

ولكن ماذا يعني ذلك، وإلى أي مدى يوصلنا في المسعى إلى حل إشكالية الوسيلة؟ ما الوسيلة إلى تحقيق الوحدة وبناء الدولة القومية؟ الوسيلة موضوع من مهمات العقل. ولجلاء هذه المسألة أود القول إن نقطة البداية كانت تنبه الضمير والشعور بالذات والتعرف على الهوية مما يمكن أن نسميه بالوعي القومي. ونقطة البداية هذه تتعلق بضمير الإنسان الذي هو موضوع المثل العليا والجانب الأخلاقي فيه.

وبعد أن يتضح الاتجاه، يأتي دور العقل كأداة للتحليل والنظر في الأمور والمقارنة واستنباط الحلول أي بناء النظام، فعندما يجري تقييم الظروف المحلية

وتحليل موقف الدول الكبرى المؤثرة في شؤون المنطقة، يظهر مدى التعقيد الذي تنطوي عليه قضية الوحدة العربية.

إن المشروع قضية مهمة للمنطقة وينطوي تحقيقه على إحداث تغييرات جوهرية في حياة العرب من جميع الوجوه. والتغيير هذا ينطوي على عملية هدم وبناء شأن كل تغيير جذري في التطور الاجتماعي. وعملية الهدم والبناء تعني نفعاً لبعض المصالح وإضراراً بمصالح أخرى محلياً ودولياً. وعندما يكون العقل هو وسيلة الحلول واستنباطها، فإنه لا بد أن يوصل إلى الاستنتاج المنطقي أن ظروف الصراع توجب تعدد الوسائل وتباينها، أي استخدام منهجية التعدد والانتقاء، أي أن يكون لكل حالة ما يناسبها. إن الإقناع وتنمية الوعي وتغيير الأفكار وكل ما يقع في مجال أثر الثقافة، إحدى تلك الوسائل. والمواقف السلمية والإقدام الطوعي والاختيار الحر معبراً عن نفسه بشتى وسائل التعبير، وسيلة أخرى. وربط الوشائج الاقتصادية والمصالح المادية ونسج العلاقات الإنسانية والاجتماعية، وكل ما يتفرع عن ذلك وسيلة من الوسائل المؤثرة لا بد من استخدامها. والضغط المعنوي والتأثير النفسي وعقد التحالفات بمختلف المستويات الاجتماعية في داخل المجتمع، وعبر حدود الدولة القطرية وسيلة ممكنة الاستخدام أيضاً. كما إن الثورة كوسيلة لكبح مؤثرات الشر ومواقف العناد والانحراف والخيانة أمر ممكن وضروري في بعض الحالات، وهكذا.

والمشروع القومي، في كل الأحوال، له روح هو الحرية واحترام كرامة الإنسان، فممارسة حق الثورة موضوع نضالي ودولة الوحدة التي يهدف إلى بنائها، دولة ديمقراطية تقوم على الإرادة الحرة للمواطنين.

وهنا لا بد من المرور بإيجاز ببعض الأمور التي من شأنها إيضاح جوهر القضية المسماة بـ «نظرية العمل». الأمر **الأول**، هو أن هذه النظرية أبعد ما تكون عن استخدام الحل الجاهز، أو القانون الرياضي فهي تبدأ من فهم الواقع على حقيقته، ورفض التبسيط الذي يميل إليه بعضهم للسهولة أو للنقاء النظري. وعوضاً عن ذلك فهي تتجه نحو الأمر المعقد، وتقبل التعامل معه على ما به من صعوبة وتعب ذهني، فالأمر المعقد يناسبه حل معقد أيضاً.

الأمر **الثاني**، هو أن موضوع الوسيلة يتطلب قدرة قيادية أكثر مما يحتاج إلى استنباط قانون رياضي، والقدرة القيادية المقصودة هي القدرة التي تستطيع وهي تستلهم المبادئ، أن تؤدي وظيفة تعتمد على قدرتها الذاتية في اختيار الوسيلة الملائمة لكل حالة محققة التلاؤم المطلوب مع ظرف الزمان وظرف المكان.

إن القدرة على الانتقاء والمرونة في التطبيقات وإجراء التغيير اللازم من ظرف لآخر، ومن مكان إلى آخر هي ما ندعوه بـ «القدرة القيادية».

ومن القضايا المثيرة للنقاش موضوع قديم جديد يتعلق بالقيادة، ففكرة القومية العربية التي تطورت إلى حركة تقدمية وصلت إلى الجماهير، وحددت الهدف ببناء الدولة القومية بمختلف الوسائل المتاحة، قد دخلت مجال العمل. والعمل يعني التعامل مع الوضع العربي المادي والمعنوي. وبذا ظهرت أهمية قضية القيادة التي هي في جوهرها قضية عملية بما تنطوي عليه من نشاط في التعبئة والتنسيق، وتوجيه القوة الفاعلة لإنجاز عملية الهدم والبناء التي ينطوي عليها التقدم الحاسم الذي ينتج عن عملية التوحيد.

إن مثل هذه السلسلة من الجهد البشري لا يمكن أن تسير عفوياً بل لا بد من عنصر القيادة، وذلك شأن كل عملية تنظيم جديد للمجتمع. لقد صاغ بعض المنظرين ذلك بمفهوم محدد أسموه **الإقليم القاعدة**، وهو موضوع عاد إلى دائرة الضوء بعد العدوان على العراق. ولا أقصد في هذا المجال تناول هذا المفهوم بما يتطلبه من تفصيل في المناقشة، فذلك ليس من صميم غرض هذه المقالة ولكن مع ذلك لا بد من بعض الملاحظات العامة عنه.

إن أفضل منهجية للنقاش هي الرجوع إلى البديهيات. وأظن إنني لا أتجاوز قواعد البحث السليم عندما أقول إن أي عمل تنظيمي يتناول مجموعة من البشر لا يمكن أن يستغني عن عنصر القيادة؛ فما دام النشاط يخرج عن نطاق جهود الفرد فكراً وعملاً إلى دائرة المجموع، وما دام هدف النشاط تحقيق ما يتجاوز الموجود أي بناء وضع جديد؛ فهو بطبيعته يحتاج إلى عنصر القيادة، أي التنسيق والتنظيم والتعبئة وصياغة القرار والإقدام والتحرك من نقطة البداية إلى نقطة الهدف. وقياساً على ذلك وبحدود هذه العمومية هل يمكن تصور العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية من دون قيادة؟

إن هدفاً بهذه الأهمية التاريخية، ووضعاً بالتعقيد الذي عليه الواقع العربي بكل ما ينطوي عليه من قوى مضادة داخلية وخارجية، مادية ومعنوية، لا يمكن أن يسير إلا بقيادة مهما كان تعريفها والمادة التي تتكون منها.

الأمر الآخر المتصل بمفهوم القيادة هو حديث القيادة الجماعية مقابل ما هو غير ذلك. وهنا أيضاً لا بد من التمسك بالبديهيات. يجب ألا يغيب عن الذهن أن الأمة لا تتحرك نحو تحقيق أهدافها القومية مرة واحدة وبصف واحد كما يتحرك طابور الجيش، فتلك صورة مصطنعة غير واقعية لتحرك المجتمع؛ فالنهضة تبدأ في

جزء من الأمة وليس كلها. وبعبارة أخرى إن صفات التقدم مثل الاستعداد والقدرة والصفات المادية والمعنوية عند الأفراد ليست متساوية، وليس ظهورها متساوياً، لذلك كان هناك من يتقدم الصفوف ومنه تكوّن مفهوم الطليعة. إذاً فتقدم الصفوف ظاهرة موجودة في كل نشاط إنساني، لا سيما النشاط المتعلق بالتقدم. وكما إن الحركة القومية بمجملها هي طليعة، كذلك لا بد أن يكون في الحركة نفسها طليعة، وحتى أن يكون للطليعة طليعة أصغر وهكذا. ومن ذلك كان مفهوم القائد. وتأسيساً على ذلك نقول إن نظرية العمل لتحقيق التوحيد العربي لا بد أن تأخذ أمراً مسلماً هو أن مسألة الطليعة تتضمن فكرة نقطة البداية. وكل عمل نضالي لا بد أن يكون له ـ في مجال التنفيذ ـ نقطة بداية، ونقطة البداية هذه تكون حيثما تكون الإمكانية والطاقة والاستعداد، وذلك أمر لا يؤدي الاختيار فيه دوراً؛ فنحن لا نختار أن تكون نقطة البداية هنا وليست هناك، فهي تظهر حيثما تتوافر شروط ظهورها.

كما إننا لا نختار أن يكون القائد هذا أو ذاك، فالقيادة تظهر عند من تتوافر فيه مؤهلات القيادة وهكذا. إذاً، الصفات الموضوعية وليس القرار الكيفي هي التي تقرر من هي الطليعة أو من هو القائد أو أين هي نقطة البداية؟ طبعاً إن شيئاً من المعرفة الذهنية يمكن أن يتكون عن الصفات الموضوعية، وبالتالي يستطيع التحليل والبحث النظري أن يلقيا الضوء على اتجاه المستقبل، أي التنبؤ بهذه التطورات. ولكن ذلك أمر مختلف عند إخضاعها للقرار الكيفي خارج حدود الشروط الموضوعية. ونقطة البداية لتحقيق الوحدة تعني مفهوماً محدداً هو الفكرة والجهد لتحقيقها. في التاريخ العربي الحديث تبلورت نقطة بداية في أربع حالات (مع الفوارق): **أولى** في مصر محمد علي، و**ثانية** في الحجاز متمثلة بالثورة العربية، و**ثالثة** في مصر عبد الناصر، وهي الآن في العراق؛ في جميع هذه الحالات كانت هناك نقطة بداية تمثلت بقيادة عبرت عن استعداد تمثل بجهود وإمكانات من أجل المشروع القومي، وفي جميع هذه الحالات لم يكن الاختيار هو الذي قرر مكان نقطة البداية أو زمانها بل الشروط الموضوعية. طبيعي أن نقطة البداية لم تكن واضحة الأهداف في جميع هذه الحالات كما لم تكن متماثلة لا فكرياً ولا مادياً. أما إلى أين يوصلنا هذا النقاش؟ فالجواب هو إن مشروع الوحدة يحتاج إلى نقطة بداية، وهو أمر طبيعي، وهو إن ظهر هنا ولم يظهر هناك أو في هذا الوقت وليس في ذاك، فيجب ألا يكون موضع اختلاف بين القوميين، وإن حدث فهو نقاش مصطنع ناتج عن خطأ في التفكير أو هوى في النفس. ولكن ذلك لا يعني شيئاً للبحث في موضوع نقطة البداية، فتصور الأفكار أمر مطلوب، وتحديث المفاهيم في اتجاه الدقة والجدوى والفاعلية مهمة من صميم العملية النضالية.

وللخروج من العام إلى المحدد ولتركيز الملاحظة على الوضع العربي الراهن، يتبين أن جوهر التناقض القائم في الوطن العربي لا يدور حول قضية الدولة القطرية، بل حول قضية الوحدة العربية والقومية العربية. كان ذلك في الماضي أيام سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور، ولا يزال وسيبقى ما دامت المطامع الاستعمارية والصهيونية باقية. إن وجود الدولة القطرية لا يشكل بحد ذاته موضوع تناقض من وجهة نظر قوى الاستعمار والصهيونية، فهي مهما كانت وعملت تبقى في ضمن إمكانية الاحتواء، وغير متناقضة مع تلك المطامع. أما القومية العربية ومشروعها لتوحيد الأمة فهي غير ذلك تماماً. إنها حتماً تصطدم مع تلك المطامع. لذلك فهي المستهدفة مهما كان نظامها، وكائناً من يكون القطر القائد لها.

إن الفكر القومي الذي كان من القوة والفاعلية بحيث كوّن له قاعدة في العراق، قاعدة ذات إرادة وذات إمكانيات لتفعيل تلك الإرادة، هو من استهدفه العدوان، وهو أمر لا تخفيه الدول التي قامت به، ولا مؤسساتها الثقافية والإعلامية. قال جورج بوش في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ما نصه: «إننا نسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وإنه فضلاً عن القوة التقليدية فإننا نريد تصفية الإمكانيات العراقية المتطورة. . . وإن هذا الهدف لن يتغير حتى إذا قرر الرئيس العراقي سحب قواته من الكويت». وحتى توحيد قطر عربي واحد ـ كوحدة اليمن، قد استثار المقاومة من دول الاستعمار والصهيونية لأنه خطوة في الاتجاه القومي، لذلك تولت الدولة القطرية مهمة محاولة الإجهاز عليه بالنيابة.

ـ ٦ ـ

بقي السؤال الأهم: ماذا في المستقبل؟ الماضي هو كل الذي حدث حتى نقطة الحاضر، والمستقبل هو كل الذي سيأتي ابتداء من هذه النقطة. وبذلك يندمج الحاضر بالمستقبل ويكون بداية له، فما هي المهمات التي تتوجب علينا؟ للإجابة عن هذا السؤال ترد الملاحظات التالية باعتبارها إغناءً لما يمكن أن نطلق عليه نظرية العمل:

أولاً، على الصعيد الفكري هناك ضرورة لهجوم معاكس يبدد آثار الثقافة المعادية التي تتولى المؤسسات الغربية والمؤسسات العربية التابعة لها نشرها بشكل مادة ثقافية وإعلامية، خلاصتها الاستحواذ على الفرد العربي من داخله وإقناعه بالتخلي عن هويته وشخصيته واقتياده إلى القبول الكامل بالغرب سياسياً وحضارياً.

وقد سبق لي أن اقترحت تأسيس رابطة يتشكل منها الإطار التنظيمي للهجوم المعاكس، وتدخل فيها جميع المؤسسات الثقافية القومية الواعية إلى خطر الثقافة

المعادية، وما زلت أرى فائدة وإمكانية لتحقيق ذلك ولا سيما أن بعض المؤسسات التي عرضت عليها المقترح أجابت بالموافقة، وبعضها الآخر لم يجب حتى الآن إلا أن أيا منها لم يعارض. هناك حاجة إلى نضال ثقافي لتجديد الفتوة في الفكر القومي وتوسيع دائرة الوعي وإحباط الجهد المعادي.

ثانياً، في مجال العمل الجماهيري لا مناص من التوجه إلى مواضع الحيوية في المجتمع وقواه الحية الفاعلة. إن استقراء تاريخ النهضة العربية الحديثة يشير إلى أن مناعة الشخصية المستقلة تكمن في الحركة القومية وفي الشعور الإسلامي، ويتمثل ذلك الآن في تيارين سياسيين لم يكن من المبرر لا فكرياً ولا سياسياً أن يكونا مختلفين، ولكن الاختلاف موجود. إن صفات الحيوية، وروح الرسالة، والاستعداد إلى التضحية، وتوافر القوة المادية الروحية، صفات متوافرة الآن في هذين التيارين، وكلاهما واحد في الجوهر الفكري وإن أدى العمل السياسي إلى الاختلاف. إن حواراً صبوراً مبنياً على حسن النية، وإدراك متطلبات الواجب وعظم المهمة، وعلى المرونة والانفتاح والاهتمام بالمستقبل، إن حواراً على هذه الأسس للتوصل إلى التوافق والعمل المشترك، أمر ضروري[٢].

ومن أجل أن يتم ذلك ـ وعلى الأسس نفسها وانطلاقاً من الصفات ذاتها ـ لا بد من حوار داخلي في كل من هذين الاتجاهين للتوصل إلى الالتئام والتوافق. الحوار القومي الذي كانت له سوابق مهمة ضرورية أيضاً، وإن البدايات يجب أن تتواصل للوصول إلى الغاية نفسها: التوحيد.

والحصيلة النهائية للحوار وجهود التلاؤم في داخل كل من الاتجاهين القومي والإسلامي وما بينهما، يجب أن تكون بناء جبهة عريضة في طول الوطن العربي تجتمع فيها كل القوى الحية بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات على أساس هدف مشترك واحد هو العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية بغض النظر عن كل ما هو مختلف عليه عقائدياً وسياسياً، وبغض النظر عن المواقف في الماضي. إن فكرة الجبهة هذه ليست جديدة إلا أن بناءها في هذا الظرف أصبح مهمة ضرورية.

ثالثاً، وفي مجال العمل السياسي، علينا نحن القوميين انطلاقاً من حس الواجب والشعور بالمسؤولية والتجرد من الاعتبارات الذاتية، أن نتجه إلى ما هو مجدٍ في تعبئة جهودنا وتنسيق عملنا القومي. وتتطلب التعبئة والتنسيق وتجنب هدر

(٢) سعدون حمّادي، «بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي: مواضيع مقترحة للحوار القومي ـ الإسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٣ (أيار/مايو ١٩٩٤).

الإمكانية، أن يتجه عملنا إلى تقوية القاعدة القومية التي تكونت في العراق، والمهمة الأولى في ذلك هي مقاومة الحصار المفروض عليه بكل الوسائل لتحرير هذه الطاقة القومية التي تكونت من أجل الأمة ومشروعها القومي.

رابعاً، وجواباً عن سؤال من يسأل عن الخطوة الأولى في طريق الوحدة؟ أقول: إن مشروع الوحدة كوحدة تغيير عميق في أوضاع المنطقة يتأثر به كل العرب ويمتد أثره إلى العالم، لا مناص في أن يتحقق بالتدريج. والتدريج يعني الامتداد في المستقبل. ولكن المستقبل مفهوم غير محدد لأننا لا نستطيع معرفة نهايته كما نعرف بدايته.

ويعني ذلك أن مشروع الوحدة لا يكون مهمازاً للحرية والاندفاع إلا إذا اتضح جزء من ذلك المستقبل في الأقل. وبعبارة أخرى إلا إذا عرفت خطوة من خطواته في الأقل من أجل أن تكون الهدف المباشر للنضال. إنني أرى أن الخطوة الأولى هي إنشاء دولة اتحادية من العراق وسوريا والأردن وفلسطين (وربما لبنان بوضع خاص) في المستقبل لا البعيد ولا الآني[٣]. هكذا أرى الخطوة الأولى المرئية للنضال القومي كحدس له بعض المبررات. تلك هي البداية التي يمكن الإشارة إليها الآن، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يمكن أو لا يجب أن تقوم أي خطوة أخرى في مكان آخر من الوطن العربي، فالوضع العربي متحرك وقابل لشتى الاحتمالات.

وحتى هذه الخطوة هناك ما هو أقرب منها، وهي أن تفك الدولة القطرية السجن الذي يحبس الأمة بإلغاء القيود المفروضة على نشاطه، وذلك بإطلاق حرية التنقل والإقامة والعمل والاتجار والاستثمار والدراسة، ومختلف أصناف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، لتستطيع الأمة أن تتفاعل وأن تتكامل وأن تتقدم.

إن الإطار القانوني لكل ذلك متوافر إلى حد بعيد في الاتفاقيات والمؤسسات التي قامت ضمن الجامعة العربية، وما هو غير موجود يمكن أن يوجد، ففيه تتحقق مصلحة الجميع، ومنه تبدأ عملية حل التناقض بين الأمة وبين الدولة القطرية.

---

(٣) سعدون حمّادي، «اليوم والغد: إمكانيات القوة والتوحيد في الوطن العربي،» **القدس العربي** (لندن)، ١٥ ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

٤ ــ الوحـدة العربيـة
ملاحظات في موضوع ما العمل؟

ـ ١ ـ

للحديث في موضوع الوحدة العربية أهمية خاصة في الوقت الحاضر، وقد يتصور بعضهم أن المقصود بذلك يتعلق بالعوائق، وهو أمر غير الذي أقصده، وإن كان للوحدة عوائق.

إن الذي أقصده هو أنها القضية المركزية في حياة الأمة أكثر من أي وقت مضى، فالأهمية كانت موجودة ولكن في مجال المنطق الصرف لا يمكن تصور حدود للأهمية كمفهوم عام.

إن هذا الحديث ليس هو المقصود ويكفي منه أن أقول إن حالة الأهمية هذه هي اليوم أكبر من أي حالة سبقت ولا أقول من أي حالة قادمة، فذلك كلام عن المجهول. لذلك، مهما كانت العوائق، إن موضوع الوحدة كهدف قومي يجب أن تتناسب مكانة الاهتمام به مع هذا التحديد لأهميته.

إن السؤال الذي له معنى لا يتعلق بالعوائق بقدر ما يتعلق بالأهمية. هل نستطيع أن نستغني عن الوحدة؟ وبكلمات أخرى ما البديل؟

الإنسان كائن مفكر ولكن تلك الملكة لا تجعله على الطريق الصحيح دائماً فهو في تفكيره قد يصيب وقد يخطئ وقد يهتدي وقد يضل كما هو معروف ولكل ذلك أسباب لسنا في صدد بحثها. إن الوضع العربي لا يصعب وصفه، وليس من العسير تحديد المخاطر الجدية التي ينطوي عليها في المجالات كلها وعلى رأسها الموضوعان المهمان وهما: الأمن والتنمية، وقد سبق أن كتبت عن

ذلك[1]. إن الخلاصة التي توصلت إليها إلى حد الآن بتفكير حاولت إلى أقصى الحدود أن أكون فيه موضوعياً هي أننا في ظل التجزئة في طريق مسدود في ما يتعلق بالأمن والتنمية، وهو وضع مستمر وذلك من طبيعة الأمور، فالموجود فيه شيء من قوة الاستمرارية. كما لا تخلو تفاصيل الحياة اليومية من بعض مظاهر الحداثة ما يوحي بالتقدم. إن الدولة القطرية في بعض الحالات، وبخاصة عندما توافرت الإمكانيات المالية التي أتى بها تصدير النفط، قد حققت بعض الانجازات وبعض خطوات الرفاهية. نجد قطراً قد حقق بعض التقدم بسبب الاستقرار النسبي وشيء من الحكمة وبعض العلاقات العامة بالنسبة إلى قطر آخر لم تتوافر فيه هذه العوامل وهكذا. ولكن الأمة لا تزال حبيسة دائرة ضيقة هي دائرة التخلف ومخاطر الأمن لم تستطع أن تخرج منها. وكل ما يسمى تقدماً وما يوحي بالعمل لا يتعدى الحركة من هذا الجدار إلى الجدار القريب الآخر وهي جدران تلك الدائرة الضيقة التي تحتجز أمتنا.

والسؤال هو ما العمل؟ إذا كان بعضهم قد توصل إلى جواب هو إبقاء القديم على قدمه بدافع الغرض أو الوهم فهو كمن يطلب من أمة عريقة عظيمة أن تموت، أما إذا كان الجواب هو الخروج من دائرة الضيق هذه نحو التقدم والتنمية والسلامة، فمعضلته ليست الموت بل الصعوبة، ولا أظنني بحاجة إلى عقد مقارنة بين هذا وذاك. لقد كان المنطق ولا يزال وسيلة مهمة من وسائل المعرفة كذلك حال التاريخ.

فماذا يقول المنطق وماذا يقول التاريخ؟ هل كانت الصعوبة يوماً سبباً يدعو إلى عزوف الإنسان عن الحياة وقبوله بالموت، وكلنا نعرف كيف نهضت الأمم، ونعرف أكثر كيف نهضت أمتنا في ظل الإسلام؟ وكم أود لو يدلني أحد على نهضة مهمة في التاريخ تمت من دون صعوبة مع الاعتراف بالتفاوت والتباين.

ـ ٢ ـ

وبعد القول بذلك لندفع الحديث خطوة أخرى في اتجاه التخصيص، أي الانتقال من العام إلى الخاص. إن نظرية إبقاء القديم (أو بالأحرى الموجود) على

(١) سعدون حمّادي، **القومية العربية والتحديات المعاصرة**، سلسلة كتب الدراسات؛ ٣٨١ ([بغداد]: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٥). أعيد نشره في: **قراءات في الفكر القومي**، سلسلة التراث القومي، ٥ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦)، الكتاب الأول: **القومية العربية: فكرتها ومقوماتها.**

قدمه مسألة لا تقتصر المخاطر التي تنطوي عليها على ما هو موجود ظاهر للعيان الآن، وهو الكثير، ولا يصعب تحديده والوقوف عليه بل هناك شيء آخر هو أن تطور الواقع بطبيعته يحمل المزيد من تلك المخاطر، ويؤدي إلى ما هو غير موجود منها. بعضهم يذهب به التحليل المجرد والقياس النظري على أحوال العالم إلى أن الوضع العربي الحالي (أو ما يسميه بعضهم بالنظام العربي) يحمل في جوفه بذور المزيد مما هو سلبي، فما هو سيئ الآن ليس هو آخر الموجود.

إن الدولة القطرية التي تتوزع الوطن العربي الآن لا تشكل مجموعة كأي مجموعة دولية متجاورة أخرى في العالم يمكن عن طريق العقلانية، ونشدان المصالح المشتركة والاهتداء بالمبادئ الدولية المسطرة في وثائق الأمم المتحدة كحسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أن تتوصل إلى وئام وعلاقات تعاونية سليمة معمرة وتقدم وتنمية تراكمية هادئة. والسبب في ذلك جوهري ينساه بعضهم، ويغفله بعضهم الآخر عن قصد، ألا وهو الحقيقة العميقة الراسخة هي أننا أمة واحدة يتناقض وضعها مع وضع التجزئة، والتي إذ أقول إننا أمة واحدة لا يصدر عن أي شيء غير القناعة التامة المبنية ليس فقط على شعوري الشخصي، بل على الأدلة التي لا أستطيع إغفالها، ولا يستطيع من يحترم الطريقة العلمية من حيث اعتمادها على البرهان طريقاً للمعرفة أن يتجاهلها.

أول هذه الأدلة هو أن جماهير الأمة العربية خلال قرون، وعلى امتداد رقعة الوطن العربي، بطريقة أو بأخرى ومن وقت إلى آخر، وكلما سنحت الظروف ودعت الحاجة وتوافر الحافز، قد عبرت في لحظات الجد عن ذلك الشعور. والذي تنقصه المعرفة أو المزيد فليقرأ وليستذكر التاريخ العربي القديم والحديث، ولن أقول المزيد عن ذلك إلا إذا كانت هناك حاجة.

الأمر **الآخر**، هو أن العالم بما قال وعلم، وبما اتخذ من مواقف ورسم من سياسات في الماضي والحاضر كان ولا يزال يعاملنا على أساس هذه الحقيقة. إنه لا يتحدث عن ذلك كثيراً أو يتحدث بوحي الغرض المسبق بالضد، إنه لا يرغب في ذلك ولا يتمناه.

كل ذلك صحيح، ولكنه في صميم تفكيره يعرف أننا أمة واحدة، ويتعامل معنا في ما يتعلق بشؤون مصالحه على هذا الأساس. وهنا أيضاً الأدلة كثيرة والشواهد متعددة، لمن يريد أن يعرف أو يريد أن يطمئن قلبه، فإنني عندما أذكر العالم أخص بالذكر الغرب (وفي مقدمته الصهيونية) المعروف بالعقلانية والأنانية.

لذلك، فإن النظرية المجردة التي تساوي الأمور إذا ما توافرت فيها مظاهر متشابهة مشتركة تصل إلى الاستنتاج بأن الأقطار العربية بإمكانها أن تعيش كمجموعة متعاونة من خلال علاقات ودية تقوم على حسن الجوار والتعاون المفيد للجميع، تماماً كما تعيش أي مجموعة دولية أخرى تقوم بينها رابطة مشتركة.

إن ذلك هو تماماً ما يقود إليه التفكير المجرد أو مجرد التمني من قبل من لا علاقة له أو لا معرفة جدية له بالموضوع. إن الدول العربية ليست أي مجموعة دولية أخرى متجاوزة للسبب الجوهري الذي ذكرته ألا وهو أنها أمة واحدة في شعور الأكثرية الساحقة من أبنائها، وفي شعور الدول الأجنبية ذات العلاقة وسياساتها.

إن هذا الوضع هو الذي يكمن في جذور التناقض العميق الذي يعبر عن نفسه بجميع الأشكال وينبثق بشتى الصور إلى حد الظهور إلى السطح والتأثير في الأحداث بين آونة وأخرى وهو مصدر أزمة الدولة القطرية التي تعيش وضع عدم الاستقرار، والإخفاق في أخطر مسألتين كما ذكرنا وهما: الأمن والتنمية. لذلك فإن الذين يعتقدون أو يتمنون أن تأثير الأحداث أو مجرد مرور الوقت سيؤدي إلى تعايش سلمي في ظل الدولة القطرية يتحقق فيه التعاون والوئام وحسن الجوار الذي تتمناه هيئة الأمم المتحدة وتخاطب به المجموعات الدولية في العالم، إنما هو مجرد وهم.

إن شعور الأغلبية الساحقة من الجماهير والمثقفين العرب بالوحدة وضرورة تحقيقها تستقر جذوره في مشاعر الأمة، ولكن تلك المشاعر لم تقف عند حد بدائي بل تطورت إلى عمل سياسي تمثل بظهور الحركة القومية العربية بمختلف تياراتها ومدارسها وتنظيماتها، سواء أكانت أحزاباً أم تجمعات جماهيرية، وتاريخ ذلك معروف والمعلومات عنه متوافرة. إن تطور الشعور القومي إلى حركة سياسية يعني شيئاً مهماً هو الانتقال من مستوى التخاطب مع الواقع إلى مستوى الاصطدام به بشتى الدرجات والصور بدءاً من النشاط الجماهيري السليم إلى النضال المسلح الذي سالت من خلاله الدماء. كما إن ذلك النضال لم يعدم المحاولات العملية ومشاريع التنفيذ أي الوصول إلى محاولات التحقيق (الوحدة بين سوريا ومصر.. إلخ). إذاً فقد حصل تطور مهم في العامل الموضوعي الذي هو السبب الجوهري الذي يسبب للدولة القطرية الأزمة الدائمة منذ أن وجدت ولا يزال.

لا يفوتني أن أنوه في هذا المجال بأنني أنظر إلى هذه القضية بشكل مختلف تماماً عن بعض الآراء التي نسمعها أحياناً، والتي توظف الحوادث في ما يتعلق بتاريخ الحركة القومية ونضالها من أجل الوحدة لمصلحة أطروحة متشائمة مفادها أن الذي حدث كان إخفاقاً ويشكل بالتالي دليلاً على أن الوحدة مشروع غير ممكن وعلينا التفتيش عن البديل والاعتراف بواقع الدولة القطرية. إن نظرية التشاؤم هذه نجدها في بعض الأحيان صريحة الكلمات، وفي أحيان أخرى مبطنة خجولة تتحدث عن الوحدة لفظاً وتجعلها مستحيلة مضموناً.

والإطار الفكري لكل ذلك معروف، وهو عموماً ومن دون تخصيص النظرة الذرائعية، وفهمها الخاص للعقلانية. إنني أرى أن التاريخ الحديث للأمة العربية قد أثبت أن الدولة القطرية لا تعيش بسلام ولا تتوافر لها عوامل الاستقرار بل هي في أزمة دائمة وتناقض مستمر مع شعور الأمة الأمر الذي جعلها خائبة وغير شرعية. وإن كان بعضهم بحاجة إلى إيراد الأدلة على أزمة الدولة القطرية وإخفاقها فلا بأس من بحث ذلك، وإن كنت أراه من قبيل المعلومات العامة المعروفة التي يمكن أن نسميها باللفظة المعربة بالحصافة. ويكفي أن نلتفت إلى ما حدث مؤخراً عندما لجأت الدولة القطرية المصطنعة بشكل مباشر إلى حماية الدول الاستعمارية الكبرى من أجل البقاء.

إن مجموعة الدول القطرية التي تكوّن الوطن العربي الآن لا ينتظر أن تعيش في وئام وحسن جوار وعلاقات طبيعية كما يتوهم أو يتمنى بعضهم، والزمن لا يسير في اتجاه الوئام والتعاون المشترك بل على العكس من ذلك تماماً. والتاريخ الحديث يدل على ذلك والسبب لا يعود إلى عامل تخلف أو إلى أسباب ذاتية أو إلى عامل خارجي (وإن كانت كل تلك العوامل موجودة)، بل بالدرجة الأولى إلى التناقض بين الدولة القطرية ومشاعر الأمة أي بين السعي إلى الوحدة ووضع التجزئة.

إن الأمة العربية أمة موجودة، ولا سبيل إلى نكران ذلك، وإن تجاهل وجودها ونكرانه يقع في دائرة الخطأ الفكري في أحسن الأحوال، وهو في حالات أخرى مدفوع بالغرض السياسي المسبق. إن الدولة القطرية في أزمة، فمهما حاولت أن تكون منسجمة مع مصلحة الأمة، فهي قد تنجح في بعض الحالات ولكنها لا تستطيع ذلك دائماً. هذا من حيث المواقف ورسم

السياسات ولكن يبقى التناقض الأكبر موجوداً في كل الأحوال.

إن مجرد وجود الدولة القطرية على جزء من الوطن هو في حد ذاته مصدر دائم للتناقض ومولد مستمر للأزمة التي ينتج عنها ما نعرفه عن كل ما نشكو منه.

ومن أجل شيء من الإحاطة بالموضوع لا يفوتني أن أذكر عاملاً إضافياً للتناقض يحصل عادة بين الدول المتجاورة بعكس ما يتصوره بعضهم من أن التجاور في حد ذاته عامل إيجابي في علاقات الدول فذلك ليس صحيحاً دائماً. هناك عامل فني يفعل مفعوله في الاتجاه المعاكس أي زيادة حدة التناقض بين الدول المتجاورة وهو أمر لا يخص البلدان العربية وحدها بل يمكن ملاحظته عالمياً. إن الدول القطرية تخضع لمفعول هذا العامل الفني السلبي الذي يزيد من حدة الأزمة والتناقض في ما بينها، فهي متفاوتة من حيث الحجم ومن حيث القوة ومن حيث درجة التقدم ومن حيث عدد السكان ومن حيث الموارد الطبيعية ومن حيث الثروة المالية (وهو عامل ذو أهمية خاصة).

إن هذا التفاوت في حد ذاته لا يساعد على الوئام بقدر ما يساعد على التنافر والاصطدام.

وزيادة في الإيضاح نورد مثلاً عملياً، الأمة العربية تجابه خطراً مشتركاً عاماً وهو خطر الصهيونية، وخطر الصهيونية موجه إلى الجميع، ويتأثر به الجميع ويترتب على ذلك منطقياً أن يواجهه الجميع، إلا أن الجميع متفاوت في العوامل التي ذكرناها وبالتالي متفاوت في موقف الدولة القطرية في التعامل مع ذلك الخطر. وذلك مصدر مهم من مصادر عدم الوئام والتناقض بين مجموعة الدولة القطرية التي تتوزع الوطن العربي، وأحسب أن معنى ذلك، والشواهد عليه معروفة لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح. أما عندما تراجع أرقام الثروة وما يصيب المواطن العربي من تلك الثروة في هذا القطر مقارنة بذاك ومقارنة مؤهلات هذا المواطن بذاك فصورة الأزمة تزداد وضوحاً.

إذاً الوضع العربي أو ما يطلق عليه في بعض الأدبيات السياسية اسم النظام العربي الحالي لا يتسم بالتلاؤم ولا تتوافر فيه إمكانية الصورة التي تتمناها أدبيات الأمم المتحدة من حسن الجوار وتعاون مثمر وتبادل مشروع للمصالح لسبب جوهري هو وجود التناقض العميق بين مشاعر الأمة، وشعور الجماهير بالوحدة، وواقع الدولة القطرية، ذلك الواقع الذي كان دوماً موجوداً بحماية السلاح الوطني والأجنبي المباشر وغير المباشر.

وما يفوت الباحث، وهو يتناول هذه القضية المهمة أن يشير بإيجاز إلى أن التطور الفكري نفسه يؤشر في الاتجاه نفسه، فالوحدة العربية هي القضية المهمة في حياة العرب اليوم وهي اتجاه التاريخ. إذ بعد كل ذلك التنظير المنمق عن العالمية الذي بشرت به الماركسية اتضح أن أطروحة تجاهل القومية واعتبارها من النتائج العرضية للرأسمالية غير صحيحة، فهي لم تصمد للزمن، فقد انحلت جميع التكتلات التي أقامتها الماركسية تنفيذاً لنظرتها العالمية، لا بل إن الشعور القومي عندما تداخلت فيه عوامل سلبية أخرى وتدخلات خارجية ذهب إلى أبعد من ذلك إلى ما هو سلبي ضار كما نشاهده اليوم في بعض مناطق العالم. هكذا كانت نهاية النظرية العالمية.

التطور الفكري المهم الآخر حدث (أو حدثت له بداية) في داخل الوطن العربي ألا وهو تطور الحركة الإسلامية في الاتجاه القومي وتلك مسألة عليها بعض الأمثلة ولها بداية قابلة للتطور.

ومهما يكن فإن التناقض المصطنع الذي قام بين العروبة والإسلام ليس من المستحيل حله، لا بل إن ذلك ممكن في جو النضج والموضوعية والتفكير الديمقراطي. وهنا أيضاً تراجعت فكرة العالمية الإسلامية أو ما سمي أحياناً بالوحدة الإسلامية (بمعنى الدولة الواحدة).

إذاً ماذا بقي غير القومية العربية وتجسيدها العملي في الوحدة مقابل الدولة القطرية؟ الوحدة لها معوقات والدولة القطرية محكوم عليها بالخيبة فماذا نختار؟ الجواب بالنسبة لي بديهي هو أننا نناضل ضد معوقات الوحدة.

ما هي معوقات الوحدة؟ الحديث العام يفضي إلى الحديث عن مظاهر التخلف، ومظاهر التخلف أو مكوناته عديدة، وهي في النهاية وعند الاسترسال في الحديث عن العام تنتهي بكل شيء والحديث عن كل شيء يؤدي بمعنى من المعاني إلى الحديث عن لا شيء. فالأشياء ليست بالأهمية النفسها وليست من المصدر نفسه ولا تصح عليها المعالجة نفسها. لذلك فإن الحديث المفيد لا بد أن يعتمد على التصنيف والأولويات والتفريق بين الجوهري والعرضي والعرض وبين المركزي والثانوي وهكذا. إني أميل إلى تلخيص موضوع الدولة القطرية بعبارة مشكلة الحكم، الحكم هو المشكلة. ولكن هذا القول ليس بالبساطة التي تبدو فموضوع الحكم يعود إلى الكيفية التي تكونت بها الطبقة الحاكمة في الوطن العربي بكل ما يعنيه الموضوع وما يتشعب عنه. كيف أتت ومن هي؟ وما وصفها

الاجتماعي والثقافي ومركزها الاقتصادي؟ ما نظرتها إلى الحكم وما تقديرها لدورها؟ ما عقائدها السياسية وما علاقاتها الخارجية؟ ما امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية المادية والمعنوية؟. . إلخ.

إن موضوع الحكم في الدولة القطرية يصلح لدراسات واسعة تكشف تفاصيل هذه القضية الشائكة المهمة التي أصبح لها تاريخ يبدأ في الأقل من انهيار الدولة العثمانية.

وكبداية موجزة للدخول في هذا البحث، ربما كانت الإشارة إلى أن الغرب العقلاني المستعمر قد اعتمد منذ البداية سياسة كانت ناجحة إلى حد الآن في تحقيق هدفه ألا وهي أن يسيطر على الأمة من داخلها، وذلك عن طريق خلق فئات حاكمة في كل الدول التي قام بإنشائها عندما كانت البداية في سايكس ـ بيكو. ولا تتضح خطة الغرب هذه بجلاء ووضوح القصد، بقدر ما تتضح في الكيفية التي نشأت بها الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي، والتي هي الآن المعوق الأول للوحدة العربية. إن مراجعة تاريخ الاستعمار الغربي في هذه المنطقة الذي أدى إلى قيام الدولة القطرية الحالية غاية في الأهمية.

ـ ٥ ـ

وسيبقى بالطبع السؤال المهم هو ما العمل؟ وهنا أود أن استهل هذا الجزء من البحث بمسألة أجدها بمثابة نقطة البداية.

إننا الآن معرضون لمخاطر تفكير يطلق عليه عادة بـ «الواقعية»، أو أحياناً بـ «العقلانية» يقوم على تقويم خاطئ لمعنى العوائق. إن العوائق في سبيل الوحدة العربية معروفة الآن ولا حاجة إلى الدخول في إيضاحها من حيث المحتوى. إلا أن الموقف من العوائق هو المهم في موضوع الجواب عن سؤال ما العمل؟

إن العوائق عندما ينظر إليها في سياق التاريخ، وعلى أساس أنها جزء طبيعي من الحياة وملازمة لمسألة التطور الاجتماعي عموماً، وعندما تقارن بالبديل عند غياب الوحدة بالنسبة إلى مجموع الأمة من مختلف الوجوه، ولاسيما الجوهرية منها المتعلقة بالأمن. أقول عندما ينظر إلى العوائق على هذه الأسس وفي منظار هذه الاعتبارات يكون الموقف من موضوع ما العمل شيئاً وعندما ينظر إليها على أساس أنها واقع لا قبل لنا في تغييره يكون شيئاً آخر.

إن اعتبار الواقع حقيقة يجب التعامل معها يفرض أن نعمل ما يمكن عمله

في إطار هذا الواقع، وبما يؤدي إلى اعتبار الواقع هو نقطة البداية التي منها يبدأ التحليل والمحاكمة العقلية، ومنها تتفرع مواضيع الجواب عن سؤال ما العمل، على غرار ما قاله عبد الله الصغير آخر أمراء ملوك الطوائف ليلة سقوط غرناطة: إني أحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

إذاً، فجواب سؤال ما العمل يمكن أن يتباين من حالة إلى أخرى تبعاً للإطار الفكري الذي وضع فيه، أي نقطة البداية التي نبدأ منها. فإذا كانت نقطة البداية هي النهضة وعلى أنقاض الواقع يكون الجواب شيئاً لأن الإطار الفكري والتحليل يوصل إلى جواب معين، وعندما تكون نقطة البداية هي قبول الواقع والبدء منه في التحليل يكون الجواب شيئاً آخر تماماً.

إنني من الذين يعتقدون بأن الواقع ينطوي على أزمة ستبقى مصدراً لعدم الاستقرار ولمزيد من التأخر والتعرض إلى الأخطار، وهي بالتالي الطريق الموصل إلى العدم، وليس كما يتصور بعضهم ويتمنى.

إننا في الحقيقة ليس لنا خيار غير تغييره، لذلك لا بد من العمل في الاتجاه المضاد له وهو الوحدة. وإن كان لدى أي أحد، فرداً أو جهة، بديل يتوافر فيه حد أدنى من المعقولية والضمان فليقدمه. وليس من المعقول طبعاً ولا من المنتظر أن تستسلم أمتنا للتراخي ومأساة اليوم، وهي تعلم أن المستقبل ليس فيه إلا ما هو سلبي تصل خطورته إلى تهديد الأمن والوجود.

كل ذلك بسبب الصعوبة والجهد والتعب الذي تنطوي عليه مقاومة المعوقات ومعالجة الصعوبات. فإذا كان قانون أن لكل شيء ثمناً صحيحاً، وأن العدل أزلي في تاريخ البشرية، فالنهضة لا يمكن أن تتم إلا بالنضال ضد المعوقات، وعلينا أن نقبل ذلك ثمناً مشروعاً لا بل مطلوباً للمهمة العظيمة التي نسعى إلى تحقيقها: مهمة الوحدة العربية.

إذاً هناك مسألة فكرية يجب أن نحسمها أولاً وقبل كل شيء إلا أن ما يسمى بالعقلانية أو الواقعية أو أي من مسميات الأدبيات المتداولة يجب أن لا تعني أبداً بالنسبة إلينا وفي هذه القضية بالذات قبول الواقع.

لو قبل الإنسان الواقع لما كانت هناك نهضة في التاريخ ولما تقدمت البشرية. إننا العرب ليس لنا الآن خيار آخر غير أن نتحد على الرغم من الصعوبات الموجودة وحتى ولو كانت تلك الصعوبات ما يفوق الموجود إذ ليس هناك أسوأ من أن نخسر هذه المعركة وبأيدينا.

إن قبول الواقع الذي أتحدث عنه هو اليوم موضوع العمل الثقافي الذي تقوم به مؤسسات معادية مبثوثة في داخل الوطن وفي خارجه، يديرها أجانب وعرب، وتمولها أموال أجنبية وعربية تخوض في شتى المواضيع، إلا أنها ذات غرض مسبق خطير هو أن تمسك أمتنا من الداخل عن طريق التأثير في التفكير لأنها تعلم أن قوة السلاح وسيلة قصيرة الأمد.

ـ ٦ ـ

لنرجع إلى صلب موضوع ما العمل؟ الوحدة العربية عمل سياسي ما دامت تعني إنشاء كيان قومي واحد قوامه دولة تحل محل الدولة القطرية الموجودة، بغض النظر عن موضوع نظامها الداخلي، من حيث درجة المركزية أو اللامركزية، فذلك موضوع لا أود الدخول فيه على الرغم من أهميته وسبق أن كتبت فيه ولا أزال عند الرأي نفسه. العمل السياسي هنا يعني ما نعرفه وليس في ذهني شيء جديد، فقيام دولة واحدة مكان عدد من الدول مسألة ليس من الصعوبة معرفة ماذا تنطوي عليه من حيث العمل السياسي الذي تتطلبه. إن العمل السياسي نشاط يقوم به الأفراد وليس غيرهم، فالإنسان هو الذي أنشأ الدولة وهو الذي يغير نظامها إذا شاء ذلك. وفي هذا المجال ليس هناك الكثير مما يمكن أن يقال، فلكل إنسان وما يختار ولكل مواطن وما يعتقد أن من واجباته القيام به، كما إن لكل إنسان قدراته واستعداده وقناعاته التي تحدد بالتالي ما يقوم به سلباً أو ايجاباً.

إن القناعة هي أساس التصرف ولعل من أبسط ما تعنيه الحرية هي أن يتصرف المواطن بحسب قناعته.

ولكننا لو تركنا هذا الموضوع على ما هو عليه، ووقفنا عند هذا الحد من المناقشة وأصبح مفهوماً أن تحقيق الوحدة يحتاج إلى عمل سياسي وتركنا ذلك لقناعة كل فرد وإمكانياته، أقول لو تركنا هذا الأمر عند هذا الحد، تبقى هناك أمور أخرى تتداخل مع هذا الموضوع وتتعلق به، إلا أن لها صفات مشتركة عامة وهي في الوقت نفسه جديرة بالبحث، فنكون بذلك قد تدرجنا في البحث بما هو مفيد ولم نتجنب الموضوع السياسي كما قد يتصور بعضهم.

إن النضال السياسي نشاط إنساني، والنشاط الإنساني بدايته التفكير، والتفكير محور الثقافة. إذاً إن النضال الثقافي أمر مهم فعندما يخضع العمل السياسي للمناقشة وتستكشف فيه مواضع القوة وإمكانيات الضعف التي يجب تجنبها، أقول عندما

نقوم بذلك نكون قد أسهمنا بشكل جدي في وضع الإطار الصحيح للنضال السياسي. وفي هذا المجال هناك عدد من القضايا الجديرة بالاهتمام.

المسألة الأولى، وربما كانت هي الجوهرية هي مسألة الحكم في الدولة القطرية، أي الفئة الحاكمة. إنني أستطيع أن أرى مسألة التخلف الاجتماعي العام الذي يتصف به المجتمع العربي، وبالتالي يؤثر في مسار الأحداث، ولكنني وإن كنت أرى أن ذلك، لا يمكن التقليل من أهميته ودوره، إلا أنني وأنا الذي أؤكد على الأولويات والتفريق بين المهم والأقل أهمية، أرى أن العقبة الأولى في طريق الوحدة لا ترقد جذورها في حالة التخلف العام الذي يتسم به المجتمع العربي الآن، بل في وضع الفئة الحاكمة.

بالطبع من الصحيح القول إن نوعية الفئة الحاكمة هي من نتاج التخلف، إلا أن ذلك لا يفيدنا كثيراً في المعالجة، وإن كان بمعناه العام صحيحاً. وبعبارة أخرى إنني لا أرجع السبب إلى المواطن العربي.

إن الفئة الحاكمة العربية هي العقبة الأولى في طريق الوحدة، والذي له ذاكرة تمتد قليلاً إلى أبعد من السنوات القليلة الماضية، أي إلى الفترة التي سبقت ذلك يعرف أن الأدبيات السياسية العربية كانت تتحدث عن دور الفئة الحاكمة في تعويق الوحدة أكثر مما تتحدث الآن، وأسباب ذلك عديدة بعضها خطأ بريء وبعضها غرض غير بري. وإذا استخدمنا العبارات البسيطة الخالية من اللغة التقنية لمهنة الكتابة نقول إن الفئة التي تحكم في الدولة القطرية (عموماً وليس إطلاقاً) هي المتمسكة بالتجزئة، وهي التي تمنع قيام الوحدة بشكل مباشر أو غير مباشر، صراحة أو ضمناً حتى وصل بها الأمر مؤخراً عندما أحرجت إلى حد أنها لم تتردد باللجوء إلى السلاح الأجنبي سلاح دول الاستعمار القديم.

تلك هي المسألة المهمة وتلك هي الخطة التي توصل إليها الاستعمار القديم عندما خطا خطواته الأولى في وراثة ممتلكات الرجل المريض ودخل نفوذه إلى الوطن العربي في سايكس ـ بيكو وما تبعها.

الخطة هي أن يمسك الأمة من داخلها، هي أن يخلق فئات حاكمة تتطابق مصلحتها في الحكم في الدولة القطرية مع مصلحته في النفوذ والسيطرة على موارد المنطقة. وهكذا خلق التناقض ونشأت الأزمة المستمرة حتى اليوم. إن الفئة الحاكمة العربية لم تتردد حتى عن الاتفاق مع الأجنبي ضد الأنظمة العربية التي توجهت وعملت من أجل التوحيد، والأمثلة على ذلك معروفة في السابق واللاحق.

إن الفكر السياسي العربي قد تناول هذه القضية في مرحلة من المراحل، إلا أنه حصل بعض التراجع في ذلك يدل عليه جرد بسيط لكمية ما يكتب عن هذا الموضوع الآن، مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي، فلم نعد نرى عنواناً لمطبوع باسم الفئة الحاكمة في طريق الانهيار مثلاً. ولا يقتصر الأمر على الكم بل إن بحث هذه القضية حتى، عندما يحدث فهو أقرب إلى الإعلام منه إلى البحث الفكري لذلك كان تأثيره محدوداً وديمومته قصيرة نسبياً.

إنني بالطبع لا أقلل من عامل الاضطهاد الثقافي الذي تمارسه الفئة الحاكمة ضد منتقديها، إلا أنني في الوقت نفسه قد تحدثت عن معوقات الوحدة، وإن تحقيقها يحتاج إلى نضال سياسي وثقافي وأنا على يقين أن عبارة النضال ذات معنى مفهوم.

إن الذي يتمعن في الأدبيات السياسية ذات الصلة بالموضوع في المرحلة الأخيرة لا يستطيع إلا أن يخرج بالانطباع بأن محور تلك الأدبيات لم يكن الدور المناهض للوحدة الذي قامت به الفئة الحاكمة في الدولة القطرية عن عمد وسبق إصرار، بل كان أموراً أخرى منها الخوض في الأمر العام، أي تخلف المجتمع العربي ومنها العامل الخارجي، أي دور الاستعمار والصهيونية. . إلخ. والذي يقرأ هذا القول ربما يتصور أنني أقلل من دور الاستعمار والصهيونية كمعوق للوحدة، الأمر الذي يحتاج إلى كلمات إيضاح. إن الاستعمار والصهيونية هما العدو الأول للوحدة العربية، فقد وضعا الخطة وخلقا أداة داخلية تسمى في بعض الأحيان وطنية لتنفيذ تلك الخطة بشكل مستديم يتفاقم مع الزمن، وذلك هو معنى القول بمسك الأمة من الداخل. الفئة الحاكمة في الدولة القطرية هي المسؤول الأول عن منع قيام الوحدة العربية، أما الاستعمار والصهيونية فهما واضعا الخطة ومرجعيها وشريكا المصلحة، لذلك فإنني من الذين يرون أن قضية تحقيق الوحدة قضية داخلية بالدرجة الأولى بالرغم من أهمية ودور كل العوامل الأخرى بما فيها دور الاستعمار والصهيونية.

ولكن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والدخول في شيء من التخصيص، فعندما نقول يجب التركيز على الدور السلبي للفئة الحاكمة في الدولة القطرية إعلامياً، والأهم من ذلك فكرياً، ماذا نقصد على وجه التحديد؟ كيف نساعد من يرغب ويستطيع الإسهام في النضال الفكري على توجيه نشاطه في الاتجاه الصحيح؟ في هذا المجال يمكن أن نورد الملاحظات التالية: الشيء الأول هو التركيز على إخفاق الدولة القطرية من خلال كتابات واسعة كماً وموثقة مقنعة

نوعاً. أقول ذلك لسبب هو أن الدولة القطرية قد استطاعت، حيثما توافرت الإمكانيات المالية من النفط أن تحقق بعض الانجازات، وأن تتخذ بعض إجراءات الترفيه والترضية للجماهير. إن ذلك أمر يجب الاعتراف به. ومن جهة أخرى، إن الدولة القطرية قد تعلمت بمرور الوقت شيئاً من أساليب الإعلام الحديث فكونت أجهزة إعلامية وسيطرت على مؤسسات موجودة وهي الآن تسيطر على شبكة[٢] واسعة من هذه المؤسسات في داخل الوطن العربي وخارجه، وتصدر مؤسساتها الحكومية المطبوعات المتنوعة عن انجازاتها محاكية ما تقوم به المؤسسات الغربية كالمصارف والشركات في هذا المجال.

وقد تطور هذا الجهد الإعلامي إلى المجال الفكري إذ يلاحظ قيام مؤسسات جديدة وإعادة تنشيط مؤسسات موجودة تدعو إلى الأمر الواقع بأسلوب غير مباشر يستخدم لغة الثقافة والفكر السياسي. وبذلك أصبحت الدولة القطرية مدعومة بجهاز يتجه إلى تفكير المواطن أضيف إلى أجهزة الإجبار ونشاطات الإغراء والترفيه والإرضاء التي تمارسها.

يحدث كل ذلك ولا يقابله إلى الآن هجوم معاكس يوازي الصورة أمام المواطن. لقد أخفقت الدولة القطرية بصورة مأساوية ذريعة في أهم مسألتين وأخطرهما وهما: الأمن والتنمية، ولم يستطع الوحدويون المثقفون العرب حتى الآن كشف هذه القضية كما يجب إلا في حدود العموميات وبأسلوب إعلامي في الغالب.

إن الإخفاق الذريع للدولة القطرية يجب أن يكون محوراً لجهود ثقافية واسعة يبدد ادعاءاتها في التقدم والنجاح.

القضية المهمة الأخرى التي أرى أن الاهتمام بها في مجال النضال الثقافي مسألة تقويمية فحواها النظر بموضوع الوحدة من حيث الجوهر وليس كهدف من جملة أهداف أخرى. إن الحديث المتداول في الوسط الثقافي الآن هو النهضة

---

(٢) ورد في: **المنتدى** (عمان)، السنة ٧، العدد ٨٣ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٩ ما يأتي: «هناك خطر آخر أصبح يهدد حرية التعبير عن الرأي يتعلق بظاهرة مستجدة أخذ يعرفها الوطن العربي خلال العقد الأخير على الخصوص وهي ظهور وسائل نشر وإعلام واسعة وبوسائل ضخمة هي ملكية عدد قليل من شيوخ خليجيين. فهناك حوالى ١٤ جريدة ومجلة توزع في البلدان العربية وأوروبا وأمريكا، وهناك إذاعتان إحداهما تبث من باريس وأخرى من الولايات المتحدة. وهناك شبكتان تلفزيونيتان إحداهما تبث من لندن وتشاهد في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشبكة أخرى تشاهد في الولايات المتحدة، وهناك أخيراً وكالة عالمية كبرى هي اليونايتد برس».

والنهضة عندما تقترن بشيء من توسيع الكلمات تتحول إلى عبارة المشروع النهضوي الذي يتكون من أهداف عديدة أحدها الوحدة.

إنني أرى أن ذلك (بالمنظار النظري) أمر خاطئ فصحيح جداً أن العرب يريدون النهضة والنهضة هي المقصود النهائي، والنهضة بديهياً تعني، ببسيط الكلمات، التقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، إلا أن البحث النظري المجرد قد حول هذا الكلام البديهي الصحيح إلى شيء آخر هو أنه جعل للنهضة أهدافاً، والوحدة أحد تلك الأهداف، كما إن الفكر السياسي العربي يتحدث أحياناً عن طبيعة العلاقة بين تلك الأهداف وامتزاجها ببعضها وسماه أحياناً عضوياً. وحتى ذلك إذا كان غرضه إيضاحاً نظرياً فلا غبار عليه، ولكن الموضوع لا يقتصر على ذلك، ولا يقف عنده بل إن مثل هذا التحليل قد انتهى بفعل المنطق المجرد وبفعل أثر الأدبيات الماركسية والماركسية التأثر، إلى نوع من مساواة عناصر النهضة بعضها ببعضها الآخر، فجعل المجموع شروطاً للواحد، فلا يتحقق هذا إلا إذا تحققت البقية. وهكذا تدرج البحث المجرد والتفكير المتأثر إلى نوع من التعجيزية الفكرية التي كانت نتيجتها العملية ـ سواء عن قصد أو عن غير قصد ـ عرقلة تحقيق الوحدة.

نعم الوحدة ركن من أركان النهضة ولكنها ليست كباقي الأركان. إنها عنصر من عناصر التقدم ولكنها ليست كباقي العناصر. الوحدة هي الهدف الأول الذي يجب ألا يثقل بأية شروط وتحقيقها يجب ألا يتوقف على تحقيق أي من عناصر ما يسمى بالمشروع العربي النهضوي. أما سبب ذلك في نظري فبديهي، وهو أن الوحدة أمر يمس وجود الأمة، أما الأهداف الأخرى فليست كذلك لذلك علينا أن نضع النضال من أجل الوحدة في مقدمة كل شيء وألا نثقلها بأي قيد وألا نشترط إلى تحقيقها أي شرط، وتعريفها يجب أن يكون بسيطاً ملتصقاً بالأرض خالياً من الطوباوية والكلام المنمق المجرد.

إنها تعني أن يتناقص عدد الدول القطرية حتى نصل إلى دولة قومية واحدة ذات كيان دولي واحد تضم الوطن العربي بكاملة وبحدوده المعروفة.

ولكن ماذا يعني ذلك عملياً؟ ذلك أمر مهم، إنه يعني أن يكون موضوع الوحدة أي الاقتراب منه هو مقياس الصحيح من الخطأ والعمل الوطني من غيره والحاكم الصالح من الحاكم الطالح وليس أي شيء آخر مهما كان ذلك الشيء.

إلا أن القول بذلك قد يثير الالتباس وسوء الفهم مما يقتضي التنويه. إنه لا يعني أننا يجب ألا نعمل شيئاً في أي مجال آخر من مجالات التقدم، ولا يعني أن

نعارض أي خطوة تحصل في أي من مجالات التقدم الأخرى طالما أن الوحدة لم تتحقق بعد. إن التقدم في أي مجال هو تقدم ولكن الوحدة مسألة أخرى فهي مسألة الوجود والمستقبل.

الخطأ الشائع الآخر الذي يجب التنويه به هو أن قضية تحقيق الوحدة أمر لا يتوقف على موضوع النظام ويجب ألا يتوقف تحقيقها على مسألة نظام دولة الوحدة. فالنظام مسألة داخلية خاضعة للتطور والاجتهاد ولا ترقى في الأهمية وبالتالي لا تتساوى في الأولوية مع قضية تحقيق الوحدة. وهنا أيضاً لا بد من أن أقول إن ذلك لا يعني أننا لا نبحث هذا الموضوع ولا نخوض فيه بل إن ذلك شيء ورفعه إلى مستوى الشرط اللازم شيء آخر تماماً.

هناك أمر يغيب عن البال أحياناً هو أن التطور الاجتماعي عملية معقدة خلاصتها الارتقاء المتواصل المتدرج صعوداً وهبوطاً نحو هدف ينقل الإنسان إلى وضع أفضل من الوضع الذي هو فيه. وينطوي ذلك بداهة على وجود مثل أعلى يجب التمسك به إلى جانب مرونة في العمل اليومي تقتضيها الظروف، لذلك فليس من الخطأ أن يتخذ العمل من أجل الوحدة شكل الخطوات والصعود المتدرج من البسيط ارتقاءً إلى الأفضل، وهكذا. ولكن مع القول بكل ذلك يجب أن يكون تحقيق الوحدة هو الهدف الأول والأعلى الذي لا يرقى إليه أي هدف، ولا يوضع عليه أي شرط وهو في هذا المجال المقياس الأول للخطأ والصواب.

ـ ٩ ـ

إنني في الوقت الذي أدعو فيه المثقفين العرب إلى توسيع النضال الفكري من أجل الوحدة وعلى الأسس التي مر ذكرها أود التعرض إلى قضية لا تكون مرضية للجميع. فقد يقبلها البعض وقد يرفضها البعض الآخر وربما يمتعض منها. وهي مسألة نقدية. إنني وجدت من خلال ما أقرأ وأسمع خلال فترة ليست قصيرة نسبياً من الزمن أن الفكر العربي لم يكن مستقل الموقف كما يتوقع منه. فهو في أحيان ليست قليلة كان يرجع صدى الحوادث بدلاً من أن يكون المنشئ لها.

إن التطور الاجتماعي له نقطة بداية هي الفكر ويعني ذلك أن الفكر يجب أن يكون هو البادئ في تحليل وضع المجتمع ونقده سلباً أو ايجاباً واقتراح مسار التقدم ووضع الأجوبة للأسئلة المطروحة وبذلك يكون قائداً للتقدم. لقد حدثت

في الوطن العربي تطورات مهمة منذ بداية ما ندعوه بالنهضة العربية الحديثة فهل كان الفكر قائد تلك الأحداث؟ وهل كان السبّاق في معالجتها أو أنه كان في أكثر الحالات يرجع الصدى وينفعل بما يحدث بعد أن يحدث داخلياً أو خارجياً؟

إن الذي يبدو لي أن الوصف الثاني كان الأرجح. وللإيضاح، أنا لا أورد هذه الملاحظة بدافع مسبق بل من أجل الإشارة إلى أن هذا الموقف للفكر العربي قد أسهم في توسيع موجة التشاؤم وهبوط الروح المعنوية عندما انفعل بأحداث سياسية سلبية بدلاً من أن يقوم بالعكس. وفي هذا المجال أعود إلى التنويه بدور الثقافة المغرضة التي تنشرها مؤسسات أعداء الأمة قبل العدوان الغربي الأخير وفي أثنائه وبعده والتي تتمحور الآن حول تبديد فكرة الوحدة العربية. لنأخذ مثلاً يتعلق بقضية الشرعية ولننظر كيف انفعل الفكر العربي بعبارة رئيس الولايات المتحدة السابق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما تحدث عن النظام الدولي الجديد وكيف أصبح ذلك موضوع الساعة تقريباً في وسطنا المثقف.

عندما نطلع على ما يجري في الدول المتقدمة في المجال الثقافي نجد ظاهرة تلفت الانتباه هي أن الاهتمام الأول للوسط الثقافي هو الشؤون الداخلية وإزاء ذلك تصدر منا تفسيرات بعضها صحيح وبعضها غير ذلك. إننا غالباً ما نعتبر الاهتمام بالشؤون ذات الصفة العمومية والنطاق العالمي دليلاً على النضج وبعد النظر والاعتزاز وهو تقويم ربما لا يكون كامل الصواب. ونحن عندما نصدر مثل هذا التقويم نقيس بمقاييسنا ونصدر من اعتباراتنا. إنني أعرف أن القيمة العليا التي تحرك الغرب هي المصلحة ـ الشرعية وغير الشرعية. إلا إنني في الوقت نفسه لا أجد أن الاهتمام بالشأن الداخلي بحد ذاته وفي جميع الحالات تعبيراً عن أنانية غير مشروعة، بل على العكس عندما تكون الأمة في حالة كالحالة التي نحن فيها، فالإنسانية لا بد أن يكون التعبير عنها عملياً وهو البدء بالنفس، لذلك كانت العبارة المعروفة في أدبياتنا السياسية الإنسانية الصحيحة في القومية الصحيحة عبارة سليمة الجوهر. وتلك هي الحكمة التي ينطوي عليها القول الإسلامي المبجل (الأقربون أولى بالمعروف). أن تبدأ الاهتمام بنفسك عندما تكون نفسك بحاجة إلى الاهتمام ـ في إطار الذي نتحدث فيه عن حال أمتنا اليوم ـ هو المثالية الصحيحة في حين أن الاهتمام بالغير في مثل هذه الحالة هي العبث في أفضل الحالات. المثالية والأنانية ككل التعبيرات الأخرى ليست ألفاظاً مجردة بل لا بد أن تتلاءم مع الظروف وأن يكون التعبير العملي عنها منسجماً مع الحالة.

إننا ننادي بالوحدة العربية ونقول بأهمية النضال الثقافي في سبيل تحقيقها فهل يكفي بعد مرور كل الزمن الذي مر أن نبقى في مجال السهل الميسور من دون الدخول في دائرة الصعب الذي يتطلب العناء والعمل المجهد؟ إن الحديث عن الوحدة في دائرة العام وفي نطاق المبادئ المجردة مهمة سهلة نسبياً وهي وإن كانت ضرورية إلا أنها نقطة البداية التي يجب أن نتجاوزها لمراحل أكثر تطوراً وهي البحث في الخاص والدخول في التفاصيل والذهاب إلى الرقم والوثيقة والواقعة.

إن الوحدة لا تتحقق إلا بالتعامل مع الواقع الموجود بكل تعقيداته، والواقع الموجود يجب أن يكون على درجة من الوضوح لدى الرأي العام ولدى من نطالبهم بتحقيق الوحدة ألا وهم الفئة الحاكمة في الدولة القطرية.

لقد كان لي رأي منذ عدد من السنوات وهو أن يتناول دارسو قضية الوحدة شيئاً من التفاصيل في مجالات عملية، كالتكامل والمشاريع المشتركة وتوحيد القوانين وأنظمة الحكم في مختلف المستويات، وشؤون التنمية والعلاقات الثنائية والجماعية وخصوصيات المناطق، وما يشبه ذلك من المواضيع العملية التي تقدم العون لمن يريد أن يتخذ خطوة على طريق التوحيد. وبعبارة أخرى تهيئة الرأي العام والمعاونة المسبقة لعملية التوحيد عندما تسنح فرصها. فلو أن ظرفاً ملائماً قد تهيأ لعمل وحدوي مهما كان نطاقه فإن الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار تحتاج إلى أن تعرف ما يمكن أن تحتويه الخطوة وما تنطوي عليه وماذا تحتاج إليه من متطلبات. كما إن الجهة المنفذة تحتاج إلى أن تعرف كل ما يتعلق بسؤال كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وعندها لا بد من جهد الدراسة من قبل سياسيين ومختصين. إذاً لماذا لا يكون مثل هذا الجهد مهيأً منذ الآن؟ إن التهيئة المسبقة لا تخفى أهميتها فهي فنياً أكثر كفاءة وهي من جهة أخرى تعبئ الرأي العام وذات أثر إعلامي ايجابي. تلك ملاحظة فنية لها مكانة بالنسبة إلى ما نحن فيه.

ـ ١٠ ـ

ونصل الآن إلى موضوع على درجة من الأهمية، مما يمكن اعتباره بشكل من الأشكال في عداد العمل السياسي. إن الشعور القومي عموماً واسع الانتشار إلا أنه يتفاوت من حيث درجة التطور، وما نتحدث عنه الآن هو الشعور المتطور لمستوى التفكير السياسي. بعبارة أخرى إننا نتحدث عن الشعور القومي السياسي،

والشعور القومي السياسي هذا هو ما يمكن أن نطلق عليه التسمية الدارجة أي الحركة القومية.

إن هذه الحركة لها تاريخ معروف، وما يهمنا من ذلك هو أنها موزعة على منظمات عديدة، وإن تباينت في درجة التنظيم ونوعيته. إننا وإن كنا لا نقصد بحث موضوع أسباب التباين والاختلال إلا أن من الممكن في النهاية إجمالها بعاملين: ذاتي وموضوعي. العامل الذاتي موجود ومهم وقليلة هي المعالجات التي تناولته بالمفيد من البحث، وإني من المهتمين بذلك وقد سبق أن كتبت عنه[٣].

أما العامل الموضوعي، فهو كل ما يقع في نطاق اختلاف الاجتهاد والرأي وما ينتج عن ذلك من نظريات. إنه هو الآخر ليس موضوعاً نستطيع أن نتناوله بالتفصيل الذي يستحقه في مثل هذا المجال. إلا أنني لا يمكن إلا أن أشير إلى مسألة واحدة ذكرتها في ما سبق من هذه المقالة لذلك لا مناص من تناولها.

إنني لم أشك يوماً بالحق والفائدة من تباين الآراء فهو من طبيعة الأمور والطريقة الطبيعية التي تنتج عن فعالية التفكير، وهو الوسيلة للاقتراب من الحقيقة. الأمر الذي أقصد التنويه عنه لا يتعلق بذلك بل بكيفية التعامل مع اختلاف الآراء وما ينتج عنه من اختلاف الفرق والأحزاب والتجمعات البشرية. إن الأمور المختلف عليها ليست واحدة في الأهمية بل هناك الأهم وهناك الأقل أهمية، وهناك ما يأتي بعده وهكذا.

إنني أرى عملاً سياسياً مهماً نستطيع أن نقوم به ولم نقم به حتى الآن ولم تنجح المحاولات التي قامت من أجله سابقاً ألا وهو أن يتفق جميع المؤمنين بالوحدة بغض النظر عن كل شيء آخر، أي بغض النظر عن الاختلاف في أي شيء آخر. نعم علينا ـ نحن المؤمنين بالوحدة العربية ـ أن نتحد بشكل من الأشكال وبطريقة من الطرق على هدف تحقيق الوحدة وأن نقبل جميعاً أن كل شيء آخر يأتي في الأهمية التالية لهدف الوحدة. وهنا لا يفوتني أن أشير تبسطاً إلى أننا جميعاً يجب أن نقبل بعضنا بعضاً وأن نعتبر الآراء المتباينة اجتهادات مشروعة هي من طبيعة الأمور وأن نتجاوز الذاتي مما سبق أن امتزج بعلاقاتنا وفعل ما فعل فيها سلبياً.

---

(٣) سعدون حمّادي، «الوحدة والثورة والعوامل الذاتية،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٦٨)، ص ١٧ ـ ٣٦.

الخلاصة هي أن عملاً سياسياً مهماً بإمكاننا أن نقوم به لا يقل أهمية عن النضال الثقافي، وهو تكوين جبهة قومية تجتمع على هدف واحد أولاً وقبل كل شيء ألا وهو تحقيق الوحدة العربية خارج النظريات التي نعتنقها ومن دون شروط مسبقة وبغض النظر عن كل ما يتعلق بالماضي. وبديهي أن قولي هذا لا يعني أن يتنازل كل منا عن آرائه، فذلك غير ممكن وربما غير مفيد إلا أننا يجب أن نتفق على وضع هدف الوحدة فوق كل شيء آخر بكل ما تعنيه هذه العبارة وما تنطوي عليه وما تؤدي إليه وتقتضيه في التطبيق. تلك دعوة ليست جديدة إلا أنها لم تتحقق بعد وهي قطعاً ليست خارج إمكانياتنا فهل نحن فاعلون؟

تلك هي ملاحظاتي عن مشروع الوحدة العربية ليس في المطلق الطوباوي بل ابتداءً من الواقع الموجود الذي أسميته **الصعب**. وإذا ما أردنا أن نتحدث بلغة النظريات وعباراتها التقنية فهي ملاحظات تتمسك بالمثل الأعلى ـ هدف الوحدة ـ وتناضل من نقطة الواقع صعوداً نحو الهدف من خلال عمل صعب ممكن فهي بمثابة مثالية واقعية إن صح التعبير.

٥ ـــ الغرب والوحدة العربية

ـ ١ ـ

ليس من السهل صياغة مفهوم بسيط للعلاقة الثقافية مع الغرب وذلك بسبب تداخل القضية السياسية مع القضية الثقافية. سياسياً تتسم العلاقة مع الغرب بالسلبية، فقد كان الوطن العربي من ضمن مناطق العالم التي خرج إليها الغرب مستعمراً إمبريالياً.

إن مطامعه تعود حتى إلى ما قبل سايكس ـ بيكو وبلفور، عندما وضعت الدول الغربية الاستعمارية ضمن سياستها هدف الحصول على أكبر نفوذ ممكن في إمبراطورية الرجل المريض، وفي البلدان العربية بخاصة، فنشطت بريطانيا في سواحل الجزيرة العربية المطلّة على البحر العربي والخليج العربي، وكونت ألمانيا علاقات ثنائية مع الدولة العثمانية، وهكذا حتى أتت سايكس ـ بيكو ووعد بلفور حيث اتضحت المطامع الاستعمارية وتجسدت بشكل مشاريع للتنفيذ فدخلت بريطانيا وفرنسا والصهيونية وإيطاليا وإسبانيا في عملية تقسيم واستعمار الوطن العربي، ولا تزال العلاقة قائمة على هذا الأساس بشكل أو بآخر تشتد وتفتر بحسب الظروف الدولية وتطورات الأوضاع داخل الوطن العربي. إذاً العلاقة تتسم بالعداء. وعلى هذا الأساس السياسي، فإن الغرب مرفوض.

ولكن للغرب حضارة وثقافة اتصلنا بها ودخلت محيطنا بشكل أو بآخر، وهنا لا يمكن تكوين موقف بسيط، فالغرب قد حقق نهضة وتقدماً فكرياً وتقنياً مادياً وثقافياً لا مجال للإعراض الكامل عنه.

إن ثقافة الغرب فيها عناصر إيجابية، لولاها لما حصل ذلك التقدم إلى جانب عناصر سلبية لا تراها إلا الأقلية في الغرب التي تستطيع التحرر من المصالح

والتأثير الفكري وقيود القوالب الاجتماعية والسياسية التي تعيش ضمنها. أما نحن العرب فنراها بصورة أكثر جلاء لوقوع آثارها الضارة على مجمل حياتنا في الحاضر والمستقبل. وبصورة إجمالية يمكن القول إن العناصر الإيجابية في ثقافة الغرب هي العقلانية والكفاءة الإنتاجية، أما محور السلبية في ثقافة الغرب، فهو تغليب المصلحة الذاتية على المبادئ الأخلاقية في العلاقة مع الآخرين.

إننا ونحن نبحث عن السبيل الصحيح المجدي للنهضة لا نواجه الغرب سياسياً فقط، بل وثقافياً أيضاً، وعلينا صياغة موقف دقيق يستطيع التمييز بين ما هو سلبي، وما هو إيجابي عند عدو يقف أمامنا لا كالمغول أو العثمانيين، محتل له قوة عسكرية من دون قوة ثقافية بل عدو مسلح بثقافة يجتهد في أن يغرقنا بها كما يجري الآن. إن ردود الفعل إزاء الغرب لم تكن كلها ترى هذا التعقيد، فهناك موقف الرفض الكلي المتمثل بالأصولية، وهناك موقف الاستغراق الكلي المتمثل بالتبعية التامة للغرب.

إن هذه المواقف تتسم بالسهولة والانفعال وإلحاق الضرر بقضية النهضة، لذلك لا بد من موقف يتسم بالثقة بالنفس والموضوعية والرؤية المستقلة والذي يمكن التعبير عنه بالقومية التقدمية المنفتحة على العصر. هذا ما تحاول هذه المقالة أن تساهم في إيضاحه.

إن صعوبة البحث في العلاقة الثقافية مع الغرب ترجع إلى التناقض السياسي بين الغرب، وبين أكبر قضية تهم الأمة العربية في الوقت الحاضر، قضية بناء الكيان العربي الموحد. ويرجع ذلك التناقض أساساً إلى موضع الضعف في ثقافته الذي ذكرنا أنه كان نقطة بداية الاستعمار، وهو نفسه الذي دفع الغرب إلى معاداة حركة القومية العربية ومشروع الوحدة.

كيف يقاوم الغرب الوحدة العربية ولماذا؟ المعروف أن الغرب المتمثل بالدول الاستعمارية يقف موقف العداء لتوحيد الأمة العربية في كيان دولي واحد يحقق للأمة القوة والاستقلال. وموقف الغرب هذا موقف ثابت ومستمر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عندما زالت الإمبراطورية العثمانية، إذ كانت الدول الغربية الاستعمارية تطمع بممتلكات ما سمي بالرجل المريض قبل قيام الحرب.

إن أول خطوة عملية لتجزئة الوطن العربي كانت عقد اتفاقية سايكس بيكو لمواجهة مشروع التوحيد الذي بدأ يظهر من خلال الثورة العربية في سنة ١٩١٦م. وبصورة متتابعة تمت السيطرة على المشرق العربي وتجزئته بين بريطانيا وفرنسا، ثم سيطرت إيطاليا على ليبيا، وإسبانيا على منطقة الريف والصحراء.

وكانت الخطوة العملية الأخرى هي وعد بلفور والمشروع الصهيوني لاستعمار فلسطين. وهكذا ومن خلال مشاريع عملية تمت تجزئة البلدان العربية وقضي على مشروع التوحيد الذي كان قائماً آنذاك. وكانت نتيجة المشروعين قيام الدولة القطرية وظهور الكيان الصهيوني. وبذلك تكون الدول الغربية قد تدخلت عملياً لمقاومة فكرة الوحدة العربية عندما دعت الحاجة إلى ذلك، وأصبح الظرف حرجاً. إن الدول الاستعمارية لم تتكلم ضد الوحدة، فمراسلات الشريف حسين مع مكماهون لا تتضمن رفضاً قاطعاً لفكرة الدولة العربية المستقلة التي كانت موضوع المراسلات، بل على العكس كانت هناك وعود وموافقات مهدت لقيام الثورة ضد الدولة العثمانية. ولكن من الناحية العملية كان الوضع مختلفاً، فبعد انتهاء الحرب كان لا بد من مواجهة الوضع الجديد في البلدان العربية المشرقية على الأقل، فقد خرجت البلدان العربية من الحكم العثماني وهناك حركة من أجل الوحدة لذلك كان لابد للدول الاستعمارية من موقف عملي لمواجهتها اتخذ شكل المشروعين المذكورين. وبعدها تحولت السياسة الغربية في مقاومتها لتيار الوحدة العربية إلى الأسلوب غير المباشر، فتركت مهمة المقاومة لتطور الدولة القطرية، وللدور الذي تقوم به الحركة الصهيونية.

إن الدولة القطرية أخذت تتبلور وتتكون لها الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تلك الأطر ظهرت الفئات الحاكمة على مختلف المستويات ذات المصلحة المشتركة مع مصلحة تكريس الدولة القطرية. وأدى ظهور المشروع الصهيوني إلى خلق تناقض وصراع يستنزف القوة العربية ويهددها ويعدل كفة القومية العربية إذا ما مالت نحو الوحدة والتحرر من نفوذ الاستعمار. وهكذا أصبحت مقاومة الغرب للوحدة العربية مقاومة غير مباشرة، تتولاها أنظمة الدولة القطرية بالنيابة، وبقيت الدول الاستعمارية بمثابة المرجع الأخير والملجأ عند الملمات والظروف الصعبة. وهكذا تولت أنظمة الدولة القطرية مهمة مقاومة الوحدة العربية بمختلف الوسائل، عدا حالات الطوارئ، حيث تضطر الدول الاستعمارية إلى الظهور مباشرة في الصورة ودخول الميدان بنفسها. وقد حدثت حالات طوارئ فنزلت قوات بريطانية في الأردن وقوات أمريكية في لبنان وأخيراً جاء العدوان على العراق.

إذاً هناك مستويان لمقاومة فكرة الوحدة العربية: المستوى غير المباشر الذي تولته الدولة القطرية في الأوضاع الاعتيادية، والمستوى المباشر الذي تولته الدول الاستعمارية مباشرة في حالات الطوارئ والأوقات الحاسمة. والمتتبع بالدراسة نشوء الدولة القطرية والنخب الحاكمة فيها يلاحظ أن الدولة القطرية قد نشأت

على أساس فكرة الاستقلال عن الأجنبي وفي بعض الحالات كانت نتيجة لصراع دموي وثورة مسلحة ضد الاستعمار الغربي. إن المفروض والحالة هذه أن يكون الاتجاه السائد في هذه الدولة هو تعزيز الاستقلال عن الأجنبي المستعمر والاتجاه نحو الأفكار الوطنية والقومية.

ولكن الذي حصل كان العكس، ولو بدرجات مختلفة وحالات متباينة، فقد كان الاتجاه عموماً نحو التلاؤم مع الاستعمار الأجنبي والتحالف معه، ولاسيما في ما يتعلق بسياسة مقاومة القومية العربية والوحدة العربية. وهنا لا بد من الانتباه إلى مسألة فكرية وهي أن الدول الاستعمارية وريثة ثقافة عقلانية (وإن كانت بعيدة عن المثل العليا)، كما إنها تملك خبرة واسعة في شؤون العالم الثالث، وبذلك استطاع واضعو السياسة في تلك الدول أن يروا أن الدولة القطرية تختزن بطبيعتها وبمرور الوقت الاتجاه نحو تكريس وجودها والسعي المستمر من أجل البقاء، وبذلك فإن تطورها يسير في اتجاه متناقض مع فكرة الوحدة العربية. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التركيب الثقافي والاجتماعي للنخب الحاكمة فالنخب الحاكمة تأتي من المجتمع، والمجتمع العربي الخارج من قرون من التخلف قد تكونت فيه بمرور الوقت ميول الانسحاب من العام إلى الخاص أي من الاهتمام بشؤون المجتمع إلى الاهتمام بشؤون النفس.

إن فقدان الاستقلال والدور الحضاري وغياب الدولة القومية وما رافق ذلك من تخلف في الثقافة والحياة الاقتصادية والاجتماعية قد أدى بمرور الوقت إلى حصول عملية تكيف في الإنسان العربي لوضع التخلف، وكان ذلك التكيف في اتجاه الانسحاب إلى الذات الفردية، فضعف الشعور بالذات القومية وبأهمية المجتمع، وضعف روح المبادئ والمثل العليا، وقويت ميول الدفاع عن النفس والسعي من أجل البقاء الذاتي. وهكذا قويت الأنانية على حساب روح التضحية. لذلك نلاحظ أن المجتمع المتخلف تقوى فيه ميول الولاء للدوائر الضيقة ابتداءً من الذات الفردية إلى العشيرة والمدينة والمحلّة والمذهب على حساب الولاء الأوسع للأمة والانفتاح على العالم والتفاعل معه من خلال تأدية دور حضاري ايجابي.

إن النخب الحاكمة التي أتت من مجتمع بهذه الصفات سرعان ما عكست ثقافتها وأفكارها ومشاعرها على الدولة، وأدى ذلك إلى نظرة إلى الحكم تدفع في اتجاه التمسك به، والاستمرار فيه عن طريق استمرار بقاء الدولة القطرية. ومن هنا وفي هذه المسألة بالذات حصل خطأ في التقييم لا يزال ماثلاً في الذاكرة، فالدولة القطرية تكمن فيها بذور التجزئة ومرور الزمن بحد ذاته يؤدي إلى تكريس

وجودها وليس العكس. إن المسؤولية لا تقع على الدول الاستعمارية وحدها بل تشترك فيها النخب الحاكمة أيضاً. وبعبارة أخرى إن الخلل ليس خارجياً فحسب بل هو داخلي أيضاً. لذلك كان من الخطأ في التشخيص المقولة التي ترددت في الكتابات السياسية عموماً والقومية بوجه خاص من أن كل ما أصاب الوطن العربي ولاسيما تجزئته، إنما يعود سببه و**مسؤوليته** إلى الاستعمار وحده. ومن هنا كان لا بد من إعادة النظر في إستراتيجية النضال القومي، فالتخلف الذي يطبع حياة المجتمع العربي، وما ينتج عنه من آثار سلبية في النخب الحاكمة وعلاقتها بجماهير الشعب أصبح أمراً لا يقل أهمية عن مفعول الدول الاستعمارية في تكريس التجزئة.

وما حدث في اليمن مثال واضح على دور النخب الحاكمة في مقاومة الوحدة أو أي خطوة في طريقها. إن النخبة الحاكمة في جنوب اليمن تمسكت بتجزئة البلاد، وأقامت دولة منفصلة عندما كانت تستطيع ذلك بمعاونة من الخارج، وعندما زالت تلك الإمكانية بزوال الاتحاد السوفياتي دفعتها المصالح الذاتية نفسها إلى التفتيش عن وسيلة جديدة للحفاظ عليها، فكانت الوحدة ولكنها بعد أن لاحت في الأفق إمكانيات جديدة للرجوع إلى الدولة القطرية، لم تتأخر عن محاولة الانفصال. كما اتضح من ذلك أيضاً أن الدولة القطرية العربية لم تخرج عن نهجها في تكريس التجزئة فعملت بشكل شبه علني على دعم محاولة الانفصال مما أصبح معروفاً.

لقد شخصت الدول الاستعمارية هذا الموضوع وبنت عليه سياستها إزاء الوطن العربي، فبعد أن اتخذت الإجراءات العملية في سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، وقامت الدولة القطرية واحتدم الصراع العربي ـ الصهيوني أصبحت مهمة تكريس التجزئة موكلة للنخب الحاكمة بدلاً من الدول الاستعمارية بصورة مباشرة، نلاحظ أن الدول الاستعمارية انسحبت إلى التخلف واقتصر نشاطها المعادي على التوجيه غير المباشر والحماية للدولة القطرية بشتى الوسائل، وبدرجات متفاوتة بحسب مقتضى الحال.

ويلاحظ أن هذه الدول التزمت التقليل من الكلام والتصريحات المعادية للوحدة العربية، ولكن استمرت مراكز البحوث في الجامعات والأفراد والمستشرقون بالنهج القديم نفسه في التنظير المبطن للتجزئة والدولة القطرية وتعميق التحسس الانقسامي عند الأقليات الطائفية والعرقية بهدوء وليس بصيغة هجوم واسع النطاق.

ـ ٢ ـ

ثم حدث تطور في اتجاه الوحدة في سوريا ومصر وتوسع المد القومي واكتسبت حركة الوحدة قوة فعالة، وبذلك بدأت حالة لم تعد الدولة القطرية وحدها قادرة على مجابهتها من دون دعم خارجي من الدول الاستعمارية. وهنا وفي هذه المرحلة من التطور قامت الدول الاستعمارية بإجراء عملي منها مباشرة، وكان ذلك قيام حلف بغداد. إن قيام هذا الحلف وإن كان في أهدافه المعلنة موجهاً إلى مقاومة ما سمي بالحركة الشيوعية والاتحاد السوفياتي، إلا أنه أدى عملياً إلى آثار سلبية على تيار الوحدة العربية إذ سلخ قطراً عربياً مهماً هو العراق من الجسم العربي وضمه إلى دول غير عربية وأصبحت علاقات هذا القطر بتلك الدول أقوى من علاقته بالأقطار العربية لا بل أصبح العراق كدولة قطرية معادياً للقومية العربية ولتيار الوحدة. وبدأ الحلف يوجه البناء السياسي والاقتصادي والثقافي في العراق في اتجاه مغاير ومعادٍ للوحدة العربية في التنسيق العسكري والبدء بإنشاء بنية تحتية ابتدأت بالطرق على أساس أن العراق جزء من منطقة غير المنطقة المعروفة في الوطن العربي.

وبدأت عملية التنسيق وفي جميع المجالات تسير في هذا الاتجاه نحو أعضاء الحلف وهم أقطار غير عربية على حساب الاتجاه نحو الأقطار العربية من خلال الجامعة العربية. يتضح من ذلك أن الإجراء العملي الذي اتخذته الدول الاستعمارية لم يكن هدفه يقتصر على الحرب الباردة أو حماية استقلال العراق من خطر الاحتلال السوفياتي كما كان يتكرر على لسان الفئة الحاكمة في العراق آنذاك وشعار نورى السعيد المعروف (دار السيد مأمونة) بل ترافق ذلك بشكل تلقائي مع مقاومة الاتجاه نحو الوحدة العربية بعزل العراق وبدء حملة مضادة للقومية العربية وقيادة جمال عبد الناصر.

أما لماذا قامت الدول الاستعمارية بهذه الخطوة العملية وكشفت عن حقيقة سياستها إزاء الوحدة؟ فالسبب يرجع إلى حرج الظرف فقد قوى التيار القومي واستطاع أن يدخل مجال الإنجاز بتحقيق الوحدة السورية ـ المصرية وأصبحت له قيادة وقواعد شعبية واسعة وصوت مسموع في كل أرجاء الوطن العربي، أي أن تيار الوحدة أصبح خطراً قائماً وليس مجرد اتجاه ثقافي.

وهنا وفي ميزان تقييم القوى بدت الدولة القطرية والنخب الحاكمة أضعف من أن تواجه الموقف وحدها وأن تدير عملية تعطيل الوحدة بقواها الذاتية وقوة استمراريتها بل أصبح لا بد من إجراء عملي مباشر يقوم به من هو أقوى منها.

وهكذا ظهرت مرة أخرى حقيقة السياسة الغربية واضطرت إلى الإفصاح علناً عن عدائها لمشروع الوحدة العربية. وكانت نتيجة ذلك الموقف ما هو معروف.

ومنذ خطوة حلف بغداد عادت الدول الاستعمارية إلى المنهج السابق نفسه حيث تركت مهمة مقاومة الوحدة العربية إلى أنظمة الدولة القطرية بالدرجة الأولى وانسحبت إلى الخلف. وخلال هذه المرحلة يلاحظ أن الغرب كان يرى في داخله أن التجزئة السياسية القائمة بحد ذاتها ستكرس التجزئة وأن الواقع الموجود فيه ـ كما كان سابقاً ـ من قوة الاستمرارية وميول المصالح الذاتية للفئات الحاكمة ما يكفي إلى تكريسه وحمايته من تيار التوحيد، فقد أدرك الغرب وجود مصلحة مشتركة بينه وبين النخب الحاكمة في الأقطار العربية في بقاء التجزئة وبمرور الوقت استطاعت تلك النخب تكوين الأجهزة التي تحتاج إليها لبقاء الدولة القطرية مستخدمة موارد الدولة والتقنية الحديثة في تكوين تلك الأجهزة العسكرية والإعلامية والاستخبارية والإدارية للدفاع عن بقاء الدولة القطرية، وهكذا أصبحت النخب الحاكمة تتولى المهمة بالنيابة.

إن ذلك لا يعني الإطلاق فلا النخب الحاكمة كلها من هذا النوع ولا كانت قد اندفعت في هذا الاتجاه منذ البداية. إن تاريخ هذه المرحلة يوضح أن موقف الفئات الحاكمة كان نسبياً أفضل من السابق إلا أنه بمرور الوقت تدهور، إذ فعل الوقت والتفاعل مع سياسات الدول الاستعمارية فعله في قولبة هذه الفئات في هذا الاتجاه.

ـ ٣ ـ

بقي الحال على هذه الشاكلة إلى أن ظهر العراق قوة وحدوية جديدة، فبعد حصول الردّة في مصر بوفاة عبد الناصر ظهرت القاعدة الجديدة، وإذا بالعراق القطر العربي صاحب الإمكانيات المادية والبشرية المعروفة تظهر فيه قيادة ذات عزم وشجاعة ورسوخ مبدئي تحمل مسؤولية البدء بتنفيذ مشروع التوحيد. عندها أدركت الدول الاستعمارية أنها حالة طوارئ جديدة وأن الدولة القطرية لا تستطيع بقواها الذاتية مواجهة الوضع الجديد، فعقدت العزم على الدخول مباشرة إلى الميدان، فكان العدوان وكان الحصار الذي أعقبه والذي اتضح من خلاله أن المقصود هو المقصود القديم عينه، ألا وهو إجهاض إمكانية التوحيد العربي من خلال إضعاف القطر الذي ظهرت فيه الإمكانية الجديدة، وبذلك كانت الدول الاستعمارية هي رأس الرمح والدولة القطرية هي المساعد.

قال جورج بوش في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ما نصه: «إننا نسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وإنه فضلاً عن القوة التقليدية، فإننا نريد تصفية الإمكانيات العراقية المتطورة... وإن هذا الهدف لن يتغير حتى إذا قرر الرئيس العراقي سحب قواته من الكويت».

ويلاحظ في هذه الحالة التي تعد متقدمة على الحالات السابقة من حيث العنف واحتدام الصراع والقوى التي زجت في المعركة أن الدول الاستعمارية قامت بما لا تستطيع أن تقوم به الدولة القطرية عسكرياً وسياسياً، وذلك في مجالين: **الأول**، العدوان العسكري وما تبعه من حصار، و**الثاني**، إخراج مشروع التسوية مع العدو الصهيوني إلى الوجود. وهنا يلاحظ أن الدول الاستعمارية لم تعد يكفيها إيقاف مشروع الوحدة الآن فحسب بل نراها تحاول إيقافه في المستقبل عن طريق مشروع ما يسمى بالشرق أوسطية الذي يشبه من حيث الهدف مشروع حلف بغداد وإن اختلف من حيث الوسائل، فكل مشروع وما يناسبه بعد أن اختلف الوقت واختلفت طبيعة خطر مشروع الوحدة. إن العدوان على العراق هو الإجراء المباشر ومشروع الشرق الأوسط هو الإجراء الطويل الأمد لمجابهة فكرة الوحدة العربية. وهنا تولى الكيان الصهيوني على أوسع نطاق المهمة وتقدم ليؤدي دور الشريك والقاعدة المتقدمة للسياسة الاستعمارية في المنطقة، كما سبق أن قام بذلك في الهجوم على مصر ومجمل المجهود التعاوني الذي أبداه للدول الاستعمارية لتنفيذ سياستها إزاء الوحدة العربية، وقد شرح شمعون بيريس ذلك في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**. يقول بيريس بصراحة عن هذا المشروع: «هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية»[١].

والهدف من هذا المشروع هو إقامة تجمع إقليمي من الكيان الصهيوني وبعض الأقطار العربية وأقطار غير عربية مثل تركيا وإيران. فكما إن إنشاء الكيان الصهيوني بالأساس قد شطر الوطن العربي جغرافياً، فمشروع الشرق الأوسط يشطره جغرافياً مرة أخرى ولكن على نطاق أكبر. إن بعض الأقطار العربية تخرج من الجسم العربي وتدخل في علاقة متشابكة مع العدو ومع أقطار غير عربية. إن الذي يقرأ كتاب بيريس، يلاحظ لغة الإغراء الواضحة في الحديث عن النماء والرخاء والنعيم القادم والمنافع الاقتصادية والمزايا المادية التي تأتي من المشروع

(١) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ٦٤.

الجديد، والحديث يهدف إلى تغيير الاتجاه كلياً، أي تحويل الأنظار من القضية القومية إلى القضية المادية، ومن السياسة إلى الاقتصاد.

وكل شيء في هذا المشروع مبني على أساس أنه لا توجد أمة عربية بل أمم عربية. وعندما يتحدث بيريس عن القومية يكون المقصود ليس القومية العربية بل القومية القطرية، إن صح التعبير، فهو يعد الأقطار العربية أمماً قائمة بذاتها. وحتى هذه القومية القطرية يريدها العدو أن تذوب لأنها تختزن إمكانية الشعور العربي، ويريدها أن تذوب في إطار تنعدم فيه هذه الإمكانية حيث تجتمع أقطار عربية مع الكيان الصهيوني، ومع أقطار غير عربية في جسم جديد بتفكير جديد واتجاه جديد وأهداف جديدة خارج تيار القومية العربية.

بذلك يظهر أن بيريس يدعو إلى اتجاه فوق القومية هو خلاصة النزعة العالمية التي تدعو إليها الثقافة الغربية الآن في مجال الحديث عن النظام العالمي الجديد.

يقول بيريس: «يزعم البعض أن عصر القومية لم يشارف على نهايته حتى في أوروبا، وأن الشرق الأوسط الذي وصل إليه مفهوم القومية الحديث متأخراً بعض الشيء، ينطوي على تاريخ جبار وقادر على إعاقة قيام جماعة إقليمية. هل يعني ذلك أن علينا التخلي عن خطة واحدة كهذه؟ كلا، فإن لم نستطع تحقيقها بخطوة واحدة فسنتقدم على مراحل»[٢]. ويتحدث بيريس عن مراحل ثلاث لتنفيذ المشروع يبدأ بمعهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء ثم تجمعات مالية دولية لتنفيذ المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال هائلة، أما المرحلة الثالثة فهي «سياسة الجماعة الإقليمية مع التطور التدريجي للمؤسسات الرسمية». ثم يقول: «لقد شهدت حقبتنا نشوء ميلين متناقضين: الانغلاق القومي والتطور فوق القومي للجماعات الإقليمية. ولكن حيث ساد الميل الأول في إقليم من الأقاليم نرى أن النظام الاجتماعي يقوّض، والعداء والعنف يضربان جذورهما عميقاً. بالمقابل حيثما ساد الميل فوق القومي نما الإحساس بالحاجات والفرص والرغبات الإنسانية المفضية إلى نظام دولي أكثر ديمومة يسعى إلى الازدهار والنمو وحقوق الإنسان، وإن أوروبا الغربية هي مثال ساطع على ذلك»[٣]. إذا كان الحديث عن مزايا التجمع مفهوماً، فالذي هو غير مفهوم لماذا يضم بعض الأقطار العربية، ولماذا يضم الكيان الصهيوني، ولماذا يضم أقطاراً غير عربية؟ وبعبارة أخرى لماذا يكون هذا التجمع الشرق

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

أوسطي صحيحاً ومفيداً، ويكون التجمع العربي غير ذلك؟ طبعاً هذا سؤال موجه ليس إلى بيريس، بل إلى دعاة المشروع من العرب حكاماً وغير حكام. الجواب عن ذلك يكمن في الغرض السياسي المسبق ألا وهو منع تحقيق الوحدة العربية إلى جانب الأهداف الصهيونية والاستعمارية الأخرى، في حالة يكون التجمع مفيداً ويحمل كل المزايا ويجلب كل النعم التي يتحدث عنها بيريس في كتابه، وفي حالة أخرى لا يكون التجمع كذلك.

إن شمعون بيريس الصهيوني العقيدة، بالطبع، أبعد ما يكون عن التفكير العالمي كما هو حال الدول الاستعمارية، فالعالمية الجديدة المتضمنة في حديث النظام الدولي الجديد تعني أن تتخلى دول العالم الثالث عن جزء مهم من استقلالها، وأن تفتح أسواقها لبضائع تلك الدول، وعقول أبنائها لثقافته التي تبثها وسائل الإعلام الحديثة، أي خضوع الضعيف للقوي. والكيان الصهيوني كونه جزءاً من حركة الاستعمار في منطقتنا يريد أن يحقق هذه الأهداف في الوطن العربي. لقد كان الاستعمار في بدايته ذا توجه عالمي عندما خرج في حملة الاستكشافات، واستولى على معظم دول العالم الثالث، وهو الآن يعود إلى السياسة نفسها مع فارق الأسلوب والشكل.

إن الاستعمار والهيمنة تتطلب من جملة ما تتطلب الدعوة إلى نوع من العالمية تحت هيمنة القوى حيث تتحقق حرية انتقال البضائع والأفكار، على حد تعبير جورج بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

إن أمريكا والكيان الصهيوني أبعد ما يكونا من العالمية كما هو الحال مع جورج بوش وشمعون بيريس. الهدف هو محاربة القومية في بلدان العالم الثالث، ومحاربة القومية العربية في الوطن العربي على وجه التحديد.

من ذلك يتضح أن الدول الاستعمارية قد نفذت النمط نفسه من التصرف الذي قامت به في مشروع حلف بغداد، فدخلت مباشرة بثقلها وتصدت لمهمة قدرت أنها فوق قدرة الدولة القطرية، وفي هذا الوقت بالذات، ألا وهي العدوان على العراق، وتقديم مشروع الشرق الأوسط.

ومع أن الفوارق كثيرة بفعل اختلاف الوقت والظروف إلا أنه يلاحظ أن الجهد الاستعماري المضاد للوحدة العربية يستعين بأسلحة مساندة هذه المرة، فالهجوم يتصف بالشمول والأمد البعيد، فهو ليس عسكرياً مجرداً. ومن الوسائل المساندة هو الحديث الواسع عن الاقتصاد، فالمشروع الجديد يرسم على أنه سيفتح

الأبواب لرخاء لم تعرفه المنطقة من قبل، وإن مرحلة جديدة من التطور والتنمية وارتفاع مستوى المعيشة ستحل بسبب المشروع الجديد، وهو ما عكسته وقائع اجتماع الدار البيضاء الذي انعقد بين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كما عكسته صحافة الأردن خلال تلك المدة ولا تزال. وما كتب وقيل عن هذا الموضوع قد ذهب بعيداً في الخيال حتى تكاد مادته تتحول إلى نشوة الشعر، كذلك كان كتاب شمعون بيريس.

وهنا كما يبدو كان الأمر مقصوداً بإدخال وهم إلى عقول أبناء الأقطار المعنية لا يصعب أبداً معرفة زيفه وبعده عن الحقيقة. إنه سلاح الإغراء بالأوهام التي سرعان ما يبددها الوقت ولكنها تكون قد أدت مهمتها في عملية الترويض الفكري وتسويق مشروع التسوية.

الفارق الآخر الذي يطبع مشروع الشرق الأوسط هو أن مقاومة القومية العربية ومشروع الوحدة تأتي مدعومة بجهد ثقافي يساند العمل العسكري والإغراء الاقتصادي. وهكذا تأسست مراكز بحوث جديدة وازداد نشاط المراكز القديمة وتكوّن جهاز ثقافي إعلامي واسع ينشر ثقافة معادية تصب في النهاية في كل ما هو بعيد عن الوحدة العربية، وقريب من الغرب والصهيونية. وما يؤسف له أن بعض المثقفين العرب قد وقعوا في الشرك، فتضافرت عوامل غسل الدماغ والإغراء المادي والهبوط النفسي والعوامل الذاتية في انجرافهم، فظهرت كتابات «عرب نعم وشرق أوسطيون أيضاً»، وتوالت الندوات والمؤتمرات (مثل مؤتمر الأقليات) ومختلف النشاطات في هذا الاتجاه.

ـ ٤ ـ

ذلك في ما يتعلق بالسياسات، أما في ما يتعلق بالمفاهيم، فقد طور الفكر الغربي مفاهيم تناسب وتنسجم مع الموقف السياسي المسبق من القومية العربية. إن الفكر الأوروبي عرف القومية من خلال تجربة النازية والفاشستية حيث القومية مقرونة بالعرق والعنف، وهو يعرف القومية الآن من خلال تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، حيث تكون القومية مقرونة بضيق المجال والاتجاه نحو الأصغر وما صاحب ذلك من عنف وحروب أهلية في حين أن أوروبا الغربية تتجه إلى دائرة أوسع من القومية.

إن المفهوم الأمريكي للقومية يقوم على أساس قانوني هو قيام الدولة، فحدود الدولة هي حدود القومية، والقومية بمفهومهم وضع يمكن أن يخلق ويمكن أن

يختفي تبعاً لقيام الدولة أو تبعاً لاختفائها، وهو مفهوم مشتق من وضع أمريكا نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم القانوني هذا منسجم مع السياسة الأمريكية في الوطن العربي القائمة على أساس المحافظة على واقع التجزئة، فالدولة القطرية التي نشأت في الوطن العربي من سايكس ـ بيكو والدولة الصهيونية التي قامت بفعل وعد بلفور، كلها شرعية وكل منها يمثل قومية مستقلة، لذلك فدولتها شرعية ويجب الاعتراف بها والمحافظة عليها. والمفهوم القانوني هذا الذي يقرن القومية بالدولة هو المفهوم الصهيوني أيضاً الذي يناسب وضع الدولة الصهيونية، ويناسب السياسة الصهيونية الرامية إلى المحافظة على التجزئة العربية ومنع قيام الوحدة، وهو المفهوم الذي يتضح في كتاب بيريس.

لذلك فإن كل دولة هي أمة مستقلة قائمة بذاتها، فالوطن العربي بحسب هذا المفهوم يتكون من مجموعة أمم وليس أمة واحدة. ولو قدر للصحراء المغربية أن تقوم بها دولة لكانت الصحراء قد شهدت ولادة أمة وهكذا. يتضح من ذلك أن الغرب لم يستطع أن يفهم القومية العربية الحديثة، أو لا يناسبه أن يفهم أن العرب أمة واحدة تجمعها روابط مادية ومعنوية تاريخية وحاضرة، وإن تلك الروابط لا تقوم على أساس العرق ولا التعصب بل على روابط حضارية مشتركة قوامها الثقافة والتاريخ واللغة والمصالح الاقتصادية والتكامل والمصير المشترك، وإن الأمن والتنمية والتقدم والاستقرار والدور الحضاري أهداف لا سبيل إلى تحقيقها، إلا بقيام وحدة عربية تضم الوطن العربي بدولة واحدة. وإن الدولة العربية تقوم على الروح الإنسانية والنهج التقدمي في سياستها الداخلية والخارجية.

من ذلك يتضح أن الغرب لا يقاوم الوحدة العربية في الجبهة السياسية فحسب، بل في الجبهة الثقافية أيضاً، وهو ما تتسم به المرحلة الحالية من الصراع. والذي يفحص المادة الثقافية التي تخرج من مراكز البحوث ومؤسسات الثقافة المعادية يتعرف على الكثير من المحاور، فهناك الحديث عن مفهوم الشرعية القائم على أساس الدولة القطرية والعضوية في الأمم المتحدة وهو الأساس الفكري الذي قام عليه تبرير العدوان على العراق، وهناك محور تقادم القومية التي أصبحت جزءاً من الماضي، والدعوة إلى ضرورة إعادة النظر بهذا المفهوم وتجديده، إذ إن عصر القرن الواحد والعشرين هو عصر النظرة العالمية مقابل النظرة القومية بفعل ثورة المعلومات وتقدم وسائل الاتصال التي جعلت العالم على حد تعبير هذه الأطروحة قرية واحدة بدليل الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية. لذلك فعلينا نحن العرب أن

نحو المنحى نفسه، فتتجه إلى تكتل إقليمي ـ شرق أوسطي ـ لا على أساس قومي بل على أساس جغرافي.

ثم هناك موضوع الاقتصاد مقابل السياسة فبعد تلاشي الصراع بين الماركسية والرأسمالية أصبح موضوع التنمية الاقتصادية بالطريق الرأسمالي، والقائم على حرية التجارة، وفتح الأسواق والاندماج بالسوق الغربي، وتكوين العلاقات مع اقتصاديات الغرب هو الموضوع المهم مقابل الاهتمام بالوحدة العربية، وتكوين كيان قومي مستقل.

حتى موضوع الاستقلال والسيادة أصبح يتعرض إلى محاولات التغيير في اتجاه يتغاضى عن التدخل الخارجي ويسمح بفرض التجانس في الأنظمة، والنمطية في البناء السياسي والاقتصادي.

إن التنمية تحصل نتيجة للاندماج في السوق العالمية (أي الغربية) وليس نتيجة لإرادة قومية تقوم على الاستقلال الوطني. إن كل موضوع التقدم أصبح يرتكز (بحسب مفاهيم الثقافة المعادية) على فتح الأبواب والاندماج بالغرب والتعرض التام لأنماطه الثقافية ومحاكاة نظمه السياسية والاقتصادية، وليس على أساس قومي يجعل لكل أمة حق بناء النظام الذي يناسبها.

إنه الاندماج بالغير مقابل الإرادة المستقلة. ثم هناك موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يكون أحسن مثال على مقولة «كلمة حق يراد بها باطل»، إذ إنه في الوقت الذي تكون فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان أهدافاً إنسانية لا يرقى إليها الشك، وتقع في صميم التفكير القومي التقدمي يستخدمها الغرب وسيلة لأهداف سياسية مسبقة حيث يجري استعمالها الآن لتشجيع الحركات الانفصالية ولتقوية العصبيات الضيقة في داخل الكيان القومي.

تلك أهم محاور الثقافة المعادية للوحدة العربية التي تمارسها المؤسسات الغربية وتفرعاتها في الوطن العربي التي يجري استخدامها مسانداً للسياسات الرامية إلى دعم التجزئة مقابل تيار الوحدة.

لذلك فإن أهم ما يمكن أن يقال في مجال تقييم موقف الغرب هو أنه موقف قائم على العداء التاريخي للقومية العربية والوحدة العربية. وبعد زوال الحرب الباردة اتجه الغرب إلى منظمة الأمم المتحدة لاستخدامها أداة لتنفيذ هذه السياسة، الأمر الذي أوقع هذه المنظمة في وضع الازدواجية والتناقض بين أهدافها الأخلاقية وقراراتها السياسية فضعفت صدقيتها وقل احترامها في عموم

بلدان العالم الثالث، حيث أصبحت أداة أكثر منها مؤسسة مستقلة.

بقي أن أقول، لتلافي الخطأ في التأويل، إن الغرب الذي تتسم سياسته وثقافته عموماً بالعداء للوحدة العربية لا يعبر عن ذلك بالدرجة نفسها، فهو أقرب إلى التباين منه إلى التطابق في هذا الموضوع. وبعبارة أخرى إن موقف العداء للوحدة العربية لا تتساوى فيه الدول الغربية، ويرجع ذلك إلى التباين في القدرة وفي المصالح. تاريخياً كانت بريطانيا هي رأس الحربة في مقاومة تيار الوحدة العربية ولا تزال كذلك إلا أن تناقص قدراتها وتراجع نفوذها في العالم جعلها أقل مقدرة على العمل في هذا الاتجاه، إذ تولت الولايات المتحدة الآن قيادة المعسكر الاستعماري، وأصبحت في المقدمة.

كما يلاحظ أن دولاً غربية أخرى من المعسكر الاستعماري نفسه قد وجدت مصالح جديدة في الوطن العربي، الأمر الذي جعلها أقل اندفاعاً في مجال تنفيذ السياسة الاستعمارية القديمة مثل فرنسا وإيطاليا وحتى ألمانيا. ولكن ذلك يجب ألا يؤدي إلى سوء فهم خاطئ بالمقابل، فالدول الغربية عموماً بما فيها اليابان الآسيوية المشرقية لا تتلاءم مصالحها مع قيام دولة عربية قوية في المنطقة، بل تجد في حالة التجزئة الوضع الملائم لها.

ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن الغرب واقعي عقلاني في الأمد الطويل وذرائعيته يمكن أن تجعله يقبل مشروع الوحدة، إذا لم يستطع منع قيامه، أي إذا ما فرض عليه بالقوة الذاتية العربية. وبكلمات أخرى يعتمد مشروع الوحدة علينا نحن العرب إذا ما ناضلنا من أجله وأحبطنا السياسة والثقافة المعادية له، وفرضناه على أرض الواقع، فسيأتي الغرب مذعناً ويقبله أمراً واقعياً ويتعامل معه، وسيحصل ذلك في اللحظة التي يصبح فيها التعامل مع الوحدة العربية أرجح في موازنة المصلحة من مقاومته.

ليس الغريب أن يقاوم الغرب مشروع الوحدة بل إن ذلك مشتق من مجمل موقفه في العالم، أي من مجمل تفكيره وثقافته القائمة أساساً على المصلحة الذاتية، بل الغريب هو أن يتقاعس بعض العرب عن تحقيقه، فالمشروع في صميم مصالحهم الحيوية المشروعة، وهو الخيار الوحيد المتاح أمامهم في هذا العصر بكل صفاته.

إنني أرى أن صفات هذا العصر أو صفات القرن الواحد والعشرين على حد التعبير المتداول التي يستخدمها التنظير المعادي مبررات للعزوف عن القومية العربية والوحدة العربية هي المبررات نفسها التي تدعو إلى المزيد من التمسك بهذا المشروع القومي.

إن موضوع إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب يقوم على فرضية وجود مثل هذه الإشكالية في الوقت الحاضر وعلى خلاصة عملية. والخلاصة العملية هي كيف يكون باستطاعتنا أن نصوغ تلك العلاقة بما يخدم المصلحة القومية المعبر عنها ببناء الكيان العربي الحديث من دون الانغلاق على العصر حفاظاً على النهضة؟

ونقطة البداية في الإشكالية سياسية هي عداء الغرب بسبب مصالحه الأنانية لنهضة العرب الحديثة وتحديداً عداؤه للوحدة العربية. ومن أجل ذلك الهدف السياسي الذي يرجع حتى إلى ما قبل سايكس ـ بيكو وبلفور وظف الغرب ثقافته من اجل أن يمسك العرب من داخلهم، أي التأثير في تفكيرهم، إضافة إلى نفوذه المادي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ويتجلى الإشكال في أنه في الوقت الذي يكون فيه رفض الغرب سياسياً أمراً سهلاً لأنه واضح، لا يكون أخذ موقف من الثقافة الغربية بالسهولة نفسها، ففي الثقافة الغربية عناصر إيجابية إلى جانب العناصر السلبية، ولعل العقلانية والكفاءة الإنتاجية هي أهم العناصر الإيجابية.

لقد استطاع العرب إبان النهضة العربية الإسلامية تكوين علاقة بثقافات الآخرين من دون إشكالية لسببين:

الأول، هو أنهم أقبلوا على تلك الثقافات بموقف متوازن مفعم بالثقة بالنفس وروح التسامح والانفتاح واحترام المعرفة التي أتى بها الدين الجديد بوحي من نصوص القرآن والحديث والسيرة هي نفسها التي تستخدم اليوم في اتجاه معاكس لذلك تماماً أي من أجل الانغلاق والاستغناء عن الآخرين ورفض عصر التعصب. وسبب ذلك هو موقف مسبق استخدم تلك النصوص بفهم غير الفهم الصحيح الذي ساد إبان النهضة.

أما السبب **الثاني** فهو أن العرب في وقت النهضة العربية الإسلامية كانوا في موضع القوة، بينما كانت أقوام الثقافات الأخرى في موضع الضعف. والتجسيد العملي لتلك القوة هو الدولة العربية الإسلامية القوية.

كان العرب آنذاك في موقف الهجوم، وهم الآن في موقف الدفاع. لم يكن هناك عامل سياسي في ثقافات الآخرين يعقد العلاقة مع تلك الأقوام ويشوش عليها بل كان الأمر معكوساً. أما الآن فإن الثقافة الغربية تختلط بالعامل السياسي

المرفوض من العرب الأمر الذي يعقّد عملية صياغة الموقف منها. لذلك فالمهمة التي علينا أن نقوم بها ثقافياً تتطلب اتخاذ موقف متوازن قائم على الموضوعية يلائم بين هدف بناء الكيان القومي وهدف الانفتاح على العصر.

وما يزيد من تعقيد العلاقة الثقافية بالغرب هو أن الغرب لم يكتف بتسخير الثقافة لخدمة الغرض السياسي عن طريق التأثير في تفكير النخبة، بل عزز ذلك باستخدام التقنيات الإعلامية الحديثة للتأثير النفسي في الجماهير، أي توظيف المفعول الذاتي بصورة يتخطى الحواجز ويصل إلى أوسع الجماهير عن طريق البث الفضائي والشاشة الصغيرة التي يمكن أن تدخل كل بيت.

ربما لا يكون كل ما قلته عن علاقة الغرب بالوحدة العربية جديداً، ولكن ليس المهم أن يكون جديداً أو معاداً بل المهم أن يكون صحيحاً، فإذا لم يكن صحيحاً فلا يستحق أن يقال ولو مرة، أما إذا كان صحيحاً فليس كثيراً أن يقال ألف مرة.

٦ ــ ملاحظات موجزة حول العمل العربي المشترك(*)

ـ ١ ـ

للعمل العربي المشترك جانبان، جانب سياسي وجانب غير سياسي، ومن الصعب معالجة الجانب السياسي في هذه الملاحظات، فهو يتعلق بمجمل الوضع السياسي العربي الذي ينعكس بدوره على العمل العربي المشترك، ضمن مؤسسات الجامعة العربية، سلباً أو ايجاباً، وهو في حالة الوضع الراهن سلباً مع الأسف. وإذا كان الحديث عن الجانب السياسي صعباً وقليل الجدوى، فالحديث عن الجانب غير السياسي ربما فيه بعض الفائدة والجدوى.

وفي المجال غير السياسي للعمل العربي المشترك هناك هامش من الاختلاف الفني حول القضايا التي يعالجها، وهو أمر طبيعي في أي عمل مشترك، فوجهات النظر قد تختلف حول الأهداف وحول الوسائل. وفي هذا الاختلاف الفني هناك جهة مصيبة، وهناك جهة مخطئة في وجهة نظرها أو اجتهادها، أو بتعبير أكثر دقة، هناك جهة أكثر صواباً من جهة أخرى، وفي هذه الحالة الأمر ممكن الحل.

إن الاختلاف الفني كما هو معروف قابل إلى الحل بمزيد من المعرفة، وبمزيد من المعلومات، والحوار والمناقشة والتحليل. وكما إن الاختلاف الفني موجود، فالاتفاق الفني موجود أيضاً، أي أن في العمل العربي المشترك هامشاً من اتفاق الرأي النابع من اتفاق المصالح إلى جانب هامش الاختلاف الفني القابل إلى الحل.

لذلك هناك هامش لا بأس به من إمكانية العمل العربي المشترك تستطيع

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (١٠).

الجامعة العربية ومؤسساتها أن تركز اهتمامها عليه، وأن تنجزه لمصلحة جميع الأقطار العربية باعتبارها أمة واحدة، فهل هذا متحقق؟ هل هذا القدر من العمل العربي المشترك موجود الآن؟ الجواب عن ذلك، كما يبدو، سلبياً.

لماذا يكون العمل العربي المشترك أقل مما هو ممكن خارج نطاق الاختلافات السياسية؟

الجواب عن ذلك يكمن في مسألتين جوهريتين: **الأولى** هي أن العمل العربي المشترك يتأثر نفسياً بالوضع السياسي، فالإحباط السياسي لا ينحصر أثره في مجاله المتعلق به، بل يتعداه إلى المجالات غير السياسية، وهو أمر مؤسف، فبدلاً من أن يكون العمل العربي المشترك موضوعياً يفصل بوضوح بين مجالين: المجال السياسي، والمجال غير السياسي، ويحصر الاختلاف في المجال المختلف عليه فعلاً ويتصرف عقلانياً في المجال غير السياسي، نجده يخلط الأمور بعضها ببعض ويتصرف بفعل العوامل الذاتية النفسية.

إن الاختلافات السياسية ينعكس أثرها على ما هو بمصلحة الجميع في المجال غير السياسي.

إن الإحباط النفسي يفعل مفعوله، ويخلق جواً من السلبية في معالجة الأمور غير السياسية. وهذا هو ما يمكن أن يطلق عليه تعبير المعالجة العاطفية للأمور، المعالجة غير العقلية التي تؤدي إلى خسارة إضافية جديدة تضاف إلى الخسارة في المجال السياسي، ألا وهي خسارة المنافع التي يمكن أن نجنيها من العمل المشترك في المجال غير السياسي، وهي منافع لا يستهان بها إطلاقاً، إن لم تزيد ببعض الأحيان عن المنافع السياسية.

لذلك يستغرب المواطن العربي من تصرف المسؤولين العرب في مؤسسات الجامعة العربية. إنهم يتصرفون في الشؤون غير السياسية تحت تأثير الوضع النفسي السلبي الذي خلقته الاختلافات السياسية.

الجانب **الآخر** للموضوع قانوني، وهو أن معظم الدول العربية لا تعير الأهمية اللازمة لاحترام الاتفاقيات التي تعقد والقرارات التي تتخذ سواء ضمن الجامعة العربية أو ضمن مؤسساتها.

المعروف هو أن عقد الاتفاقيات واتخاذ القرارات يتم بإرادة حرة من دون أي إكراه. إذاً ما هو المبرر لعدم احترام تلك الاتفاقيات وتنفيذ تلك القرارات؟

رب قائل يقول إن الاتفاقيات التي تعقد في ظل وضع سياسي ملائم يصبح

من الصعب تنفيذها عندما يكون الوضع السياسي غير ملائم. من الممكن أن يفهم عدم توقيع اتفاقيات أو عدم اتخاذ قرارات جديدة عندما يكون الوضع السياسي غير ملائم، ولكن من الصعب الفهم أن عدم الملاءمة في الوضع السياسي ينسحب على الماضي من الاتفاقيات والقرارات التي سبق اتخاذها.

إن الدولة التي توافق على اتفاقية ما أو توقع على قرار ما يلزمها توقيعها أن تنفذ ما وافقت عليه بمحض إرادتها واختيارها الحر، فالوضع السياسي غير الملائم يمكن أن ينعكس على الحاضر، ولكن يجب ألا يكون له أثر رجعي على الماضي.

إن إيراد الأمثلة على ذلك أمر ميسور، فهناك العديد من الحالات التي من هذا النوع وهو أمر مؤسف، إن دل على شيء، فإنما يدل على ضعف البناء السياسي العربي المنعكس في ضعف المفاهيم القانونية واحترام الاتفاقيات التي توقع وجديّة القرارات التي تتخذ.

لقد تضافرت هذه العوامل ـ العوامل النفسية والعوامل القانونية ـ فكونت نسيجاً من الوضع السلبي وهبوط المعنويات والإحباط في مجال العمل العربي المشترك. وقد عمل كل ذلك على مزيد من الهبوط بصورة حلقة مفرغة يغذي بعضها بعضاً حتى وصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه الآن. إن وضع الإحباط يؤدي إلى مزيد من التلكؤ في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة السلبية في المواقف إزاء المسائل المطروحة للنقاش في مجال العمل العربي المشترك، وهذا بدوره يخلق مزيداً من السلبية والإحباط وهكذا.

ـ ٢ ـ

يلاحظ أن الوضع السلبي النابع أساساً من الفشل في العمل السياسي المشترك قد انعكس في ناحيتين: **الأولى** هي هبوط مستوى العمل العربي المشترك وضعف عام في الإنتاجية. ولكنه من ناحية **ثانية** ساعد على ظهور محاولات للعمل المشترك على نطاق أضيق من النطاق العربي ألا وهو النطاق الإقليمي، ففي المغرب العربي تعددت المحاولات لإنعاش فكرة المغرب العربي الكبير، وفي المشرق ساعد ذلك على ظهور مجلس التعاون الخليجي.

إنني كعربي مؤمن بالقومية العربية وبالوحدة العربية لا أجد ضيراً في التعاون الإقليمي، فهو في نظري أفضل من وضع التجزئة. ومهما كانت النوايا وبغض النظر عن المقصود، فالتعاون الإقليمي أو حتى التعاون الثنائي بين قطر عربي وقطر عربي آخر هو أفضل في نظري من وضع التجزئة، ولكن القول بذلك يجب

ألا يعني أن يكون العمل الإقليمي أو العمل الثنائي بديلاً عن العمل العربي المشترك، بل رديفاً له ومضافاً إليه.

ولهذا الموضوع جانب آخر هو أن ضعف العمل العربي المشترك قد شجع اتجاهات أخرى على التعاون والعمل الجماعي، بعضها عن وعي، وبعضها بصورة لا واعية، فقد ظهرت ميول للاتجاه نحو التعاون الإسلامي أو النشاط في مجال عدم الانحياز، أو التعاون الأوروبي ضمن نطاق مسميات عديدة منها حوض البحر الأبيض المتوسط، كما ظهر ميل للاتجاه نحو التعاون الأفريقي.

إن ظهور هذه الميول لا يرجع إلى عامل واحد بل إلى عوامل عديدة ومتباينة، فبعضها أسبابه فكرية، والأخرى أسبابها عملية. وهنا أيضاً أود التنويه إلى أنه من الخطأ التصور أن العمل العربي المشترك بالضرورة نقيض للتعاون مع مجموعات دولية أخرى، ولكن هنا أيضاً يجب الإيضاح بأن عدم التعارض هذا يجب ألا يعني أن يكون التعاون مع مجموعات دولية بديلاً عن العمل الجماعي العربي.

ثمة مسألة جوهرية في هذا المجال تجدر الإشارة إليها للذين يتخذون هذا النهج سواءً كانت الأسباب فكرية أو عملية، وهي أن مجرد تغيير الاتجاه لا يعني إمكانية النجاح في العمل الجماعي المتخذ بديلاً عن العمل الجماعي العربي. ولنأخذ مثالاً على ذلك العمل الإسلامي ـ أي المؤتمر الإسلامي.

إن الذين يعتقدون أن بالإمكان تحقيق نجاح لهذه المنظمة يفوق النجاح الذي حققته الجامعة العربية إنما يقعون في وهم كبير وفي خطأ كبير، فدول المؤتمر الإسلامي هي من دول العالم الثالث وبينها من التناقضات والاختلافات الفكرية والعملية ما يفوق بمراحل الاختلافات الموجودة بين الدول العربية. لذلك لا ينتظر أن تحقق منظمة المؤتمر الإسلامي شيئاً مهماً تتفوق به على الجامعة العربية. إن منظمة المؤتمر الإسلامي أحدث من حيث نشوئها وقضت السنوات الأولى في عملية تبدو إيجابية ألا وهي إقامة الهياكل والمؤسسات النوعية، كما كان الحال بالنسبة إلى المرحلة الأولى من عمر الجامعة العربية. ولكن لا بد لهذه الفترة من نهاية، تبدأ بعدها مرحلة الجمود وظهور التناقضات الفكرية والمصلحية ويبدأ العجز في الظهور للعيان. وبالفعل فإن منظمة المؤتمر الإسلامي قد بدأت تدخل مرحلة الإحباط بالرغم من حداثة سنها، وهي الآن منظمة لا تتفوق بشيء على منظمة الجامعة العربية بل وربما هي أقل منها إيجابية.

وما يقال عن التعاون الإسلامي يصح على التعاون الأفريقي، فمنظمة الوحدة الأفريقية قد دخلت مرحلة الجمود والتناحر والانشقاق والعجز بصورة

واضحة للعيان، فالتخلف وتباين المصالح والاختلافات الفكرية قد عملت عملها في خلق حالة الإحباط والسلبية التي تمر بها هذه المنظمة التي عقد عليها البعض آمالاً وبالغ في أهميتها بوصفها مجالاً للتعاون.

ويصح الشيء نفسه على مجال عدم الانحياز، تلك المنظمة التي اتسعت دائرتها وضمت دولاً غير منحازة بالشكل، ولكنها منحازة بالمضمون، الأمر الذي دفع بالصراع بين المعسكرين إلى داخل المنظمة. كما إن اتساع العدد وتباين المصالح قد فعلت مفعولها في إضعاف التضامن، فبقيت أهمية المنظمة مقصورة على التأثير السياسي المعنوي أكثر من أي شيء آخر.

هناك بعض الدول العربية التي كانت تظن أن اتجاهها نحو أوروبا في التعاون يمكن أن يحقق لها بعض المنافع الاقتصادية المهمة، هي الأخرى أصيبت بخيبة الأمل، إذ وجدت أوروبا غارقة في حساباتها المصلحية وحريصة على مصالحها الاقتصادية إلى درجة لا تدع مجالاً لاستفادة هذه الدول، وبذلك سرعان ما اكتشفت هذه الدول أن عملية الحصول على رأس المال لتمويل مشاريعها التنموية لا تأتي من التعاون مع الغرب، بل من التعاون مع البلدان العربية، وبذلك اتضح أن ما قدمته البلدان العربية من مساهمة في عملية تمويل التنمية يفوق ما يقدمه الغرب كله مجتمعاً.

وهكذا فشل مجال التعاون هذا كما فشلت المجالات الإقليمية غير العربية الأخرى.

وغني عن البيان أن فكرة المغرب العربي وإن كانت تظهر بين الحين والآخر على السطح، إلا أنها لم تدخل مرحلة التحقيق بعد ولم تستطع أن تحقق خطوة ملموسة إلى الإمام في مجال التنفيذ. ومهما يكن فهي باعتبارها قضية مجلس التعاون الخليجي لا اعتراض عليها، ولا تشكل عائقاً في سبيل التعاون العربي بل يمكن أن تكون خطوة إيجابية على هذا الطريق.

ـ ٣ ـ

إذاً، إن العمل العربي المشترك يمر الآن بمرحلة تأزم بسبب العوامل النفسية والقانونية التي ذكرناها، فماذا يمكن أن يعمل للخروج من هذا الوضع؟ هناك **أولاً**، ميثاق الجامعة العربية الذي مضت عليه فترة طويلة من دون أن يعدل ليستوعب الأوضاع العربية الجديدة، فهو وعاء لم يعد كافياً لاحتواء تطورات الوضع العربي وروح العصر.

إن العمل العربي المشترك قد مر بتجربة اتضحت من خلالها عقبات لم تكن مواجهتها ممكنة بسبب نصوص الميثاق.

ولعل أهم هذه القضايا هو ظهور الحاجة إلى التنسيق المركزي بين المنظمات المتخصصة من جهة، وبينها وبين الأمانة العامة للجامعة من جهة أخرى. وهي المشكلة نفسها التي ظهرت في الأمم المتحدة التي بينها وبين الجامعة العربية شبه كبير في ما يتعلق بالهيكل التنظيمي والأجهزة. وقد درس هذا الموضوع لمدة طويلة من قبل مجلس وزراء الخارجية وفي لجان فنية عديدة.

والمسألة **الثانية**، تتعلق بطريقة اتخاذ القرارات ومسؤولية تنفيذها. وجوهر الموضوع هو محاولة الارتقاء بالعمل العربي المشترك عن طريق الأخذ بمبدأ القرار بالأكثرية بدلاً من القرار بالإجماع وقد وضعت صيغ متعددة لمشروع القرار بالأكثرية.

إذاً هناك حاجة ملحة إلى إجراء إصلاح شامل في تركيب الجامعة العربية في هذه النواحي، فمؤسسة الجامعة العربية لا تحتاج إلى إنشاء أجهزة جديدة بقدر ما تحتاج إلى تقوية أجهزتها الحالية وتنفيذ القرارات التي سبق اتخاذها.

ومن أجل الحقيقة لا بد من التنويه بأن الأمانة العامة الجديدة التي أتت بعد كامب ديفيد وانتقال الجامعة من القاهرة إلى تونس قد بدر منها ما يدلل على رغبتها في عملية التقوية والإصلاح المشار إليها، كما إنها قامت ببعض الخطوات في هذا المجال وإن كانت عملية الإصلاح لم تنجح بعد، فذلك أمر لا يعود إليها بقدر ما يعود إلى قضية الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

إن الإصلاح المؤسسي للجامعة العربية وما يتطلبه ذلك من تغييرات في الميثاق أمر سياسي من دون شك والوضع السياسي كما أسلفنا يمر بحالة جزر في الوقت الحاضر، فما العمل؟

إنني أعتقد أن عملية إثارة هذا الموضوع من قبل المؤمنين بضرورة تقوية العمل العربي المشترك يجب أن تستمر ويجب ألا تؤدي حالة الإحباط وفشل المحاولات السابقة إلى التخلي عن هذه القضية الحيوية، فإثارة الموضوع في نظري يجب ألا تتوقف بل يجب بقاء الموضوع حياً وموضوعاً على جدول أعمال اجتماعات الجامعة مهما طال الوقت.

ولكن بجانب ذلك هناك ما يمكن عمله حتى قبل أن تتم عملية الإصلاح المشار إليه وتعديل الميثاق. هناك المنظمات المتخصصة والأجهزة التي تم إنشاؤها

وهي موجودة الآن وتملك الحد الأدنى من الوسائل المادية والقانونية للعمل، هذه المؤسسات التي تشكل بمجموعها إطاراً شرعياً للعمل العربي المشترك يمكن أن تستغل وتنشط من أجل هذه الغاية. هناك دول عربية مؤمنة بالعمل العربي المشترك وهناك دول غير مهتمة، وإن كان لا ينقصها الإيمان وهناك دول مصابة بالإحباط، وربما هناك من هو يائس من هذا الإمكانية، فعلى الدول المؤمنة أن تعمل ضمن الأجهزة الموجودة لدفع الآخرين للعمل والاهتمام.

إنني أدعو الدول العربية المؤمنة بالعمل العربي المشترك إلى أن تتصرف على هذا الأساس بغض النظر عن موقف الآخرين. وبعبارة أخرى أرى أن تقوم هذه الدول بتطبيق الاتفاقيات الموجودة حتى ولو لم يقم الآخرون بتطبيقها، أي أن تنفذ هذه الدول التزاماتها وما تمليه عليها الاتفاقيات المعقودة حتى ولو لم تقم دول أخرى بتنفيذ التزاماتها لإنهاء حالة الإحباط الناتجة عن المعاملة بالمثل التي تؤدي بمن يرغب بالتنفيذ أن يتوقف عن تنفيذ التزاماته بسبب أن الآخرين لا ينفذون التزاماتهم.

هناك بعض القضايا الفنية التي تستطيع هذه الدول عملها من أجل خلق جو إيجابي للعمل، أو على الأقل مقاومة حالة الإحباط السائدة الآن، فمثلاً تستطيع هذه الدول أن تتصرف بما تمليه عليها مصلحة العمل العربي المشترك بغض النظر عن تصرف الآخرين، وعلى سبيل المثال، أن تدفع مساهماتها المالية التي تعهدت بها، والتي توجبها الاتفاقيات، بغض النظر عن الآخرين سواء دفعوا أم لم يدفعوا. كما إنها تستطيع أن ترشح لهذه المنظمات أفضل عناصرها من حيث الإيمان القومي ومن حيث القدرة الفنية والنشاط بغض النظر عما يفعله الآخرون. وتستطيع هذه الدول عندما تكون مستضيفة لبعض هذه المنظمات المتخصصة أن تمد لها يد العون المادي والمعنوي بوصفها دولة مقر، وأن تنفذ التزاماتها كاملة وأن تولي عناية خاصة لفعاليات هذه المنظمات وتستضيف مؤتمراتها وتسهل عملية إقامة وعمل الموظفين فيها من الدول العربية الأخرى وهكذا.

أقول على هذه الدول أن تقوم بذلك من دون المعاملة بالمثل ومن دون أن تتأثر بما تعمله الدول المستضيفة الأخرى. هذه أمور بإمكان الدول العربية المؤمنة بالعمل العربي المشترك أن تقوم بها، وهي بذلك تكون قد وضعت حداً لحالة الإحباط وأغلقت باب المعاملة بالمثل والمحاكمات التي ربما تساهم في زيادة الإحباط في هذا العمل.

إن الموقف الإيجابي الذي تقفه هذه الدول لا بد أن يلاحظ بمرور الوقت من

قبل الآخرين الأمر الذي سيساعد من دون شك على الموازنة النفسية لحالة الإحباط، وسيبعث روح الأمل عند البعض الآخر ممن تأثروا سلبياً بحالة الإحباط، فتتسع دائرة الموقف الإيجابي، وبذلك تبدأ العجلة بالدوران وكلما دارت اكتسبت قدرة جديدة على الدوران وهكذا.

ثمة جانب أراه مهماً في هذه القضية يتعلق بالإعلام. الجانب السياسي كما هو متوقع ـ في البلدان العربية طاغ على الجوانب الأخرى من العمل العربي المشترك كنتيجة لذلك، وهذا الإحباط في الجانب السياسي قد غطى بجوه السلبي على المنجزات في الجوانب الأخرى.

إن المنجزات في الجوانب الأخرى ليست معدومة وليست قليلة كما يوحي الجو السلبي السائد، فالمنجزات في الجوانب غير السياسية موجودة وفي بعض الأحيان لا بأس بها، إلا أن التعريف بهذه المنجزات ضعيف.

أتذكر مرة أنني قرأت كراساً عن منجزات الجامعة العربية في الميدان الثقافي، فوجدتها منجزات جيدة وقد دهشت إذ لم يسبق لي أن علمت عنها من وسائل الإعلام، وقد خلقت تلك المعلومات عندي حالة من التفاؤل والراحة النفسية. لذلك أرى من المفيد جداً أن يزداد اهتمام الإعلام بشتى وسائله بمنجزات المنظمات المتخصصة والأجهزة غير السياسية في الجامعة، وأرى أن يكون الإعلام موجهاً بالدرجة الأولى إلى أصحاب القرار في الجامعة العربية والحكومات العربية، أي إلى المسؤولين في المستوى السياسي ومن دونهم من كبار الموظفين لزيادة معلوماتهم عما تم انجازه في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية.

إن الإعلام عن هذه النواحي مفيد في مقاومة روح الإحباط الناتجة من العمل السياسي المتعثر، وخلق نوع من حالة التوازن النفسي وتقوية الروح الإيجابية. وعلى وجه التحديد أرى أن تقوم كل مؤسسة من هذا النوع بإصدار كراس سنوي عن منجزاتها كما أرى أن يزود المسؤولون دوماً بهذه المعلومات وأن يصار إلى نشرها في وسائل الإعلام العربية التي قليلاً ما تتناول منجزات ونشاطات المؤسسات العربية التي تزاول العمل العربي المشترك وذلك نقص كبير في نظري.

الجامعة العربية مؤسسة قومية وعملها ليس إلا حصيلة للوضع العربي. والوضع العربي إن كان في الوقت الحاضر ليس على ما يرام، فهو لن يكون كذلك غداً لأسباب موضوعية وليست عاطفية. لقد دعي العرب إلى الوحدة منذ

مدة، فقامت بعض الخطوات ولم توفق وبقي الوضع على ما هو عليه ألا وهو وضع التجزئة فهل نجحت التجزئة في أن تكون البديل؟

إنها في نظري لم تنجح ولا في أي مجال. لم تنجح في موضوع التنمية لأسباب سبق أن نوهت بها في مجالات أخرى إذ لا سبيل لتنمية حقيقية توازي حالة التنمية الموجودة في دول العالم المتقدم من دون موارد متكاملة، ومن دون سوق واسعة، ومن دون حماية عسكرية قديرة، وهي أمور غير موجودة في وضع التجزئة كما هو واضح من دون الخوض في التفاصيل. لقد فشلت التجزئة في ما هو أهم من التنمية وأهم من كل شيء آخر ألا وهو موضوع الأمن، ولا أظنني بحاجة إلى شرح مضمون ذلك، فهو أمر معروف للجميع. لذلك لا مناص من الوحدة عاجلاً أو آجلاً. المؤمنون بالوحدة سيجدون أن الأدلة المؤيدة لإيمانهم تزداد يوماً بعد يوم، والمترددون سيواجهون الشواهد التي لا بد أن تجبرهم على اتخاذ موقف، وحتى الجاحدون سوف لن يجدوا بداً من هذا الطريق لأنه في عالم اليوم لا بد من التكتل والوحدة.

إن تقوية ميثاق الجامعة عن طريق جعلها أكثر إلزاماً وبالتالي أكبر فعالية أمر لا مناص منه. وإجراء إصلاح في علاقات المنظمات المتخصصة أمر ضروري، وإن كان الوضع الحالي وضع إحباط وسلبية، فهناك ما يمكن عمله لتجاوز هذا الوضع إلى الوضع الإيجابي السليم.

٧ ــ النَكبَة وقضيَّة الوحدة العربيَّة(*)

ـ ١ ـ

الكارثة القومية التي أصابت بلادنا تستدعي الكتابة ومصدر الكتابة الصادقة دوماً هو اهتزاز الوجدان الذي يحرك بدوره التفكير. إن الوضع المتخلف لأمتنا كان دوماً يدفع إلى التفكير والكتابة عن ذلك التفكير، فالفارق الشاسع بين ما هو كائن وبين ما نريد أن يكون لبلادنا في هذا العصر كان دوماً مصدراً للألم والتوتر النفسي الذي عبرت عنه الكتابة إلى حد ما. لذلك سيبقى للكتابة مكان ودور ما دام للتفكير مكان ودور. أما الفارق بين الكتابة الآن وبينها في غير هذه الأوقات، فهو أنها لا يمكن إلا أن تكون منفعلة مشحونة بالعاطفة وبعيدة عن التعقيد. وقد يكون كل ذلك من الحسنات بعكس ما قد يظن البعض، فكل الأمور الكبيرة في التاريخ لم ينجزها البشر إلا عندما كان مشحوناً بالعاطفة، العاطفة الإنسانية النبيلة لتحقيق رسالة أو لصد عدوان أو لتوطيد العدل والثأر للكرامة. والأمور الكبيرة في التاريخ كانت دوماً بسيطة واضحة.

في سنة ١٩٤٨، حدث احتلال أجنبي لجزء من البلدان العربية وهو احتلال يختلف عن غيره كما هو معروف، فقد كان قيام الكيان الصهيوني في ذلك الوقت يعني ظهور عدو متعصب همه الأول والأخير زيادة قوته والاستعداد للتوسع. وإزاء ذلك كان الرد المناسب الوحيد هو الوحدة العربية والاستعداد للحرب ولكن ذلك لم يحدث كما يجب. وطوال كل ذلك الوقت كانت الدلائل تتوالى وكلها تشير بوضوح إلى خطر العدو من جهة وتأخر الرد المناسب الوحيد من جهة أخرى.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/أغسطس ١٩٦٧)، ثم أعيد نشرها في الكتابين الرقم (٤) والرقم (١٠).

وجاء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ضد الجمهورية العربية المتحدة. وظهرت القضية نفسها على السطح مضيفة إنذاراً جديداً ودليلاً جديداً على الخطر الموجود وضرورة الرد المناسب والسؤال الأساسي هو لماذا لم يتحقق الرد المناسب؟ لماذا لم تستطع البلدان العربية أو بعضها على الأقل أن تتحد بدولة عصرية جديدة؟ للجواب عن هذا السؤال لا بد من بعض التحليل.

للحركات القومية في البلدان العربية نظرية أصبحت معروفة عن مسألة الوحدة تفسر وضع التجزئة وأسبابه وتفسر كيفية الانتقال إلى وضع التوحيد. ويمكننا تلخيص هذه النظرية بالقول إن الاستعمار قد خلق وضع التجزئة بعد الحرب العالمية الأولى، وخلق نظماً إقليمية للحكم موالية له تضمن بقاء مصالحه. ونظم الحكم الإقليمية المتحالفة مع الاستعمار هي الأخرى قد طورت بمرور الوقت مصالح اقتصادية وسياسية قطرية تجعلها تتمسك بالوضع الموجود وتقاوم بالتالي كل اتجاه نحو التوحيد. وقد ازداد التناقض بين أنظمة الحكم الإقليمية، وبين الحركة الوحدوية وبخاصة بعد تطور الحركة القومية في اتجاه اليسار والاشتراكية. إذاً ـ وبحسب تسلسل النظرية في التفسير ـ فوضع التجزئة مرهون ببقاء هذه الأنظمة في الحكم وإن الوحدة لا بد أن تبدأ بإزالة هذه الأنظمة، ووصول الحركة القومية إلى الحكم. هذا ما تقوله النظرية القومية، وهو تفسير صحيح يرتكز على أن العقبة في طريق الوحدة عقبة موضوعية هي الأنظمة الموالية للاستعمار.

إن الاستعمار الغربي لا يقاوم في الوطن العربي حركة أكثر من حركة الوحدة لأنه يدرك مقدماً الأخطار الجسيمة على وجوده في المنطقة من جراء قيام دولة قوية. وقد جنّد لمقاومة ذلك ـ إلى جانب النشاط السياسي والاقتصادي والعسكري ـ مؤسسات الفكر والبحث العلمي للتشكيك بوحدة الشعب العربي، وذلك أمر يعرفه المطلعون على النشاط الثقافي في الغرب. لقد كانت هذه النظرية سليمة وصحيحة إلى هذا الحد في تفسير الوضع ومنسجمة مع الواقع.

ـ ٢ ـ

وحدثت بعد ذلك تطورات خلقت الارتباك في هذه النظرية وجعلتها في وضع ضعيف. لقد قامت الثورة في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق ووصلت الحركة القومية ـ بأجنحة متعددة ـ إلى الحكم وقامت الثورة في اليمن وهي بالاتجاه نفسه، وتطورت الجزائر المستقلة بالاتجاه نفسه، إلى حد بعيد ومضى وقت ليس بالقصير ولكن الحل المناسب لم يتحقق وكلنا نعرف التاريخ القريب.

كيف نستطيع تفسير ذلك؟ النظرية القومية ببساطتها القديمة لم تعد قادرة على تفسير الوضع الجديد. كثير من الناس يرجع التفسير إلى العوامل الموضوعية كجزء من الميل العام للتفسير العلمي للأشياء ولكن ذلك من المنزلقات والمصائد الفكرية التي يجدر الانتباه إليها. إن عالم نيوتن كان عالماً ميكانيكياً موضوعياً بحتاً ولكن آراء داروين قد كشفت أيضاً عالماً للغرائز والعواطف، وتطور علم النفس الحديث قد كشف أهمية الأمور الذاتية أيضاً والتفسير الصحيح هو التفسير الكامل الذي يعتبر كل العوامل لا بعضها. التفسير الكامل تفسير أصعب من التفسير الجزئي لذلك كان هناك دوماً الميل إلى التبسيط بحذف العوامل المتحركة الصعبة الفهم والاقتصار على العوامل الثابتة الواضحة. ولنعد إلى مسألة الوحدة. كيف نستطيع تفسير بقاء الوضع العربي المجزأ على ما هو عليه بعد زوال الأنظمة القديمة ووصول الحركات القومية إلى الحكم؟ كيف نستطيع تفسير التناقضات التي ظهرت داخل الحركة القومية والتي حالت دون الوحدة؟ كيف نستطيع تفسير بقاء وضع التجزئة بالرغم من وجود خطر أكيد واضح على كيان واستقلال تلك الأقطار العربية؟

إن الأقطار العربية التي زالت منها الأنظمة القديمة كان محتماً عليها أن تتحد إن لم يكن بدفع عقائدي نابع من إيمان الأنظمة الجديدة بالوحدة العربية، فبدافع عملي بحت هو المحافظة على الوجود إزاء الخطر الأكيد القريب. ولكن ذلك لم يحدث حتى وقعت الكارثة الجديدة التي هي في حقيقتها لم تأت بأي شيء جديد ولم تظهر أي حقيقة جديدة، فالحقيقة كانت موجودة والوضع الذي أدى إلى الكارثة كان موجوداً من قبل. إن هول الكارثة وفداحة الخسارة المادية والمعنوية التي نتجت عنها ليست إلا نتائج للوضع الموجود. لذا فليس من الصعب أبداً تفسيرها. إن ضعف الوضع العربي الذي يرجع في تحليله النهائي إلى التجزئة، وكل ما يرافق ذلك وينتج عنه من تخلف وتضارب وهدر للجهود وتفتيت للقوى إزاء قوة العدو ونموه واتحاده وحشد قواه وفعاليته في استخدام الطاقات الموجودة وخلق طاقات جديدة إن هو إلا وضع لا بد أن يؤدي إلى هذا النوع من الكوارث، إذ كل ما في الأمر أن الوضع الحالي ليس إلا مناسبة ظهرت بها نتائج وضع موجود.

ـ ٣ ـ

إذاً، إن النظرية القومية القديمة أصبحت قاصرة عن تفسير استمرار التجزئة بعد زوال الأنظمة المرتبطة بالاستعمار (بصورة عامة على الأقل) ووصول الحركة القومية إلى الحكم. وعلينا الآن أن نفتش عن مواضع الضعف في الوضع الجديد أي في وضع حركة الثورة العربية نفسها. ثمة مسألتان يمكننا الإشارة إليهما في

هذا المجال: أولاً ـ إن الحركة الثورية التي استلمت السلطة في بعض الأقطار العربية ـ (العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة على الأقل) قد جابهت ما درجت تسميته بالأوضاع الخاصة لتلك الأقطار أي الأوضاع الإقليمية والمشاكل المحلية بكل ما في ذلك من مصالح ورواسب وثقافة إقليمية وتفكك وطني وطباع مختلفة ومشاكل اقتصادية صعبة. وبدلاً من أن يستطيع الحكم الثوري أن يهاجم هذه المشاكل بروح ثورية ويحطم قواها نجده في كثير من الأحوال يخضع لضغطها وينوء تحت ثقلها، فبدلاً من أن يهاجمها أصبح إزاءها في موقف الدفاع (إلى حد ما طبعاً). إن عملية الصراع مع المشاكل الإقليمية قد أخّرت مسيرة الوحدة. وما زاد الوضع سوءاً التصور الخاطئ عند البعض بأن المشاكل الإقليمية يجب أن تحل أولاً وأن أي وحدة لا تصح إلا بعد حل المشاكل المحلية والرأي هذا معروف لا يحتاج إلى مزيد من الشرح.

إن الخلط بين اختيار الأسس الصحيحة للوحدة وبين حل المشاكل القطرية أولاً قد أدى إلى تشويش فكري وإلى عرقلة السير في طريق الوحدة. والخطأ في هذه المسألة يكمن في أننا لم نستطع بصورة واضحة أن نفرق بين الوحدة باعتبارها ثورة في حد ذاتها وبين الوحدة بوصفها حصيلة نهائية. إن الوضع العربي الراهن بكل ما ينطوي عليه من أخطار تهدد كيان الأمة وسلامة الوطن يتطلب النظر إلى الوحدة على أنها ثورة في حد ذاتها. ويعني ذلك في ما يتعلق بالنقطة موضوع البحث أن المشاكل الإقليمية الطويلة الأمد (كصعوبة التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ومشاكل الأقليات في العراق) لا يمكن أن تحل إلا في وضع الوحدة عندما تكون الوحدة إطاراً لتجديد الثورة. إن التنمية الاقتصادية وحل مشاكل الأقليات ومواجهة الاستعمار وخطر إسرائيل وتكوين قوة عسكرية حديثة تناسب المهمات الجديدة، وتجديد مرافق الحياة للشعب والتأثير في الوضع الدولي كلها أمور أصبح من الثابت والأكيد الآن أننا لا نستطيع تحقيقها في وضع التجزئة.

ـ ٤ ـ

لكن المسألة الأكثر أهمية في تفسير استمرار وضع التجزئة هي أن الحركة الثورية العربية تعاني في داخلها من تناقضات ذاتية.

إن منابع هذا التناقضات عديدة، ولكن منابعها الرئيسة فكرة خاطئة نمت وانتشرت بين صفوف الحركة الثورية العربية بأجزائها وأجنحتها كافة، وهي في

الغالب تأخذ طابعاً عقائدياً يوحي بأنها مسألة فكرية تستند على العلم. والفكرة هذه هي أن الأهداف القومية لا يمكن أن تتحقق إلا على يد حركة واحدة من الحركات الثورية. وتستند هذه الفكرة على أنواع متعددة من التحليلات أهمها القول إن الحركات الثورية المتعددة في الأقطار العربية تمثل أنواعاً متعددة ومختلفة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي لا يمكن أن تتوحّد في نظرتها، وبالتالي فإن فهمها للأهداف القومية لا بد أن يختلف.

لذلك إن الوحدة العربية لأجل أن تكون سليمة الأسس ومضمونة البقاء والنجاح، لا بد أن تتحقق عن طريق حركة واحدة.

إن دحض هذه الفكرة نظرياً ليس من الأمور الصعبة، فالحركات المتباينة المنشأ لا يوجد سبب منطقي يمنع اتحادها لمجرد كونها مختلفة في منشأها، وحتى الحركات المختلفة في منشأها الفكري لا يوجد منطقياً ما يمنع تطورها في طريق الالتقاء وبالتالي الاتحاد. والحركات الثورية العربية نفسها قد تطورت بأفكارها وكيف لا تتطور أفكار تلك الحركات في طريق الالتقاء، والأقطار التي نشأت وحكمت فيها أصبحت ذات مصير مشترك واحد إزاء العدو ناهيك بكل اعتبار قومي آخر؟

إن حقائق الوضع العربي وحقائق هذه الحركات كلها تشير بوضوح إلى العكس من ذلك تماماً. حقاً أن الأدبيات الجديدة عن الثورة تحتوي على مزالق فكرية كثيرة وعلى عبارات وتحاليل فارغة المعنى أصبحت الآن من الأخطاء الشائعة ذات الادعاء العلمي.

القول إن حركة واحدة من الحركات الثورية العربية وحدها قادرة على تحقيق الأهداف القومية خاطئ من الأساس. وقد أدت جميع محاولات تطبيق هذه الفكرة إلى خلق تناقضات داخل الحركة الثورية، أو ربما كان ذلك المصدر الأساسي للتناقضات التي جرّت أسوأ النتائج ولسنا في حاجة إلى سرد الوقائع فهي معروفة. أما من أين أتت هذه الفكرة؟ فهناك عوامل عديدة ساعدت على خلقها. هناك مثلاً العوامل الأيديولوجية، فالحركة الثورية وهي تعمل على صهر أعضائها وتمتين روح الانضباط وإذكاء روح النضال والحماس فيهم تنزلق بوعي أو من دون وعي إلى حقن أفكار ذاتية تنمّي في العضو روح التميز عن الآخرين وتوحي له أن أفكاره هي الأفكار الوحيدة الصحيحة وأن طريقه هو الطريق الوحيد لتحقيق أهداف الأمة. إنها روح الجندية العقائدية التي عرفتها جميع الحركات الثورية في التاريخ وجميع الأديان القائمة على أساس غرس الإيمان التام بالنفس وإزالة كل عوامل التشكيك.

إن متطلبات التنظيم تؤدي تلقائياً إلى هذه الأفكار وتخلق جواً نفسياً ملائماً لتقبلها. إذاً التنظيم الثوري نفسه يشكل أحد منابع أفكار الوحدانية هذه.

ثم هناك العوامل الذاتية والنفسية التي يدخل تحتها كل ما يسمى بالمنافسة والصراع على السلطة وصعوبة قبول الآخرين، والأنانية السياسية والجروح النفسية التي تخلفها اللعبة السياسية والمعارك مع الآخرين والإساءات الشخصية وسوء الفهم.. وما إلى ذلك مما أصبح مألوفاً في الحياة السياسية العربية. ويقف وراء هذه العوامل الذاتية والنفسية مجموع التخلف الاجتماعي، أي تخلف شخصية الفرد العربي في وضعها الحاضر. إن أمراض الحياة السياسية في بلادنا لا يمكن أن تفسر إلا على أنها البُخار المتصاعد من وضع التخلف، فالأنانية وضعف شخصية الفرد من الصفات البارزة في المجتمعات المتخلفة. إن العوامل الذاتية تكون المنبع الرئيس للتناقضات في الحركة الثورية العربية، ولكن القول بذلك لا يعني إن الاختلافات لا تأخذ شكل المسائل الفكرية أو إنها بعيدة كلياً عن الأفكار. والنظريات والتحليلات المختلفة موجودة ولكنها صادرة عن أحاسيس ذاتية في جذورها. هناك أولاً الأحاسيس الذاتية ثم تأتي بعدها الاختلافات الفكرية باعتبارها انعكاساً لتلك الأحاسيس. أما طريق تطور الوضع بالنسبة إلى تلك التناقضات فمعروف، وهو طريق حلزوني يغذي بعضه بعضاً؛ فالأحاسيس الذاتية تولد الأفكار والأفكار تولد التصرفات والأفكار المتعادية تؤجج مزيداً من الأحاسيس.. إلخ. وقد كانت مسألة الحكم المسألة الرئيسة التي تولدت عنها التناقضات.

كثيرة هي الكتابات عن العوامل الاقتصادية والسياسية في تطور الوضع العربي، ولكن مسألة أثر العوامل الذاتية والنفسية في السياسة العربية لم تدرس بعد لا بل لم تجلب الانتباه اللازم. ومرد ذلك جزئياً على الأقل هو التعلق الجديد الدارج بالأمور الموضوعية وبالطريقة العلمية في البحث، الأمور التي تولد الخشية والنفور من تقصي العوامل الذاتية والنفسية مع إنها عوامل موجودة وذلك ما يجعل البحث فيها في صميم النظرة العلمية. إن العقد النفسية والرواسب والأحاسيس البدائية الصادرة عن النزعات الفردية الأنانية الموجودة في الفرد العربي من عصور البداوة وحب السلطة لا يمكن الاستهانة بدورها لا بل كان لها الدور الأساس في خلق التناقضات داخل الحركة الثورية. صحيح أنه كانت هناك نظرات متباينة لبعض الأمور بفعل تباين البيئة والظروف التي نشأت فيها الحركات الثورية ولكن تلك الاختلافات ليست من النوع المستعصي على التطوير والحل. ولقد مر وقت ليس بالقصير على دخول الحركات الثورية مجال الممارسة والتفاعل

مع بعضها البعض، فلماذا لم تستطع تلك الحركات حل الاختلاف والوصول إلى التقاء راسخ؟ إن العالم الحديث يعرف حالات استطاع فيها البحث والتفاعل والدبلوماسية توحيد بلدان وقوى بينها تناقض عميق واختلافات جوهرية والتعاون الحاصل في أوروبا الغربية مثال واحد على ذلك.

في الحقيقة إن التجربة العملية والمعاناة وقسوة النكبات قد كونت قوة دفع في اتجاه الالتقاء ودلت حوادث التاريخ العربي الحديث على خطأ الأفكار والأحاسيس التي تولدت عنها التناقضات. وليس أدل على ذلك من ظهور فكرة أن التقاء الثورات العربية هو الحل العلمي الوحيد للوضع الذي تعانيه الثورة العربية. إن الثورة العربية تتكون من أكثر من حركة واحدة وهي وإن اختلفت بالمنشأ وحتى في بعض المناحي الفكرية ونقاط التأكيد إلا أنها وهي تنفتح على الواقع العربي والعالم العصري، وهي تتصدى لتطبيق أهدافها لا بد أن تكتشف أن الطريق المفتوح الوحيد أمامها هو طريق الالتقاء وتذويب الفوارق. لذلك فإن مسألة التقاء الثورات العربية يجب أن تعتبر مبدأً أساسياً من مبادئ الثورة العربية. ولكن الذي يدعو إلى القلق هو أن هذا المبدأ يبقى دوماً معرضاً إلى هجوم العوامل الذاتية وارتدادها عليه من جديد في الأوقات التي يظهر فيها الخطر. وعندما نصل إلى حافة نكبة ما، تزداد قوة هذا المبدأ ويضعف مفعول العوامل الذاتية. ولكن حالما يبتعد الخطر قليلاً تعود أمواج العوامل الذاتية بالارتداد من جديد وهكذا. إن هذه الظاهرة في حد ذاتها تظهر حقيقة التناقضات من جهة وصحة مبدأ التقاء الثورات من جهة أخرى. المهم هو ترسيخ هذا المبدأ ونقله إلى حيز التطبيق الثابت وغسل العوامل الذاتية وطرد سمومها من الحياة السياسية العربية بصورة نهائية.

ـ ٥ ـ

إذا كانت العوامل الرئيسة في التناقضات داخل الحركة الثورية العربية ذاتية في أساسها، فماذا نستطيع أن نستنتج بخصوص مسألة الوحدة العربية؟ هناك أمور عديدة يمكن استنتاجها من ذلك. أولاً إن ظهور الدعوة للوحدة بين الأقطار المهيأة للوحدة على الأقل على أثر النكبة الحالية ليس من قبيل ردود الفعل العاطفية إزاء الوضع الجديد كما قد يتبادر إلى الذهن بل إن الأسباب الحقيقية إلى ظهور العوامل التي أخرت توحيد هذه الأقطار في أساسها لم تكن عوامل موضوعية بل عوامل ذاتية سرعان ما طمستها آثار النكبة. إن انحسار موج التناقضات داخل الحركة الثورية العربية في هذه الأوقات وظهور خط التقاء

الثورات ما هو إلا دليل علمي على ذاتية التناقضات. وإلا فلو كانت تلك التناقضات موضوعية (بمعنى أنها تمس النظم والأمور الجوهرية في حياة القطر) لما انطمست في هذه الظروف. وهناك أدلة على تناقضات بين بعض نظم الحكم العربية لم تنطمس حتى في وقت النكبة ولسنا الآن في صدد التعرض لذلك. إن ظهور دعوة التقاء الثورات والوحدة يعكس طبيعة تلك التناقضات الذاتية النفسية التي سرعان ما طمستها هزة الضمير وعواطف النكبة. إن النكبة الحالية إن دلت على شيء فإنها تدل على خطأ مسيرتنا السابقة واستسلامنا للغرائز والانفعالات وللعوامل الشخصية والأحاسيس البدائية. إن مسألة الوحدة مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الشعب العربي منذ عام ١٩٤٨، على الأقل ولكننا لم نستطع أن نسير في طريقها لأسباب موضوعية في البداية هي نظم الاستعمار وذاتية في ما بعد. ودعوة الوحدة إن هي ظهرت الآن بصورة أقوى مما قبل فذلك يعود إلى أن العوامل التي أخرت تحقيقها في الأصل عوامل ذاتية.

إن الوحدة ليست مشروعاً جديداً نواجه به النكبة وليست رد فعل للأوضاع المؤلمة الجديدة ولا أي شيء من ذلك. إنها الإطار الذي لا يمكن من دونه أن تنمو القوة المتوافرة لدى الشعب العربي ليبدأ نهضة حقيقية تحقق مطامحه وتحفظ له كيانه. وهي من دون ريب الهدف الذي لا يرقى إليه أي هدف آخر مهما كان والقضية الجوهرية التي تتضاءل أمامها جميع القضايا الأخرى مهما كانت.

ـ ٦ ـ

إن مسألة الوحدة كنقطة بداية وحيدة للقوة ولمواجهة الخطر الأكيد تحتاج إلى شيء من الإيضاح. إن أهمية الوحدة للشعب العربي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مبحوثة ومعروفة وبديهية ولا نقصد تكرار أي شيء من ذلك الآن. ثمة مسألة واحدة جديرة بالتنويه. إن مسألة النكبة مهما قلنا في تحليل أسبابها ومهما تعددت التعليلات ترجع في النهاية إلى عامل جوهري واحد هو الضعف البشري، هو نوعية الفرد العربي في الوقت الحاضر (ليس المقصود بذلك طبعاً مسألة الجوهر بل الوضع الواقعي للفرد العربي الآن). إن جميع العوامل المادية مثل السلاح والفنون الحربية والأخطاء؛ وجميع العوامل الخارجية مثل الاستعمار والوضع الدولي.. إلخ. ليست إلا عوامل رديفة للعامل الرئيس وهو العامل البشري المتعلق بنا نحن الشعب العربي في وضعه الحاضر. إن الفرد العربي الحاضر (عموماً) ضعيف الشخصية يحمل في قرارة نفسه رواسب قرون من التخلف ويحمل معه كل آثار الانكسار والتأخر والهزيمة والضعف التي تراكمت خلال القرون، تلك الرواسب

والعوامل التي لا يمكن التغلب عليها إلا بهزة نفسية عنيفة في داخل الإنسان كتلك التي أحدثتها الثورات الكبرى، والتي أحدثها الإسلام وقت ظهوره. إن تلك الهزة لم تحدث بعد وهي لا يمكن أن تحدث إلا إذا استند الفرد على أمل موضوعي مقنع، وليس هذا الأمل غير الوحدة العربية، غير الشعور باليقظة والنهضة والانتماء إلى أمة منيعة كبيرة قوية. إنه فقط قيام الدولة العربية الكبرى الجديدة ما يخلق تلك الهزة العنيفة ويفتح ينابيع التفاعل والثقة بالنفس والشعور بالأهمية والرسالة. إنها الوحدة فحسب التي تفتح المجال الواسع أمام الفرد للنشاط حيث يجد الفرد مسرحاً واسعاً للعمل والإنتاج والإبداع والمبادرة في مختلف المستويات. إن أحاسيس الانكسار والفشل والهزيمة والعجز الموجودة في الفرد العربي (عموماً وبدرجات متباينة) لا يمكن طمسها إلا بمشاعر معاكسة يولدها وضع يبعث الأمل من جديد ويوفر المجال الرحب لنشاط الإنسان. إن هذه المسألة التي قد تبدو للبعض وكأنها تحليل غامض ليست في الواقع كذلك بل هي في صميم التحليل العلمي. إن مشاعر الإنسان واستعداده إلى العمل ومدى تفاؤله واندفاعه لا بد أن تستند على أساس موضوعي يبرر التفاؤل ويغرس الثقة. والوضع المجزأ الضعيف المتناحر للوطن العربي لا يمكن أن يوفر ذلك مهما كانت درجة التقدم التي يبلغها القطر. إن التغيير النفسي لشخصية الفرد العربي يحتاج إلى أساسٍ موضوعي والأساس الموضوعي هو الوحدة العربية.

ـ ٧ ـ

بقي أن نتناول خطأ فكرياً أخذ ينتشر في الآونة الأخيرة حول كيفية الوصول إلى الوحدة العربية. هناك من يقول إن مسألة الوحدة تحكمها عوامل الموضوعية تسير وتتغير وفقاً إلى قوانين علمية ثابتة، لذلك لن ينفع شيئاً الدعوة إلى الوحدة بشكل عاطفي ولن ينفع تحقيق أي وحدة إذا لم تكن تلك الظروف الموضوعية قد نضجت وتطورت. إن هذا الرأي لا يطرح بشكل نظرية واحدة بل بأشكال متعددة كما ليس من السهل تحديد الاستنتاجات التي يصل إليها بصورة دقيقة. ولكن يمكن تخمين تلك الاستنتاجات ومناقشتها. فقد يعني هذا الرأي أن الوحدة يجب إلا تتحقق إلا إذا وصلت الأقطار المعنية إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متماثلة، لأن أي تفاوت في تطور تلك الأوضاع سيخلق تناقضات في داخل الدولة الجديدة يؤدي بالتالي إلى فشل الوحدة.

إن هذا الرأي إضافة إلى كونه قائماً على تحليل مجرد لا يدعمه أي مثل في التاريخ ولو كان واحداً فهو يغفل مسألة أساسية هي أن الوحدة العربية التي نحن

في صددها الآن ليست الوحدة الشاملة بل الوحدة بين الأقطار التي زالت فيها النظم القديمة مثل العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن والسودان. إن الوحدة التي نحن في صددها مستندة على ثورة موجودة ومستمرة لذلك إن الوحدة لن تكون إلا مرحلة جديدة في الثورة، أي أنها ثورة جديدة في حد ذاتها، والثورة الجديدة هذه لا بد أن تتصدى أولاً وقبل كل شيء إلى تطوير الأوضاع الداخلية بصورة جذرية شطر التوحيد. كما إن تفاوت الأوضاع في الأقطار المتحدة ليس من الضروري أن يخلق التناقضات عندما يكون معرضاً لرياح التغيير الثورية. هذا إذا فرضنا أن تلك الفروق على درجة من التباين كالتي يقال عنها وهو أمر ينطوي على كثير من المبالغة في حالة الأقطار التي ذكرناها أو بعضها على الأقل.

شيء آخر ربما يستنتج من هذا الرأي ألا وهو أن قضية الوحدة رهن بتطور تحكمه عوامل حتمية خارجة عن الإرادة والرغبة. إن مثل هذا الاستنتاج ـ إن صح ـ توحي به الأدبيات الأيديولوجية التي تؤكد على القوانين العلمية في التطور الاجتماعي وأهمية العوامل الموضوعية، وهو فهم خاطئ لمسألة العلم في التطور الاجتماعي وفهم خاطئ لتلك الأدبيات.. إن مسألة الحتمية في البحث الأيديولوجي هي التي ربما توحي ـ بصورة خاطئة ـ بمثل هذا الاستنتاج الخاطئ.

إن مسألة الوحدة العربية مسألة إرادية تعتمد على نضال شعبنا ولا يمكن أن تتحقق بصورة آلية تلقائية، كما إنها ليست مسألة حتمية فهي يمكن أن تتحقق، كما إنها يمكن أن لا تتحقق، وكل ذلك يعتمد على نضالنا من أجلها. وعلينا نحن الشعب العربي أن ننتبه إلى خطأ وخطر أي اعتقاد بأن مسألة الوحدة حتمية، أو أنها مسألة خارجة عن إرادتنا.

وثمة رأي مشتق من هذا الاستنتاج هو أن النضال من أجل الاشتراكية يوصل في حد ذاته إلى الوحدة على اعتبار أن بناء الاشتراكية في الأقطار العربية المجزأة يخلق ظروفاً موضوعية متماثلة تؤدي إلى الوحدة. إن هذا الرأي خاطئ أيضاً، فالنضال من أجل الاشتراكية لا يشترط أن يؤدي في حد ذاته إلى الوحدة. إن الوحدة تحتاج إلى نضال إرادي قائم بذاته هو النضال ضد التناقضات في داخل الحركة الثورية العربية التي حالت دون تحقيق الدولة العربية المتحدة. إن النضال الاشتراكي يخلق ظروفاً مساعدة وجواً ملائماً للوحدة ولكن هذا العامل الإيجابي قد يكون أضعف من العوامل السلبية الناتجة عن تناقضات الحركة الثورية العربية،

كما إن وجود أقطار عربية تنهج نهجاً اشتراكياً ومتصارعة بالوقت نفسه، ممكن وواقع في البلدان العربية وفي العالم الخارجي. إذاً لنكن حذرين من هذه المزالق الفكرية ومن خطر هذه الأوهام. لننتبه إلى أننا يجب ألا نلجأ إلى تعليل أنفسنا أو ستر فشلنا في النضال الوحدوي بتحقيق خطوات في طريق الاشتراكية. حقاً أن النضال الاشتراكي لا يمكن أن يكون بديلاً للنضال الوحدوي.

لقد ساعدت الآثار السلبية التي خلفها فشل وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر على تكوين مثل هذه الأفكار. إن تلك التجربة قد أوحت للبعض بأن فشل تلك الوحدة كان محتماً لأنه كان مسوقاً بفعل عوامل موضوعية لا مناص منها وذلك خطأ فادح. إن الأخطاء التي رافقت تلك الوحدة لم تكن لتؤدي حتماً إلى الانفصال. لقد كان الانفصال عملاً إرادياً تآمرياً ليس فيه من الحتمية التاريخية أي شيء كان من الممكن أن لا يحدث أبداً.

ـ ٨ ـ

ومن المسائل ذات الأهمية في قضية تحقيق الوحدة مسألة العقبات. إذا كان الوضوح الذهني يمكن أن يقوم بأي دور فيجب أن يكون في توضيح هذه المسألة. كثير من المؤمنين بالوحدة يقعون في شباك الالتباس بين أهمية الوحدة وبين أهمية العقبات التي تعترضها.

فالقول إن الوحدة ضرورية ولكن ماذا نعمل لتلك العقبات؟ إن مثل هذا القول إن دلّ على شيء فإنما يدل على عدم وضوح القضية وعدم اتخاذ قرار حاسم. إن كل تصور بأن الوحدة (أو أي هدف تقدمي آخر) يمكن أن يتم من دون تضحية، إن هو إلا تصور خاطئ يدل في أحسن الأحوال على بدائية الفكر السياسي في بلادنا. إن المهمات الكبرى في التاريخ لا تتم من دون تضحية بأشياء ربما عزيزة ومهمة.

وقد لا يكون من قبيل المبالغة أن نقول إن كل شيء في الحياة لا يمكن أن يتم من دون مقابل أو ثمن، فإذا كان التقدم يعني النضال ضد الظروف، فذلك يعني بالضرورة وجود ثمن مهما كان نوعه. إننا يجب أن ننتهي من مسألة تصنيف أهمية الأهداف القومية وفرز الأمور الأساسية من الأمور الفرعية والتفريق بين الجوهري والمهم. إن الوحدة العربية ليست مثل أي هدف آخر وليست مثل أي قضية أخرى. إنها الأمل الوحيد الموجود الآن. إذاً كيف يجوز أن ترد إلى أذهاننا

مسألة العقبات والتضحيات؟ إذا كنا حقاً قد جزمنا بأنها الهدف الأول فلا يبقى علينا إلا المسيرة إلى الأمام في طريق تحقيق هذا الهدف. علينا أن نزيل جميع العقبات وأن نقبل بكل التضحيات وأقول بكل أنواعها مهما كانت ومهما سمت وعزّت. بمثل هذا النوع من التحديد والتوضيح نستطيع أن نتقدم. أما التسليم بأن الوحدة هي الهدف الأساسي والتردد في تقديم التضحيات في سبيلها والتوقف أمام العقبات فهو في أحسن الأحوال نتيجة إلى عدم الوضوح وإلى العقل اللاعلمي الذي يصمنا به العالم المتقدم. إن التردد في التضحية والارتداد أمام العقبات ليس في دوافعه العميقة وحقيقته النهائية إلا الاستسلام لتأخرنا، لرواسب التخلف ومشاعر الانكسار المتجمعة في أعماق نفوسنا وللعوامل الذاتية التي تسيطر على حياتنا السياسية، وعلينا أن نعترف بذلك ونواجهه بشجاعة على الأقل.

ـ ٩ ـ

كل ذلك لا يعني بالطبع عدم أهمية التجربة الماضية أو عدم الاهتمام بتحليل الواقع العربي وأخذه في عين الاعتبار ونحن نبني الوحدة الجديدة. ولكن لا نستطيع أن نقول إن فشلنا في تحقيق الوحدة بين بعض الأقطار العربية ووصولنا إلى الوضع المتمزق الذي سبق النكبة ببضعة أشهر كان ضرورياً لدراسة التجربة وتحليل الواقع أو أي شيء من هذا القبيل. إن استقراء التجربة شيء وظهور التناقضات دخل حركة الثورة العربية ونتائجها على الوحدة شيء آخر تماماً. إن مسألة الاستفادة من التجربة السابقة وتحليل الواقع العربي مسألة واسعة يطول شرحها ولسنا في صددها الآن. هناك شيء واحد يمكننا أن نشير إليه في هذا المجال هو أنه يبدو أن الوحدة التي نحن في صددها اليوم لا يستحسن أن تأخذ شكلاً غير شكل الاتحاد الفدرالي القائم على أساس حكومة فدرالية واحدة تتولى بصورة مطلقة تامة شؤون الدفاع والتنمية والسياسة الخارجية وحكومات محلية تتولى ما عدا ذلك من الشؤون. إن مبررات هذا الشكل كثيرة فهو الشكل الذي يلائم الدول الكبرى الشاسعة الرقعة المتباينة في الأوضاع المحلية من جهة ويتيح الفرصة إلى التطور الذاتي للأوضاع المحلية شرط التوحيد من دون ثمن باهظ وتجنب تحريك الرواسب والأوضاع المحلية ضد الدولة الجديدة من جهة أخرى.

إن مسألة الوحدة تمر الآن بظرف مناسب هو ظرف النكبة. ونقول إنه ظرف مناسب ولا نعني إطلاقاً أن دعوة الوحدة رد فعل كما سبق القول، ولكن المقصود هو أن ظرف النكبة من شأنه أن يضعف مفعول العوامل الذاتية التي

كانت السبب الرئيس في تأخر تحقيقها فعلينا أن نستغل هذا الظرف لهز وجدان شعبنا، إذ ليس هناك دليل أكبر وأوضح من فداحة وضع التجزئة إزاء عدو بالقوة التي بانت في المعركة. إن المثقفين العرب لا يستطيعون القول إنهم قد أدوا واجبهم في كل الظروف وهم مدعوون اليوم إلى تعبئة الرأي العام وراء هذه القضية المصيرية. إن مسألة العمل لهذه الدعوة الآن لا يمكن أن تكون بمثابة عمل سياسي (بالمعنى التقليدي للعمل السياسي) بل هي عمل قومي عام وعلينا جميعاً أن نتحرر من أوهام الخوف من الاندماج بالسياسة، فما نقول به من أجل الوحدة ليس سياسة إطلاقاً. إن هذه الدعوة ليست دعوة إلى نظرية معينة أو إلى رأي معين في الثورة العربية بل هي دعوة إنقاذ بكل ما في الكلمة من معنى. إن جميع المثقفين العرب مدعوون إلى صب جهودهم في هذا المجرى لتحريك الرأي العام العربي، ودفعه نحو هذا الهدف، وكل جهد مهما صغر مهم، وكل عمل مهما صغر هو في صميم الواجب الوطني الآن. إن جميع المثقفين العرب وقادة الرأي العام والعاملين في الشؤون العامة من مختلف الآراء والاتجاهات، مدعوون إلى المساهمة في هذا المشروع القومي، مشروع التعبئة من أجل الوحدة.

٨ ــ الوحدة والثورة والعوامل الذاتيّة(*)

ـ ١ ـ

هذه المقالة مكرّسة لشرح الفكرة التي وردت في مقالة سابقة[١]: وهي أن ظاهرة الصراع هذه مسألة جديرة بأن تلفت انتباه المثقفين العرب لأسباب مزدوجة: عملية ونظرية.

وتتلخص خطورة الجانب العملي في أن هذا الصراع هو الذي عرقل قيام الوحدة بين الأقطار العربية التي وصلت فيها الحركة الثورية[٢] إلى السلطة والذي خلق بدوره حالة الضعف إزاء إسرائيل وساهم بالتالي في حصول ما حصل في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. أما الجانب النظري فهو أن هذه الظاهرة لم يعد من الممكن تفسيرها على أساس الأفكار الدارجة التي ترجع صعوبات الوحدة إلى نفوذ الاستعمار في الوطن العربي كما كان متداولاً في السابق، بل لا بد من دراسة هذه الظاهرة بصورة واقعية وتحليلها وإرجاعها إلى عناصرها الأولية. ويتطلب ذلك استقراءً للحوادث وملاحظة مباشرة لتفاصيل السياسة العربية في السنوات الأخيرة بعيداً عن التعميمات النظرية المجردة. وبعبارة أخرى إن وجهة النظر المعروضة في هذه المقالة، ترفض التفسيرات المبنية على القوانين المشتقة من النظريات المعروفة وتصر على ضرورة الرجوع إلى الوقائع، فالوقائع هي الوحيدة التي تصلح ـ بعد تحليلها ـ لأن تكون أساساً للاستنتاج. إذ لا

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٤، (شباط/فبراير ١٩٦٨)، ثم أعيد نشرها في الكتابين، الرقم (٤) والرقم (١٠).

(١) سعدون حمّادي، «النكبة وقضية الوحدة العربية،» **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/أغسطس ١٩٦٧).

(٢) المقصود بالحركة الثورية في هذه المقالة، مجموع الحركات الثورية المؤمنة بالوحدة.

يكفي أبداً أن تكون الاستنتاجات منطقية في حد ذاتها لتكون صحيحة.

أما سبب التنويه بهذه المسائل المنهجية، فهو أن كثيراً من الاستنتاجات والأحكام التي أخذت تروج مؤخراً عن مسائل مهمة مثل الوحدة والثورة والاشتراكية تبدو منطقية في حد ذاتها إلا أنها تفتقر إلى الأدلة الواقعية على صحتها.

ـ ٢ ـ

وقبل البدء في مناقشة وقائع هذه الظاهرة لا بد من أن نتناول بعض الجوانب التعريفية لتوضيح أهم صفاتها. ومن باب التعريف الأولي يمكننا أن نقول إن الذاتية التي نحن في صددها تعني كل ما يتعلق بالذات، أي كل ما ينبع من الفرد من مشاعر وأحاسيس أو من أفكار مصدرها تلك المشاعر والأحاسيس. والمشاعر والأحاسيس والأفكار الذاتية هذه تتمثل عادة بمواقف وتصرفات معينة. وهذا ما يفرقها عما هو غير ذاتي، أي ما يسمى بـ «موضوعي» أي ما يأتي من خارج الذات. ولكن ذلك يجب ألا يعطي الانطباع أن الظاهرة التي نتحدث عنها لا صلة لها بأي شيء يتعلق بالظروف المحيطة بالفرد. من الواضح أن هذه القضية تستثير المقابلة التقليدية المعروفة: هل الفرد حر أم هو مسيّر؟ هل التاريخ محصلة للقوى الموضوعية أم هو عمل إرادي من قبل الإنسان؟ وبالرغم من أنني لا أقصد الخوض في هذا الموضوع إلا أنني، احتراساً مما يمكن أن تترك هذه الفكرة من انطباعات خاطئة، أجد من الضروري التنويه إلى أن القول إن العوامل الذاتية هي التي أدت إلى قيام الصراع في داخل الحركة الثورية العربية لا يعني أنها وجدت من لا شيء، أو إنها النقطة التي ينتهي عندها التحليل. إن طغيان العوامل الذاتية في هذا المجال من الحياة السياسية العربية ليس إلا نتيجة في النهاية للتخلف الذي تعانيه البلدان العربية، التخلف بمعناه العام الشامل، وبعبارة أخرى إنه الخليفة التي تقف وراء هذه الظاهرة، إذ إن مدى قوة العوامل الذاتية بالنسبة إلى العوامل الموضوعية في العمل السياسي تتناسب طردياً مع درجة تأخر المجتمع، فكلما كان المجتمع متأخراً ازداد أثر العوامل الذاتية وبالعكس. ومن الواضح أن هذا القول يختلف عن التفسير الموضوعي الذي يحاول إرجاع ظاهرة التمزق في الثورة العربية إلى عوامل خارجة عن تصرف الأفراد والجماعات العاملة في تلك الحركات الثورية مثل الاستعمار، وتباين درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي.. والفرق بين التفسيرين يجب أن يبقى ماثلاً. القول إن العوامل الذاتية مترشّحة من واقع التخلف شيء، والقول إنها غير موجودة أو ثانوية، بالنسبة إلى العوامل الموضوعية، شيء آخر مختلف. **الأول** يضع المسؤولية على الأفراد، و**الثاني** يرفعها

عنهم، **والأول** يتضمن إمكانية الإسراع بإنهاء هذا الصراع وتحقيق الوحدة بعمل إرادي و**الثاني** يترك الأمر لتطور خارج إرادة البشر.

ومن الانطباعات الخاطئة التي ربما تنشأ عن هذه الفكرة التصور بأن المقصود منها مجرد انفعالات وأحاسيس المصالح الشخصية المباشرة وبالتالي استبعاد الأفكار. والصحيح هو أن ظاهرة الصراع موضوع البحث قد رافقها شيء كثير من التحليل النظري والأفكار التبريرية التي غلّفت بها والتي ستبقى فخاً يوهم بعض المهتمين بالشؤون العامة بأن وراء هذا الصراع عوامل أبعد وأعمق من المصالح والانفعالات والأنانيات والسعي إلى السلطة. إن وجود الأفكار والنظريات التي رافقت ظاهرة الصراع ليست إلا مظهراً للعوامل نفسها. إن العوامل الذاتية قد تكون في البداية صريحة مكشوفة ولكنها سرعان ما تدفع إلى الأفكار والنظريات التبريرية. والتبرير نفسه قد يكون مقصوداً واعياً وقد لا يكون كذلك. المهم هو أن مثل هذه الأفكار ليست أفكاراً حقيقية بمعنى أن مصدرها ليس البحث عن الحقيقة بل أحاسيس ورغبات مسبقة موجودة في النفس.

كما يجب أن ننوّه أيضاً أن فرضية العوامل الذاتية لا تعني عدم وجود عوامل أخرى. فيجب مثلاً ألا يستبعد دور عملاء الاستعمار في نشوب الصراع وتغذيته، كما يجب ألا يخرج من الحساب ما للأخطاء التي ارتكبتها الحركات الثورية من أثر في نشوء الاختلاف في ما بينها أو حتى أثر الثقافات المتباينة السائدة فيها. كل أو بعض هذه العوامل موجودة وذات أثر. وإنما المقصود هنا أن هذه العوامل ليست أساسية إذا ما قورنت بالعمل الذاتي. من الخطأ مثلاً أن نتصور أن ظاهرة سياسية كهذه تنتج عن عامل وحيد، إذ لا وجود للعلاقات البسيطة النقية في البحث الاجتماعي حيث الظواهر دوماً نتيجة إلى عوامل متشابكة وحيث تتداخل الأسباب والنتائج. وهدف التحليل في العلوم الاجتماعية ليس غير النفوذ إلى حقيقة أهمية كل عامل والخروج بتصنيف لأهميتها، أي تفريق العوامل الأساسية (الاستراتيجية) عن العوامل الثانوية.

إن نظرة واحدة إلى أوضاع الحركات الثورية العربية في المشرق والمغرب وفي الشمال والجنوب وما حدث فيها من صراع وانقسامات، تظهر بوضوح أن العوامل المذكورة لا يمكن أن تكون السبب الرئيس لما حدث. والملاحظة هذه موجهة إلى أولئك الذين لديهم تفسير جاهز بسيط لكل شيء يريحهم من التحليل العميق هو الاستعمار وعملاء الاستعمار.

إن ما حدث للحركات الثورية في بلادنا قد أظهر بوضوح قصور هذا التفسير.

بقي أن نشير إلى إيضاح واحد هو أن الصراع المقصود لا يقتصر على الصراع بين الحركات الثورية بل يشمل أيضاً الصراع الذي يحصل في داخل تلك الحركات سواء أكان صراعاً بين أجنحة أو بين أشخاص، وسواء بقي ضمن الجسم التنظيمي أم انفجر بشكل انقسام أو تصفية. وهو يشمل أيضاً الصراع بين الحركات الثورية المنظمة وبين الأشخاص العاملين في الحقل القومي أو بين تكتلات الأشخاص.

ـ ٣ ـ

هناك وقائع كثيرة في الحياة العامة العربية (والمقصود هنا بالطبع الحياة العامة المتعلقة بالحركة الثورية العربية) يمكن تجميعها ووصلها ببعضها وتحليلها لنتبيّن في ضوئها ما إذا كان من الممكن إثبات أو عدم إثبات الادعاء الذي تقوم عليه هذه المقالة. والوقائع هذه مستمدة من التاريخ الحديث للحركات الثورية، ومن التجارب الماضية، ومن الملاحظات الخاصة، ومن النصوص الواردة في الأدبيات. وطبيعي أن تكون هذه الطريقة الواقعية المستندة على جمع المعلومات مجهدة في البحث من جهة وناقصة من جهة أخرى ما دام جمع كل المعلومات ذات العلاقة أمراً يكاد يكون مستحيلاً في هذا المجال. إلا أن مزيتها تبقى موجودة وهي أنها في مأمن من أخطار البحث المجرد والابتعاد عن الواقع. وفي ما يلي ملخص عام لما يمكن أن يتضمنه مسح من هذا النوع مكتفين بوصف الظواهر من دون ذكر الأمثلة التي استقيت منها.

الحس الذاتي في الفرد العربي موضوع يصلح لبحوث اجتماعية وتاريخية جيدة. ولم تخل كتب التاريخ العربي من التنويه بهذه الصفة، فالعربي ـ كما يبدو شديد التأثر بأحاسيسه الذاتية وكثير الاهتمام بما يتعلق بشخصه. ولا يهمنا في هذا المجال أن نتناول الظاهرة بشكلها العام بل سنحصر الاهتمام بنطاق الحياة السياسية للحركة الثورية. هناك أفراد ساهموا بصورة رئيسة ورائدة في بعض الأحيان في إيقاظ الوعي الثوري أو نشر أفكار جديدة عن الثورة أو تأسيس حركات ثورية جدية.

هؤلاء الأشخاص الذين ظهرت فيهم بذور الرجال المهمين في تاريخ العرب الحديث ووهبوا في بعض الأحيان حياتهم لقضية الأمة وبذلوا جهوداً نضالية تفوق الجهود التي يبذلها الآخرون، إن مثل هؤلاء الأفراد بالرغم من الجوانب المثالية في حياتهم، وبالرغم من صدقهم وإخلاصهم للقضية نجدهم في غالب الأحيان

يتطورون في اتجاه يميل إلى التعصب للماضي، فهم يأخذون بالدفاع عن أوضاعهم ومراكزهم في القضية عن طريق الدفاع عن أساليب العمل التي ألفوها وعن الأفكار التي عرفوا بها. فهم يعتبرون زوالهم بمثابة زوال لتلك الأفكار وبالتالي إلحاق الضرر بالقضية وأنه لا يمكن الاستغناء عنهم. إن مثل هذا التعصب للذات النضالية، وللكفاح الشخصي الذي خاضوه، وللعمل القومي الذي قاموا به إلى حد اعتبار ذلك أعلى وأحسن ما يمكن الوصول إليه قد خلق في الحركة الثورية العربية الحديثة تناقضات شخصية بين هؤلاء القادة وبين عناصر ناشئة، بعضهم طامع بانتزاع القيادة من الجيل القديم وبعضهم يحمل أفكاراً متطورة أو مختلفة.

إن موقف عدم الولاء المقرون بالنقد الذي يصدر عن عناصر جديدة ناشئة إزاء القادة يستثير فيهم الهواجس الذاتية وموقف الدفاع عن النفس، فتؤخذ تلك المواقف والآراء على أنها عمل شخصي موجه ضد أشخاصهم ومقصود إلى إحداث تبديل في القيادة بل في اتجاه الحركة نفسها. وسرعان ما يتطور رد الفعل إلى هجوم معاكس وتكتل وصراع غالباً ما يكون مقروناً بمواقف فكرية مصطنعة غايتها إلقاء تهم الانحراف والخروج على المبادئ. وبصورة حلزونية متصلة بتطور الصراع إلى مستويات أكثر حدة وينتهي بصورة طبيعية بالانشقاق أو التصفية، تاركاً وراءه آثاراً سلبية تصيب جسم الحركة عموماً.

وكما غذت هذه الأحاسيس بذور الصراع داخل الحركة الواحدة فإنها كذلك قد غذت صراعاً مع الحركات الثورية الأخرى، فكثيراً ما اندفع هؤلاء القادة بتأثير من هذه الأحاسيس، فجعلوا مواقفهم من الحركات الأخرى مشتقة من مواقف تلك الحركات منهم شخصياً، لأنهم ينتظرون دوماً أن يكونوا في المقدمة لا في حركتهم فحسب بل وبالنسبة إلى الحركات الأخرى أيضاً، ونجدهم ينفعلون إذا ما بدا من تلك الحركات أو قياداتها ما يتعارض مع ذلك. وعندما يحصل شيء من التشكيك بمراكزهم من قبل الحركات الأخرى تتحرك فيهم الأحاسيس الذاتية النابعة من مركزهم التاريخي في النضال القومي بشكل سلبي سرعان ما يتصاعد إلى عداء. وهنا كذلك غالباً ما يسبغ على هذه الاختلافات طابع الاختلافات العقائدية ويلجأ هؤلاء القادة إلى حركاتهم يعبئونها ضد الحركات الأخرى.

إن الحياة الحزبية نفسها بيئة صالحة في بعض الظروف لنمو التعصب، فالعمل الحزبي يتطلب التعبئة العاطفية للأعضاء بجميع الوسائل المعروفة. ولكن للتعبئة العاطفية جانب سلبي هو أنها تخلق ميولاً تقدس التجانس وتستنكر الاختلاف، الأمر الذي يخلق بالضرورة نوعاً من الحذر والتشكيك والخوف من

الحركات الأخرى لمجرد أنها جسم تنظيمي مختلف يشكل جهة أخرى بغض النظر عن الأمور الفكرية. وغالباً ما تصطنع الاختلافات الفكرية اصطناعاً لتدبير الاختلاف ولتعبئة الأعضاء ضد الآخرين.

من المعروف عن الحركات الثورية العربية أنها عموماً منغلقة على نفسها قليلة التفاعل والاختلاط بعضها ببعض في مختلف المستويات، وأن الأعمال المشتركة بينها قليلة جداً. إن كل حركة تعمل جاهدة على تحصين مواقعها وإحكام جدرانها. إن أفكار أعضاء هذه الحركة عن الحركات الأخرى تتكون في الغالب بواسطة قياداتها وليس بصورة مباشرة، فضعف الاختلاط والتماس اليومي، وقلة النشاطات المشتركة والتثقيف الموجه لأغراض التعبئة تؤدي كلها إلى تكوين الانطباعات الخاطئة وانتشار الأفكار المغرضة عن الحركات الأخرى.

والذي يحاول تقصّي أسباب المنافسة بين الحركات الثورية العربية يجدها في الغالب ذاتية، فالمنافسة بين الحركات المتقاربة الأفكار بدلاً من أن تكون موجهة إلى البناء الإيجابي وخدمة المصلحة القومية تتحول في الغالب إلى صراع وحرب. أما لماذا يحدث ذلك في بلادنا ولا يحدث في بلاد متقدمة في حياتها السياسية فيرجع سببه الرئيس في النهاية إلى تخلفنا العام. ولكن لا بد أيضاً من وجود عوامل تساعد على تحريك عوامل التخلف وحقن آثارها في العلاقات بين الحركات الثورية، ولعل قلة المعلومات الصحيحة عن بعضها البعض وضعف الروح الموضوعية من جملة هذه العوامل.

قد تنشأ حركة من الحركات بدافع غير جدي من الأساس مثل دافع المنافسة الشخصية لحركة أخرى موجودة أو لمجرد تصورات يخلقها خيال الشباب المبكر أو التأثر ببعض الكتابات والإعجاب بحركات في بلدان أخرى ومحاولة تقليدها. إن حركة تنشأ بفعل مثل هذه الدوافع غير الجدية تتحول بالتدريج إلى حركة مصرة على البقاء فيدفعها ذلك إلى اصطناع الاختلافات مع الحركات الأخرى لتبرير وجودها. ومن خلال عملية خلق الاختلافات تنتقل إلى حالة الاحتكاك بتلك الحركات، إذ إن إبراز الاختلافات غالباً ما يكون مقروناً بنقد الآخرين أو توجيه التهم إليهم وبالهجوم الفكري والشخصي والمسلكي. ثم إن هذه الحركات حتى لو اكتشفت بعد أن تتطور أنها بمبادئها وأهدافها متفقة تمام الاتفاق مع حركة أو أكثر من الحركات الأخرى، فهل تستطيع أن تتنازل عن كيانها الذي كونته وتعترف بعدم ضرورة وجودها؟ والجواب كما تدل الوقائع كان دوماً بالنفي. والحركة الجديدة لا يمكن أن تعترف بذلك بعد أن ادعت أنها جاءت لتصحيح أخطاء

الآخرين ولتحقيق الأهداف التي عجزت الحركات الموجودة عن تحقيقها، فهي قد وجدت لتبقى بغض النظر عن مبرر البقاء، وأسباب هذا التمسك بالبقاء لا شك ذاتية، فحسب طريقة التفكير السائدة يبدو أن الاعتراف بعدم ضرورة حركة من الحركات يعني الاعتراف بعدم أهمية الأشخاص الذين أسسوها.

إن الاعتراف بالخطأ صعب والتنازل عن الكيان صعب وإلغاء الحياة الاجتماعية التي خلقتها الحركة الجديدة لأعضائها صعب، ناهيك بالمركز السياسي الذي أصبح يتمتع به القادة وهو شيء يعتبر التنازل عنه أصعب.

ـ ٤ ـ

هناك عوامل مهمة من عوامل الصراع بين الحركات الثورية العربية هو دخول العنف في العلاقات في ما بينها. والعنف ـ كما هو معروف ـ يخلق جروحاً نفسية وضغائن يصعب التغلب عليها وبخاصة عندما تكون الأحاسيس الذاتية قوية. والعنف قد يكون أحياناً عنفاً معنوياً يتمثل في أسلوب الاتهام والمهاترة والتعبئة العاطفية للجماهير ضد الآخرين. المعروف عن الحياة السياسية العربية إنها في الأصل ذات أساسٍ ديمقراطي ضعيف، لذلك فهي مهيأة للانزلاق في هذا الاتجاه المهدم للعلاقات. ولكن مما زاد الطين بلّة استخدام وسائل الإعلام الحديثة الواسعة الانتشار وبناء آلة إعلام قوية واستخدامها في المعارك الدعائية.

إن اعتماد الطريقة العاطفية وفنون التعبئة النفسية الحديثة ومعاملة الجهة الأخرى على أساس أنها عدو يجوز معه استخدام جميع الأساليب بغض النظر عن أن أخلاقيتها قد تكون من أهم عوامل نشوب الصراع بين الحركات الثورية العربية. والأنكى من ذلك هو أن هذا الأسلوب آخذ في الانتشار والتعميم بدافع المحاكاة أحياناً والدفاع عن النفس أحياناً أخرى. إن دخول سياسة العنف المعنوي هذه في السياسة العربية الحديثة ظاهرة خطرة تستحق كل الاهتمام من قبل الحريصين على وحدة الحركة الثورية العربية وربما كانت أسوأ ما حصل للثورة العربية الحديثة.

ولكن العنف لم يقتصر على الجانب المعنوي بل تعداه إلى الجانب الجسدي أيضاً وبخاصة في السنوات الأخيرة. والعنف الجسدي ابتداءً من الفصل من الوظيفة والمدرسة وانتهاء بالقتل أو الإعدام قد ضرب إسفيناً في العلاقة بين هذه الحركات. والأساس الذي انطلقت منه سياسة العنف ـ المعنوي والجسدي ـ واحد

هو اعتبار الجهة الأخرى عدواً يجب تصفيته. وهو اعتبار ذاتي ولا شك لا تسنده أي أسس موضوعية.

من الملاحظ أن الحركات الثورية العربية الحديثة لا تتهم بعضها بالخيانة في كل الأوقات بل هي تعمل ذلك عندما تحاول إحداها انتزاع السلطة من الأخرى فحسب، أو عندما تهدد بذلك بل نجدها في بعض الأحيان تقول بضرورة التقاء جميع تلك الحركات الأمر الذي يدل بصورة واضحة على عدم جدية اتهامات الخيانة أو ما يشبه ذلك من الاتهامات التي وجهت من بعضها إلى بعضها الآخر بوقت أو بآخر. إن الحركة التي تستخدم العنف الجسدي غالباً ما تبرر عملها هذا بضرورة حماية الثورة وتعني بالطبع حماية حكمها هي. إن حماية الحكم بأسلوب العنف الجسدي لها ما يبررها عندما تكون الحركة التي يستعمل العنف ضدها عدواً حقيقياً للثورة أي عندما تكون في بادئها مختلفة جذرياً عن مبادئ الحكم الموجود. أما استخدام العنف الجسدي من قبل حركة ثورية ضد حركة ثورية أخرى مقاربة في مبادئها، فلا يمكن تبريره إذا كانت مسألة التقاء تلك الثورات مسألة ضرورية تعمل من أجل تحقيقها.

هناك بعض الملابسات والتشعبات لهذه القضية من المفيد التعرض لها، وإن كنا لا نستطيع الإحاطة بها كلها. قد يقال ماذا يمكن أن تعمل الحركة الموجودة في السلطة إزاء محاولة الآخرين انتزاع السلطة بالقوة؟ والجواب عن هذا السؤال ينبع من التفريق بين العمل للوصول للسلطة وبين خيانة القضية. إن الخلط بين الاثنين خاطئ لأن انتزاع السلطة من حكم ثوري ليس في حد ذاته أو بالضرورة عملاً خيانياً إلا إذا كان صادراً من حركة معادية بصورة قاطعة لقضية الوطن بتعريفها العام، لا كما تفسرها هذه الحركة أو تلك. وتعريف قضية الوطن مسألة يجب أن تكون مرتبطة بالسلامة العامة والاستقلال والسيادة ووحدة التراب لا أن تربط بوجود نظام معين.

ولهذه المسألة جانب آخر يتعلق بأسلوب الوصول إلى السلطة. هناك الأسلوب السامي المقصور على الكتابة وعقد الاجتماعات والتأليف والنشر وتقديم العرائض وإرسال البرقيات. . إلخ. وهو أسلوب لا يمكن أن يكون مبرراً لاستخدام العنف ضد حركة ثورية مقاربة للحركة التي في الحكم. بقي أسلوب العنف، وحتى في هذه الحالة يجب التفريق بين العنف المدني والعنف العسكري. إن الانقلاب العسكري هو الأسلوب الوحيد الذي يجوز للحركة الثورية الحاكمة أن تحرِّم استعماله على الحركات الثورية الأخرى. أما النضال المدني مثل التظاهر والإضراب

وشتى الأساليب الشعبية الأخرى، فهو الآخر لا يجوز اعتباره مبرراً إلى استخدام العنف الجسدي ضد الآخرين. وبعبارة أخرى إن الحركات الثورية خارج الحكم إذا ما اعترف لها بحق الوصول إلى السلطة بشتى الأساليب عدا الانقلاب العسكري، فإن أساساً متيناً للعلاقات بين هذه الحركات يكون قد وضع. من كل ذلك نخلص إلى اللقول إن الحركات الثورية التي وصلت إلى السلطة لم تمتنع عن استخدام العنف الجسدي ضد الحركات الثورية الأخرى لا عندما حاولت الحركات القيام بانقلاب عسكري فحسب بل عندما حاولت أن تقوم بأي نشاط سياسي مهما كان. إن الحركات الثورية التي وصلت إلى السلطة كانت دوماً تعتبر العمل للوصول إلى السلطة من قبل الحركات القومية الثورية الأخرى بغض النظر عن الأسلوب مساوياً للخيانة يستحق أن يمنع بالعنف الجسدي.

ولم يقتصر استخدام العنف الجسدي على الحركات الحاكمة فحسب، بل حصل بين حركات خارج الحكم بدوافع السيطرة على الشارع أو لحماية حكم صديق أو حتى لمجرد الثأر. والنتائج الآنية لذلك معروفة من حيث تصعيد موجات العنف. أما نتائجه الأخرى فقد أصبحت أيضاً معروفة إذ خلقت حقداً وخوفاً دفع الحركة المضطهدة إلى استخدام السلاح نفسه ضد خصوم الأمس بمجرد استلامها السلطة. إن ردود الفعل إزاء العنف الجسدي النفسية معروفة ولكنها إلى جانب ذلك تدفع إلى توجيه تهم فكرية وسياسية للحركة التي تمارس العنف يصعب في المستقبل التنازل عنها ويصعب بالتالي الالتقاء مع تلك الحركة.

ـ ٥ ـ

قلنا في السابق إن العوامل الذاتية لا تقتصر على العواطف وأحاسيس المصلحة الشخصية بل تتمثل أيضاً في أفكار ونظريات تحركها الدوافع الذاتية. ومن هذه الأفكار فكرة الوحدانية. إن فحوى هذه الفكرة هو أن تعتبر حركة ثورية نفسها الوحيدة المهيأة والقادرة على تحقيق الأهداف القومية. إن هذه الفكرة ذات جذور تنظيمية نشأت بدافع الرغبة في خلق الثقة بالنفس عند الأعضاء وشحد روح النضال عندهم. وعبثاً يحاول المتتبع أن يجد لهذه الفكرة أي تحليل نظري مقنع في الأدبيات السياسية الغربية. ورد في حالة واحدة القول إن الحركات الثورية العربية الموجودة ذات منشأ قطري، لذلك فهي تعكس البنى الاجتماعية المختلفة في الأقطار الأمر الذي يجعلها غير قادرة على العمل القومي أو ما يشبه ذلك. إن محاولة التفسير مبتورة لا ترينا كيف تختلف البنى الاجتماعية للأقطار وكيف تؤثر هذه البنى ـ على فرض اختلافها ـ في الحركات التي تنشأ، وكيف

يستحيل على الحركات ذات المنشأ القطري أن تتطور في المستقبل في الاتجاه القومي، وكيف يستحيل عليها بالتالي أن تندمج. إنه في نظري تفسير ذو هدف مسبق وتعوزه الأدلة ما يجعله غير علمي. لقد خلق وضع التجزئة مشاكل إقليمية آنية كالتحرر من الاستعمار المباشر، لذلك فمن الممكن أن تنشأ حركات ثورية في نطاق الأقطار مشدودة إلى أهداف محلية ولكن هذه الحركات لا يوجد ما يمنع تطورها نحو أهداف أوسع وأشمل، أي أن تتطور من الإطار الإقليمي إلى الإطار القومي، ومن هدف التحرر من الاستعمار إلى هدف البناء التقدمي. إن معظم الحركات الثورية العربية أو كلها قد تطورت فهي اليوم ليست كما كانت بالأمس من حيث نظرتها إلى القضية القومية وإلى القضية الاجتماعية.

إن اتضاح وحدة المصير العربي واتضاح التماثل الجذري في الأوضاع الاجتماعية والثقافية والنفسية وتركيب المجتمع الاقتصادي واتضاح العلاقة بين وضع التجزئة وبين القوى المعادية الداخلية والعالمية أمور لا بد أن تعمل عملها في تطوير الحركات الثورية ذات المنشأ الإقليمي شطر النظرة القومية التقدمية، وبالتالي لا بد أن تشدها جميعاً نحو نقطة الالتقاء. إن الإخلاص لقضية الشعب والتحليل العلمي إذا ما توافرا واتحدا في حركة ثورية عربية لا بد أن يوصلاها إلى هذه النقطة. لذلك فإن التقاء الحركات الثورية وحتى اندماجها أمر ممكن وقابل للتحقق علمياً.

إن فكرة الوحدانية فكرة ذاتية تنبع من أنانية نضالية ومن مشاعر الاحتكار العقائدي لذلك فهي غير صحيحة ومضرة بالقضية القومية، وأثرها السلبي على العلاقات بين الحركات الثورية العربية معروف. إنها نقطة البداية في رفض الآخرين وعدم الاعتراف بأهميتهم وبإمكانية مساهمتهم بالعمل القومي ويقود ذلك بمرور الوقت ـ وعبر الحوادث ـ إلى معاداتهم فمحاربتهم. وفكرة الوحدانية هذه منسجمة مع الأحاسيس الذاتية فهي المبرر النظري لشعور المحافظة على الكيان والهوية حتى ولو كانت المصلحة القومية مهددة والمصير العربي على مفترق خطر. إن كثيراً من التردد في التعاون مع الآخرين والتشكيك في إمكانية التقاء الثورات يكمن وراءه الخوف من أن يقود ذلك نحو الاندماج وما يجلب معه من فقدان الكيان.

أما جذور هذه الفكرة في المشاعر الذاتية فبعضها سديمي غامض في بدايته سرعان ما يتطور وبعضها واضح تصميمي منذ البدء. إن حركة ثورية تبدأ عملها في واقع توضّحت فيه حاجات نضالية ناتجة عن نواقص جدية في الحركات الموجودة مضطرة أو مدفوعة من دون وعي إلى المناداة بعدم صلاح الموجود من

الحركات وبالحاجة إلى حركة منقذة تسد النواقص. ومن المنتظر أن تدعي الحركة الجديدة أنها ـ بوصفها حركة منقذة ـ لا تشبه أي حركة أخرى موجودة وإنها الثورة المنتظرة، وربما يكون مثل هذا الادعاء ضرورياً لأسباب نفسيه لصهر الأعضاء وشحذ روح النضال وملئهم بشعور الأهمية التاريخية. وكل ذلك يقود إلى فكرة الوحدانية إذ لو كان من الممكن أن تتحقق الأهداف نفسها على يد حركة أخرى لما كان هناك مبرر لقيام أكثر من حركة.

وفي حالة أخرى قد يكون هذا الشعور واضحاً ومصمماً، فقد تعمد حركة أو قيادة ثورية إلى اعتناق فكرة الوحدانية بدوافع ذاتية ممزوجة باعتبارات عملية محلية أو خاصة. فقد تقوم هذه الحركة بتحليل الأوضاع المحيطة بها فتجد أنها لا تستطيع أن تثق بغيرها، أو أنها تجد شيئاً من المجازفة إذا هي وثقت بغيرها، أو أن الثقة بغيرها تتطلب منها جهداً للبحث والمعرفة عن الحركة التي تمنحها ثقتها. أو قد يكون ذلك بدافع الخوف مما هو غير معروف أو أنها تندفع نحو سياسة الانفراد بتأثير الغرور الذي تخلقه انتصاراتها الأولى، أو أنها تقوم بذلك بسبب انطباعات خاطئة عن الحركات الأخرى، أو معلومات مشوّهة، أو بسبب تجربة غير مشجعة في التعاون مع الآخرين. بسبب كل أو بعض هذه العوامل أو عوامل مشابهة أخرى قد تصل حركة ثورية إلى قرار بضرورة الانفراد وتحمل أعباء الثورة العربية.

ثمة جانب لهذه القضية يحتاج إلى شيء من الإيضاح إكمالاً للبحث هو علاقة فكرة الوحدانية بالأفكار الدكتاتورية. يلاحظ في هذا الصدد أن الوحدانية في التطبيق تدخل في حلقة متصلة مع الميول الدكتاتورية، فتكون سبباً ونتيجة في تكوين شكل الحكم. هناك علاقة لا تصعب ملاحظتها بين فكرة الوحدانية وأفكار ذات صفة دكتاتورية كالقول بضرورة جعل القيادة موحدة وبأهمية ذلك في مرحلة الثورة، والقول بضرورة الانسجام وعدم تصور إمكانية نجاح قيادة ثورية متعددة الآراء واعتبار ذلك معرقلاً لسير الثورة وخطراً في أوقات الأزمات. إن مثل هذه الأفكار الموجودة في الأدبيات الثورية والتي تحمل في جوهرها ميولاً دكتاتورية قد تكون هي الدافع أو المبرر الرئيس لفكرة الوحدانية. ولكن فكرة الوحدانية في التطبيق معرضة لدفع النظام في طريق الدكتاتورية أكثر فأكثر، وبهذا تكون الأفكار الدكتاتورية سبباً ونتيجة لفكرة الوحدانية. عندما تكون هناك رغبة واضحة في الذهن بالحكم المهيمن، القوي السلطة، الموحد الرأي، المنفرد القيادة، يكون الوصول إلى فكرة الوحدانية سهلاً ومجرد نتيجة منطقية. وعندما يكون الدافع للوحدانية فكرياً من دون وجود رغبة واضحة بالحكم الدكتاتوري أو ما يشبه ذلك تكون الدكتاتورية أو الميل نحوها نتيجة يوصل إليها تطبيق مبدأ الانفراد. وخلاصة

القول هي أن فكرة الوحدانية في حد ذاتها أقرب إلى الدكتاتورية من أي نظام آخر لأنها تحمل في طياتها ما يشجع هذه الميول، فهي المبرر للدكتاتورية حيناً والمسبب لها حيناً آخر.

وقول آخر على الأفكار الذاتية هو إن الصراع دليل صحة وحيوية. لقد سمعت أحد المثقفين التقدميين المعروفين يقول إن الطريقة الصحيحة لمعالجة الصراع الموجود هي في تركه يأخذ كل مداه متبعاً ذلك بكثير من التحليل. وما يتفرع عن مثل هذه الأفكار القول إن الاختلاف ضروري لرصد الأخطاء والقول بضرورة تعزيز التجارب الخاصة للثورات والاحتفاظ باستقلالها. تلك ولا شك أفكار ينقصها الدليل العلمي، وتقف وراءها أحاسيس العجز عن معالجة الصراع الموجود، فتحاول أن تجد المخرج في الطريق السهل، طريق التبرير وترك الحبل على الغارب بدلاً من ارتياد الطريق الصعب، طريق الوقوف في وجه هذا المرض القومي.

ـ ٦ ـ

إن أي تحليل لظاهرة الصراع يبقى ناقصاً من دون معالجة قضية الحكم. إن قضية الحكم بكل جوانبها ومراحلها من المسائل الاجتماعية والنفسية الخطيرة في حياة العرب السياسية ولعلها أكبر ما تتمثل به النزعة الذاتية التي تغوص جذورها في التاريخ بعيداً حتى حياة الصحراء السابقة لظهور الإسلام.

لقد وجدت الحركة الثورية العربية بكل أطرافها الآن أن استلام السلطة أمر ضروري لتحقيق المبادئ التي تنادي بها. صحيح أن بعض هذه الحركات كان في البداية يقيم وزناً مهماً للنضال في صفوف الشعب وتقويم شخصية الفرد العربي، وكان بالتالي متردداً إزاء استلام الحكم إلا أن هذه الأفكار سرعان ما تبددت وحلت محلّها فكرة ثابتة هي استلام السلطة كونها وسيلة وحيدة لتحقيق المبادئ التي تنادي بها.

ومن الطبيعي أن نلاحظ أن هذه الفكرة قد ازدادت رسوخاً بعد تجربة الحكم، أي أن استلام السلطة في حد ذاته قد زاد من قوة الرغبة في استلام السلطة من جديد. إن الحركة التي تستلم السلطة وتبقى فيها تزداد تمسكاً بها وبالتالي يزداد استعدادها للقيام بكل ما من شأنه المحافظة عليها، وهكذا يكون استلام السلطة نقطة بداية لحركة حلزونية متصاعدة.

إن تحليل الأسباب التي جعلت الحركة الثورية العربية تصل إلى هذا القرار يبين أنها متعددة، فهناك أثر النظرة العملية التي اتضحت عند بعض القيادات الثورية.

تلك النظرة التي عرفت عن طريق التجربة أن السلطة السابقة كانت موجودة لا لأنها شرعية بأي معنى من معاني الشرعية بل لأنها كانت تملك القوة، وتعلمت بالتجربة المرّة أن امتلاك السلطة من قبل الحكم الموجود هو الذي يضع تحت تصرفه جميع الإمكانيات لضرب المعارضة الوطنية، واستنتجت بالتالي أن ضرب أعداء الشعب وتصفية الذين يقفون حجر عثرة في طريق التقدم يحتاج إلى تلك الإمكانيات.

وقد يجد المحلل أن من دوافع استلام السلطة مجرد التخلص من وضع إرهابي مسلط على حركة ثورية يجبرها بالتدريج، دفاعاً عن النفس، على اتباع سياسة استلام السلطة. مقابل هذه الدوافع العملية قد نجد قناعة فكرية محضة بأن تغيير أوضاع المجتمع لا يمكن أن يتم إلا باستلام السلطة أولاً. وما لا شك فيه أن الأدبيات الثورية الماركسية المعروفة الرأي بمسألة السلطة قد دعمت هذه الفكرة. ومن ذلك يتضح أن دوافع استلام السلطة كانت كما يبدو خليطاً من عدة عوامل، فأين يتضح العامل الذاتي في ذلك؟

يتضح العامل الذاتي في أمور عديدة يمكن التعرض إليها بإيجاز. إن التحليل الماركسي لمسألة السلطة واضح، وهو أن المؤسسات تؤدي الدور الرئيس في تحديد طريق التطور الاجتماعي، فالدولة مؤسسة تسيّرها وتحكمها الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، لذا لا يمكن تحقيق الثورة الاشتراكية إلا باستلام الطبقة العاملة لسلطة التوجيه في الدولة لتستخدمها في بناء المجتمع الجديد. ولكن ذلك يتطلب أولاً وقبل كل شيء تكوين أداة للثورة وهي الحزب. ومن ذلك يتضح بصورة منطقية أن الحزب يجب أن يتكون قبل الثورة أي قبل استلام السلطة. إن هذه النظرة ليست هي السائدة عند الحركات الثورية العربية فمنها ما رفض عملياً، وحتى في بعض الأحيان نظرياً، هذه الفكرة التي تتطلب النضال الطويل الأمد في صفوف الشعب كمرحلة سابقة لاستلام السلطة، وتبنى بدلاً عنها فكرة القفزة السريعة من الوجهة العملية على الأقل. وقد وجدنا من التجربة أن الحركة التي تستلم السلطة ويتضح فشلها في تحقيق مبادئها لا تعترف بخطأ الطريق الذي سارت به بل تزداد تمسكاً بفكرة استلام السلطة. وحركات ثورية أخرى لم تعرف مرحلة تكوين الحزب الثوري قبل استلام السلطة أصلاً. وحتى في الحركات التي لم تستلم السلطة بعد هناك بوادر تدل على أنها تسير في الاتجاه نفسه، ويدل على ذلك أن كل قضية معارضتها للحركات التي في السلطة تدور حول مسألة إشراكها في الحكم. وأسلوب المعارضة نفسه يدل على ذلك أيضاً إذ كان في الغالب مكرساً لاستلام السلطة بالقوة.

هناك شعور صريح أحياناً وغير صريح أحياناً أخرى عند الحركة الموجودة

في الحكم بالضرورة التاريخية لاستمرارها فيه. إن فحص الأدبيات والتصريحات والشعارات وما يكتب ويذاع يوصل إلى الاستنتاج أن الحركة غالباً ما تعتبر وجودها مصيراً للأمة العربية ومهماً جداً لقضية العالم الثالث، وربما لكل قضية الثورة في العالم. هناك تضخيم لأهمية الوجود في الحكم لا شك فيه إذ يبدو أن الجميع يعتقد بأن كارثة كبرى ستحل بالأمة العربية لا بل قضية نضال المعذبين في الأرض سترجع إلى الوراء إذا لم يستمر وجودها في الحكم.

وقد يتغذى الشعور بضرورة البقاء في الحكم من مشاعر وطنية مخلصة إلا أنها مبنية على أفكار خاطئة. إن الوزير الذي يجد نفسه متحمساً للإصلاح عاملاً بكل وقته وبكل جوارحه لدفع المشاريع الجديدة يجد نفسه بالتدريج ميالاً للاعتقاد بأن وجوده ضروري للمصلحة العامة لا لشيء إلا لأنه يتصور خطأً أن حماسه وإخلاصه ونشاطه لم يتوافر في من سبقه وأنه لن يتوافر عند من سيأتي بعده.

إن التصور الذي ينشأ عند بعض الشباب الثوري المخلص عندما يستلم المسؤولية بأن ما لديهم من إخلاص وحماس واندفاع شيء نادر لا يمكن أن يوجد عند غيرهم هو الذي يدعم رغبة البقاء في الحكم ويعطيها مبرراً أمام الضمير. وما لا شك فيه أن معلومات موثوقاً بها ودراسات علمية عن حقيقة درجات التطور الاجتماعي والاقتصادي التي أنجزتها أنظمة الحكم المتعاقبة في بعض الأقطار العربية يمكن أن تلقي الضوء على هذه القضية وربما أوضحت لهؤلاء الشبان المخلصين أنهم ليسوا الوحيدين في الإخلاص والحماس والنشاط من بين من استلموا مسؤوليات الحكم.

أما من أين تأتي مثل هذه الأفكار غير العلمية، فمصدرها واضح هو غياب التقييم العلمي والبحث النزيه عند الحركات الثورية، فهي لا تعرف الكثير عما أنجزه من سبقها في الحكم وهي غير مستعدة نفسياً لتقييم ذلك الحكم بصورة نزيهة وموضوعية، لذلك فهي غالباً ما تلجأ إلى تثقيف أعضائها على أساس أفكار مسبقة قاطعة فحواها أن كل شيء في الحكم السابق لا بد أن يكون خاطئاً ومضراً وأن وجه الأرض سيتغير عندما تأتي هي إلى الحكم.

إن ظاهرة التعلق بالحكم بعد استلام السلطة ليس من الصعب الدلالة عليها، فالإجراءات التي اتخذت وأصبحت سائدة تدل على وجود اهتمام كبير بمسألة الأمن الداخلي إلى حد تعاظم فيه هذا الاهتمام، فدفع إلى إجراءات وتنظيمات قد ضيقت إلى حد بعيد تفاعل الأقطار العربية وحدت من اتصالها بالخارج ووضعت قضية الحريات في موقف حرج.

إن وصول الحركة إلى الحكم ومنع الآخرين من الوصول إليه قد أصبح يستنفد جزءاً متعاظماً من نشاط الدولة إن لم يكن قد وصل ببعض الأحيان لأن يكون الاهتمام الأول. ولعل زيادة الاهتمام بالإعلام والمخابرات ما يدل على ذلك.

هناك وضع نفسي قد ساعد أيضاً على تقوية ميول الحكم هو الصعوبة النفسية المعروفة في النزول من مستوى عالٍ يصل إليه الإنسان مقابل سهولة الصعود لذلك المستوى. إن المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمركز الأدبي المرتفع الذي يحققه الوصول إلى السلطة لأعضاء الحركة الثورية يجعل من الصعب التراجع عنه في المستقبل، وبخاصة أن المستوى السائد بين أعضاء الحركات الثورية يكون عادة منخفضاً ولا سيما في الناحية المادية. أن يبدأ الإنسان بمستوى منخفض وأن يقفز إلى مستوى عالٍ نسبياً يجعل من الصعب التراجع عن المستوى الجديد بعد بلوغه. إن هذه القاعدة النفسية معروفة الأثر وقد عانت منها كل الحركات الثورية في العالم وبذلت جهوداً كبيرة لمقاومتها وتكاد لا تخلو أدبيات أي حركة ثورية من مكافحتها والتحذير منها.

وقد يكون المستوى الجديد العالي الذي يصعب التنازل عنه غير المسألة المادية والمركز الأدبي والاجتماعي بل مجرد التمتع بوضع سياسي ممتاز بالنسبة إلى الحركات الأخرى وبالنسبة إلى الخصوم، هو وضع تتوافر فيه الراحة من عناء النضال في خط المعارضة وتتوفر فيه الحماية من أضرار النضال وأضرار الآخرين. وقد يكون ذلك ممزوجاً بالراحة التي يحققها الاطمئنان من رجوع النظام الإرهابي القديم أو حتى مجرد الخوف من انتقام الذين لحقهم الأذى من النظام الجديد.

ـ ٧ ـ

هناك مجموعة أخرى من مظاهر الذاتية التي أدت دوراً في خلق الصراع في صفوف حركة الثورة العربية، تشكل صنفاً مختلفاً عن المظاهر التي سبق التعرض لها. من الطبيعي أن تعمد الحركات الثورية إلى إجراءات الفصل والتطهير كلما دعت الحاجة، وهو أمر منتظر وممكن الحدوث دوماً. ولكن ذلك في الحركات الثورية العربية يأخذ صفة خاصة هي أن الأفراد الذين يفصلون أو يستقيلون من أحزابهم في الغالب يلجأون **أولاً**، إلى إضفاء صفة الاختلاف العقائدي على قضاياهم حتى ولو لم يكن ذلك المسبب الحقيقي لفصلهم أو استقالتهم، و**ثانياً**، إلى تكوين تكتلات أو محاولة تشكيل أحزاب جديدة مناهضة للأحزاب التي خرجوا منها. قليلة جداً تلك الحالات التي نجد فيها قائداً حزبياً فصل أو استقال

ولم يَدّعِ انه قد فصل أو استقال لمعارضته الميول الانحرافية في الحزب أو في قيادته الموجودَة. قليلة جداً الحالات التي اعترف فيها قائد حزبي مفصول بأنه يستحق الفصل أو أنه أخطأ أو أنه لم يعد يستطيع مواكبة تطور الحزب أو أنه لم يعد يستطيع تقديم التضحية التي يتطلبها النضال أو أنه قد ضعف معنوياً أو أنه يرغب بالراحة أو أنه لا يستطيع تقديم الوقت أو الجهد المطلوب أو أي شيء من هذا القبيل، فالمعروف أن النقد الذاتي والتواضع والصراحة والاعتراف بالخطأ والتقصير أمور ليست واسعة الانتشار في الحياة السياسية العربية إن لم تكن معدومة تقريباً. المتعارف عليه هو العكس تقريباً، فالأفراد يخرجون من أحزابهم في الغالب حول مسائل خطيرة مثل الثورية واللاثورية والقومية والإقليمية والديمقراطية والدكتاتورية والعلمية واللاعلمية واليسار واليمين، إلى ما هنالك من محاور الجدل السياسي المعروف في بلادنا.

وفي هذا الصدد لا بد أن نقول إننا لا نقصد عدم وجود اختلافات عقائدية في جميع حالات الخروج من الأحزاب الثورية أو أن هذا العامل لم يكون موجوداً إلى جانب عوامل أخرى، بل المقصود هو القول إن هذا العامل لم يكن هو العامل الحقيقي الحاسم في غالبية الحالات.

ولا يخفى ما لهذا الأسلوب في تبرير الخروج من الحركات الثورية من أثر سلبي على تماسك تلك الحركات ووحدتها التنظيمية والفكرية. فكل حالة خروج من هذا النوع لا بد أن يرافقها نشاط تفتيتي للحركة التي يحصل فيها، يتمثل في زعزعة الثقة وخلق التشويش الفكري وخلق السوابق المشجعة لأعمال مماثلة.

والخطوة الطبيعية التالية، هي أن يعمل الخارجون من الحركة على تكوين حركة جديدة قوامها في البداية الأشخاص الذين يستطيعون التأثير عليهم من أفراد الحركة. والغرض من ذلك يجب ألا يكون صعب الفهم، فالخارجون يرغبون في ستر الأسباب الحقيقية لخروجهم وبخاصة إذا كانت تلك الأسباب معيبة. وهم يرغبون أيضاً في المحافظة على مستقبلهم السياسي بتكوين تكتلات تمنحهم القوة أو ربما يكون الدافع مجرد إرضاء غرائز الانتقام أو إنقاذ ماء الوجه أو ما يشبه ذلك من **الاعتبارات المعنوية**.

وعلى سبيل المثال لوحظ أن اتجاهاً ثورياً واحداً بالرغم من انقسام مؤيديه إلى كتل أو حركات متعددة تبقى جميع تلك الكتل أو الحركات كما كانت في السابق مؤيدة للاتجاه نفسه أو القيادة الثورية عملياً ورسمياً من دون أي تغيير في الشعارات أو المبادئ. وبذلك أصبح من الممكن في حياتنا السياسية الراهنة وجود

حركات وكتل متعددة تدين بالأفكار نفسها وتتبع الولاء نفسه من جهة ومنقسمة وربما متنافرة من جهة أخرى. أما تفسير ذلك فلا يمكن أن يكون إلا أن الانقسام في الأساس لم يحصل إلا بدوافع ذاتية.

تلك هي إحدى طرق تكوين التكتلات أو الحركات الجديدة، ولكن هناك طرقاً أخرى أيضاً. هناك حالات يؤدي فيها الأفراد الطموحون الدور الرئيس؛ في بعض الحالات يقوم الأفراد، واحداً أو مجموعة من الأصدقاء المتعاونين بتأسيس تكتل سياسي يضاف إلى الحركات الثورية الموجودة. ويتصف هؤلاء في الغالب بالثقافة وبالتمتع بنوع من الكفاءة وبالطموح السياسي الحاد وبالشغف بالحياة الاجتماعية السياسية. وقد يبدأ هؤلاء نشاطهم في الصحافة أو في النقابات المهنية أو بالصداقات السياسية أو العسكرية. وما ساعد على تحسس هذا النوع من الأفراد بأهميتهم السياسية، أن أنظمة الحكم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية غير المعتمدة على مؤسسات شعبية قد أفسحت لهم المجال رغبة منها في الاستفادة من كفاءتهم وللحصول على ما يمكن أن يمنحوه للحكم من دعم معنوي.

كما إن نكسات الحركات الثورية قد زادت شعورهم بالأهمية. إن خليطاً من الظروف المشجعة والمطامح السياسية القوية قد دفعت هؤلاء الأفراد بالتدريج إلى تكوين تكتلات سياسية بعضها مجرد أشكال وبعضها يطمح إلى تكوين حركات ثورية جديدة، وبذلك أضيفت حركات وتكتلات جديدة إلى ما هو موجود في الميدان.

وقد يكون مصدر التكتلات الجديدة أفراداً من نوع آخر هم قادة الأحزاب السياسية المتلاشية، فهناك أحزاب قومية الاتجاه كانت موجودة في السابق إلا أنها قد تراجعت بتطور الحركة الثورية العربية وأصبحت متخلفة في التنظيم والتفكير فضعفت وذابت قواعدها ولم يبق منها إلا الاسم والتكتلات الشخصية حول القادة القدماء.

إن هؤلاء القادة رغبة منهم في أن يستمروا في العمل السياسي أو إرضاء لمطامح شخصية أو تحدياً للحركات الثورية الجديدة التي امتصت قواعد أحزابهم أو لغير ذلك من الأسباب الشبيهة نجدهم يصرون على البقاء على المسرح أما بإصرار على وجود الأحزاب القديمة وأهميتها وإنهم بالتالي ممثلوها مطالبين بإشراكهم في الحياة السياسية أو بإطلاق أسماء جديدة على التكتلات نفسها.

وفي حالات أخرى قد تتكون شخصية من دون أن تدعي تأليف منظمات سياسية فتبقى شخصية محضة إلا أنها تنشط في العلاقات السياسية الاجتماعية وفي

الاتصالات وتأخذ بالتدريج شكل الجهة المنفصلة عن الحركات الموجودة. وليس أدل على ذلك ما درج مؤخراً من النظر إلى المستقلين على أنهم كتلة وتصرف بعض الأفراد على أساس أنهم يمثلونهم.

ـ ٨ ـ

يتضح أن تعريف الصراع داخل الحركة الثورية العربية لا يقتصر على نشوب الاختلاف بين الحركات الثورية التي كانت في الأصل مستقلة عن بعضها البعض، بل يشمل أيضاً ظاهرة الانقسامات داخل الحركات الثورية بكل ما يرافق ذلك من تكوين تكتلات جديدة، وبالتالي زيادة عدد الحركات المتصارعة. وقد أدت عوامل عديدة في نشوء الانقسامات المذكورة، وقد تعرضنا لبعضها مباشرة أو بصورة غير مباشرة من ما سبق، ولكن ثمة عاملاً آخر لم يذكر بعد يتعلق بمسألة التنظيم والعلاقات الداخلية.

لقد ظهرت في الحركات الثورية العربية مؤخراً ميول تستسهل عمليات التصفية والفصل ولا تنظر إليها بالتردد والرهبة التي كانت معروفة في الماضي. لقد كانت تلك الظواهر قليلة وإن حدثت فتكون بأسلوب أقل عنفاً مما أصبح شائعاً الآن. ولعل أسباب هذا التغير في الأوضاع الداخلية للحركات الثورية تعود إلى الفشل في إيجاد طرق عملية ناجحة لحل الخلافات، إذ المعروف أن ظهور الخلافات الفكرية وحتى الشخصية أمر منتظر في جميع الهيئات والتجمعات البشرية في العالم ومعروف أيضاً أن تلك الاختلافات قد تعمر وقتاً طويلاً داخل تلك الهيئات من دون أن يؤثر ذلك عليها كمؤسسات مستمرة الحياة والفعالية. ويرجع السر في ذلك إلى وجود طرق مرضية ومحترمة من الجميع إلى حل الاختلافات بصورة سلمية. أما أسباب تلك المقدرة فتعود في التحليل النهائي إلى التفكير الديمقراطي الموضوعي، الديمقراطي الذي يقبل بوجود الآخرين، والموضوعي الذي يعمل دوماً على كبح جماح الغرائز والعواطف والأحاسيس الذاتية لصالح الأمور المتعارف على أنها مصلحة عامة. وتلك مسألة تربية وعامل بشري أكثر من مسألة قوانين وأشكال. أما الاختلافات التي تنشأ في مؤسساتنا، فسرعان ما تدفعها النزعة غير الديمقراطية والمشاعر الذاتية إلى الاتساع وتغذية نفسها بصورة حلزونية متسعة حتى نهايتها الطبيعية عندنا وهي الانفجار. ونحن قليلاً ما نعرف اختلافاً داخل حركة ثورية عربية أمكن حله بصورة ديمقراطية أو أنه لم ينته بالتصفية.

ليس من العسير على المطلع عن قرب على حالات كثيرة من الاختلافات داخل المنظمات الحزبية أن يلاحظ العامل الذاتي بصورة واضحة. إن عملية الصراع التي يدّعي الداخلون فيها عادة أنها تدور حول مسائل عقائدية سرعان ما تتحول إلى مسائل شخصية كالكرامة والهيبة وما يشابهها من الاعتبارات. وقد يسأل الإنسان المحايد إزاء صراع بين تكتلين في منظمة حزبية لماذا لا ينسحب الشخص الفلاني الذي يقود هذا التكتل من الميدان تلقائياً تاركاً لخصمه الفرصة إلى اختبار صحة ما ينادي به حفاظاً على المصلحة العامة للمنظمة؟ أو قد يسأل لماذا لا ينسحب أحد التكتلين بالرغم من أنهما يعرفان أن استمرار الصراع سيؤدي إلى كارثة تعم عليهما معاً؟ والجواب الضمني نجده دائماً في أن كلاً منهما يعتبر الانسحاب هزيمة شخصية تمس بكرامته وسمعته وهيبته، فكل منهما حريص على ألا يقال عنه إنه انهزم أكثر من أي شيء آخر. في الغالب الذين يتصارعون لا يفكرون في ما سيجلب الصراع من أضرار على المصلحة العامة أو حتى مصلحة الحركة بل يفكر كل منهما في مصلحة تكتله أي مصلحته هو كرأس للتكتل.

قد يقول البعض إن طبيعة الاختلافات التي حدثت في الحركات الثورية العربية كانت جذرية تتناول الأمور الكبرى ولم يكن من المصلحة حلها سلمياً. وقول مثل هذا يحتاج إلى تجاوز كبير على التاريخ ليكون صحيحاً، فليس جميع الاختلافات كانت في أساسها تتناول الأمور الكبرى، وحتى لو كانت كذلك فليس من الضروري أبداً ألا نستطيع حلها سلمياً. إن شعور العجز عن حل الاختلافات بصورة سلمية هو الذي يكمن وراء التبريرات التي نسمعها عادة مثل اعتبار التصفيات عامل صحة وبداية تجديد وما يشبه ذلك.

إن الانقسامات والتصفيات العنيفة شيء سيء بحد ذاته ولا يمكن أن تكون شيئاً حسناً مهما كانت الظروف، وبخاصة ظروفنا القومية الحالية. وهي إن حصلت فتدل على الفشل سواء من حيث تحمل الاختلافات والعيش معها أو من حيث حلها بصورة سلمية. وربما يقال مثلاً إن الجهة التي قامت بالتصفية كانت مضطرة، وربما يكون ذلك صحيحاً. ولكننا إذا نظرنا إلى القضية ككل وليس من ناحية جهة من جهات الصراع نجد أن التصفية العنيفة تدل على فشل بغض النظر عن الجهة المسؤولة.

ولا بد أيضاً من التنويه إلى أن أفكاراً مترشحة من الأدبيات الثورية العالمية ـ كالماركسية ـ وأفكاراً نظرية في التنظيم، قد ساعدت على تهيئة جو فكري مساعد على قبول التصفيات وربما اعتبارها شيئاً حسناً. فقد سمعت شاباً

يفسر ظاهرة الانقسامات في الأحزاب الثورية العالمية ـ الماركسية ـ التفسير الماركسي للصراع معتبراً التصفيات جزءاً من حركة التاريخ.

هناك أفكار غالباً ما نلمح ظهورها في صفوف الحركات الثورية ولا سيما عندما تكون في الحكم أو عندما تمر بظروف صعبة تمجد الانسجام ووحدة الصف في صدد العلاقات الداخلية الحزبية فتعتبر الاختلاف مهما كان شيئاً مضراً لا بد من بتره تحقيقاً للانسجام. فهذه تشبه إلى حد بعيد أفكار «الحزب وحدة صخرية» التي شاعت أثناء الحكم السوفياتي. إن الفئات التي تصفّى لا تلبث أن تشكل تكتلات مناوئة أو حركات جديدة عدوة تضاف إلى ما هو موجود في الميدان والأمثلة عن ذلك من التاريخ العربي الحديث متوافرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأسلوب الذي تتم به عمليات التصفية ذاته قد يكون عاملاً مساعداً على زيادة الصراع، فكلما كان الأسلوب عنيفاً مصحوباً بحملة تشهير تستعمل فيها الأساليب غير الأخلاقية وتستهدف إلحاق أضرار شخصية بالخصم، كانت الآثار السلبية أشد وأقوى. إن أسلوب الاتهام وحملات التشهير والتكتل الشخصي التي ترافق الاختلافات لذاتها تجعل حل الاختلاف عسيراً وغير ممكن في النهاية. وعندما ينتهي الاختلاف بالتصفية تؤدي هذه الأساليب إلى دفع المفصولين إلى موقف عدائي شخصي مقرون بالتكتل دفاعاً عن النفس إن لم يكن للانتقام. وحتى لو فرضنا أن سياسة التصفية تنجح في تحقيق الانسجام داخل حركة ثورية معينة، . إلا أنها من حيث أثرها على مجموع الحركة الثورية العربية تبقى ذات أثر سلبي وذلك لأنها تؤدي إلى زيادة عدد الحركات المتصارعة، وبالتالي إلى إضعاف القوى المعادية للإمبريالية العالمية والرجعية الداخلية.

٩ ــ الوحدة العربية والأخطاء الشائعة(*)

ـ ١ ـ

هنالك أخطاء شائعة عن قضية الوحدة تشكل جزءاً من المصاعب التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف المصيري، أما أسباب نشوء هذه الأخطاء فتعود إلى عوامل متعددة. إن قضية الوحدة قد مرت بمراحل حدثت فيها تطورات فكرية وعملية انعكست في الفهم العام لهذه القضية. وأبرز ما حدث من تطورات في المجال الفكري هو نمو التفكير الماركسي. وما رافق ذلك من اجتذاب للأدبيات الماركسية وامتزاجها بتفكير الثورة العربية. وأهم ما حدث في المجال العملي هو فشل الوحدة بين سوريا ومصر التي قامت في سنة ١٩٥٨، وما تركه من آثار نفسية وتشويش فكري.

والمقصود بالأخطاء الشائعة هو الأخطاء الفكرية التي تنتشر بدرجات متباينة في أوساط أوسع من الأوساط التي تنشأ فيها، والأوساط المقصودة هنا هي أوساط الفئة المثقفة بالتعريف الواسع للثقافة، والأوساط الشعبية التي اكتسبت درجة معينة من الوعي السياسي. والسبب في محاولة التحديد هذه هو أننا نفصل بصورة واضحة بين أفكار هذه الفئات وأفكار جماهير الشعب غير الداخلة في نطاق العمل العام. إن أفكار هذه الجماهير لا تزال بسيطة نقية نسبياً، تقبل الوحدة بصورة عفوية، لأنها لبعدها عن الحياة العامة، لم تشعر بأثر الفوارق الإقليمية من جهة، ولأنها لا تزال بعيدة عن تأثيرات المصالح من جهة أخرى. نقول كل ذلك للتحذير من سوء فهم هذه العبارة، فشيوع الأخطاء موضوع البحث لا يعني أنها تعم كل أوساط الشعب.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٥ (آذار/ مارس ١٩٦٨)، ص ٣ ـ ١٦، ثم أعيد نشرها في الكتابين، الرقم (٤) والرقم (١٠).

وجدير بالتنويه أيضاً أن الوقوع في مثل هذه الأخطاء الشائعة لا يعني بالضرورة خيانة لقضية الوحدة، أو وجود سوء النية، فبالرغم من أن ذلك موجود عند بعض معارضي الوحدة، إلا أن وضع هؤلاء لا يعنينا في هذا المجال، فليست أفكارهم هي موضوع المناقشة، لسبب بسيط هو أن المناقشة هنا ليست مجدية. هناك أفكار خاطئة عن قضية الوحدة عند البعض تجعلهم يقفون موقف المتردد، أو ربما المعارض لقضية الوحدة. والأفكار الخاطئة هذه قد تأتي من مصادر سيئة النية، أو قد تأتي من مصادر مشوشة التفكير. المهم هو أن قطاعات متعددة من الشعب واقعة تحت تأثير هذه الأخطاء، الأمر الذي يجعلها رصيداً سلبياً للوحدة. لذلك فكل نضال ثقافي ضد هذه الأخطاء لتبديدها وإسقاطها في نظر المتأثرين بها يساعد ولا شك على دفع هذه القضية المصيرية إلى الأمام. ولسنا بحاجة إلى القول إن مبررات هذا البحث ليست نظرية بل عملية، خاصة في ظروف النكبة القومية التي تعيشها أمتنا الآن.

ـ ٢ ـ

ما يلاحظ في جدل الوحدة وجود اتجاه يدعو إلى العلمية في التنفيذ كتبرير لتأجيل تحقيق هذا الهدف أو أي خطوة أخرى. ويتخذ هذا الاتجاه صياغات متعددة يجمع بينها شيء واحد هو التأكيد على أن الوحدة يجب أن تتحقق بصورة علمية لا عاطفية. والمقصود بالعلمية في هذا الجدل أشياء متباينة منها أن تحقيق الوحدة يعتمد على توافر شروط موضوعية تتعلق بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي للأقطار العربية. وما دام هذا التركيب متبايناً، فلا يمكن تحقيق الوحدة، لأن العوامل الموضوعية لم تنضج بعد لتحقيقها. ويتفرع من هذا الجدل بصورة منطقية القول بوجود قوانين ثابتة مثل القوانين الرياضية تحكم التطور الاجتماعي من المستحيل تجاوزها. والوحدة، كأي هدف آخر، لا بد أن يكون تحقيقها منسجماً مع عمل هذه القوانين ومقتضياتها. ويكثر أصحاب هذه الحجج من الكلام عن الظروف التي يجب أن تنضج لتحقيق الوحدة. والمقصود بذلك ـ في الغالب ـ زوال الفوارق في مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي والاجتماعي، أو حصول التماثل في الأنظمة السياسية.. إلخ. ويكون المقصود أحياناً أخرى حل المشاكل المحلية المهمة مثل الحركة الانفصالية في شمال العراق مثلاً.

ومن صياغات هذا الجدل، القول إن الوحدة يجب ألا تتحقق قبل بلوغ الوعي القومي الوحدوي درجة عالية، بحيث يشمل الأغلبية العددية من الشعب، عندها تصبح الوحدة أمراً تلقائياً لا يقف في سبيله أي عائق، وأن يبلغ قطر ما

درجة الوعي الوحدوي عند القطر الآخر الذي يريد أن يتحد معه.

إن هذا الادعاء لا يوضح العلاقة بين هذا الهدف القومي وبين العلم. ومن المنتظر ألا يكون ذلك واضحاً لأنه لا يقدم تعريفاً محدداً لمعنى العلم، فهو تارة يقصد بالعلم الأسلوب في معالجة الأمور ويكون المقصود بذلك أموراً كالاعتماد على الوقائع والاهتمام بالعوامل الموضوعية دون العاطفية، ودراسة الأمور بعمق والإحاطة بها من جميع الجوانب، وما يشبه ذلك. ولكنه في أحيان أخرى يقصد المحتوى وليس الأسلوب، أي وجود قوانين رياضية تسيّر المجتمع بصورة حتمية كقوانين الطبيعة. ولنتناول هاتين النقطتين بالمناقشة.

إذا كان المقصود بالعملية هو الأسلوب في معالجة قضية الوحدة، فالمسألة سهلة وواضحة، فالوحدة كهدف قومي يتعلق بمصير الأمة ووجودها، يصبح أمر تحقيقها خارج المناقشة وينحصر الجدل في أسلوب التحقيق. ومن الأمور البديهية في التطور الاجتماعي هو أن التطور بوصفه مرحلة متقدمة على الواقع لا بد أن تتضمن بعض الصعوبات، فكل عملية انتقال من وضع إلى وضع أحسن منه لا يمكن أن تتم إلا بالتغلب على الصعوبات الناشئة من ظروف المرحلة الموجودة التي يراد زوالها. لذلك لا بد من العمل للتغلب على صعوبات المرحلة الموجودة، لنستطيع الانتقال إلى المرحلة الأحسن، أي لا بد من العمل للتغلب على مشاكل وصعوبات وضع التجزئة لنستطيع تحقيق الوحدة.

والشيء الآخر في هذا الصدد، هو أن قوة هذا العمل يجب أن تتناسب مع درجة الحاجة إلى الوحدة، أي بمقدار ما تكون الوحدة ملحة ومصيرية، وبذلك المقدار يجب أن يكون العمل جدياً وجذرياً، فإذا كانت الوحدة هي الهدف القومي الأول لأمتنا، وإذا كانت الوحدة هي الطريق الوحيد لتكوين الكيان القومي لمواجهة العدو، وإذا كانت الوحدة هي الإطار الوحيد لازدهار أمتنا وتقدمها وحل مشاكلها الإقليمية، عندها يجب أن يكون العمل إلى تحقيقها في المكان الأول من اهتمامنا ومستوعباً كل جهودنا.

إذاً، صعوبات الواقع ومشاكله، كالتناقضات الإقليمية والمشاكل المحلية والتفاوت في درجات التطور أو التركيب الاقتصادي أو التفكير السياسي، أمور يجب أن يوجه النضال الوحدوي لإخضاعها وتذويبها. أما الأساليب التي تدعي العلمية، فيجب أن تستخدم بقصد قهر هذه الصعوبات والقضاء عليها. وبالمنطق نفسه يستتبع القول إن القوى المعادية للوحدة كالاستعمار والعملاء وأصحاب

المصالح في الداخل، يجب ألا تكون سبباً للإبطاء بتحقيق الوحدة أو تأجيلها، بل يجب أن تكون هدفاً إلى الكفاح الوحدوي.

في التفكير العامي بعض التشويش، ولا شك، يتضح في أن البعض يقر بأن الوحدة هي الهدف الأول والرئيس لنضال شعبنا الآن، ويقول في الوقت نفسه إننا يجب ألا نسرع بتحقيقها، أو أن تحقيقها صعب لأن الاستعمار وأعوانه سيقفون ضدها.

إذا كانت قضية الوحدة بالنسبة إلينا قضية حياة أو موت، يصبح الكلام عن الصعوبات أمراً غير ممكن لأنه غير منطقي، لأن الموت لا يعادل الصعوبات ولا يعادل أي شيء آخر. إذاً هناك اختلاط بين أمرين في مسألة صعوبات الواقع، أمر النضال ضد هذه الصعوبات مهما كانت، وأمر استسلام لها. صحيح أنه يمكن تأجيل هدف الوحدة إذا كانت الصعوبات جمة وكبيرة، ولكن ذلك يكون ممكناً فقط عندما يكون ترتيب أولويتها يسمح بذلك، أي عندما يكون هناك ما يجب أن يتقدم عليها. أما أن نقول إن الوحدة هي الهدف الأول وهي المسألة المصيرية، ونقول في الوقت نفسه بصعوبة تحقيقها بسبب الاستعمار أو الفوارق الإقليمية، فذلك غير منطقي ولا يمكن تصنيفه إلا في جملة الكلام المشوش.

إن الكفاح من أجل الوحدة الآن يجب أن يتسلح بالأساليب العلمية، فيحسب ويعتمد على الأرقام ويضع الخطط ويستخدم آخر نتائج العلم الطبيعي والاجتماعي، وذلك أمر لا يناقشه أحد إطلاقاً. أما إذا كان المقصود بالعلمية وجود قوى موضوعية تسيّر التطور الاجتماعي في البلدان العربية وتفرض وضع التجزئة الآن، ولا سبيل إلى التغلب عليها، فيكون الأمر مختلفاً. ومناقشة هذا الرأي ترجعنا إلى مجال البحث الفلسفي.

إن مسألة الحتمية في التاريخ سواء بصيغتها الدينية أم بصيغتها المادية (الماركسية)، قضية من أضعف القضايا الفلسفية، فهي لا تكاد تملك حجة باقية لم تسقط بعد. إن الحتمية المادية التي قامت على طرف نقيضٍ من الميتافيزيقية، لا تستطيع أن تدلنا على الطريقة التي تستطيع بها أن تفترض مسبقاً وجود قوة حتمية توجّه التاريخ نحو هدف أفضل، هو مثالي في النهاية، إلا بضرب من ضروب الافتراضات الميتافيزيقية نفسها.

ومن ناحية الواقع، ليس في التاريخ ما يدلل إطلاقاً على وجود حتمية، فكل ما يوجد هو نزوع ثابت عند الإنسان إلى التقدم بكل ما في هذه الكلمة من عمومية. أما شكل التقدم وأسلوبه وطريقه، فكلها أمور لا يوجد ما يدلل على أنها

مسيّرة بفعل قوانين ثابتة. إن الوحدة العربية ليست بيد قوانين حتمية، وليست خاضعة لقوى خفية خارجة عن إرادة الإنسان، ولا يوجد شيء يسيّرها أو يؤثر فيها خارج نطاق الكفاح الإرادي من أجل تحقيقها، فهي إن كانت صعبة التحقيق الآن، فليس من المحتم أن تكون أسهل غداً، والتطور القادم لا يحمل في طياته شيئاً محتماً بخصوصها. الوحدة مثل أعلى، لا علاقة لها بالقوانين الثابتة، والقوانين الثابتة ليست موجودة إلا في الطبيعة، أما شكل المجتمع وعلاقات الناس بعضهم ببعض فهي من صنع الإنسان، أي من صنع إرادته بالتعريف البسيط للإرادة ومن دون أي تعقيد، وإذا كانت الوحدة مصيرية بالنسبة إلى أمتنا في هذا الوقت، فعلينا أن نناضل لتحقيقها الآن وليس في المستقبل، منطلقين من أساس فكري واضح هو أنه لا توجد صعوبة لا يمكن التغلب عليها. وبعبارة أخرى لا يوجد شيء غير ممكن التحقيق في أوضاع بلادنا عندما تكون هناك إرادة متجسدة بالعمل.

وفي صدد مسألة اختلاف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي وتباين الظروف القطرية باعتبارها مبرراً لتأجيل الوحدة، يكفي القول إن هذه الحجة تقوم على فرضية غريبة حقاً، هي أن التماثل شرط ضروري للوحدة، فهل حقاً إن التماثل ضروري للوحدة؟

إن الذين يرجعون إلى الأرقام الاقتصادية ويسردون تباين معدل الدخل الفردي ودرجة التصنيع وزيادة السكان وكمية الموارد الزراعية والمعادن والثروة النفطية، ويجهدون أنفسهم بتفاصيل الصناعات الناشئة، ليدللوا على أن الوحدة إن تحققت الآن ستؤدي إلى إلحاق أضرار اقتصادية فادحة بهذا القطر أو ذاك أو بهما معاً، يغفلون أموراً عديدة. فهم في الغالب لا يعرفون حقيقة هذه الاختلافات، إنهم يبالغون من دون إثبات بالوقائع بصورة أصبحت من الأخطاء الشائعة عند الراغبين بالتحدث في الأمور الاقتصادية. إن الأضرار ليست بالدرجة التي يتصورها أصحاب هذا الرأي، فمثلاً أن الدراسة الشاملة للأوضاع الاقتصادية في العراق وسوريا التي جرت أثناء المفاوضات لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين القطرين بعد شباط/فبراير وآذار/مارس سنة ١٩٦٣، لم تظهر أن حجم هذه الأضرار كبير، بل على العكس قد أظهرت بصورة تدعو إلى استغراب أصحاب هذا الرأي، أن الوحدة الاقتصادية لا تواجه العقبات التي تشاع عنها. وذلك مثال على الانطباعات الخاطئة التي تروّج متخذة طابع العلمية.

السؤال الآخر الذي يستدرجه البحث، هو هل أن التماثل ممكن في أي

وضع كان؟ هل أن التماثل قابل للتحقيق بين هذه الأقطار قبل أن تتحد؟ ثم هل أن التماثل موجود في الدول الموحدة، أو هل هو موجود في أوضاع كل قطر عربي على حدة؟ الجواب عن جميع هذه الأسئلة لا شك سلبي.

ولسنا بالطبع في صدد تفصيل الصفات المشتركة بين الأقطار العربية وروابطها القومية، فذلك أمر معروف. المهم في هذا المجال هو الإشارة إلى أن بعض الأفكار عن الاختلافات والفوارق في التطور بين الأقطار العربية، صارت تروج في الآونة الأخيرة، وأن تلك الفوارق تمنع قيام الوحدة، وإننا يجب أن ننتظر حتى تزول تلك الفوارق.. إلخ، أخذنا نسمع عن هذه الأفكار من دون أن نعرف على وجه التحديد ما هي هذه الفوارق وأين توجد؟

ولنفرض أيضاً أن هناك اختلافات اقتصادية وإدارية، فالسؤال الذي يرد هو: هل أن هذه الاختلافات غير قابلة للحل؟ هل هناك مشاكل تنشأ عن الوحدة لا يمكن حلها؟ إن العلم والتخطيط الذي استطاع أن يوفق بين مصالح دول السوق الأوروبية المشتركة، وهي دول ذات اقتصاد متطور، ألا يستطيع تنسيق أوضاع بسيطة نسبياً كأوضاع الأقطار العربية؟ هل العلم الحديث عاجز عن توفير الأساليب والخطط التي تكفل تحقيق اندماج اقتصاديات هذه الأقطار بمراحل توصل إلى الوحدة مع تلافي الأضرار المحتملة؟ لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يجيب عن ذلك بالنفي: بل لعل الأمر على العكس، فاقتصاديات هذه الأقطار على درجة كبيرة من التماثل والبساطة بحيث إن عملية دمجها ليست صعبة أبداً، كما إنها لا ينتظر أن تؤدي إلى أضرار جسيمة، أو إلى أضرار لا يمكن تلافيها. إن مسألة الاختلافات وخطورتها من الأخطاء الشائعة التي مصدرها ليس البحث العلمي فحسب، بل الهواجس والمخاوف والأوهام والمصالح.

ـ ٣ ـ

هناك نوع أخر من الأخطاء الشائعة عن علاقة الوحدة بالاشتراكية. لقد بدأت تظهر بعض الكتابات التي تجعل تحقيق الوحدة وتحقيق الاشتراكية شيئاً واحداً وبعملية واحدة. وأخذنا نسمع آراءً من هنا وآراءً من هناك تقول إن المهم في الوحدة هو ليس توحيد الوطن وتكوين دولة موحدة، بل المهم هو محتوى الوحدة ومن يحققها، فالوحدة إذا لم يكن محتواها النظام الاشتراكي، وإذا لم تحققها البروليتاريا، فإنها ليست وحدة. ويتوسع أصحاب هذا الرأي إلى القول إن الوحدة لا يمكن أن تحققها إلا الطبقات الكادحة ـ العمال والفلاحون ـ وأن غير هذه

الطبقات لا يمكن أن تؤمن بالوحدة، ولا يمكن أن تعمل إلى تحقيقها، وأن كل دعوة إلى الوحدة من قبل غير هذه الطبقات إما كاذبة، وإما أنها مشروع استعماري هدفه استغلال الطبقات الكادحة.

ويقول أصحاب هذا الرأي أيضاً إن الصراع من أجل الوحدة هو الصراع بين الطبقات، وإن الطبقات الكادحة هي التي تحقق الوحدة والاشتراكية في آن واحد. . إلخ. وينعت أصحاب هذا الرأي الدعوة الوحدوية في غير هذا الإطار، في أنها أفكار البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة كما هو دارج الآن! وأنها أفكار عرقية شوفينية. . إلخ من العبارات المعروفة.

وقبل مناقشة هذا الرأي، تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل الماركسي لقضية الوحدة العربية جديد، فهو لا يذهب إلى أبعد من السنوات القليلة الأخيرة. إنه تحليل جديد من حيث قبول فكرة الوحدة العربية من جهة، ومن حيث ربطها بالاشتراكية الماركسية من جهة أخرى، فالمعروف تاريخياً أن الماركسية العربية كانت تقف موقف العداء الصريح من الوحدة العربية في الماضي وترفضها بصورة قاطعة على أنها مشاريع وأفكار استعمارية أو انتهازية. إلا أن التيار الوحدوي بعد أن تعاظم، ودخلت الثورة العربية مرحلة جدية جديدة بعد وحدة سنة ١٩٥٨، وثورة شباط/فبراير في العراق، وثورة آذار/مارس في سوريا سنة ١٩٦٣، وقيام محاولات الوحدة الثلاثية، وما رافق كل ذلك من صعود الوعي القومي، بعد أن حدث كل ذلك أخذت الماركسية العربية الموقف الجديد، وهو قبول الوحدة ولكن بإطار ماركسي.

هذا من حيث التاريخ وهي مسألة ليست غير مهمة في تقويم هذا الرأي. لأنه لم ينشأ بصورة طبيعية، أي نتيجة تفاعل حي مع الجماهير العربية وتحليل علمي لآمالها وأهدافها، بل قد كان نتيجة ضغط الواقع وعلى أرضية المعارضة للوحدة العربية.

ولكن بغض النظر عن هذا الجانب لا بد من إخضاع هذا الرأي للتحليل.

هل صحيح أن الصراع الذي يشهده المجتمع العربي منذ بداية نهضته الحديثة هو صراع طبقي بالشكل المجرد الذي يقول به هذا الرأي، أم أنه صراع وطني تحرري بين جماهير الشعب الواسعة من مختلف الفئات وبين الاستعمار الغربي والصهيونية، وصراع بين جماهير الشعب المضطهدة والفئات الوطنية المتحررة وبين الفئات الحاكمة المستغلة وأعوانها من الفئات المستفيدة من الحاكم والمستغلة للجماهير؟

هل كان النضال التحرري الذي خاضته الأقطار العربية ضد الاستعمار الغربي والصهيونية حتى الآن مقصوراً على طبقة البروليتاريا والفلاحين، أم اشتركت فيه فئات عديدة من الشعب؟ الجواب عن ذلك لا شك واضح. ثم لنأخذ قضية الوحدة العربية: لماذا لا يمكن أن يؤمن وأن يخلق لقضية الوحدة العربية إلا الطبقات العمالية والفلاحية؟ ما هو السر الذي يوجد في هذه الطبقات الذي يجعلها ترتقي إلى الشعور القومي والإخلاص للأمة والوطن ولا يوجد عند غيرها من فئات الشعب. هل إن نوع المهنة أو الفقر أمور في حد ذاتها تجعل من المواطن مخلصاً ومناضلاً قومياً؟ لا أعرف ما إذا كان التفكير السليم يقبل مثل ذلك؟

لو كان ذلك صحيحاً فكيف نفسر أن الحركة الماركسية العربية نفسها وهي المفروض فيها أن تكون قمة الوعي الطبقي والممثل الأكمل للطبقات الكادحة، قد وقفت موقفاً سلبياً من قضية الوحدة في السابق، ولا تزال حتى الآن مع بعض الفوارق[1]؟

قد يقال مثلاً إن الطبقات الكادحة هي الطبقات ذات المصلحة الحقيقية في قيام الوحدة، لذلك فهي تناضل من أجلها بصدق وحماس. وذلك صحيح مع الملاحظات التالية: الملاحظة الأولى تتعلق بتعريف المصلحة. ما هو المقصود بذلك؟ هل هي المصلحة المادية المباشرة للعمال والفلاحين متمثلة بتحسين مستوى المعيشة، أم المصلحة العامة البعيدة المدى متمثلة ببناء مجتمع تقدمي حر وبناء وطن مستقل قوي؟ إذا كان المقصود **الأول** فليس من الضروري أبداً ألا تكون مصلحة الطبقات الكادحة متناقضة مع الوحدة، فدمج قطرين عربيين، وما يتبع ذلك من إطلاق حرية الانتقال والعمل قد يؤدي إلى نشوء منافسة بسبب انتقال العمال من قطر فيه بطالة إلى قطر فيه نقص في اليد العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان امتيازات كان يتمتع بها عمال القطر الأخير قبل الوحدة. ويصح الشيء نفسه على الفلاحين. أما إذا كان المقصود هو المفهوم **الثاني** للمصلحة، فذلك أمر لا يتحقق إلا بالأمد الطويل، ولا يتم إلا بالتضحية الآن في سبيل المستقبل. والكفاح من أجل ذلك ليس من الضروري ألا تشارك فيه فئات الشعب الأخرى، فما زال المقصود بالمصلحة الحقيقية هو المصلحة العامة للبلاد والوطن في الأمد الطويل، فليس من الضروري أن يقتصر النضال من أجلها على طبقة معينة من دون طبقة أخرى.

---

(١) لا شك في أن هناك تطوراً إيجابياً في موقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية إزاء قضية الوحدة لا بد من التنويه به.

ولنأخذ الجانب الآخر من القضية ولنفرض أن المقصود بالمصلحة هو المصلحة المباشرة الطبقية المتمثلة بازدياد الدخل، فهل صحيح أن الطبقات الأخرى ليست لها مصلحة بقيام الوحدة؟ إذا كانت الوحدة تحقق مصلحة مادية مباشرة للعمال والفلاحين، ألا تحقق في الوقت نفسه مصلحة مادية مباشرة للطبقة الوسطى أو للطبقة الصناعية؟ المعروف أن توسيع السوق العربية، وإلغاء الحواجز الجمركية وقيود انتقال رؤوس الأموال وممارسة المهن والحرف وإقامة المشاريع والسفر، كلها أمور تستفيد منها الطبقات الأخرى. إذاً لماذا نفترض أن الوحدة العربية ضد مصلحة الطبقات الأخرى؟

إن الطبقة الصناعية والتجارية في قطر لا ينادي بالاشتراكية قد تقف ضد الوحدة مع قطر عربي آخر ينادي بالاشتراكية خوفاً من تعميم هذه السياسة في دولة الوحدة والإضرار بمصالحها. هذا صحيح تماماً، ولكنه شيء مختلف عن التعميم النظري في أن هذه الطبقات عدوة للوحدة العربية. إن هذه الطبقات قد تعادي الاشتراكية، ولكن لا يشترط أن تعادي الوحدة أبداً. وليس صحيحاً إطلاقاً أن الوحدة من دون نظام اشتراكي لا قيمة لها. ثم إذا كان المطروح مثلاً وحدة أقطار متشابهة في سياستها الاقتصادية تقريباً، فهل صحيح أن الطبقات من غير العمال والفلاحين ستقف منها موقف المعادي؟ هل سيطرأ تغيير سلبي على المحتوى الاشتراكي إذا ما تحققت الوحدة بين هذه الأقطار؟ والجواب عن ذلك في نظري: كلا، على وجه التأكيد.

ـ ٤ ـ

هناك تحليل أخذ بالرواج مؤخراً لتفسير ظاهرة عدم قيام الوحدة بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة، بالرغم من قيام أنظمة ثورية في هذه الأقطار تتبنى النظرة الاشتراكية. والمقصود بهذا التحليل في الواقع ـ أو كما يبدو من بعض الكتابات عنه ـ هو تأجيل تحقيق الوحدة بين هذه الأقطار. يقول هذا التحليل إن الأنظمة القائمة في الأقطار العربية هذه تقوم على البرجوازية الصغيرة وليس على البروليتاريا والفلاحين، والبرجوازية الصغيرة هذه قد قامت بضرب الطبقات الإقطاعية والرأسمالية التي كانت تسيطر على الحكم قبلها، لا لتقيم حكم البروليتاريا بل لتقوية مركزها وتدعيم سلطتها، لذلك فهي تقف من ناحية أخرى موقف المتردد أو المعادي ضمناً للطبقات الكادحة. والبرجوازية الصغيرة هذه ذات أفكار متذبذبة في ما يتعلق بالثورة، فهي لا يمكن أن تحقق الوحدة والاشتراكية لأنها مثل الطبقات القديمة ذات مصالح متناقضة مع هذه الأهداف.. إلخ.

إن هذا التحليل، المترشح من الأدبيات الماركسية الموجزة التي أخذت تروج مؤخراً، يعاني بصورة واضحة من أخطاء التجريد والابتعاد عن الواقع العربي، وهو ليس إلا توفيقاً ذهنياً بين أفكار مجردة غرضها الانسجام المنطقي والتبرير، أكثر من تحليل الواقع العربي بروح علمية.

هناك فرضيات عديدة يجب أن تكون صحيحة أولاً من أجل أن يكون هذا التحليل صحيحاً، فلأجل أن يكون مقبولاً يجب أن تكون فكرة وجود برجوازية صغيرة متميزة عن البرجوازية الكبيرة صحيحة، وأن تكون فكرة صدور الأفكار بصورة تامة عن المصالح الطبقية المباشرة صحيحة، وأن تكون فرضية أن الأنظمة القائمة في الأقطار الثورية تقوم على البرجوازية الصغيرة صحيحة. ويتطلب هذا التحليل أيضاً أن تكون الفرضية الضمنية أن حركة البروليتاريا العربية ـ المتمثلة بالحركة الماركسية (بغض النظر عن تعريف أو تحديد هذه الحركة وع من هو المقصود بها)، ليست بأشخاصها من البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة.

والآن يصل البحث إلى تحديد مقياس النضال الوحدوي. العدو الحقيقي للوحدة هو الاستعمار والصهيونية بوصفهما قوة خارجية، ومن يرتبط بالاستعمار ارتباط عمالة ومصلحة من الأفراد في الداخل. الاستعمار الغربي والصهيونية هما القومية الأولى المعادية للوحدة العربية، بخط ثابت مستمر لم ولن يتغير، والأدلة على ذلك واضحة وليست بحاجة إلى البيان في هذا المجال. كما إن أسباب ذلك واضحة لا تحتاج إلى مزيد من المناقشة. هذا هو المقياس الموضوعي الثابت لتحديد من هو مع الوحدة ومن هو ضدها؛ في الكتابات التي تقرن الوحدة بالاشتراكية الماركسية خلط واضح بين قضية النضال من أجل الاشتراكية وبين النضال ضد الاستعمار. هناك فرضية يصعب التدليل عليها هي أن أعداء الاستعمار الغربي هم الطبقات الكادحة فحسب وذلك خطأ ولا شك، إذ إن النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار الغربي والصهيونية لم يقتصر في بلادنا على الطبقات الكادحة إطلاقاً من حيث التاريخ، وليس هناك أي سبب نظري مقبول يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا النضال سيقتصر على هذه الطبقات في المستقبل.

إن الدفاع عن الوطن ليس مسألة مقصورة على جماعة من دون أخرى من المواطنين، وليس صحيحاً إطلاقاً أن دائرة الذين يقاومون الاستعمار والصهيونية في بلادنا منطبقة على دائرة الطبقات الكادحة المناضلة من أجل الاشتراكية الماركسية. إن النضال من أجل الاشتراكية ليس مطابقاً تماماً للنضال ضد الاستعمار والصهيونية.

هناك فئات كثيرة، موجودة، ومن الممكن أن توجد، تناهض الاستعمار والصهيونية من دون أن تكون مؤمنة بالنظام الاشتراكي، ومن دون أن تكون قد فكرت بالاشتراكية. والأدلة على ذلك كثيرة جداً من واقع النضال الوطني في البلدان العربية، ومن أقرب حلقات هذا النضال، ثورة الجزائر. صحيح جداً أن نقول إن حلفاء وأعوان الاستعمار لا يمكن أن يكونوا مع الوحدة، ولكن ليس من الصحيح أن نقول إن أعداء الاستعمار هم الطبقات الكادحة فقط. الاشتراكي يمكن أن يكون وحدوياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك، فليس في الاشتراكية الماركسية ما يدفع بالضرورة إلى الإيمان بالوحدة والنضال من أجلها. الوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك.

والمقصود من ذلك ليس بالطبع التقليل من أهمية التفكير الاشتراكي وليس المقصود التقليل من أهمية نضال الطبقات الكادحة وليس أي شيء من هذا القبيل. المقصود هو الوضوح في الأفكار وإزالة التشويش والغموض وخلط الأمور بعضها ببعض. المقصود أن نفهم بصورة واضحة أن النضال من أجل الوحدة يجب إلا يقيد بأفكار مسبقة، وألا يزج به في مشاكل واختلافات لا تعود له، فقضية الوحدة ليست قضية الاشتراكية، وإن لم تكن متعارضة معها. فهناك فرق بين عدم التعارض وبين التماثل. فكما إن النضال من أجل الاستقلال والتحرر من حكم الاستعمار يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المناهضة للاستعمار، بغض النظر عن التوزيع الطبقي، كذلك النضال من أجل الوحدة يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المؤمنة بالوحدة. ليكن المقياس في تحديد من هو وحدوي ومن هو غير وحدوي مقياساً واقعياً قائماً على أساس الإيمان والنضال الفعلي من أجل الوحدة، لا على أساس أفكار مسبقة وتعريفات نظرية.

إن النضال من أجل الوحدة العربية قد تشترك به فئات واسعة متعددة من المثقفين والحرفيين والطبقات الوسطى والصناعيين، إلى جانب الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين.

ـ ٥ ـ

ولنتحول الآن إلى جانب آخر من الأخطاء الشائعة خلاصته القول بإمكانية تكوين اتحاد بين الأقطار العربية مع بقاء أنظمة الحكم الموجودة على ما هي عليه. ويقال أحياناً ببقاء كيانات الدول المتحدة على ما هي عليه.

إن هذا الرأي غير واضح بالطبع في ما يتعلق بالمقصود بأنظمة الحكم

الموجودة أو بكيانات الدول الحالية، وفي ما إذا كان ذلك ممكناً أصلاً في ظل الوحدة. وقد يصل هذا الرأي أحياناً إلى الاقتصار على ما يدعى بالكونفدرالية أو ما هو قريب من ذلك. أما مصدر هذا الخطأ فليس من الصعب التعرف عليه. إنه فشل وحدة سنة ١٩٥٨، وميثاق ١٧ نيسان/أبريل، ونشوب الصراع بين الحركات الثورية والوحدوية. إنه محاولة ذهنية للتوفيق بين هدف الوحدة وبين الواقع الذي يبدو لأصحاب هذا الرأي صعب التغيير.

إن خطأ هذا الرأي مزدوج: نظري وعملي، فنظرياً لا يمكن تجزئة سيادة الدولة إذا كان المقصود بالوحدة تكوين دولة واحدة. إن الدولة لا بد أن تكون موحدة السيادة، وذلك مبدأ أولي وأساسي في علم السياسة. الدولة يجب أن تكون مطلقة أيضاً، لا تحدها ولا تتعارض معها أي سيادة أخرى. من الممكن توزيع السلطة التي تمارس بين مؤسسات متعددة، ضمن الدولة الواحدة، ولكن لا بد من وجود مكان واحد توجد فيه السلطة النهائية عندما ينشأ التعارض بين تلك المؤسسات وبقول الكلمة الأخيرة بشؤون الدولة. وعلى ذلك إذا كان المقصود بالوحدة إنشاء دولة واحدة لا يمكن بقاء كيانات الدول المتحدة على ما هو عليه الوضع قبل الاتحاد، إذ لا يمكن تجزئة سيادة الدولة الجديدة بين حكومات الأقطار المتحدة. وبعبارة واقعية لا يمكن الاحتفاظ بأنظمة الحكم الموجودة في الأقطار الداخلة بالوحدة، بل لا بد من تكوين حكومة جديدة تملك السيادة التامة الموحدة. إذا كان المقصود ببقاء أنظمة الحكم الموجودة بقاء الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت من أجل تقدم الشعب فذلك ممكن، وإذا كان المقصود إبقاء إدارة محلية بيد الأقطار ونوع من الحكم الذاتي فذلك ممكن أيضاً، ولكن لا بد من أن تكون السلطات المحلية وحكومات الأقطار خاضعة لسلطة أعلى منها جميعها هي حكومة الاتحاد الجديدة، أي لا بد للدول الداخلة في الاتحاد أن تتنازل عن سيادتها إلى سلطة جديدة.

ومن الناحية الواقعية، قد يظن البعض أن الصعوبات التي تواجهها قضية الوحدة والعقلية الإقليمية وفشل التجربة السابقة، تتطلب أن تكون الوحدة في مراحلها الأولى خفيفة الوطأة مقتصرة على أمور قليلة، مع بقاء أنظمة الحكم والحكومات الموجودة في الأقطار واسعة الصلاحيات. إن هذه النظرة قد تبدو منطقية لأول وهلة ولكنها تبقى تحليلاً مجرداً إذ قد يكون الصحيح هو العكس تماماً. إن المصاعب المذكورة ربما تتطلب أن تكون الوحدة قوية حاسمة منذ البداية تقطع الطريق على جميع الميول اللاوحدوية من أن تتطور. والدليل الذي يورده البعض أن السياسة الاندماجية التي قامت عليها وحدة سنة ١٩٥٨، هي التي

أدت إلى الانفصال، دليل ضعيف جداً، فلا السياسة كانت اندماجية كما يظن ولا الانفصال كان بسبب تلك السياسة بالذات.

الانفصال مؤامرة كان من الممكن أن لا تنجح أبداً، ولم يكن وقوعها أمراً حتمياً. إنني من الذين يعتقدون أن الوحدة يجب أن تكون قوية منذ البداية، وأن تعبئ بداخلها كل الجهود للقضاء على الميول غير الوحدوية في جميع مجالات الحياة وبكل الوسائل.

من الواضح أن النظرة التي نحن في صدد مناقشتها تحاول تحقيق توازن بين القوى التي يتكون منها الاتحاد، توازن قائم على أساس التكافؤ والمساواة، ويستتبع ذلك توزيع السيادة على هذا الأساس. وفي الحقيقة تلك هي الفكرة التي تقوم عليها الجامعة العربية، فكرة المجتمع المكون من كيانات ذات سيادة لها الحقوق نفسها في اتخاذ القرارات، وتتوزع بينها السيادة والسلطة بالتساوي، فكل قرار لا ينال الإجماع لا يصبح قراراً، أي لا ينفذ. ولسنا بحاجة إلى القول إن هذه الفكرة، مهما كان الشكل الذي تتمثل به، لا تصلح أن تكون أساساً للوحدة. إن الوحدة لا يمكن أن تكون أقل من تكوين دولة واحدة جديدة. صحيح هناك أقطار عربية عاشت لفترة من الزمن مستقلة، وصحيح أن لكل من هذه الأقطار تجربته وأوضاعه المحلية، وصحيح أن هناك أكثر من حركة وحدوية ثورية، إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يبرر فكرة التوازن وتجزئة السيادة.

ـ ٦ ـ

مقابل الخطأ السابق هناك خطأ معكوس يتعلق بالفكرة المنتشرة عن الشكل الاتحادي للوحدة أو ما يدعى بالفدرالية. يعتقد كثير من المهتمين بقضية الوحدة أن الشكل الاتحادي ليس إلا درجة دنيا للوحدة، وأن الوحدة الاندماجية (أو المركزية) هي الصيغة الأكثر وحدوية. وبالتالي يحكم هؤلاء على الوحدة الاتحادية على أنها خطوة نحو ذلك. الوحدة الاتحادية يجب ألا تكون الشكل النهائي للوحدة العربية وقبولها الآن لا يبرره كون الوحدة التامة صعبة.

وسبب هذا الخطأ يكمن في النظرة الآلية التجريدية للوحدة. إن الوحدة هي التماثل والاندماج التام، وبما أن الوحدة الاتحادية تحقق التماثل في بعض الأمور ولا تحققه في بعض الأمور الأخرى (الحكم المحلي في كل قطر) إذاً فهي أقل من الوحدة المركزية. مقياس الوحدة هو درجة الاندماج والمركزية.

وخطأ هذه النظرة التجريدية هو أنها تغفل حقيقة بسيطة هي أن التوحيد لا

يمكن أن يشمل جميع شؤون الحياة أصلاً، فالأمة مهما كانت موحدة لا يمكن أن تصل إلى درجة تتماثل فيها جميع شؤون الحياة، فذلك أمر مستحيل الحصول أصلاً، فضمن كل دولة تبقى بعض الاختلافات بين منطقة ومنطقة، لا بل ربما بمرور الوقت تنشأ عن التطور نفسه اختلافات جديدة مثل التخصص في الإنتاج مثلاً. والشكل الاتحادي ليس إلا الإطار الذي يستوعب هذه الاختلافات الإقليمية، ويوجد لها الأجهزة المتخصصة بشؤونها، فما زالت الاختلافات بين المناطق في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجات التطور موجودة، وبدلاً من أن يتولى جهاز حكومي مركزي واحد معالجة كل هذه الشؤون المتباينة تقوم في ظل النظام الاتحادي أجهزة إدارية متعددة تعدد تلك المناطق بمعالجتها.

إن المسألة تتعلق بالتخصص وتوزيع الأعباء أكثر مما تتعلق بتجزئة سيادة الدولة والتنازع بين أجزاء الوطن الواحد.

ثم هناك الأوضاع الناشئة عن كبر حجم الدولة وتباين مناطقها ـ كما هي الحال في البلدان العربية ـ إن هذا الاتساع لا يناسبه غير النظام الاتحادي الذي يوفر لكل قطر حكومة قريبة من شعبه قادرة على الإلمام بتفاصيل شؤونه، في حين أن ذلك لو أوكل إلى حكومة مركزية واحدة لأدى الأمر إلى بعد الحكومة عن شؤون الشعب وتعقيد الروتين.

إذاً، المسألة ليست مسألة نزاع بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، بقدر ما هي مسألة إيجاد جهاز قريب من الشعب وإحداث تخصص في العمل وإتاحة المجال أمام المواطنين ليساهموا عملياً في إدارة شؤونهم اليومية وشؤون مناطقهم. الأمر الذي يدور حوله النظام الاتحادي لا يتعلق بالمسألة القومية: هل تكون الأمة موحدة ام نصف موحدة، بل يتعلق بفن الإدارة وتوسيع المشاركة الشعبية والتخصص في الإنتاج والتلاؤم مع الفوارق الطبيعية والاختلافات التي لا بد من وجودها بدلاً من القفز فوقها.

إن النظام الاتحادي في تطبيقه في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، قد خلق أوضاعاً قومية موحدة لا تقل أبداً عن وحدة الدول التي تتبع النظام المركزي. إن الأقطار العربية المترامية الأطراف الواسعة الرقعة المتباينة في أوضاعها المحلية، تحتاج إلى نظام يتلاءم مع هذه الظروف من جهة، ويحقق الوحدة القومية من جهة أخرى. ويبدو أن ذلك يتطلب نوعاً من الوحدة الاتحادية.

ولا بد من التنويه في هذا الصدد أن القول بتفضيل الوحدة الاتحادية يجب

ألا يوحي بوجود تناقض مع القول بوحدة السيادة التي مر ذكرها، إذ لا تناقض أبداً بين الفكرتين. النظام الاتحادي يجب ألا يعني تجزئة السيادة، فالسيادة يجب أن تكون موحدة ومطلقة بيد الحكومة الاتحادية. ولكن الحكومة الاتحادية يمكن أن توكل مهمة ممارسة بعض صلاحياتها إلى أجهزة محلية هي حكومات الأقطار. طبعاً يجب أن تكون مسألة توزيع الصلاحيات منظمة بقوانين ـ وأهمها الدستور ـ وأن تكون هناك أجهزة للبت بالاختلافات مما هو معروف في الدول الاتحادية، ولكن المبدأ الثابت هو أن إرادة الأمة ترقد في الحكومة الاتحادية، وأنه إذا ما تناقضت مصلحة الاتحاد مع مصلحة الإقليم، فالتفضيل يكون دوماً لمصلحة الاتحاد.

إذاً يمكننا أن نقول إن النظام الاتحادي ليس فيه بالضرورة ما يحتم كونه شكلاً ناقصاً من أشكال الوحدة، وبالتالي لا يشترط أن يكون خطوة مؤقتة بل يمكن أن يكون نظاماً للأمد الطويل أيضاً. ومن الخطأ أن ننظر إليه باعتباره تنازلاً عن الوحدة الصحيحة.

إن مقياس الوحدة ليس التماثل بل التفاعل الحي العضوي بين أجزاء الأمة وانصهارها في إرادة واحدة تعرب عنها خلال أجهزة متعددة. المهم هو أن تذوب الأحاسيس الإقليمية ويحل محلها شعور الانتماء للأمة بدلاً من الإقليم، وأن يقضى نهائياً على المنازعات ويحل محلها التنافس الودي من أجل تقدم البلاد جميعها. وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الشكل الاتحادي لا يشترط أن يكون مطابقاً للتقسيمات الإقليمية الحالية، إذ يمكن إقامة نظام اتحادي على أساس آخر ـ ربما اقتصادي ـ لتنمية بعض المناطق ذات المشاكل الخاصة المشتركة أو لاعتبارات إدارية.

ـ ٧ ـ

من الأخطاء الشائعة أيضاً ما ترشح من ظروف الفشل في العمل الوحدوي. هناك من يقول إن الوحدة يجب أن تكون على خطوات اقتصادية وثقافية وعسكرية. . إلخ. فالخطوات هذه من شأنها أن تمهد في ما بعد إلى الوحدة السياسية. إن أصحاب هذا الرأي كأنهم يقولون: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة أو صعبة التحقيق، فلتتجه الجهود إلى تحقيق خطوات وحدوية على الأقل مع بقاء الأقطار العربية على وضعها. والخطأ في هذا الرأي لا يكمن ـ بالطبع ـ في عدم فائدة هذه الخطوات، فهي مفيدة بحد ذاتها، ولا يرجع إلى أن هذه الخطوات لا تساعد على خلق جو مساعد على قيام الوحدة السياسية، فهي في حد ذاتها وعلى افتراض أن جميع الأمور الأخرى لا تتغير تساعد على خلق ذلك الجو.

الخطأ هو في اعتبار هذه الخطوات، إذا ما اتخذت تؤدي في حد ذاتها إلى انهيار الأوضاع الإقليمية، وجعل الوحدة السياسية تحصيل حاصل. إن التجزئة لا تنهار لمجرد قيام وحدة ثقافية أو وحدة اقتصادية أو وحدة عسكرية، فالخطوات الوحدوية هذه قد تكون مؤقتة، تنفذ الآن ويوقف تنفيذها في المستقبل بحسب تبدل الأوضاع السياسية، والأمثلة على ذلك متوافرة من التاريخ العربي الحديث.

هذا إذا فرضنا أن مثل هذه الخطوات ستنفذ. أما واقع الأمر فإن تنفيذ هذه الخطوات كثيراً ما يتعثر لأسباب عديدة **أولها**، وأهمها أن الموافقة على خطوة من هذه الخطوات قد تتم في ظرف سياسي سرعان ما يتغير حتى قبل أن تتاح فرصة التنفيذ، و**ثانيها**، أن طريقة التنفيذ تتم دائماً على أساس عدم تقديم أي طرف من الأطراف المعنية أي تضحية إقليمية، أي أن التنفيذ يكون دائماً معتمداً على إيجاد أساليب ووسائل تتفق تماماً مع مصلحة جميع الأطراف، وهو أمر صعب في الغالب. والتفتيش عن مثل هذه الأساليب يستهلك وقتاً طويلاً. كل ذلك إضافة إلى الروتين في الاتصال بين الأطراف واستخدام الطرق الدبلوماسية المعروفة بين الدول، الأمر الذي يطيل من الوقت الذي يتطلبه التنفيذ. وليس أدل على ذلك من تاريخ نشاطات الجامعة العربية، ذلك التاريخ الذي يدل على أن خطوات وحدوية كثيرة نالت الموافقة ولم تنفذ، وعلى أن الخطوات التي نفذت لم تؤدِ بشكل ملموس إلى تقارب الأقطار التي شملتها تلك الخطوات.

ولكن جوهر الموضوع في هذه النقطة هو أن أموراً مثل توحيد المناهج التعليمية، وتنسيق وسائل الإعلام، والتعاون في وسائل المواصلات، وما إلى ذلك، ليست هي الوسائل التي يمكن أن تعتمد عليها أمة بحاجة ماسة إلى الوحدة كأمتنا، فهي طرق حتى لو طبقت فأثرها بعيد المدى. إن معضلة الوحدة العربية سياسية وليست ثقافية أو فكرية، فكل قرب أو بعد عن الوحدة كان ولا يزال تقرره العوامل السياسية. لذلك فنحن لا نحقق شيئاً بالالتفاف حول هذه القضية أو القفز من فوقها، بل علينا أن نواجهها مباشرة. لا بد من حل المشكلة السياسية لتتحقق الوحدة، وكل جهد في النواحي الأخرى، وإن كان مفيداً بحد ذاته، لا يجدي، لأنه يتجاهل القضية الأساسية. ولدفع سوء الفهم أيضاً لا بد من القول إن ذلك لا يعني أبداً معارضة أي خطوة من هذه الخطوات إذا ما تهيأت إمكانية إلى تحقيقها أو عدم السعي إلى تحقيق شيء منها. كل ما هو مقصود هو أن مثل هذه الخطوات مفيد وضروري أحياناً إلا أنه ليس الطريق العلمي الذي يوصل بالضرورة إلى الوحدة السياسية.

تروج في بلادنا منذ فترة أفكار عن الوحدة تتعلق بكيفية تحقيقها من دون أضرار، وبعبارة أخرى هناك أفكار عن الثمن الذي يجب أن ندفعه للوحدة. إن الذي يستمع إلى أحاديث ومناقشات الوحدة، يلمس وجود آراء تميل إلى أن تجعل من الوحدة عملية حسابية. فهي يجب أن تتحقق من دون أي خسارة لأي جهة. وتبرير هذا الرأي يأخذ في الغالب طابع الغيرة على الوحدة، وهو أن الوحدة التي ينتج عنها أضرار تخلق عوامل فشلها بنفسها، لذلك، ومنعاً للفشل، يجب أن تصمم هذه الوحدة من حيث الشكل ومن حيث التوقيت على أساس تلافي جميع الأضرار المحتملة.

إن الذي يحاول تتبع جذور هذا الرأي يصل في النهاية إلى الرعب الذي خلقه فشل وحدة سنة ١٩٥٨، في نفوس الوحدويين، وإلى الآثار السلبية على قضية الوحدة التي خلفها جدل الانفصال وروح التذمر التي سبقته.

إذاً إن جذور هذا الرأي ليست علمية بالضرورة بل نتيجة تجربة محدودة، فالانفصال لم يحدث أبداً لأن سوريا قد تضررت من الوحدة. وجوهر الخطأ في هذا الرأي هو أنه تصور خاطئ لكيفية حصول التقدم الاجتماعي، فليس هناك مثل واحد في التاريخ على تقدم حدث من دون ثمن حتى الاختراعات العلمية. إن التغيير من حالة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بحد ذاته يتضمن بالضرورة حصول أضرار معينة. وليس صحيحاً إطلاقاً ما قد يتصوره البعض من أن الضرر مقصور على حالات التطور الفجائية أو الثورية، فالتطور مهما كان بطيئاً لا بد أن يؤدي إلى بعض الأضرار.

الفرق هو أن الضرر قد يحدث بالتدريج وقد يحدث بصورة لا تجلب الانتباه ولكنه لا بد أن يحدث. إن اختراع آلة جديدة أحسن من آلة موجودة لا بد أن يلحق ضرراً بأصحاب الآلة القديمة وبالمجتمع ككل، ولكنه ضرر أقل من منفعة التقدم الذي يجلبه استعمال الآلة الجديدة. إن عملية التنمية الاقتصادية في حد ذاتها لا يمكن أن تتم من دون ثمن، والثمن هو منع مستوى المعيشة من الارتفاع في البداية واقتطاع الزيادة في الإنتاج لتكوين رأس مال جديد يعاد استثماره في التنمية وهكذا. إن جميع حالات التنمية المعروفة في التاريخ، الرأسمالية والاشتراكية، تضمنت دفع ثمن معين دفعته شعوب تلك البلدان في سبيل مستقبل اقتصادي أفضل.

ويكاد هذا القانون يكون عاماً وثابتاً: لا تقدم من دون ثمن، لا بد من دفع

ثمن في الأمد القصير من أجل الأمد الطويل. إن الثورة من أجل الاستقلال والحرية ليست إلا تحملاً آنياً للآلام في سبيل المستقبل المستقل الحر وهكذا. لذلك فمن الخطأ المبدئي أو نتصور أن الوحدة، وهي الهدف القومي الأول لأمتنا، يمكن أن تتحقق من دون أن ندفع لها ثمناً. إن هذا القانون أزلي وحتمي لا مفر منه، وكل محاولة لتفضيل تلافي الثمن لا يمكن أن تكون إلا على حساب الوحدة.

وطبيعي ألا يعني ذلك أننا يجب أن ندفع أكبر الثمن للوحدة، بل علينا أن نفتش عن أحسن الوسائل التي من شأنها تخفيضه إلى الحد الأدنى، وتلك مسألة فنية وليست مبدئية. علينا أن نستخدم كل العلم الحديث وأساليب التخطيط والبراعة والحكمة بحيث نجعل الثمن أقل ما يمكن. ولكن ذلك شيء ومسألة دفع ثمن للوحدة شيء آخر. هناك ثمن يجب أن ندفعه وهناك زيادة في الثمن تنتج عن الارتجال وعدم استخدام العلم وسوء التصرف يمكننا أن نتلافاها.

إن الوحدة هي فكرة المستقبل وليس الحاضر، فنحن لا نتحد من أجل أن تحصل جميع الأقطار المتحدة على منافع صافية آنية، فقد يكون ذلك من غير الممكن وعلينا أن نقبله. إننا نتحد ونعرف مقدماً أن هذا القطر أو ذاك أو حتى الأقطار المتحدة كلها قد تضطر إلى دفع بعض الثمن الآن من أجل بناء المستقبل، من أجل خلق وضع جديد يعود بمنافع أكبر في الأمد الطويل. الأمة التي تعيش وضعاً ضعيفاً وتكون غير مستعدة للتضحية في الأمد القصير من أجل الأمد الطويل لا يمكنها أن تتقدم إطلاقاً ولا أن تحقق شيئاً من أهدافها. لذلك فإن الإكثار من الكلام عن الأضرار التي قد تلحق هذا القطر أو ذاك بسبب الوحدة ليس مفيداً من حيث إنه يضعف استعداد الأمة لقبول التضحية الضرورية من أجل الوحدة.

من الممكن تقليل الأضرار إلى الحد الأدنى عن طريق التخطيط العقلاني من دون الكلام الكثير عن الأضرار، إذ إن الأمة وهي تسير نحو وحدتها يجب أن تكون عالية الروح، ذات استعداد قوي للتضحية مهما كانت من أجل أعز أمانيها.

وفي صدد هذا الموضوع ربما ينصرف الذهن إلى أن المقصود بالتضحية، التضحية الاقتصادية فقط، ولكن ذلك ليس صحيحاً تماماً، فالمقصود بالتضحية قد يتعلق بأنظمة الحكم نفسها.

في الحقيقة إن الاختلاف في أنظمة الحكم بين الأقطار العربية المهيأة للوحدة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ لا يمكن أن يعتبر اختلافاً جذرياً، إضافة إلى أنها أنظمة لا تزال في طور التجربة، لذلك فتكييفها لتلائم وضع الوحدة يجب ألا يكون صعباً. ومهما يكن فنظام الحكم ـ من النواحي السياسية ـ لا يمكن أن يعتبر مسألة خطيرة خطورة

قضية الوحدة. إن علينا ونحن نحاول التقدم في طريق الوحدة أن نتعرف على العقبات المحتملة، والتي ربما تكون سبباً للركود الحالي الذي تعانيه هذه القضية المصيرية، فنقدم على معالجتها واضعين في الحساب إمكانية التضحية بكل شيء مهما كان بما في ذلك التنازل عن بعض آرائنا في ما يتعلق بمسألة نظام الحكم، مهما كان إيماننا راسخاً بأهميتها وبأفضليتها.

إن نظام الحكم في الدولة الجديدة لا يشترط أن يكون جامداً نضعه الآن وإلى الأبد، بل يمكن تجربة صيغ متعددة وإدخال التعديلات الضرورية. وبعبارة أخرى يمكننا أن نتبع طريقة تجريبية في تقرير شكل الحكم بدلاً من الأفكار المسبقة. والتضحية تعني أن يتنازل الإنسان عن بعض مطالبه أو أفكاره ومعتقداته في سبيل تحقيق هدف قومي تاركاً للزمن وللتجربة الحكم على صلاحية أو عدم صلاحية تلك الأفكار.

والخطأ كل الخطأ هو أن نتصور أن كل تنازل في موضوع نظام الحكم سيؤدي إلى الكارثة، أو أنه من الخطورة بحيث يودي بالوحدة نفسها؛ فأحكام كهذه ـ بما تعودنا سماعه ـ ليست إلا مبالغات غير علمية نصل إليها عن طريق التحليل المجرد. وبعبارة موجزة يجب الفصل بين مسألة الوحدة وبين مسألة نظام الحكم، فالنظام متغير والوحدة ثابتة.

ـ ٩ ـ

ثمة مسألة أخيرة من مسائل الأخطاء الشائعة تتعلق بأساليب تحقيق الوحدة، إذ ليس من الصعب أن يلاحظ من يتعرف على الأدبيات الحديثة في مسألة الثورة، أن هناك ميلاً واضحاً إلى اعتبار التطور الاجتماعي حصيلة لأسلوب واحد هو النضال الشعبي. ولكن ليس من الصعب أيضاً معرفة أسباب هذا الميل، فالثورة الجذرية في التاريخ كانت دوماً وستبقى في التحليل النهائي نتيجة لنضال الشعب. والخطأ لا يكمن في هذه القضية بل في كيفية تعريف النضال.

الخطأ هو في اعتبار النضال الشعبي مساوياً لحصول قناعة عند أكثرية الشعب العددية ومشاركتها في عملية النضال، ولعل هذه الفكرة الخاطئة مترشحة من الأفكار الديمقراطية، حيث التأكيد على إرادة الأكثرية والشرعية المنبثقة عن تلك الإرادة.

وليس القصد هنا التفصيل في شرح هذه النقطة، فالثابت هو أن نضال الشعب تقوده في البداية طليعة لا تكون أكثريته العددية ولكنها تمثل مطامحه

وأهدافه. ونضال الطليعة كلما توسع ازدادت روابطه بالشعب. إذاً إن النضال من أجل الوحدة لا يشترط أن يستوعب الأكثرية العددية من الشعب لأجل أن يكون ناجحاً.

النقطة الأخرى التي تتفرع عن هذه النقطة تتعلق بالشرعية. هل يحتاج هدف الوحدة، لأجل أن يكون صحيحاً، إلى موافقة الأكثرية عليه؟ الجواب عن ذلك: كلا. إن الوحدة باعتبارها مثلاً أعلى لا تشتق شرعيتها من موافقة الأكثرية شأنها شأن أي مثل أعلى آخر. المثل العليا أهداف للتقدم البشري قد أصبحت ثابتة ومطلقة، فلا هي نسبية ولا هي صغيرة كما قد يتصور البعض من المتأثرين بقراءاتهم عن المدارس الفلسفية الحديثة. الوحدة مثل الاستقلال ومثل الحرية، مثل أعلى لا يمكن أن تكون له مفاهيم متعددة، ولا يمكن أن يكون خاضعاً للاجتهاد، ولا يمكن أن يشتق شرعيته من موافقة الأكثرية أو الأقلية أو أي موافقة أخرى، وكل جدل حول هذه الأمور ليس ذا فائدة عملية، خاصة بالنسبة إلينا نحن العرب وفي هذه المرحلة بالذات، فبالرغم من النقاش الفلسفي الواسع حول قضية الحرية، بقي البشر في كل التاريخ وفي كل أرجاء العالم يناضلون من أجل الحرية بمفهوم موحد بسيط، ونحن لا نناضل من أجل استقلال بلادنا لأن الأكثرية تريد ذلك، فالاستقلال شيء مطلوب في حد ذاته بغض النظر عن الموافقة أو عدمها وكذلك الوحدة.

ولنعد إلى مفهوم النضال من أجل الوحدة. قلنا إن النضال لا بد أن يتجه إلى الشعب، بمعنى أن يحرك الملايين لتغيير موقف اللامبالاة إلى موقف الاهتمام والعمل والتضحية من أجل هذا المثل الأعلى. ولكن ذلك يجب ألا يعني أن أسلوب النضال واحد؛ فما زالت الوحدة مثلاً أعلى لا تنبع شرعيته من الموافقة عليه ولا تعتمد أهميته على أمور خارجة عنه بل عليه في حد ذاته، لذلك فمن الممكن أن تكون الأساليب إلى تحقيقه متعددة بحسب الظروف. إن القول إن الوحدة يحققها نضال الشعب يجب إلا يعني أننا يجب أن ننتظر حتى يتسع نضال الوحدة ليشمل أكثرية الشعب العددية، ويجب ألا يعني أن جميع الأقطار العربية يجب أن تتحد عن طريق ثورات شعبية في داخل هذه الأقطار.

إن نضال الوحدة نضال شعبي، فحركة الوحدة قد أصبحت ثورة في طول الوطن العربي وعرضه بدليل الحركات القومية التي ناضلت ووصلت إلى السلطة في بعض الأقطار، وبدليل امتداد هذه الحركات إلى الأقطار الأخرى، وانتشار أفكار الوحدة بين الشباب العربي في كل مكان. لذلك فإن مسألة شعبية هذا

النضال لم تعد موضوع مناقشة، بل هي حقيقة موجودة، والذي نحن في صدد مناقشته الآن هو هل أن شعبية النضال من أجل الوحدة تعني أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا بأسلوب واحد هو الثورة الشعبية الداخلية؟

إن تبسيطاً للأمور كهذا إذا ما أصبح أساساً لخطة عمل لا يمكن أن ينتج عنه إلا تأخير بعض خطوات الوحدة وإضاعة للفرص.

إن الأوضاع العربية والدولية ليست بمثل هذا التماثل والبساطة بحيث يمكن إخضاعها بأسلوب واحد يشبه القانون الرياضي الجامد، بل هي متباينة ومعقدة ومتغيرة، الأمر الذي يتطلب أساليب مرنة مناسبة. إن الوحدة العربية قد تتحقق نواتها الأولى عن طريق نضال الحركات الثورية في صفوف الشعب، ولكن بعض خطواتها الأخرى قد لا تتحقق بهذا الأسلوب بل بأساليب أخرى. ومن السذاجة ـ بالطبع ـ أن نتصور أن استخدام أي أسلوب آخر غير النضال الشعبي بالمعنى التقليدي يعني خروجاً عن المبادئ وانحرافاً عن العقيدة. . إلخ.

هناك ظروف مواتية لتحقيق خطوة وحدوية قد تعقبها ظروف ليست مواتية، فعلينا أن نغتنم الفرص وألا ننساق بالتفكير التجريدي الذي يقفز فوق الظروف ويعتبر كل الظروف مواتية. وأساليب النضال متعددة وعلينا أن لا نستبعد أي أسلوب ما زال يخدم قضية الوحدة؛ فالوحدة، أعلى وأنبل هدف لشعبنا يجب أن يتضاءل أمامه كل شيء آخر. علينا ألا نستبعد سلاحاً من الأسلحة إذا كان باستطاعته أن يحقق خطوة إلى الأمام. وكيف نستطيع أن نفكر بنوعية السلاح عندما يكون الهدف بمثل هذه الأهمية إلى أمتنا؟ فالأقطار العربية قد تناسبها أساليب متعددة لدخول الوحدة، والقوى المعادية في الداخل والخارج قد تناسبها أساليب متعددة للقضاء على معارضتها أو تفاديها.

١٠ ــ الوحدة: حديث العقل والعاطفة(*)

ـ ١ ـ

حديث الوحدة لا بد أن يكون حديث العقل والعاطفة في الوقت نفسه. الوحدة حديث العقل بكل ما في كلمة العقل من معنى في هذا المجال: مثل وجود روابط عديدة وقوية بيننا نحن العرب أكثر من كافية لتوحيدنا، وكاعتماد تنمية اقتصادنا كلياً على دمج اقتصاد الأقطار المجزأة الفقيرة المحاصرة المتخلفة باقتصاد متنوع واسع متكامل الموارد الأولية وواسع السوق. ولكن إضافة إلى كل هذه الأساليب العقلية والبديهية وغيرها من الأسباب، هناك سبب عقلي وبديهي واضح وضوح الشمس في رابعة النهار ـ كما يقال ـ إن لم نفهمه لا يمكن أن نفهم شيئاً بعده، ألا وهو أنها ـ أي الوحدة ـ السبيل الوحيد لدرء الأخطار عنا ورد الاعتداء عن بلادنا، وبكلمات بسيطة للدفاع عن بقائنا.

إن قضية أهمية الوحدة للدفاع عن أرضنا بوجه خطر الصهيونية وأخطار الطامعين الآخرين سهلة الفهم ولا تحتاج إلى شرح، وكان علينا أن نفهمها نحن العرب منذ أن بدأت علامات الأخطار في الظهور قبل عشرات السنين، والغريب أننا لم نستطع أن نفهمها آنذاك، ولكن الأغرب من كل ذلك أننا لم نستطع أن نفهمها حتى اليوم، بالرغم من كل ما حدث، وما يتتابع من أحداث يجر بعضها بعضاً كحلقات سلاسل الحديد.

ولكن أي وضع مترد نحن فيه الآن؟ وأي مرض قومي عضال نعاني منه

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣)، ص ٤ ـ ١١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

ليجعلنا غير قادرين على فهم الخطر المحدق بنا، وبالتالي يبقينا محجمين عن الطريق الوحيد المتبقي لدينا لدرء ذلك الخطر ألا وهو الوحدة؟

الوحدة حديث العقل، والعقل يعني ـ من جملة ما يعني ـ العلم والتحليل المنطقي والموضوعية في تكوين الآراء واتخاذ المواقف.. إلخ. فهل في العلم في آخر ما وصلت إليه النظريات ما هو ضد الوحدة؟ وهل يمكن لتحليل منطقي أن يوصل الباحث إلى تبرير التجزئة؟ وهل الموضوعية في تكوين الآراء واتخاذ المواقف يمكن أن تؤدي إلى تفضيل التجزئة؟ لو كان هنالك شيء من ذلك في كل ما هو مطبوع لوددت أن أطلع عليه، ولكنني لا أعرف حتى الآن نظرية علمية أو موضوعية أو تحليلاً منطقياً في تكوين الآراء واتخاذ المواقف تدلل على التجزئة، ولم أسمع حتى الوقت الحاضر من يقول بلاعلمية الوحدة أو لامنطقية الوحدة أو لاموضوعية الوحدة.

إن كل ما يكتب أو يقال، معها، والكل ينادي بها حتى من عرف عنهم أنهم غير وحدويين لم يكتبوا ضدها ما هو مهم ولم نسمع لهم صوتاً عالياً يعارضها. ولعل أقوى ما يقال ضدها هو إنها صعبة التحقيق، أما الوحدويون ـ من كل الاتجاهات والآراء ـ فلم يتركوا شيئاً لم يقولوه، فهي أساس وجودهم وهدفهم الأعلى، ولكن مع كل ذلك فهي لم تتحقق.

الوحدة حديث العقل ليس بالنسبة إلى العرب وحدهم، بل إن التصاقها بالعلم والتحليل المنطقي والموضوعية قد جلب انتباه العالم الخارجي أيضاً؛ فقيادة الصين التي تعرفت على وضع البلدان العربية مؤخراً تدعو العرب إلى الوحدة بحرارة وإخلاص، وقادة الاتحاد السوفياتي من خلال تجربة تقوية العلاقات وهموم الخامس من حزيران/ يونيو، أدركوا أهمية الوحدة العربية وأصبحوا ينصحون بها الوفود الرسمية العربية ويلحون عليها بشكل يجلب لمن يسمع ذلك الكثير من الخجل والإحراج.

جميع الأحرار في العالم المنزهين عن القصد والمتحررين من الأفكار المسبقة وغسيل الدماغ يؤيدون الوحدة العربية، ومع كل ذلك فإننا لا نتحد. العقل، كل العقل مع الوحدة ولكنها لا تتحقق. لماذا؟ إنه سؤال من دون جواب، وفي عملية التطور الاجتماعي كثير من الأسئلة التي ليس لها أجوبة واضحة.

ـ ٢ ـ

الوحدة حديث العاطفة بكل ما يمكن أن ينطوي تحت ذلك من أحاسيس خيبة الأمل لضعفنا وتخلفنا وكبر الهوة التي تفصلنا عن العالم المتقدم في كل

شيء، ومن مشاعر الذل والهوان لما نمر به من هزائم متتابعة ومن مشاعر عار الاحتلال الإسرائيلي وغير الإسرائيلي. وينطوي تحت ذلك أيضاً جميع الاضطرابات النفسية التي يخلقها الخوف من المستقبل الرهيب، الخوف على الأرض والبيت والأبناء واللغة والثقافة والدين والشخصية المستقلة، وعلى مجرد الوجود. إن الرغبات والآمال شيء، والواقع الموجود شيء بعيد عن ذلك، ومن المقابلة بين الصورتين والمواجهة بين هذه المشاعر المتناقضة تتولد يومياً عقد النفس وتتأجج العواطف. الحزن العميق وآلام النفس تتولد يومياً من النداء للاتحاد بوجه العدو من دون ما مجيب.

كيف يتلاءم العقل والعاطفة وكيف يمتزج هذان المتناقضان ظاهرياً في موضوع الوحدة؟

العقل والعاطفة، في نظري، لا يتعارضان في موضوع الوحدة بل هما متمازجان بمعنى من المعاني، ومتكاملان بمعنى آخر. ومشاعرنا نحن عرب اليوم إزاء ما وصلت إليه أمتنا من تباعد وما يحيط بها من أخطار وما يدور حولنا في العالم من أحداث وتطورات، أقول مشاعرنا نحن عرب اليوم، مزيج من الأفكار والعواطف، مزيج من الأفكار والأحاسيس، خلاصتها هي أننا نعتقد بكل تأكيد بصواب هدف الوحدة وبمزاياها الواضحة وبحاجتنا الماسة إليها من جهة، وكل ذلك يقع في نطاق العقل، ونحس أيضاً بالمرارة والخيبة وتأجج الأحاسيس لأنها لم تتحقق بعد من جهة أخرى، وكل ذلك يقع في نطاق العاطفة.

في مطلع هذا القرن بدأ الشعور القومي عند الأمة العربية بالتنبه والنمو، وقد أدى الشعر والنثر والأناشيد والرموز وصور الأبطال وإحياء التراث وبلاغة اللغة، دوراً مهماً في ذلك التنبه والنمو، وليست قصيدة اليازجي «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» إلا رمزاً لذلك الدور المجيد. ولكن المتعارف عليه عند بعض أصحاب القلم والتحليل أن ذلك يندرج تحت عنوان العاطفة. لكن حتى لو صح ذلك وسلمنا به فإن تلك التعبئة العاطفية لم يكن من الممكن أن تظهر لولا الحقيقة الموضوعية الراسخة، ألا وهي الروابط القومية الكثيرة التي تربط الأمة العربية بعضها ببعض، وإلا لما كان لذلك الشعور أن يتنبه وأن ينمو إطلاقاً.

ومن هذه البديهية البسيطة نخلص إلى القول إن الوحدة العربية باعتبارها هدفاً قومياً، ليست إلا استجابة لواقع وانسجاماً مع شيء موجود ملح، منه تولد الحاجة والمطالبة لتحقيق تلك الحاجة، أما التعبئة العاطفية فليست إلا نتيجة ووسيلة إلى تحقيقها.

بهذا المعنى تمتزج العاطفة بالعقل وتتشابك خيوطهما ما قد يوهم البعض أن أحدهما موجود من دون الآخر. التاريخ لا يسير من دون أساس والتطورات لا تحدث من دون سبب. حديث الوحدة كان دوماً ولا يزال حديث العقل والعاطفة. لذلك فإن نحن تكلمنا في بعض الأحيان عن الوحدة بانفعال وبحدة وبكلمات حارة تستعمل النداء وتخاطب الضمير والمشاعر، فذلك لأننا فعلاً منفعلون، ومنفعلون لما حدث لهذا الهدف القومي الكبير في وقت أصبح مجرد وجودنا معتمداً على تحقيقه.

كيف لا تتأجج عواطفنا ونحن نعلم أن الوحدة هي السبب الرئيس والأول وراء قوة الولايات المتحدة الأمريكية، والسبب الرئيس والأول الذي حرك النهضة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والقومية في اليابان، والسبب الرئيس والأول وراء قوة الصين المتعاظمة، والسبب الرئيس والأول وراء قوة ونمو الاتحاد السوفياتي وحلفائه، والسبب الرئيس والأول الذي يدفع أوروبا السوق المشتركة نحو ما وصلت إليه وما ستصل إليه في المستقبل.

نحن والجميع يعلم أنه حيثما اتحدت الأمة المجزأة بدولة كبيرة واسعة، وجدت التنمية والقوة الصناعية والعلمية والعسكرية، وارتفع مستوى المعيشة وحل الاستقرار والحرية والهيبة، وانتشر التقدم الثقافي والاجتماعي والعلمي في العالم، وحيثما حدث العكس وجد الجهل والفقر والمرض والنكبات والذل والعبودية.

إن تكلمنا عن الوحدة بانفعال وبلغة عاطفية، فليس ذلك عبثاً أو من دون مبرر، بل لأننا نعرف مزاياها ومدى حاجتنا إليها، والمعرفة كما قيل منذ القديم سبب الشقاء، أي ألم النفس. نحن نعرف قيمة التنمية الاقتصادية وأهمية الاستقرار والقوة العسكرية وارتفاع المعنويات والحماس القومي وأهمية النفط، ونعرف قيمة تجديد المجتمع وتقدمه العلمي والثقافي، وفوق كل ذلك نعرف تماماً خطر إسرائيل والصهيونية ونياتها، وخطر الطامعين المجاورين، ومطامع الاستعمار القديم والجديد، ومقابل كل ذلك نعرف أن اتحاد البلدان العربية في دولة واحدة والانتهاء من لعبة الصراع على الحكم والانقلابات وعدم الاستقرار ومهزلة دولة المدينة والانقسام المستمر في كل مجال، هو السبيل الوحيد لتغيير هذه الأوضاع.

إن أمة يوجد مثل هذا الفرق بين رغباتها وحاجاتها من جهة، وبين واقعها من جهة أخرى، لا يمكن أن تحبس فيها العواطف، والعالم ليس عقلاً فقط، كما أراد نيوتن، ولكن للعواطف والغرائز دوراً أيضاً كما دلل داروين.

بقي أن نعرف كيف يكون العقل والعاطفة أحدهما متمم للآخر. العقل ببساطة هو الأفكار، والعاطفة ببساطة هي الأحاسيس، وعلاقة التكامل هي أن

الأفكار بحاجة إلى أن تتحقق، ولا يتم ذلك إلا ببذل الجهود والاندفاع؛ وبذل الجهود والاندفاع يحتاج إلى الأحاسيس، أو بكلمة أخرى إلى الانفعال والتحمس وذلك هو دور العاطفة.

الإنسان لا يعمل إلا إذا انفعل، والانفعال هو مصدر الحركة والاندفاع، ولا نحتاج إلى كثير من التحليل لندلل على أن الفرق كبير في كمية ونوعية الجهد الذي يستطيع الإنسان أن يبذله بين حالة يكون فيها مندفعاً ومتحمساً، وبين حالة أخرى لا يكون فيها كذلك.

يصح ذلك على صغير الأمور وعلى كبيرها، ويصح ذلك في جميع ميادين العمل من تلقي التعليم في المدارس من قبل الطلبة، إلى مقاتلة العدو في الخنادق من قبل الجنود. إن وراء زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وإتقان العمل، ووراء الاختراعات والمبادرات، ووراء التقدم العلمي والثقافي، ووراء الحرص والشعور بالمسؤولية والإخلاص في العمل، ووراء الانضباط والنظام، ووراء الشجاعة والاستعداد للموت والوطنية، ووراء التمسك بالمثل العليا والأخلاق القويمة، وراء كل ذلك (وراء كل ما يمت إلى التقدم إطلاقاً) روح التفاؤل والأمل والحماس القومي والثقة بالمستقبل، ذلك الشيء غير المحسوس الذي بمقدار ما هو موجود عند كل أمة بذلك المقدار تسير نحو التقدم والقوة، والعكس صحيح تماماً. ولا يعرف ذلك إلا الذي يرى الصين وأمريكا والاتحاد السوفياتي واليابان وأوروبا الغربية، ويعيش في تلك المجتمعات القوية الناهضة. عندها يدرك الفرق الكبير بين روح الفرد هناك وروح الفرد عندنا، تلك الروح الهابطة المتعلقة بالصغائر المربوطة بالذات.

إذاً العاطفة بمقدار ما تتحرك تزداد جهود الإنسان ويزداد عمله، وبذلك تتاح للأفكار فرصة لأن تتحقق وتخرج إلى حيز الوجود. لذلك لم يكن عبثاً أبداً أن تكون جميع النهضات مقرونة بتعبئة عاطفية، لا بل إن جميع المهمات حتى الجزئية منها تحتاج إلى تلك التعبئة. وحديثاً قد توسعت المعرفة في هذا المجال حيث تتضافر جهود علم النفس والتربية والإعلام في تطوير برامج التعبئة النفسية لخدمة جميع الأغراض تقريباً.

ـ ٣ ـ

عندما نقول إن الوحدة حديث العقل والعاطفة، وعندما نضع كلمة بسيطة بدل العقل هي كلمة الأفكار، تصبح المعادلة هي أن الوحدة أفكار وعواطف.

وعندما نفعل ذلك يتصاعد السؤال المعروف عن المسببات: أيهما السبب وأيهما النتيجة؟ أو بعبارة أبسط عن الأسبقيات: أيهما السابق وأيهما اللاحق؟ تلك مسألة جديرة ببعض المناقشة.

في أدبيات التفكير القومي بعض الكلام عن ظهور القومية العربية بسبب الاحتكاك الثقافي بالغرب الذي ظهرت فيه القومية وأدت إلى قيام الدولة الموحدة على أنقاض إقطاعيات الأمراء والدويلات المحلية متمثلة بأحسن أمثالها في وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا.

والحديث هذا يقوم على سبب معين هو أن الاحتكاك الثقافي مع الغرب قد سبب ظهور المشاعر القومية، أي أن الأفكار هي السبب، والشعور القومي هو النتيجة. إن بحث السبب والنتيجة في العلوم الاجتماعية من المسائل المعقدة جداً، كما تشكل مسألة السببية عقدة صعبة في البحث الفلسفي لم تحلّ بصورة تامة.

من المعروف عن البحوث الاجتماعية والإنسانية أنها تميل إلى تحليل مختلف في معالجة هذه القضية، ملخصه أن التطور الاجتماعي لا يأخذ شكل القوانين الفيزياوية المستندة إلى السبب والنتيجة، بل على أساس حلقة دائرية متصلة، كل عامل فعال فيها يكون سبباً ونتيجة في الوقت نفسه، أي على أساس التأثير المتقابل.

وبكلمات أخرى في الوقت الذي تتخذ به العلاقات في العلوم الطبيعية بين السبب والنتيجة شكل الخط المستقيم، تتخذ تلك العلاقات في حقل العلوم الاجتماعية شكل الخط الدائري، فلا يمكن تحديد بداية أو نهاية له. وبحسب ما أعرف إن البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية لم يخرج بعد عن هذا النطاق، ولم يستطع أن يحقق تقدماً مهماً يقربه من علاقات الخط المستقيم الواضحة المضبوطة، كما هو الحال في العلوم الطبيعية الخاضعة للتجربة والحسابات الدقيقة. وهنا يكمن الفرق (وفي الوقت نفسه الصعوبة) بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

إن يقظة الشعور القومي ليست مسألة تأتي من قراءة الكتب أو الاحتكاك بأفكار الآخرين. وكل تفسير من هذا النوع لا شك أنه ينطوي على كثير من التبسيط والسطحية. إن الشعور القومي ظاهرة معقدة من حيث عدد العوامل الداخلة فيه حيث تتشابك الاعتبارات الروحية والمادية، اعتبارات الحرص على البقاء، والاعتزاز بالذات، والطموح إلى بناء الحضارة، والمحافظة على الشخصية

المتميزة المستقلة، والحرية في التصرف والدفاع عن المعتقدات الاجتماعية والدينية والتراث، كما تدخل فيها عوامل المصالح الاقتصادية والرغبة في رفع مستوى المعيشة والقوة الاقتصادية والعسكرية والتقدم الاجتماعي والثقافي والفني.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسم ظاهرة الشعور القومي بأنها متصلة من حيث الزمن، فهي ليست وليدة الحاضر بل متصلة أيضاً بالماضي، فالمجتمع كائن عضوي له جذور في الماضي ويمتد إلى المستقبل.

إن مسألة بمثل هذا التعقيد الأفقي والعمودي لا يمكن أن تولد فجأة، ولا يمكن أن تحدث آلياً من مجرد التعرف على أفكار الآخرين. إن ظهور الوعي القومي العربي مسألة طبيعية ومنتظرة ظهرت كما ظهر الوعي القومي عند كل أمم العالم، وبخاصة أن الأمة العربية أمة قديمة عريقة لها جذور بعيدة الغور في التاريخ وسبق لها أن توحدت وكونت لمرات عديدة دولة مركزية وأنشأت حضارة في التاريخ، وليست نهضتها الحديثة إلا حلقة في سلسلة، وليست إلا امتداداً لحياتها الماضية.

وخلاصة هذا الحديث هو أن الشعور القومي الذي استيقظ في بداية هذا القرن عند الأمة العربية، لا يمكن تفسيره بمعادلة بسيطة قوامها العلاقة التي تعرضنا لها بين الأفكار والعواطف من جهة أو بين العقل والعاطفة من جهة أخرى.

إن اليقظة القومية شعور معقد يمتزج به العقل والعاطفة، الأفكار والمشاعر، بصورة تكميلية ومتساندة كما أوضحنا وبعلاقة دائرية متصلة.

في حياة كل أمة، في كل مرحلة من المراحل لا بد أن تكون هناك قضية رئيسة تسيطر على المشاعر وتجلب الانتباه، ويصح ذلك أيضاً على العالم كله، كما يصح على حياة الفرد أو الأسرة (مع الفروقات).

لكل مرحلة من حياة الأمم قضية رئيسة تفرض نفسها وتبقى رئيسة على الرغم من اختلاف الآراء والاجتهادات. أما من أين تأتي هذه القضية الرئيسة، وكيف تولدت تلك القضية وما هو سبب ولادتها، فذلك سؤال تصعب الإجابة عنه. القضية الرئيسة تظهر، ولا بد أن تظهر، وبظهورها تصبح هي المحرك للأفكار وهي المصدر للنظريات لا العكس. إن النظريات والأفكار لا تخلق القضايا الرئيسة في العالم وفي التطور الاجتماعي.

إن ظهور الوعي القومي وحركة الوحدة العربية لم يكن نتيجة بل سبباً للأفكار والنظريات، ولم يولد من الاحتكاك بأفكار الغير. إنها القضية الرئيسة

للأمة العربية في هذه المرحلة، نمت وأصبحت روح العصر، ومحور الحياة العامة في الوطن العربي، ومصدر التوتر والثورة. ويصح الشيء نفسه على جميع أمم العالم الأخرى. ومن يطلّع على النظريات التي ظهرت في التاريخ، ويتعرف على الظروف العامة التي نشأت بها تلك النظريات، يجد بصورة واضحة أن تلك النظريات، بشكل أو بآخر تولدت بوحي من القضايا الرئيسة التي كانت سائدة في تلك المجتمعات.

إن النظرية لا تأتي إلا تفسيراً أو تبريراً أو معارضة للقضية الرئيسة في ذلك المجتمع، في تلك المرحلة، لا العكس كما قد يتصور البعض. إن روح العصر أو اتجاه المرحلة هو محرك الأفكار لا العكس. والقومية العربية وهدف الوحدة هما القضية الرئيسة للأمة العربية في المرحلة الحاضرة، فهي روح العصر بالنسبة إليها لم تخلقها النظريات والأفكار بل عنها تولدت النظريات والأفكار.

ـ ٤ ـ

إن قضية الوحدة التي هو محور حياة العرب تمر الآن بمرحلة هبوط في الفكر والعاطفة، لذلك فهناك مسؤولية قومية تقع على جميع المؤمنين بها، ويستتبع ذلك وجود مهمة لجميع المناضلين من أبناء الشعب العربي تدعوهم إلى العمل من أجل اجتياز مرحلة الهبوط. إن قضية الوحدة العربية الآن تعاني من غموض في الأفكار وتعاني من فتور في الحماس. أما غموض الأفكار فأسبابه عديدة، ويتمثل بوجود موجة من الكتابات المؤلفة والمترجمة المتأثرة بتيارات الفكر في العالم، وبخاصة الفكر الناتج عن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، وما تبع ذلك من محاولات مصطنعة ضارة للمزج والتوفيق بين تلك الأفكار وفكرة القومية العربية والوحدة العربية. وبجانب غموض الأفكار، هناك فتور في العاطفة سببته عوامل متعددة، ربما كان أهمها فشل أول تجربة لتوحيد سوريا ومصر وما تبع ذلك من فشل لميثاق ١٧ نيسان/أبريل، وتتابع حالات الانقسام في الوطن العربي، والقطيعة الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية وحتى الصدام المسلح. وقد تمثل هذا الفتور بتحول الاهتمام إلى أمور أخرى، ونمو مشاعر المرارة وضعف الأمل والركود العاطفي نحو هذه القضية المصيرية.

وليس أدل على مجمل هذا الانحسار في الفكر والعاطفة نحو الوحدة العربية من قلة ترديد هذه القضية في وسائل الإعلام وقنوات الثقافة الجماهيرية والأدب والفنون. ووضع كهذا لا بد أن يستثير جميع المخلصين المناضلين من فئات الشعب

كافة ومن جميع اتجاهاته السياسية ومن مختلف الكفاءات. إن عملاً ثقافياً مهماً لا بد أن ينجز من أجل إزالة حالة الفتور هذه، فالتفكير العربي بحاجة إلى هزة والعاطفة بحاجة إلى استثارة. إن الخطير في هذا الوضع هو أن فرصاً للوحدة ربما تظهر ـ وقد ظهرت فعلاً ـ في مرحلة الهبوط هذه، معرضة للضياع. إن الشعب العربي والقادة العرب الذين يقوّمون هذه الفرص من وضع الهبوط ومن خلال منظار العتمة معرضون إلى خطأ التقليل من أهمية هذه الفرص، ومن إمكانية نجاحها وبالتالي قد يتسببون بضياعها. ولكن للموضوع جانباً آخر لا يقل أهمية عن ذلك أبداً، هو أن جيلاً يترعرع ويثقف الآن في ظل مرحلة الهبوط هذه، والقومية العربية. وخطر كهذا بعيد الأثر ومن الصعوبة تلافيه. إن مستقبل قضية الشعب العربي المصيرية سيكون بيد جيل فاتر العاطفة ومشوش الأفكار، لذلك لا بد من مواجهة الموقف بعمل ما.

إن ما أفكر به باعتباري مواطناً عربياً الآن هو العمل الثقافي الذي قد يبدأ متواضعاً، إلا أنني آمل أن يتسع وأن يجلب انتباه الآخرين، وسأبدأ ذلك بعدد من المقالات عن آراء في قضية الوحدة العربية، وما هذه المقالة إلا مدخلاً لها.

١١ ـــ الوحدة وعقدة الانفصال[*]

ـ ١ ـ

أتذكر أنني قد تحدثت مرة مع طفلة صغيرة تنتمي إلى مجتمع قوي متقدم، كانت ساقها التي كسرت في أثناء التزحلق على الجليد لا تزال في الجبيرة، وبعد أن شرحت لي كيف حدث ذلك، قلت لها بالطبع سوف لن تعودي ثانية إلى التزحلق على الجليد، فأجابتني بالنفي والاستغراب موضحة أن ساقها قد كسرت بحادث يمكن أن يحدث لأي شخص وأن ذلك لا يبرر إطلاقاً عدم عودتها إلى ممارسة التزحلق على الجليد، وإن الذي يريد أن يتعلم لا بد أن يتعرض لمثل هذه الأمور، لذلك فهي ستعود إلى ذلك على وجه التأكيد.

إن مغزى هذه الحادثة لموضوع الوحدة وعقدتها لا بد أن يكون واضحاً، خلاصته هي أن الخطوة الأولى في طريق الوحدة التي تحققت بقيام الوحدة بين سوريا ومصر وفشلت على يد الانقلاب العسكري الذي حصل في سوريا، تشكل اليوم في الوضع النفسي العربي عقدة لا تقتصر على رجل الشارع بل تتعدى ذلك إلى الفئات المثقفة والقيادات السياسية في كثير من الأحوال.

والعقدة هي التردد في اتخاذ أي خطوة وحدوية الآن خوفاً من أن يحصل لها ما حصل للخطوة الأولى المذكورة.

ولو كانت عقدة الوحدة هذه محصورة في رجل الشارع، ولو كانت مقصورة على مجرد الأحاسيس والانفعالات النفسية غير المعبر عنها أو المعبر عنها بصورة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية،** السنة ١٠، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١٢، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

غير منتظمة، شأن العقد التي يتعرض لها الإنسان في حياته الخاصة، لهان الأمر باعتبار أنه منتظر (إلى حد ما) ولا يخلو من أسباب وسهل الفهم نسبياً، ولكنها ليست كذلك عندما تتعدى ذلك إلى الفئة المثقفة وإلى التيارات السياسية، فذلك أمر لا يمكن أن يكون (أو يجب ألا يكون) منتظراً، وليس له أسباب ولا يسهل فهمه. وقد كان لكل ذلك نتائج سلبية هي التعبير العملي عن عقدة الفكر وعقدة العمل السياسي إزاء مسألة الوحدة متمثلة في إنتاج ثقافي ومواقف سياسية.

إن تتبع أدبيات الفكر السياسي الذي أعقب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، يظهر بوضوح وجود نمط من التحليل والاستنتاج والحكم على الأمور الوحدوية متأثر بذلك الفشل، فبدلاً من أن يقوم الفكر العربي بتحليل ما حدث موضوعياً انطلق من فكرة مسبقة هي الفشل، محاولاً تفسيره وإيجاد المبررات له وإيصاله بواسطة التحليل السطحي المصطنع إلى مستوى القوانين العلمية الثابتة، وبالتالي إلى القول بحتمية ذلك الفشل واستنتاج مقولات ليست في الحقيقة أحكاماً، وليست خلاصات التحليل السليم والفرضيات الواقعية، ناهيك بالكتابات الغامضة المغرقة في التعابير غير المفهومة، مما أصبح معروفاً ومتداولاً. ونذكر على سبيل المثال التفسيرات التالية لأسباب الانفصال: حل الأحزاب وغياب الحياة الحزبية، افتقار الدولة الجديدة إلى حزب يحمي الوحدة، التسلط الفردي والتسلط القطري، محاولة نظام مصر تعميم تجربته على سوريا، سطحية الفكرة القومية في مصر، النظام الدكتاتوري القائم على المخابرات، انفراد قيادة ثورة ٢٣ تموز/يوليو بقيادة الدولة الجديدة وعدم إشراك الحركات الثورية العربية الأخرى في الحكم، غياب الجماهير عن الساحة وتخليها عن حماية الوحدة، اصطدام البرجوازية السورية برأسمالية الدولة، الأسلوب البيروقراطي الفوقي في تطبيق الإجراءات الاشتراكية الأمر الذي أفرغ التأميم والإصلاح الزراعي من محتواهما، ثم تباين درجات التطور الاقتصادي بين القطرين.

وكما يجد المتتبع لتلك الأدبيات عبارات غامضة كتباين البنى الاجتماعية، اختلاف أسس وتطور حركة الجماهير، المفهوم الثوري مقابل المفهوم الجامد للوحدة العربية، وأمور أخرى من هذا النوع. إن كتابات **عقائدية** كثيرة قد ظهرت بعد الانفصال تحاول أن تفسر ذلك الحدث، وعلى أساس ذلك تحاول بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن تضع أسس المستقبل، أو بعبارة أوضح، تحاول أن تضع شروطاً للوحدة. وطبيعي أن تدعي كل هذه الأدبيات أنها **علمية** وأنها **موضوعية** وأنها مبنية على **تحليل الواقع** وأنها ضد الوحدة **العاطفية**، لذلك فهي تطالب بالوحدة **المدروسة** المستندة إلى **أسس راسخة**، وهي إنما تفعل ذلك من أجل

الوحدة، ومن أجل أن تتجنب الوحدة **نكسة جديدة**، إلى آخر ذلك مما أصبح معروفاً ومتداولاً.

إن مجرد قراءة تلك الأدبيات يوضح بجلاء وبصراحة أنها تفترض نوعاً من الحتمية التاريخية، فالانفصال نتيجة طبيعية ومحتمة لذلك النظام، والوحدة التي تدوم لا بد لها من شروط معينة، وعندما تغيب تلك الشروط لا بد أن يحصل الفشل، والانفصال كان نتيجة طبيعية لغياب تلك الشروط وهكذا. وتسترسل تلك الأدبيات أحياناً إلى الحد الذي تصل فيه إلى التعميم النظري، فتجعل من هذا التحليل والاستنتاجات أساساً لا يصح على هذه الحالة وعلى هذه الفترة من التاريخ العربي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى جميع التاريخ العربي الحديث جميعه، وإلى كل تطوره الاجتماعي.

إن الذي حدث بحسب منطق تلك الأدبيات، لم يكن إلا نتيجة حتمية لطبيعة الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، ولم يكن من الممكن أن يحصل إلا ما حصل. إن هذا الحكم على التاريخ على أساس الحادثة والانتقال من الخاص إلى العام في التحليل والكتابة في الفكر السياسي العربي المعاصر، إن دل على شيء فإنما يدل في الحقيقة على درجة ضعف هذا الفكر ومدى خضوعه للعوامل الذاتية، فهو محاولة لاموضوعية لتفسير ما حدث وليس بحثاً علمياً مجرداً للوصول إلى الحقيقة بغض النظر عن الرغبات.

ومهما يكن فإن التطور الاجتماعي مسألة معقدة وصعبة الاستقراء، وما ذلك إلا لأنها لا تخضع لقوانين حتمية محددة إذا ما عرفت أصبح من الممكن تفسير ما يحدث بسهولة، واستقراء ما سيحدث في المستقبل بيسر كما هو الحال في القوانين الطبيعية.

إن جميع متطلبات البحث العلمي كالبيانات والحقائق والمعلومات الصحيحة من جهة، والمنهج المنطقي في تفسير تلك البيانات والحقائق والمعلومات والاستنتاج المبني عليها من جهة أخرى، وكل ما هو معروف في أساليب البحث، إن جميع تلك المتطلبات إذا توافرت فإنها يمكن أن توصل إلى فهم جزئي لعملية التطور الاجتماعي، فكيف يكون الحال إذا لم تتوافر تلك المتطلبات أصلاً؟ من ذلك يمكننا أن نعرف مدى علمية تلك الأدبيات ومدى صحة الاستنتاجات والأحكام التي توصلت إليها. ولنقم بتمرين للمناقشة على سبيل المثال، لو جمعنا جميع الأسباب التي وردت في كل تلك الأدبيات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بقائمة واحدة، فهل يستطيع أحد أن يقول إن أياً من هذه الأسباب إذا ما

وجد في مجتمع محدد متشابه من جميع الوجوه مع مجتمع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، فإن ما حصل في الجمهورية العربية المتحدة سيحصل في ذلك المجتمع حتماً؟ أو أن ذلك سيحصل حتماً إذا ما وجدت هذه المجموعة من العوامل أو أي مجموعة يمكن تشكيلها؟ لنذهب إلى أبعد من ذلك: هل نستطيع أن نقول إن كل هذه العوامل مجتمعة إذا ما وجدت في ذلك المجتمع المحدد، فإن الانفصال سيحصل فيه بصورة حتمية؟ هل يستطيع الباحث الاجتماعي أن يجعل من ذلك قانوناً يستنبط منه مثل هذه الحتمية ويكون علمياً في الوقت نفسه؟ هل تجيز قواعد البحث العلمي ذلك؟ هل يستطيع أحد أن يصل إلى هذه النتائج مهما كان المنهج الذي يتبعه في البحث، استقرائياً كان أم استنتاجياً؟

إن البحث في مجال العلوم الاجتماعية له متطلبات، وعندما تتوافر تلك المتطلبات لا تكون النتائج غير فهم جزئي لعملية التطور الاجتماعي لا يرقى أبداً إلى مستوى القوانين الحتمية. ولا نكون مغالين متعسفين إذا قلنا إن ما وصلت إليه تلك الأدبيات خاطئ: فلا متطلبات البحث العلمي فيها متوافرة، ولا القوانين الحتمية في العلوم الاجتماعية ممكنة أصلاً.

ـ ٢ ـ

إذا ما سلمنا أن ليس في البحث الاجتماعي حتى الآن قوانين حتمية كقوانين الطبيعة، فما على الباحث إلا أن يلجأ إلى فحص الوقائع وأن يستخدم قواعد الحصافة البسيطة، فشيء من الفهم يبقى ممكناً في العلوم الاجتماعية على الرغم من عدم توافر القوانين الثابتة وذلك ما يجعل البحث الاجتماعي صعباً ولكنه ليس مستحيلاً.

لذلك لا بد من الرجوع إلى الواقع وتفاصيله وفحص الحوادث وعقد المقارنات والنظر إلى الأمور من الداخل على حقيقتها إلى أقصى ما نستطيع. ومن أجل أن يستطيع الباحث الوصول إلى فهم أكثر صحة للانفصال يحتاج إلى: المادة الخام، أي البيانات أو ما يمكن أن نسميه بالحقائق، ويحتاج إلى جانب ذلك إلى موقف ذهني من تلك البيانات أو الحقائق، هو موقف الموضوعية والتجرد من القصد. وغني عن القول إن هذا الموقف الذهني هو الذي يجعل من الممكن الاستفادة من تلك المادة الخام. وغني عن القول أيضاً إن الموضوعية مسألة صعبة الادعاء ونسبية التحقق. كما إن توافر الحقائق والبيانات مسألة ليست سهلة، وبمقدار ما يتوافر كل ذلك وبحدوده يستطيع الباحث أن يفهم ما حصل.

إذا كان للقول بضرورة النظر إلى الأشياء من الداخل بدلاً من الخارج أي مغزى، فهو أن أموراً كثيرة تحدث بسبب عوامل محددة وليست عمومية أبعد ما تكون عن الحتمية، كان من الممكن أن تحدث كما كان من الممكن أن لا تحدث إطلاقاً، لا يراها على حقيقتها إلا القريب منها. أما البعيد غير المطلع على تلك التفاصيل فينقاد إلى تصورات بعيدة عن الحقيقة، كأن يتصورها مرتبطة بمجموع التطور الاجتماعي، وذات أسباب عامة كبيرة إلى آخر التفسيرات المستنبطة من الاستنتاج (وحتى من الخيال أحياناً) وليس من الحقيقة.

في الوطن العربي، عالم الأنظمة المغلقة والإعلام المقيّد والفكر الضعيف، فرق كبير بين ما يحدث وما يقال عن ذلك الحدث، بين الحقيقة والواقع، ما جعل أموراً كثيرة مهمة بقيت حقيقة تفاصيلها غير معروفة. حتى عملية توثيق الحوادث وجمع وتنظيم الوثائق يشوبها نقص كبير. لذلك فإن الوطن العربي عالم غامض بالرغم من أنه في الوقت نفسه عالم لا يحفظ الأسرار المراد حفظها.

ولنرجع إلى صلب الموضوع، ونتساءل لماذا جعل كتاب تلك الأدبيات من انقلاب الانفصال مسألة أكثر مما هو عليه بالفعل. ولماذا نجعل من انقلاب، فحواه مؤامرة دبرها عدد محدود من الأشخاص، حدثاً تاريخياً ونعطيه مثل تلك التفسيرات؟

إننا ـ وهذا أمر معروف شائع ـ اعتدنا على تسمية الانقلابات بالثورات التاريخية، وما حدث لانقلاب الانفصال مثل واضح على ذلك. إن التآمر العسكري من قبل عدد محدود من العسكريين مسألة قد درجت في الوطن العربي، ودرجت بدرجة أكبر في أمريكا اللاتينية، وبدأت تتواتر في عدد آخر من البلدان المتخلفة، وهي مسألة مفهومة وواضحة لا تحتاج إلى مثل هذا التعقيد والتأويل وإعطاء الأمور أكثر مما تنطوي عليه وتحميلها أثقل مما تتحمل.

إن انقلاب الانفصال، بكل بساطة، مؤامرة كان من الممكن جداً ألا تقع أو أن تفشل بعد وقوعها، وليس هناك أي شيء يجعل منها أمراً محتماً، وهي لا تحمل معها أياً من المعاني التي أعطيت لها. إن الأمثلة على محاولات الانفصال التي فشلت في التاريخ، قديمه وحديثه، كثيرة حصلت في ظروف مليئة بالمشاكل ومسببات التذمر وفي بظل أوضاع لا تقل سوءاً إن لم تزد على وضع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك.

إن الجمهورية العربية كان من الممكن أن تستمر في أوضاعها آنذاك وحتى في أوضاع أسوأ منها، ولم يكن أي شيء محتماً بالنسبة إليها. إن دراسة حركات

الانفصال التي حصلت في التاريخ القديم والحديث الناجحة والفاشلة منها، ومقارنتها وتحليل أوضاعها، لا يظهر أن بالإمكان استنباط أي قانون ثابت منها، فهي متباينة إلى حد أن كل حالة قائمة بذاتها في أسباب فشلها أو نجاحها، وبالتالي لا يمكن الانتقال فيها من التخصيص إلى التعميم إطلاقاً.

وفي حالة الانفصال الذي حدث في الجمهورية العربية المتحدة، من الذي يستطيع أن يجزم أن ذلك الانقلاب لم يكن من الممكن ألا يحصل، أو لم يكن من الممكن أن يفشل بعد وقوعه؟ إن خللاً بسيطاً في سريّة تلك المؤامرة كان من الممكن أن يؤدي إلى إحباطها، والخلل في سريّة المؤامرات يمكن أن يعتمد حتى على محض صدفة بسيطة أو زلة لسان من شخص. إن ذلك الانقلاب كان من الممكن جداً أن يفشل بعد وقوعه لو كانت قيادة الدولة آنذاك مستعدة إلى دفع ثمن لإفشاله ومصممة على سحقه بقوة السلاح، مهما كانت التضحيات كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية أو في نيجيريا.

إن قراراً من مثل هذا النوع كان معتمداً كلياً على اجتهاد شخص ربما كان يعتقد آنذاك أن سوريا سترجع إلى الوحدة بانقلاب آخر.

من كل ذلك نخلص إلى القول إن انقلاب الانفصال قد خلق وضعاً نفسياً متشائماً وجزراً في الحماس الوحدوي. وبضمن هذا المناخ وبوحي هذا الوضع النفسي، أتت تلك الأدبيات بتحليلاتها واستنتاجاتها محاولة تفسير ما حدث بعوامل أكبر وأعم من أسبابه الحقيقية. بسبب ذلك المناخ وبتأثير ذلك الوضع النفسي أتت تلك الأدبيات متكيفة منحازة لتبرير أغراض مسبقة.

ـ ٣ ـ

كل ذلك في المجال الثقافي، ولكن أثر تلك العقدة لم يكن مقصوراً على هذا المجال بل تعداه إلى السلوك السياسي، فتأثر به القادة السياسيون أنفسهم، فانعكس على أفكارهم وبالتالي على تصرفاتهم. ليس هنالك شك بأن الحديث عن الوحدة مع أي حاكم عربي (أو معظمهم على الأقل) لا بد أن يظهر أثر هذه العقدة، فأي مسؤول في الوطن العربي الحاضر لا بد أن يكون متأثراً في أفكاره وبالتالي في تصرفه إزاء قضية الوحدة بعقدة الانفصال. وبالطبع إن درجة ذلك التأثر متباينة ولكنها موجودة على كل حال.

إن الحديث عن ضرورة التريث والدراسة وعن ضرورة التدرج وعن أهمية توافر أسس العلمية، لا بد أن يظهر عندما يتحدث المسؤول العربي عن الوحدة أو

عن أي خطوة في طريقها، فالمسؤول العربي عندما يطرح عليه موضوع الوحدة لا بد أن تقفز إلى ذهنه صورة الانفصال، ولا بد أن تراوده مخاوف تكرار ذلك الحدث، متخذاً شكل عقدة نفسية يكمن في طياتها تصور إمكانية تكرار الماضي والخوف من المستقبل. ومن منطلق العقدة هذه يصدر كثير من التصرفات والمواقف إزاء هذه القضية المصيرية متمثلاً بأشكال متباينة بحسب تباين الظروف؛ فهو إما أن يتخذ شكلاً سلبياً يضع قضية الوحدة على الرف على أساس أنها مسألة المستقبل وليس الحاضر، وأنها متروكة للظروف وغير ملحة وقابلة للتأجيل، وبالتالي الانشغال بأمور أخرى كالتنمية الاقتصادية أو التطبيق الاشتراكي. وفي حالات أخرى يوحي هذا الوضع النفسي الناشئ عن عقدة الانفصال بأهمية ما يسمى بالتضامن العربي أو التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، وما ينشأ عن ذلك من مسائل تتعلق بالوحدة الاقتصادية أو الوحدة العسكرية.

إن مثل هذه الأفكار توفر للمسؤول العربي نوعاً من الراحة النفسية وتعليل النفس، موحية بأنها خطوة في طريق الوحدة أو أنها الأسس العلمية للوحدة السياسية، أو محتوى الوحدة السياسية، وغير ذلك من القوالب الذهنية.

كثير من المسؤولين العرب ومن العاملين في الحقل العام يعتقدون أن مثل هذا النشاط الوحدوي ضروري لإقامة الوحدة السياسية، أو أنه الخطوة الأساسية في طريقها. ومحاكماتهم العقلية تدور كما يلي: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة، لأنه بعد أن فشلت أولى تجاربها، فالأفضل أن يتحول العمل الوحدوي إلى مسالك أخرى مثل المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

ذلك هو مفعول عقدة الانفصال عند المسؤولين العرب حين تكون الأوضاع ساكنة وموضوع الوحدة مجمداً. أما في الحالات التي تظهر فيها فرص جدية لخطوة أو مشروع وحدوي، فأثر العقدة يظهر ولكن بأشكال أخرى متباينة بحسب تباين الظروف. وعندما يقوم المسؤولون في قطر عربي بطرح مشروع للوحدة على مسؤولي قطر عربي آخر بصورة ثنائية أو غير ثنائية، تكون ردود الفعل كذلك متباينة تتراوح بين عدم التصديق والسخرية الباطنية إلى التشكيك بالنيات، وفي أحسن الحالات اعتبار ما يطرح خيالاً بعيداً عن إمكانية التحقيق.

أما إذا كانت الحالة أكثر تقدماً وأشد حدة وإلحاحاً، فيكون رد الفعل الأول هو التأكد من الجدية، والاستمرارية وسلامة النية. حتى إذا ما تم ذلك تبدأ مرحلة المناقشة، وضرورة التريث والكلام عن توافر الظروف الموضوعية وضرورة عدم الاندفاع العاطفي، إلى آخر ذلك من الأحكام والنصائح. وإذا ما تطور الأمر

إلى جدية أكثر وإلحاح أكثر، تأتي الخطوة التالية، وهي الحديث عن المقدمات والخطوات، ولجان الدراسة ومجالس التخطيط الموحد وغير ذلك. وحتى عندما يدخل المشروع الوحدوي طور الجدية لا بد أن يكون صداه عند المسؤولين العرب المخاطبين هو الاحتماء وراء الخطوات الشكلية والصيغ القانونية التي تحقق التوحيد الشكلي وتبقي كيان كل دولة داخلة في الوحدة قائماً، وسيادتها تامة، ما يتناقض تماماً مع الوحدة الحقيقية.

وحتى عندما يتم ذلك، فإنه يتم بصورة تجزيئية وبمواعيد متباعدة وبمدد زمنية طويلة تحاول كسب الوقت لدفع الأمر الحقيقي إلى أقصى ما يمكن في المستقبل. فما هو سبب كل ذلك؟ أليس هو الخوف والتردد الناشئ عن عقدة الانفصال؟ ولكن تخطّي العقد ومجابهة الأخطاء الشائعة والهواجس العامية التي لا يسندها العلم ولا يوصل إليها التحليل المنطقي، لا يكون إلا عند القيادات التاريخية ذات المطامح الكبيرة التي تستطيع أن ترى المستقبل وتعمل من أجل القضايا المصيرية. وليس أقرب إلى التفريق بين قيادة وقيادة إلا تفريق الأمريكيين بين السياسي ورجل الدولة.

وبموازاة هذا الموقف المتردد الخائف من مشاريع التوحيد الجادة الساخنة، يسير خط من السلوك عند أولئك المسؤولين العرب المؤمنين بالوحدة كمبدأ عام يتمثل في التصرف الراكد غير المبادر في العمل من أجل الوحدة، ينتظر خطوات الوحدة أن تأتي إليه لا أن يذهب إليها، أن يقترحها الآخرون لا أن يقترحها هو، أن يطلبها المقابل لا أن يسعى هو إليها بصورة فعّالة، معتبراً هذا الموقف ضرباً من ضروب الحكمة لمصلحة الوحدة نفسها. وخير مثال على ذلك أن مصر، وهي قلب الوطن العربي وأكبر قطر فيه وحوله دارت كل خطوات التوحيد في تاريخ العرب الحديث، لم يحدث أن بادرت قيادتها إلى طرح أي مشروع وحدوي، وبخاصة بعد حادث الانفصال. إن تصرف المسؤولين في مصر كان دوماً متسماً بهذا الموقف الذي لا تفسير له غير الخشية من الكلام عن المطامع بالنفط والأرصدة وفرص العمل وما إلى ذلك. ولكن كل ذلك مرجعه إلى عقدة أساسية هي عقدة انفصال سوريا بكل ما صاحبها من كلام وأقاويل.

وهكذا تكون عقدة الانفصال قد امتد أثرها ليشمل قطاعات كبيرة من المثقفين العرب والعاملين في الحقل العام وحتى المسؤولين الذين يتحملون مهمة القيادة السياسية. إن أوضاعاً نفسية وثقافية هي من صميم المجتمع المتخلف قد ساعدت على انتشار هذه العقدة.

إن المجتمع المتخلف يتسم عموماً بالركود، والركود له أفكاره ومواقفه النفسية المنسجمة معه والمبررة لوجوده؛ ففي المجتمع الراكد يتكون عند الفرد ميل نحو الموجود والمألوف وخوف وريبة من الجديد، وعدد من الأمثال والحكم العامية المتداولة في مجتمعنا ترمز إلى هذا الموقف. والوحدة كشيء جديد لا بد أن تحمل في معناها شيئاً من المجازفة واحتمالات الأخطار، هذا في الوضع الاعتيادي، فكيف إذا حدث لهذا الشيء الجديد ـ الوحدة ـ أن جرب وانتهى بالفشل؟

إن ضعف الفكر وسديمية المؤسسات الثقافية قد ساهما أيضاً في انتشار عقدة الخوف هذه، فالفكر الضعيف المقلّد العاجز عن التحليل المنطقي السليم والقاصر عن استخدام الطريقة العلمية في البحث، الضعيف في أسسه الموضوعية، لا بد أن يكون معرضاً إلى التصنع والتناقض وترديد صدى الأحاسيس العابرة والرضوخ للعوامل الذاتية، والركض وراء الأحداث بدلاً من أن يتنبأ بها ويكتشف خط مسارها، أي أنه يمشي في الطريق الذي تشقه الأحداث بدلاً من أن يشق هو الطريق، وذلك هو بالضبط المناخ الملائم لنمو الأخطاء الشائعة المتداولة.

إن عدم معرفة الحقائق وضعف وسائل الإعلام وعدم وجود الصحافة الحرة النزيهة، أمور في حد ذاتها تفسح المجال للخيال أن يملأ الفراغ فيحل محل الحقائق. إن الخطأ الذي ينشأ وينتشر يكتسب بمرور الوقت، وبازدياد عدد الواقعين فيه، قوة جديدة تؤدي بدورها إلى ازدياد العدد وانتشار الرقعة، وهكذا تتسع الدائرة بشكل حلزوني حتى تصبح قوة يرهبها الآخرون وتشيع روح التقليد والتبعية، ومع كل ذلك تزداد الأدبيات المنمقة والتحاليل الجوفاء المليئة بالعبارات الكبيرة الغامضة. . إلخ.

إن وهماً عاماً قد تكوّن وانتشر حول مسألة الوحدة أرهب الغالبية، بما في ذلك بعض المؤمنين بها.

ـ ٤ ـ

ليس من الصعب معرفة الآثار السلبية لهذه العقدة، فعلى الصعيد الثقافي اتجه المثقفون وكتاب الأدبيات العقائدية في إنتاجهم، بتأثير هذه العقدة، إلى التفسير والتعليل الخاطئ، فذهبت الجهود في طريق سلبي لا طائل من ورائه، بدلاً من أن تنصب على مقاومة الانفصال ومحاصرة آثاره النفسية وتبديدها، وتحصين المجتمع العربي ضد أضرارها. ولكن المسألة لا تقف عند هذا الحد،

فالمثقفون العرب الذين وقعوا تحت تأثير هذه العقدة واندمجوا بتيارها وكتبوا بوحي منها، لم ينحصر أثرهم على المثقفين الآخرين أثناء عملية اتساع رقعة الخطأ الشائع، بل تعدى ذلك إلى جمهور الشعب، أي عموم المواطنين، وبذلك تحول الخطأ الشائع بين المثقفين إلى وهم شعبي عام.

إن جماهير الشعب كانت دوماً هي رصيد الوحدة، لقد كانت دوماً تفهمها فهماً بسيطاً نقياً صادراً من الأعماق ومعتمداً على عوامل التوحيد الحقيقية ومتشابكاً مع المصالح الحيوية المشروعة. ودور كتّاب تلك الأدبيات بدلاً من أن يكون دور المعمق لإحساس الشعب بالوحدة، ودور الطليعة الرائدة المدافعة عن معتقدات الشعب وأهدافه وأمانيه الكبرى، كان على العكس دوراً سلبياً، مثبطاً للعزيمة، ملقياً الظلال على سلامة هدف الوحدة، مظهراً للصعوبات ومجسداً للأخطار، فكان دور المثبط بدلاً من دور المحفز، مستفيداً بذلك من الاحترام العام للثقافة وهالة العلم.

ولكن لعقدة الانفصال أثر سلبي ليس فقط على الصعيد الثقافي، بل وعلى الصعيد السياسي أيضاً. إن فرصاً جدية لتحقيق خطوات وحدوية قد تظهر في وقت لا يزال فيه المسؤولون عن الحكم في الوطن العربي يعانون من هذه العقدة، وعندها تصبح تلك الفرص معرضة للضياع. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فرص الوحدة التي تنشأ من قلب ظروف جديدة تظهر في الوطن العربي لا يحكمها هي الأخرى قانون حتمي، فهي ليست أكثر من فرص، والفرص في التطور الاجتماعي لا يشترط فيها أن تعود وليس من المحتم أن تتجدد.

إن كل ظرف شيء فريد قائم بذاته ليس من المحتم أن يتكرر. لذلك فهو عندما يمر من دون أن تستغل إمكانياته، تكون الفرصة إلى تحقيق خطوة وحدوية قد ضاعت، وهي إذا ما سنحت ثانية فقد لا تكون بالملاءمة نفسها ولا في بحر زمن قصير. إن فرص الوحدة ليس محتماً أن تتكرر، كما إن تحقيق الوحدة ليس بالشيء الحتمي إذا لم نعمل له ونحققه بالإرادة والتصميم والعمل الشاق. إن استغلال الظروف والاستفادة من الفرص السانحة هو من صميم العمل الإرادي والنضال، فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإن عقدة الانفصال يمكن أن تؤدي عن طريق تأثيرها على المسؤولين العرب إلى حجب الرؤيا الصحيحة أمامهم وإضعاف إرادتهم وتكبيلهم بالقيود التي تمنعهم من الإقدام للاستفادة من فرص سانحة للوحدة. إن ضياع فرصة وحدوية بحد ذاته خسارة قومية، ولكنه إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى حجب ظهور فرص جديدة لخطوات وحدوية أخرى وهكذا.

صحيح أن عقدة الانفصال مسألة نفسية تطورت بفعل الأدبيات العقائدية المذكورة إلى خطأ شائع ومن ثم إلى وهم عام، وليست مسألة فكرية ذات أساس، وأن خطوة وحدوية ناجحة من الممكن أن ترجع مسألة الوحدة إلى مكان الصدارة في العمل العربي العام، ولكن حتى يتم ذلك لا بد من معالجتها على الصعيد الثقافي.

إن عملاً ثقافياً واسعاً تتطلبه هذه المهمة يستهدف إزالة هذه العقدة. وإن أموراً عديدة يستطيع العمل الثقافي أن يتصدى لها بالتوضيح يمكن أن نذكر أهمها:

أولاً: إن ظاهرة الانقلابات العسكرية بحاجة إلى دراسة واقعية مرتبطة بالأرض من دون تعميمات عقائدية بقصد جلاء حقيقة علاقتها بمسألة الثورة، ولتوضيح الفرق بين هذين الموضوعين، وحادثة الانفصال كأحد تلك الانقلابات تحتاج إلى توضيح تاريخي، وذلك بسردها على حقيقتها وبأحداثها، وبالتعرض إلى أدق ما يمكن من التفاصيل لوضعها في حجمها الحقيقي. إن عملاً تاريخياً كهذا يحتاج أكثر ما يحتاج إلى سرد الحوادث بتفاصيلها ومعرفة حقيقة ما جرى عسكرياً ومدنياً، وبإمكان مذكرات الأشخاص الذين اشتركوا في الحوادث من الجانبين أن تكون ذات فائدة مهمة في هذا المجال.

ثانياً: ومن ناحية أخرى، لا بد من دراسة مواضع الضعف في نظام الجمهورية العربية المتحدة وقت الانفصال ومعالجة المشاكل التي كان يعاني منها بصورة تفصيلية لا عمومية، فيجب حصر تلك المشاكل أولاً ودراستها بالتفصيل واقتراح حلول عملية تتناسب مع الظروف الجارية الآن في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال إن مسألة تركيب الدولة القانوني والسياسي كنظام الحكم والدستور، وعلاقة السلطات الثلاث بعضها ببعضها الآخر، وشكل العمل السياسي الشعبي، والحريات العامة، وصيانة حقوق الفرد، وتحقيق التوازن بين هذه الحقوق ووضع الدولة، كلها أمور بحاجة إلى دراسة من زاوية ما كان سائداً في وضع الجمهورية العربية المتحدة وقت الانفصال، والنقائص التي ربما أدت إلى تذمر عام من جهة، وكيفية تلافي تلك النقائص في المستقبل من جهة أخرى. وموضوع آخر جدير بالدراسة أيضاً هو مسألة التوازن بين الأقطار الداخلة في الوحدة في جميع المجالات، من المساهمة في الحكم إلى الأمور المالية والموازنة حتى توزيع موظفي الدولة، وعلى الأسس المذكورة نفسها. موضوع ثالث بحاجة إلى الدرس هو وضع القوات المسلحة: دورها وعلاقتها بالدولة وعلاقتها بالعمل السياسي بكل ما يتفرع

عن هذا الموضوع. الموضوع الرابع الذي يرد إلى الذهن هو مسألة العلاقات الاقتصادية بين الأقطار الداخلة في الوحدة وما يتسلسل عن هذا الموضوع من مسائل تتعلق بالتخطيط والتنمية والدمج الاقتصادي وتشابك المصالح وحركة المواطنين وممارسة العمل والحرف ووجوه نشاطهم الاقتصادي كافة.

ثالثاً: كما لا بد من عملية نقد لأدبيات عقدة الانفصال، تتناول عمومياتها والقوانين التي تدّعي التوصل إليها، والأسس والفرضيات التي تقوم عليها، والتحليل الذي استخدمته للوصول إلى استنتاجاتها، لتوضيح كل مسألة القوانين في البحث الاجتماعي واستخدام الخاص للوصول إلى العام.

وبجانب النقد الفكري لتلك الأدبيات من حيث البناء، هناك حاجة إلى نقد التاريخ الفكري للحركات السياسية التي صدرت عنها تلك الأدبيات بقصد تتبع آرائها في الوحدة في مختلف الفترات الزمنية ودرجة انسجامها أو تناقضها ومدى تأثيرها أو تأثرها بالحوادث والظروف المحيطة، وأثر الانفعالات النفسية والعوامل الذاتية في تكوين تلك الآراء.

إن عملاً ثقافياً كهذا ينتظر من يقوم به خدمة لتاريخ الفكر السياسي العربي المعاصر ولقضية الوحدة بالذات. وبالطبع إنني بهذا الصدد لا أنوي أكثر من تسمية المواضيع التي تحتاج إلى دراسات وعمل ثقافي، والتي يمكن بمجموعها أن تكون قوة تستطيع تبديد عقدة الانفصال في الوسط المثقف وبالتالي في صفوف الجمهور.

إن العقبة النفسية التي تواجه قضية الوحدة الآن تحتاج إلى نضال سياسي ونضال ثقافي، فهي قابلة للإزالة أما بخطوة وحدوية أو بنشاط ثقافي أو بالاثنين معاً. ولكن مهما يكن لا بد من نضال ثقافي، ولا بد من أن يبدأ من الآن.

إن أهمية هدف الوحدة لحاضر ومستقبل الأمة العربية أمر معروف، كما إن أمة عريقة في الحضارة والتاريخ الفكري كالأمة العربية لا يليق بها أن تنحدر بفعل عقدة نفسية لا أساس علمي لها، فلديها من القوة الذاتية والتصميم والإرادة ما يمكّنها من التغلب على ذلك. إن كسر الساق في حادثة لا يمنع الإنسان القوي الإرادة من أن يستأنف الحركة من جديد.

١٢ ــ الوحدة والتجزئة والحرب(*)

ـ ١ ـ

في حرب ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ظهرت علامات وإمكانيات الوحدة، كما ظهرت آثار ومساوئ التجزئة. إن الحرب وضع خاص يعيشه الناس يختلف تماماً عن وضعهم وقت اللاحرب؛ فالحرب وقت من أكثر الأوقات جدية لأنها مسألة تتعلق بالبقاء. إن البقاء في الحياة والدفاع عن النفس هما أعلى القيم وأقوى ميل موجود في الإنسان وباقي الكائنات الحية ويشكل في هذه الكائنات المحور الرئيس للعقل والغريزة. لذلك فعندما يوضع الإنسان في موضع يكون فيه بقاؤه مهدداً، فإنه يرتفع إلى أعلى مستويات الجدية والشعور بالمسؤولية.

إن الشعور بالجدية والمسؤولية يطغى على كل الأحاسيس المؤقتة والمشاعر اليومية المتضاربة، ويتحرر العقل والضمير والعواطف من الأمور الآنية ومشاعر العبث، وتتضح أمامه الأشياء وينجلي ما كان غامضاً منها قبل ذلك، وتزول الانفعالات المتناقضة التي تحجب الرؤية الواضحة والتقويم السليم للأمور.

وفي حالة الحرب، التي تقف الأمة فيها موقف الدفاع عن النفس والمقدسات وتحرير الوطن ورد اعتداء الأجنبي وعبودية الاحتلال، تتعرض الأمة إلى عملية غسل للنفس من أدران الأنانية وصغائر الحياة اليومية المتفرعة من الذات والمتعلقة بمشاغل الفرد وأحاسيسه وانفعالاته ومواقفه، فترتفع النفس إلى مستوى أخلاقي عالٍ ويصفو الذهن وتتضح الأمور التي كانت غامضة في السابق وتنقشع اللامسؤولية، فتبدو الحياة بكامل جديتها حيث المطروح للخيار هو الحياة أو

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

الموت. في مثل هذا الجو يتعرض الفرد إلى عملية تدريب نفسي وصقل ذهني ويحصل عنده ذلك التغيير الجذري في الشخصية الذي يرفع الحياة من مستوى إلى مستوى أعلى، ومن وضع إلى وضع متقدم عليه. وكلما طالت الحرب وكثرت التضحية وازدادت المعاناة والألم والتحديات، اشتدت عملية الصقل والغسيل وتغيير الشخصية، ومعها تشتد عملية الانتقاء والتصفية. إن النفوس الضعيفة التي لا تقوى على المجابهة تضمحل وتسقط على الدرب، أما النفوس القوية فتصقل وتقوى ويحصل فيها ذلك التغيير الجذري ويتحول الأفراد من أفراد عاديين إلى نوع آخر من الأفراد، فتظهر المبادرات وتزداد البطولة وتظهر القيادات.

إن آلام الحرب الوطنية وتضحياتها وتحدياتها ووضعها الجدي ومجابهة الموت، أمور نصقل بها نفوس الأمم ويقوى عودها ويتغير فيها الفرد نوعياً، وليس أدل على ذلك من وضع الشعوب التي حصلت على استقلالها عن طريق الثورات والحروب الطويلة مقارنة بالشعوب التي حصلت على استقلالها من دون ذلك كالظروف الدولية. لا شك أن الحرب مسألة تمس أعماق الإنسان طالما طمح المفكرون إلى تحليلها وفهمها كما فعل المتنبي وإرنست همنغواي.

ـ ٢ ـ

في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حصل ما يمس الذهن العربي والنفس العربية. ولعل أبرز وأهم ما نبع من الأعماق وظهر إلى العيان هو الشعور القومي، الشعور بوحدة الأمة العربية ووحدة مصيرها ووحدة عدوها، وحاجة الدفاع عن النفس والكيان والوجود، فقد تأججت العاطفة القومية ونبعت مشاعر الترابط ووحدة المصير، ودب الحماس في أوساط الشعب في أطراف الوطن العربي، والتهبت المشاعر وبدأت علامات المبادرات الشعبية لدعم المجهود الحربي. كما أقدمت الأقطار العربية على أعمال لا تفسير لها غير الحماس القومي والشعور بالمسؤولية؛ فليبيا قد وضعت كل إمكانياتها في الجبهة الغربية، ودخلت الجزائر بما لديها، واشتركت المغرب في مساهمة عسكرية تثير الانتباه وقاتل أبناؤها في الشمال وواجهوا الموت من أجل قضية اعتقد البعض لفترة طويلة أنها بعيدة عن مشاعرهم، ونقل العراق قواته إلى الجبهة في عملية وصول غير اعتيادية، فقاتلت قواته ببسالة وحققت نتائج إيجابية، كما ساهم لبنان بأكثر من المتوقع، وساهمت الكويت عسكرياً ومادياً، وكذلك ساهمت أقطار عربية أخرى مادياً وبصورة أكثر جدية، وأقبلت الأقطار العربية المنتجة للنفط على استخدامه سلاحاً في المعركة بتقبل أكبر وباستعداد إلى التضحية أقوى من السابق.

إن كل ذلك الذي حصل لم يكن ليصدر لولا الشعور القومي ولولا العاطفة القومية التي حركته، وقد عكس الإعلام العربي وضعاً من التضامن والشعور المشترك ووحدة المصير لم يكن موجوداً قبل ذلك، ولم يكن متوقعاً بالقياس إلى أوضاع الانقسامات السابقة.

خلال أيام الحرب، ظهرت بوادر الوحدة الاقتصادية في الوطن العربي وعلامات التكامل في الموارد والإمكانيات، وارتفع الشعور بضرورة ذلك وازداد الاستعداد إلى التضحية عند الجزء في سبيل الكل. وكلما مرّ يوم تصاعد ذلك الشعور وارتقى إلى مستويات أعلى جديدة، حتى قفزت إلى الأذهان ضرورة القيام بخطوات توحيد لبعض الأقطار العربية وهي في خضم الحرب وسافر من أجل ذلك مسؤولون في بعض الأقطار العربية.

والوجه الآخر لتصاعد الشعور القومي أثناء الحرب، هو ارتفاع الروح المعنوية والثقة بالنفس وتنامي الشعور بالقدرة على مجابهة العدو وذوبان جليد الهزيمة وانحلال عقد العجز العسكري الناتجة عن حرب ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما تبعها من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية. لقد تبدلت الأيام وتغير الفرد العربي نفسياً وهو يسمع أنباء اقتحام القناة والهجوم في الجولان وخسائر الطيران الإسرائيلي وتقارير الصحافة الأجنبية ومراسليها، وردود الفعل الغربية التي جاءت هذه المرة مختلفة عنها في المرات الماضية. إن قصص الحماس وضروب التضحية والبسالة التي ظهرت عند الجندي العربي أصبحت في التداول، كما جلب الانتباه حماس الشعب وارتفاع معنوياته واستهانته بالحرب والموت وتماسك صفوفه وهدوء أعصابه في المناطق المتاخمة لجبهات القتال المعرضة لطيران العدو في سوريا ومصر. لقد دبّت روح الحرب واشتعل الحماس، وظهرت مبادرات من الشعب ومنظماته في جميع المستويات وفي كل الأرض العربية، وانتقل ذلك إلى العرب الساكنين خارج الوطن، حيث ترددت أصداء الحماس والشعور القومي والثقة بالنفس والعزم على الانتصار متمثلاً في ضروب شتى من التعبير.

إن شعوراً نفسياً كهذا ما كان ليظهر لولا عمق الشعور القومي وتمكّن العاطفة القومية من النفوس. إن الحقد على العدو والانجذاب العاطفي إلى المعركة واللهفة الشديدة إلى النصر، دليل على الشعور القومي الموحد الذي تصاعد من الأعماق بمجرد أن اندلعت الحرب، مغطياً أوضاع التجزئة والانكسار النفسي ومشاعر الضعف والانعزال التي طغت بعد هزيمة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

إن وضع التجزئة وما ينتج عنه من مشاعر والآثار النفسية للانقسام والبعد عن التوحيد التي سادت إلى حد بعيد قبل المعركة وفي أعقاب هزيمة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لا يمكن أن تكون عميقة الجذور، فهي أوضاع متأثرة بعوامل نفسية طارئة. وعندما انتقلت الأمة إلى وضع المسؤولية والمواجهة الجدية للأمور، زالت تلك الأوضاع واندفع الشعور القومي العميق من الأعماق إلى السطح.

وهكذا بحلول العوامل الموضوعية محل العوامل النفسية الذاتية، تغيرت الأوضاع من وضع الانقسام إلى وضع موحد العاطفة ومشجع على التوحيد.

ـ ٣ ـ

كل ذلك من حيث المشاعر والاتجاه. ولكن هل خاضت الأمة العربية تلك الحرب بصورة موحدة؟

الجواب عن ذلك بالطبع سلبي، فمن الناحية الفعلية لم تكن الأمة موحدة مادياً بل كانت مجزأة كما نعرفها: مكونة من عدد من الدول؛ فهل يستطيع أحد أن يتصور ماذا كانت ستكون النتائج لو أننا خضنا تلك الحرب موحدين بدولة واحدة؟ ماذا كان سيحدث لو أن دولة واحدة تضم كل الوطن العربي أو على الأقل الجزء الأعظم منه قد دخلت الحرب مع إسرائيل بدلاً مما حدث؟

إن الفرق بين الحالتين ليس من الصعب تصوره، فهو في الحقيقة من نوع البديهيات الأساسية التي لا يصعب على الإنسان الاعتيادي فهمها، إذ لا تحتاج إلى أكثر من البديهية لإدراكها.

ماذا كان سيحدث عسكرياً لو أن الأمة العربية دخلت الحرب موحدة؟ الفرق بين الحالتين هو ذلك الفرق بين إمكانيات جيوش متعددة منفصلة عن بعضها وناشئة على هذا الأساس، وبين قوات موحدة نشأت موحدة تنصب فيها جميع إمكانيات الجيوش المتعددة. هو الفرق بين جيوش متعددة، ذات أفكار وتصورات واجتهادات متعددة، وبين جيش ذي قيادة مركزية واحدة، هو كل ذلك، وهو الفرق بين أن يكون الهجوم من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، مقصوراً على قوات سوريا ومصر، وبين أن يكون هجوماً من كل القوات العسكرية العربية موحدة، وهو الفرق بين إدامة للحرب على أساس وجود كل القوى العسكرية العربية في خدمة المعركة، وبين إمدادات ومساعدات في ظل وضع التجزئة كما كانت عليه الحال في تلك الحرب.

إنه كل ذلك وسلسلة طويلة من الفروق في الناحية العسكرية بين الوضعين كانت على وجه التأكيد ستعمل الفرق بين النصر الحاسم على العدو وبين النتيجة التي حصلت.

إن أمة موحدة في دولة واحدة تندمج بداخلها كل إمكانيات الأقطار المالية والاقتصادية، وتتكامل وتتوحد بداخلها منشآت إنتاج وتوزيع الطاقة وطرق المواصلات والصناعة الحربية والتموين والتدريب والتعبئة المادية والبشرية والإعلام والمخابرات، تستطيع أن تخوض الحرب بصورة مختلفة تماماً عن الوضع الذي كنا فيه في الحرب الأخيرة حيث ظهرت آثار التجزئة بعد أيام قلائل من الحرب في جميع المجالات بشكل نقص ومواضع اختناق في عديد من المجالات الحيوية للحرب.

إن البلدان العربية كدولة واحدة تحتل مكاناً دولياً وسياسياً مختلفاً تماماً عن المكان الذي تحتله الأقطار العربية وهي مجزأة. إن قوى هذه الأمة المالية والنفطية وتأثيرها في العالم الخارجي، وعلاقات هذه الأمة السياسية بالدول الأخرى وقوى الضغط التي تتمتع بها في مختلف المجالات، من الممكن أن تؤدي دوراً مهماً في كسب الرأي العام الدولي والتأثير فيه، ويشكّل ذلك وضعاً يفوق بكثير ما تستطيع الأقطار العربية مجزأة أن تحققه في هذا المجال.

إن مجرد انتقال الأمة العربية من وضع الدفاع المهين إلى وضع الهجوم عندما بدأت الحرب الأخيرة، قد أحدث تغييراً ملموساً في ارتفاع معنويات شعبنا وإزالة العقد النفسية، كما حرك احتراماً واضحاً من قبل الرأي العام في العالم وتغيرت نظرته السابقة إلينا.

إن مجرد البدء في استخدام سلاح النفط في المعركة، قد أثر في وضع الدول الأخرى وفي موقفها من قضايا الأمة العربية، فكيف كان سيكون الوضع لو أن الأمة العربية قد دخلت تلك الحرب موحدة مستخدمة كل ما لديها من قوى وإمكانيات عسكرية ومادية واقتصادية ووسائل ضغط خارجي؟

إن الفرق بين الحالتين كبير وبديهي لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتوضيح. إن تضامناً عسكرياً محدداً في الجبهة الشمالية بين الجيش العراقي والجيش السوري، قد حقق نتائج إيجابية مهمة، فكيف سيكون الوضع لو أن قوات الأقطار العربية كانت موحدة قبل المعركة ودخلتها بقيادة واحدة؟

إن نقائص التجزئة ومساوئها كانت دوماً واضحة وكانت دوماً معروفة يعترف بها الجميع، ولكن ذلك شيء وظهور أثرها الملموس في وقت الحرب شيء آخر يختلف باختلاف الأوضاع من وضع اللاحرب بعقده النفسية وعبثه وتأثره بالأمور الذاتية والمشاعر المتضاربة، إلى وضع الحرب بكل ما فيها من جدية حيث يقف الإنسان في وضع المجابهة مع الفناء.

إن وضع الحرب وتحدياته المصيرية يخلق الوضوح والاقتراب من حقائق الأمور، إذ يتناسب ذلك طردياً مع درجة مواجهة الموت. عندها لا مجال إلى التغاضي عن الحقائق ولا مكان للاسترخاء والإهمال واللامسؤولية، فكل شيء من هذا القبيل يؤدي إلى نتائج خطيرة، ولا يمكن أن يمر من دون دفع الثمن. في مثل هذه الأوضاع التي بدأت تتكون في الوطن العربي أثناء الحرب بدرجات متفاوتة تفاوت القرب والبعد عن المعركة، ارتقت قضية الوحدة من وضع التأجيل الضمني إلى وضع الحاجة الملحة والقدر الذي لا مفر منه. إن هذا الوضوح وظهور جدية قضية الوحدة لم يكن إلا في بداياته ولم يظهر منه غير علاماته الأولى، لأن الحرب لم تتسع ولم تستمر، وبالتالي إن عملية مجابهة الموت والفناء لم تتسع ولم تستمر.

إن الأمة لم تتح لها فرصة كافية لتنتقل إلى وضع الجد لتتعرف عملياً على فداحة أوضاع التجزئة، ولتقرر حاجاتها الملحة إلى الوحدة. وليس غير التضحية والألم والمعاناة ومجابهة الموت الذي تأتي به حرب تحرير الوطن ما يحقق ذلك. لقد بدأت عملية الوضوح والانتقال إلى الجد بالظهور حالما اندلعت الحرب، فماذا كان من الممكن أن يحدث لو أن الحرب قد اتسعت واستمرت؟

إنني من المعتقدين أن الأمة العربية كانت ستتحد أو تتحد أجزاء مهمة منها على الأقل. إن حاجات الحرب وتحدياتها وضرورات الدفاع عن البقاء كانت ستدفع بالأمة تدريجياً نحو التوحيد والاندماج. أولاً كان سيبدأ ذلك في مجال القوات العسكرية والموارد المادية وطرق المواصلات وجميع الوسائل البشرية والمادية لإدامة الحرب، ولتحققت من جراء ذلك درجة عالية من التعاون والتكامل. إن استمرار الحرب كان سيؤدي إلى زيادة التضحيات وإلى حصول العدو على إمدادات أكبر ودعم دولي أوسع من جهة، وإلى تصاعد في ضراوة القتال وروح التضحية من جهة أخرى. وباكتشاف أهمية التعاون والتكامل في الإمكانيات والجهود في ميدان القتال واتساع ذلك إلى جوانب الاقتصاد والحياة العامة كافة، وبزوال

شوائب الشكوك وعدم الثقة والارتفاع فوق الأمور الثانوية، وبانحلال عقدة الانفصال وباندماج القوات المسلحة وبتصاعد حماس الجماهير، بحصول كل ذلك، لا بد أن تكتشف الأقطار المجزأة التي تخوض الحرب أن الوحدة السياسية هي العمل الطبيعي لمجابهة الموقف وأنها التجسيد النهائي لواقع حاصل موجود، ولرأت تلك الأقطار أن التجزئة وضع غير طبيعي لا يقوم على اختلافات موضوعية بل على عوامل ذاتية نفسية سرعان ما ذابت في حرارة الحرب وتلاشت في الاندماج الفعلي في وجه العدو، وأصبحت غير مقبولة في الوضع الجدي الذي خلقته الحرب.

إن طول أمد الحرب من شأنه أن يوسع رقعتها، فلا تعود مقصورة على سيناء والجولان. كما إن ميدان التعبئة والإعداد لها ومدها بما تحتاج إليه لا يمكن إلا أن يتسع إلى أبعد من سوريا ومصر، فيصبح العراق وليبيا والأردن والكويت والسودان والجزائر مجالاً فعلياً لذلك. إن الحرب نشاط في منتهى الجدية وتحتاج إلى فعالية وكفاءة وتكامل وتعاون، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت البلاد التي يجري فيها موحدة أو على درجة عالية جداً من التنسيق ودمج الموارد والإمكانيات. إن عملية الدمج والتكامل والتعاون كانت ستؤدي من دون شك إلى زوال المخاوف من الوحدة وإلى ذوبان عقدة الانفصال التي تقف وراء تلك المخاوف النفسية.

ـ ٥ ـ

ولكن أثر الحرب الطويلة الأمد في تحقيق توحيد البلدان العربية لا يقتصر على هذه الخطوات، بل إن أثره سيشمل البلدان العربية برمتها حتى ولو لم تتحقق أثناء الحرب الوحدة السياسية الشاملة.

إن الأقطار العربية الأخرى كانت ستدخل مرحلة جديدة في مجال التضامن والتعاون في ما بينها في جميع المجالات: العسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية، ولكانت هي الأخرى قد تعرضت لعملية غسيل للحساسيات الأنانية ولإزالة العقد والمخاوف، ولاتضحت لها بصورة عملية. إن مسألة اختلاف أنظمة الحكم مسألة ثانوية بالنسبة إلى مسألة المصير المشترك ومجابهة العدو المشترك، ولتبين لها بصورة عملية أن مخاوف استحواذ وسيطرة قطر على قطر ومطامع قطر بقطر ليست إلا أوهاماً ترشحت من أوضاع الهبوط، وساعد الأجنبي على تغذيتها.

إن عملية تذويب الحواجز النفسية بين البلدان العربية هي بحد ذاتها خطوة مهمة في طريق الوحدة، فالتضامن العربي في وضع جدي حاسم مثل الحرب، من شأنه أن ينقل الشعب وحكوماته من وضع إلى وضع مختلف تماماً في ما يتعلق بقضية الوحدة. إن أقطاراً عربية كانت في السابق بعيدة عن قضية القومية العربية مثل المغرب كانت الحرب ستؤدي عن طريق المشاركة إلى تفجير عواطفها القومية وشد روابطها بالأمة. إن روابط العرب القاطنين خارج الوطن كانت ستتجدد وتقوى بعد أن أخذت تضعف بمرور الوقت. وبعبارة أخرى أن الأقطار العربية الأخرى، حتى وإن لم تدخل في خطوات وحدوية سياسية، فإنها من خلال المعركة من المكن أن تشهد تغييراً جذرياً في وضعها النفسي ومشاعرها القومية، وذلك بنشوء حالة من التعاون والتضامن والانفتاح واكتشاف حقيقة الرابطة القومية، تحل مكان التفكك والانشغال الإقليمي والتأثر بالعوامل الذاتية وعقدة الانفصال وكل ما يمت بصلة إلى وضع التجزئة الذي سبق الحرب. إن كل ذلك من دون شك يشكل تقدماً مهماً في مجال تقوية الشعور القومي وتوحيد المشاعر والرأي والموقف في صفوف الشعب العربي، وهو أمر غاية في الأهمية، إذ أنه الأساس الذي تقوم عليه الوحدة السياسية.

إن خطوات التوحيد السياسية التي كان من الممكن أن تتم بين عدد من الأقطار العربية لو طالت الحرب، ووضع التعاون والتكامل الفعلي بين الأقطار العربية عموماً وانفجار روح التضامن والشعور القومي في ما بينها، كانت ستؤدي بدورها إلى استثارة الفكر العربي وأوساطه الثقافية، وبالتالي تؤدي إلى ظهور تيار ثقافي وحدوي جديد وأدبيات واسعة في هذا الاتجاه، ولانطوت في النسيان والإهمال أدبيات فترة الهبوط والانفصال والتجزئة.

إن هذا الوضع الجديد على الصعيد الثقافي من شأنه هو الآخر أن يضيف إلى تيار الوحدة قوة جديدة باستثارة الحماس القومي وإيقاظ الضمير وتوضيح أهمية الوحدة وعزل الأوهام التي تكونت عنها. والنشاط الثقافي هذا عندما يقوم بمثل هذه المهمة ضمن ظروف تحققت فيها عملياً خطوات وحدوية ورسخت دعائم التضامن العربي وارتفعت الروح المعنوية وانقشعت غيوم العوامل الذاتية، تكون مهمته أسهل وأثره اكبر مما لو كانت الظروف غير ذلك، وهكذا تبدأ عملية التصاعد الحلزوني بين الإنجاز العملي والنشاط الفكري، فكل انجاز عملي في ميدان الوحدة يستثير نشاطاً ثقافياً وحدوياً، وهذا بدوره يمهد الطريق إلى إنجازات وحدوية جديدة، وهكذا.

في مثل هذه الأوضاع التي يتفاعل بها الفكر مع العمل، تظهر النظريات المؤيدة والداعية إلى الوحدة والمفندة للتجزئة، وتخرج التحليلات المفسرة للواقع. وبعبارة أخرى عندما تصبح الوحدة هي الاتجاه السائد والرأي المسيطر يتجاوب الفكر محللاً ومفسراً، وبالتالي مؤيداً لذلك الاتجاه بشكل نظريات، تماماً كما ظهرت أدبيات ما بعد الانفصال ونظريات وضع التفكك والتجزئة.

ذلك هو الوضع الطبيعي والدور الحقيقي للفكر، وهكذا كان في كل التاريخ، فجميع النظريات التي ظهرت في مجال العلوم الاجتماعية (إن صح القول) كانت تفسيراً لروح العصر السائدة آنذاك، أي أنها تفسير للواقع الذي فرض نفسه.

كل هذا التطور السريع في اتجاه التوحيد الناتج عن التطور السريع في تفكير وسلوك وأحاسيس الإنسان العربي، وبالتالي في التفكير والسلوك العام في الوطن العربي، يمكن أن يحدث في ظل حرب تحرير الوطن والدفاع عن الوجود ورفع المهانة والذل عن الشعب، وإنقاذ شرف الأمة من دولة إسرائيل والصهيونية.

إن حرب التحرير هي التي يمكن أن تقلب أوضاع الوطن العربي وتضعه في طريق الوحدة وتدفعه نحو الرقي والتقدم بكل ما تعني هذه الكلمات من أوضاع وأهمها تحقيق الوحدة القومية. إن وضع الجدية والصراع من أجل البقاء والتحديات، من شأنها أن تختصر الزمن الذي يستغرقه المجتمع في عملية التطور الاجتماعي والنضج السياسي والقومي.

إن التغييرات العميقة التي تحدث في الإنسان أثناء الحرب التحريرية تفوق بسرعتها وكثافتها ما يحصل في عملية التطور الطبيعي البطيء في وقت السلم، إذ لا شيء أكثر فعالية في غرس المثل الجديدة من التجربة الحيّة، وما عدا ذلك يكون في عداد الوعظ والإرشاد. كما إن تحديات الحرب وظروفها الجديدة هي التي تستثير في الإنسان ميول الدفاع عن الوجود والتغلب على المخاطر وقهر التحديات، تماماً كما يستثير اللقاح مناعة الجسم ضد المرض الملقح به.

ـ ٦ ـ

إذا كانت آثار حرب التحرير الطويلة الأمد هي كما مر ذكره، فكيف يجب أن تكون نظرتنا إليها نحن العرب حكومات وشعباً؟ وأين هي تلك النظرة مما هو موجود الآن كما ظهر من تصرفاتنا أثناء الحرب الأخيرة؟ إن حرب التحرير التي

ستضعنا في بوتقة الانصهار وغسيل النفس وتنقيتها من أفكار وسلوك التأخر والتجزئة والانحلال، وتضعنا في طريق التقدم والتوحيد والقوة عن طريق خلق الإنسان العربي الجديد، كيف يجب أن يكون موقفنا منها؟

إن حرب التحرير التي هي الطريق الوحيد إلى تحرير فلسطين وجميع التراب العربي والطريق الوحيد إلى تكوّن الدولة العربية الموحدة العصرية، يجب أن نتقبل ثمنها ونرتضي من أجلها ومن أجل نتائجها كل ما يأتي معها من مصاعب وما يصاحبها من آلام، فبقدر النتيجة يكون الثمن. وليس من خطأ ذهني أكثر شيوعاً في المجتمعات المتخلفة من الرغبة في النتائج الكبيرة من دون الاستعداد إلى دفع الثمن الذي يتطلبه ذلك. إن علينا أن نتحمل أعباء الحرب المادية والمعنوية، علينا أن نتحمل دماءها ودموعها وآلامها ومعاناتها، أن نتحمل الدمار والاحتلال والتشريد وتعطيل الحياة الاعتيادية وخراب المرافق العامة ونقص الغذاء والأمراض وفقدان الأمن والهدوء، والحرمان من ملذات الحياة الاعتيادية وفقدان الحرية الشخصية والتعرض إلى البشاعة والقسوة واضطراب المثل والقيم السائدة. علينا أن نتحمل كل ذلك لفترة طويلة من الزمن لنستطيع في النهاية أن نحقق ما نصبو إليه.

باختصار علينا أن نكون مستعدين تماماً لأن نضحي بكل شيء، تماماً بكل شيء، في سبيل كسب نتيجة الصراع، فلا يبقى شيء مادي أو معنوي أغلى من المعركة، ولا تبقى إمكانية لا تزج في المعركة، ولا يبقى أحد أو قطر لا يساهم في المعركة. إذاً الحرب مع إسرائيل والصهيونية هي مسألة تتعلق بمستقبل الأمة العربية لأنها الطريق الأكيد إلى وحدتها القومية وإلى نهضتها الحديثة. فهل كانت نظرة القيادات العربية (التي خاضت الحرب أو التي لم تخضها) إلى الحرب مع إسرائيل والصهيونية قائمة على هذا الأساس؟

إن الدعوة إلى الحرب الطويلة الأمد المنبثقة من اعتبارات عسكرية فحواها أن طول أمد الحرب يؤدي إلى إضعاف وانهزام إسرائيل، دعوة مقبولة، ولكن أهميتها تبقى مقصورة ومتعلقة بمدى صحة تلك الاعتبارات العسكرية وثبوتها في الواقع العملي للحرب، ولكن حرب التحرير الطويلة الأمد المقصودة في هذا المجال تقوم على اعتبارات قومية وحضارية وذلك لعلاقتها بمسألة توحيد الأمة وتبديل أوضاعها جذرياً. إن الواضح الأكيد أن الحرب الأخيرة قد صممت على أساس سياسي بحت، فأهدافها سياسية وهي جلاء العدو عن الأراضي العربية المحتلة.

إن مجرد اندلاع الحرب قد فجّر بدايات الصراع ووضع الأمة في بداية وضع الجدية والتحدي وبدأت بوارق الأمل، ولكن كل ذلك قد توقف أو كاد، بتوقف الحرب وهي لما تزل في بداية مفعولها.

وهكذا وضعت الأمة في وضع سلبي من جديد، وتعرضت إلى آثار سلبية جديدة، وأوضاع نفسية مثبطة ذات آثار معكوسة. إن التهديم النفسي الذي يمكن أن يحدثه الصلح مع العدو أو مجرد الحديث عنه كبير جداً بالنسبة إلى أمة تعرضت إلى ما تعرضنا إليه من نكبات وعوامل انحلال؛ فماذا تكون هذه الحرب السياسية قد فعلت بنا؟ إنها، **أولاً**، فرصة تاريخية مضيعة، كان من الممكن أن تكون بداية الطريق إلى وحدتنا القومية وصعودنا في التاريخ من جديد. وهي **ثانياً**، وحتى في حدودها السياسية، سكين ذات حدين، فالتهديم النفسي الذي تتعرض له الأمة من الصلح مع العدو، سيكون ثمناً باهظاً للكسب السياسي المستهدف، أي الانسحاب الجزئي من الأراضي العربية المحتلة (في حالة تحققه فعلاً).

إذاً ماذا نستنتج عن القيادة العربية من خلال كل ذلك؟ لعل أهم استنتاج هو تلك القيادات ليست ذات نظرة تاريخية، وليس لها أفق تاريخي يستهدف مستقبل الأمة العربية ويتناول قضيتها الكبرى في الوحدة القومية، فمطامحها بسيطة، وأهدافها آنية، واستعدادها إلى التضحية محدود، ونظرتها قريبة. وباختصار، إن محور نشاطها سياسي وليس تاريخياً.

١٣ ـــ الوحدة: نحو تعريف أرضي بسيط(*)

ـ ١ ـ

قد يكون من الغريب أن نتحدث عن قضية التعريف في صدد قضية مهمة وخطيرة كقضية الوحدة العربية بعد كل ما كتب عنها في الأدبيات المنشورة. ولكن بالرغم من كل ذلك، فإن التعريف مهم، وربما للسبب نفسه الذي يدعو إلى الاستغراب. إن كثرة ما كتب وقيل عن قضية الوحدة هو في حد ذاته السبب الذي يدعو إلى محاولة التعريف من جديد لهذه القضية المهمة والخطيرة. إن كثرة ما كتب وقيل قد أدى إلى تعقيد الموضوع بدلاً من توضيحه، ولعل أبرز سمات ذلك الذي كتب وقيل ـ عموماً وليس إطلاقاً ـ هو الغموض والتناقض، ومسألة الغموض في الأدبيات التي تناولت مسألة النهضة العربية الحديثة مسألة تسترعي الانتباه وتتطلب الكثير من الجهد الثقافي لإزالة الآثار السلبية الناتجة عنها، إذ ليس أكثر من التعبيرات المعقدة والكلمات الغامضة في تلك الأدبيات، الأمر الذي يستحق بحثاً مستقلاً.

إضافة إلى ذلك، هناك كثير من التناقض في عموم ما كتب وقيل عن قضية الوحدة، أو لنقل الاختلاف في التعريفات، فهناك القول إن الوحدة العربية هي وحدة الوطن العربي، وهناك القول إنها وحدة الأمة العربية أو الشعب العربي، أو أنها المجتمع العربي الموحد. هناك أيضاً عبارات متناثرة كثيرة تتناول مسألة التعريف، فالوحدة هي وحدة النضال العربي، أو هي الوحدة الروحية، أو هي وحدة الشعور.. إلخ. هناك أيضاً الكلام عن الوحدة الاندماجية والوحدة الاتحادية (الفدرالية) والوحدة الكونفدرالية.. إلى غير ذلك من التعاريف التي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٥ (آذار/ مارس ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١٢، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

تتناول شكل الوحدة. ومهما يكن من أمر الغموض والتناقض في مسألة التعريفات، فإنني لست في صدد مناقشتها تفصيلاً ولا في مجلا إبداء رأي فيها بشكل مباشر، بل أكتفي بالقول إن التعريف الذي هو موضوع هذه المقالة، إنما هو تعريف بسيط من حيث إنه يتجنب التعقيد واللغة الغامضة، وهو تعريف أرضي بمعنى أنه مشدود إلى الأرض التي نحن عليها، وبعبارة أكثر وضوحاً إنه تعريف أقرب ما يكون إلى تعريفات الكتب المدرسية ودوائر المعارف.

الوحدة بكل بساطة هي اندماج دولتين أو أكثر بدولة واحدة ذات كيان دولي واحد وذات سيادة كاملة، بالضبط كما يعرف الكيان الدولي الواحد والسيادة الكاملة في كتب العلوم السياسية المدرسية. إن الدولتين أو الدول الداخلة في الوحدة يزول كيانها الدولي، ومن اندماجها يظهر كيان دولي جديد، أي دولة جديدة. إن عناصر الدولة في كتب العلوم السياسية المدرسية هي الأرض أي الوطن والشعب والحكومة والسيادة، فالدولتان أو الدول التي تتحد في ما بينها تذوب في دولة جديدة لها أرض وشعب وحكومة وسيادة تماماً كما كان الحال في كل دولة من الدول التي دخلت في الوحدة، أي أن الوحدة مسألة تتعلق بكيان الدولة.

إنها زوال لكيان الدولتين المتحدتين أو الدول المتحدة وقيام دولة جديدة مكان الكيانات التي زالت ـ هذا هو في نظري ـ التعريف الأرضي البسيط للوحدة.

ـ ٢ ـ

لكن لابد من زيادة في التوضيح عن طريق مناقشة الجوانب الأخرى للموضوع. إن قضية الوحدة كما تجري مناقشتها في الأدبيات المتوافرة، وكما وصلت إلى وضعها الحاضر عبر مراحل تطورها باعتبارها قضية سياسية، بكل ما حدث لها وما لم يحدث هي مسألة فكرية وسياسية ذات جوانب كثيرة، من خلال مناقشتها وتوضيحها تزداد القضية وضوحاً وتظهر حدودها، وفي ما يلي تعليقات موجزة على أهم هذه القضايا.

هناك مثلاً العوامل الموحدة للأمة العربية، أي الروابط القومية مثل اللغة والتاريخ والتراث المشترك والأدب والصلات الحضارية والعوامل العرقية ووحدة الأرض وترابط أجزاء الوطن، أي مجمل العوامل التي تكوّن الروابط الروحية التي تربط الأمة العربية بعضها ببعض يضاف إليها المصالح المشتركة المادية (الاقتصادية) والصراع مع الاستعمار والحركة الصهيونية وإسرائيل. إن جميع هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى خلق وحدة في الشعور بين أبناء الأمة العربية، ولكن هل من الصحيح

القول إن وحدة الشعور هي الوحدة؟ والجواب عن ذلك: كلا، فوحدة الشعور ليست الوحدة بحسب التعريف الذي أوردناه في بداية هذه المقالة. إن وحدة الشعور أمر يتعلق بالحالة النفسية والفكرية للشعب العربي، والوحدة أمر يتعلق بكيان الدولة.

إن وحدة الشعور هي الأرض التي تقوم عليها الوحدة وهي الحالة التي تهيئ للوحدة وتؤدي إلى قيامها وتدفع التطور السياسي في اتجاهها، ولكنها ليست هي الوحدة: إن وحدة الشعور شيء مستمر يسبق الوحدة عادة ويتصاعد حتى يؤدي إلى قيام الوحدة ويستمر بعدها وينمو بمرور الوقت، وطردياً مع ازدياد دولة الوحدة رسوخاً وقوة وازدهاراً، في حين أن الوحدة عمل يقع في وقت محدد يحدث بسببه تغيير في كيان الدولة أي زوال كيان دولتين أو أكثر وقيام كيان دولة جديدة مكانه، فهو عمل سياسي.

ومن ذلك يتضح بديهياً أنه بالرغم من عدم التطابق بين وحدة الشعور والوحدة، إلا أن العلاقة بينهما علاقة انسجام وتكامل. إن وحدة الشعور كما قلنا هي التي تسبق وتؤدي إلى الوحدة وتكوّن التربة التي تنبت فيها، كما إن الوحدة بدورها عندما تقوم تؤدي إلى تغذية وحدة الشعور وتقوية الروابط المادية والروحية التي تربط الأمة بعضها ببعض وهكذا. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فوحدة الشعور ليست هي الوحدة.

ومن الكلام عن وحدة الشعور نتفرع إلى الكلام عن وحدة النضال. إن وحدة النضال ضد الاستعمار مهما كان نوعه وضد إسرائيل والصهيونية، والنضال ضد التخلف والرجعية، والنضال ضد الأنظمة الاقتصادية المتخلفة، والنضال ضد التجزئة ذاتها، لا بل أي نوع من أنواع النضال الذي يقوم أو قد يقوم في الوطن العربي، إن وحدة هذا النضال لا يمكن أن يعقد بينها وبين الوحدة أي تطابق، فبالتعريف البسيط: النضال هو المقاومة بجميع أشكالها ودرجاتها ووسائلها من قبل الشعب لعدو معين (أشخاصاً أو أوضاعاً)، ووحدة هذا النضال ليست هي الوحدة.

إن وحدة النضال هي الاشتراك في الحرب القائمة التي يشنها الشعب أو بعض قطاعاته ضد شيء موجود، مادياً كان أو معنوياً، وهي شيء مختلف بديهياً عن مسألة الوحدة التي عرفناها سابقاً.

إن وحدة النضال ضد التجزئة ومن أجل قيام الوحدة شيء غير الوحدة؛ فالوحدة هدف النضال وثمرته ولكنها ليست هي وحدة النضال. نقرأ في الأدبيات السياسية الحديثة تعبيرات وأقوالاً عديدة متناثرة هنا وهناك تقول إن الوحدة هي وحدة الشعور أو إنها وحدة النضال، وهو أمر يدعو إلى التعجب لما في ذلك من

ابتعاد عن التعريفات البسيطة التي تكاد تكون من البديهيات أو الأوليات في العلوم السياسية. وللاحتراز لا بد من التنويه بأن ذلك قد يكون ناتجاً عن عدم الدقة في استعمال الكلمات، أو أنه من المجاز في الكلام كما يقال.

ومن المسائل ذات العلاقة بموضوع الوحدة درجة التوحيد. في أدبيات الوحدة شيء غير قليل عن درجات الوحدة، فهناك من يقول مثلاً إن الجامعة العربية هي درجة من درجات الوحدة باعتبارها ميثاقاً ترتبط به الدول الأعضاء وجهازاً تتكون من خلاله خطوات وحدوية كثيرة كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة. والوحدة الاندمادية، والاتحاد الكونفدرالي ـ بحسب التعريف المذكور ـ ليست وحدة. إن الدول تستطيع أن ترتبط في ما بينها بأشكال متعددة من الارتباطات مثل المعاهدات أو الأحلاف أو المنظمات الإقليمية أو المنظمات العالمية، وهو أمر واسع الممارسة في عصرنا الحاضر، ولكن كل ذلك لا يعني إطلاقاً أن الدول التي تدخل في مثل ذلك قد كونت وحدة في ما بينها طالما أن الدولة بقيت على ما هي عليه ككيان مستقل ذي سيادة.

بقيت مسألة الدولة الاتحادية مقابل الدولة الاندماجية. إن الفرق بين الشكلين مشروح في كتب العلوم السياسية المدرسية، وهو أن الدولة الاتحادية تدار من قبل حكومة اتحادية وحكومات محلية أو ولائية، والسلطة والصلاحيات تتوزع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بشكل ما، أما الدولة الاندماجية (أو الوحدوية كما هو اسمها الفني في كتب العلوم السياسية)، فتختلف عن ذلك بعدم وجود ولايات وحكومات ولائية، بل هناك حكومة مركزية واحدة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة عدم الخلط بين وجود ولايات ذات حكومات ضمن الدولة وبين مسألة الإدارة المحلية؛ فالإدارة المحلية يمكن أن توجد في الدولة الاتحادية، أي ضمن كل ولاية من الولايات، كما يمكن أن توجد في الدولة الاندماجية (الوحدوية). إن الإدارة المحلية شيء مختلف عن وجود الولايات. الولايات كيانات أكثر تميزاً وذات حكومات قريبة في أشكالها وتنظيماتها من الحكومة الاتحادية، في حين أن الإدارة المحلية أبسط من ذلك بكثير، كما إن صلاحيات وسلطات الولاية غالباً ما يحددها الدستور الذي ينظم العلاقة بينها وبين الحكومة الاتحادية، في حين أن شؤون الإدارة المحلية لا ترقى إلى هذا المستوى، بل غالباً ما تنظمها القوانين.

إن الشكل الاتحادي والشكل الاندماجي (الوحدوي) ليس إلا أشكالاً لتنظيم الدولة، فهي تتعلق بالإدارة وتنظيم الحياة والعلاقات الداخلية، ولا تتعلق بكيان

الدولة وسيادتها. إن الدولة الاتحادية والدولة الاندماجية (الوحدوية) كلتاهما بالتعريف الوارد سابقاً دولة وحدوية، وبتعبير آخر إن الدول التي تكون دولة اتحادية أو دولة اندماجية (وحدوية) يتوافر فيها تعريف الوحدة طالما أن كياناتها الدولية السابقة قد زالت وحل محلها كيان دولي جديد. إن الدولة الاتحادية دولة وحدة، والدولة الاندماجية دولة وحدة لا فرق بينهما في ذلك إطلاقاً. إن الفرق هو في شكل الإدارة وتنظيم الحياة ليس إلا. لقد نشأ التنظيم الاتحادي مع نشوء الدولة الكبيرة المترامية الأطراف، المتباينة في الظروف المحلية، ونشأ مع نشوء الدول الجديدة التي تكونت من اتحاد دول كانت قائمة ذات استقلال تام أو ناقص، إذ وجد أن إبقاء جزء من السلطات في يد الحكومات المحلية لتنظيم الحياة ضمن الولاية أمر ضروري ومفيد.

إن الحكومة المركزية في مثل هذه الدول الكبيرة المتباينة يصعب عليها الإلمام بشؤون الولايات ويصعب عليها الوصول إلى تلك الشؤون المحلية. لذلك فقد وجد هذا التنظيم الذي يقوم على وجود حكومات للولايات تختص بتلك الشؤون، وفي أحيان أخرى، اعتمد هذا النوع من التنظيم من أجل إرضاء حكومات الولايات أو الدول التي تكونت منها الدولة الجديدة أو مسايرة لعصبيات أو لمصالح محلية معينة أو لأوضاع محلية خاصة. ومهما يكن السبب، فإن المسألة لا تعدو التنظيم الداخلي للدولة، ولا تتعلق إطلاقاً بكيان الدولة. لذلك فالدولة الاتحادية ليست أقل وحدوية من الدولة الاندماجية بحسب التعريف المذكور للوحدة. في مسألة الوحدة، ليست هناك درجات، إذ ليس من المنطقي الكلام عن وحدة أقل من وحدة أو عن وحدة تامة ووحدة ناقصة، فالوحدة تكون تامة إذا زال الكيان الدولي للدول المكونة للوحدة ولا تكون موجودة إذا بقيت تلك الكيانات قائمة؛ فالوحدة أما أن تقوم أو لا تقوم. إن الشكل الاتحادي (الفدرالي) لا يجعل من الوحدة ناقصة كما إن الإدارة المحلية لا تجعل من الوحدة وحدة ناقصة. إن تباين أشكال التنظيم الداخلي للدولة لا يحمل معه إطلاقاً تبايناً في درجات الوحدة.

ـ ٣ ـ

ولموضوع تعريف الوحدة جوانب فكرية أخرى بمناقشتها تزداد الصورة وضوحاً. وغالبية هذه القضايا لم يكن من الضروري التعرف إليها لولا التشويش الفكري الذي خلقه ما يسمى بـ «الأدبيات العقائدية» التي راجت مؤخراً بشكل

موجة كتابية، تحاول وضع فلسفة أو نظرية للنهضة العربية الحديثة.

إن معظم هذه الكتابات المرتبكة الغامضة قد نتج من دخول الأدبيات الماركسية أو المتأثرة بالماركسية وعن احتكاك الفكر العربي بها، ذلك الاحتكاك المقرون برغبة مسبقة في تكوين نظرية. وقد نتج من كل ذلك كتابات معقدة غامضة اختلطت فيها الأمور وبعدت عن التحليل العلمي. . إلخ؛ في مثل هذا النوع من الأدبيات كلام كثير عن الوحدة يمزجها بأمور أخرى مختلفة عنها تماماً متخذة شكل الشعارات والعقيدة والأفكار المسبقة. إن فوضى التعريفات لا تتضح بأكثر مما تتضح في هذا النوع من الأدبيات. إن التدقيق في ذلك يظهر أن للوحدة تعريفات كثيرة يختلف الواحد منها عن الآخر، متخذة أحياناً شكل التعريفات أو شكل الأحكام وشكل القرارات أحياناً أخرى. وبالطبع، إن مناقشة جميع هذه الأمور مسألة معقدة ولا يتسع لها هذا المجال، بل تحتاج إلى مجال أوسع لتناولها بالدقة والتفصيل، ولكنني رغم ذلك سأتعرض إليها بتبسيط وإيجاز.

المسألة الأولى هي علاقة الوحدة بالنظام الاقتصادي، وبتعبير آخر علاقة الوحدة بالاشتراكية أو بشكل سؤال: هل الوحدة هي الاشتراكية؟ هل الوحدة مع الاشتراكية أم أنها مع الرأسمالية؟

والجواب في نظري ومن دون تردد، هو أن الوحدة ليست هي الاشتراكية لسبب بسيط هو أن الوحدة كما سبق تعريفها شيء مختلف تماماً عن النظام الاقتصادي مهما كان اشتراكياً أم شيوعياً أم رأسمالياً أم أي نظام آخر، وأظن أن ذلك واضح وبديهي.

ولكن لنضع الموضوع بشكله الآخر الأكثر تحديداً: هل الوحدة مع الاشتراكية أم ضد الاشتراكية؟ والجواب في نظري ومن دون تردد، هو أن الوحدة ليست مع الاشتراكية وليست ضد الاشتراكية للسبب البسيط البديهي نفسه الذي ذكرناه، فالوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام اشتراكي من دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، كما إن الوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام رأسمالي ومن دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، فالوحدة لا تزداد أو تنقص ولا تختلف في معناها باختلاف النظام الاقتصادي المطبق فيها، والدول التي تتحد وتكوّن دولة جديدة واحدة لا تزداد وحدتها ولا تنقص ولا تتأثر وحدتها بشيء، ولا يختلف معناها بشيء باختلاف نظامها الاقتصادي. إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة موحدة والاتحاد السوفياتي دولة موحدة. والوحدة إما أن توجد وتتم وإما ألا توجد، ولا يقدم أو يؤخر في

ذلك لا الاشتراكية ولا الشيوعية ولا الرأسمالية ولا الإقطاعية ولا أي نظام اقتصادي آخر.

ومن الخطأ الفادح القول إن الوحدة لا تكون وحدة إلا إذا كان نظامها اشتراكياً، أم رأسمالياً أم إقطاعياً. . إلخ.

وبالمنطق نفسه يمكن القول، من دون تردد، إن ذلك لا يعني إطلاقاً أن الوحدة ضد الاشتراكية، فكل ما هو مقصود هنا هو القول إن الوحدة مسألة غير مسألة النظام الاقتصادي، والاختلاف لا يعني في هذا المجال إطلاقاً التماثل كما لا يعني إطلاقاً التناقض.

القضية الفكرية الثانية التي يمكن أن تذكّر بها في هذا الصدد هي: هل الوحدة هي الديمقراطية؟ هل الوحدة مع الديمقراطية أم مع الدكتاتورية، أو أي شكل آخر من أشكال الحكم؟ والجواب هنا أيضاً ومن دون تردد هو أن الوحدة ليست هي الديمقراطية، وذلك لأن الوحدة بالتعريف الوارد في هذا البحث شيء غير مسألة شكل نظام الحكم. إن الديمقراطية (مهما كان نوعها وتعريفها) نظام للحكم تتحدد بموجبه العلاقة بين الشعب والسلطة ولا علاقة لذلك بقضية الوحدة. إن الدول يمكنها أن تتحد في دولة واحدة وتكون وحدتها وحدة تامة وسليمة في ظل نظام ديمقراطي أو في ظل نظام دكتاتوري، فلا الديمقراطية (بأشكالها) ولا الدكتاتورية (بأشكالها) تقدم أو تؤخر، تقلل أو تزيد في مسألة الوحدة. إن الدولة الديمقراطية ليست أكثر وحدوية ولا أقل وحدوية (بسبب النظام) من الدولة الدكتاتورية. إن الوحدة ليست مع الديمقراطية كما هي بالدرجة نفسها ليست ضد الديمقراطية، فنظام الحكم شيء والوحدة شيء آخر مختلف عنه. وهنا أيضاً ليس من الصحيح علمياً القول إن الوحدة التي تتم في ظل نظام غير ديمقراطي ليست وحدة. . إلى غير ذلك من المقولات المتداولة.

وبالمنطق نفسه وعلى الأسس نفسها يمكن أن يقال الشيء نفسه عن علاقة الوحدة بالجمهورية والملكية. إن الجمهورية بأشكالها (البرلمانية والرئاسية)، والملكية بأشكالها البرلمانية والمطلقة، وما بينهما من أشكال للحكم، لا علاقة لها بالوحدة، فلا الوحدة مع الجمهورية ولا هي مع الملكية كما هي ليست ضد الجمهورية ولا هي ضد الملكية، فلا تماثل ولا تناقض بينهما. الوحدة يمكن أن تتم في ظل أي من هذه الأنظمة من دون أن يؤثر شكل الحكم عليها سلباً أو ايجاباً.

وأخيراً لنتناول الأمور بصورة إجمالية وصفية ولنسأل هذا السؤال: هل الوحدة هي التقدمية (مهما كان تعريفها)؟ هل الوحدة مع التقدمية أم أنها مع

الرجعية؟ والجواب هنا أيضاً وللسبب نفسه وبالمنطق نفسه هو أن الوحدة ليست هي التقدمية (مهما كان تعريفها)، فسواء أكان تعريف التقدمية وبالمقابل الرجعية متعلقاً بالأمور الاجتماعية والمعتقدات والتقاليد، أم كان منصباً على الموقف من العلم ومنجزاته أم كان متعلقاً بالموقف من العدالة الاجتماعية وقضايا الاستغلال، أم منصباً على النظرة إلى أساليب الحياة الحديثة أو أي شيء آخر يمكن أن يدخل في هذا الموضوع، فالوحدة ليست مع ولا ضد أي من هذه الأمور ولا يتأثر فحواها بما هو سائد أو غير سائد في دولة الوحدة. وهنا أيضاً لا تماثل ولا تناقض بين قضية الوحدة وبين قضية التقدمية والرجعية.

بقيت بعض الملاحظات التي لا بد منها لمنع أي سوء فهم أو التباس يمكن أن يتكون لدى القارئ من هذه المناقشة.

الملاحظة **الأولى**، هي أننا عندما نقول إن الوحدة ليست مع ولا ضد هذه الأمور لا نعني عدم وجود علاقة بينهما. إن القول بعدم وجود علاقة بين التغييرات التي تحدث في المجتمع هو من قبيل التنكر للبديهيات. إن التطور الاجتماعي مسألة مترابطة يؤثر بعضها في البعض الآخر وهو يصح على كل الأمور في الحياة؛ ففي الحياة كل شيء يمكن بشكل من الأشكال أن يؤثر في كل شيء آخر وأن يتأثر به، فالمقصود هو نفي التطابق وليس نفي العلاقة، علاقة التأثر والتأثير.

الملاحظة **الثانية**، هي أن ما قلناه يجب أن يوحي للقارىء بأن المقصود أنه ليست لنا نحن الذين ندعو إلى وحدة آراء ومواقف من هذه الأمور، أو أننا لا نفضل نظاماً على نظام. وبعبارة أخرى، أن ذلك يجب ألا يعني أن يقف الوحدوي موقف الحياد من الاشتراكية أو الديمقراطية أو التقدمية أو أي نظام أو موقف آخر، أو أنه لا يكون وحدوياً إلا إذا كان محايداً في مثل هذه الأمور أو أي شيء من ذلك. إن الكلام عن الوحدة باعتبارها مسألة لها تعريف محدد شيء، وموقف الوحدوي من هذه الأمور شيء آخر.

إن المقصود على وجه التحديد هو التفريق بين الوحدة وبين نظام الدولة، فالوحدة شيء محدد المعنى، ونظام الدولة الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي شيء آخر تماماً. وهنا يجب التفريق بينهما، فلا الوحدة هي النظام ولا هي بطبيعتها وجوهرها تحمل بالضرورة موقفاً مسبقاً ضد أو مع أي من هذه الأنظمة. إن الوحدة ليست هي الاشتراكية وليست هي الديمقراطية وليست هي الجمهورية وليست هي التقدمية وليست هي أي شيء غير اندماج دولتين أو أكثر، وتكوين

دولة واحدة جديدة ذات كيان دولي يحل محل الكيانات الدولية للدول التي تكونت منها الدولة الجديدة.

ورب سائل يقول: أليس ذلك واضحاً ومن قبيل البديهيات؟ أو ربما يسأل فيقول: وما أهمية الخوض في الأمور البسيطة؟ والجواب عن ذلك هو: صحيح أن ذلك من الأمور البسيطة البديهية في كتب الأوليات في العلوم السياسية، إلا أنه ليس كذلك في بعض الأدبيات الفكرية المتداولة في الوطن العربي اليوم؛ ففي تلك الأدبيات كثير من المقولات التي تخلط بين الوحدة وبين الأنظمة، الأمر الذي خلق نوعاً من التشويش والارتباك. ولكن الأمر لا ينحصر في النطاق الفكري، بل ربما يتعداه إلى النطاق العملي. إن المواقف السياسية والتصرف السياسي إزاء هذه القضية المصيرية التي تمر الآن بمرحلة ملحة يجب ألا تكون متأثرة بأفكار مشوشة خاطئة عن جوهر هذه القضية. إن السلوك العملي إزاء قضية الوحدة لا بد أن يتأثر بشكل أو بآخر بالتفكير السائد عنها. إن مسألة الخلط بين الوحدة وبين أنظمة الحكم ليست بسيطة الأثر كما قد يتبادر إلى الذهن، بل ربما هي من الأمور الفكرية والسياسية المعرقلة لتحقيق خطوات في طريق توحيد الأمة العربية. ولا حاجة إلى التوسع في هذه المسألة المعروفة، والتي سبق التعرض لها في مقالات أخرى، والتي تستحق بحثاً أطول في المستقبل.

ـ ٤ ـ

نأتي الآن إلى الاستنتاجات العملية التي يؤدي إليها منطقياً التعريف المذكور للوحدة. وبعبارة أخرى، إن التحديد المذكور لمعنى الوحدة لا بد أن تتسلسل عنه مواقف عملية في مجال التطبيق، وهذا هو في الحقيقة المقصود النهائي من هذه المناقشة. ماذا يمكن أن نستخلص من ذلك عملياً في مجال السياسة العربية في ما يتعلق بالوحدة؟ هذا هو المهم.

الاستنتاج الأول المهم هو أن أي خطوة وحدوية بين قطرين (أي قطرين) أو أكثر من الأقطار العربية إذا ما أدت إلى قيام كيان دولة جديدة في خطوة وحدوية صحيحة، يجب الترحيب بها وتأييدها بغض النظر عن نوعية الأنظمة السائدة في الأقطار الداخلة في الوحدة أو التي ستسود في دولة الوحدة الجديدة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية. إن الوحدة لا تشترط أي شيء غير زوال كيان الدول المتحدة، وقيام كيان دولي جديد لكي تكون صحيحة ولتستحق التأييد والدعم. إن الوحدة بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية الآن سواء

أكانت أنظمة تلك الأقطار تقدمية أم رجعية، رأسمالية أم اشتراكية، جمهورية أم ملكية، ديمقراطية أم دكتاتورية، أو أي شيء آخر، أمر يستوجب التأييد في نظري. إن أي وحدة بين قطرين أو أكثر، سواء أكانت أنظمة تلك الأقطار متجانسة أم مختلفة، خطوة صحيحة تستحق التأييد، وإن أي خطوة من شأنها أن تنقص عدد الدول العربية بدمج دولتين أو أكثر في كيان دولي واحد هي خطوة وحدوية سليمة.

المهم هو نقصان عدد الكيانات العربية وليس أي شيء آخر. لذلك فإنني أؤيد من دون تردد وحدة ليبيا ومصر إن كانت ممكنة، وأؤيد من دون تردد وحدة ليبيا مع تونس إن تحققت، وأرى في اتحاد إمارات الخليج في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة وحدوية تستحق التأييد والدعم. عموماً أؤيد كل وحدة تحصل في الوطن العربي بتعريفها المذكور.

وبالمنطق نفسه وبناء على الأساس نفسه، أرى من الضروري تأييد كل عمل أو خطوة من شأنها أن تساعد أو تمهد الطريق إلى قيام عمل وحدوي في المستقبل بين الأقطار العربية. إن كل ما يمكن أن يساعد على قيام الوحدة (بهذا المعنى للوحدة) يجب منطقياً أن نعمل من أجله ونرحب به إذا ما قام، مهما كان قاصراً أم ناقصاً أم ضعيفاً. وعلى ذلك فإن الجامعة العربية بوصفها مؤسسة تعمل من أجل التقارب العربي وتوحيد مواقف مؤسسة تستحق التأييد والدعم والتقوية، فالنظرة إلى هذه المؤسسة يجب أن تقوم على أساس أنها قد أنشئت بغرض التمهيد للوحدة وأن النشاط الذي قامت به مهما كان هو في هذا الاتجاه. أما نقائصها أو عدم نجاح كل مشاريعها فهو أمر آخر مختلف تماماً. وعلى الأساس نفسه فإن أي اتفاقية بين الدول العربية في نطاق الجامعة أو في خارجها لتوحيد أو تقريب أي ناحية من نواحي الحياة في البلدان العربية، يجب أن نؤيدها وندعمها كالوحدة الاقتصادية والوحدة الثقافية والسوق العربية المشتركة.. إلخ. كما إن أي تقارب أو تعاون بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية مهما كان نوعه ومهما كانت درجته، يجب تأييده والعمل على نجاحه، فالقاعدة هي أن كل ما من شأنه تقريب الأقطار العربية وكل ما من شأنه تقوية تعاونها وتماثل الحياة فيها أو توحيد قوانينها ونظمها واجب التأييد لأنه يمهد الطريق إلى الوحدة.

بقي تعليق لا بد منه حول مناسبة هذا الحديث وعلاقته بقضية الوحدة في واقعها الراهن الآن في الوطن العربي. صحيح أن كثيراً من هذا الحديث هو من قبيل البديهيات، إلا أن مناسبته في الوقت الحاضر هي أن مسألة الوحدة قد

أخذت في الآونة الأخيرة تعالج ـ فكرياً ـ بطريقة بعيدة عن البديهيات حيث اختلطت بأمور أخرى ليست من صميمها، فتم المزج بينها وبين شكل الحكم ونظام المجتمع. كما استعملت في كل ذلك لغة غامضة غير مفهومة تربك أكثر مما توضح. والأثر العملي لذلك كان سلبياً ليس من الصعب إدراكه، فهو قد وضع قيوداً على الوحدة وفرض على تحقيقها شروطاً لا لزوم لها، الأمر الذي أبعدها عن البسيط إلى الصعب بل ربما إلى المستحيل. وواضح أن إثقال كاهل هذه القضية المصيرية بقيود مصطنعة ووضع الشروط الصعبة لتحقيقها، قد ساهم إلى حد بعيد في هبوط هذه القضية المصيرية في سلم الأولويات في حياة الأمة العربية الحاضرة. إن لغة الأدبيات حول الوحدة غامضة ومتناقضة وبعيدة عن الطريقة العلمية على الرغم من الادعاءات الكبيرة بالعلمية.

إن وضعاً ثقافياً مثل هذا، قد ساهم إلى حد بعيد في خلق وضع نفسي مريض يتمثل في مواقف وآراء وردود فعل إزاء هذه القضية المصيرية تعرقل بدلاً من أن تساعد على تحقيقها؛ فقد أصبح من الموضة الفكرية أن يتكلم المثقف ضد الجامعة العربية ونشاطاتها وضد كل خطوة وحدوية لا تتفق مع جميع آرائه الخاصة في كل شيء، وأن يعتبر من قبيل مؤامرات الاستعمار أن يتحد قطران عربيان لا يوافق هو على نظام الحكم فيهما. من المؤلم حقاً أن نرى المثقف العربي وهو يتكلم عن معنى الوحدة العربية بصورة صبيانية سارحة بين الغيوم، مشترطاً لتحقيقها ما يجعلها شبه مستحيلة. لا شك أن جهداً ثقافياً واسعاً نحن بحاجة إليه لإزالة هذا التشويش، مبتدئين بالأوليات.

١٤ ــ الوحدة والدولة القطرية(*)

ـ ١ ـ

في الوطن العربي الآن أنظمة قومية المبادئ تحكم في دول قطرية. هناك مسألة النظام المنبثق من الحركة الوحدوية الذي يقود دولة قطرية. إن وضع النظام القومي المبادئ، الحاكم في دولة قطرية، يختلف بالطبع عن النظام القطري المبادئ والقطري الحكم. أو بتعبير أدق هناك أنظمة لم تنبثق من الحركة الوحدوية ولا تعتبر الوحدة من مبادئها الأساسية تحكم في إطار دولة قطرية. النوعان من الأنظمة مختلفان بالطبع من حيث الانسجام.

في الحالة الثانية الانسجام متوافر في الحالة الأولى الانسجام غير متوفر. والمقالة هذه تدور حول مسألة النوع الأول.

هناك ملاحظة تقديمية مهمة لا بد من توضيحها قبل الدخول في صلب الموضوع.

والملاحظة هي أن المقالة لا تعالج الموضوع من ناحية النيات إطلاقاً، ولا تتناول قضايا الإخلاص أو عدم الإخلاص لهدف الوحدة، فهي تقوم على أساس أن الإخلاص لمبدأ الوحدة متوافر لا غبار عليه، فالأنظمة الحاكمة في بعض الأقطار العربية القومية المبادئ، وهي موضوع هذه المقالة، أنظمة مخلصة لهدف الوحدة وراغبة في تحقيقها: ذلك هو الأساس الذي يقوم عليه البحث. أما الجانب الذي تنصب عليه المقالة فهو التفاعلات الموضوعية والذاتية التي تتعرض لها

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٤)، ص ٥ ـ ١٦، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

الأنظمة مع الظروف المحيطة بها. أي أن موضوع البحث هو آلية التفاعل والتطور الذي يحصل لتلك الأنظمة من دون التعرض للنيات والقناعات. وبعبارة أخرى تهتم هذه المقالة ببحث ماذا يحصل للأنظمة القومية المبادئ، المخلصة في مبادئها الوحدوية، عندما تتسلم الحكم في إطار دول قطرية؟

ـ ٢ ـ

منذ تعاظم الشعور القومي وصعود الحركة الوحدوية في صفوف الجماهير بعد الحرب العالمية الثانية، تكوّن الاعتقاد الأولي بأن هدف الوحدة سيتحقق عندما تتسلم الحركة الوحدوية السلطة السياسية. ولا بد من التنويه في هذا المجال بأن هذا الاعتقاد الأولي قد ازداد قوة واتساعاً وبخاصة بعد أن تطور الاتجاه القومي السديمي إلى حركة منظمة ثورية، والمقصود بالاتجاه القومي السديمي هو التنظيمات الوحدوية الأولى التي ظهرت في الوطن العربي، والتي اتسمت بضعف التنظيم وغموض الفكرة، إذ كانت في الغالب تأخذ شكل الشعور العام والعواطف القومية، وإن هي أخذت شكل الأحزاب، فإنها كانت في الغالب ضعيفة التنظيم محدودة التأثير. إن تلك المرحلة البدائية قد أعقبها ظهور الحركة القومية المنظمة بشكلها الحديث، المتسمة بقوة التنظيم ووضوح الفكر نسبياً، والتي حوّلت العمل من مجرد الدعوة العامة إلى العمل الثوري الحاسم لتسلم السلطة السياسية.

والغرض من هذا التوضيح هو القول إن الاعتقاد بتحقيق الوحدة الذي أشرنا إليه قد ساد بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية بشكلها الحديث المتطور الحكم في بعض الأقطار العربية. كان الاعتقاد السائد هو أن تحقيق الوحدة سيكون أمراً طبيعياً ونتيجة حتمية بمجرد تسلم الحركة الوحدوية مقاليد السلطة السياسية. وقد تكوّن ذلك الاعتقاد من التحليل المنطقي الذي لم يكن من السهل تحديد نقاط الضعف فيه، بل على العكس كان يبدو سليم التسلسل والاستنتاج. بل أكثر من ذلك، اعتبر ذلك الاعتقاد في حينه أحدث ما توصل إليه التحليل في الفكر السياسي، فمقابل النظرية القديمة التي كانت تقول بأن الوحدة تتحقق عن طريق التطور الطبيعي والتفاعل بين البلدان العربية في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. . إلخ، أتت هذه النظرية لتقول إن الوحدة لا تتحقق عن هذا الطريق بل لا بد من الاستيلاء على السلطة السياسية واستخدامها لتحقيق الوحدة؛ فماذا حصل لهذه النظرية الحديثة في كيفية تحقيق الوحدة؟ إن الذي حصل معروف، وهو أن الوحدة لم تتحقق بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية السلطة السياسية في عدد من الأقطار العربية. وهي لم تتحقق حتى بعد مرور وقت كافٍ

هو أكثر من عشر سنوات تقريباً (مع بعض الاختلافات). فما هي أسباب ذلك؟ هل تكمن الأسباب في خطأ في النظرية أم ماذا؟

النظام القومي المبادئ الحاكم في الدولة القطرية يعيش الآن في وضع متناقض؛ فهو قومي المبادئ والميول وملتزم بتحقيق الوحدة قبل وبعد الوصول إلى الحكم، ويحاول أثناء وجوده في الحكم أن يحقق الوحدة ولكن وضع التجزئة يستمر؛ فما هي أسباب ذلك؟ وما هي العوامل التي يتعرض لها هذا النظام بحيث تجعله يستمر في حكم الدولة القطرية؟

الدولة كأي مؤسسة أخرى لها عصبية، والعصبية هي نوع من شعور التعلق المشترك بتلك المؤسسة.

والمؤسسات التي تعني في الغالب تجمعات بشرية حول أمور مختلفة لا بد لها من العصبية من أجل البقاء والاستمرار والدفاع عن النفس. إن الدين والطائفة والنقابة والجمعية والنادي والحزب والجيش كلها مؤسسات، فهي تجمعات بشرية، وكل تجمّع منها تجمّع حول مسألة معينة. والتجمع البشري حول قضية معينة يؤدي بطبيعته بمرور الوقت إلى تكوين شعور مشترك هو العصبية. لا بل إن التجمع يحتاج إلى تلك العصبية من أجل الاستمرار والدفاع عن النفس، والشعور المشترك هذا في أعماقه عاطفة مشتركة هي العصبية. لذلك نجد أن جميع هذه التجمعات البشرية قد طورت بطبيعتها نوعاً من العصبية بحكم الحاجة وبفعل العمل المشترك يعبر عنها بأشكال عديدة معروفة المظاهر، فيتكون الولاء والتعلق العاطفي وشعور الانتماء والانشداد والوحدة العاطفية. والدولة باعتبارها مؤسسة من هذه المؤسسات ومن أهمها فإن العصبية التي تكونت معها ولازمتها تعبّر عنها كل مظاهر الوطنية وشعاراتها المعروفة.

إذاً إن الدولة، كمؤسسة، عصبية معينة تشكل في حد ذاتها قوة تدفع الفرد للانجذاب لها والانضواء تحت رايتها. ويشكل ذلك بحد ذاته عاملاً موضوعياً مؤثراً على النظام القومي الحاكم في الدولة القطرية. إن الانتماء إلى مؤسسة لا بد أن يعرّض الفرد إلى عصبيتها وبالتالي لا بد أن يخلق معه درجة من شعور الانتماء والتماثل، لذلك نجد في الحياة العملية أن الفرد الذي ينتمي إلى جمعية لا بد أن يدافع عنها ويسعى إلى مصلحتها بغض النظر (إلى حد ما) عن مصلحة الجمعيات الأخرى، والذي يرأس دائرة حكومية لا بد أن يهتم بما يؤدي إلى نجاحها أولاً بغض النظر أحياناً عن مصلحة الدولة أو الدوائر الأخرى، ويصح الشيء نفسه على الوزير بالنسبة إلى وزارته وعضو النقابة والمنتمي إلى حزب معين وهكذا.

لذلك فمن المنتظر جداً أن يتعرض الفرد الوحدوي التفكير لعصبية الدولة القطرية، فيتكون عنده بمرور الوقت عندما يتسلم الحكم نوع من هذا الشعور. إن النظام القومي الحاكم في الدولة القطرية (كأي نظام آخر) مكون من عصبيات مختلفة ومختلطة. إذاً الدولة القطرية التي لها عصبية كأي تجمع بشري لا بد أن تنعكس هذه العصبية على النظام الحاكم فيها متمثلاً بأشخاصه، الأمر الذي حقن فيهم شيئاً من الولاء العاطفي، والولاء العاطفي هذا قطري بطبيعة الحال ويظهر بصورة متقطعة وممزوجة مع الولاءات والعواطف القومية التي يشعر بها الأشخاص الحاكمون.

ـ ٣ ـ

الدولة ـ كما يعرفها بعض المفكرين ـ مؤسسة من المؤسسات المتعددة. والمؤسسة بتعريفها الاعتيادي المقبول تقريباً هي عبارة عن مجموعة قواعد للسلوك والتصرف يتبعها مجموعة من الناس، هدفها تكييف سلوك وتصرف الفرد في ناحية وأكثر ليكون منسجماً مع تلك القواعد والهدف العام. إن النقابة والنادي والجمعية العلمية والحزب السياسي والدين والشركة والدولة كلها مؤسسات بهذا المعنى، فحواها الحقيقي مجموعة من القواعد أو القوانين التي تهدف إلى تكييف تصرف الأفراد بحسب مقتضيات الهدف العام للمؤسسة. والدولة كمؤسسة بهذا المعنى تتضمن مجموعة من القوانين (المكتوبة وغير المكتوبة) وقواعد السلوك والتصرف التي تعمل كلها من أجل تحقيق الانسجام بين سلوك الفرد وهدف المجتمع وهدف المجتمع ومصلحته واستمراريته وتلك هي كما يقال قواعد اللعبة.

من ذلك يستنتج منطقياً أن الدولة القطرية لا بد أن تؤثر على سلوك الأفراد فيها، وبخاصة الأفراد الذين يشكلون نظامها السياسي، فالفرد الذي يحتل مركزاً سياسياً في الدولة القطرية لا يستطيع أن يتجاهل قوانين وقواعد السلوك فيها والقوانين هذه بطبيعتها قوانين منسجمة مع مصلحة الدولة.

إن النظام الوحدوي العقيدة لا يستطيع أن يحكم وأن يستمر إلا بالانسجام مع قوانين الدولة نفسها المنسجمة هي بدورها مع مصلحة القطر.

والقوانين التي تشرع والقواعد التي تتولد في المجتمع، لا يمكن إلا أن تكون منسجمة مع الدولة، أي مع مصلحتها وأوضاعها المحددة ومع استمراريتها، إذ لا يمكن تصور العكس، ولو حدث ذلك لما استطاعت الدولة أن تبقى أو أن تستمر. صحيح هناك إمكانية وجود قوانين أوسع من مصلحة الدولة،

كما من الممكن أن تتطور في المجتمع قواعد للسلوك ذات أهداف أوسع من ذلك، ولكن كل ذلك في حدود بقاء الدولة واستمراريتها، فالدولة شيء محدود وليس مطلقاً، كذلك تكون قوانينها التي لا يمكن أن تكون مطلقة وعامة، فهي بطبيعتها خاصة، بمعنى أنها تتعلق بشيء محدود خاص هو الدولة. ربما يقال أيضاً إن النظام الوحدوي يستطيع أن يغير بعض قوانين الدولة وأن يشرع قوانين جديدة، وذلك صحيح، ولكن ذلك يبقى محدوداً في نطاق معين؛ فالنظام الوحدوي يستطيع أن يشرع قوانين ذات أهداف وحدوية ولكنه في عمله هذا يبقى محدود الإمكانية بحدود بقاء الدولة واستمرارها، فهو لا يستطيع مثلاً أن يعرض وجودها واستمرارها إلى الخطر، فكلما ازدادت القوانين التي تهدف لما هو أوسع من مصلحة القطر، ابتعدت الدولة عن هدف البقاء والاستمرار، وهكذا حتى يصل في النهاية إلى نقطة الزوال، إذاً فما يستطيع النظام الوحدوي أن يفعله بقوانين الدولة القطرية يبقى محدوداً إلا إذا أراد زوالها. هناك قوانين أساسية لا يمكن أن تكون إلا قطرية، والنظام السياسي لا يمكنه تجاهلها أو إلغاؤها، وهو مضطر إلى التكيف معها، كالقوانين التي تتطلب المحافظة على حدود الدولة وسلامة أراضيها وسيادتها التامة. وهكذا يصبح النظام الوحدوي بمرور الوقت مطبقاً لقوانين الدولة القطرية ومنسجماً معها، لا بل إن الانسجام مع بعض القوانين وتطبيقها يكون واجباً وطنياً وتصبح المصلحة الوطنية (القطرية) قيمة عليا وهدفاً سامياً.

ولكن المهم في هذا الموضوع ليس الانسجام مع قوانين الدولة القطرية، وقواعد اللعبة في تسيير شؤونها، بل تناقض ذلك مع الاتجاه الوحدوي وأثره على تصرف النظام الوحدوي المبادئ. إن النظام الوحدوي وهو يحكم دولة قطرية ويطبق أنظمتها وقوانينها، لا يستطيع دائماً أن يكون منسجماً مع المصلحة القومية كما لا يستطيع أن يتحصن بمرور الوقت ضد التأثير القطري الذي يخلقه الحكم في الدولة القطرية. النظام الوحدوي مضطر بالضرورة إلى أن يتصرف قطرياً وأن ينسجم في سلوكه مع ضرورات المصلحة القطرية. كما إن ممارسة الحكم في الدولة القطرية بمرور الوقت وبالتفاعل مع الظروف، لا بد أن يترك أثراً مكيفاً للسلوك مع الظروف والأوضاع السائدة في القطر. إن مسألة التفريق بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية قد تكون واضحة سهلة المعرفة في بعض الأمور ولكنها ليست كذلك في بعض الأمور الأخرى. كما إن الآثار الإقليمية التي ترشح من الحكم القطري بمرور الوقت مسألة غير منظورة وبطيئة التكوين، لذلك ليس من السهل رصدها كما ليس من السهل مقاومة آثارها.

الخلاصة هي أن الدولة القطرية تنطوي في ذاتها على عامل موضوعي يؤدي إلى تكييف سلوك النظام الوحدوي إلى حد ما مع الأوضاع القطرية ومصلحة الدولة القطرية.

ـ ٤ ـ

لنأخذ جانباً آخر لهذه المسألة يتمثل في أن النظام الوحدوي المبادئ عندما يضطلع بمهمة الحكم في الدولة القطرية يواجه حالات من الخيار والمفاضلة بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية، ولكن هذه المفاضلة غالباً ما تكون مفاضلة بين الملموس المباشر (وهو القطري) وغير الملموس البعيد (وهو القومي). إن الأمور القطرية تكون في هذه الحالة أموراً ملموسة يستطيع الحاكم أن يراها وهي تواجهه بشكل مباشر عملي. أما الأمور القومية فهي، في غياب الوحدة الفعلية، تبقى في عداد الأمور غير الملموسة بالنسبة إلى من يتخذ القرارات ويضطلع بالحكم؛ فهي لا تتعلق بدولة موجودة يتولى تصريف شؤونها. كما إنها في بعض الأحيان أمور المستقبل وليست أمور الحاضر. كما إن آثار القرارات ونتائجها غالباً ما تكون غير مباشرة في المسائل القومية، ومباشرة في الأمور القطرية في مثل هذا الوضع. لكل هذه الأسباب من الممكن جداً أن يؤدي الشعور بالمسؤولية من قبل النظام الوحدوي إلى أن يتخذ قرارات لمصلحة القطر الذي يحكمه قد لا تكون في بعض الأحيان منسجمة تماماً مع المصلحة القومية.

كما لا يخفى أن الشعور بالمسؤولية إزاء القطر الذي يتولى شؤونه ومقتضيات الدفاع عن النظام وحمايته وتثبيت أقدامه، من العوامل التي من شأنها أن تساعد بمرور الوقت على تطوير نظرة واقعيه تهتم بالواقع الموجود، وهو واقع القطر، أكثر من الاهتمام بمسألة الوحدة القومية. إن سقوط النظام يعني انعدام تلك الإمكانية. وإزاء ذلك أيهما أفضل: المحافظة على بقاء النظام في الحكم الآن والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من اهتمام وجهود لتدعيم النظام وحل مشاكل القطر الذي يحكم فيه، وبالتالي المحافظة على إمكانية تحقيق الوحدة حتى ولو لم يكن الآن، أم الاتجاه نحو العمل الوحدوي الآن وإهمال المشاكل القطرية وصرف النظر عن تقوية النظام والتعرض بالتالي إلى السقوط وضياع كل إمكانية إلى تحقيق الوحدة؟ في مثل هذا الخيار لا يستطيع النظام إلا أن يختار الطريق الأول وهو اختيار عقلي صحيح. ولكن المسألة لا تكون عادة بمثل هذا الوضوح، وبدائل الاختيار لا تكون دائماً على هذه الشاكلة من التناقض والانفصال، فالأمور عادة متداخلة بعض الشيء. الصعوبة تكمن في معرفة أين تنتهي مهمة الدفاع عن

النظام وحل المشاكل القطرية، وأين تبدأ مهمة تحقيق الوحدة، وما هو الحد الفاصل بين المرحلتين، كما تكمن في كيفية تجنب استمرار مرحلة على حساب مرحلة، أي تجنب تحول الحالة المؤقتة إلى حالة دائمة، وهكذا.

إن المشاكل الداخلية للقطر قد تكون على درجة من الأهمية والخطورة والإلحاح التي تتطلب جهوداً واهتماماً كبيراً بالأمور التي قد تستنفد الجزء الأعظم من طاقة النظام وقواه للتفكير والتخطيط والعمل. وبعبارة أخرى، هناك عوامل موضوعية تنبع من الواقع اليومي والشؤون العملية لتسيير الحكم والدفاع عنه وإنجاح مهمته في حد ذاتها تؤدي بطبيعة الأمور إلى زيادة الاهتمام بالشؤون القطرية، الأمر الذي لا يمكن أن يكون في كثير من الأحوال إلا على حساب الاهتمام بالشؤون القومية بحكم كون جهود وفعالية أي نظام مهما كان، هي في النهاية محدودة.

وبالطبع إن هذا الميل إلى الاهتمام بالشؤون القطرية يتناسب طردياً مع درجة تعقيد المشاكل التي يواجهها النظام وظروف القطر الذي يحكم فيه من جميع الوجوه. كما إن هذا الميل يتطور بصورة تدريجية وغير محسوسة في الغالب حتى يصبح واقعاً. وهو واقع قد يستثير في بعض الأحيان ردود فعل معاكسة من قبل النظام لمقاومته وإرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فهو ملاحظ وموجود، وهو في حصيلته النهائية ميل نحو القطرية وقوة تضغط على النظام القومي المبادئ في اتجاه قطري.

ـ ٥ ـ

من عوامل الضغط على النظام الوحدوي المبادئ، أن تسيير الحكم عملية تؤدي إلى الانغماس، فتعقيدها والدخول في تفاصيلها من شأنه أن يخلق جواً خاصاً متشنجاً وغير مريح، وذلك بعكس الشؤون القطرية التي يراها ويسمع عنها كل يوم وينغمس فيها. إن الحواس كانت دوماً وسيلة محدودة للمعرفة، فالنظر يتعود على الأشياء التي تعرض أمامه باستمرار، والأذن تتعود على ما تسمعه باستمرار، فتتكون العادات ويتأثر الذهن ويبدأ الإنسان يتصور أن هذا الذي يراه ويسمعه كل يوم هو كل ما هو موجود في العالم، أو أهم ما هو موجود على الأقل. من الصعب على الإنسان إدراك حقيقة الأمور التي لا يراها ولا يسمع عنها ولا يحتك بها ولا يتفاعل معها حتى ولو كان وجودها حقيقياً وكان هو يعلم ذلك بالذهن المجرد. إن حجم ما هو قريب وملموس بالحواس عادة أكبر من حجم ما

هو بعيد لا تقع عليه الحواس، وتلك هي الميول الوهمية التي يكونها ذهن الإنسان بالتدريج وهي من عوامل قصوره وضعفه من دون شك. لذلك يقال إن زيارة بلد من البلدان تعطي من المعلومات أكثر بكثير من القراءة عنه، ولذلك يقال بضرورة أن يقوم الأشخاص المسؤولون عن الحكم دوماً بزيارات إلى البلدان الأخرى ليطلعوا على العالم ومن أجل أن تحصل عندهم المقارنة بين الحقيقة وبين ما كونه الذهن عندهم بالتدريج من ميول متحيزة نحو المحيط الذي يعملون فيه ويتأثرون به. إن جميع الذين أتيحت لهم فرص رؤية البلدان الأخرى المتقدمة يدركون أن النظر إلى مشاكل بلادهم وهم في الداخل يختلف عن النظر إليها عندما يعيشون في الخارج. إن الذين أتيحت لهم فرصة العيش في بلدان كبيرة متقدمة قوية يدركون أهمية الوحدة العربية بشكل أشد وأقوى مما كانوا عليه قبل أن تتاح لهم تلك الفرص.

إذاً، هناك ميل غير علمي في الذهن للانحياز نحو الوضع الذي يعيش فيه، الأمر الذي يشكل في حد ذاته قوة دافعة نحو القطرية عند النظام القومي الحاكم. وهناك الإعلام الموجه الذي يساعد بحد ذاته على تكوين صورة مكبرة للقطر، وبالتالي يساعد على زيادة الاهتمام بشوؤن القطر. إن الإعلام الموجه وهو يقوم بتأدية مهمته في دعم النظام، لا يستطيع إلا أن يبالغ وأن يكبر صورة ذلك القطر. ومن خلال تلك الصورة الوردية الناصعة التي يرسمها يوحي بصورة لا واعية بالاكتفاء الذاتي وبعدم الحاجة إلى ما هو وراء الحدود، وهكذا يساهم في تقوية الانجذاب نحو الشؤون القطرية.

كما إن مصادر المعلومات مثل أجهزة الأمن التي تشكل القنوات التي يحصل النظام بواسطتها على الأخبار والحوادث التي تقع في الخارج، غالباً ما تقوم بدور مساعد لهذا الاتجاه، فهي أجهزة تبقى في أساسها قطرية مهما طعّمت بالعناصر القومية الاتجاه، تخشى المسؤولية ولا تستطيع المجازفة بأمن الدولة القطرية، وتميل إلى نقل ما تعتقد أنه مرغوب ومريح للنظام. لذلك فمن المنتظر أن تصب جهودها في الاتجاه القطري أكثر من أي اتجاه آخر.

ـ ٦ ـ

تلك هي عموماً حدود الظاهرة، فماذا يمكن أن نعمل من أجل معالجتها؟ هل يستطيع النظام القومي المبادئ أن يتخذ إجراءات وأن يقوم بأعمال من شأنها تعديل هذه الميول؟ هذا هو المهم طبعاً. هناك المبدأ القائل بضرورة معالجة القضايا

القطرية من وجهة نظر قومية (أي على أساس قومي) وهو مبدأ يبدو أنه مقصود بوصفه معادلة لحل هذا التناقض، وكان سبب وضعه من الأساس هو الإحساس باحتمال قيام مثل هذا الوضع. ومهما يكن فهو ينطوي على جانب إيجابي هو الوعي بوجود مثل هذه المشكلة على الأقل، أي التنبه لوجودها. ولكنه من الناحية الأخرى، يبقى مجرد مبدأ يصعب إيجاد الصيغ العلية إلى تطبيقه.

لذلك فالمسألة باقية من دون معالجة طالما أن التجسيد العملي لذلك غير موجود أو غير معروف تماماً.

هل هناك ما يمكن أن يعمل في هذا الخصوص؟ أي هل توجد إجراءات أو أعمال يمكن القيام بها لتحييد هذا الميل أو على الأقل لتخفيف أثره؟ الجواب على ما أعتقد ايجابي.

هناك مثلاً التربية والثقافة التي يمكن أن توجه باتجاه يغرس ويقوي الاتجاه القومي عند الشعب، بخاصة الجيل الجديد. إن التوجيه القومي للشعب بجميع أشكاله وبمختلف وسائله من الكتب المدرسية إلى التماثيل والنصب التذكارية، مسألة مهمة جداً لأنها بتكوين رأي عام قومي الاتجاه تخلق قوة معدلة للوضع القطري، وضاغطة في الاتجاه المعاكس. وبذلك يجد النظام عوناً لاتجاهه القومي ومساعداً له للتغلب على الاعتبارات القطرية، وبخاصة الزيادة والمغالاة في الاهتمام بها. إن الظروف التي تخلق في الدولة القطرية اتجاهاً منسجماً معها تجد ما يعدلها في الرأي العام القومي الاتجاه، وإلا فإن الدولة القطرية ككيان حي مستمر يصارع من أجل البقاء والدفاع عن النفس، لا بد أن تنعكس أوضاعها على الرأي العام وتحصل بالتدريج عملية التلاؤم فيتحول الرأي العام بالتدريج إلى رأي عام قطري. أما إذا كان الرأي العام قومي الاتجاه فإنه يشكل بذلك قوة معدلة لتلك الميول وربما مؤثرة فيها، عن طريق التفاعل المتقابل. من هنا كان دوماً التأكيد على أهمية التوجيه القومي وطبع جميع مظاهر الحياة العامة بالطابع القومي.

إن مسألة التربية القومية في التعليم بمختلف مستوياته تحتل أهمية خاصة في تكوين جيل قومي المبادئ، مؤمن بالوحدة من أجل ضمان المستقبل، ولا سيما بعد أن واجهت مسألة الوحدة ما واجهته من انتكاسات، وما رشح من تلك الانتكاسات من أفكار الضعف والهزيمة وهبوط الروح المعنوية.

وبالمنطق نفسه، وبدرجة لا تقل إلحاحاً عن ذلك، هناك حاجة ملحة جداً إلى التثقيف القومي في داخل المنظمات السياسية التي تضطلع بمسؤولية الحكم،

فهي الأدوات التي تقود البلاد، الأمر الذي يجعل لنوعية ميولها أهمية مركزية في تقرير النتائج. ولا يخفى أن المنظمات السياسية التي تقود الحكم في الدولة القطرية هي ذاتها معرضة لآثار الميول القطرية الناضجة من ظروف الحكم والدولة، لذلك فهي بحاجة إلى حماية من أخطار هذه الميول ومقاومتها وتعديل آثارها بالتثقيف المستمر والتربية السياسية.

وعلى العموم هناك حاجة إلى مراجعة دورية للأوضاع الفكرية والثقافية لدى الرأي العام وفي داخل المنظمات السياسية وفي مؤسسات المجتمع كافة، وإلى تنظيم حملات ثقافية معاكسة للميول التي تنشأ عن الظروف القطرية تأخذ شكل حملات منظمة واسعة النطاق تتناول وسائل الثقافة وقنوات التربية العامة بمختلف وجوهها.

هناك مجال آخر من الممكن القيام بشيء مفيد فيه للغرض الذي نتحدث عنه، وهو التقريب بين القطر الذي يقوم فيه النظام القومي وبين الأقطار الأخرى بكل ما تعنيه عبارة التقريب. إن النظام الحاكم يقود السلطة السياسية، ويسيطر عليها وبيده اتخاذ القرارات، لذلك فمن الممكن جداً أن ينهج نهجاً من شأنه أن يربط القطر الذي يحكمه بالأقطار العربية الأخرى في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وزيادة الروابط هذه من شأنها أن تخلق وضعاً من التشابك، وتبادل المصالح والعلاقات المعنوية والمادية المتقابلة التي تشكل بمجموعها قوة ضاغطة في اتجاه الوحدة أو على الأقل معدلة للميول القطرية وصمام أمان ضد ما ينتج عنها.

هناك أمور كثيرة يمكن أن تعمل في مجال تسهيل تجارة المرور وانتقال اليد العاملة وحرية عمل العمال الفنيين وغير الفنيين وأصحاب المهن والخريجين، بدلاً من معاملتهم معاملة رعايا الدولة الأجنبية كما هو متعارف عليه دولياً. هناك مسألة حرية السفر إلى البلدان العربية وحرية دخول أبناء البلدان العربية وإقامتهم وسكناهم وكل ما يتعلق بذلك من إجراءات، وهناك مسألة حرية الشراء والبيع والتملك والتجارة والبناء وتأسيس فروع للشركات والمكاتب التجارية.

وهناك كل مسائل الأمور الاجتماعية مثل الزواج وإقامة الزوجات ومنح الجنسية. وفي الناحية الثقافية والتعليمية هناك الكثير مما يمكن أن يعمل من أجل زيادة الترابط والدمج كقبول الطلبة ومنح الشهادات ومعادلتها والبعثات والزمالات والمساعدات المالية وانتقال الطلبة وإقامتهم وتوحيد المناهج والكتب المدرسية ونظم التعليم.

وفي مجال السياسة الاقتصادية، أصبح من المعروف أنه من الممكن لا بل من المفيد جداً الاتجاه نحو التكامل والوحدة الاقتصادية وإلغاء الحواجز الجمركية وزيادة حجم التبادل التجاري. كما لا يخفى أثر المشاريع الاقتصادية المشتركة في تكوين المصالح المتبادلة والقاعدة المادية للتوحيد، أي خلق ظروف اقتصادية تجبر على التوحيد وتجعل الانفصال مضراً أو حتى غير ممكن. إن المواصلات المشتركة مثل الطرق وسكك الحديد وخطوط أنابيب نقل النفط وأساطيل النقل البحري وناقلات النفط وشركات الطيران والاستثمار الموحد لأحواض الأنهار ومشاريع توليد الطاقة ومكافحة الآفات الزراعية والمصافي المشتركة، كلها أمثلة عن المشاريع التي فيها مصلحة للجميع ومن شأنها أن تخلق تشابكاً في المصالح يمتن بدوره وشائج الشعور القومي.

إن جهود التقارب والاندماج من الممكن أن تشمل أيضاً نواحي التشريع والأوضاع الإدارية والتنظيمية كافة؛ فللدولة عدد كبير جداً من القوانين والأنظمة والقرارات التنظيمية أكبر بكثير مما نعرف وما يخطر على البال لأول وهلة، ولا بد أن يكون هناك قسم منها على الأقل من الممكن إعادة النظر فيه وتعديله لجعله موحداً مع ما هو موجود في قطر أو أكثر من الأقطار العربية.

فليست القوانين الخطيرة المختلف عليها هي المقصودة هنا، بل هناك قوانين كثيرة أخرى غير مختلف عليها وليست في الانتباه العام من الممكن تعديلها من دون أن يخلق ذلك أي صعوبة قطرية، فالقوانين البحرية واستعمال الطوابع والمرور والمرافعات والعقوبات وتنظيم الأمور الحقوقية والنفوس أمثلة على ذلك.

كما توجد أمور كثيرة يمكن توحيدها بقصد خلق التماثل مع الأقطار العربية يمكن الوصول بها إلى التفاصيل مثل التقسيمات الإدارية والعملة والمقاييس والأوزان وغيرها. وعلى العموم، المقصود من كل ذلك هو العمل من أجل خلق أعلى درجة ممكنة من التماثل مع الأقطار العربية في مختلف نواحي الحياة بقصد إيجاد مظاهر حياة قومية موحدة تساعد بدورها على خلق ذهن موحد وتقاوم ميول الاختلاف القطري والشخصية القطرية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الفن والأدب بجميع أشكاله في تكوين الرأي العام القومي والاستفادة القصوى من مبتكرات الصناعة الحديثة في هذا المجال، مثل السينما والمذياع والشاشة الصغيرة. وحتى المؤتمرات بجميع أنواعها العلمية والفنية والمهنية والنقابية والسياسية والطلابية وغيرها يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً في ذلك. إن اجتماع أبناء البلدان العربية في

مثل هذه المناسبات وتعارفهم واطلاعهم على قطر عربي آخر، أمور من شأنها أن تساعد بصورة غير مباشرة على التقارب والتفاهم وتذويب الفوارق النفسية والفكرية.

وباختصار المقصود من كل ذلك هو أن يعمل النظام القومي كل ما هو ممكن وإلى أقصى حد، من أجل خلق التماثل والاندماج مع الأقطار العربية الأخرى.

وبهذا الصدد لا بد من الإيضاح أن المقصود هو أن يقوم النظام الوحدوي بذلك وحده من دون اشتراط المقابلة بالمثل، أي أن ينجز ذلك حتى ولو لم يقم القطر أو الأقطار العربية الأخرى بعمل مماثل. إن مبدأ المقابلة بالمثل كما هو معروف مبدأ يحكم العلاقات بين الدول المستقلة ولا يصلح إطلاقاً للتطبيق بين الأقطار العربية، والنظام الوحدوي منتظر منه بصورة تلقائية أن يتجاوز ذلك.

الملاحظة الإيضاحية الأخرى هي أن القول بأهمية مثل هذه الإجراءات يجب ألا يعني إطلاقاً أنها كافية أو أنها تؤدي تلقائياً إلى الوحدة أو أي شيء من ذلك. إن خلاصة هذه المقالة، هي أن النظام الوحدوي المبادئ الذي يحكم في دولة قطرية سرعان ما يجد نفسه أمام ضغط عوامل قطرية نابعة من صميم أوضاع الحكم ومقتضيات الدولة وبدلاً من أن يتركها تؤثر فيه يستطيع هو أن يعدل مفعولها بإجراءات معاكسة. أما الإجراءات المعاكسة هذه فهي لا تؤدي بذاتها إلى الوحدة، بل قد تساعد على قيامها سلبياً على الأقل، أي بإضعاف الميول القطرية. أما الوحدة فهي في النهاية عملية ثورية لا يصنعها إلا العمل الإرادي.

١٥ ــ الوحـدة والاستقـلال(*)

ـ ١ ـ

قبل أن نستهل مناقشة العلاقة بين الوحدة والاستقلال، قد يكون مفيداً أن نعرف الاستقلال وأن نحدد القضية التي تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء عليها. القضية، التي هي موضوع هذه المقالة، هي مدى انسجام الدولة الصغيرة مع متطلبات الاستقلال في عصرنا الحديث، ومغزى ذلك بالنسبة إلى وضع التجزئة العربية الحاضرة. هل أن ظهور الدولة الصغيرة في الوطن العربي اليوم مسألة تؤدي إلى تصديع الاستقلال الوطني أم لا؟.. وفي النهاية أليست الوحدة العربية هي السبيل المضمون للمحافظة على الاستقلال إزاء العالم الخارجي؟.. تلك هي القضية التي تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء عليها.

ونقطة البداية في البحث هي: ماذا نعني بالاستقلال؟.. الاستقلال مشتق من السيادة.. والسيادة تعني بحسب مبادئ العلوم السياسية، المقدرة الكاملة للدولة على تصريف شؤونها الخارجية والداخلية، متجسدة بالمقدرة الكاملة في اتخاذ القرارات وسن التشريعات المتعلقة بتصريف تلك الشؤون. ومن ذلك يتضح أن الاستقلال يعني ذلك الجزء من مضمون السيادة المتعلق بالشؤون الخارجية، أي العلاقة بالدول الأخرى. ومن أجل زيادة التوضيح لا بد من الإشارة إلى أهمية عبارة «المقدرة الكاملة»، أي المقدرة المطلقة. إن المقدرة يجب أن تكون كاملة أو مطلقة في تصريف الشؤون الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، بما في ذلك سن التشريعات..

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٤، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٧٨)، ص ٣ ـ ١٤، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

ذلك هو المقياس الثابت النظري للاستقلال. والدولة تكون مستقلة بمقدار ما تقترب مقدرتها من الكمال في اتخاذ القرارات في سياستها الخارجية والداخلية، وبالعكس يكون الاستقلال منقوصاً بمقدار ما تتحدد تلك المقدرة.

ذلك من ناحية التعريف النظري للاستقلال، أما من الناحية العملية، فالسؤال المهم، بالنسبة إلى موضوع البحث، يتعلق بالتطورات التي حدثت في عالمنا الحاضر، التي تدفع في طريق الابتعاد عن الاستقلال الحقيقي. وبعبارة أخرى: هل في عالمنا الحاضر اتجاهات تبعد الدولة الحديثة عن الاستقلال؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك الاتجاهات وكيف تؤثر، بصورة خاصة، على أوضاع الدول الصغيرة؟ وسؤال كهذا يبدو، للوهلة الأولى، غريباً. إذ المعروف أن عصرنا الحديث هو عصر تثبيت استقلال الدولة وحمايته بسبب نمو تأثير الرأي العام الدولي وازدياد تأثير مبادئ القانون الدولي، وظهور الأمم المتحدة، وشيوع مبادئ عامة تدعو إلى احترام سيادة جميع الدول، وعدم التدخل في شؤون الغير، واستنكار استخدام القوة في العلاقات الدولية وإلى التوازن في مراكز القوى في العالم.. إلخ. إن كل ذلك صحيح، فالوضع السياسي، في عالمنا الحاضر، يختلف عما كان عليه قبل قرون، عندما كانت العلاقات الدولية معتمدة، إلى حد بعيد، على القوة. ولكن عالمنا الحاضر على درجة عالية من تنوع الاتجاهات وتباين التيارات. فكما تنمو فيه اتجاهات معينة، تنمو فيه، أيضاً، اتجاهات مضادة لها. إن العصر الحديث يشهد تطورات أخرى معاكسة لاتجاه حماية استقلال الدول، أي أن في عالمنا الحاضر تيارات من شأنها إضعاف استقلال الدولة الحديثة بدلاً من تقويته. فما هي هذه الاتجاهات؟

قبل الخوض في موضوع الاتجاهات المضادة، لا بد من التنويه بنقطة مهمة تتعلق بصميم الموضوع. إذا كان صحيحاً أن عالمنا الحاضر قد شهد تطورات لصالح تثبيت استقلال الدولة، فذلك لا يعني إطلاقاً اختفاء الميل إلى استخدام القوة إزاء الغير اختفاء نهائياً. إن عالمنا الحاضر لا يزال يضع في حسابه، بصورة واضحة، احتمال استخدام القوة في التعامل الخارجي وتهديد استقلال الدولة، وليس أدل على ذلك من احتفاظ الدولة الحديثة بقوات مسلحة، وقليلة جداً تلك الدول التي لا تحتفظ بقوات مسلحة أو التي لا تولي عناية لذلك. فما هو السبب؟ أليس لحماية الاستقلال من تهديد محتمل؟ إذاً فالاحتمال لا يزال قائماً، وعصرنا الحديث يعرف حالات عديدة لاستخدام القوة لاحتلال أراضي الغير وتهديد الاستقلال الوطني لدولة أو لدول أخرى. لا بل إن التطور العلمي الحديث في صناعة الأسلحة قد جعل الحرب الخاطفة ممكنة، حيث أصبح من الممكن احتلال

أراضي الغير أو تحقيق أغراض عسكرية بفترة قصيرة نسبياً قبل أن يستطيع الرأي العام العالمي أو أي قوة أخرى أن تفعل شيئاً. إذاً، الدولة الحديثة، وبخاصة الدولة الصغيرة، لا تزال مهددة في استقلالها الخارجي، باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها، وذلك ليس بالظاهرة الجديدة، بل هو استمرار لظاهرة قديمة قدم ظهور الدولة، ورثها عالم اليوم من عالم الأمس.

ـ ٢ ـ

ولكن، إلى جانب ذلك، هناك اتجاهات حديثة من إنتاج عصرنا الحديث تعمل في اتجاه معاكس لاستقلال الدولة يمكننا التعرض إليها في ما يلي من البحث:

أولاً، هناك مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر من مهمات الحكومة، وبعبارة أدق من مسؤولياتها؛ فعلى أثر ما أصاب الاقتصاد الرأسمالي من أزمات، بخاصة الأزمة الحادة الشهيرة في الثلاثينيات من هذا القرن، نمت في عالم الغرب بعض الأفكار التي تدعو إلى سيطرة الحكومة على الشؤون الاقتصادية حماية للمجتمع وللمصلحة العامة، بدلاً من تركها في يد الأفراد أصحاب المصالح الاقتصادية الذين يتصرفون بدافع مصالحهم الذاتية الخاصة في الربح. وبذلك ظهرت البرامج الاقتصادية العامة التي تتولى الحكومة تنفيذها، وأصبحت الحكومة مسؤولة إلى حد ما عن الشؤون الاقتصادية وازداد تدخلها من هذه الشؤون.

ولعل التطور الأهم الذي دفع في هذا الاتجاه هو ظهور الأفكار الاشتراكية، بكل ما تحمله من أفكار التخطيط واضطلاع الحكومة بمسؤولية تامة لتسيير الاقتصاد الوطني وتنظيم الحياة الاقتصادية والاضطلاع بعملية التنمية على وفق خطط اقتصادية تنفذها بصورة مباشرة. ولعل من أهم ما حققته الأفكار الاشتراكية من آثار، في عالمنا المعاصر، هو أنها قد ثبتت مبدأ المسؤولية العامة في الحياة الاقتصادية. أقول حدث ذلك بتأثير الاشتراكية، سواء أكانت أممية أم غير أممية.

وفي أقطار العالم الثالث، حيث الحاجة إلى التنمية الاقتصادية ملحة، وحيث حصلت تلك البلدان على استقلالها إثر تصفية الاستعمار القديم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، نشأ هذا الاتجاه. وحيثما قامت الدولة الحديثة، دولة الاستقلال، اعتبرت مسؤولية الحكومة عن التنمية أمراً بديهياً. وبذلك ظهر التناقض بين الرغبة والواقع. إن الحكومة مسؤولة عن رفع مستوى المعيشة للجمهور ولكن عدداً كبيراً من تلك الدول هي دول صغيرة محدودة الإمكانيات من حيث الموارد الطبيعية أو

البشرية. إن التنمية تحتاج إلى رأس المال لتمويل المشاريع لتنمية الموارد الطبيعية أو البشرية. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من استيراد السلع الإنتاجية وحتى الاستهلاكية والخبرة الفنية. إن كل ذلك يحتاج إلى عملة صعبة أكثر مما تستطيع البلاد أن تحصل عليه من مصادرها الذاتية. وبذلك ظهرت مشكلة نقص رأس المال ونقص العملة الصعبة. وقد ازدادت المشكلة تعقيداً باضطلاع الحكومة في الدولة الحديثة بمسؤوليات الخدمات العامة التي أصبحت، بتأثير الأفكار التقدمية الجديدة التي شاعت في العالم، من مسؤوليات الحكومة أيضاً: مثل التعليم والصحة والمواصلات. . إلخ.

إذاً، إن حكومة الدول الجديدة في العالم الثالث، وهي المسؤولة عن حماية الاستقلال الوطني إزاء الدول الأخرى، والتي تضطلع بمسؤولية تصريف الشؤون الخارجية، تتحمل، في الوقت نفسه، الأعباء المالية التي تتطلبها التنمية والخدمات. وعندما يحدث أن تكون الموارد الذاتية للدولة غير كافية لسد تلك الأعباء يحصل الوضع الحرج وينشأ التناقض، وهو ما حصل الآن في أغلب حالات دول العالم الثالث. إن وضعاً كهذا لا بد أن يؤدي في الأمد الطويل إلى الضغط على الاستقلال الوطني.

ثانياً، هناك أعباء مالية جديدة نشأت عن طبيعة الدولة الحديثة. أي أن الدولة الحديثة، بحد ذاتها، غالية الكلفة، فالحد الأدنى الضروري لتسيير الدولة الحديثة قد ارتفع عما كان عليه في الماضي بسبب تطورات العصر الحديث في حد ذاتها. إن الحكومة الحديثة ذات كلفة عالية بسبب نمو جهاز الإدارة وأجهزة الأمن والشرطة. كما إن مسألة التمثيل الخارجي قد أصبحت ذات كلفة أكبر بازدياد عدد الدول وظهور العديد من المنظمات الدولية. يضاف إلى ذلك مؤسسات الدولة المستقلة التي نشأت حديثاً والتي أصبحت من مظاهر الاستقلال كإنشاء شركة طيران ومصرف مركزي وغيرها من المؤسسات، ناهيك بمصروفات المخابرات والإعلام والعلاقات العامة. وهنا يصح ما قيل نفسه عن موضوع التنمية والخدمات من حيث علاقة هذه الأعباء المالية التي تتحملها حكومة الدولة الصغيرة المستقلة حديثاً المحدودة الموارد بقضية الاستقلال، والذي ينعكس في العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، بخاصة مع الدول الكبيرة الغنية.

ثالثاً، وفي مجال تطور العلوم التطبيقية في الصناعة، حدث تطور مهم ذو علاقة وثيقة بقضية التنمية.

التنمية، كما هو معروف، تحتاج من جهة، إلى رأس المال، كما أوضحنا

سابقاً، ومن جهة أخرى تحتاج إلى سوق واسعة لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها مشاريع التنمية من أجل أن تكون تلك المشاريع اقتصادية. والمقصود بأن تكون اقتصادية، هو ببساطة أن يكون مردودها أكبر من كلفتها، بحيث يتولد فائض يمكن إعادة استثماره في مشاريع جديدة. وهكذا تستمر عملية تكوين رأس المال وزيادة الاستثمارات. إذاً، السوق الواسعة التي تستطيع أن تمتص إنتاج المشاريع الجديدة أمر أساسي لعملية التنمية، فأين هو ذلك في الدولة الصغيرة المحدودة السوق المبتدئة في سلّم التنمية؟ قد يقال، مثلاً، إنه يمكن تصريف فائض الإنتاج عن طريق التصدير إلى الخارج، ولكن محدودية ذلك واضحة بالنسبة إلى دولة صغيرة فقيرة الإمكانيات ذات مستويات اقتصادية وفنية منخفضة عندما تحاول أن تدخل مجال التصدير ومنافسة إنتاج الدولة الصناعية المتقدمة. السوق الوطنية لا بديل عنها في عملية التنمية، ولكن ذلك ليس هو كل المقصود.

إضافة إلى هذا الوضع الحرج بالنسبة إلى الدولة الصغيرة من حيث ضيق سوقها المحلية، فإن التطور الحديث في العلوم التطبيقية في الصناعة، قد أدى إلى تفاقم المشكلة. إن الوحدة الإنتاجية التي تمثل الحد الأدنى الاقتصادي لصناعة سلعة ما هي نفسها قد حدثت فيها تحسينات بسبب التقدم العلمي والاختراعات الحديثة، فأصبحت قادرة على أن تنتج كمية أكبر من السلع مقارنة بما كانت عليه في السابق. كما إن طرقاً إنتاجية جديدة قد ظهرت بحيث أصبحت الوحدة التي تمثل الحد الأدنى الاقتصادي قادرة على إنتاج أضعاف ما كانت تنتجه في السابق من السلعة نفسها. كل ذلك يعني أن الوحدة الإنتاجية التي كانت اقتصادية لحجم سوق معين قد أصبحت، بعد التحسين أو بعد اختراع طريقة جديدة في الإنتاج، تحتاج إلى سوق أكبر من أجل أن تبقى اقتصادية، وإلا فإن استخدامها سيؤدي إلى ظهور فائض في الإنتاج على ما تستطيع السوق الداخلية أن تمتصه. وبعبارة أخرى: إن ثمار التقدم العلمي، من أجل أن توضع في الاستخدام ويستفاد منها، لا بد أن تكون السوق واسعة وبمقدورها أن تمتص الزيادة في الإنتاج الناتجة عن ذلك، وإلا فلا يمكن استخدامها.

إذاً، إن الدولة الصغيرة المحدودة السوق عليها، والحالة هذه، أن تختار بين أن تستفيد من التقدم العلمي والفني وتستخدم الآلات والطرق الإنتاجية الجديدة ويحصل لديها فائض في الإنتاج، وبين أن تبقي على استخدام الآلات والطرق القديمة... وفي كلتا الحالتين تتحمل ضرراً اقتصادياً سببه ضيق السوق الداخلية الناتج عن قلة السكان أو ضعف قوتهم الشرائية أو الاثنين معاً.

ذلك في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية، ولكن المشكلة تزداد تعقيداً وحدّة

في مجال إنتاج السلع الإنتاجية. المعروف أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تصبح ممكنة من دون أن تستطيع الدولة النامية أن تنتج السلعة الإنتاجية نفسها، أي أن تنتج الآلات التي تنتج آلات صناعة السكر أو الأقمشة أو غير ذلك. والسلسلة تتعقد أكثر والمشكلة تزداد أكثر عندما نتحدث عن الآلات التي تنتج تلك الآلات، وهكذا. فإذا كانت السوق المحلية للدولة الصغيرة الفقيرة أضيق من أن تستوعب ما تنتجه مشاريع التنمية من سلع استهلاكية، السكر والأقمشة أو الترابة مثلاً، فإنها، بالطبع، ستكون أضيق إذا ما فكرت تلك الدولة بإنتاج الآلات التي بدورها تنتج آلات صناعة السكر أو الأقمشة أو الترابة، والتنمية الحقيقية لا تحصل من دون ذلك. إن خطأ شائعاً يرتكب عندما نتحدث عن التنمية بلغة المشاريع لسد الحاجة المحلية من السلع الاستهلاكية للحلول محل الواردات، فذلك ليس إلا بداية التنمية، والبداية ليست هي كل شيء، فالسلسلة يجب أن تستمر لتدخل البلاد في مجال إنتاج السلع الإنتاجية إذا أرادت تحقيق تنمية حقيقية.

رابعاً، هناك تطور حديث آخر يدفع في الاتجاه نفسه، هو تطور وسائل الاتصال والحصول على المعلومات في عالمنا الحديث. إن الدولة في العالم الثالث الآن أبعد ما تكون عن العزلة عن العالم الخارجي؛ فالسفر وظهور وسائل الثقافة الجماهيرية ووسائط الإعلام الحديث وظهور الإعلان التجاري، بوسائله وضخامته الحديثة التي نشهدها اليوم، كلها قد أدت إلى شيوع المعرفة عن السلع والخدمات الجديدة وعن أنماط الحياة في الدول المتقدمة الغنية. إن الجماهير في العالم الثالث، أخذت تشعر بالفرق الشاسع بين مستوى معيشتها وبين مطامحها التي ساعدت المعرفة عن العالم الخارجي في تكوينها. وقد أدى ذلك إلى تقوية الشعور بضرورة السرعة في تحسين مستوى المعيشة للوصول إلى مستوى المعيشة في العالم المتقدم، الأمر الذي يشكل ضغطاً سياسياً على حكومات تلك الدول. والمشكلة تظهر بشكلها الحاد في الدولة الصغيرة الفقيرة، حيث يشعر الجمهور فيها بالفرق الشاسع بين واقعه وبين ما يرغب أن يكون عليه. ومن الطبيعي أن تعتبر الحكومة الموجودة هي التي يجب أن تتحمل هذه المسؤولية. وما حالة القلق وعدم الاستقرار التي نشهدها في كثير من بلدان العالم الثالث إلا بسبب التناقض الذي تعيش فيه تلك البلدان. إن كل ذلك يشكل ضغطاً سياسياً على الحكومات القائمة في تلك البلدان، فالحكومة، في مثل هذه الأوضاع، تحاول مثلاً، أن تعمل أقصى ما تستطيع في مجال التنمية الذاتية، ولكنها، في النهاية، عندما لا تستطيع أن تحل المشكلة، لا بد أن تتجه إلى الخارج، فيأتي موضوع المساعدات الأجنبية. وفي غمرة عملية التفتيش والحصول على تلك المساعدات، لا بد أن تكتشف تلك

العلاقة الجذرية بين السياسة والاقتصاد، ويتضح لها أنه بين قضية الاستقلال وقضية التنمية ورفع مستوى المعيشة (بخاصة عندما يراد أن يحصل ذلك بشكل سريع تخفيضاً للضغط الداخلي) تناقض عملي واضح، فتعزيز إحداهما لا بد أن يكون على حساب الأخرى.

خامساً، الوضع السياسي الدولي، الحاضر نفسه، قد شهد تطوراً مهماً يجلب الانتباه، هو ظهور الدول الكبرى ذات النشاط العالمي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي دول كبرى يتسع نطاق نشاطها وقدراتها ليشمل جميع أرجاء العالم. والسوق الأوروبية المشتركة سائرة تدريجياً لأن تصبح كتلة عالمية كبرى من هذا النوع. وكل من الدول الكبرى قد كوّن حوله معسكراً متحالفاً معه، وبذلك ازدادت عملية الاستقطاب وظهرت الأحلاف العسكرية والكتل الاقتصادية. المهم، في ظاهرة الدولة الكبرى، هو أن مجال نشاطها أصبح العالم كله، فهي، من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية، تستطيع أن تعمل وتؤثر في أي مكان من العالم. وأدى التطور الهائل في وسائل المواصلات والحصول على المعلومات، عن طريق الأقمار الصناعية والتصوير الجوي، إلى أن أصبحت معلوماتها عن الدول الأخرى عالمية وإلى حد بعيد غير محدودة، ثم ظهرت، وتطورت بسرعة، وسائل التأثير في الدول الأخرى عن طريق الإعلام والمخابرات، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الـ سي آي. إيه (C.I.A) خير مثال على النشاط العالمي الذي تقوم به.

لقد كشفت التحقيقات الأخيرة التي ظهرت، ذلك الدور الواسع المتنوع المجالات الذي تلعبه في الشؤون الدولية، والإمكانيات الهائلة المسخّرة في نشاطها. وعندما جرت انتخابات الرئاسة لآخر مرة في حياة الرئيس ديغول في فرنسا قالت إحدى صحف فرنسا الكبرى، تعليقاً على دور لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في تلك الحملة الانتخابية، أن من الصعب الحديث عن استقلال الدول مع وجود وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في عصرنا الحديث، حتى أصبح من الممكن تسمية هذا العصر بعصر وكالة الاستخبارات الأمريكية. إن وسائل الضغط والحصول على المعلومات والتدخل في الشؤون الداخلية والتأثير الإعلامي والنفسي والزعزعة الداخلية، كلها أمور قد تطورت وسائلها وأصبحت وسائل في يد الدول الكبرى للتأثير، بواسطتها، على الدول الصغرى. إن عملية اختراق استقلال الدولة الصغيرة، من قبل الدول الكبرى بالوسائل غير المباشرة وبالطرق التي تستهدف جوهر الاستقلال، وليس شكله، قد ازدادت في عصرنا الحديث. إن ما ظهر مؤخراً من معلومات عن نشاط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية شيء كثير، إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون حقيقة هذه المؤسسة من حيث السعة والقوة

واتساع النشاط أكبر من ذلك. هذه المؤسسة تعمل على نطاق عالمي في جمع المعلومات والتأثير في الأوضاع المحلية للبلدان الأخرى بما يتلاءم مع مقتضيات السياسة الخارجية الأمريكية. إن قوة هائلة، مثل قوة هذه المؤسسة، لا يمكن أن يصد تأثيرها جدار الدولة الصغيرة الفقيرة في أمريكا اللاتينية أو في آسيا أو في أفريقيا، لا بل إنها مؤثرة حتى في أوضاع الدول الأوروبية الغنية والقوية.

هذه هي صورة الوضع في عالمنا المعاصر بالنسبة إلى استقلال الدولة الصغيرة. ذلك الاستقلال الذي يتعرض إلى تأثير القوى والتيارات المشار إليها. المهم هو التنويه أن عصرنا الحديث يتسم بالحرص على مظاهر الاستقلال وشكلياته. أما الجوهر والمضمون فهو، في الحقيقة، معرض إلى عوامل التعرية والتآكل بفعل تأثير هذه القوى.

لقد نشأ، في عالمنا المعاصر، تيار خفي، وبخاصة بالنسبة إلى الدولة الصغيرة، بين المحافظة على الاستقلال شكلاً وروحاً، وبين تحقيق شيء من التقدم والتنمية والرفاهة للجماهير الفقيرة. إن الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من فرص التقدم المتاحة والحصول على المساعدات الاقتصادية والفنية، أمور من الصعب تحقيقها في عالمنا المعاصر بالنسبة إلى الدولة الصغيرة، من دون تحديد إرادة الدولة في تصريف شؤونها الخارجية وتحديد مواقفها من القضايا الدولية المطروحة وتحديد نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى.

قد يقال، مثلاً إن الاستقلال مسألة نسبية، وهو بتعريفه النظري لا وجود له في عالمنا المعاصر، عالم المصالح المتشابكة والعلاقات المعقدة، فلا توجد دولة مستقلة غير الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وحتى استقلال هاتين الدولتين، بالمقياس المطلق، محدود أيضاً، فاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية نفسها محدود بفعل تأثير وجود الاتحاد السوفياتي وهكذا.

أظن أن مثل هذا التحليل، وإن كان ينطوي على شيء من المنطق النظري، إلا أن الاستنتاجات التي يمكن أن يوصل إليها، صعبة القبول. إن الاستقلال، بمعنى حرية التصرف في العلاقات الدولية، شيء جوهري، ولا يمكن قبول تحديده بحجة الواقع الموجود. صحيح أنه لا يوجد هناك مقياس مطلق للتفريق بين الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة، ولا للتفريق بين ما يمس الاستقلال وما لا يمسه، ولكن كل ذلك لا يمكن أن يؤدي بنا إلى التسليم بسلامة الوضع الراهن في العلاقات الدولية. في عالمنا المعاصر وضع أصبحت فيه الدول الصغيرة الفقيرة لا تملك من الاستقلال إلا الشكل تقريباً، فهي مسلوبة الإرادة تقريباً في تصريف شؤونها

الخارجية، وأسيرة إما لمصالحها الاقتصادية الملحة، وإما إلى الضغوط الموجهة عليها والتأثيرات الخفية التي تفعل فعلها في سلب أو إضعاف تلك الإرادة. إن تحليل عملية التصويت، التي تجرى سنوياً أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة، توضح كيف تحدد الدول الصغيرة الفقيرة مواقفها إزاء القضايا المطروحة للبحث، وعلاقة ذلك بمواقف الدول الكبيرة الغنية. إن مسألة الحد من الاستقلال بالنسبة إلى بعض الدول الصغيرة قد وصل إلى درجة أصبحت فيه بوضع يشبه وضع الحماية غير المعلن.

ـ ٣ ـ

لنتحول الآن إلى مناقشة الموضوع بالنسبة إلى البلدان العربية. ماذا يعني كل ذلك بالنسبة إلى الوضع في الوطن العربي؟ ولنبدأ أولاً بخطر الصهيونية العالمية على استقلال البلدان العربية، أو على الأقل على جزء مهم منها.

الصهيونية حركة عدوانية ذات مصالح توسعية معروفة، وهي ترمي إلى تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تستطيع أن تسيطر على المنطقة وأن تتوسع على حسابها، وبخاصة أنها تتجه نحو تكوين قوة نووية وقد أصبحت بالفعل كذلك. إن هذا الوضع يهدد، من دون شك، استقلال البلدان العربية ويجعل الصهيونية العالمية والدول الغربية المتحالفة معها قادرة، متى شاءت، على التدخل في شؤون البلدان العربية والضغط عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإسرائيل سبق أن استخدمها الغرب لهذا الغرض في العدوان على مصر إثر تأميم قناة السويس، كما إن تصريحات بعض القادة الإسرائيليين حول استعدادهم لحماية مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي ترمز إلى التفكير بهذا الدور في المنطقة العربية.

ومن الناحية الاقتصادية فإن البلدان العربية، عموماً، بلدان صغيرة. إذ ليس في الوطن العربي الحاضر بلد واحد فيه الإمكانيات لتحقيق تنمية حقيقية بالمعنى العلمي للتنمية، لا من حيث الموارد ولا من حيث السوق. قد يقال إن دولاً صغيرة، مثل هولندا وبلجيكا وإنكلترا واليابان، استطاعت تحقيق تنمية حقيقية، وهو صحيح. ولكن ذلك حدث بالاعتماد على عامل الاستعمار الذي وفر لتلك الدول موارد من خارج حدودها ووضع تحت تصرفها أسواقاً غير سوقها الداخلية؛ ففي فترة معينة من الزمن كانت هذه الدول تسيطر مباشرة على بلدان أخرى هي المستعمرات. كما إن التنمية التي حصلت فيها كانت في وقت لم تكن فيه المنافسة في الأسواق العالمية من الشدة على ما هي عليه الآن. إن جميع الأقطار تتمتع باستقلال قانوني، ولكن هل الاستقلال الحقيقي متوافر؟ إن مسألة تحول

السلطة المحلية في أقطار الخليج العربي إلى دولة مستقلة، بعد زوال الاستعمار الغربي، مسألة تسترعي الانتباه وأغلب الظن أن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاتجاه قد أصبحت محسوسة، بدليل أن سكان هذه المنطقة أنفسهم بدأوا يشعرون بذلك. وما تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بدلاً من قيام دولة مستقلة في كل إمارة من الإمارات إلى تضمها، إلا دليلاً على هذا التحسس.

ولا يقتصر الأمر على الحاضر، بالنسبة إلى بلدان هذه المنطقة، بل الأمر يتعدى ذلك إلى مستقبل البلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك العربية السعودية. إن البلدان العربية، بمجموعها تملك ٢٩٩,٩ بليون برميل من احتياطي النفط، وفيها من الأراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه ٤٧٠٥٢ ألف هكتار، في حين أن مجموع الاحتياطي النفطي الموجود في العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة، يبلغ ٢٢٠,٩ بليون برميل. ولكن هذه الأقطار تملك من الأراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه فقط ٧١٣ ألف هكتار. أي أن هذه الأقطار تملك ٧٣,٧ في المئة من احتياطي النفط الموجود في كل البلدان العربية، بينما تملك ١,٥ في المئة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان العربية.

والأرقام هذه تدلل، بنفسها، على مدى تعرض مستقبل هذه الدول إلى الخطر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون النفط مورداً ناضباً. وبالطبع فإن تصور قيام صناعة عصرية ثقيلة على أساس اقتصادي منافس في هذه الأقطار، لتكون قاعدة إلى اقتصاد دائمي، إنما هو تصور غير واقعي. وإذا ما أخذت كل هذه العوامل بعين الاعتبار، يتضح لنا مدى تعرض مستقبل هذه الأقطار إلى الخطر، وبالتالي استقلال الدولة نفسه.

والأقطار العربية الأخرى ليست في وضع مختلف جوهرياً عن ذلك، فهي إن اختلفت ففي درجة التعرض ليس إلا.

لنأخذ الوضع في اليمن الديمقراطية، كيف يمكن تحقيق التنمية في هذا البلد الفقير جداً، حيث إقامة صناعة حديثة أمر غير ممكن لأسباب موضوعية، والزراعة الحديثة، هي الأخرى، غير ممكنة لارتفاع كلفة الإنتاج فيها بالنسبة إلى المردود، ولم يبق غير استثمار الثروة السمكية، ذلك ما صرح لي به شخصياً وزير خارجية سابق لهذا البلد كان في قمة السلطة السياسية. إن ذلك هو المورد الوحيد تقريباً المتاح للاستثمار الاقتصادي، واليمن العربية، هي الأخرى، بلاد فقيرة متخلفة جبلية تعاني من عدم الاستقرار السياسي منذ قيام الجمهورية، فكيف تستطيع بلاد، مثل اليمن العربية، بأوضاعها الاقتصادية المعروفة، أن تحقق تنمية

جذرية من دون موارد ومن دون استقرار سياسي؟ والجزائر، التي تطمح في التصنيع، كيف تستطيع ذلك من دون سوق واسعة تمكنها من امتصاص فائض الإنتاج؟ وفي ليبيا، كيف السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية بحجم سكانها الحالي؟ ويصح، الشيء نفسه على المغرب، وبدرجة أكبر على موريتانيا. السودان، هذا البلد الغني بموارده الزراعية، يفتقر إلى رأس المال والخبرة الفنية والاستقرار السياسي. وحتى مصر، أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان، تعاني من مشكلة اقتصادية مستعصية تقريباً، هي قلة الموارد الطبيعية من جهة، وتزايد السكان من جهة أخرى. ويصح الشيء نفسه، تقريباً، على الأقطار العربية الأخرى التي لم يرد ذكرها، فكل بلد منها، بمفرده، لا يستطيع تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

ـ ٤ ـ

الاستقلال مسألة جدية لا يمكن الاكتفاء منها بالشكل. والاستقلال في عالمنا المعاصر، من أجل أن يكون حقيقياً، لا بد أن تتوافر له عناصر أساسية: أولاً أن يكون البلد المستقل متمتعاً، بدرجة جيدة، من الأمن، والأمن بتعريف بسيط، يعني عدم وجود قوة أخرى مخاصمة تطمع فيه بشكل أو بآخر، بينها وبينه تفاوت مهم في القوة. والاستقلال يتطلب أيضاً أن تكون البلاد قادرة، إلى درجة معقولة، على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية معتمدة إلى درجة كبيرة على مواردها الذاتية، بما في ذلك توافر السوق المحلية الضرورية لقيام الصناعة الثقيلة وإنتاج السلع الإنتاجية. وهو يتطلب أيضاً أن يكون البلد قادراً على إنتاج حاجته (أو الجزء الأكبر منها) من المواد الغذائية، وألا يكون معرضاً لحاجة غذائية في مرحلة بدأت بها ظاهرة النقص الغذائي واحتمال ظهور أزمة غذاء. وليس أقل من ذلك أن لا يكون البلد معرضاً لنقص في مصادر الطاقة. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن توافر النفط في البلدان العربية لا يعني عدم تعرض الأقطار العربية لأزمة طاقة، إذ ليست كل البلدان العربية منتجة للنفط. كما إن الاستقلال الحقيقي يتطلب درجة عالية من الاستقرار السياسي الذي يغلق المنافذ أمام التدخل الخارجي وتأثير التيارات الأجنبية. وكما هو معروف، إن عدم الاستقرار يعود، بالدرجة الرئيسة، إلى فقر وضعف الدولة الصغيرة المعرضة للهزات والتأثيرات الخارجية.

هذه، بصورة موجزة وعامة، الشروط الأساسية لتوافر الاستقلال الحقيقي، وهو استقلال الشكل والجوهر معاً، فأين هذه المتطلبات من واقع الحال بالنسبة إلى الدولة في الوطن العربي، وبخاصة الدولة الصغيرة؟

إن الدولة الصغيرة الفقيرة التي تنوء أحياناً بعبء مصاريف بعثاتها السياسية في الخارج، وتعجز عن تمويل المشاريع الصغيرة لإنتاج سلع استهلاكية، لا يمكن، في نهاية المطاف، أن تكون مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال.

الوطن العربي، في وضعه الحاضر، مجزأ إلى كيانات صغيرة، وأي من هذه الكيانات لا يملك، وحده، الإمكانيات الذاتية لبناء دولة تستطيع أن تحقق درجة معقولة من الاستقلال الحقيقي ـ الاستقلال بمعنى القدرة الذاتية على تحقيق تنمية حقيقية (بالتعريف العلمي للتنمية) ـ وأن تملك وحدها الإمكانيات الذاتية لتحقيق الاستقرار السياسي والمناعة ضد عوامل التأثير والزعزعة والاختراق القادمة من وراء الحدود. إن وضع الدولة في الوطن العربي لا يختلف، من حيث الجوهر، عن وضع كثير من الدول المعرضة في استقلالها، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع فارق أساس واحد. إن الدولة الصغيرة المعرضة في ما يسمى بالعالم الثالث قد لا يكون لوضعها مخرج إلا تكييف استقلالها بما يتلاءم مع حاجاتها للدفاع عن النفس والتنمية ورفع مستوى المعيشة للجمهور، أما في الوطن العربي، فذلك ليس هو الخيار الوحيد المتوافر، إذ يوجد الخيار الأفضل ألا وهو الوحدة.

البلدان العربية أمامها طريق واضح للقوة والتنمية الحقيقية وهو طريق الوحدة السياسية لتكوين دولة قوية في هذه المنطقة من العالم. ومن حسن الحظ، فإن الإمكانيات المتاحة كبيرة من حيث الموارد المادية والبشرية والموقع الجغرافي. الوطن العربي، إذا كان دولة واحدة مندمجة الموارد، وموحدة القوى المادية والبشرية، يستطيع أن يكون دولة مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال، وأن يكون ذا شأن في العالم.

إن مأزق استقلال الدولة في الوطن العربي له حل، ربما هو غير متاح لدول أخرى في العالم الثالث. الوحدة هي الأساس الحقيقي للاستقلال في الوطن العربي، للاستقلال الآن وفي المستقبل، فالدفاع ضد الأخطار الخارجية، وأهمها الصهيونية العالمية، والتنمية الحقيقية والضمان في الغذاء والطاقة، أمور كلها ممكنة التحقيق في إطار الدولة العربية الواحدة التي تضم جميع الكيانات الموجودة حالياً في الوطن العربي.

إن استقلال الدولة في الوطن العربي، بوضعه المجزأ الحالي، لا يمكن أن يكون حقيقياً، بل لا بد من أن يتكيف (ولو بدرجات متفاوتة) لمواجهة ضغط الظروف، الأمر الذي يعني، في النهاية، قبول تحديد الإرادة في تصريف الشؤون الخارجية والداخلية، أي التنازل عن جزء من السيادة، كما سبق وأوضحنا علاقة

الاستقلال بالسيادة. إن ذلك لا بد أن يحصل شاءت الدولة أم أبت، فهو من طبيعة الأمور. والوحدة، من الناحية الأخرى، بالنسبة إلى الدولة في الوطن العربي، تعني التنازل عن شيء من الاستقلال، وبالتالي التنازل عن جزء من السيادة (في حالة الوحدة الاتحادية مثلاً)، مع الفارق الجوهري، وهو أن فقدان جزء من السيادة، في الحالة الأولى، يكون لحساب الأجنبي، بينما هو، في الحالة الثانية، يكون لحساب دولة الوحدة، وهو في الحالة الأولى فقدان شيء مقابل لا شيء، بينما هو في الحالة الثانية فقدان شيء مقابل قوة المجموع العربي، وقوة المجموع العربي ترجع فائدته في النهاية بشكل قوة للأجزاء التي يتكون منها. فأيهما أفضل: أن تفقد الدولة مرغمة جزءاً من سيادتها للقوى الأجنبية، وبصورة دائمة؟ أم أن تتنازل بإرادتها عن جزء من سيادتها لدولة الوحدة العربية التي في ظلها سيتحقق الاستقلال الحقيقي لكل الأمة؟.. أظن أن الجواب عن ذلك واضح.

إذاً، الطريق المضمون لتدعيم الاستقلال الحقيقي هو طريق الوحدة. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن الوصول إلى الوحدة قد يكون بالتدريج بسبب طبيعة الظروف. كذلك عملية تدعيم الاستقلال يمكن أن تكون بالتدريج، فكل تقدم يتحقق على طريق الوحدة يؤدي، بصورة طبيعية، إلى تحقيق تقدم على طريق تدعيم الاستقلال والسيادة. وهكذا يسير الاثنان في خطين متوازيين وبعلاقة طردية. وكما يصح ذلك على درجة التوحيد، من حيث الرقعة الجغرافية، يصح أيضاً على درجة التوحيد من حيث نوعية الوحدة ابتداء من أبسطها وانتهاء بالوحدة التامة، فكلما كانت الخطوة الوحدوية أقوى وأقرب إلى الوحدة التامة، كانت درجة استقلال الدولة الجديدة أعلى وأقرب إلى الاستقلال الحقيقي.

١٦ ــ الوسائل غير المباشرة لتحقيق الوحدة العربية(*)

ـ ١ ـ

ستبقى الوحدة العربية هدفاً سامياً يسعى العرب إلى تحقيقه بغض النظر عن الظروف الحالية؛ فعملية التقدم البشري كانت دوماً عملية تغيير الظروف الموجودة وخلق أوضاع جديدة. والوحدة العربية مبدأ، بمعنى أنها مشتقة من المثل العليا للأمة العربية، وهي في الوقت نفسه خطة عمل من أجل التقدم بالمعنى الواسع للتقدم الذي تسعى إليه جماهير الأمة العربية في أرجاء الوطن العربي كافة.

إن ذكر الظروف الحالية أمر يستدعي الوقوف عنده توخياً للإيضاح، فما هو المقصود بذلك؟ المقصود هو أن الظروف الحالية ظروف سياسية سلبية، فقد تعثرت حتى الآن محاولات توحيد بعض الأقطار العربية عملياً، كما إن الرأي العام المشدود للعمل السياسي قد فتر اهتمامه بقضية الوحدة، تعكسه قلة الأدبيات التي نشهدها الآن عن ذلك، مقارنة بالفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والفترة التي صاحبت قيام أول خطوة توحيد في سنة ١٩٥٨.

كل ذلك صحيح بهذه الحدود، ولكن للموضوع جوانب أخرى لا بد من ذكرها؛ فالدولة القطرية قد ثبت فشلها عملياً في أخطر مهمة، هي مهمة الأمن

(*) في الأصل، ورقة قدمت إلى: **المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٥). ثم أعيد نشرها في: **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٦ ـ ١٥، وفي الكتاب رقم (١٠).

ضد العدوان الخارجي، وهو أساساً العدوان الإسرائيلي. والفتور في الرأي العام في ما يتعلق بموضوع الوحدة ثقافياً، أساسه نفسي أكثر من أي شيء آخر، وهناك اهتمام واضح بتقوية نسيج العلاقات العربية في غير المجال السياسي، وأهم شيء يمكن أن يذكر في هذا المجال، هو التعاون الاقتصادي، الأمر الذي عكسته مقررات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٠.

ـ ٢ ـ

يتسم الواقع العربي الحالي بصفة أساسية هي: أنه قابل للتغيير السريع أي أن الشكل السياسي الذي هو فيه الآن ليس ثابتاً ولا نهائياً، وبعبارة أخرى إنه ليس شكل الأمد الطويل، فهو مثل شكل المكعبات المتراكمة فوق بعضها البعض مكونة شكلاً هندسياً معيناً إلا أن تلك المكعبات ليست مترابطة برباط قوي يحفظ ذلك الشكل طويلاً. إن سحب قطعة واحدة من مكانها قد يؤدي إلى تداعي بقية المكعبات وتحركها من مكانها بحيث تأخذ شكلاً هندسياً جديداً مختلفاً تماماً عن الشكل السابق. إن تحقيق خطوة توحيدية بين قطرين عربيين، قد يؤدي بحد ذاته إلى انضمام قطر أو أقطار أخرى طوعاً أو بغير ذلك، والوضع الجديد قد يغير مجمل الوضع الحالي بالنسبة إلى العدو الصهيوني، والوضع الجديد قد يحدث بدوره هزة وجدانية عميقة تجتاح الوطن العربي محدثة انفجارات وتغييرات مهمة قد تؤدي إلى توسع دائرة النهضة وتسارع عملية التوحيد وهكذا. إن كل ذلك في حالة معينة وبشروط معينة قد ينتج في الأساس عن تغيير نظام محدد في قطر عربي معين. بالطبع لا يعني ذلك حتمية رياضية بالشكل المبسط القائم على أنه إذا حدث كذا سيحدث حتماً كذا، إذ ليس في التطور الاجتماعي شيء من ذلك. المهم هو القول: إن الوضع العربي بفعل تغيير واحد في قطر عربي واحد قد يؤدي إلى تغييرات متتابعة تتسع دوائرها حلزونياً مؤدية إلى نتائج لا يدل عليها المظهر الساكن للوضع السياسي العربي الموجود حالياً.

إن كانت هناك أمور عديدة هي موضع اختلاف في وجهات النظر وقابلة للاجتهادات، فإن من الأمور التي ليست كذلك، كون الوضع العربي يتصف بالترابط ووجود العلاقة بين أقطاره، فما يحدث في قطر عربي يؤثر بصورة مهمة على الأقطار الأخرى. إن الأنظمة العربية الحالية ليست نهائية. منها ما هو قومي النظرة والسياسة، وذلك ما يجعل الوضع القطري وضعاً مؤقتاً، ومنها ما يقوم داخله تناقض جوهري يعرضه إلى التغيير في أي وقت تنضج فيه عوامل التغيير وتسنح الظروف المساعدة على ذلك. وجميع هذه العوامل ليست محصورة في نطاق

القطر الذي تعمل فيه، بل تمتد إلى خارج الحدود القطرية. أما في مجال الأمن وخصوصاً في ما يتعلق بخطر العدو الصهيوني، فلا أظن أن هناك من يشك في وجود علاقة جذرية بين أمن أي قطر عربي وأمن الأقطار العربية الأخرى. إنه أمر محسوس وعليه الكثير من الأدلة. ولا يقل عن كل ذلك الشعور النفسي الذي يتجاوز الحدود القطرية، والشعور النفسي عامل مهم في التغيير السياسي، والعامل النفسي هذا من أكثر العوامل عبوراً للحدود.

والوضع العربي الحالي كأي وضع آخر لا بد له بمرور الوقت من تحقيق نوع من التوازن تتقابل فيه عوامل عديدة متباينة سياسية واقتصادية وعسكرية، داخلية وخارجية، مادية ومعنوية. ومن حصيلة التقابل والتفاعل والتأثير المتبادل، ينتج نوع من التوازن الذي يؤمن الاستمرار فترة من الزمن. لكن هذا التوازن، إنما هو توازن قلق ولا يؤمن الاستمرار إلا من يوم إلى يوم فهو غير ثابت ولا يمتد إلى الأمد الطويل. وهو بذلك يختلف عن التوازن الذي ينتج عادة بعد أن يأخذ النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي شكله النهائي أو شبه النهائي، من حيث أسسه العامة. عندما يحصل شيء من ذلك يصبح التغيير مقصوراً على التطور ضمن الأسس العامة الثابتة، أي أنه يقتصر في الغالب على أساليب التطبيق والتلاؤم مع الظروف. كذلك فإن التوازن الحالي في الوضع العربي هو توازن يؤمن الاستمرارية اليومية، أي القصيرة الأمد، ولكنه ليس ذلك التوازن الذي يحقق الاستمرارية على الأمد الطويل، إذ لا يمكن القول بصورة عقلانية إن الوضع العربي الموجود حالياً هو الذي سيكون موجوداً بعد عقود من السنين أو حتى بعد عقد واحد.

إن الوضع العربي مثل أي وضع آخر مهما بلغت حدة التناقضات فيه وقويت عوامل التغيير، فهو في الأمد القصير لا بد أن يكوّن نوعاً من التوازن، فتلك طبيعة الأشياء؛ فحتى حالة الحرب إذا ما طالت فإنها لا بد من أن يتكون فيها شيء من التوازن مهما كانت درجته وشكله بين الأطراف المتحاربة. إذاً، إن وجود التوازن في الوضع العربي الحالي لا يدل على شيء مناقض للفكرة التي نحن في صددها، فكرة التغيير من وضع التجزئة إلى وضع التوحيد؛ في الحقيقة إن التطور الاجتماعي وهو ينقل المجتمع من وضع إلى وضع آخر، يمر بسلسلة من التوازنات القصيرة الأمد، حتى يصل المجتمع إلى التوازن المستقر على الأمد الطويل، فحتى لو حصل تغيير جزئي في الوضع العربي الحالي، اقتصادي أو سياسي أو عسكري، فإن هذا التغيير سيزيل التوازن الراهن، ولكن سرعان ما

يتكون في مكانه توازن جديد هو الآخر مؤقت، وهكذا تتكون التوازنات المؤقتة القصيرة الأمد عقب التغييرات الجزئية، بالطبع فإن هذه التوازنات، لا يستغرق حدوثها فترات زمنية متساوية، ولا تتماثل من حالة إلى أخرى، فالواقع الاجتماعي معقد، وعملية التغيير التي تحصل فيه وتؤدي إلى قيام التوازنات هي الأخرى معقدة لا يحكمها قانون رياضي بسيط.

والخلاصة هي، أن الوضع العربي الحالي فيه توازن قلق قابل للزوال، وهو مترابط بصورة حية وجوهرية بحيث إنه يصبح معرضاً لحدوث سلسلة من التغييرات يمكن أن تنتج عن تغيير جزئي أو تغيير في قطر عربي واحد. وبالعبارات المألوفة فإن الوضع العربي يحمل في طياته ما هو غير منتظر اعتيادياً وقابل للمفاجآت. واستعمال عبارات «غير منتظرة» و«مفاجآت»، يأتي بمعنى خاص هو أن التوازن الظاهري في الوضع العربي لا يوحي بما يبرر استعمالها.

ـ ٣ ـ

إن التوازن القلق الموجود حالياً في الوطن العربي يمكن أن يتغير بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة. والمقصود بالصورة المباشرة هو حصول تغيير أو تغييرات من النوع الذي يؤدي إلى حصول تغييرات أخرى، والتغييرات الجديدة بدورها تؤدي إلى حصول تغييرات أخرى وهكذا. وعملية التغيير المترابط هذه من شأنها أن تفتح جداول عريضة بين الأقطار العربية تسمح للماء أن يعيد توازنه بحسب قاعدة الأواني المستطرقة. والعوامل غير المباشرة هي ذلك النوع من التغييرات الأقل حدة، وبالتالي الأبطأ مفعولاً فهي بمثابة السواقي الرفيعة التي ينساب من خلالها الماء ولكنه يحتاج إلى وقت أطول ليعيد توازنه، وهي بهذا المعنى عوامل مساعدة إلى التغير الجذري إذا ما حدث، أي أنها تساعد عملية التدفق من خلال الجداول الكبيرة عندما يحصل ذلك. وبعبارات محددة أخرى، إن عملية انتقال الوطن العربي، من حالة التجزئة إلى حالة التوحيد يمكن أن تتم بعوامل مباشرة هي تكوين الإرادة من خلال السلطة السياسية، لبدء عملية التوحيد بين قطرين أو أكثر، ولكن هذه العملية المباشرة، يمكن أن يكون هناك من يمهد لها بصورة غير مباشرة ويساعدها على الفعالية عندما تحصل. وتحت باب العوامل غير المباشرة هذه تقع جميع خطوات التقارب والتوحيد في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن أن تقوم بين البلدان العربية من خلال العمل العربي المشترك الذي تضطلع به مؤسسات الجامعة العربية، والخطوات الثنائية من هذا النوع التي تقوم بين الأقطار العربية. ولعل المقررات الاقتصادية التي نتجت عن

مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان عام ١٩٨٠، خير مثال على ذلك.

والنقطة التي نريد الوصول إليها هي أن العمل في هذا المجال، مجال العوامل غير المباشرة من أجل الوحدة العربية، يجب أن يستمر، ويجب ألا يقلل من أهميته، ويجب ألا تحول العوامل السياسية السلبية والوضع النفسي غير المواتي من دون ذلك الاستمرار، أو أن تنقص من الجهود التي يجب أن تبذل من أجله، فالنضال من أجل الوحدة هو نضال واحد في الجوهر، ويجب أن يستمر في مختلف الجبهات، فإذا كانت جبهة العمل المباشر، ساكنة في هذا الطرق، فذلك يجب أن لا يحول من دون العمل في مجال العوامل غير المباشرة لا مادياً ولا معنوياً.

ثمة كلمة من المفيد أن تقال في صدد العوامل غير المباشرة زيادة في الإيضاح. إن طبيعة هذه العوامل غير المباشرة هي أنها ذات مفعول غير محسوس بصورة آنية، فأثرها تراكمي ومفعولها لا يظهر إلا في الأمد البعيد؛ ولذلك فهي بطبيعتها هذه ليست لافتة للنظر المباشر وليست باهرة، الأمر الذي يجعل التأثر النفسي بها ضعيفاً نسبياً. ولكن هذه الجوانب المظهرية والمتعلقة بالانفعال لا تتعلق بالجوهر. وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من التثقيف حول أهمية هذه العوامل وضرورة زيادة الاهتمام بها وعزل عملية البناء في مجالها عن أثر العوامل النفسية، وبخاصة تلك التي يفرزها التوازن المظهري الذي يعيشه وضع التجزئة في الوطن العربي الآن. ولعل من أهم ما يرمز إلى التقدم الذي حصل في هذا المجال على الصعيد العربي، هو أن مؤتمر القمة العربية، أصبح لأول مرة يناقش الشؤون الاقتصادية بعدما كانت مناقشاته مقصورة على الشؤون السياسية. إن التوسع الذي حدث في إنشاء منظمات واتحادات متخصصة عربية هو في حد ذاته دلالة إيجابية على الرغم من كل النقائص وحالات الفشل في هذا المجال. لذلك من المفيد جداً استثمار هذا الإطار الذي تكوّن، وهذه القنوات التي فتحت، وهذه الشرعية التي نشأت من أجل مزيد من العمل في جبهة العوامل غير المباشرة من أجل الوحدة العربية.

ـ ٤ ـ

ثمة أمور أساسية عن العوامل غير المباشرة موضوع البحث لا بد من مناقشتها لتكوين فكرة أوسع من مجرد عبارات العنوان، فالفكرة لا يمكن أن تتضح حتى بالتعريف، بل تزداد وضوحاً بتناول المسائل التي تثيرها أو تتعلق بها.

العوامل غير المباشرة التي نتحدث عنها ليست بحاجة إلى تعريف بالمعنى

المدرسي، وأظن أن المقصود بها قد أصبح واضحاً مما سبق من المناقشة، كما إن علاقتها بالوحدة العربية، أو أثرها على الوحدة العربية من الناحية الإيجابية واضح كذلك. هناك نقطة مهمة في هذا المجال من الجدير إيرادها، ألا وهي أن خطوات التقارب والتوحيد في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتحقق بين البلدان العربية من شأنها أن تخلق نسيجاً من المصالح المحلية المرتبطة بتلك الخطوات؛ الأمر الذي من شأنه أن يوجد قوة محلية مؤيدة لاتجاه التوحيد أو على الأقل للخطوات التي تمت وتشكل بالتالي تياراً معاكساً لأي ميول غير وحدوية قد تنشأ قطرياً لسبب أو لآخر.

بعبارة أخرى، فإن مثل هذه الخطوات بمرور الوقت تجعل مصلحة عدد من المواطنين مرتبطة باستمرار بالخطوة التي تحققت؛ فإذا ما أراد نظام أو مجموعة من داخل ذلك القطر العمل ضد تلك الخطوات، اصطدم بمصالح مشروعة لأولئك الأفراد أو الجماعات، وبذلك تتكون قوة مضادة لميول التجزئة بالنظام الذي يختار مقاومة أو إلغاء تلك الخطوات الوحدوية التي تمت فلا يجد الأمر سهلاً بل يجد مقاومة عليه أن يحسب حسابها. وبذلك يتكون ما يسمى بـ «العالم الموضوعي» المؤيد لاتجاه التوحيد، وهو عامل المصالح المشروعة للأفراد أو الجماعات. ويتضح هذا الأمر في المجال الاقتصادي وفي المجال الثقافي وفي المجال الاجتماعي، إلا أنه بالطبع أكثر وضوحاً في المجال الاقتصادي. إن المنافذ التي تفتحها الخطوات التوحيدية في مجال العوامل غير المباشرة لانسياب المياه بمرور الوقت تتكون حولها منافع وتنسج حولها مصالح تخص أفراداً وجماعات في الأقطار التي فتحت بينها المنافذ ويصبح بالتالي إغلاق تلك المنافذ بقرار قطري أمراً ليس سهلاً حتى وإن لم يكن متعذراً. وعلينا ألا نستهين أو نقلل من أهمية عامل المصالح المشتركة في تحقيق الوحدة العربية. صحيح أن الوحدة العربية مثل أعلى، وقيمة عليا، إلا أن المصالح المشروعة هي الأخرى ليست بعيدة عن المثل والقيم العليا. وبذلك يتكون حد أدنى من العلاقات العربية يصعب على الأنظمة القطرية النزول تحته. وكلما ازدادت الخطوات التوحيدية ارتفع هذا الحد الأدنى، وهكذا، وبصورة تدريجية تراكمية، تتطور العلاقات في اتجاه التوحيد ومعها يضيق مجال التنافر والاختلاف بين تلك الأنظمة. إن هذه العملية غير المثيرة التي ربما تسير ببطء، موجودة الآن وتشكل علاقة إيجابية في الوضع العربي على الرغم من المظاهر السلبية التي ينم عنها الوضع السياسي العربي، وهو وضع الركود في موضع التجزئة.

إن خطوات التوحيد في مجال العوامل غير المباشرة لا تتم تلقائياً بالطبع، بل هي حصيلة العملية نفسها التي يتم خلالها اتخاذ أي قرار من اقتراح ومناقشة

وحسم بواسطة الإرادة السياسية للأنظمة العربية. وبعبارة أخرى فإنها في النهاية بنت الإرادة السياسية، والإرادة السياسية التي توجد هذه القرارات بإمكانها أيضاً أن تحميها وتديمها. إن الإرادة الحرة هي التي تخلق القرار المتعلق باتخاذ الخطوة. والإعراب عن تلك الإرادة يتمثل عادة بالإعلان وبالموافقة وبالتوقيع على الوثائق القانونية والتنظيمية الضرورية لإخراج تلك الخطوات إلى حيز الوجود. إن هذه العملية نفسها من الممكن أن تستخدم في مجال المحافظة على تلك الخطوة في المستقبل أي منع إلغائها أو إضعافها لأسباب سياسية ناتجة عن سلبيات الوضع العربي وتناقضات الأنظمة الموجودة فيه. ويتحقق ذلك عملياً عن طريق ما يسمى قرارات التحييد، أي تحييد العمل العربي المشترك في المجالات غير السياسية من السلبيات السياسية التي يمكن أن تنشأ مستقبلاً.

قد يقال إن قرارات التحييد هي قرارات، والقرارات في النهاية رهن إرادة الذين وافقوا عليها. وذلك صحيح، إلا أن عملية اتخاذ قرارات من هذا النوع تشكل في حد ذاتها عامل ضغط أدبي، وبذلك يكتسب قوة معنوية وقائية ضد ميول النكوص التي قد تنشأ في المستقبل، ومسألة الضغط المعنوي والأدبي مشتقة من أهمية الرأي العام في التقوية والإضعاف لهذا النظام أو ذاك. ومهما قيل في هذا المجال فالرأي العام العربي والعالمي مهم ويزداد أهمية. ومن الخطأ أيضاً التصور أن تلك الأهمية محصورة في الآثار المعنوية أو البعيدة المدى، فهي لا تخلو من الآثار المادية والمباشرة أيضاً، لذلك، أخذت هذه المسألة تفرض نفسها تدريجياً وتحتل مكانها في التصرف السياسي العربي وما تجاهلها إلا من قبيل الحماقة، وحتى الانتحار أحياناً. وبعبارة أخرى فإن القرارات التي تتخذها الحكومات العربية في ما يتعلق بتحييد العمل العربي المشترك ـ غير السياسي ـ عن تقلبات العوامل السياسية ليست غير ذات أهمية بل هي على العكس مهمة وعلينا أن نؤكد عليها بزيادة عددها ووضوحها، وما النصوص التي تؤكد على تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تضمنتها الوثائق الاقتصادية والتي أقرها مؤتمر القمة العربي في عمان عام ١٩٨٠، إلا مثالاً على ذلك وبداية جيدة. إن ذلك لا يعني بالطبع أن نظاماً أو أنظمة عربية سوف لا تخرق هذا التعهد أو سوف لا تحاول ذلك في المستقبل، فذلك محتمل، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن الاتجاه صحيح وعلينا التأكيد عليه مهما كانت نقائضه والصعوبات التي يتعرض لها في مجال التطبيق في المستقبل. إن منهج التأكيد على زيادة التعهدات القانونية من قبل الحكومات العربية لحماية الخطوات التي تتخذ من الأثر السلبي للتنافر السياسي الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل أيضاً إنما هو منهج سليم.

والجانب الجديد بالملاحظة هو وجود الفرصة الملائمة الآن لتدعيم العمل العربي المشترك في مجال الخطوات غير المباشرة، وهي الفرصة التي خلقتها العوائد المالية من تصدير النفط. والإمكانات المالية الكبيرة التي تكونت لدى بعض الأقطار العربية من هذا المصدر يمكن أن تكون لها جوانب إيجابية في هذا المجال؛ فهي من ناحية قد وفرت القدرة على معالجة بعض المشاكل العربية التي كان من المتعذر أو من الصعب حلها في السابق، فعندما نتحدث عن ربط البلدان العربية بشبكة حديثة من طرق المواصلات يرد في المجال الأول أن ذلك يتطلب موارد مالية كبيرة ليس بمقدور بعض البلدان العربية توفيرها. إن استثمار المياه أو المعادن بصورة مشتركة يتطلب رأس مال كبير، وكذلك الحال بالنسبة إلى جميع مرافق البناء التحتي، كتوليد الطاقة الكهربائية على سبيل المثال. إن الجزء المهم من مجالات العمل العربي المشترك في المجال الذي نتحدث عنه يخص هذا النوع من المشاريع التي لا يكفي لتنفيذها الاقتناع بفائدتها، أو اتخاذ القرارات بتنفيذها على نطاق عربي مشترك، بل هي بحاجة إلى التمويل. إن توافر رأس المال، سواء أكان بواسطة صناديق التنمية أم القنوات الثنائية أم حتى السوق المالية للقطاع الخاص، من شأنه تذليل عقبة مهمة في مجال تحقيق التقدم في العمل العربي المشترك.

وثمة جانب آخر يتعلق بذلك هو أن بعض الأقطار العربية التي كانت أنظمتها مترددة في جدوى العمل العربي المشترك سابقاً، قد أصبحت الآن بعد توافر الإمكانات المالية أكثر اقتناعاً بإمكانات ذلك التعاون، ما دفعها إلى أن تكون أكثر اهتماماً وأكثر فعالية مما كانت عليه في السابق، والأمثلة على هذه الحالات موجودة. وحتى في مجال العلاقات السياسية، فلا يمكن لأحد أن يتغاضى عن أن توافر الإمكانات المالية قد ساعد على تخفيف حدة بعض التناقضات السياسية أو حتى حلها. وبالطبع فإن أموراً أخرى لا بد من الإشارة إليها في هذا المجال تلافياً لسوء الفهم، منها أن الزيادة الكبيرة في الإمكانات المالية لم تكن متساوية بين الأقطار العربية، الأمر الذي ساعد على خلق شيء من التناقض بين الغني والفقير، كما إن قنوات انسياب هذه الموارد المالية لتغذية العمل العربي المشترك من جهة، والمساهمة في معالجة مشاكل التنمية والفقر في الأقطار العربية الفقيرة من جهة أخرى، ليست على ما يجب أن تكون عليه وإن كانت في تحسن.

على كل حال، ومع وجود الآثار السلبية، هناك فرصة ملائمة خلقتها زيادة عوائد النفط بالإمكان توظيفها لمصلحة عوامل التوحيد غير المباشر وما تنطوي عليه من مشاريع وبرامج عملية. إن الوعي بوجود هذه الفرصة لم يكتمل بعد، ومن ذلك يتفرع النقص الكبير الذي لا يزال موجوداً في معرفتنا عن كيفية

الاستفادة من هذه الفرصة عملياً لتقوية تلك العوامل وتوسيع نطاقها وزيادة نسبة التنفيذ فيها وتقوية ما هو منفذ منها حتى الآن. وكل ذلك يحتاج إلى الكثير من التوعية والإقناع والدبلوماسية والابتكار والعمل الدائب، وحتى الضغط أحياناً.

ـ ٥ ـ

تلك هي القضايا الرئيسة في موضوع العوامل غير المباشرة عندما يبحث موضوعها من حيث المحتوى. بقي بعض النقاط العملية التفصيلية التي نجد من المفيد تناولها أيضاً استكمالاً للبحث.

يلاحظ أن عملية اختيار مجالات التعاون، وبتحديد أكبر اختيار المشاريع المحددة، أمر يجب أن يتم على أساس واضح في الذهن مسبقاً. والأساس هو أن تلك المجالات أو المشاريع تتباين من حيث علاقتها بالمصالح القطرية انسجاماً أو تعارضاً، ومجال الاختيار في ذلك واسع. إن أي عمل مشترك يراد له النجاح ضمن ظروف سياسية مثل التي هو موجودة الآن في الوطن العربي، يتطلب نوعاً من الحذق في الاختيار. والمسألة الجوهرية في ذلك هي أن هذا العمل المنطلق من منطلق الوحدة يراد له أن يتحقق ضمن إطار سياسي غير ملائم، لا بل هو متناقض معه في بعض الحالات. وكما أوضحنا من قبل، فإن وضع التوازن السياسي الموجود حالياً هو وضع العلاقات السياسية العربية. وفي ظل هذه الأوضاع، وفي دائرة هذا المحيط، يراد للنشاط غير المباشر أن يحقق خطوات هي في جوهرها البعيد المدى تدفع في طريق التوحيد. إذاً، فلا بد من أخذ هذا الوضع السلبي بعين الاعتبار. ويكون ذلك في حسن اختيار مجالات التعاون ومشاريعه. ويتطلب هذا الحذق السير على مبدأ في الاختيار هو البدء بالمشاريع الأكثر انسجاماً مع هذا الوضع، أي المشاريع التي تنسجم فيها إلى أقصى الحدود الممكنة، المصالح القطرية مع المصالح القومية، أو بعبارة أخرى تلك المشاريع التي لا تتناقض مع الاعتبارات أو المصالح القطرية، وهكذا تدرجاً مع التقدم في هذا العمل الوحدوي. وبالطبع فإن حسن الاختيار يتطلب أول ما يتطلب توافر المعلومات التفصيلية الصحيحة عن الوضع العربي قومياً وقطرياً، أي وجود المادة الأولية التي يتم الاختيار على أساسها أو منها، وذلك هو دور الإحصاء والدراسات عن الواقع العربي من مختلف الوجوه.

الاعتبار العملي الآخر يتعلق بالمؤسسات. والمقصود بالمؤسسات الأجهزة التي يتم من خلالها تنفيذ برامج أو مشاريع الخطوات غير المباشرة. والمؤسسات

الموجودة حالياً هي عموماً من نوعين[1]: المنظمات الرسمية المتخصصة، والمنظمات الشعبية المتخصصة، أي الاتحادات.

إن جزءاً لا بأس به من نشاط هذه المؤسسات يتعلق بالدراسات والبحوث والإحصائيات وهو أمر مهم وضروري، ولكن ثمة قضية مهمة في الاتجاه الذي يأخذه هذا النوع من العمل. إن البحوث والدراسات يمكن أن تكون على نوعين: نظري وعملي. النظري كما هو معروف يتعلق بالبحث عن المبادئ العامة والاتجاهات الرئيسة التي إذا ما استجلبت يمكن أن تساعد على استنباط نظريات أو قواعد عامة لتكوين المعرفة، وهو أمر لا يمكن التقليل من أهميته، إلا أن المهم في ذلك ليس تقرير أنه مهم أو غير مهم، بل تحديد المكان الأمثل لذلك. والبحث النظري مكانه الأمثل هو الجامعات ومراكز البحث ومبادرات الأفراد المهتمين بهذا النوع من العمل الفكري. وأما المؤسسات التي تنشأ كأدوات للعمل العربي المشترك الذي نحن في صدده، فيجب أن تكون الأولوية في عملها الثقافي إلى ذلك النوع من النشاط المساعد على تكوين البرامج واستنباط السياسات واقتراح المشاريع القابلة للتنفيذ من قبل السلطة السياسية أي الحكومات العربية المعنية، وبذلك يتحقق ما نطلق عليه عادة عبارة التنسيق مع نشاط الدولة، أو الربط بحاجات الواقع، أو وضع الثقافة في خدمة المجتمع، إلى آخر التعبيرات المتداول استعمالها في هذا الصدد. وزيادة في التوضيح لا بد من ضرب مثال على ذلك، فعندما تعقد ندوة عن دور التربية والتعليم في الوحدة العربية، يجب أن يكون هدفها

---

(١) المنظمات الرسمية المتخصصة هي: اتحاد إذاعات الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والاتحاد البريدي العربي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومجلس الطيران المدني للدول العربية، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية، ومنظمة العمل العربية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والأكاديمية العربية للنقل البحري، وصندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والشركات المتفرعة عن هذه المنظمات.

أما المنظمات الشعبية المتخصصة فهي: اتحاد الأطباء العرب، واتحاد الصيادلة العرب، واتحاد الصحافيين العرب، واتحاد الكتاب والأدباء العرب، واتحاد المهندسين العرب، واتحاد الاقتصاديين العرب، واتحاد المحامين العرب، والاتحاد العام للفلاحين العرب، واتحاد العمال العرب، واتحاد المؤرخين العرب، واتحاد الشباب العرب، واتحاد الطلبة العرب، واتحاد الجيولوجيين العرب، واتحاد مجالس البحث العلمي العربي، واتحاد الحقوقيين العرب، واتحاد المعلمين العرب، واتحاد الناقلين العرب، واتحاد جمعيات العلوم النفسية والتربوية، واتحادات رياضية وعمالية فرعية متخصصة.

الأساسي تقديم مقترحات تستفيد منها وزارات التربية والتعليم في البلدان العربية في عملية توحيد المناهج، كتحديد مواد بعض الكتب، أو حتى تأليف كتب لهذا الغرض. وعندما تعقد ندوة عن المواصلات في البلدان العربية مثلاً، نرى أن يتمخض عنها مقترحات لمشاريع محددة لتحقيق اتصال أفضل بين الطرق البرية الموجودة حالياً في البلدان العربية وتحديد مواصفات تلك الطرق وكيفية تنفيذها والوسائل المالية الضرورية لذلك وكيفية توفيرها. . إلخ. وبعبارة أخرى، إذا كان النشاط الدراسي والبحوث ضرورياً في عمل المؤسسات الموجودة، وبخاصة الاتحادات الشعبية النوعية، فإن ذلك النشاط من أجل أن يكون أكثر فائدة ومتجهاً صوب الهدف، عليه أن يرتبط بصورة وثيقة بعملية تغيير الوضع العربي مادياً، أي لخدمة عملية التغيير التي تتوخاها الخطوات غير المباشرة صوب الوحدة، ولا يبقى في حدود العموميات التي لا تقربنا من التنفيذ. كما إن هذه المؤسسات ليست أفضل القنوات للبحث النظري العام المشدود إلى تنمية المعرفة البشرية. وبذلك يتحقق ربط تنسيقي بين المنظمات الرسمية المتخصصة وبين الاتحادات الشعبية المتخصصة، فتكمل إحداها الأخرى وتنفتح قناة الانسياب بينهما.

وهناك جانب نفسي لهذا الموضوع يتطلب الاهتمام. والجانب النفسي المقصود مصدره منبعان: **الأول**، انعكاس الوضع السياسي العربي غير الملائم لعملية التوحيد بكل ما ينطوي عليه من تنافر وإحباط وفشل في الخطوات السياسية التي اتخذت، أو أعلن عن النية بأن تتخذ. المنبع **الثاني**، هو العقبات التي تواجه الخطوات غير المباشرة نفسها. إن العمل العربي المشترك في المجالات غير المباشرة لم يكن خالياً من حالات الفشل أو المصاعب، فقد كانت كمية التنفيذ في بعض الحالات قليلة لا تتناسب مع الحد الأدنى للمعقول، وفي حالات أخرى اعترضت تلك الخطوات أو المشاريع أوضاع سلبية كهبوط الكفاءة أو الفساد الإداري أو الأخطاء الفنية الكبيرة أو الارتداد الرسمي العلني والضمني. ومن مجموع هذه العوامل السلبية تشكل وضع نفسي هابط نسبياً إزاء هذا النشاط الذي انعكس بحالات متعددة، كنقص الثقة، أو فتور الحماسة أو التردد، إن هذا الوضع النفسي غير الملائم لا بد من معالجته.

إن مقاومة وضع نفسي سلبي وإحلال وضع نفسي إيجابي في مكانه عملية تدخل فيها عوامل عديدة، ولها متطلبات لا يصعب معرفتها، كما إننا لسنا في صدد بحثها بالتفصيل. ولكن هناك قضية مهمة واحدة من المفيد التنويه بها في هذا الصدد هي توفير المعلومات عن العمل العربي المشترك المقصود، فمن دون شك هناك نقص كبير في المعلومات عن هذه الجوانب من حياة المجتمع العربي عموماً

لأسباب قد يكون من أهمها كونها لا تتعلق بالسياسة. إن الرأي العام العربي لا يزال مشدوداً إلى الأمور السياسية ويعيرها الأهمية الأولى ولكن على حساب الأمور الأخرى غير السياسية، وبنظري إن هذا النوع من توزع الاهتمام لا يمثل ـ كما قد يظن البعض ـ ميلاً إيجابياً، بل هو على العكس من ذلك مظهر من مظاهر التخلف والفهم الخاطئ للسياسة وللتطور الاجتماعي عموماً. وقد نتج من هذا الوضع الذهني العام وعن هذا الاتجاه الخاطئ، أن أصبحت وسائل الإعلام نفسها تسير في هذا الاتجاه، فهي الأخرى تعير الأمور السياسية أهمية كبيرة ليس بجانب الاهتمام بالأمور غير السياسية بل على حسابها. أتذكر أنني عندما كنت طالباً قرأت مرة كراساً عن ما تم انجازه من أعمال في المجال الثقافي بين البلدان العربية، وقد هالني ما قرأت من أمور مهمة كثيرة لم أكن أعرف عنها شيئاً أنا المواطن الذي أهتم بالشؤون العربية العامة وأتابعها. إن الذي يسمع ويقرأ وسائل الإعلام العربية ويقارنها بوسائل الإعلام في البلدان المتقدمة من حيث الأهمية التي توليها للأخبار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية والفنية والدينية والعسكرية والعمرانية ومختلف الشؤون الأخرى غير السياسية، يجد أن الفارق كبير جداً.

ولعل من أحسن الأمثلة على ذلك أن ما يعرفه الرأي العام العربي الآن عن مقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد عام ١٩٨٠ في المجال الاقتصادي قليل جداً. ويصح الشيء نفسه على نشاط مؤسسات العمل العربي المشترك بنوعيها الرسمي والشعبي. إن نشر المعلومات التفصيلية وإيصالها إلى جماهير الشعب وتحويلها من معلومات خاصة إلى معلومات عامة، سيكون له أثر مهم في معالجة الوضع النفسي السلبي الذي أشرنا إليه. ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الوضع النفسي السلبي هذا مقصور على الجماهير، بل هو موجود أيضاً في دائرة المسؤولين العرب أنفسهم، لذلك فإن معالجته أمر مهم ليس من حيث الرأي العام بل في ما يتعلق بموقف المسؤولين أنفسهم من الخطوات غير المباشرة التي تطرح للبحث واتخاذ القرار في المؤسسات العربية.

ـ ٦ ـ

من كل ما ذكر نستطيع أن نتوصل من نقاط التلخيص والاستنتاج إلى ما يلي:

أولاً، إن وسائل تحقيق الوحدة العربية غير مقصورة على الوسائل المباشرة، بل هناك وسائل غير مباشرة بإمكانها أن تكون فعالة على الأمد الطويل، وذلك عن طريق تكوين حد أدنى من التعاون العربي يرتفع باستمرار مع التقدم الذي

يتحقق في هذا المجال. إن شبكة من المؤسسات الرسمية والشعبية موجودة الآن تشكل بمجموعها وسيلة متاحة إلى تعاون بنّاء بالإمكان بذل جهد جدي جديد من أجل استخدامها لتحقيق المزيد من العمل المشترك. وهذا الجهاز الموجود حالياً بحاجة إلى أن ترتفع كفايته وتعالج أخطاؤه، ويمكن أن يتم ذلك ضمن الشرعية الموجودة.

ثانياً، لعل أهم ما يساعد على زيادة النشاط في مجال هذه الوسائل غير المباشرة، هو نمو العقلانية في بحث هذه الأمور. والخطوة الرئيسة في هذا المجال هي أن نعزل هذا النوع من النشاط عن العواطف والانفعالات المتأتية عن العلاقات السياسية العربية، أي تحييدها عن العوامل السياسية، ومجرد الحديث عن هذا الموضوع مفيد، والاهتمام بنشر المعلومات وبالبحث العلمي واستخدام لغة الأرقام كذلك مفيد، ولكن ضرب المثال الجيد أكثر فائدة.

ثالثاً، وكما إن المنظمات الحكومية المتخصصة مهمة في هذا المجال كذلك المنظمات الشعبية، أي الاتحادات، مهمة، فالوحدة العربية لا تحققها إلا إرادة الأمة، وإرادة الأمة لا تتجسد في السلطة السياسية وحدها بل في المنظمات الشعبية أيضاً. إن هذه المنظمات ذات فائدة كبيرة، فهي مجال مهيأ للقيام بجزء مهم من النشاط الثقافي المتصل بالبرامج العملية للحكومات، وهي وسيلة جيدة إلى اتصال قطاعات مهمة من الشعب في مختلف الأقطار العربية. ولا يقل عن ذلك أهمية، أنها توفر الفرص للمثقفين العرب للالتقاء والتفاهم وبحث الأمور العامة. وقد كانت الحصيلة الصافية لعمل هذه المؤسسات إيجابية.

رابعاً، لا بد من الانتباه إلى العامل النفسي سلباً وايجاباً، فهذا النوع من النشاط غالباً ما يتعلق بأمور عادية غير سياسية وأثره بعيد المدى وغير مثير، إضافة إلى أنه يعمل تحت تأثير الظروف السياسية غير المشجعة. لذلك لا بد من مغالبة هذا الوضع حتى يتم كسر الحلقة المفرغة وينعكس التيار، عندها يتحول العامل النفسي من سلبي عائق، إلى إيجابي مساعد.

خامساً، ولعل من أهم الأمور العلمية التي يجب ملاحظتها هو أن يتركز هذا النشاط على أساس عملي تجريبي بعيد عن الأفكار المسبقة، فلا نحدد نطاقه بتوقعاتنا لمن سيقبل ومن سيرفض، ولا نضع شروطاً لمن يشارك أو لا يشارك فيه. صحيح أن الأنظمة الوحدوية الاتجاه هي التي نتوقع أولاً مشاركتها قبل غيرها وهي المؤهلة قبل غيرها لتلك المشاركة، ولكن الاتجاه القومي لا يتطابق مع الإعلان عن ذلك. كما إن الاتجاه القومي قد لا يكون في نقطة البداية بل قد

يتكون بعد ذلك. والعمل العربي المشترك يجب أن يكون مفتوحاً للجميع، لمن يريد المشاركة مهما كانت الدوافع ومهما كانت الحدود التي يقف عندها، وعملية تكوين نسيج قومي بين الأقطار العربية عملية مفيدة بغض النظر عن تلك الاعتبارات.

سادساً، كل ذلك يوصلنا إلى الاستنتاج المهم ألا وهو أننا من البداية أطلقنا على هذا النشاط عبارة غير المباشر، لذلك فهو ليس بديلاً عن العمل المباشر للوحدة العربية ولا يغني عنه، ويجب ألا نتوقع أنه وحده كفيل بتحقيقها. يجب أن يكون واضحاً في ذهن المناضلين من أجل الوحدة العربية أن هذا الهدف القومي الكبير لا يتحقق بوسائل غير مباشرة بصورة تلقائية، ولن يكون تحصيل حاصل هذا النوع من النشاط، بل له نضاله المباشر القائم في ذاته، والقائم أساساً على الإرادة السياسية لتغيير الواقع. لذلك فكل ما يراد قوله في هذا المجال هو أن الوسائل غير المباشرة يجب ألا تغفل بغض النظر عما هو عليه الوضع في الجبهة السياسية.

سابعاً، إن جلب الانتباه إلى هذا الموضوع مهم، فالمعلومات العامة عن ما تم وما يمكن تحقيقه في هذا المجال كما قلنا مفيدة. كما إن ظروفاً مواتية قد سنحت الآن لزيادة النشاط في هذا المجال علينا الاستفادة منها. وعملية جلب الانتباه تحتاج إلى زيادة الإعلام بالوسائل المتاحة، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك أن الظرف الحالي يشهد جهداً لإعادة تنظيم هذا العمل ضمن الجامعة العربية. إنها فرصة جيدة لمزيد من جلب الانتباه العام موجودة الآن. ولكن هل يعني ذلك التقليل من دور الاتحادات الشعبية المتخصصة في عملية جلب الانتباه العام؟ الجواب قطعاً، لا. إن الوضع في مجال العمل المباشر لتحقيق الوحدة العربية سلبي الآن، ولكنه ليس كذلك نسبياً في مجال الوسائل غير المباشرة.

١٧ ــ الوحـدة العربيـة من منظور المشروع الحضاري(*)

إن لموضوع كيف تتحقق الوحدة أهمية في هذه الظروف التي تمر بها الأمة، فقد مضى زمن على حركة الوحدة، تراكمت خلاله بعض التجربة التي نستطيع من خلالها استنباط بعض النتائج. كما إن للظروف الراهنة صفات ملحة على هذه القضية بالنسبة إلى العرب. والحديث عن تحقيق الوحدة العربية أمر لا بد منه في خضم الوضع الثقافي العربي الراهن الذي يدلل مرة أخرى على صفة تستدعي النقد، هي التأثر المفرط بالأحداث بدلاً من التأثير فيها، الأمر الذي يتعلق بالاستقلال مقابل التبعية.

شهدت الحقبة الماضية من تاريخ حركة النهضة العربية الحديثة تطورات إيجابية، كما شهدت تطورات سلبية، فقد اندمج المغرب العربي بجسم الوطن العربي، وتوحدت اليمن (على سبيل المثال للتطورات الإيجابية)، وفشلت الوحدة المصرية ـ السورية، وأخفقت الجامعة العربية في تحقيق الكثير من أهدافها (على سبيل المثال للتطورات السلبية). ولكن لجميع تلك التطورات، الإيجابية والسلبية، نتائج يستطيع البحث والتحليل أن يستخرج منها نتائج تفيد في تكوين الجواب الصحيح أو الأقرب ما يكون لذلك عن سؤال: كيف تتحقق الوحدة؟

ـ ١ ـ

ولنبدأ أولاً بميثاق الجامعة العربية. ميثاق الجامعة يقوم على مبدأ العمل

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠١)، ص ٣٧٩ ـ ٣٩٨.

الطوعي بين الأنظمة العربية بصورة متدرجة للتقارب والعمل المشترك في مختلف مجالات البناء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعسكري؛ فهو عمل طوعي بين أنظمة الدولة القطرية، وهو متدرج يبدأ بالجزء على أمل الوصول إلى الكل. وكان اختيار هذا المنهج ملائماً للوضع الموجود؛ فعندما تكون نقطة البداية هي الأنظمة وليست الجماهير؛ وعندما يكون العمل بين نخب سياسية متباينة في قربها وبعدها عن هدف الوحدة؛ وعندما تكون القضية المطروحة هي التعاون وليس إقامة كيان سياسي موحد؛ عندها تكون الصيغة التي تم اختيارها تحصيل حاصل لتلك المعطيات.

وهكذا كان، فقد مضت مدة تجاوزت الآن أكثر من نصف قرن على قيام هذه المؤسسة؛ حدث خلالها عمل هو دون الطموح بكثير ودون ما كان ممكناً من دون شك. ولكن مهما كان، فقد حصل شيء. ولعل أهم ما أنجز خلال هذه الفترة هو الهيكل القانوني نفسه الذي وإن كان مجرد هيكل عظمي، إلا أنه يكتسب أهمية.

فعلى أساس بروتوكول الإسكندرية (١٠/ ٧/ ١٩٤٤)، وميثاق الجامعة العربية (٢٢/ ٣/ ١٩٤٥)، تم عقد ٤٤ اتفاقية، و٦ مواثيق، ومعاهدة واحدة، واستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ودستور لمنظمة العمل العربية ودستور للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإعلان تونس لمكافحة الاحتيال البحري، وإعلان بغداد لمكافحة الأعمال غير المشروعة. كما تم عقد ٣٣ اتفاقية بين الجامعة والمنظمات العربية والدولية والإقليمية، وتم إنشاء ٢٤ منظمة متخصصة و١٣ مجلساً مشتركاً[(١)].

إن إنجاز هذا العمل قد استغرق وقتاً واستنفد جهوداً، ويشكل الآن بمجموعه أداة قانونية جاهزة للتنفيذ. وأهمية هذا الهيكل القانوني الجاهز هي أنه يؤشر إلى بعض المسارات، كما إنه غني بالتجربة، سلبية أكانت أم إيجابية، ووجوده الآن يختصر مرحلة لا بد من المرور بها في كل الأحوال.

من ذلك يتضح أن الجامعة العربية ـ سواء في وضعها الحالي أو في إصلاح ميثاقها ـ والبناء القانوني الذي أنشأته، يوفران خياراً للسير نحو التوحيد. ويمكن رسم ملامح هذا الخيار كما يلي:

تعمل الأنظمة القطرية في مجال التقارب والعمل المشترك لتنفيذ الاتفاقيات الموجودة وتعقد الاتفاقيات الجديدة وتتقدم خطوة بعد أخرى، فكلما وجدت مجالاً

---

(١) أخذت هذه المعلومات رسمياً من سجلات جامعة الدول العربية في القاهرة.

للتعاون دخلته، فتقوم بخطوات توحيدية ذات فائدة مشتركة للجميع، وتبين الثقة بين أعضائها بصورة متدرجة تبدأ بالأسهل صعوداً إلى الأصعب. ومن خلال بناء الثقة والوئام والعلاقات الإيجابية، تكتشف الأنظمة مصلحتها المشتركة في التقارب والاندماج. ومن خلال عملية التراكم ونجاح التجارب يتطور التعاون إلى عمل مشترك، والعمل المشترك إلى توحيد العديد من مرافق الحياة، وبخاصة في المجال الاقتصادي، حيث تتكون السوق العربية المشتركة، وبعدها الوحدة الاقتصادية، فتتوحد العملة. وبفعل نظرية الأواني المستطرقة يشعر الجميع بجدوى التعاون والاندماج ويلمسون وينتفع الجميع من مزايا الحجم الكبير في جميع النواحي. وعندما تتحقق مرحلة في هذه المسيرة يترسخ مبدأ العمل المشترك، وتتوضح فوائد التوحيد، فيصبح من الصعب التراجع عنها وتزداد قوة الدفع إلى الأمام، وبصورة حلزونية تتصاعد المسيرة، فتظهر مطاليب جديدة للتوحيد، ويصبح مقبولاً في المرحلة الجديدة ما لم يكن مقبولاً في مرحلة سابقة. وهكذا وبفعل قوة الدفع وتجديد الظروف تباعاً تجد الأنظمة نفسها قد دخلت مراحل التوحيد السياسي بعد أن أنجزت مراحل متقدمة في التوحيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وبذلك تأتي الوحدة في نهاية المطاف كمحصلة للتطور التراكمي سواء أكانت مقصودة من الجميع في بدايتها أم غير ذلك. وما يحدث في عملية تكوين الاتحاد الأوروبي هو المثال على ذلك في الوقت الحاضر.

ومن صفات هذا المسار هو أنه يسمح بالتعاون الثنائي بحسب الحاجة والإمكانية، كما يسمح بالنشاط التعاوني المناطقي (إن صح التعبير) كما هو جار الآن في الخليج العربي؛ فما دام الخيار طوعياً من الأساس في نطاق الجامعة العربية، فهو لا بد أن يكون كذلك في المجالات التي تقع في الدوائر الأضيق.

ولمسار التوحيد عن طريق التعاون المتدرج على أساس الهيكل القانوني الموجود أو الذي سيوجد، مسوغات، كما له قوى ساندة تدفعه إلى الأمام؛ ففي الوضع العربي الحالي هناك نمو القطاع الخاص والطبقة الوسطى في بعض الأقطار العربية التي بدأ السوق القطري يضيق بحاجتها، فأصبحت تحتاج إلى توسيع سوقها إلى أقطار عربية أخرى. ويتضح ذلك بصورة جلية في الأردن ومصر وسوريا على وجه الخصوص؛ ففي هذه الأقطار التي تتبع سياسة اعتماد التنمية على نمو القطاع الخاص في الدرجة الأولى، أصبحت الحاجة واضحة إلى سوق أوسع من سوق الدولة القطرية. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض أقطار المغرب العربي التي بنت آمالاً على أسواق أفريقيا كمجال للصناعة التي نشأت فيها، لم يتحقق لها النجاح الذي كانت تتوقعه. والذي يلقي نظرة على أرقام التبادل التجاري الحالية بين العراق

وسوريا والأردن ومصر، وإلى حد ما الجزائر، يتضح له أنه حتى في ظل حصار العراق فإن التبادل التجاري حقق تقدماً مهماً؛ فقد بلغ مجموع العقود التي أبرمها العراق لجميع مراحل مذكرة التفاهم لغاية ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠ مع مصر ١,٨ مليار دولار، ومع سوريا ٣٤٧ مليون دولار، ومع لبنان ٣١١ مليون دولار، ومع الجزائر ٣٣٣ مليون دولار، ومع الأردن ١,٥ مليون دولار. وبلغ حجم استيراد العراق من مصر في عام ١٩٩٩ حوالى ٢٢٥ مليون دولار، ارتفع في سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٢ مليار دولار، ومن المنتظر أن يرتفع إلى ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١. كما ارتفع سقف الاتفاقية العراقية ـ الأردنية من ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩، إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. وتدلل هذه الأرقام على الإمكانية الكبيرة التي كانت موجودة في السابق، إلا أنها لم تكن مستثمرة لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتقدم في مجال الاندماج الاقتصادي بين هذه الأقطار. وتمثل الخطوة التي تمت باتفاق التجارة الحرة بين العراق ومصر، وبين العراق وسوريا، وبين العراق والأردن، نقلة مهمة في هذا الاتجاه، وهي قابلة إلى التوسع لتشمل لبنان والجزائر وفلسطين، إذ إن هذه الأقطار هي المهيأة في الوضع الراهن لتكوين كتلة اقتصادية.

إن إيجابية الطبقة الوسطى ورجال الأعمال في القطاع الخاص في سوريا والأردن ومصر، إزاء موضوع السوق المشتركة والسير قدماً في مجال الاندماج الاقتصادي، تشكل قوة ناشئة جديدة تدفع في الاتجاه الإيجابي نحو التوحيد. لذلك ومن بين جميع مسارات العمل العربي المشترك يبرز المسار الاقتصادي في المرتبة الأولى، فهو المجال الذي يمكن عن طريقه دفع الأقطار العربية نحو التقارب والتعاون والاندماج لتوسيع السوق للمنتجات المحلية أو لإيجاد فرص عمل للفائض من اليد العاملة الفنية وغير الفنية، ولتوفير رأس مال لاستثمارات جديدة أو لسد الحاجة إلى المواد الغذائية أو لتوفير المواد الخام من دون الحاجة إلى توفير العملات الأجنبية أو إلى اكتساب مزايا تنافسية في العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى، أو إلى جميع هذه الأهداف سوية. وبعبارة أخرى إلى جني منافع التكامل والإنتاج الكبير والسوق الواسعة. لذلك فمن المنتظر جداً أن يكون هذا المسار أكثر الفرص المتاحة أمام الأقطار العربية لسلوك طريق التوحيد التدريجي من خلال الجامعة العربية.

في عام ١٩٦٤، وقع اتفاق السوق العربية المشتركة بين سبعة أقطار عربية هي: العراق ومصر وسوريا والأردن واليمن وليبيا وموريتانيا، والذي نص على التحرير الكامل للسلع من الرسوم الجمركية بحلول عام ١٩٧١. إلا أن الاتفاقية لم تنفذ وبقي الأمر محصوراً بإعفاء حصص من التجارة يجري الاتفاق عليها ثنائياً بين أقطار السوق. وفي عام ١٩٩٨، اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم

١٠٩٢ في الدورة (٦٨) بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٩٨ الذي تضمن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة وتنفيذ القرار رقم ١١٢٧. وبتاريخ ٧/ ٦/ ٢٠٠٠ في دورته الـ (٧١)، أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الترحيب بقرار العراق ومصر وليبيا العزم على التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة، وتضمن إعلان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدء التنفيذ الفوري بالبدء بقيام منطقة تجارة عربية حرة تتضمن التحرير الكامل لمختلف السلع من دون استثناء أو قيود من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وذلك اعتباراً من ١/ ١/ ٢٠٠١. وقد تضمن قرار الأقطار الثلاثة، العراق ومصر وليبيا، التحرير الكامل للسلع وتقصير الفترة من ١/ ١/ ٢٠٠٢ إلى ١/ ١/ ٢٠٠١. وقد تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى في ١٩/ ٢/ ١٩٩٧ بين جميع الدول العربية، وينص على الإعفاء التدريجي بمقدار ١٠ في المئة سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٨ وانتهاء بعام ٢٠٠٧. وبذلك أصبح هناك اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة عربية حرة تشمل جميع الدول العربية تنفذ بصورة تدريجية حتى عام ٢٠٠٧، إلى جانب اتفاقية السوق العربية المشتركة التي تضم سبعة أقطار، ويتم بموجبها الإعفاء الكامل للسلع من الرسوم الجمركية في عام ٢٠٠٢ بدلاً من عام ٢٠٠٧.

وإلى جانب التعاون التجاري، هناك مجال التكامل في التعامل البشري، فمصر تعرف على نطاق واسع أهمية فتح المجال لفائض اليد العاملة للعمل في العراق؛ وعلى الصعيد الدولي هناك تطور مشجع للتقارب العربي والتحول نحو وضع التكتل، فالعالم اليوم يشهد نشوء التكتلات الدولية في كل مكان بغض النظر عن مدى نجاحها في التأثير بالآخرين، ومهما يكن، هناك شعور متنام بضرورة التجمع، وإدراك يزداد لمزايا العمل المشترك ومنافع الحجم الكبير سواءً أكان الدافع إيجابياً لتحقيق منافع جديدة أم سلبياً لتوقي أضرار محتملة من الآخرين أو للاثنين معاً؛ فحتى الدولة العظمى التي تفتتت بفعل عوامل معروفة (الاتحاد السوفياتي)، سرعان ما أدركت مزايا التجمع، فكونت مجموعة جديدة وظهرت فيها بوادر خطوات التوحيد بين بعض المنتمين إليها. والدولة القطرية العربية الآن، وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها القطرية الضيقة، قد لا تعدم الشعور بالحاجة إلى الدفاع عن تلك المصالح في وجه تكتلات العالم الأخرى التي ازدادت قوتها التفاوضية في مختلف نواحي العلاقات الدولية، وبخاصة في المجال التجاري والمالي. كما إن الاتجاه العالمي نحو التكتل قد أضاف قوة معنوية للرأي العام الوحدوي، سواء أكان مبدئياً أم مصلحياً.

ويلاحظ الآن على مسار الجامعة العربية، أنه على الرغم من الأزمات الحادة

بين أنظمة الدولة القطرية، فقد استطاع هذا الهيكل أن يبقى وأن يتجاوز تلك الأزمات، لا بل ربما هناك ما هو أكثر من ذلك متمثلاً بمحاولات تفعيل العمل العربي المشترك وبعث شيء من النشاط في هياكل الجامعة العربية؛ ففي المجال الاقتصادي تشهد الفترة الحالية شيئاً من النشاط في محاولة التغلب على جمود مشروع السوق المشتركة بظهور مشروع منطقة التجارة الحرة، وظهور محاولة جديدة لتفعيل مشروع السوق نفسه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فيلاحظ تتابع التصريحات الرسمية من قبل النظام في مصر لصالح السوق العربية المشتركة، ووصول هذا الصوت المرتفع إلى الاتحاد البرلماني الذي أنشأ هيئة متخصصة بهذا المشروع.

إن مؤسسات الجامعة المتخصصة تشهد شيئاً من الاستمرارية، وربما شيئاً من التفعيل في مجالات عملها. إذاع هناك جواب ضمني أو صريح عن سؤال: كيف تتحقق الوحدة؟ ألا وهو السير في طريق التعاون الطوعي خطوة تلو الأخرى؛ فالعملية في حد ذاتها إذا ما استمرت يمكن أن تخلق أوضاعاً جديدة ومصالح جديدة تؤدي إلى شكل من اشكال التوحيد، فلنترك الأمور تسير في طريقها وتأخذ مداها والأنظمة لا بد من أن تتغير بمرور الوقت بأشخاصها وتفكيرها، ومزايا التجمع لا بد أن تظهر من خلال الوقت. وبذلك ستجد الأنظمة العربية نفسها في أوضاع تدفعها نحو التوحيد الطوعي والسلمي. فكما إن الدول الأوروبية قد وصلت الآن إلى ما لم تكن تقصده عند خط البداية، وكما إنها تتباين الآن في المدى الذي تريد أن تصل إليه، وبخاصة في موضوع إقامة كيان سياسي واحد يتجاوز السيادة القطرية، ولكنها مع ذلك تتابع المسيرة وتحقق ما تجد فيه منفعة مشتركة واضحة للجميع، كذلك تستطيع الأنظمة العربية أن تسلك الطريق نفسه، وميثاق الجامعة والهيكل القانوني الذي تم بناؤه يؤهلانها إلى ذلك.

وهنا أيضاً يمكن أن تختار بعض الأنظمة خطوات أسرع وأبعد مما يختاره الآخرون في المجال الثنائي أو المناطقي. وكل العملية تقوم على أساس الإرادة الحرة للأنظمة؛ فسياسيو الأنظمة القطرية لا بد أن يلمسوا مزايا العمل الجماعي من خلال الخطوات الناجحة التي سبق القيام بها، ولا بد من أن يلاحظوا ما يجري في عالم اليوم من اتجاه نحو التكتل، ويدركوا مضار التجزئة وضعف النظام القطري في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية. وبمنظور واقعي ستدخل الأنظمة مجال التعاون الطوعي المتدرج من القليل إلى الكثير حتى تصل إلى مرحلة تكون فيها الوحدة الشاملة أو الجزئية تحصيل حاصل ونتيجة طبيعية لما هو موجود من حالة اندماج وتكامل تدفع (بالإغراء أو الإجبار) إلى دخول مجال الوحدة السياسية بغض النظر عن الزمن الذي تستغرقه هذه العملية. تلك هي ملامح هذا الخيار وهذا هو

منطقه، فهو خيار قد دخلته البلدان العربية منذ أكثر من نصف قرن وتجربته موجودة بغض النظر عن الإخفاقات والنجاحات، وهيكلها القانوني موجود.

إنني أرى أنه خيار يجب ألا يستبعد، ويجب أن يستثمر إلى أقصى إمكانياته. إنني أؤيد السير في طريق تحقيق السوق العربية المشتركة، وأؤيد إكساء الهيكل العظمي بما يحوله إلى جسم حي قادر على الحركة. إن ميثاق جامعة الدولة العربية قابل إلى التعديل، ويجب أن نعمل على تعديله بتحويل عملية اتخاذ القرارات من الإجماع إلى الأكثرية، وإدخال مؤسسة مؤتمرات القمة في صلب الميثاق وإنشاء آلية لفض النزاعات ومحكمة عدل، وهي الإصلاحات التي لا تزال قيد البحث، يؤيدها البعض ويعارضها البعض الآخر. إن الجهاز الإداري لجامعة الدول العربية والمنظمات والمجالس المتخصصة بحاجة إلى إعادة تنظيم بتعبئة أفضل الكفاءات العربية من العناصر المؤمنة بأهداف الميثاق المتصفة بالكفاءة والنزاهة والحيوية والوضوح الفكري. وموارد جامعة الدول العربية تحتاج إلى زيادة مهمة تمكنها من تنفيذ برامجها ودخول مجالات جديدة من العمل المشترك. ولعل أفضل مثال يمكن الاستفادة منه هو مؤسسات الاتحاد الأوروبي وطرق عمله وبناؤه القانوني. وتأسيساً على هذا الخيار الذي يشكل الاقتصاد قاعدته، أرى ضرورة إعادة مجلس التعاون العربي وتوسيعه ليشمل سوريا ولبنان وفلسطين.

وثمة جانب يبدو ثانوياً وما هو كذلك، ألا وهو إعلام الرأي العام عن العمل العربي المشترك وتفاصيل ما يقوم به؛ فالجهد الإعلامي في هذا المجال أقل بكثير مما يجب أن يكون عليه، والإعلام يساعد على تعبئة التأييد لهذا النشاط وتكوين قاعدة شعبية له وبخاصة في مجال العمل الإيجابي والإنجازات الناجحة. وفي هذا الصدد أرى حاجة ملحة وفائدة في تأسيس فضائية عربية متقدمة تعنى بالدعوة إلى التقارب العربي وتقوية العمل العربي المشترك وتمول جماعياً من الجامعة العربية أو بعض الأقطار العربية المهتمة بهذا الموضوع.

ـ ٢ ـ

ذلك طرف واحد في المعادلة: طرف الأنظمة، أما الطرف الآخر فهو طرف الشعب، أي جماهير الأمة العربية؛ فقضية الوحدة ليست موضوعاً يعني الأنظمة وحدها، والأنظمة ليست الطرف الوحيد الذي يمكن أن يؤثر فيها. ومهما يكن، ففي نهاية المطاف المعني الأول هو الشعب الذي هو صاحب الإرادة ومصدر السلطة.

فالشعب بمجموع طبقاته وفئاته الاجتماعية والثقافية والسياسية، يعبر عن

موقفه بمقدار وعيه السياسي وتحسسه لمصالح حياته اليومية، وبحسب ثقافته العامة. ويتجسد هذا التأثير في أشكال متفاوتة تتدرج من الضغط المعنوي إلى الثورة المسلحة، ومن العمل الفردي إلى التحرك الجماهيري المنظم. ومن ذا الذي يستطيع أن يقول إن التحولات الحاسمة في التاريخ لم تكن في نهاية المطاف من صنع الشعب؟ ومن يستطيع أن ينكر أن التغييرات الجوهرية التي حصلت في الوطن العربي منذ بداية النهضة القومية الحديثة كانت بعيدة عن فعالية جماهير الشعب؟

وللدخول في هذا الموضوع، نبدأ بعلاقة العمل الجماهيري بمسار الجامعة العربية نفسه. إن عملية سير الأنظمة العربية في العمل العربي المشترك يمكن أن تتأثر إلى حد بعيد بموقف الشعب ونضال الجماهير؛ فالجمهور يمكن أن يضغط ويؤثر في عمل الحكومات، وبالتالي يمكن أن يسرع في عملية السير في طريق الاندماج، والطبقة الوسطى الناشئة في الأردن وسوريا ومصر بدأت بالتأثير في عملية إعادة تفعيل مشروع السوق المشتركة، كما سبقت الإشارة إليه. كما إن ميول الجمهور يمكن أن تحول من دون خطوات تراجعية، كما حصل في الأردن في موضوع العلاقة مع العراق في وقت سابق. الجمهور العربي الآن يمارس درجة من الضغط المباشر وغير المباشر على الأنظمة في اتجاه خروجها من وضع محاصرة العراق.

أما الصورة النهائية الكاملة التي تتجسد فيها فعالية الشعب، فهي الثورة بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه. فما هو منطق الثورة؟ ولماذا الثورة؟ لعل من أفضل ما يمكن الرجوع إليه في ذلك هو التحليل الذي أدى إلى القول بالعقد الاجتماعي الذي استعمله لوك وروسو وتوم بين، في مناقشة شرعية الثورة المجيدة في إنكلترا، والثورة الفرنسية في فرنسا، والثورة الأمريكية في الولايات المتحدة، وملخصه (كما هو معروف) إن الإنسان ولد ومعه حقوق طبيعية لم توجدها ولم تمنحها الدولة، بل هو الذي أسس السلطة من أجل المحافظة على تلك الحقوق. وعندما تفشل تلك السلطة في هذه المهمة يحق للشعب أن يثور عليها ويغيرها، وبذلك تكون شرعية السلطة مستمدة من إرادة الشعب. إذاً إن إرادة الشعب هي نقطة البداية، وهي مصدر الشرعية لكل ما تقوم به السلطة الحاكمة. إذا كان الأمر كذلك، فهل تعتبر الأنظمة الحاكمة العربية المتمسكة بالدولة القطرية، والتي تحول دون تحقيق الوحدة، معبرة عن إرادة الشعب؟

الدولة القطرية عموماً بنظامها وفئتها السياسية الحاكمة، تقف الآن ضد الوحدة وتعمل على تقوية وضع التجزئة. والبعض منها يذهب إلى أبعد من ذلك بالتعاون مع القوى الخارجية لمنع قيام الوحدة، ويستخدم الوسائل التي توفرها

الدولة الحديثة، كالقوة العسكرية والمخابرات والإعلام والمال، للحد من الاتجاه نحو الوحدة. إذاً وعلى الأساس نفسه الذي تقوم عليه فكرة العقد الاجتماعي تعتبر الدولة القطرية خارجة على إرادة الشعب، وبالتالي يجوز للشعب أن يغيرها بشتى الوسائل بما في ذلك وسيلة الثورة، والتراث العربي المتمثل بمبادئ الإسلام منسجم مع هذا المفهوم للشرعية.؛فالإسلام الذي أوجب طاعة ولي الأمر جعل تلك الطاعة مشروطة بطاعة الله، فولي الأمر واجب الطاعة ما دام في طاعة الله، وطاعة الله تعني مبادئ الدين، وهي العدل واتباع ما حلل وما حرم، وبذلك كان لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وعلى الأساس نفسه لا طاعة لدولة في مخالفة إرادة مواطنيها؛ فالثورة في الإسلام عمل شرعي عندما تكون في سبيل الحق والعدل ومصلحة المسلمين. والتاريخ العربي الحديث شهد قيام ثورات في كل من العراق ومصر واليمن والجزائر وليبيا على هذا الأساس من الشرعية.

ويلاحظ أن الدولة القطرية تحاول الآن أن تضفي على وجودها صفة الشرعية عن طريق الشكل المتمثل بالانتخاب أحياناً، وبالاعتراف الدولي أحياناً أخرى أو بكليهما، وهو أمر لا يصعب التعرف على تناقضه مع الحقيقة. والذي يلفت النظر هو وقوع بعض المثقفين، ومنهم بعض القوميين، تحت هذا التأثير من غير أن يدرك أن نقطة البداية في التفكير القومي (مقابل التفكير القطري) هي عدم شرعية الدولة القطرية، فالقومية تعني الإيمان بالأمة العربية وبالوطن العربي مقابل الإيمان بالدولة القطرية التي تمثل الوضع غير الطبيعي الذي يجب أن يتغير. إن هذه القاعدة النظرية البسيطة في التفكير ليست مسألة كلامية بقدر ما هي قضية عملية.

هناك جانب مهم في موضوع الثورة يحسن تسليط الضوء عليه يتعلق بكيفية حصول التغيير في المجتمع. لقد شهد المجتمع عملية متواصلة لتكوين المؤسسات. والمؤسسة بتعريفها البسيط تعني مجموعة قواعد موحدة للسلوك الجماعي، فالفرد، بدلاً من أن يتصرف ويعمل وحده وبصورة معزولة عن عمل الآخرين، وجد من المفيد والضروري أن يجتمع مع عدد من الأفراد للعمل وفق قواعد موحدة يجري الاتفاق عليها بطريقة ما، وبذلك يصبح نشاطه جزءاً من نشاط الآخرين. وكلما تطور المجتمع زادت عملية تكوين المؤسسات، فالدولة مؤسسة، وكذلك النقابة والجمعية والحزب والشركة والجيش، كلها مؤسسات بأشكال وغايات مختلفة.

هكذا استوعبت المؤسسات نشاط الأفراد وعملهم، وظهرت على السطح وأصبحت في الواجهة، فهي أكبر حجماً وأكثر ظهوراً للعيان. وقد خلق ذلك شيئاً من الالتباس وضعف الرؤية التي أدت في بعض الأحيان إلى الوقوع في خطأ

جسيم، هو تصغير دور الفرد في تحليل عملية التغيير في المجتمع، إذ حل التعديل على المؤسسات بدلاً من الفرد في ذلك، فنشأ الوهم بأن المجتمع يتغير إذا تغيرت مؤسساته وليس أفراده، أي إذا تغيرت الحكومة وليس الإنسان. بسبب هذا الخطأ في التحليل جرى إحلال الظاهر في مكان الحقيقي، فالمؤسسات هي الأشكال أما الإنسان فهو الجوهر. أقول ذلك للاستنتاج بأن الوحدة العربية لا تتحقق عن طريق تغيير الأشكال بمقدار ما تتحقق عن طريق تغيير الإنسان، وذلك ما تحققه الثورة. أما تغيير المؤسسات فهو بمثابة تغيير في الأشكال، وتغيير؛ الأشكال لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير الإنسان. لذلك فتغيير أنظمة الدولة القطرية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الوحدة ما دام الإنسان العربي لم يجر فيه تغيير. فالأنظمة القطرية يمكن أن تتغير بفعل عوامل عديدة، إلا أن وضع التجزئة يمكن أن يبقى على ما هو عليه أو أنه لا يتغير نوعياً في اتجاه الوحدة. والتجزئة العملية خلال نصف القرن الماضي من حياة الدولة القطرية قد دللت على ذلك. إن تغيير الفئة الحاكمة في الدولة القطرية لم يؤد إلى تغيير مهم في الموقف من الوحدة، وقد كان في بعض الحالات أكثر سلبية.

الثورة عمل يتجه إلى الإنسان ويحدث فيه هزة يتغير بها تفكيره، وبالتالي سلوكه وعلمه، فيتحول من وضع السكون إلى وضع الحركة، ومن حالة الخضوع للغريزة إلى الاستجابة للضمير والمبادئ، ومن حالة العجز إلى الإبداع والحيوية. وبذلك تظهر التضحية والطاقات الكامنة وتتفجر القوة الروحية، فيصبح الواحد أقوى من الفئات، بل الآلاف، ويصبح نقطة إشعاع تؤثر في الآخرين فتحدث فيهم الهزة الروحية نفسها. وهكذا تتسع الدائرة بعملية مذهلة تحقق ما كان يعتبر مستحيلاً، وتتسع إلى ما كان يعد بعيداً، فتتهاوى القوى الجبارة، وتسقط الهياكل القوية، ويحدث الزلزال، ويتحقق ما كان يحسب في عداد المعجزات. ذلك ما حدث في التاريخ، فعندما يتغير الإنسان يتغير كل شيء، ولا يتغير الإنسان كما تغيره الثورة لأن الإنسان هو الجذر، أما المؤسسات فهي الجزء الظاهر من الشجرة.

ـ ٣ ـ

والآن لا بد من بعض الإشارات الإيضاحية الموجزة؛ الفهم العام للثورة ينصرف إلى استخدام القوة المسلحة. ذلك هو الاختصار الشعبي لمفهوم الثورة؛ فالثورة يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة، واستخدام القوة المسلحة هو أحد تلك الأشكال. للثورة وجوه عديدة، وللإحاطة بمفهوم الثورة في المجال الذي نحن

في صدده ـ أي تحقيق الوحدة العربية ـ لا بد من مناقشة بعض الأفكار المهمة التي في مجموعها ترسم الصورة القريبة من المقصود.

كبداية للمناقشة، لا بد من إيضاح موضوع استخدام القوة المسلحة. لماذا القوة المسلحة؟ إن قضية جواز أو عدم جواز استخدام القوة المسلحة لا يمكن مناقشته من فراغ، أي من دون مدخل عن الطبيعة البشرية. كما لا يمكن مناقشته على أساس الشائع من المفاهيم، المترشح مما يأتينا من الخارج من تفكير تنقصه الموضوعية.

الحديث عن الطبيعة البشرية لا يعني الخوض في بحث فلسفي، ولكن حقول المعرفة الأخرى لا غنى عن الاستعانة بها عندما تكون هناك حاجة خاصة، ونحن نتحدث في موضوع في صميم العلوم الاجتماعية. الطبيعة البشرية كما يبدو لي ـ وهو رأي قد أعربت عنه في مناسبات عديدة ـ مكونة من عاملين متصارعين هما: ميول الغريزة التي تعني الاهتمام بالذات وفي بقائها، والتي لا يوجد فيها بحد ذاتها كابح يمنعها من الخروج من مجال الاهتمام بالذات إلى مجال الاعتداء على الآخرين، والتي كانت دوماً الدافع إلى كل ما هو شرير مثل العدوان والاستغلال والاستعمار والظلم. ومقابل ذلك، في الإنسان ميل إلى الخير يتمثل في الضمير الدافع نحو مبادىء الحق والعدالة والحرية. والدافعان المذكوران في صراع دائم، ووضع الإنسان يعتمد على مدى تغلب أي من الدافعين على الدافع الآخر. إذا كان هذا التحليل للطبيعة البشرية صحيحاً، فذلك يعني أن حالة تغلب ميول الشر في وضع ما واردة. وميول الشر قد تكون في وضع لا يمكن مجابهتها إلا باستخدام القوة. صحيح أن البعض يرى أن وضع الشر يمكن أن يعالج دائماً بالموعظة وعمل الخير، ولكن ذلك لا يزال موضوعاً مختلفاً عليه، والتاريخ لا يوفر أدلة تجعله حقيقة نهائية. ويبدو لي أن نظرة الإسلام كانت أكثر واقعية وأقرب إلى حقيقة الطبيعة البشرية، فهو يأخذ بالوعظ وضرب المثال الحسن في بعض الحالات، وياخذ باستخدام القوة في حالات أخرى، ويمزج بين السلوكين بنسب وأشكال تتفاوت من حالة إلى أخرى.

فما هو حال الدولة القطرية؟ هل تملك المرونة الكافية التي تجعلها تستوعب اتجاه الجماهير نحو الوحدة، فتستجيب لهذا الهدف وتسير بخطوات هادئة نحو التوحيد فتحقق الوحدة سلمياً؟ هل تعمل بإخلاص من أجل تنفيذ الاتفاقيات التي عقدت ضمن الجامعة العربية، وهل هي مستعدة للسير قدماً بصدق لبناء كيان عربي موحد عن طريق اتفاقيات جديدة تحث الخطى نحو الهدف القومي؟ هل تعتبر الحركات والاتجاهات القومية التي تعمل في صفوف الشعب شرعية

ومنسجمة مع عملها، فتفسح لها المجال وتتعاون معها وتقدم لها المساعدة في عملها اليومي؟ أم هي تعمل بالعكس من كل ذلك؟ العهد الملكي في العراق في مرحلته الأخيرة قد فرض حلف بغداد على الشعب بالقوة، وأجرى انتخابات لمجلس نيابي من الموالين له عدا عدد لا يتجاوز أصابع اليد كانت له ميول إصلاحية باهتة، فقام بحلّه وأتى بمجلس كله من الموالين، وفرض على البلاد القطيعة مع البلدان العربية والوقوف ضد مصر عبد الناصر.

الأحزاب السياسية التي كانت موجودة كانت إصلاحية وتعد بمقاييس اليوم في عداد اليمين، ولكنه اضطهدها ونكّل بها، واتبع سياسة القمع بالقوة وإنزال الجيش، وبذلك أصبح في وضع لا يمكن التعامل معه إلا بالقوة فكانت الثورة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. وكذلك كان الحال في أقطار عربية أخرى. هل الدولة القطرية الآن مرنة؟ هل هي منسجمة مع أماني الشعب؟ هل تمثل حقيقة مطلب الأكثرية الساحقة لبناء كيان قومي تقدمي عصري؟ لا أعتقد أن الجواب عن هذه الأسئلة أمر صعب. الذي يبدو هو أن الوضع على عكس ذلك.

الموضوع المطروح هو ليس أيهما أفضل: الطريق السلمي أم استخدام القوة؟ فذلك نقاش نظري عقيم. الموضوع هو: هل الطريق السلمي وحده كفيل بتحقيق الوحدة؟ هل الدولة القطرية مستعدة إلى السير سلمياً في طريق التوحيد أم أنها تستخدم القوة المسلحة لمنع السير في هذا الاتجاه؟ الواقعية تعني تشخيص ما هو موجود والتصرف على أساسه ولا تعني الخضوع له. إنها تشخيص الواقع لمعرفة أي طريق يجب أن يتبع لمجابهته. تلك هي الواقعية الصحيحة؛ في أدبياتنا الدارجة شيء من الضبابية في فهم معنى الواقعية، فالبعض يستخدمها في معنى يؤدي إلى قبول الواقع والتنازل عن الهدف، في حين أن الواقعية الصحيحة هي حسن تشخيص الواقع لمعرفة أفضل السبل إلى تحقيق الهدف.

وهنا أجد حاجة إلى استدعاء مناقشة مسألة أجدها مهمة تتعلق بموضوع الواقعية. إن السبب الذي يدعو البعض ـ ومنهم حتى بعض القوميين ـ إلى الوقوع في فخ هذا الخطأ في فهم الواقعية، هو أنهم يقيّمون الواقع من خلال قوالب التفكير التي خلقها ذلك الواقع، وليس من خلال تفكير مستقل. الإنسان في حالة السكون وفي ظل الواقع الراهن للدولة القطرية محدود الإمكانية، وهو إذا نظر إلى الواقع وقيّم قوى التغيير مقارنة بقوى الوضع الراهن يجد الفارق شاسعاً. إنه يجد أن تحقيق هدف الوحدة صعب إذا ما نظر إلى الأمور على أساس معطيات الوضع الراهن بما فيه المحاولات التي أخفقت.

ولكن ذلك شيء مختلف عن النظرة من خلال ما يمكن أن يكون؛ فالبناء الذي أقامه وضع التجزئة يمكن أن يتهاوى بأسرع مما نتصور، وعندها لا تعود قوالب التفكير السائدة الآن هي الأساس؛ في الجزائر قبل الاستقلال كان النظر إلى الأمور من خلال قوالب الواقع يؤدي إلى اعتبار الاستقلال أمراً بعيداً جداً، واليوم يكتشف الشعب الفلسطيني عن طريق الثورة أن قواه أكبر مما كان يتصوره. وقد اكتشف الشعب في العراق من خلال مقاومة الحصار أنه يستطيع أن يحقق ما يعتبر في منظار توازن قوى الواقع مستحيلاً. أما في التاريخ، فثورة الإسلام أفضل مثال على ذلك.

البعد الآخر للثورة هو الإشعاع، أي المثال. والإشعاع يعني أن يرى الإنسان هدفاً يتحقق أمامه، أي تحول الهدف من أمنية إلى واقع. الأثر الإيجابي لذلك هو أن الإنسان الذي يستمع إلى الوعظ من أجل الصدق قد لا يؤثر فيه قبل أن يرى مثالاً على الصدق يتحقق أمامه. كذلك الدعوة إلى العدالة، قد لا تكون مؤثرة في الآخرين بمجرد الدعوة إليها، لكنها تكون أكثر تأثيراً عندما يرى من يتلقى الموعظة أن الذي يدعو إلى العدالة يطبقها عملياً.

إن الدعوة إلى الصدق والعدالة يزداد أثرها في الآخرين عندما تقترن بالمثال والتحقيق العملي، وذلك لأن المتلقي يجد المثال دليلاً عملياً على إمكانية حصول ذلك. كما إن المثال يشكّل الدليل على صدق صاحب الدعوة، فالذي يعظ لا يكون مؤثراً إلا إذا كان صادقاً، والتحقيق العملي هو الدليل على الصدق. والموعظة لا تكون مؤثرة إلا إذا كانت ممكنة التحقيق عملياً، والمثال يشكّل الدليل على ذلك. وهكذا يؤدي خلق المثال إلى التأثير في الآخرين. الإشعاع يفعل مفعوله عن طريق مخاطبة ميول الخير عند الآخرين لتتغلب على الميول المضادة، فتتوسع نقطة البداية بدوائر تحيط بالنواة لتعم المجتمع.

وفي ما يتعلق بموضوع تحقيق الوحدة، فالتعبير المعبر عن فكرة الإشعاع هو الإقليم القاعدة. إن الحديث عن الثورة القومية في قطر وقيام ذلك القطر بدور القاعدة لتحقيق الوحدة الشاملة موضوع له جوانب لا بد من التنويه عنها. إن موضوع الإقليم القاعدة كان مثالاً اقترن بتحقيق وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا إلى حد ما، ويلاحظ في بعض أدبياتنا وجود نوع من النفور من هذه الأمثلة التي اقترنت ببعض السلبيات، فهي أمثلة تعود إلى الماضي، وتتعلق بأمم أخرى ذات أوضاع مختلفة. والوحدة العربية قضية تتعلق بالعرب، وما يصح على غيرهم قد لا يصح عليهم. فنحن يجب أن نستنبط طرق عملنا من ظروفنا، وأن نبتعد عن تقليد

الآخرين. كل ذلك صحيح بالمجرد، ولكنه في الوقت نفسه لا يقدم الدليل المنطقي على عدم إمكانية الاستفادة مما عمله الآخرون، كما إن عدم التقليد لا يستتبعه بالضرورة أن ما نقوم به يجب أن تكون له أي صلة بما قام به الآخرون؛ فالموضوع لا يتعلق بالتقليد أو التجديد، ولا يتعلق بالقديم والحديث، ولا بما يتعلق بنا أو ما يتعلق بالآخرين، بل يتعلق بما هو نافع وملائم لأوضاعنا.

الجانب الآخر للموضوع، هو اقترانه بتجربة هذا القطر العربي أو ذاك والموقف من تلك التجارب. التجربة التي حدثت تتعلق بوحدة سوريا ومصر وما آلت إليه من إخفاق. التقييم النهائي لموضوع الإقليم القاعدة يجب ألا يتأثر بذلك الإخفاق، كما يجب ألا يتأثر بالاجتهاد في تقييم تجربة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

ذلك ما يتعلق بالذي مضى. أما ما يتعلق بالوضع الحالي، فإنني أرى أن ننظر إلى الموضوع على أساس مقياس المصلحة القومية لتحقيق الوحدة؛ فالمجال مفتوح والمنافسة متاحة، فالقطر الذي يرغب في أن يكون قاعدة إشعاع للوحدة العربية ويستطيع ذلك، يجب أن يكون المجال أمامه مفتوحاً من دون معوقات أو أفكار مسبقة، فما زال الهدف هو توحيد الأمة، وما زال المجال مفتوحاً للجميع، وإذا كانت المنافسة المشروعة متاحة، فعلينا ألا نغلق أي باب لخدمة الصالح القومي، فالذي يرغب في أن يعمل من أجل ذلك، ويستطيع ذلك، علينا أن نؤازره.

إنني أرى أن من طبيعة الأمور أن يكون لكل عمل نقطة بداية، ولكل ثورة نواة، والأقطار العربية الآن تتباين في قدراتها واستعدادها للتضحية، وتتباين في مبادئ أنظمتها، كما تتباين في وضع الحركة القومية في صفوف الشعب فيها.

في أدبياتنا الدارجة بعض الإشارات هنا وهناك تحث على الابتعاد عن موضوع الإقليم القاعدة، ولكن بأدلة غير مقنعة وربما غير موضوعية، فهي تتحدث وكأن هدفها استرضاء الأنظمة أو عدم استفزاز أي منها وليس قول الحقيقة.

من ذلك نخلص إلى القول إنه في الوقت الذي يبقى فيه طريق العمل من خلال الأنظمة مفتوحاً، كذلك يجب أن يبقى طريق الثورة مفتوحاً أيضاً؛ فكما يبدو أن طريق تحقيق الوحدة سيكون طويلاً ومتعرجاً ومتباين الظروف، لذلك لا بد من استخدام وسائل مختلفة تتلاءم مع كل ظرف وتعالج كل حالة، إذ ما يصلح في حالة قد لا يصلح في أخرى، وما يلائم هذا الظرف قد لا يلائم ذاك. فلا وسيلة مقصودة بحد ذاتها، بل بمقدار ما تحققه من تقدم على الطريق.

والوحدة العربية كثورة، لا بد أن يكون لها فكر يخاطب ضمير الأمة ويؤثر

في تفكير أبنائها ويخرجهم من قوالب تفكير الواقع ـ أي تفكير الدولة القطرية ـ إلى تفكير الوحدة. الفكر هو البعد المهم في الثورة، فهو نقطة بدايتها، وهو الذي يهيئ لها، وهو الذي يحفظ مسيرتها في الطريق الصحيح، ويحافظ عليها من الانحراف، ويضمن استمرارها لتحقيق كامل أهدافها. لذلك لا بد من فكر ثوري، والفكر الثوري موضوع لسنا في مجال مناقشة كل ما ينطوي عليه من جوانب. ولكن هناك بعض الملاحظات التي لا غنى عنها في هذا المجال.

يلاحظ على الفكر العربي الراهن أنه على العموم يرجع صدى الأحداث بدلاً من قيادتها والتأثير فيها؛ فقد كان الأحداث في الأغلب إما من صنع الجماهير أو من صنع السياسيين. صحيح أن الثقافة كانت نقطة البداية للحركات الشعبية، إلا أن التفاعل مع جماهير الشعب هو الذي أعطى صفة النضال لتلك الثقافة. ولكن إلى جانب ذلك، هناك ثقافة الترجيع والتأثر بالأحداث سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، والأمثلة على ذلك متوافرة. الثقافة ليست صنعة أو حرفة، بل مهمة نضالية، والنضال يعني الإصرار على توخي الحقيقة والاستعداد إلى التضحية والامتزاج بالشعب. ولعل أبلغ مثال على ذلك هو ما يتردد مؤخراً في بعض الكتابات من الحديث عن تجديد الفكر القومي، والمقصود الابتعاد عن الفكر القومي وقبول الواقع. وقد تأثر بذلك حتى البعض ممن يعتبرون في الاتجاه القومي.

كما ظهرت بعض الكتابات المرتبكة تعرب عن القلق الفكري والحيرة في ما يجب أن تعمل، فهي تتحدث عن كثير من أمور الإصلاح متجنبة الحديث عن الوحدة، فهي تخوض في العموميات وتتناول الفروع عن هذا وذاك من دون تناول هدف الوحدة، وكأنه في نظرها أصبح مستحيلاً، ويرمز إلى ذلك السؤال الذي يتردد؛ ما العمل؟

وتعاني الثقافة القومية محدودية تتمثل بالمحتوى، كما تتمثل في الكمية؛ فالكتابات التي تتناول قضية الوحدة محدودة، وحتى المؤسسات القومية لم يعد يصدر عنها الكثير الذي يعالج الموضوع بصورة مباشرة كما كان عليه الوضع سابقاً، فرجحت كفة البحث في الشؤون العربية والدولية على بحث موضوع الوحدة. وقد يقال إن الشؤون العربية والدولية مهمة ولا يمكن إغفالها، وذلك صحيح، ولكن هناك فرقاً في طريقة معالجتها، فهناك معالجة مجردة، وهناك معالجة من وجهة نظر قومية تتلاءم مع هدف التوحيد، وذلك ما يجب أن تحرص عليه مؤسسات الثقافة القومية. وخلاصة القول إن الثقافة عامل فعال في التأثير لتكوين رأي عام متجه نحو الوحدة ومناضل من أجل تحقيقها. وأهم ما يجب أن

تتصف به هذه الثقافة هو الوضوح والثبات والاتجاه نحو الشعب ومقاومة مؤثرات الانحراف وطبع جميع نواحي الحياة الثقافية؛ فالمكتبات يجب أن تمتلئ بالكتابات عن القومية والوحدة، والقارئ يجب أن يجدها حيثما ذهب، والروح القومية يجب أن تكون مبثوثة في كل قنوات الثقافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، حتى تصبح الهواء الذي يتنفسه الفرد العربي وينشأ عليه الجيل الجديد.

تلك هي مسارات العمل على صعيد الأنظمة، وعلى صعيد الشعب، وعلى صعيد الثقافة، فما هي الأداة التي تتحمل هذه المسؤولية وتتولى العمل في هذه المسارات من أجل تحقيق الهدف؟

صحيح أن الإنسان هو في نهاية المطاف من ينفذ، ولكن ذلك يبقى في حدود الكلام العام. إن أداة الوحدة هي الشعب، والمقصود بذلك الجماهير، وفي مقدمتها الحركة التي تتقدمها لتحقيق الهدف القومي بمساندة الشعب وتعاونه. والأداة لا بد من أن تكون حركة شعبية تعمل في مجال الواقع لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى ضرورة تكوين جبهة قومية من جميع من هم مستعدون للعمل من أجل تحقيق الوحدة. ويتطلب ذلك اتفاقاً بين الحركات القومية أولاً، ثم اتفاقاً بين الحركات القومية والحركات الأخرى الإسلامية وغيرها ثانياً.

إن الشعور بضرورة تكوين الجبهة القومية من جميع الاتجاهات والحركات على أساس برنامج موحد قد بدأ منذ عقود من السنين، وأخذ النداء إلى ذلك يظهر في بعض الكتابات منذ مدة. وقد شهدت ساحة العمل السياسي العربية، شيئاً من التجسيد العملي، وإن كانت البداية بطيئة ابتداء من مشروع العمل العربي المستقبلي الذي دعا إليه الأستاذ ميشيل عفلق في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥، والذي تمثل في الحوار الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، واستمر في ثلاث دورات في باريس حتى قيام عدد من المنظمات، كمؤتمر القوى الشعبية العربية (بيروت)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي (بغداد)، وملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي (طرابلس ـ ليبيا)، ومؤتمر بغداد (بغداد)، ومؤتمر الأحزاب العربية (عمان)[٢].

إن جميع تلك النشاطات قامت على أساس اجتماع الاتجاهات القومية في

---

(٢) سبق أن كتب المؤلف مقالة عن الحوار القومي ـ الإسلامي يتعرض فيها لهذا الموضوع، انظر: سعدون حمّادي، «بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي: مواضيع مقترحة للحوار القومي ـ الإسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٣ (أيار/مايو ١٩٩٤).

جسم واحد. إن تلك المحاولات كانت سليمة الفكرة، إلا أنها لم تتجاوز كثيراً نقطة البداية وتحتاج إلى قوة دفع حيوية جديدة يمكن أن تتمخض عن عقد ميثاق بين جميع الحركات والاتجاهات التي توافق على العمل من أجل تحقيق الوحدة، وإن كانت متباينة الموقف إزاء قضايا أخرى. وبعد الميثاق تأتي خطوة بناء مؤسسات التي تستطيع الجبهة من خلالها أن تعمل وتؤثر في الواقع العربي.

ـ ٤ ـ

إن الوحدة العربية ثورة كبرى تتغير بها حياة العرب من حالة الركود إلى حالة التقدم، وتتغير بها كل المنطقة التي يوجد فيها الوطن العربي بتخومه الأفريقية والمتوسطية وتركيا وإيران، وبقيامها تظهر قوة جديدة في العالم تسيطر على الجزء الأعظم من مصادر الطاقة وتحتل موقعاً جغرافياً مهماً، وبذلك يكون لقيامها أهمية عالمية. إن هذه الثورة تحول من دون حدوثها الآن قوى داخلية في مقدمتها الدولة القطرية وقوى خارجية تقودها قوى الاستعمار والصهيونية، وبمقدار أهمية هذه الثورة ومدى تأثيرها في ذلك المقدار، يكون طريقها طويلاً تكتنفه المصاعب. وعلينا نحن القوميين أن نعي ذلك ونتصرف على أساسه، فالوعي بهذه القضية يتطلب منا الصبر والمثابرة وتبديد المؤثرات الثقافية والنفسية المعادية، كما يتطلب تبديد العوائق المادية بشتى أنواعها. ومغزى ذلك هو أن يكون لنا تعريف تاريخي للزمن، أي أن نفرق بين عمر الأمة وبين أعمار الأفراد، فالنهضات الكبرى تقاس بغير مقاييس أعمار الأفراد. لذلك فإن النضال من أجل الوحدة لا بد أن يكون طويل الأمد، وعلينا أن نعمل بأقصى الجهود من مرحلة إلى أخرى مقتربين من الهدف من دون كلل، فما لا ننجح بتحقيقه اليوم نحققه غداً. الملاحظة الثانية هي أن الوحدة الشاملة هي الهدف النهائي، ولكن الهدف النهائي لا بد من أن يمر بمراحل، فالكل نصل إليه عن طريق الأجزاء، فلا نستبعد الخطوات الجزئية ـ سواء كانت ثنائية أو أكثر ـ فالأقطار العربية ليست متماثلة من حيث الظروف. ومن باب التقدير فالأقطار المرشحة من حيث الإمكانية والاستعداد لشكل من أشكال التوحيد، وكما تبدو الآن هي: العراق وبلاد الشام ومصر، أو العراق وبلاد الشام.

وباختصار، علنيا أن نبدأ حيث تتوافر الإمكانية وتسنح الظروف. المسألة الأخرى، تتعلق بتنظيم الدولة الجديدة، دولة الوحدة. وهنا أيضاً تجدر الإشارة إلى خطأ شائع يساوي بين الوحدة والنظام المركزي. الوطن العربي بلاد شاسعة متنوعة مادياً من حيث الجغرافيا والموارد، ومتنوعة بشرياً من حيث العرق ووجود

الأقليات الدينية والمذهبية، ومن حيث التطور التاريخي؛ فأوجه التباين موجودة إلى جانب أوجه التماثل. ودولة بهذه الصفات بإمكانها أن تحول التباين إلى عامل قوة مضافة عن طريق نظام اللامركزية أو ما يمكن أن يدعى بالنظام الاتحادي الذي يعطي لكل قطر حرية تصريف الشؤون المحلية، وتتولى حكومة الاتحاد تصريف الشؤون القومية. والدولة الاتحادية بإمكانها أن تكون أكثر تماسكاً واتحاداً عن طريق إبعاد تصريف الشؤون المحلية عن المركز، وبذلك يتحقق إبعاد شؤون التباين عن مركز الدولة القومية، فالتباين شأن محلي والتماثل شأن قومي. كما إنها أكثر كفاءة وأقرب إلى الديمقراطية وأكثر تلاؤماً مع جهود التنمية. وهنا لا بد من أن يأخذ الإبداع أقصى مداه في نحت الصيغ وبناء المؤسسات وصياغة القوانين التي يتم عن طريقها توزيع السلطات والمهمات على أساس معطيات الواقع العربي، أما ما عند الآخرين فهو للاستنارة فقط.

ليس هناك مشكلة لا حل لها ولا ظرف لا يمكن التغلب عليه، فإذا ما كان تحقيق الهدف هو الأساس، فبالمرونة الثورية والعقل المفتوح والإبداع في استنباط الحلول نستطيع بناء دولة الوحدة الاتحادية. وعندما تقوم الدولة وتدب الحياة في الجسم الراكد وتتفجر طاقات الشعب وتوضع الموارد في خدمة القوة الاقتصادية والعسكرية وتتصاعد الروح المعنوية عند الجماهير، عندما يحدث ذلك، تصبح سهلة جميع الأمور التي نراها بمنظار اليوم صعبة. علينا ألا نقف حائرين أمام الصعوبات مهما كانت؛ فلا تباين العلاقة مع الكيان الصهيوني، ولا توع الأنظمة بين جمهورية وملكية، ولا الأوضاع الداخلية الخاصة لهذا القطر أو ذاك، ولا تنوع الأنظمة بين جمهورية وملكية، ولا الأوضاع الداخلية الخاصة لهذا القطر أو ذاك، ولا تنوع الأنظمة الاقتصادية السائدة قبل التوحيد، يمكن أن تكون عائقاً أو مبرراً للتردد، فإذا كانت الصين قادرة على قبول مبدأ الدولة بنظامين، فنحن يجب أن نكون قادرين على المبدأ نفسه.

ـ ٥ ـ

صحيح أن تحقيق الوحدة العربية يعتمد في الدرجة الأولى على إرادة الأمة، وبالتالي فهي قضية يحسمها العمل الداخلي في الدرجة الأولى، إلا أن ذلك لا يعني أن العامل الخارجي يمكن إغفاله؛ فما هو دور السياسة الدولية في تسهيل أو عرقلة قيام الوحدة؟

المعروف تاريخياً أن الدولة الاستعمارية قد سعت وعملت من أجل تجزئة

الوطن العربي، وتلك قضية معروفة. وبما أن السياسة الاستعمارية قد بقيت تقريباً في الاتجاه السابق نفسه (مع الفوارق)، لذلك فمن المنتظر أن تبقى القوى المعادية على موقفها القديم مع اختلاف الظروف وأشكال التعبير عن ذلك.

وكما إن على حركة الوحدة ونواتها أن تعمل على مجابهة المعوقات الداخلية، كذلك عليها أن تجابه المعوقات الخارجية. ويأتي في مقدمة القوى المعادية: الصهيونية ومعها الولايات المتحدة؛ فالصهيونية تعتبر الوحدة موجهة ضد وجودها، والولايات المتحدة بتأثير الصهيونية وبدافع مصالحها النفطية وسياسة الهيمنة تقف ضد ظهور قوة جديدة في هذا الجزء الحيوي في العالم. ومع هذا العدو لا أجد مجالاً للاتفاق الرسمي أو الضمني، والوسيلة الوحيدة لمجابهته هي أن نكون أقوياء نستطيع أن نلحق به ضرراً مقابل ما يلحقه بنا من ضرر. وعندها يُجبر على أن يحسب حساباً لسياسته المعادية، فلا يبسطها من دون أن ينتظر دفع ثمن لها، والسبيل إلى ذلك هو القوة العسكرية والنفط. بريطانيا أصبحت الآن دولة تابعة، وقد انحسر تأثيرها الدولي، وأصبحت قدرتها التأثيرية في الأقطار العربية محدودة واهتمامها تجاري في الدرجة الأولى.

الدول الأوروبية تركز اهتمامها في بنك القوة الأوروبية الجديدة من خلال الاتحاد الأوروبي وبالإمكان بناء علاقة تعاون معها، وهي في النهاية قابلة للتحول إلى موقف غير معادٍ لقيام الوحدة العربية، وبخاصة عندما يكون لذلك مردود اقتصادي ويجري حل بعض المشاكل الجانبية كالهجرة وأعمال العنف؛ في أوروبا الغربية تنمو الآن ميول الاستقلال عن الولايات المتحدة، وحتى المنافسة معها في الاقتصاد والتقنية، فمن المكن أن يكون لها موقف غير الموقف الأمريكي من الوحدة العربية.

الدولة الأفريقية صديق محتمل، فهي بلاد فقيرة وتتطلع إلى مستقبل موحد، وتربطها بالأمة العربية روابط عديدة، وبإمكان الدولة العربية الجديدة أن تعود عليها ببعض التأثير الإيجابي. نظرياً أكبر حليف محتمل للوحدة العربية هو العالم الإسلامي لأسباب معروفة. إن التجمع الإسلامي الذي ظهر بشكل المؤتمر الإسلامي لم تتبلور هويته بعد، وكانت دوافع قيامه في الأغلب سلبية لمقاومة الشيوعية من جهة، وكبديل للقومية العربية من جهة أخرى. ولكن مهما يكن، في العالم الإسلامي يحمل إمكانيات هائلة في التحول لصالح القومية العربية وضد الصهيونية والاستعمار، ومن الضروري جداً أن يقترن الحوار القومي ـ الإسلامي الداخلي، بحوار مع الدول الإسلامية للاندماج بحلف مناهض للصهيونية

والاستعمار. الصين وروسيا هما قوتان من الممكن أن يكونا حليفين للوحدة العربية لأسباب تمتزج فيها المبادئ والمصالح. لذلك على حركة الوحدة أن تضع ذلك في الحساب بغض النظر عن أي اعتبار جزئي أو موقف عابر.

بقيت تركيا وإيران. لإيران مصالح وتطلعات للنفوذ في منطقة الخليج العربي، وهي تبني الآن قوة عسكرية بحرية ونووية. وعلى الرغم من أن سياسة تصدير الثورة قد انحسرت بسبب الحرب مع العراق، إلا أنها تبقى لأسباب تعود إلى الماضي وإلى الحاضر، تنظر بعدم الارتياح إلى قيام دولة كبرى في المنطقة، فقد ورد على لسان قادتها مؤخراً أن إيران أكبر دولة في المنطقة. ولكن مهما يكن، فإن درس الحرب مع العراق وظهوره كقوة جديدة توازن قوتها، سيجعل من قضية الهيمنة وتصدير الثورة سياسة مرتفعة الكلفة. إن تركيا ذات العلاقة القوية بأمريكا والصهيونية والمتطلعة إلى الانسلاخ عن الشرق والاندماج في الجسم الأوروبي، من المحتمل أن يكون موقفها من الوحدة العربية مقارباً للموقف الإيراني، وبالإمكان تحييده عن طريق منافع اقتصادية في مجال النفط والتجارة.

وخلاصة القول إن جميع القوى المعادية للوحدة بالإمكان تخفيف موقفها أو تحييده بمزيج من القوة الذاتية وتبادل المنافع، عدا الصهيونية **أولاً**، والولايات المتحدة **ثانياً**. وهذا العدو لا يمكن أن يجابه إلا بالقوة الذاتية في الدرجة الأولى.

لذلك لا مناص من أن تقوم حركة الوحدة أو دولة النواة بتحليل الأوضاع الدولية المحيطة وتقييم وضع جميع القوى المؤثرة الإيجابية والسلبية، ورسم سياسات واضحة إزاء كل منها على أساس الأمد الطويل مع تجاوز التقلبات المؤقتة والمواقف العابرة، وبناء تحالفات وإجراء تفاهم وخوض معارك في مختلف المستويات لتحويل القوى المضادة إلى جانب التوحيد أو تحييدها على الأقل. وهنا أيضاً لا بد من استخدام جميع الوسائل المتاحة وطرق مختلف السبل حالة بحالة، ولكل ما يناسبه، فالمال والتجارة والإعلام والضغط والمناورة وتبادل المنافع والقوة يجب أن تستخدم، كما يجب أن توظف جميع العلاقات الموجودة القديمة والجديدة، الاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية في هذا السبيل.

إذاً، للجواب عن سؤال: كيف تتحقق الوحدة؟ هناك عدد من السياسات: هناك العمل من خلال الأنظمة العربية الموجودة ومجالها الجامعة العربية. وذلك أحد المسارات التي يجب ألا تهمل مهما كانت درجة التعويل عليها، فعلينا أن نسلكه ونعمل فيه وكأنه الوحيد الذي يؤدي إلى اقتناع النخبة الحاكمة بضرورة الوحدة، فتحققها بالتدريج عن قناعة أو عن مصلحة أو تحت الضغط. ثم هناك

مسار الثورة، وعلينا أن نعمل من أجله وكأنه الإمكانية الوحيدة المتاحة، فكلما سنحت الفرصة، علينا أن لا نحجم أو نتراجع أو نخشى شيئاً، وأن لا نرتبط بمقولات مسبقة يحاول أعداء الوحدة أن يفرضوها علينا. وبذلك يكون عملنا على غرار القول المأثور: «إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». وفي مجال العمل اليومي لا بد من تكوين الأداة، وهي الجبهة القومية، على أساس هدف الوحدة من جميع من هم مستعدون للعمل من أجل تحقيقها. ولتحقيق ذلك لا بد من تخطي الحدود القطرية، ولا بد من العمل ضمن أو خارج قوانين الدولة القطرية ورفض شرعية الدولة القطرية.

ويرافق كل ذلك اهتمام خاص بالثقافة القومية التي لا بد من أن تكون واضحة تخاطب الشعب، وحاسمة في رفض الواقع ومواجهته، يتنفسها المواطن العربي في كل شيء وحيثما وجد.

كل ذلك يكون على أساس منهجية محددة، هي منهجية التعدد واختيار الملائم والأخذ بكل الاحتمالات والسير في جميع المسارات.

أما متى وكيف ولماذا هذا المسار وليس ذاك؟ فلا يوجد قانون رياضي لتحديده؛ فالاختيار رهن بفن القيادة وبحذق من يختار. بقي أن يقال شيء عن موضوع الزمن. هنا أيضاً لا نملك معياراً مسبقاً ولا قانوناً رياضياً، وجل ما يمكن قوله إن الزمن وإن كان مهماً، إلا أن ما هو أهم منه هو تحقيق الهدف. علينا أن نبذل الأقصى وأن يكون عملنا على أساس اختصار الزمن، ولكننا لا نختصره عندما يكون الاختصار على حساب تحقيق الهدف. الثورة تختصر الزمن ليس بصورة مصطنعة مضرة حيث تتحول إلى استعجال، بل عن طريق كشف القوى الهائلة الكامنة في الإنسان، فتمكنه من تحقيق أهداف في وقت أقل بكثير مما كان يتوقع عندما كان في حالة ركود. واستخدامات الطاقات كلها وعدم استبعاد أي خيار من شأنه أيضاً اختصار الزمن، كما هو الحال في الحرص على استخدام الفرصة المتاحة التي قد لا تتاح ثانية إلا بعد زمن طويل وقد لا تتاح نهائياً. تلك منهجية الحركة مقابل الجمود، ومنهجية العقل المفتوح على كل الاحتمالات مقابل المواقف المسبقة، وهي منهجية التمسك بالمبادئ مقابل الخضوع للواقع.

١٨ ــ طريــق الوحــدة
ملاحظات في ضوء الواقع

ـ ١ ـ

كمحاولة للدخول في الموضوع، أقول إنه مما يلاحظ على التفكير العربي ومنذ مدة ليست قصيرة نسبياً أنه يعمل بوصفه ترجيعاً لصدى الحوادث السياسية بدلاً من أن يكون العكس. والذي يراجع جملة ما كتب منذ الخمسينيات، يلاحظ أن العمل الفكري العربي كان في الأغلب متأثراً أكثر منه مؤثراً في الأحداث، فهو في الغالب وراء التطورات السياسية لا أمامها. وإنني في هذا الصدد أقصد بالعمل الفكري ما يدون وما يدور شفاهاً في الوسط الذي ندعوه مثقفاً، وهي المادة التي تكون في الغالب المناخ الفكري العربي. وللتدليل على ذلك لنراجع المناخ المتفائل الذي ساد بعد الثورات ضد الأنظمة الملكية والتطورات الوحدوية: ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر وثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق وقيام الجمهورية العربية المتحدة وإنشاء مجلس التعاون العربي والانتصار بالحرب على إيران، كما يستذكر جو الإحباط الذي أعقب نكبة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان؛ في هذه الحوادث وغيرها قليلة هي الشواهد على مبادرة التفكير العربي في القيادة، بل على العكس الشواهد كثيرة على أن الفكر العربي كان صدى لاحقاً لها بدلاً من العكس. وبسبب صفة التبعية هذه كان العمل الفكري متأثراً بعامل نفسي من التفاؤل إلى التشاؤم وهي أحوال عادة ما ترافق التطورات السياسية.

لذلك حتى تلك التبعية للأحداث لم تكن متوازنة أي أنها لم تكن مساوية أو مقاربة لحجم الحدث الذي كان الفكر يرجع صداه بل غالباً ما كان الترجيع والتأثر أكبر من الحدث أو أصغر منه، الأمر الذي يمكن أن ندعوه بالمبالغة سلباً

أو إيجاباً. وبعبارات أكثر وضوحاً كان التفكير العربي يرجع صدى الحدث السياسي من خلال أثره في الجمهور، والجمهور معرض للانفعال العاطفي ولا سيما في بداية النضج السياسي والتوازن النفسي، الأمر الذي يجعله معرضاً للمبالغة في التأثر بما يجري.

المسألة الأخرى التي أقدم بها الموضوع تتعلق بالطبع البشري. والمقصود بذلك العوامل الرئيسة المؤثرة في تفكير الإنسان وسلوكه. ومن دون الانجرار لبحث فلسفي أو نفسي عن تحليل النفس البشرية، فإنني أغامر بالقول إن تلك العوامل مزدوجة. هناك من جهة ميول للخير تولد مع الإنسان كجزء من طبعه الأول وهي سابقة لظهور المجتمع وقيام الدولة، ومن جهة أخرى هناك ميول الشر التي تمتد جذورها في الغرائز. إن ميول الخير مسألة مثالية خلاصتها أن هذا الكون ليس صدفة عمياء بل تنظمه قوة كلية بغض النظر عن المفاهيم المتعددة فلسفياً ودينياً لتلك القوة. والإنسان هو المخلوق الأعلى مرتبة وعلى حد التعبير الديني فالإنسان قبس من نور الله. أما ميول الشر فترقد جذورها في غريزة البقاء والدفاع عن النفس، فهي عندما تكون فعّالة قد تبقى في حدود إذا سيطرت عليها ميول الخير، ولكن عندما تتجاوز تدخل عالم الشر والرذيلة والاعتداء على الآخرين. إن هذين العاملين في صراع دائم وعلاقة متغيرة؛ ففي الأنبياء تسيطر قوة الخير وتتضاءل قوة الشر إلى أقصى الحدود. وعند عتاة المجرمين يحدث العكس. وبين هؤلاء وأولئك تتراوح منزلة بقية الناس كل بحسب درجة تغلّب عامل الخير أو عامل الشر. ويتميز الإنسان عن بقية الكائنات الحية بأمرين هما: **أولاً** وجود قوة الخير والميل إى المثل العليا في حين أن الكائنات الحية الأخرى لا توجد فيها غير الغرائز بشكل أو بآخر. والأمر **الثاني** هو وجود العقل. والعقل في نظري قوة التمييز والمقارنة والتحليل والنظر في الأمور وهو في جوهره ملكة فنية وليست صفة مثالية.

وبعبارة أخرى إن مفعول العقل هو زيادة المعرفة عما في داخل النفس البشرية، وزيادة التعرف على عامل الخير وعلى عامل الشر أيضاً. إن الأنبياء يستخدمون العقل إلى أقصى الحدود وكذلك يفعل عتاة المجرمين، كل في اتجاه. إن علاقة ذلك بالموضوع الذي نحن في صدده هو أن المثقف العربي إنسان يستطيع أكثر من غيره أن يعرف ما في داخل نفسه، ويعرف أكثر من غيره ماذا يعني موقف الخير، وماذا يعني موقف الشر. إنه يعرف أكثر من غيره الموقف المثالي والتعلق بالمبادئ، كما إنه متحسس أكثر من غيره لغرائزه ومصالحه الشخصية المشروعة وغير المشروعة.

في مجال رصد الواقع في ما يتعلق بقضية الوحدة العربية، أود الإشارة إلى تطورين أجدهما مهمين: **التطور الأول**، هو أن الذي يفحص الوضع الثقافي العربي الراهن يجد أنه يتسم من ضمن ما يتسم به بحصول الاتصال الفكري بين المغرب العربي والمشرق العربي، ذلك الاتصال الذي كان ضعيفاً في الماضي إلى حد يقرب من الانقطاع. إن مرحلة ما بعد الاستقلال في المغرب العربي قد رافقها جهد إلى التعريب، وإن تفاوتت درجته ومدى الحماس له من قطر إلى آخر، إلا أنه على العموم كان موجوداً حيث استطاعت اللغة العربية أن تعود إلى احتلال مكانها اللازم كلغة للبلاد في شتى المجالات ومنها الثقافة.

التطور الثاني الذي يلفت النظر، هو الانفراج النسبي في بعض الأقطار العربية الذي حصل مؤخراً في الحياة الديمقراطية الأمر الذي فتح كوّة، مهما كان حجمها، للرأي العام للتعبير عن نفسه وبذلك خلق مجالاً للجماهير للإعراب عن آرائها واختياراتها، وبذلك انحسر إلى حد ما ذلك الوضع المعروف الذي احتكرت فيه الحكومات عملية التعبير عن آراء مواطنيها، الأمر الذي أوجد ذلك التطابق المصطنع بين الرأي الرسمي والرأي الشعبي. وقد اتضحت علامات تدل على أن الرأي العام العربي عموماً، وبمقدار ما سمحت الظروف له بالتعبير عن نفسه، كان مع الوحدة العربية ومع التحرر من الاستعمار، ويعارض التخلف، ويعادي الصهيونية كما اتضح أثناء العدوان الأخير على العراق.

إن ذلك يكفي الآن لمزيد من التقدم في معالجة موضوع وجهة النظر التي أود تقديمها في هذه المناسبة. ومن وجهة النظر هذه أود أن أقول إنها مبنية على الرغبة في النظر إلى الأمور كما هي بغض النظر عن المؤثرات التي أسميها عوامل لا موضوعية في البحث.

هناك أولاً مسألة الدولة القطرية التي نشأت في أعقاب العهد العثماني ودخول الاستعمار الغربي، وهي ترتيب جديد فرض على منطقتنا وقصته معروفة. ولئن كان نشوؤها يمثل خطة غير نزيهة من قبل دول الغرب، فهو كان أيضاً يمثل سذاجة في التفكير السياسي العربي آنذاك عندما فضل الأمد القصير على الأمد الطويل. إن الأمة العربية كانت آنذاك تسعى إلى الخلاص من العهد العثماني المظلم، وكانت فكرة الوحدة العربية في بداية تبلورها ممثلة بأفكار القوميين ومحاولة الشريف حسين السياسية. وقد وضع العرب آنذاك أمام خيارين، إما القبول بخطوة نصفية عاجلة هي الاستقلال على أساس الدولة القطرية وإما

الاستمرار في النضال من أجل الدولة العربية الموحدة. وكانت ضغوط الدول الاستعمارية متجهة بطبيعة الحال نحو الخيار الأول، ويشكله الانتداب في بعض الحالات والاحتلال المباشر في حالات أخرى. وهكذا وقع المحظور وحصلت التجزئة ثم النضال ضد النفوذ الغربي الجديد ومن بعده قيام الدولة القطرية المستقلة بشكل أو بآخر. ويعكس ذلك إلى حد ما بدائية السياسيين العرب آنذاك وواقعيتهم المفرطة ووسطية موقفهم من نضال الجماهير وصلات بعضهم المادية والمعنوية بالدول الغربية المستعمرة، وهكذا تم إحلال التجزئة المستقلة في مكان الوحدة تحت النفوذ العثماني.

وبقيام الدولة القطرية بدأت عملية تفاعل وتأسيس فرضتها طبيعة التنظيم الجديد، وهو قيام المؤسسات للدولة الجديدة ونمو العصبية التي ترافق عادة الدولة وتنشأ عنها ومن أجلها. وبالتراكم تكوّن وضع خلاصته هو أن الدولة القطرية قد كونت عصبية تنشأ عادة من الوضع الاجتماعي والسياسي الذي تعيش فيه. والعصبية مزيج متشابك من العواطف والمصالح. وبمرور الوقت وتحت ضغط نمو الوعي الاجتماعي وبسبب موارد غير اعتيادية أتت بها الثروة النفطية في أقطار النفط استطاعت الدولة القطرية بدرجة أو بأخرى أن تقدم بعض الخدمات للجمهور بغض النظر عن درجة الكفاءة والعدالة والدوافع. أقول بغض النظر عن كل ذلك قدمت الدولة القطرية شيئاً من ذلك للجماهير التي لمست عملياً بعض المزايا للدولة القطرية مقارنة بتخلف العهد العثماني.

ولكن العقدة الرئيسة في الإشكال والتناقض تكمن في المستوى السياسي، فالسياسيون الذين تولوا شؤون الدولة القطرية أصبحوا بمرور الوقت في وضع تناقضي فهم يتولون شؤون دولة لها مصالحها ومتطلبات استمرارها التي يجب أن تلبى، ولها أمنها الذي يجب أن يحافظ عليه كأي دولة أخرى في العالم. إن الوضع الدولي الراهن يتسم بالتفاعل والتنافس والتناقض بشكل أو بآخر. إن هذه الصفات تتطلب من السياسي أن يعمل على المحافظة على مصالح الدولة التي يتولى فيها المسؤولية. ولكن ذلك التفاعل والتنافس والتناقض قد لا يكون دائماً منسجماً مع المصلحة القومية وحتى مع مصالح الدول العربية الأخرى، فماذا عليه أن يفعل؟ فهو إن كان سياسياً تقليدياً قطرياً، فخياره سهل واضح هو الالتصاق بمصلحة الدولة القطرية، أما إذا كان قومياً فخياره صعب. في بعض الأمور ربما يستطيع التوفيق بين النقيضين ولكن ذلك لا يحدث دوماً.

إن الغالب من الحالات التي حدثت حتى الآن هو أن الحاكم في الدولة

القطرية وقف مع مصلحة الدولة القطرية أو ما يظنه كذلك، إلا في بعض الحالات الخاصة. يضاف إلى ذلك أن الغرب المستعمر قد عمل بكل طاقاته إلى إمداد الدولة القطرية بقوة من عنده وفي شتى المجالات. أمدها بالسلاح ودرّب جيوشها واخترق أجهزتها الأمنية وأثر في ثقافتها وتغلغل في صفوف سياسييها ورتب لها علاقات اقتصادية معتمدة عليه، ووجه عليها إعلاماً مضللاً يرسخ أوضاعها وعمل كل ما استطاع في مجال إضفاء ما يسمى بالشرعية عليها. وكانت حصيلة كل ذلك تكوين الوضع العربي الحالي. وبذلك أصبحت الدولة القطرية من القوة إلى درجة بات فيها السياسي عندما يكون في المسؤولية عليه أن يواجه إشكالاً فهو عندما يكون ذا ميول قومية عليه أن يختار بين الحفاظ على وضع الدولة القطرية الآن على أمل أن تكون مستقبلاً منطلقاً للوحدة وبين المجازفة بمصلحة هذه الدولة الآن في سبيل الوحدة القادمة وهو في هذا الاختيار يقارن بين أمر موجود ملموس وبين هدف غير موجود يأمل أن يتحقق في المستقبل. إنه من دون شك خيار ليس سهلاً.

هذا جانب من الصورة، إلا أن للصورة جانباً آخر لا بد من تقليبه أيضاً، هو أن الدولة القطرية التي قلنا إنها حققت بعض التقدم وكونت درجة من العصبية، كان عليها أن تواجه مهمات كبرى وعندما واجهتها أخفقت فيها إخفاقاً ذريعاً، ومن هذه المهمات: التنمية والأمن، ففي مجال التنمية كان ما حققته الدولة القطرية لا يرقى لتحقيق تنمية حقيقية تنقل البلاد إلى جانب الدول الصناعية المعروفة ذات الاقتصاد المعقد القادر على إنتاج السلع الإنتاجية. وتعريف التنمية الحقيقية معروف ومتداول في أوليات علم الاقتصاد ولا أظنني بحاجة إلى الرجوع إليه. والأمر الجوهري الآخر هو أن الدولة القطرية قد أخفقت تماماً في حماية الأمن العربي والأدلة على ذلك بينة كما أعتقد من احتلال فلسطين إلى اقتطاع أجزاء أخرى من الوطن العربي إلى ظهور حركات الانفصال إلى الاعتداء والتهديد بالاعتداء من الدول المجاورة ناهيك بما تقوم به دول الاستعمار من نشاط الهيمنة والتغلغل والتدخل.

ـ ٣ ـ

ولن تتوضح القضية المهمة التي نحن في صددها إلا بنقل البحث خطوة أخرى، هي أننا بالوقت الذي نلمس فيه هذه التطورات ونتعرف على هذه الظواهر نجد أن الرأي العام العربي الواسع وفي عموم الوطن العربي كان ولا يزال وحدوياً يؤمن بالوحدة العربية. إنني أعرف أن مثل هذا التعميم قد يتعرض

إلى المناقشة من قبل البعض، إلا أنني أود التنويه بأن أسباب التشكيك لا تعود إلى أمور تتعلق بالجوهر. أولاً هناك خطأ شائع يتعلق بكيفية قياس اتجاهات الرأي العام، فبعضنا لا يزال يحكم على الرأي العام من خلال ما يتصل به هو مما يسمعه وما يقرأ عنه وما يشاهده هنا وهناك. وبسبب التكرار والتواتر يتكون لديه الانطباع أن ذلك يمثل اتجاها حقيقياً للرأي العام، وهو انطباع خاطئ. إنه خطأ إحصائي يتنافى كلياً مع القواعد الأولية في كيفية قياس اتجاهات الرأي العام المعروفة عند دارسي علم الإحصاء. الفذلكة الأخرى التي تجر إلى هذا الانطباع الخاطئ، هو أننا في كثير من الأحيان تكون انطباعاتنا من وسط معين، هو الوسط المثقف أو ما هو قريب منه. وفي الوطن العربي للوسط المثقف صفة خاصة لا بد من أخذها في الاعتبار هي ضعف الاندماج بالجمهور وضعف التفاعل معه، وبالتالي ضعف التمثيل لذلك الجمهور. إن الكثير من الوسط المثقف ومن دون إطلاق القول، له إحساس بالخاص أقوى من إحساسه بالعام.

تلك هي عناصر الإشكال في الوضع العربي/الدولة القطرية موجودة ولها بعض القوة وبعض الإنجازات إلا أنها أخفقت في الأمور الأساسية بينما الجمهور العربي عموماً وحدوي يؤمن بالوحدة إلا أنه ينفعل بالأحداث سلباً أو إيجاباً وبتركيب هذه العناصر مع بعضها يتكون الوضع العربي الراهن والتي كان حصيلته هو أن الوحدة لم تتحقق حتى الآن.

عندما بدأت الحرب الأهلية في لبنان كانت لها أسباب، وأنا هنا لا أتحدث عن أخلاقيات الأسباب بل عن مجرد وجودها، واستمرت تلك الحرب وحصل ما حصل من دمار وسفك دماء وتخلف للبلاد وآثار سلبية، واتضح بمرور القليل من الوقت أن تلك الأسباب لم تكن تستحق تلك الخسائر وأن الأفضل هو لو أن الحرب لم تحصل، كما تكونت الرغبة صراحة أو ضمناً عند الجميع تقريباً لو أنها تتوقف ولكنها بالرغم من كل ذلك لم تتوقف بل استمرت كل تلك السنين فما سر ذلك؟ إنني أسوق هذا القول التعجبي لأنني افترض أن الإنسان حر في ما يعمل وأن إرادته هي التي تقرر كل شيء. ألم تقم الحرب بعمل صدر من الأطراف المتحاربة؟ ثم من هو الذي يحارب ويستمر بالحرب؟ أليسوا هم أطراف الحرب ويتم كل شيء بواسطتهم؟ إنني أعتقد أن القناعة بعبثية الحرب وعدم جدواها قد تكونت قبل توقفها فعلاً بكثير من الوقت. إذاً لماذا لم تتوقف آنذاك؟ الحروب الطائفية في أوروبا القرون الوسطى استمر بعضها مئة سنة فهل كان صحيحاً أن الأطراف المتصارعة لم تتوصل إلى قناعة بعدم جدوى الحرب قبل توقفها فعلاً؟ الجواب في الغالب: كلا. إذاً لماذا لم تتوقف آنذاك واستمرت طوال تلك الفترة؟ إن الذي يبدو

هو أن الإنسان عندما يخلق وضعاً معيناً سرعان ما يقع تحت تأثير ذلك الوضع الذي خلقه بنفسه، وتتكون تلك الحلقة المفرغة من التأثير المتبادل. صحيح أن إرادة الإنسان هي نقطة البداية، إلا أن الأوضاع التي تنتج عن وضع معين هي في حقيقتها مركب تفاعلي يتأسس بمرور الوقت، ويمد جذوراً ويخلق مناخاً خاصاً به، فيقع الإنسان خالق تلك الأوضاع تحت تأثير ذلك، فيتكون عنده المزيد من دوافع الغريزة والتأثر لمد الأوضاع التي خلقها هو بشحنة جديدة تعمل بدورها على تقوية الجو الذي يعود ويؤثر سلبياً عليه. وهكذا تلتف الشبكة السلبية عليه وتمنعه من الحركة والتصرف الصحيح.

وتلقي هذه الملاحظات ضوءاً كاشفاً على حقيقة أوضاع التفكير البشري وعلاقته بالعمل والتصرف. إن الذي يبدو أن كل عملية التفكير والتصرف ليست بالبساطة التي قد تبدو أول وهلة، فهي ليست من قبل العلاقة الميكانيكية التي أشاعها تفكير نيوتن بل هي أعقد من ذلك، وتتعدى مسميات التفكير المنعكس فوراً في الإرادة للعمل. إن عملية التفكير وما يصاحبها من أفكار معلنة أو مضمرة تؤثر في محيط الإنسان خالقة جواً معيناً متلائماً مع طبيعتها. والجو هذا بدوره قد يساعد أو قد يعرقل عملية انعكاس التفكير في العمل، فالأفكار المرسلة تستدر أفكاراً جديدة مشابهة أو مقاربة وتلك بدورها تتفاعل وتخلق أثراً جديداً في التفكير وهكذا. وعندما تكون العملية معقدة التفاعل تخلق جواً يتأسس بالتدريج خالقاً قيوداً وربقة تضع الإنسان في فلكها، فيدور فيها وتضعف إرادته على العمل وتنفيذ ما يراه ملائماً، مقارنة بما لو كان في وضع طبيعي متحرر من ربقة الجو الجديد الذي خلقته عملية الأفكار المولدة لأفكار جديدة بصورة حلزونية يغذي بعضها البعض الآخر.

ويلقي ذلك الضوء كاشفاً على قضية طالما شغلت اهتمام المفكرين، هي قضية الإرادة وهل الإنسان حر في تصرفه أو أنه مقيد بظروفه. الإنسان هو مركز الحياة والقوة الفاعلة فيها ويتمتع بإرادة حرة في جوهرها. إلا أن ذلك لا يعني الفهم المبسط لحرية الإرادة، أي الفهم التلقائي الميكانيكي. إن إرادة الإنسان هي التي تخلق الظروف إلا أن تلك الظروف تكون وضعاً وإطاراً يقيد تلك الإرادة، فالإرادة تعمل من خلال إطار وليس في فراغ. والإطار قد يكون مساعداً وقد يكون معرقلاً لفاعلية الإرادة. لذلك إذا ما أراد الإنسان تغيير وضع فعليه أن يأخذ في الاعتبار أن إرادته يجب أن تعمل لمدة وأن نضاله يجب أن يستمر ضد الأوضاع التي خلقها هو حتى يتم تكوين إطار جديد منسجم مع إرادته. إن هذا التعقيد والصعوبة التي تجابه إرادة الإنسان هما مصدر ذلك

الخطأ الذي يقع فيه البعض الذي يقول إن الإنسان مسيّر بظرفه.

إن الدولة القطرية قد خلقت دوامة ونسجت حبالاً التفت حول إرادة الإنسان العربي معرقلة سعي تفكيره السليم وإرادته الحرة للمعقول النافع ولتلبية نداء الضمير ألا وهو الوحدة. الوحدة العربية هي الأمر الموضوعي لأنها هي فكر المثل الأعلى ونداء الضمير وتمثل الجانب الأخلاقي في الفرد العربي؛ فالجميع أو الغالبية العظمى عندما تكون في وضع سويّ طبيعي تؤيدها وتطلبها وتنادي بها ولكنها مع ذلك لم تتحقق حتى الآن. نعم هناك سبب ولكنه سبب غير موضوعي وبعيد عن الحقيقة ومجافٍ للضمير وللمثل الأعلى الموجود في أعماق الفرد العربي.

صحيح هناك أعداء للوحدة وهؤلاء هم في الطرف الذي ضعف فيه عامل الخير وقويت فيه ميول الشر، ولكن ذلك وضع من جملة الأوضاع التي تتشكل فيها العلاقة بين الخير والشر في الإنسان، وهو وضع يمكن أن يتغير لنقيضه. إن هاتين القوتين في الإنسان، وكما قلنا سابقاً، في علاقة متغيرة من حال إلى حال ومن وقت إلى وقت ولا توجد حالة من حالات العلاقة يمكن أن تعد نهائية. ثم إن حالة الخلل هذه تشمل الأقلية التي غالباً ما توجد في وسط السياسيين وبعض شرائح المثقفين المفرطي التحسس بالخاص فيهم. إن الجمهور الواسع العريض ليس كذلك، بل هو في حقيقته العميقة مع الوحدة.

إذاً ما العمل؟ هذا هو السؤال المجدي. العمل يمكن تلخيصه بكلمة واحدة بسيطة وصعبة في الوقت نفسه: الثبات على هدف الوحدة في كل الظروف وفي جميع الأحوال، ومهما كانت المتطلبات. إن الفتنة عندما تكون نائمة يكون كل شيء هادئاً، وعندما ترفع رأسها ولا يستطيع أن يطفئها عقلاء القوم، تتوسع وتخلق دوائر في الواقع حتى يتوهم البعض أن لا سبيل إلى إيقافها، ولكن بالمواجهة والإصرار ورجمها بالحجر تلو الحجر مهما كان صغيراً والبقاء في ساحة العمل والمقاومة وتحمل الأذى والتضحية والصبر، بكل ذلك لا بد أن يبدأ تيارها بالانحسار ويؤخذ تيار المقاومة بالتقدم وتبدأ الأوضاع تنقلب من حال إلى حال وبالتدريج وفي النهاية يتحقق النصر. إنني عندما أقول ذلك يجب ألا يتوهم السامع أنني أنطلق من مجرد التفاؤل القائم على العناد والعاطفة، بل على أساس هو غير ذلك، إنه هو الحقيقة وأقصد بها أن الإنسان العربي كأي إنسان آخر فيه جانب مثالي يدفعه في طريق التقدم، هي ذلك الطريق بحسب جميع قواعد التحليل ومقاييس وحسابات المصلحة المشروعة.

بالطبع لن يكون الحديث تاماً من دون اقتراب أكثر من قضية الساعة وهو ما سمي بأزمة الخليج. وبادئ ذي بدء أنا أميز بين وضعين في هذه القضية. الوضع **الأول**، يتعلق بالاجتهاد، والاجتهاد من دون الخوض في التعريف أمر يتسم بتباين وجهات النظر ولكن على أرضية الإخلاص وسلامة القصد. أما الوضع **الثاني**، فيتعلق بالرأي الذي لا يقوم على المحاججة ولا يخلو من غير المقبول في اللغة بل يقوم على أرضية الغرض المسبق. إنني أتحدث عن الأمر الأول وأترك الثاني لغير هذا المقام وأمام غير هذا الجمع ممن أحترم واقدر. إذاً ففي مجال الاجتهاد الكلام جائز والأخذ والرد مقبول لكل ما يرى ويعتقد.

إن مجمل قضية الاصطدام الذي حصل مع حكام الدولة القطرية في الخليج ثم مع دول الاستعمار الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، أقول إن مجمل هذه القضية لها في نظري مغزى مهم أود أن أورد في صدده بعض الملاحظات. لقد سبق أن قلت إن الدولة القطرية هي النظام الذي خلقته دول الاستعمار الغربي التي أرادت أن ترث ممتلكات الرجل المريض بعد الحرب العالمية الأولى. وقد قبلنا به نحن العرب بسبب مزيج من قصر النظر والاضطرار، فقد اعتبرناه خطوة متقدمة على الوضع العثماني على أساس أنه في اتجاه الاستقلال ومنسجم مع روح العصر. وهو من ناحية أخرى كان ممزوجاً بعامل الاضطرار إزاء القوة الغاشمة والتآمر في سايكس ـ بيكو (Sykes-Piko) والتنصل من رسائل مكماهون (Mcmahon) ودخول قوات المستعمرين الغربيين بسلاحها الحديث لكثير من الأقطار العربية.

وبمنظار اليوم وعلى أساس ما ترشح من التجربة ربما كان قبولنا بالدولة القطرية خطأ قومياً وقع به سياسيونا وحتى جماهيرنا على حد سواء، فبقيام هذه الدولة نصبنا بأيدينا الشرك الذي وقعنا فيه ونسجنا الحبال التي التفت علينا في ما بعد. إلا أن وضع الدولة القطرية كأمر غير مرغوب به وكتنظيم سياسي يتناقض مع أهدافنا القومية لم يكن متساوياً من حيث درجة اللامعقولية. ففي المقياس النسبي كان متبايناً من حالة إلى حالة، وأكثر حالات السوء كانت حالة الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي حيث كان نشوء هذه الدولة يمثل حالة صارخة من الاصطناع واللامعقولية والعزلة التامة عن الشعب. فقد صنع ذلك الوضع بصورة تامة تقريباً من قبل الدولة المستعمرة بريطانيا حيث تم نحت تلك الدول واختيار حكامها على أساس المصلحة الشخصية الصرفة. ومحور كل الموضوع كان

النفط. وكما هو معروف السياسة والاقتصاد شأنان مترابطان وبناء على هذا الاقتران وبمرور الوقت أخذت قضية الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي تأخذ وضعاً يتعدى المسألة المحلية، فقد اتسع أثرها السلبي للشأن القومي. إن الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي لم تعد مجرد تعطيل محلي لذلك الجزء من الوطن العربي عن هدف الوحدة، بل تعدى دورها إلى التأثير السلبي على القضية القومية من خلال موضوع النفط. نشرت جريدة الـ **واشنطن بوست** *(Washington Post)* في بداية سنة ١٩٩٠ تحليلاً لتوماس ليبمان جاء فيه: يستدل من تحليل الخبراء لأرقام النفط الحالية أن ازدياد الطلب على النفط في آسيا والغرب ونضوب الاحتياطي في معظم الأقطار المنتجة للنفط سوف يضع أربع دول عربية في موضع التحكم في أسعار النفط وإنتاجه. وهذه الدول العربية في المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة».

ونشرت مجلة **مستقبل الطاقة الدولية**، الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ما يأتي: »أن المكسيك قد تستطيع أن توسع طاقاتها الإنتاجية بسهولة إلى مستويات أعلى من مستوياتها الحالية بشرط أن يكون سعر النفط الخام من الارتفاع ما يكفي لتبرير حث الإنتاج. أما خبراء النفط الآخرون فيكادون يتفقون على أن ازدياد الطلب على النفط سوف يضع قوى السوق في قبضة الدول العربية المطلة على الخليج. ويقول «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية» في واشنطن ما نصه: «إن المفيد والحكمة أن نسترجع إلى الأذهان حظر النفط في ١٩٧٣ الذي نفذته دول في الشرق الأوسط لم تكن تزود أمريكا باحتياجاتها من النفط إلا بمقدار ٨ في المئة فقط أما اليوم، فإن الولايات المتحدة تعتمد على هذه الدول وبمعدل يصل إلى ٣٠ في المئة علماً أن وجود أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم الحر في دول الشرق الأوسط سوف يجعل الولايات المتحدة تعتمد على هذه المنطقة اعتماداً كبيراً».

ثم يقول ليبمان في مقالة الـ **واشنطن بوست** أيضاً ما نصه: «وهكذا يتضح من الأرقام أن الولايات المتحدة سوف تصبح في غضون السنوات القليلة القادمة المستورد الصافي لأكثر من نصف النفط. وطبقاً للإحصائيات التي جمعتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد النفط الأمريكي ومركز بحوث الطاقة في كامبريدج ومركز الشرق ـ الغرب أصبح الموقف النفطي كالآتي: يبلغ الإنتاج الإجمالي من الدول غير الشيوعية نحو ٥٤ مليون برميل في اليوم بضمنها ٣/ ٢٢ مليون برميل لمنظمة الأوبك. ويتوقع أن يرتفع طلب العالم الإجمالي من ٦٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٦ و٧٠ مليون برميل في

عام ١٩٩٥ ثم إلى ٥/ ٧٤ مليون برميل في عام ٢٠٠ بحسب دراسة مركز الشرق ـ الغرب. ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حد لها إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم الواحد. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقاً) والمكسيك وإيران، تنتج أقصى ما لديها من طاقة فإن كل الطاقة، الزائدة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج»[١].

وبيت القصيد في ذلك هو أن الدولة القطرية في هذه المنطقة قد أخرجت من الحساب نهائياً بعد حظر تصدير النفط في عام ١٩٧٣، قضية استخدام النفط سلاحاً في المعركة السياسية سواء من حيث الإمداد النفطي أو من حيث الأسعار. وبذلك حرمت الأمة العربية من أقوى سلاح لديها أو ربما الوحيد في الوقت الحاضر لمواجهة الدول الاستعمارية ولاسيما الحركة الصهيونية وكيانها الاستيطاني في فلسطين. وبذلك تركت الأمة عزلاء مجردة من القوة التي تحتاجها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها. إن الدولة القطرية في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي مهما كان أثرها السلبي ومهما كان الدور السلبي لبعضها في هذا الوقت أو ذاك قومياً، إلا أنها لم تبلغ هذا المدى من إلحاق الضرر بالمصلحة القومية.

وليس صحيحاً ما يقال أحياناً من قبل مسؤولي هذه الدول أنها بذلك تنطلق من المصالح المالية، فحتى سنة ١٩٩١ كان برميل النفط من أجل أن يحافظ على قوته الشرائية التي كانت عليه في عام ١٩٨٠، فإن سعره في السوق يجب أن يكون ٦٠ دولاراً كما تجمع على ذلك الأدبيات النفطية. وكانت الأوبك في عام ١٩٩٠، قد قررت بعد جهد جهيد أن يكون السعر ١٨ دولاراً، إلا أن الإصرار المستمر في هذه الدول على رفع سقف الإنتاج في الأوبك وزيادة إنتاجها حتى خارج ذلك السقف قد أوصل السعر في وقت من الأوقات إلى ٧ دولارات للبرميل. لذلك فإن السعر الحالي للنفط بجميع المقاييس هو سعر أقل من السعر العادل الذي يحافظ على القوة الشرائية لهذا المورد، فهو في حقيقته سعر منخفض لمصلحة المستهلكين الكبار وهم الدول الغربية، وتتحمل الأمة تلك التضحية المالية الكبيرة.

وبذلك دخلت الدولة القطرية في هذه المنطقة في مجال الاشتراك في تنفيذ السياسة الاستعمارية ألا وهي تصفية القضية الفلسطينية على أساس الموقف الصهيوني والمحافظة على المصالح الغربية بإبقاء الوضع الراهن ومنع أي تغيير فيه لمصلحة النهضة العربية. ومما يجب الانتباه إليه هو أن الدولة القطرية في منطقة

(١) تقرير توماس ليبمان في: **واشنطن بوست** (١٩٩٠).

الخليج العربي وبعكس ما يتراءى لبعضهم، تتبع سياسة نشيطة في هذا المسعى السلبي، فهي تحاول استخدام تقنية العصر الحديث ووسائله لهذا الغرض. وليس أدل على ذلك من اهتمامها الملفت للنظر بأجهزة الإعلام كوسيلة للتأثير في الرأي العام، فقد قرأت في مجلة **المنتدى** الصادرة في عمان النص التالي(٢):

«هناك خطر آخر أصبح يهدد حرية التعبير عن الرأي ويتعلق بظاهرة مستجدة أخذ يعرفها الوطن العربي خلال العقد الأخير على الخصوص وهي ظهور وسائل نشر وإعلام واسعة وبوسائل ضخمة هي ملكية عدد قليل من شيوخ خليجيين. فهناك حوالى ١٤ جريدة ومجلة توزع في البلدان العربية وأوروبا وأمريكا، وهناك إذاعتان إحداهما تبث من باريس وأخرى من الولايات المتحدة. وهناك شبكتان تلفزيونيتان إحداهما تبث من لندن وتشاهد في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشبكة أخرى تشاهد في الولايات المتحدة وهناك أخيراً وكالة أنباء عالمية كبرى هي الـ **يونايتد برس**».

فما هي القضية المهمة عند هذه الدول لتحتاج إلى مثل هذه الآلة الإعلامية؟

إن **المسألة الأولى**، أن المسؤولين في هذه الدول يعرفون أن ما يقومون به ليس أمراً طبيعياً بل يقف بالضد من المصالح الحيوية للأمة الأمر الذي يحتاج إلى جهد إعلامي لتغطيته.

إن ما حدث في ما يسمى بأزمة الخليج هو اهتزاز وضع الدولة القطرية في هذه المنطقة، ووضعها على بساط البحث، فقد سارت الأمور في الفترة السابقة ولو على السطح في اتجاه خلق نوع من التلاؤم مع الوضع السياسي الشاذ في منطقة الخليج العربي، وحصلت درجة معينة من القبول الظاهري للدولة المصطنعة فيها، كما تكون شيء من الاعتياد أو عدم المبالاة على سطح الأحداث، لذلك كان من المهم قومياً كسر ذلك الجمود ووضع حد لبدايات وضع كان يسير في اتجاه مضاد للوحدة العربية. إن تحدي وضع الدولة القطرية وتوجيه إصبع الاتهام لها بالشذوذ والاصطناع وإلحاق الضرر بالأمة كان ضرورياً.

وهكذا أصبح الوضع الذي خلقته الدول الاستعمارية في تلك المنطقة ورعته خلال عقود من الزمن غير مستقر وبان بصورة عملية أن أساس بقائه الوحيد هو الحماية الأجنبية، فبعد أن كادت ميول التلاؤم والتغاضي والمصالحة الظاهرية تتم

(٢) **المنتدى** (عمان)، السنة ٧، العدد ٨٣ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٩.

بين هذا الوضع وتيار الوحدة العربية، رجعت الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه ألا وهو وضع التوتر والتناقض. إن بعضهم يعد ما حدث كارثة حلت بالوضع العربي بسبب زوال حالة التلاؤم السطحية التي كانت بين الأنظمة في هذه المنطقة وبقية البلدان العربية. إنني أرى العكس من ذلك.

المسألة الثانية، المهمة هي طرح القضية الاجتماعية على بساط البحث عربياً وإلى حد ما عالمياً والتي ملخصها أن ثروة قومية هائلة شاءت صدف الجغرافيا أن توجد في مكان معين استحوذ عليها أفراد قامت بينهم وبين الأجنبي شراكة غير متكافئة وغير شرعية وحرمت الملايين من الأمة من حقها الشرعي الإنساني فيها من دون حق ولا جدارة، بل ذهب الأمر إلى أنكى من ذلك وهو توظيفها لزيادة قوة العدو.

إن مسألة التفاوت الكبير في توزيع هذه الثروة وطرق استخدامها وصورة التناقض الصارخ بين فقر الملايين وتخمة الأقلية، أمر مجمع عليه ولا يحتاج إلى إيراد الأدلة. ويكفي على سبيل المثال أن يكون معدل دخل الفرد في بلد نفطي في الخليج حوالى ٥٠ مرة معدل دخل الفرد في مصر. ومعروف أيضاً أن معدل دخل الفرد في إحدى هذه الدول هو أعلى معدل دخل في العالم كله. إن تذكير أولئك الأفراد القلائل ولو بجزء يسير من واجباتهم إزاء الفقراء والمحرومين ولاسيما في الأرض المحتلة وفي مخيمات اللجوء، أصبح عادة يضطر إليها المضطر الغيور، وإن كنت أنسى فلن أنسى ما سمعته في مؤتمر قمة بغداد الذي انعقد في ٢٨/ ٥/ ١٩٩٠ مما قاله الرئيس صدام حسين وجلالة الملك حسين والرئيس ياسر عرفات عن ذلك.

إن هذه القضية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية المهمة التي يتقابل فيها العدل مع الظلم والحق مع الباطل، لم يكن لها من بد إلا أن تطرح وأن تفرض معالمها أمام الجمهور العربي ومنصفي العالم. إن ما يسمى بأزمة الخليج قد طرحت هذه القضية كما يجب أن يكون الطرح وأوصلت الصوت عنها إلى آذان الجميع: الثائر والمتهم والصامت والعاجز والمضطر.

أما **المسألة الثالثة،** الإيجابية فتتعلق بالعالم الخارجي الذي يحيطنا نحن العرب والمقصود به بالدرجة الأولى عالم الدول الغربية الاستعمارية: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الدرجة الأولى. إن تفكير عالم الغرب وسلوكه في ما يتعلق بالقانون ومبادئ الديمقراطية والمثل العليا وحقوق الإنسان، أمر تعرفون عنه الكثير ولا يتسع المجال للخوض فيه، ومع ذلك لا بد من بعض الملاحظات.

إن مصادر المبادئ الأخلاقية في الغرب تاريخياً هي المسيحية بوصفها ديناً والحركة الديمقراطية. والذي يدرس تاريخ الفكر الغربي بإمعان، يجد أن الفكرة الرئيسة التي أثرت في حياة الغرب لم تكن من مجال الدين ولا من مجال السياسة بل من مجال الاقتصاد، ألا وهي الرأسمالية وخلاصتها أن يسعى كل فرد إلى تحقيق أقصى ما يستطيع من مصلحة مادية لنفسه. وعن طريق العقلانية والحساب لتنظيم الربح وتقليل الخسارة يحقق أقصى مصلحة، وعندما يتحقق ذلك لكل فرد تتحقق المصلحة العامة عن طريق ما يدعوه آدم سميث بمبدأ اليد الخفية. وبغض النظر عن التفاصيل والشروحات والاجتهادات تبقى هذه الفكرة هي المسيطر الأكبر على الحياة في مختلف النواحي في الغرب، وتشكل جذور الشؤون الداخلية في تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، والخارجية في تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض. إنها المصلحة المادية الخاصة.

ولكنكم تعرفون أن عالم الغرب ليس عالماً بدائياً بل حقق تقدماً في مختلف النواحي المادية والتقنية، فوسائله ليست فجّة وطرقه في العمل تتسم بالمرونة، كما إنه على درجة عالية من العقلانية والتبصر وبعد النظر والاهتمام بالنتائج أكثر من المظاهر. إن مجمل هذه الصفات الفنية التي تطبع الحياة في تلك المجتمعات قد جعلت مسألة السعي إلى تحقيق المصلحة المادية الخاصة تتسم باتباع أساليب تخفف من غلوائها وفجاجتها. لذلك ظهر اختصاص المجاملة والمناورة وكل ما يتبع ذلك من أساليب التمويه والترغيب، فكانت الدعاية ووسائل الإعلام والتكتيك واستخدام علم النفس وإلى ما هناك من وسائل الإغراء والتضليل، والهدف من كل ذلك هو مسك العصا من طرفيها: تحقيق المصلحة الخاصة بأقل الخسائر الممكنة، فتكونت بمرور الوقت ازدواجية في حياة الغرب ولاسيما في تعامله مع العالم الخارجي: يمكن تلخيصها بالعبارة الآتية: عمل الشر وادعاء الخير. في بداية مرحلة الاستعمار كانت هناك نظرية التمدين ونشر الحضارة، ثم جاءت عبارات القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وأخيراً الشرعية الدولية. والغرب في جميع تلك المراحل كان ولا يزال مستعمراً مستغلاً همه الأول تحقيق مصالحه بغض النظر عن جميع ما يدعيه من مبادئ ومثل عليا.

وفي هذا المجال أيضاً هناك فذلكة تمس حياة الشعوب ومستقبل الأمم المستضعفة، ومنها نحن الأمة العربية كان لابد من فضحها وكشف حقيقتها، وهو ما قامت به المعركة ضد العدوان. إن الازدواجية الأخلاقية في التصرف في العلاقات الدولية لم تنكشف كما انكشف أخيراً من خلال ذلك الحديث عن الشرعية الدولية واعتبار قرارات مجلس الأمن تمثل الشرعية الواجبة التطبيق من

قبل الجميع. إن إقدام الدول الاستعمارية التقليدية: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على اتباع هذا النهج المزدوج المنطوي على خداع لشعوب العالم، قد مر بمرحلتين:

الأولى، مرحلة الحرب الباردة، حيث أدت الضرورات العملية للمنافسة مع المعسكر الشرقي إلى شيء من المرونة، ومواقف الوسط والحرص على إتقان أساليب التمويه للحد مما سمي بانتشار الشيوعية.

أما المرحلة **الثانية،** هي التي أعقبت انهيار المعسكر الشرقي حيث زالت تقريباً تلك الاعتبارات، فأصبحت الدول الاستعمارية طليقة اليد في التصرف، ولم تعد بحاجة إلى جهود التمويه والمرونة في التصرف، فقويت فيها نوازع المصلحة أكثر من ذي قبل، الأمر الذي أدى إلى بدء مرحلة انكشاف لتلك الازدواجية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل. إن الغرب الآن من دون منافس تقريباً ومزود بوسائل تقنية متقدمة في التسليح والإعلام والمخابرات، لذلك قد تدفقت فيه من جديد نزعة الهيمنة والاستعمار القديمة التي عرفتها مراحل الاستعمار الأولى، فلم يعد يعير أموراً اعتيادية كان يعيرها بعض الاهتمام في السابق، فهو الآن أكثر هجومية وقسوة في علاقاته الدولية. وكادت حادثة الاصطدام به التي حدثت من خلال العدوان على العراق المناسبة الأولى لفضح هذا الوضع الازدواجي الذي ينذر بالشر والسلبية بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث. وكانت أولى نتائج هذا الصدام وانكشاف الوضع الشاذ هو بداية الضعف لمصداقية الأمم المتحدة وتوسع النقد الجاد لوضعها الذي إذا ما استمر فلن تكون نهايتها أفضل من نهاية عصبة الأمم. والذي استمع إلى خطب رؤساء دول حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الأخير في جاكارتا، يلمس بوضوح هذا الاتجاه، حيث اتسعت المطالبة بإصلاح المنظمة الدولية بسبب الخلل الذي أصابها بسبب تلك الازدواجية.

ـ ٥ ـ

ورب سائل يقول إن القضايا الثلاث التي ذكرت وهي المتعلقة بالدولة القطرية والقضية الاجتماعية والازدواجية في العلاقات الدولية، ليس فيها الجديد، فهي متداولة في الحديث والكتابة من قبل وقد تصدى الكثيرون لمناقشتها وتوضيح جوانبها السلبية. ذلك أمر صحيح ولكن شتان بين طرح الأمور في هذا المستوى وطرحه في المستوى الآخر لسبب جوهري هو الفرق بين القول والعمل، بين المعركة والكلام عن المعركة. إننا في حياتنا اليومية نتحدث عن أمور كثيرة،

عن السعادة والعمل والمثل العليا والكرامة والنجاح والحرية، ونتحدث عن المعاناة والألم والإخفاق والإهانة والعبودية والموت، نتحدث عن الحب والعائلة والوطن والرضا والأمان، كما نتحدث عن الحقد والفراق والتشرد والقلق والخوف، فهل الحديث عن هذه المفاهيم يتطابق مع ما نشعر به عندما نجربها عملياً؟ هل الذي يتحدث كالذي يعيش أي من هذه الحالات؟ والجواب قطعاً كلا. السبب الأول هو أن التجربة العملية تعني التفاعل والاندماج والتأثر الذي يعمر مجموع الشخصية الإنسانية ويمس أعماقها ومعروف أن التفاعل والاندماج والتأثر أمر مختلف جوهرياً عن عملية الكلام التي هي في واقعها الميكانيكي مسألة مرور خواطر في الذهن يعبر عنها اللسان، لذلك فإن تأثيرها في النفس لا يرقى إلى مستوى التفاعل والاندماج والتأثر الذي يخلقه العمل والممارسة والتجربة. إن الحرب التي يضطرب من جرائها نظام المجتمع وقوانين الحياة الاعتيادية أمر لا تعرف أبعاده إلا من خلال التجربة حيث تصبح قضية الموت بكل معانيها مرئية ملموسة، وتكون المعرفة عنها آتية ليس من خارج النفس بل من داخلها عن طريق المعاناة والتجربة الحية.

إن المعركة التي شنتها دول الاستعمار في ما يسمى بأزمة الخليج كانت لها بالنسبة إلينا بعض النتائج المادية السلبية، إلا أنها كانت إيجابية في مجال بناء الإرادة وتغيير نوعية الإنسان. لقد وضعت المعركة على بساط البحث الجاد أموراً مهمة بالنسبة إلى الوضع العربي، كما إنها أرسلت صوتاً إلى العالم مهما كانت درجة ارتفاعه اليوم، يؤشر إلى أزمة أخلاقية حاولت الدول الاستعمارية التستر عليها طويلاً. إن الدولة القطرية وهي آفة المجتمع العربي الحديث قد وجهت لها تهمة قومية ملخصها أنها العقبة الأولى في طريق نهضة الأمة ووحدتها. وقد كان من حسن الاختيار أن ذلك قد وجه إلى أسوأ حالاتها وأكثرها إمعاناً في عداء الوحدة والنهضة ألا وهي الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي. وفي المجال الاجتماعي وضعت المعركة سوء توزيع الثروة والاستخدام الفضائحي لها في قفص الاتهام أمام ملايين العرب المحتاجين، في المخيمات وتحت الاحتلال وفي أكواخ القش وجميع المحرومين من الطعام والتعليم والصحة، وفي العلاقات الدولية هناك السيل الجارف من الحديث عن المبادئ والمثل العليا في دنيا الكلام والنقيض التام لذلك في دنيا العمل، من الصهيونية إلى الفصل العنصري إلى النهب الاقتصادي، والعالم بين منتفع وصامت ومنشغل وخائف ومخدوع. إن المعركة قد قالت للغرب المستعمر بصوت عال معمّد بالدم وموثّق بالتضحية وعلى مسمع من العالم إنكم تقولون شيئاً وتفعلون ما هو نقيض له.

مضت على بداية النهضة العربية الحديثة إلى الآن عدة عقود، كما مرت حركة القومية العربية والوحدة العربية بعدة مراحل، ومن خلال كل ذلك حدث الكثير من التنظير وبعض العمل وتحققت بعض النجاحات وبعض الإخفاقات. والأمر المهم من كل ذلك هو المراجعة المنزهة والاستنتاج المفيد لأدوات فكرية تضيف إلى معرفتنا عن هذه القضية المهمة، وهنا أود الإشارة إلى أن هذه العملية يجب أن تتم لمبرراتها مجردة عن المناخ الذي يخلقه الإعلام والآثار النفسية التي تسببها الأحداث السياسية، سلبية كانت أم إيجابية.

الأمر الأول المهم هو طرح السؤال التالي: ما هي استراتيجية الحركة القومية أو ماذا يجب أن تكون؟ ومن دون التشعب في أطراف الموضوع أقول إنني أرى أن تكون تلك الاستراتيجية هي أن هدف الوحدة العربية يجب أن يكون الهدف الأول المتقدم على كل ما سواه مهما كان ذلك الذي سواه. ولأوضح الأمر أكثر: إنني شخصياً أؤمن بالوحدة وأؤمن بالحرية والتطبيق العملي لها وهو الديمقراطية السياسية وأؤمن بالتنمية والتقدم العصري وبالاشتراكية بمعنى العدالة الاجتماعية المجردة عن أي نظرية جاهزة. ولكنني في الوقت نفسه أضع هدف الوحدة في المقدمة وأعطيه الأولوية. وهنا لا بد من لفت النظر إلى أمر اتضحت أهميته لي من خلال التجربة وهو إن القول بأولوية هدف الوحدة يجب ألا يكون مجرداً ومقصوراً على الكلام الشبيه بالشعارات بل يجب أن يكون حقيقياً بمعنى أن يتجسد في المواقف المتفرعة عن النضال اليومي. إن الوحدة أمر من نوع أمر الخلاص من الاستعمار وانتزاع الاستقلال والسيادة من الأجنبي له الأولوية والمنزلة الأولى، وإليه يجب أن تتجه جميع الجهود، وتصوب نحوه كل الأقلام والبنادق إن اقتضى الحال.

ولنتحدث بتحديد أكثر. إنني وأنا أقول ذلك لا أعني ذلك التبسيط التجريدي الذي ينتهي بالاستنتاج إننا يجب ألا نعمل أي شيء من أجل الحرية وتحقيق الديمقراطية، أو بناء العدالة الاجتماعية أو تسريع عملية التنمية الاقتصادية أو أي شيء من هذا المعنى قبل أن تتحقق الوحدة. ولكنني أبقى أقول إن هدف الوحدة هو الهدف الأول ويجب أن يعطى الأولوية. أما كيفية التوفيق بين هذا القول والقول الآخر، فهو ممكن ولكن ليس عن طريق قانون رياضي ميسّر التطبيق بل عن الطريق الصعب، طريق العمل، ألا وهو فن القيادة المعقد تعقيد الحياة. إن هدف الوحدة يجب أن يعطى الأولوية في المحصلة النهائية، وفي جوهر الأمور، وفي تفاصيل النضال اليومي.

تلك نقطة البداية ومنها نتقدم خطوة توضيحية محددة أخرى هي أن يجتمع الوحدويون على هذا الخط: الوحدة قبل كل شيء. إنني عندما أقول ذلك أعرف السابق من التنظير ومحاولات العمل في هذا الاتجاه وأعرف ما حدث وما بذل من جهود ضائعة وأستطيع استرجاع جدل من المسؤول عن هذا أو ذاك، ولماذا كان هذا أو ذاك، وما أسس هذا أو ذلك؟ ومع ذلك فإنني أجد هذا القول الآن في صميم الموضوع ومناسباً للوضع. أما من حيث الأهمية، فهو كما كان مهماً وضرورياً، فإذا كنا الآن نحن معشر الوحدويين أكثر نضجاً من السابق، وإذا كنا قد استفدنا من التجربة كما كنا دوماً نحاول، وإذا كنا متفقين فعلاً على أولوية هدف الوحدة، وإذا كان واضحاً في أذهاننا ذلك التوفيق المعقد بين أولوية الوحدة وتعلقنا بالأهداف الأخرى، ولاسيما الديمقراطية، أقول إذا كنا كذلك فسيكون بمقدورنا أن نتقدم إلى الإمام في طريق توحيد الصفوف والخروج من وضع الشتات إلى وضع التلاؤم على الأقل.

في سنة ١٩٦٨، كتبت في مجلة **دراسات عربية** عن موضوع العوامل الذاتية وأثرها في العمل السياسي العربي. ومهما يكن، إن كنت مصيباً أو مخطئاً، منصفاً أو متجنياً، فإنني لا أزال أرى تلك السطور مفيدة. ولم تتوافر لدي الأدلة حتى الآن على خروجها عن الصدد. هناك ما يجب أن نفعله نحن الوحدويين لمقاومة الغريزة في داخل كل منا. إن «الأنا» البدائية المنفلتة من سيطرة الضمير لم تجلب لنا خيراً نلمسه ولم تكن نتائجها حميدة. وحدتنا يجب أن تتحقق مهما كانت الظروف ومهما كانت التضحيات. إن كانت الوحدة هي الحق، فالحق يجب أن ينتصر على قوى الباطل اليوم قبل الغد، وبكل ما يناسب من الوسائل، وبكل ما يتطلب من التضحيات، وبكل ما هو موجود من القوى، وتلك كانت منهجية الإسلام أعظم ثورة في تاريخنا وأكبر جزء من حضارتنا وأعظم رسالة عرفتها البشرية.

عندما يقول أحدنا إنه وحدوي فإن ذلك يجب أن يعني شيئاً محدداً وحالة تترتب عليها نتائج معينة في مجالات عديدة. إن الإيمان بوحدة الأمة العربية يقتضي اعتباراً تترتب عليه وتتفرع منه نتائج سياسية وقانونية، أهمها هو اعتبار التجزئة سياسياً وضعاً مؤقتاً ومتناقضاً مع إرادتنا ومعادياً لمصالحنا الحيوية وقانونياً غير شرعي. وأمر منطقي أن يكون القول بذلك هو الأساس للمواقف من مختلف الأمور الأخرى ذات العلاقة. إن العلاقة يجب أن تكون منطقية ينسجم فيها اللاحق مع السابق كما يجب أن تكون الأمور السوية في الحياة، ففي إطار التفكير الوحدوي هكذا تكون قضية الشرعية واللاشرعية وجدال الحق والباطل وقضية الصحيح والخطأ. وإذا ما نظرنا إلى الأمور على هذا الأساس ومن خلال

هذا المنظار يصبح من اليسير علينا تحديد المواقف والتوصل إلى الأحكام على ما يجري في وطننا العربي. أما التشويش والتناقض وما يجره ذلك من خلل ينتج عن فوضى العلاقة بين السابق واللاحق واختلال المنطق في علاقة المفاهيم بعضها ببعضها الآخر. ولعل أهم سبب للتناقض الذي وقع به بعض السياسيين والمثقفين هو القول بالوحدة وبشرعية التجزئة في الوقت نفسه. وسبب الوقوع في هذا الخطأ هو عدم التفريق بين التعايش مع التجزئة كوضع موجود وبين الاعتراف بشرعيتها.

إنني أعرف أنه في جمع الوحدويين هناك المرجّح وهناك غير المعترض وهناك صاحب الشروط إلى جانب المحبذ لدرجات من العلاقة تحت خط الدولة الواحدة. . . الخ، وكلهم يعدّون في الحديث الدارج في عداد جمع الوحدويين. إنني أرى أن وجود ذلك أمر طبيعي إلا أن الإيمان بالوحدة شيء غير ذلك. القول إننا أمة واحدة أمر آخر وعلى من يقول به أن يسير فيه إلى نتائجه المنطقية سياسياً وقانونياً وأن يقبل لا بل يناضل في سبيل كل ما يترتب عليه وما يتفرع عنه من مواقف. إن القول إننا أمة واحدة يترتب عليه منطقياً القول بلا شرعية التجزئة وهو موقف مختلف عن المواقف الأخرى. لقد تعمد الإسلام إطلاق نعت الجاهلية على الوضع الذي كان موجوداً قبل ظهوره، وكان ذلك حكماً وليس وصفاً والسبب هو أن الإسلام أراد أن ينفي ذلك العهد بصورة قاطعة كنقطة بداية إلى عهد جديد. لئن كانت الوحدة العربية تبدو اليوم صعبة، كذلك كان شأن المهمات الكبرى في التاريخ.

١٩ ــ مكانــة الوحــدة(*) في المشروع الحضاري النهضوي العربي

ـ ١ ـ

لكل أمة وفي كل مرحلة من تاريخها قضية كبيرة هي الأولى في الأهمية مهما كان حجم تلك الأهمية بالنسبة إلى القضايا الماضية، أو بالنسبة إلى قضايا الأمم الأخرى. إن الأمة، أي أمة، لا بد في كل مرحلة من أن ينشدّ اهتمامها إلى هدف يفرض نفسه على الواقع ويتّجه إليه الاهتمام العام الذي هو حصيلة مشاعر الجمهور وتفكير النخب وإيحاء الظروف المحيطة، فمنذ بداية ظهور الوعي القومي دفاعاً عن النفس ضد حركة التتريك العثماني وإلى حدّ الآن كان هدف التوحيد العربي في المقدمة ولو بدرجات متفاوتة. وإذا ما سأل البعض عن الدليل، فهناك الكثير وفي جميع النواحي الفكرية والسياسية والاقتصادية ما يؤكد بصورة مجتمعة أن الرأي العام العربي كان باستمرار في اتجاه تحقيق هذا المشروع. هناك بالطبع من لا يرى ذلك أما عن قناعة أو عصبية أو مصلحة، ومع ذلك بقيت قضية الوحدة هي القضية المحورية التي تتّجه إليها روح الأمة.

وبعد مرور عقود من السنين على ظهور المشروع طرأت على الوضع العربي تطورات بسبب عوامل داخلية وخارجية. وكان من الطبيعي أن تؤثر تلك التطورات في هذه القضية من حيث الفهم العام لها، ومن حيث الوسائل والمناهج التي استخدمت لتحقيقها. وإزاء ذلك ظهرت الحاجة إلى أن يقوم العمل الفكري

(*) في الأصل مقالة أعدت بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية كمساهمة في المشروع الحضاري النهضوي العربي، الذي كان قيد الإعداد من قبل المركز وقدم إلى لجنة الصياغة في عام ٢٠٠٥.

بدوره في جلاء الصورة وإعادة تقديم الموضوع بصورة تحفظ الجوهر وتعيد صياغة الإجراءات والأساليب، وذلك ما يمكن أن يدعى تجديد التفكير. إن عملية تجديد التفكير لا بد أن تتناسب مع الظرف الذي يستدعيها. ويبدو الآن أن الظرف الحالي للأمة العربية يتطلب جهداً من هذا النوع. إن القوى المحافظة المدافعة عن وضع التجزئة قد حققت تقدماً في عملية تقوية الدولة القطرية وترسيخ أقدامها في الحكم. وجاء ذلك متلازماً مع تدخل خارجي معادٍ تقليدياً لمشروع التوحيد متمثلاً بالولايات المتحدة والصهيونية في الدرجة الأولى. إن عملية التجديد الثقافي لا بد أن تكون متوازنة وتتجه نحو الحقيقة مغلّبة ذلك على المشاعر الآنية والانفعال بالظروف والأحاسيس الذاتية وما تفرزه قسوة الظروف. وتلك مهمة يجب أن تشترك في تأديتها النخبة المثقفة والسياسيون.

ـ ٢ ـ

الوحدة العربية هدف قومي يصل إليه الفرد طبيعياً بسبب عوامل الاشتراك الثقافية والوجدانية مع الآخرين، فاللغة والموروث الثقافي والتاريخ المشترك ونمط العيش والعادات الاجتماعية وديانة الأكثرية والتواصل الجغرافي عوامل موجودة لا يصعب التعرف عليها. ومهما يقال عن عوامل التباين تبقى عوامل الاشتراك هي الغالبة والمرجّحة.

ومن الجدير بالملاحظة أن العوامل المشتركة قد شهدت تطورات إيجابية خلال العقود الماضية، الأمر الذي أدى إلى تقوية المشاعر التوحيدية، وبالتالي تقوية الشعور بضرورة مشروع التوحيد. إن بعض الأقطار العربية المهمة، قد شهدت حركة تعريب نقلتها من وضع العزلة إلى وضع الاندماج. وفي المجال اللغوي ظهرت العربية الميسّرة التي يفهمها الجمهور العربي في جميع أقطاره، فأصبحت وسائل الثقافة العامة المطبوعة والمرئية والمسموعة متاحة عبر الحدود، وازدادت حركة التنقل والسياحة والاتصال بين أبناء الأمة العربية في مختلف أقطارها. وربما كانت الأمة العربية من أكثر الأمم التي تملك عوامل مشتركة، مما كان له الأثر الفعال في تكوين الشعور القومي على المستوى العام وفي وسط النخب الثقافية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحركات القومية أحزاباً ومنظمات.

المسألة الأخرى في موضوع التجديد الفكري تتعلق بما يترشح من الظروف المحيطة والتطورات التي شهدتها البلدان العربية وما يجري في العالم. ومحور هذه التطورات صعود أهمية القضية الاقتصادية. إن العالم بمجمله، وفي مقدمته الجزء

المتقدم (بغضّ النظر عن مفهوم التقدم) أخذ يعير المسألة الاقتصادية اهتماماً أكبر، لا بل أصبحت هي القضية الأولى، فقد كانت المحرك الرئيس وبقيت كذلك في ما أعقب ذلك من علاقات دولية ونشاط سياسي وعسكري وثقافي مارسته الدول العظمى والكبرى ولا تزال في علاقاتها بالدول الأخرى. وقد تجلّى ذلك الاهتمام بالقضية الاقتصادية في ظهور هدف التنمية الذي أصبح حديثاً شائعاً، وتمّت إضافته إلى مهمات الدولة في كل مكان تقريباً بعد أن كانت مهمة الدولة قبل ذلك محصورة في الدفاع والأمن والعدالة. ولا يخلو الآن برنامج أي دولة تقريباً من تحقيق التنمية كواجب عام تقوم به، سواء أكان ذلك بواسطة الحكومة أم بالاشتراك مع الجمهور أم بواسطة مؤسسات الجمهور وحدها. وهكذا احتلت القضية الاقتصادية المكانة الأولى في عالم اليوم، فأصبحت قضية القضاء على الفقر ورفع مستوى معيشة الفرد صحياً وثقافياً واجتماعياً عامة. وكانت البلدان العربية في جملة هذا التطور الذي شمل العالم كله تقريباً، فقد اكتشفت ثروات مثل النفط جلبت ثروات كبيرة إلى الدولة وإلى بعض الأفراد، وشاهد الفرد العربي عبر السفر ووسائل الإعلام، الفرق في مستوى المعيشة واستهلاك البضائع بينه وبين ما هو موجود في دول أخرى، كما اتضحت الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

التطور الآخر الذي حدث وجلب الانتباه هو الأمن، أي الدفاع عن الوطن ومجابهة العدوان من الخارج باستخدام القوة المباشرة أو غير المباشرة. وقد تجلّى ذلك بأوضح صورة في فلسطين والعراق.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن العدوان الخارجي قد صاحبه العديد من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية واختراق الحدود الوطنية والاتصال غير المشروع بشرائح من المجتمع أفرزت ميولاً وعصبيات عرقية ودينية وطائفية كان لها أثر سلبي في الاستقرار الداخلي، فتفاقمت إلى حدّ تكوين خطر على الوحدة الوطنية.

وثمة وضع دولي يتسم بتأثير القوى الكبرى والكتل الدولية؛ فهناك الولايات المتحدة وروسيا، وهناك الاتحاد الأوروبي وهناك ٧١ تجمعاً ومنظمة في قارات العالم، ٣٥ في أفريقيا و١٥ في آسيا و٢١ في نصف الكرة الغربي. يضاف إليها ظهور الصين والهند كقوى كبرى جديدة. إن الوضع الدولي الآن يتسم بظهور أهمية القوى الكبرى واتساع نفوذها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وإعلامياً، ما يؤدي إلى ضعف موقف الدول الصغيرة في علاقاتها الدولية. إن الوضع الدولي يتسم بالتفاوض والصراع. ومن خلال ذلك هناك مصالح ومنافع يتم انتقالها من جهة إلى أخرى بحسب القوة النسبية للأطراف ذات العلاقة. وبذلك تجد الدول الصغيرة نفسها في وضع ضعيف

يجبرها في نهاية المطاف على تقديم التضحيات وقبول التنازلات. ولا سبيل إلى معالجة هذا الخلل إلا بتوازن القوة، والوحدة كمشروح لإنشاء دولة قوية في هذه المنطقة من العالم بالموارد والمزايا التي تتمتع بها الأقطار العربية يمكن أن يعالج هذا الخلل، وهو السبيل الوحيد للدفاع عن المصالح المشروعة.

وهكذا كان لتزايد أهمية العامل الاقتصادي وظهور قضية الأمن وتطور العلاقات الدولية أثر في زيادة الشعور بضرورة التوحيد من جهة، وبالحاجة إلى التجديد الثقافي من جهة أخرى. إن المواطن العربي، أخذ يفكر بأهمية مشروع التوحيد كتدبير قومي من أجل التنمية والدفاع عن النفس والتكيف مع التطورات الدولية. إن الوحدة العربية ليست ضرورية لأننا أمة لها عوامل توحيدية فحسب، بل أيضاً لأننا نحتاج إليها من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة للمواطن، ومن أجل حماية الوطن والشعب والدفاع عن الوجود القومي والمصالح المشروعة. المهم في ذلك هو استيعاب التطورات الجديدة ودمجها في مجمل التفكير القومي ليكون منفتحاً على الظروف الداخلية والخارجية ومتفاعلاً معها. والمهم في الاستيعاب والتفاعل هو الأخذ بما هو جديد مؤثر مع المحافظة على جوهر القضية القومية. كان التأكيد في الماضي يدور حول الروابط القومية، وهو الآن بعد استيعاب الظروف الجديدة يجب أن يدور إضافة إلى ذلك حول مصالح الأمة في التنمية والأمن؛ فمبررات الوحدة العربية ليست الروابط القومية وحدها، كما إنها ليست المصالح وحدها، بل هذان معاً. إننا أمة واحدة ويجب أن نتحد لأننا نشترك بروابط قومية قوية، ولأن لنا مصلحة مشروعة في التقدم الاقتصادي والدفاع عن أرضنا وسلامة شعبنا.

ـ ٣ ـ

إن بحث موضوع الوحدة العربية لا يمكن أن يستغني عن بحث قضية الدولة القطرية التي تشكل الآن وضع التجزئة. إن تاريخ نشوء الدولة القطرية يعود بالدرجة الأولى وفي أغلب الحالات إلى تحويل مسميات الأقاليم والتجمعات السكانية إلى دول بفعل عوامل عديدة كان في مقدمتها خطة الدول الاستعمارية لاقتسام موروث الدولة العثمانية من جهة، ومطامح الحكام والمتنفذين المحليين لتكوين سلطة سياسية من جهة ثانية. والمعروف تاريخياً أن التفكير في العمل السياسي في المشرق العربي كان على العموم على أساس قومي، وجاءت المطامع الاستعمارية، فنشأت كيانات لدول قطرية في ظل الاستعمارين البريطاني والفرنسي في الدرجة الأولى. ومنذ التطورات التي حدثت خلال وبعد الحرب العالمية الأولى وقفت الدول الاستعمارية والصهيونية ضد مشروع الوحدة العربية.

وجاءت التطورات اللاحقة لتؤكد ذلك، فاتفاقية سايكس ـ بيكو ومقاومة مشروع محمد علي لبناء دولة قوية ذات توجّه وحدوي والعمل ضد مشاريع التوحيد ولاسيما وحده سوريا ومصر واحتلال العراق، تشكّل سلسلة في حلقات موقف مصمم يسبق الإصرار، مستخدماً جميع الوسائل المتاحة لمقاومة مشروع توحيد البلدان العربية، ومنع قيام دولة كبيرة قوية في هذا الجزء من العالم.

الموضوع المهم في هذه القضية ليس ما قامت به الدول الاستعمارية بل القضية الداخلية، أي الوضع الداخلي العربي ومحوره الدولة القطرية. إن العامل المهم في إدامة وضع التجزئة لا يعتمد وحده على القوة التي تمارسها الدول الاستعمارية، بل يعتمد على وجود الدولة القطرية التي كوّنت بمرور الوقت قوى ذاتية عسكرية وإعلامية واقتصادية واستخباراتية تستعملها من أجل البقاء ومقاومة حركة التوحيد. وقد حدث ذلك بفعل اشتراك المصالح بين القوى الخارجية والنخب الحاكمة في الدولة القطرية. واللافت للنظر هو أن الدولة القطرية قد تطورت خلال الفترة الماضية، فكوّنت لها أجهزة ومؤسسات وتفاعلت مع القوى الخارجية بتشابك المصالح، وكوّنت نوعاً من الشرعية القانونية من خلال علاقاتها الدولية، فنمت في المجتمع فئات ذات مصالح وقد أدت هذه الفئة الدور الرئيس في التأسيس للدولة القطرية مستخدمة قوى الدولة العسكرية والاقتصادية، ومستعينة بالقوى الخارجية لتحويل الدولة إلى كيان مستقر بدرجات متفاوتة من النجاح، فأنشأت أنظمة استبدادية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق القمع والإغراء واستخدام الموارد العامة. وبمرور الوقت، وبتغير الظروف المحلية والدولية، عملت هذه الفئة على تكريس وجودها وهيمنتها على السياسة مستخدمة مختلف الأساليب لمجابهة الظروف المستجدة، فأدخلت مجال التوريث للأبناء، وأنشأت الهياكل الشكلية للدولة الديمقراطية واللجوء إلى القوة العسكرية الأجنبية في الحالات التي استدعت ذلك، وكيّفت مواقفها للانسجام مع رغبات الدول الاستعمارية، وقدمت إغراءات اقتصادية ومالية للدول والشركات الأجنبية، ودخلت في بعض الحالات في الأحلاف العسكرية للدول الاستعمارية. لقد أدت الفئة الحاكمة دوراً رئيساً في التأسيس للدولة القطرية، وبذلك ظهرت عقبة كبيرة أمام مشروع الوحدة.

إن الكفاح من أجل المشروع الوحدوي أصبح عليه أن يواجه العقبة الداخلية بالدرجة الأولى متمثلة بالفئة الحاكمة التي تهيمن على السياسة في الدولة القطرية، والعقبة الخارجية المتمثلة بالدول الاستعمارية التي تدعم الفئة الحاكمة.

إن مسألة الوحدة مقابل التجزئة مسألة سياسية، فقد كان نشوء الدولة

القطرية واستمرارها عملاً إرادياً بدأته وأسسته الفئة الحاكمة التي تولّت العمل السياسي، فهي تتحمل المسؤولية الأولى عنه. والخلاصة هي أن أسباب وضع التجزئة لا يمكن أن تعلق على العامل الخارجي، كما إنها لا يمكن أن تعزى إلى الفروق في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل تتحمل مسؤوليتها في الدرجة الأولى الفئة الحاكمة في الدولة القطرية.

إن عمر الدولة القطرية قد ناهز نصف قرن تقريباً أو أكثر، فماذا كانت الحصيلة؟ إن سجل هذه الدولة بمجمله كان سلبياً، ففي مجال التنمية كان الفشل واضحاً تعكسه التقارير الاقتصادية العربية والدولية. إن أرقام مؤشرات التنمية المعروفة تشير بوضوح إلى أن الأقطار العربية عموماً بقيت في حدود أوضاع البلدان الفقيرة، فمعدل دخل الفرد من الناتج القومي، وحجم تجارتها مع العالم، ونسبة الأمية، والتعرض إلى الأمراض، ومدى توافر مياه الشرب الصالحة، والكهرباء، ووسائل الاتصالات الحديثة، بقيت كلها تقريباً في مستويات البلدان الفقيرة في العالم. إن معدل النمو الاقتصادي في البلدان العربية أقل من ٣ في المئة وسيبلغ معدل البطالة ١٥مليوناً في عام ٢٠١٠، ويعيش ثلث السكان على أقل من دولارين في اليوم ويبلغ معدل الأمية بين البالغين حوالى ٤٠ في المئة. هناك استثناءات في الدول النفطية التي يصعب اعتبارها مقياساً بسبب وفرة الموارد المالية وقلة عدد السكان. إن الفشل في تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي قضية أصبحت بيّنة، وجاء **تقرير التنمية البشرية** الأخير الذي أصدرته الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، معرباً عن ذلك بوضوح. إذاً، إن الكيان الجديد للدولة القطرية لم يستطع أن يحقق تنمية اقتصادية مثلما استطاعت ذلك بلدان أخرى من العالم الثالث، كما هو الحال في بلدان في جنوب شرق آسيا.

ـ ٤ ـ

إن المخاطر التي تعرّض لها الأمن القومي العربي بسبب غياب الوحدة واضحة أيضاً، فالدولة القطرية بقيت ضعيفة إزاء القوى الخارجية القريبة والبعيدة. لقد استطاعت الصهيونية بسبب توزّع الأمة العربية على دول قطرية ـ ما أدى إلى إضعافها كلها ـ أن تقوم باحتلال فلسطين في البداية واحتلال أراضٍ عربية أخرى في ما بعد. كما استطاعت أن تطلق يدها في التصرف إزاء الشعب الفلسطيني بالاضطهاد والقتل وسلب الأرض والممتلكات والاعتداء على المقدسات. واستطاعت بسبب الضعف العربي أن تتصرف من موضع القوة إزاء أقطار عربية مجاورة تحتل جزءاً من أراضيها، وأن تخضعها لاتفاقيات مهينة غير متوازنة، وأن

تبدأ بمشاريع لاختراق أمنها والتغلغل في اقتصاداتها. ثم كان احتلال العراق وتدمير دولته واستغلال ثرواته وإضعافه، لإخراجه من الاهتمام بالشأن القومي.

وكان وضع الضعف الذي عانته الدولة القطرية، قد شجّع أعداء الأمة على الاستمرار في استثمار تلك الحالة بدخول مرحلة جديدة في التفتيت. إن التجزئة الأولى التي شهدت نشوء الدولة القطرية قد أدت بالتراكم إلى التمهيد لمرحلة جديدة، هي مرحلة تفتيت الدولة القطرية نفسها عن طريق تشجيع عوامل الانقسام العرقي والديني والطائفي، فتفاقم الوضع في السودان، حيث ظهرت ميول انفصالية. ثم جاء الوضع في العراق بإدخاله في طريق التفكيك والانقسام تحت مسميات الفدرالية وحقوق الأقليات. وحدثت اضطرابات عرقية في سوريا، وبدايات إلى صراع ديني في لبنان، ونشطت قضية الأمازيغية في بعض أقطار المغرب العربي.

ومن استعراض التاريخ السياسي للدولة القطرية خلال حوالى نصف قرن يتضح أن الفئة الحاكمة في الدولة القطرية من جهة، والقوى الاستعمارية والصهيونية من جهة أخرى، قد عملت مجتمعة بتفاهم ضمني أو علني على تكريس الدولة القطرية وتثبيت أقدامها، فتحولت جامعة الدول العربية تدريجياً إلى مؤسسة شكلية عاجزة وأهملت مقرراتها، في حين كان بالإمكان استخدام هذه المؤسسة حتى بميثاقها الضعيف، لتكون أداة تعاون فعال ينمو بالتدريج وينقل الأمة إلى مراحل متقدمة من الاندماج لو توافرت الإرادة للسير في طريق التوحيد. لقد قامت تجمعات إقليمية ثلاثة. ولكن حتى هذه التجمعات قد فشلت الدولة القطرية في الاستفادة منها، فقد أُنهي مجلس التعاون العربي، وتعثّر اتحاد المغرب العربي، وبقي اتحاد واحد في منطقة الخليج العربي.

كما إن تعاون الدولة القطرية مع القوى الاستعمارية لمقاومة الوحدة بين سوريا ومصر معروفة، فقد عملت الفئة الحاكمة في العديد من الأقطار العربية على مقاومة المدّ القومي، وقدمت الدعم المادي والمعنوي للتآمر على دولة الوحدة حتى استطاعت تحقيق الانفصال. وقد حاولت تكرار ذلك في اليمن إلا أنها فشلت. كما دخلت الدولة القطرية في مجال المزيد في إضعاف العمل العربي المشترك بنقل الاهتمام من الوضع العربي إلى الوضع القطري، فظهرت مشاريع التجمعات غير العربية مثل الشراكة المتوسطية مع الدول الأوروبية، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الاقتصادية والأمنية والثقافية مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، من دون الالتزام بالاتفاقيات العربية التي تنظم تلك العلاقة.

ولعل أبرز مثال على ما قامت به الدولة القطرية لإضعاف العمل العربي

المشترك والتضامن القومي هو عدم تطبيق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في عام ١٩٥٠، وتعثر مشروع السوق العربية المشتركة.

وفي مقابل الأثر السلبي للدولة القطرية خلال حوالى ٥٠ عاماً مضت، لم تكن التجربة خالية من بعض الخطوات الإيجابية، قد حققت بعض الأعمال في مجال التعاون العربي، وبخاصة في ما قامت به مؤسساتها المتخصصة، كما حصل في المجال الثقافي وفي بعض المجالات الاقتصادية. كما إن حركة التعريب في أقطار المغرب العربي حققت تقدماً ملحوظاً، ساعد على اندماج هذه الأقطار بالوطن العربي. كما حققت حركة السفر والسياحة وانتقال العمالة وقيام بعض المشاريع الاقتصادية، بعض التقدم. وقامت وحدة دولة الإمارات العربية وصمدت، وحققت اليمن وحدة بين شطريها وفشلت محاولة الانفصال فيها. وحقق المجتمع المدني تقدماً ملحوظاً، فأنشئت مؤسسات عربية من نقابات وجمعيات ثقافية واجتماعية واقتصادية، وحقق الإعلام، ولاسيما المرئي، خطوة مهمة في المخاطبة على نطاق عربي، وكذلك في مجال الفن.

ـ ٥ ـ

ولكن مشروع الوحدة بقي متعثراً، ولا بد من أن تكون لهذا التعثّر أسباب تتعلق بالمنهجية والوسائل التي اتبعت. إن مراجعة للأحداث والتطورات ضرورية، فمن خلالها نستطيع التعرف على الأخطاء ومواضع الضعف. إن الحركة الوحدوية قد اندفعت بصورة تلقائية في منهجية تقوم على فكرة الوصول إلى الحكم في بعض الأقطار العربية، والعمل عن طريق السلطة السياسية على توحيدها خلال حقبة قصيرة نسبياً. واليوم وبعدما حدث من تطورات في الوضع العربي، لا بد من مراجعة نقدية تستطيع الحركة الوحدوية من خلالها تحديد عناصر منهجية جديدة. إن نقطة البداية في صياغة مثل هذه المنهجية هو التعرف على الواقع العربي داخلياً وخارجياً لتشخيص القوى التي تقف مع مشروع التوحيد وتلك التي تقف ضده، واختيار الأساليب الملائمة للتعامل معها، فعن طريق تحليل الواقع العربي يمكن التعرف على العوامل التي يمكن أن تكون مع اتجاه الوحدة للعمل معها وتنميتها، وعلى العوامل التي تعمل ضدها للتعرف على كيفية معالجتها. وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة العناصر التالية في صياغة مثل هذه المنهجية.

أولاً، إن الواقع العربي المعقّد يتطلب نظرة واقعية تقوم على أساس التعدد في الوسائل والأساليب، إذ لا يوجد قانون واحد لمعالجة قضية كبرى كمشروع

التوحد القومي الذي يؤدي تحقيقه إلى تغيير جوهري في وضع الأمة من جميع الوجوه. وتعدّد الوسائل والأساليب يعني عملياً التعامل مع عناصر الواقع، حالة بحالة، وابتداع الوسيلة المناسبة لتلك الحالة من دون أفكار مسبقة أو تعصب أو تبسيط. إن كل الأساليب واردة إذا كانت تناسب الحالة التي يراد معالجتها، فلا يستبعد أمر لاعتبارات نظرية أو تقليدية أو عصبية، فما فشل في التجربة لا يكرر، وما يمكن أن ينجح يعتمد وإن لم يكن مسبوقاً أو معروفاً. لذا لا بد من اللجوء إلى الإبداع في التفكير السياسي لاستنباط الوسائل المتعددة والطرق المتنوعة لمعالجة تعقيدات الواقع، فليست الأساليب المطروقة كافية وحدها، وليس المعروف من الوسائل هو المفيد في جميع الحالات، بل لا بد من الإبداع والتجديد.

ثانياً، المسألة المهمة الأخرى في تشخيص عناصر المنهجية الجديدة هي اختيار المدخل المناسب المنسجم مع روح العصر وحاجات الأقطار العربية. إن مداخل السياسة والثقافة مهمة، إلا أنها لا ترقى في تأثيرها إلى المدخل الاقتصادي الذي هو الآن روح العصر، حيث تحتل القضية الاقتصادية مركز الاهتمام الأول دولياً وعربياً، فالوحدة العربية يجب أن تقدم إلى الجمهور العربي وإلى الحكومات ليس على أساس سياسي فقط، بل باعتبارها مصدر مصلحة اقتصادية تعود بالنفع على الجميع، فهي ليست معنوية فحسب، بل مادية أيضاً. إنها ليست مصدراً للقوة فحسب، بل هي نافعة اقتصادياً أيضاً.

إن مشروع الوحدة يجب أن يجلب منفعة اقتصادية واضحة لمن يدخل فيه، فالأقطار العربية بوضعها الحالي تعاني التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب تعثر مشروع التنمية، وهي يمكن أن تحقق تقدماً مهماً عن طريق الاندماج والتكامل الاقتصادي. وقد أصبحت هذه القضية واضحة لا يصعب إثباتها، فهي يمكن أن تعظم وتيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتجمع الدول العربية واندماجها في كتلة اقتصادية واحدة بفعل عوامل التكامل في الموارد ومنافع الحجم الكبير واتساع السوق والمواصلات والموقع الجغرافي المتميز. كما إنها يمكن أن تحقق منافع اقتصادية مهمة في العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

وللمدخل الاقتصادي جوانب إيجابية تتعلق بالوضع الداخلي والتعامل مع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع. هناك طبقات وشرائح اجتماعية يمكن أن يتطور موقفها من موقف الضدّ أو عدم الاهتمام بمشروع الوحدة، إلى موقف إيجابي عندما تجد بالملموس أن مشروع التوحيد يعود عليها بمنافع اقتصادية، ويصبح ذلك جلياً في وسط القطاع الخاص، والصناعي منه على وجه

الخصوص، الذي يبحث عن سوق أوسع ويطمح إلى الدخول في مجالات استثمارية جديدة لا يتيحها وضع الدولة القطرية. إن فئة الصناعيين والتجار وعموم الطبقة الوسطى ترغب في الحقيقة في توسيع السوق وفتح آفاق جديدة للعمل وتوسيع نشاطها. ومن الواضح أن مشروع الوحدة يساعد على ذلك أكثر من وضع التجزئة. إن هذه الفئات والقوى الاجتماعية المرتبطة بها يمكن أن تكسب إلى جانب مشروع الوحدة. وهنا لا بد من أن يعتني مشروع التوحيد بالتفاصيل الضرورية لتحقيق منافع اقتصادية ملموسة للجميع ولو بدرجات متباينة. وبذلك يصبح مشروع الوحدة ليس مشروعاً سياسياً فحسب، بل مشروعاً اقتصادياً أيضاً، أو ربما كذلك في الدرجة الأولى.

وفي هذا الصدد لا بد من الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي، فقد كان الدافع الأول سياسي، وهو إحلال السلام ومنع تكرار الحروب (ولاسيما بين ألمانيا وفرنسا)، ولكن الهدف السياسي بقي ضمنياً، وتم اختيار المدخل الاقتصادي بدلاً من ذلك، حتى إذا ما عمل الاقتصاد مفعوله وترسخت عملية الاندماج وازدادت القوة الاقتصادية للمجموعة (وبالتالي القوة السياسية)، تطور المشروع فأصبح اقتصادياً وسياسياً في الوقت نفسه.

ثالثاً، ومن ضمن منهجية المدخل الاقتصادي، يبدو أنه يجب أن تكون هناك أولويات واختيار نقاط البداية، فالأفضل هو البدء بالأمور الواضحة ذات المردود الملموس والأسرع الذي يمكن أن يشعر به المواطن والحكومة في البلد الداخل في المشروع من أجل بناء الثقة وتقوية الروح المعنوية، وتكوين القناعة بجدوى المشروع الجديد. إن تحرير التجارة مثلاً يمكن أن يؤدي إلى منافع اقتصادية عن طريق توفير الفرق في نفقات النقل من بلدان أبعد، كما يمكن البدء بالسلع التي تتقارب مواصفاتها والرسوم الجمركية المفروضة على استيرادها بين الأقطار الداخلة في المشروع. . إلخ. إن الوضع النفسي الذي نشأ بتأثير الخطوات الطموحة التي تعثرت والحاجة إلى بناء الثقة وإلى إثبات الرغبة لتحقيق المصلحة المشتركة للجميع؛ كلها أوضاع تتطلب حسن الاختيار، كما تتطلب البدء بالخطوات المتواضعة كنقطة بداية.

وهنا لا بد من التأكيد أن مفهوم المصلحة المشتركة يجب ألا يتجه إلى الحكومات فحسب، بل إلى الفئات الاجتماعية والاقتصادية، أي إلى الأفراد أيضاً. لذلك لا بد لأي مشروع للتكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادي من أن يأخذ في الحساب الدور المؤثر للطبقة الوسطى من صناعيين وتجار وعموم العاملين في

القطاع الخاص إلى جانب الطبقات الشعبية وعموم المواطنين. وفي الحالات التي ربما تتعارض فيها المصالح، لا بد من أن تكون نقطة البداية هي اختيار القضايا التي تنسجم فيها المصالح قدر الإمكان. إذاً، حتى ضمن المدخل الاقتصادي لا بد من الأولويات وحسن الاختيار والتدرّج.

رابعاً، ويدخل في صياغة عناصر المنهجية الجديدة موضوع الزمن. وموضوع الزمن يتعلق بصورة جوهرية بفهم عملية التطور الاجتماعي، حيث يتحول المجتمع من وضع إلى وضع جديد أعلى منه في سلّم التقدم، فسواء أكان التطور الاجتماعي يحصل بفعل مبادرات الأفراد التلقائية أم بفعل الإرادة السياسية للدولة، فإن جوهر الموضوع يبقى كما هو في الحالتين: ألا وهو أهمية الزمن. إن التطور الاجتماعي لا يحصل في النهاية إلا إذا تطور الإنسان، أي الفرد المواطن، وتغيّر تفكيره وسلوكه اليومي، وتلك عملية تحتاج إلى عامل الزمن. صحيح أن فترة النهوض قد تتفاوت من حالة إلى أخرى، إلا أنها في النهاية تحتاج إلى زمن. والذي يبدو من تحليل الواقع العربي الذي هو وريث مجتمع قديم معقّد الظروف وقد مرّ بفترات إحباط وضعف الثقة أن طريق النهوض والخروج من الوضع السلبي سيكون طويلاً، فبعد التجارب المتعثرة في جهود التوحيد، لا بد من إجراء تعديل في النظرة، وذلك بالقبول المسبق بأن تحقيق الوحدة العربية مشروع طويل الأمد يتحقق بالتدرّج خطوة بعد خطوة وعن طريق التراكم.

وهنا لا بد من التحذير من مضار التقليد التلقائي ومحاولة محاكاة بعض الأمثلة في التاريخ، إذ لكل أمة ظروفها وواقعها الذي يجب أن يكون موضوع الدراسة الأول ونقطة البداية في تكوين المواقف. إن الدول الأوروبية، إن استطاع بعضها تحقيق الوحدة خلال فترة زمنية معينة، فإن ذلك لا يعني أن ذلك هو نفسه ما يجب أن يكون في الحالة العربية. إن نجاح مشروع التوحيد يتطلب كنقطة بداية توافر إرادة سياسية للتعاون أو التضامن ولو بحدوده الدنيا عند الفئة الحاكمة في الأقطار التي تدخل في المشروع، ولكن الإرادة السياسية لا تستطيع تحقيق المشروع من دون الفرد المواطن الذي يعتمد كل شيء في النهاية على قناعته وحماسته ومساهمته وعمله، ولا يتوافر ذلك إلا إذا حصل تطور ينقله من وضع إلى وضع أرقى في سلم التقدم، أي أن تكون خطوات التوحيد مقترنة بحصول تطور إيجابي في حياة الأفراد المواطنين خطوة بعد خطوة. وبالتراكم وبناء الثقة، يتقدم المجتمع صعوداً في مجال التوحيد، فتصبح الوحدة قضية تدعمها قناعة الناس وترفدها بعملهم ومساهمتهم في بنائها عندها يصبح السير في طريق التوحيد أمراً واقعاً تفرضه الظروف المتصاعدة من القاعدة إلى القمة.

كانت الحركة الوحدوية عموماً تعوّل على الإعلام بالدرجة الأولى في توجهها إلى الجمهور تحت الانطباع أن الخطوة الوحدوية يمكن أن تتم بعمل سياسي أولاً، ثم يتبعها جهد إعلامي لتثبيتها، وهو انطباع خاطئ لم يثبت نجاحه. فالخطوة الوحدوية منذ بدايتها يجب أن تتجه إلى تحقيق منافع اقتصادية يستطيع أن يلمسها الناس أو على الأقل شرائح مهمة منهم. وغني عن القول إن تحقيق مصلحة اقتصادية ملموسة أبلغ في تكوين القناعة وكسب التأييد للمشروع من الإعلام المجرد، فالعمل أبلغ من الكلمات كما يقال.

إن مسألة قبول الأمد الطويل ذات أهمية في صياغة المنهجية الجديدة، فهي من جهة تؤسس لحسن اختيار نقطة البداية ووضع الأولويات، فيتم البدء بالبسيط المتواضع مع الصبر على ما هو متقدم صعب، واتخاذ الإجراءات العملية لتسهيل قبول الخطوة الأولى وما يليها من جهة أخرى. إن الخطوة الأولى وإن كانت متواضعة، إلا أنها مع ذلك تتطلب إجراءات عملية تسهل قبولها وتقرّبها من أصحاب العلاقة لتعظيم منافعها وتلافي آثارها السلبية، كما تتيح فرصة كافية لشرحها إلى لجمهور وأصحاب العلاقة. ويحتاج كل ذلك إلى الوقت. والوقت الذي تحتاج إليه الخطوات اللاحقة قد يتناقص مع الزمن بفعل بناء الثقة وازدياد التفاؤل، إلا أنه مع ذلك ضروري لإيصال المنافع إلى أطراف وتجنب الخسائر التي قد تلحق بأطراف أخرى واتخاذ الإجراءات للتعويض عنها. إن العملية الفنية في الدراسة والتفاوض وإنجاز الإجراءات الإدارية والقانونية في حد ذاتها تحتاج إلى وقت إذا ما أريد لها أن تكون منسجمة مع القانون والشرعية. كما إن قبول مبدأ الأمد الطويل له أثر نفسي، وذلك بتجنب الآثار السلبية التي تنتج من التوقعات التي لا تتحقق والاتفاقيات التي لا تنفّذ.

ـ ٦ ـ

من دروس التجربة السابقة في مجال العمل الوحدوي، هو أن وضع الشروط على هذا الهدف القومي وتحميله ما لا يجب أن يحمل وتكبيله بقيود غير مبررة، كان له أثر سلبي. وفحوى ذلك كان ما اتخذ من مواقف وما ورد في بعض الأدبيات القومية من أن الوحدة يجب أن تكون أو لا تكون بنظام كذا، فقد جرى الخلط بين موضوع الوحدة وموضوع نظام الحكم، وعلى وجه التحديد كان الخلط يتعلق بموضوع الاشتراكية وبموضوع الجمهورية، فهل هذا صحيح؟ الوحدة شيء ونظام الحكم شيء آخر. الوحدة تعني قيام كيان قومي للأمة بدلاً من التجزئة، أما نظام الحكم فمسألة سياسية. الوحدة قضية قومية ونظام الحكم قضية سياسية تخضع

للظروف والاجتهاد وقابلة إلى التغيير بمرور الوقت. أما بناء الكيان القومي فهو غير ذلك. إن الكيان القومي الموحّد يمكن أن يكون جمهورياً، كما يمكن أن يكون غير ذلك، ويمكن أن يكون اشتراكياً، كما يمكن أن يكون غير ذلك، وهو يمكن أن يكون علمانياً، كما يمكن أن يكون غير ذلك.

في هذا الصدد هناك بعض الأمور التي لا بد من التنويه عنها تجنباً لسوء الفهم.

أولاً، القول بفصل القضية القومية عن قضية نظام الحكم لا تعني ترجيحاً لنظام على نظام، ولا تعني أن الوحدوي يجب ألا يكون جمهورياً أو اشتراكياً أو علمانياً، فقد يكونون جميعهم أو بعضهم اشتراكيين أو جمهوريين أو علمانيين من دون أن يؤثر ذلك في مكانتهم أو اهتمامهم أو نشاطهم من أجل الوحدة. وبالمقابل، وكنتيجة منطقية لفصل القضية القومية عن قضية نظام الحكم، فإن المؤيدين للملكية أو الليبرالية أو أصحاب التوجّه الإسلامي، يمكن أن يكونوا جميعهم أو بعضهم وحدويين من دون أن يؤثر ذلك في موقفهم من مسألة نظام الحكم.

ثانياً، كذلك إن مسألة الفصل بين المسألة القومية والمسألة السياسية لا تعني أن الوحدوي يجب أن لا يعمل من أجل نظام الحكم الذي يراه كالعمل من أجل تعميم النظام الجمهوري إذا رأى ذلك، أو تحقيق خطوات اشتراكية إذا رأى ذلك، أو تحقيق خطوات ديمقراطية إذا رأى ذلك. إن القول بأولوية القضية القومية يجب ألا يؤدي إلى الاستنتاج الساذج بوجوب الامتناع عن أي نشاط غير النشاط الوحدوي، وتأجيل كل شيء ريثما يتحقق مشروع الوحدة. إن الحياة مستمرة والقضايا معقّدة ومتشعبة، فالوحدوي يمكن أن يعمل من أجل خطوات تتعلق بنظام الحكم بحسب ما يراه، وأن يقف هذا الموقف أو ذاك من نظام الحكم الموجود بناء على قناعاته.

ثالثاً، إن مسألة توحيد الأمة وبناء كيانها القومي مثل مسألة الاستقلال من الاحتلال الأجنبي تتعلق بالجميع وليس بفئة من دون أخرى أو بحزب من دون آخر. لذلك فإن إنجازها يجب أن يحتل المكان الأول، وتكون القضية الرئيسة التي تهم الجميع، فلا تكبّل بقيود ولا تحمّل بشروط، فالوحدة أولاً (كما الاستقلال)، أما نظام الحكم فهو أمر آخر. لقد كان من الخطأ وعدم وضوح الرؤيا الكلام في الماضي على أن الوحدة يجب أن تكون اشتراكية أو لا تكون، أو جمهورية أو لا تكون.

رابعاً، إن الحديث عن هذا الموضوع ليس نظرياً مجرداً، بل له صفة عملية تترشح من الماضي. إن التجربة العملية في العمل الوحدوي في المرحلة السابقة قد

شهدت تبديد فرص سانحة بتأثير موقف خاطئ لم يستطع الفصل بين قضية الوحدة وقضية نظام الحكم مما هو معروف في التاريخ السياسي العربي الحديث. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هذا الخطأ النظري في جذور الخلاف على الصعيد الشعبي، سواء داخل الاتجاه القومي أو بين حركات وأحزاب كان من الممكن أن تكون في الاتجاه نفسه. إن جزءاً مهماً من الخلاف بين الأحزاب والحركات الشعبية تعود جذوره إلى هذه القضية الخلافية التي كان التنظير لها مصطنعاً لا يقوم على قواعد منطقية، وينطوي على فهم خاطئ للقضايا المطروحة. إن قضية الوحدة هي نقطة البداية إلى التقدم، وهي الباب الذي تدخل منه الأمة إلى العصر الحديث، فهي التي تخلق القوة التي لا بد منها للدفاع عن النفس، وللمنافسة المتكافئة في الوضع الدولي الراهن، ولحماية الموارد وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب. إنها الهدف الذي لا يرقى إلى منزلته أي هدف آخر، وهي القضية التي يجب أن تكون الأولى وفي مقدمة جميع القضايا الأخرى في الاهتمام العام، ومن دونها لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية ولا حماية أرض الوطن وسلامة الشعب، ولا الحفاظ على الوحدة الوطنية، ولا الدخول الجدّي في الحياة الدولية بتوازن وكرامة. أما قضية نظام الحكم، فهي مسألة أخرى تخضع للاجتهاد والتطور. إن الوحدة القومية هي الثورة الحقيقية ومفتاح التقدم.

لعل أهم ما يتضح في عالم اليوم هو أهمية الاستقرار في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وأمن المواطنين. وتعاني أقطار الوطن العربي في ظل الدولة القطرية من عدم الاستقرار بدرجة أو بأخرى ما أدى إلى تبديد الموارد وضياع فرص التقدم واختلال الأمن وتعرض الوحدة الوطنية إلى الأخطار وفتح المجال إلى التدخل الخارجي. في حين أن الدولة الكبيرة القوية غالباً ما تكون مستقرة يسودها الأمن وتهابها القوى المعادية داخلياً وخارجياً فتحل فيها المشاكل بعيداً عن العصبيات غير الوطنية. وبذلك تكون الوحدة مدخلاً إلى الاستقرار في داخل القطر وصمام أمان للحفاظ على وحدته الوطنية وسلامة أرضه، فكثير من عوامل عدم الاستقرار التي تشهدها الدولة القطرية سواء الناتجة عن أزمة الحكم أو عن التنوع الديني والعرقي والمذهبي أو التدخل الخارجي كان من الممكن حلها لو كانت هذه الأقطار ضمن كيان دولة الوحدة.

كما لا بد من جلب الانتباه إلى أن مشروع الوحدة العربية هو بالضرورة مشروع تقدمي، فالصعود في سلم التطور من وضع التجزئة إلى وضع الكيان القومي الأوسع يعني تجاوز أوضاع اتسمت بالتأزم والفشل والنكبات، إلى وضع أرقى في سلم التطور الاجتماعي. والتقدم الذي ينطوي عليه مشروع الوحدة ينبع

من روح النهوض التي تحرك المشروع إلى جانب ما ينتج من تقدم يسببه الاندماج واتصال الأجزاء. لذلك من المنتظر أن يؤدي مشروع التوحيد إلى تفجير اتجاه تقدمي نهضوي ينقل المجتمع من وضع إلى وضع أرقى. إن الفئات الاجتماعية الضعيفة سينفتح أمامها مجال أوسع لتحسين أوضاعها وصعودها في سلم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن الوحدة العربية لا يمكن إلا أن تكون تقدمية وفي اتجاه العصر تهتم بالعدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الفقيرة ونصرة مهضومي الحق وتعزيز حقوق الإنسان. لذلك إن مشروع الوحدة ليس مشروعاً سياسياً يقتصر على إعادة تشكيل الدولة، بل اجتماعي أيضاً يهتم بشؤون الفئات الضعيفة في المجتمع.

ـ ٧ ـ

والآن، وبعد المرور بالتجربة السابقة، يبرز السؤال المهم: ما العمل؟ إن صياغة عناصر المنهجية الجديدة لا تكون مجدية إذا لم تعالج موضوع كيفية مواجهة الموقف ببرنامج عملي متكافئ مع الظروف الموجودة. وهنا أيضاً ما يمكن أن يستنتج من دروس التجربة السابقة من عناصر مهمة في صياغة المنهجية الجديدة. إن الموضوع العملي في معالجة المشروع الوحدوي يتعلق بإحلال موقف إيجابي محل الموقف السلبي في جوانب مهمة من الحياة السياسية العربية، أي إحلال الإيجابية مكان السلبية في الحياة السياسية العربية. لقد اتسمت الحياة السياسية العربية بظاهرة الصراع، فهناك صراع بين الحكومات، وهناك صراع بين الحركة الشعبية وبين الحكومات، وهناك صراع بين أطراف الحركة الشعبية، وهناك صراع مع دول الجوار. هناك موقف سلبي (عموماً) من المؤسسات العربية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، وهناك موقف عدم وضوح (وربما سلبي) من بعض خطوات الدولة القطرية، سواء في العلاقات البينية أو الدولية.. إلخ.

إن حالة الصراع هذه لها في بعض الحالات ما يبررها، ولكن ذلك يجب ألا يعني عدم وجود مجال للعمل المشترك والعلاقة الإيجابية. إن الحركة الوحدوية يجب أن تشخص القضايا التي يمكن أن تعمل فيها بالاشتراك مع الأنظمة، وأن تكون على اتصال معها، وأن تتكون بين الجانبين قنوات اتصال وتفاهم وتعاون. يجب تبديد حالة الصراع وإزالة الجو السلبي وإحلال جو إيجابي يقوم على أساس موضوعي غير منحاز وغير متأثر بموقف مسبق. إن الاتصال أو التفاهم أو التعاون مع أنظمة الدولة القطرية يجب ألا يكون في جميع الحالات مرفوضاً ومشكوكاً في صحته، فمقياس الوطنية والإخلاص للمبادئ، هو تحقيق تقدم

إيجابي على طريق المصلحة العامة دونما تأثر بمواقف مسبقة. إن مشروع الوحدة العربية يتعلق بصورة مباشرة بالدولة القطرية والأنظمة الحاكمة فيها. لذا، فإن نجاح أي خطوة في المجال الوحدوي يتطلب تفاعلاً بين الحركة الوحدوية والأنظمة الحاكمة، وليس صراعاً معها. وهنا أيضاً لا يشترط أن يكون النظام وحدوياً لقيام مثل هذه العلاقة، فالخطوات الأولى يجب أن تكون تعاونية تتحقق من خلالها مصلحة بيّنة للدولة القطرية. والعلاقة بمشروع الوحدة يجب أن تكون على أساس تحقيق مصلحة مشتركة. أما موضوع الوحدة السياسية كهدف نهائي، فلا يجب أن يكون نقطة البداية، فالمشروع يجب أن يبدأ بخطوات تعاونية وتنسيقية وتكاملية تجني منه جميع الأطراف بما فيها الأنظمة، منفعة ملموسة، لذلك يمكن أن يشترك فيها نظام لا يتبنى قضية الوحدة السياسية كهدف نهائي. إن تكوين القناعة بالوحدة السياسية يجب أن يتكون بمرور الوقت وعن طريق الإقناع وتحقيق المصلحة الاقتصادية والمنافع الملموسة. وبعبارة أخرى، إن الذي يجب طرحه في البداية هو المنافع المشتركة والمزايا الاقتصادية، أما النهاية التي يمكن أن تؤدي إليها المسيرة، فيجب تركها لمفعول الزمن والتدرج في تكوين القناعة بالنسبة إلى الأنظمة والأشخاص الذين ليست لديهم القناعة أو الحماسة لمشروع التوحيد في بدايته.

إن هذه الملاحظات تطرح قضية ذات أهمية في الحياة السياسية العربية، فالخلافات يجب أن تقيّم عموماً على أساس أنها تباين في الاجتهاد، وليس على أساس الإخلاص والخيانة، كما هو شائع في الغالب. مثلاً هناك فرق بين أن يقيّم الاختلاف بين الوحدوي وغير الوحدوي على أساس الإخلاص والخيانة، وأن يقيّم الاختلاف على أساس التباين في الاجتهاد والرؤية. إن العلاقات في السياسة نفسها يجب أن تخرج من حالة الاحتراب إلى حالة التفاهم. إن حالة نفي الآخر يجب أن يحل محلها قبول الآخر مع تباين الاجتهاد واختلاف النظرة. إن قبول الآخرين يجب أن يحل محل نفيهم ويحل التفاهم مع الآخرين محل محاربتهم، وأن يجري إدخالهم في الساحة بدلاً من إخراجهم منها، فالعلاقة مع حكومات الدولة القطرية يجب أن يستبعد منها العداء والتآمر والأساليب غير المشروعة.

وللأسباب نفسها، وعلى أساس المنطق نفسه، يجب أن تبنى علاقات تعاون بين أطراف الحركات السياسية، أي بين أطراف الحركة الوحدوية من جهة، وبينها وبين الأحزاب والحركات الأخرى من جهة أخرى. لا بد من أن تزول حالة الاحتراب في العمل السياسي وتحل محلها علاقة الحوار والتعاون، وأن يرسو العمل السياسي على قاعدة الاختلاف المشروع في المواقف والتباين الطبيعي في

الاجتهادات، وأن يجري حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاهم والتفاوض بدلاً من العنف والاحتراب والتآمر.

وما يساعد على معالجة الخلاف مع الدولة القطرية هو حسن اختيار النظام السياسي لتركيب الدولة الجديدة. الدولة القطرية، كما سبق ذكره، كيان موجود وله مؤسسات قائمة. ودولة الوحدة كيان واسع الرقعة وذو تنوع في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. والنظام الذي يناسب هذه الأوضاع، وكما تدل تجارب الآخرين، هو نظام الاتحاد الذي يجري في ظله توزيع السلطات بين حكومة مركزية، هي الحكومة الاتحادية، وحكومات الدولة القطرية بما يضمن تحقيق وحدة الدولة إلى جانب العلاقة الإيجابية مع نظام الدولة القطرية، ويحافظ على خصوصياتها ويستوعب التنوع الموجود في أوضاعها. كما إن نظام الاتحاد يقرّب السياسة والحكم من المواطن ويسهل تصريف شؤونه اليومية وحل مشاكله، وتحقيق التقدم المعاشي والاجتماعي. وبذلك يكون التنوع عاملاً إيجابياً والتباين عامل قوة بدلاً من العكس.

ـ ٨ ـ

من الواضح أن تحقيق الوحدة ليس مهمة سهلة، فهي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق أداة تتناسب مع حجم المشروع الذي يراد تحقيقه، فما هي الأداة اللازمة لمثل هذه المهمة؟ هناك عناصر مهمة يجب أن تتوافر لتكوين الأداة اللازمة، وجوهر هذا الموضوع هو أولاً الاتجاه إلى الجمهور. إن الجمهور العربي هو في النهاية المرجع والوسيلة، فقضية الوحدة تتعلق بحياته ومستقبله، لذلك فإن تحقيقها يجب أن يتم بقناعته وبواسطته، فهو المرجع الأول وإرادته هي القوة المحركة، فإذا ما كان بأكثريته المستنيرة ونخبه الفاعلة وقياداته في اتجاه التوحيد، عندها من المنتظر أن تتصاعد تلك الإرادة وتعبر عن نفسها بشكل مشروع عملي يضع الخطة، ويحدد المراحل، ويتفاعل مع الأنظمة السياسية في الدولة القطرية والمؤسسات الشعبية وتجمعات المجتمع المدني، مكوناً تياراً عاماً مؤثراً في موقف الحكومات. إن إرادة الجمهور هي في النهاية القوة الحاسمة، أقصر الزمن أم طال، ولا تستطيع أي قوة أخرى داخلية أو خارجية أن تتجاهلها. إنها المصدر الحقيقي لتكوين الإرادة السياسية للدولة.

الاتجاه نحو الجمهور العربي يتطلب توحيد القوى الشعبية على أساس السير في المشروع الوحدوي، كهدف طويل الأمد يتدرج من مرحلة إلى أخرى. وهنا

يجب أن يكون تجمع القوى على أساس الجبهة التي تضم جميع القوى، والمنظمات التي تتفق على الخطوات الأولى، أو ما يمكن أن يطلق عليه نقطة البداية. المسألة **الأولى**، هي أن تتفق أطراف الحركة القومية على أساس تكوين الجبهة، فتدخل فيها بفعالية وقناعة. كما إن قيام الجبهة يجب أن يتجه إلى جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتفق على نقطة البداية بغض النظر عن الهدف النهائي في الأمد الطويل، والذي يبدو أن التيار الإسلامي مهما كانت أطيافه يأتي في أول من يجب على الحركة القومية أن تتجه إليه. وما يشجع على ذلك حصول تطور ملحوظ في التفكير العام، وقد لوحظ أنه لم يعد متناقضاً مع الاتجاه القومي كما كان عليه الحال في السابق. وقد حدثت بداية في مجال التقارب بين الحركة القومية والحركة الإسلامية بقيام حوار والبدء بإنشاء مؤسسة لذلك. كما يلاحظ أن التناقض السابق بين الحركة القومية العربية وقوى سياسية أخرى قد تراجع مؤخراً.

والخلاصة هي أن الجبهة القومية يمكن أن تقوم على أساس نقطة البداية والخطوات الأولى بغض النظر عن التباين في الموقف من الهدف النهائي. إن الحركة الإسلامية التي تعتبر الوحدة الإسلامية هدفها النهائي يمكن أن تجد ذلك غير متناقض مع هدف الوحدة العربية التي يمكن اعتبارها خطوة على ذلك الطريق. والاتجاهات التي تقول بتجمعات إقليمية يمكن أن تكون أطرافاً في الجبهة طالما أن المطروح هو نقطة البداية وليس الهدف النهائي.

إن قيام الجبهة القومية التي تضم جميع القوى المؤيدة لنقطة البداية أمر ممكن وقابل للتحقيق، وإن كان يحتاج إلى جهد وعمل. وتأسيس هذه الجبهة يجب أن يتم على أساس ميثاق واضح يتناول موضوعاً واحداً هو نقطة البداية، يتم التوصل إليه من خلال الحوار والتفاوض.

العنصر **الثاني**، في تكوين الأداة، هو الدبلوماسية التي يجب أن تضطلع بها عناصر مؤمنة بالقضية ومؤهلة للمهمة وذات قبول واسع واحترام عام. إن عملية التفاوض لتكوين الجبهة القومية والاتصال بالأنظمة القطرية للعمل معها في مجال صياغة وتنفيذ الخطوات العملية التي تتضمنها نقطة البداية والتفاعل مع المؤسسات العربية الرسمية والشعبية؛ كلها تحتاج إلى مثل هذه الدبلوماسية. إن نقطة البداية التي تتضمن تحقيق خطوات ومشاريع للتعاون والتنسيق العربي، ولاسيما في المجالين الاقتصادي والتجاري (مشروع السوق العربية المشتركة كمثال)، تتطلب عملاً مستمراً مع الحكومات وأجهزتها الإدارية والسياسية للاتفاق معها على المشاريع والخطوات العملية لتنفيذها بعد إقرارها.

العنصر **الثالث**، في تكوين الأداة، هو مؤسسة بحوث ودراسات لتهيئة المقترحات ومشاريع القرارات وتقييم النتائج وتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة كعمل الجبهة وجهازها الدبلوماسي لمعاونته في الحوار وإجراء الاتصالات مع الحكومات والمؤسسات الشعبية والرسمية، فنقطة البداية تتضمن خطوات عملية للتنسيق والتعاون والتكامل بين الأقطار العربية، والنهوض بذلك يحتاج إلى معرفة فنية بالقوانين والأنظمة والمعلومات والبيانات الإحصائية عن تفاصيل الاقتصادات العربية، إذ تتم على أساس ذلك عملية تقديم المقترحات وإجراء التقييم والتفاوض والحوار الذي تتطلبه مشاريع نقطة البداية.

إن معالجة موضوع الوحدة العربية الآن، وبعد المرور بالتجربة الماضية وما تضمنته من حالات التعثر، وما يحدث في فلسطين والعراق، لا بد من أن يأخذ في الحساب ما توحيه التجربة من تعقيدات الواقع الحالي داخلياً وخارجياً؛ فقد ترشحت من تلك التجربة أمور عديدة، إلا أن أمراً مهماً مؤثراً كان له أثر في قضية الوحدة، وساهم إلى حد بعيد في تعثر المشاريع التي قامت من أجل تحقيقها. لقد كان الجمهور العربي معزولاً عن العمل السياسي، فالأنظمة الحاكمة كانت في الغالب تتصرف بمعزل عن الإرادة العامة للجمهور. وبغض النظر عن أسباب قيام هذا الوضع الاستبدادي، فإن الانفصال عن الجمهور العربي قد أتاح للأنظمة الحاكمة مجالاً للتصرف بحسب اجتهادها أو بحسب مصلحتها أو مخاوفها، في حين أن مصلحة ورغبة وميل الجمهور العربي كانت ولا تزال في اتجاه التوحيد، الأمر الذي جعل الجمهور غير قادر على فرض إرادته على تلك الأنظمة. إن أي تقدم في مجال تصحيح هذا الخلل عن طريق جعل النظام السياسي أكثر ديمقراطية ضروري، وهو عامل مساعد لمشروع التوحيد. إن الجمهور العربي إذا ما وجد وسائل للتعبير عن إرادته، وعندما يكون النظام الحاكم خاضعاً للمراقبة والمناقشة، وقابلاًإ ى اللتعديل أو التبديل، وغير محتكر للسلطة؛ عندها لا يستطيع أن يفرض اجتهاده الخاص أو مصلحته الخاصة أو الخضوع إلى ضغوط القوى الخارجية. إن الإرادة العامة للجمهور العربي كانت ولا تزال مع الاتجاه إلى الوحدة، ولو كانت الفرصة متاحة للإعراب عن تلك الإرادة لما تعثرت الخطوات السابقة. لذلك، فإن أي خطوة في طريق الديمقراطية هي في مصلحة الاتجاه نحو التوحيد. لذلك، فإن بعض التطورات التي أخذت تظهر مؤخراً لاقتراب نظام الحكم من الوضع الديمقراطي، تخدم مشروع الوحدة، بغض النظر عن الهدف وعن الجهة التي تقوم بذلك.

وهنا تثار قضية ذات أهمية خاصة تجدر الإشارة إليها هي علاقة

الديمقراطية بالوحدة. الديمقراطية في جوهرها تتعلق بمبدأ أخلاقي هو احترام الإنسان وهي ملازمة لقضية التقدم الذي شهدته البشرية. ولكن علاقة مشروع الوحدة بالديمقراطية له جانب آخر هو أن الإعاقة لمشروع الوحدة في الفترة الماضية، والذي تتحمل الدولة القطرية مسؤوليته في الدرجة الأولى ما كان ليحدث لولا نظام الحكم الاستبدادي (بأشكاله المتعددة) الذي مارسته الفئة الحاكمة في الدولة القطرية، فتصرفت بحسب مصالحها هي لا بحسب مصلحة الأمة. ومن هنا كانت أزمة الحكم عاملاً رئيساً في إعاقة مشروع الوحدة. لذلك فإن أي تقدم يحصل في الاتجاه الديمقراطي يقرب الحكم من الجماهير والإرادة العامة من شأنهما أن يساعدا على إزالة هذه العقبة ويفسحا المجال لتقدم مشروع التوحيد. هكذا تظهر العلاقة السياسية العملية بين الوحدة والديمقراطية إلى جانب العلاقة المبدئية الأخلاقية.

ـ ٩ ـ

قضية الوحدة قضية مصيرية، وضرورة تحقيقها لا تقتصر على الوشائج القومية وعوامل التوحيد المشتركة التي هي قوية وبيّنة، فالأمر لا يقتصر على ذلك بالرغم من أهميته. إن مشروع الوحدة هو المدخل لبناء القوة الذاتية وحصول النهوض والتفاؤل، وهو محرك الحيوية والعمل عند الجمهور العربي، فيكون التقدم والتحديث والخروج إلى عالم العصر الحديث. ولا يمكن تحقيق النهضة وحماية الأرض والشعب وارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد العربي إلا عن طريق إنشاء دولة قوية في هذا الجزء من العالم.

إن الدولة القطرية مهما عملت واجتهدت لا تستطيع تحقيق ذلك، على الرغم من أنها استطاعت تحقيق بعض خطوات التقدم، ومهما كانت المعونات التي تحصل عليها من علاقاتها الخارجية. لقد حققت الدولة القطرية بعض التقدم، إلا أن ما حققته لا يخرج عن التقدم الطبيعي الذي يشهده العالم، وما يتحقق في جميع بلدان العالم الثالث تقريباً، لا يحقق التقدم الذي ينقل الأمة من وضع إلى وضع آخر بصورة حاسمة. إن الذي يستطيع تحقيق الانتقال الحاسم هو التحول من التجزئة إلى الوحدة القومية التي بقيامها يتغير كل شيء داخلياً وخارجياً، فالاتحاد والقوة يخلقان مزايا لا تقتصر على مزايا الأجزاء، بل تفوقها نوعياً. إن الدولة القطرية لا تستطيع أن تبرر استمرارها بتقديم ما حققته من خطوات إيجابية، فهي قد فشلت في أهم وأخطر المهمات، ألا وهي التنمية والأمن والوحدة الوطنية، فما حققته من تقدم لا يفوق نوعياً ما يتحقق الآن في أغلب بلدان العالم الثالث.

وعلى عكس ما يرد الحديث عنه في بعض الكتابات الآن، فالتجربة الماضية وتطورات الوضع الدولي (كقضية العولمة مثلاً) لا يقدمان دليلاً يقلل من أهمية مشروع الوحدة، بل على العكس من ذلك. لقد شهد الوضع الدولي الاتجاه نحو التجمعات التي شملت تقريباً جميع مناطق العالم، كما توسعت منظمات إقليمية موجودة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، وقامت منظمات جديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن مسألة التعثر الذي شهدتها خطوات التوحيد التي شهدها الوطن العربي خلال الحقبة الماضية، قد ازداد الحديث عنها مؤخراً، ما يجعل تقويم هذه القضية ومناقشتها موضوعياً أمراً ضرورياً. إن تعثر خطوات التوحيد يتطلب عملاً إيجابياً في اتجاه الوحدة، هو المراجعة والتقويم للمنهجية التي اتبعت صياغة منهجية جديدة تتلافى نقاط الضعف والأخطاء السابقة، وتلك مهمة تقع على عاتق النخب المثقفة والقيادات الوطنية الفاعلة في ساحة العمل العام.

إن مشروع الوحدة مشروع تاريخي، وهو الثورة الحقيقية والمدخل الطبيعي للتقدم والنهضة، وليس بإمكان الدولة القطرية أن تقدم نفسها بديلاً عن ذلك. الوحدة العربية لم تتحقق بعد، ولكن ذلك لا يعني أننا يجب أن نكتفي بالموجود وهو الدولة القطرية، أو أن ما حققته هذه الدولة يستطيع أن يعوض عن ما يمكن أن تحققه دولة الوحدة، إذ لا يمكن تفضيل الموجود على الممكن لمجرد أنه غير موجود الآن. قد يكون هناك من لا يرى ذلك، فإن كان لديه بديل يحقق ما يمكن أن تحققه الوحدة، فليدلنا عليه.

الجمهور العربي يريد التنمية ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي، ويريد النهضة والتقدم والمكان اللائق في العالم، فهل تستطيع الدولة القطرية تحقيق ذلك؟ الجواب قطعاً سلبي. لذلك لا مناص من الوحدة، ولا طريق غير طريقها، مهما طال الوقت ومهما كانت التضحيات.

٢٠ ــ الوحدة ومسؤولية التاريخ(*)

ـ ١ ـ

لن أتطرق في هذه المقالة إلى الأمور النظرية كما سوف لن أتطرق ـ بالطبع ـ إلى الأدلة على وحدة الأمة العربية التي كان الحديث عنها شائعاً في بداية انتشار أفكار القومية العربية والوحدة العربية. كل ذلك معروف وبديهي وقديم. بل سأتحدث عن قضية الوحدة اليوم كطريق وحيد للخروج من المحنة القومية التي نحن فيها وكوسيلة وحيدة إلى القوة والتقدم.

والحديث عن هذه الأمور كذلك سينحصر في الأفكار التي كونتها الانطباعات والمعلومات. أما المعلومات فهي محدودة ومحصورة ببعض جوانب وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا وما حدث لها وميثاق ١٧ نيسان/ أبريل وفشله، وقضايا الدفع والجذب في مجال الوحدة حتى الوقت الحاضر. كما لا بد من التنويه بأن هذا الحديث سيكون مختلفاً بعض الشيء عن المقالات التي سبق أن كتبتها عن هذه القضية في مجلة **دراسات عربية** بعد نكبة حزيران/ يونيو[(١)]. والاختلاف هو في زيادة الصراحة وبعض الإشارات المباشرة من دون أن اقصد على وجه التأكيد التعريض الشخصي بأحد أو التشفي من نظام. كل ذلك بالطبع بحدود ما اعرف وبمقدار ما أنا متجرد؟

إن محور هذا الحديث هو الحركة الثورية العربية والأنظمة التقدمية التي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٨، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٧٢)، ص ٢ ـ ١٨.

(١) سعدون حمّادي: «النكبة وقضية الوحدة العربية،» **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/ أغسطس ١٩٦٧)؛ «الوحدة والثورة والعوامل الذاتية،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٦٨)، و«الوحدة العربية والأخطاء الشائعة،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٥ (آذار/ مارس ١٩٦٨).

أقامتها في بعض الأقطار العربية: مبادؤها الأولى وأفكارها الجديدة وسلوكها إزاء هذه القضية المصيرية بالنسبة إلى مجموع الأمة العربية.

إن الذين يعتقدون أن الحركة الثورية العربية أو على الأقل الجزء المهم منها تتحمل تاريخياً مسؤولية كبيرة في انفكاك وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا عندما بدأت حملة التشكيك، أو قل وقفت من الناحية الفعلية مع المشككين والمنتقدين لتلك الوحدة في القطر السوري وبالتالي هيأت إلى الانفصال. والذي كان يشاهد ذلك الوضع لا يستطيع إلا أن يستنتج بوضوح أن الحركة الثورية قد قبلت الانفصال نفسياً بدافع نزاعها مع قيادة الدولة، ذلك النزاع الذي كانت دوافعه خليطاً من أخطاء تلك القيادة والعوامل الشخصية (أي الصراع من أجل النفوذ). تلك كانت بداية ظهور التناقض بين المبادئ الوحدوية والسلوك الفعلي للحركة الثورية. ولكن ذلك لم يتضح تماماً لأنه كان البداية ولأنه كان محاطاً بملابسات.

ثم جاء ميثاق ١٧ نيسان/أبريل الذي تفجر عنه الوضع العربي الذي خلقته ثورة ٨ شباط/فبراير في العراق وثورة ٨ آذار/مارس في سوريا واستلام الحركة الثورية زمام السلطة في هذين القطرين المهمين. ولكن كان واضحاً أيضاً أن الحركة الثورية قد سارت نحو ذلك الميثاق بمشاعر مختلطة، فهي من ناحية لا تزال تملك بعض الحماس الوحدوي القديم ولكنها وقد أصبحت في السلطة بدأت تتحسس مشاعر المحافظة على الذات والرغبة في البقاء في الحكم والخوف مما يمكن أن تأتي به الوحدة من تقليص لنفوذها، لذلك فهي لم تكن مخلصة تمام الإخلاص لذلك الميثاق فهي تريد الوحدة ولكن لا تريد أن تضحي من أجلها. ومن الطبيعي أن يكون ذلك بدرجات متباينة عند قادتها وأصحاب السلطة في القطرين: سوريا والعراق. وما لا شك فيه أن البعض مما كانوا في السلطة في القطر السوري كانوا غير مؤمنين بالوحدة الثلاثية عن سبق إصرار وتصميم، حتى جاءت محاولة الانقلاب في ١٧ تموز/يوليو من السماء حيث استعملت طاقتها القصوى لتهديم ميثاق ١٧ نيسان/أبريل، فاستغل أولئك القادة مشاعر الدفاع عن النفس عند الآخرين من قياديين وقواعد في الحركة الثورية.

إذ الثابت الأكيد هو أن تلك الفئة كانت على علم بالمؤامرة قبل أن تقع أولاً بأول، وهي لو كانت مخلصة للوحدة لاستطاعت إفشالها من دون معركة وبصورة سرية حفاظاً على مبدأ الجبهة الوطنية التي قام الميثاق على أساسها، لا أن تتركها بل ترعاها حتى تقع لتتخذها مناسبة لتصفية قاسية للذين يفترض فيهم أن يكونوا شركاء في الجبهة وفي نظام الوحدة الجديد. الوحدوي المخلص يضع مصلحة

الوحدة فوق كل شيء ولا يتخذ من أخطاء الشركاء ذريعة لضرب الوحدة. وبذلك انكشف التناقض بين مبادئ الحركة الثورية وسلوك القادة الذين تصدروا الحكم فعلياً مرة ثانية، ولكن بشكل أكثر وضوحاً من قبل. وعلى أنقاض ذلك قام نظام لاوحدوي في سوريا يحاول التستر بأعذار وحجج مختلفة أهمها شعار الوحدة المدروسة التي كان بها التعجيز والتناقض مع الواقع بمقدار ما كان في شعار الوحدة الشاملة التي نادى بها نظام الانفصال من قبل من تعجيز وتناقض.

ثم أتت المرحلة الثالثة في طريق اللاوحدة. فقد قامت الفئة نفسها تقريباً التي قوضت ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل في مناسبة ١٧ تموز/ يوليو بالتمركز في حكم سوريا وإكمال استيلائها على السلطة بانقلاب ٢٣ شباط/ فبراير مستخدمة شعارات اليسار. . . الخ، فعمدت إلى انشقاق على الصعيد العربي وبخاصة في العراق هادفة من وراء ذلك منع استلام خصومها[٢] للسلطة في هذا القطر المهم، إذ إن استلام السلطة في العراق من قبل الحركة الثورية يطرح بصورة طبيعية قضية الوحدة وهو أمر في نظرها محرج. وبإحداث الانشقاق المتعمد قام النظام السوري آنذاك بكل ما يستطيع للتمركز في السلطة في سوريا بعيداً عن كل احتمال للوحدة وبقي محافظاً على تلك السياسة إلى آخر أيامه متمتعاً بوضع قطري لا وحدوي. إن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة مستبعدة لأنها تتطلب التحالف مع انقلابيي ١٧ تموز/ يوليو وهي مع العراق مستبعدة أيضاً بسبب وجود نظام ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر وهكذا. ولم تأت مناسبة للإحراج إلا بنكبة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث اشتعلت في الوطن العربي عواطف التوحيد كرد فوري على ما حدث. وإزاء ذلك قام النظام بمناورة لا تنطلي على عقول الأطفال عندما قام مسؤول كبير فيه بالسفر إلى القاهرة وإلى الجزائر عارضاً الوحدة، وعندما لم تقبل الفكرة بالشكل الذي عرضت فيه وبالظرف الخاص آنذاك، رجع معتبراً أن المسؤولية قد رفعت عن النظام فهو يريد الوحدة ولكن الآخرين لا يريدونها. . إلخ.

ولكن ما هي دوافع ذلك النظام لهذه السياسة اللاوحدوية؟ وما هي الأسباب الحقيقية التي دفعت تلك الفئة في هذا الطريق مع أنها صدرت في منشئها عن حركة وحدوية طويلة التاريخ؟ إن كان هنالك من يعتقد بأهمية العوامل الذاتية في رسم السياسة العربية فأنا واحد منهم. إنني أعتقد، وفي كل يوم يمر

---

(٢) أخبرني صديق دبلوماسي في سفارة العراق في دمشق وكان آنذاك الشخص الأول في السفارة، أن السلطات السورية قد مررت إلى السفارة معلومات تحذر من قيام ثورة ضد نظام ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر في العراق يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي هناك، وأن ذلك حدث لمرتين.

يزداد ذلك الاعتقاد رسوخاً، إننا لا نحتاج إلى التعقيد في تفسير هذه الأمور بل هي على بساطتها أقرب إلى الحقيقة بكثير من التفسيرات النظرية المعقدة.

إنها بكل بساطة حب السلطة والبقاء فيها والمحافظة عليها بكل وسيلة مهما كانت، وبما أنها تعرف أن الوحدة تحمل احتمالات إخراجها من السلطة أو إضعاف نفوذها أو عدم ضمان البقاء فيها في المستقبل لذلك فهي مدفوعة بحكم غرائزها الذاتية هذه وميولها الخفية إلى الحكم إلى منع قيام الوحدة في الواقع، وإن كانت لا تقول بذلك علناً. من السذاجة بالطبع أن نتصور أن مثل هذا الشعور واضح لدى الجميع أو أنه لا يمكن أن يصدر عن أشخاص خرجوا من حركة وحدوية، فالإنسان قد يبدأ بشيء ويتحول بالتدريج إلى شيء آخر وقد يحدث ذلك من دون أن يشعر هو به ومن دون أن يكون قاصداً ذلك بالأساس. إن شعور الرغبة بالحكم والبقاء فيه شعور ذاتي خفي لا يتحدث عنه أحد بل هو محرك لتصرفات تدفع صاحبها بالتدريج إلى موضع مضاد للوحدة. والوحدويون أيام النضال السلبي ليسوا أبداً محصنين ضد مفعول هذه المشاعر الذاتية وفي واقع السياسة العربية الحالية أدلة قاطعة على ذلك.

لقد جاءت مناسبة أخرى اتضحت بها حقيقة هذه الميول ولكن أكثر فداحة ألا وهي حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث اتضح كل شيء بما لا يقبل الشك، فقد سقط ادعاء اليسار إذ لم يعرف التاريخ في السابق ولا يمكن أن يعرف العالم في المستقبل نظاماً ثورياً لا يحارب دفاعاً عن أرض الوطن مهما كانت نتائج الحرب. إن حساب الأرباح والخسائر في الحرب إن جاز للمهاجم في خارج الوطن فهو لا يجوز إطلاقاً في صدد الدفاع عن أرض الوطن، فعندما يكون الموضوع هو الدفاع عن الوطن لا تبقى في الدنيا أي اعتبارات غير اعتبارات الشرف والمبدأ، وإلا لما قاومت هولندا وبولندا ويوغوسلافيا وألبانيا وسائر الدول الصغيرة الأخرى الغزو النازي المتفوق. إن حقيقة الشعور الذي دفع إلى ذلك الموقف هو المحافظة على السلطة والخوف من سقوط النظام إذا ما دخل معركة حاسمة وكل ما عدا ذلك تبرير.

هكذا دخلت الحركة الثورية مرحلة جديدة من التناقض بين أهدافها الوحدوية وواقع سلوكها اللاوحدوي، وهي مرحلة قطع الشك فيها باليقين التام فأصبح البقاء في الحكم أهم من الوحدة وأهم حتى من أرض الوطن.

إذاً إزاء هذا الوضع أين تصبح النظرية القديمة القائلة إن الاستعمار والأنظمة الرجعية هي العائق في طريق الوحدة؟ إن تكريس وضع التجزئة والتراجع عن خط الوحدة الذي تمخضت عنه مرحلة الثورات منذ ثورة عام

١٩٥٨ في العراق، لا يمكن أن يفسر إلا بالعوامل الذاتية، ألا وهي الرغبة في الحكم والبقاء فيه، تلك الميول التي ظهرت في الحركة الثورية الوحدوية وما فتئت تستفحل وتتضح حتى وصلنا إلى وضع لم تكن فيه قضية الوحدة بأسوأ مما وصلت إليه وعلى يد جزء من الحركة الثورية. ومن صفات مرحلة الجزء هذه أنها عممت واتسعت خارج أقطار المشرق الشمالية.

ولكن ذلك ليس هو الموضوع. الموضوع هو الحركة الثورية والنظم الثورية التي لا تستطيع أن تتحد. لا الأقطار التي تحكمها ثورات وحدوية تقدمية استطاعت أن تتحد، ولا حتى الأقطار التي تحكمها حركة ثورية واحدة في الأصل استطاعت أن تتحد. وبعد كل ذلك ليقل أصحاب النظريات المعقدة والتفسيرات المتشبثة بالعوامل الموضوعية وغيرها ما يشاؤون مما أصبح شائعاً متداولاً في أدبيات الثورة. إن تفسيراتهم ذهبت في مهب الريح وعلينا جميعاً أن نواجه الواقع وأن نعترف بالحقيقة المجردة البسيطة. لقد وقعت معظم القيادات الثورية تحت تأثير المطامع الشخصية بالحكم والغرائز البدائية للسلطة والدفاع عن البقاء فيها وأصبحت بذلك هي العائق الحقيقي لوحدة الأمة. ولن يضير هذا التفسير بساطته، فالحقائق الرئيسة عن الإنسان والتاريخ بسيطة لا يعقدها إلا الجهل أو الغرض في النفس أو الاثنين معاً.

ـ ٢ ـ

قرأت منذ سنوات مقالة لكاتب يساري في هذه المجلة **دراسات عربية** قال فيها ما معناه أن الوحدة العربية ضرورة لا يوجد أكثر إلحاحاً منها فحتى لو لم تكن هناك أي روابط بيننا نحن العرب لوجب علينا أن نخلقها خلقاً والقومية العربية حتى لو لم تكن موجودة في الحقيقة كان علينا نحن العرب أن نوجدها وأن نصنعها لأنها ضرورة لحياتنا وعليها يتوقف مستقبلنا. وذلك هو عين الصواب. فإذا كان ذلك صحيحاً مرة قبل نكبة حزيران/يونيو ١٩٦٧، فهو صحيح ألف مرة بعد تلك النكبة إذ إنني بصراحة أليمة أعتقد أننا العرب ليس لنا أي مستقبل إذا لم نتحد، فنحن الآن في وضع أسوأ ما يمكن أن يحل بأمة على وجه الأرض ولكن هذا الوضع سينحدر إلى الأسوأ الذي يصعب عليّ تصوره إذا لم نتحد. وإزاء كل ذلك كيف تستطيع الثورات وأنظمتها أن تحجم عن الوحدة، إذ كيف يمكننا أن نتصور تلك الأنظمة تقبل أن تصل الأمة العربية إلى وضع ما بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما سيأتي في المستقبل نتيجة لها في سبيل أن يبقى الأشخاص في الحكم؟

ولنتحدث عن هذه المسألة أكثر. لندع جانباً الروابط التي تربط الأقطار العربية ولنترك كل المزايا والمنافع والضرورات للوحدة ولنأخذ قضيتين أساسيتين هما قضية الدفاع عن النفس وقضية التنمية.

القوة العسكرية الإسرائيلية لم تعد غير معروفة والتفوق العسكري الإسرائيلي إزاء الوضع العربي المجزأ لم يعد كذلك موضع شك عند أحد، فالفجوة في القوة العسكرية بين الجانبين كانت موجودة منذ مدة طويلة وجاءت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فأظهرت أن تلك الفجوة قد اتسعت عما كانت عليه في الماضي، وهي على وجه التأكيد آخذة في الاتساع أكثر في المستقبل إذا ما بقي الوضع العربي على ما هو عليه. كما ظهرت في الآونة الأخيرة الأدلة على وجود مطامع جديدة لقوى أخرى يدل عليها نمو قوة إيران العسكرية وظهورها كدولة قوية في المنطقة، فماذا نستطيع نحن العرب أن نفعل دفاعاً عن بلادنا ووجودنا إذا لم نسلك الطريق الوحيد للقوة ألا وهو تكوين دولة قوية متحدة في المنطقة؟ وهل يحتاج ذلك إلى مزيد من الأدلة والإقناع والشرح؟ وهل هناك من لا يعرف هذه الحقائق والبديهيات؟

أنا لا أعرف نظاماً ثورياً من كل الموجود في الوطن العربي لا يعرف ذلك أو لا يقر بصحته. إذاً لماذا لا يحدث شيء؟ الجواب هو محور الموضوع.

جميع الكتب والمقالات العسكرية التي ظهرت في البلدان العربية عن كيفية مواجهة الخطر الإسرائيلي مجمعة من دون استثناء على ضرورة الوحدة العسكرية، أي أن يحارب العرب كقوة عسكرية واحدة، وإن هي اختلفت حول كيفية تحقيق الوحدة العسكرية. طبعاً هناك من يقول بضرورة قيام وحدة عسكرية على الأقل بين جيوش الأقطار العربية مع بقاء وضع التجزئة؛ ويرى أن ذلك ممكن. إنني اعتقد أن مثل هذا القول صادر عن خلفية اليأس من قيام وحدة سياسية يتصور أصحاب هذا الرأي أنه ما دامت الوحدة السياسية غير ممكنة فلنقم وحدة عسكرية، إذ إن ذلك ممكن واقعياً لأنه ممكن نظرياً.

إن خطأ هذا القول يدلل عليه أمران: **الأول،** هو التجربة الفاشلة، إذ لم تستطع الأقطار العربية حتى الآن وعلى الرغم من جميع المحاولات على الورق ابتداء من أشكال الجامعة العربية الأولى إلى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أن تحقق أي نوع من التعاون العسكري مهما كان ضعيفاً.

ولكن ذلك ليس كل شيء فحتى التحليل المنطقي يرينا خطأ هذه التجربة. لماذا لا تستطيع الأنظمة الثورية أن تحقق الوحدة السياسية لتعوض عنها بوحدة

عسكرية؟ أليس لأنها متحاربة (علناً أو ضمناً) همها البقاء في الحكم يسعى كل منها إلى تقويض الآخر بدرجات تختلف بين نظام ونظام ومن وقت إلى آخر؟ إذا كان الوضع كذلك فكيف نتصورها قادرة على أن تتعاون في المعركة وأن توحد قيادتها العسكرية وأن تحارب كجيش واحد إذا علمنا أن الوحدة العسكرية الفعلية أثناء الحرب تتطلب درجة عالية من الثقة المتبادلة والاستعداد للتضحية بما هو خاص في سبيل ما هو عام كأن تقتضي الوحدة العسكرية تحويل قوات ومعدات وموارد قطر لتستعمل في قطر آخر، كما قد تحتم أن يقبل أحد الأقطار خسران معركة على أرضه في سبيل أن يربح المجموع معركة أخرى على أرض قطر آخر.. إلخ. فهل يمكن أن نتصور الأقطار العربية بوضعها المجزأ المتعادي قادرة على تحقيق وحدة عسكرية هذه متطلباتها؟ إنني لا اعتقد بذلك. لا يمكن أن تتحقق الوحدة العسكرية إلا بتوحيد الدولة، وما عدا ذلك أحلام مبعثها العجز والفشل.

الأمر **الثاني**، التي أشرنا إليها سابقاً تتعلق بالتنمية. جميع الأقطار العربية حتى أصغرها وأفقرها تتحدث عن التنمية وبرامج التنمية، وبعضها قد عمل الكثير من أجل ذلك وقطع مسافات جيدة في مجال التنفيذ ولكنها جميعاً لا تعرف أو تتجاهل الحقائق الأساسية عن العوامل التي تحكم مسألة التنمية أو أنها أحياناً تتحدث عن التنمية من دون تحديد للهدف. إن الأقطار العربية المجزأة بوضعها الحاضر تستطيع أن تحقق تحسناً نسبياً في مستوى المعيشة ولكن ذلك شيء وتحقيق تنمية حقيقية توصلها إلى مستويات المعيشة الموجودة في بلدان أوروبا الغربية (مثلاً) شيء آخر. **الأول** ممكن و**الثاني** ممتنع. إن تحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة الواطئ حالياً أمر ممكن أما الوصول بذلك إلى مستوى المعيشة الموجود في بلدان أوروبية صغيرة مثل هولندا أو بلجيكا مثلاً، فهو أمر مستحيل في المستقبل المنظور للأسباب التالية:

لقد استطاعت أقطار أوروبا الغربية بما فيها انكلترا أن تحقق تنمية اقتصادية أوصلتها إلى مستوى معيشتها الحالي بسبب عوامل سابقة وعوامل حالية غير متوافرة للأقطار العربية المجزأة الآن. ففي الماضي كانت الأقطار الأوروبية تتمتع بوجود أسواق واسعة مغلقة لها في المستعمرات فقد كانت تلك الأقطار تسيطر على مناطق كبيرة من العالم في آسيا وأفريقيا والعالم الجديد، إذ كانت تلك المستعمرات مصادر للمواد الخام الرخيصة وأسواقاً مغلقة لتصريف المنتجات، الأمر الذي ساعد عجلة التنمية في بلدان أوروبا الغربية على أن تدور وأن تبقى تدور بسرعة متزايدة ما هيّأ المجال للتصنيع الثقيل وتراكم رأس المال وهما أساس التنمية، إذاً التنمية في أقطار أوروبا الغربية وإنكلترا قد بدأت في وقت غير هذا الوقت، في وقت كانت تلك الأقطار تسيطر على مستعمرات واسعة في العالم

وهو أمر غير موجود الآن بالنسبة إلى الأقطار العربية المجزأة. لذلك فهي لا تستطيع أن تعتمد على غير مواردها وأسواقها الذاتية. المسألة الرئيسية في عملية التنمية هي وجود السوق الواسع الذي يبرر قيام الصناعة الثقيلة، أي صناعة السلع الإنتاجية (الآلات) ومن دون ذلك (مهما كان التحليل ومهما اختلفت النظريات) لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية وذلك ما هو غير متحقق ولا يمكن أن يتحقق لهذه الأقطار الصغيرة المجزأة. إن التطور التكنولوجي الحديث قد جعل الحجم الأدنى للصناعات وبخاصة الصناعة الثقيلة أكبر مما تستطيع السوق الصغيرة المحدود لأي من هذه الأقطار أن تتحمل. صحيح أن تحسن مستوى المعيشة من شأنه أن يؤدي إلى توسيع السوق المحلية من حيث القوة الشرائية للمستهلك، وصحيح أن زيادة عدد السكان بسبب الزيادة الطبيعية يؤدي إلى توسيع السوق المحلية من حيث عدد المستهلكين، ولكن في الوقت نفسه هناك تطور مستمر وفي بعض الأحيان سريع وبشكل قفزات في الطرق الصناعية المسماة بالتكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الوحدة الصناعية ذات الحجم الأدنى المبرر اقتصادياً. إن الآلة التي تنتج الكمية التي تستطيع السوق المحلية أن تستوعبها من سلعة ما بطريقة صناعية معينة وبآلات معينة اليوم، يمكن أن تزداد أضعافاً مضاعفة غداً إذا ما استعملت طريقة صناعية جديدة وآلات جديدة. وهكذا يؤدي التطور التكنولوجي إلى زيادة عدد الصناعات التي يكون فيها الحجم الأدنى الممكن قادراً على إنتاج كمية تفوق ما يستطيع السوق المحلي أن يستوعب. أو بعبارة أخرى يكون الحجم الأدنى الكافي لسد حاجة السوق المحلية فحسب حجماً غير اقتصادي. وإزاء ذلك على البلاد التي تقدم على إنشاء مثل هذه الصناعات أن تشغلها بطاقتها القصوى وعليها إزاء ذلك أن تفتش عن تصريف الفائض عن حاجة السوق المحلية في خارج حدودها، ومن ثم عليها أن تواجه مصاعب التصدير ومنافسة البلدان الصناعية التي سبقتها في مضمار التصنيع، والتي تتمتع بمميزات كبيرة من حيث كفاءة الإنتاج وانخفاض كلفته، الأمور التي تجعلها قادرة على تخفيض أسعارها.

وبديهي أن يكون أي من هذه الأقطار الصغيرة الحديثة في مضمار الصناعة والتصدير، والمثقلة بمشاكل انخفاض إنتاجية اليد العاملة، وانخفاض كفاءة الإدارة، وثقل رؤية الدولة، وبدائية البحث العلمي (وكلها أمور تؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج) غير قادرة على منافسة البلدان الصناعية المتقدمة.

لذلك فهي إما أن تعجز عن تصريف الفائض من إنتاجها وإما أن تلجأ إلى تقديم مساعدات لتلك الصناعات لتغطية خسائرها، متحملة العبء المالي الناشئ

عن ذلك. كل هذه المصاعب تجبرها على أن تقصر صناعتها على النوع الذي ينتج لسد حاجة السوق المحلي فحسب، أي الصناعات الاستهلاكية الصغيرة في الغالب. وهي حتى في مثل هذه الحالة لا تستطيع أن تستغني عن الحماية الجمركية لتلك الصناعات محمّلة المستهلك العبء الناشئ عن ارتفاع أسعارها بالنسبة إلى أسعار البضائع المماثلة التي يمكن استيرادها من الخارج. وأوضح مثال على الصناعات التي أصبحت خارج إمكانية هذه الأقطار هي الصناعات البتروكيمياوية ذات المجال الواسع جداً والتي تعتمد على النفط الخام المتوافر في الأقطار العربية. إن الجزء الأعظم من هذه الصناعات لا يمكن أن يقوم على أساس إشباع السوق الداخلي فقط، فالحجم الأدنى الاقتصادي فيها يستطيع أن ينتج أكثر بكثير مما يستطيع السوق المحلي وحده أن يستوعب. من ذلك يتضح أن باب التصنيع الثقيل في الحقيقة مغلق في وجه هذه الأقطار ومن دون التصنيع الثقيل لا يمكن أن تقوم تنمية حقيقية. وهناك سبب آخر يعرقل عملية التنمية ناتج عن هذا العامل بالذات عامل تعذر التصنيع الثقيل. إن القطر الذي لا يستطيع أن يتصنع يبقى معتمداً في تكوين رأس المال والحصول على العملة الصعبة على تصدير المواد الأولية.

ولكن الاتجاه العام الطويل الأمد لأسعار السلع الصناعية هو إلى ارتفاع ولأسعار المواد الأولية هو إلى انخفاض وهو اتجاه معروف ومعترف به في العالم. وحصيلة ذلك هو أن هذه الأقطار النامية لا تتمتع بكل الزيادة في الإنتاج التي تحققها خطط التنمية، بل إن تلك الزيادة تمتصها البلدان الصناعية المتقدمة (كلها أو بعضها) عن طريق أسعار التبادل التجاري. إن الأقطار النامية كالأقطار العربية تبذل جهوداً في مجال التنمية، وتتفاءل عندما تحقق ارتفاعاً في إنتاجها القومي، ولكنها لا تستطيع أن تحتفظ بمنافع ذلك من أجل التنمية بل يتسرب كل أو بعض تلك الزيادة إلى الدول الصناعية عن طريق ثغرة التبادل التجاري، وبذلك تتناقص سرعة تقدمها وتزداد الفروق بينها وبين الدول الصناعية. إن حركة هذه الأقطار في مجال التنمية محدودة ضمن حدود لا تستطيع بفعل هذه القيود الحديدية أن تتجاوزها فهي في الحقيقة تتحرك من جدار القفص إلى الجدار الآخر ذهاباً وإياباً كما يتحرك الجرذ في المصيدة ظناً منها أنها تتقدم وفي الحقيقة إنها تتحرك بالمكان نفسه.

وتلخيص كل ذلك هو أن على هذه الأقطار أن تواجه الحقيقة في ما يتعلق بخططها الخمسية وما تقوم به في مجال التنمية. والحقيقة عن كل ذلك هي أن تلك الخطط وتلك الجهود مصيرها الفشل المحتم في الأمد الطويل في تحقيق تنمية حقيقية. وعليها بالتالي أن لا تخدع نفسها أو شعوبها، والعالم المتقدم يعرف ذلك تماماً. التنمية الحقيقية السريعة غير ممكنة إلا في وجود السوق الكبير الواسع الذي

يجعل التصنيع الثقيل ممكناً. والتنمية الحقيقية تحتاج إلى جهود واسعة في مجال البحث العلمي وإلى تطوير التكنولوجيا لحل المشاكل الفنية والوقوف في وجه المنافسة وهو أمر غير متاح للدولة الصغيرة المتخلفة، بل يحتاج إلى تكاتف الجهود ومركزية العمل وإلى موارد مالية وبشرية وعلمية لا تتوافر إلا في الدولة الكبيرة المتكاملة. والتنمية الاقتصادية الحقيقية تحتاج إلى قوة سياسية وعسكرية لتوفير الغطاء الواقي للتنمية من مطامع الدول الأخرى، ولمقابلة نفوذ الدول القوية الأخرى في مجالات النشاط الاقتصادية مثل الحصول على الأسواق والمساعدات الاقتصادية وعقد اتفاقيات التعاون. وتلك أمور غير متوافرة طبعاً للدولة الصغيرة الضعيفة. إضافة إلى كل ذلك هناك عامل مهم للتنمية هو الاستقرار الداخلي والاستقرار الداخلي (في حالة الأقطار العربية على الأقل) يصعب توفيره في ظل وضع التجزئة إذ تدل التجربة أن الاستقرار المنشود لهذه الأقطار لا يمكن أن يتحقق إلا بتكوين دولة كبيرة قوية تخلق أوضاعاً داخلية أمتن من مطامع المغامرين والرغبات العابرة للفئات السياسية للوصول للحكم بصورة سريعة عن طريق الانقلابات. ناهيك بإنهاء حالة الصراع بين الأقطار العربية الذي كرسته حالة التجزئة، والذي لا يمكن أن يزول إلا بالوحدة وما لذلك من تأثير على التنمية الاقتصادية.

ـ ٣ ـ

وبالعودة إلى موضوع الوحدة بين الأقطار العربية التي قامت بها ثورات وحدوية الاتجاه. ماذا يقف في طريق توحيدها؟ كنت وما زلت اعتقد ويزداد اعتقادي يوماً بعد يوم رسوخاً، أن جوهر الموضوع هو العوامل الذاتية، أي تشبث الحاكم بالحكم وخوفه من أن تؤدي الوحدة إلى زواله. وكل ما عدا ذلك تبريرات لستر هذه الحقيقة. ولكن هذه الأقطار تسير الآن في طريق مسدود من حيث التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتواجه تهديداً حقيقياً باحتلال أراضيها من قبل القوى المجاورة المعادية، وخطر إسرائيل مسألة ليست بحاجة إلى شرح طويل فلماذا إذاً لا نتحد؟.

الجواب عن ذلك محير بالطبع، إذ لا يعقل أن تواجه أمة من الأمم وضعاً يتطلب اتحادها بهذا الشكل من الإلحاح من دون أن تقدم عليه.

إن بدائية السياسة العربية وانعدام النظرة التاريخية البعيدة التي تنشد العظمة، وانشدادها إلى المصالح الذاتية الآنية القصيرة الأمد المحدودة، وضعف النظرة العلمية للأمور، واللاعقلانية في الملازمة لأوضاع البلدان المتخلفة، كلها أمور متحدة ومتمازجة تشكّل الخلفية النفسية والفكرية لهذا الوضع المأساوي، الذي

تعيش فيه الأمة العربية. وليس التحليل وحده الذي يدل بصورة واضحة على ذلك بل وكذلك التجربة الواقعية التي مرت بها تلك الأقطار، ولكن لا التحليل ولا التجربة كانا كافيين لتوضيح فداحة ما نحن فيه من أوضاع، فمنذ بداية الخمسينيات والتجربة تمر آتية بالدليل تلو الدليل على فضل وضع التجزئة. سوريا لم تستطع أن تستقر كدولة بغض النظر عن الحاكم والشعار، ومصر بقيت تختنق بزيادة سكانها وندرة مواردها. وفي العراق قامت ثورة عام ١٩٥٨، ولكن الاستقرار لم يتحقق، وعجلة التقدم لم تدر كما يجب أن تدور. وفي السودان وليبيا قامت ثورات، ولكن الدلائل كلها تشير ـ على الرغم من قصر المدة ـ إلى أن الاستقرار أبعد ما يكون عنها. ولكن الأخطر من كل ذلك أن جميع هذه الأقطار الثورية لم تستطع أن توقف خطر الصهيونية إلى حد أن بعضها قد احتلت بعض أراضيه في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والمشكلة لا تزال قائمة، ناهيك بمطامح الجيران الآخرين التي بدأت تتفتح الآن.

إذاً لماذا لا تتحد هذه الأقطار وهل بقي شيء مهم تخاف عليه من الاتحاد؟ ذلك هو السؤال الذي ليس لأحد أي جواب عنه غير الصمت المطبق. الموضوع هو عقدة الحكم ولكن لا يمكن أن نقول شيئاً مفيداً عن ذلك في البقاء في العموميات. إذاً لنفحص هذه العقدة بشيء من التخصيص. هناك فكرة مرادفة ومتشعبة من عقدة الحكم تستحق شيئاً من المناقشة، هي فكرة حكم الحزب الواحد، ولاسيما ونحن نركز في هذه المقالة على وضع الحركة الثورية الوحدوية من قضية الوحدة. إنني بالطبع اعتقد أن منشأ هذه الفكرة في الأساس هو الرغبة الخفية في الحكم التي حركها استلام السلطة في العراق وسوريا من قبل الحركة الثورية في أعقاب ثورتي شباط/ فبراير وآذار/ مارس في العراق وسوريا سنة ١٩٦٣. ولكن مما لا ينكر أن هذه الرغبة ما كانت لتأخذ شكل شعار حكم الحزب الواحد لولا التأثر الفكري بتطبيقات وأدبيات العالم الاشتراكي، الأمر الذي أضفى على هذه الفكرة مسحة من طابع النظرية، ما أدى بدوره إلى ستر حقيقة الدوافع التي تكمن وراءها من جهة ومن ثم جعل مسألة تفنيدها أصعب مما لو لم يحصل ذلك. ولا يستبعد بالطبع، لا بل من المؤكد، أن يكون القياديين وكثير من القواعد مؤمناً بحق بسلامة هذه الفكرة في حد ذاتها مجردة عن ميول الحكم، ولكن ذلك لم يكن ليفيد من جوهر الموضوع شيئاً. إن الدوافع الذاتية لهذه الفكرة ليست موضوعاً يصلح للمناقشة. بقي علينا أن نلقي بعض الضوء على الجانب النظري فيها. وللإيجاز سنقتصر على التعرض لمسألتين في هذا الخصوص.

المسألة **الأولى**، هي أن بين الثورة الاشتراكية التي قامت في روسيا وفي

الصين[٣]، وبين استلام السلطة في العراق وسوريا من قبل الحركة الثورية فروقاً هائلة، وفي كل شيء تقريباً، الأمر الذي يجعل محاكاة النظم في تلك الدول أمراً فادح الخطأ. إن الثورة الشيوعية في روسيا قد حركت الشعب وعبأته في تحرك مسلح استطاع أن يحطم النظام القائم، واستمرت في دمج الشعب في تيارها بقيادة الحرب ضد التدخل الخارجي الذي حصل بعد الثورة مباشرة، وبقيادة حرب وطنية مريرة ضد الغزو النازي في الحرب العالمية الثانية. وفي الصين قادت الحركة الشيوعية الثورة ضد الاحتلال الياباني وبعدها ضد النظام الرجعي السائد آنذاك بشكل استطاعت به تعبئة الشعب ودمجه في تيارها كلياً حتى جاء استلام السلطة حصيلة لذلك النضال. أين كل ذلك مما حصل في العراق وسوريا؟ فالحركة الثورية كان في البداية سديمية النضال، صغيرة العدد، محدودة التأثير، بدائية التنظيم، وأبعد ما تكون عن إجماع الشعب. وكحصيلة لكل ذلك وكنتيجة إليه لم تستلم السلطة عن طريق الثورة الشعبية بل عن طريق الانقلاب العسكري بواسطة الجيش.

في الاتحاد السوفياتي والصين، حركة استطاعت عبر النضال والحرب أن تدمج مجموع الشعب أو أكثريته على الأقل في تيارها وتربطه بها، الأمر الذي جعل نظام حكم الحزب الواحد بمثابة حكم لتلك الأكثرية في الواقع أو ما هو قريب من ذلك. أما بالنسبة إلى الحركة الثورية التي استلمت الحكم في العراق وسوريا فلم يحصل ذلك إطلاقاً الأمر الذي يجعل حكم الحزب الواحد المكون من أقلية صغيرة حكماً هو في الواقع حكم الوصاية على مجموع الشعب وعلى الحركات الأخرى. في الاتحاد السوفياتي والصين حركة متسلحة بنظرية تامة النظرة حاوية التفاصيل في الجوانب النظرية والتطبيقية يسهل بواسطتها تفسير الحوادث ورؤية ملامح الطريق إلى المستقبل. أين كل ذلك من فكر الحركة الثورية في المشرق العربي التي لم تخرج أفكارها عن العموميات المفتقرة بصورة خاصة لنظرية التطبيق، ما جعلها تتسع لشتى الاجتهادات المتناقضة وعرّضها بالتالي إلى شتى التيارات الفكرية، الأمر الذي يفسر إلى حد بعيد تناقضاتها وانقساماتها ونشوب الصراع المستديم في داخلها، إذ لم تستطع النظرية أن تحل تناقضاً واحداً، فكل اختلاف أدى في النهاية إلى انقسام.

باختصار وفي أحسن الأحوال، إن أي اتجاه لعقد تشابه بين الحركة الشيوعية

---

(٣) إن ما حدث حتى الآن في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية يدل على الأقل أن نظام حكم الحزب الواحد لم يثبت نجاحاً قاطعاً بعد.

والحركة الثورية في المشرق العربي ليس إلا ضرباً من ضروب الوهم ومثالاً صارخاً على التبسيط والتجاوز على الحقيقة. إن كان لنظام حكم الحزب الواحد في العالم الاشتراكي مبررات نابعة من صفات وخصائص تلك الحركة فهو من دون شك ليس له أي مبرر لا نظري ولا عملي في حالة الأقطار العربية المذكورة.

المسألة **الثانية**، في هذا الموضوع، تتعلق بقضية الوحدة كهدف قومي. الوحدة قضية مختلفة تمام الاختلاف عن مسألة بناء نظام اقتصادي معين مثل النظام الاشتراكي. ولعل من أفدح الأخطاء الذهنية التي سببتها الشعارات هو جعل قضية الوحدة في مستوى قضية الاشتراكية، إذ بالرغم من بعض التوضيحات المصححة[٤] التي صدرت أحياناً، إلا أن الخطأ بقي هو الشائع وقد كرسته كثير من الكتابات المتحذلقة التي تحاول أن تربط ربطاً عضوياً ـ كما يقال ـ بين الوحدة والاشتراكية كالقول: لا وحدة من دون اشتراكية ولا اشتراكية من دون وحدة إلى آخر ذلك مما كثر وشاع مؤخراً من طباق لغوي بأسلوب عقائدي. الوحدة قضية أكبر وأهم من الاشتراكية ومن أي نظام مهما كان، وتحقيقها يجب ألا يكون مشروطاً بأي شرط مهما كان، لا الاشتراكية ولا أي شيء آخر في الدنيا. الوحدة قضية مصير الأمة وبقائها ودفاعها عن وجودها. أما الاشتراكية فهي نظام قابل للتغير والتطور. والنظام لا يرقى إلى مستوى الوجود. إن الوحدة قضية أساسية كالاستقلال من الاستعمار الذي لا يمكن أن يكون تحقيقه أو النضال من أجله متوقفاً على أي شيء فليس من المعقول مثلاً أن نقول نحن أو أن تقول أي أمة على وجه الأرض إنها لا تريد أن تستقل إلا إذا كان النظام الذي ستطبقه بعد الاستقلال هو هذا النظام أو ذاك. كذلك لا يمكن أن نقول إننا لا نريد الوحدة إلا إذا كانت على أساس اشتراكي. إن ذلك فينظري مغالطة في أحسن الأحوال. إنني بالطبع لا اقصد أن الوحدة يجب ألا تكون على أساس اشتراكي إذا كان ذلك متاحاً، كما أود أن لا يفهم من هذا القول إنني أدعو إلى الوحدة بين التقدمي الاتجاه والرجعي الاتجاه من الأقطار العربية في هذا الظرف بالذات ولا أي شيء من هذا القبيل.

المقصود هو القول إن مسألة الوحدة هي مسألة تتعلق بوجود الأمة وكيانها، لذلك فالنضال من أجلها ـ تماماً كالنضال من أجل التحرر من الاستعمار ـ يجب أن يوضع في مستوى أعلى من مستوى مسألة نظام الحكم.

إن الوحدة هدف من الأهمية بحيث يتطلب حشد جميع القوى المؤيدة له

---

(٤) ميشيل عفلق، **معركة المصير الواحد** (بيروت: دار الآداب، ١٩٥٨).

بغض النظر عن آرائها في قضية نظام الحكم، فكل من يؤمن بالوحدة (بالمعنى البسيط غير المعقد ألا وهو دمج هذه الأقطار بدولة واحدة) يجب أن يكون له مكان في جبهة عريضة واسعة تركز فيها جميع الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف القومي تماماً كما هو الحال في النضال من أجل الاستقلال. وعلى هذا الأساس من الفهم يصبح من الضروري والواجب تكوين جبهة قومية واحدة لتحقيق الوحدة تضم كل من يؤمن بها بمفهومها البسيط غير المعقد، حتى إذا ما تحققت ليأخذ بعد ذلك كل طريقة ولتناضل كل حركة في اتجاهها بحسب ما ترى ولتختلف بعد ذلك على شكل نظام الحكم أو على نوع أو شكل الاشتراكية التي تريدها. لذلك وانطلاقاً من هذا الفهم لقضية الوحدة أعتقد أن دعوة حكم الحزب الواحد خاطئة ومضرة بقضية الوحدة كما دللت على ذلك بالفعل وقائع السنوات الأخيرة وما حدث للأنظمة الثورية في أقطار المشرق من ابتعاد عن قضية الوحدة، هدف نضالها الأول وأساس عقيدتها قبل أن تصل إلى الحكم. إن قضية قيام الجبهة الوطنية يجب ألا تعالج على أساس قوة الحزب بالنسبة إلى ذاك أو دوره في تقويض النظام السابق أو حقيقة قواه الشعبية كما هو دارج الآن بل على أساس أن تكوين هذه الجبهة هي الوسيلة العملية لتحقيق هدف الوحدة.

لذلك أرى أن هذه الجبهة يجب أن يسعى الحزب الحاكم إلى تكوينها حتى ولو لم تطالب بها الأحزاب الأخرى. إن الجبهة الوطنية يجب ألا ننظر إليها من زاوية الاشتراك في الحكم ونسبة ذلك الاشتراك ومداه، بل على أساس أكبر وأبعد من ذلك ألا وهو النضال من أجل توحيد الأقطار العربية المتحررة. علينا أن نجر الآخرين إلى الجبهة وأن نشركهم في الحكم حتى لو لم يطالبوا بذلك، لأن ذلك هو الطريق العقلي للوصول إلى الهدف الكبير، فلو لم يكن للجبهة الوطنية مبررات لكان علينا أن نختلق تلك المبررات، ولو لم يكن لها من مطالب لكان علينا أن نوحد تلك المطالب.

ـ ٤ ـ

كل الذي قلناه حتى الآن يتعلق بأوضاعنا حتى انبثاق فكرة ومشروع الاتحاد الثلاثي بين الجمهورية العربية المتحدة وليبيا وسوريا. وبظهور هذه الفكرة ظهر أمل جديد يخفف من الصورة المعتمة نوعاً ما التي ترسمها هذه المقالة.

إن ظهور هذا المشروع يضيف دليلاً جديداً على النزوع الدائم عند أمتنا نحو الوحدة لأسباب بسيطة يهمنا أن نذكر منها إضافة إلى العوامل الثقافية والتاريخية

واللغوية، عاملاً رئيساً هو أن الفرد العربي البسيط يستطيع أن يرى بوضوح الحاجة الملحة إلى الوحدة كطريق وحيد للدفاع عن النفس ولتحقيق التنمية الصحيحة والقوة الدولية وبخاصة بعد نكبة حزيران/يونيو ١٩٦٧، الأمر الذي لا يستطيع أن ينكره أحد حتى الفئة الحاكمة في الأقطار العربية لولا نوازعها الذاتية للبقاء في الحكم وخوفها عليه.

إن قيادة الجمهورية العربية المتحدة وحدوية النزعة (وقد صلت إلى ذلك بالتدريج) من جهة ومثقلة بمخاوف التجربة الماضية والمشاكل المحلية من جهة أخرى، ولكنها تستطيع أن ترى أن طريق الوحدة هو الطريق الوحيد الصحيح على الرغم من صعوباته، فجاءت موافقتها مشفوعة بطلبات التدرج وتمهيد الطريق. وقيادة النظام الجديد في ليبيا قد انجذبت إلى الوحدة بسبب حماسها الفطري ونقاوة كل فئة ثورية في بداية استلامها للسلطة حيث لم تتنبه فيها نوازع السلطة والمحافظة على الحكم بعد.

أما في سوريا، فقد استطاعت القيادة الجديدة أن تحدث التغيير لسبب أساسي هو أنها استطاعت أن ترى بوضوح أين يقف الشعب من قضية الوحدة، فقد انتقل الجيش إلى جانبها لأنها خاطبته بلغة الجهد العسكري العربي الموحد لمواجهة العدو، كما تحقق لها تأييد سياسي ووطني مفاجئ لأنها ألغت نظام حكم الحزب الواحد وأعلنت التزامها بالوحدة. وبذلك كشفت بوضوح عزلة النظام السابق وسياسته اللاوحدوية المراوغة، وستبقى قوة النظام الجديد ومدى التأييد السياسي الذي يتمتع به معتمداً على مدى التزامه بهذه السياسة عملياً.

أمور كثيرة يمكن أن تقال في صدد هذا المشروع من قبيل زيادة الإيضاح وتبديد المخاوف.

أولاً، علينا أن ننظر إلى هذا المشروع كفرصة من الفرص التي تتيحها الظروف لتحقيق خطوة جدية في طريق الوحدة، وما علينا إلا أن نستعمل هذه الفرصة إلى أقصى حدودها، فالوحدة لا تتحقق إلا بتوافر فرص لتحقيقها. أما حدوث تلك الفرص فأمر أبعد ما يكون عن الحتمية أو التنظيم الزمني، فهي أمور لا يمكن التنبؤ بها لأنها لا تحدث بانتظام ولا تخضع لقانون، فكما كان ميثاق ١٧ نيسان/أبريل فرصة لم نحسن استثمارها، كذلك المشروع الثلاثي فرصة علينا ألا نضيعها إطلاقاً، فهي قد تتكرر وقد لا تتكرر، وإن تكررت فقد لا تكون كما نريدها. والأمة الواعية المدركة لمصالحها الحقيقية هي التي تنتهز الفرص لتحقيق وثبة إلى الأمام، تستعملها في ما بعد منطلقاً إلى وثبة جديدة وهكذا. ويتطلب

ذلك بالطبع التخلص من الرواسب السلبية وهواجس الغرائز الشخصية وجميع الميول غير الخيِّرة مثل الحقد والغرور والخوف وحب السلطة والكبرياء الذاتي، لذلك إن الواجب الوطني يحتم استلهام مصلحة الشعب. والمحافظة على شرف الأمة تحتم علينا أن ندعمها، وأن نصب لإنجاحها جميع الجهود وأن نجمع حولها كل ما نستطيع من قوى سياسية وشعبية، وأن نضحي في سبيلها بكل ما يتطلبه نجاحها بضمن ذلك التنازل التام عن نظرية حكم الحزب الواحد.

ويعني هذا الفهم (فهم الفرصة التاريخية) أن هذا المشروع وإن كانت نوازعه العميقة هي الشعور الوحدوي، إلا أنه كأي فرصة تاريخية لا بد أن يكون مصحوباً بظروف وملابسات الواقع، ولكن ذلك يجب ألا يكون مدعاة إلى التشكيك بأهمية المشروع أو في نواياه وبما سينتج عنه أو بما سيؤول إليه من نتائج.

إن أي تقييم لهذا المشروع لا يأخذ بعين الاعتبار نقائض الواقع السائد في الأقطار المشمولة بالمشروع ومشاكلها المحلية، إن هو إلا تقييم خيالي نتيجته العملية استبعاد أي محاولة للوحدة وتضييع فرص التاريخ في سبيل أوهام طوباوية لا تنفع الأمة بشيء. أما التشكيك في النوايا الكامنة وراء المشروع وإمكانية نجاحه فهو أمر لا ينفع فيه النقاش لأنه يدخل في نطاق الرغبات الذاتية المسبقة وليس في نطاق التحليل العلمي المجرد.

ثانياً ـ ومن أجل أن ندرك أهمية هذه الوحدة، لا بد من الأخذ في الاعتبار أبعادها غير المنظورة الآن. والأبعاد غير المنظورة الآن تضيف إلى الوحدة أهمية أكبر من الأهمية التي ينطوي عليها قيام الدولة الجديدة بذاتها، فقوة الوحدة أكبر بكثير من القوة الذاتية المقصورة على الدولة التي ستنبثق عنها، فهي من ناحية غير مقصورة على التأثير في حاضر العالم العربي، بل ستفتح الطريق إلى مستقبل مختلف تماماً عن مستقبل أقطار التجزئة. لذلك ونحن نقيّم أهمية الوحدة، لا بد من النظر إلى المستقبل وعدم الاقتصار على الحاضر، وبذلك تتضاءل نواقص الحاضر وتهون جميع التنازلات والتضحيات التي نقدمها الآن في سبيل الوحدة. ومن ناحية أخرى إن قيام الوحدة بين عدد من الأقطار العربية سيخلق دولة قوية مؤثرة في أوضاع الأقطار العربية الأخرى حيث يمكن أن تنهار أنظمة موجودة كانت ستستمر في ظل وضع التجزئة، مستفيدة من الضعف والانقسام. إن التأثير في أوضاع الأقطار العربية الأخرى غير الداخلة في الوحدة مسألة معروفة الأبعاد فهي تنطوي على إمكانيات واسعة لانضمام أقطار عربية أخرى، كما تنطوي على قوة اقتصادية وسياسية لا يستهان بها.

ثالثاً، ثمة مسألة ثالثة لا بد من التنويه بها تتعلق بقضية التوازن داخل دولة الوحدة. إن هذه المسألة تكتسب أهمية خاصة بسبب المخاوف التي خلقتها التجربة الفاشلة. وفي هذا الصدد يمكننا أن نقول إنه بالرغم من أن أساس الوحدة هو الإرادة والإيمان، إلا أنه لا بد من توافر نظام يدعم تلك الإرادة بدلاً من أن يضعفها ويقوي ذلك الإيمان بدلاً من أن يبذر فيه الشكوك، لذلك إن كان للتمهل والدراسة من مبرر، فهو من أجل هندسة نظام داخلي قائم على أساس التوازن إلى أقصى ما تسمح به وحدة الدولة. والتوازن ينصرف في هذا المجال إلى توازن بين الأقطار وتوازن بين القوى السياسية لمنع انفراد قطر أو انفراد شخص أو هيئة سياسية في تصريف شؤون الدولة الجديدة، وتلك مسألة جانبها الفني بسيط، ولا يبقى غير القناعة بهذا الأساس والاستعداد إلى التنازلات التي يقتضيها مبدأ جماعية الدولة ومشاركة الجميع فيها. ولا بأس أن يشمل مبدأ التوازن أدق التفاصيل وأصغر الأمور، إذ إن ذلك من شأنه تحقيق الوضوح وتجنب الحوادث الصغيرة التي كان لها أثر مهم في خلق جو نفسي معاد لوحدة عام ١٩٥٨.

رابعاً، المسألة الأخيرة تتعلق بدور الرأي العام. نحن نعرف أن الوحدة هدف عميق الجذور في الشعب العربي ونعرف أن الوحدة هدف يخدم مصلحة الأمة الحقيقية وأن الدفاع عن وجودها وضمان مستقبلها يعتمد على الوحدة.

والمشكلة تكمن ليس في تقرير هذه المسلمات بل في كيفية تطبيقها.

هل يجب أن تقوم الوحدة ـ تطبيقاً لهذه المسلمات ـ على أساس الاستفتاء؟ وإن هي قامت على ذلك هل يجوز أن نتنازل عن الوحدة بعد أن تقوم إذا ما تحول الرأي العام عنها؟ وفي هذا الصدد لا بد من تثبيت ملاحظتين: أولاهما هو أننا إذا اعتبرنا موافقة الأكثرية وبالتصويت المباشر شرطاً أساسياً للوحدة وتطبيقاً عملياً لتلك المسلمات، نكون قد وقعنا في خطأ فادح، فمن حيث المبدأ، الوحدة مسألة أساسية في حياة الأمة كقضية الاستقلال مقابل الاستعمار وكقضية الحرية مقابل العبودية تستمد صحتها من قيم عليا ثابتة غير قابلة للاجتهاد، لذلك فهي لا يمكن أن يقررها التصويت.

إن الشعوب المستعمرة لا تستقل لأن الأكثرية فيها أعربت عن رأيها بالتصويت مختارة الاستقلال، بل يستيقظ ضميرها في أقلية من أبنائها تطالب بالاستقلال وتناضل من أجله وتحمل السلاح أحياناً، وهي بذلك تمثل ضمير الأمة وإرادتها الحقيقية، ولا يمكن أن يكون استقلالها مشروطاً أو معتمداً على تصويت الأكثرية. إن هذه المقابلة بين الإرادة الحقيقية والإرادة التي يعرب عنها التصويت،

من القضايا النظرية الصعبة في الفلسفة السياسية، ومحفوفة بمخاطر تبرير الدكتاتورية أحياناً، إلا أن التبسيط في فهمها من ناحية أخرى محفوف بمخاطر تبرير الاستعمار وأوضاع العبودية. إن الوحدة العربية من الأمور التي لا تستمد قيمتها من التصويت، فالأمة يجب أن تتحد كما يجب أن تستقل وكما يجب أن تتحرر من العبودية بغض النظر عن أي شيء آخر. من كل ذلك نستنتج أننا يجب أن لا نقع فريسة الأوهام عندما نقدم على تحقيق الوحدة.

إن الرأي العام في وضعه الخام السائد في بعض الأقطار العربية من الممكن أن يتأثر بالمصالح الشخصية الحاضرة لبعض الأفراد والجماعات، كما يمكن أن يتأثر بأنظمة التعليم والإعلام المنسجمة مع وضع التجزئة، وأن يتأثر بأفكار الأنظمة السابقة وبوسائل التثقيف الضخمة المتطور الموجودة لدى الاستعمار الغربي بما في ذلك الجامعات الغربية وأدبيات الأوساط الثقافية. إن جميع هذه المؤثرات قد تخلق في بعض (أو حتى كل) الأقطار العربية ميولاً لاوحدوية لدى الرأي العام، فهل يعني ذلك أننا يجب أن نتوقف عن خطوات الوحدة بسبب ذلك؟

الجواب القطعي عن ذلك هو في النفي، إذ علينا أن نعي هذه الحقيقة وأن نتغلب عليها بدلاً من الخضوع لها. والقيادة التاريخية كانت أبداً هي القيادة التي تستلهم ضمير الأمة وإرادتها الحقيقية في ما تقوم به من أعمال. كل ذلك من حيث المبدأ، ولكن للموضوع جانب عملي هو الخطأ الشائع في تقدير من يكون الرأي العام؟ اعتدنا في البلدان العربية أن نحكم على اتجاهات الرأي العام بواسطة ما نسمعه من معارفنا أو من نستطيع أن نتصل بهم، وذلك خطأ شائع وكبير، فمهما كانت اتصالاتنا واسعة ومهما حاولنا التوسع في استطلاع الآراء، فإن عدد من يمكننا أن نسمع رأيهم لا يمكن أن يتجاوز نسبة ضئيلة جداً من مجموع الشعب. إن عدد العاملين الفاعلين في الحركات السياسية والمنظمات الشعبية، لا يشكل في الحقيقة إلا نسبة ضئيلة من عدد السكان، فنحن نتكلم عادة عن الرأي العام ونقصد في الحقيقة رأي بضعة آلاف من القادرين على الكلام والتأثير بالآخرين المتمتعين بنوع من القوة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية التي تمكّنهم من إسماع آرائهم.

أما سواد الشعب الساكن في القرى والمدن الصغيرة والأحياء الفقيرة الذي تتكون منه الملايين، والذي يشكل الأغلبية الساحقة، فهو في الغالب خارج نطاق الأحداث وإبداء الرأي، فهو أما لا يستطيع أن يبدي رأياً أو، أنه إذا ما كان له رأي وأبداه لا يستطيع أن يسمعه للآخرين؛ فعندما نسمع مثلاً أن الرأي العام في

سوريا أصبح ضد وحدة عام ١٩٥٨ في أواخر أيامه، يكون المقصود في الحقيقة رأي بضعة آلاف على أحسن تقدير من السياسيين والمثقفين والتجار والمتنفذين في دمشق وحلب والمدن الكبيرة الأخرى. إن تقييم اتجاهات الرأي العام أصبح من المسائل الإحصائية المعقدة.

بقي أخيراً أن نقول إن مشروع الاتحاد الرباعي بارقة أمل جديدة لوضع الأمة على الطريق المفتوح الوحيد نحو الدفاع عن النفس والقوة والتقدم، وقد جاء هذا الأمل في ظروف حالكة وأوضاع مظلمة. وما علينا نحن المواطنين العرب المهتمين بمصير الأمة، إلا أن نغسل عقولنا ونفوسنا من شوائب الأنانية والحقد وحب السيطرة، وأن نقف جميعاً مهما اختلفت آراؤنا وعقائدنا السياسية وراء هذا الأمل لا لشيء إلا لأنه خطوة (مهما كانت) إلى الأمام في طريق الوحدة. إنني أتصور لو أن ما حدث لأمتنا حدث لأية أمة حية أخرى لما صبرت على التجزئة يوماً واحداً، كما إنني أتوقع أن يعمل الوطنيون من المثقفين ما يعمله أمثالهم في بلدان العالم المتقدم عندما يواجهون قضاياهم المصيرية، كأن تقوم حملة واسعة لتأييد هذه الخطوة تعبأ فيها جميع وسائل التعبير الثقافية وتحرك الشعب، مثل الندوات والمحاضرات والكتابة في شتى وسائلها وأنواعها، فتهب الجامعات بالتأييد وتنعقد المؤتمرات الشعبية والثقافية ويلتهب الحماس القومي وترتفع الأصوات من كل مكان، ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل بالرغم من أن ذلك واجب، وأمتنا اليوم بحاجة ماسة إلى أن يؤدي كل منا واجبه ويفكر كل منا ملياً بما نحن فيه الآن من محنة ومذلة، وبعدها هل يجد أحد إطلاقاً قضية أهم وأكبر من أن نتحد بوجه الاحتلال الإسرائيلي؟

٢١ ــ بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ــ الإسلامي
الوحــدة والوسائــل(*)

ـ ١ ـ

ليس أقل أهمية في بحث قضية الوحدة العربية من أي شيء آخر مناقشة أساليب تحقيقها، إن لم يكن العكس من ذلك، فالوحدة العربية من حيث كونها هدفاً يؤيده الجميع، ولما لها من أهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية لحياة العرب اليوم، ليست موضع تساؤل كما هو الحال في مجال بحث كيفية تحقيقها. والمقال الحاضرة مكرسة لتناول هذا الجانب، ولكنني وأنا أقول ذلك أرجو ألا يتبادر إلى الذهن إنني اكتشف المجهول، أو أن في ما سأقوله الحل السحري الذي تكفي معرفته وحدها ليفعل مفعوله في تحقيق الوحدة. ومهما يكن، إن المعرفة هي نقطة البداية وليس أكثر إرباكاً للعمل الإنساني أكثر من التشويش والحيرة وعدم معرفة الطريق، وذلك هو دور الثقافة المتجهة نحو تقدم الإنسان. ولم أكن لأقدم على كتابة هذا المقال عن مسألة أساليب تحقيق الوحدة لولا اعتقادي بوجود نوع من التشويش، وبوجود أمور مختلف عليها، وبعض الأخطاء الشائعة في هذه الناحية، كما هو الحال في أغلب أو كل النواحي الأخرى لقضية الوحدة العربية.

ولعل من أهم الأخطاء الذهنية التي تترشح عن البحث النظري ما يتعلق بمدى شمول النظرية، فالنظرية هي إطار فكري يحاول تفسير المجتمع البشري بصورة عامة وشاملة، ولكنها في الغالب (إن لم يكن دائماً) تكون مشدودة إلى جانب معين من جوانب الحياة البشرية، تركز عليه الاهتمام والبحث وتأخذ منه

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٦ (نيسان/ أبريل ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١٢.

المعلومات. ومن هذا الجانب المعين الذي مهما كان يبقى محدوداً، تحاول النظرية استخلاص قوانين عامة شاملة لتفسير المجتمع بكل جوانبه وفي كل مراحل تطوره. وبكلمات أخرى، تحاول النظرية دائماً الوصول إلى العام عن طريق الخاص. والخطأ الذهني الذي يقع فيه طلاب البحث النظري، ولا سيما مثقفو المجتمعات المتخلفة، هو عدم إدراك محدودية النظرية. إن النظرية بالأساس مبنية على معلومات تخص وضعاً معيناً، وهي بالأساس لم تكن مقصودة إلا لتفسير ذلك الوضع المعين، والوصول إلى استنتاجات معينة. ولكن النظرية عادة لا تقول ذلك صراحة بل تحاول التعميم والشمول. إن القوانين التي توصلت إليها معظم لا بل كل النظريات لم يكن من الممكن تعميمها، وقد ظهرت محدوديتها على محك التجربة والبحث العلمي اللاحق. وخلاصة القول إن كل محاولة لاستنباط قوانين عامة صالحة لتفسير كل المجتمع في جميع مراحل تطوره كانت محاولة قاصرة تشكل منزلقاً فكرياً غالباً ما وقع فيه مثقفونا المتعطشون الراغبون رغبة مسبقة في القوانين السهلة البسيطة التي تفسر كل شيء، وبالتالي التي تريح الباحث وتوحي له بإمكانية الاستغناء عن متابعة البحث التفصيلي المعقد.

أقول كل ذلك لأخلص إلى أن مسألة أساليب تحقيق الوحدة العربية هي الأخرى شأنها شأن كثير من القضايا الفكرية الأخرى قد تعرضت إلى الأخطاء الشائعة التي ساعدت على تكوينها الأدبيات الرائجة في الفكر السياسي العربي الآن. لا يوجد هناك أسلوب واحد لتحقيق الوحدة العربية، إذ لا يوجد قانون رياضي بسيط ينتج عن تطبيقه نتائج سحرية؛ فالوحدة العربية ككل القضايا الاجتماعية قضية معقدة، وصفات المجتمع العربي الحاضر بحد ذاتها تزيد في ذلك التعقيد. لذلك إن مسألة أساليب تحقيقها يجب أن تبحث على أساس واقعي. ومن تعدد جوانب الواقع وتشابكه يجب أن تستنبط الأساليب. أما القانون الرياضي المبني على معلومات محدودة ومعطيات جانب معين من المجتمع، فلا يؤدي إلى غير التبسيط، والتبسيط يعني وضع حل دون مستوى المسألة المراد حلها. إذاً هناك أساليب متعددة لتحقيق الوحدة العربية، كلها صالحة لأن كلاً منها يعالج جانباً من جوانب المشكلة، وكل منها صالح في إطار ذلك الجانب وفي ظرف معين. إن الانتقال من جانب إلى جانب يتطلب تغيير الأسلوب، كما إن الانتقال من ظرف زمني إلى ظرف آخر يتطلب تغيير الأسلوب حتى لمعالجة الجانب نفسه. وهكذا فإن الحلول مصممة لمتطلبات ما يراد معالجته من جميع الوجوه. إن البحث النظري عامل مهم في هذه العملية إذا ما فهم على حقيقته وعرفت حقيقة أبعاده وحدوده. على هذا الأساس الواقعي سنعالج مسألة الأساليب في تحقيق الوحدة العربية.

الوحدة العربية هي هدف كل الشعب العربي ولم يسبق لأي هدف آخر أن نال من التأييد والتجاوب والحماس كما نال هدف الوحدة، إلا ربما هدف الاستقلال من النفوذ الأجنبي. ومن يطلع على التاريخ السياسي للوطن العربي منذ بداية هذا القرن، أي في نهايات العهد العثماني، وبعد الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية يرى بوضوح أن تنبه الشعور القومي والوحدة العربية هو الظاهرة الرئيسة في الوضع العربي العام. وقد كان لإحياء التراث والأدب وما أنتجه الأدباء والشعراء أثر مهم في إيقاظ الوعي القومي عند الجمهور وعامة الناس، كما أدت المؤسسات السياسية القومية ومناهج التربية دوراً مهماً، ولاسيما قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، كل ذلك قد أوصل ذلك الوعي إلى جمهور الشعب، وبذلك أصبحت الوحدة العربية مطلباً شعبياً.

إن الوعي لضرورة الوحدة وتحول ذلك الوعي إلى عمل نضالي منظم مستمر، من شأنه من دون شك أن يوسع دائرة ذلك الوعي من جهة، وإضعاف العقبات التي تقف بوجه الوحدة من جهة أخرى. إن وصول الوعي إلى مستوى الجمهور وتحوله إلى عمل من أجل الوحدة هو أساس النضال الشعبي. وما الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي ومختلف أنواع التنظيم الشعبي الأخرى، إلا الأدوات التي يتجسد بها نضال الشعب من أجل الوحدة، متخذاً أشكالاً عديدة تتراوح بين قطبي التعبير عن الرأي بشتى الوسائل إلى التحقيق الفعلي لوحدة قطرين أو أكثر. إن تغيير الوضع القومي للوطن العربي عن طريق توحيده مسألة في النهاية تتعلق بالشعب، وتحقيقها لا يكون إلا عن طريق الوعي القومي الذي يمتد عبر الحدود في طول الوطن العربي وعرضه. إن الشعور بضرورة الوحدة وفي الحاجة إلى الوحدة من جهة، وفداحة وضع التجزئة من جهة أخرى، هو الأساس في تحرك الشعب للعمل من أجل التوحيد؛ فالنضال الشعبي من أول أشكاله إلى أبعدها مضاء، ألا وهو النضال المسلح واستلام السلطة، وهو أساس إحداث هذا التغيير الكبير الذي تعنيه الوحدة ليس عندنا نحن العرب فحسب، بل عند كل الشعوب. ولسنا بحاجة إلى تفصيل أكثر حول مسألة أهمية النضال الشعبي الوحدوي. ولكن من المفيد أن نوردها في هذا الصدد زيادة في إيضاح المقصود.

أولاً، إن النضال الشعبي بطبيعته يبدأ بالنضال لتكوين الرأي أي النضال الثقافي بالمعنى الواسع للثقافة. والمقصود بطبيعته هنا هو أن النضال الشعبي لكونه متجهاً إلى الشعب يجب أن يعني، بحكم الأشياء، أن تؤدي الثقافة دوراً

رئيساً أو نقطة بداية فيه؛ فالنضال الشعبي يعني العمل الشعبي، والعمل لا يبدأ إلا عندما تتغير الأفكار. لذلك فإنني من الذين يعيرون أهمية خاصة للعمل الثقافي الوحدوي في هذه المرحلة بالذات. ثمة ملاحظة توضيح حول العمل الثقافي نفسه هي أن المقصود بذلك كل ما من شأنه أن يؤثر في الأفكار. إن الكتابة على أنواعها والأدب على أنواعه والفنون على أنواعها، تدخل في هذا التعريف، ولا يقتصر الأمر على الكتابة التحليلية كما قد يتبادر إلى الذهن. إن كافة وسائل تكوين الرأي العام عموماً تصلح لتأدية دور في العمل الثقافي لتكوين وإيقاظ وتصحيح أفكار الشعب في اتجاه الوحدة العربية. وبعبارة أخرى، إن النضال الشعبي لا يقتصر على النضال السياسي فحسب كما قد يتبادر إلى الذهن، بل هو يعني أيضاً النضال الثقافي.

ثانياً، إن النضال الشعبي في المجال السياسي يتدفق من الأحزاب السياسية ومختلف المنظمات التي تعنى بالشؤون العامة. والنضال السياسي كجزء مهم من النضال الشعبي يجب ألا يتجزأ وألا يتضارب، أي أنه بعبارة أخرى يجب أن يتجمع ويتركز بشكل من الأشكال. إن الجهد النضالي الذي تبذله الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية من أجل الوحدة، يجب أن يتجمع حول مسألة الوحدة بغض النظر عن الأفكار الأخرى التي تؤمن بها تلك الأحزاب وتلك المنظمات. إن مسألة الوحدة هي المسألة المركزية والمسألة الكبرى التي يجب أن يكون النضال الشعبي من أجلها ـ كأسلوب إلى تحقيقها ـ موحداً. وذلك هو أساس فكرة الجبهة القومية ومن خلال إنشائها تتحقق شعارات وحدة النضال العربي وتكوين الحركة العربية الوحدوية وغيرها من صيغ توحيد العمل.

ثالثاً، للنضال الشعبي صيغ كثيرة كانت معروفة وشائعة، إلا أنها بدأت بالانحسار وأخذ ترديدها يقل في الأدبيات السياسية مؤخراً، مثل التظاهرات وعقد المؤتمرات الشعبية وإرسال البرقيات وتوقيع البيانات وإرسال الرسائل والإضرابات وضروب التجاوب مع الأحداث على نطاق عربي، وغيرها من وسائل العمل الجماهيري والتحريض وتعبئة الرأي العام. إن ممارسة هذه الوسائل، وبخاصة على أساس عربي، من شأنه أن يعيد تحريك الوعي القومي ويرجع قضية الوحدة إلى المنزلة الرئيسة التي كانت لها سابقاً، ويعيد شحد العاطفة الوحدوية من جديد ويساعد على تلاحم وامتزاج الرأي العام العربي. إن وسائل التفاعل الشعبي على نطاق الوطن العربي التي بدأت في أواخر العهد العثماني وإثر ظهور نزعة التتريك والتي تجسدت في الجمعيات العربية السرية وظهور النوادي وما قامت به تلك المنظمات من نشاط، ما هي إلا أمثلة على بعض وسائل النضال

الشعبي الوحدوي التي نحن بحاجة الآن إلى إحيائها من جديد. إن جميع أصناف هذا النضال ذات مفعول مهم في تمتين الروابط القومية، وزيادة تفاعل الجماهير في الأقطار العربية وانصهارها في بوتقة واحدة، كما إنها أساس مهم لتكوين الرأي العام الذي يدفع في اتجاه الوحدة. إنه من المؤسف حقاً أن تنحسر هذه الأساليب كجزء من انحسار قضية الوحدة في السنوات الأخيرة.

ـ ٣ ـ

لعل من أهم الأفكار الصحيحة التي ظهرت في الفكر السياسي العربي في ما يتعلق بوسيلة تحقيق الوحدة، هي فكرة إنشاء تنظيم سياسي على نطاق عربي مقابل فكرة الحزب القطري المنادي بالوحدة العربية.

إن التنظيم السياسي القومي مسألة مختلفة جوهرياً عن الحزب القطري المنادي بالوحدة، فالتنظيم القومي هو في الحقيقة تكوين لمجتمع وحدوي مصغر ولدائرة تفاعل عربية في نطاق الحزب، وأن وجود قيادة سياسية على أساس عربي مسألة لها أهميتها. كما إن التنظيم القومي كوسيلة لتحقيق الوحدة لا يقتصر أثره على نطاق التفاعل الشعبي وصهر الآراء، بل هو أيضاً الوسيلة الصحيحة لوحدة العمل السياسي المتجه إلى تحقيق الوحدة فعلياً. وعملية التوحيد ذاتها مسألة مهمة جداً لمواجهة وضع معقد كالوضع الذي تواجهه قضية الوحدة الآن. إن التنظيم القومي هو الصيغة السليمة لحماية الحزب من تأثير العصبية القطرية، إذ من الطبيعي أن تتكون عاطفة ما نحو الكيان الذي ينتمي إليه ويعمل في إطاره التنظيم السياسي. ونظراً إلى وضوح هذه المسائل، لا أرى مبرراً للإطالة في شرحها، لذلك سأتناول الأمور المهمة المتعلقة بالموضوع.

من المسائل المهمة التي تطرح نفسها في هذا المجال هي أن التنظيم القومي قد يأخذ شكل حزب واحد له فروع في الأقطار العربية ويسعى إلى تأسيس فروع له. حيث لا توجد له فروع. إلا أن ذلك لا يعني أن ذلك هو الصيغة الوحيدة الممكنة أو الواجب اتباعها. إن الحزب المتعدد الفروع إذا كان قادراً على أن يحمل عبء تحقيق الوحدة وحده، فذلك شيء جيد ومرغوب فيه. أما إذا كان الأمر غير ذلك فإن العمل السياسي يجب أن يتخذ شكلاً تجمعياً، أي شكل الاتفاق مع الأحزاب الأخرى التي تعمل من أجل الوحدة. وبعبارة أخرى، القول إن فكرة التنظيم السياسي العربي صحيحة كمبدأ، لا يعني ذلك أن الصيغة الوحيدة لذلك هي الحزب الواحد المتعدد الفروع، بل إن ذلك قد يعني صيغة الجبهة القومية ذات

الفروع في الأقطار العربية، وإذا كان المهم هو الجواب عن السؤال المهم حول الصيغة الأفضل في هذا الوقت بالذات؟ فإنني من المعتقدين بصورة جازمة بأفضلية صيغة الجبهة القومية. إن المهمة كبيرة وعقباتها كثيرة من جهة، والأحزاب القومية العاملة من أجل الوحدة الآن هي أكثر من حزب واحد لذلك فمن المنطقي والبديهي أن تكون صيغة الجبهة هي المفضلة علاوة على مبررات أخرى لسنا في صددها الآن تتعلق بمعالجة أوضاع قضية الحكم على النطاق القطري ومشاكل الديمقراطية فيه. وإنني في هذا الخصوص أذهب إلى أبعد من ذلك، فأقول إن الجبهة القومية (وهو اصطلاح مألوف) يجب ألا تقتصر على الأحزاب القومية الاتجاه بالمعنى المعروف لتعبير **قومية الاتجاه**، فالمجتمع يجب أن لا يكون على هذا الأساس، بل على أساس العمل من أجل الوحدة العربية الآن، ويجب ألا يخفى الفرق الدقيق بين العمل من أجل الوحدة الآن والإيمان بالقومية العربية أو الاتجاه القومي، ولسنا في حاجة إلى دخول هذا الموضوع الذي لا يعني الغرض من هذا المقال بصورة مباشرة. المقصود من كل ذلك هو أنه إذا ما وجدت هيئات سياسية وأحزاب مستعدة أن تعمل بصدق من أجل الوحدة العربية، فيجب الاتفاق معها في الجبهة بغض النظر عن معتقداتها الأخرى أو فلسفتها الاجتماعية والاقتصادية أو نظرتها الفلسفية إلى الوحدة القومية. إذ قد يكون لبعض تلك الهيئات مواقف في هذه الأمور مختلفة عن مواقف الأحزاب ذات الاتجاه القومي إن صح التعبير؛ فالقاعدة إذاً هي أن تضم الجبهة كل العاملين من أجل الوحدة، وليس كل المؤمنين بالقومية العربية والاتجاه القومي.

ـ ٤ ـ

في الوضع العربي الحالي ـ وأي وضع آخر ـ تؤدي الوسائل الاقتصادية دوراً مهماً في تقرير أوضاع المجتمع وحياته السياسية. لذلك فإن العوامل الاقتصادية يمكن أن تكون وسيلة فعالة في تحقيق الوحدة العربية. وبديهي أن هذا القول لا ينصرف إلى مسألة دور التوحيد الاقتصادي والتفاعل في تحقيق الوحدة السياسية ولا إلى أهمية الوحدة الاقتصادية للتنمية ورفع مستوى المعيشة والتقدم عموماً، فتلك مسائل أخرى. المقصود هو استعمال الوسائل الاقتصادية كوسائل لدفع الأقطار العربية في اتجاه الوحدة وتحقيق خطوات وحدوية.

الأقطار العربية في وضعها الحاضر متباينة في أوضاعها الاقتصادية من حيث توافر الموارد؛ فهناك أقطار فيها موارد اقتصادية أكثر من أقطار أخرى بكل ما

تعنيه كلمة الموارد من أشكال. والأقطار العربية الآن متباينة في مسائل اقتصادية أخرى مثل وضع ميزان مدفوعاتها وعملاتها، فهناك أقطار ذات فائض كبير في موجوداتها من العملات الأجنبية ومركز عملتها، في حين أن هناك أقطاراً أخرى في أوضاع معاكسة لذلك. هناك أقطار عربية تحتاج أقطاراً عربية أخرى في أمور عديدة كاستيراد مواد خام لصناعتها المحلية أو تصريف صادراتها الصناعية، كما إن هناك أقطاراً عربية في وضع مفضل على أقطار أخرى من حيث المرور والمنافذ البحرية وخطوط المواصلات والمواقع التجارية الاستراتيجية وتوفر اليد العاملة الفنية والخبرات الفنية العالية ومرافق السياحة والخدمات. إن جميع هذه الاختلافات التي تشكل في حقيقتها سلاسل من التكامل والحاجة المتبادلة، تصلح بسبب ذلك أن تكون وسائل يمكن أن تكون فعالة لرفع تلك الأقطار نحو الوحدة. إن أقطاراً عربية مثل لبنان والأردن، تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في حياتها ومستقبلها، فهي إلى حد بعيد جداً إن لم يكن كلياً، تعتمد على تكاملها مع الأقطار العربية الأخرى، وكل ما لديها من مرافق اقتصادية يعتمد على وجود العالم العربي من حولها كمجال اقتصادي واسع يسد حاجياتها ويمدها بما تحتاج إليه المرافق من وسائل الاستمرار والتقدم.

ولعل أوضح وجه للمسألة الاقتصادية هو الموارد النفطية الموجودة في العالم العربي بتوزيع غير متساوٍ؛ فالنفط قد أصبح الآن مسألة اقتصادية تحتل مكان الصدارة في اقتصاد العالم وأهميته للعالم العربي لا تحتاج إلى توضيح. إن موارد النفط قد ازدادت بشكل انفجاري وأصبحت الأرقام عن ذلك مذهلة حتى تحول الاهتمام الآن إلى التفكير في إيجاد الوسائل لاستخدام كل تلك الأموال. وتلك الأرقام موجودة بحسابات متباينة في الأدبيات النفطية اليوم. ولكن هذه الموارد المالية غير موزعة بصورة متساوية بين الأقطار العربية، فهناك أقطار نفطية كبيرة وهناك أقطار نفطية صغيرة، وهناك أقطار لا يوجد فيها النفط إطلاقاً حتى الآن. ومن المفارقات التي تجلب الانتباه أن أقطاراً عربية ذات حاجة عالية جداً للمال للتنمية ولمواجهة مشاكل زيادة السكان وتحمل أعباء الحرب الباردة والفعلية مع العدو الصهيوني (مثل مصر وسوريا)، هي في الوقت نفسه ليست أقطاراً ذات إنتاج نفطي مهم، وأن أقطاراً عربية أخرى مثل ليبيا والسعودية والكويت، يتيح لها تصدير النفط موارد مالية أكبر بكثير من طاقتها على الإنفاق الرشيد النافع.

إن قطراً عربياً مثل السودان يواجه مشكلة عنصرية وتخلفاً اقتصادياً يحتاج إلى المال من أجل مواجهتها، وأن أقطاراً عربية مثل تونس والمغرب، محدودة الموارد

يمكن أن يؤدي النفط وما ينتج عنه من منافع اقتصادية دوراً مهماً في ربطها بالعالم العربي، وربما دخولها في مجال التوحيد السياسي. وأن قطراً كاليمن بشطريه لا أمل جدي له بالتنمية من دون توافر موارد مالية تجدد حياته وتزيل عنه تخلف القرون. إن الموارد المالية النفطية في العالم العربي بحجمها الآن وخلال المستقبل المباشر (مثل العشرين سنة القادمة مثلاً) تستطيع من دون شك تغيير الاقتصاد العربي جذرياً وخلق حياة عصرية جديدة وربما حل كل أو معظم المشاكل الاقتصادية الموجودة، وفرصة متاحة كهذه تستطيع أن تكون وسيلة ناجعة لتوحيد العالم العربي إن تضافرت معها جهود أخرى، واستخدمت معها أسلحة ووسائل أخرى.

هناك شيء جديد في قضية الموارد المالية النفطية لم يكن موجوداً بهذه الدرجة من قبل. إن الحجم الهائل الجديد لهذه الموارد يقابله بالوقت نفسه اضطراب في الوضع المالي العالمي؛ فالتضخم العالمي وارتباك قيمة العملات الرئيسية، قد أوجدا مشكلة إيداع بالنسبة إلى الأقطار العربية صاحبة تلك الأرصدة. إن تلك الأرصدة الهائلة قد أصبحت مهددة الآن بأن يأكلها ارتفاع الأسعار وهبوط قيمة العملة المودعة فيها، الأمر الذي يجعل الاحتفاظ بالموارد المالية بشكل أرصدة في بنوك الدول الصناعية الكبرى عملية غير اقتصادية تكتنفها المخاطر. يضاف إلى ذلك القيود والمثبطات التي بدأت تضعها الأقطار الصناعية للحد من حرية انتقال الأرصدة الساخنة. لذلك فإن توظيف هذه الأموال في عملية التنمية العربية وفي بناء القوة العسكرية الذاتية، أصبح مسألة ممكنة بسبب الوفر الكبير من جهة، وإجبارية إلى حد ما بسبب ضيق مجالات الإيداع التقليدي من جهة أخرى. ولا يخفى ما لاتجاه هذه الموارد الهائلة نحو العالم العربي من أثر فعال في تقريبه وشد أجزائه وربما توحيده.

ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الأهمية الاقتصادية للنفط تقتصر على الجانب المالي، بالرغم من أن ذلك هو المظهر البارز لهذه القضية؛ فالموارد المالية المتاحة تستطيع أن تخلق صناعة نفطية ضخمة في العالم العربي، من الاستخراج إلى التصفية إلى التصنيع (باسمه المعروف الآن بالبتروكيمياويات) إلى النقل إلى أسواق العالم. إن توزيع منشآت هذه الصناعة في العالم العربي من شأنه بحكم ضرورات السوق والموقع الجغرافي والمنافع المتبادلة، أن يخلق نوعاً من التكامل العربي، وبالتالي يؤدي إلى التقارب والتوحيد السياسي. وما المشاريع النفطية المشتركة إلا مثال عملي على ذلك. إن شواطئ المتوسط والبحر العربي بإمكانها أن تكون مواضع

لإنشاء المصافي والنفط العربي المنتج من الجزيرة والخليج العربي، فنفط جنوب العراق يمكن أن ينقل عبر الأردن وسوريا، ويصح الشيء نفسه على النفط والغاز في الجزائر وليبيا بالنسبة إلى مصر وتونس والمغرب.

ثمة مسألة أخرى تتعلق بالنفط كمصدر للطاقة، هي أن أقطاراً عربية مثل السعودية والعراق وليبيا والجزائر والكويت من الأقطار الكبرى في إنتاج النفط، ولكن هناك مقابل ذلك أقطار عربية ذات إنتاج لا يكفي كمية ونوعية لسد حاجاتها الداخلية ومتطلبات حاجاتها العسكرية، كما هو الحال في مصر وسوريا. إن قطراً عربياً مثل سوريا في صدامه الأخير مع العدو، قد ظهرت حاجته العسكرية الماسة للطاقة، وأدت تلك الحاجة إلى تكوين حلقة متكاملة لإمداده بحاجياته تكونت من العراق والكويت ولبنان. والأردن لا ينتج من النفط شيئاً ويعتمد كلياً على النفط المنتج في السعودية لسد حاجياته، والمغرب يعتمد كلياً على الخارج في توفير الطاقة كما الحال في السودان واليمن بشطريه. إن الحاجة المتزايدة إلى الطاقة من أجل التنمية والحاجات الاستهلاكية اليومية وفوق كل ذلك لمواجهة متطلبات الدفاع والحرب، تجعل أقطاراً عربية معتمدة كلياً على أقطار عربية أخرى في ذلك سواء من حيث الإمدادات أو من حيث نقلها أو مرورها أو تصفيتها، وتلك وسيلة فعالة في عالم اليوم المعتمد أساسياً على الطاقة.

أما مرحلة التضخم وتفوق الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية على ما هو معروض منها في أسواق العالم، فقد خلقت أوضاعاً صعبة جديدة في وجه عملية التنمية في العالم العربي، ومواجهة إمداد السوق حتى بالحاجات الاستهلاكية وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في كلفة المعيشة. إن صعوبات جديدة من هذا النوع يستطيع النفط أن يؤدي دوراً مهماً في مواجهتها، فإمداد الأقطار الأخرى بحاجياتها من النفط والغاز الذي تصدره بعض الأقطار العربية، يمكن أن يكون معتمداً على سد حاجة السوق العربي بما يحتاجه للتنمية وللاستهلاك. وهو الترتيب الذي بدأت بوادره بالظهور بشكل صفقات وعلاقات اقتصادية ثنائية، أو ما يمكن تسميته بالمقايضة الجديدة، وتلك قوة اقتصادية دولية جديدة بيد الدول العربية المصدرة للنفط يمكن أن تستعمل لمساعدة الدول العربية الأخرى.

وفي هذا الصدد يجدر التنويه بأن هذه القوة الاقتصادية الدولية تصلح كذلك لأن تستعمل لا لتذليل العقبات الاقتصادية التي تواجهها أقطار عربية أخرى فحسب، بل وكذلك لتذليل بعض العقبات السياسية أيضاً. إن الوحدة العربية مسألة لا بد أن تجلب انتباه دول أخرى؛ فهناك مصالح اقتصادية وسياسية لا بد

أن تتأثر بقيام الوحدة، كما إن الاستعمار الغربي عدو تقليدي ثابت للوحدة العربية لأسباب معروفة. إن عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية واستراتيجية من شأنها أن تستثير معارضة دول أخرى بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يضيف عقبة إلى العقبات التي تواجه عملية التوحيد السياسي للعالم العربي، ويستطيع سلاح النفط أن يؤدي دوراً مهماً في تذليل مثل هذه العقبات، أو على الأقل التخفيف من أثرها. وهو بهذا المعنى وبهذه الحدود وسيلة من الوسائل المتاحة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن فترة العشرين سنة القادمة ستكون حاسمة من حيث الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه النفط في حياة العرب الاقتصادية وبالتالي السياسية، فالموارد المالية الهائلة المتاحة لهم في هذه الفترة قابلة لأن تستخدم بصورة رشيدة لتنمية الوطن العربي وتصنيعه وبناء قوته الذاتية، الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يتيح وسيلة فعالة لتوحيد العالم العربي بدولة قوية عصرية. أما إذا لم يستطع العالم العربي الاستفادة من هذا الظرف، فإن الموارد المالية ستبتلعها زيادة أسعار السلع الإنتاجية والاستهلاكية المستوردة من جهة، وتقلبات العملات الرئيسة من جهة أخرى. كما إن النفط كمصدر للطاقة هو نفسه قد يفقد مركزه بتأثير ما يمكن أن يجلبه البحث العلمي من بدائل للطاقة.

ـ ٥ ـ

والآن يتسلسل البحث إلى موضوع آخر في مسألة أساليب تحقيق الوحدة هو القوة. لا شك أن الحديث عن القوة كوسيلة لتحقيق الوحدة من الأمور المختلف عليها والمثيرة لاستغراب أو معارضة البعض، ولكن بالرغم من ذلك فلا بد من بحث الموضوع.

الشيء الذي يمكن أن يقال هو أن المقصود بالقوة ليس فقط استعمال القوة بالمعنى العسكري المباشر؛ فالقوة مفهوم ذو ظلال مختلفة يتراوح بين مجرد الخشية من وجودها إلى استعمالها بنطاق واسع وبصورة مباشرة. وبين هذين القطبين هناك حالات عديدة لاستعمال القوة. الشيء الآخر هو أن القوة قد تعني الضغط، والضغط لا يشترط أن يكون عسكرياً، فالضغط العسكري هو أحد أصناف الضغط الذي يمكن أن يكون إعلامياً أو ضغط أجهزة أمنية أو ضغطاً اقتصادياً أو استراتيجياً أو دبلوماسياً. إن جميع هذه الأصناف من الضغط يمكن تصنيفها في عداد القوة.

الشيء الآخر الذي يمكن أن يقال في هذا الصدد هو إن استخدام القوة

كوسيلة لتوحيد أمة مجزأة، يجب أن لا يعني الاعتماد الكلي على ذلك، وأن لا يعني أيضاً استخدامها في كل مجال ولا في كل وقت ولا مع أي قطر. إن عملية تحول المجتمع من وضع إلى وضع آخر، مختلف عنه جذرياً، مسألة معقدة جداً تتشابك فيها عوامل عديدة، بعضها موضوعي وبعضها ذاتي، بعضها له مبررات وبعضها ليس له مبررات، بعضها داخلي، وبعضها خارجي، كما إن بعضها رئيس والآخر جانبي، وهكذا. ومقابل هذا التعقيد والتشابك كذلك تكون الوسائل، فوسائل توحيد الأمة العربية لا يمكن أن تكون إلا معقدة ومتشابكة ومتعددة، والقوة لا بد أن تدخل كعنصر في هذا المركب، إذ إنه في بعض الحالات وفي بعض المنعطفات من عملية التحول يصبح استخدام القوة ضرورياً. وبالرغم من كل ما يمكن أن يقال عن هذه القضية، فالتاريخ يدل على أن ما من تحول جذري قد تم إلا ودخلت فيه وسيلة القوة بشكل ما وبطريقة ما وبمكان ما. ومن البديهي أن تثار الأسئلة المعروفة عن كيف ومتى وما درجة استخدام القوة. . . الخ؟ من المؤكد أن تنظيم استخدام القوة مسألة لا تخضع لقانون بسيط، بل هي مسألة تعتمد على التقدير والاجتهاد، الأمر الذي يجعلها في الغالب تحمل معها احتمالات الخطأ وأخطار إساءة الاستعمال، ولكن مع الاعتراف بكل ذلك فالمسألة لا يمكن أن تخرج من الحساب. إن انفعالات النفس البشرية وميول الغرائز والمشاعر الذاتية والمصالح الآنية وفعالية القوى الخارجية والتحيز المحلي والخارجي، أمور في ظروف معينة لا يمكن معالجتها إلا بالقوة.

كما يجب ألا يغرب عن البال أن تحقيق الوحدة العربية من الأهمية والخطورة بالنسبة إلى حياة الأمة الحاضرة والمستقبلة، ولمجرد دفاعها عن بقائها ما يفوق في ميزان المقارنة الثمن الذي يتطلبه استخدام القوة. وبعبارة أخرى، عندما يكون الهدف كبيراً ومهماً إلى هذا الحد، يصبح الاستعداد لدفع الثمن أكبر، إذ لا شيء من دون ثمن، وتلك هي القاعدة المطلقة ـ في نظري على الأقل ـ التي لا شذوذ لها في مسائل التطور الاجتماعي والعلاقات البشرية.

إن الوضع الاجتماعي والنفسي الذي تعيشه الأمة العربية الآن إنما هو وريث قرون من الانحدار والتخلف، وخلاصة تطورات وتناقضات تولدت عنها أمراض نفسية قومية وعقد نفسية تشكل بمجموعها عقبة من عقبات التوحيد. كما إن هذه الأوضاع النفسية قد تشابكت معها مصالح ضيقة وشخصية لأفراد ولجماعات، مادية ومعنوية. وأوضاع لا موضوعية كهذه قد لا يمكن معالجتها والتغلب عليها إلا باستعمال القوة بكمية معينة وبشكل معين. المعروف تجريبياً هو

أن وضع الضعف والشعور بفقدان الهيمنة وعدم وجود إمكانية الردع، أمور من شأنها عندما توجد أن تخلق بنفسها نوعاً من المعارضة للتغييرات الجديدة الجذرية، ومعارضة من هذا النوع من الممكن أن تتلاشى باستخدام القوة أو بمجرد الشعور بإمكانية استخدامها. في المجتمع العربي الحاضر نزعة سلبية متوارثة تميل إلى معارضة الجديد الإيجابي لا يكمن وراءها سبب حقيقي يتعلق بمحتوى ذلك الجديد الإيجابي، وسلبية كهذه أيضاً يمكن أن تذيبها الهيمنة والسلطة والشعور بوجود القوة المستعدة إلى فرض ذلك الجديد الإيجابي. إن فقدان السيطرة والقوة بحد ذاته يستدر معارضة وتململاً لا مبرر موضوعياً له، ومعارضة نفسية من هذا النوع لا يمكن أن تعالج إلا بوضع نفسي مضاد، فعندما يوجد الوضع النفسي الجديد تذوب المعارضة الذاتية ولا يبقى غير الدوافع الموضوعية للمعارضة. إن جميع هذه الأمور لا تستبعد استخدام القوة أو مجرد التعريف بوجودها.

وقد يطول الحديث عن هذا الموضوع إذا ما قصدنا سرد جميع الحالات التي يصلح استخدام القوة فيها، ولكن ذلك ليس هو المقصود ولا الممكن في هذا المقال، تبقى إشارة واحدة إلى أن مسألة تحقيق الوحدة العربية بصعوباتها وباصطدامها بمصالح الاستعمار التقليدي والحديث، وربما بمصالح القوى الكبرى في العالم، لا يمكن أن نتصور واقعياً إنجازها من دون استخدام القوة بكيفية وكمية معينة بحسب متطلبات الظروف.

ولكن هذا الحديث قد يخلق التباسات كثيرة لا أستطيع حصرها في هذا المجال، ولكنني لا يمكن إلا أن أتعرض لالتباس مهم منها. إن القول بإمكانية استخدام القوة كوسيلة من ضمن وسائل تحقيق الوحدة، يجب ألا يعني إطلاقاً أن المقصود بذلك هو استخدام سياسة القوة في العلاقات العربية. إن استخدام سياسة القوة من قبل قطر من الأقطار العربية في شكل استخدام مزايا ذلك القطر في علاقاته مع الأقطار العربية، إنما هو شيء آخر لا أدعو إليه إطلاقاً، وأعتقد بضرره البليغ على قضية الوحدة نفسها. إن قطراً عربياً قد يستخدم قوته المالية في شراء الذمم والرشى والتآمر، للضغط على قطر أو أقطار عربية أخرى في سبيل تحقيق مصالح قطرية، أو أن قطراً عربياً قد يستخدم مركزه الأدبي أو قوته البشرية أو حتى موقعه الاستراتيجي والجغرافي للضغط على الأقطار الأخرى، وأن الضغط بواسطة الإعلام المأجور والمخابرات وصرف المال والتآمر وإلحاق الضرر الاقتصادي أو المعنوي بالآخرين والتشهير بهم وما إلى ذلك من مضامين سياسة القوة التي قد يلجأ إليها قطر عربي سالكاً سياسة التوسع والحصول على مناطق

نفوذ ولاعباً لعبة الدولة الكبرى. إن سياسة من هذا النوع إزاء الوطن العربي لا يمكن أن تؤدي في النهاية إلا إلى مزيد من الانقسام وإلى مزيد من التمسك بالتجزئة وإلى مزيد من صراعات الاستنزاف. إن سياسة قوة من هذا النوع لا يمكن أن تكون لمصلحة الوحدة مهما كانت الشعارات، وهي قد وضعت في التجربة وأثبتت فشلها.

خلاصة هذا المقال هي التأكيد على النظرة الواقعية في معالجة قضايا التغيير الاجتماعي، والنظرة الواقعية هذه ليست مبنية على مجرد الاختيار الكيفي بل على أساس نظري أيضاً هو تشخيص حدود النظرية كمحاولة للوصول إلى المعرفة. ونحن العرب في مرحلة تطورنا الحاضرة بحاجة ماسة إلى تعديل أو موازنة تأثر مثقفينا بالنظريات. إن الوحدة العربية تغيير جذري وثورة في هذه المنطقة لا يمكن أن تتم بتطبيق معادلة أو بسلوك وسيلة وحيدة نستنبطها من إحدى النظريات، بل لا بد من مواجهة المركب المعقد من العقبات بمركب معقد من الوسائل.

إن جميع الوسائل يجوز استعمالها بحسب ما تقتضيه الظروف، فلا توجد وسيلة لا يمكن استخدامها إطلاقاً إذا كان استخدامها يقربنا من الهدف، فالقضية أساسية والحياة معقدة والوسائل لا بد أن تتكافأ مع الأهداف.

٢٢ ــ وحدة الصف العربي في وجه الاستعمار(*)

كان الاستعمار ولا يزال ينظر إلى البلاد العربية على أنها منطقة نفوذ تصلح للاقتسام والاستثمار، وإن كانت لديه أي مشكلة فهي في تنسيق سياسات الدول الطامعة المتنفذة في المنطقة، ودفع الدول الطامحة بدخول الميدان. وقد استطاعت السياسة الاستعمارية إهمال سيادة المنطقة ومصالحها الحيوية وأمانيها القومية عن طريق نظام التجزئة والتضارب والخلافات وتمكين الرجعية من دفة الحكم الوطني الذي قام في بعض الأقطار العربية وكسب ولائها والسيطرة عليها. وكانت السياسة الاستعمارية تعمل دوماً على منع أي تجمع أو توحيد بشتى الأساليب مثل المساعدات الاقتصادية والضغط والتآمر وتشجيع المنافسة على الحكم بين الأسر الحاكمة. كان تشتت الصف العربي عاملاً رئيساً في نكبة فلسطين والاعتداء على استقلال أقطار المغرب العربي. وكانت الفترة التي سبقت الثورة مثالاً كاملاً حياً لثمرة الخطة الاستعمارية، وفي عزل العراق عن الركب العربي المتحرر وتحويله إلى قاعدة هجوم على القومية العربية.

وبسبب تفاوت التحرر بين الأقطار العربية ومدى تطورها السياسي في طريق التقدم الاجتماعي والوحدة القومية والاستقلال في السياسة الخارجية، جاءت كل المحاولات لتوحيد الصف ناجحة من حيث المظهر فحسب وناقصة من حيث الإنتاج. إن وحدة الصف قبل تحرر العراق من الاستعمار والرجعية كانت ممكنة على أساس الحد الأدنى الذي كان شحيحاً أو يكاد أن يكون معدوماً.

لقد وصل الوضع إلى درجة لم يعد بين حكومة العهد البائد والبلدان العربية المتحررة أي مجال إلى التعاون والعمل المشترك، واقتصر الأمر على بعض الأمور

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٩/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الثقافية والاجتماعية الجانبية؛ في حين وصلت العلاقات مع دول الاستعمار حداً بعيداً من التشابك والعمل المشترك.

أما اليوم وقد تحرر العراق من الاستعمار والرجعية، وزالت العقبات الرئيسة في وجه الاتجاه العربي المتحرر، فوحدة الصف العربي أصبحت قائمة على حد مشترك ضخم غني واسع الإمكانات يقارب حد الوحدة التامة؛ فمجرد التحرر من الاستعمار والرجعية أرجعنا بشكل طبيعي إلى موضعنا السليم في الجسم العربي وأرجع إلينا دورنا القومي القيادي في النهضة، الممتد الجذور في الماضي، والذي كانت ثورة ١٩٤١ إحدى مظاهره.

وحدة الصف العربي تحتاج إلى انجذاب القوى الرئيسة على صعيد واحد واتفاقها على الموقف من حيث المبدأ والتفاصيل، وهذا الذي حدث بتحرير العراق؛ فثورة ١٤ تموز/يوليو، ثبتت دعائم وحدة سليمة راسخة في الصف العربي لا يمكن أن تتزعزع لأنها لا تعتمد على العواطف والرغبات الشخصية والاعتبارات العابرة، بل تستند على تبدل جذري حدث في أوضاع البلاد ومؤسساتها السياسية. إن وقوفنا إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة، ومن قضايا التحرر القومي في الجزائر والجنوب العربي، والاعتداء الأنكلو ـ أمريكي على لبنان والأردن، أصبح اليوم راسخاً مؤكداً حتمياً يمليه التطور نفسه. وحدة الصف العربي لم تعد مرهونة بنجاح المفاوضات وطرق الإقناع والتأثير الشخصي على الحاكمين، ولا تعتمد على المساومات والوعود والتهديد ولا أي شيء من ذلك. إنها حتمية راسخة لا يمكن أن تتزعزع وطبيعية تعرضها الأوضاع القومية الجديدة بعد الثورة.

إننا اليوم نقف أمام استعمار يحاول تجميد أوضاعنا ومنع وحدتنا وتحررنا وإبقاءنا ضعفاء متأخرين مستسلمين، ويستعمل شتى الأساليب ومنها القوة العسكرية لمنع نهضتنا وتفتيت قوتها، إلا أن فرصته في النجاح قلّت بعد قيام الثورة التي أرجعت إلى التيار القومي المتحرر قوة هائلة متطورة ستفتح إمكانيات ثورية لا حد لها في الأمة، وسيؤدي تجمعها وتناسقها إلى قهر الاستعمار وتصفية الرجعية.

إن قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، دعم أساسي لوحدة الصف العربي وترسيخ لقاعدة وحدة النضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية بسبب هذه الحقيقة الناصعة الجوهرية ألا وهي إزالة العوائق الرئيسة العاملة ضد وحدة الصف.

في لبنان والأردن قوات أجنبية جاءت لتنفيذ جانب من خطة الاستعمار الكبرى الموجهة إلى كل البلدان العربية لمنع تحررها ووحدتها، ومشروع أيزنهاور الأخير قد كشف خطوط ذلك التصميم. إن الاعتداء المسلح على لبنان لا يقصد

تجميد الحركة القومية المعارضة فيه وبالتالي تجميد لبنان ومنعه من الالتحاق بالركب العربي المتحرر، بل هو تهديد واضح للجمهورية العربية المتحدة وتجسيد عملي لمبدأ التدخل المسلح إذا اقتضى الأمر من جانب الاستعمار. ونزول القوات البريطانية في الأردن لا يهدف إلى الاحتفاظ بالأردن من التيار القومي وانجذابه نحو الثورة في العراق فحسب، بل هو تهديد لجمهوريتنا وثورتنا وتأكيد على المبدأ نفسه.

واليوم يدور الاستعمار في أروقة الأمم وعواصم العالم مستعملاً وجود قواته في هذين القطرين العربيين كقوة مساومة وضغط للحصول على مكاسب من القومية العربية. وعلى سبيل المثال نذكر إصرار دول الغرب في كل المناسبات على ضرورة إنهاء التوجيه القومي من الإذاعات المعادي للاستعمار.

إننا الآن نقف على صخرة صلبة ونتمتع بوحدة صف حقيقية لا سطحية كاذبة للاستهلاك المحلي، كما كان الحال في العهد البائد ووراءنا قوى هائلة وتيار القومية العربية الجارف الذي يضع بين أيدينا إمكانيات نضالية عظيمة، فعلينا أن ندرك قوة وحدة الصف وحقيقة قوانا ونستفيد منها لتحقيق الجلاء التام غير المشروط عن لبنان والأردن، وتحرير كل الوطن العربي من كل لون من ألوان الاستعمار.

إن وحدة الصف العربي إيجابية اليوم لأنها حقيقة، ومجال مفعولها موجود وما علينا إلا أن نعيها لنستعملها في تحرير بلادنا من نير الاستعمار.

ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، قد أبدلت وحدة الصف الكاذبة المنافقة بوحدة صف حقيقية.

٢٣ ـــ الوحدة الاقتصادية
ضرورة سياسية وعسكرية واقتصادية(*)

حققت وزارة المعارف خطوة إيجابية بميثاق الوحدة الثقافية يجب أن تتبعها خطوات في الجوانب الأخرى.. والوحدة الاقتصادية هي الجانب الطبيعي الذي ننتظر أن يحدث فيه التقارب العربي..

وقبل بحث الأسس الاقتصادية البحتة للوحدة يجب، أن نوضح نقطة جوهرية كثيراً ما غابت عن الأذهان. الحياة ككل متشابك مترابط لا يمكن فصل جانب منها عن الآخر، لذلك فإن الوحدة الاقتصادية ليست تدبيراً هدفه إحراز نفع اقتصادي فحسب، بل في مرتبطة بوضع البلاد السياسي والعسكري.

بالرغم من أن فوائد الوحدة الاقتصادية واضحة مؤكدة لا شك فيها، إلا أنه يجب علينا أن لا ننظر إليها من هذه الزاوية فقط وألا نجعلها أسيرة هذه الاعتبارات من دون غيرها. للوحدة الاقتصادية ضرورات بحتة ولكنها بجانب ذلك ذات فوائد سياسية وعسكرية لا يمكننا أن نؤجلها أو نستغني عنها أبداً. وباختصار علينا أن لا ننظر إلى القضية من الجانب الاقتصادي فحسب، بل علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية والعسكرية.

إن تحرير العراق من الاستعمار والرجعية قد وضعه في صف البلدان العربية المتحررة ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة، ويعني ذلك وضعه وجهاً لوجه أمام الاستعمار والرجعية التي تحالفه؛ فنحن نخوض معركة التحرير من الاستعمار وتثبيت أركان استقلالنا وحرية سياستنا الخارجية وحق تقرير مصيرنا. وهذا الهدف

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١١/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

السياسي يحتاج إلى قوة اقتصادية تدعمه وتحقق له الاستقلال والمناعة التي تستطيع أن تقابل الحرب الاقتصادية والضغط المالي الاستعماري. وواضح من الواقع أن الجمهورية العربية المتحدة تقوم بدعم اقتصادها وتقويته وتنويعه وإيجاد منافذ جديدة له للتعامل في البيع والشراء وتبادل الخبرة الفنية لأغراض سياسية هي المحافظة على استقلالها وسلامتها وحيادها في العالم.

إن سلامة بلادنا واستقلالها وحريتها السياسية في الوسط الدولي، وضرورات الاستعداد إلى كل ضغط محتمل، كلها توجب تقوية اقتصادنا بتوسيعه وتنويعه وتحقيق تكامله عن طريق الوحدة الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة.

وهناك إلى جانب ذلك ضرورات الدفاع العسكري التي تتطلب أيضاً مثل هذه التقوية التي توجب الوحدة. إن طبيعة الحرب الحديثة قد ربطت الاقتصاد بالوضع العسكري ربطاً وثيقاً. المجهود الحربي الحديث لا يستقيم ولا يصبح كفوءاً قوياً إلا إذا أسنده اقتصاد قوي واسع منتج به إمكانيات التغذية المستمرة بالموارد المالية وعوامل الإنتاج اللازمة للصناعة الحربية والغذاء واللباس الكافي ومواد البناء وطرق المواصلات والمعدات والفن التكنيكي الحديث في شتى النواحي. وواضح اليوم في العالم أن القوى العسكرية القوية الكفوءة يقف وراءها اقتصاد قوي منتج، فوضعنا العسكري الذي نريده متكافئاً مع متطلبات الدفاع ضد الاعتداء والتخريب والمؤامرات والخطر الصهيوني، يتطلب بحكم الأرقام توحيد اقتصادنا مع الجمهورية العربية المتحدة.

والآن ننتقل إلى الجانب الاقتصادي البحت. وفي ما يلي توضيح لبعض النقاط الأساسية في الوحدة.

البلدان العربية كلها وحدة اقتصادية وجغرافية، ويتضح ذلك على الأخص بين العراق والإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. هناك تكامل واضح بين أجزاء هذا الكل الذي تشلّه اليوم أوضاع التجزئة بما تفرضه من تحديدات على انتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات؛ فكل قطر يحاول أن يكمل نفسه عن طريق التعامل الاعتيادي مع الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى كثير من الهدر للجهود والتبذير والارتباك والصعوبات، في حين أن من الممكن تحقيق هذا التكامل عن طريق توحيد اقتصاد الأقطار العربية بالشكل الذي يعود بالنفع على الجميع؛ ففي ناحية الإعمار الاقتصادي نحن نحتاج إلى نمو متوازن يسند بعضه البعض الآخر، والنمو المتوازن هذا لا يتحقق إلا إذا تحققت الوحدة. إن الإنتاج الزراعي في

العراق يصطدم بعقبة التسويق والتصريف إذا ما دخلت إليه الآلة والفن الحديث واتبعت الأساليب الحديثة. إن رفع الإنتاجية الزراعية يحتاج إلى ارتفاع في الإنتاجية الصناعية ليسنده، فالزراعة تمد الصناعة بالمواد الخام والغذاء للعمال وترفع مستوى التغذية وتجلب العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الآلات الصناعية، ورفع الإنتاج الصناعي يزود الزراعة بالآلات والبذور المحسنة والاختراعات والطرق الفنية ويوفر السوق للاستهلاك.

إن رفع الحواجز الجمركية والتوسع الصناعي يحتاج إلى توسع في القطاعات الأخرى الزراعية والتجارية ليتسنى له التصريف وبالتالي الإسناد والعكس بالعكس.

ويتضح التكامل في نواحٍ عديدة أخرى كالخبرة الفنية. لقد أكدت كل التقارير الاقتصادية التي عالجت وضعنا في العراق على وجود نقص كبير في اليد العامة الفنية، حتى أن قوانيننا قد أجازت لغير العراقيين البقاء في العراق في حالة ثبوت كونهم فنيين. والجمهورية العربية المتحدة بها من الكفاءات الفنية الكثير مما نستطيع نحن استخدامه في نهضتنا الاقتصادية والعمرانية. كان العهد البائد يحاول سد هذا النقص عن طريق الخبراء الأجانب الذين يكلفون الخزينة غالياً جداً، إضافة إلى ضعف إنتاجيتهم وعدم ضمان حيادهم في القضايا السياسية. إننا نستطيع أن نسد العجز الفني عندنا بكلفة أقل وبعائد أعلى عن طريق الوحدة الاقتصادية.

والتكامل موجود أيضاً في إنتاج وتسويق البترول. البلدان العربية تقع على خط بترولي واحد كما أثبتت أحدث النظريات الجيولوجية؛ فالإقليم الجنوبي قد وصل إلى حد الاكتفاء الذاتي بكل منتجات البترول، وفي سوريا تتابع الاكتشافات التي تشير كلها إلى وجود هذه المادة بنطاق تجاري. وبجانب ذلك يمر معظم بترولنا من خلال الإقليم الشمالي وبعضه الآخر من خلال قناة السويس. الوحدة تضمن لنا السيطرة على مسالك التسويق والتصريف، وموقفنا تجاه أي ضعف خارجي محتمل في هذه الناحية. وهناك أمثلة عديدة أخرى على ذلك.

وتبرز أهمية الوحدة الاقتصادية في توسيع السوق، العامل الذي يتوقف عليه الإعمار الاقتصادي إلى حد كبير، فالتوسع الصناعي والزراعي يحتاج إلى سوق تتوافر فيه قوة شرائية عالية تستطيع امتصاص الإنتاج بربح معقول يشجع التوسع ودخول مجالات جديدة. وسوق العراق ضيقة من حيث عدد المستهلكين ودخلهم الشخصي، الأمر الذي جعل التوسع الصناعي غير ممكن بعد حد معين؛ فالواضح هو أن سوقنا يمكن أن تشبع عن طريق معمل أو معملين

حديثين في كثير من مجالات الإنتاج. إن توسع الصناعة ووحدات الإنتاج ضروري لجني فوائد الإنتاج الكبير ونمو الخبرة الفنية والإدارية. والوحدة الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة تفتح أمام إنتاجنا أسواقاً ضخمة هائلة تمكنه من التوسع وازدياد عدد الوحدات الإنتاجية وبالتالي الحصول على منافع الإنتاج الكبير. إن الإعمار الاقتصادي يحتاج إلى ذلك النوع من الصناعات التي تنتج للملايين، والتي تبيع على نطاق واسع، وذلك غير ممكن إلا بتوسع السوق. إن رفع الحواجز الجمركية يؤدي إلى فتح آفاق جديدة أمام إنتاجنا وتشجيعه على التوسع. والوحدة ستدخل في اقتصادنا دماً جديداً وعناصر تنظيمية تفيده. إننا بحاجة إلى دخول روح المغامرة والتشبث والإبداع والتنظيم الحديث، لكسر الجمود وروح المحافظة الموجودة عندنا.

إن الوحدة الاقتصادية مفيدة للجميع في الأمد البعيد والقريب. صحيح أن الوحدة قد تصطدم ببعض العوارض التي خلقها العهد البائد والمصالح الشخصية، ولكن ذلك يصح على كل خطوة إصلاحية نخطوها. نحن نعرف أن الطريق غير ممهد وأن أمام قضية التقدم بعض المصاعب، ولكننا نعتمد بتذليلها على قوة الثورة الدافعة وروحها الوثابة. إن الوحدة الاقتصادية ضرورة قومية تمليها قضية التحرر ذاتها، لأنها مجال واسع إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية تسند النهضة. وهي فوق كل ذلك تمهيد إيجابي لوحدتنا التي هي عماد حياتنا.

٢٤ ــ وحدة الصف العربي تفزع الاستعمار(*)

كان العهد البائد يعمل جاهداً إلى خلق المعسكرات والتكتلات في داخل البلدان العربية خصوصاً بعد قيام حلف بغداد. وكان الانشقاق الذي خلقه الاستعمار والحكومات الرجعية موجهاً نحو تفتيت قوة القومية العربية وضرب بعضها بالبعض الآخر، وبالتالي اقتناص تلك الأجزاء منفردة وهي بحالة الضعف والعجز. وكانت كل دعوات وحدة الصف الصادرة عن الحكم البائد الرجعي كاذبة منافقة تطلق لمجرد الاستهلاك المحلي ولا تتعدى بمفعولها الكلام. بينما كانت حكومات العهد البائد توجه سياسة البلاد كلياً لإسناد النفوذ الاستعماري ودعمه وإضعاف الجبهة العربية المتحررة والتآمر عليها، كان رجال العهد البائد لا يتورعون عن الادعاء بضرورة وحدة الصف العربي لتطمين الرأي العام وخداعه.

وجاء قيام الثورة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ بتغيير جذري في الوضع السياسي العربي، إذ خرجت من دائرة الاستعمار كتلة هائلة من القوة العربية وأخذت موضعها القومي في جسم الأمة العربية، فعملت جادة ومخلصة لتدعيم الصف العربي وتوحيده لمواجهة الاستعمار الذي وصل بتدخله إلى حد التدخل المسلح في شؤوننا الداخلية في لبنان والأردن.

إن حكومة الثورة التي انبثقت من صميم شعبنا الذي كافح وناضل طويلاً في سبيل تحقيق الأماني القومية الكبرى في الوحدة والتحرر، والذي يقف وراءه تراث ضخم من الوعي والعمل القومي، قد أرجعت العراق إلى وضعه الطبيعي من الأمة العربية.

إن حكومة الثورة اليوم تعمل بجد وهدوء على دعم الصف العربي بالأعمال

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢١/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

لا بالأقوال فحسب. إن تحرير العراق من الحكم الاستعماري المتآمر القديم قد أظهر لمسرح السياسة العربية الإمكانية القومية الهائلة للعمل على تحقيق النهضة العربية وأهدافها الكبرى. إن حكومة الجمهورية جادة اليوم في العمل على إعادة المياه إلى مجاريها بين الأقطار العربية، وتدعيم الجبهة ضد الاستعمار ودسائسه. إن المساعي الجديدة تمتاز بالجدية والصدق الذي لم تعرفه حكومات العهد البائد، لذلك فإن احتمالات النجاح أكبر وفرصه أكثر. إن الشرط الأساسي لوحدة الصف الحقيقية هو أن تستند المساعي للتوفيق على قاعدة الإخلاص والصفاء والتجرد والعمل للصالح القومي العام بدلاً من المصالح الإقليمية الضيقة الكاذبة. وهذا ما وفرته ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، لذلك فإن المساعي المبذولة الآن لتدعيم الصف العربي تملك إمكانيات هائلة للنجاح بسبب التحرر الجذري والتغيير العميق الذي جاءت به الثورة. إن الأمة العربية التي تتطلع إلى الوحدة والتحرر والتقدم الاقتصادي والعدل الاجتماعي والتعاون والسلام، تواجه استعماراً عريقاً مسلحاً بقوى مادية وخبرة طويلة وإمكانيات هائلة؛ لذلك فهي بحاجة اليوم إلى حل مشكلتها السياسية بوحدة صف حقيقية تقوم على أساس وضع مصلحة المجموع العربي فوق الجميع وخدمة القضية قومياً لا قطرياً.

إن جهود حكومة الثورة في هذا الخصوص خدمة قومية كبرى ومساهمة فعّالة في تحقيق أماني الأمة العربية. إن الاستعمار لم يكن يخاف ادعاءات وحدة الصف التي كانت تنطلق من العهد البائد لأنه يعرف الكذب الذي تنطوي عليه ويعرف أنها لا تملك الأسس الرصينة لذلك، بسبب خضوع ذلك الحكم للاستعمار الذي لا يمكن أن يلتقي مع تيار القومية العربية المتحرر. أما اليوم فإن دعوة وحدة الصف تفزعه وتثير عنده الخوف لأنه يعرف الصدق الذي تنطوي عليه سلامة الأسس التي تقوم عليها.

٢٥ ــ معنى وحدة الصف العربي(*)

أشد ما يثير قلق الاستعمار وانزعاجه هو وحدة الصف العربي لأنه يدرك ما وراء هذه الوحدة من قوة ومناعة، لذا فإنه الآن يركز اهتماماً فائقاً لاتقاء مخاطر هذه الوحدة، وطبيعي أن كل فكرة لا بد أن تتجسد في عمل سياسي حتى تصبح خطراً فعلياً على الاستعمار، لأنها عندما تكون في طور العمل المستوفي لشروطه الاجتماعية قد تكون إثارتها بشكل معين عملاً يخدم الاستعمار، كما إن هذه الفكرة عندما تنضج ظروفها وتستوفي شروطها يكون الإرجاء أو التعثر في الإقدام على التنفيذ عملاً تخريبياً يخدم المصالح الاستعمارية، وقد شاهدنا كيف كان الانتهازيون وأذناب الاستعمار يدعون إلى الكثير من الإصلاحات لعلمهم أن تلك الدعوة غير قابلة التحقيق، لكنهم بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، تنصلوا عن تلك المطالب والإصلاحات، لأن الثورة المباركة قد هيأت ظروفاً مؤاتية لتحقيق تلك الإصلاحات، وأن الدعوة لها أصبحت مسألة جدية.

ووحدة الصف العربي لم تكن قبل اليوم تخيف الاستعمار وتثير حنقه مثلها اليوم، لذلك عمدت مؤسساته إلى شن حملة تشويشية في عدة جبهات وعلى عدة مستويات مختلفة؛ ففي صفوف الشعب في العراق بدأت بمحاولة تشكيك بقيمة عبد الناصر ولئن كان الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي وأذنابه دائبين على هذه المهمة منذ زمن طويل، ولكن فئات انتهازية أخرى وجدت في نجاح القومية العربية تهديداً لمصالحها المرتبطة بالاستعمار.

كما عمدت المؤسسات الاستعمارية في الخارج إلى تركيز حملة عنيفة للدس

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

واختلاق الاختلاف ومحاولة توجيه تيار التحرر إلى وجهة ليست من مصلحة الأمة العربية.

كانت الفئات الانتهازية في السابق تعمل عملاً مزدوجاً، إذ كانت تثبط العزائم وتشيع روح التخاذل والهزيمة لتثبيت تلك الأوضاع الاستعمارية البغيضة، ولكن ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، قد أزاحت الغطاء عن تلك الفئات فظهرت بكل بشاعتها وخزيها، وإنها اليوم بعد أن نبذها الشعب وبات مؤكداً لها سوء المصير، دأبت على العمل التخريبي بشكل سافر إذ لم تعد تملك تلك الأقنعة السحرية. كما إن المجابهة الثورية التي ووجهت بها المحاولات الاستعمارية لخلق الخلاف قد حققت للصف العربي التماسك.

إننا لا نطلب من الاستعمار أن يكف عن مؤامراته ومحاولاته لأننا بذلك نطلب منه عملاً ضد طبيعته ولكننا لن نسمح له أن يوجد ثغرة في كياننا، وذلك يتطلب منا دراية واسعة عميقة باستراتيجية الإعمار، ونظرة واعية إلى صفوفنا تظهر إلينا كل صوت نشاز، والعمل على تعميم هذا التصميم على مستوى شعبي لأن في هذا التصميم الشعبي الضمانة الوحيدة الأكيدة لمكاسبنا التي حققتها لنا ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ المباركة.

٢٦ ــ مقابلة مع الدكتور سعدون حمّادي حول موضوع الوحدة العربية(*)

يقوم الدكتور سعدون حمّادي وبعض المثقفين بحملة ثقافية من أجل إبقاء موضوع الوحدة العربية موضوع الساعة. وهذه مقابلة أجراها معه مندوبنا حول الموضوع.

□ تقوم مجلة دراسات عربية بحملة من أجل الوحدة. وبصفتك من المساهمين في هذه الحملة، هل يمكن إعطاء فكرة موجزة عن طبيعة ومدى ووسائل هذه الحملة؟

حمّادي: إثر عدوان الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما نتج منه تكشفت أمور هي ليست في الحقيقة جديدة، ولكنها أصبحت الآن أكثر وضوحاً. ويمكننا إجمال ذلك بأن الأمة العربية على الرغم من وجود خطر يهدد وجودها، لم تستعد بما يكفي لمواجهة هذا الخطر. ومن الطبيعي أن تؤدي تلك النكسة إلى هز أعماق الوجدان العربي، حيث اتضح لدى الكثيرين أن الوحدة التي كان يجب أن تتحقق بمجرد قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، قد أصبحت الآن أكثر من مسألة عقيدة قومية، فهي إضافة إلى ذلك، أصبحت مسألة عملية هي الدفاع عن الوجود. ومن هنا نشأت مشاعر عند عدد من المثقفين والمهتمين بالشؤون العامة بضرورة القيام بعمل ما من أجل ذلك. وبعد مناقشة واسعة مع عدد كبير من المثقفين من أقطار عربية عديدة، تبلورت فكرة القيام بحملة من أجل إعادة تحريك الرأي العام العربي نحو توحيد بعض الأقطار العربية على الأقل كوسيلة ملحة لمواجهة الخطر.

وتتبع الحملة هذه وسائل ثقافية بحتة غرضها تعبئة الرأي العام والاستفادة

(*) نُشرت هذه المقابلة في: **مجلة دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٦٨).

من الوسائل المتوافرة لدى المثقفين من أجل تكوين ضغط أدبي على الحركات القومية والحكومات، يساعد على تقريبها ودخولها في مشروع وحدوي لتكوين دولة جديدة في المنطقة.

□ هل يعني القول إن الوسائل التي تتبعها الحملة الثقافية أن الحملة المذكورة لا علاقة لها بالسياسة، وهل يمكن فصل السياسة عن العمل الوحدوي؟

حمّادي: إن العمل من أجل تحقيق وحدة عربية لا يمكن أن يكون معزولاً عن السياسة، إذا كان المقصود بالسياسة تغيير وضع التجزئة الراهن إلى وضع الوحدة، فمثل هذا التغيير ينطوي من دون ريب على إحداث تغيير في أوضاع قانونية ودولية موجودة. ولكن في ما عدا ذلك، فالحملة ليست سياسية بمعنى أنها لا تدخل في تقييم أنظمة الحكم المراد توحيدها ولا تقترح أي نظام جديد، ولا تتعرض للأوضاع الداخلية لتلك الأقطار. بل كل ما تقوم به هو تعبئة الرأي العام من أجل خلق ضغط أدبي على الحركات القومية والأقطار المراد توحيدها لتدخل في حوار جدي وتفتيش عن صيغة ناجحة للوحدة. لذلك يمكننا أن نقول إنها حملة قومية وليست سياسية. أما الوسائل فهي وسائل ثقافية بحتة، بمعنى أن الحملة لا تهدف إلى تكوين حركة جديدة ذات تنظيم.

□ تقول إن الحملة تستهدف قيام حوار بين الحركات القومية للتفتيش عن مشروع للوحدة، فهل يعني ذلك أن المقصود هو الاتصال بالحركات القومية، أي القيام بنشاط دبلوماسي يهدف إلى تقريب وجهات نظرها؟

حمّادي: قلت إن الحملة موجهة إلى الرأي العام العربي من أجل تعبئته وتحريكه، لذلك فإن النشاط الرئيس ليس هو مجرد الاتصال بل الدعوة بشتى الوسائل الثقافية. أما القيام بنشاط دبلوماسي بين الحركات القومية فهو ممكن، ولكن بعد أن تتصاعد الدعوة وتنضج إمكانية نجاح مشروع عملي للوحدة.

وعلى ذلك فإن الدعوة موجهة إلى جميع المثقفين المقتنعين بضرورة الوحدة لأسباب فكرية أو عملية، بغض النظر عن ميولهم وعقائدهم وانتماءاتهم السياسية.

□ ما هي الأقطار التي تتجه هذه الدعوة إلى توحيدها؟

حمّادي: إنني أتصور ـ وهذا رأي شخصي ـ إن الدعوة إلى الوحدة يجب أن تكون دعوة عملية وبخاصة في هذه الظروف؛ فالمطلوب الآن هو إنجاز خطوة عملية تستطيع أن تواجه خطر إسرائيل والصهيونية. وبناء على ذلك، لا بد من التفتيش عن ما هو ممكن وقابل للتحقيق ـ كما يبدو ـ هو تحقيق وحدة بين

الأقطار العربية ذات السياسة المتشابهة أو المتقاربة داخلياً من حيث شكل الحكم، وخارجياً من حيث الوضع العربي والوضع الدولي.

وبناء على هذا المقياس يبدو أن الوحدة بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة، هي الوحدة العملية والممكنة في الوقت الحاضر، وخصوصاً أن الأنظمة في هذه الأقطار تؤمن وتنادي بسياسة الوحدة.

□ هل هناك أقطار عربية أخرى يمكن أن ترتبط بهذه الوحدة بسبب ضغط وضرورات الوضع الحالي؟

حمّادي: إنني أعتقد أن قطراً عربياً مثل الأردن له وضع خاص في ظروف المعركة الحالية مع إسرائيل، لذلك فإنني أعتقد أن من الضروري جداً التفتيش عن صيغة معينة يرتبط بموجبها هذا القطر بالوحدة المقترحة. إنني أعتقد بضرورة عدم استبعاد الأردن بصورة قاطعة عن الوحدة. إذ هناك صيغ متعددة للارتباط والتوحيد يمكن اختيار صيغة مرنة ملائمة تضمن الغرض المطلوب وهو استكمال ضرورات الدفاع.

كما إنني أعتقد أن أقطاراً عربية أخرى من الممكن أن ترتبط بشكل من أشكال الارتباط بالوحدة المقترحة، بعد أن تقوم وتتوطد. إن قيام دولة كبرى من العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة، سيحدث تغييراً نوعياً في الوضع العربي، إذ ستجد الأنظمة القائمة في بعض الأقطار العربية الأخرى نفسها، أما مضطرة أو أن من مصلحتها أن تدخل في نوع من أنواع التحالف أو الارتباط بالدولة الجديدة، وبخاصة إذا كانت صيغ الارتباط مرنة تضمن لها بعض المطاليب الخاصة.

□ ربما يقال إن الدعوة إلى وحدة الأقطار العربية ذات السياسة التقدمية، يعني عزل الأقطار العربية الأخرى، ويعني بالتالي إحداث انشقاق في الكيان العربي وبخاصة في الأوضاع الحاضرة، فما رأيك بذلك؟

حمّادي: إن الدعوة إلى الوحدة التي نحن في صددها، دعوة جدية هدفها المساهمة في قيام دولة موحدة من الأقطار الثلاثة المذكورة. وذلك لأننا نعتقد أن الوحدة هي الطريق الوحيد المضمون لمواجهة الخطر. كل ذلك إضافة إلى أنها هدف الأمة العربية الأكبر ومحرك نضالها الأساسي.

فالنضال من أجل الوحدة، وهي بهذه الأهمية القومية والدفاعية للأمة، لا يمكن أن يعتمد على اعتبارات ردود الفعل عند الآخرين. هذا إذا سلمنا بأن

الانقسام غير موجود من دون الوحدة، وإذا سلمنا أن مساهمة الأنظمة المعادية للوحدة في المعركة الحالية أساسية.

إن الذي يمكن عمله في ما إذا سلمنا بصحة هذا الرأي هو واحد من اثنين، إما الدعوة إلى وحدة عربية شاملة، وهي دعوة الأمد البعيد، وليست دعوة إلى مواجهة الوضع الخطير الذي تمر به بلادنا ـ أي إنها دعوة غير عملية الآن ـ وإما عدم الدعوة إلى الوحدة، وذلك أمر يعني الاستمرار بالوضع نفسه، الحالي وهو شيء غير مقبول بالطبع.

□ **ما هي الأعمال التي تم إنجازها حتى الوقت الحاضر؟**

حمّادي: بعد إنهاء حملة الاتصالات الشخصية، قمنا بصياغة نص البيان باسم المثقفين، وقد صدر البيان يحمل عدداً كبيراً من تواقيع المثقفين في سوريا، كالكتّاب والاقتصاديين وأساتذة جامعتي دمشق وحلب والفنانين والشعراء، كما وقّع البيان عدد من المثقفين من أقطار عربية أخرى، ووقّعه عدد من رؤساء الروابط الطلابية العربية وعدد من أعضاء الاتحاد النسائي في القطر السوري. وقد أرسلت نسخ عديدة من البيان إلى أقطار عربية أخرى للتوقيع، كما وقّعه عدد كبير من الطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية ومن روابط الطلبة العرب هناك. وبعد البيان قمنا بتنظيم عدد من الندوات لمناقشة قضية الوحدة، ساهم فيها عدد من المثقفين في دمشق وحلب، حيث تم عقد أربع ندوات، كما أجريت ندوة في بيروت بالموضوع نفسه وقد نشرت محاضر تلك الندوات وسينشر الباقي. وضمن هذه الحملة قمنا بإجراء استفتاء عن موضوع الوحدة أرسل إلى عدد كبير من المثقفين في مختلف الأقطار العربية. وتم كذلك كتابة عدد من المقالات في الموضوع، نشرتها مجلة **دراسات عربية**، وأجريت اتصالات مع مجلة **المعرفة** و**المعلم العربي** في دمشق، ومع مجلة **الكاتب** في القاهرة، بقصد التعاون في تبني الدعوة والكتابة عنها. ومما تم أيضاً هو وضع مخطط لإصدار سلسلة من الكتب الشعبية عن مختلف جوانب الوحدة. ويجري الآن إعداد الكتاب الأول عن **الوحدة العسكرية**، يساهم في تحريره عدد من العسكريين العرب. وتقوم اتصالات لإقناع منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة لعقد مؤتمرها السنوي حول هذا الموضوع، ويوجد التفكير نفسه بالنسبة إلى اتحاد الاقتصاديين العرب. ومن المشاريع التي يجري التفكير فيها في الوقت الحاضر ـ بناء على اقتراح من أحد أصدقاء هذه المجلة ـ إنشاء مؤسسة على غرار «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» تتولى إصدار سلسلة من البحوث عن قضية الوحدة.

□ ما هي مجالات العمل التي يمكن دخولها في المستقبل القريب، وكيف يمكن أن تتوسع هذه الحملة؟

حمّادي: طبعاً هناك مجالات عمل واسعة وكثيرة يمكن دخولها في المستقبل لم ندخلها بعد. هناك مسألة إجراء اتصالات بمختلف المجلات الثقافية العربية والوصول إلى اتفاق معها في الرأي حول هذه المسألة، ووضع برنامج موحّد للعمل والتعاون بقصد أن تتولى هذه المجلات قضية الدعوة إلى الوحدة وتجعل منها الموضوع الرئيس في الكتابة والحوار. هناك أيضاً مسألة المؤسسات الثقافية العربية مثل الجمعيات المهنية والعلمية (الاقتصاديون والمحامون)، . . إلخ . وبعضها له اتحادات على مستوى عربي يمكن إجراء اتصالات معها ووضع برامج تعاون واتفاق عمل مشترك. وبالمناسبة فإن بعض هذه المؤسسات يقوم الآن بعمل مشابه بمبادرات مستقلة من دون اتصال أو تنسيق؛ فمثلاً قامت النقابات المهنية في الأردن بعمل تجمع توسع في ما بعد إلى تجميع شعبي عام، وقد أصدر بياناً يتضمن المطالبة بالوحدة، كما إن اتحاد المحامين العرب يقوم الآن بنشاط عام يشمل موضوع الوحدة. إن هذه النشاطات يمكن أن تتسع وأن تنسق وتتعاون وكل ذلك يحتاج إلى نشاط في الاتصالات. وهناك الوسط الطلابي العربي وهو محيط مثقف كبير وذو إمكانيات واسعة للتأثير في الرأي العام. هذه بعض الأمثلة للنشاطات الممكنة في المستقبل.

□ أثناء قيامكم باتصالات مع المثقفين هل تكونت لديكم انطباعات معينة عن تكوين الرأي العام في هذا الوسط؟

حمّادي: كانت الأغلبية ـ ممن اتصلنا بهم ـ مؤيدة للدعوة بدرجات مختلفة وبأشكال مختلفة؛ ففي الغالب كان التأييد هو الأغلب والارتياح من قيام هذه المبادرة والاستعداد للمساهمة في نشاطات أوسع في المستقبل. طبعاً إن الأكثرية كانت مستعدة للمساهمة بالعمل الذي يطلب منها، ولكنني لا أعتقد بأن تلك الأكثرية مستعدة بالوقت نفسه إلى أخذ المبادرة والاستمرار بالنشاط. كان أكثر الذين وقّعوا البيان يرى أن هذا العمل هو أقل ما يمكن القيام به.

وإلى جانب التأييد كان هناك عدد قليل جداً من المعارضين، أي الذين استنكفوا عن المشاركة. وهؤلاء على الرغم من أن عددهم قليل جداً إلا أن أغلبهم قد استنكف بسبب عدم الاطمئنان إلى النتائج الشخصية التي يمكن أن تترتب على المساهمة في هذا النشاط، أي أنهم كانوا يخشون أن يلحقهم ضرر من قبل السلطة. وعدد قليل جداً من المستنكفين كان يرى أن الدعوة إلى الوحدة في هذا الوقت لم تكن في محلها إذ إنها ـ بحسب اعتقاده ـ تؤدي إلى انقسام بين

الدول العربية، وهو يرى أنْ توجه الدعوة إلى جميع الدول العربية مثلاً.

□ هل هناك صعوبات تواجهكم في العمل، وما هي تلك الصعوبات؟

حمّادي: الصعوبات موجودة وعديدة. أولاً هناك صعوبات من حيث صغر الجهد المخصص لهذه الدعوة، فعدد المتحمسين الذين بمقدورهم أخذ المبادرة والذين هم على استعداد لجعل هذا النشاط همهم الأول قليل وقليل جداً حتى الآن. طبعاً لا أقول قليل إلا من حيث الذين استطعنا، حتى الآن، إدخالهم في العمل. إن زيادة هذا العدد يحتاج إلى تفتيش واتصالات وجهود واسعة بالعمل التأسيسي الذي من شأنه أن يثير الحماسة عند الآخرين. هناك صعوبة في كون دعوة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة وإلى أفراد عاملين في جميع الأقطار العربية، الأمر الذي لم يتوافر بعد.

هناك صعوبات تنبع من الوضع النفسي السيء الذي خلقته النكبة، فعدد كبير ممن نتصل بهم نلمس فيهم ميولاً إلى التشاؤم والشعور بعدم الجدوى وضعف إمكانيات النجاح، الأمر الذي يمنعهم من المشاركة والتحمس لهذا النوع من النشاط. إن أموراً نفسية كهذه تحتاج أيضاً إلى الكثير من النشاط والإقناع والأعمال المجدية الملموسة لتقوية الثقة وإنعاش الروح المعنوية.

ولكن الصعوبات لا تنحصر في كل ذلك، فهناك صعوبة حتى في إثارة حماسة الوحدويين أنفسهم، فليس كل المؤمنين بالوحدة يتحمسون لهذه الدعوة أو ما يشبهها، وأسباب ذلك عديدة يصعب في الحقيقة فهمهما إلا بصورة عامة. فبعضهم مشغول بنشاطات أخرى، وبعضهم منهك من المعارك السابقة وبعضهم لا يزال متأثراً بالشكوك والجروح السابقة وآثار الصراع السياسي. لقد كتب إليّ صديق وحدوي مؤخراً، يقول إنه قرأ مقالة لي في **دراسات عربية** عن موضوع الوحدة، وإنني استطعت أخيراً أن أزيد اهتمامه بموضوع الوحدة، الأمر الذي يدل على أن الحصول على الموافقة على هذه الحملة شيء سهل، ولكن الحصول على الاهتمام بها شيء أصعب.

□ ما هي علاقة هذه الحملة بحكومات الدول المدعوة إلى الوحدة والدول العربية الأخرى؟

حمّادي: العلاقة يمكن تحديدها كما يلي: ليس هناك أي علاقة بين هذه الحملة وبين أي حكومة عربية سواء أكانت حكومات الدول المدعوة إلى الوحدة أم الدول الأخرى؛ فالدعوة المذكورة كانت بمبادرة خاصة من أفراد، ونحن مصرون

على بقائها نشاطاً شعبياً محضاً لا يرتبط بأي حكومة ولا بأي شكل من الأشكال. ولا يعني ذلك بالطبع أن الدعوة موجهة ضد هذه الحكومات أو ضد بعضها، فالدعوة لا تحمل أي ميل سلبي من أي نوع كان، بل هي دعوة إيجابية بكل ما للكلمة من معنى. بل على العكس من ذلك تقوم هذه الدعوة على أساس أنها يجب أن تكون بمعرفة الحكومات المدعوة إلى الوحدة وليس بمعزل عنها. لذلك قمنا بمحاولات إلى شرح أهدافها وطبيعتها لبعض الحكومات المعنية، وسنقوم بالشيء نفسه مع الحكومات الأخرى بقصد اطلاعها. كل ذلك من أجل تبديد أي شك محتمل حول أهدافها وتذليل المصاعب التي تنتج عادة من عدم المعرفة بالأمر.

□ **هل في نية هذه الحملة أن تنشط في أوساط المثقفين في الأقطار العربية غير المشمولة بدعوة الوحدة؟**

حمّادي: نعم، فنحن ننظر إلى المثقفين العرب من وجهة نظر قومية، أي أنهم جزء من الأمة العربية، ومسؤوليتهم واحدة سواء أكانوا يعيشون في الأقطار المدعوة إلى الوحدة أم في الأقطار الأخرى. إن اقتصار الدعوة على بعض الأقطار يعود ـ كما قلنا ـ إلى أسباب عملية بحتة أي أننا نعتبر ذلك ما هو ممكن التحقيق الآن. والمثقفون العرب ـ كل العرب ـ مدعوون إلى المساهمة بهذه الحملة لأنهم يقومون بواجب قومي إزاء مستقبل أمتهم.

□ **ما هي مثلاً بعض الأقطار العربية الأخرى التي تفكرون في النشاط فيها؟**

حمّادي: هنا أوساط مثقفة في أقطار عربية عديدة يمكن أن تتجاوب مع هذه الحملة وأن تقوم بدور إيجابي فيها. هناك مثقفو فلسطين والأردن والكويت والخليج واليمن وجمهورية جنوب اليمن الشعبية والسودان والجزائر والمغرب، على سبيل المثال.

□ **إن الدعوة التي تقومون بها موجهة إلى قيام وحدة سياسية أي تكوين دولة واحدة ـ كما هو واضح من البيان ـ ولكن ما هو رأيكم في الخطوات الوحدوية كقيام وحدة عسكرية أو وحدة اقتصادية مثلاً بين بعض الأقطار العربية؟**

حمّادي: أعتقد أن الجواب عن ذلك يجب أن يكون واضحاً، فالدعوة موجهة لتحقيق وحدة سياسية بمعنى تكوين دولة واحدة جديدة، وهذا صحيح تماماً. ولكنني لا أعتقد بأن ذلك يتعارض إطلاقاً مع قيام خطوات وحدوية، لذلك فإنني من المؤيدين لقيام أي خطوة وحدوية مهما كانت درجتها، فكل تقدم إلى الأمام في طريق الوحدة شيء حسن يستحق التأييد.

٢٧ ــ مهمة الجامعة العربية(*)

استبشر الكثيرون بانضمام تونس ومراكش إلى جامعة الدول العربية، وتناقلت الصحف ووكالات الأنباء خبر عزم الكويت على الانضمام إلى الجامعة، معتبرين ذلك بداية عهد للجامعة وانصباب جهود عربية جديدة في مضمار الخدمة القومية. والحقيقة أن هذه النظرة كانت عاطفية محضة بالنسبة إلى الكثير من المخلصين، كما كانت خطة مدروسة مرسومة من قبل المستعمرين. ومن الصعب أن يقتنع أي إنسان أنه من باب الصدفة أن يأتي الحديث عن تقوية الجامعة العربية وبعث النشاط فيها لمزاولة أعمالها، في وقت غدت فيه مسألة الوحدة مسألة مطروحة بشكل عملي وبخاصة بعد تحقيقها في الجمهورية العربية المتحدة.

إن طرح شعار تقوية الجامعة العربية وإعادتها إلى الوجود، كان نتيجة تعميم مقصود الهدف لضرب شعار آخر مطروح بكل جدية يرى فيه الاستعمار خطراً كبيراً عليه. وطبيعي أن هذا لا يعني أننا لا نفكر ولا نريد تقوية الجامعة وبعث الهمة فيها، لأنها مهما تعثرت في سيرها تبقى ذات اختصاص لا تستطيع أي دولة أو منظمة عربية أخرى أن تمارسه. ومن البديهي أننا نفكر جدياً بجعل هذه الأداة فعالة وعملية. ولكن الخطأ والخطر يكمن عندما نجعل منها بديلاً لشيء آخر أكثر منها أهمية وجدية وضرورة، أي عندما تطرح كشعار بقصد صرف تيار شعبي عن وجهته الأصيلة.

والنظرة العميقة الصادقة للجامعة العربية ترينا أنها بطبيعة تكوينها تصلح أن تكون أداة فعالة لممارسة قضايا قومية على مستوى عالٍ. لأنها تمثل الحكومات ولا يستطيع احد أن يدعي أن جميع تلك الحكومات تعبر عن رغبة الشعب وتعمل إلى

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٢/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

تحقيق أمانيه. وخصوصاً وأن قراراتها غير ملزمة ما لم تلتزم بها الحكومات بالطرق القانونية التي تتبعها، ما يجعل أي قرار عديم الجدوى ما لم توافق عليه جميع تلك الحكومات التي نعلم جيداً أن قسماً منها لا يسير في اتجاه القومية العربية ولا تمثل الشعب أو تعبر عن رغباته. وإنما تسير في عملية الأحلاف الغربية وتخدم مصالح الاستعمار الغربي.

إن الخطأ والخطر يكمنان في عدم فهم طبيعة الجامعة العربية ودورها ومهمتها. إذ إن المغالاة في تقدير مهمة الجامعة العربية وإظهارها باعتبارها خطوة أولية ضرورية من أجل الوحدة أو باعتبارها أداة تصلح أن تؤدي الدور الأساسي في توجيه السياسة العربية أو باعتبارها أداة فعالة تفهم وتوجه نضال الشعب العربي من أجل الوحدة والتحرر، إن تلك المغالاة لا ينتج عنها غير الضرر والأذى، ولا تؤدي إلا إلى عرقلة النضال العربي الذي يجب أن يستند إلى أداة فعالة منسجمة متجاوبة كلياً، ومن مستوى هذا النضال نفسه.

كما إن النظرة المقابلة القائمة على إهمال الجامعة وطرحها من الوجود خاطئة بدورها وضارة أيضاً، وإنها قد تكون قد جاءت كرد فعل نتيجة فشل الجامعة في معالجة القضايا العربية في السابق، من دون إدراك أو فهم لأسباب الفشل التي تكمن في تحميل الجامعة أكثر مما تحتمل والطلب منها أكثر مما تملك. إن هذه النظرة بدورها ضارة لأننا وإن كنا لا ننتظر من الجامعة إحداث تغيرات مهمة في الوطن العربي، ولكن ذلك لا يمنع إطلاقاً أننا نستطيع أن نستفيد من الجامعة بالقدر الذي تخوله طبيعة الجامعة ما دامت تلك الجامعة موجودة فعلاً. وبديهي أن ذلك يقتضي أن نكون حذرين جداً كي لا ينظر إلى الجامعة من جديد باعتبارها بديلاً أو طريقاً إلى الوحدة، لأن كلاً منهما من مستوى يختلف عن مستوى الأخرى. كما لا ينبغي أن نحملها أو نريد منها أكثر مما تملك. وأن نعتمد من أجل إحداث التغير الأساسي في المجتمع العربي وتحقيق أهداف الأمة العربية على تنظيمات شعبية وحكومية بعد طرح كل القوى التي قد نستفيد منها في جبهات أخرى ولكنها ضارة ومعرقلة في هذا الميدان الرئيس.

إن مهمة الجامعة الرئيسة هي العمل خلف الخطوط الأمامية التي تعمل فيها قوى متضامنة ومتجانسة ومنظمة تنظيمياً متيناً.

٢٨ ــ حول ميثاق الوحدة الثقافية العربية
بدايــة الطريــق(*)

حققت وزارة المعارف خطوة ثورية في حقل الثقافة عندما أخذت المبادرة وعملت للميثاق الثقافي مع الجمهورية العربية المتحدة.

عبرت المقدمة ومتن الاتفاق عن شيء أساسي يجب توضيحه هو النظرة الثورية إلى قضية القومية الذي افتقرت له كل الاتفاقيات والمعاهدات الثقافية السابقة. كانت حكومات العهد البائد تعمل بوحي من الروح الهابطة التي تسيطر عليها والتيار البطيء المتعثر الذي كان يسيّرها، لذلك جاءت خطواتها ناقصة ومشاريعها جامدة ميتة وإصلاحاتها باهتة سطحية تعوزها الجدية والعمق. كانت الخطوات الثقافية كلها مبنية على فرضية سابقة هي بقاء التجزئة على ما هي عليه لذلك جاءت محتوياتها مقتصرة على الأمور الجانبية البسيطة التي تسمح بها الأوضاع القائمة والتي لا تمس الجوهر بشيء. وهذا هو سر عدم نجاح تلك الخطوات بتحقيق شيء جدي في حقل التعاون الثقافي لانعدام الجدية في التنفيذ، وبقي ما طبق منها تافهاً ضعيف الأثر لاقتصاره على القشور من دون الجوهر والأمور الفرعية من دون الرئيسة.

أما الاتفاقية التي توصلت إليها وزارة معارف الثورة فتختلف عن ذلك جذرياً، لأنها جاءت صادرة عن النظرة الثورية إلى القضية القومية. فقد حدت المادة الأولى لأول مرة هدف التربية والتعليم «ببناء جيل عربي واعٍ مستنير مؤمن بالله مخلص للوطن العربي يدرك رسالته القومية والإنسانية. . ».

وبذلك أخرجت التعليم مما رسمه له العهد البائد الذي جعله وسيلة للحصول على مهنة وإلى تثبيت الملكية الفاسدة والنظرة الإقليمية الاستعمارية الضيقة.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٧/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وتنفيذاً لهذا المبدأ الأعلى، نصت المادة الثانية، على أن يتعاون الطرفان تعاوناً كاملاً في ميادين العلم والتربية والثقافة وإرساء دعائمهما على أساس من التكافل والتكامل.. إلخ.

بل الواضح من هذه النصوص أنها صادرة عن نظرة قومية جذرية تعتبر الأمة العربية واحدة أبداً في التاريخ.

فالتعاون الكامل والتكافل والتكامل التامين، أمور طبيعية بديهية لا تحتمل الجدال والتشكيك والتردد على عكس اتفاقيات العهد البائد الصادرة عن نظرة التجزئة المبنية على مجرد التعاون بين كيانين منفصلين على نمط أي تعاون اعتيادي يجري في العالم بين دولة وأخرى.

وهكذا يكون الإصلاح بسرعته وعمقه معتمداً على النظرة التي تسبقه والمبدأ الذي يقف وراءه، فعندما تكون النظرة قومية ثورية تصبح الخطوات التي كانت متعذرة صعبة المنال في العهد البائد سهلة طبيعية في العهد الجديد.

وتتوضح النظرة الثورية هذه في النص على أن «هذا الميثاق يستهدف تحقيق الوحدة العربية الثقافية الشاملة، ويرحب الطرفان بانضمام الدول والبلدان العربية الشقيقة إليه..».

فكما هو واضح، إن الاتفاق يصدر عن الوحدة العربية التامة لا مجرد التعاون بين الجمهوريتين. ويتضح من الاتفاق أنه يهدف إلى تحقيق هدف قومي سياسي، لا مجرد جني فوائد ثقافية معينة.

هذه نظرة مغايرة لنظرة العهد البائد التي كانت تقصر الهدف في اتفاقياتها مع البلدان العربية على ما تعطيه تلك الاتفاقيات من منافع ضيقة صادرة عن الاتفاق نفسه لا لتمهيد الطريق لتحقيق هدف قومي أعلى.

تتسم الاتفاقية التي نجح وزير المعارف بإخراجها إلى النور بأمور أساسية، لم يسبق أن توافرت بأي عمل من هذا النوع قامت به حكومات العهد البائد.

فهي قد وضعت مبدأ التزام الثقافة والتعليم بتهيئة جيل عربي مخلص للوطن العربي، مؤمن برسالته للعرب وللعالم؛ فالثقافة ليست مجرد تنوير للذهن أو حشو للمعلومات. إنها ليست مقصودة بذاتها لمجرد الثقافة بل لخدمة قضية الأمة: قضية حياتها ومستقبلها.

وهي تنفي الأوضاع الإقليمية الثقافية، وتضع محلها الثقافة القومية الشاملة. وتنفي التردد والبطء لتحل مكانه الجرأة والإقدام والحسم في مجالات التعاون بين

الجمهوريتين لأنها تعرف مدى فساد واقع التجزئة الثقافي وتمكنه من ذهن الجيل وامتداد جذوره، الأمر الذي يستدعي العمق والشمول في المعالجة.

وهي توضح رسالة الثقافة القومية على أنها إنسانية في مراميها البعيدة، ومثالية في أساسها عندما أقرت صفة الإيمان بالله.

ويعني ذلك أنها تنفي اللاأخلاق والمادة والإلحاد والفوضى والرضوخ لما هو بدائي في الحياة. هذه أسس رئيسة تستحق الذكر وتجعل من الاتفاقية نصراً فكرياً عظيماً للقضية القومية.

بقى علينا أن نوضح أن هذه الاتفاقية قد وضعت الحجر الأول في شق الطريق العملي للوحدة الشاملة؛ فتوحيد ثقافة الجيل وتوجيهها وجهة القومية العربية المتحررة، يشكل سنداً مهماً للوحدة السياسية وإعلاناً واضحاً للحقيقة الراسخة الكبرى في حياتنا، ألا وهي وحدة الأمة العربية. إن الاستعمار والرجعية الداخلية قد أصابت صميم الحقيقة عندما وضعت خطتها المفصلة الشاملة لتسميم ثقافة الجيل عندما حاولت ترسيخ النظرة الإقليمية وفكرة النظام الملكي والارستقراطية في الحكم والارتجال في العمل والإصلاح البطيء في معالجة مشاكل المجتمع.

وكلنا يعرف مدى تركيز التوجيه الثقافي على هدف تحويل نظر الشعب من القومية العربية المتحررة إلى الحضارة الغربية. حقاً لقد جاءت الاتفاقية الثقافية ثورة على تلك المؤامرة المخططة على حياة ومستقبل شعبنا.

ولكن هذه الخطوة يجب أن تتبعها خطوات سريعة بالشمول والعمق نفسيهما لتساند العمل الثقافي.

علينا أن نعمل بجد وتصميم على تنسيق جوانب حياتنا الأخرى مع البلدان العربية، وعلى الأخص في الجانب الاقتصادي. إننا ننتظر عملاً على مختلف الجبهات ليتم التشابك المحكم الذي يهيئ الإطار العام الذي يجري ضمنه التفاعل الحياتي بيننا وبين بقية أجزاء الوطن العربي، والذي سيكون الأساس الصخري إلى وحدة تحرر وطننا من أوضاع التجزئة والتخلف والضعف.

وزارات الاقتصاد والمالية والإعمار هي المؤسسات الحكومية التي نتوجه إليها بطلب العمل الجدي لخلق الاتصال الحي في الحياة الاقتصادية بين العراق وبقية البلدان العربية، وخصوصاً الجمهورية العربية المتحدة، وإننا على ثقة تامة من أن العمل سيكون عميقاً وجدياً وشاملاً لأنه صادر عن روح الثورة.

٢٩ ــ الأُخُـوَّة الأبديّــة(*)

من القواعد البسيطة في المعركة هي أن تستقى المعلومات الأولية من مصدرها الأول المباشر لا من خلال الوسطاء.

المعرفة المأخوذة من المنبع الصافي مباشرة أنقى وأكثر دقة مما يصل بعد أن تتناقله الألسن ويمر في مراحل عدة.

في مجتمعنا الضعيف المناعة المفكك العرى، متسع للإشاعات والأقاويل والآراء السطحية والأحكام الخاطئة. والمعلومات المتداولة هذه تصب فيها الأمراض والأحقاد والدس والتشويه.

العمل السياسي الناجح المخلص للصالح العام لا بد له من أن يعتمد المعلومات الصحيحة الدقيقة.

ونحن اليوم بحاجة إلى وحدة صفوف يلتقي فيها جميع المواطنين حول أهداف الثورة ومبادئها، ووحدة كهذه تحتاج إلى تفاهم بين الجميع، يعرف بها كل واحد نفسه وحقيقة آرائه وما يصبو إليه بصورة مباشرة صريحة من دون أي وسيط؛ فالصراحة ووضوح المفاهيم والتعرف والتوضيح هي الصخرة الصلبة التي تقف عليها الوحدة الداخلية المطلوبة. صحيح أن للعواطف ومخاطبة الضمير الحي والتوسل باسم الصالح العام أثراً فعّالاً في ذلك، ولكونه يبقى ناقصاً مبتوراً رجراجاً إذا لم يوضع في جو يسوده الوضوح والتفاهم والتعريف.

لقد نص دستورنا على أن العرق جزء من الوطن العربي، وأن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن. إن هذا النص ليحمل من الحقيقة والواقعية ما يجعلنا نرى

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٥/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ضرورة توضيحه في هذا المجال. لقد وضع هذا النص أرسخ أساس للوحدة الداخلية، لأنه توخى الحقائق الراسخة الثابتة التي نسجها الزمن على مرور الأجيال.

قلنا مراراً إن الوحدة الصحيحة تستلزم الاستناد إلى الحقائق الموضوعية لواقع البلاد ووضعها في الكيان العربي. وحدة الصفوف يجب أن تستند إلى الواقع والحقيقة وليس غير ذلك، ما يضع فيها قوة وتماسكاً واستمرارية. إن العراق جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والحقيقة، ويضاف إلى ذلك مصلحة الأكثرية الحقيقية وفي الأمد البعيد.

إننا في العراق شركاء في الوطن عرباً وأكراداً، ويعني ذلك أن الأخوّة التي تكونت على مرور الأجيال، وجمعتها المصالح المشتركة ووحدة المصير، وغذتها روابط العيش سوية ووحدة الأهداف في تحقيق السلامة والعزة والحرية والرفاه للجميع، ومتّن عراها تطور التاريخ الطويل والتمازج والتفاعل والتساند في السراء والضراء، إن أخوة كهذه لا يمكن أن تغفل أبداً في وقت حاسم مثل وقتنا الحاضر، ونحن نبني مستقبلنا ونصنع قدرنا وتاريخنا.

الاعتراف بهاتين الحقيقتين اللتين نص عليهما الدستور، يوصلنا إلى نتائج عملية مهمة تدعم وحدة الصفوف التي ندعو إليها.

القومية العربية كحركة في الوقت الحاضر تتوجه إلى تحقيق أهداف واضحة معينة هي التخلص من الاستعمار وتوحيد وتقدم البلدان العربية. وأهدافها هذه مستمدة من حقائق الحياة في البلدان العربية والظروف التي تحيطها. وهي كحركة، لا تحمل غير المحبة وروح التعاون والتفاهم والتآزر مع الجميع، وهي بحكم بذورها وطبيعتها، لا يمكن أن تكون عدائية متعصبة ولا يمكن أن تنكر للغير ما تريده لنفسها، ولا أن تعارض للغير ما تطالب به لذاتها. في تاريخنا وتراثنا من التسامح والانفتاح وروح التعاون، ما يضمن تعاوننا وأخوتنا مع الجميع، الآن كما حدث في الماضي بظل الإسلام. فالأخوة العربية الكردية شيء جوهري ثمين تسعى وتعمل حركة التحرر العربي الحاضرة إلى تدعيمه وحمايته من أخطار التصدع؛ فهي لا تدعو إلى ذلك فحسب، بل تعمل له وتعتبره ضرورياً لتحرير بلادنا من الاستعمار وتحقيق وحدة الصفوف. كل ما هنالك أن البعض لا يزال ينظر إلى القومية العربية من خلال المفهوم الذي عرف بالتعصب والعداء، فيتصور بها ما هو غير حقيقي. إن تحرير وتوحيد البلدان العربية في مصلحة الجميع عرباً وأكراداً، ويخدم جميع المواطنين لأنه يوفر السلامة العامة ضد خطر الاستعمار والصهيونية ويفتح مجال التقدم الاجتماعي والرفاه العام والعزة والكرامة لكل

مواطن. هذه حقيقة تحتاج إلى الفهم والتوضيح لجميع أبناء الشعب، ليسود التفاهم وروح الثقة والمحبة. إن منطق الأمور والتطور وحقائق الأوضاع في البلدان العربية، كلها تشير بوضوح إلى صحة هذا الاتجاه الهادف إلى تحقيق مصلحة كل المشاركين في هذا الوطن وكل العاملين لرفاهه وخيره.

إن القومية العربية ليست خطراً على أحد، وليس من طبيعتها ورسالتها أن تكون كذلك. وفهم هذه الحقيقة من قبل الجميع يساهم بشكل فعّال في تحقيق وحدة الصفوف والاصطفاف الشعبي.

ومن الناحية الثانية، نحن بحاجة إلى أن نوضح أن أخواننا الأكراد مدركون لوضعهم ومنزلتهم في هذا الوطن، فقد ساهموا ببنائه وتدعيمه ودافعوا عنه جنباً إلى جنب مع أخوانهم العرب في أوقات حاسمة وحرجة، ودللوا على وعي وطني عظيم وشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة، لا يقل عن شعور أي فئة أخرى. فقد كافحوا وناضلوا معنا ضد المستعمر وضد الفساد والتأخر وحملوا الأمانة بصدق. هذه الحقيقة توجب أن لا ننساق وراء الآراء الشائعة والتقولات والأحكام السطحية، فالأكراد حريصون على وحدة الصف واستقلال البلاد ورفاهها بأشد وأقوى ما يمكن أن يكون الحرص والإخلاص. ويوجب ذلك أن يكونوا معنا شركاء بالفعل لا بالاسم، وبالحقيقة لا باللفظ. إن القومية العربية لا يمكن أن تنكر على أي إنسان حقوقه المشروعة وتغمط مكانته في المجتمع، بل العكس من ذلك تماماً فهي تقوم على المساواة بين جميع المواطنين وتعطي لكل ذي حق حقه.

الخلاصة هي أن توضيح الحقائق أمر ضروري لتحقيق وحدة شعبية متينة بين جميع المشاركين في هذا الوطن؛ فكون العراق جزء من الوطن العربي وكون الأكراد شركاء مع العرب في هذا الوطن حقائق أصيلة وأساسية، وما علينا إلا أن نعطيهما المضمون التام والمعنى الكامل.

إن كل الخطوات العملية المشتقة منهما، وكل ما بهما من محتوى، يجب أن نراعيه ونسير عليه ونحترمه. الإقرار بالحقائق يجب أن يتبعه احترام للمحتوى العملي لهاتين الحقيقتين، فالعرب والأكراد أخوة لا لأننا نريد ذلك اليوم، بل لأنه حقيقة تاريخية حيّة تفرض نفسها. والأخوة هذه تتضمن حقوقاً ومنزلة لمختلف الشركاء، ليسود التعاون والأخوة، وبالتالي وحدة الصفوف التي هي أمل الجميع وفي مصلحة الجميع.

٣٠ ــ يـد واحــدة(*)

هذا شعار نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخ بلادنا؛ فحتى في عهد الإرهاب والظلم والفساد لم تكن الحاجة إلى وحدة الصفوف أقوى مما هي عليه الآن. لأن غرض وحدة الصفوف في العهد البائد التطويح بعهد أسود، فالغاية على عظمها وأهميتها تبقى إلى حد ما سلبية. أما اليوم فغاية وحدة الصف تهيئة الشروط المناسبة لبناء المجتمع من جديد الذي يتمثل عملياً بحماية الثورة وتثبيت أقدامها.

وثمة فرق آخر بين وحدة الصفوف في العهد البائد وبينها في العهد الجديد، هو أنها كانت إلى حد ما مفروضة على الجميع، بينما هي الآن تتطلب أن تكون منبعثة من الصميم وصادرة من الإرادة والوجدان. كان العهد البائد سيفاً مسلطاً على الرقاب يتساوى تحته الجميع، فكلهم معرضون إلى حافته القاطعة، لذلك فهم مجبرون على الوقوف صفاً واحداً لمجرد المحافظة على الحياة، لا لأي شيء أكثر. بينما الوحدة اليوم لا تفرضها قوة قاهرة خارجية بل يقتضيها الإخلاص العميق الصافي للقضية التي قامت الثورة لتحقيقها. إذاً إن الوحدة اليوم تتطلب مستوى من الوعي عالياً، ودرجة من الإخلاص للصالح العام كبيرة، لكي تتحقق بشكل جدي صحيح.

إن عملية كسر الطوق الرهيب الذي كبّل الشعب في نواحي حياته كلها، المعاشية والفكرية والاجتماعية، قد رافقه انطلاق العواطف وكل من كان مكبوتاً في الصدور والأذهان.

فتضارب الآراء واحتكاك المبادئ أمر منتظر أن يحدث في مجتمع يمر بمرحلة انتقال من وضع متأخر إلى نهضة صاعدة. ولكن التشعب في الآراء والاختلاف

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٨/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

في المبادئ والنظريات، وتعدد الأحكام على صحة وخطأ الأمور، يجب أن يجري كله تحت المصلحة القومية العليا لا بمستواها؛ فكل ما يطرح ويقال ويعمل يجب أن يستهدف تحقيق المصلحة العامة أولاً وأخيراً. وبتعبير آخر نحن بحاجة اليوم إلى وحدة شعبية قوية لتحقيق المصلحة العامة وعلى أساس حماية ودعم القضية القومية العليا.

إن الاختلافات على كيفية خدمة الصالح العام، بحكم طبيعتها، لا يمكن أن تكون عميقة ولا أن تؤدي إلى فروق عميقة بين أبناء الشعب الواحد.

إن الانشقاق والتفرقة لا يمكن حدوثهما إلا إذا كان هنالك اختلاف على الصالح العام نفسه لا على كيفية حمايته وخدمته. لذلك إن الاختلال يجب أن يكون بين الشعب كله بأفراده وهيئاته ومنظماته وقادته، وبين أعداء الشعب ومستغليه من أذناب الاستعمار، أي أن يكون بين العهد الجديد والعهد البائد، لا بين الشعب المخلص البريء في عهده الجديد.

إننا اليوم بحاجة إلى وحدة تضم جميع المخلصين الحريصين على قضية هذا الوطن العاملين بجد لحماية هذه الثورة من كل ما من شأنه عرقلة عملها أو التأثير فيها.

ولكن بقيت في الموضوع حلقة غامضة وهي تحديد الصالح العام ليجري الاتفاق عليه. إن من شروط الوحدة الشعبية هو أن تحدد الأسس التي تجتمع عليها، أي المبادئ والأهداف التي يلتف حولها الجميع، فكلما كانت المبادئ والأهداف واضحة محددة أصبح الاتفاق أكثر سهولة.

لو نظرنا إلى الأمور نظرة عملية واعتمدنا البساطة وابتعدنا عن التعقيد المصطنع والتفكير المجرد. لرأينا أن تعريف الصالح العام ليس بالأمر الصعب الذي قد يتصوره البعض، وليس هو بالقضية المتشعبة التي تتسع إلى كثير من الاجتهاد واختلاف الرأي. صحيح أن قضية بناء مستقبل البلاد تتضمن تطوير نظام كامل ينسق ويسيّر الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يجر معه الاختلاف والتضارب في الرأي، ولكن ذلك يصح على التفاصيل والتدابير العملية فحسب، لا على الأسس العريضة؛ فالأسس أمور رئيسة كبرى لا تحتمل الكثير من الاختلاف وتشعب الآراء وهذا ما نواجهه الآن؛ فالثورة اليوم لا تزال في مرحلة وضع الأسس العامة للمجتمع، لا رسم التفاصيل والتدابير العملية. لذلك علينا أن لا نستبق الحوادث ونوغل في التفكير المجرد والتخمين بما سيكون وقراءة المستقبل قبل حينه، فنفترض أموراً لم تقع بعد لنختلف عليها.

إن الوحدة الشعبية تتطلب أن نركز على المرحلة الحاضرة التي من مصلحة الجميع أن تثبت وتركّز على أسس سليمة؛ ففي حدود الأسس العامة وفي حدود المرحلة الزمنية التي نمر بها الآن لا يصعب أبداً تحديد ما هو الصالح العام إذا خلصت النيات ووضع الجميع المصلحة القومية العليا فوق أي اعتبار شخصي آخر.

هذا من الناحية النظرية. أما عملياً فالثورة في الواقع قد حددت مبادئها وأهدافها بشكل عام على الأقل، فأصدرت بيانات متعددة، وضّحت بها موقفها من مختلف الأمور والقضايا، وبيان الثورة الأول وثيقة مهمة في هذا الخصوص، كذلك وضعت دستوراً مؤقتاً للبلاد تضمن المبادئ الرئيسة التي قامت عليها الثورة.

قامت الثورة كتعبير عملي عن الصراع العميق الذي خاضه الشعب منذ سنين طويلة ضد الأوضاع المتخلفة الفاسدة وضد الاستعمار والرجعية الداخلية، وهي مرتبطة عضوياً بتيار القومية العربية الذي يجتاح الوطن العربي اليوم، لذلك فهي ليست حادثاً صرفاً ولا مجرد تحرك جاء لمجرد تبديل جهاز الحكم، بل هي معركة ثورية تاريخية لها مبادئها التي اختمرت بالنضال المستمر والعمل المتواصل لتحرير البلاد. ونحن اليوم مدعوون جميعاً بمختلف هيئاتنا ومنظماتنا إلى أن نقف وراء الثورة، نشد أزرها وندعمها بالقول والعمل، ونضع تحت تصرفها كل ما لدينا من كفاءات وإمكانيات لخدمتها وتنفيذ برنامجها الإصلاحي، لا أن نحاول التأثير فيها وفرض آرائنا عليها.

إننا الجيل الذي قدّر له أن يشهد هذا التحول التاريخي في تاريخ أمتنا، وأن نعطي شرف خدمتها وحمل رسالتها، مسؤولون مقابل هذا الشرف أمام الله والتاريخ. إن نحن فرطنا في هذه القضية المقدسة وقصرنا في تأدية واجبنا.

• الكتـــب

الكتاب الأول: عن القومية والوحدة العربية
سألني سائل فأجبت(*)

المحتـــوى

(*) صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٤ ضمن سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٣.

في ما يأتي حوار تصورت أنه جرى بيني وبين مواطن عربي فيه بذور الخير وبداية الشعور القومي، وهو مواطن ولد في (وجدة) تلك المدينة المغربية الواقعة على الحدود مع الجزائر، وقد زرتها مع رفيق، رحمه الله، على هامش زيارتنا المغرب، بدعوة من **الاتحاد المغربي للشغل** سنة ١٩٥٩ بمناسبة احتفالات الأول من أيار/ مايو الذي يطلق عليه في المغرب **فاتح مي**. وقد نظّم لنا الزيارة إلى وجدة الصديق الحميم عبد الحميد المهري الذي كان يقيم في الرباط آنذاك ممثلاً لجبهة التحرير الوطني الجزائري. وقد استضافنا في بيته ورتّب لنا زيارة وجدة حيث قابلنا المرحوم الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كان قائداً لجيش التحرير الجزائري آنذاك. والمواطن العربي المولود في وجدة كان يعمل صحافياً في الجريدة الناطقة بلسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الصادرة في الدار البيضاء آنذاك. هكذا كان تصوّري.

وقد أطلقت على هذا المواطن نعت **السائل المستوضح الكريم**، فهو سائل لأنه كان يوجّه إلي الأسئلة، وأنا أجيب عنها، وهو في ذلك يقصد الاستيضاح وليس الإحراج، ويريد أن يعرف الجواب والتزوّد بالمعرفة من موقف إيجابي مستعد لاتباع ما يتبين له أنه حق وصدق. كما حرصت على أن أسميه بـ **الكريم** احتراماً له وتقديراً مني لموقفه، فالذي بيننا حوار نزيه، وليس جدالاً في جو سلبي. تلك هي أسبابي لهذا الوصف ليس غير.

كما إنني اخترت مواطناً من المغرب الواقع في أقصى الوطن العربي غرباً، لأنني بالفعل عندما ألتقي بإنسان من ذلك القطر مؤمن بالقومية العربية أجد فيه دليلاً ملموساً على وحدة الأمة وتجانس تركيبها من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وقد تعرّفت إلى الكثيرين من أمثال هؤلاء وهم في ازدياد يوماً بعد يوم.

***

وقد كان الحوار الذي دار بيني وبين هذا المواطن كالآتي:

وجّه لي السائل المستوضح الكريم سؤالاً فأجبت، والسؤال واحد، إلا أنه

يحمل الكثير من الأسئلة في الوقت نفسه، وأجبته بجواب واحد، إلا أنه ينطوي على عدد من الأجوبة في الوقت نفسه. والسؤال منه والجواب مني غرضهما الإيضاح والشرح، وفي ذلك قوة للفكرة موضوع السؤال والجواب.

١ ـ ما الوحدة العربية؟

والسؤال الذي هو موضوع هذه السطور هو: ما الوحدة العربية؟ سؤال بسيط بكلمات قليلة، وكان جوابي بسيطاً وبكلمات قليلة أيضاً: الوحدة العربية هي أن تتحد الدول العربية لتكوين دولة عربية واحدة ذات كيان دولي واحد. إذاً فالهدف هو تكوين دولة عربية واحدة وليس شيئاً آخر، أقل أو أكثر من ذلك. وكلمتا الأقل والأكثر ليستا استطراداً لفظياً، كما قد يظن السائل المستوضح الكريم، بل لهما معنى محدد ومقصود سيتضح من خلال ما هو قادم من الحديث. وربما كان من المفيد إيراد تعريف للدولة، وهنا أيضاً لا بد من اللجوء إلى البسيط الواضح من التعريفات. إن الدولة كما تعرّفها الكتب المدرسية هي الكيان الذي تتوفر فيه عناصر الأرض والشعب والحكومة والسيادة. والسيادة تعني الحرية المطلقة للتصرف بالشؤون الداخلية والخارجية للدولة.

إذاً، أيها السائل المستوضح الكريم: الوحدة العربية هي تكوين دولة عربية واحدة بالتعريف الذي أوردناه للدولة. وأنت ربما تسأل مجدداً: وما الهدف من قيام هذه الدولة الموحّدة؟ وهو سؤال بسيط أيضاً إلا أنه ليس قليل الأهمية، لذلك فلا بد من الجواب عنه وببساطة أيضاً. وكلما فكرت في الجواب الأمثل عن هذا السؤال لم أجد أفضل من القصة التي وردت في كتب المطالعة في دراستنا الأولى، التي كنا نقرأها ونفهمها في قشرتها الأولى، ولكننا لا نفهمها في ما هو أعمق من تلك القشرة. والقصة تدور على الرجل الحكيم الذي حضرته الوفاة فاستدعى أبناءه وأحضر لهم حزمة من العصي فجمعها سوية، وطلب من أي منهم أن يكسرها وهي محزومة فعجز الجميع عن ذلك، ثم فرقها وطلب من أحدهم أن يكسرها واحدة واحدة، ففعل بسهولة، فقال لهم: إن العصي لا يمكن كسرها عندما تكون مجتمعة، ويسهل كسرها إذا كانت متفرقة. وهكذا أنتم يا أبنائي سيكون من المستحيل التغلب عليكم إذا كنتم متّحدين، وتسهل هزيمتكم إذا كنتم متفرقين. إذاً في الاتحاد قوة.

وهنا استطرد السائل المستوضح الكريم ناقلاً الحديث من البسيط إلى شيء من التعقيد، فسأل: لماذا يحدث ذلك؟ فقلت له وماذا تعني بهذا السؤال؟ فقال: بعبارة أخرى لماذا تختلف الأقطار العربية عندما تتّحد عمّا كانت عليه قبل أن

تتّحد؟ فقلت له إن الفرق هو: **أولاً**، في حالة التفرّق يسهل على الكيان الصهيوني أن يضرب قطراً عربياً واحداً اليوم، ويضرب الثاني في السنة القادمة، والثالث في السنة التي تليها، ولكن الأمر يكون أكثر صعوبة عليه أن يضرب الأقطار العربية مجتمعة في دولة موحّدة، مرة واحدة. وتلك بديهية تقع في باب ما يمكن أن يدعى بالمعلومات العامة. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك أيها السائل المستوضح الكريم، فمن معلوماتي من درس الكيمياء القديم هناك فرق بين الخليط والمركب، فالخليط ينتج من جمع عناصر متعددة من دون أن تتفاعل، إذ يحتفظ كل عنصر بخواصه التي كان عليها قبل الجمع. أما المركّب فهو جمع عناصر كثيرة يحصل بينها تفاعل، تتغير فيه خواص كل عنصر التي كان عليها قبل الجمع، وينتج من المجموع شيء جديد يختلف عن خواص جميع العناصر التي تكوّن منها. إذاً، فالوحدة العربية سوف تجمع عناصر القوة في الأقطار العربية، ولكن هذه الأقطار سيتفاعل بعضها مع بعض، ومن التفاعل تنتج قوة جديدة ومزايا جديدة لم تكن موجودة في أي من الأقطار قبل أن تتحد. إذاً فالاتحاد قوة من دون شك.

وهنا أريدك أيها السائل المستوضح الكريم أن تتنبه إلى خطأ الكلام الذي نسمعه أحياناً عن أن جمع الأصفار على بعضها لا ينتج منه غير الصفر، وهو استعمال مغالط لهذا القانون (إن صح التعبير) في الحساب. إن الأقطار العربية ليست أصفاراً، بل هي أرقام، وإن لم تكن قياساً بالدول العظمى أرقاماً كبيرة، وحاصل مجموع هذه الأرقام هو من دون شك أكبر من أي من الأرقام الداخلة في الجمع. ربما كان ذلك كلاماً مكرراً ومألوفاً إلا أنه من دون شك كلام هام يتعلق بمصير أمة كبيرة وعظيمة.

٢ ــ هل سبب الدعوة إلى الوحدة يتعلق بمبدأ أو بمصلحة؟

وهكذا أخذ السائل الكريم يتوغل في الأسئلة، فقد تحرك تفكيره وتداعت لديه الأفكار فقال: ولكن لماذا تدعو إلى الوحدة العربية أي إلى وحدة الدول العربية؟ هل السبب يتعلق بمبدأ أو يتعلق بمصلحة؟ وسؤاله بالطبع مشروع ومهم كما هو واضح. لماذا أدعو إلى الوحدة العربية؟ وقد أجبته مستطرداً أن السبب هو مبدأ ومصلحة في الوقت ذاته. المبدأ هو أن العرب تربطهم من دون أدنى شك روابط كثيرة، تجعل منهم أمة واحدة، والأمة الواحدة لا بد من أن تتحد إذا ما وجدت في حالة غير حالة الاتحاد. أما الروابط فهي معروفة عند الجميع، وقد شرحها كتّابنا وأجادوا فيها، فهي اللغة والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة، والدين إلى حد بعيد، والمصالح المشتركة والعدو المشترك.. إلخ. إنها فعلاً عوامل مشتركة تجمع الحديث

عن العوامل المشتركة، فالعوامل المشتركة التي تجمع أمة من الأمم ربما لا تكون هي نفسها التي تجمع أمة أخرى. كما إن العوامل المشتركة التي تتوفر في أمة من الأمم ربما لا تتوفر كلها في أمة أخرى، وهكذا فلكل أمة وضعها الخاص بها. والقومية في نهاية المطاف وبمعنى من المعاني هي الخصوصية. في حالة الأمة العربية، هذه هي العوامل المشتركة التي تجمعها وتخلق عندها شعوراً بالتوحيد.

أما في ما يتعلق بالمصلحة أيها السائل المستوضح الكريم فأمر واضح أيضاً، إذ هل هناك ما هو أوضح من أن البلدان العربية في وضعها الحاضر لها مصلحة في أن تتحد في وطن يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، إذ تبلغ مساحته ١٣,٧ مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد نفوسه حوالى ٢٢٣ مليون نسمة، ويقع في قلب العالم وعلى الممرات الرئيسية فيه، إذ فيه مضيق جبل طارق وقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز، وفيه من عناصر التكامل الاقتصادي الشيء الكثير، فهناك الأرض الزراعية البالغة حوالى نصف مليار هكتار، كما في ١٩٨٩، وهناك المياه الضرورية للزراعة. ثم هناك الثروة النفطية والغازية، إذ فيه احتياطي نفطي بلغ حوالى ٦٣٢ مليار برميل في نهاية سنة ١٩٩٠، وفيه من المواد الخام اللازمة لصناعة الأسمدة الضرورية للزراعة كالفوسفات والكبريت والمياه والطاقة.

إن عناصر الإنتاج، بتعريفها التقليدي المكوّنة من الأرض ورأس المال واليد العاملة والتنظيم وكل ما هو لازم لقيام تنمية اقتصادية متوفرة. إن توزيع عناصر الإنتاج هذه يدلل على أن الأقطار العربية متكاملة في ما بينها وتكوّن وحدة اقتصادية كبيرة عندما تتحد، وتشكل من دون شك قوة اقتصادية تنافس الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم. لقد كتب الكثير عن المصالح المشتركة بين البلدان العربية من جميع الوجوه الصناعية والزراعية والتجارية والثقافية والسياحية والمواصلات والنقل والتعليمية والتقنية والبحثية. تلك هي المصلحة من قيام الوحدة.

قال السائل المستوضح الكريم: ولكن كل ذلك كلام معروف ومعاد وليس فيه من جديد. قلت: نعم هو كذلك، إلا أن كونه معروفاً ومكرراً لا يعني أنه غير صحيح ولا يعني أننا يجب ألا نهتم به، فالمهم ليس أن يكون الكلام جديداً بقدر ما يجب أن يكون صحيحاً ومهماً. إن مزايا الوحدة العربية والأسس التي تقوم عليها قد شرحت وكتب عنها الكثير إلا أنها لم تتحقق، فلماذا؟ هذا سؤال مهم. لماذا لم تتحقق الوحدة العربية؟ هل هناك قصور فينا نحن الجمهور العربي، فلا نعي ما هو في صالحنا أم أننا نعي ذلك، إلا أننا غير قادرين على التغلب على العوامل المضادة للوحدة في داخل نفوسنا؟ علينا أن نفتش عن السبب للمعالجة، إذ لا سبيل لنا،

بل لا مناص لنا من تحقيق وحدتنا. وهكذا بدأ السؤال الواحد يتشعب إلى الكثير من الأسئلة وبدأ الموضوع ينتقل من السهل البسيط إلى الصعب المعقّد.

٣ ـ هل يتطلب تحقيق الوحدة أن نقدم تضحيات؟

قال السائل المستوضح الكريم: عندي سؤال أودّ أن تجيب عنه: هل يتطلب تحقيق الوحدة أن نقدم تضحيات معينة في سبيلها؟ إذا كان الأمر كذلك، فالوحدة إذاً لها ثمن علينا أن ندفعه أليس كذلك؟ فأجبته بالإيجاب. نعم هناك تضحيات يجب أن نتحملها وثمن علينا أن ندفعه. والسبب في ذلك يكمن في طبيعة الأشياء. أليست الوحدة تتضمن انتقالاً من حال إلى حال، من وضع معين إلى وضع أعلى منه في سلم التطور الاجتماعي؟ إذاً فالانتقال من حال إلى حال لا يتحقق وحده بل لا بد من بذل جهود معينة لتحقيقه، والجهود هي نوع من التضحية. ثم هل هناك شيء يمكن أن يتحقق في مجال التطور الاجتماعي من دون ثمن؟ إذا كنت تعرف حالة من تلك الحالات فأرجو أن تدلني عليها. إنني أيها السائل المستوضح الكريم عرفت عن طريق العقل وعن طريق التجربة أنه لا يوجد شيء من دون ثمن. إن كل حالات التقدم التي حدثت في التاريخ كانت بثمن مهما تباينت أنواع ذلك الثمن، فالاستقلال كان بثمن، وانتشار الإسلام كان بثمن، والتنمية الاقتصادية لها ثمن، والتقدم العلمي له ثمن، واستتباب الأمن له ثمن، وتحقيق العدالة له ثمن، وهكذا أكبر خطأ يقع فيه الإنسان هو عندما يتصور أن هناك شيئاً من هذا النوع من دون ثمن.

وأود أن أزيد على هذا القول فأوضح لصاحب السؤال أن دفع الثمن ليس أمراً من قبيل أن تدفع شيئاً مقابل شيء. إنه بحد ذاته ليس أمراً سلبياً دائماً، فحتى دفع الثمن بحد ذاته لا يخلو من منافع. ومنعاً للالتباس أقول إن التضحية من أجل الوحدة مهما بلغت فإنها لأقل بكثير من منافع الوحدة ولا مجال للمقارنة بين الكفتين. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، فدفع الثمن بحد ذاته بغض النظر عن المردود له منافع أخرى مضافة، وتلك هي المنافع في الجانب النفسي المتصل بالطبيعة البشرية. إن الشيء الذي تعمل وتكدح من أجله يلتصق بنفسك ويزداد حرصك عليه بعكس الشيء الذي لا تكدح من أجله يكون ذهابه سهلاً على نفسك وحرصك عليه أقل. إن ما تحصل عليه مجاناً لا يحتل منزلة في نفسك تقديراً وحرصاً واهتماماً مثل ما تحصل عليه بجهد وتضحية. إذاً دفع الثمن بحد ذاته تجربة تتدرب فيها النفس البشرية على صفات حميدة هي الحرص والتعلق والاهتمام والحماية، وهي صفات ضرورية للتقدم والازدهار.

ولكن هل يمكن الحديث عن التضحيات والثمن من دون أن نعرف ما تلك التضحيات وما ذلك الثمن؟ فحتى لو لم يوجه السؤال عن ذلك فإنني أتوقعه، وبالفعل انبرى ذهن السائل المستوضح الكريم ووجه لي ذلك السؤال. ما تلك التضحيات التي نتحدث عنها؟ وقد أجبته بما يأتي:

هناك نوعان من التضحيات: **الأول**، يتعلق بالحكم، و**الثاني**، يتعلق بحياة الناس. ولكن ما المقصود بذلك؟ إن الوحدة بحكم كونها انتقالاً من وضع في الحكم هو الوضع القطري إلى وضع آخر أوسع منه هو الوضع القومي، تعني بالضرورة حصول تغير في الحكم. والتغير هذا يتضمن أن تتنازل الدولة القطرية عن جزء من سيادتها إلى الدولة القومية. إن الوحدة بالمفهوم الاتحادي تعني وجود حكومة محلية قطرية تمارس بعض الصلاحيات ووجود حكومة قومية تمارس بعض الصلاحيات الأخرى. إذاً فذلك لا يحصل إلا عندما تقبل الدولة القطرية أن تتنازل عن بعض صلاحياتها لحكومة جديدة هي الحكومة القومية: أي تتنازل عن جزء من سيادتها.

إن هذه القضية ليست نظرية كما قد يتصور بعضهم بل هي مسألة عملية، فالقول بأن تتنازل الدولة القطرية عن جزء من سيادتها يعني أموراً تتعلق بالحاكم العربي، أي بالفئة الحاكمة العربية. وهنا يختلط ما هو مبدئي بما هو عملي، وما هو عام بما هو خاص.

إن الحكم في الوطن العربي مشكلة لم تتح الفرصة لدراستها والتمعن بسبب خصوصيتها وحساسيتها وتعلقها بالأشخاص. بعض المفكرين العرب يحاول أن يعزل هذا الموضوع عن المناقشة والدراسة، مدعياً أن تحقيق الوحدة يتعلق بالعوامل الموضوعية، أي بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وليس بالأشخاص. إن الأمر عندي ليس تماماً كذلك، فالعامل الشخصي مهم وموجود ومشكلة الحكم تشكل عقبة مهمة في طريق الوحدة.

أما الجانب الآخر، فيتعلق بمصلحة الجمهور، والمقصود بذلك الآثار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الفرد والمواطن عندما تتحقق الوحدة. إن اندماج الأقطار العربية بدولة واحدة يعني بالضرورة حرية الانتقال والإقامة وممارسة المهنة وانتقال رأس المال وفتح الأسواق للتبادل التجاري وتوحيد بعض الضرائب وجزء مهم من القوانين. إن كل ذلك لا بد من أن تكون له آثار سلبية في بعض المواطنين في المرحلة الأولى من حيث المساس بمصالحهم المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المباشرة. والأمثلة على ذلك موجودة، فما العمل إزاء ذلك؟ هذا السؤال لا بد من الإجابة عنه.

الجواب هو أن الوحدة في الأمد الطويل لا بد من أن تكون خيراً على الجميع، أي أن أحوال الجميع ستكون أفضل من جميع الوجوه في ظل الوحدة مقارنة بوضع ما قبل الوحدة. ذلك أمر صحيح. ولكن صاحب السؤال قد يسأل: إنني لا أسأل عن الأمد الطويل الذي قد يكون طويلاً حقاً، بل عن الأمد القصير، أي الآن وما بعد الآن بقليل مما هو عملي منظور. وهنا لا بد من الإجابة، فأجبت بما يأتي:

نعم هذا حق، ولكن هل يعدم العقل البشري الوسيلة لتنظيم هذه الأوضاع بحيث نستطيع معالجة مثل هذه الأضرار الواقعة على المواطن؟ الجواب كلا، فالتنظيم والإدارة وابتداع الإجراءات التعويضية لملاقاة ذلك أمور موجودة ومتاحة، ومن الممكن اللجوء إليها. هناك أمران مهمان في هذا المجال: **الأول**، أن جزءاً من البلدان العربية ذو إمكانات مالية كبيرة، فالمال وسيلة مهمة لمعالجة هذه المشاكل. إن الثروة عامل إيجابي نستطيع استخدامها كأداة لتسهيل الأمور ومعالجة المشاكل الجانبية. الأمر **الثاني**، هو أن العالم قد تكوّنت لديه خبرة واسعة في هذا المجال، فهناك تكتلات اقتصادية استطاعت عن طريق التنسيق العقلاني واستخدام العلم ومبتكرات الإدارة أن تلائم بين المصالح المتناقضة في الأمد القصير لمصلحة الأمد الطويل، ولعل من أهمها السوق الأوروبية المشتركة، ولا يبقى غير الإرادة والتوجه الجاد.

وبهذا الصدد أود الإشارة إلى ملاحظة ذات أهمية في هذا الموضوع، تكوّنت لديّ من خلال التجربة العملية. إن الأقطار العربية كلها أو بعضها قد مارست محاولات التوفيق والتلاؤم وإيجاد الحلول المشتركة للمشاكل، ولم تكن العقبة في هذه التجارب نقص المعلومات الفنية حول كيف نعمل ذلك؟ بل كانت في شيء آخر يتعلق بالإرادة والتوجه.

إن صياغة آليات العمل العربي المشترك غالباً ما كانت تترك للموظفين، وكان الموظفون في الغالب يتصرفون على أساس استغلال الجهات المتفاوضة الأخرى وليس التعاون معها، فيطلبون ما هو تعجيزي ويحاولون الحصول على أكثر مما يستحقون كأطراف في التنسيق، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الأطراف الأخرى، ويدفعها إلى اتخاذ الموقف نفسه فيصبح الاتفاق صعباً، وكثيراً ما كانت المفاوضات تخفق لهذا السبب. وواضح أن هذا الموضوع لا يتعلق بالمعرفة بقدر ما يتعلق بالموقف والإرادة. إن الإرادة إذا ما توفرت، والموقف الصحيح إذا ما تحقق فإن المعرفة الفنية بطرق التوفيق وتحقيق التلاؤم وتقليص الأضرار وتقليل الآثار السلبية

القصيرة الأمد يصبح أمراً ممكناً. وبذلك تقل الكلفة أو ربما تتلاشى. إن معالجة موضوع التضحيات التي تقع على عاتق الجمهور أمر ممكن، فقد مارسه غيرنا بنجاح ولا يوجد ما يمنع أن نمارسه نحن بنجاح أيضاً.

إن هذا الجواب وإن كان سليماً وملائماً إلا أنه يبقى للموضوع جوانب أخرى لا بد من التعرض لها. فمن هم أداة هذا التنسيق الذي نتحدث عنه؟ إنهم في الغالب موظفو الدولة وجهازها الإداري، وفي بعض الأحيان يصعب التفريق بين الموظفين والسياسيين.

إن الموظفين الذين يتولون العملية الفنية لإيجاد الحلول للمشاكل الناتجة من التوحيد في مختلف نواحي الحياة العامة يكونون في وضع خاص في أثناء عملية إيجاد الحلول والتفاوض، فهم يمكن أن يفكروا في مصالحهم الخاصة المتعلقة بأشخاصهم، أي أنهم معرضون لدفع ثمن وتقديم تضحية من أجل الوضع التوحيدي الجديد، الأمر الذي قد يجعلهم في وضع غير موضوعي.

***

وقال السائل المستوضح الكريم مرة أخرى: وماذا تلاحظ في مجال نظرة الإنسان إلى الأمر وقدرته على التفريق بين الأمد القصير والأمد الطويل، وبين المباشر الملموس وغير المباشر؟ قلت له: إن تساؤلاتك في محلها، فقد لاحظت من التجربة أن الإنسان كثيراً ما يوضع في موضع يطلب منه التفريق بين الأمد القصير والأمد الطويل، وبين ما هو مباشر وما هو غير مباشر. وأمر كهذا يتعلق بالقدرة على بعد النظر، أي امتداد النظر لما هو أبعد من المرئي الآن. في الموروث الشعبي مثل يعيب على المرء إذا كان لا يستطيع أن يرى الأمد البعيد، فيقال فلان لا يرى أبعد من أنفه، أي أنه لا يرى بعيداً. إن التغيير من وضع إلى وضع يحتاج إلى زمن من أجل أن يستقر الجديد، ويأخذ شكل نظام يحل محل النظام الموجود حالياً. إن وضع التجزئة هو وضع الأمد القصير، ووضع التوحيد هو وضع الأمد البعيد، وتضحيات اليوم هي الشيء المباشر الملموس، ومنافع الوحدة هي الشيء غير المباشر. الإنسان كائن يتميز بالعقل، والعقل لا يعني القدرة على فحص الحاضر بل هو القدرة على فهم المستقبل، أي الامتداد في البصيرة إلى ما هو أبعد من الحاضر. لذلك كان الإنسان الواعي هو الذي يرى المستقبل وليس الحاضر فقط.

وهناك أمر متصل بذلك، هو التفريق بين المباشر وغير المباشر. إن العقل البشري المتطور يوفر للإنسان قدرة على الفهم الصحيح لحجم الأشياء وأهميتها،

فما هو مهم ليس ما يستطيع الإنسان لمسه مادياً بالحواس المجردة الآن فقط، لأن الأهمية لا تكمن في ذلك بل في طبيعة الشيء نفسه.

إن المواطن المتطور الواعي يستطيع أن يرى منذ الآن المنافع الاقتصادية التي تنتج من الوحدة، وإن لم تكن ملموسة لديه بالمعنى المادي لأنها لم تتحقق بعد، كما إنه لا يقيم الأشياء على أساس أنها تتعلق به شخصياً دون غيره. إن المنافع غير المباشرة قد تكون أكبر من المنافع المباشرة.

لعل من الأمور التي تفرّق الإنسان الواعي عن الإنسان القليل الوعي، أو بعبارة أخرى الإنسان المتطور عن الإنسان المبتدئ في سلم التطور، هو أن الإنسان الواعي يستطيع أن يرى المستقبل بوضوح أكثر ويحسب له حساباً ويدخله في خططه، في حين أن الإنسان القليل الوعي ينصب اهتمامه على الحاضر، وفي الغالب لا يعير المستقبل اهتماماً كافياً، ولا يدخله في حساب خططه. والإنسان المتطور يستطيع أن يرى الأشياء غير الملموسة أو غير المادية، فما هو مهم ليس فقط ما هو ملموس كالحصاة التي يستطيع أن يراها ويضعها في يده. لذلك كان الإنسان المتطور أكثر فهماً لطبيعة الحياة، وتركيب المجتمع العصري الحديث حيث تتشابك الأمور، ويؤثر بعضها في بعضها الآخر وتتعقد العلاقات فيها. إن الفرد القليل التطور في الغالب يقيس الأمور بأثرها المباشر الملموس فيه شخصياً الآن، في حين أن الفرد المتطور الواعي يدرك أن الحياة العصرية أكثر تعقيداً من ذلك، فالمجتمع كل مترابط والمستقبل وليد الحاضر، ومصلحته لا تكمن في الأمور المادية الملموسة المتعلقة به شخصياً الآن. فهل كان جوابي كافياً أيها السائل المستوضح الكريم؟ آمل أن يكون كذلك.

* * *

ويبدو أن السائل المستوضح الكريم كان يريد إيضاحاً أكثر، بالرغم مما يدل على أنه وجد جوابي معقولاً، فقال متسائلاً: وهل لديك أمثلة على ذلك أستطيع أن أستدل بها، إن الشيء النظري تدلل عليه أمثلة عملية؟ قلت نعم. أنظر إلى العالم الجديد المكون من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. لقد هاجر الأوروبيون إلى هاتين القارتين، واستوطنوا فيهما وكانت غالبية المهاجرين إلى أمريكا الشمالية من دول أوروبا الغربية التي بدأت فيها النهضة الأوروبية كالإنكليز والألمان والاسكندينافيين، في حين كانت الأغلبية التي هاجرت إلى أمريكا الجنوبية من الإسبان والبرتغاليين. وقد نحتت كل من الفئتين لها كياناً في القارة التي هاجرت إليها، وبذلك خلقت الولايات في أمريكا الشمالية والجنوبية، وكانت هذه

الولايات بمثابة دول مستقلة. إلا أنه يلاحظ أن الولايات في أمريكا الشمالية استطاعت ببعد نظرها ونظرتها إلى المستقبل أن تستقل عن بريطانيا، وأن تتحد بنظام فدرالي مكونة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت مقاطعات كندا أن تستقل وأن تكوّن الكيان الكندي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، عندما اختلفت بعض الولايات الجنوبية مع الولايات الشمالية حول موضوع الرقيق الأسود وأرادت أن تنفصل، شنّ الشمال عليها حرباً ضروساً استطاع من خلالها إرجاع الوحدة وبناء الولايات المتحدة الأمريكية دولة موحّدة. ومما لا شك فيه أن وحدة تلك الولايات التي كانت قبل الاتحاد مستقلة الواحدة عن الأخرى، حتى أن بعضها كولاية تكساس كان لها تمثيل دبلوماسي خارجي، هي العامل الحاسم في تكوين قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي قوتها السياسية.

لقد كان لبعد النظر والوعي والنظر إلى المستقبل الدور الحاسم في تفضيلها الاتحاد على التفرقة، التي لو أنها سادت لما كانت تلك البلاد على ما هي عليه الآن. وبالمقابل فإن الأسبان والبرتغاليين الذين فتحوا أمريكا الجنوبية، ونقلوا نظم الإقطاع إليها، والذين كانوا أقل نضجاً ووعياً وتقدماً من شعوب أوروبا الشمالية، لم يكن لديهم ذلك النظر البعيد، فكوّنوا دولاً مستقلة وتغلبت الرغبة بالهيمنة والحكم والاستئثار بالسلطة على حكامها، ففضلوا الحكم على القوة الجماعية في المستقبل، وبقيت تلك الدول على ما هي عليه وتحولت بالتدريج إلى دول غير مستقرة تسودها الانقلابات والأنظمة العسكرية كتعبير عن الرغبات البدائية عند الحكام في مجرد الحكم والسيطرة والاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل. لقد بقيت تلك الدول مجزّأة، ولم تستطع أن تكوّن كتلة اقتصادية واحدة تتفاعل فيها عناصر الإنتاج، وتتكامل لتحقيق النتيجة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حتى وصلت إلى الوقت الحاضر حيث بدأت تشعر بأهمية التكتل والتكامل، فأنشأت منظمة دول أمريكا اللاتينية وقامت محاولات لإنشاء الكتل الاقتصادية والأسواق المشتركة ولكن بعد التجربة المرة.

إن أمريكا الشمالية نفسها، وبالرغم مما حققته من تقدم بسبب الوحدة التي حققتها منذ الاستقلال، أصبحت اليوم تشعر بضرورة المزيد من خطوات التوحيد، فنجدها الآن تسعى إلى تكوين سوق مشتركة بين الولايات المتحدة نفسها وكندا والمكسيك، وهو ما تم تحقيقه مؤخراً من خلال منطقة التجارة الحرة بينها. ثم هناك المثل الأوروبي الواضح، فأوروبا التي تتكون من دول وقوميات متعددة، عانت من ويلات الحروب والتناحر إذ حاولت فرنسا بقيادة نابليون الاستيلاء على الدول الأخرى، ثم قامت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية

الثانية بسبب محاولات ألمانيا الهيمنة على الدول الأخرى. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبسبب المعاناة والتجربة القاسية من وضع الصراع، دخل زعماء هذه القارة في التفكير بالمستقبل، فاستطاعوا بوعيهم ونضجهم وبعد نظرهم أن يتخيلوا ما يمكن أن تكون عليه أوروبا إذا ما اتحدت، ففضلوا التقارب والتفاهم والسير في طريق التوحيد بدلاً من المجد القطري، إذا صحّ التعبير.

وهكذا استطاعت تلك الدول، بفضل نزعتها العقلانية وبعد نظرها وخيالها الواسع وقدرتها على ضبط النفس والتغلب على سلبيات الماضي، أن تختط منهجاً جديداً هو منهج التوحيد والتعاون والسير في طريق الوحدة بدلاً من المنافسة والصراع والحروب. كما إنها استطاعت بفضل المنهج الجديد أن ترى المستقبل حيث نمت قوة الولايات المتحدة وقوة الاتحاد السوفياتي (السابق). وهكذا ما أن برزت هذه القوى والكتل الاقتصادية العملاقة حتى ظهرت أوروبا الغربية ككتلة اقتصادية جديدة (الجماعة الأوروبية) تستطيع أن تتنافس بجدارة مع الكتل الأخرى. ونراها أيضاً تتبع إنشاء الكتلة الاقتصادية بتقارب سياسي فتسير في طريق التوحيد السياسي الذي تجلّى مؤخراً في اجتماع القمة في هولندا حيث اتخذ القرار في السير في طريق الوحدة السياسية وتكوين **الاتحاد الأوروبي** من خلال ما سمي **اتفاق ماستريخت.**

إن أوروبا الغربية المكوّنة من قوميات مختلفة تماماً والتي قامت بينها أكبر الحروب العالمية وأشدها لأكثر من مرة استطاعت أن تسيطر على مخلفات الماضي، وأن تتجه إلى المستقبل بفضل النضج وبعد النظر ونفاذ البصيرة وتفضيل الأمد الطويل على الأمد القصير، فتختار ما هو صحيح ونافع بالرغم من كل شيء. أليست هذه أمثلة جيدة على صحة ما نقول؟ أظنني أيها السائل المستوضح الكريم قد أجبت الآن عن أسئلتك.

٤ ـ هل تبني حجتك الوحدوية على أساس القومية أو المصلحة؟

قال: نعم. ولكن!. قلت: ولكن ماذا؟ قال: لدي سؤال آخر. قلت: هات ما عندك. قال: هل تبني حجتك بالوحدة على أساس القومية أو على أساس المصلحة؟ ومن أجل توضيح السؤال أكثر أضعه هكذا: هل يجب تحقيق الوحدة العربية بسبب كوننا عرباً ننتمي لقومية واحدة أو أنها يجب أن تتحقق لأنها مفيدة لنا نحن العرب؟ قلت له: من أجل أن أجيب عن سؤالك، اسمح لي أن أقول بعض الكلمات عن القومية. هناك تعريفات كثيرة للقومية موجودة في الكتب، ولكنني أريد أن أقول باختصار إن القومية هي الشعور المشترك، والشعور المشترك

هذا لا بد من أن تكون له أسباب هي العوامل المشتركة. إلا أن هذه العوامل ليست واحدة بالنسبة إلى جميع الأمم، فهي قد تتباين من أمة إلى أخرى، إذ المهم هو وجود الشعور المشترك. وفي حالتنا نحن العرب، الشعور المشترك تسببه عوامل كثيرة منها اللغة والتاريخ المشترك والدين المشترك (إلى حد بعيد). . .الخ، مما سبق أن ذكرناه. المهم هو وجود شعور مشترك بالانتماء الموحّد. أليس ذلك موجوداً بالفعل؟ هل يستطيع أحد أن ينكر وجود هذا الشعور المشترك؟ وهل أحتاج إلى إيراد الأمثلة الدالة عليه؟ إنه موجود والأدلة عليه كثيرة وفي جميع حقب التاريخ. كما يلاحظ أن هذا الشعور المشترك يزداد قوة ويتسع نطاقه كلما ازداد التقدم الاجتماعي والثقافي وازداد الوعي السياسي، فهو في توسّع مستمر. إنه موجود في جميع نواحي الحياة وفي جميع الأقطار العربية، وإن تفاوت من قطر إلى آخر، إلا أنه موجود. لذلك فيكفي أنه موجود ليكفينا عناء النقاش. إن بعضنا يحب أن يبحث كل شيء وذلك أمر جيد، فالرغبة في البحث في النهاية لا يمكن إلا أن تكون عاملاً إيجابياً، إلا أن ذلك لا يمنع أن نفرق بين حالة وحالة. إن الشعور بالانتماء المشترك وبالقومية موجود، وأقوى برهان فلسفي عليه هو أنه موجود واقعياً، ويجب أن يكون ذلك كافياً لإثباته فكرياً، بالرغم من أنني لست ضد أن نبحث في ماهية القومية وعوامل تكوينها ونخوض في التفكير فيها كما اعتدنا عليه في الأدبيات القومية المعروفة.

إنني مستعد للنقاش إذا قال أحد إن هذا الشعور غير موجود، أي إذا شكك بوجوده. إذا أقرّ بوجوده فلا أظن أننا يجب أن نذهب بعيداً في تحليل ماهيته. إنني أعتقد جازماً أنه موجود مستنداً إلى الملاحظة الواقعية، وإلى ما يسمى بمعلومات الحصافة الاعتيادية. إذا كان الأمر كذلك، فالوحدة العربية يجب أن تقوم لأنها تعبير عن الشعور المشترك، فإذا كان هذا الشعور موجوداً، وإذا كان ذلك الشعور مقروناً بالنضج والوعي والتطور، فجدير بنا أن نعبّر عن ذلك الشعور بتحقيق الوحدة.

هذا من ناحية، أما من ناحية المصلحة فمن هو الذي يستطيع أن يقول إن تحقيق الوحدة لا يحقق المصلحة العامة لمجموع الوطن العربي في الأمد الطويل؟ وهنا أقصد بالطبع المصلحة العامة، أي مصلحة العدد الأكبر في التقدم الاقتصادي والتنمية والتطور الاجتماعي ورفاه الأكثرية المادي والمعنوي، وعلى الأمد الطويل. وهنا أيضاً أكون مستعداً للمناقشة إذا ما قدّم لي أحد الأدلة على عكس ذلك. هل يستطيع أحد أن يقول إن الوحدة لا تحقق المصلحة العربية العامة في الأمد الطويل؟ إنني لم أسمع ولم أقرأ عن أي قول من هذا النوع، بالرغم من وجود أعداء الوحدة العربية. إذاً، فالمصلحة موجودة، لذلك ولهذا السبب أيضاً

علينا أن نستجيب لهذه المصلحة المشروعة للأغلبية من شعبنا في الأمد الطويل. إذاً فالدعوة إلى الوحدة العربية تستند إلى الشعور القومي وإلى المصلحة في الوقت نفسه. هذا إذا جاز الفصل بين الأمرين بهذا الشكل.

وهنا أيها السائل المستوضح الكريم أودّ لفت الانتباه: إننا كثيراً ما نفصل أموراً بعضها عن بعض من أجل المناقشة، وهي ليس منفصلة، الأمر الذي قد يوحي للقارئ بأنها فعلاً منفصلة وهي في الواقع ليست كذلك. إن الشعور بوجود مصلحة مشتركة، مادية كانت أم معنوية، يقوّي الشعور القومي، أو الشعور القومي نفسه يدفع إلى تلاؤم المصالح وتهذيبها. والشعور بالانتماء المشترك تمتزج به العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية، والعوامل المادية بالعوامل المعنوية. إن معرفة المصالح المشتركة بحد ذاتها تقرب الناس روحياً من بعضهم البعض، والتقارب يزيد انصهارهم واندماجهم وبذلك يقوى الشعور القومي، وهكذا. على كل حال ومن أجل المناقشة والبحث قمنا بتناول الأمرين، كلّ على انفراد: القومية والمصلحة. إن دعوة الوحدة العربية الحالية تقوم على الاثنين في الوقت نفسه.

❊ ❊ ❊

وقال السائل المستوضح الكريم مستطرداً: ولكنّ هناك أشخاصاً وقادة لا نشك في إخلاصهم ومقاصدهم النبيلة لخدمة شعوبهم لم يكونوا في هذا الاتجاه. فماذا عساك تقول عنهم؟ قلت: نعم هذا ممكن، ولكن دعني أتوغل في هذا الموضوع بعض الشيء. إنني أتحدث عن بعد النظر والوعي والنضج السياسي، بحيث يستطيع المرء أن يرى المستقبل بوضوح، فيأخذ الموقف الذي يؤدي إلى الطريق الصحيح الذي يوصل إلى مستقبل أفضل. لديّ مثال جيد طالما فكرت فيه منذ أن حدث ولا أزال أعدّه حالة تصلح لشرح هذا الموضوع. كانت الباكستان دولة واحدة بشطرين: باكستان الشرقية وباكستان الغربية، وحصل أن قامت في باكستان الشرقية حركة انفصالية بقيادة المرحوم مجيب الرحمن وحزب عوامي، من دون أن أخوض في البدايات والتاريخ.

إن تلك الزعامة، لا بد من أنها تملك حججاً ومناقشات تبرر بها دعوتها إلى الانفصال. ربما أن تلك القيادة لم تكن سيئة النية عن عمد، ولم تكن تقصد إلحاق الضرر بالشعب. ربما كل ذلك كان صحيحاً، كما إنها قد بذلت الجهود وكافحت وتحملت الأذى وقدمت تضحيات. وبعبارة أخرى، كانت تلك الحركة بالقياس الاعتيادي حركة لا تنقصها الحماسة والإخلاص في العمل وجميع شروط الحركة

الوطنية. إلا أنها لم تستطع أن ترى بعيداً، ولم تستطع أن ترى المستقبل. إن قيادة تلك الحركة لم تكن بعيدة النظر في مشاعرها وهواجسها الداخلية وما يدور فعلاً في نفوسها وما يحركها في ذلك الاتجاه من الرغبة في الحكم، بكل ما ينطوي عليه ذلك من اعتبارات ذاتية واهتمام بالحاضر على حساب المستقبل واستجابة للذات على حساب الصالح العام. فكان لها ما أرادت وانفصل ذلك الجزء من باكستان وقامت دولة بنغلاديش وحصل ما حصل لها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم. والآن يحق للباحث أن يسأل: هل حقاً كان ذلك في مصلحة شعب بنغلاديش؟ هل بنغلاديش الآن في وضع أفضل مما كانت عليه قبل الانفصال؟ إنه سؤال هام لا بد من أن يسأل. إن بنغلاديش اليوم هي بجميع المقاييس من أفقر دول العالم إن لم تكن أفقرها إطلاقاً.

هذا من الناحية المادية، أما من الناحية المعنوية، فهل أن بنغلاديش الآن أفضل مما كانت عليه سابقاً؟ من يستطيع أن يجيب بنعم عن هذا السؤال؟ إنها بلد غير مستقر في الداخل إذ لم يستطع الحكم العسكري فيها أن يستقر، ولا استطاع الحكم المدني أن يستقر، ونظامها واقع بسبب الفقر تحت تأثير الغرب المستعمر، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. هل الفرد في هذه البلاد يتمتع الآن بحرية أوسع مما كان عليه في السابق؟ لا أظن ذلك أبداً. هل حصل تطور إيجابي في أي ناحية من نواحي حياته الروحية والمعنوية، سواء على الصعيد الخارجي أم الداخلي؟ لا أظن ذلك. إذاً لماذا قامت تلك الحركة التي قسمت بلاداً كانت موحّدة بسكانها ومواردها وقواها المادية والمعنوية؟ إن الذي يقوم بحركة كتلك الحركة، ويخوض الحرب ويقدم التضحيات، ويسبب كل الذي حدث لتلك البلاد، ألا يجب أن يكون من أجل تحقيق تقدم ما في ناحية من النواحي في الأقل؟ ألا يجب أن يكون لكل تلك التضحيات مردود؟ إنني لا أجد أن بنغلاديش الآن أفضل مما كانت عليه في السابق في الأقل، إن لم تكن في وضع أسوأ بسبب الانفصال نفسه.

إذاً فمن هذا المثال يمكننا أن نرى أن من الممكن أن يحصل في التاريخ عمل دوافعه الظاهرة وطنية، إلا أنه في حقيقته وأعماقه ليس كذلك. إن الغرائز والدعاية والعوامل الذاتية ونقص الوعي والتخلف الاجتماعي عوامل يمكن أن تخلق تحركاً يوحي بأنه في اتجاه التقدم وبأن دوافعه نبيلة مخلصة، إلا أنه يؤدي في النهاية إلى عكس ذلك لأنه كان في الأساس قائماً على قصر النظر والوقوع تحت تأثير الغرائز والرغبة في الحكم والعوامل الذاتية. ومثل ذلك كالإنسان المسجون في زنزانة يتحرك فيها من جدار إلى آخر ذهاباً وإياباً متصوراً أنه يتحرك ويتقدم، إلا أنه في الحقيقة لا يستطيع أن يذهب إلى أبعد من الجدران، فهو يدور في حدود لا يلبث أن ترده إلى ما كان عليه منهك القوى مكسور المعنويات. إنه حبيس تلك الجدران وهو لا يدرك في

البداية ذلك إلا بعد أن يرتطم بها ذهاباً وإياباً. إنه يتحرك لكنه لا يدرك في البداية أنه باق في مكانه إلا بعد أن يجرب تلك الحركة فيجدها إنهاكاً واستنزافاً، وليست تقدماً إلى الأمام. فهل أعجبك المثال؟ فإن كان الأمر كذلك فهل تستطيع أن تستعمله للقياس على أمثلة أخرى لا تزال في بداياتها؟ في عالم اليوم وفي الوطن العربي بالذات حركات انفصالية يتصور قادتها والكثير من أتباعها أنهم في طريق الحق وفي صميم الوطنية، وأن مقاصدهم نبيلة خالصة لوجه الحق. إن ما أقوله لهؤلاء هو أن يتفحصوا مشاعرهم جيداً ويختبروا دوافعهم الحقيقية، وأن يفكروا بالمستقبل قبل أن يذهبوا بعيداً في عملية استنزاف القوى وهدر الطاقات منهم ومن غيرهم، فالعاقل هو الذي يستطيع أن يرى المستقبل، والمخلص هو الذي يستطيع أن يحسب حساب مصلحة الأكثرية المادية والمعنوية الآن وفي المستقبل، ويقاوم المشاعر الذاتية ومغريات الحكم والمصالح الذاتية المزينة بغلاف المصلحة العامة عن وعي أو من دون وعي.

تحدثت أيها السائل المستوضح الكريم عن العالم الخارجي، ولدينا مثال من الوطن العربي نفسه ألا وهو انفصال سوريا عن مصر في أثناء عهد الوحدة. كان الحديث يدور في سوريا على مساوئ النظام الجديد. فكان يقال إنه فردي وغير ديمقراطي، ويحاول تعميم تجربة مصر وأوضاعها على سوريا، وإن الروح السائدة في النظام روح قطرية مصرية وليست قومية عربية، وإن المخابرات هي التي تتحكم في شؤون الدولة، إلى آخر مما عرفناه عن تلك المرحلة. إن الذي كان يقال لا يخلو من بعض الصحة، كما إن الجمع الذي كان يناهض النظام القائم آنذاك لم يكن يخلو من عناصر وطنية وعناصر قومية مخلصة فعلاً. ثم حدث الانفصال، فماذا كانت النتيجة وماذا حصل في ما بعد؟ ويحق لنا اليوم أن نسأل هل سوريا اليوم في وضع أفضل مما كانت عليه في أثناء عهد الوحدة؟ هل هي أقوى مما كانت عليه، وهل النظام الذي ساد بعد الانفصال أفضل من النظام الذي كان موجوداً؟ إنني لا أعتقد ذلك، فلا سوريا أقوى مما كانت عليه، ولا النظام أفضل، ولم تحقق سوريا شيئاً جديداً ما كانت لتحققه من دون الانفصال، هذا إن لم يكن العكس تماماً من ذلك.

ومصر نفسها لم يكن يستطيع حاكمها أن يجرها إلى كامب ديفيد، وأن يضعها في الفلك الأمريكي الذي أدى إلى ما أدى إليه في ما بعد، لو كانت الجمهورية العربية المتحدة قد بقيت موحّدة. ربما يقول من يقول: إن ذلك ليس أكيداً، فهو مجرد فرضية، وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكننا في الوقت نفسه عندما نعتمد على المنطق البسيط والحصافة الاعتيادية يمكننا أن نقول: إن الذي حصل في مصر كان أصعب من أن يحصل في ظل الوحدة مما حصل في ظل الانفصال لأسباب واضحة تتعلق بوضع سوريا واتجاهات الرأي العام فيها.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم، بالرغم من هذا التحفظ، أستطيع أن أقول إن وضع سوريا ومصر اليوم ليس أفضل إطلاقاً مما كان عليه أيام الوحدة. لا بل هما في وضع أسوأ. إن وضع الوحدة هو وضع القوة، ووضع الانفصال هو وضع الضعف، والضعف يجر إلى كل المساوئ القومية. إذاً هل كان من الحكمة وبعد النظر والوعي والنضج أن يحصل الانفصال؟ الجواب بنظري: كلا.

٥ ـ هل هناك شروط للوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: كل ذلك حق لا أستطيع أن أقول عنه شيئاً. ولكن قل لي: هل تضع الوحدة هدفاً قومياً قبل جميع الأهداف الأخرى؟ هل الوحدة قبل كل شيء آخر؟ ألا تؤمن أن الوحدة يجب أن تكون لها شروط؟ قلت: هذا حوار قديم سبق أن دخلت فيه، وكان لي فيه رأي، وكنت مستعداً لأن أغيره بمرور الزمن لو أنني وجدت الأدلة المقنعة على ضرورة تغييره، إلا أنني لم أجد تلك الأدلة حتى الآن، لذلك فإنني لا أزال أرى أنه بالرغم من وجود أهداف قومية أخرى إلا أن لهدف الوحدة خصوصيته ووضعاً خاصاً، فهي تأتي أولاً وبعدها تأتي جميع الأمور الأخرى.

وواضح أن هذا السؤال لا يأتي من فراغ بل وراءه وقائع. لقد سبق أن سنحت فرص لتحقيق وحدة بين قطرين أو أكثر، واعترض ذلك موضوع شكل النظام، هل يكون ديمقراطياً؟ هل يكون ملكياً أو يكون جمهورياً؟ سبق أن كنا نقول في صدد مشروع وحدة بين قطرين أحدهما ملكي والآخر جمهوري: إننا مع الوحدة بشرط أن يكون النظام جمهورياً، وهكذا مما هو معروف. إنني أيها السائل المستوضح الكريم أرى أن الوحدة كهدف هي أكبر وأهم من موضوع نظام الحكم، ملكياً كان أم جمهورياً، وأن الوحدة يجب ألا توضع عليها أي شروط إطلاقاً، إن كانت فعلاً الفرصة متاحة لتحقيقها أو تحقيق خطوة على طريقها. والسبب بسيط، فالوحدة باقية والنظام متغير نستطيع أن نبدله، وأن نعدله متى أردنا. إن هذا الجواب يبدو بسيطاً لا يروق الذين يحبون التعقيد اللغوي والمناقشات النظرية. إننا عندما نتّحد نزيل وضعاً كله مساوئ، ونخلق وضعاً جديداً يفتح الطريق لكل الحسنات المقرونة بالتقدم والقوة وحفظ الكرامة والدفاع عن الاستقلال وسلامة الوطن. أما قضية شكل نظام الحكم فهي مسألة ثانوية وفرعية إذا ما قورنت بقضية توحيد الوطن والأمة، فشكل الحكم رهن إرادتنا، وبإمكاننا تغييره متى أردنا، وإن لم نغيره اليوم نغيره غداً، ولا سبيل إلى المقارنة بين الأمرين، الوحدة هي الأصل ونظام الحكم هو الفرع، والفرع لا يمكن أن يوضع قبل الأصل.

إنني لا أرى حكمة في وضع شروط على قيام الوحدة مهما كانت تلك الشروط. ووضع الشروط بحد ذاته يدل على أننا لم ندرك بعد أهمية الوحدة وخطورة الدور الذي تؤديه في رسم مستقبلنا والحفاظ على وجودنا كأمة حية. إنه من قبيل الاهتمام بالفرع على حساب الأصل.

وهنا تململ السائل المستوضح الكريم قليلاً في مكانه، وبدأ يتساءل مستوضحاً: ولكن كيف نستطيع أن نكون دولة واحدة من كيانات بعضها جمهوري وبعضها ملكي مثلاً؟ الجواب عن ذلك يبدأ بالسؤال الآتي من قِبَلي، فأقول قبل أن أجيب عن سؤالك هذا أريد أن أسألك أنت: هل أن الإرادة الحقيقية للتوحيد متوفرة عند الأطراف المعنية؟ إذا كانت الإرادة الحقيقية متوفرة فإن العقل البشري لن يعدم أبداً إيجاد الصيغة التي تلائم بين الملكية والجمهورية. وهنا عليك أيها السائل المستوضح الكريم أن تعلم أن المقصود هو إبداع صيغ جديدة غير معروفة في العالم اليوم، إذ ليس من المحتم أن تقلد نظاماً موجوداً الآن، فالأنظمة الموجودة قد لا تسعفنا، لذلك علينا أن نجد صيغاً جديدة. ألم ينحت الأمريكيون نظاماً جديداً عندما ابتدعوا النظام الرئاسي الموجود عندهم الآن لأنهم لم يريدوا تقليد النظام الوزاري الشائع في العالم آنذاك؟ إن صيغ أنظمة الحكم لا حصر لها في مجال الإبداع، وهي ليست مقصورة على ما هو معروف الآن. المهم هو توفر الإرادة الحقيقية للتوحيد، فإذا كان ذلك متوفراً يهون كل شيء آخر، بما في ذلك ابتداع نظام حكم جديد ملائم.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أقول ذلك، ولا أعني أنني أقول بالاكتفاء بالوحدة، وإن الوحدة بحد ذاتها هي الهدف الوحيد الذي يجب أن نسعى إليه، فأنا أؤمن بأمور أخرى تتعلق بشكل نظام الحكم؛ وأنا أؤمن مثلاً بالحرية والديمقراطية وأؤمن بالتنمية والعدالة الاجتماعية، إلا أن جميع هذه الأهداف أمور تتعلق بنظام الحكم، وهي لا ترقى إلى مستوى الوحدة كهدف قومي. إن الوحدة تتعلق بوجودنا، وما يتعلق بالوجود لا يمكن أن يتساوى بالأمور الأخرى التي لا تتعلق بالوجود، بل بتحسين شروط الحياة وظروف المعيشة، وذلك أمر واضح، كما أظن.

سؤال استيضاحي آخر قفز إلى ذهن السائل المستوضح الكريم فطرحه عليّ قائلاً: ماذا يعني ذلك عملياً؟ هل يعني أن للوحدة أسبقية في مجال الزمن، أي وقت تحقيقها؟ الجواب نعم، بمعنى من المعاني، وهو أننا في الأحوال الاعتيادية يجب أن يتجه نضالنا وجهدنا إلى توحيد الوطن العربي. إلا أنني استدركت منعاً للالتباس، فقلت: إلا أن ذلك لا يعني أننا في هذا القطر أو ذاك عندما تسنح

فرصة لتحقيق خطوات في مجال الأهداف الأخرى لا نقوم بذلك بل ننتظر حتى قيام الوحدة. إننا في هذا القطر أو ذاك عندما تسنح الفرصة لتحقيق أي خطوة أو أي قدر في مجال التقدم، سواء أكان في مجال نظام الحكم السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي، نقوم بذلك وبكل حماسة، أي أننا لا نؤجل العمل من أجل التقدم لما بعد قيام الوحدة، إلا أننا في الوقت نفسه يبقى هدفنا الأساسي هو الوحدة. وحتى خطوات التقدم في مجال القطر يجب أن تكون مصممة (عندما يكون ذلك ممكناً عملياً) على أساس اعتبار الوحدة. وبعبارة أخرى، أستطيع أن أقول إنني كقومي أؤمن بالوحدة العربية أولاً، وإنني في الوقت نفسه ديمقراطي أؤمن بالحرية، وأؤمن بالتنمية وبالعدالة الاجتماعية. إن دولة الوحدة التي أسعى إلى بنائها هي دولة ديمقراطية متقدمة يسودها الرفاه والعدالة والنماء الاقتصادي. هذه ببساطة حدود الموضوع. ولندع جانباً المناقشات اللفظية التي تدور في علاقات الألفاظ وتتعمد أحياناً التعقيد والغموض مما هو ضار في النهاية، فنحن بحاجة إلى الوضوح والبساطة في شرح المفاهيم.

إن الأقطار العربية، أيها السائل المستوضح الكريم، من الأفضل أن تكون أقرب ما تكون إلى تحقيق الأهداف الأخرى؛ أي إنها وإلى أن تتحقق الوحدة يجب أن تحقق تقدماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، فذلك أفضل من أن تبقى في وضع الركود. لذلك يناضل الوحدويون وغيرهم في سبيل تحقيق تقدم في النظام الاقتصادي والاجتماعي بقدر المستطاع. ذلك أمر مفهوم لا جدال فيه، إلا أن هذا الأمر فيه نقطة مهمة هي العلاقة بين موضوع النضال الوحدوي والديمقراطية. قال السائل المستوضح الكريم: نعم، ما هذه العلاقة؟

وقبل أن أجيب عن هذا السؤال أود أن أورد الملاحظة الآتية: إنني أرى أن الوحدة العربية هي في مصلحة الجماهير العربية، وهي مطلبها، والجماهير العربية بتفكيرها البسيط وميولها الطبيعية مع الوحدة، ويعني ذلك أن الوحدة مطلب شعبي وهدف الجماهير. ومن هذا المبدأ أتوسع في صياغة الجواب عن السؤال. إذا كان الأمر كذلك، فذلك يعني أن الديمقراطية بمقدار ما تفسح المجال أمام الجماهير للتعبير الحر عن آرائها تقوي مطلب الوحدة وتدفع في اتجاهه. لقد ثبت ذلك عملياً بعد أن كان مجرد تحليل نظري. لقد اتضحت بمرور الوقت مساوئ التجزئة، وبان إخفاقها في تحقيق أي شيء مهم على طريق الأهداف العامة، وبدأت الجماهير تحس بذلك وتلمسه، فعندما تكون الجماهير مقيدة من قبل النظام القطري لا تستطيع التعبير عن نفسها يصبح النظام القطري هو المعبّر عن موقف القطر زوراً، وعندها يستطيع أن يأخذ المواقف التي تمليها عليه مصالحه كنظام. أما عندما يكون المجال

مفتوحاً أمام الجماهير للتعبير عن إرادتها، والجماهير ليست لها مصلحة شخصية في وضع التجزئة، بل على العكس تماماً، نجد أن الجماهير تأخذ الموقف القومي. وقد اتضح ذلك أخيراً وبشكل واضح. إذاً هناك علاقة خاصة بين هدف الوحدة ومقدار ما تتمتع به الجماهير من حرية التعبير عن نفسها من خلال النظام السياسي القائم في هذا القطر أو ذاك. الديمقراطية عامل مساعد للنضال من أجل الوحدة.

٦ ـ مَنْ هم الذين مع الوحدة، ومن هم ضدها؟

قال السائل المستوضح الكريم: والآن لدي سؤال آخر لا بد من أن أسأله. قلت له: اسأل ما تريد. قال: مَنْ هم الذين مع الوحدة ومَنْ هم ضدها؟ قلت له: إن هذا السؤال كثيراً ما أجيب عنه في الأدبيات القومية. قال: ومع ذلك أريد أن أسمع الجواب ثانية لمزيد من الوضوح والتأكيد. قلت له: الوحدة العربية تتيح لجميع أبناء الأمة أن يتفاعلوا من خلال حرية السفر والإقامة والعمل والدراسة والاستثمار وممارسة المهنة. ومن الطبيعي أن تكون الفرص أكبر عندما يكون المجال أوسع؛ أي عندما يكون الوطن كبيراً واسعاً مترامي الأطراف، فيه التنوع في المناخ والتعدد في الموارد، والتكامل في فروع الاقتصاد، مما لو كان صغيراً، ضيّق الفرص في كل شيء. والوحدة العربية هي العامل المهم في التنمية من خلال اتساع السوق وتكامل عوامل الإنتاج، والمصدر للقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الضرورية للاستقرار والأمن الداخلي والقومي، فيتحقق الهدوء والسلام والاستمرارية حيث تزدهر الحياة الاقتصادية والفنية والثقافية والعلمية، فيعم الرخاء وينعم الشعب بثمار التقدم والسلام. إن كل هذه المنافع وما يتفرع عنها ويتبعها من المنافع هي ثمار الوحدة التي تعم الجميع ويتمتع بها أفراد الشعب بمختلف طبقاته وفئاته، لذلك وعلى وجه الأكيد تكون الوحدة في مصلحة جماهير الشعب، الأمر الذي يحرّك مشاعرها ويستدر تأييدها. وهذا ما لمسناه قد حدث في الماضي ويحدث الآن. الجماهير الواسعة من الشعب مع الوحدة وفي اتجاهها، لأنها في مصلحتهم وتؤدي إلى خدمة أهدافهم المشروعة في الحياة. لا توجد فئة لا تستفيد من الوحدة في نهاية المطاف، وعلى الأمد الطويل، بل على العكس تماماً.

إنني أقول ذلك، وأعرف أن تحليلات كثيرة قد وردت في ما كتب في هذا الموضوع، تخوض في الطبقات وتفكيرها وما يحرك مواقفها، وكل ذلك معروف لا يغير من الأمر شيئاً، فالأمر لا يحتاج إلى تعقيد بل يمكن أخذه على أساس المنطق البسيط.

إن وحدة البلدان العربية هي في مصلحة جميع فئات الشعب وطبقاته، بغض النظر عن الدرجة، والتوقيت، إذ إن الاختلاف في درجة الاستفادة وتوقيتها أمر قابل، لأن يحصل في كل شيء تقريباً. المهم هو أن الجميع، بدرجة أو بأخرى، وعلى الأمد الطويل يحصل على منافع مادية ومعنوية من الوحدة.

بقي أن أجيب عن الشق الثاني من السؤال. من هم أعداء الوحدة، أو من هم العقبة في طريقها. الحكم هو العقدة المهمة في الحياة السياسية العربية اليوم، كما كان في الماضي. الفئات الحاكمة في الدولة القطرية هي العقبة في طريق الوحدة، لأن الحكم في الوطن العربي غالباً ما يتحول إلى ملك شخصي للحاكم. ولذلك نجد هذه الفئة تقيم الأحلاف في ما بينها، وتقاوم ظهور أي قيادة في الأقطار العربية الأخرى تدعو إلى الوحدة وتعمل على تحقيقها.

لذلك نجدها قاومت ظهور قيادة الرئيس الراحل عبد الناصر وتقاوم ظهور أي زعامة قومية جديدة في الوطن العربي الآن.

أما الحديث عن الفئة الرأسمالية المحلية كعدو للوحدة فهو أمر قابل للمناقشة. إن بعض الأفراد الرأسماليين يمكن أن يقفوا ضد الوحدة في وقت من الأوقات عندما تكون مصالحهم في الأمد القصير مع وضع التجزئة. إلا أنني أرى أنه في الأمد الطويل، وعلى أساس نظرة أوسع، فإن الوحدة يمكن أن تكون في مصلحة الفئة الرأسمالية نفسها، لأنها توسع أمامها الأسواق، وتسهل لها الحصول على عوامل الإنتاج واليد العاملة المدرّبة والمواد الخام، أكثر مما يمكن أن يوجد في ظل التجزئة.

الحكم هو العقدة وهو مصدر العداء للوحدة. والفئة الحاكمة هي عدو الوحدة، لأنها الفئة التي تتضرر من زوال وضع التجزئة.

❊ ❊ ❊

إن الذي يوجّه السؤال الآن ليس هو السائل المستوضح الكريم الذي أجبت عن أسئلته في ما مضى من السطور، بل سائل آخر كان موجوداً في تلك اللحظة. إنه زميل الأمس وصديق شخصي كان دوماً في الصف القومي وداعية من دعاة التوحيد العربي، وكان له ولا يزال في نفسي الود والتقدير. إنني لا أشك في صدق مشاعره ومواقفه السابقة.

إذاً لماذا يتساءل هذا الصديق القديم مشككاً في موضوع الوحدة؟ ولماذا يبرز سؤاله الآن بعد ما يسمى بحرب الخليج الثانية؟ الجواب هو أن الإيمان بالمبادئ

قبل أن تتحقق شيء، ولكنه شيء آخر عندما تدخل تلك المبادئ حيز التنفيذ، وما يتطلبه التنفيذ من ثمن وما يتخلله من أزمة. إننا عادة عندما نعتنق المبادئ نتصور أن تحقيقها أمر بسيط سهل لا يتطلب دفع الثمن وتقديم التضحية، ونتخيل أن ذلك التحقيق يأتي سلسلاً خالياً من الأزمات، وذلك هو التبسيط في فهم المبادئ عند من لم تعركه التجارب.

ثم قلت له: إذاً، أظن أنك تشكك بجواز استخدام القوة كوسيلة لتحقيق الوحدة. أليس كذلك، فسكت الصديق القومي القديم لأنه لم يستطع أن يقول نعم ولم يستطع أن يقول لا. لكنني فهمت أنه يقول نعم، إن استخدام القوة لا يجوز. لذلك بقي عليّ أن أجيب عن السؤال ولو كان خفياً لم يعلن عنه، فقلت: أيها الصديق القومي القديم، الوحدة العربية هدف قومي كبير وهي القضية المهمة للأمة العربية، وتحقيقها حدث جلل من شأنه أن يغيّر خارطة المنطقة ويدخل في الساحة الدولية دولة قوية جديدة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في وضع المنطقة وفي العلاقات الدولية عموماً، وهي تسيطر على مورد مهم هو النفط. إن فيها الجزء الأكبر من الاحتياطي النفطي في العالم. إن عملاً كهذا يقف في وجهه أعداء وتجابهه عقبات، هي الفئات الحاكمة في الوطن العربي والدول الاستعمارية الكبرى. إن هدفاً كهذا لا يمكن أن يتحقق بسهولة وبأسلوب بسيط، بل لا بد من النضال المستمر وبذل الجهود وقبول التضحيات. لذلك لا مناص من التكيف مع الظروف واختيار الأساليب بما يناسب تلك الظروف. فما يصلح لهذا الظرف لا يصلح لظرف آخر، وما يتلاءم من أساليب في هذه الحالة لا يتلاءم في حالة أخرى، وهكذا. إن التعقيد وصعوبة الظروف توجب تنوع الأساليب وتعدد الوسائل.

لذلك علينا ألا نستبعد وسيلة أو نخرج من الحساب أسلوباً، فكل شيء وما يناسبه. والقوة هي إحدى هذه الوسائل، لذلك لا يمكن استبعادها.

ولكن أشعر أن هذا الجواب ليس كافياً، فلا بد من تطويره بالمزيد من المناقشة. أيها الصديق القومي القديم، إذا كانت القوة وسيلة لتحقيق المبادئ مستبعدة بنظرك، فذلك يعني أن الثورة مستبعدة كوسيلة من وسائل النضال القومي والوطني. وإذا كان الأمر كذلك، ألا يعني أننا حكمنا على ثوراتنا الوطنية بالبطلان؟ إذا كان استخدام القوة غير جائز في النضال، إذاً كان علينا أن نقف ضد الثورات الوطنية التي تحققت في تاريخ الوطن العربي القديم والحديث، من ثورة الجزائر، إلى ثورات العراق، إلى ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر، إلى الثورات الفلسطينية والثورات الأخرى التي حققت الاستقلال للأقطار العربية.

وهنا يأتي موضوع الشرعية في المناقشة، ذلك الموضوع الذي تحدث عنه الإعلام الغربي كثيراً، وقلّده مع الأسف بعضهم في البلدان العربية، فما المقصود بالشرعية؟

وهنا اسمح لي أيها الصديق القومي القديم أن أستعرض معك قليلاً من تاريخ الفكر السياسي. ماذا يقول الفكر السياسي في موضوع الشرعية؟ مهما تعددت النظريات وتباينت، من أفلاطون إلى العصر الحديث، هناك ثلاثة مصادر للشرعية: **الأول**، هو الحق الإلهي، أي التفويض من الله وتمثيل الإرادة الإلهية، وهي نظرية استند إليها ملوك القرون الوسطى، كما إنها أساس الخلافة الإسلامية. فالحاكم هو ظل الله على الأرض، ويستمد شرعيته من التفويض الإلهي. المصدر **الثاني** للشرعية، هو الإرادة العامة المتمثلة بالثورة. وأهم من قال بذلك هم أصحاب نظرية العقد الاجتماعي بأشكاله المتعددة.

وخلاصة هذا الرأي هو أن الإنسان ولد ومعه حقوق طبيعية، هي حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية، وهي حقوق يملكها الإنسان قبل نشوء المجتمع وقيام الدولة. وعندما وجد الإنسان تلك الحقوق قد أصبحت مهددة بالاعتداء من قبل الآخرين، أنشأ الدولة للمحافظة على تلك الحقوق. وإذا ما أصبحت تلك الحقوق مهددة من قبل الحاكم يحق للأفراد الثورة وتغيير ذلك الحاكم والمجيء بحاكم جديد أصلح منه. كان ذلك هو الأساس الذي قامت عليه الثورة المجيدة في بريطانيا في سنة ١٦٨٨، والثورة الفرنسية، والثورة الأمريكية التي حققت الاستقلال وأوجدت دولة الولايات المتحدة. إذاً فالثورة كأسلوب هي مصدر للشرعية، ويجوز استخدامها وسيلة للمحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد الذين أنشأوا الدولة في الأصل من أجل حمايتها. وبتطور المجتمع نشأ المصدر **الثالث** للشرعية وهو الانتخاب الحر المباشر.

إذاً الثورة هي أحد مصادر الشرعية وأسلوب يمكن اللجوء إليه عندما تصبح المصلحة العامة مهددة بالخطر. لذلك لم يشكك أحد في الثورات التي قامت في الوطن العربي التي ذكرنا بعضها في ما فات. من كل ذلك نستطيع أن نستنتج أن استخدام القوة ليس أمراً خارجاً عن الشرعية لتحقيق هدف قومي كهدف الوحدة، واستخدام القوة يبقى أحد الأساليب الممكنة في عملية النضال الوطني والقومي.

* * *

وهنا أيها الصديق القومي القديم لا بد من إيراد بعض التوضيح منعاً لسوء

الفهم والالتباس الذي كثيراً ما يحدث. إنني عندما أقول إن القوة يمكن استخدامها، لا أعني استخدامها في كل الحالات وفي كل مجال، بل أقصد أن الثورة وما يتبعها من استخدام القوة يمكن أن تستخدم في بعض الحالات، وليس في جميعها، والانتخاب الحر المباشر هو أحد الأساليب وليس الأسلوب الوحيد. إنني ديمقراطي مؤمن بحرية الرأي والانتخاب الحر المباشر وكل ما يتبع ذلك مما يقع في عداد الديمقراطية السياسية الحديثة، إلا أنني أرى أيضاً أن الثورة باعتبارها عملية تغيير جذري للمجتمع يمكن أن تستخدم أساليب متعددة ومنها القوة في بعض الحالات لتحقيق الأهداف القومية.

أما موضوع متى، وفي أي حالة تستخدم القوة، ومتى وفي أي حالة يستخدم الانتخاب والاختيار الحر، فذلك ما لا يمكن التعبير عنه بمعادلة بل هو حكم يقع في عداد المهارة القيادية، إنه أمر انتقالي تقرره ظروف كل حالة.

إنني أيها الصديق القومي القديم أعتقد أن الذي يريد أن يعرف مساوئ الوضع العربي الراهن فليذهب إلى منطقة الخليج، وأن الذي يريد أن يدرس موضوع التناقض بين الصالح العام والصالح الخاص يجد في هذه المنطقة الحقل الملائم للدراسة. فالوضع في هذه الأقطار هو الفجيعة القومية بعينها، حيث يقف العقل عاجزاً عن فهم ما هو موجود، ويعجز الخيال عن أن يمتد في تصور بشاعة وفظاعة ما هو موجود. فللبدء في فهم هذه الفاجعة يكفي أن نعرف أن الفارق في توزيع الثروة بين السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات من جهة، والأقطار العربية الفقيرة من جهة أخرى، كبير، وكبير جداً، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي بالدولار في السودان في سنة ١٩٩٠ نحو ٢,٥ في المئة من نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في قطر، ويبلغ نصيب الفرد في اليمن سنة ١٩٩٠ نحو ٣,٤ في المئة من نصيب الفرد في قطر، أما نصيب الفرد في مصر فيبلغ ٣,٨ في المئة من نصيب الفرد في قطر في سنة ١٩٩٠[١].

إن الملكية الشخصية للأفراد الحاكمين أمر يشبه الأساطير حيث تتكدس هذه الثروة في المصارف الغربية التي تستخدمها لشتى الأغراض المالية والاقتصادية. إن الطريقة التي وصل فيها هؤلاء الحكام إلى الحكم معروفة في التاريخ الحديث لهذه الأقطار.

---

(١) احتسبت من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، الجدول رقم ٢، ص ١٣٨.

إن هذه الصورة القاتمة يقابلها فقر وحاجة ماسة في أقطار عربية أخرى، فالشعب الفلسطيني وحركة المقاومة الفلسطينية يعيشان في فاقة شديدة، وكذلك الأردن والسودان وموريتانيا واليمن. إن الذي يطّلع على تصرف هؤلاء الحكام إزاء العمل العربي المشترك يعرف بجلاء أنهم قاوموا بنشاط المؤسسات العربية بحجب المساعدة المالية عنها وعدم دفع الأنصبة التي يجب أن يدفعوها إلى هذه المؤسسات، الأمر الذي أسهم إلى حد بعيد في شل عمل الجامعة العربية ومؤسساتها. في وضع أقطار هذه المنطقة تفاصيل فظيعة، والمطّلع على هذه التفاصيل لا بد من أن يشعر بالفاجعة عندما يقارنها بالمعقول من التصرف، وبالحد الأدنى من الوطنية والنزاهة والشعور القومي والإخلاص لمبادئ الشرف والعدالة. لذلك ليس من الغريب أن نجد هذه الفئة الحاكمة عدوة لدودة للوحدة العربية ومستعدة لأن تعمل أي شيء لمنع تحقيقها.

٧ ـ هل الوحدة العربية عقيدة؟ وما علاقتها بالعقائد الأخرى؟

لقد كانت أجوبتي السابقة مادة للتفكير عند السائل المستوضح الكريم، فتحرك تفكيره وتشعّب به الحديث، والحديث ذو شجون، كما يقال؛ موجّها إلي سؤالاً جديداً: قل لي: هل الوحدة العربية عقيدة. فإن كانت كذلك، فما علاقتها بالعقائد الأخرى؟ وهنا أوضحت له أنني إذا أراد الجواب عن سؤاله، فيجب أن أقدم بعض الملاحظات مقدمة للموضوع، فرحّب بذلك.

قلت إنني لا أريد الخوض في التعريف الفني لكلمة عقيدة، ولكنني أريد أن أقول: إذا كان المقصود بالعقيدة، مذهباً فلسفياً كالمذاهب الفلسفية التي نعرفها، والتي ندرسها في كتب الفكر السياسي كالماركسية والوجودية والمذهب الديني، فالوحدة العربية ليست كذلك.

الوحدة العربية ببساطة هي إرجاع أمة إلى وضعها الطبيعي، أي توحيد وطنها في ظل دولة واحدة، بدلاً من وضع التجزئة الحالي. وقد سبق لي أن أوضحت أن الوحدة العربية هي التنفيذ العملي القومي، أي الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة، وأن هذا الأمر ـ أي الوحدة العربية والقومية العربية أمر في جوهره واحد، فالقومي لا يمكن إلا أن يكون وحدوياً، والذي يؤمن ويناضل من أجل الوحدة العربية لا يمكن إلا أن يكون قومياً، سواء قال ذلك أم لم يقل، لأن القومية العربية ليست إلا شعوراً بالانتماء وشعوراً بالمصير المشترك. لذلك فالوحدة العربية أو القومية العربية ليست مذهباً فلسفياً، وليست مدرسة فكرية. إلا أن ذلك لا يعني أن القوميين والوحدويين ليس لهم أن يصوغوا نظرية تحدد شكل

المجتمع الجديد من حيث نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهذا هو معنى القول: إن القومية العربية هي نقطة البداية، وهي روح النظرية وأساسها، ولكنها ليست هي النظرية.

قال السائل المستوضح الكريم: وهل لك أن تتحدث أكثر عن هذا الموضوع؟ قلت: لا بأس. القومية العربية كشعور بالانتماء وبالمصير المشترك قد كوّنت، بمرور الوقت، اتجاهاً فكرياً وتياراً سياسياً، وهذا الاتجاه الفكري والتيار السياسي قد تنافس مع التيارات الموجودة، كما إنه حفز ظهور تيارات فكرية منافسة جديدة. وهكذا تكوّنت صورة الوضع في الوطن العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبكلمات موجزة، وعبارات بسيطة، أستطيع أن أقول إن القومية العربية قد رسمت صورة للمجتمع الجديد الذي تناضل من أجل تحقيقه، وهو مجتمع موحّد تتحقق فيه وحدة الأقطار العربية في دولة مستقلة محبة للسلام، متعاونة في علاقاتها الدولية، إلا أنها ضد الاستعمار ومع حرية الشعوب وحركات التحرر، ونظامها الداخلي ديمقراطي، واقتصادها متطور، تسوده التنمية والعدالة الاجتماعية، وتؤدي الدولة فيه دوراً مهماً في تحقيق الرفاهية والعدالة ومنع الاستغلال. إن هذه الصورة للمجتمع القومي الجديد قد تبلورت واكتسبت أفكاراً جديدة من خلال التجربة العملية، حيث استطاع التيار القومي الوصول إلى الحكم في بعض الأقطار العربية.

والمهم في ذلك، ليس الخوض في تفاصيل هذا النظام ومقارنته بنظام آخر. الملاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن هذا الاتجاه قد قاومه الاتجاه الشيوعي الماركسي، حيث قام صراع كان دموياً في بعض الأحيان. ولكن الملاحظ هو أن الاتجاه الماركسي الشيوعي قد أخفق في النهاية، حيث تطور جزء منه متحولاً إلى الاتجاه القومي، وإن كان بتأكيد كبير على مسألة النظام الاقتصادي وقضية العدالة الاجتماعية، فنشأ ما يسمى بالماركسية العربية التي يمثلها الآن عدد غير قليل من المثقفين والكتاب. وبعبارة أخرى، نلاحظ أن الاتجاه الماركسي قد تطور في الاتجاه القومي مخلفاً البقايا من الشيوعيين المتعصبين المدافعين عن القديم، إلى أن حدث الانهيار الشيوعي الكبير في الاتحاد السوفياتي، الذي أضعفهم كثيراً، من دون شك.

وفي جانب آخر من الحوار الفكري والصراع المذهبي، هناك الاتجاه الديني الذي كان في بدايته على طرفي نقيض من القومية العربية، ومن أشد المناوئين لها مع الأسف. إن خلق التناقض بين القومية العربية، والدين مسألة تستدعي الانتباه، فالتناقض مصطنع، وكان يجب ألا يحصل إطلاقاً، وتقع مسؤوليته إلى حد

كبير على ضيق الأفق وبدائية النضج السياسي عند الحركة الدينية، وما قام به العنصر الأجنبي المعادي للعروبة من عمل تخريبي مقصود في هذا المجال.

وهنا أيضاً استطاعت القومية العربية أن تحقق نجاحاً آخر، فقد كان موقفها من الدين إيجاباً وصياغتها للعلاقة بين الدين والقومية العربية صياغة متزنة وعقلانية. والمهم في كل ذلك أنها لم تنفعل إزاء العداء والمقاومة التي لقيتها من الاتجاه الديني، والتي تمثلت بدعوة التكفير. ومما يبعث على الارتياح والتفاؤل هو أن الحركة الدينية نفسها قد بدأت عملية التكيّف والتلاؤم والنظرة الإيجابية إلى القومية. وقد تمثل ذلك في اتجاهات مهمة في الحركة الإسلامية، فقد تخلصت بعض فروعها من ذلك التناقض المصطنع فأخذت تؤيد وتقترب من الاتجاه القومي. إن الاختلاف بين الاتجاه القومي والاتجاه الديني كان يجب ألا يحدث من الأساس. إن انتصار القومية العربية وتحقيق الوحدة لا يمكن إلا أن يكون تعزيزاً للدين الإسلامي، وللقيم الدينية عموماً، فالقومية العربية مع الإيمان وضد الكفر، ومع القيم الروحية. إن المجتمع القومي الذي تناضل القومية العربية لبنائه مجتمع مدني متطور ومنفتح على التطور العالمي ومتصل بروح العصر، يسوده القانون الحديث والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية الشخصية، وتتحقق فيه المساواة والعدل بين جميع المواطنين، ولا يتناقض إطلاقاً مع روح الدين بل على العكس، فهو التربة الملائمة لنمو القيم الروحية وازدهارها وتجديد الإسلام.

٨ ـ ما معنى الأمن القومي العربي؟ وما علاقة ذلك بالوحدة القومية؟

وقد ارتاح السائل المستوضح الكريم لتلك الملاحظات، وبدا عليه الرضا الذي هو مؤشر الاقتناع. ولكنه كمن يريد أن يطمئن قلبه، فقد تحركت في نفسه أمور أخرى، فوجّه إلي السؤال الاستطرادي الآتي: ما معنى الأمن القومي العربي، وما علاقة ذلك بالوحدة العربية والقومية العربية؟ فقلت له: إنك تسهل عليّ المهمة بهذه الأسئلة، فأراك تريد أن أتطرق إلى جميع جوانب الموضوع. قال: نعم ذلك صحيح. وابتدأت الجواب بالقول: الأمن القومي العربي هو ببساطة المحافظة على أرض الوطن العربي وثرواته، والمحافظة على الشعب العربي كأفراد. والمحافظة هذه التي أقصدها مادية ومعنوية. والمحافظة المادية هي المحافظة على الأرض والثروة والبشر من الفناء والسلب. والمحافظة المعنوية هي المحافظة على الكرامة والشرف من الانتهاك من قبل الآخرين. أما لماذا يكتسب هذا الموضوع أهميته، فالجواب بسيط وواضح. إن الأمة العربية محاطة بأعداء، بعضهم قريب يجاورها، وبعضهم بعيد يطمع فيها. فالوطن العربي يقع في قلب العالم، وعلى طرق

المواصلات المهمة، وفيه ممرات دولية حيوية، كما إنه يملك ثروات معدنية وزراعية يطمع بها الطامعون. إن الأرض العربية نفسها هي موضوع طمع من قبل المستعمرين والطامعين، فإذا ما فحصنا خارج التخوم العربية نجد ذلك واضحاً، فإيران لها مطامع في العراق وبلدان الخليج العربي والمياه الإقليمية في هذه المنطقة، وتركيا لها مطامع، وفي جنوب السودان تقوم حركة انفصالية يغذيها الأجنبي، كذلك الحال في شمال العراق. وفي موريتانيا نزاع حدودي مع السنغال، وأكبر المطامع الاستعمارية مطامع الصهيونية التي هي مطامع استيطانية في الأرض والثروة، ومطامع الصهيونية حالة من الجور وتفاقم الخطر وسوء النية والتآمر الدولي، ليس لها مثيل في العالم. وهي أكبر خطر يواجه الأمة العربية اليوم، حيث لا حدود لما يريد أن يسلبه من الأرض العربية ولا حدود للحقد والتدمير الذي يريد إلحاقه بالأمة العربية أرضاً وشعباً.

وهل تريد مني أيها السائل المستوضح الكريم المزيد من الحديث عن مدى الخطر الصهيوني ونياته الشريرة إزاءنا نحن العرب؟ هل يعقل أنك لم تقرأ ولم تسمع ولم تشاهد كل ذلك؟ ألا تعرف شيئاً عن العقيدة المتعصبة التوسعية للحركة الصهيونية التي خلاصتها السعي إلى جمع كل يهود العالم في دولة واحدة تمتد من الفرات إلى النيل والسيطرة على كل المنطقة من قبل شعب الله المختار؟ ألا تعلم أن العقيدة الصهيونية تقوم على فكرة أن تتوسع في الأرض إلى أقصى ما تستطيع، باعتبار أن هذه البلاد يقطنها متخلفون مارقون عن الدين اليهودي، يستحقون الإبادة؟ ألا تعلم أن الكيان الصهيوني هو الدولة الوحيدة في عالم اليوم التي لا حدود رسمية لها موجودة في أي وثيقة رسمية، بما في ذلك دستور الكيان، باعتبار أن الحدود الحالية ليست نهائية؟ ألا تعلم أن العقيدة الصهيونية قائمة على مبدأ القوة وتبرير كل الوسائل مهما كان نوعها لتحقيق أغراضها، لذلك قام الكيان الصهيوني ببناء قوة عسكرية نووية على أساس التفوق على كل العرب مجتمعين؟ ألا تعرف أن هذا الكيان يحتقر العرب ويزدريهم وينشر ثقافة عدائية ضدهم ويربي جيله القادم على أساس الحقد والاحتقار للعرب وضرورة إبادتهم وطردهم إلى أبعد مكان في الأرض واحتلال كل ما يمكن احتلاله من الأرض في المنطقة، وإحلال اليهود مكانهم؟ ألا تعلم أن جميع مرافق الدولة والحياة العامة في هذا الكيان مبنية على أساس الحرب والاستعداد لها، وعلى أساس القوة في كل شيء من أجل تدمير الأمة العربية واحتلال بلادها؟ كل ذلك يجري وينفّذ بأساليب متنوعة، وفي جميع المجالات، ولا توجد وسيلة، مهما كانت بسيطة، إلا وتستعمل لتحقيق هذه الأهداف.

إن الخطر الصهيوني لا يدانيه أي خطر تعرّضت له الأمة العربية في تاريخها.

وإليك أيها السائل المستوضح الكريم أقول، وبكل تأكد واطمئنان: لو أن العرب أدركوا تماماً حقيقة الخطر الذي تمثله الصهيونية، وعرفوا حقيقة ما حل بهم، وما ينتظرهم من بلاء وسوء، ولو أنهم أدركوا ما سيحل بدينهم ومقدساتهم وكرامتهم وأعراضهم وأموالهم وبلادهم وأرض آبائهم وأجدادهم وأرادوا فعلاً أن يحموا بلادهم وأعراضهم وشرفهم وأموالهم وثرواتهم من خطر الصهيونية، أقول لو أن العرب أدركوا وعرفوا كل ذلك، وأرادوا أن يقفوا الموقف الصحيح الذي تمليه هذه الأوضاع لمسحوا من أذهانهم كل شيء، ولتركوا وراءهم كل اعتبار وخرجوا من بيوتهم من الخليج إلى المحيط بصوت واحد ويد واحدة، نابذين كل ما هم عليه الآن من خلافات، ملغين كل هذه الدويلات والحدود وصغائر الدولة القطرية، معلنين بصوت واحد الوحدة التامة التي تذوب فيها جيوشهم بجيش واحد، ودولهم بدولة واحدة، واقتصاداتهم باقتصاد واحد، وقواهم المشتتة بقوة واحدة، ولمسحوا من ذاكرتهم كل شيء، عدا القضاء على هذا الكيان، ولو أطبقت السماء على الأرض، فأزالوه من وجه الأرض، ولطردوا كل فرد مستعمر هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية.

نعم لو أدرك العرب حقيقة الخطر الذي يواجههم من الصهيونية وكيانها والدول الاستعمارية المتحالفة معها، وأرادوا أن يقفوا الموقف الذي يستوجبه ذلك الخطر لتركوا كل شيء مما يعرفونه الآن، وخرجوا من بيوتهم وأماكن عملهم، واندمجوا فوراً في كيان واحد ودولة واحدة، ليس لها أي هدف قبل هدف القضاء على ذلك الخطر جذرياً ونهائياً، وإلى الأبد. وليس غير الوحدة ما يستطيع تحقيق كل ذلك. والعجب كل العجب حقاً أننا نعرف ذهنياً كل ذلك، ولا نتحد. إنني أعرف كلام التبرير وأعذار الواقعية والحديث عن الواقع والخيال والممكن والمستحيل والقريب والبعيد مما نعلمه ونعرفه واعتدنا عليه من المتداول مما نسمع ونقرأ ونرى، ولكن الحقيقة تبقى الحقيقة عن هذا الخطر الذي لا يواجه إلا بما يوازيه، ولا يقاومه إلا ما هو بمستواه، وليس غير الوحدة والتعبئة في كل شيء، والاتجاه نحو هدف واحد لا غيره وهو القضاء على العدو مهما غلت التضحيات وكبر الثمن ما يستطيع تحقيق ذلك. إذ ليس ما هو أغلى من الوجود. ربما يتبادر إلى ذهنك أيها السائل المستوضح الكريم أن في ذلك شيئاً من الزيادة والمبالغة، ولكن معاذ الله من مثل هذا الشعور، ووقانا الله من مثل هذا النوع من التفكير الخامل المستسلم المؤثر للراحة والمؤدي إلى التراخي والقبول بالوجود الصهيوني.

وهنا أيضاً، لا بد من أن أحيلك أيها السائل المستوضح الكريم إلى ما يكتبه ويقوله ويردده العدو نفسه صباح مساء، وما يثقف به جنده وأفراده وأطفاله صباح مساء، ومنذ بداية هذه الحركة الاستعمارية الشريرة حتى اليوم، لترى أن

كلامي كان مختصراً في نقل الحقيقة، ومخففاً في إيضاح أبعاد الخطر ومتهاوناً في نقل ما يجب أن يكون عليه الموقف.

ولكن ربما تريد أكثر من ذلك ليطمئن القلب، كما يقال، فإن كنت كذلك، فما عليك إلا أن تستعيد في ذاكرتك أنت وليس ذاكرة الجيل الذي سبقك، كيف تطورت رقعة الأرض التي يسيطر عليها هذا الكيان من قرار التقسيم إلى حدود ١٩٤٨ ثم إلى حدود ١٩٦٧ إلى الوقت الحاضر.

إننا الآن أمام عدو ذي صفة خاصة، إذ بالرغم من خطورة ما يقوم به، فهو لا يخفي نياته بل يقول بها علناً وجهاراً، وهو لا يقتصر على القول بل يقرن ذلك بالعمل، فهو يقول ويعمل ويعلن. كما إنه متجرد تماماً عن كل ما هو إنساني وأخلاقي. إن الإنسان السوي، ربما يحتاج إلى دليل واحد ليتأكد من الموقف، فكيف إذا كان ذلك العدو يوفر ألف دليل ودليل، وربما أدلة لا تحصى على ذلك الموقف؟ إننا العرب في وضعنا الحالي إذا لم ندرك حقيقة ذلك الخطر، وأقصد بعبارة ندرك ليس بالقول المجرد، بل الإدراك المقرون بما يناسب من موقف، أقول إننا إذا لم ندرك حقيقة ذلك الخطر، فعلينا أن ننتظر الهلاك، لا سمح الله. إن العيب لا يكمن في تقصّي الأدلة أو قلّة وسائل الإقناع بل في نفوسنا نحن، فنكون كمن يرى الخطر القادم ويستسلم للركود. إن خطراً أقل بكثير من خطر الصهيونية يكفي بحد ذاته لاتحادنا، فكيف إذا كان الخطر هو خطر الصهيونية بعينه؟

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أعلم أن هذا الكلام لا يرفضه أحد من حيث كونه كلاماً، ولا يجد أحد ما يقوله عنه بالضد فهو كلام صحيح، لأن الوحدة بحد ذاتها خير وبركة للجميع، وكلها ينتفع منها الجميع، فهي أمر جيد بحد ذاته بخطر ومن دون خطر، في السلم والحرب، في الحاضر وفي المستقبل. إذ من يستطيع أن يقول غير ذلك من دون أن يجافي الحق؟ لا أحد.

ولكن عقدة الأمر ليس في ذلك، وأن الصعوبة ليس في الكلام الذهني المجرد سؤالاً والجواب عنه، بل هي في لماذا لم يحدث ذلك؟ ولماذا لم نستطع حتى الآن أن نحقق ذلك؟ لقد حثّت السماء على الوحدة وأيدت قوانين الأرض والعقل البشري الوحدة، فلماذا لا نحققها؟ إننا لم نحققها مع أنها حق بحد ذاته، ولم نحققها مع أنه بالإضافة لذلك، هناك خطر بالصيغة التي ذكرتها يواجهنا ويهدد كياننا ووجودنا. الذي يفكر في ذلك ملياً ويستطيع أن يخرج من دوامة أوضاعنا التي نتحرك في دائرتها من دون أن نصل إلى المكان الذي نريده يدرك تماماً أننا في وضع خاص، وفي حالة غريبة. كيف نستطيع أن ننام في الليل ونتناول طعامنا

ونلبس ثيابنا ونذهب إلى عملنا خلال اليوم ولا نعمل ما يجب عمله لتغيير ما نحن فيه جذرياً فنحقق وحدة أمتنا ووطننا؟ إنه أمر يثير الدهشة. وحتى من هو خارج فلكنا من الأجانب الذين ليسوا في وضع العداء لنا استطاعوا أن يروا ذلك، فخرجوا على قوانين المجاملة وقالوا لنا ذلك بصراحة، فقد سمعته من قادة الاتحاد السوفياتي السابق، في زيارة لوفد لنا قال كوسيغن رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي سابقاً صباح يوم الجمعة ١١/ ٢/ ١٩٧٢ في أثناء اجتماعنا إليه بالكرملين ما نصّه كما دوّنته عبر المترجم ما يأتي: «إننا يجب أن نعمل لتوحيد العالم العربي. ضعف العالم العرب في تفرقته، في انشقاقه. إذا كان العرب متحدين يكونون قوة تهتز لها أوروبا لأن العرب يملكون طاقات أوروبا وغير أوروبا، وليس إسرائيل إلا قزماً حتى بمساعدة الولايات المتحدة. الاستعمار يعمل كل شيء من أجل ألا يحصل اتحاد الدول العربية. وبصراحة لقد نجح المستعمرون بعض الشيء في ذلك. في كل مكان نرى تأثيرات الاستعمار بحيث لا يسمح بوحدة العرب. إن أداة التوحيد أداة صعبة ودقيقة. وهناك أمور دقيقة في العالم العربي. على السطح هناك أمور كثيرة تدل على سهولة الوحدة، ولكن الوحدة لم تتحقق. ربما العوامل الشخصية والعلاقات بين الأشخاص تؤدي دورها في عدم الوصول إلى الوحدة. إننا لا نستطيع أن نفهم الأسباب لعدم قيام الوحدة. لا بد من الوصول إلى حل وسط من أجل الوحدة للوقوف بوجه إسرائيل». انتهى النص.

ومهما كان المقصود بالوحدة؛ هل هي الوحدة بدولة واحدة أو وحدة الموقف، يبقى الذي قيل لنا دليلاً على حرج ما نحن فيه من عدم استطاعتنا أن نرى الحقيقة الساطعة، ألا وهي ضرورة اتحادنا نحن العرب.

لاحظ أيها السائل المستوضح الكريم من يلاحق موضوع الوحدة العربية فكرياً ويجمع حولها المعلومات، ويؤلف الكتب في تفنيدها والتوجيه ضدها بطرق خبيئة لئيمة. إنه بالدرجة الأولى الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية. والسبب واضح هو أن الصهيونية ومعها الدول الاستعمارية تخشى ظهور قوة جديدة في المنطقة تتبع سياسة مستقلة يمكن أن تقف ضد سياساتها ومصالحها في السيطرة على الثروة النفطية وطرق المواصلات والممرات المائية الدولية المهمة. إن وضع التجزئة هو الوضع الذي يبقي المنطقة ضعيفة مستسلمة للإرادة الصهيونية والاستعمارية، أما وضع الوحدة فهو وضع القوة الذي يمنع الدول الاستعمارية من تحقيق مصالحها. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الصهيونية والدول الاستعمارية، وإن كانت مجبولة على الشر والرذيلة إلا أنها لا تعدم الذكاء والدهاء وبعد النظر والخبث والتجربة، بل لديها من ذلك الشيء الكثير.

لذلك نجدها تعمل ضد الوحدة العربية بشتى الوسائل والطرق العملية من دون ضجيج ومن دون ظهور على السطح، لأنها تعرف أن الرأي العام العربي يزداد تعلقه بالوحدة إذا ما شاهد وسمع ولمس بشكل ظاهر عداء الصهيونية والدول الاستعمارية لها. إن الرأي العام يقيس إلى حد بعيد صلاح أي موقف على أساس موقف الكيان الصهيوني والدول الاستعمارية منه، فما يعاديه فهو جيد، وما يؤيده فهو رديء، لذلك نجد الكيان الصهيوني لم يقم ضجة إعلامية عند قيام الجمهورية العربية المتحدة بل عمل ضدها في السر وحاك ضدها المؤامرات. إنه الآن لا يصرح ضد الوحدة ولا يتكلم ضدها، إلا أنه يعمل كل شيء لمنع قيامها.

* * *

بعد هذا الشرح أراد السائل المستوضح الكريم أن يستزيد، وأن يلم بالموضوع من جميع جوانبه، ففكر ملياً ثم قال: ولكن قلت لي: الوحدة العربية هدف كبير للنضال القومي، وتحقيق ذلك الهدف قد يحتاج إلى بعض الوقت، فهل يعني ما تقول إننا يجب ألا نعمل شيئاً في أقطارنا في ميادين البناء والتقدم؟ ثم من أجل أن تتهيأ الأرضية للوحدة، أليست هناك أمور يجب أن تتم بضمن الأقطار العربية؟ قلت مجيباً: نعم، وقد سبق لي أن تحدثت عن ذلك. أولاً أن النضال من أجل الوحدة باعتبارها الهدف الأول والأساس لا يمنع أبداً أن تحقق الأقطار العربية ما تستطيع تحقيقه في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فكل تقدم نحققه في هذا المجال مفيد. كما علينا أن نرسّخ الوحدة الوطنية في داخل كل قطر. كما إن الوحدة الوطنية وحل مشاكل الأقليات ضمن الوحدة الوطنية أمر ضروري ومهم من أجل تسهيل عملية الوحدة. إن عملية البناء وعملية توحيد الصفوف في داخل كل قطر عربي يجب أن تستمر حتى قبل أن تتحقق الوحدة العربية، وحسب ما تسمح به الظروف.

إن النضال يجب ألا يتوقف، نضال البناء والوحدة الوطنية، بل يجب اعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التوحيد القومي. ولكن الذي يجب أن يقال أيضاً هو أن هناك فرقاً جوهرياً بين البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتجه نحو ترسيخ وضع التجزئة باعتباره الوضع النهائي، وبين البناء المقصود للتهيئة للوحدة. ويكمن الفرق، أولاً وأخيراً، في الاتجاه الذي تقوده السلطة السياسية في هذا القطر أو ذاك. أما كيفية صياغة البناء من أجل الوحدة واختلافه عن البناء من أجل التجزئة فتتبع براعة قيادة الدولة القطرية في اختيار الأساليب والصيغ لذلك البناء، وكيفية توجيهه والروح التي توضع فيه.

واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أنني عندما أقول إن العدو الأول والأكبر للوحدة هو الصهيونية والدول الاستعمارية، أستذكر ما يردد أحياناً في خضم الخصومات السياسية والمجادلات العقائدية في الوطن العربي من أن القومية العربية والوحدة العربية هي من صنع الغرب، وأنها كارثة على المجتمع العربي. إن مثل هذا الكلام تحركه الخصومات السياسية، وليس البحث عن الحقيقة. إن القومية العربية هي الشعور القومي العربي الذي بدأ يستيقظ في أواخر الدولة العثمانية عندما بدأت الدولة العثمانية تسير في اتجاه تتريك العرب، حيث خلق ذلك شعوراً بالخطر على الوجود العربي والهوية العربية. أما ما نشأ في أوروبا من حركات قومية، فذلك شأن التطور الداخلي في تلك البلدان وله ظروفه وأسبابه ومعطياته. أما قضية التأثير والتأثر المتقابل بين الأفكار والتيارات السياسية والفكرية في العالم فهو أمر طبيعي موجود في كل زمان وكل مكان، وهو شأن التطور البشري والصلة التفاعلية بين الشعوب، كان موجوداً وسيبقى كذلك في هذه الناحية، وفي جميع النواحي الأخرى من التطور. إن الأمة العربية أمة عريقة في تاريخها وعرفت الوحدة السياسية قبل أن تنشأ الدولة القومية في أوروبا.

وبعد أن قطع الحوار هذه المراحل ومرّ الوقت تململ السائل المستوضح الكريم، وبدا عليه التعب، فقال بلهجة المعتذر: إنه يجب التبسيط والتلخيص وإجمال الأمور الواسعة بكلمات قليلة معبّرة، فقلت له: وماذا تريد بالضبط؟ قال: هل لك أن تجمل ما تريد أن تقوله في مجال مزايا الوحدة بكلمات قليلة؟ قلت: نعم، ذلك ممكن، إلا أنه يحمل معه خطر التبسيط، وأحياناً سوء الفهم. فقال: إنني أعرف ذلك ومحتاط له، فقد استمعت للشرح، وأريد الآن التلخيص. وإذا ما ضاق بي التلخيص فأستطيع الرجوع إلى الشرح، خاصة وأنك قدمت الشرح على التلخيص. قلت له: إذاً أستطيع أن أورد تلك الكلمات الرمزية الآتية: للوحدة مزايا يمكن أن أجملها بما يأتي: توسيع السوق، وتحرير فلسطين، راجياً أن تفهم من توسيع السوق كل موضوع التنمية الاقتصادية التي هي أساس التنمية الاجتماعية والثقافية والتقدم العصري عموماً، بكل ما يتبع ذلك من حل لمشاكل الفقر والجهل والمرض.

وفي الناحية القومية، الوحدة هي مصدر القوة بكل أنواعها خاصة العسكرية التي نستطيع بواسطتها تحرير فلسطين والقضاء النهائي على الخطر الصهيوني، وهو العدو الأول والخطر الأكبر الذي يواجهنا. ذلك هو التلخيص، فهل تريد أكبر وأهم من هذه المزايا؟ هل تريد المزيد؟ ألا تكفي هذه المزايا للتعلق بهدف الوحدة؟ الوحدة العربية تحقق لنا التنمية، والأمن، وقد أجمل

الخالق فضله في الآية الكريمة ﴿**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾[٢].

٩ ـ هل الدولة القطرية في طريق الرسوخ أو في طريق الاضمحلال؟

ومن وضع الرضى والراحة استرسل السائل المستوضح الكريم طارحاً سؤالاً استنبطه من الحديث نفسه، فقال: إننا نحن العرب نعيش الآن في ظل دولة قطرية. وقد مضى وقت على نشوء هذه الدول، فهل لك أن تقول شيئاً عن هذه الدولة القطرية؟ هل هي في طريق الرسوخ أو أنها في طريق الاضمحلال؟ قلت له: نعم، أستطيع، كما إنني أرى في سؤالك ما هو مفيد، إذ من الضروري ونحن نبحث هذا الموضوع القومي المهم أن نحيط بالموضوع من جميع جوانبه، وحرِيّ بنا في هذا المجال أن نحلل الوضع الذي نحن فيه: وضع الدولة القطرية. إنني قد تحدثت عن ذلك كتابياً في مكان آخر، ومع ذلك قلت مجيباً: إن الدولة كأي مؤسسة أخرى لها عصبية، والعصبية هي نوع من شعور التعلق المشترك بتلك المؤسسة. والمؤسسات هي في الغالب تجمعات بشرية حول أمور مختلفة، ولا بد لها من عصبية من أجل البقاء والاستمرار. وتتكوّن العصبية بمرور الوقت بسبب العيش المشترك ضمن حدود وقواعد المؤسسة المعنية. والعصبية شعور عاطفي مشترك ينبع من الحاجة المشتركة والعيش المشترك في نطاق معين. إن الدولة باعتبارها مؤسسة أوجدها الإنسان قد تكونت لها بمرور الوقت عصبية، أي انشداد عاطفي وتعلق وجداني تعبّر عنه الروح الوطنية.

إن الانتماء إلى المؤسسة لا بد من أن يعرض الفرد الذي ينتمي إلى جمعية يصبح بمرور الوقت، بفعل المصلحة والحياة المشتركة، مشدوداً إليها ومعرضاً لتكوين عصبية ما لتلك الجمعية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدولة. والعصبية تؤدي إلى الانحياز وتفضيل مصلحة تلك المؤسسة على المصالح الأخرى. والمؤسسة تعرّف بأنها مجموعة من الناس هدفها تكييف سلوك الفرد وتصرفه في ناحية، أو أكثر، ليكون منسجماً مع تلك القواعد.

والدولة كونها مؤسسة تتضمن مجموعة من القوانين والأنظمة المكتوبة وغير المكتوبة، يتكيّف بموجبها سلوك الفرد لتحقيق الانسجام بين سلوكه الشخصي وهدف المجتمع، أي مصلحته واستمراره. وبهذا المعنى، فالدولة القطرية لا بد من أن تؤثر في سلوك الفرد، فهو لا يستطيع تجاهل نظامها السياسي وقوانينها

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة قريش،» الآية ٤.

المعمول بها، وهي قوانين منسجمة مع مصلحة وجود الدولة واستمرار وجودها، ولا يمكن تصور العكس. إذ لو حدث أن قوانين دولة سارت في اتجاه مضاد لمصلحة بقائها واستمرارها لزالت الدولة.

إن المسؤول في الدولة القطرية قد يواجه حالات من الخيارين الملموس المباشر وهو الاعتبار القطري، وغير الملموس البعيد وهو الاعتبار القومي. إن الأمور القطرية تكون عادة أموراً ملموسة يستطيع المسؤول أن يراها، وهي تواجهه بشكل مباشر عملي. أما الأمور القومية فهي في حالة التجزئة تبقى في عداد الأمور غير الملموسة لأنها لا تتعلق بدولة موجودة، كما إنها تتعلق بالمستقبل، وليس بالحاضر، وبذلك قد يؤدي الشعور بالمسؤولية إلى أن يتخذ المسؤول في الدولة القطرية قراراً لمصلحة القطر الذي يتولى فيه المسؤولية، وربما لا تكون تلك القرارات منسجمة تماماً مع المصلحة القومية.

إن الشعور بالمسؤولية إزاء القطر ومقتضيات الدفاع عن الموجود وحمايته وتثبيت أقدامه عوامل تساعد بمرور الوقت على خلق نظرة واقعية بمعنى الاهتمام بالقضية القومية، أي الوحدة، وعندها يوضع المسؤول في خيار صعب: أيهما أفضل: المحافظة على بقاء النظام الموجود في الحكم الآن، والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من اهتمام لتدعيم ذلك النظام وحل مشاكله والمحافظة بالتالي على إمكانية تحقيق الوحدة مستقبلاً أم الاتجاه نحو العمل الوحدوي الآن وإهمال المشاكل القطرية، وبالتالي التعرض إلى سقوط وضياع كل إمكانية لتحقيق الوحدة؟ وفي مثل هذا الخيار لا يستطيع المسؤول إلا أن يختار البديل الأول. ولكن المسألة لا تكون عادة بمثل هذا الوضوح، فبدائل الاختيار لا تكون عادة على هذه الشاكلة من التناقض والانفصال لأنها عادة متداخلة بعض الشيء. والصعوبة تكمن في معرفة أين تنتهي مهمة الدفاع عن النظام الموجود أو حل المشاكل القطرية، وأين تبدأ مهمة تحقيق الوحدة القومية ومعرفة كيفية تجنّب استمرار مرحلة على حساب مرحلة، أي تجنّب تحوّل الحالة الموقتة إلى حالة دائمة.

إن المشاكل الداخلية للقطر قد تكون على درجة من الخطورة والإلحاح مما يتطلب جهوداً كبيرة، الأمر الذي يستنفد الجزء الأعظم من طاقة النظام وقواه، الأمر الذي قد يصرفه عن الاهتمام بقضية الوحدة. إن الاهتمام بالشؤون القطرية يتناسب طردياً مع درجة تعقيد المشاكل التي يواجهها النظام القطري وظروف القطر الذي يوجد فيه.

ومن العوامل التي تدفع في الاتجاه القطري هو أن تسيير الحكم في الدولة

القطرية يؤدي بمرور الوقت إلى الانغماس فيه، الأمر الذي يخلق جواً خاصاً هو الجو القطري، فكل ما تنقله الحواس عن الحياة اليومية يتعلق بشؤون قطرية. والنظام قوامه أشخاص، وللأشخاص حواس تنقل إليهم المعلومات والأفعال وردود الأفعال، وعن طريقها يتفاعل الأشخاص مع محيطهم. فإذا كان كل ما يحيط بهم يومياً يتعلق بالشؤون القطرية، فمن المنتظر أن يتأثروا بذلك المحيط والتفاعل معه والتعود عليه. إن الانغماس في شؤون القطر يؤدي بمرور الوقت إلى أن يضعف تصور ما هو خارج القطر. إن الذاكرة تضعف والرؤيا تصبح محدودة والصورة باهتة لما هو خارج ذلك، بعكس الشؤون القطرية التي يراها ويسمع عنها في كل يوم. والمعروف أن الحواس كانت دوماً وسيلة محدودة للمعرفة، فالنظر يعتاد على الأشياء التي تعرض أمامه باستمرار، والأذن تعتاد على ما تسمعه باستمرار، فتتكون العادات ويتأثر الذهن، فيبدأ الإنسان بتصور أن الذي يراه ويسمعه كل يوم هو كل الموجود في العالم أو أهم ما هو موجود. إن حجم ما هو قريب وملموس بالحواس عادة أكبر من حجم ما هو بعيد لا تقع عليه الحواس، وتلك هي الميول الوهمية التي يكونها ذهن الإنسان بالتدريج، وهي ميول غير علمية للانحياز إلى الوضع الموجود، لمجرد أنه موجود. ويشكل ذلك قوة تدفع نحو القطرية.

ثم هناك الإعلام الموجه في الدولة القطرية ذاتها الذي يساعد على تكوين صورة مكبرة للقطر، ويساعد ذلك بالتالي على زيادة الاهتمام بشؤون القطر على حساب الشؤون القومية. إن الإعلام الموجّه وهو يقوم بتأدية مهمته في دعم النظام القائم لا يستطيع إلا أن يبالغ في تكبير صورة ذلك القطر، ومن خلال ذلك يوحي بصورة غير مباشرة بالاكتفاء الذاتي، وبعدم الحاجة لما هو أبعد من القطر. إن أجهزة الأمن هي القنوات التي تمد النظام القائم بالمعلومات عن الحوادث التي تقع خارج القطر، وهي غالباً ما تقوم بدور مساعد للاتجاه القطري، فهي أجهزة عادة تخشى المسؤولية، ولا تستطيع المجازفة بأمن الدولة القطرية، وتميل إلى نقل ما تعتقد أنه مرغوب ومريح من قبل النظام القائم. من كل ذلك نستنتج أيها السائل المستوضح الكريم أن وجود الدولة القطرية يساعد بمرور الوقت على تنمية الميول القطرية وتقويتها بصورة لا واعية، وبذلك يكون الوقت عاملاً مساعداً على تقوية وجودها.

وبعد أن سمع السائل المستوضح الكريم كل ذلك قال معلقاً: إنه حديث شيِّق وقد دخلنا الآن في مجال البحث النظري أو البحث العقائدي، كما درجت التسمية. قلت له: هذا صحيح، فهو ضرورة في بعض الأحيان إذا ما استعمل في مكانه المناسب وبالحدود الضرورية، وباللغة المفهومة. قلت له: وماذا تريد الآن؟ قال: أريد أن نتوسع في هذا البحث النظري، فقلت له: إنني قلت إنه

مهم في الحدود الضرورية فقط، أي عندما نحتاج إليه لإيضاح أمر من الأمور لا يتم إيضاحه إلا بإيراد شيء من ذلك البحث النظري. قال السائل المستوضح الكريم: ما فائدة النظرية بنظرك؟ هل هناك نظرية قابلة للتطبيق تماماً؟ وكيف ترى النظريات الموجودة في الكتب التي يتناقش حولها المثقفون الجامعيون وغير الجامعيين؟ قلت له: إذا كنت تقصد التطبيق الحرفي للنظرية، فجوابي أن النظرية المعدة سلفاً تفيد كاتجاه عام. أما التطبيق فيجب أن يتكيف حسب متطلبات الواقع، وبما يلائمه. وبعبارة أخرى: التطبيق يجب أن يكون انتقائياً.

قال السائل المستوضح الكريم، محاولاً إيضاح ما يرمي إليه: إنني لا أقصد الخروج عن الموضوع، فموضوعنا هو الوحدة العربية، بل أقصد السؤال عن صحة ما تدعو إليه بعض النظريات حيث تقول إننا سائرون نحو مجتمع عالمي تذوب فيه القوميات. إن الماركسية تقول بذلك والاتجاه الديني المسيّس يدعو إلى مجتمع عالمي إسلامي أو وحدة إسلامية، والدول الأوروبية وغيرها من الدول تسير نحو التكتل. قلت له: إن سؤالك وارد، وسأجيب عنه في إطار نظري أيضاً.

الشيء الأول الذي أود إيضاحه هو أننا يجب أن نفهم حدود النظرية، والمقصود الحقيقي منها. إن النظريات التي نتداولها كانت دائماً تعبيراً عن الروح السائدة في المجتمع الذي نشأت فيه، فهي تعبير عن روح العصر، كما يراه مؤلف النظرية. وقد تكون حدود العصر لذلك المفكر هي حدود المجتمع الذي يعيش فيه، وليس حدود العالم. لذلك علينا ألا نأخذ النظريات مجردة من ذلك، إذ من الخطأ الفادح أن ندرس تلك النظريات ولا ندرس الظروف التي كانت سائدة في المجتمع الذي نشأت فيه في ذلك الوقت بالذات. إننا إذا ما درسنا ذلك نجد علاقة وثيقة بين النظرية والظروف المحيطة بها، وهي في الغالب تعبير عن تلك الظروف ومتأثرة بها تبريراً أو معارضة لتلك الظروف، والانتباه إلى ذلك أمر في غاية الأهمية لأنه الوسيلة التي تحصننا ضد ميول النسخ والتقليد، فعندما نتجنب الميل الخاطئ للنسخ والتقليد تصبح النظرية مجرد عملية تنوير واطلاع وإغناء لتفكيرنا الذي يجب أن ينحت ما يناسب أوضاعنا، وننتقي ما يلائم ظروفنا، أي إن ما يلائم ظروفنا ويناسب أوضاعنا هو الأصل، وما عداه من النظريات لا يعدو أن يكون مرشداً عاماً يساعد على تفتح الذهن واتساع الأفق.

قلت للسائل المستوضح الكريم: إنني أعتقد أننا سائرون نحو عالم القوميات المتعاونة والتكتلات الهادفة لتحقيق المصالح المشتركة، وليس إلى مجتمع عالمي له حكومة عالمية واحدة، كما يقول بعضهم. إن تجربة الأمم المتحدة لا تدل على أننا

سائرون في هذا الاتجاه أبداً. وما أثبتته تجربة هذه المنظمة هو فائدة العمل المشترك، وليس ذوبان العالم في دولة واحدة. ومهما يكن من أمر العالم، فالمهم هو ما يتعلق بنا نحن العرب. ما المفيد بالنسبة إلينا؟ هل البقاء في وضع التجزئة أو الوحدة؟ هذا هو الموضوع الحيوي الذي له معنى. أما مسألة المجتمع العالمي بدولة واحدة فهي مسألة نظرية تماماً بالنسبة إلينا. وما يهمنا بحثه والتفكير فيه هو ما يتعلق بوضعنا نحن العرب، وليس أي شيء آخر. إن ذلك هو التفكير الإيجابي، أليس كذلك؟ إذ ما معنى انشغالنا بموضوع اتجاه العالم نحو الدولة الواحدة أو عدم اتجاهه، ونحن لا نزال في وضع التجزئة لم نحقق وحدتنا القومية بعد؟ وماذا نستطيع أن نفيد العالم عندما لا نكون في وضع نستطيع أن نفيد به أنفسنا أولاً التي بحاجة إلى الاهتمام قبل كل شيء؟ ألا يوضح ذلك الفرق بين التفكير الجاد والكلام النظري البعيد عن الواقع؟ لقد لقيت الماركسية مصيرها في ما يتعلق بموضوع المجتمع العالمي في الأقل، وهي بوصفها حركة أضعف اليوم مما كانت عليه بالأمس. أما فكرة المجتمع العالمي الإسلامي، أي الوحدة الإسلامية، فهي إن كان المقصود بها التعاون والتكتل وإيجاد رابطة بين دول العالم الإسلامي، فهو أمر مقبول وقابل للتحقيق. أما إذا كان المقصود تكوين دولة إسلامية تضم جميع مسلمي العالم، فهي أبعد ما تكون عن الواقع وإمكانية التحقيق. أما فكرة المجتمع العالمي الذي يتحقق عن طريق الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة من الدول، فعمل حاول القيام به الكثيرون في التاريخ، وانتهى في عداد المغامرات الخائبة، ولن يكون مصير أي محاولة جديدة تقوم بها هذه الدولة العظمى أو تلك بأحسن حالاً مما سبقها من مغامرات مدمّرة.

* * *

قال السائل المستوضح الكريم لافتاً نظري بصيغة سؤال: ألا ترى أنك قد تحدثت عن الأمور السياسية بما فيه الكفاية، ولكنك لم تتحدث بما يكفي عن أمور أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية؟ قلت له: ربما كان ذلك صحيحاً، فنحن العرب نعير السياسة أهمية كبيرة، وأحياناً يدفعنا ذلك إلى شيء من عدم التوازن في بحث الأمور. صحيح أن المسألة السياسية ذات أهمية إلا أن ذلك يجب ألا يؤدي إلى ضمور القضايا الأخرى في البحث وعدم إعطائها النصيب الذي تستحقه من الاهتمام. إن الاهتمام الزائد بالسياسة يجب ألا ينسينا أن ما هو مهم في نهاية المطاف هو ما يهم الإنسان الفرد، أي حياته اليومية، وكيف يعيش. لذلك لا بد من الحديث عن بعض الأمور الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة الوثيقة بالوحدة العربية.

الشيء الأول الذي أود أن أتطرق إليه، هو أننا، العرب عموماً، لا نعير القضية الاقتصادية الأهمية الكافية، مع أن هذا القول يتباين من قطر إلى آخر، فهناك أقطار الاهتمام فيها أكثر من أقطار أخرى. إن القضية الاقتصادية تتعلق بمعيشة الإنسان وحياته المستمرة من يوم إلى يوم. فهي تتعلق بسكنه وأثاث بيته وطعامه وملبسه ووسيلة مواصلاته ومدى تمتعه بوسائل الراحة العصرية في البيت والاتصالات، وتتعلق بتعليم أبنائه والمحافظة على صحة عائلته، وتمتعه بالراحة والاستجمام والسياحة والقراءة والتسلية وبالعناية به في الشيخوخة والعجز والمرض. إنها الأمر الذي يتوقف عليه دخل الفرد أو العائلة، أي دخله المالي الذي هو أساس توفر أو عدم توفر تلك التسهيلات والأمور المعاشية، وذلك ليس بالأمر الثانوي، بل هو أمر أساسي، لأنه يقرر مستوى المعيشة لذلك الفرد أو العائلة.

إن توفر الحاجيات الأساسية والكمالية للفرد أو العائلة، وتمتعه بمستوى مريح ولائق من المعيشة هو الذي يحرره من قيود الحاجة بكل ما تنطوي عليه من منغصات وعوامل مؤثرة سلباً في حياته المعنوية والحفاظ على كرامته وراحته النفسية.

إن قضية مستوى المعيشة هي بالدرجة الأساس قضية التنمية، والتنمية تحتاج إلى سعة السوق والتكامل في الموارد وتوفر عوامل الإنتاج. إن أثر السوق الواسعة مسألة اقتصادية فنية، كتب عنها الكثير، وأهميتها معروفة عند دارسي الاقتصاد. إن سعة رقعة الدولة وما يتبع ذلك من ازدياد عدد السكان، وبالتالي اتساع السوق بكل ما يعنيه من عوامل مهمة لتوسيع الطلب على السلع والخدمات وتكامل الموارد وتوفير عوامل الإنتاج، أمور غاية في الأهمية لقيام التنمية الحقيقية التي يتحول فيها المجتمع من مجتمع فقير راكد تسوده الزراعة المتخلفة والاكتفاء الذاتي المحلي إلى مجتمع صناعي متطور يقوم على أساس التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل والتبادل التجاري والسوق الواسعة التي يتم من خلالها انتقال عوامل الإنتاج وتبادل السلع والخدمات والتنمية الذاتية والتطور وارتفاع الإنتاجية المستمر. إن هذه القضية المركزية، والموضوع الأساسي في علم الاقتصاد، تتعلق بشكل مباشر بقضية الوحدة السياسية للبلدان العربية، تلك الوحدة التي تزول فيها جميع القيود على انتقال السلع والخدمات وعلى اليد العاملة ورأس المال والخبرة الفنية والإدارية. ولا أود الإفاضة في هذا الموضوع بسبب كثرة ما كتب عنه في الأدبيات المتداولة، كما إنه أمر قليلاً ما يختلف عليه في الكتابات الاقتصادية التي تدرس في الجامعات.

أما الجانب الاجتماعي فلي فيه اهتمام خاص، وهو في نظري اجتماعي ـ

سياسي في الوقت نفسه. إنه اجتماعي ذو جوانب سياسية. إن النقطة المركزية في هذا الموضوع هي حرية الانتقال للسكان الذي توفره الوحدة العربية. إن حرية السفر والإقامة والعمل ومزاولة المهنة أمر غاية في الأهمية. إن الفرد العربي الذي يعيش في قطر عربي يستطيع في ظل الوحدة العربية أن يهاجر إلى قطر عربي آخر، ويختار مكاناً للعيش والإقامة الدائمة، وهو أمر مهم بالنسبة إلى مدى تمتعه بالحرية الشخصية. إن اختيار مكان الإقامة الملائم للفرد أمر يتعلق بالحرية من دون شك، فهو يستطيع أن يغيّر الطقس الذي يعيش فيه، ويغيّر المهنة التي يزاولها، ويغيّر المحيط الذي يعيش فيه ويغيّر أصدقاءه ومن يتعامل معهم من المعارف وغيرهم.

إن حريته في ذلك أوسع من دون شك في ظل الوحدة منها في ظل التجزئة. في ظل الوحدة يستطيع المواطن أن يرحل عندما يواجهه أذى وإزعاج من أي نوع كان في هذا القطر إلى قطر آخر تخلصاً من ذلك الأذى والإزعاج، تماماً كما قال الشاعر: «وفي الأرض منأى للكريم عن الأذى». ومعنى هذا القول واضح من حيث سعي الإنسان وراء الحرية والأمان والاستقرار. إن الوحدة توفر ذلك أكثر من وضع التجزئة من دون شك، فالوطن العربي رقعة واسعة شاسعة المسافات، متعددة المناخات والظروف الاجتماعية.

إن نوعاً من هذه الحرية كان موجوداً في أثناء الحكم العثماني، الأمر الذي أدى إلى انتقال الكثير من الأفراد من قطر إلى آخر سعياً وراء الوضع الأنسب والحياة الأفضل والمكان الأكثر أمناً أو الأنسب مناخاً أو الأفضل ظروفاً معاشية أو ثقافية أو اجتماعية. . إلخ.

إن هذه الحرية قد ضاقت وتقلّصت في ظل الدولة القطرية المتشددة في موضوع السفر والإقامة والعمل ومزاولة المهنة بالنسبة إلى من يأتي من خارج القطر بما في ذلك الأقطار العربية الأخرى، ومع بعض الفوارق بين قطر وآخر.

وللموضوع جانب آخر، هو إضعاف العصبيات الضيقة وإحلال الرابطة القومية والانتماء القومي محل الانتماءات المحلية التي غالباً ما تتناقض مع الانتماء القومي. الوحدة تفتح المجال أمام المواطن للتنقل سعياً وراء العمل والدراسة أو ممارسة المهنة أو الظروف الاجتماعية الملائمة أو المناخ المرغوب فيه، أو أي اعتبار آخر يرغب فيه. إن فتح المجال هذا من شأنه أن يضعف العصبيات الضيقة كعصبية المدينة أو المذهب أو العشيرة أو المنطقة أو القطر. المجتمع العربي عموماً يتصف بالركود، وهناك أنماط من المعيشة والعادات والتقاليد الموروثة، وبعض هذه الأنماط والعادات والتقاليد مقيد للحركة ولا يساعد على التنمية، ولاسيما ما يتعلق

منها بعدم احترام العمل اليدوي عموماً، وتحبيذ بعض المهن دون أخرى، وزراعة بعض المحاصيل دون أخرى. إن التنمية الاقتصادية تتطلب تحرراً من كل هذه الأنماط والعادات والتقاليد ليحل محلها استعداد عند الفرد لأن يعمل في أي مهنة تدر عليه دخلاً من دون مواقف اجتماعية مسبقة من هذه المهنة أو تلك. لذلك نلاحظ مثلاً أن بعض المهن وبعض الأعمال اليدوية التي أحجم عن ممارستها الناس في هذه المنطقة أو في هذا القطر أو ذاك لا يقدم عليها السكان المحليون، بل يعمل فيها الوافدون من مناطق أخرى أو من أقطار أخرى. يلاحظ مثلاً أن الفرد الذي لا يستطيع ممارسة مهنة ما أو عمل ما في منطقة بسبب الضغط الاجتماعي عليه يكون مستعداً لممارسة تلك المهنة في مكان آخر خارج المنطقة أو القطر المعروف فيه.

إن الوحدة بتوسيع الفرص أمام المواطنين للتنقل تساعد من دون شك على تحرر الفرد من قيود العادات والتقاليد وأنماط المعيشة السائدة في منطقته أو في قطره. إننا في الواقع بحاجة إلى تفكيك قوالب العادات والتقاليد القديمة التي ورثناها من عهد التخلف والانحطاط، وإلى إضعاف العصبيات الضيقة التي تكبل الفرد وتضعف بالتالي ولاءه القومي. إننا بحاجة إلى إحلال الرابطة القومية محل جميع الروابط الأخرى الضيقة التي تكونت خلال عهد الانحطاط، كالرابطة القبلية والمذهبية ورابطة المدينة أو منطقة السكن أو القطر، لتحل محلها الرابطة القومية التي يجب أن يتجه إليها كل ولاء الفرد وكل عواطفه وعصبيته.

ولتلافي سوء الفهم الذي كثيراً ما يحدث في وطننا العربي بين من يكتب ومن يقرأ، أود أن أوضح للسائل المستوضح الكريم أن القول بحلول العصبية القومية محل جميع العصبيات الأخرى لا يعني انعدام الشعور بتلك الروابط، فذلك أمر غير ممكن، لأن الإنسان لا بد من أن تتكون عنده عاطفة ما نحو أي مجموع يشترك معه برابط مشترك، فمنطقة السكن والمدينة والمذهب والديانة والقطر والعشيرة هي دوائر مختلفة يتوفر فيها شيء مشترك بين مجموعة من الناس، لذلك لا بد من أن يتكون نحوها نوع من العاطفة والشعور الخاص. إن الشعور البشري لا يمكن إلغاؤه، فهذه المشاعر تبقى موجودة وقد تكون في بعض الحالات وضمن حدود معينة ولأغراض معينة مفيدة لأنها مشاعر إنسانية طبيعية. المقصود هو أن تبقى هذه المشاعر ثانوية تقف عند حدود معينة، وتحفظ ضمن تلك الحدود. أما الرابطة أو العصبية القومية فهي العصبية التي لا يرقى إلى مستواها شيء، فهي التي تحسم الأمور في نهاية المطاف.

إن الوحدة العربية تتطلب أن تسعى دولة الوحدة إلى تسريع عملية الانصهار

القومي عن طريق الاختلاط وانتقال المواطنين وزيادة حركتهم لأقصى ما هو ممكن بشتى وسائل التشجيع والترغيب، كتسهيل طرق المواصلات وجميع الوسائل المشجعة على الانتقال والحركة والاختلاط. في مرحلة الانحطاط والتخلف زالت الدولة وحل محلها حكم الأجنبي، لذلك انسحب ولاء المواطن إلى دوائر أضيق من الدولة، كدائرة العشيرة والمذهب والمدينة. . إلخ. والآن يجب أن يرجع الولاء إلى الدولة القومية على حساب جميع الولاءات الأخرى لبناء شعب متماسك موحد الرأي والعاطفة، تسوده عوامل التماثل، قوي الولاء للدولة. إن هذه العملية من أهم المهمات التي تقع على عاتق دولة الوحدة، فهو واجبها، وفي الوقت نفسه هو عامل تقويتها وحمايتها من الردة والتفكك الداخلي بتأثير الولاءات الضيقة الأخرى التي تكوّنت في مرحلة الانحطاط، وعلى رأسها الولاء القطري والولاء المذهبي الطائفي.

١٠ ـ كيف تتحقق الوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: إن أسئلتي السابقة كانت تهتم بمسألة الوحدة من حيث المزايا والفوائد، ولكنني أريد الآن أن أسأل في اتجاه آخر. قلت له: سل عمّا تريد أن تسأل. قال: وكيف تتحقق الوحدة؟ هل تتحقق لمجرد اقتناع الأكثرية من المواطنين بها؟ قلت له: إن الجواب عن هذا السؤال جواب مركّب. إن قناعة الأكثرية من المواطنين بالوحدة أمر مهم، ففي نهاية المطاف الموضوع يعنيهم مباشرة، فهم أصحاب القضية، لذلك فقناعتهم ورضاهم واختيارهم هو المعول عليه في هذه القضية وفي كل قضية جوهرية أخرى، إذ ليس غير إرادة الناس ما يبرر أي شيء وكل شيء. ذلك هو المبدأ الذهبي البسيط: إرادة الناس. إن هذه الإرادة هي الأساس. بقي موضوع كيفية التعبير عن تلك الإرادة. إذا قلنا إن التعبير يجب أن يكون بالإجماع نكون قد نفذنا المبدأ بحذافيره، إلا أننا نكون قد خلقنا مشكلة عملية، وهي أن الإجماع ربما لا يتوفر دائماً، فأقلية حتى لو كانت ضئيلة، إذا ما عارضت، فإنها تستطيع أن تمنع حصول أمر جوهري واتخاذ قرار حيوي بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة. لذلك، ولسبب عملي، وليس لسبب مبدئي أصبح رأي الأكثرية يحل محل الإجماع في اتخاذ القرار. إن هذا الإجراء العملي هو الآن المعوّل عليه في العمل في الأنظمة السياسية الديمقراطية، ليس لأنه منسجم مع المبدأ، بل لأنه إجراء عملي يجعل النظام قابلاً للتطبيق. لذلك، وبناء على هذا الاعتبار نستطيع أن نقول إن اختيار الأكثرية للوحدة هو المعوّل عليه.

إذاً فتأييد أكثرية الأمة العربية للوحدة أمر مهم، وشرط يجب أن يتوفر، إنه على وجه التأكيد متوفر وحاصل وموجود بغض النظر عن جميع الاعتبارات

والظروف الموجودة الآن، فالوحدة مطلب منسجم مع المصالح الواضحة الحقيقية المشروعة للجميع. إن القول بذلك ليس من قبيل الادعاء، ولا من الفرضيات، بل هو حقيقة ساطعة في ظل الظروف الطبيعية للأمة العربية. ذلك تقديم للموضوع الذي يتضمنه الجواب. الوحدة تتطلب موافقة الرأي العام عليها، ولكن ذلك ليس كافياً، فمجرد وجود الرأي العام المؤدي إلى وحدة لا يجعل أمر تحقيقها مؤكداً، إنها تتطلب العمل الجاد المصمم لتحقيق الوحدة، أي النضال السياسي من أجل تحقيقها، والنضال السياسي يعني التنظيم مهما كان الشكل أو الصيغة التي يتخذها التنظيم. لذلك فالوحدة العربية لا تتحقق عفوياً بل بالتصميم، والرأي العام لا يصنع التغييرات الجذرية في المجتمع إذا لم يوجد التنظيم، أي الأداة لتحقيق ذلك.

أيها السائل المستوضح الكريم، لقد قيل وكتب عن هذا الموضوع ولعلك تعرف ذلك جيداً. تحقيق الوحدة يحتاج إلى الأداة، أي التنظيم، والحزب السياسي هو الصيغة العصرية المتقدمة للتنظيم، والقطر القاعدة (كما هو شائع في الكتابات السياسية عن الموضوع) باعتباره شكلاً آخر من أشكال التنظيم. وقد تكون الأداة مركبة يجتمع فيها الحزب والقطرة القاعدة. ولا أظن أنني بحاجة إلى الإطالة في شرح هاتين الصيغتين، فهما معروفتان على ما أظن، عدا بعض الكلمات عن موضوع القطر القاعدة.

المعروف عن صيغة القطر القاعدة هو أنها صيغة اتبعت في تحقيق الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية. كما جرى الحديث عنها في ما يتعلق بمصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. في أدبياتنا السياسية اضطراب فكري؛ فهناك من يقول إن ما صلح في بلدان أخرى لا يشترط أن يصلح لنا، وأن الظروف قد تغيرت، وهناك من يقول إن جعل مصر هي القطر القاعدة في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أمر لم ينجح، أو أنه كان خطأً بسبب عدم استعداد مصر لهذا الدور. إن جميع هذه المناقشات لا تعدو أن تكون اجتهادات. المهم في نظري هو أن نأخذ بما يلائم أوضاعنا، بغض النظر عن أي شيء آخر، سواء أكان جديداً أم غير جديد، استعمل في الماضي أم لم يستعمل. وإذا ما أخذنا الموضوع على هذا الأساس المتجرد، فإنني أرى أن صيغة القطر القاعدة صيغة من الصيغ الصحيحة. بقي أن أقول إن تعبير القطر القاعدة لا يشترط أن يكون متماثلاً مع الصيغة التي تمت بها الوحدة الألمانية أو الإيطالية. إن حركة الوحدة لا بد من أن تكون لها نقطة بداية، ولا بد من أن تكون لها إمكانات مادية، والأقطار العربية متفاوتة في ذلك، لذلك فاضطلاع قطر أو أكثر بمهمة أخذ المسؤولية قد يكون حالة واقعية تفرض نفسها أكثر منها نظرية مسبقة، إذ ليس من المنتظر أن نتصور

أن تهبّ كل الأقطار العربية مرة واحدة للعمل من أجل الوحدة في الوقت نفسه.

وعلى قاعدة الشيء بالشيء يذكر، قال السائل المستوضح الكريم، وبعد هذا الحديث عن كيفية تحقيق الوحدة، لا بد من أن أسال عن كيفية المحافظة عن الوحدة؟ فأجبته: إن ذلك منتظر منطقياً.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم لا أجد وسيلة للمحافظة على وضع الوحدة بعد تحقيقها أفضل من إبراز فضائلها. والمقصود بذلك هو أن نقوم بكل ما يقتضيه إظهار محاسنها عملياً في تحقيق القوة والاستقرار والتقدم للجمهور. وأرجو ألا تتصور أن ذلك أمر سهل، بل إنه يتضمن كل عملية البناء الجديد في مختلف نواحي الحياة بحيث يظهر للجمهور، وبصورة ملموسة أن الوحدة قد حققت فعلاً القوة والاستقرار والتقدم للأمة عموماً ولكل مواطن. إن عملية البناء هذه نشاط واسع يحتاج أن نجنّد له كل الإمكانات المادية والبشرية، وأن نشحذ له كل ما بوسعنا من حماسة قومية وقيم اجتماعية، بحيث تتصاعد عملية البناء بوتائر غير اعتيادية، وبأساليب مبتكرة غير تقليدية، بحيث يصبح ملموساً لكل مواطن أن الوضع الجديد هو أفضل من الوضع القديم. أظن أن ذلك أمر مفهوم ولا يحتاج إلى مزيد من التفاصيل. إلا أنني مع ذلك أود إيراد مسألة أعدها مهمة، ربما لا تكون مفهومة عند الجميع، ألا وهي أهمية الممارسة العملية.

اعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن المعرفة تعبير ليس بالبساطة التي قد يتصورها بعض الناس، فبعضنا يتصور المعرفة على أنها العلم بشيء ما، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، فهناك فرق كبير بين هذا الفهم والمعرفة التي تغيّر الحياة. إن العلم بالشيء والاستيعاب الذهني هو نقطة البداية البسيطة والخطوة الأولى في عملية تكوين المعرفة. المعرفة الحقيقية هي التي يستوعبها الذهن وتحصل فيها القناعة وتتشربها شخصية الإنسان وتدب في أعماق النفس البشرية لتهيمن عليها لتكوين تلك القناعة العميقة والالتحام الصميمي مع الذات، وعلى درجة من القوة والنفاذ، بحيث تؤثر في السلوك، فيندفع الإنسان جراءها إلى العمل والحركة والنشاط، ويتكيف سلوكه بما ينسجم مع تلك المعرفة. وبذلك تكون المعرفة الحقيقية قد حصلت.

إن هذا النوع من المعرفة هو عملية تفاعل معقدة مستمرة في النفس البشرية وليس الاطلاع الذهني العابر على معلومة ما. لذلك فإن الثقافة، كما ورد الحديث عنها في مكان آخر من هذا الحوار، هي التي يقترن فيها الاستيعاب الذهني بالتأثير في السلوك، فهي الثقافة التي يتأثر بها الذهن والعمل معاً.

فإذا كان تكوين المعرفة بالصورة التي ذكرناها، عندها تكون عملية حماية

الوحدة بعد قيامها معتمدة على حصول القناعة بها، أي حصول المعرفة الحقيقية بها من قبل الجماهير. إن الجماهير تؤيد الوحدة الآن وترغب في أن تراها تتحقق، ولكن الجماهير لا تعرف الوحدة على حقيقتها، أي إنها لا تعرف كيف تكون الوحدة في التطبيق؟ ما نوع المجتمع، وماذا يحصل في كل ناحية من نواحي الحياة العامة والخاصة في ظل الوحدة؟

إننا الآن نقول إن الوحدة ستحقق القوة والاستقرار والتقدم، ولكن القول بذلك شيء ومشاهدة ذلك يتحقق عملياً في ظل دولة الوحدة شيء آخر تماماً. إن ذلك لا يصح على موضوع الوحدة فحسب بل يصح على كل شيء آخر تقريباً.

إن هذا النوع من المعرفة الصميمية التي تدبّ في نفس المواطن فتأخذ عليه شعوره وتمسّ أعماق نفسه مكونة قناعة راسخة وتأييداً قوياً في الضمير والوجدان لا تحصل إلا بالممارسة، والممارسة تعني أن يعيش في المجتمع في ظل دولة الوحدة.

إن البحث النظري ومخاطبة العقل، وإن كان جزءاً من هذه العملية، إلا أنه لا يكفي وحده بل لا بد من الممارسة. إن الممارسة العملية هي التي تكشف صفات الوضع الجديد ومعالمه بكل تفاصيله. وحذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تقع في الخطأ فتعدّ أن تلك التفاصيل والمعالم والصفات والحالات كان من الممكن التنبؤ بها ومعرفتها سلفاً واستنباطها من المعرفة النظرية، فذلك مستحيل وضد طبيعة الأشياء. إن الذهن البشري مهما كان ملماً، ومهما بلغ من الاهتمام والإحاطة يبقى أداة قاصرة عن فهم حقيقة الحياة قبل أن تحصل عملياً، فهو يبقى في حدود العموميات، يختصر التفاصيل ويستعيض عنها بالرموز والاتجاهات العامة. إن الحياة الواقعية نفسها لا تسير وفق قانون رياضي يستطيع ضبط تفاصيلها بل فيها من التنوع والتضارب والاختلاف ما يجعل التنبؤ بها أمراً بعيد المنال. لذلك تجدنا في حياتنا العملية، وفي كل شيء تقريباً وبعد أن نستكمل المعرفة النظرية عن الشيء نتبع ذلك بتجربته عملياً من أجل استكشاف تلك التفاصيل وتلك الحالات التي لا تستطيع المعرفة النظرية الإحاطة بها. وعموماً ترانا نجد فرقاً بين المعرفة النظرية المسبقة وما يتمخض عن وضع الأمر موضع التطبيق العملي. وبعبارة أخرى، إننا الآن مهما اجتهدنا في رسم صورة مجتمع الوحدة، فإننا لن نستطيع ذلك بالضبط، بل إن تلك الصورة لن تتضح تماماً إلا من خلال الممارسة، أي بعد أن تتحقق.

إنني في مكان آخر من هذا الحوار ذكرت أن الإنسان في المجتمع يميل إلى تكوين القوالب، ألا وهي العادات، فهناك قوالب في السلوك هي العادات المتعارف عليها، وهناك قوالب في التفكير أيضاً. وتعمل تلك القوالب الفكرية

والسلوكية على ملاءمة حياته مع قواعد المجتمع ومتطلباته وذلك ما يجعل حياته ممكنة ومنسجمة مع هدف الاستمرار والبقاء. إنها عملية التلاؤم المستمرة من قبل الفرد إزاء المحيط الذي يعيش فيه. ووضع التجزئة قد كوّن قوالبه عند الفرد؟ وفي وضع الوحدة يحتاج الفرد إلى تكوين قوالب جديدة تتلاءم مع الوضع الجديد.

إن حماية الوحدة واستمرارها يتطلب أن يكوّن المواطن قوالب جديدة متلائمة مع وضع الوحدة وليس متناقضاً معها، فبمقدار ما نستطيع مساعدة الفرد على تغيير القوالب القديمة المتكونة في ظل وضع التجزئة إلى قوالب جديدة متلائمة مع وضع الوحدة نكون قد دعمنا الوحدة وأنشأنا القاعدة القوية لبقائها واستمرارها.

يجب أن ينشأ تلاؤم صميمي قوي بين الفرد المواطن ووضع الوحدة عن طريق تكوين عادات في التفكير والسلوك متلائمة معها، أي أن يعتاد عليها بتعبير مختصر.

إن عملية التلاؤم هذه، وتكوين القوالب الجديدة في التفكير والسلوك تستطيع أن تؤدي الدولة دوراً في تكوينها بشتى الوسائل، إلا أنها مع كل ذلك تحتاج إلى الوقت، فالممارسة العملية هذا شأنها تحتاج إلى أن يأخذ المجتمع مداه فيها، فيرى ويلمس ويشهد عملياً معنى الوضع الجديد وما يتمخض عنه من نتائج وما يؤدي إليه من حالات في مختلف الشؤون العامة والخاصة. والفرد من أجل أن يتعلم وأن يتلاءم وأن يفهم فهماً صحيحاً عميقاً وضع الوحدة يحتاج إلى الوقت. ومن أجل أن أبسط الموضوع أيها السائل المستوضح الكريم، سأورد لك مثالاً عملياً محدوداً. إنك عندما تقبل على تعلم قيادة السيارة يشرح لك المدرب ذلك، فيضع أمامك قواعد سير السيارة، فتجد أن تلك القواعد غاية في البساطة تتعلق بعجلة القيادة والوقود والكابح وجهاز التغيير من الأول إلى الثاني إلى الثالث، وهكذا، فقل لي هل تستطيع أن تقود السيارة بأمان وسلامة بمجرد معرفتك بتلك العمليات، كما يشرحها المدرب؟ الجواب قطعاً كلا؟ فإنك تحتاج إلى ممارسة تلك العمليات على الرغم من أنك تعرفها نظرياً معرفة كاملة. إنك ستحتاج إلى وقت تقضيه في الممارسة العملية لتستطيع قيادة السيارة بأمان وسلامة. إنك تعرف نظرياً أن الضغط على جهاز الوقود يزيد من السرعة، ولكنك في البداية لا تعرف بالضبط، أو غير معتاد أن تضغط بما يكفي من الوقود للسرعة التي ترغب فيها، فتراك إما تضغط أكثر مما يجب، فتندفع السيارة بسرعة أكبر مما ترغب فيها، أو تضغط أقل مما يجب فيكون سيرها أبطأ مما يجب. إن رفع قدمك عن عتلة التبديل لا يأتي في البداية منسقاً تماماً مع عتلة التبديل من الأول إلى الثاني. إنك تعرف نظرياً أن تدوير عجلة القيادة إلى اليمين يدير السيارة يميناً، ولكنك في البداية لا تعرف

المقدار المضبوط لتدوير عجلة القيادة لتميل السيارة بالمقدار الذي تريده إلى اليمين إلا بمرور وقت في الممارسة، فأنت في البداية إما أن تبالغ في تدوير عجلة القيادة أو لا تديرها بما يكفي، وهكذا. إنك لا تعرف القيادة معرفة صحيحة إلا بعد الممارسة العملية حيث تقترن المعرفة النظرية بالاعتياد العملي. وهذا مثال مصغر على دور الممارسة العملية في تكوين المعرفة وتكوين الاعتياد على وضع جديد.

لذلك ففي بداية قيام الوحدة، علينا أن ننتظر حالة من عدم التلاؤم مع الوضع الجديد، فمسننات الفرد لم تتلاءم بعد مع مسننات الوضع الجديد، الأمر الذي قد ينتج منه بعض الاحتكاك والاضطراب، إلى أن يمر بعض الوقت ويتكون التلاؤم وتتناسق المسننات وتصبح آلة المجتمع الجديد تسير بسلامة وانتظام.

إنني بالطبع لا أستطيع أن أقول شيئاً عن طول تلك المدة زمنياً فهو أمر غير ممكن، إلا أنني أستطيع أن أذكر شيئين مهمين: الأول هو أن للدولة دوراً مهماً في تسريع عملية التلاؤم هذه عن طريق البناء الوطني، كما مرّ ذكره بما في ذلك عملية التشريع لتحديث النظام القانوني ليتلاءم مع وضع الوحدة، وبما يساعد عملية التلاؤم من جميع الوجوه. الأمر المهم الآخر هو أن تعمل الدولة كل شيء من أجل توفير تلك الفرصة الزمنية اللازمة لحصول التلاؤم والانسجام، ويعني ذلك أن الوحدة عندما تقوم يجب أن تحمى من الهزات، فتآمر الأعداء وارد عليها، مهما كان الثمن. وبذلك يكتسب موضوع الأمن أهمية خاصة في هذه المرحلة، فأعداء الوحدة يعرفون أن أفضل مرحلة للعمل ضد الوحدة هو هذه المرحلة التي لم يتكوّن فيها التلاؤم بعد.

إن موضوع أمن الوحدة هو القضية المركزية للدولة في هذه المرحلة، وعليها أن تسخر له كل الإمكانات، وأن تتبع في سبيله كل الوسائل الحديثة. ولا يفوتني في هذا المجال أن أؤكد أن قيادة الدولة يجب أن تكون مستعدة لتحمل المسؤولية بكاملها ومستعدة لكل احتمال، وأن يكون أمر المحافظة على الوحدة هدفاً مركزياً لا يعلو عليه أي اعتبار آخر، وأن تكون مستعدة لكل وسيلة بما في ذلك استخدام القوة بأي نطاق تتطلبه الحالة من أجل المحافظة عليها. إن المجتمع يجب أن يعطي الفرصة اللازمة لحصول الممارسة العملية لحياة الوحدة وتكوين الملاءمة والتكيف اللازمين للوضع الجديد. هكذا تكون عملية حماية الوحدة بعد أن تقوم. وحذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تقع في الخطأ الذي يقول به بعضهم، إن الوحدة يجب أن تؤجل لأن الرأي العام لم ينضج بما فيه الكفاية ليحميها ويمارسها على الوجه الصحيح، لذلك علينا أن ننتظر حتى يحصل ذلك النضج

وبعدها نحقق الوحدة. إن هذا القول ينطوي على خطأ كبير يتعلق بكيفية حصول النضج أي تكوين المعرفة الحقيقية، فالنضج لا يتحقق إلا بالممارسة العملية لحياة الوحدة، إذ بالممارسة يتكوّن الوعي وتتكوّن المعرفة وينمو النضج فيحصل التلاؤم بين عادات الفرد الذهنية والعملية وبين متطلبات وضع الوحدة. إن النضج والوعي لا يتكوّنان إطلاقاً من دون ممارسة حياة الوحدة، فالنضج والوعي ليسا معرفة ذهنية مجردة تتكوّن خارج نطاق الممارسة بل في صميم الممارسة ذاتها.

١١ ـ لماذا أنت قومي؟

قال السائل المستوضح الكريم مقاطعاً: لديّ سؤال جديد له علاقة بالموضوع، وإن لم يكن متسلسلاً مع ما نحن فيه. قلت: لا بأس. قال: إنني أعرف أن أسئلتي وان كانت مستوحاة من الموضوع نفسه إلا أنها تأتي بشكل متداع يوحي أحدها بالآخر، وهكذا. قلت: لا داعي للاعتذار، فمهمتي هي أن أوضح ما استطعت من التوضيح. قال السائل المستوضح الكريم: لماذا أنت قومي؟ قالها هكذا، وبدا عليه بعض الحرج، لأنه سؤال مباشر، ولا يخلو من بعض الغرابة. وأنا بدوري قفز إلى ذهني شيء مباشر أيضاً، فقلت له، وعلى الفور: وماذا أستطيع أن أكون غير ذلك؟ هل أكون قطرياً؟ أو هل أكون عالمياً؟ وهل أمامي غير أن أكون قومياً؟ قلت ذلك بصيغة أسئلة إلا أنني أعرف أنها ليست الجواب الكافي عن سؤاله. قلت له بعد أن فكرت للحظات: أمامي خياران آخران، هما إما أن أكون قطرياً أو أن أكون عالمياً. ولنأخذ أولاً الخيار القطري، وهو خيار موجود وملموس الآن ونعيش في ظله. هل أستطيع فعلاً أن أكون قطرياً وأطمح في الوقت نفسه أن يكون القطر الذي أعيش فيه شيئاً مهماً في هذا العالم؟ كيف أستطيع أن أحقق تنمية حقيقية في حدود أي من الأقطار العربية الحالية حيث الموارد محدودة وعوامل الإنتاج غير متكاملة والسوق ضيقة والظروف السياسية غير مستقرة؟ هل يستطيع أي قطر عربي أن يواجه الأخطار الداخلية والخارجية المحيطة به، ولاسيما خطر الصهيونية التي تعد الأقطار العربية كلها والأمة العربية كلها عدوها الذي يجب أن تقضي عليه سواء رغبت تلك الأقطار في ذلك أم لم ترغب؟ الأقطار العربية هذه قد جربت وضع الانفصال في ظل الدولة القطرية، فماذا حققت؟ هل حققت غير الخيبة؟ وأهم النواحي التي حدث فيها ذلك هو الإخفاق في التنمية والأمن.

وهل هناك ما هو أهم من التنمية والأمن في حياة الناس ومستقبلهم؟ هل تستطيع الدولة القطرية هذه أن تؤدي دوراً حضارياً إنسانياً في عالم اليوم، عالم التكتلات الكبيرة والدول العملاقة؟ أو أننا لا نطمح في أن يكون لنا دور

حضاري في التاريخ؟ لا أظنك أيها السائل المستوضح الكريم تريد لنا ذلك، فالأمة العربية كانت دوماً ذات دور حضاري إنساني، فقد بلّغت الأديان السماوية وتحملت مسؤولية نشرها في العالم وقدمت للعالم حضارات مهمة في التاريخ. إننا لا نستطيع أن نقدم للعالم إسهاماً مهماً في مجال التحضر والتقدم الإنساني، ونحن على هذا الوضع من التجزئة والضعف والتخلف والتعرض للأخطار.

بقي أمامنا الخيار الآخر هو أن نكون عالميين، أي أن تكون رقعة اهتمامنا العالم، لا القطر، ولا الوطن العربي. ولكني أريد هنا أن أسأل: ما معنى العالمية بهذا الصدد؟ إنني لا أعرف معناها بالضبط. هل هو النضال لتحقيق حكومة عالمية، أي مجتمع عالمي على غرار التفكير الماركسي؟ إن الماركسية الآن في غروب، وهي في أوج قوتها لم تستطع تحقيق مجتمع عالمي، إذ بقيت الدول الاشتراكية على حدودها القديمة، وأقصى ما استطاعت أن تفعله هو تكوين روابط وأحلاف على غرار ما هو موجود في بقية أنحاء العالم غير الشيوعي، وقد زالت تلك الروابط والأحلاف مع الانهيار الأخير الذي لم يبق حتى الدولة التي كانت موحدة في السابق وهي الاتحاد السوفياتي.

هل نكون عالميين بمعنى بعض المتعصبين الدينيين الذين يقولون بوحدة إسلامية؟ لا أظن أن ذلك أمر واقعي، إذ لا يوجد أي دليل على إمكانية حدوثه، لا الآن، ولا في المستقبل. هل العالمية المقصودة هي ما يقول به بعض الكتّاب الحالمين المنفردين الذين يدعون إلى تطوير هيئة الأمم المتحدة إلى نوع من الحكومة العالمية؟ الواضح الأكيد هو أن هذه الدعوات في أحسن حالاتها وحتى عندما تكون صادرة عن حسن نية، لا تعدو أن تكون طموحات مصدرها الخيال، وهي أبعد ما تكون عن الواقع، ولا يدعمها تأييد ذو شأن في عالم اليوم. كما إن فائدتها غير مضمونة في أحسن الأحوال.

إذاً فهل عندي خيار آخر؟ لماذا لا أكون قومياً عربياً والأمة العربية أمة عريقة في التاريخ حققت نهضات كثيرة وبلغت رسالات مهمة للبشرية، وهي تسكن وطناً يمتد من الخليج إلى المحيط، فيه من الثروات والإمكانات المادية والبشرية ما نستطيع بواسطتها بناء حياة آمنة مطمئنة سعيدة مرفهة للجميع، وتعيش فيه أمة توفرت فيها من الروابط المشتركة ما يعد من أقوى الروابط التي تعرفها الأمم، تتكلم لغة عذبة غنية جميلة، دوّن فيها من التراث الأدبي والعلمي والفني ما يدعو إلى كل الاعتزاز والفخر ويبعث الرضى في النفس؟ وهي أمة عرفت بحميد الصفات وأحسن السجايا الخلقية، تلك الصفات التي جعلت الخالق الجليل

يختارها لتبليغ دياناته الكبرى للبشرية. فهل يعني شيئاً إذا قلت: أنا من هذا القطر أو ذاك؟ وهل يعني شيئاً إذا قلت: أنا من العالم؟ إنه يعني شيئاً هاماً من دون شك عندما أقول: أنا عربي، فمن ذا الذي لا يعرف ذلك؟ العرب يستطيعون أن يعملوا شيئاً للعالم، ولكن لا يستطيع أي قطر أن يعمل ذلك الشيء. كما لا أستطيع أن أقول: أنا من العالم، لأن العالم لا يعمل كوحدة واحدة.

* * *

أيها السائل المستوضح الكريم: هناك نقص كبير في الدولة القطرية، هو عجزها عن تحقيق رسالة، فهي من الضعف والصغر وضعف الإمكانات المادية والمعنوية ما يجعلها غير قادرة على أن يكون لها دور في شؤون العالم وحمل رسالة مفيدة للبشرية، بعكس دولة الوحدة، فهي بحجمها وقوتها وإمكاناتها المادية، والأهم من كل ذلك بإمكاناتها الروحية، مؤهلة لحمل الرسالة والإسهام في حضارة العالم وتقديم شيء نافع للبشرية جمعاء، وبذلك تكتسب أهمية ومنزلة تنعكس على الفرد المواطن في تفكيره وسلوكه. إنها، أيها السائل المستوضح الكريم، تدرك أن دولة الوحدة تستند إلى تاريخ الأمة العربية، ذلك التاريخ الموغل في القدم، الغني بالانجازات، المكلل بالبطولات، فهو تاريخ مجيد عزيز يدعو إلى الاعتزاز، ويعترف به العالم، وتعرفه البشرية. في حين أن الدولة القطرية ليس لها شيء من ذلك. وإن كان لها شيء، فهو جزء مقتطع من تاريخ الأمة العربية. إن هذا الأمر غاية في الأهمية لأنه يتعلق بدور حضاري ورسالة سامية تضطلع بها أمة عظيمة تستند إلى دولة موحدة، في حين أن الدولة القطرية مهما حاولت أن يكون لها دور، ومهما اصطنعت مهمة الرسالة تبقى عاجزة عن ذلك.

فمهما كبر شأن الدولة القطرية مساحةً أو سكاناً أو موارد مالية تبقى من دون مؤهلات حمل الرسالة، وقاصرة عن أن يكون لها دور فعال في شؤون عالم اليوم. وقد حاولت الدولة القطرية وتبقى تحاول اصطناع هذه الصفة إلا أن جهودها كانت دوماً تسير في طريق مسدود. وما محاولاتها إلا دليل على أهمية هذا الجانب. إن الدولة القطرية تشعر بالحاجة إليها في أوقات الأزمات كوسيلة لتقوية العزيمة العامة ورفع المعنويات وتقوية الروح للمواجهة، أما في الأوقات الاعتيادية، فتحتاج إليها من أجل تسريع البناء وتدوير عجلة التنمية وزيادة الحماسة الوطنية من أجل البناء والتقدم. وفي كلا الحالين كانت خائبة في مسعاها بسبب فقدان المؤهلات وقصور المتطلبات، فحمل الرسالة أمر لا يتوفر بمجرد الرغبة في أو الحديث عنه، بل لا بد له من مؤهلات ومعطيات، وهي قطعاً غير متوفرة في الدولة القطرية.

إن مسألة حمل الرسالة وتأدية الدور الحضاري في شؤون العالم من قبل الأمة ليست مسألة ثانوية بل جوهرية. ويمكننا إيضاح تلك الأهمية عن طريق ضرب مثال يتعلق بالأفراد، فهناك فرد مؤهل وطموح لأن يكون له شأن في الحياة العامة، وأن يؤدي دوراً في تقدم المجتمع، ويدخل اسمه في تاريخ بلاده في هذه الناحية أو تلك، كأن تكون علمية أو أدبية أو اجتماعية أو سياسية، فيكون بذلك في عداد النخبة القلّة ذات الدور المتميز في حياة بلاده ونهضتها. إلى جانب ذلك، هناك الفرد الذي لا يملك تلك المؤهلات، وليس لديه الطموح ولا الاستعداد لذلك، فيعيش بشكل اعتيادي، يأكل ويشرب ويشيخ ويموت على هامش حياة المجتمع من دون أن يقدّم شيئاً لمجتمعه وأمته. إنه إنسان عادي وليس إنسان رسالة. إن هذا التميز موجود وملحوظ على مستوى الأفراد، ويصح كذلك على مستوى الأمم والدول. إن الدولة القطرية هي دولة عادية، والدولة القومية هي دولة الرسالة.

ألا تعرف أيها السائل المستوضح الكريم الفرق بين شعور الفرد الاعتيادي وشعور الفرد صاحب الرسالة؟ إن الفرق في الشعور بالسعادة والأهمية والجدارة كبير جداً بين الحالتين. إن السعادة المتأتية عن الخلق والإبداع، والصادرة عن شعور الأهمية والثقة بالنفس، والنابعة من تقديم شيء مهم ومفيد للآخرين، والشعور بالدور الأخلاقي والإسهام الإنساني، إنما هي سعادة لا يعرفها الفرد الاعتيادي الذي تقتصر حياته على ممارسة المهمات الجسدية اللازمة لإدامة الحياة من طعام وشراب ويقظة ومنام.

أما السعادة المعنوية، فتتعلق بالشعور بالذات والغوص إلى أعماق النفس البشرية والإحاطة بدواخل الذات الداخلية للإنسان مقابل شعور الراحة السطحي المتأتي عن إشباع الحاجيات الجسدية المتعلقة بالغرائز عند الأكل والشرب مثلاً. إن الفرد الاعتيادي محروم من تلك السعادة العميقة الناتجة من إرضاء الذات الداخلية عندما تتحقق إمكانات الإنسان ومؤهلاته في نطاق مثالي أخلاقي يتعلق بإسعاد الآخرين، وتقديم إسهام جديد مؤثر في حياتهم مما يدخل في عداد الرسالة السامية. وقياساً على ذلك وبالمنطق نفسه، تكون الدول والأمم بعضها اعتيادياً وبعضها ذا رسالة، والدولة الاعتيادية محرومة من تلك السعادة، وذلك الشعور الغامر العميق بالأهمية والدور المليء بالرضى وراحة الضمير والثقة بالنفس والاقتراب من الإنسانية الصحيحة والمثل العليا. في حين أن الدولة القومية دولة الوحدة العربية تتمتع بهذه الصفة وتتصف بهذه الميزة.

إن نشوء الدولة من الأساس كان بدافع مثالي يتعلق بإحلال السلام،

والمحافظة على حقوق الأفراد، وحماية حياتهم وتحقيق التقدم فيها في جميع الوجوه، لذلك كانت الدولة بمختلف مراحل تطورها تمثل، بشكل أو بآخر، التجسيد العملي للمثل الأعلى الذي تطمح إليه الأمة. إن هذه الصفة المثالية للدولة تتضح في أغلب نظريات نشوء الدولة من العقد الاجتماعي بمختلف اجتهاداته إلى المذاهب الدينية والدولة المنبثقة عنها، إلى المثالية الألمانية، إلى مبدأ أعظم السعادة لأكبر عدد من الناس، إلى مثال السلطة في الدولة الاشتراكية. الدولة تنظيم ذو هدف مثالي، بغض النظر عن أهمية ذلك المثل الأعلى، وليست مجرد تنظيم مجرد عن المثل العليا. ولكن ذلك لا يعني أن الدولة، أي دولة، بإمكانها أن تكون كذلك، فذلك يعتمد على المؤهلات والمعطيات، فأنت لا تستطيع أن تصنع شيئاً من لا شيء، كما يقال، فأنت قد تطمح وقد ترغب في شيء، إلا أنك ربما لا تستطيع تحقيق ذلك الطموح وبلوغ تلك الرغبة. الدولة القطرية قد تطمح وقد ترغب، إلا أنها لا تستطيع، في حين أن الدولة القومية، دولة الوحدة تطمح وترغب، وهي قادرة على تحقيق ذلك الطموح وبلوغ تلك الرغبة. إن الأمة العربية في ظل الوحدة الشاملة تستطيع أن تكون حاملة رسالة وأن تؤدي دوراً مثالياً في شؤون العالم، ولكن عمان أو تونس أو موريتانيا لا تستطيع ذلك. وكذلك حال الدولة القطرية في عموم الوطن العربي.

أيها السائل المستوضح الكريم، إن الله قد خلق الكائنات الحية، وأعطاها القدرة على أن تقوم بالفعاليات التي تديم حياتها، ألا وهي إشباع الحاجات التشريحية الجسمانية من أكل وشرب، أما الإنسان فقد وضع فيه، بالإضافة إلى ذلك شيئاً آخر هو ما يدعى بالروح، وهو العنصر المثالي في الإنسان الذي ينفرد به عن بقية المخلوقات الحية. وهذا الجانب هو العنصر الذي يستطيع بواسطته أن يكون صاحب رسالة، وأن يؤدي دوراً، ولكن ذلك لا يعني أن كل فرد يستطيع أن يكون كذلك، فالروح أو الاستعداد للخير في صراع مع قوى مضادة في داخل الإنسان، ومدى تفوق الإنسان وتقدمه في مجال الرسالة والدور المتميز يعتمد على العلاقة والصراع بين ذلك الاستعداد والقوى المضادة له. لذلك كان هنالك الأنبياء، وكان هنالك من هم دونهم بدرجة أو بدرجتين أو أدنى نزولاً إلى أسفل السلم حيث يوجد من يتجمع فيه الشر في أقوى حالاته.

واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن مسألة الرسالة وتأدية الدور الإنساني ليست معنوية غير ملموسة بل إنها شعور وممارسة ونشاط لا يلبث أن ينعكس على الفرد المواطن نفسه، فيجعل تفكيره وسلوكه ونشاطه وحياته وشعوره الداخلي في وضع مختلف عن الفرد الذي يعيش في دولة لا رسالة لها ولا دور تؤديه

للإنسانية، بل تعيش على الهامش وتقتصر جهودها على العيش الرتيب من يوم إلى يوم. إن الفرد في الحالة الأولى أكثر تفاؤلاً، وأكثر سعادة، وأكثر نشاطاً، وأصفى نفساً، وأقرب إلى المثل العليا، وأقوم أخلاقاً، وأقوى ثقة بنفسه، وأكثر جرأة في خوض الحياة ومواجهة الصعوبات، وأغنى إنتاجاً. وبكلمات موجزة إنه يعيش حياة أغنى وأعمق من حياة الفرد في الأمة التي تعيش على الهامش في حياة العالم.

إن الأمة صاحبة الرسالة ذات روح قوية تعيش حياة مليئة بالإنجازات يسودها الشعور بالقوة والأهمية والقدرة والمثالية، فينعكس ذلك على الفرد بالمعاني نفسها، وبالاتجاه ذاته، فيكون أكثر سعادة وأقوى شخصية. أليس ذلك شيئاً مهماً في حياة الأمم؟ نعم إنه فرق كبير بين أن تشعر الأمة ومعها مواطنها بالأهمية وبين أن تشعر الأمة ومعها مواطنها بعدم الأهمية. إن الشعور بعدم الأهمية قد يدفع أحياناً صاحبه إلى الانتحار. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن عملية التنمية والتقدم عموماً تحتاج إلى مثل أعلى وإلى حافز عند الفرد، والحافز هذا هو الشعور بالأهمية وبوجود دافع يتعلق بالأمة ومستقبلها. إن حالات التنمية في العالم كانت دوماً مقرونة بوجود دافع عام وهاجس عند الأفراد يدفعه نحو العلى والتقدم. لذلك نجد أن الدولة التي تمر بعملية تنمية ونهضة تحاول دوماً عن طريق الإعلام ووسائل التعبئة العامة أن تخلق هذا الدافع، وأن توجد مثلاً أعلى تضعه أمام الجمهور لشحذ همته وتقوية عزائمه وحث نشاطه واندفاعه لمزيد من العمل والاجتهاد والتحمل. فلماذا يكون ذلك؟ السبب هو أن التقدم يحتاج إلى مثل أعلى يحرك الاندفاع والحماسة عند الفرد. إن الدولة القطرية مهما حاولت فهي لا تستطيع خلق ذلك المثل الأعلى، بعكس الدولة القومية، لأنها تستند إلى تاريخ جيد وحضارة قوية. إن الشعور بالرسالة في هذا المجال يكون هو نفسه حافزاً إلى التقدم ومحرّكاً للنهضة.

* * *

القومية ـ أيها السائل المستوضح الكريم ـ شعور داخلي بالانتماء، وقد كان ظهور المجتمع أكبر تطور حصل في تاريخ الإنسان، والأمة هي الصيغة العليا المتقدمة لشكل المجتمع، لذلك كان الشعور بالانتماء إلى الأمة هو قمة ذلك التطور والرقي الاجتماعي. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الشعور بالانتماء القومي لأمة عظيمة هو نقطة البداية في التحرر من القيود، سواء أكانت قيود مرحلة التخلف أم القيود الخارجية المتأتية من الاستعمار بأشكاله كافة.

إن الشعور بالانتماء إلى أمة عظيمة هو السر في تكوين الثقة بالنفس والقدرة

على الفاعلية التي من دونها لا يستطيع الإنسان أن يحقق أي تقدم بل يقتصر نشاطه على ممارسة الفعاليات المادية التي يقوم بها كل كائن حي. والإنسان يمارس نوعين من الفعاليات: الأولى هي الاعتيادية التي يشترك بها مع باقي المخلوقات الحية من طعام وشراب وتلبية حاجات الجسم، والثانية هي التي ينفرد بها عن باقي المخلوقات الحية، ألا وهي فعاليات الخلق والإبداع وما يصطلح على تسميته بإنتاج الحضارة والتقدم. ويحصل ذلك بفعل تلك القوة الكامنة فيه التي ندعوها الروح. إن الروح هي الشعور العميق الداخلي بوجود الذات، أي وجود كائن له شخصية مستقلة، وقادر بفعل تلك القوة الداخلية أن يسيطر على ما حوله في الطبيعة، وأن يؤثر في المجتمع الذي يعيش فيه بإرادة ذاتية مستقلة. ومن غير أن نذهب بعيداً في إيضاح موضوع الروح، يكفي أن نقول إن كل واحد منا يشعر أن في داخله إنساناً مستقل الإرادة يحاور نفسه وتحصل في داخله عملية التفكير والتأمل وتكوين الأفكار، ومن ثم الاندفاع إلى تنفيذها بكل ما ينطوي عليه ذلك من رغبات وآمال ومواقف. إن هذه الذات المستقلة من أجل أن تكون فاعلة تحتاج إلى حافز ومحرك، وهذا الحافز والمحرك هو الشعور القومي، أي الشعور بالذات القومية. إن النهضة وإنتاج الحضارة ظواهر لا تحصل من دون دافع ومحرك، وقد كان الإسلام بما أوجده في النفس العربية من شعور بالرسالة، أي شعور بالذات السامية المشدودة إلى المثل العليا، كان نقطة البداية للنهوض وبناء الحضارة المادية والروحية التي حصلت في ما بعد.

واليوم لا بد للنهضة العربية الحديثة من محرك، وليس غير الشعور القومي بالرسالة ما يحقق ذلك. إن الشعور القومي بالرسالة ليس أمراً مصطنعاً وليس عاملاً غريباً على النفس، بل هو تحريك للجانب المثالي في الإنسان الموجود فيه إلى جانب الغريزة بكل ما فيها من أنانية وميل إلى الشر. وميول الخير هي في صراع مستديم مع ميول الشر في الإنسان. إن الشعور القومي بالرسالة يخلق الأمل والثقة بالنفس، ويقوّي بالتالي ميول الخير، فيخرج الإنسان إلى المجتمع مبشراً وعاملاً من أجل مثل عليا وأهداف سامية تتجاوز الواقع القاصر المسخوط عليه إلى ما هو أعلى في سلم الرقي. إن القومية هي الشعور بالانتماء والشعور بالمسؤولية التاريخية والرغبة في تغيير المجتمع والتاريخ نحو الأفضل وتلك هي الرسالة السامية.

لذلك كانت القومية أيها السائل المستوضح الكريم هي المحرك الصميمي الصادق لمقاومة التخلف والاستعمار، لأن التخلف والاستعمار ظاهرتان تقفان ضد الشعور بالرسالة وضد الشعور بالذات السامية، وهكذا كان الوضع في كل التاريخ. إن استقلال الهند ودخولها مرحلة التقدم لم يأت مصادفة، بل كان محركه في الأساس

الشعور القومي بالذات، أي بالشخصية المستقلة وتحسس ميول الخير في الإنسان، وهكذا يصح الحال على جميع حركات التحرر والنهوض في العصر الحديث.

القومية هي الشعور الذي لا يمكن أن يتلاءم مع التخلف ومع الاستعمار بفعل كونها الشعور بالذات السامية في كل فرد من أفراد الأمة. فإن كنت تفتش عن النهضة وترغب في أن تتحرر بلادنا من الاستعمار الغربي ولاسيما الصهيونية، فعليك تحريك الشعور القومي ونشر الوعي القومي والدعوة إلى الوحدة العربية. ألا تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم ماذا حصل في بداية قيام الجمهورية العربية المتحدة من تحسس الذات القومية، وكيف بدأت بوادر النهوض للعيان وأخذت براعم الثقة بالنفس تتفتح، وكيف بدأ الأمل والتفاؤل يظهر للعيان هنا وهناك، وكيف سرى نوع من الحماسة للبناء والتقدم في مفاصل الدولة وجماهير الشعب؟ ألا تتذكر تلك المعالم؟ نعم إنني أتذكر ذلك وقد شهدته شخصياً، وما شاهدناه لم يكن إلا بداية بسيطة، إذ لم يتحقق من الوحدة غير خطوة أولى فقط لحل ما رافقها من مصاعب ونقائص، فهل تستطيع أن تتصور الحالة لو أن الوحدة العربية الشاملة تحققت؟ ماذا كان سيحصل في حالة قيام الدولة العربية الكبرى؟ إن حالة النهوض والاندفاع والحماسة للتقدم ستكون من الاتساع والقوة ما لا نستطيع وصفه الآن. لذلك تلاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أنني كنت دائماً أقرن الوحدة بالتقدم الشامل وبالقوة وبالاستقرار، ولذلك أقول عند مخاطبة فئات الشعب المختلفة إن الوحدة ستكون مقرونة بالرفاهية الشاملة للجميع وبالتقدم في مختلف نواحي الحياة، الأمر الذي سيعود عليهم وعلى أمتهم بالخير العميم.

إن القومية العربية هي الحركة التي يستحيل أن تهادن التخلّف، ويستحيل أن تتساهل مع الاستعمار، ولن تتعايش إطلاقاً مع الصهيونية للسبب الواضح الجوهري الذي ذكرته، ألا وهو أنها شعور بالذات السامية ويقظة بالوجدان القومي المشدود إلى المثل العليا ـ مثل الأمة وتاريخها وتراثها، وذلك لأنها شعور بالذات المستقلة وبحمل الرسالة لتقدم المجتمع والعالم. فكيف والحالة هذه يمكن أن تنسجم القومية مع التجزئة، وكل ما يرافقها من تخلف في مختلف المجالات؟ وكيف يمكن أن نتصور أن تهادن القومية ما هو نقيض ذلك، ألا وهو الاستعمار والصهيونية؟

وبالمنطق نفسه والسبب نفسه، تجد أيها السائل المستوضح الكريم أن الاستعمار والصهيونية هما العدو الأول للقومية، وكذلك الأنظمة الرجعية المتخلفة المرتبطة بالاستعمار.

قال السائل المستوضح الكريم معلقاً: إذاً فأنت قومي، لا قطري، ولا عالمي، أليس كذلك؟ قلت: نعم، أنا كذلك. قال: وهل يعني ذلك أن القطر لا يعني أي شيء بالنسبة إليك؟ وهل يعني ذلك أنك لا تهتم بالعالم الذي من حولنا؟ قلت له: كلا، إنه ليس كذلك.

إن القطر شيء موجود، كما إن العشيرة والمذهب والمدينة ومنطقة السكن أمور موجودة، وربما يفوق القطر أهمية كل ذلك لأنه أساس الدولة القطرية، ففي حدوده قامت دولة ذات كيان معترف به دولياً، وحول ذلك بنيت جميع القوانين التي شرعتها الدولة القطرية. إنني عندما أقول إنني قومي لا أعني أنني نسيت كل هذه الروابط وتجردت عن جميع هذه المشاعر والعواطف التي تكوّنت بمرور الزمن أو أنها غير موجودة. إن الوضع القطري وضع موجود لا يمكن نكرانه، وفي ظل الوحدة سيتحقق نوع من التطور في وضع القطر، أي التحول من معنى إلى معنى آخر، إلا أنه في كل الأحوال سيبقى موجوداً. وهنا لا بد من التنويه بأمر مهم يتعلق بنوع الإدارة التي تصلح لدولة موحدة مكوّنة من أقطار عدة، كما هو الحال في الوطن العربي. إن المنطقي المقبول هو اختيار النظام الاتحادي نظاماً للإدارة الداخلية. ومهما قيل في تفاصيل هذا النظام تبقى المسألة الجوهرية فيه هي توزيع السلطة بين الحكومة المركزية القومية وبين الحكومة المحلية القطرية. وفي داخل القطر نفسه لا بد أيضاً من توزيع السلطة بين حكومة القطر، ووحدات الحكم المحلي في المحافظات.

إن هذا التنظيم من اللامركزية يقوم على أساس الديمقراطية التي يتم بمقتضاها تصنيف الصلاحيات بحسب أهميتها، فيتم توزيعها بمقتضى القانون بين مستويات متدرجة من الحكومات في المحافظات إلى الحكومة المركزية الاتحادية التي توكل إليها عادة الأمور الجوهرية المتعلقة بالتنمية والثروة القومية والأمن القومي والعلاقات الدولية، وما عدا ذلك يوزع تدرجاً بين الحكومات الأدنى. إن هذا التنظيم الاتحادي إجراء عملي أساسه الديمقراطية، بمعنى تقريب سلطة اتخاذ القرارات من المواطن قدر الإمكان. وكلما كانت سلطة اتخاذ القرارات قريبة من المواطن كان النظام أكثر ديمقراطية، لذلك فالأمور المتعلقة بمعيشته مباشرة وشؤونه اليومية توكل إلى السلطة المحافظة، والأمور الأكثر خطورة توكل إلى حكومة القطر، والأمور الأكثر خطورة المتعلقة بأمن الدولة ووحدتها وتنمية اقتصادها وعلاقاتها بالعالم الخارجي توكل إلى الحكومة المركزية.

إن جميع هذه الحكومات تعمل بطريقة ديمقراطية وفي ظل القانون والدستور، إلا أن قرب أو بعد المواطن عن عملية اتخاذ القرارات يتفاوت بحسب

نوعية القرار ومدى خطورته وتعلقه بأمن الدولة ككل. المهم في كل ذلك هو القول إن النظام الاتحادي ليس أقل وحدوية من النظام المركزي الاندماجي، بل هو مجرد صيغة للإدارة تلائم الدولة الكبيرة الواسعة برقعها الجغرافية المتنوعة في ظروفها المحلية. وفي حالة الوطن العربي، هناك ظرف خاص آخر يتوجب اتباع هذا النظام هو وجود دولة قطرية في كل قطر من الأقطار العربية مضى عليها وقت وتكوّنت لها عاطفة وعصبية وصار لها بمرور الوقت شخصية ووجود. إن كل ذلك يضيف عاملاً آخر إلى العوامل التي تبرر اتباع هذا النظام الذي يبقى بموجبه كيان القطر قائماً، إلا أنه يتنازل عن بعض صلاحياته لحكومة جديدة، هي الحكومة المركزية.

١٢ ــ ماذا أفعل عندما أكون مؤمناً بالوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: وماذا لو أنني قبلت كل ما قلته لي حتى الآن؟ قلت: ذلك خيارك. قال: إن الذي أقصده: ماذا أفعل عندما أكون مؤمناً بالوحدة؟ قلت: ذلك أمر آخر، فهو سؤال يتطلب الجواب. الوحدة كما سبق أن أوضحت أيها السائل المستوضح الكريم لا تتحقق وحدها، بل لا بد لها من أداة، وأوضحت المقصود بتلك الأداة. ولكن، وفي كل الأحوال، الوحدة تبدأ أولاً بالإيمان، أي القناعة بها كمبدأ، والقناعة مصدر الشعور الطبيعي بالانتماء وبالهوية، أي بكوني أنا فلان بن فلان، عربي. إن هذا الشعور أمر طبيعي إلا أنه عندما يتبلور في النفس يصبح شعوراً قومياً، وعندها يكون من قبيل الوعي السياسي بالهوية والانتماء. فإذا ما تكوّن ذلك، أي إذا ما تحوّل الشعور القطري الطبيعي من أنا عربي إلى شعور قومي سياسي، أي إلى شعور بأننا نحن العرب يجب أن نتحد في كيان قومي، له دولة قومية واحدة، عندما يحصل ذلك يكون الفرد الوحدوي قد ظهر. فإذا كنت تسأل عن ماذا يجب أن تعمل عندما تكون وحدوياً؟ أقول: إن هذا السؤال مهم ويستحق الإجابة. إن التفكير هو أساس العمل ونقطة البداية فيه، وهنا يرد مفهوم الإرادة. إن كل شيء يعتمد على إرادة الإنسان، فالإنسان هو محور الكون، وهو من دون شك العامل المحرك في هذا العالم، وعلى إرادته يعتمد كل شيء، وهنا، وأنا أقول ذلك أرجو من السائل المستوضح الكريم ألا يقفز ذهنه إلى أمور لا أقصدها أو إلى أمور أخرى يستنتجها خطأ من هذا القول، وألا يزجّنا في نقاش ديني حول المقارنة بين إرادة الخالق وإرادة الإنسان، فذلك ليس هو ما أعنيه إطلاقاً.

المقصود هو أن الإنسان هو الذي يبني ويهدم، وهو الذي يغيّر مجريات

الأمور، وعلى إرادته يتوقف ما يجري في العالم، بغض النظر عن المفهوم الفلسفي الديني بخصوص الإرادة العليا التي تسيّر الإنسان أو لا تسيّره. المقصود ببساطة هو أنه بمقدار ما يعمل الإنسان يستطيع أن يغير ما حوله من أوضاع. إن الوحدة كإجراء يتغير بموجبه وضع التجزئة من حالة إلى حالة أرقى وأعلى منها لا يحققها غير الإنسان، إذ لا يمكننا أن نتصور أن هذا التحول أو أي تحول آخر يمكن أن يحصل إذا لم يتحرك الإنسان وبقي ساكناً في مكانه. إذاً هي إرادة الإنسان التي يعتمد عليها كل شيء، فما هي هذه الإرادة؟

إن نقطة البداية في تكوين الإرادة هي ما يحصل في تفكير الإنسان. إن التفكير يعني ما يدور في داخل الإنسان من نظر في الأمور التي تجري حوله، والتفكير هو القناعة التي تتكون عند الإنسان بخطأ أو صواب هذا الأمر أو ذاك. والمهم في هذا الأمر هو القناعة الداخلية مقابل المظهر الخارجي، فقد تكون القناعة الداخلية غير منسجمة مع المظهر الخارجي، كأن يقول الإنسان ما لا ينسجم مع قناعته الداخلية. إن إرادة الإنسان القائمة على قناعة داخلية راسخة هي المحرك الأساسي لعمل ذلك الإنسان ونشاطه. وفي هذا المجال، لا بد من التنويه بالدور الذي تؤديه التوعية. والتوعية تعني التبصير والتنوير عن طريق بسط المعلومات الصحيحة والمساعدة في تحريك التفكير عن طريق النقاش لحل ما ينطوي عليه من عرض المعلومات، والمحاجة وإيراد الأدلة وتفنيد الأباطيل، أي المساعدة على تحريك التفكير في الاتجاه الصحيح. وبذلك تكون للوحدة العربية حركة شعبية بمعنى اتصالها بالإنسان وبالجماهير، تخاطب عقولهم وتنبه وجدانهم وتستثير ضمائرهم على مساوئ وضع التجزئة، ومخاطرها وأهمية الوحدة وصلاحها من أجل تحقيق وضع القوة والسير في طريق التقدم والحق والخير والرفاهية لمجموع الأمة.

١٣ ـ هل للقائد والقيادة دور مهم في تحقيق الوحدة؟

ولم يستطع السائل المستوضح الكريم إلا أن يسترسل في الأسئلة المتفرعة من أصل السؤال الأول، فيقول في نفسه أولاً وعلى لسانه بعد ذلك: هل للقائد والقيادة دور مهم في تحقيق الوحدة العربية؟ وكان جوابي له بالإيجاب. إن دور القائد في التاريخ أمر معروف، ولا يحتاج إلى مزيد من الأدلة. فالقائد إنسان من نوع خاص تتوفر فيه صفات خاصة من القدرة والشجاعة وصفاء النفس ورجاحة العقل وبعد النظر والتعلق بالمبادئ، واتضّحت عنده بجلاء الهوّة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وارتسمت في ذهنه الصورة الواضحة للتطور الجديد، والوضع الأفضل الذي يريد أن يوجده خدمة للصالح العام.

والقائد إنسان اقترنت عنده الرغبة في التغيير بالقدرة على توعية الآخرين وتعبئة قواهم وتوحيدهم والتأثير فيهم وتوجيههم في اتجاه تحقيق المبادئ. وهكذا حصلت التغييرات المهمة في التاريخ سواء أكانت سياسية أم دينية أم اجتماعية أم علمية أم اقتصادية، فمن الأديان السماوية إلى الاكتشافات الجغرافية كان للقائد دور أساسي في تغيير التاريخ والوحدة العربية، عمل يتعلق بتغير واقع الأمة الحالي من واقع التجزئة بكل ما فيه إلى واقع الوحدة بكل ما ينطوي عليه من قوة وتقدم وخير، لذلك فللقائد دور مهم في تحقيقه. ذلك أمر بديهي من دون شك.

المهم في ذلك ليس الاعتراف بالبديهية بل النظر إلى الواقع الحالي للأمة العربية. إن الواقع الحالي للأمة العربية يحفز على ظهور القائد، ولكن ذلك لا يحدث بشكل قانون رياضي. فقد مضى على الأمة وقت ليس قصيراً، وهي تعيش في وضع التجزئة، إلا أن ظهور القائد لم يحدث في كل يوم، ولا في كل مكان. إن ظهور القائد قضية يصعب تحليلها من حيث الأسباب والعوامل، ولكن المهم ليس هذا الجانب البحثي من الموضوع، بل المهم، هو أن القائد عندما يظهر، علينا أن نأخذ الموقف الصحيح من ظهوره.

إن القوّاد لا يظهرون في كل يوم، لذلك على العرب أن يعتبروا ظهور القائد فرصة تاريخية يجب التمسك بها إلى أقصى الحدود والالتفاف حولها، ووضع الإمكانات كافة في خدمتها. إن مرحلة الغزو الصليبي للبلاد العربية، والوضع المتردي للأمة من التفكيك والانقسام والضعف قد تمخض عن ظهور قيادة واحدة هي قيادة صلاح الدين الأيوبي الذي استطاع أن يواجه الوضع المتردي وأن يغيره إلى الأفضل. إن وضع التجزئة الحالي يحتاج إلى قائد تلتف حوله الأمة وتضع كل إمكاناتها في خدمة العمل التاريخي الذي يتصدى له، وهو بعبارات واضحة بسيطة تحقيق الوحدة العربية، وتحرير كامل التراب الفلسطيني، والقضاء النهائي على الصهيونية وطردها خارج الحدود. إن هذه المهمة تحتاج إلى قوى الأمة وطاقاتها، وتحتاج إلى أن تلتف الأمة بجميع فئاتها حول القائد الذي يتصدى لهذه المهمة.

إن الذي يبعث على الاستنكار حقاً أن ينظر بعض الحكام العرب إلى ظهور القائد الجديد بمنظار المصالح الأنانية ومن خلال مشاعر أساسها غرائز الغيرة والحسد والمصلحة الذاتية بدلاً من أن يرتفعوا بمشاعرهم إلى مستوى ما تقتضيه المصلحة القومية.

***

وهنا ظهرت على السائل المستوضح الكريم علامات محاولة التذكر، فقال مستوضحاً: ألم تقل إنك ترفض العالمية؟ فقلت: نعم، إني قلت ذلك. قال: إذاً ألا يعني ذلك أن القومية العربية لا تؤمن بالإنسانية؟ قلت له: كلا، مع أنه من المتوقع أن يلتبس عليك الأمر، فكلمة الإنسانية غالباً ما تستعمل رديفاً للعالمية، وهو خطأ شائع، إذ هناك فرق كبير بين الإنسانية والعالمية. إن الإنسانية تعني الاهتمام بالإنسان والعمل على إسعاده وتحقيق حياة حرة كريمة مستقرة له، وإزالة الظلم والاستغلال عنه. أما العالمية فهي مفهوم يتعلق بالنظام السياسي الذي يجعل من العالم دولة واحدة تحكمها حكومة واحدة، وشتان بين المفهومين. إن القومية العربية إنسانية جداً وتعمل على تحقيق الإنسانية للإنسان، فهي التي تزيل الظلم والاستبداد والاستغلال عنه، وهي التي توفر عوامل القوة والتقدم والتطور له، فتخلق بذلك حياة حرة سعيدة آمنة له وللأجيال القادمة، وهي التي تحرره من الخوف والحاجة، وبذلك تتيح له المجال لإظهار ما به من كفاءة ومهارة وموهبة وإمكانات للإبداع والعمل والإنتاج، وبذلك تساعده على تحقيق طموحاته وما في نفسه من آمال، وتلك هي الحرية بأوسع معانيها وأقوى صورها.

كما إن القومية العربية والوحدة العربية تقف موقف المساند لحركات التحرر في العالم وتناضل ضد الظلم والاستغلال والاستبداد حيثما وجد، وتناهض الاستعمار والتمييز العنصري والاستغلال الاقتصادي والهيمنة على الشعوب والتدخل في شؤونها الداخلية والتأثير في ثقافتها. وبذلك، كما ترى أيها السائل المستوضح الكريم، إن القومية العربية والوحدة العربية هما اللتان تناضلان بصدق وإخلاص، وبكل تفان من أجل تحقيق الإنسانية الصحيحة الواقعية، وهما الطريق الأمثل للإنسانية. أما قضية الحكومة العالمية، فشيء آخر تماماً، وقد سبق لنا أن أوضحنا عدم واقعية هذا المفهوم، وتعارضه مع حقيقة تكوين العالم، ولن يؤدي تطبيقه إلا إلى هيمنة الأمم الكبيرة على الأمم الصغيرة واستعبادها واستغلال ثرواتها. وقد كان ذلك دائماً حلم الغزاة الطغاة الفاتحين المستخدمين قوّتهم للسيطرة على العالم، ولن تؤدي أي محاولة لتطبيقه إلا إلى الفوضى وعدم الاستقرار والإخفاق في النهاية. هل عرفت الآن أيها السائل المستوضح الكريم الفرق؟ قال: بلى.

١٤ ـ ألا يُخشى من الأثر السلبي لدخول عوامل التباين الحالية في نطاق دولة الوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: إذاً أفهم من كلامك أن الوحدة العربية تعني قيام دولة واحدة تضم جميع الأقطار العربية الحالية. قلت: نعم، ذلك هو

المقصود. قال مستوضحاً: إذاً، فذلك يعني دخول جميع الظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الإيجابي منها والسلبي في نطاق دولة واحدة، الأمر الذي يعني دخول جميع عناصر التباين الموجودة الآن بين الأقطار العربية في نطاق الدولة الجديدة. قلت: نعم، ذلك صحيح. قال: ألا يخشى من الأثر السلبي لعوامل التباين؟ ألا يخشى من العيوب والأمراض الاجتماعية والعادات السلبية، والأوضاع المتخلفة الموجودة في هذا القطر أن تنتقل إلى القطر الآخر الذي يخلو من تلك السلبيات والأمراض؟ فقلت: إذاً أنت تخشى من عوامل الاختلاف. قال: نعم. قلت: ولكن عوامل الاختلاف يمكن أن تكون عوامل إيجابية بدلاً من العكس، فالتباين ينشط المناقشة والمقارنة.

كما إن الأمر الجيد تتضح مزاياه أكثر عندما يقارن بالأمر السيئ، والمقارنة لا تحصل إلا عندما يوجد الاثنان جنباً إلى جنب. اعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الوحدة عملية ثورية، فهي عندما تقوم تتحقق معها ثورة في المجالات كافة، لأنها تعني ضمناً التحرك من وضع التجزئة الراكد إلى وضع أعلى منه في سلم الرقي والتقدم، وعملية التوحيد هي في حقيقتها الواقعية عملية تقدم وإحلال وضع جديد أفضل منه في مكانه، وتلك عملية تقدم جذرية في المجتمع بكامل روحها وأوضاعها النفسية والقانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي وضع التقدم هذا تصبح عملية وضع السيئ في جانب الحسن عملية مفيدة لأنها تعني المقارنة والتحفز من أجل تحويل السيئ إلى الحسن، وليس العكس. فهي عملية صعود وتغيير جذري تتحول من خلالها الأوضاع من حالتها الراهنة إلى ما هو أفضل منها في سلم الرقي تمشياً مع الوضع الجديد، وتنفيذاً لروح التقدم التي تخلقها عملية التوحيد. إن التباين في الأوضاع أمر يبعث على المنافسة، والمنافسة حافز للتقدم والتجديد. إن جميع القوانين والأنظمة والإجراءات والتنظيمات الموجودة في الأقطار المتحدة سيجري حتماً تقويمها وإعادة النظر فيها، لتوحيدها على أساس أرقى وأفضل مما هو موجود منها، وليس العكس، وبذلك تكون العملية عملية تقدمية.

عندما تتحد الأقطار العربية فإن التجارب الناجحة التي قامت في تلك الأقطار في مختلف المجالات الفنية والعلمية والاقتصادية والعمرانية والثقافية والاجتماعية، وفي مجالات الرياضة والشباب والمرأة والصحة والمواصلات والنقل والتخطيط والصناعة والزراعة والري والتجارة والتوزيع والشؤون الاجتماعية والبحث العلمي والتعليم ومجالات حياة المجتمع كافة، إن جميع هذه التجارب ستحصل المقارنة بين نتائجها ونجاحاتها ومشاكلها ومعوقاتها التي حصلت في ظل وضع التجزئة، وستتم عملية الاستفادة منها على أساس قانون الأواني المستطرقة،

حيث تمتد النجاحات من مكان إلى آخر، ويتم تبادل الخبرات وإكمال بعضها البعض الآخر. إن تنوع وازدياد عدد المؤسسات والجامعات والمدارس والصناعات والمشاريع بمختلف أنواعها وعموم مؤسسات المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التقدم، وإلى المزيد من التطور في الأداء كمّاً ونوعاً.

إن ازدياد العدد والتنوّع من شأنه أن يوسع المجال أمام المواطن من أجل أن يبدع وينتج ويستغل مواهبه، وذلك يفتح فرصاً أوسع أمامه في المجالات كافة، فالجامعات عددها كبير وطرقها في التدريس متباينة وأنظمتها متعددة ومتنوعة، الأمر الذي يفسح المجال أمام الطالب ليختار ما يناسبه للدراسة. ويصح ذلك على جميع مرافق الحياة ومؤسسات المجتمع الأخرى. إن التنوّع وازدياد العدد والاختلاف عامل إيجابي للفرد والمجتمع. إنه عامل إيجابي بالنسبة إلى المجتمع، لأنه يقوّي المنافسة ويخلق الفرصة للمقارنة وتبادل الخبرات والارتقاء نحو الأفضل. وهو عامل إيجابي بالنسبة إلى الفرد لأنه يوسع مجال الاختيار أمامه ويزيد من فرص تحقيق المواهب وانتقاء الأفضل، وبذلك يتسع معنى الحرية وتتحقق إنسانية الفرد وإطلاق مواهبه وإمكاناته.

التنوع والاختلاف مصدر من مصادر التقدم والرقي والتطور الحضاري بعكس التجانس المحدود الذي يخلق الرتابة ويضعف المنافسة ويضيق الفرص ويقلل المجال للاختيار أمام الفرد. إن الصراع ليس رديفاً للتباين كما قد يُظن بل على العكس، فالتباين يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً في وضع تسوده روح التقدم والصعود. إن وحدة الأقطار العربية التي تضم جميع أوجه التباين الموجودة في حياة مجتمعات الأقطار الداخلة في الوحدة ستكون عامل خير وتقدم بدلاً من العكس، كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة.

لا بل أستطيع أن أذهب إلى أبعد من ذلك أيها السائل المستوضح الكريم، فأقول إن الإبقاء على ذلك التباين والحرص عليه أمر ضروري بعد الوحدة، إذ ليس من المصلحة توحيد كل شيء، بمعنى إحلال التماثل محل التباين. لذلك فإن النظام الاتحادي ـ بنظري ـ هو الأفضل من حيث إنه يترك الحرية للأقطار لأن تتباين في تفاصيل حياتها اليومية وشكل مؤسساتها ونمط الأنظمة والقوانين التي تنظم ذلك. إن تعدد حقول التجارب وإذكاء روح المنافسة وتشجيع روح المبادرة واستمرار عملية المقارنة والتقويم أمور تسير في اتجاه التقدم وليس ضده، وهي أمور يساعد النظام الاتحادي عليها.

إن الوحدة من أجل أن تزدهر وتحافظ على حيويتها وتقدميتها، ومن أجل أن

تبقى حية متحركة وسائرة في طريق التقدم والازدهار، ومن أجل أن تعطى الفرص المتساوية للتجارب في مختلف مجالات التطور الاجتماعي، أقول من أجل كل ذلك يجب أن نحرص على درجة من التباين ونحافظ عليها ونشجعها بوسائل البقاء تعمّداً وعن وعي بعد تحقيق الوحدة.

* * *

بعد سماع كل ذلك وجدت السائل المستوضح الكريم ترتسم على محياه بعض علامات التعجب، حتى كأنه لم يكن ينتظر مثل هذا الكلام، لأنه كان يظن أن الوحدة تعني التماثل في كل شيء. إلا أنه قال مضيفاً: ولكن، ألا تستطيع المزيد من الإيضاح في هذا المجال؟ ما علاقة التنوع واتساع المجال في قضية الحرية وقضية السعادة بالنسبة إلى الفرد؟ قلت: نعم، من الممكن إعطاء تفاصيل أكثر، وضرب بعض الأمثلة. إنني أسألك أيها السائل المستوضح الكريم: هل تستطيع ممارسة هواياتك أكثر في ظل الوحدة أو في ظل التجزئة؟ إن الهوايات قد تكون السباحة أو تسلق الجبال أو رسم المناظر الطبيعية أو الاهتمام بالآثار أو إقامة المخيمات أو الكشافة أو ركوب الخيل أو الرياضة أو السياحة أو الصيد أو التصوير أو جمع الطوابع. إذا كنت هاوياً لواحدة أو أكثر من هذه الهوايات، أليس صحيحاً القول إن فرص ممارسة هوايتك تكون أكبر وأغنى وأمتع عندما تكون مواطناً في كل الوطن العربي، فتستطيع السفر والإقامة والعمل وممارسة الهواية في أقطاره كافة، من أن تكون مواطناً في قطر واحد من أقطاره؟ في الحالة الأولى تستطيع أن تسافر وتتصل بأصحاب الهواية نفسها في الأقطار الأخرى، وتستطيع أن تجد المجال الفسيح للتمتع وممارسة الهواية، في حين أنك تكون محدود الإمكانية ومحصوراً في قطر واحد في ظل التجزئة. وقد تكون ممنوعاً من دخول أقطار أخرى نهائياً، كما حصل ويحصل في ظل التجزئة.

أليس التمتع بممارسة الهوايات، والتمتع بممارسة النشاط الثقافي والأدبي والفني والاقتصادي، ومختلف أنواع النشاط الإنساني الأخرى يكون أوسع وأسهل في ظل الوحدة منه في ظل التجزئة؟ إنني لا أظن أنك تشك في ذلك. أليس لكل ذلك علاقة وثيقة بتحقيق سعادة الإنسان المواطن؟ ما السعادة؟ أليست الحرية في أن تعمل العمل الذي تحبه وتمارس الهواية التي تحبها وتطلق الإمكانات والمواهب الموجودة لديك؟ أليس ممارسة كل ذلك جزءاً مهماً من الحرية الفردية للإنسان؟

* * *

وأراد السائل المستوضح الكريم أن يتوسّع في الاستيضاح، فقال: أراك في بعض الأحيان تتحدث عن أمور مادية، وفي أحيان أخرى تتحدث عن أمور معنوية، أو ربما عاطفية. قلت: نعم هذا صحيح، وما هو الضرر في ذلك؟ قال: ولكن التأكيد في عالمنا اليوم هو على الأمور المادية الملموسة. قلت: مهما يكن من اتفاقي أو عدم اتفاقي مع هذا الرأي، أرجو أن تسمع ما يأتي: قال: أنا كلّي إصغاء. قلت له: إن الحياة بغضّ النظر عن الزمن هي مزيج من أمور مادية وأمور معنوية، أليس كذلك؟ فالطعام شأن مادي والشرف شأن معنوي وطرق المواصلات أمر مادي والكرامة أمر معنوي. والإنسان يريد الخبز مع الكرامة، والعمران مع الشرف، ويكوّن العائلة مع الحفاظ على العرض هكذا. كما إن الإنسان مكوّن من روح ومن غرائز. فهو في الوقت الذي يستعمل عقله للتمييز بين الأمور، وتكوين المواقف إزاء ما يحدث فإنه أيضاً يحتاج إلى الاندفاع والحماسة، ويتأثر ويغضب ويفرح ويحزن ويرضى ويسخط ويبكي ويضحك. إن العاطفة جزء مهم من حياة الإنسان وهي حقيقة ثابتة من حقائق الحياة. إن العاطفة مصدر مهم من مصادر السعادة البشرية، كما إنها يمكن أن تكون مصدراً من مصادر شقائه.

الوحدة تخلق القوة المادية وتسهل عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تكون مصدراً للأمن والسلامة والحفاظ على الوطن والحرية والاستقلال وحماية الممتلكات. وبتسهيل عملية التنمية تكون الوحدة مصدراً للثروة وارتفاع الدخل والتمتع بمباهج الحياة المادية عن طريق الزيادة المستمرة في استهلاك السلع والخدمات. ولكنها، بالإضافة إلى كل ذلك تحقق سعادة معنوية وعاطفية، ويأتي ذلك من الشعور بالأمان وبصون الكرامة والشعور بالأهمية والمكانة في العالم والاحترام بين الأمم والتقدير من قبل الآخرين. كما إنها أساس الشعور بالاطمئنان للمستقبل، وأن ما نبنيه الآن سيكون مصاناً وأن أبناءنا سيكونون في أمان من الأخطار. فكما إن وثيقة التأمين تحدث في النفس راحة معينة بسبب الشعور بالاطمئنان إزاء الخطر الذي تؤمن عليه الوثيقة، كذلك الوحدة بما تخلقه من قوة ومناعة وهيبة واقتدار تفعل مفعول وثيقة التأمين، إلا أنها تأمين شامل ودائم ضد الأخطار وضد المجهول عموماً في الحاضر والمستقبل. إن هذا الأمان هو من دون شك مصدر مهم للسعادة لأنه شعور مريح يبعث على الاطمئنان والفرح والهدوء والاستقرار الذي يجلب للنفس السعادة.

إن حياة الإنسان هي مجموع مشاعره إزاء الأشياء، فإذا ما كانت تلك المشاعر مليئة بالراحة والشعور بالأمان والهيبة والاطمئنان، وكلما كانت شعوراً بالأهمية والمكانة واحترام الآخرين كانت الحياة سعيدة والعكس بالعكس. إن

الإنسان يريد أن يشعر بأنه شيء مهم في هذا العالم، وإن لديه ما يستطيع أن يفخر به، وإنه منتج ومساهم في حضارة البشرية، وإن لديه ما يقدمه لها. كما إنه يجب أن يشعر بأنه محترم مهاب الجانب. ويجب أن يشعر أنه قوي مقتدر لا يطمع به أحد ولا يقترب منه الأشرار. إن جميع هذه المشاعر التي تمرّ على الفرد كل يوم وخلال تفاصيل حياته اليومية تشكل مصدراً مهماً من مصادر السعادة. إننا نعرف مقدار الألم والضيق والتعاسة التي تنتاب كل واحد منا كلما حدث اعتداء على بلادنا من قبل الأعداء الطامعين.

إن كل اعتداء من قبل الكيان الصهيوني وكل عمل عربدة يقوم به هذا العدو المجرم يبعث في نفوسنا التعاسة والمرارة والشعور بالحزن والألم. إن الشعور بأننا مهددون دوماً من قبل بعض جيراننا والدول الاستعمارية يحقن في نفوسنا الألم ويبعث فيها شعور الخيبة، وكل ذلك مصدر من مصادر الشقاء البشري. لقد عشت في بلد كبير قوي لمدة من الزمن هو الولايات المتحدة الأمريكية عندما كنت طالباً، وأعرف مشاعر أفراده في المناسبات الوطنية، وعندما كانت تمر الأحداث؛ وكيف كان الفرد منهم، يشعر بالزهو والراحة لقوة اقتصاده وقبول عملة بلاده في كل أرجاء العالم ودرجة تطوره العلمي وقوته العسكرية ومكانته السياسية في العالم. كنت عندما أرى ذلك في عيونهم، وطافحاً على وجوههم، معبّرين عنه بشتى وسائل التعبير، كنت عندما أرى ذلك أمتلئ أسى وحزناً لأوضاعنا، ولأننا لسنا كذلك. كنت أعاني وأتألم عندما أرى الصهيونية تختال وتجلجل وتتباهى بما تقوم به من أعمال عدائية نحونا ونحن لا نستطيع أن نعمل شيئاً، أو أن نرد الإهانة، أو أن نوقف ذلك العدوان. إن الشعور بالقوة مصدر مهم للسعادة، كما إن الضعف والوهن مصدر من مصادر التعاسة والحزن والألم. ألا تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم كيف كنا نشعر عندما تحقق أمتنا أو يحقق أحد أقطارها انتصاراً في أمرٍ ما؟ كيف كنا نمتلئ فرحاً وغبطة، وكيف كنّا نشعر ونعيش تلك الأيام؟ وبالعكس ألا تتذكر مشاعرنا إزاء النكسات والانكسارات التي كانت تحدث عندنا؟ إن الشعور بالفرح والسعادة لا تخلقه العوامل المادية فقط بل الأمور المعنوية أيضاً. والعاطفة مصدر مهم من مصادر السعادة. إن سعادة الإنسان تتكون في النهاية من مجموع مشاعره، فكما تكون مشاعره تكون درجة سعادته.

إنك أيها السائل المستوضح الكريم موجود في المجتمع، ولا أشك أنك قد تعرضت لتجارب الخيبة والنجاح، لحالات الانتصار وحالات النكسات، وتعرف المشاعر التي انتابتك من جرائها. أظنك تتفق معي أن الدولة القطرية الحالية لا

يمكن أن توفر لنا، ولا للجيل القادم أي نوع من الشعور بالاطمئنان والاستقرار والراحة النفسية والوثوق بالمستقبل، لأنها سبب الضعف والتعرض للأخطار. وتتفق معي أن النكبات التي حلّت بنا ما كانت لتحدث لو كنا أمة موحّدة قوية الجانب. هل كانت فلسطين سيحدث لها ما حدث لو كنا أمة موحّدة بدولة واحدة قوية؟ هل كانت الصهيونية تستطيع أن تعمل بنا ما عملته، وأن تعربد في المنطقة كما تفعل الآن لو كنا دولة واحدة؟ هل كانت الاضطرابات وعدم الاستقرار واعتداءات الطامعين تحدث لو كنا في وضع موحد قوي غير وضع التجزئة الضعيف الذي نعيشه الآن؟ أيها السائل المستوضح الكريم: إننا عندما نكون أقوياء لا نحتاج إلى أن نقاتل كثيراً، ولا أن نسفح دماءنا، ولا أن ندخل حروباً متتابعة مع أحد. إن المعتدي والطامع نفسه ما كان ليقترب منا لمجرد أنه يعلم أننا أقوياء، فوضع القوة نفسه يبعد الحرب والاعتداء من قبل الطامعين. إن الضعف نفسه يستهوي الأعداء ويجذب الطامعين ويشجع المعتدين، ووضع القوة نفسه يبعدهم. ذلك قانون معروف يصح على العلاقات بين الأمم، كما يصح على العلاقات بين الأفراد. إذاً فوضع القوة لا يوفر الأمن، ويقينا الاعتداء فحسب، بل يوفر الدماء والأموال والمعاناة التي تسببها الحرب عادة.

واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن القوة مصدر مهم من مصادر السعادة، فقد حدد سبحانه وتعالى النعمة بالإطعام من الجوع والأمان من الخوف ﴿**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾. إن الشعور بالسعادة هو المبتغى والهدف من كل نظام اجتماعي يُوجده الإنسان، والمشاعر التي تنتج من القوة والأمان وكل ما يتبع ذلك من مشاعر إنسانية مريحة تبعث السعادة في النفس. والوحدة العربية هي ما يوفر ذلك وليس وضع التجزئة، وضع الضعف والمهانة والاعتداء على المقدسات وعلى كل ما نعتزّ به ونحترمه ونقدسه. هل تعرف أيها السائل المستوضح الكريم مشاعر من يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟ ماذا يسمع، وماذا يرى، وماذا يعاني، وماذا يحدث له ولعائلته ولبيته ولأقاربه ولبني وطنه تحت الاحتلال يومياً؟ إنني لا أستطيع أن أصف لك ذلك، فقد أكون أعرف بعض تلك المشاعر، ولكن ليس كلها، وقد يكون بمقدوري أن أصف لك السطح الأولي لتلك المشاعر، ولكنني عاجز حتماً عن وصفها بعمقها الحقيقي الذي تحفره في النفس.

* * *

وهنا أخذ السائل المستوضح الكريم يبدو كأنه يريد أن يتحدث عن أمور

عملية تتعلق بالأشخاص بدلاً من الأفكار، فقال: ألا يمكنك أن تقول شيئاً عن الأناس الذين تريد توجيه الكلام إليهم؟ ماذا عمّن ترى أنه يستطيع تحقيق الوحدة؟ قلت له مجيباً: نعم الوحدة يحققها البشر، والبشر هم المعنيون أولاً وأخيراً. وأقصد بالبشر بالطبع أولئك الأشخاص المهتمين بقضية الوحدة في الوطن العربي. أولئك هم الأداة التي بواسطتها يمكن تحقيق الوحدة.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أعرف الكثير منهم، وهم ليسوا في اتجاه واحد، فهم موزعون على فئات كثيرة متباينة، وعلى بعضهم أو على كلهم تقع المسؤولية. قال: هلاّ قلت المزيد؟

أيها السائل المستوضح الكريم: الصفة الأولى للوحدويين هي أنهم منقسمون، وأحياناً متناحرون، وتلك هي الطّامة الكبرى. لقد شهدتُ وأنا طالب في الدراسة الأولية في الجامعة ذلك الانقسام الذي لم يكن له مبرر منطقي، وقد ثبت ذلك في ما بعد وعرفه الذين انقسموا وربما اعترفوا به.

كان الوحدويون يتحدثون عن المبادئ وعن تباين الفلسفات وعن اختلاف النظر إلى الأمور، ولم يكن الأمر كذلك. كانوا ينقسمون على أمور لو ذكرتها لاستغرب السامع وتعجب وامتلأ غيظاً. كانوا ينقسمون على قضية الصدارة والزعامة، وعلى مَن يتقدم الصفوف، ومَن ينضم إليهم، ومَن يكون الأول، ومَن يكون الثاني، وعلى حب ذلك الشخص البارز أو عدم حبّه. كانوا يتخاصمون على الإصرار على هذا الموقف أو عدم الإصرار عليه، على هذه الكلمة أو على تلك. إنهم كانوا مناضلين مخلصين، نعم كانوا كذلك، إلا أنهم كانوا شخصيين ذاتيين أيضاً. كان فيهم قصر النظر وحب الذات والصراع المستمر بين المبادئ والمظاهر. أعرف حالة فريق وحدوي لا أشك أبداً في إخلاصه وتفانيه وإيمانه بالوحدة، إذ كان مناضلاً في مرحلة الدراسة الجامعية، اقترب من فئة أخرى ذات مركز نضالي مهم، وكادا يتلاحمان ويمتزجان، إلا أنه في النهاية تغلبت الذات فافترق ذلك الفريق الوحدوي وألّف حركة منفصلة، وبعد سنين طويلة أدرك الجميع أنهم لم يكونوا في الحقيقة على خلاف مبدئي. فيا أيها الوحدويون ارجعوا إلى ضمائركم وافحصوا ما بداخلكم وتمعّنوا بالهواجس والدوافع لتتبينوا الصحيح من الخطأ، والموضوعي من الذاتي، وأصدقوا أنفسكم القول، وضعوا مصلحة الأمة أمامكم، واعلموا أن الوحدة هدف قومي يقاومه أعداء كثيرون ذوو عدة وإمكانات، وإن أولئك الأعداء ليسوا من النوع الهين، لذلك عليكم أن تتجمعوا، وأن تنبذوا الخلاف وتطردوا هواجس الذات والمصالح الشخصية لتتحدوا في صف واحد من

أجل أعلى وأسمى وأنبل وأكبر هدف للأمة يتوقف عليه حياتها: وجودها واستمرارها على وجه الأرض.

أيها الوحدويون أنتم الفئة الأولى التي تجب عليها وحدة الصفوف وتقع عليها مسؤولية غسل النفوس من الصغائر والتوافه والأغراض. إنكم جميعكم تنادون بالوحدة وتؤمنون بها وتناضلون من أجلها، واعلموا أنكم مهما قلتم وعملتم وذهبتم يميناً أو شمالاً، ومهما حدث ويحدث، تبقى الوحدة فوق جميع الأفكار والأهداف والغايات الأخرى، فهي حياة الأمة وهي وجودها وما عداها من المبادئ والأهداف مهما سمت أو كبرت تبقى أهميتها في المرتبة الثانية، إذ لا يرقى للوحدة أي هدف، ولا يوازيها أي مبدأ آخر. إن عليكم أولاً تحقيق الوحدة، وبعدها يمكنكم أن تنظروا في ما عداها من المبادئ والنظريات والأهداف، فإن شئتم أن تختلفوا فلا بأس من ذلك، وإن شئتم أن تتنافسوا فلا مانع من ذلك، ولكن ذلك يجب أن يكون لاحقاً لا سابقاً لتحقيق الوحدة. إن جميع النظم والنظريات والأهداف أمور يوجدها الإنسان لتنظيم حياته، وتحقيق المزيد من التقدم والازدهار، ولكن كل ذلك شيء والوحدة شيء آخر مختلف جوهرياً. إن وجودنا وحياتنا يتوقف على الوحدة، ولكنه لا يتوقف على النظريات والأهداف الأخرى مهما سمت، ومهما كانت أهميتها. إنني متيقن من ذلك تيقني من وجود هذا القلم الذي أدوّن به هذه السطور، ومن أن الشمس تشرق في الصباح وتغرب في المساء. أيها الوحدويون اتحدوا، وليس لكم من سبيل غير ذلك. اتحدوا.

١٥ ـ مَنْ تقصد بالوحدويين؟

قال السائل المستوضح الكريم: ومن تقصد بالوحدويين؟ قلت له: كل من ينادي بالوحدة، كتابة أو شفاهاً، كل من يقول أنا وحدوي. وأنا أقصد بذلك الوحدويين الاشتراكيين، وغير الاشتراكيين، والوحدويين الديمقراطيين وغير الديمقراطيين، والوحدويين الجمهوريين وغير الجمهوريين، وهكذا كل الوحدويين، بغض النظر عن كل اعتبار آخر.

ومن أجل المزيد من التوضيح أود أن أقول للسائل المستوضح الكريم إنني بهذا القول لا أقصد أن يغير الوحدوي آراءه في النظرية التي يعتنقها، أو أن يتنازل عن رأيه في الأمور الأخرى أو أن يترك موقفاً اتخذ. كلا إن الديمقراطية والحرية والجمهورية والملكية والاشتراكية والعدالة والرأسمالية والإصلاحية والاندماجية والاتحادية واللامركزية.. إلخ ليس إلا آراء ونظريات لا سبيل إلى

محوها وانصهارها أو إحلال التماثل في مكانها. إن كل صاحب رأي أو نظرية يستطيع أن يبقى على رأيه ونظريته كما يرى ويرغب، ولكن المطلوب هو أن تتحد الجهود وتتوحد الصفوف وتمتزج الإمكانات وتصوب باتجاه واحد هو تحقيق الوحدة أولاً، مع احتفاظ كل ذي رأي برأيه.

فهل هناك ما يمنع ذلك؟ أليست هذه هي الصيغة التعاونية التي تسود العالم اليوم، حيث نجد في كل مكان تقريباً من الدنيا نوعاً من التعاون واتحاد الجهود بين فئات تتفق في أمور، وتختلف في أمور أخرى؟

أيها الوحدويون، صحيح أن الماضي قد شهد الاختلاف في ما بينكم، وفي بعض الحالات شهد أكثر من ذلك فاصطرع بعضكم مع بعض، واضطهد بعضكم بعضاً، وشهّر بعضكم ببعض، وقال وعمل هذا الفريق ما قاله وعمله بحق الفريق الآخر، ولكن ذلك يجب ألا يستمر، ويجب ألا يكون قيداً على الحاضر وسداً أمام المستقبل، فقد تنازعتم وتخاصمتم بإرادتكم، وتستطيعون الآن أن تتخلصوا من كل ذلك بإرادتكم أيضاً، فالخطر محدق، والظرف محرج، والهدف أسمى، والغاية أكبر من كل ذلك، وليس أسهل على من يتوفر عنده بعد النظر والغيرة على الصالح العام من أن يغسل نفسه من أدران تلك المرحلة ويجلو عن نفسه الصدأ ويزيل غشاوة البصر والقيد عن الضمير، فيحل الوئام والتعاون ورصّ الصفوف محل المشاحنة والانقسام والاختلاف. إن الخلاف الذاتي هو أسهل الخلافات لمن يريد إزالته.

ثم قلت: هل ترغب في المزيد أيها السائل المستوضح الكريم؟ قال: نعم. فقلت مخاطباً: أيها الماركسيون كنتم قد اعتنقتم هذا المبدأ بدافع حل مشاكل الشعب، كما تقولون، والكثير منكم لا أشك في أن دافعه في الأساس كان هذا التصور. إنكم كنتم تفتشون عن حل لمشكلة الوضع المتردي الموجود، فاخترتم، أو اجتهدتم، أن الماركسية هي الحل. والآن وقد اتضح من خلال تجربة أكثر من نصف قرن أن الأقطار العربية بقيت متخلفة، يسودها الفقر والجهل والمرض، ويسيطر عليها نفوذ الاستعمار والرجعية في الداخل. وأنتم وبعد كل تلك التجارب تعرفون أن هذه الأقطار بقيت في هذا الوضع بسبب ضعفها، وتمكن الاستعمار من بسط نفوذه عليها، وأن الرجعية الداخلية قد عطلت عملية التقدم أو عرقلتها فأبقتها متخلفة ضعيفة. إنكم تعرفون أن الوحدة العربية حركة تقدم إلى الأمام، فهي التي تحقق القوة وتحافظ على الوجود وتقف في وجه الاستعمار والصهيونية وتفتح المجال واسعاً أمام التنمية والتقدم الاقتصادي، وتضع ثروة

الأمة في خدمة المجموع وتحرّر المنطقة من نفوذ الاستعمار ومطامع الصهيونية. إنكم تدركون الآن أن مجال النضال الواقعي هو الوطن العربي، وتدركون أيضاً أن الماركسية اجتهاد في تنظيم حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية تقابله اجتهادات أخرى، وأن هذا الاجتهاد لم يحقق النجاح المطلوب في أكبر تجربة لتطبيقه في الاتحاد السوفياتي. إنكم تدركون كل ما حدث ويحدث في عالم اليوم، الأمر الذي يدعوكم أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من الواقعية والمزيد من الرجوع إلى النفس وتقويم الأمور، فإذا كنتم حقيقة تقاومون الاستعمار، فحركة الوحدة العربية هي المقاتل الأول ضد الاستعمار والصهيونية. والوحدة العربية بكل المقاييس بما فيها مقاييسكم ومنطق نظريتكم هدف تقدمي يجب تحقيقه.

إن تحقيق الوحدة لا يتناقض مع الماركسية إذا ما نظر إليها بعيداً عن الاعتبارات الذاتية والأهداف السياسية الضيقة وقيود الماضي وما حدث من صراع واقتتال. إنكم مدعوون باسم المصلحة العامة، وباسم المبادئ السامية لتحرير الشعب أن تضعوا وراءهم آثار الماضي وما أفرزته الحوادث الدامية أحياناً من آثار، فالصالح العام يجب أن يكون فوق كل شيء، ولاسيما الاعتبارات التي ثبت بطلان الأسس التي قامت عليها. لنرجع جميعاً إلى الشعب وإلى واقع الأمة، ولتنصب جهودنا على تحقيق التقدم الملموس للجماهير، بعيداً عن الأوهام وخيال النظريات. لقد تطور بعضكم بهذا الاتجاه، وهو أمر يدعو إلى الاحترام والتقدير، فظهرت عبارة (الماركسيون العرب) أو (الماركسيون القوميون). إنه تغيير يدل على البداية الصحيحة. نعم، يستطيع أي منا أن يكون ماركسياً، أو أن يكون أي شيء يريد، ولكن ضمن دائرة العروبة ومحيط الأمة العربية ومجال المبدأ القومي الأعلى: مبدأ الوحدة. إن القومية ليست نظرية بل هي مصدر النظريات. لنكن قوميين أولاً، وبعدها نستطيع أن نكون أي شيء نريد، ونعتنق أي نظرية نرغب. القومية هي وجودنا السابق على كل شيء، ويأتي قبل كل شيء إذ ما معنى أن نكون ماركسيين أو أي شيء آخر إذا لم نوجد أولاً؟

١٦ ـ ماذا عمّن يسمون اليوم بالإسلاميين؟

قال السائل المستوضح الكريم: وماذا عمن يُسمّون اليوم بالإسلاميين؟ قلت له: إن الحديث في هذا المجال مُلح، وفي وقته. إنك تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم إنني ذكرت في وقت سابق أن الخلاف بين العروبة والإسلام خلاف مصطنع من الأساس، إذ كيف يمكن أن يكون هناك خلاف والإسلام أكبر نهضة في تاريخ العرب؟ ولكن الخلاف قد حصل إلى حدّ ما. أما إذا أردت أن أحدثك عن الأسباب،

فذلك ممكن، فأقول إن سبب ذلك الخلاف مزدوج تختلط فيه العوامل الذاتية بالتعصب وسوء فهم الإسلام أساساً. إذا كان الاتجاه الإسلامي يريد تحقيق وحدة المسلمين في العالم فكيف يمكنه أن يعارض وحدة الأمة العربية؟ أليس الوطن العربي قلب العالم الإسلامي؟ أليس العرب هم نواة المسلمين والصف المتقدم فيهم من حيث فهم الإسلام والقدرة على حمل مسؤوليته؟ إن هذه المسألة من البساطة والوضوح إلى درجة يستغرب الإنسان كيف يمكن أن تكون موضع جدل أو اختلاف.

الإسلام بوصفه مبادئ أخلاقية وروحاً ثورية تقدمية لتجديد المجتمع وتحرره من الاستغلال والظلم أمر لا خلاف عليه. ودور الإسلام في التاريخ معروف، وكونه أضخم جزء من التاريخ العربي وأكثر حضارات العرب إشراقاً أمر كذلك لا خلاف فيه. بقيت مسألة واحدة هي تطبيق الشريعة على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. إن هذه المسألة التي يحتدم حولها الجدل والخلاف هي اجتهاد يصح عليه كما على الاجتهادات الأخرى في كيفية تنظيم المجتمع، لذلك، فهي لا تصح أبداً، ولا ترقى إطلاقاً إلى مرتبة القضية الجوهرية في حياة الأمة، ألا وهي وحدتها القومية. ويستطيع أي سائل من عامة الناس أن يسأل ببساطة لماذا يتعارض موضوع تطبيق الشريعة مع الوحدة العربية؟ ألم يكن الوطن العربي موحداً في ظل الإسلام؟ ألا يتطلب الإسلام أن يتوحد العرب اليوم؟ إن مسألة تطبيق الشريعة اجتهاد يحتمل المناقشة وليس من العسير تلمس مواضع الضعف فيه، إلا أن ذلك ليس ما نحن فيه الآن. ما نحن فيه الآن هو السؤال الجوهري: لماذا وبماذا يختلف الإسلاميون عن الاتجاه الوحدوي القومي؟ هل يمكن أن يكون الإسلام ضد الوحدة العربية؟ الجواب بالطبع: كلا على وجه التأكيد.

إذاً، لماذا لا تتحد الجهود وترص الصفوف وتتحد الجبهة ضد الاستعمار والصهيونية والتجزئة لبناء الوحدة العربية؟ واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الإسلام كان دوماً روحاً للعروبة، وكان العرب دوماً رأس الرمح في نشر الإسلام وإعلاء كلمته. إن شق الصفوف لم يكن أبداً مبرراً ولا منتظراً ولا مقبولاً ولا مرغوباً إلا من قبل أعداء الوحدة وأعداء الإسلام. إن التعصب وضيق الأفق والهواجس الذاتية واصطناع الخلافات لن تؤدي إلا إلى مزيد من الضعف والتفكك، ولا يستفيد منها إلا أعداء الإسلام، وهما الاستعمار والصهيونية. لتتحد جميع القوى أولاً من أجل الوحدة العربية، ولتكن مسألة شكل النظام اجتهاداً مفتوحاً لمن يختاره: وضمن الأمة وفي داخل إطار وحدتها يمكننا أن نجتهد، وأن نختلف، وأن نتبارى في صياغة أفضل الأنظمة التي تؤدي إلى تقدم ورفاهية شعبنا. واعلموا أن الوحدة العربية لا تتعارض مع ما تقولون به أو

تهدفون إليه. واعلموا أن أعداء العرب والطامعين في أرضهم وثرواتهم حلفاء للاستعمار ومتعاونون مع الصهيونية علناً أحياناً، وفي السرّ أحياناً، وعلينا أن نكون واقعيين في التشخيص، فلا ننخدع أو نخدع أنفسنا. إن الإسلام يمكن أن يكون ستاراً للخديعة والتمويه من قبل بعضهم من غير العرب، ممّن يدعون إلى الإسلام، وعلينا ألاّ ننخدع بذلك.

أيها الأفراد المستقلون. أيها المواطنون ممن لم تصنفوا في هذا الاتجاه أو ذاك؟ مَنْ كان منكم لديه مثقال ذرة من وعي قومي، ومثقال ذرّة من تأييد لقضية الوحدة العربية، فالواجب يدعو إلى التكاتف ورص الصفوف وتوحيد الجهود مع جميع الوحدويين من كل الاتجاهات والمذاهب والنظريات. الواجب يدعوكم إلى ذلك إذا كنتم تريدون للوحدة أن تتحقق. إنكم قد لا تتفقون مع هذا الفريق أو ذاك في هذا الشيء أو ذاك، وربما لا يعجبكم تصرف أصحاب هذا الاتجاه أو ذاك، ولكن ليس ذلك هو المهم، بل المهم أن يضع كل واحد عصاه مع عصي الآخرين ليكون الجميع حزمة واحدة يستحيل كسرها. إنك أيها الفرد المستقل قد يعجبك هذا الشخص أو الأشخاص في هذا الفريق، وربما لا يعجبك، وقد تحب أو لا تحب هذا الشخص أو ذاك، كما قد يكون لحقك أذى من هذا الشخص أو ذاك في الماضي، أذى مادي أو معنوي، صغيراً كان أم كبيراً، ولكن ذلك يجب ألا يكون عائقاً في طريق وحدة الصف وتصافح الأيدي واجتماع الكلمة.

إن جميع الخلافات المبدئية والشخصية، وجميع عواطف الحب والكره يجب أن تترك في الخلف، فنتجاوزها لما هو أرقى وأعلى في سلم العلاقات الإنسانية، فيجتمع الجميع على مبدأ الوحدة، وليحتفظ من يريد أن يحتفظ بآرائه وعواطفه وهواجسه الداخلية لغير هذا المجال: مجال النضال المشترك من أجل الوحدة، فذلك هو دليل التحضر ومقياس الشعور بالمسؤولية، والعلامة الدالة على الوطنية الحق، والمؤشر الأكيد على الإخلاص لقضية الشعب والوطن. إن المصلحة العامة فوق كل شيء، وقبل الجميع، تعلو ولا يعلو فوقها شيء. الوحدة أولاً وقبل كل شيء، وكل ما عداها مؤجل في الوقت الحاضر. إن الشعار الصحيح يجب أن يكون أيها الوحدويون، أيها المخلصون، من جميع الاتجاهات: اتحدوا، اتحدوا، اتحدوا.

* * *

والآن وبعد أن خاطبنا فئات الشعب، ألا يعتريك أيها السائل المستوضح الكريم العجب؟ قال: وما ذلك العجب؟ قلت له: لله درّ هذا الهدف القومي،

كم هو عظيم في مكانته، وكم هو سام في مراميه، وكم هو نافع في نتائجه؟ وعجبي ممن لا يستطيع أن يرى ذلك واستغرابي عمّن لم يلتفت إليه، فكيف يستطيع الفرد العربي، كائناً من يكون ومهما كانت مهنته أو الطبقة التي ينتمي إليها، أن يكون بمعزل عن الجهد العام الذي يبذله الوحدويون لتحقيق الوحدة؟ كيف يستطيع أن يكون مرتاح البال وراضي الضمير وهو يرى كل الذي يحدث لنا في وضع التجزئة وبسببه، ويعرف تماماً أن الوحدة ستغيّر كل ذلك ولا يتبعها ويذود عنها ويبذل من أجلها كل غال ورخيص؟ فالأمر لا يكتنفه التعقيد، والرؤية لا يحجبها الضباب. إن الأمر واضح وبسيط ولا يحتاج الإنسان منا إلى غير الحصافة والإدراك الاعتيادي ليرى ذلك وليتوصل إليه.

إن القومية، كما قلنا، ليست نظرية بل هي شعور ينبع من أعماق النفس، والوحدة ليست نظاماً بل هي الوضع الطبيعي لوجودنا كأمة، فذلك ما يجب أن نكون عليه بكل المقاييس وحسب كل الأحكام، وليس ما نحن فيه الآن. إنها التجزئة التي تحتاج إلى التبرير وليست الوحدة، فالوحدة هي الوضع الطبيعي، والتجزئة هي الوضع الشاذ. فلو سألني أحد لماذا تنادي بالوحدة، لقلت له: أنا الذي أسألك لماذا توجد هذه التجزئة، وعليك أنت أن تجيبني بما يقنع ولن يقنع كل ما تورده من حجج، فهي الشذوذ والمستغرب والجالب لكل ما هو ضار؟ يريدها بعضهم، ونحن لم نصنعها، بل أرادها العدو الأجنبي، فهو الذي صنعها وفرضها علينا وحماها وأمدّها بأسباب البقاء إمعاناً في الإضرار بنا واسترسالاً في تحقيق مصالحه. إن كان لديك شك بذلك فأخبرني، وإن لم يكن فمالك إذاً تجانب الانسجام مع نفسك وتعاف المنطق البسيط في الكلام؟ قل لي كيف لا أكون ولا أدعو ولا أعمل ولا أضحي من أجل الوحدة، وهي على ما ورد من المزايا، والتجزئة على ما ورد من العيوب؟

نعم أيها السائل المستوضح الكريم، الوحدة هي الوضع الطبيعي، والتجزئة هي الوضع الشاذ. وإن سألت عن السبب، أجيبك، لأن الوحدة هي الوضع الطبيعي للأمة والتجزئة هي الوضع الشاذ لها. والمقصود بالأمة هي الأمة العربية، ذلك الكائن الحي القديم المستمر في الحياة، فالحاضر كما تعلم لم يأت من فراغ بل من الماضي، والماضي غير منفصل عن الحاضر بل متصل به، وذلك شأن المجتمع الإنساني في إطار الأمة يعيش مع الزمن، فأعضاؤه متصل بعضهم ببعض وعمره متصل بعضه ببعض، كالشجرة جذورها هي الماضي وجذعها وأغصانها وأوراقها وثمارها هي الحاضر. الأمة كائن حي، لأنها مكوّنة من أفراد أحياء تربطهم مجموعة روابط ويعيشون في مجتمع معين مترابط الأجزاء يتفاعل بعضه مع

بعض مما كوّن له شخصية وملامح وصفات ومزايا وطريقة حياة وتفكير وعادات وقوالب فكرية وسلوكية جعلته بكل تلك الصفات مجتمعاً محدداً يختلف عن المجتمعات الأخرى، ذلك هو المجتمع القومي وتلك هي الأمة. وحذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تقع في تلك الأخطاء التي تعد الحاضر من صنع القانون، فالقانون لا يخلق المجتمع ولا يوحّد الأمة بل هو مجموعة قواعد تضعها الأمة لتنظيم ناحية من نواحي حياتها، فهو نتاج إرادتها، لذلك تستطيع تغييره عندما تشاء. الأمة هي التي تخلق القانون، وليس العكس. القانون لا يخلق الأمة. إنني أقول ذلك لغرض أن أوضح أن دولة التجزئة قد اقترنت بوضع قانوني من حيث إنها ذات دساتير تنص على وجودها وحدودها، وبذلك يقال، كما يدعي أصحاب هذه النظرية، إنها اكتسبت شرعية.

إن الدولة القطرية قد خلقها قانون بالمعنى الشكلي للقانون، وأقصد بذلك أن قرار إنشائها قد تم بدستور شرّعته جهة تشريعية من نوع ما تختلف من حالة إلى أخرى، بحسب الوضع السائد في القطر المعين، وذلك هو أساس الشرعية كما يدعيها أصحاب هذا الرأي. إن الذين يقولون بالنظرية القانونية في قيام المجتمع يغفلون أمرين جوهريين:

الأول، هو أن القانون مهما كانت منزلته لا يخلق الأمة بل الأمة تسبق وجود القانون، وهي صاحبة الإرادة، وهي كائن اجتماعي موجود ومستمر في الحياة. الأمة هي التي تخلق القانون وليس العكس.

الأمر **الثاني**، هو أن أصحاب هذا الرأي لا يهمهم الجوهر بل يتعلقون بالشكل، فهم يغفلون تماماً كيف قامت الدولة القطرية والإرادة التي أنشأتها، هل هي إرادة الشعب حقاً أو إرادة الأجنبي؟ هل كانت تلك الهيئات التشريعية ممثلة عن حق لإرادة الشعب، أو أنها كانت مجرد أشكال وهياكل خارجية؟

إن الأمة العربية قديمة ومستمرة في الوجود وتضرب جذورها في أعماق التاريخ، وستبقى موجودة بالرغم من وجود الدولة القطرية التي لم تستطع أبداً طمس إرادتها وتغيير معالمها. إن الشعور القومي موجود وتاريخ العرب الحديث عليه من الأدلة والشواهد ما يكفي للتدليل على ذلك الشعور، بالرغم من كل شيء. فمن الذي يستطيع أن يقطع المجتمع من جذوره ويغير معالمه عن طريق سنّ القوانين؟ القوانين مهما كانت ومهما منحتها الدولة القطرية من قوة معنوية وقدرة مادية على التنفيذ لا تستطيع أن تغير حقيقة الأمة التي هي كائن حي لم يتكوّن اليوم ولا في الأمس القريب.

إن المهم والمشرق والغني من تاريخ الأقطار العربية، هو ذلك المتعلق بكونها جزءاً من الأمة العربية، وما عدا ذلك ثانوي باهت التأثير والمغزى. إننا اليوم بتفكيرنا وسلوكنا ومزايانا وصفاتنا ومزاجنا وعاداتنا وتقاليدنا وطاقاتنا أبناء الأمة العربية وليس أبناء الأقطار التي نعيش فيها. إن دستور القطر وقانون الجنسية فيه وجميع التشريعات المتصلة بذلك لا تستطيع أن تخلق أمة جديدة لم توجد من قبل، بل الأمر الحقيقي هو أن الأمة موجودة والقانون أحد أنشطتها ومجالات عملها، فهو إنتاجها ووليد إرادتها. إن القانون لا يعدو أثره أن يكون تعبيراً عن إرادة الأمة وليس فوقها ولا سابق لوجودها، ولا هو خالق لها، كما يحلو لأصحاب النظرة القانونية أن يتصوروا. إن الشرعية اصطلاح بشري وليس قانوناً أزلياً سابقاً لإرادة الإنسان، والشرعية لا يمكن أن يوفرها الشكل بل لا بد من توفر الجوهر أولاً وقبل الشكل. إنني أعجب كيف يمكن الإنسان العربي ألاّ يكون قومياً ولا ينادي ويعمل من أجل الوحدة العربية.

١٧ ـ ما الأمور التي تدل على إخفاق وضع التجزئة؟

قال السائل المستوضح الكريم: ولكنّ هناك فريقاً آخر من المواطنين لم يرد ذكرهم، ولم تتجه إليهم بالدعوة، وهم الذين يمكن تسميتهم بالقطريين. قلت: هل تقصد الذين يكتفون بحدود القطر، ويتمسكون بالتجزئة الحالية؟ قال: نعم، وعندها شعرت أن السائل المستوضح الكريم يريد طرح موضوع القطرية أو وضع التجزئة، ورأيت بذلك مناسبة جيدة لأن أعود إلى موضوع الدولة القطرية. قلت: إنني أدرك وأقدّر الموضوع الذي تشير إليه، وفي صدد ذلك أود أن أقول إن الدولة القطرية هي الوضع السياسي الموجود حالياً بدلاً من الوحدة، وقد مضى على هذا الوضع بعض الوقت الذي يعدّه بعضهم ليس قصيراً، فهو يعود في ما يتعلق بأغلبية الأقطار العربية إلى الحرب العالمية الأولى عندما أقدمت الدول الاستعمارية الغربية على تقسيم الوطن العربي في معاهدة سايكس ـ بيكو المعروفة، وتوزيع النفوذ فيه.

إن بعض القطريين (إن صح التعبير) يرى في الزمن الذي مرّ دليلاً لصالح التجزئة، باعتبار أن وضع التجزئة قد صمد خلال كل تلك المرحلة ولم تستطع حركة الوحدة العربية أن تغيّره. ولكني أستطيع أن أقول من جانب آخر إن الزمن الذي مرّ قد كشف مواضع الضعف في التجزئة، وبذلك يكون الوقت قد وفّر الدليل على العكس مما يقول القطريون. عندها انتبه السائل المستوضح الكريم، وأراد أن يدفع الموضوع إلى مزيد من النقاش، فقال متسائلاً على الفور: وأين

مواضع الضعف؟ **ما الأمور التي تدلل على إخفاق وضع التجزئة؟** قلت مجيباً عن هذا السؤال المهم المباشر: إن وضع الأمة العربية الحالي وضع متخلف من جميع الوجوه، ولا يستطيع أحد بمن فيهم القانعون بالتجزئة أن يقول عن تأكد وقناعة إنه وضع جيد أو مقبول، ولا أظنني أحتاج إلى أن أسرد لك الدلائل المادية والمعنوية على تردّي الأوضاع في الوطن العربي اليوم وفي جميع الوجوه وفي المجالات كافة. ومن أجل التلخيص والتحديد أود أن أقول: إن الدولة القطرية قد أخفقت في المجالات كافة، إلا أن الإخفاق كان واضحاً وأكيداً في مجالين أساسيين هما: التنمية والأمن. وهل هناك ما هو أهم من التنمية والأمن؟ قال السائل المستوضح الكريم: **وكيف كان ذلك في التنمية والحديث عن الثروة النفطية العربية يملأ الآفاق في كل مكان؟** قلت له: إن الجواب عن ذلك لا بد من أن يتضمن بعض الشرح. ألا تتذكر أنني ذكرت في معرض الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة أن القضية المركزية في علاقة الوحدة بالتنمية هي توسيع السوق أمام التنمية؟ إن توسيع السوق عبارة تقال، إلا أنها تنطوي على أمور كثيرة تحتاج إلى الإيضاح؟ فموضوع السوق موضوع قائم بذاته في الدراسات الاقتصادية من حيث علاقته الوثيقة بالتنمية.

قال السائل المستوضح الكريم: إنني أرغب في أن أسمع ما لديك، وأرغب هذه المرة في أن أسمع جواباً فيه بعض التوسع. قلت: **إن الذي يبحث في مسألة التنمية الاقتصادية يعرف أن العوامل المهمة في التنمية هي توفر رأس المال وسعة السوق،** وربما أن رأس المال يعدّ متوفراً إذا ما أخذت البلدان العربية كمجموعة اقتصادية، لذلك تبقى مسألة سعة السوق هي الخانق المركزي.

* * *

إن مسألة اتساع السوق تكتسب أهمية خاصة لكل بلد عربي لديه خطط طموحة إلى تنمية قطاع الزراعة، في الوقت الذي يطمح فيه إلى تنمية الصناعة المدنية والعسكرية. وكمدخل إلى الموضوع لا بد من إعطاء تعريف بسيط للتنمية. بالرغم من تعدد التعريفات هناك مفهوم بسيط نستطيع بموجبه أن نقول إن التنمية تتحقق عندما يستطيع البلد إنتاج السلع الإنتاجية، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية. والمقصود بالسلع الإنتاجية هي السلع التي تستعمل في إنتاج سلع جديدة، استهلاكية كانت أم إنتاجية، والمثال على ذلك هو الآلات والتجهيزات التي تتكوّن منها المصانع المنتجة لسلع أخرى.

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك فرقاً بين التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. إن **الأول** عموماً يعني الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أعلى منها، بغض النظر عن مكان تلك المرحلة في سلم التنمية الاجتماعية، فمثلاً: العراق يستورد السكر للاستهلاك المحلي، فإذا ما شيّد مصنعاً لتكرير السكر الخام المستورد، فإنه يحقق تقدماً اقتصادياً، وإذا ما استطاع بعد ذلك أن يبني مصنعاً لصناعة السكر من القصب أو من البنجر، ابتداء من المادة الخام المنتجة محلياً وانتهاءً بالسكر الجاهز للاستهلاك، فإنه بذلك يكون قد حقق خطوة أخرى في مجال التقدم الاقتصادي، ولكنه لم يدخل مرحلة التنمية الاقتصادية الحقيقية. وعندما يصبح قادراً على أن يؤسس صناعة لإنتاج الآلات التي تستخدم في إنشاء المصانع لصناعة السكر يكون قد دخل مرحلة التنمية الحقيقية.

وبناءً على هذا الفهم للتنمية الاقتصادية يبقى ضيق السوق في العراق عاملاً مهماً في الحدّ من إمكانية الوصول إلى التنمية الحقيقية. إن ضيق السوق الداخلي الذي تحتاج إليه صناعة السلع الإنتاجية يجعل هذه الصناعة غير اقتصادية، وبالتالي يكون المستورد منها أرخص من المصنوع محلياً. إن صناعة السلع الإنتاجية لا يمكن أن تكون اقتصادية إلا إذا توفر سوق يستطيع أن يستوعب الحد الأدنى من الإنتاج اللازم لجعل الصناعة اقتصادية، والحد الأدنى هذا هو قطعاً أكبر ممّا يستطيع السوق المحلي للعراق أن يستوعبه. إن صناعة ما قد يكون من الممكن أن تنشأ في البداية على أساس غير اقتصادي، فتقوم الدولة بتحمل خسائرها بقصد تحقيق هدف أمني أو اجتماعي، إلا أن ذلك لا يصح إلا إذا كانت تلك الخسارة موقتة، إذ إن الدولة لا يمكن أن تتحمل خسارة صناعة ما من دون حدود زمنية، وهو حتى لو صح على صناعة ما، فإنه لا يمكن أن يصح على مجموع الصناعة في البلاد، إذ لا يمكن أن نتصور قطراً كالعراق مثلاً يقوم بإنشاء جميع صناعاته على أساس غير اقتصادي، وتسديد الخسائر الناجمة عن ذلك من ميزانية الدولة إلى أمد غير محدود. إنه إن فعل ذلك، فلن يحقق تنمية اقتصادية حقيقية مهما كانت موارده النفطية، إذ إن هذه الموارد نفسها غير دائمة، كما إن صناعة من هذا النوع لا يمكن أن تشكل قاعدة لتنمية حقيقية، لسبب بسيط هو أنها لا تنتج فائضاً يمكن أن يستخدم لتمويل الاستثمارات الجديدة التي من دونها لا تستمر التنمية.

ومما زاد الطين بلّة دخول عامل جديد هو التطور التقني، وذلك بتأثيره في حجم الوحدة الاقتصادية. المعروف أن الصناعة الحديثة تقوم على أساس الوحدات الإنتاجية، ولكل وحدة طاقة إنتاجية محددة، ولأجل أن يكون استخدام هذه الوحدة الإنتاجية اقتصادياً يجب تشغيلها بالطاقة المحددة لها. أما إذا شغلت بأقل من طاقتها

القصوى، فيكون استخدامها غير اقتصادي، وترتفع بذلك كلفة الإنتاج. لنفرض على سبيل المثال، أن صناعة من الصناعات مكونة من وحدات إنتاجية، والوحدة الإنتاجية ذات طاقة اقتصادية هي ٥٠ ألف وحدة من سلعة ما من السلع. إن هدف الوحدة من أجل أن تشغل اقتصادياً يجب ألاّ ينخفض إنتاجها عن ٥٠ ألف وحدة من تلك السلعة. لنفرض أن سوق العراق يستطيع أن يستوعب هذه الخمسين ألف وحدة من هذه السلعة، فتقوم الدولة بتأسيس معمل بطاقة إنتاجية مقدارها ٥٠ ألفاً وتمنع الاستيراد فتقوم هذه الوحدة بسد حاجة السوق المحلي. وبعد مدة من الزمن يكون قد حصل تطور تقني غيّر من طريقة الإنتاج فضاعفها، فأصبحت الوحدة الجديدة من هذا المصنع بإمكانها أن تنتج ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة بالكلفة نفسها، أي أن الحد الاقتصادي للوحدة الجديدة أصبح ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة. إن الذي يحصل نتيجة ذلك هو أن كلفة إنتاج هذه السلعة في الخارج تنخفض إلى النصف بالنسبة إلى كلفة الإنتاج من المصنع في العراق. وعندها، إما أن تقوم الدولة بتحمل الخسارة وتستمر في الإنتاج، وهو أمر لا يمكن أن يستمر في الأمد الطويل، أو أن تقوم بتجديد المصنع بإحلال الوحدة المتطوّرة مكان الوحدة القديمة. ولكن الوحدة الجديدة المتطورة، من أجل أن تكون اقتصادية يجب أن تشغل بطاقة قصوى، وهي ١٠٠ ألف وحدة من السلعة، في حين أن السوق لا يستوعب أكثر من ٥٠ ألفاً. فماذا نصنع بفائض الإنتاج؟ وقد يكون الجواب هو التصدير. ولكن هل عملية التصدير سهلة لبلد مبتدئ بالصناعة يدخل سوق المنافسة في العالم ويزاحم الدول الصناعية المتقدمة ذات الإنتاجية العالمية التي قطعت أشواطاً بعيدة في زيادة الكفاءة وتخفيض الكلفة والقدرة على التطور التقني الذي يساعد كثيراً على تخفيض كلفة الإنتاج؟ تلك هي الحلقة المفرغة والمعضلة التي تواجه عملية التنمية عندنا وفي عموم بلدان العالم الثالث الصغيرة الحجم.

إن الارتفاع المستمر بالإنتاجية وتخفيض الكلفة والتطور التقني أمور تحققت للدول الصناعية بفعل تاريخ طويل من التطور الصناعي، ابتداءً بمرحلة الاستعمار والسيطرة على أسواق المستعمرات، وصولاً إلى الوقت الحاضر، حيث التقدم التقني على أشده لزيادة الإنتاجية وتخفيض الكلفة.

إن حرق جميع هذه المراحل بالنسبة إلينا أمر صعب من دون شك. هذا هو الحال بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية أو معظمها في الأقل، والحال أكثر صعوبة بالنسبة إلى السلع الإنتاجية. ومن ذلك نستطيع أن نستنتج ما يأتي:

إن التقدم الاقتصادي (وفي النهاية التنمية الاقتصادية) تحتاج إلى توسيع

السوق المحلي في العراق سواء في قطاع الزراعة أو في قطاع الصناعة المدنية والعسكرية. هذا هو السبب الذي يجعل الصناعة الكبيرة ذات الإنتاج الواسع التي يتوفر لها سوق يستوعب الإنتاج بطاقتها القصوى أكثر اقتصادية، لأن سعة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض الكلفة.

إن الصناعة الواسعة تتمتع بما يعرف بوفورات الإنتاج الكبير التي أهمها المقدرة على استخدام نتائج التقدم التقني. إن سعة السوق هي المفتاح لذلك، وسعة السوق لا يحققها بأفضل وجه غير الوحدة.

* * *

والآن أيها السائل المستوضح الكريم لا بد من أن أقول بعض الشيء عن موضوع الأمن، وهو الشق الثاني من حديث الإخفاق الذي حققته دولة التجزئة. في هذا المجال، الأمور واضحة على ما أظن، فالصهيونية قد احتلت حتى الآن كامل فلسطين، حيث توسعت من حدود قرار التقسيم إلى حدود ١٩٤٨ ثم إلى حدود ١٩٦٧، وهي تحتل بالإضافة إلى كامل التراب الفلسطيني أرض الجولان في سوريا والشريط الحدودي من الأراضي اللبنانية وتبسط نفوذها على جزء مهم من جنوب لبنان، والمسلسل مستمر. وهي تقوم الآن بعملية استيعاب اليهود السوفيات، وتهجّر اليهود أينما وجدوا في العالم إلى الكيان الصهيوني. وقد بنت إسرائيل قوة عسكرية تفوق قوة جميع البلدان العربية مجتمعة، وهي مسلحة ذريّاً، الأمر الذي أصبح معروفاً للقاصي والداني، والقوة العسكرية الصهيونية مصممة ومهيّأة ومعبّأة خصيصاً للعدوان على البلدان العربية، والمطامع الصهيونية في البلدان العربية لا يحدّها حدّ، فهي تمتد حيثما تستطيع أن تمتد. كما إن الأمن العربي مهدد في مواضع أخرى، فالحركة الانفصالية في شمال العراق ترعاها الدول الاستعمارية والكيان الصهيوني، وتشكّل مصدر استنزاف وخطر داهم للعراق. وجنوب السودان فيه حركة انفصالية على الشاكلة نفسها تقريباً. والحدود الموريتانية مع السنغال مهددة أيضا بتمرد انفصالي ترعاه السنغال. كما يشار إلى تطلع إيران إلى مناطق نفوذ في الخليج العربي، وتطلعها أيضاً إلى بسط نفوذها على المناطق المتاخمة في العراق، حيث توجد العتبات المقدسة. كما لا يخفى ما لتركيا من مطامع في المياه والموارد العربية وفي النفوذ في السوق العربي اقتصادياً. إن جميع هذه الأخطار ما كانت لتكون ابتداء، وما كانت لتنمو وتستمر لو لم يكن الوطن العربي مجزأ ضعيفاً متناحراً يضرب بعضه بعضاً، ممّا شجّع ميول الطمع ورغبات النفوذ والهيمنة عند المستعمرين والطامعين على المضي في خططهم.

إن حالة الضعف والفرقة ما كان لها أن توجد أصلاً وأن تتفاقم لو كان الوطن العربي موحداً في دولة واحدة. إن الضعف عامل مشجع على العدوان والأطماع، في حين أن القوة من شأنها كبح تلك الميول وقتلها قبل أن تولد. فهل بعد كل ذلك تحتاج إلى مزيد من الأدلة والبراهين على الإخفاق في حماية الأمن القومي العربي؟ إن إخفاق الوضع القطري في حماية الأمن القومي أمر معروف، وقد كتب عنه الكثير. إن لجوء بعض الحكومات العربية إلى توثيق علاقاتها بالدول الاستعمارية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية هو بحد ذاته دليل على ذلك لا العكس، فالعلاقة مع هذه الدولة الاستعمارية العدوة المتحالفة استراتيجياً مع العدو الصهيوني تعني في الحقيقة تعريض الأمن القومي للخطر، لأن هذه الدولة عدو للأمة وذات مطامع في ثرواتها ومتحالفة مع العدو اللدود الذي يعمل على احتلال أراضيها وإبادة شعبها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. إن هذا النوع من العلاقة لا يمكن النظر إليه على أنه تقوية للأمن القومي العربي إطلاقاً، إذ كيف يكون التحالف مع العدو آمناً؟ إنه في الحقيقة ارتماء في الهاوية واستسلام للعدو وتسهيل لعملية التعرض للخطر المهدّد للأمن العربي.

١٨ ـ ماذا ترى في أعداء الوحدة من الخارج؟

وكما يبدو، فقد أراد السائل المستوضح الكريم أن يتعرف إلى الجانب الخارجي للوحدة العربية، فقال بعد تأمل: وماذا ترى، في أعداء الوحدة في الخارج؟ من أعداؤها، ومن أصدقاؤها؟ قلت له: إن الحديث عن أعداء الوحدة العربية في الخارج أمر مهم من باب معرفة العدو، وهو أمر قيل فيه ما قيل، إلا أن الأمور ليست بالوضوح الكافي. إن العداء المستحكم خارجياً هو عداء المصالح، فالوحدة العربية خطر حقيقي على الاستعمار والصهيونية، ولا أقول ذلك للتفريق بين الاستعمار والصهيونية، بل هما في الحقيقة شيء واحد، فالصهيونية ربيبة الاستعمار، وهي اليوم أسوأ صورة له، لتجرّدها من الأخلاق والمثل العليا، والإمعان في الاستغلال والاضطهاد. إنها الاستعمار في أبشع حالاته. إن عداء الصهيونية للأمة العربية لا يوازيه أي شيء آخر، ولا يصل إلى درجته أي صراع آخر، فالصهيونية لا تقتصر في عدائها على استغلال العرب واضطهادهم بل هي ترمي في نهاية الأمر إلى إبادة الأمة العربية واحتلال الوطن العربي، وإزالة الشعب العربي من الوجود كلياً والحلول محله. والصهيونية تعرف أن العرب، لن يقبلوا الكيان الصهيوني في أرضهم وبين ظهرانيهم، لذلك فكل الجسور منسوفة، وكل فرص حلول الوسط مرفوضة، والصراع أبدي نهائي لا

رجعة فيه. والصهيونية تعرف أن الوحدة هي مصدر القوة للعرب، وهي نقطة البداية لانقلاب كفة الميزان ضدهم وضياع أحلامهم والقضاء على مشروعهم الاستعماري، لذلك فالصهيونية تقاوم الوحدة العربية بكل الوسائل.

وأنت أيها السائل المستوضح الكريم لا بد من أنك لاحظت أن العداء المستحكم والمقاومة من قبل العدو الصهيوني لا تتجلى بالكلام، بل على العكس، إنهم يعدّون التصريح بالعداء يقوي فكرة الوحدة عند العرب، لأن ذلك من شأنه تزكية الوحدة عند بسطاء الناس ممّن لم يصل إليهم الوعي القومي بعد، فالجمهور العربي عندما يسمع أن الصهيونية تصرح علناً ضد الوحدة العربية يزداد تعلقاً بها لشدة كرهه الصهيونية، فما تعاديه هذه الحركة الاستعمارية لا بد من أن يكون صحيحاً، لذلك تعمل الصهيونية، وبكل دهاء ومكر، ضد الوحدة، ولا تتكلم كثيراً ضدها، وهكذا كان موقفها من كل خطوة وحدوية حدثت في الوطن العربي. وتجدر الإشارة إلى أن العمل ضد الوحدة قد تضمن إجراء البحوث والتأليف والدسّ الثقافي والتشويش الفكري، فالصهيونية تقوم بالشيء الكثير من ذلك في مراكز بحوثها ووسائل الإعلام المتنفذة فيها، ولكنها عندما تقوم بذلك تقوم به بأسلوب خبيث ملتوٍ يتخذ من البحث العلمي ستاراً مخادعاً. والصهيونية في عملها المتواصل ضد الوحدة تسخر كل إمكاناتها، وتستخدم كل ما لديها من قوى لتخريب أي محاولة للتوحيد من خلال النشاط الاستخباري العسكري والسياسي والاقتصادي، وبمنتهى السرية والتستر وبالتعاون الوثيق مع حلفائها من الدول الاستعمارية، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة. وليس أقل أهمية في مجال نشاطها المعادي للوحدة هو الاتصال بالحركات الانفصالية، وتشجيعها وتقديم العون لها في مختلف المجالات من تسليح وتدريب وغيرها من وسائل الدعم. ولاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن الصهيونية تحرص ألا تُظهر الفرح والرضا والتأييد العلني لإخفاق أي خطوة أو مشروع وحدوي للسبب نفسه الذي ذكرته، بل تلتزم الصمت بعد أن تكون قد سعت بكل ما لديها من حول وقوة لتحقيق ذلك الإخفاق، وهكذا يكون الخبث والدهاء في السياسة الصهيونية.

❋ ❋ ❋

أما الدول الاستعمارية المعادية للوحدة، فهي في الدرجة الأولى الولايات المتحدة وبريطانيا. إن عداء الولايات المتحدة للوحدة العربية ذو أبعاد متعددة. هناك **أولاً** المصالح النفطية؛ فالولايات المتحدة تريد السيطرة على نفط البلدان العربية، وبذلك تستطيع السيطرة على أوروبا الغربية واليابان التي لا تملك مصادر

للطاقة. ويهم الولايات المتحدة أن تبقى هذه الكتل الاقتصادية المهمة في العالم معتمدة عليها في مجال النفط. إن قوة أوروبا الغربية في تصاعد، فهي على أبواب وحدة سياسية بعد أن نجحت في تكوين وحدة اقتصادية، كما إن اليابان قوة اقتصادية أصبحت مؤثرة في اقتصاد الولايات المتحدة عن طريق الفائض في ميزانها التجاري، وتحتاج الأخيرة إلى سوق اليابان لتعديل الخلل في الميزان التجاري. إن كلاً من أوروبا الغربية واليابان لا يملك مصدراً للطاقة، لذلك فمن مصلحة الولايات المتحدة السيطرة على أكبر مصدر للطاقة في العالم ألا وهو منطقة الخليج العربي. وقد أصبح هذا الأمر أكثر أهمية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الذي هو مصدر مهم للنفط الخام، ذلك التفكك الذي ربما أدى إلى فقدان وحدة التوجيه في السياسة النفطية لذلك البلد الذي فقد وحدته السياسية.

كما إن الولايات المتحدة نفسها ستكون مستورداً للنفط بنسبة أكبر من استهلاكها الداخلي، إذ تدل جميع المعلومات أن نهاية هذا العقد ستشهد ازدياداً مستمراً لاعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد لسد حاجتها المحلية. وتدل المعلومات أن المصدر الوحيد الذي يملك الطاقة والإمكانية لزيادة التصدير، وإشباع ذلك الطلب هو منطقة الخليج العربي، وهي وبحسب الترتيب في الأهمية: العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات. إن المعلومات الإحصائية تشير إلى أنه عندما حصل حظر تصدير النفط من البلدان العربية في سنة ١٩٧٣ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ٨ في المئة من حاجتها من النفط، أما الآن فهي تستورد أكثر من ٣٠ في المئة، علماً بأن أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم خارج الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والصين موجود في دول الشرق الأوسط. وبذلك يستنتج خبراء الطاقة أن الولايات المتحدة ستصبح في السنوات القادمة المستورد الصافي لأكثر من نصف حاجتها من النفط. وبحسب الإحصاءات التي جمعتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد النفط الأمريكي ومركز بحوث الطاقة في كمبردج ومركز الشرق ـ الغرب قد أوضحت، أن الموقف النفطي سيكون كالآتي:

يبلغ الإنتاج الإجمالي في الدول غير الشيوعية (سابقاً) نحو ٥٤ مليون برميل في اليوم، ضمنها ٢٢,٣ مليون برميل لمنظمة الأوبك. ويتوقع أن يرتفع طلب العالم الإجمالي من ٦٣ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٧٠,٦ مليون برميل في ١٩٩٥ ثم إلى ٧٤,٥ مليون برميل في عام ٢٠٠٠ حسب دراسة مركز الشرق ـ الغرب. ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حد لها إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي (سابقاً) والمكسيك وإيران تنتج أقصى ما لديها من طاقة، فإن كل الطاقة الزائدة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج العربي.

إذاً، ومن أجل أن تحقق الولايات المتحدة الهيمنة على مصادر النفط، عليها أن تبقي الوطن العربي مجزأً ضعيفاً غير قادر على تكوين سياسة موحّدة في إنتاج النفط الخام وتصديره. وقطعاً لم يكن للولايات المتحدة أن تشن تلك الحرب على العراق لولا هذا الاعتبار، اعتبار السيطرة على النفط في هذه المنطقة، ومعروف أن الوحدة العربية هي العائق الأول في سبيل تلك السيطرة، لذلك تقوم سياسة الولايات المتحدة الثابتة المستمرة على مقاومة الوحدة بشتى الوسائل والسبل.

وقد جاءت التطورات السياسية الأخيرة باضمحلال المعسكر الاشتراكي، واختلال الموازنة الدولية إلى ظهور المطامع الأمريكية بصورة أوضح للسيطرة على العالم تحت غطاء ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، الذي لم يعد قادة الولايات المتحدة يخفون حقيقة ما يقصدونه من ذلك ألا وهو الهيمنة على شؤون العالم. وإزاء ذلك فمن الطبيعي المنتظر أن تتعزز السياسة الأمريكية في مقاومة توحيد العرب وظهور قوة جديدة في هذه المنطقة من العالم، بينها وبين الولايات المتحدة تاريخ حافل بالعداء. إن السياسة الأمريكية الاستعمارية تقاوم ظهور القوى الجديدة في كل أرجاء العالم انطلاقاً من حسابات هذه الدولة الاستعمارية، ألا وهو إضعاف المقاومة للسياسة الاستعمارية أينما تكون في العالم. إن الوطن العربي منطقة حساسة من العالم، تتمتع بمزايا اقتصادية أهمها احتياطيات النفط المخزون فيها، وموقعها الجغرافي المهم، وسيطرتها على ممرات دولية حيوية. إن هذه البقعة من العالم يجب أن تظل ضعيفة، مفككة، متناحرة في نظر السياسة الاستعمارية، أما التوحيد والقوة وظهور دولة قوية جديدة، فهو أمر لا ينسجم أبداً مع السياسة الاستعمارية لهذه الدولة. لذلك فجميع تفاصيل السياسة الأمريكية في المنطقة العربية تقوم على أساس تقوية الكيانات القطرية، وتوثيق الروابط معها وحمايتها ومدها بما يسمى بالشرعية الدولية، والعمل واقعياً، وبشتى الوسائل على إضعاف أي محاولة للتوحيد مهما كانت، ومن أي جهة أتت، ومهما كان نظامها، وسواء كانت الوحدة جمهورية أم ملكية، تقدمية أم رجعية، فالاستعمار يقاومها.

إن الحركة الصهيونية قد ركزت جهودها في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح تشابكها مع السياسة الأمريكية من خلال المؤسسات العلنية، وغير العلنية ومن خلال الجهاز الانتخابي ونفوذ المال والشركات، لذلك أصبح من الصعب التفريق بين أهداف السياستين في المنطقة إلا من حيث اهتمام الصهيونية بالدرجة

الأساسية بالسيطرة على الأرض، في حين أن السياسة الأمريكية تهدف إلى النفوذ والسيطرة على مصادر النفط الخام بصورة خاصة. إن كلاً من الصهيونية والولايات المتحدة يعارض بصورة جذرية أي اتجاه نحو التوحيد في المنطقة أو حتى التقارب بين الكيانات العربية الموجودة الآن، ويسعى بكل الوسائل إلى تثبيت تلك الكيانات وتقويتها وحمايتها وتشجيع الاختلاف والتناحر في ما بينها.

إن كل انقسام في الرأي في البلدان العربية يلقى الترحيب والتشجيع بشتى الوسائل الخبيثة. وأنت تعرف أيها السائل المستوضح الكريم كيف تشجّع الصهيونية والولايات المتحدة الحركات الانفصالية وتمدها بالمال والسلاح والتدريب والتأييد السياسي، والأمثلة على ذلك معروفة، فحالات تزويد التمرد في شمال العراق بالأسلحة من قبل الولايات المتحدة أمر معروف الآن. ومن الحوادث التي نشرت الوثائق عنها ما أرسلته الولايات المتحدة من شحنات الأسلحة من خلال نظام الشاه في وقت رئاسة نيكسون، وعندما كان كيسنجر وزيراً للخارجية، إلى التمرد في شمال العراق. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أنني سألت كيسنجر شخصياً في اجتماع معه في باريس، على هامش اجتماع الحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية الذي دعت إليه فرنسا، عن سبب تورطهم بإرسال تلك الأسلحة إلى الحركة الكردية في الشمال، فأجابني معترفاً بها، بعد أن نشرت عنها وسائل الإعلام أنهم فعلوا ذلك لاعتقادهم في حينه أن حكومة العراق هي حكومة شيوعية. كما إن مسألة التدريب العسكري والتعاون الاستخباري بين الكيان الصهيوني والحركة الكردية في شمال العراق أمر معروف. ويصح الشيء نفسه تماماً على الحركة الانفصالية في جنوب السودان.

١٩ ـ ماذا عن موقف بريطانيا من الوحدة؟

وبعد هذا الشرح استطرد السائل المستوضح الكريم فسأل: وماذا عن موقف بريطانيا من الوحدة العربية؟ قلت له: إن هذه الدولة الاستعمارية العريقة لا تقل خبثاً ولؤماً في معاداة الوحدة العربية، وإن كانت أقل تأثيراً الآن في الأحداث بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية. أما عندما كانت مؤثرة في بداية هذا القرن، فقد كانت الأولى في تمزيق الوطن العربي كلما وجدت الفرصة مواتية. ويكفي أن تعرف أنها أحد طرفي معاهدة سايكس ـ بيكو، السيئة الصيت، التي تم بموجبها اقتسام البلدان العربية المنسلخة من جسم الدولة العثمانية. كما يكفي أن تعلم أنها هي التي حوّلت نفوذ المشايخ في منطقة الخليج العربي إلى دول. وتفاصيل كل ذلك أصبحت الآن معلومات متداولة لمن يريد الاطلاع على تلك الجريمة النكراء التي ارتكبتها

هذه الدولة الاستعمارية الممعنة في عداء الوحدة العربية. والكل يعرف أن هذه الدولة الاستعمارية عندما امتد نفوذها إلى ليبيا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية حاولت تكوين ثلاث دول هناك، هي طرابلس وبرقة وفزّان، إلا أنها لم تنجح في النهاية، فقد أعلنت بالفعل دولة في برقة باسم برقة الدولة العربية الثامنة. إنك تعرف من دون شك أن بريطانيا هي التي مكّنت الصهيونية من فلسطين في أثناء عهد الانتداب على هذا القطر، وهي صاحبة وعد بلفور، وهي التي فتحت باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشجّعتها بشتى الوسائل وأمدّت العصابات الصهيونية بالسلاح، وقمعت المقاومة العربية في فلسطين.

إن هذه الدولة الاستعمارية عملت كل ما كان بوسعها لمقاومة فكرة الوحدة، ولم تترك وسيلة لمنع تحقيق أي خطوة وحدوية في الوطن العربي. ولا تنسى أيها السائل المستوضح الكريم أن بريطانيا كانت أحد أطراف العدوان الثلاثي على مصر عبد الناصر التي تصدت لمقاومة الكيان الصهيوني، وتحمّلت دوراً مهماً في الدعوة إلى التوحيد العربي. كما لا تنسى أيها السائل المستوضح الكريم أن هذه الدولة الاستعمارية كانت غاية في الحماسة في تشجيع الولايات المتحدة لقيادة العدوان الثلاثي على العراق. إنه سجل متصل حافل بسياسات، وأعمال معادية للوحدة العربية في كل مجال، وحيثما مكنتها قواها ذلك.

٢٠ ــ ماذا عن إخفاق الدولة القطرية في تحقيق التنمية والأمن العربيين؟

قال السائل المستوضح الكريم: إنك تتحدث عن إخفاق الدولة القطرية في تحقيق التنمية، والأمن لعموم الوطن العربي، ونحن لدينا هذه الأقطار العربية الممتدة رقعتها من المحيط إلى الخليج. ماذا عن أوضاعها قطراً قطراً؟ هل اتسمت تلك الأوضاع بالخيبة والإحباط؟ قلت له: نعم، وهل لديك شك بذلك؟ أتريد أن نأخذ تلك الأقطار قطراً قطراً لنرى ما تواجهه من مصاعب ومعوقات؟ قال: أتمنى ذلك. قلت: ليكن، لنأخذ تلك الأقطار من أقصى المغرب. أمامك موريتانيا ذلك البلد الفقير المكونة أرضه في أغلبها من الصحراء. يبلغ عدد سكانها أكثر بقليل من مليوني نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد السنوي فيها ٥١٠ دولارات، فهل يحقق هذا الدخل مستوى لائقاً من المعيشة؟ ألا ترى أنه منخفض جداً وأنه كان من الممكن أن يكون أعلى بكثير لو كان اقتصاد موريتانيا جزءاً من الاقتصاد العربي الكبير المتنوع المتكامل الموارد؟ ماذا تستطيع موريتانيا أن تعمل الآن لرفع مستوى المعيشة؟ ما هي الموارد المتاحة غير المستغلة؟ ما هي إمكانيات التنمية الموجودة التي لم تستغل بعد؟ هناك ثروة سمكية كبيرة في موريتانيا، أليس بإمكان

رأس المال العربي أن يستغلها لمصلحة مجموع الشعب؟ هناك بعض الإمكانيات الزراعية على ضفاف نهر السنغال، أليس من الممكن استغلالها لمصلحة زيادة الإنتاج الزراعي في موريتانيا؟ نعم كل ذلك ممكن، ولكن ذلك يتطلب أن يكون انتقال الفلاحين والعمال الزراعيين ورأس المال حرّاً بين الأقطار العربية، وفي ظل قوانين واحدة، فينتقل الفائض من هذه الموارد من القطر الذي يوجد فيه فائض إلى موريتانيا حيث تكون فيه شحيحة.

إن جميع خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات والثقافة والفنون والتدريب المهني من الممكن أن تكون أفضل مما هي عليه الآن لو كانت موريتانيا جزءاً من دولة موحّدة تضم كل البلدان العربية. ثم لو كانت موريتانيا جزءاً من دولة عربية تضم كل الأمة العربية، هل كان ممكناً أن تواجه مشكلة الأقلية الزنجية الحالية ومشكلة النزاع مع السنغال ومشكلة عدم الاستقرار الداخلي؟ لو كانت موريتانيا جزءاً من هذه الدولة الكبرى التي تضم كل الأمة العربية، لما كانت هذه المشاكل أصلاً، ولما تعرضت مواردها للاستنزاف، ولاستطاعت المحافظة على أمنها واستقرارها، ولعاش شعبها في أمن واطمئنان وراحة. إن موريتانيا بوضعها الحالي تحتاج إلى كل شيء تقريباً مادياً وبشرياً، ويشكل ذلك معوقاً مهماً لتطورها ورفع مستوى معيشة الشعب فيها، وهو معوق من الممكن أن يزول أو يتناقص إلى حد بعيد لو كانت جزءاً من دولة كبيرة تضم جميع الأقطار العربية.

٢١ ـ ماذا عن أوضاع الأقطار العربية قطراً قطراً؟

قال السائل المستوضح الكريم: وماذا عن المغرب؟ قلت: نعم، والمغرب يصح عليه المنطق نفسه، والملاحظات نفسها. إن المغرب يبلغ عدد سكانه حوالى ٢٥,٧ مليون نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيه حوالى ١٠٣٠ دولاراً سنوياً، وحسب المعلومات المتوفرة تبلغ الديون الخارجية على المغرب ما يزيد على ٢٢ مليار دولار. إن مستوى معيشة المغرب منخفض بالنسبة إلى ما يجب أن يكون عليه لتحقيق حد أدنى لائق من المعيشة للفرد. إن المغرب ينفق الآن جزءاً مهماً من موارده على القوات المسلحة التي يحتاج إليها لمواجهة مشكلة الصحراء ولمواجهة النزاعات المحتملة، كما هو معروف. والمغرب بلد فيه زراعة وشيء من الصناعة، ويسعى جاهداً إلى إيجاد سوق لمنتجاته الزراعية، ولاسيما الحمضيات في أوروبا الغربية، ويلقى منافسة شديدة من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا. إن جميع هذه المشاكل المتعلقة بإيجاد الأسواق لمنتجاته الزراعية من حمضيات وزيتون من الممكن أن تحل تلقائياً لو كان المغرب جزءاً من سوق الوطن العربي الكبير الذي تقوم بعض

أقطاره الآن باستيراد هذه المنتجات من الخارج. إن المغرب يحتاج إلى رأس المال، والملاكات العلمية المؤهلة وتطوير مرافقه في نواحي الخدمات كافة، ولاسيما في مجال الخدمات الصحية والتعليم. وجميع هذه الاختناقات ما كانت لتكون لو كان المغرب جزءاً من الوطن العربي الكبير.

إن مشكلة الصحراء نفسها ما كانت لتوجد لولا وجود حالة التجزئة التي أدت إلى قيام نزاع مع الجزائر وعلاقات معقدة مع موريتانيا، وبالتالي لوفّر المغرب جميع الموارد المالية والبشرية التي استنزفتها هذه المشكلة. ألم يكن باستطاعة المغرب أن يسد حاجته من الطاقة لو كان جزءاً من الدولة العربية الموحدة؟ طبعاً، نعم. إن جميع مشاكل التزوّد بالطاقة ما كانت لتوجد في الأساس لو كان الوضع كذلك. لو كان المغرب جزءاً من دولة عربية واحدة لما اضطر أن يقتطع من موارده الشحيحة ليصرف على مستلزمات الدولة الحديثة، ولاسيما في مجال الدفاع والمخابرات والسلك الدبلوماسي، وجميع مؤسسات الدولة الحالية. صحيح أنه سيكون هناك حكومة محلية إلا أن هذه الحكومة هي قطعاً أبسط وأقل عدداً وكلفة من الحكومة الحالية.

وبعد المغرب تأتي الجزائر. هذا القطر العربي المهم يبلغ عدد سكانه حوالى ٢٥,٧ مليون نسمة، ويبلغ معدل الدخل السنوي للفرد فيه ١٩٨٠ دولاراً، وهو بلد منتج للنفط إلا أن إنتاجه من النفط الخام أخذ في التناقص ممّا سيجعله في القريب العاجل معتمداً على الغاز أكثر من النفط الخام. إن الجزائر مدينة الآن، وتبلغ القروض المترتبة عليها حوالى ٤٤,٥ مليار دولار، وتشكل أقساط الديون والفوائد المترتبة عليها جزءاً مهماً من التزاماتها السنوية التي تدفع من مواردها. لقد قامت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال بحملة واسعة للتصنيع إلا أنها واجهت صعوبة في إيجاد الأسواق لتلك المنتجات. وتعاني الجزائر نقصاً في اليد الفنية والملاكات الضرورية، ولاسيما في مجال التعليم لتنفيذ برنامج التعريب، ولديها نقص في الأطباء والخبراء الزراعيين. وتعاني الجزائر في الوقت ذاته مشكلة داخلية تتعلق بالاستقرار، واختيار نظام الحكم الملائم، ولديها مشكلة مع المغرب تتعلق بالصحراء. إن جميع هذه المشاكل ولاسيما المشكلة الاقتصادية كان من الممكن أن تحل لو كانت الجزائر جزءاً من كيان كبير يضم الوطن العربي بأكمله حيث يتوفر لها السوق الواسع لتصريف المنتجات والمصدر المهم لملاكات التعليم والصحة والزراعة ونواحي الحياة الأخرى، ولاستطاعت تجنب المشاكل السياسية مع جيرانها من الأقطار العربية، ولاستطاعت توفير الكثير من مواردها المالية التي تصرفها الآن على القوات المسلحة ومتطلبات الدولة الخارجية والداخلية، ولحلت مشكلة

التعريب. إن امتزاج شعب الجزائر مع بقية أبناء الشعب العربي، وفتح الحدود مع الأقطار العربية من الممكن جداً أن يحل الكثير من المشاكل التي خلقتها العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي خلال مدة وجوده في هذا القطر العربي المسلم.

* * *

وبما أنك أيها السائل المستوضح الكريم سألت عن جميع الأقطار العربية، وأردت أن نتناولها، لذلك أظنك تريد الآن أن تعرف ماذا كان من الممكن أن يكون عليه وضع القطر الذي يلي الجزائر وهو تونس. إذا كان الأمر كذلك، فإنك تعلم أن تونس بلد صغير، يبلغ عدد سكانه أكثر بقليل من ٨ ملايين نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيه ١٥٠٠ دولار في السنة. وتونس بلد فقير الموارد، فيه إمكانات سياحية جيدة، وينتج الفوسفات وكمية صغيرة من النفط. إن هذا القطر العربي الجميل يحتاج أكثر ما يحتاج إلى رأس المال والسوق الواسعة لتصريف منتجاته، ولاسيما الزراعية واستغلال موارده السياحية. وواضح أنه لو كان جزءاً من الوطن العربي الكبير لتحقق له كل ذلك ولارتفع مستوى معيشته، ولتدفق إليه رأس المال الفائض في بعض الأقطار العربية لتطوير موارده السياحية، ولاستطاع هذا القطر إيجاد السوق اللازمة لتصريف منتجاته الزراعية. لقد عانى هذا القطر مشاكل أمنية من بعض جيرانه، وهو يصرف الآن جزءاً ليس باليسير من موارده على الجيش والأمن الداخلي، كان من الممكن تماماً أن يوفرها لو أتيح لهذه المشاكل أن تحل نهائياً. كما تستطيع تونس شأن بقية الأقطار العربية أن توفر على نفسها ما تصرفه الآن على متطلبات الدولة المستقلة كالمصروفات على الجيش والتمثيل الخارجي وعضوية المنظمات الدولية والأمن الداخلي وباقي أجهزة الدولة. إنها قطعاً ستكون أكثر ازدهاراً وأمناً واطمئناناً وعمراناً وراحة مما هي عليه الآن لو كانت جزءاً من دولة عربية موحّدة.

أما ليبيا فيبلغ عدد سكانها حوالى ٤,٧ مليون نسمة، ومعدل دخل الفرد ٦٠٨٤ دولاراً في السنة، وتعاني نقصاً كبيراً في اليد العاملة، إذ فيها إمكانات زراعية غير مستغلة في منطقة الساحل في برقة وطرابلس، وتعاني نقصاً عاماً في اليد العاملة الفنية، وغير الفنية من الممكن أن تحل بصورة نهائية لمصلحة التطور الاقتصادي لو كانت جزءاً من الدولة العربية الموحدة، حيث تتحقق حرية انتقال اليد العاملة وحرية العمل وحرية الإقامة وممارسة المهنة. تقوم ليبيا بإنشاء قوات مسلحة وتصرف عليها جزءاً كبيراً من مواردها النفطية، ولديها تمثيل دبلوماسي في الخارج، ولها حكومة فيها تضخم في عدد الموظفين، وتصرف شأنها شأن بقية

الدول على شؤون الأمن الداخلي والخارجي. وتعاني ليبيا مشكلة سياسية أمنية ناتجة من النشاط المعادي الذي تقوم به الدول الاستعمارية، ولاسيما الولايات المتحدة ضد حكومة هذا البلد. إن جميع هذه المشاكل ما كان لها أن توجد لولا الوضع القطري القائم، فلو كانت ليبيا جزءاً من دولة عربية موحّدة لما اضطرت أن تتحمل تكاليف القوات المسلحة ومصروفات الأمن الداخلي والخارجي وحدها، ولاستطاعت تطوير مواردها الزراعية واستغلالها بصورة أفضل، ولتمكنت من سد النقص الموجود حالياً في ملاكاتها الفنية والخدمية لصالح التقدم والازدهار. إن المشاكل الحدودية مع تشاد ما كان لها أن تكون بهذا الشكل، كما إن مشاكلها الحدودية الأخرى كان من الممكن ألا توجد أصلاً لو كانت ليبيا جزءاً من وطن عربي كبير واحد. إن القوة عامل رادع ومانع لكثير من المشاكل، والضعف عامل جاذب للمشاكل، لأنه يشجع الطامعين على الطمع والاعتداء، لذلك فالدول الاستعمارية ستكون في وضع غير وضعها الحالي إزاء ليبيا لأن عليها أن تواجه دولة عربية موحّدة قوية تضم كل الأمة.

***

أما مصر، أيها السائل المستوضح الكريم، فوضعها يمثل حالة صارخة الوضوح، فهذا القطر العربي يبلغ عدد سكانه حتى منتصف عام ١٩٩١ حوالى ٥٥ مليون نسمة، ويزداد بمقدار مليون نسمة كل عشرة شهور. ويوضح ذلك مدى الحاجة التي تخلقها هذه الزيادة الكبيرة بالسكان، وإنها تعني أن على البلاد أن تهيئ جميع مستلزمات الحياة لمليون إنسان جديد كل عشرة شهور. ويبلغ معدل دخل الفرد حوالى ٦١٠ دولارات في السنة، وتبلغ ديونها الخارجية حوالى ٤٨ مليار دولار. إن موارد مصر مستغلة للأقصى تقريباً، فالرقعة الزراعية المحدودة مستثمرة، وموارد المياه محدودة بما هو موجود الآن، ومواردها من النفط وقناة السويس وصلت تقريباً إلى حدها الأعلى، كما إن إمكاناتها السياحية مستغلة. ويعني ذلك أن إمكانات التوسّع في الموارد المتاحة أمام البلاد ليست كبيرة إزاء الزيادة الكبيرة في السكان. في مصر فائض في اليد العاملة غير الفنية وفائض بالملاكات الفنية المدرّبة، وتحتاج مصر إلى رأس المال ومجالات تصريف الفائض من اليد العاملة، وتحتاج إلى أسواق واسعة لتسويق منتجاتها الصناعية. إن كل ذلك لا سبيل إلى الحصول عليه من غير الوحدة مع البلدان العربية. تعاني مصر كثيراً قلّة مواردها من العملة الصعبة التي تحتاج إليها لاستيراد الآلات والمعدات والمواد الخام واستيراد ما يسد حاجتها من الغذاء ولاسيما الحبوب، وتطور مرافقها الخدمية والإنتاجية

ومستلزمات النهضة والحياة الحديثة، ويتوفر ذلك في البلدان العربية الأخرى. إن فتح المجال أمام مصر عربياً يعني الكثير لعملية التنمية الاقتصادية. ومثال واحد يوضح ذلك هو الأراضي الزراعية الشاسعة الصالحة لزراعة الحبوب في شمال السودان التي لو استغلت لاستطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر والسودان من الحبوب، ولاستطاعت مصر توفير العملة الصعبة اللازمة لذلك.

إن الدول الاستعمارية، ولاسيما الولايات المتحدة تمارس ضغطاً سياسياً كبيراً على مصر من خلال المساعدات التي تقدمها في مجال تزويدها بالحبوب. إن كل مسألة ارتباط حكومة مصر بالغرب المستعمر، ولاسيما الولايات المتحدة كان من الممكن ألا تكون لو لم يكن هناك ضغط الظروف الاقتصادية والحاجة إلى المساعدات المالية. إن كل مسألة الخروج على إرادة الأمة والتصالح مع العدو الصهيوني، وكل ما تبع ذلك من سياسات موالية للاستعمار ومتناقضة مع أهداف الأمة العربية ومصالحها الحيوية كان من الممكن أن تكون في وضع آخر لولا الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي استخدمها الحكام الموالون للغرب ذريعة لتبرر تلك السياسة غير القومية. إن مجموع تلك السياسة كانت ستكون في وضع حرج جداً لولا ضغط الظروف الاقتصادية وظروف الحاجة. ولا يخفى في هذا المجال فهم ماذا سيكون الوضع العربي لو بقيت مصر في الصف القومي ولم تتبع السياسة التي تتبعها الآن في عقد صلح مع العدو والخضوع للسياسة الأمريكية في المنطقة.

إن سؤالاً مهماً يجب أن يوجه لمثقفي مصر وقادتها: ما هو المستقبل الذي يرونه لبلد في مثل هذه الأوضاع الاقتصادية، وما هو الأمل في الخروج من حلقة الفقر المفزعة؟ هل هناك فعلاً أمل بتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في ظل هذه الأوضاع؟ إنني من المعتقدين أن الإمكانية ضعيفة جداً، إذ لا أمل في الأفق غير الاندماج بالجسم العربي، غير الوحدة مع مجموع الوطن العربي حيث يتحقق التكامل في الموارد وتنفتح الأسواق ويتدفق رأس المال المحصور في الأقطار الأخرى ليسهم في التنمية. الواضح هو أن جميع جهود التنمية تبتلعها الآن الزيادة في السكان وتبقى البلاد في مكانها، إن لم تتراجع إلى الوراء، إذ لا توجد أي مؤشرات على إمكانية الحد من زيادة السكان في الأمد المنظور، في حين على العكس، فإن التحسن في الخدمات الطبية من شأنه أن يؤدي إلى تناقص في نسبة الوفيات في الوقت الذي تبقى فيه نسبة الولادات على ما هي عليه، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة زيادة عدد السكان. إذاً لا يوجد حل ناجح جذري غير الوحدة العربية التي يندمج فيها اقتصاد مصر باقتصاد البلدان العربية، وبذلك تتحول زيادة السكان إلى عامل إيجابي للتنمية بدلاً من العكس، حيث تستطيع

الأقطار العربية التي تعاني نقصاً في اليد العاملة حل مشاكلها باستخدام الفائض الموجود في مصر. وبذلك ينفك عن مصر هذا الخانق الاقتصادي.

* * *

ولننظر جنوباً أيها السائل المستوضح الكريم حيث نجد السودان. هذا البلد العربي الشاسع الرقعة الغني جداً بموارده الزراعية يبلغ عدد سكانه ٢٦,٦ مليون نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد السنوي ٤٠٠ دولار، وتبلغ ديونه الخارجية حتى سنة ١٩٩٠ حوالى ١١,٨ مليار دولار، وهو مستوى متدنٍ كما هو واضح. إن اتساع رقعة الأراضي الزراعية ووفرة المياه عوامل مساعدة جداً على جعل هذا البلد المنتج الأول للغذاء الذي يحتاج إليه الوطن العربي، إذ تبلغ الأراضي الزراعية فيه ١٥٥,٦ مليون هكتار، المزروع منها في سنة ١٩٨٩ هو ١٢,٥ مليون هكتار، أي ٨ في المئة. إن السودان بلد لا يخلو من المعادن وقد ثبت وجود النفط فيه، وفيه غابات استوائية ذات موارد زراعية ضخمة إلا أنه بلد فقير. فهو يحتاج إلى رؤوس الأموال التي تستطيع استثمار تلك الموارد بصورة حديثة، ويحتاج إلى عدد كبير من الفلاحين المهرة من نوع فلاحي مصر لاستغلال أراضيه الزراعية غير المستثمرة. إن جميع هذه الخوانق قد أدّت إلى تخلف اقتصاده، ولاسيما قطاعه الزراعي. إن أوجه التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر كثيرة وواضحة للعيان، وقد حاول البلدان التغلب على تلك الخوانق من دون نجاح ملموس بسبب الحالة القطرية الموجودة. إن تطور السودان اقتصادياً يحتاج حتماً إلى اندماج عربي، ولاسيما مع مصر والبلدان التي فيها فائض من رأس المال. إن الوحدة العربية هي مفتاح التقدم الاقتصادي للسودان من دون شك.

ويعاني السودان مشكلة سياسية لا تقل أهمية عن ذلك في بقائه فقيراً متخلفاً، وتلك هي مشكلة عدم الاستقرار والحركة الانفصالية في الجنوب التي تغذيها دول الاستعمار والكيان الصهيوني، الأمر الذي اضطر السودان إلى الاحتفاظ بقوات مسلحة تستنزف جزءاً مهماً من موارده المالية. إن عدم الاستقرار السياسي ومشكلة الجنوب قد أدّتا إلى استنزاف موارد هذا البلد، وقلّلتا بالتالي إمكانياته في مجال التنمية والتطور. إن الأثر السلبي لعدم الاستقرار ومشكلة الجنوب في تطور البلاد أمر واضح للعيان، إلا أن البلاد ليس أمامها من خيار إلا أن تقبل ذلك حفاظاً على وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. إن الاستقرار والوحدة الوطنية أمور سياسية مهمة إذا ما وضعت البلاد في موضع الاختيار بينها وبين التنمية فإنها مضطرة إلى قبول دفع الثمن للوحدة الوطنية والاستقرار. ومن الواضح أنه لو كان السودان جزءاً من دولة عربية واحدة تضم كل الوطن العربي لذابت جميع هذه المشاكل وحدها،

فالعناصر الانفصالية لا يعود لها الأمل في التمرد وإبقاء البلاد في مثل هذه الحالة، كما إن مشكلة الاستقرار ما كانت لتظهر للوجود أصلاً.

ويلاحظ أيضاً أن في السودان قطاعاً من المثقفين من ذوي الاختصاص الجامعي في مختلف مجالات المعرفة، اضطر جزء كبير منهم إلى الهجرة إلى الخارج، بحثاً عن العمل، في حين أن البلاد لا تزال في حالة تخلّف وبحاجة إلى خدماتهم. إن التنمية الاقتصادية في ظل الاستقرار في دولة الوحدة تحيل جميع هذه السلبيات إلى عوامل إيجابية حيث يصبح بالإمكان الاستفادة من فائض العمالة الفنية، وغير الفنية في مجالات التنمية بدلاً من الهجرة إلى خارج الوطن العربي.

* * *

وبعد تلك الملاحظات لا بد أيها السائل المستوضح الكريم من الاتجاه شرقاً، فنتناول أوضاع الأقطار العربية الأخرى شرق السويس. لنأخذ أولاً لبنان، هذا البلد العربي الصغير المختص بالسياحة والخدمات. إن سكان هذا البلد العربي (عدد سكانه ٢,٧ مليون نسمة ومعدل دخل الفرد فيه ١١٠٤ دولارات) يعرفون أكثر من غيرهم مدى حاجتهم إلى أسواق البلدان العربية، وحرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع والأشخاص وحرية العمل والإقامة وممارسة المهنة بالنسبة إلى حياتهم. إن لبنان كان وسيبقى معتمداً على محيطه العربي اقتصادياً، فالسياحة والاصطياف والخدمات التي يقدمها تحتاج إلى المحيط العربي، وجميع منتجاته الزراعية والصناعية والخدمات مجالها الأول للتسويق هو البلدان العربية. إن تجارة الاستيراد والتصدير والمرور والخدمات المصرفية والتأمين والخدمات الأخرى التي تتخذ من لبنان مركزاً لها تحتاج إلى المحيط العربي، أي أنها تحتاج إلى السوق العربي. إن الوحدة العربية تتيح لهذا البلد أن يندمج اقتصادياً مع اقتصاد البلدان العربية، وهو الوضع الأمثل لتطوره الاقتصادي. إن النشاط الاقتصادي المعروف عن مواطن هذا القطر سيجد مجاله للاستثمار والعمل واستثمار الفرص الاقتصادية عندما يكون بإمكانه الانتقال الحر إلى البلدان العربية الأخرى والعمل والإقامة وممارسة المهنة فيها. كما إن البلدان العربية الأخرى ستجني فوائد جمة من الخدمات الموجودة في لبنان ومن المرافق السياحية ومن الجهاز المصرفي، الأمر الذي يحقق منافع اقتصادية للجميع.

وفي الجانب السياسي مرّ لبنان بحالة عدم استقرار أدّت إلى حرب أهلية دامت أكثر من اثني عشر عاماً، وقد سبقتها اضطرابات متتالية، وكان حصيلة كل ذلك تدميراً للموارد، التي من الصعب إحصاؤها، وكان من هولها وفداحتها

وضخامة حجمها ما هو معروف للجميع. إن جميع تلك الاضطرابات وعدم الاستقرار والحروب الأهلية سببها التركيب الداخلي للبنان، وتعرضه لضغوط جيرانه، وتدخل القوى الخارجية الطامعة في المنطقة. فيا ترى هل كانت المشكلة الطائفية ستكون بالشكل الذي هي عليه لو كان لبنان جزءاً من دولة عربية واحدة تضم العرب من المحيط إلى الخليج؟ إن حالة الانقسام، وما يسمّى بالتوازن الطائفي والتوزيع الطائفي في السياسة والوظائف والفرص ليست إلا نتيجة وضع لبنان الحالي بحجمه الصغير وظروفه كقطر منفصل. أما لو كان لبنان جزءاً من دولة عربية واحدة قوية لذابت جميع هذه المشاكل، ولكان الوضع مختلفاً تماماً، إذ يصبح بالإمكان حل جميع المشاكل داخلياً من دون أي تدخل أجنبي.

وأنت أيها السائل المستوضح الكريم، ربما يتبادر إلى ذهنك ما يردده بعضهم من أن المشكلة الطائفية ستكون أكثر استفحالاً لو كان لبنان جزءاً من وطن عربي موحّد. إن هذا الكلام أيها السائل المستوضح الكريم ينظر إلى المستقبل من خلال الحاضر، أي أنه يقيم وضع الوحدة على أساس وضع التجزئة، وهو طريقة غير صحيحة في فهم الأمور. إن وضع التجزئة هو وضع الضعف، ووضع الضعف يُغري جميع الأطراف بمحاولة الكسب على حساب المجموع، ويشجع الطمع بالمكاسب، ويفسح المجال للتدخل الأجنبي ويشجع مَن في الداخل على الاتصال بالخارج وقبول المساعدات لقاء التدخل. وبعبارة أخرى، إن وضع الطائفية في ظل التجزئة هو وضع الضعيف، ويؤدي ذلك الوضع إلى مزيد من التمسك بالطائفية لأنها الوسيلة الوحيدة المتوفرة للحصول على أي شيء شرعياً كان أم غير شرعي. إن وسائل العمل في ظل الطائفية لا بد من أن تكون طائفية أيضاً، وهذا يؤدي بدوره إلى المزيد من الضعف وإلى مزيد من الانقسام الطائفي، وهكذا. في حين أن وضع الوحدة هو وضع القوة والعافية والثقة بالنفس الذي لا يسمح بتدخل الأجنبي، وبذلك تكون الوسائل مشروعة وبعيدة عن الطائفية والأمراض الاجتماعية. وبذلك يصبح ممكناً لمن يريد تحقيق مطلب شرعي، أو الحصول على حق ضائع أن يتبع الأساليب الصحيحة المقبولة المشروعة المتمشية مع القانون والصالح العام. وعندها تكون العملية صحية ولا تؤدي إلى الكوارث التي أدّت إليها عملية الجذب والدفع والصراع الطائفي في لبنان، التي لم تؤد إلى أي نتيجة مشروعة إيجابية بل أضرّت جميع الأطراف. إن وضع الوحدة ـ أيها السائل المستوضح الكريم ـ وضع آخر مختلف تماماً عن وضع التجزئة، لذلك فوسائله مختلفة ووضعه النفسي مختلف.

* * *

والآن، أيها السائل المستوضح الكريم، ننتقل من لبنان إلى فلسطين ذلك القطر العربي الجريح المحتل من قبل الصهيونية. إن حالة هذا القطر أكثر وضوحاً، كما أظن، فهو قطر ما كان ليحدث له ما حدث إطلاقاً لو كان وضع الوحدة هو الوضع السائد بدلاً من التجزئة. وحتى في الوقت الحاضر، وبعد أن حدث ما حدث وحققت الصهيونية ما حققته، هل تستطيع الصهيونية أن تبقى على كيانها الغاصب في فلسطين لو استطاعت البلدان العربية أن تتحد؟ الجواب قطعاً: كلا، على وجه الأكيد. إن اتحاد البلدان العربية بدولة واحدة سيخلق وضعاً جديداً تماماً من جميع الوجوه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وقانونياً، وإزاءه سيتلاشى هذا الكيان وتتبدد جهود الصهيونية وتخيب كلياً خطط الدول الاستعمارية، إذ كيف يمكن أن يتصور أحد أن هذا الكيان يستطيع أن يقف بوجه دولة واحدة بقيادة واحدة، وقوات مسلحة واحدة، وموارد مالية واحدة، ووضع قانوني ودولي واحد، وسياسة دولية واحدة، وإمكانيات بشرية واحدة، مهما بلغت قوته العسكرية، ومهما بلغ دعم دول الاستعمار له؟ واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أنه ثبت، بما لا يقبل الشك، وبالدليل الملموس أن التطور التقني ليس بالأمر المحتكر من قبل العدو، وأن العرب عندما تتوفر الإرادة والتصميم والعمل قادرون على امتلاك السيطرة على التطور التقني، وحتى بأسرع وبأفضل ممّا لدى العدو. إن التسليح الحديث أمر يتوقف على الإرادة، كما إن الموارد المالية والقدرة العلمية جميعها أمور متوفرة للعرب أكثر مما هي متوفرة للعدو.

إن الأمة العربية لا ينقصها شيء غير أن تتحد إرادتها بإرادة قوية واحدة. وعليك أيها السائل المستوضح الكريم أن تفتش عن سبب ما نحن فيه، ليس في أمر يعود إلى الجوهر بل إلى ما ورد في القول المأثور للإمام علي (رضي الله عنه): «اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم». ترى، أيها السائل المستوضح الكريم، بكم تقدر الجهود والمال والثروة والخسائر المادية والبشرية ومجموع ما خسرته الأمة العربية بسبب احتلال الصهيونية لهذا الجزء من الوطن العربي؟ لو كنا أمة موحّدة في دولة قوية لما فكّر أحد بأن يختار فلسطين مكاناً لتحقيق هذا المشروع الاستعماري المجرم، ولوفرت أمتنا بالتالي كل ما بذلته وما ستبذله من جهود وتضحيات وخسائر بسبب ذلك؟ إنني لا أستطيع ولا أعتقد أن أحداً يستطيع فعلاً أن يحصي الخسائر التي سببها لنا هذا المشروع الاستعماري. إذاً هل تدرك الآن قيمة الوحدة والمنافع التي تنتج منها في جميع المجالات؟

* * *

قال السائل المستوضح الكريم متسائلاً: وما هو وضع الأردن؟ وكيف سيكون في وضع الوحدة مقارنة بوضعه الحالي؟ قلت له: وهذه حالة واضحة أخرى، ولأجل أن تعرف الجواب، اذهب واسأل في الأردن في طوله وعرضه وبمختلف شرائح المجتمع: كيف سيكون حالكم لو كنتم جزءاً من أمة تمتد بلادها من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي؟ هل ستكون أفضل أم أسوأ مما هو عليه الآن؟ إن اقتصاد الأردن ومن جميع الوجوه تقريباً يحتاج إلى البلدان العربية، فالأردن قطر خدمي، وقطر ينتج محاصيل زراعية فيها فائض عن حاجته، ويستورد مواد غذائية أخرى لاسيما الحبوب، ولديه أسطول نقل بري كبير يحتاج إلى تشغيل في النقل المروري عبر البلدان العربية، ولديه جالية تعمل في منطقة الخليج العربي وتشكل أحد موارد العملة الصعبة التي يحتاج إليها. إن اقتصاد هذا القطر يعتمد كلياً على العلاقة مع جيرانه من البلدان العربية وعلى منطقة الخليج العربي. في الأردن بعض الصناعات التي يفيض إنتاجها عن حاجة السوق المحلية، وتحتاج من أجل أن تستمر وتزدهر إلى أسواق البلدان العربية الأخرى. إن كل اقتصادات هذا القطر تحتاج إلى وحدة اقتصادية شاملة مع الأقطار العربية الأخرى من أجل أن تتكامل معها وتتبادل معها السلع والخدمات. إن تشابك اقتصاد الأردن مع العراق أمر واضح وازداد وضوحاً في السنوات الأخيرة.

ويعاني الأردن اختناقات أهمها شحّ المياه، فحتى مياه الشرب يجد صعوبة في توفيرها في بعض السنين، لذلك لا سبيل إلى حل هذه المشكلة جذرياً إلا بحصوله على المياه من المصادر العربية المجاورة وهي العراق وسوريا. ويحتاج الأردن إلى النفط الذي يعتمد عليه كلياً في توفير الطاقة. في الأردن فوسفات يحتاج إلى أسمدة لتصنيعها وتصديرها إلى الأقطار العربية الأخرى. إن أوجه التشابك والتكامل بين اقتصاد الأردن واقتصادات البلدان العربية لا حصر لها، فهو يحتاج إليها من جميع الوجوه. وعندما يصبح الأردن جزءاً من دولة عربية واحدة ذات اقتصاد مندمج واحد يجد الحل لجميع هذه المشاكل، ويحقق اقتصاده تقدماً وازدهاراً لا شك فيه. ففي السياحة يجد سوقاً جيدة، وكذلك في تصريف الفائض من إنتاجه الزراعي والصناعي والمعدني، وتحل مشكلة المياه وتوفير الطاقة، وتحل مشكلة إيجاد العمل لليد العاملة الفنية الفائضة لديه.

إن الأردن دولة فقيرة الموارد، لذلك يضطر إلى الاعتماد على الضرائب وعلى المساعدات من الأقطار العربية الأخرى وبعض الدول الأجنبية. وتسبب هذه الحاجة مشاكل وصعوبات لهذا البلد معروفة لدى الجميع، كما إنها تتصف بعدم الاستقرار، إذ إنها متذبذبة بحسب تقلبات الظروف السياسية. والأردن هو البلد

الآخر المتأثر كلياً بالقضية الفلسطينية حيث يشكل الكيان الصهيوني تهديداً مباشراً له. إن العبء المالي والاقتصادي الذي خلقه احتلال الصهيونية لفلسطين يدفع الأردن قسطاً كبيراً من ثمنه بشتى الأشكال، ومنها مشكلة اللاجئين وعبء الجيش وقوى الأمن الداخلي، بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى. الأردن أيضاً كيان دولة بكل ما ينطوي عليه ذلك من عبء مالي واقتصادي بسبب ما يضطر لاقتطاعه من التنمية للصرف على الجيش وقوى الأمن الداخلي والتمثيل الخارجي وأجهزة الدولة الأخرى. إن جميع هذه الأعباء المالية والاقتصادية من الممكن توفيرها في ظل الوحدة الشاملة مع الأقطار العربية الأخرى.

❊ ❊ ❊

أما سوريا (عدد سكانها ١٢,٥ مليون نسمة ومعدل دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار)، أيها السائل المستوضح الكريم، فقد كانت، مركزاً مهماً للدعوة إلى الوحدة العربية، وكانت صاحبة المبادرة في قيام الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنها أيضاً كانت مقراً لحركة الانفصال التي قوّضت ذلك العمل القومي. وهذا القطر فيه إمكانات للتطور الزراعي والصناعي، لو أتيحت له الأسواق لنما وتطور لمصلحة عملية التنمية. وتكامله الاقتصادي مع العراق والأردن ولبنان وفلسطين معروف وبين. إن ضيق السوق المحلية واضطراب الأوضاع السياسية في المنطقة قد حدّ من إمكانيات التوسّع الزراعي والتجاري والصناعي. إن هذا القطر يشكل منفذاً مهما لتصدير النفط بالنسبة إلى العراق والسعودية، ويمر نهر الفرات فيه. وتقيم تركيا عليه سدوداً وتعمل على الاستحواذ على أكبر كمية من مياهه خارج القوانين والأعراف المتبعة في اقتسام الأنهار المشتركة، مستفيدة من عدم وحدة السياسة المائية بين العراق وسوريا إزاء هذا الموضوع. وتحتاج سوريا إلى أسواق العراق، ويحتاج العراق منفذاً على البحر الأبيض المتوسط. وفى سوريا منابع بعض المصادر المائية المهمة لحياة الأردن. وتشكل أرض الجزيرة في سوريا والعراق أهم منطقة لإنتاج الحبوب لسدّ حاجة القطرين والأقطار العربية الأخرى، لو أتيح لها الاستثمار المشترك الأمثل. ويحتاج القطاع الزراعي في سوريا إلى الأسمدة التي تنتج في العراق، حيث تتوفر العناصر الأساسية لإنتاجها وهي الكبريت والفوسفات والطاقة. في سوريا إمكانات سياحية جيدة وتصلح طريقاً لتجارة المرور للصادرات والواردات عبر لبنان، وهكذا فالتشابك والتكامل الاقتصادي ملحوظ في جميع هذه المجالات. ومن المنطقي أن يكون الاقتصاد السوري أكثر ازدهاراً وتطوراً لو كان جزءاً من اقتصاد عربي متكامل في إطار دولة عربية واحدة لا تفصلها حدود.

وفي الناحية السياسية، ليست سوريا، أيها السائل المستوضح الكريم استثناء من الحالة العامة، فكونها قطراً منفصلاً عن الأمة يعيش في وضع التجزئة، أدى ذلك إلى اضطراب سياسي وعدم استقرار بعد الاستقلال، تدفع البلاد ثمنه ويتحمل الاقتصاد أعباءه المالية والاقتصادية. فلو كانت سوريا جزءاً من دولة عربية واحدة، لما مرت بكل تلك التقلبات التي شهدتها بعد الاستقلال من انقلابات عسكرية واضطرابات داخلية. كما إن التهديد الإسرائيلي قد أدى إلى تحمل البلاد أعباء مالية باهظة للصرف على القوات المسلحة والمخابرات وقوى الأمن الداخلي. إن نسبة عالية من الموارد العامة تصرف سنوياً على الأغراض العسكرية من الممكن توفيرها لأغراض التنمية والتقدم والازدهار في ظل الوحدة، حيث تتلاشى أوضاع التجزئة ومقتضيات اللعبة السياسية وكل ما ينتج من عدم الاستقرار من استنزاف للموارد. كما يمكن توفير جزء من المصروفات العامة التي تقتضيها الدولة.

***

وإليك أيها السائل المستوضح الكريم أقول: إن العراق (عدد سكانه حوالى ٢٠ مليون نسمة ومعدّل دخل الفرد فيه ٤٠٦٣ دولاراً)، يدفع ثمناً باهظاً بسبب وضع التجزئة الذي يعيش فيه، شأنه شأن جميع الأقطار العربية الأخرى. إن العراق من الأقطار العربية المهمة المنتجة للنفط، وهو يحتاج إلى منافذ التصدير على المتوسط، ويحتاج إلى سوق أوسع لصناعاته الناشئة، وفيه موارد زراعية كبيرة غير مستثمرة، ويحتاج إلى اليد العاملة اللازمة لذلك، المتوفرة في أقطار عربية أخرى. ويحتاج العراق إلى مزيد من اليد العاملة في مختلف المجالات لسد النقص الموجود لديه في المرافق الإنتاجية والخدمية كافة، وهي متوفرة في أقطار عربية أخرى وفائضة عن الحاجة هناك. إن النهضة الاقتصادية من الممكن أن تتضاعف وتتكامل وتزداد لو كان اقتصاد العراق موحداً مع اقتصادات البلدان العربية الأخرى.

أما في الجانب السياسي فقد اضطر العراق إلى الدفاع عن حدوده الشرقية وحده تقريباً، والحرب مع إيران كانت في حقيقتها دفاعاً عن العراق، وعن عموم منطقة الخليج العربي بوجه التدخل الإيراني، والسعي المتواصل إلى مدّ النفوذ والهيمنة على المنطقة، وقد كلّف العراق ذلك الكثير من الجهد والمال والدماء. ومن الطبيعي أن تتردد إيران كثيراً قبل أن تفكر في الاعتداء على الجناح الشرقي للوطن العربي لو كان الوطن العربي موحداً. لقد عمل النظام الإيراني السابق، ويعمل الآن على الاستفادة من وضع التجزئة عن طريق استمالة بعض حكومات

دول الخليج إليه، وتكوين العلاقات معها متبعاً أساليب عدة في التعاطي معها. لقد سعى نظام الشاه، واستمر النظام الذي أعقبه، من أجل بناء قوة بحرية كبيرة في الخليج العربي، والاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة، وهو يسعى الآن إلى امتلاك السلاح الذري، والهدف من كل ذلك واضح بالطبع ألا وهو منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط. إن هدف هذا النظام هو أن يكون أكبر قوة في المنطقة كما صرح بذلك علناً، ويعني ذلك من دون شك أنه يشكل خطراً على العراق. إن الوضع يكون مختلفاً تماماً عندما تواجه إيران دولة عربية موحّدة بكامل ثقلها وإمكانات الأمة العربية أكبر ممّا هي عليه في الوضع الحاضر. إن القوة التي تخلقها الوحدة لا يشترط أن تستعمل، إذ يكفي وجودها لكي تمنع التفكير بالعدوان. إن العدوان لا يقع والحرب لا تقوم إلا عندما يكون لدى المعتدي الأمل في أنه سينجح في عدوانه، ومثل هذا الأمل يعتمد على توازن القوى. إن وضع التجزئة يشجع على الوقوع في الوهم وارتكاب الأخطاء في الحسابات ممّا يؤدي إلى وقوع العدوان والحرب وتحمّل الخسائر والتضحيات التي تسببها في النهاية.

في شمال العراق مشكلة العناصر الانفصالية التي خلقتها الدول الاستعمارية وغذتها مطامع إيران واستخدمتها ورقة سياسية خلال المرحلة الماضية. إن هذه المشكلة قد استنزفت من موارد العراق الشيء الكثير وسبّبت له وضعاً غير مواتٍ للتنمية والتقدم، وسفكت فيها دماء غزيرة، وسببت لمجموع البلاد خسائر مادية وبشرية يصعب حسابها. إن هذه المشكلة ما كان لها أن توجد أو أن تستمر لو كان العراق جزءاً من مجموع الأمة، إذ على الحركة الانفصالية عندها أن تواجه مجموع الأمة، وليس جزءاً منها، ولتوجب على القوى التي تغذيها وتستخدمها لأغراضها ومطامعها أن تفكّر بقوة الأمة وليس بقوة جزء منها. إن كل قضية الاستقرار تحل بشكل طبيعي في ظل الوحدة العربية الشاملة، والاستقرار عامل مهم في مجال التقدم والازدهار والتنمية.

العراق يتقدم اليوم الصفوف في الدعوة إلى الوحدة، ويتحمل هذه المسؤولية القومية المشرفة مقدماً في سبيل ذلك تضحيات مادية، ويتحمل أعباء هذه القضية العربية. إلا أنه مع ذلك سيكون من دون شك في وضع أفضل بكثير مما هو عليه الآن من جميع الوجوه في وضع الوحدة. إن عجلة التنمية ستدور أسرع ويتحقق الاستقرار الداخلي، وتنحل تلقائياً مشكلة الأكراد في الشمال، ويتكامل اقتصاده مع الاقتصادات العربية. وفي ظل القوة والاستقرار والموارد المالية الكبيرة والإمكانات الاقتصادية يستطيع أن يقطع أشواطاً بعيدة في البناء والعمران والتقدم والازدهار والتنمية في جميع الميادين. إنه يتحمل ثمن المبادرة والتضحيات التي

يتطلبها النضال لتحقيق الوحدة، إلا أنه سيجني منها الكثير وستكون أوضاعه من جميع الوجوه أفضل ممّا هي عليه في وضع التجزئة.

***

ولنتجه الآن أيها السائل المستوضح الكريم إلى اليمن، وهو البلد الذي حقق وحدته الإقليمية بين شماله وجنوبه. إن هذا البلد هو من دون شك أفضل وضعاً الآن ممّا كان عليه قبل الوحدة، فقد وضعت الوحدة حداً لذلك الصراع المرير المسلح وغير المسلح الذي استنزف مواردهما وأنهك قواهما وأبقاهما فقيرين، ففي ظل الاستقرار والسلام يستطيع هذا البلد الآن أن يتفرغ للتنمية وتحقيق التقدم الذي يحتاج إليه في شتى الميادين. إن الشطر الجنوبي كان مستنزفاً إلى أقصى الحدود، إذ كان الجزء الأعظم من موارده موجهاً نحو الحرب والصراع مع الشمال، وكذلك كان الشمال، إلا أن اليمن الموحّد نفسه لا زال فقيراً، إذ يبلغ عدد سكانه حوالى ١٣,٧ مليون نسمة، ومعدل الدخل الفردي فيه حوالى ٥٤٠ دولاراً في السنة، وهو مستوى منخفض جداً. واليمن يحتاج إلى جميع أنواع الخدمات من صحية وثقافية وتعليمية ومواصلات وغيرها. إن كمية النفط التي اكتشفت تساعد من دون شك على سدّ حاجة الاستهلاك الداخلي، ويصدّر منه القليل الذي يدرّ دخلاً من العملة الصعبة تحتاج إليها البلاد. إلا أنه سيكون في وضع أفضل من ذلك بكثير في ظل الوحدة الشاملة.

ولليمن جالية نشيطة في مجال الأعمال الحرة والتجارة كانت تعمل في السعودية وتكوّن مصدراً مهماً للعملة الصعبة، وقامت السعودية مؤخراً بتهجير هذه الجالية، الأمر الذي ألحق باليمن ضرراً مالياً كبيراً. في ظل الوحدة الشاملة ستنتهي هذه المشكلة وسيكون بمقدور أي يمني أن يعمل حيثما يشاء، وفي أي قطر عربي، وسيكون مواطناً لا يستطيع أحد تهجيره متى شاء. واليمن بلد زراعي وقابل لتطوير الكثير من موارده في هذا المجال، والسوق الطبيعي للفائض من تلك المنتجات هو الأقطار العربية الأخرى. واليمن يحتاج إلى رأس المال لتطور منتجاته، ورأس المال متوفر في الأقطار الأخرى، إلا أنه لا يستطيع أن يتحول إلى اليمن بسبب العوائق الموجودة في ظل وضع التجزئة. وبين اليمن والسعودية نزاع قديم، كان ولا يزال مصدراً لاستنزاف موارد اليمن، المضطر إلى الاحتفاظ بقوات مسلحة وقوى أمن داخلي لمجابهة الضغط السعودي والتدخل في الوضع الداخلي، وكل ذلك سيزول بالطبع في ظل الوحدة. واليمن باعتباره دولة تخصص جزءاً من

مواردها للصرف على مؤسسات الدولة من تمثيل خارجي وغير ذلك من مقتضيات الدولة الحديثة، والجزء الأكبر من هذه النفقات يمكن توفيره في حالة الوحدة. إن الوضع الاجتماعي والثقافي في اليمن لا يزال متخلفاً حتى بالنسبة إلى كثير من الأقطار العربية الأخرى، مما لا شك فيه أن الوحدة بما تؤدي إليه من امتزاج وتفاعل وتكامل الإمكانات تساعد على تطور الوضع الاجتماعي للأفضل، ويصح الحال على جميع نواحي الحياة الأخرى.

***

إن حادث توحيد اليمن يكتسب أهمية خاصة في مثل هذه الظروف، فقد كان حادثاً إيجابياً وسط الكثير من التطورات السلبية. وإني أيها السائل المستوضح الكريم موقن أن أقوى ما يحدد موقف الإنسان هو مدى القناعة العقلية، فمهما كانت العوامل العاطفية مؤثرة، ومهما كانت الظروف المحيطة موحية ومشجعة في هذا الاتجاه أو ذاك تبقى جميع هذه العوامل مساعدة للعامل الرئيسي ألا وهو قناعة العقل البشري، فالذي يحصل في العقل يحدد في النهاية الموقف حتى ولو كانت العوامل المساعدة الأخرى تؤثر في الاتجاه المضاد. كما إن العوامل المساعدة هذه حتى وإن أثّرت فتأثيرها يكون موقتاً، إذا لم تنسجم مع قناعة العقل. ولا أقصد بالطبع في هذه المناسبة أن أتناول موضوع تكوين المعرفة، ذلك الموضوع الفلسفي المهم والمعقد، لأننا لسنا في مجال بحثه، وإن كنت أسوق هذه الكلمات عنه فلكي أوضح أنها قناعتي في هذا المجال، والتي على أساسها أبني موقفي.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أقدم هذه الكلمات كمدخل إلى القول إن وحدة القطر العربي ـ اليمن ـ تستحق الدراسة لسببين، واحد يتعلق باليمن كجزء من كل، والآخر يتعلق بتوظيف ما تتوصل إليه الدراسة لإلقاء ضوء كاشف على مجمل موضوع الوحدة العربية الذي هو موضوعنا الرئيسي. تُرى أيها السائل المستوضح الكريم لو أن دراسة تفاصيل أوضاع هذا القطر العربي خلال فترة تجزئته، ومقارنة ذلك بما هو عليه الآن، بما في ذلك الإمكانات الجديدة التي تتيحها الوحدة قد عملت، فماذا تتوقع أن يتضح منها؟ إنه عمل ثقافي مهم من دون شك.

لقد أتيحت لي الفرصة أيها السائل المستوضح الكريم أن أستمع مباشرة إلى علي سالم البيض في اجتماع مصغر على هامش المؤتمر عن موضوع الوحدة، وكان أهم ما ورد في ذلك هو الحديث الصريح عمّا حدث بين شطري اليمن قبل

التوحيد. وأتذكر أنه قال ما معناه، إنهم في الجزء الجنوبي كانوا يعملون من أجل بناء الاشتراكية، وإن قادة الشطر الشمالي كانوا يعملون من أجل إقامة الرأسمالية، وقد فشل الجانبان، فلا نحن في الجنوب بنينا الاشتراكية، ولا هم في الشمال أقاموا الرأسمالية. كما قال ما معناه أننا أضعنا جهودنا وهدرنا مواردنا وسفكنا دماءنا، ليس من أجل بناء الوطن ولا مصلحة الشعب بل من أجل أن يزيح بعضنا بعضاً من الحكم. لقد آن الأوان لوضع حد لذلك. لقد أدركنا خطأ ذلك وضرره على بلادنا وشعبنا، لذلك قررنا الرجوع إلى الطريق الصحيح ووضع حد لذلك، فاتحدنا. قال ذلك بتفصيل أكثر إلا أن موجز ما قاله في صدد الموضوع هو هذا.

أما دولة عُمان أيها السائل المستوضح، فيصح عليها المنطق نفسه، وتنطبق عليها تقريباً الملاحظات نفسها. إن عُمان بلد يبلغ عدد نفوسه حوالى مليوني نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيها ٥٦٥٠ دولاراً سنوياً، وهو مستوى متدنٍ بالرغم من كمية النفط الصغيرة نسبياً التي ينتجها. إن هذا البلد له نزاعات حدودية مع جيرانه، ولاسيما مع اليمن ومع الإمارات التي له فيها مطالبات بأراض غنية بالنفط كما يبدو. إنه بلد فقير ومتخلف ويحتفظ بقوات مسلحة ويحاول دائماً اتباع سياسة موالية للدول الغربية، لاسيما بريطانيا، ويجامل النظام الحاكم في إيران. وإيران كانت دوماً تضغط على هذا البلد المشرف على الممر المائي المهم: مضيق هرمز. إن هذا البلد سيكون من دون شك في وضع سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل في حالة اتحاده مع الأقطار العربية الأخرى. سيستطيع هذا البلد استيراد ما يحتاج إليه من سلع زراعية لا ينتجها من الأقطار العربية الأخرى، وسيستطيع أن يتكامل مع اقتصادات البلدان العربية لمصلحة الجميع، وسيكون بالإمكان سدّ النقص الموجود لديه في اليد العاملة الفنية وغير الفنية لتطوير خدمات التعليم والصحة وفي جميع النواحي الزراعية والصناعية والمواصلات والنقل والنواحي الأخرى. إن نزاعات الحدود ستحل تلقائياً وسيتمازج شعب عمان مع سكان البلدان العربية الأخرى لصالح التطور الاجتماعي والتقدم في العادات والتقاليد وطرق الإنتاج وفنون البناء والعمران. وسيكون بإمكانه توفير الكثير من موارده التي ينفقها الآن على أجهزة الدولة والجيش والأمن والتمثيل الخارجي. وستتفتح أبواب التقدم أمام هذا البلد الذي لا يزال في وضع متخلف نسبياً.

ولتكن الدولة التالية التي نتناولها في منطقة الخليج العربي هي البحرين. هذا البلد الصغير الذي بلغ عدد سكانه حوالى نصف مليون نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيه ٦٨٣٠ دولاراً في العام، وهو منتج صغير للنفط. إن هذا البلد الفقير بالموارد فيه رقعة زراعية صغيرة تعاني الآن قلة المياه الصالحة للري والشرب، وقد

أخذت أشجار النخيل فيه بالضمور بسبب قلة المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه العذبة القليلة، فارتفعت ملوحتها، وهي آخذة بالتدريج إلى التحول إلى مياه مالحة غير صالحة للزراعة. ومستقبل هذا البلد هو أن يصبح معتمداً على مياه التحلية للاستهلاك البشري. إن هذا البلد كان دوماً مهدداً من قبل إيران التي طالما حاولت الاستيلاء عليه في زمن حكم الشاه، لذلك يحاول حكامه البقاء في دائرة النفوذ الأمريكي والبريطاني طلباً للحماية. إن هذا البلد يحتاج جداً إلى الاندماج في كيان أكبر، فتنفتح أمامه مجالات الاستثمار وتأدية الخدمات وتأمين الغذاء والأمن وحل مشاكله الاقتصادية والأمنية.

٢٢ ـ ماذا عن التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين البلدان العربية؟

وهنا قاطعني السائل المستوضح الكريم قائلاً: إنكم تتحدثون عن التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين البلدان العربية، فهل لك أن تقوم بمقارنة بين الأغنياء والفقراء؟ قلت: نعم، نحن نقول بذلك وما تطلبه سأقوم به. ومن أجل المقارنة سأعدّ المغرب وموريتانيا ومصر والسودان واليمن هي الكتلة الفقيرة، وأعدّ دول الخليج المكوّنة من البحرين والإمارات وقطر والكويت والسعودية هي كتلة الدول الغنية. وتدل المعلومات المتوفرة أن عدد سكان الكتلة الغنية من حملة الجنسية يبلغ حوالى ٦,٥ مليون نسمة، ويبلغ إيراد هؤلاء من النفط فقط بين ٧٠ إلى ٧٥ مليار دولار سنوياً، في حين يبلغ عدد سكان الكتلة الفقيرة المكوّنة من السودان والمغرب وموريتانيا واليمن والشعب الفلسطيني حوالى ٦٧ مليون نسمة. وتوصلنا إلى حساب عدد السكان على أساس أن عدد سكان الإمارات المعلن وهو ١,٩ مليون نسمة، يضم من الأجانب بنسبة الثلثين، والثلث الباقي هم الذين يحملون الجنسية. إن كون الغالبية من السكان من الأجانب هو الذي جعل حكومة الإمارات لا تعلن نتائج الإحصاء الأخير الذي أجرته في البلاد، وهو وضع أصبح معروفاً ويذكره المسؤولون في مجالسهم. ومن مجموع سكان الكويت المعلن، وهو مليون ونصف، هناك حوالى ٣٠٠ ألف يحملون الجنسية الكويتية. أما قطر والبحرين فليست لدينا معلومات عن نسبة الأجانب فيهما، لذلك افترضناها تساوي ثلث السكان. إن عدد سكان العربية السعودية لا يتجاوز في أحسن الحالات ٨ ملايين، وهناك من يعتقد أنه أقل من ذلك. ومعروف أن حكومة العربية السعودية تحرص على تكبير عدد سكانها، ولا توجد وسيلة لمعرفة الحقيقة بهذا الخصوص، فهناك أرقام متداولة بعضها يقدر عدد السكان بأربعة ملايين، وبعضها يرتفع إلى ضعف هذا العدد. إذاً هذه هي المقارنة الصارخة: حوالى ستة ملايين ونصف المليون يحصلون على دخل

من النفط فقط يتراوح بين ٧٠ إلى ٧٥ مليار دولار سنوياً، في حين يعيش فقراء العرب البالغ عددهم حوالى ٦٧ مليون نسمة في فقر معروف المظاهر، كما في السودان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. إن معدل دخل الفرد في الإمارات يبلغ ١٩٨٧٠ دولاراً في السنة، في حين أنه في السودان ٤٠٠ دولار، وهو في الكويت ١٤٦١٠ دولارات قبل انخفاض إنتاجها عام ١٩٩١، في حين أنه في اليمن حوالى ٥٤٠ دولاراً وفي موريتانيا ٥٠٠ دولار. (إن مصدر هذه المعلومات هو مطبوعات الأمم المتحدة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط).

إن وجود العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات في الوضع الحالي المتسم بعدم التوازن الصارخ في الاستحواذ على الثروة العربية أمر يثير قضية أساسية في الوضع العربي الحالي، قضية عدم العدالة المتناهي مقارنة بالملايين من فقراء العرب الذين يعيشون في حالة الكفاف أو دون الكفاف. كيف يمكن قبول هذا الوضع؟ فهو إن استطاع أن يبقى لبعض الوقت، فمن المستحيل له أن يستمر طويلاً. إن حالة عدم التوازن هذا ستبقى مصدراً للتوتر ومدعاة لعدم الاستقرار، إنها مسألة الغنى والفقر في الوطن العربي.

إنه الغنى الفاحش وبكل ما يتبعه من تصرف لا ينسجم مع مبادئ العدل، ولا مع المصلحة القومية، ولا مع مبادئ الدين، ولا مع الأخلاق الفردية للإنسان العربي، ولا مع الغيرة والشهامة القومية. إن هذه القضية الخطيرة كانت ولا تزال موضع الملاحظة والمقاومة والثورة من قبل جماهير العرب، والسخط والاستهجان من قبل أحرار العالم.

***

وربما تكون أيها السائل المستوضح الكريم مهتماً بعض الشيء بالكلام الذي يقال في إطار القانون الدولي حول شرعية هذا الوضع؟ قال: نعم، إنني أسمع كلاماً على موضوع القانون الدولي والشرعية الدولية، ولكنني لم أفهم المقصود، ولم أر وجاهة تلك الحجّة. فقلت: أيها السائل المستوضح الكريم تصوّر أن بعض أجهزة الإعلام ومنها أجهزة بعض الحكومات العربية أخذت تتحدث لغة الإعلام الغربي. إنها تقول إن هذه الدول الغنية مستقلة (أي السعودية والكويت وقطر والإمارات)، وهي أعضاء في الأمم المتحدة، ولذلك فهي حرة التصرف بثرواتها الطبيعية، وأن لا أحد له الحق فيها غيرها. وقد استغرب السائل المستوضح الكريم ذلك وبدت عليه علامات التعجب، فقال: هل حقاً يوجد من يقول بذلك؟ هل

صحيح يوجد من يقول إن الثروة النفطية في الإمارات مثلاً هي ملك أهل الإمارات فقط، أو أن نفط الكويت هو ملك الثلاثمئة ألف الذين يحملون الجنسية الكويتية؟ قلت له: نعم، هناك من يقول بذلك، وهو بكامل قواه العقلية، إلا أنه ليس بكامل قواه الروحية والأخلاقية.

ألا يعرف من يقول بذلك أننا، مهما كان ويكون، أمة واحدة، وكل ما في باطن هذا الوطن العربي من شرقه إلى غربه هو في الحقيقة ملك لجميع الأمة؟ بالمنطق القومي، الأمة هي المالك النهائي لكل الثروات، وبمنطق الدين، الثروة ملك لجميع المسلمين.

وأنتم يا حكام الأقطار الغنية، ألا تفكرون بشيء من المصلحة العامة؟ أليس عندكم بعض الاهتمام بحاضر الأمة العربية وبمستقبلها؟ ثم ألا ترون أن المليارات التي تأتيكم سنوياً تحتاج إليها الأقطار الفقيرة ويحتاج إليها الفقراء، وتستطيع أن تسهم في التنمية العربية، وفي تقوية الدفاع العربي وحفظ الأمن العربي؟ ألا يهمكم أن يبقى السودان موحداً، وأن تستمر مقاومة الصهيونية وبناء القوة العربية لمقاومة هذا الخطر الأكيد على حياتنا ومستقبلنا وسلامة وطننا؟ هل يمكن مقارنة وضع الأمة العربية الآن بكل مآسيه وبؤسه ومهانته بوضع أمة موحّدة قوية عزيزة تمتد من الخليج إلى المحيط، يعمّ فيها الرخاء الاقتصادي والرفاهية، قوية بكل شيء، يحترمها الجميع، ويعيش فيها الإنسان كريماً معززاً مرفهاً حراً؟ هل إنكم في وضعكم الحالي مرتاحون؟ وكيف ترتاحون والجميع يشير إليكم بالاتهام والتقصير والتواطؤ مع الأجنبي، فيسخط عليكم القاصي والداني؟ إنكم تعيشون في قلق دائم، بسبب الباطل الذي أنتم فيه، وليس أصلح ولا أفضل ولا أكرم عيشاً وأهدأ بالاً وأرقى منزلة من أن تكونوا مع الحق، والحق هو أن تكون هذه الدول المصطنعة جزءاً من الأمة في وحدة عربية شاملة سيكون لكم فيها أفضل العيش وأكرم المكانة، أنتم ومن يأتي بعدكم، فتكونون ممّن يرضى عنهم الله وعباده.

وأنتم البالغ عددكم بضعة ملايين ممّن تحملون جنسيات هذه الدول المصطنعة سيكون عيشكم أفضل كرامة وعزة ودينكم أقوى وأقوم في دولة الوحدة مما هو في وضعكم الحالي، فأنتم تعرفون أن هذا المال لا يعود إليكم وحدكم لأنه مال الأمة وثروة العرب أجمعين، لذلك فما تستحوذون عليه حرام، ولا أظنكم ترغبون في أن تكونوا من مرتكبي الحرام وآكلي حقوق الآخرين. ولا أظنكم تفضلون حياة الذل والإهانة والتعرض للأخطار والقلق الذي يلف دولكم هذه، ولا أراكم ترضون أن تكونوا لعبة بيد الأجنبي والعدو يستعديكم على أمتكم

ويستعملكم لضرب وطنكم ويستخدم ثروات الأمة بواسطتكم لخدمة مصالحه. إنكم متهمون عن حق بإلحاق أفدح الضرر بقضية الأمة والوطن. إنكم مخيّرون بين وضع ووضع، وضع الوحدة الشاملة القومية المكللة بالعز والخير والرفاهية والعدالة والسعادة والتقوى التي تعمّها، وبين وضع التجزئة الذي تعيشون، ونعيش فيه الآن كل ما فيه من ضعف وهوان ومروق عن تقوى الدين وسعادة الدنيا. إن الإنسان السويّ بعقله وروحه وخلقه لا يمكن إلا أن يختار الأول: خيار الوحدة حيث السعادة في الدنيا والآخرة.

* * *

ربما يفكّر البعض منكم أن بإمكانه في النهاية وإذا ما حدثت الثورة وضاقت الحال أن يهاجر إلى بلدان الغرب حيث توجد أمواله والبيوت التي أعدّها، وأنه سيستطيع العمل في مؤسساته التجارية والمالية التي أنشأها الآن، وأن كل شيء سيكون طبيعياً في حياته الجديدة. وأنه سيكون بإمكانه بيسر وبسرعة تكوين حياة جديدة في ديار المهجر. إن هذا البعض لا شك يفكّر بذلك ويعدّ له العدّة من الآن، وبعضكم قد فعل ذلك فكان له مكانان؛ واحد في المهجر وواحد في الوطن الأم، بل ربما كان له أكثر من مكان في المهجر يتنقل بينها خلال السنة. إن بعضكم ربما ينظر إلى حياة الغرب على أنها المبتغى ومكان السعادة والمسكن الآمن والمقر الأمثل، وإن الدخول في ذلك المجتمع والاستقرار فيه هو ما يتمناه الإنسان أينما يكون في هذا العالم. ولكنه إذ يفكر بذلك كبديل متاح في يوم الضيق يقع في خطأ فادح ووهم كبير ويسير إلى إلحاق أكبر الأذى بنفسه وبأسره وبأجياله القادمة. وعقدة كل ذلك هو أنه يعدّ المال كل شيء، وأنه يستطيع أن يعوض عن كل شيء، وهو عين الخطأ وموضع الزلل. إنكم أيها الواهمون عندما تذهبون إلى بلاد المهجر لن تذهبوا سائحين أو زائرين أو لمهمة تجارية بل في وضع مختلف تماماً.

إنكم ستذهبون وأنتم فاقدو الوطن ومقطوعو الجذور، مسخوط عليكم من أهلكم ومعارفكم وبني قومكم وحكومة بلدكم، تلاحقكم الأمة بالغضب وعدم الرضى. ستكون ضمائركم مثقلة بالذنب ونفوسكم ملأى بالمنكر وأذهانكم مشوشة بالخوف والقلق وعدم معرفة المستقبل. أي أنكم ستكونون في وضع المذنب الهارب المطارد المطلوب للعدالة بكل ما ينطوي عليه ذلك من قلق واضطراب وهموم وخوف وترقب، وبكل ما يصاحبه من همّ وتعاسة وحسرة وألم. في البداية، ربما يكون أبناؤكم وزوجاتكم وأهاليكم راضين بذلك السفر ومقبلين على التفرج على بلاد أخرى ورؤية أشياء جديدة، ولكنهم بمرور الوقت ستتغير نظرتهم

وتتلاشى فيهم تلك الرغبات ويحل محلها شعور جديد هو شعور الحنين إلى الوطن والأصدقاء والمعارف والأقارب. سيحن الولد إلى مدرسته ومرابع لهوه، وستحن الأم إلى أهلها وذويها وتنمو فيهم الرغبة في معرفة أخبار الوطن وأخبار المدينة التي كانوا يعيشون فيها، وماذا يجري في محلة سكناهم والشارع الذي يقع فيه بيتهم. ستنقلب الصورة ويتغير الوضع النفسي، فكل شيء في المهجر سيصبح عادياً مملاً، ويصبح كل شيء في الوطن مرغوباً فيه وتتحرق النفس لمشاهدته. وهكذا يدب شعور الغربة في أفراد العائلة وينمو شعور عدم الانتماء وتبدأ الحسرة والألم والتعاسة تمد جذورها في النفوس. ستسمعون الإهانة هنا وهناك، وستسمعون تعليقات الازدراء في هذا المجلس أو ذاك، وستكتشفون أن المجتمع ربما يقبلكم مادياً، ولكنه يرفضكم نفسياً، وحتى وجودكم المادي قد يتعرض أحياناً للأذى، كما حدث في حالات كثيرة في بلدان الغرب.

أما مركزكم الاعتباري في المجتمع فسيكون بعيداً عن الاحترام، فلن تكونوا شيئاً مهماً ولن تشعروا أن لكم كياناً وانتماء إليه، فأنتم مهما طال الزمن ستكونون وافدين غرباء طارئين. ولا يذهب بكم الوهم أن المجتمع الجديد الذي تذهبون إليه لن يعرف قصة كل واحد منكم في بلاده، ولماذا هاجر وترك وطنه بل إنه سيعرف ذلك عاجلاً أم آجلاً، وبسبب ذلك لن يكون لكم الاحترام، بل يعدكم في داخل نفسه منبوذين مذنبين في وطنكم وأصحاب جريمة من نوع ما، وسينظر إلى أموالكم على أنها مشكوك في شرعيتها وأنكم لا تستحقونها تماماً. ستكون علاقات من تتعاملون معهم تجارياً قائمة على أساس استغلالكم لأقصى ما هو ممكن، فالواحد منكم هو ذلك العربي الغني بما يسمى بالبترودولار، وهو بنظرهم مصادفة غير مبررة حصلت عليها أنت بكل طريق عدا طريق العمل وبذل الجهد. إن نظرتهم إليكم ستكون من خلال نظرتهم إلى بلد متخلف حدثت فيه مصادفة طبيعية هي ظهور النفط حيث يمارس حاكموه، وأهله شتى صنوف الاستغلال والحصول على المال بطرق غير مشروعة، فتلك هي الصورة في أذهانهم عن الحال في الدول النفطية في منطقة الخليج العربي. ويساعد على تضخيم هذه الصورة خيال الإعلام الغربي ومبالغاته عن الشرق وما يجري فيه.

إنكم إن ظننتم أنكم ستجدون راحة البال والعيش الهادئ في بلاد المهجر فأنتم واهمون، فأبناؤكم سيكونون مشكلة لكم بسبب ما يتعرضون له من مشاكل المخدرات والجريمة والانحلال الخلقي، وبناتكم سيكون أمر زواجهن مشكلة وحياتهن الجديدة ما يحرج كرامتكم ويتناقض مع تقاليدكم ومع كل ما ترضونه وتحترمونه من قيم الشرف والعفّة. ستلفكم العزلة وستعانون وحشة الحياة الخالية

من الحياة الاجتماعية والعائلية التي تعرفونها في بلادكم. وحتى الذي يتوفاه الله سيكون أمر دفنه إشكالاً وحسرة في نفوسكم، فالوالدة المسنة المسلمة المتمسكة بدينها وعقيدتها تود لو أنها تدفن في بلادها وبين أهلها وذويها وبحسب تقاليد دينها، ولكن ذلك لن يكون ميسوراً.

إن إقامتكم في بلاد الغربة ستكون موضوعاً للأخذ والرد، ومهما حدث فأنتم لستم من أهل البلاد، ووجودكم قد يكون مقبولاً في القانون إلا أنه ليس كذلك في الحقيقة وواقع الحياة. إن مجرد شعور الواحد منكم أنه لا يستطيع أن يرجع إلى وطنه هو بحد ذاته مصدر ألم لا حدود له ومدعاة لشقاء نفسي أليم لا يعرفه إلا من جربه واكتوى بناره. ستأكل الحسرة نفوسكم وسيعتصر قلوبكم الألم كلما شهدتم أبناء وطنكم يسافرون أحراراً بجوازاتهم لكل مكان يرغبون فيه وأنهم يستطيعون الرجوع إلى الوطن متى شاءوا معززين مكرّمين ويمرون من خط الجوازات بيسر ومن دون مشكلة. ستشعرون دوماً أن وضعكم غير طبيعي، وهو شعور ينمو بالتدريج ويكبر بمرور الوقت حتى يصبح مدعاة للشقاء في داخل النفس، وهكذا تدخل حياتكم نفق الألم وتتعرض للكآبة والإحباط والشعور بالذنب والتقصير كلما مرت الأعوام وتقدم الإنسان بالسن واقترب من نهاية العمر، فيجلس في كرسيه ويسرح خياله في ربوع الوطن ويتذكر حياة العزة والانتماء التي كان يعيشها في بلاده آمنا مطمئناً مكرماً طبيعياً كأي إنسان سويّ آخر. أما هو الآن فمطرود مسخوط عليه غير مقبول في وطنه وغير مندمج في وطن المهجر، عائلته شقية تعصف بها المشاكل والهموم إذ لم يستطع المال أن يحقق ما كانوا يحلمون به. يودون لو كان بمقدورهم أن يكونوا هناك حيث الأهل والأصدقاء والوطن وكل شيء يحبونه وينعمون بالرضى واحترام النفس وراحة الضمير. إن أصغر الأمور في الوطن مما كانوا يمارسونه يصبح ثميناً الآن يتمنونه كأكبر الأشياء. ماذا عملوا بأنفسهم وأي خطأ فادح ارتكبوه عندما لم يقدروا تلك النعمة الواسعة التي كانوا يرفلون فيها في ربوع الوطن؟ وعندها سيندمون صباحَ مساءَ حيث لا ينفع الندم ولا يجنون من الندم غير المرارة وعذاب الدنيا وجزاء الآخرة، حيث لم ينفع المال في الدنيا، وقطعاً إنه لا ينفع في الآخرة.

كل ذلك يجري للأفراد العاديين، أما الحكام ومن كانوا في السلطة فشقاؤهم أضعاف مضاعفة، لأن ذنوبهم أكبر وجرائمهم أكثر، فهم معروفون في كل مكان، وحيثما ذهبوا امتدت إليهم أصابع الاتهام والتعريف، إنهم هم أولئك الذين عاثوا في الأرض فساداً، وملأوا الأرض ظلماً وجوراً، وإنهم هم أنفسهم الذين سرقوا ثروة الأمة، وكدّسوا المليارات في المصارف الأجنبية، وإنهم هم

أنفسهم أشخاص تلك القصص القريبة من الخيال في البطر والظلم والاستغلال والاستهتار، بالأمس كانوا أباطرة وقياصرة، واليوم هم أفراد عاديون في كل شيء عدا المليارات. سيكونون تحت نظر الجميع، وستجد وسائل الإعلام الغربية فيهم مادة لقصص الإثارة والتندّر. ستكون حياتهم مغمسة بالشقاء بكل ما ينطوي عليه من خوف وترقب وقلق وعذاب ضمير وحسرة على الماضي.

❊ ❊ ❊

وبعد إبداء تلك الملاحظات عن كل قطر جواباً عن أسئلة السائل المستوضح الكريم، قال محاولاً الاستزادة من الحديث: هل لك أن تتحدث الآن عن الأمور الشاملة التي تغطي الوطن العربي كله؟ قلت له: نعم، يمكنني ذلك. ألا ترى أيها السائل المستوضح الكريم أن تلك الملاحظات توضح أموراً مهمة تتعلق بنواح كثيرة؟ ألا ترى مثلاً أن مشكلة توفير الطاقة في عموم الوطن العربي سيمكن حلها جذريا بالوحدة؟ إن الأقطار التي يقلّ فيها أو يعدم النفط الخام سيكون بمقدورها الحصول على ما تحتاج إليه من منتجات نفطية بسهولة من دون أي مشاكل، وتوفير مصدر الطاقة أمر مهم الآن، وسيكون أكثر أهمية في المستقبل. كما يلاحظ أيضاً أن البلدان العربية كلها سيكون بإمكانها توفير ما تحتاج إليه من جميع منتجات الصناعة الكيمياوية المعتمدة على النفط بسهولة، وهي صناعات واسعة وكثيرة العدد، فالبلدان العربية الآن تملك صناعات كيمياوية نفطية تجد صعوبة في تسويقها في أسواق العالم. وبإمكان البلدان العربية أن تتوسع في هذه الصناعة مستقبلاً لسد حاجة السوق الداخلي، والدخول كمنافس قوي في السوق العالمي.

ثم هناك أيها السائل المستوضح الكريم مسألة توفير الغذاء وما يدعى بالأمن الغذائي، فالبلدان العربية ككل، فيها موارد زراعية هائلة، في حين يشكو بعضها من صعوبة الحصول على بعض السلع الزراعية الأساسية كالحبوب. إن السوق الداخلي الواسع سيستطيع امتصاص كل الإنتاج الزراعي الحالي وسيوفر الإمكانية للتوسع في استثمار الموارد الزراعية غير المستثمرة في المستقبل، وبذلك تؤمن الأمة حاجتها من الغذاء ولا تضطر إلى الاعتماد على استيرادها من الخارج والتعرض للضغوط السياسية والمصاعب المالية التي تفرضها الدول الكبرى مباشرة أو من خلال مؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لنفوذها.

ولا يقل أهمية عن ذلك حل مشكلة قلّة رأس المال الذي تعانيه عملية التنمية في أكثر البلدان العربية، الأمر الذي جعل مواردها الأولية معطلة، مما يضطرها

إلى اللجوء إلى القروض من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والخضوع لضغوطها وشروطها القاسية. إن رأس المال متوفر وفيه فائض على مستوى الوطن العربي، حيث يقوم بعض الأقطار أفراداً وحكومات باستثمار فوائضه المالية في الدول الصناعية الكبرى، التي تستخدمها بدورها لخدمة مصالحها الاقتصادية الخاصة بها. إن فائض رأس المال العربي سيكون بإمكانه حل الكثير من المشاكل وإزالة الكثير من المعوقات سواء في مجال التنمية الاجتماعية أم في مجال التطور الثقافي والاجتماعي للبلاد. ويعني ذلك من دون شك تحرير الأمة العربية من نفوذ الدول الاستعمارية وضغوطها وشروط المؤسسات الدولية الخاضعة لها. إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر والجهل والمرض والتحرر السياسي من نفوذ الدول الاستعمارية الذي تمارسه من خلال قدراتها المالية، أمور في غاية الأهمية للأمة العربية، سيكون من الممكن تحقيقها في ظل الوحدة ولا يمكن تحقيقها في ظل التجزئة.

* * *

وإن كنت تسأل أيها السائل المستوضح الكريم عن مشكلة العمالة فالأمر يسير في الاتجاه نفسه. إن توزيع اليد العاملة الفنية وغير الفنية غير متساوٍ بين الأقطار العربية، فهناك أقطار عربية فيها زيادة كبيرة في السكان مقرونة بزيادة في اليد العاملة الفنية وغير الفنية، الأمر الذي يشكّل عبئاً على اقتصادها الوطني. وهناك أقطار عربية تعاني نقصاً في اليد العاملة الفنية وغير الفنية، الأمر الذي، أعاق نموّها الاقتصادي والاجتماعي. إن هذه المشكلة سيمكن حلها في ظل الوحدة حيث يتحوّل الفائض في اليد العاملة من عامل سلبي إلى عامل إيجابي في القطر المصدّر وفي القطر المستورد لذلك الفائض. وبفعل قانون الأواني المستطرقة سيصبح من الممكن استثمار الموارد المعطلة لمصلحة التنمية القومية، وسيصبح من الممكن دفع عجلة التنمية الاجتماعية، ولاسيما في مجال الصحة والتعليم والبحث العلمي.

ومن المؤكد أيها السائل المستوضح الكريم أن الوطن العربي كله سيحقق توفيراً مهماً في نفقات الدولة وفي المجالات العسكرية والإدارية كافة، وذلك أمر بديهي، إذ إن الإنفاق على قوات مسلحة موحّدة لكل الوطن العربي سيكون أقل دون تخفيض في الكفاءة (إن لم يكن العكس)، وكذلك الحال في المصروفات على الدولة وتمثيلها الخارجي وقوى الأمن وجميع مرافق الدولة الأخرى. إن هذا التوفير هو ربح صاف في النفقات يتحقق في ظل التوحيد لمصلحة أوجه الصرف الأخرى خاصة التنمية والخدمات الاجتماعية.

ولا تنسّ أيها السائل المستوضح الكريم أن الوطن العربي عندما يكون موحّداً في دولة واحدة، فإن ذلك يعني أنه يسيطر على ممرات دولية مهمة، هي مضيق جبل طارق وقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز، وتمر خلال هذه الممرات التجارة الدولية بين الغرب الصناعي ومجموع آسيا وأفريقيا، بما في ذلك تجارة النفط الخام. إن موقفاً موحّداً وسياسة موحّدة في هذا المجال ستمكن الوطن العربي من الحصول على منافع مالية وتجارية واقتصادية مهمة لمصلحة مجموع الأمة، لا تتوفر في ظل وضع التجزئة حيث تتباين السياسات وينعدم التنسيق وتضعف قوة المساومة والتفاوض.

ولا يفوتك أيّها السائل المستوضح الكريم أن ترى أنه في ظل الوحدة سيكون من الممكن تنسيق وتوحيد وملاءمة جميع السياسات المشتتة المتفرقة المتضاربة أحياناً وفي جميع المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، وفي العلاقات الاقتصادية الخارجية، وفي النقل والاتصالات والمواصلات وفي كل شيء. والتنسيق والتلاؤم وتوحيد السياسات والقوانين والأنظمة والتفاوض الجماعي، كلها أمور تؤدي إلى جني منافع جمّة تضيع على الأمة في وضع التجزئة. وأنت تعرف على سبيل المثال، أيها السائل المستوضح الكريم، ما يدعى في علم الاقتصاد بمنافع الإنتاج الكبير أو منافع الحجم الكبير، وهي منافع جديدة يمكن الحصول عليها في حالة الحجم الكبير، ولا يمكن الحصول عليها في حالة الحجم الصغير. وأود في هذا المجال أن أضرب لك مثلاً مهماً على تلك المنافع، هو المنافع المتأتية من استخدام الطرق الحديثة المتقدمة تقنيّاً. إن العمل الصغير الحجم في شتى المجالات لا يمكن معه استخدام الوسائل التقنية المتقدمة من آلات وتجهيزات وطرق عمل حديثة، في حين أن الحجم عندما يتسع يصبح من الممكن استخدام الوسائل التقنية الحديثة، وأنت تعرف أيها السائل المستوضح الكريم المزايا والمنافع التي تأتي من إدخال الوسائل التقنية الحديثة وأهميتها في زيادة الإنتاج والمردود. إذاً فالتقدم التقني مقرون باتساع الحجم بحد ذاته. وما استخدام الحسابات إلا مثل واحد على ذلك. وهكذا تكون الوحدة العربية بمثابة فتح الأبواب لتحديث الاقتصاد العربي والحياة العربية برمّتها بفعل الاتساع الهائل في الحجم.

٢٣ ـ ما المقصود بمفهوم القوة، وما علاقته بالوحدة؟

وبعد أن استمع السائل المستوضح الكريم إلى كل ذلك قال: إنه الآن يفكر في أمور أخرى أوحت بها له تلك الملاحظات وبدا وكأن الأمر قد اتسع في مخيلته، ممّا حفزه لإلقاء أسئلة جديدة في الاتجاه نفسه؛ فقال مستوضحاً: سمعتك

تذكر بعض العبارات التي وإنْ كنتُ أفهم معناها عموماً إلا أنها تحتاج إلى المزيد من الشرح لتكتمل صورة ما تعنيه. قلت وما هذه العبارات؟ قال: **إنك كررت ذكر عبارات كثيرة إلا أنني أجد بعضها على درجة كبيرة من الأهمية، لذلك رأيت أن أركز اهتمامي عليها، وهي عبارات القوة والاستقرار والتقدم. فهل لك أن تزيد في توضيح محتوى كل من هذه العبارات الثلاث.** قلت له: نعم، فذلك واجب على من يريد الإيضاح.

ولنبدأ بمفهوم القوة. إن القوة أيها السائل المستوضح الكريم تعني القوة من جميع الوجوه، وفي جميع النواحي، وليس القوة العسكرية وحدها فقط. أظن أنك تتفق معي أن توحيد البلدان العربية في دولة واحدة يؤدي إلى قوة للمجموع غير متوفرة في وضع التجزئة. إن ضمّ الأجزاء إلى بعضها البعض يعني ضم مواردها البشرية والمادية وقواها في مختلف النواحي. والضم هذا يؤدي إلى التفاعل الذي ينتج منه المزيد من القوة، أي قوة إضافية. فقوة المجموع العربي هي قوة الأجزاء زائداً القوة الناتجة من التفاعل، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تنسيق وتكامل وتوازن. ويعني ذلك أنها قوى متنامية وليست ساكنة. إن القوة الناتجة من التوحيد تستطيع من دون شك حل المشاكل التي لا يستطيع وضع التجزئة أن يحلها في جميع الميادين. إن القوة الاقتصادية بكل ما يرافقها من سعة السوق والحجم الكبير تعني القدرة على بلوغ الأهداف الاقتصادية لمجموع الأمة كارتفاع مستوى المعيشة والتصنيع وحل مشكلة الغذاء وتنمية الزراعة والقضاء على الأميّة وحلّ الاختناقات في مختلف ميادين الحياة.

وتؤدي القوة إلى حل المشاكل السياسية التي هي الآن مصدر استنزاف لموارد الأمة، لاسيما التحرير النهائي لفلسطين ولجميع الأراضي العربية المحتلة، وحصول الأمة على حقوقها المغتصبة ورفع الغبن عنها في ميادين العلاقة مع الآخرين تجارياً واقتصادياً ومالياً. وبعبارة أخرى، تؤدي القوة إلى نتائج إيجابية لصالح الأمة في الميادين كافة، حيث أدّت حالة الضعف إلى حرمان الأمّة من تلك النتائج.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى ناحية لا تقل أهمية ألا وهي دفع الشر المحتمل عن الأمة، فالأمة الضعيفة تغري الطامعين والأشرار بها، وتشجّع لمشاكل وعقبات تستنزف مواردها وتعرّضها للأخطار والأضرار الفادحة. إن وضع الضعف بحد ذاته جاذب للمشاكل والأخطار، ووضع القوة بحد ذاته طارد للمشاكل والأخطار، وهو بذلك يعمل جداراً واقياً من خطر المعتدين والأشرار الطامعين. وبذلك توفر الأمة الكثير من الموارد والدماء والوقت والجهود، والأمثلة على ذلك

كثيرة، فلولا حالة الضعف الناتجة من التجزئة لما تجرأت تركيا على التصرف بمياه الفرات كما تتصرف الآن، ولما استطاعت أن تقتطع لواء الإسكندرون من سوريا.

ولولا حالة الضعف لما استطاعت العناصر الانفصالية أن تسبب للعراق وللسودان ما سببته من مشاكل ومصاعب وتضحيات، ولولا حالة الضعف لما تجرّأت الصهيونية على اغتصاب فلسطين واحتلال الأراضي العربية الأخرى، ملحقة تلك الخسائر المادية والبشرية بأمتنا، التي يستحيل إحصاؤها بالدقة. ولولا الضعف الناتج من التجزئة لما استطاعت الدول الاستعمارية من الأساس أن تقتسم وطننا في سايكس ـ بيكو، وتدخل بريطانيا فلسطين والأردن والعراق وباقي الأجزاء التي احتلتها، وتحتل فرنسا سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب. ويكفيك مثالاً أيها السائل المستوضح الكريم أن تعرف مدى التضحيات في البشر والمال والجهود التي اضطرت الجزائر إلى تقديمها لمجرد إخراج فرنسا من بلادها. إن مجرد وجود القوة، حتى ولو لم تستعمل، من شأنه أن يدفع الشر ويبعد العدوان ويطرد الطامعين، وبذلك تحقق الأمة منافع، بمعنى أنها توفر الكثير من الجهود والأرواح والأموال عن طريق تجنّب المشاكل التي يخلقها الضعف عن طريق اجتذاب المعتدين والأشرار والطامعين. إن القوة وضع محمود أيها السائل المستوضح الكريم ووجودها أمر مرغوب فيه وجيد وضروري، فقد أمر الله جلّ جلاله بذلك حينما قال في محكم كتابه: ﴿**وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم**﴾[3].

إذاً فعدو الله وعدونا من أجل أن نبعد شرّهما عنا يجب أن تكون هناك قوة. وذلك أفضل من وضع الضعف الذي يؤدي إلى اجتذاب أولئك الأعداء فيعتدون علينا، ونضطر عند ذاك إلى الدفاع عن أنفسنا فنشتبك معهم بمعارك تسفك بها الدماء وتهدر الجهود وتستنزف الأموال. إن وضع القوة يجنبنا كل ذلك، فهو وضع أفضل لنا، وهو أفضل حتى لأولئك المعتدين والأشرار لأنه يبعدهم ويجنبهم خسائر الحرب وأهوالها. ففي وضع الضعف تصبح المعارك والحرب أمراً لا مفر منه، أما في وضع القوة فتصبح الحرب مستبعدة. وهذا هو معنى القول إن القوة ضرورية لإحلال السلام في هذا العالم، حيث يوجد أشرار ومعتدون وطامعون.

ولا يفوتك أيها السائل المستوضح الكريم أن تعلم أن القوة بحد ذاتها تجلب المزيد من القوة، وبذلك تجلب المزيد من المنافع الإيجابية والمزيد من استتباب

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الأنفال،» الآية ٦٠.

السلام ودفع الشر. وفي وضع القوة تستطيع الأمة أن تستفيد من جميع الفرص الجديدة التي تظهر في العالم في ميادين التجارة والاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الخارجية مع الكتل الاقتصادية الأخرى. وفي ظل وضع القوة تزداد رغبة الآخرين في التعامل معنا، وتقوية علاقاتهم معنا في الميادين كافة، الأمر الذي يؤدي بحد ذاته إلى تحقيق منافع عديدة من تلك العلاقات. الكل يريد التعامل مع القوي، كما يقال، والكل يخطب ودّه، والكل يريد تكوين العلاقة معه والتفاعل معه علمياً واجتماعياً واقتصادياً ومالياً وثقافياً، وفي كل شيء.

إن النشاط المشترك مع الآخرين يصبح أكثر سهولة، وهو مصدر لمنافع جديدة ما كانت لتكون لولا ذلك التعامل المشترك الذي شجّعت القوة على إيجاده. فالقوي إذا فتش عن تعاون علمي وجده، وإذا ما أراد الحصول على معلومات ما وجد من يتعاون معه للحصول عليها، وهكذا. إنه في طبيعة التعامل الدولي كما في طبيعة البشر أن يرغب الجميع في التعاون مع القوي. ولا يصح ذلك على مستوى الدول فقط بل يصح أيضاً على مستوى الأفراد، فمواطنو الدولة القوية يجدون تسهيلات أكثر وترحيباً أكثر وفرصاً أكثر ومجالات أوسع في التعامل والعلاقة مع مواطني الدول الأخرى، وتلك حقيقة من حقائق عالمنا الحاضر. وكل ذلك يعود في النهاية بمنافع جديدة مادية ومعنوية. إن القوة تجلب المزيد من القوة، ذلك أمر صحيح في عموم مجالات الحياة يحصل عليها القوي لمجرد كونه قوياً.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم قد فكرت في نفسي وأنا أورد هذه الملاحظات، أنك قد يتبادر إلى ذهنك ما لا أقصده، وقد تذهب في التفسير إلى ما لا أعنيه. فما زلنا نتحدث عن أمور الواقع؛ فمن الواقعية أيضاً أن أحتاط لسوء الفهم المحتمل من إيراد هذه الملاحظات. إن سوء الفهم ينتج من الحديث عن القوة، فقد يوحي لك أنني أقصد القوة المجردة عن المبادئ والأخلاق والقانون، أي القوى التي يستخدمها المعتدون الطامعون الأشرار في عالمنا اليوم. كلا أيها السائل المستوضح الكريم، فأنا لا أقصد بالقوة أي شيء من ذلك بل المقصود هو أن وضع القوة أفضل بكثير من وضع الضعف في عالم اليوم وحتى عالم الغد ما دامت نزعة الشر موجودة عند بعض بني البشر.

إن الذي أعنيه هو أن القوة التي أدعو إليها هي قوة الأمة العربية لتستعملها في سبيل تحقيق أمانيها المشروعة وتحرير أراضيها المغتصبة ودفع الشر والعدوان والطمع عنها وبناء حياتها الجديدة، حياة السعادة والرفاهية والتقدم لمجموع شعبها. ومعاذ الله أن أقصد أن تستعمل الأمة قوتها لتحقيق منافع غير مشروعة على حساب

الآخرين، فذلك لم يكن ولن يكون له مكان في تفكير أمتنا صاحبة الرسالات السماوية والمدافع الأمين عن مبادئ العدالة والحق والتحرر من الظلم والاستغلال، بل على العكس، أيها السائل المستوضح الكريم، إن الأمة العربية عندما تكون قوية تستطيع أن تكون أكثر فاعلية ونشاطاً من أجل نصرة مبادئ الحق والعدالة في العالم، وأكثر قدرة على مساعدة الأمم المستضعفة والشعوب المستغلة في العالم، وبذلك تكون القوى عاملاً إيجابياً بجانب الحق والعدالة بدلاً من العكس.

وخلاصة القول: إن وضع القوة هو الوضع الصحيح والإيجابي بالنسبة إلى الأمة، فهو الذي تستطيع بواسطته تحقيق أهدافها القومية والاجتماعية، وهو الذي يمكّنها من تجنّب شر الأشرار واعتداءات المعتدين، فالقوة مصدر خير وبركة من جميع الوجوه المادية والمعنوية. إنها مفتاح الاستقرار والتقدم.

٢٤ ـ ما المقصود بالاستقرار، وما علاقته بالوحدة؟

وبسماع عبارتي الاستقرار والتقدم، بادر السائل المستوضح الكريم للاستفهام مجدداً عن المقصود بهاتين العبارتين. **ما المقصود بالاستقرار وما علاقته بالوحدة؟** إنه استفسار وجيه لا يمكن أن يترك من دون جواب. وذلك ما فعلته حيث قلت: لا أريد أن أورد تعريفاً للاستقرار غير المألوف والمتعارف عليه، فهو ببساطة يعني الهدوء والاستمرارية في الأوضاع وعدم وجود الهزّات العنيفة والانقطاع في مجرى الحياة اليومية والتطور، وبديهي أن يكون عدم الاستقرار نقيض ذلك.

إن الذي يستعرض أوضاع الأقطار العربية قطراً قطراً، يجد أنها تعاني مشكلة عدم الاستقرار، فهناك الانقلابات العسكرية، وهناك الاضطرابات الداخلية المتسمة بالعنف، وهناك التغييرات في أنظمة الحكم واتجاهاتها، وهناك الأوضاع الانتقالية وحالة الطوارئ، وهناك التوتر بين النظام والمواطنين، وهناك مشاكل الأقليات، وهناك نزاعات الحدود، وهناك الانتفاضات المحلية، وهناك حروب الطوائف. ثم هناك وجود السلاح على نطاق واسع عند الجمهور، وهناك الجريمة الواسعة النطاق وأعمال التهريب والاضطهاد والتمييز والتهجير من قبل قطر لمواطني قطر آخر. ثم هناك حالة التوتر بين قطر وآخر، وحالة العداء، وحالة اتخاذ الإجراءات الانتقامية وتشديد الخناق على انتقال البضائع والإقامة وممارسة المهنة والسفر حتى من خلال القنوات الموجودة في ظل التجزئة، وهكذا. إن حالة عدم الاستقرار هذه التي تتفاوت من وقت إلى آخر، وبين قطر وآخر، إذ تخف أحياناً وتشتد أحياناً أخرى، وتتضاءل بين هذا القطر وذاك، ثم تعود لتتأجج، إن حالة عدم الاستقرار هذه من شأنها أن تجعل الأمور الموجودة غير نهائية، بمعنى

أنها دوماً ينظر إليها على أنها مؤقتة قابلة للزوال من لحظة إلى أخرى. وقد خلق ذلك بمرور الوقت انطباعاً لدى الناس أن الموجود اليوم ربما لا يكون موجوداً غداً، وأن الوضع الذي يعيشون فيه الآن قد يتغير غداً. إن وضعاً كهذا لا ينسجم أبداً مع التقدم والتنمية والازدهار، لأن كل ذلك يحتاج إلى الاستمرارية والثقة. إن الموجود اليوم سيستمر غداً، أو إنه إذا ما تغير فإنه لا يتغير بين ليلة وضحاها، وإذا ما أريد تغييره فإن ذلك يجري بطريقة سلمية هادئة ومن خلال العمل الاعتيادي الطبيعي للمؤسسات الموجودة وبحسب مقتضى القانون.

عندما يتكوّن الاعتقاد عند المواطن أن التغيير لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن معرفة متى يتم وكيف يتم فإنه سيلجأ إلى الانتظار واتخاذ جميع إجراءات الحماية والوقاية من الآثار السلبية للمفاجآت القادمة. إن وضعاً كهذا لا يساعد أبداً على البناء والتقدم والازدهار. إن ضعف الثقة بالمستقبل يشجّع على هجرة العقول واليد العاملة المدرّبة كلما استطاعت ذلك، ويدفع رأس المال إلى الانكماش وتجنب المخاطرة ودخول مجالات الاستثمار الإنتاجية التي تتطلب وقتاً طويلاً من أجل أن تعطي مردوداً، لذلك فهو يلجأ إلى الأعمال السريعة غير المهمة للتنمية والأمينة المردود. إن التنمية تحتاج إلى التخطيط سواء أكان ذلك على المستوى العام أم الخاص، والتخطيط يصبح غير ممكن أو صعب جداً في حالة عدم الاستقرار. إننا نعرف ذلك حتى على الصعيد الشخصي، وفي أبسط الأمور فالفرد لا يشتري أثاثاً لغرفة إذا لم يكن متأكداً أنه سيبقى في هذا البيت مدة طويلة كافية لتبرير ذلك التأثيث. إن مجرد الانطباع أن الأوضاع الموجودة هي أوضاع مؤقتة يثبط العزيمة ويمنع المغامرة والمبادرات ذات الأمد الطويل، ويشلّ الإبداع، ويعطّل التفكير، وكل ذلك من شأنه إضعاف جهود التنمية والتقدم.

وكما مرّت الإشارة إليه، إن مشكلة عدم الاستقرار لا تشمل موضوع السرعة في التغيير بل طريقة التغيير أيضاً، فالمواطن الذي يتولد لديه الانطباع أو الاعتقاد أن الأوضاع عندما تتغير، سيكون ذلك بطريقة عنيفة تتضمن استخدام القوة والعنف الذي سيتضرر منه بعضهم، سيكون خائفاً من الإقدام على العمل وبذل الجهود والدخول في المشاريع ذات الاستثمار العالي والطويلة المردود خوفاً من أن يلحقه الأذى في أثناء عملية التغيير.

إن الحل الحاسم لهذه المشكلة هو الاستقرار، والوحدة هي الطريق الأمثل لذلك. في ظل الوحدة العربية تنتهي مشكلة الانقلابات العسكرية ومشكلة المغامرة الشخصية للوصول إلى الحكم، وتنتهي كل مشاكل التوتر بين هذا القطر وذاك،

وتزول جميع احتمالات الضغط والأذى على مواطني هذا القطر أو ذاك من قبل حكومة هذا القطر عندما تتوتر علاقتها بحكومة القطر الآخر كما هو شائع في دنيانا العربية الآن.

في دولة الوحدة النظام ديمقراطي تعددي يحكمه الدستور، وفيه حكومة مركزية منتخبة حسب أحكام الدستور، وحكومة محلية منتخبة أيضاً تدير شؤون ذلك القطر. والقوات المسلحة تابعة حصراً للحكومة المركزية دون منازع ومهمتها حصراً هي الدفاع عن أمن الأمة وسلامة الوطن ووحدة أرضه.

وفي ظل دولة الوحدة تنتهي المشاكل الطائفية، فلا يعود هناك أي مجال لهذه الطائفة لتطغى على الطائفة الأخرى، ولا لهذه الطائفة أن تحصل على امتيازات غير مشروعة. إن الصراع الطائفي في أغلب الحالات يخلقه السياسيون المحترفون ويؤججونه تحقيقاً لمصالح ذاتية لهم، مستخدمين الطائفية وسيلة لذلك، وفي ظل دولة موحدة قوية تتضاءل مثل هذه الإمكانية. وفي ظل الوحدة يصبح من اليسير حل مشاكل الحدود مع الدول المجاورة من دون أن يطمع أحد بتحقيق مكاسب على حساب هذا القطر العربي أو ذاك، كما هو الحال الآن في ظل وضع الضعف والتجزئة. وبعبارة أخرى، إن فرص الهزّات الداخلية والخارجية تتضاءل عندما تتّحد جميع الأقطار العربية في دولة واحدة قوية لأن الهزّات مبعثها في الغالب حالة الضعف، وما يخلقه من أمل عند هذه الفئة أو تلك أو عند هذا الجار أو ذاك بتحقيق مكسب على حساب الآخرين.

إن الاستقرار أيّها السائل المستوضح الكريم كلمة تقال، إلا أنها ذات مغزى كبير وذات أهمية عظيمة للتقدم. الاستقرار يعني تراكم الخبرة وتراكم المعرفة، وهو يعني استمرار المشاريع التي يبدأ العمل بها الآن من دون أن تتوقف أو تنقطع. وهو يعني الانسجام والخط الصاعد الخالي من التعرجات الحادة. إنه يعني الاطمئنان وراحة البال والثقة بالمستقبل والقدرة على التخطيط والشعور بالأمان، وكل ذلك يشجّع على بذل أقصى الجهود، ويبعث على النشاط والعمل الجاد، ويشجع على المبادرة والابتكار والإبداع في كل شيء وفي شتى المجالات. إنه يشجع الاستثمار بشتى مجالاته الزراعية والصناعية والعمرانية لأن الاستثمار في المشاريع طويلة الأمد يتطلّب حداً أدنى من الثقة بأن مصادر المواد الخام ستبقى موجودة تتدفق من دون انقطاع، وأن السوق سيبقى مفتوحاً لتصريف المنتج، وأن المصارف ستبقى عاملة تموّل وتقبض وتمارس عملها من دون أن تغلق، وأن وسائط النقل ستبقى تعمل كالمعتاد وأن مصادر الطاقة ستكون متوفرة من دون

انقطاع، وهكذا بالنسبة إلى جميع ما هو ضروري لنجاح المشروع.

الاستقرار أيها السائل المستوضح الكريم ضروري لعمل أجهزة الدولة وفي المجالات كافة، فالأشخاص الذين في دور التدريب سيتخرّجون من دون مانع، والموجودون الآن سيستمرون في عملهم براحة وهدوء، والمشاريع ستنفّذ كما خُطّط لها من دون هزّة تؤدي إلى التوقف. والبحث العلمي يحتاج إلى الاستقرار، وخدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات والصيانة والخدمات البلدية تحتاج إلى الاستقرار. وكل شيء يحتاج إلى الاستقرار من أجل أن يزدهر.

الأفراد المواطنون أيها السائل المستوضح الكريم لا يمكن أن يقوموا بواجباتهم كما يرام ولا يتمكنون من الإسهام الحي النشيط في خدمة وطنهم وتنمية اقتصادهم من دون استقرار.

القطاع الخاص هو أكثر ما يكون حسّاساً لمسألة الاستقرار والاطمئنان للمستقبل والثقة بالسلامة والشعور بالأمان. ففي أصغر الأمور وأكبرها، ومن الفرد صعوداً إلى الحكومة، الكل يحتاج إلى الاطمئنان والاستقرار. الاستقرار هو ثمرة مهمة من ثمرات الوحدة وهو ما نفتقده الآن كما دلّت على ذلك تجربة الأقطار العربية في مرحلة ما بعد استقلالها. في ظل دولة الوحدة وبمرور الوقت يتكوّن الشعور بالاطمئنان ويتحقق الاستقرار النهائي بأن مؤسسات المجتمع مستمرة في عملها بهدوء، وإن التغيير يحصل بطريقة انسيابية هادئة خالية من الانكسارات الحادة ومن العنف واستخدام القوة، بل يجري كل ذلك بانسجام وهدوء وضمن القانون الذي يحفظ للجميع حقوقهم ويوفر للجميع الطمأنينة والعدالة.

قد يقال أيها السائل المستوضح الكريم إن عدم الاستقرار الحالي سيستمر في ظل الوحدة، أو حتى يمكن أن يقال إن عدم الاستقرار سيزداد في ظل الوحدة بسبب الصراع المحتمل من أجل النزعات القطرية ومطامع السياسيين المحليين. إن قدراً معيناً من ذلك قد يحدث في البداية شأنه شأن أي تغيير جذري يحدث في المجتمع، وتحقيق الوحدة الشاملة تغيير جذري في الوضع إلا أنه سرعان ما يزول وتتوازن الأمور ويجد جميع من في نفوسهم مطامع أو أحقاد أو نعرات من السياسيين المحليين أو غيرهم أن هذا الطريق مسدود وأن طريق التقدم في المجتمع مفتوح في مسالك أخرى شرعية وبنّاءة، وعليهم أن يتحولوا إليها بدلاً من مواجهة الأمة وتحمل مسؤولية إلحاق الضرر بأعز أمانيها القومية ألا وهي الوحدة. لذلك وبعد مرور المرحلة الأولى المتسمة بالتململ الضار عند بعض أصحاب النفوس الضعيفة التي يحركها الشر، وبعد أن يحقق المجتمع الجديد الانسجام ويدب الهدوء

في المجتمع وتسري الراحة في مفاصله وتبدأ المؤسسات تعمل بصورة انسيابية منسجمة، وتبدأ الثقة تُبنى بالتدريج بالوضع الجديد وترسخ به القناعة، ويأخذ المجتمع بالتحول، فيدب فيه الرضى وهو يرى مزايا الوضع الوحدوي ويجني ثماره يوماً بعد يوم، فيهدأ ويطمئن ويرتاح ويتفاءل. وعندها تتصاعد وتيرة النشاط والعمل والإبداع، فيؤدي كل ذلك إلى المزيد من النشاط والعمل والإبداع. وهكذا وبشكل حلزوني يزداد المجتمع رسوخاً ويتأسس الاستقرار على قاعدة صلبة راسخة.

٢٥ ـ ما علاقة التقدم بالوحدة؟

بقي أن نتناول موضوع **التقدم** أيها السائل المستوضح الكريم، فقد جاء ذلك في التفاؤل الذي طرحته في صدد موضوع الوحدة. نعم، **الوحدة باعث كبير للتقدم، فكيف يكون ذلك؟** أيها السائل المستوضح الكريم إن الوحدة لا تتحقق إلا على أنقاض التجزئة. ويعني ذلك إحداث تغيير جذري في أوضاع المجتمع العربي. إن التجزئة وضع قائم وموجود، له قوانينه ونظمه ومؤسساته ويعمل في تلك المؤسسات عدد من المواطنين بشتى الاختصاصات، وفي مختلف المستويات والمسؤوليات. وعندما نقول بالوحدة نعني زوال هذا الوضع وإحلال وضع جديد في مكانه هو وضع الوحدة الذي لا بد له من قوانين وأنظمة جديدة، ولا بد له من مؤسسات جديدة، وفي كثير من الحالات لا بد له من أشخاص جدد. إنه وضع جديد يراد له أن يحل محل الوضع القديم. وتلك عملية تقديم وتجديد جذرية في المجتمع. إن عملية التوحيد هي في حقيقتها عملية تغيير جذري في الأوضاع العربية الموجودة.

ولا أظنك أيها السائل المستوضح الكريم لا تعرف أن وضع التجزئة قد مرّ عليه بعض الوقت، وساعده ذلك على مدّ بعض الجذور، فتكونّت حوله بعض المصالح ونسجت له بعض العادات وطرق التفكير وعادات العمل. إن ذلك من طبيعة الأشياء، فكل وضع مهما كان فاسداً أو غير فاسد لا بد من أن تتكيف له أوضاع المجتمع بمرور الوقت. إن عملية التكيف هذه تحصل بدرجة أو بأخرى، سواء أكان النظام صالحاً أم غير صالح. ومن كل ذلك أريد أن أقول إن عملية تحقيق الوحدة تنطوي أساساً على إحداث تغيير جذري في هذه الأوضاع، أي تغيير الوضع الذي تكيّف نوعاً ما مع التجزئة. وتلك بحد ذاتها عملية تقدم من دون شك. إنها تفكيك وضع موجود من أجل تكوين وضع جديد مختلف عنه. فالوحدة تنطوي في جوهرها على فعل تقدمي إذا ما عرفنا التقدم بأنه انتقال

المجتمع من وضع إلى وضع آخر أفضل منه وأعلى منه في سلّم الرقي.

ولكن منبع التقدم لا يقتصر على هذه الخاصية النابعة من صميم تحقيق الوحدة، بل هناك عامل تقدمي آخر هو أن الحركة الوحدوية تقدمية في الأساس، بمعنى أنها تؤمن بتجديد المجتمع العربي والانسجام مع روح العصر في المجالات كافة. ويعني ذلك أن حركة القومية العربية هي حركة عصرية وليست حركة سلفية، فهي منسجمة مع تقدم البشرية الذي حققته في مختلف المجالات، الذي هو ملك جميع الأمم وليس حكراً على أمة أو أمم معينة. إن هذه الصفة التقدمية هي الفارق الجوهري للقومية العربية عن الاتجاهات السلفية الرافضة جوهر العصر الحديث، التي ترى أن النهضة تتحقق فقط عن طريق بعث الماضي والتمسك به بحذافيره وبصورة حرفية. القومية العربية على عكس ذلك تؤمن بالتطور، وترى ضرورة الانسجام مع روح العصر، والأخذ بما حققته البشرية من تقدم في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية والثقافية بما لا يتناقض مع تراث الأمة ولا يتعارض مع شخصيتها المستقلة ومبادئها. إن ذلك صفة تقدمية مضافة ومهمة في حركة الوحدة العربية تجعلها مع التقدم في المجالات كافة.

ولكن السائل المستوضح الكريم قال محاوراً: نعم، تلك هي منابع التقدمية للوحدة العربية، أي مصادر الصفة التقدمية فيها، وإنني أفهمها، ولكنني أريد مزيداً من الإيضاح (وأنت التي سميتني بالمستوضح) عن مكنون عبارة التقدم. أريد أن أفهم ما يدخل في هذه العبارة من أشياء. قلت له: نعم، فطلبك مقبول.

التقدم، أيها السائل المستوضح الكريم يعني الانتقال من وضع إلى وضع أعلى وأفضل منه. ويعني ذلك أمرين أساسيين:

الأول، هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم التحديث، أي تحويل الموجود الذي هو دون الحديث في سلم الرقي إلى مستوى الحديث، وهذا هو معنى مماشاة العصر والروح العصرية. وأظن أنك تتفق معي أيها السائل المستوضح الكريم أن الكثير من أوضاعنا وفي مختلف المجالات متخلف عما هو موجود في عصرنا الراهن. إن الأقطار العربية، مع تفاوت في الدرجة، متخلّفة عموماً عن العصر الحديث. والتحديث يعني إدخال التطورات التي حدثت في مختلف المجالات الاقتصادية من زراعة وصناعة ونقل وتجارة ومواصلات، وفي مجالات الصحة والتعليم والبناء والعمران والحياة الاجتماعية. وفي هذا المجال لا بد من التنويه تفادياً لسوء الفهم الذي ربما ينتج من الإطلاق، هو أن المقصود بذلك ليس تبديل كل شيء موجود عندنا، فهناك أمور مختلف على كونها تقدمية في ذات البلدان

التي تسمى متقدمة، كما توجد هناك أمور في تلك البلدان هي من وجهة نظرنا تمثل رجوعاً إلى الوراء. إن جميع هذه الأمور لا ينبغي نسخها والأخذ بها. المقصود هو الأخذ بوسائل التقدم وطرق الإنتاج الحديثة وما مجمع عليه على أنه متقدم وحسب اختيارنا. وبعبارة أخرى، التحديث يعني الانتقال من وضع ما قبل الوضع الحديث إلى الوضع الحديث.

ولكن عملية التقدم يجب ألا تقتصر على ذلك بل تتعداها إلى ما هو أبعد، فنحن أمة عظيمة وذات إمكانات وحضارات عريقة، فلا يليق بنا أبداً أن نكتفي بما هو موجود مما أنتجته الأمم الأخرى بل علينا أن نسعى إلى التقدم، والأبعد من ذلك، فنسهم نحن بقسط من التقدم الذي تستفيد منه الأمم الأخرى، وهكذا كان شأن أمتنا في الماضي. ويعني ذلك أن نسعى إلى استخدام طاقاتنا الذاتية وإمكاناتنا في الإبداع إلى جانب ما توصلت إليه الأمم الأخرى حتى الآن ونؤسس عليه، والانطلاق منه في سبيل إضافة جديدة إلى حضارة العالم، وهذا هو الأمر **الثاني**. إذاً، فالمقصود بالتقدم هو هذا البعد الذي يجمع التحديث مع الإسهام الخاص بالتقدم الحضاري.

❋ ❋ ❋

أيها السائل المستوضح الكريم إن حركة الوحدة العربية حركة حيّة، وهي تناضل من أجل تغيير الوضع الراهن إلى وضع الوحدة، وعندما تسعى إلى رفع المجتمع العربي إلى درجة أعلى في سلم الرقي تكتسب روحاً تقدمية قوية تشحذ الهمم وتؤسس مبدأ الإقبال على التقدم والتعلق بكل ما يدفع إلى الأمام. وهي عندما تقبل على الحديث مما توصل إليه العالم تزداد شحنة تقدمية جديدة، وهي عندما تتجه بدافع الثقة بالنفس إلى فهم التراث واستلهام مبادئ الماضي وروحه الإيجابية تزداد روح التقدم فيها قوة على قوة. وهكذا تكون حركة الوحدة حركة مشحونة بروح تقدمية واندفاع قوي نحو الأفضل وتفضيل حاسم لما هو أرقى. إن هذه الروح التي تتضافر عوامل كثيرة في تكوينها، وتمدّها بدفعات متتالية من الحماسة والقوة بمرور الوقت، هي الروح التي تطبع وضع الوحدة الجديد الذي يتسم برمته بروح التقدم وحب التقدم والسعي المتواصل إلى تحقيق التقدم. إن حركة الوحدة العربية لا يمكن إلا أن تكون تقدمية تتناول الأوضاع من جذورها لتحدث فيها تغييراً جذرياً نحو الأفضل والأحسن والأرقى والأكثر فائدة للإنسان المواطن. إن هذه الروح التقدمية هي التي ستقلب الأوضاع الراكدة الحالية وتقضي

على الجمود، وهي التي ستبعث في نفس كل فرد حمّى التجديد والرغبة الملحة القوية لبناء مجتمع جديد من جميع الوجوه، مجتمع يكون فيه الفرد مواطناً متحركاً تواقاً للعمل محباً لبذل الجهود مقداماً متفائلاً، يكدح ذهنه وجسمه من أجل إحلال الجديد الجيد مكان القديم المتخلف.

وهكذا سرعان ما يتحول المجتمع، كل المجتمع، إلى وضع متحرك يسوده النشاط والعمل والحركة وتفتح الذهن واتقاد التفكير، متفاعلاً ومتصلاً بالعالم وبالتراث، معتزاً بروح الأمة وماضيها وشخصيتها المستقلة، ومحترماً للغير ومتفاعلاً مع الأمم الأخرى والعالم الخارجي، ساعياً من أجل الرفاهية والتقدم لنفسه وللآخرين، مستفيداً مما عند الآخرين، وعاملاً في الوقت نفسه من أجل إسهام جديد من عنده لإفادتهم. كل ذلك يجري بروح الود والتفاهم والانسجام والقانون والتوازن والنضج وبعد النظر والتسامح. عندها ستجد أيها السائل المستوضح الكريم أن روح التقدم تسري في كل مكان، وتجدها في كل فرد وفي كل مؤسسة وفي أصغر الأمور وفي أكبرها. الكل يعمل من أجل التقدم، وهكذا تكون الوحدة العربية هي مبعث التقدمية وخالقتها، وهي التي بعد أن تخلقها تقويها وتديمها. والهدف هو سد الفجوة بيننا وبين الأمم المتقدمة، وعبور ذلك إلى ما هو أبعد وأعلى، وهو الإسهام الجديد في حضارة العالم وتقديم شيء إضافي جديد.

وتلاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن القومية العربية لا تستمد تقدميتها من اعتناق نظرية أخرى بل هي نابعة من ذاتها، أي، وكما أوضحنا، من كونها في الأساس تعمل على تغيير أوضاع متخلفة هي أوضاع التجزئة إلى وضع أعلى وأرقى وأفضل وأكثر فائدة وأسمى، هو وضع التوحيد. ومن خلال هذه العملية الجذرية الشاقة تكتسب روحاً تقدمية عالية. وهي من خلال عملية البناء الجديد والاتصال بالعالم والإقبال على العصر تزداد تقدميتها قوة وتكتسب دفعة جديدة من الزخم وروح الاندفاع. وهكذا تكون تقدمية الوحدة العربية ذاتها نابعة من ذاتها، وليست مكتسبة ولا غريبة، ولا تتطلب الأخذ بنظرية أخرى أو دفع أي ثمن أو قبول أي شروط أخرى يفرضها الأخذ بتلك النظرية، كما هو الحال في الماركسية مثلاً.

القومية بحد ذاتها هي الدافع، ومنها تنبع النزعة إلى التقدم. والمقصود بذلك على وجه التحديد هو أن الثقة بالنفس والاعتزاز بالماضي والرغبة في تعويض ما فات والسعي إلى اللحاق بركب التقدم في العالم وروح المنافسة في مجال التحضير، والعمل من أجل الإسهام في حضارة العالم، كلها أمور ترافق حياة الأمة الموحدة وانبعاث الروح القومية. لذلك يكون التقدم نتيجة عملية لهذا الموقف الروحي

والشعور الذي يعمّ الأمة عندما تنهض وتتوحد. ويلاحظ ذلك بدرجة أعلى على الأمم بعد أن تستقل حيث تكون مرحلة ما بعد الاستقلال جديدة في حياتها، وتتسم بالتفاؤل والرغبة الملحة في البناء والتقدم. كما سيحصل ذلك وبشكل أكثر وضوحاً وأوسع نطاقاً عندما تتوحد أمتنا بعد كل الذي حصل، وبعد تلك النكبات ومرحلة التراجع والتجزئة. عندما تتوحد أمتنا وتخرج إلى العالم بدولة جديدة واحدة بهذا الحجم والقوة والاتساع، وبهذا التاريخ والماضي وبهذا النضال المستمر في الحاضر، أقول: عندما يحصل ذلك، سترى أيها السائل المستوضح الكريم أي روح متفائلة ستعمّ، وأي اندفاع للبناء والتقدم ستشهد، وأي حماسة سترى تشعل النفوس وتذكي العزائم، وتشحذ الهمم من أجل تجديد مرافق الحياة وإحلال الجديد الأحسن مكان القديم المتخلّف، وسيكون شاملاً عاماً من أصغر الأمور إلى أكبرها، وعلى نطاق الفرد وعلى نطاق الأمة. سترى أيها السائل المستوضح الكريم الأمة وهي تعمل ليلاً ونهاراً كخلية النحل في اتجاه التقدم وبناء المستقبل، وعندها يحصل ذلك الانقلاب الروحي وتتفجر القوة الكامنة المكبوتة في مجالات البناء والإعمار والتجديد والتقدم كافة، وسيكون بمقدور كل فرد أن يعتصر من نفسه أضعافاً مضاعفة من القوة والنشاط والقدرة على العمل المضني والإبداع والابتكار، وسيجد كل فرد نفسه وقد أصبح إنساناً آخر كله قوة ونشاط وتفتح وعمل من أجل التقدم. إن مثل ذلك لا يحصل أيها السائل المستوضح الكريم إلا عندما تدب في الأمة الحماسة القومية النابعة من الأعماق، وعندما تهزها مشاعر الأهمية والثقة بالنفس والاعتزاز بالمكانة وتقدير الماضي والتفاؤل بالمستقبل. إنها الحرارة والحماسة التي لا يوجدها إلا الشعور القومي، الشعور بالانتماء إلى أمة عظيمة ناهضة. حقاً إن القومية هي منبع التقدم. فهل أوضحت لك الآن أيها السائل المستوضح الكريم المقصود بالقوة والاستقرار والتقدم في مجتمع الوحدة؟ قال: نعم، الأمور واضحة الآن. قلت: والحمد لله على ذلك.

٢٦ ـ ما الفرق وما التشابه بين القومية والوطنية؟

ثم قال السائل المستوضح الكريم: إنك على ما أظن ترغب في إكمال الشرح، وتحب الزيادة في التوضيح، فإن كنت كذلك، فهل عندك المزيد مما تريد أن تقوله مما لم يخطر على بالي بعد؟ قلت: ربما هناك مفاهيم وتعبيرات غالباً ما ترد مقرونة بالحديث عن القومية. وقد يساعد شرح تلك المفاهيم على إحاطة الموضوع من جميع جوانبه. قال: بارك الله ذلك المسعى، فإني مستمع لما تقول.

قلت: أيها السائل المستوضح الكريم، ألم يخطر على بالك ضرورة توضيح

الفرق أو التشابه بين القومية والوطنية؟ قال: كلا، وهل لديك ما تقوله عن ذلك؟ قلت له: القومية مشتقة من القوم، أي الأمة، وهي بهذا المعنى تعني حب القوم، أي حب الأمة. أما الوطنية فلغوياً مأخوذة من الوطن، أي الأرض، وهي بهذا المعنى تعني حب الأرض. وهنا لا يمكن تصور وجود اختلاف أو تناقض، فالعربي الذي يحب أمته لا يمكن إلا أن يحب وطن تلك الأمة، كما إن الذي يحب وطنه لا يمكن إلا أن يحب الأمة التي تسكن ذلك الوطن. وبهذا المعنى تتطابق القومية مع الوطنية. الشيء الآخر الذي يمكن أن يقال عن الموضوع هو أنه في حالة التجزئة التي تعيشها أمتنا في الوقت الحاضر ربما كان هناك فرق، فالقومية تعني الأمة بكاملها، في حين أن الوطنية تنصرف إلى القطر الواحد، فعندما يقال إن فلاناً قومي، فالمقصود هو أنه معني بالأمة العربية من الخليج إلى المحيط، وعندما يقال إن فلاناً وطني، فالمقصود هو القطر الذي ينتمي إليه. وفي التاريخ الحديث للوطن العربي اقترنت العبارتان بهذين المفهومين. وعلى ذلك فعندما تتحد الأمة وتزول التجزئة يزول هذا الفرق بين القومية والوطنية فتتطابق العبارتان.

ومن أجل المزيد من الإيضاح لا بد من التنويه بأنه في ظل التجزئة هناك فرق بين معنى القومية ومعنى الوطنية، ولكن ذلك لا يعني وجود تناقض، فالفرق واضح، كما أظن، بين وجود فرق وبين وجود تناقض، إذ بالرغم من أن مفهوم القومية لا يتطابق مع مفهوم الوطنية كما هو دارج الآن في ظل وضع التجزئة إلا أنه لا يوجد تعارض، فالقومي لا يمكن إلا أن يكون وطنياً بمعنى حب القطر الذي يعيش فيه. كما إن الوطني لا يشترط أن يكون معادياً للأمة العربية. صحيح هناك بعض أصحاب النزعات القطرية ممن يعادون الوحدة العربية إلا أن ذلك ليس شرطاً ملازماً للوطنية، أي من يحب القطر الذي يعيش فيه. وأخيراً، من المفيد أيضاً الإشارة إلى أن مفهوم القومية أكثر أصالة واتصالاً بالحياة، لأنه يتجه نحو الإنسان ويهتم بالأمة، في حين أن مفهوم الوطنية يتجه إلى شيء جامد هو الأرض.

وإن كنت مهتماً أيها السائل المستوضح الكريم بالإحاطة، فبودي أن أنقل إليك أنني عندما كنت طالباً في الجامعة في بيروت في أوائل الخمسينيات نشب نزاع بيننا، نحن الطلاب القوميين وإدارة الجامعة حول تفسير المادة الموجودة في دستور جمعية العروة الوثقى، وهي الجمعية التي كانت تضم الطلبة القوميين، إذ كانت المادة تنص على أن هدف الجمعية هو تنمية الروح الوطنية الحق، وكان تفسير إدارة الجامعة لتنمية الروح الوطنية الحق هو الاهتمام بالأمور غير السياسية كمكافحة الأمية ومساعدة المحتاجين والقيام بالنشاط الفني والأدبي.. إلخ، في حين كان تفسيرنا هذه العبارة هو الاهتمام بالقضايا القومية مما يقع في مجال العمل

السياسي. وهكذا ترى أيها السائل المستوضح الكريم أنه لم يكن هناك فرق في تفكير القوميين بين الوطنية والقومية لأن الوطن في تفكير القومي لا يعني القطر بل الوطن العربي الكبير.

٢٧ ـ ما علاقة القومية بالإنسانية والعالمية؟

وإزاء ذلك انتعش السائل المستوضح الكريم، وانفرجت أساريره، وتنشط تفكيره، فبادرني هو بالاستفهام قائلاً: وما علاقة القومية بالإنسانية وبالعالمية، وهي عبارات غالباً ما نشهد ترددها في الوسط المثقف؟ قلت: نعم، هذا صحيح.

أيها السائل المستوضح الكريم، القومية التي نؤمن بها إنسانية بالمعنى الصحيح للإنسانية، أي الاهتمام بالإنسان وجعله يعيش حياة سعيدة منتجة. القومية كما سبقت الإشارة إليه تؤمّن للإنسان العربي مجتمعاً يتّسم بالقوة والاستقرار والتقدم حيث تتحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة ويرتفع بسببها مستوى المعيشة، ويتمكن المواطن من الحصول على الحد الأدنى اللائق من الحياة الكريمة، ويتمتع بمزايا التقدم التقني والعلمي والاختراعات الحديثة ونتاج الحضارة في الميادين كافة. كما إنها تحقق العدالة في توزيع الثروة، وتتناقص الفوارق بين الطبقات، ويقام العدل والإنصاف بين القوي والضعيف والغني والفقير، وذلك لأن للإنسان المواطن قيمة عليا يهتم بها المجتمع وترعاها الدولة. وفي ظل الوحدة يتحقق الاستقرار الذي هو أساس الاستمرارية والهدوء وسيادة القانون والاطمئنان للمستقبل والقدرة على معرفة ما سيأتي، والتنبؤ بالقادم من الأمور، ويساعد كل ذلك على الراحة النفسية والأمان. وفي ظل الوحدة يندفع المجتمع في طريق التقدم والتجديد والبناء من أجل ردم الهوة بينه وبين العالم المتقدم، ومن ثم الإسهام في حضارة العالم بشيء جديد يفيد البشرية جمعاء. في ظل هذه الظروف، أيها السائل المستوضح الكريم يتحقق للإنسان العربي وضع مادي وروحي ملائم ومتفتح ومتحرر من قيود الحاجة يتسم بالراحة النفسية والإنتاجية والفرح والتفاؤل والاطمئنان للمستقبل. وفي ظل كل ذلك تتهيأ أفضل الظروف للإنسان للإنتاج والإبداع في شتى ميادين الحياة، وبذلك يستطيع أن يحقق كل ما في نفسه من قدرات وطموحات إنسانية مشروعة في ظل الصحة الجسمية والنفسية والتفاؤل وتهيؤ وسائل العمل والإنتاج والتمتع بمباهج الحياة. إن مثل هذه الأوضاع المتسمة بالسعادة والإنتاجية هي أفضل الظروف لتحقيق إنسانية الإنسان، وبذلك يكون المجتمع القومي هو الأفضل لازدهار الإنسانية، أي تحقيق إنسانية الإنسان.

وهكذا ينمو في الإنسان العربي حب الآخرين وروح التعاون مع الأمم

الأخرى واحترامها وتقدير أوضاعها وتقديم المساعدة الممكنة من أجل تحسين أحوالها. وهكذا تكون النظرة الإنسانية المتفتحة بين أفراد المجتمع العربي هي التي تسم العلاقة بينهم وبين الأمم الأخرى، وتلك هي الإنسانية القومية.

* * *

أما العالمية، أيها السائل المستوضح الكريم، فهي إن كانت تعني الاهتمام بشؤون العالم من قِبَل الأمة العربية، أي الإسهام في التعاون الدولي وأخذ موقف إيجابي من القضايا ذات الصفة المشتركة والإسهام النشيط في منظمة هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وأخذ موقف مؤيد لحركات التحرر في العالم ومساندة الشعوب المضطهدة ومقاومة التمييز العنصري ومقاومة الاستعمار والاستغلال أينما وجد في العالم، فذلك أمر مقبول جداً، ونؤيده نحن كقوميين، لأنه نابع من صميم نظرتنا الإنسانية. أما إذا كانت العالمية تعني تكوين دولة عالمية تذوب فيها الحدود القومية على غرار ما تخيلته الماركسية، أو ما تتخيله اتجاهات دينية أخرى فهي أمر غير مقبول لأنه تصور خيالي ومضرّ بمصلحة جميع الأمم ومبدد الجهود وغير قابل التحقيق. إن العالم مكوّن من أمم مستقلة متعاونة في ما بينها وليس من أفراد. إن فكرة الدولة العالمية فكرة لا يمكن تصنيفها إلا في عداد الخيال الفكري غير القابل للتحقيق، والمضر في أساسه ومراميه. القومية لا تتلاءم مع هذا المفهوم للعالمية.

ومن الجدير بالذكر أيها السائل المستوضح الكريم أن فكرة العالمية بهذا المعنى غالباً ما كانت من مطامع الراغبين بالسيطرة على العالم عن طريق القوة والاستعمار، وقد تكرر ذلك مراراً في التاريخ وكانت نتائجه مفعمة بالدمار وسفك الدماء والآلام والمظالم التي راح ضحيتها بشر كثيرون، وبُددت فيها الثروة، وحل من جرائها الدمار والتخريب، كما هو معروف في حقب التاريخ. إن هذا النوع من العالمية كان دوماً الستار الذي تختفي تحته نزعات الاستعمار والشر والأنانية والاستغلال ومشاعر الغطرسة وشهوة الحكم والأحلام الشريرة للفاتحين الطغاة.

٢٨ ـ ما علاقة القومية بالتقدمية والرجعية؟

وقد شعرت أن علامات الارتياح بدأت تظهر على محيّا السائل المستوضح الكريم، وابتسم راضياً، وقال: نعم، إن هذا المفهوم للعالمية لا يمكن تحققه إلا بالقوة، وإن تحقق فإلى حين، إذ سرعان ما ستقاومه الأمم المغلوبة على أمرها، ويكون مصيره الحتمي الزوال تحت نضال الشعوب والأمم المتعلقة باستقلالها وحريتها والدفاع عن شخصيتها وتراثها وحياتها التي تريد. إلا أنه بجانب ذلك

قال: وما هي بنظرك علاقة القومية بالتقدمية والرجعية، أو بعبارة أخرى، ما مفهوم التقدمية ومفهوم الرجعية عندكم أنتم المنادون بالقومية العربية؟ فأجبته: إنك أيها السائل المستوضح الكريم تتذكر أنني شرحت معنى التقدم النابع من صميم الروح القومية، المقترن بوضع الوحدة، أليس كذلك؟ قال: نعم، أعرف ذلك، فقد سبق أن شرحته قبل قليل. التقدمية تعني الرغبة والعمل من أجل التقدم بكل ما ينطوي عليه من تجديد وتحديث، وما يتبعه من خلق وإبداع جديد يقدم لحضارة البشرية إسهاماً جديداً من قِبَل الأمة العربية.

التقدمية تعني في مجال العلاقات الخارجية مع الأمم الأخرى تلك النظرة الإنسانية التي سبقت الإشارة إليها، أي التعاون والإسهام في النشاط المشترك مع الدول الأخرى والانفتاح على العالم الخارجي، كما تعني مساعدة الشعوب المضطهدة وتقديم العون لحركات التحرر ومقاومة الظلم والاستعمار والتمييز العنصري والاضطهاد أينما وجد في العالم، والوقوف مع كل ما هو خير وتقدم وحرية للشعوب الأخرى. هذه هي التقدمية بنظرنا في الداخل والخارج، فهل أصبح ذلك مفهوماً؟ قال السائل المستوضح الكريم: نعم، مشيراً بالإيجاب.

أما الرجعية فمفهوم يتعلق بالرجوع إلى الوراء، والرجوع إلى الوراء يعني شيئين: **الأول،** هو المحافظة على ما هو موجود حتى لو كان متخلّفاً عن روح العصر، ولذلك فالعبارة الأكثر ملاءمة ليس الرجعية بل المحافظة، فيقال عن الشخص الذي يتمسك بالموجود المتخلّف محافظاً، وليس رجعياً. وإن جاز استعمال عبارة الرجعية في مثل هذا الحال فهو لأنه يعني التمسك بما أصبح في الخلف بالنسبة إلى ما حققه العصر الحديث في تلك الناحية، الأمر الذي يجعله متخلّفاً. والرجعية قد تعني الرجوع إلى الماضي المتخلف وإن لم يكن موجوداً الآن، فعندما ينادي فرد أو مجموعة أفراد بإبدال ما هو مطبّق الآن في هذه الناحية أو تلك من حياة المجتمع بما كان مطبّقاً في الماضي ولم يعد الآن لأنه متخلّف تجاوزه المجتمع بما حققه من تقدم، فذلك هو المفهوم الواضح للرجعية. القومية العربية ضد التخلّف بنوعية الموجود حالياً، والذي كان موجوداً في الماضي.

القومية العربية تؤمن بالتطور وترى أن المجتمع البشري في تطور مستمر من خلال السعي المتواصل والنضال الدؤوب من أجل تحسين الحياة وتوسيع سعادة الإنسان عن طريق الإبداع والتغيير المستمر للنظم السائدة في المجتمع والتحسين المستمر لطرق الحياة وأساليبها في المجالات كافة. إن عملية التطور هذا أمر طبع التاريخ البشري منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض وهو عملية مستمرة.

وليس أدل على ذلك ما حققه الإنسان من تطور وتجديد وتبديل خلال العصور، حيث تكون الفارق الكبير بين حياته اليوم وحياته في أول وجوده على سطح الأرض، والعملية مستمرة ما استمرت الحياة. إن الإيمان بالتطور هو المبدأ الجوهري الذي تؤمن به القومية العربية ويطبع تفكيرها بطابع يميزها تماماً عن الأفكار المحافظة والاتجاهات الرجعية.

وهنا أجدني مضطراً أيها السائل المستوضح الكريم أن أجلب انتباهك إلى شيء مهم يتعلق بالموقف من الماضي والتراث وبمجمل ما هو موجود في حياة المجتمع العربي الآن. القومية العربية في مجال التطبيق لا تقبل الحاضر والماضي برمته، وعلى علله، ولا ترفض الحاضر والماضي برمته، بل هي تختار الأفضل فتبقيه، وترفض المتخلّف السيئ فتغيّره، وتحلّ محلّه ما هو جديد وجيد. ويعني ذلك في مجال التطبيق موقفاً انتقائياً. نعم، القومية العربية انتقائية في موقفها من الماضي والحاضر الموجود. ومن دون أن أدخل في موضوع كيف نحدد ما هو متخلف سيئ لنرفضه وما هو جيد لنبقيه، لأن ذلك يذهب بنا خارج حدود موضوعنا، ولأنه قضية معقدة تتعلق بالنظرة والأساس الفكري، مما لسنا في صدده الآن، أقول، ومن دون أن أدخل في هذا المجال: الطريقة الانتقائية هذه هي موقف التوازن والوسط النابعة من المبدأ الأساس الذي ذكرته ألا وهو الإيمان بالتطور. وبعبارات تلخص الموضوع أيها السائل المستوضح الكريم أقول: القومية العربية تقدمية، حسب ما مرّ ذكره من إيضاح، وهي ضد الرجعية والمحافظة وحسب ما مرّ ذكره من إيضاح أيضاً. وهي في كل ذلك تؤمن بالتطور المستمر للمجتمع العربي وللمجتمعات الأخرى في العالم.

٢٩ ـ ما الموقف من الأقليات في مجتمع الوحدة العربية؟

بقي أيها السائل المستوضح الكريم أن أبادر بنفسي لإيضاح قضية أتوقع جداً أن تكون راغباً في الحديث عنها ألا وهي الموقف من الأقليات في مجتمع الوحدة العربية، فقال السائل المستوضح الكريم موافقاً على ما توقعته.

أيها السائل المستوضح الكريم أود أن أبدأ الحديث بالقول إن الوحدة العربية عندما تتحقق سيتم مع تحقيقها بناء مجتمع جديد، والصفة الأولى لهذا المجتمع هو أنه مجتمع مدني قبل كل شيء تنظمه مجموعة قوانين وأنظمة يشرعها المجتمع عن طريق مؤسساته التشريعية، وهي تعتبر إرادة الشعب السلطة العليا في المجتمع، فهي التي تشرّع القوانين وتمارس السيادة في الداخل والخارج من خلال المؤسسات، وبمقتضى الدستور والقوانين والأنظمة التي تضعها تلك الإرادة.

وفي ظل ذلك تكون الرابطة القومية والوطنية هي الرابطة الوحيدة المعترف بها في المجتمع، وهي أساس علاقة الفرد بالدولة المعترف بها في المجتمع، وهي أساس علاقة الفرد بالدولة وبالحكومة. والولاء الوحيد المعترف به هو الولاء للدولة الموحدة وللأمة، ويعني ذلك أن المواطن له حقوق وعليه واجبات تحددها القوانين والأنظمة، فهو يثاب أو يعاقب بناء على تلك القوانين وبمقدار تأديته الواجبات وتمتعه بالحقوق. إن الإخلاص للوطن والأمة وتنفيذ القوانين وتأدية الواجبات التي تنص عليها القوانين هو المعيار الوحيد للتقييم بغض النظر عن كل اعتبار آخر. إن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ويعاملون سواسية بغض النظر عن كل اعتبار، كالجنس واللون والقطر والدين والمذهب والعشيرة، أو أي اعتبار آخر، فليس لأحد أي امتياز إلا بمقدار ما يمتاز به من ولاء وخدمة للصالح العام وتأدية الواجبات وحسب ما تقتضيه القوانين، وليس على أساس آخر. كما لا يضار أي مواطن إلا بمقدار تخلفه في الولاء وخدمة الصالح العام وتأدية الواجبات حسب مقتضى القوانين، وليس على أساس آخر. هذا هو مبدأ المساواة في المواطنة.

في دولة الوحدة أقليات دينية ومذهبية وعرقية وغيرها من الأقليات. إن هذه الأقليات تتمتع تماماً بكامل الحقوق التي يتمتع بها الآخرون، وعليها الواجبات نفسها التي تقع على الآخرين. في دولة الوحدة العربية هناك الأكثرية وهناك الأقليات، وذلك واقع معروف. وفي ظل مبدأ المساواة المذكور (الجميع متساوون أمام القانون). ولكن بالإضافة إلى ذلك، هناك روح الإخاء والاحترام والودّ إزاء الأقليات من حيث مشاعرها الدينية وطقوسها وعاداتها وتراثها وتقاليدها ولغاتها وأديانها ومعتقداتها، لذلك يكون لها كامل الحرية في ممارسة كل ذلك باحترام وتقدير وحرية تامة. ويعني ذلك أن الأمر لا يقتصر على المساواة أمام القانون بل يتعداه إلى الرعاية بكل ما تعنيه هذه العبارة. إن أساس المجتمع هو المواطنة المدنية القائمة على مبدأ الولاء والإخلاص للأمة ومصلحتها القومية العليا، وأساس العلاقة في داخل الدولة بين المواطنين هو التعاون والإخاء والرعاية والاحترام من قبل الأكثرية للأقلية.

وإذا كنت تسأل أيها السائل المستوضح الكريم عن مصادر التشريع للقوانين والأنظمة فأقول: إنها (على الأسس التي مر ذكرها) متعددة وليست منفردة. التشريع عملية انتقائية في مصادرها، فهناك التراث، وهناك ما توصل إليه العصر، وهناك ما يبدعه العقل البشري تحقيقاً لكل ما يخدم التقدم والصالح العام. المهم هو أخذ ما هو صالح من أي مصدر كان.

ألم تلاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن قاعدة المواطنة في المجتمع العربي الجديد تقوم على أساس المساواة أمام القانون، وأن الثواب والعقاب للمواطن يحددهما مدى قربه أو بعده عن الصالح العام، أي مقدار ما يقدمه من خدمة للصالح العام؟ وكما قال الله تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٤]. كذلك، وعلى الصعيد المدني، إن أقربكم بنظر القانون أكثركم خدمة للمصلحة العامة، وبذلك لا يتمتع أحد بامتياز نابع من أي اعتبار آخر غير اعتبار الإخلاص والولاء وخدمة مصلحتها القومية العليا.

* * *

وجلب انتباهي أن السائل المستوضح الكريم كان أحياناً يتململ في أثناء الإجابة عن بعض أسئلته، وكأنه يريد أن يستوضح عن أمر ورد في أثناء الإجابة، فقلت له مبادراً وتحاشياً لاستمرار ذلك الإبهام في ذهنه: هل هناك ما يشغل تفكيرك؟ قال: نعم، أراك تستعمل عبارتين هما القومية والوحدة، واحدة مكان الأخرى، فأراك مثلاً تورد عبارة القومية وأنت تشرح المفاهيم السابقة الذكر، في حين أن موضوعنا هو الوحدة، فهل جاء ذلك مقصوداً أو أنه سهو في استخدام التعبيرات؟ قلت له: إنه ليس سهواً في استخدام العبارات. صحيح أن القومية ليست عبارة مرادفة لكلمة الوحدة، ولكن استخدام الواحدة مكان الأخرى لا يخل بالمعنى. القومية هي الشعور بالانتماء لأمة واحدة، وهذا الشعور يتطلب إحداث تغيير جوهري في حياة الأمة في الوقت الحاضر، وهذا التغيير يتناول وضع التجزئة وتغييره إلى وضع الوحدة. إذاً الوحدة هي الخطوة العملية العامة التي تقتضيها القومية في هذه المرحلة. إنها التعبير العملي عن الشعور القومي في هذه المرحلة الزمنية. وبذلك يكون مجتمع الوحدة هو المجتمع القومي، أي المجتمع الذي تسوده الروح القومية والشعور القومي. أظن أن ذلك يكفي لتوضيح الموضوع وإزالة أي التباس محتمل. قال السائل المستوضح الكريم: هو ذاك.

٣٠ ـ ماذا نعمل بوضع التجزئة؟

نعم لقد قطعنا أشواطاً مهمة في هذه المناقشة المتكوّنة من سؤال وجواب، فحصل شيء من التلاؤم والارتياح بيننا، فأخذت أحاول أن أقرأ ما يدور في نفس ذلك السائل المستوضح الكريم، وأخذ هو يبادر في كشف ما يدور في ذهنه

---

(٤) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

ويتحدث إليّ بشيء من الراحة والاطمئنان، فتمطّى شيئاً في مجلسه، وقال متمتماً: ولكن ماذا نعمل بهذا الوضع: وضع التجزئة؟ إنه الواقع الذي نعيش فيه قانونياً ودولياً. قلت: إنه واقع، هذا صحيح، ولكن ماذا تريد أن تقول بناء على ذلك؟ قال: إنني لا أبرر لأحد ولا ألتمس الأعذار، ولكنني ألاحظ أن المسؤول العربي في دولة من الدول القطرية الموجودة الآن مضطر إلى العمل في نطاق الموجود، وهو الدولة القطرية، فعليه أن يحمي استقلالها ويؤمن مصالحها إزاء الغير، والغير قد يكون دولة عربية أخرى. كما إن حماية مصالح دولته إزاء الأجنبي من غير العرب ربما لا ينسجم مع مصالح قطر عربي آخر، فماذا يفعل؟ هل يضحي بمصلحة الدولة التي يعمل مسؤولاً فيها؟ ماذا ترى؟

قلت له: أيها السائل المستوضح الكريم لنبدأ أولاً من البسيط ونتدرج إلى المعقّد. هل يؤمن هذا المسؤول الذي تتحدث عنه بالوحدة العربية، وهل هو مخلص لها؟ إذا كان الجواب نعم، فمن ذلك نتدرج صعوداً في مناقشة الموضوع.

لنأخذ أولاً موضوع تلاؤم الخطط القطرية مع الخطة القومية. إنني لا أنكر أنه يجب أن تكون للدولة القطرية في وضعها الحاضر خطط للعمل، فهي يجب أن لا تتجمد عن العمل والنشاط انتظاراً لتحقيق الوحدة. كلا، ذلك أمر غير عملي ومضرّ. ولكن الخطط القطرية يمكن أن تُكيّف وأن تُرسم بطريقة لا تتناقض، بل تخدم المصلحة القطرية والمصلحة القومية في الوقت نفسه. إنها مسألة فنية لا يصعب التوصل إليها. إن عملية التلاؤم، أو ما يدعى أحياناً بالتنسيق بين المصلحتين أمر ممكن تماماً لو خلصت النية ولو كان المسؤول عن الخطة القطرية فعلاً قومي الاتجاه ومؤمناً بالوحدة العربية في النهاية، والأمثلة على ذلك ممكنة، فما زال الموضوع فنياً فهو ليس خارج الإمكان.

ولكنك، ربما تقول إن ذلك ليس ممكناً في جميع الحالات، وهو قول صحيح. نعم هناك حالات تكون فيها المصلحة القطرية متناقضة مع المصلحة القومية، أو لنقل بعبارة أخرى، إن مصلحة هذا القطر في هذا الإجراء أو ذاك تلحق ضرراً بقطر أو أقطار عربية أخرى. في مثل هذه الحالة ليس عندي أدنى شك في أن مثل هذا الإجراء يجب ألا يتخذ إطلاقاً، فما يسمّى بالمصلحة القطرية يجب ألا يكون أبداً على حساب قطر أو أقطار عربية أخرى، لسبب بسيط هو أن المصلحة القومية يجب أن تكون دوماً فوق كل مصلحة أخرى. وكيف يكون مثل هذا الإجراء الذي يلحق ضرراً بقطر أو أقطار عربية أخرى في مصلحة القطر الذي يقوم بهذا الإجراء؟ أليست الأقطار الأخرى جزءاً من الأمة؟ إن الذي تجنيه

الأمة في هذا القطر تخسره في الأقطار الأخرى زائداً ما يتركه هذا العمل من آثار سلبية على الرأي العام والشعور العام ومجمل العلاقة بين الأقطار العربية التي يجب أن تكون في أقصى درجات الودّ والتعاون والتفاهم. أما عندما ينطوي الأمر على تفاهم مع دولة أجنبية على حساب دولة أو دول عربية أخرى، فالأمر يكون أفظع وأكثر فداحة، فهو حرامٌ لا يجوز حتى تخيّله في الذهن، ناهيك عن القيام به. إن العلاقة مع الأجنبي يجب أن تخدم دوماً وفي جميع الحالات المصلحة القومية العليا، وليس أي شيء آخر.

أيها السائل المستوضح الكريم أودّ أن أبين لك أن الذهن البشري يميل إلى تكوين القوالب التي يعمل من خلالها، وهي ما يمكن أن يدعى بالعادات الذهنية، فكما إن في السلوك عادات يعمل الإنسان من خلالها، أي كلما عرضت حالة من ذلك النوع يكون تصرف الإنسان من خلال العادة، فيكون جوابه جاهزاً ورد فعله مهيئاً، كذلك الذهن البشري يميل بمرور الوقت إلى تكوين عادات ذهنية، أو ما يمكن أن يسمى عادات التفكير مقابل عادات السلوك. أما عادات التفكير فهي موجودة وإن كنا لا نتناولها عادة في الحديث إلا في البحث النفسي والفلسفي. إن عادات التفكير موجودة وهي التي تكوّن القوالب التي نفكر من خلالها ونصوغ بواسطتها الأجوبة عما يعرض علينا من أفكار. فعندما نجابه بفكرة أو قضية فكرية يحاول الذهن أن يجيب عنها، مستمداً من القالب الجاهز الموقف الجاهز. إن الدولة القطرية قد مرّ عليها بعض الوقت، وأخذ المسؤولون وغير المسؤولين يكوّنون بمرور الوقت قوالب ذهنية هي في الحقيقة الأجوبة الجاهزة عن المواقف والأفكار التي تجابهنا في حياتنا اليومية. وهذه القوالب الذهنية تقدّم لنا أجوبة مستمدة من الواقع الفاسد المتخلّف، وليس من المثل العليا المستقرة في ضمائرنا. فعلى سبيل المثال عندما يكون قطر عربي بحاجة إلى كمية من العملة الصعبة لسد بعض حاجته من استيراد الحبوب وتعرض عليه دولة كبرى تلك المساعدة مقابل أن يتبنى موقفاً يلحق ضرراً بقطر عربي آخر أو بأقطار عربية أخرى، إن هذا المسؤول الذي يواجه بهذا الموقف، إذا لم يكن قائداً يستلهم المثل العليا للأمة فإنه سيفتش عن الجواب في قوالب التفكير الجاهزة المستمدة من واقع التجزئة، فيجيء الجواب أنه من الحكمة أن يتبع المصلحة الآنية للقطر الذي يتولى فيه المسؤولية، ويقبل تلك المساعدة الضارة بالأمة.

إن رئيس مصر السابق فتش في الواقع المحيط به عن حل لقضية الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وللفقر الذي تعانيه البلاد، فلم يجد غير المصالحة مع العدو في كامب ديفيد بدلاً من أن يفتش عن الحل في النضال مع مجموع الأمة للخلاص

النهائي من ذلك الوضع. ولا يخفى أن من يستهويهم هذا النوع من التفكير باستنباط الحلول من الواقع ينعتون تلك القوالب الجاهزة بالحكمة والواقعية.

أيها السائل المستوضح الكريم، إن ذلك ليس بالحكمة أبداً، وليس ببعد النظر إطلاقاً، وهو واقعية بمعنى التفتيش عن حلول للواقع من قيم الواقع، والواقع المتخلف لا يعطي غير حلول متخلفة. إن الحلول لمشاكل الواقع الفاسد يجب ألا تأتي من الواقع الفاسد بل من المثل العليا. إن ذلك ليس واقعية بل استسلاماً للواقع، أي الدوران فيه والغرق في مستنقعه. الواقعية الصحيحة هي ليست ذلك أبداً، فالحلول الجذرية لمشاكل الواقع لا يمكن استخلاصها من الواقع، فالواقع ليس فيه غير التجزئة بكل ما فيها من تخلّف، بل من المثل الأعلى وهو الوحدة. إن مسألة الواقعية واللا واقعية لا تأتي إلا في مجال الاختيار الفني للأساليب وفي بعض الحالات، إذ إن اختيار الأساليب يجب ألا يكون بعيداً جداً عن إمكانات التحقق في ظل الظروف الموجودة، بل يؤخذ بالاعتبار كل ذلك من أجل أن تكون عملية الصعود متدرجة. والذي يريد أن يعرف على وجه الدقة المقصود بهذا النوع من الواقعية التي أقصدها عليه أن يراجع سيرة الرسول الكريم (ﷺ)، ويرى تسلسل الأحداث وكيفية اختياره أساليب النضال. إن الرسول الكريم قد أخفى دعوته بعض الوقت ثم اختار إعلانها وتحدّى قريشاً. ثم اختار الهجرة إلى المدينة، ولكنه تعرض لقوافل قريش وجرّها عن تصميم إلى معركة بدر وانتصر فيها. وفي أُحُد انسحب في الوقت الملائم وعقد صلح الحديبية، إلا أنه فتح مكة بالحرب بعد ذلك، وهكذا. ذلك هو الاختيار النموذجي لأساليب النضال المستمدة من المثل الأعلى وهو انتصار الإسلام وليس من الواقع الفاسد. إلا أنه في بعض الخطوات المحددة فضّل التدرج والانتظار آخذاً الواقع بعين الاعتبار. تلك هي الثورية الواقعية، إن صح التعبير.

وخلاصة القول، أيها السائل المستوضح الكريم، إن ما يحلو لأولئك السياسيين أن يدعوه بالحكمة ليس حكمة إطلاقاً بل هو استسلام للواقع، ولذلك كان ما يقومون به ليس تغييراً نحو الأفضل. إنني لا أنكر أن تلك القوالب الذهنية أصبحت دارجة وأنها اكتسبت عند بعضهم هيبة زائفة واحتراماً ظاهرياً مما أوجد بعض الصعوبة في التخلي عنها. ولكنك تعلم أيها السائل المستوضح الكريم أننا لسنا في صدد أمر اعتيادي أو حديث عابر بل في صدد أخذ موقف من أمور غاية في الأهمية، لذلك لا مجال في ذلك للمجاملة أو مراعاة المألوف. إن هذه العادات الذهنية يجب أن تبدد ويحل محلها التفكير السليم المتّجه نحو الصالح العام والقضية القومية.

إن التفكير الثوري يجب أن تكون له عاداته الخاصة، وأن يخترق القوالب الجاهزة التي كوّنها الذهن الخامل المستسلم للواقع، النابع من محيطه بكل ما فيه من قيم منخفضة وروح هابطة مستسلمة. إن المسؤول صاحب التفكير الثوري مطلوب منه أن يعي هذه المسألة الذهنية ويتحرر منها، فيقول: لا، لمثل هذه الحلول التي ليست من الحكمة بشيء ولا من المصلحة بشيء، بل هي تكريس للواقع الفاسد الذي يجب أن تناضل بلا هوادة لتغييره. وأول خطوة في هذا السبيل هو تغيير تفكيره.

شعرت أن السائل المستوضح الكريم في وضع ذهني جيد، إذ يبدو أن ما قلته قد لامس الرضى في نفسه، ولعله كان ينتظر هذا الجواب، أو أن السؤال كان ملحاً على تفكيره. قال مشاركاً ومضيفاً إلى ما قلته: إن التفريق بين الواقعية بالمعنى الثوري الذي ذكرته والواقعية التي تؤدي للاستسلام للواقع أمر مهم. وأضاف، إن الواقع الفاسد له عادات تفكير علينا أن ننتبه لها. لكل مستوى من الحياة عادات تفكير وقوالب ذهنية تنسجم معه. قلت: نعم. لاحظ، أيها السائل المستوضح الكريم، أن واقعنا الذي نعيش فيه، مهما كان رأينا فيه، فهو واقع موجود مادياً، لذلك وبمرور الوقت لا بد من أن يؤثر بعض الشيء في التفكير ويحاول قولبة التفكير العام بما يتناسب معه. إن ذلك واضح من مراجعة الأمثال الدارجة. إن الأمثال الدارجة بعضها إرث من الماضي الزاهر ونضح من الحياة العربية المجيدة والحضارات المزدهرة السابقة ومن التراث الروحي للإسلام، إلا أن بعضها ليس كذلك، بل هو من صنع الواقع الفاسد نفسه، الأمر الذي يوجب علينا الانتباه والتفريق بين ما توحيه المثل العليا وبين ما يتصل بمرحلة التخلف. خذ أمثلة مثل القائل إن «الهرب ثلثين المراجل» والمثل القائل «امشِ شهراً ولا تعبر نهراً» والمثل القائل «ألف قلبة ولا غلبة»، وغيرها من نضح المرحلة المظلمة بكل ما فيها من تخلّف وتردّد.

* * *

وماذا ترى الآن أيها السائل المستوضح الكريم؟ ألا ترى معي أن وحدة الوطن العربي في دولة واحدة هو المثل الأعلى الذي علينا جميعاً أن نسعى إلى تحقيقه؟ ألا يكفينا ما حصل لنا من نكسات، وما أصابنا من ظلم، وما وقع علينا من عدوان وجور، وما حصل لنا من استغلال، وما نحن فيه من تخلّف، وما يطبع حياتنا من فقر وجهل ومرض، وما نلمسه يومياً من فقدان الأمن والتعرض للاعتداء؟ ألا ترى معي أننا الآن نواجه عدواً لدوداً مصمماً طامعاً لا يتردد في استخدام أي وسيلة من أجل إبادتنا وطردنا من بيوتنا والاستيلاء على أرضنا

ووطننا، ألا وهو الصهيونية والدول الاستعمارية المتحالفة معها؟ ألا ترى بعين اليقين أننا معرّضون لأخطار حقيقية في جميع النواحي: الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والحضارية، بسبب وضع الضعف والتخلّف والتمزّق الذي خلقه وضع التجزئة هذا؟ وأنت أيها السائل المستوضح الكريم، ألا تريد أن يتغير هذا الوضع إلى وضع تتحد فيه أمتنا بكامل أقطارها وبجميع أديانها وطوائفها وطبقاتها وفئاتها وأهوائها في دولة واحدة ذات سيادة تتجمع فيها كل إمكاناتنا المالية والاقتصادية والعلمية والعسكرية، وكل ما نملك من موارد مادية وبشرية تدب فيها روح العمل والإنتاج والإصلاح والتغيير إلى الأحسن، فتتجدد حياتها ويتغير فيها كل ما هو غير صالح إلى ما هو أفضل، فتزدهر الحياة وتتقدم ويزول الفقر والجهل والمرض ويختفي الاستغلال وتتحقق العدالة ويتلاشى الإحباط ويحل محله التفاؤل والأمل والنظر إلى الأمام، فيحل الاعتزاز بالنفس محل القنوط والضعف ويحل الشعور بالكرامة محل المهانة وحياة الذل، وتنمو مواردنا وتعم الرفاهية والوفرة والتنمية، فيشعر الجميع بالقوة والرفعة والأهمية، وتزدهر الحياة المادية والروحية، وتسمو المثل العليا، وتتقدم الأخلاق، ويتحرر الإنسان من قيود الحاجة وجميع أشكال الاضطهاد، وتنمو شجرة الحرية، ويتمتع الجميع بذلك الشعور المنعش اللذيذ بالتحرر من القيود والإقبال على الحياة السعيدة الهانئة؟

ألا تريد أيها السائل المستوضح الكريم أن تسافر حراً متى أردت من السماوة إلى طنجة، ومن السويداء إلى أم درمان من دون قيد أو إجراءات أو عائق؟ تذهب حيثما تريد في هذا الوطن الواسع، تغرس بستاناً أو تفتح متجراً وتنضم إلى عمال مصنع السيارات الجديد أو تفتح عيادة لطب الأطفال، أن تبني بيتاً في صعيد مصر؟ أليس محبباً إليك أيها السائل المستوضح الكريم أن تستمتع بمصايف لبنان صيفاً وتنظر إلى السماء الصافية هناك، أو أن تتدفأ بشمس أسوان شتاء وتتجول في آثار وادي الملوك في الأقصر؟ وفي موسم الحج أو العمرة، ألا تريد أنت وأبوك الشيخ أو والدتك المسنة أن تحج أو تعتمر في أي سنة ومن دون جواز وسمة دخول؟ ألا تستهويك شواطئ المتوسط الساحرة برمالها ومياهها الهادئة في تاجورا في طرابلس الغرب أو حمامات تونس؟ ألا يحب الأدباء والشعراء والفنانون أن يزوروا عواصم الأمة العربية المزدهرة بالنشاط كبيروت وبغداد والقاهرة؟ وأنتم يا من تعملون في التجارة والصناعة والزراعة وسائر النشاطات الاقتصادية، ألا ترغبون في العمل والاستثمار والاستيراد والتصدير وتحويل المال وعقد الصفقات وإنشاء المشاريع من دون قيود أو حدود أو عوائق في طول هذا الوطن الكبير وعرضه؟ أنت أيها السائل المستوضح الكريم، كمواطن، ألا يسعدك أن تشعر أن

أمتك قوية، وأن وطنك مصان محترم بنظر الآخرين، وأنه ذو مكانة بين الأوطان، وأنه ذو إسهام في حضارة العالم يعرفه القاصي والداني ويحترمه الجميع؟ ألا تريد عندما تسأل في بلد آخر من أي البلاد أنت، فتقول ملء الفم وبكل ثقة وتأكد واعتزاز: أنا عربي؟ وعندما يسمع ذلك من سألك يبتسم تقديراً ويهش بوجهك احتراماً لهذه الصفة التي تنتمي إليها: إنك عربي. إنك تريد أن تسمع ذلك لا لأنك شهرت عليه سلاحاً أو وضعت في يده مالاً بل لأنك تنتمي إلى أمة عريقة ذات تاريخ مجيد أسهمت في الماضي بحضارة البشرية وتسهم اليوم بكل ما هو جليل للعالم، وتقدم كل ما تستطيع لمساعدة المحتاج ونصرة المظلوم، غذاؤها وفير وإنتاجها غزير، تمنح ولا تستجدي، قوية مهابة الجانب، شديدة بالحق، قادرة على رد صاع الاعتداء بصاعين إذا دعت الحاجة؟ ألا تريد أيها السائل المستوضح الكريم أن تكون لديك كل هذه المشاعر، وأن تكون من أمة هذه أوصافها وهذه أوضاعها، فتعتدل قامتك وتنظر إلى من يقابلك مباشرة بكامل الثقة والرضى عن النفس، تقول الحق وتنطق بالصدق، يحبك صاحب الخير ويخشاك أخو الشر، يقترب منك الصديق ويبتعد عنك العدو، فتجني ثمار الخير وتتجنب أشواك الشر، فتحفظ المال والشرف والدم من أن يراق ويهدر، فتربح مصلحتك ومصلحة العالم ولا تخسر مصلحتك ولا مصلحة العالم؟ ألا تريد وضعاً كهذا الوضع، وهل هناك ما هو أحسن منه؟ إنك أيها السائل المستوضح الكريم لن تجد أفضل من ذلك مهما سعيت وفتشت في الكتب أو في القارات الخمس.

لقد حاول من قبل ماركس أن يجد حلاً، وتعرف أنت النتيجة لكل ذلك الهرج والمرج. والغرب الرأسمالي كانت ولا تزال له ادعاءات الحل، وأنت ترى الآن بالواقع الملموس تردي أوضاعه، وتعرف لأنك من أبناء ما يسمى بالعالم الثالث مقدار الظلم والطغيان والشر والرذيلة والاستغلال والانحطاط الذي جلبه نظام الرأسمالية ومارسته دول الرأسمالية الغربية على العالم منذ أن بدأت مرحلة الاستعمار شرقاً وغرباً إلى يومنا هذا. وهذا الذي يجري على أرض فلسطين ونشاهده يومياً ليس إلا مثالاً على انحطاط هذا النظام الذي استؤصل منه الضمير بعملية جراحية كما تستأصل المرارة أو الكلية من جسم الإنسان.

الحل هو الذي تقدمه القومية العربية المتحررة لمشاكل الأمة العربية. إنه حلّ ذاتي نابع من صميم الأمة ومستوحى من داخلها. وأرجو أن تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم أننا القوميون المؤمنون بالقومية العربية لم نقل، ولن نقول أبداً أنه حل لمشاكل العالم، فالعالم مكوّن من أمم وعلى كل أمة أن تجد الحل الملائم لمشاكلها بنفسها ومن داخلها وحسب اختيارها، وذلك هو الاحترام الصحيح

لإرادة الآخرين ولشخصية الآخرين. وهذا هو معنى القول إن تجربتنا الخاصة هي للأمة العربية أولاً، ومن أراد أن يستفيد منها فدونه ذلك، ومَن لم يُرد فهو في أتمّ الحرية ليختار ما يشاء. تلك هي المبادئ التي نعمل على أساسها. علينا نحن العرب أن نحقق وحدتنا ونبني مجتمعنا الجديد على أساس التقدم والوحدة والقوة، معتمدين على تراثنا وحاجاتنا، وعلى روح العصر، فنختار كل ما هو صالح من أي مصدر كان في سبيل التقدم والنهضة. لذلك كان صحيحاً جداً أن نطلق على هذه القومية، صفة التقدمية، فهي قومية تقدمية عصرية نابعة ومتصلة بالمثل العليا المستمدة من تراثنا الروحي، فهي مع العدالة والحق والإنصاف واحترام قيمة الإنسان والحرص على حريته والعمل من أجل الرفاهية والتقدم للجميع على قاعدة السلام والوئام في الداخل والخارج.

٣١ ـ ماذا تريد منا نحن الذين نؤمن بالوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: وما تريد منا نحن الذين نؤمن بالوحدة العربية؟ قلت: هناك الكثير مما يمكن أن يقال في ذلك. إننا معشر الوحدويين لسنا في معسكر واحد، ولا نكوّن جبهة واحدة، وذلك أمر يجب أن نعيره الاهتمام الكافي. إننا نؤمن بالوحدة العربية، والوحدة هي الهدف الأعظم للأمة، وهو مثلها الأعلى وحافزها الأكبر وهاجسها الأول، وهي كما تعلم أيها السائل المستوضح الكريم ليست سهلة التحقيق، فهناك العوائق من شتى المصادر والأنواع، لذلك فالجهد يجب أن يكون بمستوى الصعوبة. لننبذ الأوهام والخرافات ولنضع المشاحنات جانباً. لنتحول من مجرد الكلام إلى العمل الجاد، والعمل الجاد أوله التفكير السليم المتجه إلى الجوهر بدلاً من القشور. وأقصد بالخرافات والقشور والكلام الأجوف هو الاهتمام الذي لا مبرر له بالنظريات المختارة من الكتب والاهتمام بالقشور دون الجوهر. وعندها قاطعني السائل المستوضح الكريم بجملة اعتراضية قائلاً: وماذا تريد أن تقول على وجه التحديد؟ قلت له: إن النقطة المهمة هي أن نفتش عن حل لمشاكلنا من داخلنا، وأن نشخص المسألة المركزية ونركّز جهودنا لحلها. قال: ما زلت أرغب في مزيد من التحديد. قلت له: حسناً، هناك أمر أود أن أطرحه عليك، وقد سبق لي أن كتبت عنه، إلا أنني لا أزال أجد في التطرق إليه فائدة. قال: إنني مستمع جيد.

قلت: أيها السائل المستوضح الكريم إنك عندما تقلب كتاباتنا في الشؤون العامة وتتحدث إلى جمهرة المثقفين والعاملين في الحقل العام تجد أننا نعير اهتماماً كبيراً للنظريات. فنحن كما يبدو نحب النظريات ونعشقها، وحتى أن بعضنا

يتصور أن ما نحتاج إليه هو نظرية متكاملة جميلة التناسق يبدو عليها المنطق السليم، تتفوق على النظريات التي يعتنقها المنافسون المتبارون معنا، ويكثر المعجبون بها بالنسبة إلى المعجبين بالنظريات الأخرى. إنني أيها السائل المستوضح الكريم أجد بذلك خطأ كبيراً إذ علينا أن نستنبط الحل من الواقع الحي وليس من النظريات. أقول ذلك ولا أعني إطلاقاً إهمال الاطلاع على النظريات ومعرفتها ودراستها. تمعّن أيها السائل المستوضح الكريم في هذا الوطن العربي الكبير، فماذا تجد؟ إنك إذا أهملت النظريات وحصرت تفكيرك في الموجود الذي يجري أمام ناظريك من يوم إلى يوم، ومن سنة إلى سنة، تجد أن الأمر الكبير هو الأمر البسيط الواضح الصارخ في الدلالة عليه: إنه التجزئة التي أوجدت الضعف الذي يزداد بمرور الوقت، والذي أوجد التخلّف وخلق كل هذا الوضع الرديء الذي أصبح لا يطاق. وبالنظرة المتجهة إلى الجوهر، المعتمدة على بساطة التحليل، تجد من دون عناء أن الحل الأمثل الجذري هو الوحدة، وليس غير الوحدة. نعم، هي الوحدة الشاملة من الخليج إلى المحيط في نطاق دولة واحدة ذات كيان دولي واحد وإرادة واحدة ذات سيادة تامة موحدة. أما النظريات فهي مفيدة وعلينا أن ندرسها، ولكن من أجل الاطلاع وشحذ التفكير وتنشيط التمعن والاستفادة في استنباط التفاصيل، ولكن ليس للتطبيق الكامل كما قد يبدو لبعض الناس.

إن النظريات أيها السائل المستوضح الكريم هي نفسها، وإن كانت تأخذ شكل الشمولية والعمومية لشؤون العالم إلا أنها في حقيقتها جاءت لخدمة أغراض محدودة محصورة ومتأثرة بظروف المحيط الذي خرجت منه أو الشخص الذي قام بصياغتها. إنك أيها السائل المستوضح الكريم يعتريك الاستغراب والذهول عندما تنقّب بعمق في جذور الكثير من النظريات بحثاً عن دوافع ظهورها، فتجد أنها لم تكن في أساسها موجهة إلى العالم بل إلى شؤون المكان الذي نشأت فيه، متأثرة بالرغبات المسبقة لأصحاب تلك النظريات وظروفهم الشخصية أو معتقداتهم وآرائهم الشخصية. إن هذه الصفة الخصوصية في كثير من النظريات لا تظهر إلا للمتمعن الذي يغوص في التفاصيل. النظريات تأخذ صفة العمومية وكأنها متجهة إلى معالجة مشاكل العالم، وأنها تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان. إن صفة الإطلاق هذه هي في الحقيقة ادعاء أكثر منها حقيقة. وإذا كنت أيها السائل المستوضح الكريم لا تمل من التفاصيل فإنني مستعد لإيراد أمثلة على ذلك.

قال السائل المستوضح الكريم: كلا، إنني أرغب في أن أعرف المزيد عن ذلك. فما تقوله أمر مثير حقاً، إذ كيف ترى حقيقة النظريات التي نقرأها في الكتب؟ قلت: حسناً، ليكن ذلك وإليك ما يأتي:

إن خلاصة تفكير جمهورية أفلاطون يقوم على فكرة تحليل النفس البشرية إلى عناصر الفكر والجسم والروح، وتقسيم المجتمع إلى طبقة الفلاسفة وطبقة الجنوب وطبقة الصناع والتجار. إن هذه النظرية المحكمة في منطقها تؤدي في النهاية إلى الاستنتاج بأن اليونان هو بلد الحضارة، وأن كل الشعوب الأخرى بربرية. إن هذا الاستنتاج الذي لم يكن إلا انسجاماً مع الروح السائدة آنذاك في اليونان لا يمكن أن يكون حقيقة علمية بل رغبة مسبقة موجودة في نفس أفلاطون الذي عمل على إيجاد الإطار النظري لصياغتها. وتفكير القرون الوسطى في أوروبا كان يتعلق بمجمله بوضع نظرية حول أفكار **الكتاب المقدس** المسيحي، وأحسن من يمثل ذلك هو توما الأكويني، الذي لم تكن كتاباته بحثاً علمياً محايداً يتوخى الحقيقة من دون موقف مسبق، بل هو سعي جدي إلى وضع نظرية لما ورد في الكتاب المقدس الذي مثلت أفكاره روح ذلك العصر التي سادت في أوروبا.

وعندما دخل التفكير الديني في طريق الظلم، وتحالفت الكنيسة مع الملوك والحكام المستبدين وأمعنت في الخرافات والاستغلال التي ترمز إليه صكوك الغفران المعروفة وأصبح ذلك الحال واسع الانتشار، ظهرت بذور التفكير المشكك بذلك، المتمثل في الإصلاح الديني على يد لوثر. كما أصبح الإصلاح الديني الأرضية المساعدة لظهور أفكار ديكارت القائمة على الشك كأساس للوصول إلى الحقيقة، وهكذا تكون الأوضاع السائدة في المجتمع هي المحفز لظهور النظريات والموحي بها. وبذلك كانت تلك النظريات، وإن بدت عالمية مطلقة، إلا أنها في حقيقتها محدودة بظروفها والمحيط الذي ظهرت فيه. ثم جاء جون لوك الذي كتب كتاباً هو أساس الديمقراطية البرلمانية في بريطانيا القائم على نظرية العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية، فصاغ نظرية للثورة التي قامت عام ١٦٨٨ ضد الملك في بريطانيا، التي بدأت بها سلطة البرلمان في الظهور مقابل سلطة الملك. وبذلك كانت نظرية جون لوك تبريراً لواقع أوجدته تلك الثورة. وفعل الشيء نفسه توم بين في أمريكا في كتابه الموسوم **الحصافة** الذي برر الثورة الأمريكية، ووضع لها نظرية هي تلخيص شبه كامل لنظرية جون لوك. ثم جاءت الثورة الفرنسية ونتجت منها أوضاع سلبية بقيام حكم الإرهاب، ثم مرحلة نابليون ومآسي حروبها، الأمر الذي خلق جواً سلبياً متذمراً وخيبة أمل من الثورة الديمقراطية البرلمانية، الأمر الذي خلق ردود فعل رجعية تحنّ إلى الماضي. وفي هذا الجو السلبي ظهر المفكر الانكليزي هوبز ممثلاً للفكر المحافظ الرجعي، فكتب كتاباً كرّسه للهجوم على الثورة الفرنسية، يتضمن نظرية محافظة، خلاصتها أن المجتمع كائن عضوي يغوص في أعماق التاريخ ولا يمكن تغييره

بصورة إرادية كيفية، لذلك لا جدوى من كل تلك الثورات التي حدثت والتي كانت بنظره مضرّة.

وفي ألمانيا، التي سادت فيها الروح القومية التي قادت إلى قيام الوحدة الألمانية، أتت المدرسة المثالية في الفلسفة التي يمثلها هيغل أحسن تمثيل. إن فكرة الروح والتطور المتناقض الذي بواسطته تكشف الفكرة المطلقة عن نفسها عبر التاريخ تنتهي بصورة منطقية إلى اعتبار الأمة الألمانية النتيجة العظمى لذلك التطور. إن العلاقة بين نظرية هيغل واستنتاجاته عن الأمة الألمانية لا تجلب انتباه كثير من الباحثين، إلا أنها موجودة لمن يريد أن ينقّب عنها. كما إن علاقة تفكير فيخته ونيتشه بالفكر القومي الألماني معروفة، فهي في النهاية كانت تتلاءم وتؤيد القومية الألمانية وكذلك أفكار شوبنهاور المثالية، أما أفكاره المتشائمة فقد جاءت متأثرة بالنكبات التي أصابته في صغره وعلاقته بوالدته، على ما يذكره المؤرخون.

وريكاردو مؤسس مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي القائمة على حرية العمل وإقامة المشاريع والملكية الخاصة والمنافسة، جاءت أفكاره تبريراً لآراء طبقة الصناعيين في بريطانيا الذين كانوا يطالبون بحرية التجارة واستيراد السلع الزراعية بعكس ملاّك الأراضي الذين كانوا يطالبون بالحماية. وقد كان هذا الجدل موجوداً في بريطانيا عندما جاء ريكاردو. ثم أن نظريته في الريع نفسها جاءت انعكاساً لظروف بريطانيا وليست استنتاجاً علمياً يصح على كل العالم. إن نظرية ريع الأرض القائمة على قانون تناقص الغلة تقول إن ريع الأرض في ارتفاع مستمر بسبب تناقص خصوبة الأرض المستغلة والانتقال إلى زراعة أرض أقل خصوبة، لذلك فأصحاب الأراضي يجنون دخلاً غير شرعي وغير مبرر من ذلك. إن كل ذلك جاء انعكاساً لظروف بريطانيا حيث الأراضي الزراعية قليلة ومستهلكة الخصوبة، في حين ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية نظرية في الريع معاكسة لذلك تماماً، وذلك بسبب وفرة الأراضي الخصبة هناك.

كانت بريطانيا دولة سبقت العالم في التصنيع، لذلك فقد كانت حرية التجارة تلائم مصالحها، فصاغت نظرية لذلك. ولكن نجد أن ألمانيا مثلاً لا تخدمها هذه النظرية باعتبارها دولة صناعية جديدة ذات مطامح في التنمية الاقتصادية، لذلك صاغت نظرية تقول بالحماية، هي نظرية الاقتصادي الألماني لست، حيث لا يمكن تفسير نظرية الحماية التي جاء بها إلا بالرغبة المسبقة الوطنية في حماية النفس من منافسة الصناعة المتقدمة في بريطانيا وباقي الدول المتقدمة.

كما إن الذي يبحث في جذور نظرية بنتام القائمة على تحقيق السعادة

العظمى للعدد الأكبر من الناس، كما سماها، يجد أنها جاءت من وحي ظروف الاتجاهات العقلية التي سادت أوروبا الغربية حيث التأكيد على العقل وحساب الضرر والمنفعة كوسيلة للتقييم ومعرفة الخطأ من الصواب.

أما الماركسية فلم تكن خالية أبداً من الأفكار المسبقة، فهي كانت انعكاساً لأوضاع موجودة في المجتمع الذي ظهرت فيه، ألا وهي مظالم الرأسمالية وسوء أحوال الطبقة العاملة واستبداد رأس المال والهجرة من الريف، والقضاء على طبقة الحرفيين والصنّاع، وحلول الصناعة الكبيرة مكانهم، وتأييد الكنيسة تلك الأوضاع البائسة حيث اتسع استغلال الطبقة العاملة وسكان المستعمرات واشتدت وطأة رأس المال الكبير وسيطرته على الدولة. ضمن هذه الظروف نشأت الماركسية كحل لتلك الأوضاع. إن واضعي هذه النظرية تعمدوا إعطاءها طابع القوانين الحتمية في نتيجة الصراع الطبقي من أجل شحذ همّة الطبقة العاملة وتقوية إيمانها بالنصر النهائي. وبذلك جاءت فكرة الحتمية فيها لهذا الغرض المسبق وليس نتيجة تحليل علمي مجرد. ونظرية كينز في الاقتصاد مثال جيد على التأثر بالظروف السائدة، فهذه النظرية أتت بعد حدوث الأزمة الاقتصادية في بداية الثلاثينيات في العالم الغربي، فهي تفسير جيد لما حدث ورد فعل إزاء مشاكل الرأسمالية، ويعرف دارسو الاقتصاد ذلك؛ إنها صياغة نظرية لواقع موجود وليست نتيجة خالصة لبحث علمي مجرد. واستنتاج هذه النظرية قائم على أساس إصلاح النظام الرأسمالي من تلك العيوب وهي الروح التي كانت سائدة في العالم الرأسمالي آنذاك.

وفي الولايات المتحدة ظهرت مدرسة جون كومينز عن اقتصاد المؤسسات، وكان واضحاً أنها انعكاس للواقع الموجود في أمريكا، حيث نمت النقابات وظهرت الشركات الكبرى المعمرة والمؤسسات القانونية والدينية، وما أعقب ذلك من ظهور المساومة والتفاوض بين التكتلات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة.

وفي الجانب الفلسفي ظهرت في أمريكا نظرية صاغها عدد من المفكرين، ومنهم جون ديوي، تسمى في أدبياتنا بالفلسفة الذرائعية أو البراغماتية، خلاصتها أنه لا يوجد مقياس موضوعي للخطأ والصواب، ونفى وجود مبادئ عليا يرجع إليها، بل اعتبر النجاح هو المقياس للخطأ والصواب أو الحق والباطل. وجاءت هذه النظرية انعكاساً لأوضاع المجتمع الأمريكي، ذلك المجتمع الذي قام في الأساس على غزو المهاجرين لبلاد أخرى والقضاء تقريباً على سكانها الأصليين، وهم الهنود الحمر، والاستيلاء على أراضيهم، وقامت الدولة الأمريكية التي أصبحت قوة عظمى في العالم، وقامت فيها المؤسسات والشركات العملاقة. ففي

مثل هذه الظروف، ظهرت ميول القوة واعتبار النجاح هو المقياس، في حين أن وجود مبادئ عليا موضوعية لقياس الخطأ والصواب يقيّد القوي ويحدد تصرفه، الأمر الذي لم يكن يتلاءم مع روح ذلك المجتمع.

إن ظهور الوجودية بمختلف اتجاهاتها الدينية والعلمانية تمثل في خلاصتها النزعة التي أخذت تعم المجتمع الغربي ضد قيود المجتمع الحديث الذي انطمست فيه فردية الإنسان، وضد القيود التي فرضت عليه نتيجة انتشار الآلة وزيادة التشريعات المنظمة للحياة المعقدة حيث صغر شأن الإنسان كخلية في ذلك المجتمع، الأمر الذي بذر بذور التحسس بضرورة التحرر من تلك القيود. لذلك لم يكن مستغرباً أن يقترن ظهور الوجودية بنزعات التحلل من القيود وإشباع الغرائز وأصناف الخروج على المألوف.

وخلاصة القول هي: إن النظريات غالباً ما تكون انعكاساً لوضع سائد أو لميول مسبقة عند أصحاب تلك النظريات أو مطامح مجتمعاتهم، وليست، كما يظن بعضهم، نتيجة بحث موضوعي مجرد خالٍ من التأثر والغرض المسبق. وقد انتبه لذلك كثير من المفكرين، ومنهم الاقتصادي وسلي ميشيل، والاقتصادي جوزف شمبيتر في مقاله المعروف «العلم والعقائد» وهو الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية عندما انتخب رئيساً لها. وقد كتب عن ذلك برتراند رسل مقالة حادة اللهجة بعنوان «ملخص لنفايات الفكر» نشرت كمقال أول في كتابه الموسوم **مقالات غير محبوبة**.

ألا ترى أيها السائل المستوضح الكريم أن النظريات التي تدّعي الإطلاق، بمعنى أنها تمثل الحقيقة النهائية وأنها صالحة لكل زمان ومكان، هي في الحقيقة ليست كذلك، فهي لا تعدو أن تكون وجهة نظر، وعلينا ألا ننظر إليها أكثر من ذلك؟ إن معرفة النظريات شيء، أما تطبيقها حرفياً وبناء المجتمع على أساسها فشيء آخر تماماً. علينا ألا نأخذ النظريات بأكثر من كونها وجهة نظر نستفيد منها. أما مسألة بناء المجتمع، فيجب أن تعتمد على تقييم واقعنا الحي واختيار الأفضل من كل ما نعرفه عن النظريات وما يلائم مجتمعنا وما نستنبطه من تجارب الآخرين. لقد لاحظت أن بعثات البنك الدولي للإعمار الاقتصادي لم تعتمد على نظرية معينة في كتابة تقاريرها النهائية عمّا يمكن أن تعمله تلك البلدان لتحقيق التنمية، بل جاءت تقاريرها معتمدة على مزيج من الأفكار مستوحاة من جميع المصادر وأهمها واقع البلد صاحب العلاقة.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم قد ذكرت ذلك عن النظريات التي

درستها وقرأت عنها في مناسبة سابقة ونشرت ذلك في مقال قديم، إلا أنني رأيت أن أعود إليها ثانية، والتذكير مفيد. إنني أعجب حقاً أننا نأخذ النظريات على محمل الجدّ أكثر مما يجب، لاسيما من قبل بعض مثقفينا، لذلك وكلما ورد موضوع صراع العقائد واختيار النظام الملائم تحضرني هذه القضية التي أجد في إعادة ملاحظاتي السابقة عنها بعض الإفادة، كما يقول المثل السائد.

٣٢ ـ كيف تريدني أن أتحدث إلى الوحدويين عن العلاقة في ما بينهم؟

وقال السائل المستوضح الكريم ملاحظاً أننا في السؤال والإجابة عنه، لم نتبع نظاماً معيناً، فنسأل ما يخطر على بالنا، ونجيب عنه، الأمر الذي أدى إلى شيء من الإعادة والرجوع أحياناً إلى سؤال سبق أن تمّت الإجابة عنه. وبعبارة أخرى، لاحظ السائل المستوضح الكريم شيئاً من عدم الانتظام إن صح التعبير. قلت له: نعم، الأمر كذلك، وهو أمر أجده أفضل من غيره، لأنه عفوي وطبيعي، وينسجم مع الكيفية التي يعمل بها ذهن الإنسان، فذهن الإنسان يعمل هكذا، يفكر في شيء يرجع إليه بعد برهة ويتناوله أكثر من مرة، يكتفي بقدر من الجواب اليوم ويعود غداً متذكراً أن الجواب لم يكن كافياً فيسأل عن التكملة، وهكذا. فما يدعى اعتيادياً بالترتيب هو العمل الفني الذي يقوم به الإنسان إزاء ما يفكر به، إلا أن ما يرد على تفكيره لا يكون كذلك في البداية، فعملية الترتيب تكون لاحقة لورود الأفكار. المهم هو تناول الأمور الجوهرية ولا يهم بعد ذلك إن تمّت الإجابة مرة واحدة أو مرتين. كما إن بعض التكرار ليس مضراً بل قد يكون مفيداً.

والآن أيها السائل المستوضح الكريم: هل يخطر على بالك أمر سبق أن تحدثنا عنه، إلا أنك تريد عنه المزيد؟ قال: بلى. قلت: وما هو؟ قال: كيف تريدني أن أتحدث إلى الوحدويين عن العلاقة في ما بينهم؟ قلت: سبق أن قلت إن واجب الوحدويين هو أن يوحّدوا صفوفهم. وأظنك تريد مزيداً من الحديث عن ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، فأود أن أقول إن توحيد الصفوف لا يأتي بمجرد الدعوة إليه، بل لا بد من تناول أساس تلك الدعوة. إننا، نحن المؤمنين بالوحدة العربية، يجب أن يسود بيننا التسامح وقبول بعضنا بعضاً. ويعني القبول هو أن نقبل اختلاف الآخرين معنا في بعض الأمور وأن نتحمل ما نعده نقائص في الآخرين. أما أساس ذلك فهو القاعدة الجوهرية، وهي أننا جميعاً بشر ولكل منا نقائص. كما إن موضوع النقائص يتعلق بالتقييم الذاتي، فهو في نهاية الأمر حكم شخصي يحتمل الخطأ والصواب. وحتى ولو كانت النقائص صحيحة موضوعياً فعلينا قبولها وتحملها، لأننا كذلك من الممكن أن تكون عندنا أخطاء ونقائص للسبب الذي ذكرناه ألا وهو أننا بشر،

والبشري ليس معصوماً أبداً بل العصمة لله تعالى، كما يقال. إنك تعلم أنني لا أؤمن بالعصمة لأحد من البشر كائناً من يكون، فحتى الرسول (ﷺ) لم يدّع العصمة، كما هو معروف، وعدّ جميع الآراء التي تدّعي العصمة للأشخاص التي وردت عند بعض المذاهب الإسلامية خروجاً عن روح الإسلام.

أما الاختلاف في وجهات النظر في بعض الأمور، فهو ما يجب أن نقبله لأن اختلاف وجهات النظر أمر لا مفر منه، وهو موجود في كل حياتنا وهو صفة المجتمع الأزلية. إن قبول الاختلاف في وجهات النظر يجب أن يُقبل على أساس قاعدة أخلاقية ألا وهي أن الاختلاف مع الآخرين حق من حقوق الإنسان الحر، فقد ولد الإنسان حراً ومنحه الله عقلاً وشخصية مستقلة وتفكيراً مستقلاً، وإذا ما عمل ذلك التفكير وتوصل إلى موقف يختلف عن موقفي فذلك حقه الطبيعي الذي يملكه بسبب قيمة أخلاقية ومبدأ روحي هو الحرية. لذلك عدّ الضغط على آراء الآخرين وتقييد أفكارهم حالة مخالفة لشرائع الإنسان الدينية والدنيوية التي تقوم على مبدأ حرية الإنسان.

ولا يفوتك أيها السائل المستوضح الكريم أن تلتفت إلى جانب آخر غير الجانب الروحي الأخلاقي وهو الجانب الفكري الفلسفي. من الذي يستطيع أن يقول بتأكيد علمي محض أن رأيه يمثل الحقيقة الكاملة، لذلك فمن يختلف معه يكون على باطل؟ أتذكّر أنني في أول درس تلقيته في الفلسفة عندما كنت طالباً في الجامعة قرأت عن مسألة كيفية الوصول إلى الحقيقة بضرب المثال الآتي: إننا عندما نغمس قضيباً من الحديد إلى نصفه في الماء نراه معوجّاً بسبب الانكسار المرئي بين جزئه المغمور وجزئه غير المغمور. فهل القضيب هو حقيقة معوج؟ والجواب: كلا، إلا أننا نراه كذلك عند إدخال نصفه في الماء. إذاً فحواس الإنسان ومنها النظر ليست هي الوسيلة المطلقة لمعرفة الحقيقة. إن العلم الذي يقوم على التجارب واستخدام الحواس البشرية لا يشترط أن يوصل إلى الحقيقة المطلقة، فما يعد حقيقة اليوم في نظر العلم ربما لا يكون كذلك غداً، وهو بالفعل ما حصل عندما كانت نظرية كوبرنيكس هي السائدة، إلا أنها أصبحت غير ذلك في ما بعد. إذاً فحتى ما يتوصل إليه العلم اعتماداً على التجارب المختبرية لا يمكن اعتباره الحقيقة النهائية. فإذا كان الأمر كذلك علينا دوماً أن نضع في الحساب أننا يمكن أن نكون على خطأ، وأن ما نراه صحيحاً ربما لا يكون ذلك عند الآخرين. فإذا ما أخذنا هذا الموقف الذهني من آراء ومواقف الآخرين، أي موقف اعتبار أنها يمكن أن تكون صحيحة، عندها لن نأخذ الموقف الرافض المتعصب إزاءها بل موقف القابل المتسامح معها. وهكذا، وعلى أساس فكري فلسفي يمكن أن نقبل

الآخرين ونتعاون معهم. لا أحد إطلاقاً يستطيع أن يدّعي أنه يملك الحقيقة الكاملة المطلقة. والمعروف أن الأنبياء أنفسهم عدّوا أنفسهم بشراً وأنهم يمكن أن تكون لهم ذنوب، لذلك طلبوا العفو والغفران من رب السموات والأرض. إذاً، أيها السائل المستوضح الكريم، ألا يجدر بنا نحن المؤمنين بالوحدة أن يقبل بعضنا البعض الآخر ويتعاون معه، فتتوحد صفوفنا وتتكون من مجموعنا جبهة عريضة واسعة تضمنا جميعاً، مع احتفاظ كل جهة منا بما ترى وتؤمن، فيحترم كل منا موقف الآخرين ويعدّه حقاً طبيعياً، فله أن يختلف معنا في ما يرى طالما أننا جميعاً متفقون على مبدأ الوحدة العربية والقومية العربية بصدق وإخلاص، ونعمل جميعاً من أجل تحقيقها ونجاح أهدافها. إنه موقف أخلاقي وعقلي ومنسجم مع الصالح العام، وتتطلبه ظروف المرحلة، وتلح عليه الأحوال السائدة، وليس لنا غيره من طريق، طالما أننا جميعاً مخلصون للأمة ومناضلون من أجل توحيدها ومتفانون في سبيل خلاصها من التجزئة. ألا يجدر بنا، أيها السائل المستوضح الكريم، أن نلبي هذا النداء القائم على الأخلاق والعقل والصالح العام، وهل تجد لنا عذراً إن تأخرنا عنه؟ قال: بلى، والله، إنه الحق والصواب.

٣٣ ـ ما هي أهم العلل التي تراها في وضعنا العربي الراهن؟

وهنا، أبدى السائل المستوضح الكريم بعض الملاحظات معلقاً على ما قلته. قال: أما وأنك الآن قد تحدثت بشيء من التفصيل عن الوحدة كهدف قومي، ماذا تقول لو طلبت منك تحديد أهم العلل التي تراها في وضعنا العربي الراهن؟ قلت مجيباً: إن ذلك ليس بالأمر السهل، فالوضع العربي الراهن معقّد، والتعقيد يعني تعدد المعوقات وتشابكها مما يجعل فرز السبب عن النتيجة صعباً، وتلك من صفات البحث في العلوم الاجتماعية مقابل البحث في العلوم الطبيعية، ولكنني لا أريد الإيغال في هذا الباب من البحث. إنني لن أستطيع تلبية طلبك كاملاً، إلا أنني أستطيع أن أوجز بعض المعوقات التي أراها مهمة.

الشيء المهم الأول هو أن مسألة الحكم في الوطن العربي تحتاج إلى تحليل واهتمام في البحث، فقضية الحكم (أي فكرة الحكم) يبدو أنها لا تزال متأثرة إلى حد بعيد بما كان عليه الوضع في عهد الانحطاط مما نسميه بالفترة المظلمة. وخلاصة ذلك هو أن الحكم لا يزال يُعد ملكاً وليس خدمة وطنية. فالحكم هو ملك للحاكم وليس تكليفاً من الشعب لإنجاز مهمة أو الإسهام في عمل وطني. ويصح ذلك بشكل أكثر وضوحاً في أقطار الخليج العربي، وهي الأقطار التي تتركز فيها الثروة النفطية. إنك أيها السائل المستوضح الكريم لو سألت حاكماً في هذه

الأقطار، وكنت ممن يطمئن إليه ويرتاح لحديثه، أقول: إذا سألته في وضع مريح غير رسمي، فلا أظنه أبداً يجيبك بغير هذا المفهوم، فالبلاد مملكته هو شخصياً وعائلته، وكل ما فيها يرجع إليه، وثروتها هي ملكه الشخصي، وإن الحكم فيها الآن له ويجب أن يكون كذلك في المستقبل لأولاده أو أفراد عائلته الذين يختارهم. كل ما فيها هو من صنعه، وكل ما فيها يرجع إليه ومن ممتلكاته الشخصية، ولا يحق لأحد غيره وغير عائلته التفكير في أخذ الحكم منه أو مشاركته في الحكم. ولذلك فهو الحاكم الآمر والناهي والسلطة العليا وصاحب الكلمة في الصغيرة والكبيرة، وإليه يجب أن يرجع الجميع لاتخاذ القرار. إنه قد يعطي وقد يوظف الآخرين، وقد يتحدث معهم، وقد يسمع آراءهم، إلا أن كل ذلك شيء وكونه المالك للدولة والمتصرف بشؤونها شيء آخر، لذلك فالحاكم في هذه الأقطار لا يفكر بغير كيفية المحافظة على هذا الملك وصيانته وتجميله والمباهاة به وتسخير كل ما فيه لخدمة سلطانه ونفوذه وتمكين حكمه. والحكم عندهم متعة شخصية وحياة مرفّهة وممارسة للسلطان والإدارة بما يعود على الحاكم وعلى مملكته بالنفع.

لذلك نجدهم ممعنين في جمع الثروة الشخصية والتفنن في التمتع الشخصي في الداخل والخارج وتنفيذ مشاريع الأحلام والخيال في ما يتعلق بالسكن والنزهة والراحة وممارسة اللذائذ بكل أنواعها، تماماً كما تدار المقاطعات الإقطاعية من قبل الموظفين والمشرفين والمفتشين، بينما يتفرغ المالك للحاصل السنوي والتمتع والرفاهية، وقضاء الوقت في حياة الترف والراحة. إنهم يعرفون أن أوضاعهم تحتاج إلى أن تدعم بوسائل منعاً للأخطار الداخلية والخارجية، لذلك فهم يجهدون أنفسهم في جلب المنتفعين والتابعين في الداخل وتكوين أجهزة واقية إعلامية واستخبارية وأحياناً عسكرية للحماية، ويقومون بتوزيع شيء من ذلك الدخل الهائل على الآخرين، ويُحكمون السيطرة على مفاصل الدولة بواسطة الأبناء وأفراد العائلة، ولا يفوتهم استخدام ظواهر الدين وزواج المصلحة والمجاملة الشخصية وكل الأساليب المسطرة في كتاب **الأمير** لماكيافيللي حول أساليب المحافظة على الحكم. أما خارجياً، فالحل السحري عندهم هو التحالف مع الأجنبي، خاصة الدول الاستعمارية صاحبة المصالح في المنطقة، بكل ما يتطلبه التحالف من إجراءات.

ومن ذلك يتضح أن نظرة الدين الإسلامي إلى الحكم على أنه خدمة مصلحة المسلمين يتحمل عبئها من يُولّى الأمر غير موجودة عندهم. أما مظاهر الدين فهي الموجودة، والتي يجري التأكيد عليها خداعاً للرأي العام. كما إن الفكرة العصرية عن الحكم باعتباره أمانة يضعها الشعب في يد من يوليهم الثقة لخدمة المصلحة العامة ضمن القانون غير موجودة أيضاً. الحكم هو مصلحة الحاكم تماماً، كما قال

لويس الرابع عشر: أنا الدولة. إن أهم ما يجب أن يحدث في مجال النهضة والتجديد في الوطن العربي هو تغيير هذا الوضع: أي تغيير الحكم من حكم المصلحة الشخصية للحاكم إلى حكم الشعب من أجل الشعب وبواسطة الشعب. تلك هي المسألة الأولى.

* * *

قال السائل المستوضح الكريم: وما **المسألة الثانية؟** قلت: تلك التي تتعلق بالرأي العام، وأقصد بذلك الإعلام. إذا كان صحيحاً القول إن نقطة البداية في عمل الإنسان هو ما يدور في تفكيره، يكون للإعلام أهمية خاصة في تكوين أفكار المواطنين، فالإنسان يعمل ويتصرف بناء على ما يعتقد وما يراه صحيحاً، لذلك فكيفما تكون آراؤه كذلك تكون تصرفاته وسلوكه. إن الإعلام وسيلة مهمة جداً في عصرنا الحديث للتأثير في الرأي العام، ولا أريد أن أتوسّع في شرح هذا الأمر الذي أصبح معروفاً في عالم اليوم.

قال السائل المستوضح الكريم: وما وضع الإعلام عندنا الآن في الوطن العربي؟ قلت: إن الوضع يسير في اتجاه معاكس لهدف تحقيق الوحدة العربية. إن الموجود الآن في وسائل الإعلام في الوطن العربي هو إعلام الدولة القطرية المسخّر في الغالب وفي أكثرية الأقطار العربية لخدمة أهداف الدولة القطرية بكل ما تعنيه هذه العبارة، فهو يمجّد ويمتدح هذه الدولة ويعدد ويشرح إنجازاتها، ويسكب في ذهن المواطن صباح مساء مادة إعلامية تركز على ما يجري في حدود هذه الدولة ويؤكد وجودها، وبذلك يكون هذا الإعلام خادماً لوضع التجزئة، وعاملاً في اتجاه ترسيخها. وهناك إعلام ظاهره غير قطري ويسمى في بعض الأحيان تجاوزاً بأنه عربي، وقوامه المطبوعات التي تطبع في خارج الوطن العربي. ولكن هذه الوسائل كلها أنشئت واستمرت في العمل بواسطة هذا القطر أو ذاك، أو هذا النظام أو ذاك. ويرتبط حل هذا الإعلام بمراكز المال وهي أقطار الخليج النفطية المارة الذكر. إن هذا الإعلام لا يختلف كثيراً عن إعلام الدولة القطرية فهو في الحقيقة جزء منه وليس منفصلاً عنه. أما أهدافه ومراميه فلا تختلف عن الإعلام القطري، وهو غالباً ما يعمل مجنداً للترويج لأنظمة النفط، ويعمل لخوض معاركها مع الأنظمة العربية الأخرى والدفاع عن وجهة نظرها. وبذلك يكون الإعلام العربي الحالي إعلاماً موجهاً، إما مباشرة أو بواسطة المال لخدمة أوضاع التجزئة.

* * *

ولكن أيها السائل المستوضح الكريم، هناك الأخطر في مجال الإعلام، هو الإعلام الغربي، أي إعلام الدول الاستعمارية الموجّه للرأي العام العربي. إن هذا الإعلام أكثر خطورة لسببين؛ **الأول** تقني، فهو متطور من حيث الإخراج والتغطية ووسائل الترغيب. وتمثل إذاعات لندن وصوت أمريكا ومونت كارلو والإذاعة الإسرائيلية قمة هذا الإعلام. إن هذه الأصوات واسعة التغطية وواضحة السماع وذات برامج متقنة تقنياً. أما الأمر **الآخر** الذي يجعلها أكثر خطورة هو الانطباع الذي تحاول جاهدة أن تكوّنه، وهو أنها موضوعية محايدة، وهو الكذبة الكبرى.

إن الإعلام الغربي من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية في حقيقته إعلام موجه مغرض يخدم أغراض الدول الاستعمارية إلى أقصى الحدود، إلا أنه يتبع في ذلك أسلوباً مخادعاً. إن الإعلام الغربي يعمل بطريقة مضللة، فهو أولاً لا يرفع صوته عالياً، بمعنى أنه لا يستخدم أسلوب التعبئة العاطفي الكلمات بل يتكلم بهدوء وبعبارات منتقاة، فيها مسحة الرصانة وتوحي بالتعقل. الشيء الآخر، هو أنه يحاول الحفاظ على شيء من التباين المخادع، فهو عندما يتحدث عن وجهة نظره يبقيها بحدود ٨٠ في المئة و٩٠ في المئة، ويترك الباقي لوجهة نظر أخرى مغايرة، فيكون قد حقق الهدف الذي يريده من جهة وحاول خداع المتلقي من جهة أخرى. إن خداع المتلقي أمر مهم في زيادة التأثير فيه لأن المتلقي إذا ما دخل في ذهنه إن هذه الصحيفة أو هذه الإذاعة تقول الحق وتنقل ما لها وما عليها يكون تأثير ما تقوله فيه أكبر مما لو اعتقد أنها منحازة وغير موضوعية، وذلك أمر معروف. كذلك نجد أن مؤسسات الإعلام الغربية تحرص على وجود الرأي الآخر سواء أكان مصطنعاً أم حقيقياً من أجل كسب ثقة المتلقي وتكوين انطباع الموضوعية عند الرأي العام، إلا أنها بالطبع لا تعطيه غير الحصة الصغرى مبقية الحصة الكبرى للموقف المُغرض الذي تريده، وهو الموقف المعبّر عن أهداف تلك الدول ومصالحها في المنطقة.

إنك أيها السائل المستوضح الكريم عندما تغوص عميقاً في جذور هذه المؤسسات وكيفية تركيبها ونوعية علاقاتها تكتشف أنها موصولة بطرق غير منظورة بأجهزة دولها كوزارات الخارجية وأجهزة المخابرات ووزارات الدفاع ومكاتب رؤساء الدول. والمتتبع ما ينشر أحياناً في الصحافة يجد بين آونة وأخرى انكشاف هذا النوع من العلاقات بين وسائل الإعلام أو الأشخاص المهمين فيها وأجهزة الدولة. إنني أيها السائل المستوضح الكريم وقفت شخصياً على حالة محددة، ففي مرحلة من مراحل الحرب مع إيران أخذ الإعلام البريطاني موقفاً معادياً من العراق، مما دفعنا إلى الحديث المباشر مع وزارة الخارجية البريطانية موضحين لهم أن ذلك قد

يهدد مصالحهم وعلاقاتهم معنا، فكان الجواب كالمعتاد أن الصحافة حرة إلا أنهم سيتحدثون مع ممثلي الإعلام خلال اللقاء الأسبوعي الذي تقوم به الخارجية لإيجاز الصحافة عن الأوضاع العامة. وقد حدث ذلك بالفعل وبعدها تغيرت لهجة الصحافة إزاءنا. الإعلام الغربي أيها السائل المستوضح الكريم إعلام موجّه تماماً، إلا أن ذلك يجري بأسلوب غير مباشر وبطريقة حاذقة وليست مباشرة فجّة.

ولن أنسى أيها السائل المستوضح الكريم الدور التخريبي المؤثر الذي لعبه الإعلام الغربي، ولاسيما الإذاعات الثلاث: لندن وصوت أمريكا ومونت كارلو في أثناء العدوان الأمريكي ـ الأطلسي على العراق. لقد كان ذلك الدور السلبي واضحاً ولا تزال هذه المؤسسات تقوم بالدور نفسه.

علينا أيها السائل المستوضح الكريم أن نحمي الرأي العام العربي من الأضرار التي يُلحقها هذا الجهاز الإعلامي الهائل المتعدد الأشكال، المتطور الوسائل، الممعن في التضليل والمخادعة، فكل مادته تنصب في مجرى تكريس التجزئة والمحافظة على الموجود والدفاع عن مصالح الغرب وتسهيل عملية تكريس سيطرته وإبقاء نفوذه. وعندما أقول ذلك، أقصد أن نعمل شيئاً ملموساً في هذا المجال. وإن سألتني ماذا يمكن أن نعمل لتحقيق ذلك؟ أقول: هناك الكثير مما يمكن أن نعمله وفي المجالات كافة. إلا أنني لا أجد ملائماً أن أتوسّع في هذا الموضوع الذي أعلم إن توسعت فيه خرجت في النهاية عن حدود الموضوع إلى موضوع آخر، لذلك أكتفي بجلب الأمر إلى دائرة الانتباه ووضعه في صميم الاهتمام العام. وإن كنت أنت مصرّاً على ذكر شيء عملي محدد فلا مناص لي من التلبية، وعندها أقول: كنت منذ أمد طويل أرى وأدعو ليكون للاتجاه المضاد لإعلام الغرب صوت واحد في الأقل. إن الناس في بلادنا العربية يجيدون السمع ويحبون الإذاعة حتى بعد ظهور الإذاعة المرئية، فالفلاح في الحقل وصاحب الدكان في دكانه طوال النهار يرغبان في أن يسمعا ما يبثّه المذياع الذي أصبح أمر وجوده ميسّراً من جميع الوجوه واستعماله سهلاً. إنني أحلم أيها السائل المستوضح الكريم بإذاعة مكرّسة تماماً لقضية الوحدة العربية، وكل ما يتعلق بتقدم الأمة العربية من جميع الوجوه، يسمعها العرب في كل مكان داخل الوطن العربي وخارجه، الوصول إليها ميسر وسماعها دائم وصوتها واضح تخاطبهم في كل مكان وكل وقت، تشرح لهم هذه القضية المصيرية، وتوضح لهم الأخطار المحيطة وأسبابها، وتنير لهم طريق الخلاص، وترصد وتحلل التضليل الذي يصدر من الإعلام المعادي. إن هذه الإذاعة القوية في كل شيء يجب أن تفوق تقنياً جميع الإذاعات المعادية، وأن تتوخى الحقيقة وتلتزم المبادئ وتخدم الصالح العربي والهدف القويم

بمنتهى الإخلاص والتجرد والثبات. من لي أيها السائل المستوضح الكريم بمشروع كهذا المشروع ليكون الصوت الآخر، صوت الحق والفضيلة والوعي القومي؟ ومن لي بمثل هذه المؤسسة تظهر وسط هذا الضجيج الإعلامي المضلّل الممعن في خدمة الباطل الذي يزين للفساد ويبرر الواقع المتخلف الذي نعيش فيه؟ أهو كثير على الأمة العربية التي لا ينقصها المال ولا تعوزها القدرة البشرية أن يكون لها مثل هذا الصرح الثقافي العتيد؟ لا، وألف لا.

إنني أعرف أيها السائل المستوضح الكريم أن الإمكانات موجودة والقدرة متوفرة، ولكن الإرادة هي التي نفتش عنها. إنني أعرف أفراداً عرباً ممّن عملوا، وربما لا يزالون، في المجال العام وممّن يؤمنون بالوحدة العربية ـ كما أظن ـ وممّن كانت لهم أيام في النضال القومي في مراحل التلمذة والشباب، وما أعقبها وممّن هم الآن في دائرة هذا النضال، وممّن توفرت لهم إمكانات مالية جيدة، فهل سيكون لهذا العمل الجليل مكان في إرادتهم؟

* * *

وأنت أيها السائل المستوضح الكريم قد تلتفت حولك فترى الدولة القطرية هي الوضع السائد بأجهزتها ووسائل إعلامها ومؤسساتها الرسمية والمتمسكين بها والمدافعين عنها، فهي تملأ الساحة، وتجد ما يدل عليها في كل مكان، فيدخل في روعك أنها قوية منيعة، وأنها القدر الذي لا مفر منه، وأنها صعبة التغيير لوضع الوحدة. إنك أيها السائل المستوضح الكريم تخطئ إذا وقعت في هذا التصور، وتجافي الحقيقية إن تكوّن لديك هذا الانطباع، فالدولة القطرية ضعيفة، فلا تغرنك المظاهر، ولا ينطلي عليك الطلاء الخارجي. إنها واقع يستقر فوق رمال متحركة وبناء هش من ورق لا يصمد أمام الهزات. وأرجو أن تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم أن عالمنا العربي متغير تلعب فيه العوامل النفسية دوراً مهماً، وذلك عن طريق التراكم والتغيير الحلزوني الذي يغذي بعضه بعضاً، الذي بإمكانه أن يتغير في هذا الاتجاه أو ذاك، وخلال مدة ليست طويلة فتزول دنيا وتحلّ محلّها دنيا أخرى، وما كان يعدّ أزلياً يصبح زائلاً في عداد الماضي، وما كان يعد بعيد المنال يصبح هو السائد الموجود. إنه يشبه إلى حد ما لعبة الدومينو التي إذا تحركت فيها قطعة البداية سرت الحركة تباعاً مغيرة كل شيء أمامها قطعة قطعة. ألا تذكر أيها السائل المستوضح الكريم الوضع العربي أيام حلف بغداد والجو الذي كان سائداً آنذاك والحديث عن الأحلاف وكل ما رافقه من إعلام وتهويل وهرج ومرج، وكيف تغيّر كلياً بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق؟ إن الوضع الراهن وضع

ضعيف في أساسه ومعرّض للتغيير في أي وقت. الذهن العربي اليوم ربما تكيف مع هذا الوضع إلى حدّ، ولكنه سرعان ما سيتقولب إلى وضع جديد آخر ويحل انطباع جديد محل الانطباع الحالي، وتحلّ صورة مغايرة محل الصورة الحالية.

إن الوحدة العربية هي الحل الوحيد، وهي كالقدر الذي لا مفرّ منه، لأن أمة عريقة حية كأمتنا لا يمكن أن تستسلم للموت البطيء، ولا يمكن أن تقبل بوضع يوصلها إلى الفناء، وهو وضع التجزئة، ولا يمكن أن ترى الخطر الأكيد يداهمها وتستسلم له. إن الذي لم ير الحقيقة سيراها، والذي لم يدرك أهمية الوحدة سيدركها، إن لم يكن بالإيمان اليوم فسيؤمن بها غداً، وسيكتشف الجميع أن الأمر لا يتعلق بمبدأ يختاره العقل أو عقيدة يؤمن بها الإنسان بل يتعلق بالبقاء والمصير والمحافظة على النفس، ويتعلق بطريق الخلاص والتقدم وبناء المجتمع الجديد وتحقيق السعادة للجميع. فمن آمن مقدماً فله قصب السبق، ومن يتأخر سيجد نفسه أمام خيار لا خيار دونَه.

لذلك أريد أن أقول، أيها السائل المستوضح الكريم، إنك يجب ألا تخضع للوهم، وألاّ تستسلم للواقع الموجود، فهذا الذي تراه زائل لا محالة، وستعجب للسرعة التي يزول فيها، وكيف أنه سيتلاشى كزبد الصابون عندما يحين الوقت وتبدأ عملية التحول إلى وضع الوحدة. سترى بعينيك كيف أن تغييراً مهماً في مكان ما من الوطن العربي سيفتح الطريق لتغيير آخر، وهذا سيفتح بدوره طريقاً لتغيير آخر، وهكذا بصورة متصاعدة يتهاوى فيها هذا العالم المظهري المصطنع ليحل محله عالم جديد، وستشهد أن قيم الحاضر ستكون مذمومة ومنبوذة وستحل محلها قيم الوضع الجديد: قيم الوحدة والقوة والتقدم والعمل الجماعي، وستتغير بذلك دنيانا هذه، كما تغيرت دنيا العرب من الجاهلية إلى الإسلام، ستكون اللغة غير اللغة، وسيكون العمل غير العمل، وستكون المقاييس غير المقاييس وسيتغير كل شيء من حال إلى حال. وسترى باستغراب ودهشة أن دعاة التجزئة ومروجيها وأنصارها وأعمدتها اليوم هم أنفسهم دعاة للوحدة ومدافعين عنها ومجتهدين في نصرتها غداً. وهذا هو شأن السابحين دوماً في اتجاه التيار عندنا وعند غيرنا من الأمم. ولكنْ حذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تصاب بخيبة أمل، فلن يتساوى الجميع، فهناك السابقون وهناك اللاحقون. ففي الدعوة الإسلامية كان هناك المهاجرون والأنصار وهناك الطلقاء الذين أسلموا بعد فتح مكّة وأطلقهم عفو الرسول الكريم. لذلك وأنت تدعو اليوم إلى الوحدة فإنك تفتش عن السابقين، والسابقون لهم مرتبة خاصة، أما اللاحقون فلا بأس عليهم، إلا أنهم ليسوا كالسابقين عند الله والأمة.

٣٤ ـ متى تتحقق الوحدة العربية؟

ويبدو أن حديثي قد حفز تفكير السائل المستوضح الكريم فأراد أن يتحول إلى سؤال مهم. إن كلمات التفاؤل والحديث الدافئ من القلب قد أثار في نفسه سؤالاً لا مناص منه، وذلك ما حدث فعلاً، فجمع السائل المستوضح الكريم نفسه كما يقال، ووجّه إليّ السؤال الآتي: ولكن متى سيحصل ذلك؟ متى ستتحقق الوحدة العربية؟ قلت له: إنني كنت أتوقع هذا السؤال. وجوابي عنه لا بد أن يكون في حدود ما يسمح به العقل، وأقصد بذلك أنني لا يمكن أن أخرج عن قواعد العقل السليم في إعطاء الجواب. إن الوحدة، أيها السائل المستوضح الكريم، ثورة بكل معنى الكلمة، ستغير كامل الوضع في الوطن العربي، وسيكون لها تأثير دولي من دون شك، وستكون نقطة البداية لمرحلة إيجابية بالنسبة إلى الحضارة البشرية، وعندما يكون الأمر كذلك، أي بهذا الحجم من الأهمية، فليس من المعقول أن يكون بمقدور أحد أن يعطي جواباً محدداً عن سؤال يتعلق بتحديد الوقت. إنك عندما تقول: متى، فإنك تقصد تحديد الوقت الذي سيحدث فيه ذلك على وجه التحديد، لذلك فهو أمر غير ممكن. ثم إنك تعرف أن هذا الأمر يتعلق بتغيير في المجتمع أي أنه أمر اجتماعي بشري وليس أمراً يتعلق بقوانين الطبيعة. وبعبارة أخرى، إنك أيها السائل المستوضح الكريم تعرف الفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، فالعلوم الطبيعية تتعلق بدراسة القوانين التي تحكم العالم الطبيعي المحيط بنا، أما العلوم الاجتماعية فتتعلق بحياة البشر وتطور المجتمع البشري، لذلك كانت العلوم الطبيعية قادرة على التوصل إلى قوانين ثابتة دقيقة يمكن استخدامها في التنبؤ كقوانين الرياضيات والفيزياء والكيمياء. . إلخ، أما العلوم الاجتماعية، ولأنها تتعلق بدراسة البشر والمجتمعات فإنها لا تستطيع (أو لم تستطع حتى الآن) أن تتوصل إلى مثل هذا النوع من القوانين، بل اقتصرت المعرفة فيها على التعرف إلى الاتجاهات العامة والاحتمالات المرجّحة، وليس أكثر من ذلك. لكل ذلك فإنني لا أستطيع أن أجيبك بصورة محددة كما طلبت. وبعبارة أخرى، لا أستطيع أيها السائل المستوضح الكريم أن أحدد لذلك وقتاً معيناً تتحقق فيه الوحدة العربية.

ولكن ذلك لا يعني أنني لا أستطيع أن أقول لك أكثر من ذلك بخصوص الجواب، إذ هناك ما يمكن أن يقال أكثر من ذلك. فاعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن المهم في هذا الأمر هو ليس معرفة الوقت المحدد لقيام الوحدة بل إن نعمل من أجل تحقيقها، مع الإيمان أنها ستتحقق حتماً. علينا أن نعمل ونبذل

أقصى جهودنا من أجل أن تتحقق، وذلك هو المهم، فذلك هو الذي يحقق الوحدة وليس المعرفة الذهنية بتاريخ تحقيقها. ولا أكتمك وأنا أقول ذلك، أنني أجد أن في ما قلته أمرين بحاجة إلى مزيد من الإيضاح.

الأمر **الأول**، هو: هل تحقيق الوحدة العربية أمر حتمي؟ و**ثانيهما**، ما المقصود تحديداً ببذل أقصى الجهود؟ وفي صدد الأمر الأول، نعم إن تحقيق الوحدة أمر حتمي، والمعني بكلمة حتمي هو أنها تتحقق لا محالة، والسبب في ذلك يرجع إلى قوانين كبرى تسيّر العالم الذي نعيش فيه. فيا أيها السائل المستوضح الكريم، العالم الذي نعيش فيه ليس عالماً فوضوياً من دون إرادة عليا تسيطر عليه. فإذا كنت مؤمناً بالله، فذلك يعني بالضرورة وجود قوة تسيطر على الكون وتسيّره، وأن للعالم إرادة خير تحكمه في النهاية. إن الله قد خلق الإنسان ووضع فيه نفحاً من روحه يتجلى في ميول الخير الموجودة عنده إلى جانب الغرائز وميول الأنانية والشر. إن الكون الذي نعيش فيه لا يمكن أن يكون مصادفة عمياء، كما إن التاريخ يدلل بكثير من الأدلة على وجود اتجاه عام صاعد نحو الإصلاح والتقدم تدل عليه ثورات الإصلاح والتقدم الحضاري وظهور الأديان. الإنسان ككائن حي وكوحدة يتكوّن منها المجتمع، فيه ميول غريزية أنانية، إلا أنه أيضاً فيه ميول للخير والمثل العليا ندعوها عادة بالضمير.

هناك صراع دائم بين ميول الخير وميول الشر في العالم إلا أن النتيجة النهائية هي تغلّب ميول الخير، ومن هذه العملية تنتج الحضارة والتقدم والإصلاح. لذلك فالوحدة العربية هي في اتجاه التاريخ، فهناك قوة تدفع في اتجاهها لأن الوحدة نفسها في الاتجاه الصاعد وهي في اتجاه خير الإنسان العربي. وبعبارة أخرى، إنها مع الحق والخير والمثل العليا للإنسان العربي. إن انتصار إرادة الخير في الأمد الطويل على ميول الشر أمر حتمي، إذ إن تقدم الإنسان أمر لا مفرّ منه، وعلى ذلك فالإنسان العربي لا بد من أن يحقق التقدم الذي ينشده، المتمثل بالوحدة العربية.

❊ ❊ ❊

ولكن الحديث عن الحتمية في التاريخ غالباً ما يستثير ذلك النقاش الذي توحيه مظاهر العبارات. فيا أيها السائل المستوضح الكريم: الحتمية التي نتحدث عنها يجب ألا توحي إليك أنني أقول بأن الوحدة ستتحقق من دون عمل وجهد وتضحيات، فذلك أبعد ما يكون عن تفكيري. إن عملية التقدم التي أقول

بحتميتها لا تتم بصورة سحرية أو بشكل ذاتي بل من خلال الصراع بين قوى الخير وقوى الشر، قوى التقدم وقوى التخلّف، القوى التي تدفع إلى الأمام والقوى التي تسحب إلى الخلف. ومن خلال هذا الصراع يبذل معسكر الخير جهوداً، وكذلك معسكر الشر، وتقع تضحيات ويمر وقت. والمهم في ذلك أن أقول إن علينا أن نبذل أقصى الجهود ونقدم التضحيات ونقبل بدفع الثمن من أجل أن تتمخض عملية الصراع عن انتصار معسكر الخير. إن بذل الجهد وقبول التضحية أمر لا بد منه، وعلينا أن نقدم عليه من أجل أن ينتصر اتجاه الخير ويتحقق الهدف الذي يسعى إليه.

وعليّ أيها السائل المستوضح الكريم أن أوضح لك أيضاً، أنك يجب ألا تتصور عملية الصراع هذه بصورة مبسطة فتتخيلها تسير في خط مستقيم صاعد من دون تعرجات وانكسارات، فذلك ليس من طبيعة الأشياء ومناقض حقيقة ما يجري في عملية التطور الاجتماعي. إن خط التاريخ وإن كان في اتجاهه العام صاعداً إلا أنه متعرّج يتضمن انكسارات هنا وهناك، وانتكاسات في هذا الظرف أو ذاك. وعلينا ألا نصاب بالإحباط وخيبة الأمل عندما نواجه ذلك بل نعدّه أمراً طبيعياً، فما من ثورة ناجحة في التاريخ أو حركة إصلاح خدمت البشرية إلا وشهدت بعض التعرّجات في خط مسيرتها بسبب نكسات موقتة وحالات إخفاق جزئية.

وعلينا أيها السائل المستوضح الكريم ونحن نفهم ذلك ـ أي حتمية الوحدة العربية ـ أن نبذل الجهود لتحقيقها. والسبب، كما ذكرنا، هو أنه كما للوحدة أنصارها وقواها الذاتية كذلك لعدوها، وهو التجزئة، أنصارها وقواها الذاتية. لذلك علينا أن نبذل أقصى الجهود ونعبئ كل ما لدينا من قوى مادية ومعنوية من أجل النصر النهائي.

وهنا ربما تسأل أيها السائل المستوضح الكريم عن تكافؤ القوى وموازينها، فأقول مجيباً: هناك أمر خفي، غالباً ما يغيب عن البال، ظاهره شيء وحقيقته شيء مختلف تماماً. إن معسكر الخير كان دائماً في التاريخ يبدأ بداية بسيطة، لذلك فقوته كانت دوماً في البداية أقل من قوة الشر. حدث ذلك دائماً في تاريخ الثورات وحركات الإصلاح: القوة لم تكن متكافئة بين الجانبين، فظواهر القوة كانت دوماً تميل إلى معسكر الشر. ولكن ماذا حصل في النهاية؟ أظن أنك تعرف الجواب. أيها السائل المستوضح الكريم اعلم علم اليقين أن الإنسان الذي يعمل من أجل الخير ويقاتل في معسكر الفضيلة، عندما يعتصر قواه الذاتية يكتشف بمرور الوقت، وبصورة لم يكن يتوقعها، أن تلك القوى غير محدودة، فهو كلما

فتش عن إمكانية جديدة للعمل وجدها، وكلما بحث عن مزيد من العزيمة لاستمرار النضال والمقاومة وجده. وهكذا، وهو يستمر في النضال يوماً بعد يوم، يجد في نفسه قوى جديدة لم يعرفها من قبل بدء الصراع. إن قوى الإنسان المناضل في اتجاه الخير لا حدود لها أبداً، والمهم في هذا الأمر هو أن هذه القوى الجديدة الإضافية لا تكون معروفة لديه أو مفهومة عنده في البداية، إلا أنه يكتشفها في أثناء المسيرة ومن خلال النضال اليومي.

إن النضال والمعاناة وبذل الجهد عندما تكون مقرونة بالشعور بالحق والمثل الأعلى، فإنها تخلق وضعاً جديداً تماماً؛ هو مصدر لمعين لا ينضب من العزم والإبداع والقدرة والتفاؤل والقوة المادية والمعنوية، وهذا هو معنى القول إن الواحدة في معسكر الخير يعادل الألف في معسكر الشر. أما في المعسكر المضاد أيها السائل المستوضح الكريم فيحدث العكس تماماً، فبمرور الوقت واحتدام الصراع يجد الفرد في معسكر الشر أن قواه في تناقص، وأن ما كان يستطيع أن يقوم به بالأمس يعجز عنه اليوم، وذلك بسبب تأثير الصراع فيه، فهو يكتشف يوماً بعد يوم أنه في جانب الشر، فتزول عن عينيه غشاوة الإعلام ويضعف أثر التعبئة ويتنبه عنده الضمير. كما إنه يشاهد ويلمس بسالة أصحاب معسكر الخير وتفانيهم وجهودهم الخيرة، وكل ذلك يضعف في نفسه العزيمة والدافع ويتزعزع الإيمان فتنهار قواه وتضعف جبهته. كما إن هذه العملية لا تحدث فجأة بل تأخذ بعض الوقت وتتبلور من خلال الصراع واستمرار النضال وسقوط التضحيات واحتدام المواجهة.

من كل ذلك أريد أن أصل إلى الخلاصة أيها السائل المستوضح الكريم: إننا في الوقت الذي نؤمن فيه أن الوحدة آتية لا ريب فيها، وأنها القدر الذي لا مفر منه، علينا أن نبذل أقصى الجهود لتحقيقها، وأن نقدم على النضال من أجلها برضى وتفاؤل، وأن نقبل بدفع الثمن ونقدم على التضحية، وعلينا أن نصبر ونجالد ونطاول ونستمر مهما كانت النتائج الآنية الموقتة للصراع، إذ إن النصر قادم في نهاية المطاف من خلاف هذا الصراع والمطاولة والصبر. فقوانا ستزداد وقوى التجزئة ستتناقص حتى تأتي لحظة النصر النهائي. وإذا سألتني عن كلمة السر في هذه المسألة فأقول لك عن تأكد إنها: **الإيمان**. نعم الإيمان بالوحدة وبحتمية انتصارها ووجوب النضال من أجل ذلك النصر.

والآن أيها السائل المستوضح الكريم لنرجع إلى أصل السؤال: متى تتحقق الوحدة؟ فأقول: إنني لا أستطيع أن أحدد الوقت بمعنى السنة والشهر واليوم، أي بمعنى الزمن الخاضع للقياس، لأن عملية التغيير الاجتماعي عملية معقدة

بذاتها لا تخضع لهذا النوع من القياس. إن الذي أستطيع أن أقوله على وجه التأكيد: هو أن الوحدة ستتحقق، وعلينا أن نبذل أقصى ما لدينا من جهود من أجل تحقيقها من خلال النضال المتواصل وتقديم التضحيات.

٣٥ ـ ما المقصود تحديداً بالنضال من أجل الوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: لديّ سؤال جديد، ولكن قبل ذلك أريد أن أعود إلى موضوع سبق أن تحدثنا عنه، وهو الموضوع الذي يتعلق بكيفية تحقيق الوحدة العربية. إن هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية، وربما كان أهم أو من أهم الأمور المتعلقة بهذا الموضوع، ولذلك أريد العودة إليه. قلت: إني أتفق معك على أهمية الموضوع، فماذا تريد أن تقول عن ذلك؟ قال السائل المستوضح الكريم: إنك قد قلت إن تحقيق الوحدة أمر حتمي في حياة العرب القادمة، وطلبت أن يبذل الوحدوي أقصى الجهود في النضال من أجل تحقيقها. فما المقصود، تحديداً، بالنضال من أجل الوحدة؟ هل بإمكانك إعطاء المزيد من التحديد لموضوع الأسلوب؟ قلت له: إذا كنت تسأل عن النضال، فالنضال يعني العمل في شتى الميادين من أجل تحقيق الوحدة. والعمل هنا يعني الصراع، ويعني المقاومة للوضع الراهن لإزالته وإحلال وضع الوحدة في مكانه، ويعني ذلك الصراع بشتى أنواعه: الصراع الثقافي والصراع السياسي والصراع العسكري والصراع الاقتصادي، وكل نوع آخر من الصراع يقتضيه تحقيق ذلك الهدف. كل صنف من أصناف النضال يؤدي إلى تحقيق الغاية مطلوب وضروري. قال السائل المستوضح الكريم: نعم إنني أفهم ذلك، ولكني أريد وضوحاً أكثر، وتحديداً للأمور أكثر. قلت: نعم، إنني أقدّر ذلك، وأعرف هذه الرغبة عندك منذ بداية هذه العملية، عملية السؤال والجواب التي تدور بيننا.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أتسلسل معك مسترشداً بما حدث لجميع حركات التقدم في التاريخ. إن نقطة البداية في كل حركة تاريخية في الأفكار. والمقصود هنا هو الدعوة إلى فكرة الوحدة العربية. إن الدعوة إلى الوحدة العربية يجب أن تأخذ أوسع المدى الممكن وبشتى الوسائل لإيصال الفكرة إلى أوسع جماهير الأمة وأكبر عدد ممكن من المواطنين. ووسائل الدعوة يجب أن تكون متنوعة، فكل وسيلة توصل الفكرة إلى إنسان عربي يجب أن تستخدم. وإيصال الدعوة يعني كل تلك العملية الثقافية التي تتضمن شرح الفكرة وتوضيح مزاياها وشرح وضع التجزئة وتبيان مساوئها بالشكل المؤثر المقنع للإنسان العربي المتلقي الدعوة. المهمة الثقافية عملية جارية وموجودة، وإن لم تكن بالسعة والتأثير الذي نريده.

ولكنك تعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن عملية التأثير في الأفكار لا تكون مجدية إلا إذا أدت إلى تغيير في الأفعال، أي في السلوك العملي للإنسان. إن الثقافة يمكن أن تعرف على أنها تلك العملية التي تتضمن الاستيعاب الذهني والتأثير في السلوك. إن تغيير أفكار الإنسان إذا ما نتج منه تغيير في السلوك بصورة منسجمة مع الأفكار التي استوعبها الذهن تكون العملية الثقافية قد تحققت بنجاح. إن تغيير السلوك لا يتحقق من دون استيعاب ذهني للأفكار، كما إن الاستيعاب الذهني للأفكار إذا ما توقف عند هذا الحد ولم يؤدِ إلى تغيير في السلوك، فلا يعني أن عملية ثقافية قد تحققت. الثقافة الصحيحة، أي الناجحة، هي التي تتضمن هذين العنصرين: الاستيعاب الذهني وتغيير السلوك في اتجاه تلك الأفكار. هذه هي العملية الثقافية التي نقصدها في الدعوة إلى الوحدة العربية.

ومن ذلك يتضح أن المقصود النهائي هو التأثير في سلوك الأفراد، أي جعلهم يعملون كذا ولا يعملون كذا، يقدمون على هذا الشيء ويمتنعون عن ذلك الشيء، وهكذا. وتغيير السلوك هذا يعني تغييراً في مجال العمل سببه تغيير في مجال الأفكار.

العنصر الثالث في هذه العملية هو أن يتجسد العمل في حركة، أي أن يدخل عنصر التنظيم. ويعني ذلك تحديد وجوب وجود حركة سياسية تعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية. إذاً لا بد من الحركة المنظمة. والمهم بهذا الصدد ليس التأكيد على ضرورة قيام الحركة السياسية، فهي موجودة، إلا أن المهم هو أن يتّحد الوحدويون الموجودون في الساحة.

المطلوب من جميع المؤمنين بالوحدة العربية هو أن يتحدوا في إطار شكل من أشكال الاتحاد في ما بينهم من أجل تحقيق الوحدة. ووحدة الحركة هذه التي نتحدث عنها لا يُشترط فيه شكل معين أو إطار معين، بل يمكن أن يؤخذ أي شكل يرضاه الجميع وتختاره جميع الأطراف. المهم هو أن يكون الشكل المتفق عليه فعّالاً وعملياً ومؤدياً إلى تحقيق الهدف. إن جميع الحركات السياسية والمنظمات الشعبية والتجمعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المؤمنة بالوحدة العربية يجب أن يحدث بينها تفاهم، وأن تتجمع في إطار محدد من أجل الوحدة، وإن اختلفت في أي من الأمور الأخرى. إن الأساس يجب أن يكون توحيد الجهود والعمل المشترك لتحقيق الوحدة، أما باقي الأمور فتسعى كل جهة إلى تحقيقها بجهودها الخاصة وفي الوقت الملائم. أما المرحلة الحالية فهي مرحلة الوحدة وعلى الجميع أن يعمل الآن لإنجازها.

وقد تسألني أيها السائل المستوضح الكريم: كيف تعمل هذه الجهة؟ وجواباً

عن سؤالك أقول ببساطة: إنها يجب أن تستوحي أساليب العمل من الهدف نفسه، أي تحقيق الوحدة: فكل وسيلة جائزة ما دامت تؤدي إلى تحقيق الهدف أو تساعد على الاقتراب منه. وبتحديد أكثر، نشر الدعوة إلى الوحدة بالوسائل الثقافية، واستلام السلطة في هذا القطر أو ذاك، وتحقيق خطوة محدّدة للتقارب بين الأقطار العربية أو بين بعضها، وإصلاح مؤسسة الجامعة العربية، وتوحيد القوانين والأنظمة بين الأقطار العربية في هذا المجال أو ذاك، كلها أساليب جائزة وتقع في نطاق المقصود بالنضال من أجل الوحدة. وكذلك العمل بين الجماهير بالتحريض والدعوة وخوض المعارك النضالية من أجل الوحدة ضروري.

وبعبارة أخرى، كل عمل شعبي أو ثقافي أو رسمي يساعد على الاقتراب من هدف الوحدة جائز وضروري. وقد سبق لي أن قلت إن جميع الأساليب جائزة كالدعوة الفكرية والنضال الجماهيري بما في ذلك استخدام القوة التي يجب استخدامها في المكان الملائم والوقت الملائم. من ذلك يتضح أن اختيار الأسلوب عملية انتقائية تعتمد على قرار قيادي يصوغ لكل حالة ما يلائمها من الأساليب، ويعالج كل موقف بما يتناسب معه من الوسائل.

٣٦ ـ مَنْ هم أعداء الوحدة في داخل الوطن العربي؟

قلت: أظن أنني سمعتك تقول أن لديك سؤالاً جديداً، أليس كذلك؟ قال: نعم، والسؤال هو: كنت قد سألتك عمّن يقف في مقدمة أعداء الوحدة، وأجبت أنهم الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، **ولكنك لم تتحدث بما فيه الكفاية عن أعداء الوحدة في داخل الوطن العربي، فمن هم أعداؤها في الداخل**؟ قلت له: إنه سؤال جدير بأن يُسأل، إلا أنني سأجيبك عن الرأس وليس عن التابع، وعن الأنظمة وليس عن الأفراد. إن رأس الحربة في العداء للوحدة العربية هو بعض الأنظمة الموجودة في الأقطار النفطية في الخليج العربي. إن بعض هذه الأنظمة يستحوذ الآن على الجزء الأعظم من الثروة النفطية العربية ويجني سنوياً دخلاً هائلاً من تصدير النفط الخام لا يتناسب إطلاقاً لا مع عدد سكانه، ولا مع حاجياته المشروعة. كما إن هذا الدخل ـ كما تعلم ويعلم الجميع ـ يذهب الجزء الأعظم منه إلى الأسر الحاكمة باعتباره مالاً خاصاً، والجزء المتبقي الذي يصرف على شؤون الدولة يرجع قسم مهم من أرباحه إليهم أيضاً عن طريق العمولات والمساهمات في الشركات، وكأرباح تجنيها المؤسسات العقارية والتجارية والمالية التي يملكها أشخاص الأسر الحاكمة. ويذهب الباقي إلى دائرة الأشخاص المحيطين بالأسر الحاكمة، وهكذا نزولاً إلى أصحاب الأعمال والتجار. لذلك تجد

أن الملكية الشخصية لأفراد الأسر الحاكمة قد وصلت إلى أرقام لا تصدق، وأصبحت ثرواتهم حديث العالم والصحافة.

إن هؤلاء الأشخاص المستحوذين على هذه الثروة الهائلة من دون وجه حق هم أعداء التوحيد وأشد المتمسكين بالوضع الراهن، فعلى الصعيد العربي قام هؤلاء بكل ما بوسعهم من أعمال ومقاومة للوحدة العربية أو أي خطوة في طريقها، فهم ضد تقوية الجامعة العربية، وعملوا على إضعافها وشلّ قدرتها على الحركة وتخريب مؤسساتها المتخصصة، وإضعافها مالياً عن طريق عدم دفع أنصبتهم في موازناتها. ومن أجل الإمعان في إضعافها تعمّدوا تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي بتمويل وتشجيع منهم لتكون بديلاً من الجامعة العربية، وحرصوا على بناء مؤسساتها بشكل موازٍ تماماً لمؤسسات الجامعة العربية، وأمدوها بالدعم لتكون البديل الجاهز للجامعة العربية. إنهم بالطبع لا يقصدون تحقيق أهداف المؤتمر الإسلامي المسطّرة في الميثاق من وحدة إسلامية أو تضامن إسلامي، ولكنهم يقصدون أن تتحول الأنظار والجهود إلى مؤسسة بديلة للجامعة العربية ذات أهداف بعيدة المنال لا ينتظر تحقيقها، وبذلك تتبدد الجهود وتتوزع الإمكانات وتتحول الأنظار. لقد وقفت هذه الأنظمة ضد كل خطوة وحدوية تمّت في الوطن العربي، فكانوا ضد الجمهورية العربية المتحدة، وضد الاتحاد الهاشمي، وضد وحدة اليمن. إن هذه الأنظمة تعمل دوماً على تفريق الأقطار العربية عن بعضها البعض، وزرع الفتن في ما بينها من أجل ألا تتقارب، فهي تخشى وتقاوم أي مشروع لتوحيد العراق وسوريا، وتنظر بريبة وتقاوم أي تقارب بين مصر والسودان، أو بين السودان وليبيا، وهي لم تحبذ بل تقاوم بطريقة خفية الاتحاد المغاربي بين دول المغرب العربي، وتخشى وتحارب توثيق العلاقات بين العراق والأردن، وتقاوم بشدة انشداد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى أي قطر عربي آخر. إنها لم تعلن موقفاً مؤيداً لتوحيد الصحراء مع المغرب مع أنها ذات علاقة قوية مع المغرب. إن هذه الأنظمة نفسها قد أنشأت مجلساً للتعاون الخليجي، وهدفها ليس الوحدة في ما بينها بل تنسيق جهودها لمقاومة الاتجاه القومي المتحرر في الأقطار العربية الأخرى، أي تعبئة جهودها في هذا الاتجاه.

وقد سعت هذه الأنظمة في مجال المناورة واستخدام نفوذها المالي من أجل تكوين علاقات ثنائية مع الأقطار العربية قطراً قطراً، هدفها إبعاد تلك الأقطار عن الوحدة مستغلّة الحاجة المالية لبعض الأقطار والأوضاع الاقتصادية فيها. إن هدف هذه الأنظمة هو إبعاد إمكانية قيام أي تكتلات عربية خارجة عن دائرة

نفوذها لأنها تخشى ذلك وتعدّه خطراً على أوضاعها القائمة، مستعملةً جميع الوسائل من ضغط وترغيب. كما عملت على التأثير في الرأي العام بمختلف الوسائل كشراء وسائل الإعلام وإنشاء مؤسسات إعلامية تعمل لحسابها في داخل الوطن العربي وخارجه، كما تستعمل هذه الأنظمة الدين على أوسع نطاق كوسيلة دعاية وتضليل كبناء المساجد والصرف على رجال الدين وعقد المؤتمرات الدينية وتغذية الحركات الدينية بالمال وتكوين العلاقة الودية مع جميع العناصر الرجعية المناوئة للاتجاه القومي.

أما على الصعيد الخارجي فقد تحالفت هذه الأنظمة مع الدول الاستعمارية لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا ونظّمت تلك العلاقة في شتى مجالات التعاون الاستخباري والعلاقات الثنائية ومنح التسهيلات العسكرية والتدريب والدراسة العسكرية، وأنشأت مؤسسات عسكرية مرتبطة تماماً بتلك الدول ومدرّبة في معاهدها وعلى أوثق العلاقات الاستخبارية بها.

* * *

وهنا التفت السائل المستوضح الكريم قائلاً: الآن اكتملت الصورة، فعدو الوحدة العربية هو الصف المكوّن من الدول الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصهيونية. وتعتمد هذه الدول على حلفاء داخليين، ورأس الحربة في العدو الداخلي هو أنظمة الخليج النفطية. قلت له: نعم، فذلك تشخيص صحيح.

* * *

أمّا إذا تساءلت عمّا أريد أن أقوله لأولئك الأعداء فإني أنقل إليك أن مشاعري تقول لي: إن هول ما قام به الأعداء وفظاعته لا تشرحه الأسطر ولا الصفحات، ولكن ليس لنا أن نقول كل ما نريد أن نقوله مرة واحدة، ولا في وقت واحد بل سيبقى حديث الأيام والسنين. ولكن مع ذلك فلا بد من وجود خواطر آنية تلخص مشاعر اللحظة التي نحن فيها.

فيا أيها الاستعماريون، وعلى رأسهم الصهيونية وأمريكا وبريطانيا: إنكم أنشأتم عهد الاستعمار الحديث بكل ما هو معروف عنه في الكتب وصدور المظلومين في مشارق الأرض ومغاربها، ثم قام الاتحاد السوفياتي وأتت الحرب الباردة وظن بعض الناس أنكم بانسحابكم من الكثير من بلدان العالم،

وحصولها على الاستقلال قد غيّرتم أفكاركم وخططكم وانسجمتم مع مبادئ العدل والإنصاف، وأنكم بتوقيعكم ميثاق الأمم المتحدة ومشاركتكم فيها قد آمنتم فعلاً بتلك المبادئ، وأنكم بحديثكم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد اعتقدتم بها حقيقة.

إننا نقول لكم: إنكم لستم كذلك إطلاقاً بل على العكس تماماً، فأنتم في حقيقتكم اليوم أشد قسوة وأبعد عن تلك المبادئ، وأكثر رغبة في الاستغلال والظلم مما كنتم عليه في مرحلة الاستعمار الأولى. إنكم قد انسحبتم من كثير من المستعمرات التي حصلت على استقلالها ليس إيماناً منكم بالاستقلال بل لأسباب كثيرة أبعد ما تكون عن الإيمان بالاستقلال وحرية الشعوب. إنها مقتضيات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، كما إنكم أردتم التخلص من نفقات الإدارة المباشرة لتلك البلدان، وأنكم استبدلتم الاستغلال المباشر عن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ حيث تنخفض باستمرار أسعار المواد الأولية التي تستوردونها من تلك البلدان وترتفع باستمرار أسعار السلع المصنعة التي تصدرونها لها. لقد انسحبتم من تلك البلدان لأسباب عملية وليس مبدئية، وعندما اختفى الاتحاد السوفياتي وزالت الحرب الباردة رجعتم إلى حقيقتكم الأولى ومنهجكم الاستعماري الأول، وإلى خططكم القديمة، خطط استعباد الشعوب واستغلالها، وبذلك نشأ وضع دولي جديد أردتم تسميته بالنظام الدولي الجديد.

ولكني أيها السائل المستوضح الكريم أقول أكثر من ذلك. إن دول الاستعمار هي الآن أكثر قسوة وإمعاناً في الاستغلال والاضطهاد وأبعد عن مبادئ العدالة وحقوق الإنسان ممّا كانت عليه في مرحلة الاستعمار الأولى التي سبقت الحرب الباردة. والسبب هو أنها الآن تملك قوة مادية وتقنية قادرة على التدمير أكثر ممّا كانت تملكه في تلك المرحلة. إنها في أخلاقها بقيت على ما كانت عليه في السابق مستعمرة مستغلة تضع المصالح الأنانية فوق المبادئ، ولكنها لم تبق كذلك من حيث قواها المادية والتقنية، فهي قد حققت تقدماً تقنياً وصناعياً مكّنها من تطوير السلاح الفتاك. وحققت تقدماً في مجال الدعاية والإعلام وازدادت قوتها المالية وخبرتها وتجاربها، الأمر الذي جعلها في وضع أكثر قوة مادية من السابق. ومعروف أن مقدار الإجرام الذي يقدم عليه المجرم يتناسب طردياً مع قدرته على إلحاق الأذى وارتكاب الجريمة.

***

قلت للسائل المستوضح الكريم: كنت حتى الآن تسأل، وأنا أجيب. ولكني الآن أريد أن أكون أنا السائل. فقال: ذلك عدل، فاسأل عمّا تريد. قلت له: هلا أعلمتني شيئاً عنك؟ قال: أنا مواطن عربي من مدينة وجدة في المغرب. قلت: أهي المدينة التي تقع على الحدود بين المغرب والجزائر؟ قال: نعم. قلت: إني أتذكرها تماماً عندما زرتها في سنة ١٩٥٩ مع زميل لي من سوريا، رحمه الله. كنا ذهبنا إلى المغرب بدعوة من الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة احتفالات الأول من أيار/مايو، وأنتم في المغرب تقولون الفاتح من مي. وأتذكر تماماً أننا زرنا هناك قيادة جيش التحرير الوطني الجزائري، وقابلنا المرحوم هواري بومدين الذي كان قائداً للجيش، واستقبلنا في ذلك البيت المحاط بالحراس. شربنا عنده الشاي عند الغروب. وسألت السائل المستوضح الكريم عن مهنته، فقال: إنه صحافي، وقد عمل في صحيفة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي كانت تصدر في الدار البيضاء. قلت له: إن ما قلته لك حتى الآن لم يكن الغرض منه أن أجيب عن أسئلة مواطن، بل أود لو كان بمقدوري أن يسمعها جميع المواطنين العرب، فذلك أكثر جدوى. فقال: ولكنك لا تستطيع أن تقول الشيء نفسه لجميع شرائح المجتمع وطبقاته وجماعاته، إذ لكل شريحة وطبقة وجماعة ما تهتم به وما يتلاءم معها من الكلام. قلت: نعم، ذلك صحيح، ولكن الذي قلته لك حتى الآن يهم الجميع ويتعلق بالجميع.

إنك صحافي، والصحافيون في الوطن العربي عددهم ليس قليلاً، وإن كنت لا أعرفه بالضبط، إلا أنهم أصحاب القلم الذي يكتب للأمة يومياً، يحرر أخبارها وأخبار العالم، ويعلّق عليها ويكتب الرأي الذي يراه. فيا أيها الصحفيون، ويا رجال الثقافة في كل صباح. يا من تقدمون زاد الإعلام والتفكير لكل مواطن طوال يومه أينما يكون، ألاَ يهمكم أن تكونوا كتّاب صحف تقرأها ملايين الأمة من العراق إلى المغرب، فتنقلوا للمواطن في سوريا ما يجري في موريتانيا، ولربة البيت في اليمن أخبار الجزائر، تحررون صحفاً قومية توزع في جميع أرجاء الوطن العربي وصحفاً محلية تصدر في هذا القطر أو ذاك، ولكم نقابة قومية تجمعكم جميعاً، ومؤتمرات تعقد في هذا القطر أو ذاك، بالتناوب، تعالجون مشاكل الوطن العربي، وتكتبون عن الأمة العربية بماضيها وحاضرها ومستقبلها، تنتقلون بحرية في أرجاء الوطن الكبير من دون قيود، وتكتبون عمّا ترغبون في أن تكتبوا عنه من شؤون، توزع صحفكم يومياً في جميع الأقطار يقرأها الناس، ويرسلون لكم الرسائل عمّا يرونه فيها؟ ألا ترون أن الأمر الذي تعالجونه أعظم، والقضايا التي تكتبون عنها أكثر أهمية في مثل هذا الوضع مقارنة بما أنتم عليه الآن من ضيق

وقيود؟ أيهما أكثر أهمية وأعظم شأناً، أن تكتبوا عن الأمة العربية أم عن شؤون هذا القطر أو ذاك؟ أيهما أرضى للنفس وأقرب إلى الرضى والسعادة،أن تسبح أقلامكم في خضم القوة والمنعة والاستقرار والنهضة والعزة والمجد والكرامة والتحرر التي تجلبها الوحدة أم في وضع التجزئة بكل ما فيه من ضعف ومذلة واضطراب وفوضى واستغلال ومظالم وتعسف الأجنبي وعربدة الصهيونية وهوان الدول الاستعمارية؟ إنها سعادة عظمى ستشعرون بها عندما تكون مادة كتابتكم مغمسة بالعز والقوة والتقدم. الصحافي الغيور الوطني المخلص يهمه جداً أن يجد الخبر المفرح والموضوع المتفائل ليكتب عنه بدلاً من أن يضطر إلى تجرّع العلقم يومياً ليكتب في خضم النكسات ويوميات الزمن الرديء. أيها الصحافيون، إنكم جميعاً ستكونون أحسن حالاً وأكثر راحة وأغنى إنتاجاً وأكثر سعادة مادياً ومعنوياً في وضع الوحدة، فناضلوا من أجلها بكل ما تجود به أقلامكم، والقلم سلاح ماضٍ عندما يستطيع تغيير الأفكار وبالتالي تغيير الأعمال.

وقلت للسائل المستوضح الكريم: أما وأنني خاطبت الفئة التي أنت منها فدعني أخاطب فئات المجتمع الأخرى، فهم يستحقون ذلك وقادرون أن يفعلوا شيئاً كلٌّ حسب قدرته. قال: كنت أريد أن أطلب منك ذلك، إلا أنك سبقتني، فعلى بركة الله.

٣٧ ـ ما هو دور كل من الطبقات والشرائح الاجتماعية في صنع الوحدة، والدعوة إلى الفكر القومي؟

فرفعت صوتي مخاطباً العمال في كل الوطن العربي، حيثما تكونون، من هو في المعمل، ومن هو خارجه، وفي جميع أنواع الصناعة وكل صنوف الأعمال، وقلت: إنكم الطبقة العاملة المنتجة التي تُدير الآلات وتمسك المطارق، وتحوّل المواد الخام إلى بضائع، إنكم الطبقة التي تكدح وتتعب وتنتج. تعيشون اليوم في ظل التجزئة بكل ما فيه من فقر وجهل ومرض. أنتم، وإن تفاوتم في دخولكم إلا أنكم عموماً لم تبلغوا المستوى اللائق من معيشة الإنسان في العصر الحديث. إن المصانع التي تعملون فيها لا يزال الجزء الأعظم منها قديماً متخلفاً، والبضائع التي تنتجونها تفتقر إلى الأسواق الواسعة لتصريفها. تدريبكم ناقص وخبراتكم بسيطة. لذلك فأجوركم منخفضة، وظروف سكنكم ليس جيدة، وخدمات الصحة والتعليم والنقل والاتصال والثقافة والترويح والتسلية ناقصة. هذا شأن الذين لهم عمل. أما العاطلون عن العمل فليس لديهم أي شيء. وأنتم أكثر من غيركم تعرفون بؤس حياة البطالة والحرمان الذي تنطوي عليه. إن

التجزئة وعدم الاستقرار والضعف والاستغلال وتسلّط الأجنبي كلها أمور أدت إلى هذا الوضع الذي تعيشون فيه، وهو وضع الفقر والجهل والمرض، وليس لكم من سبيل إلى بناء حياة جديدة تتحقق فيها التنمية والتصنيع الواسع الحديث والتقدم الاقتصادي في جميع الميادين غير أن تتحد هذه الأقطار في دولة واحدة، ويتحقق سوق عربي واحد، وتتكامل الإمكانات الاقتصادية، فيصبح كل الوطن العربي سوقكم جميعاً، وبذلك يستطيع من لا يجد عملاً في مسقط رأسه أو القطر الذي نشأ فيه أن يذهب إلى العمل في القطر الذي يحتاج إلى اليد العاملة، تماماً كما يعمل قانون الأواني المستطرقة، ومن دون قيود ولا مشاكل ولا تعقيدات كالتي نعرفها في ما يتعلق بعمل العَمَالة العربية المتنقلة من قطر إلى قطر آخر الآن. وبالتنمية وبالتحديث السريع للآلات ووسائل الإنتاج، بالنهضة الصناعية التي تخلقها الوحدة تزدهر الصناعة وتتوسّع، فلا يبقى أحد من دون عمل، وترتفع الإنتاجية ومعها الأجور وتزداد الثروة وتتراكم وتتحسن أحوالكم المعاشية والصحية والاجتماعية.

إنكم أيها العمّال عماد الاقتصاد الوطني. والاقتصاد الوطني في هذا العصر لا يتطور إلا بوجود سوق واسعة كبيرة وموارد مالية ومواد أولية تتكامل وتتضافر لدفع عجلة التنمية إلى الأمام. إن الوحدة ستخلق نهوضاً قومياً واندفاعاً نحو التقدم والتحديث والإصلاح الجذري للمجتمع. وبذلك تتحقق التنمية ومعها تتحسن أحوالكم من جميع الوجوه. واعلموا أن الفقر والبطالة ملازمان لوضع التجزئة والتخلّف الذي تخلقه، وأن التنمية والرفاهية ملازمتان لوضع الوحدة والتقدم التي تقود إليه. إنني واثق أن لكم مصلحة خاصة ومصلحة وطنية عامة في الوحدة، فناضلوا من أجلها تناضلون من أجل خلاصكم كطبقة، وخلاص أمتكم كمواطنين.

* * *

أمّا أنتم أيها العاملون في الأرض الزراعية من فلاحين وعمّال زراعيين فلكم تماماً مصلحة خاصة ومصلحة عامة في الوحدة. إنكم في أحد الأقطار مثلاً مكتظون، عددكم كبير بالنسبة إلى الأرض المتوفرة ممّا أدى إلى بقاء الملايين منكم من دون أرض يعمل فيها، وبسبب كثرة اليد العاملة بالنسبة إلى الأرض انخفضت أجوركم كعمّال زراعيين، ومع البطالة وانخفاض الأجور انخفض مستوى المعيشة وحلّ الفقر والجهل والمرض بينكم، في حين أن هناك أقطاراً عربية أخرى فيها العكس تماماً: وفرة في الأرض الزراعية وقلة في اليد العاملة،

فبقي جزء كبير من الأرض من دون استغلال وتعطّل كثير من الأعمال الزراعية. في هذا القطر حاجة كبيرة إلى هذا المحصول أو ذاك (كالحبوب مثلاً أو المنتجات الحيوانية) فيضطر إلى استيرادها من الخارج في حين أن في القطر الآخر إمكانية كبيرة لزيادة إنتاج ذلك المحصول وتصديرها للقطر الذي يحتاج إليها، إلا أن ذلك لا يحصل.

هكذا الكثير من أمثلة عدم التكامل التي تسببها التجزئة. في ظل الوحدة تتكامل الإمكانات وتتحرك عوامل الإنتاج من رأس مال وآلات ويد عاملة وخبرة فنية من المكان الذي تكون فيه وفيرة إلى المكان الذي تكون فيه قليلة، فيزداد الإنتاج واستثمار الموارد المعطلة لمصلحة زيادة الإنتاج الزراعي، وبالدرجة الأولى لمصلحة الفلاحين العاملين في الزراعة. وعندما يصبح السوق العربي موحّداً يستطيع فلاحو القطر القادر على زيادة إنتاج الحبوب أو المنتجات الحيوانية من زيادة إنتاجه لسد حاجة القطر الذي يحتاج إليها، وبذلك يرتفع دخل الفلاحين في القطر الذي أنتجها، وهكذا. إن حرية انتقال اليد العاملة والمنتجات الزراعية ورأس المال والخبرة من شأنها أن تزيد من رقعة الأرض الزراعية المستثمرة وزيادة الإنتاج الزراعي وإدخال محاصيل جديدة وطرق إنتاج جديدة وتحديث الموجود منها، وبذلك تدور عجلة التنمية الزراعية لمصلحة الفلاحين والعمّال الزراعيين، فالذي لا أرض له في هذا القطر يستطيع أن يحصل على أرض في قطر آخر، والذي لا عمل له في هذا القطر يستطيع أن يجد عملاً في القطر الآخر، وهكذا تتطور الزراعة كمّاً ونوعاً لمصلحة العاملين في هذا القطاع، فتزول البطالة الريفية وترتفع أجور العمال الزراعيين ويزداد دخل الفلاحين المنتجين ويتطور الريف. إنها التنمية الزراعية التي تفتح أمام الفلاحين أبواب الحياة الجديدة، حياة الرفاهية والتقدم الاجتماعي.

أيها الفلاحون إن الوحدة تحقق لكم الاستقرار ولأمتكم القوة والهيبة والمَنَعة، فلا يعود وطنكم محط أطماع الطامعين واعتداءات المعتدين، فيتحقق السلام وتتضاءل فرص الحروب وعدم الاستقرار فلا تسفك دماؤكم في القلاقل والاضطرابات التي يسببها المعتدون والطامعون ببلادكم. إن الأمن والسلام والاستقرار هي النعم التي ستوفرها لكم الوحدة، كما إنها ستوفر لكم العيش المرفّه الذي توجده التنمية والتقدم الذي يحصل في القطاع الزراعي. إنكم أبناء الأرض، أرض الآباء والأجداد التي تمتد فيها جذوركم، وسالت عليها دماؤكم، وضمّت رفات آبائكم، وهي اليوم بحاجة إلى أن تصان وأن يدفع عنها الشر

والعدوان، وليس غير الوحدة ما يحقق ذلك. إن واجب المواطنة والقومية يدعوكم إلى تأييد وحدة الوطن، وإنكم كأصحاب مهنة لكم مصلحة حقيقية أكيدة بالوحدة، فارفعوا أصواتكم لتأييدها.

* * *

وإزاء ذلك، علّق السائل المستوضح الكريم باعتباره صحافياً مطّلعاً، على الحياة الثقافية العربية قائلاً: أراك توجّهت بالنداء أولاً إلى العمّال ثم إلى الفلاحين، وكنت بذلك قريباً من مألوف العبارات الاشتراكية، فهل كان ذلك مقصوداً؟ قلت له: إن كنت تقصد إعطاء الأهمية للمنتجين الكادحين من عمّال وفلاحين، فالجواب: نعم، وإن كنت تقصد محاكاة شعارات معينة، فالجواب: كلا. كما أود أن أوضح لك أنني لا أقصد مخاطبة فئات واستثناء فئات أخرى، فالأمة في نظري هي المجموع بكل فئاته، والأمة هي المخاطب، وليس جزءاً منها. لذلك فإني لن أستثني الصناعيين حيثما كانوا، وفي أي نوع من الصناعة عملوا، أتوجه بالنداء فأقول: إنكم اخترتم هذا النشاط الاقتصادي المهم: نشاط الصناعة التي تمزج المواد الخام وتستخدم الآلة والطاقة والخبرة الفنية والتنظيم الإداري من أجل إنتاج سلع أو خدمات جديدة. إنكم تعملون في النشاط الاقتصادي الذي هو محور التنمية الحديثة والمنبع الأول للثروة وعماد الرفاهية الاقتصادية للبلاد. إنكم تعرفون أكثر من غيركم كم كان مضراً تجزئة السوق العربية ووضع الحواجز الجمركية والقيود على انتقال رأس المال واليد العاملة، الأمر الذي حدد نشاطكم وضيّق أسواقكم وأضعف أو قتل صناعاتكم. إن الواحد منكم يعمل ويجتهد ليقيم مصنعاً للزجاج في هذا القطر، وبعد أن ينزل إنتاجه إلى السوق يجد أن السوق لا يتسع إلا لجزء يسير من الإنتاج. وإذا ما أراد أن يتوسع أو أن يُدخل طريقة حديثة في الإنتاج ضاقت عليه السوق، وبالطبع إذا ما أراد أن يصدّر للقطر الآخر وجد الصعوبات والقيود ووجد أمامه منتجات الدول الصناعية التي سبقته بالخبرة والإمكانات فلا يستطيع أن ينافسها. إنكم تعرفون أكثر من غيركم فوائد توحيد السوق وتكامل الموارد وانتقال اليد العاملة والخبرة الفنية، وطالما طالبتم وتكلمتم في مؤتمراتكم على ذلك.

إن الصناعة من أجل أن تتطور تحتاج إلى سوق واسعة ولموارد كبيرة ولاسيما رأس المال المتوفر حالياً في أقطار، بوفرة لا مجال لاستثمارها في تلك الأقطار، وشح في أقطار أخرى لا تستطيع الحصول عليها إلا بكلفة عالية جداً وبشروط غير مقبولة، هذا إذا ما وجد ذلك المال. إنكم أيها العاملون النشيطون في

الصناعة الطموحون إلى التوسع والإبداع وإنشاء صناعات جديدة، تكتّف التجزئة أيديكم وتحدّ من نشاطكم لمصلحة المنتجات الأجنبية والصناعيين الأجانب. إنكم من دون شك سيكون بإمكانكم زيادة إنتاجكم وتوسيع صناعاتكم الموجودة وإنشاء صناعات جديدة، فتزداد أرباحكم وتتحسن دخولكم إذا ما فتحت أمامكم أسواق الوطن العربي وإذا ما وضع الجهاز المصرفي فوائض الأموال العربية تحت تصرفكم لاستثمارها في الصناعة، وإذا ما تكاملت اليد العاملة كمّاً ونوعاً وتحركت من مكان الوفرة إلى مكان الشحّ. وبعبارة أخرى، إن عملية التنمية عندما تدور بقوة الدفع التي تخلقها الوحدة واتساع السوق وتكامل الموارد، فإنكم ستجدون الوفرة والدخل المرتفع، وتنفتح أمامكم مجالات العمل والإبداع وتحقيق الطموحات فيرتفع مستوى معيشتكم وتزدهر أعمالكم لمصلحتكم الخاصة ولمصلحة الأمة عامة، إذ ما من شك في أن ازدهار الصناعة هو ازدهار لمجمل الاقتصاد الوطني.

إن الوحدة ستخلق وضعاً جديداً تزول فيه الحواجز والحدود الداخلية وتصبح الحواجز خارجية تحيط بحدود الوطن العربي إزاء العالم الخارجي. وفي ظل سياسة اقتصادية تهدف إلى تسريع التنمية، وبناء قواها الاقتصادية والصناعية والتقنية يصبح من الممكن أن تزدهر الصناعة وتنمو من البسيط إلى المعقّد، ومن إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الإنتاجية، وفي كل ذلك تنفتح أمامكم الفرص الجديدة، وتتاح لكم الإمكانات الهائلة غير المستغلة في الوقت الحاضر، وتصبحون فئة صناعية حديثة تبنون وتنتجون فتتصاعد رفاهيتكم ورفاهية الأمة، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. إنكم أبناء هذا الوطن، منه أتيتم، ومن موارده تعيشون، ولد فيه آباؤكم وأجدادكم، وسيعيش فيه أحفادكم. رفاهيتكم من خيراته، فإن كنتم اليوم تعانون مصاعب القيود والحدود وقلة رأس المال ومشاكل العملة الصعبة وضيق الأسواق وكل ما يتسم به وضع التجزئة، فإنكم ستكونون في وضع آخر أفضل وأحسن وأعلى منزلة يتحقق لكم فيه ما تصبون إليه شخصياً ممّا ترغبون فيه لوطنكم وأمتكم. وهل هناك ما هو أفضل من أن يحقق الإنسان كل ذلك فيُرضي نفسه ويُرضي ضميره، ويخدم نفسه ويخدم وطنه في آن واحد؟ إن حياتكم في الوحدة ورفاهيتكم في الوحدة وتحقيق مطامحكم في الوحدة، فاعملوا من أجلها بأيديكم أو بألسنتكم، أو حتى في قلوبكم، وذلك أضعف الإيمان.

* * *

وللتجار أيضاً أتوجه بالنداء. إن كانت بعض النظريات تعدّهم فئة غير منتجة، فذلك مجرد اجتهاد ما نحن في صدده. إنهم مواطنون يمارسون مهنة ويقومون بعمل اقتصادي في التوزيع والنقل وسائر ما يدخل في عداد ذلك. إنكم أيّها التجار تعانون من دون شك قيود التجزئة التي تعرفونها أكثر من غيركم بفعل الممارسة. إن التجارة الحديثة تتطلب سعة السوق وسرعة الاتصال وحرية السفر وسهولة انتقال البضائع والعلاقة الميسرة مع المنتجين من جهة ومع المستهلكين من جهة أخرى، كما تتطلب سهولة الاتصال والسفر والتعامل مع الخارج في قنوات الاستيراد والتصدير. إنكم تعانون وضع التجزئة وقيوده ومحدداته، وتعانون عدم الاستقرار من الهزات السياسية. إن التجارة المزدهرة لا توجد إلا في اقتصاد مزدهر، فحيثما يسود الفقر يخف النشاط التجاري. إنكم تعرفون أن الوحدة ستجعل مجال نشاطكم الوطن العربي بكامله وتجعل السوق الذي تنشطون فيه قوامه الأمة العربية برمّتها بدلاً من حدود هذا القطر أو ذاك، وتعرفون أن مهنتكم ستكون أنشط، وأرباحكم أكبر ومجال عملكم أوسع عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة صعود وازدهار، والعكس بالعكس.

إن الوحدة ستوفر المجال الواسع وستحفز التنمية وستنشط الاقتصاد الوطني عموماً، وبازدياد الإنتاج الصناعي والزراعي وبتوسع الصناعة وبنمو جميع فروع الاقتصاد الوطني ستزداد عملية الاستيراد والتصدير وسيتوسع نشاط توزيع السلع ونقل عوامل الإنتاج وكل ما يتعلق بالتجارة عموماً. ومع ذلك، ستزداد فرص العمل أمامكم، وستتناقص القيود الإدارية، ومحددات السفر وعوائق شح العملة الصعبة، وترتفع مع كل ذلك دخولكم وتزداد أرباحكم، وسيكون مسرح نشاطكم واسعاً، ومجال عملكم كبيراً. وسيعود كل ذلك بالنفع على مجمل الاقتصاد الوطني إذ سيتحسن انسياب السلع، وستتوفر لمن يحتاج إليها بالشكل والوقت الملائم فيستفيد المنتج والمستهلك على حد سواء.

إن تحسن ظروف مهنتكم وارتفاع دخلكم وتوسع فرص العمل أمامكم أمور مفيدة لكم لا توفرها أوضاع التجزئة بل أوضاع الوحدة. سيكون بإمكان من لا يجد مجالاً في هذا القطر أن ينتقل إلى قطر آخر، ومن يضيق به قطر أن يتوسع في الأقطار الأخرى، وسيزداد اتصال بعضكم ببعض، فتزداد خبرتكم ويتعلم تجار هذا القطر من تجار القطر الآخر، وستزداد علاقاتكم بالخارج فتتعلمون وتزداد خبرتكم. ستعملون أكثر، وستربحون أكثر، وستعيشون أفضل، وستكونون أكثر أمناً واستقراراً وسعادة في ظل الوحدة. أليس كل ذلك ما يكفي لتلبية النداء والاصطفاف بجانب هذا الهدف القومي النبيل، هدف توحيد أمة عريقة مجزأة

ظلماً؟ ألا يهمكم أن تدخلوا في تجارة رابحة كهذه: ربحها مضمون أضعاف مضاعفة وأجرها مكفول عند الله والوطن، وعائدها خير ورفاهية ونعمة لكم ولأبنائكم وعوائلكم ولأبناء أمتكم جميعاً؟

* * *

ماذا ترى أيها السائل المستوضح الكريم بخصوص المهندسين في الوطن العربي؟ أليسوا من أهم، إن لم يكونوا أهم فئة في مجال البناء والإعمار؟ نعم، هم المهندسون الذين يصممون ويشيدون البناء المادي للأمة، فتجدهم في كل مكان تحتاج إليهم التنمية في كل ناحية. هذه هي الفئة التي تنتشر الآن في الأقطار العربية ولكن بصورة غير متوازنة، فهناك فائض في مكان وشح في مكان آخر، وهناك اختصاصات موجودة في مكان تحتاج إليها أقطار أخرى. هناك التنمية التي يقودها قطاع الدولة، وهناك تنمية يقودها القطاع الخاص. في الحالتين يضطلع المهندسون بالدور الأساس. إنكم أيّها المهندسون تضطرون في بعض الأحيان إلى أن تهجروا هذا القطر إلى قطر آخر بحثاً عن العمل فتصادفون الصعوبات المعروفة، وحتى إن بعضكم قد هجر الوطن العربي إلى خارج الوطن بحثاً عن فرص العمل، فتتعرضون للغربة وكل مشاكل المجتمع الجديد وتتأثر عوائلكم ويتعرّض أبناؤكم لأمراض تلك المجتمعات الغريبة وتتعرضون أنتم لتأنيب الضمير والشعور بالتقصير. إنكم في ظل الوحدة لن تضطروا إلى كل ذلك، فهناك العمل الوفير لكم وللمزيد منكم، فعندما تزال الحدود وتلغى القيود ويصبح الوطن العربي الكبير جميعه مسرحاً لنشاطكم تتنقلون وتسافرون وتستقرون وتعملون حيثما أردتم، عند ذلك ستجدون فرصاً واسعة تنتظركم وأعمالاً كبيرة تنتظر أن تنجز بأيديكم.

إن النهضة والتنمية اللتين ستعمّان الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه، ستستوعبان نشاطكم وتزيدان، وستجدون أنفسكم في غمرة عمل مثمر عزيز يعود عليكم بالنفع الحلال الوفير وعلى وطنكم بالفائدة، فتكسبون أنفسكم وتريحون ضمائركم. تنشئون عوائلكم في أمان واطمئنان وتغمركم سعادة الانسجام بين خدمة النفس وخدمة الوطن. سيكون بإمكانكم أن تعملوا كل ما ترغبون فيه، فالمصممون والمبدعون والمقاولون والمنفذون والمخططون يستغرقهم العمل المثمر حيثما يوجد في أرجاء الوطن الكبير، وبذلك ستنفتح أمامَكم فرص البروز والإبداع والتجديد لتضاهوا أفضل مهندسي العالم، وسيكون حضوركم في المؤتمرات الدولية واضحاً وإسهامكم في البحوث والدراسة مرموقاً، وفي كل

ذلك سيكون لكم شأن غير الشأن الذي أنتم عليه الآن مادياً ومعنوياً. إذاً، أليست الوحدة هدفاً نبيلاً عظيماً يستحق منكم التأييد والتضحية والعمل من أجل تحقيقه؟ إنني واثق أنكم تسمعون وتعون ما أقول وأنكم منضمون إلى صفوف التوحيد لا محالة. إنكم حتماً ستفضلون وطناً موحداً كبيراً كالوطن العربي تغمره نهضة عمرانية وتنمية اقتصادية هي ساحة عملكم ومجال نشاطكم، على تجزئة راكدة تسودها القيود والحدود وتختنق بداخلها الإمكانات ويسودها الفقر والضعف والمهانة.

* * *

وما أن أنهيت كلامي حتى سبقني السائل المستوضح الكريم قائلاً: وماذا عن الأطباء وهم الفئة ذات العمل الإنساني؟ قلت: نعم، والأطباء أيضاً لن يتخلّفوا عن الركب ولن يكونوا إلا مع الوحدة. إنكم يا من تبدأون حياتكم العملية بذلك القسم الذي يلزمكم بالموقف الإنساني ويجعل غرض مهنتكم مساعدة الإنسان وليس الكسب المادي، لن تكونوا أقل من غيركم بل في مقدمة العاملين من أجل الوحدة. إنكم تعرفون أن أقطاراً عربية كثيرة، ولاسيما الأقطار الفقيرة تعاني نقصاً شديداً فيكم، عدداً واختصاصاً، وتعرفون ما يعني ذلك بالنسبة إلى المرضى. هناك أقطار لا تستطيع مؤسساتها الطبية استيعاب كل الموجود من الأطباء مّما اضطرهم إلى الهجرة التي كان أغلبها خارج الوطن العربي مع الأسف، ففي الولايات المتحدة وأوروبا عدد غير قليل من الأطباء العرب وبعضهم في مراكز عليا مهمة. فلماذا يحدث ذلك؟ إنه ضيق المجال مادياً وضيقه من حيث توفر وسائل العمل وإجراء البحوث والتقدم العلمي على الصعيد الدولي في مجال المهنة. إن معظمكم الآن ينتظم في نقابات للأطباء، وفي جمعيات طبية في أغلب الأقطار العربية، وهناك عمل طبي مشترك بين الأقطار العربية.

إنكم تعرفون من التجربة العملية أن الوحدة ستفتح أمامكم مجالات مقفلة الآن، وذلك فالطبيب الجديد يستطيع أن يعمل في أي قطر يشاء من دون حدود وقيود وصعوبات في القطاع الخاص، كما يستطيع أن يعمل في أي مستشفى عام في الوطن العربي، ويستطيع أن يتعاون مع غيره في إنشاء أي مؤسسة طبية جديدة يرغب فيها. إن مجال اكتساب الخبرة سيكون أوسع، ومجال إجراء البحوث والالتقاء بالآخرين من الأطباء سيكون أكبر، وبذلك ستكون فرص المنافسة والتقدم أكثر.

إن العلاقة بأطباء العالم ومؤسساته العلمية ستكون مختلفةً عندما تكون الصلة على أساس أطباء الوطن العربي لا كما هي عليه الآن في ظل التجزئة. إنكم في مهمتكم الإنسانية ستجدون المجال أوسع والفرص أكبر في الأرياف والمدن، في الأماكن المنكوبة والمعمورة، في كل أجزاء المغرب العربي وفي وادي النيل والجزيرة العربية والهلال الخصيب، في جنوب السودان وفي موريتانيا. في ظل الدولة الموحدة سيكون لكم شأنٌ أكبر ودور أهم ونشاط أوسع وفرص أكبر للعيش الكريم، والعمل الشريف والنشاط المثمر والمنافسة النزيهة والإبداع والتقدم.

إن مهنتكم ستكون أكثر شرفاً وأرفع مكانة في ظل دولة قوية عزيزة يعمّها التقدم وتسودها النهضة من الوضع الحالي الذي تعرفون معوقاته. إنكم ستكونون من دون شك في وضع أفضل إنسانياً ومهنياً ومادياً، لكم كأشخاص ولأمتكم ولوطنكم كمواطنين. إن حب الإنسان واحترام قيمته التي هي جوهر الإنسانية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى حب الوطن والتعلق بالشعب وخدمته. والعمل من أجل الوحدة هو التعلق بالشعب وخدمة الوطن. إلى ذلك ندعوكم حيثما تكونوا في الداخل أو الخارج.

وأنتم أيّها الأطباء الذين تسكنون أوطاناً غير وطنكم، سيكون لكم في دولة الوحدة المكان المعزز والمجال الفسيح لتنقلوا خبرتكم ومعارفكم وما توصلتم إليه من حذق ونتائج علمية إلى الوطن الأم الذي سيكون بالوحدة غير ما عرفتموه عنه، سيكون قوياً ناهضاً يقدر العلم والعلماء ويجل المعرفة ويحترم الخبرة ويفتح المجال فسيحاً لكم لتعودوا مواطنين مكرّمين لخدمة أبناء أمتكم، فالحاجة إليكم قائمة ومكانكم محفوظ ومرموق. سيكون حاضر أمتكم كما كان ماضيها حافلاً بما تعتزون به وتفاخرون به أقرانكم أطباء الأمم الأخرى، فَلْننضم جميعاً إلى صف الإيمان والكرامة الإنسانية الحقة: صف الوحدة العربية الشاملة.

* * *

وعندما فرغت من تلك المخاطبة وتوجيه النداء، صعّدت نظري إلى السائل المستوضح الكريم وقلت بلهجة السؤال: وهل يصح حديث عن الوعي القومي والدعوة إلى الوحدة من دون الطلبة، تلك الفئة التي تجمع صفتين هامتين، هما الشباب وتلقي العلم؟ فقد كان الطلاب ولا يزالون هم الفئة الأكثر أهلية لتلقي أفكار التقدم والنهضة بسبب هاتين الصفتين؛ فسن الشباب هو سنّ تكوين

الشخصية، ومرحلة بداية الحيوية والطاقة والقدرة والنشاط، كما إنهم في مرحلة التعلم واستيعاب المعرفة، وبذلك يكوّنون ما يمكن أن نطلق عليه اسم الجيل المستنير. إن السن والثقافة اللتين هم فيهما تؤهلهم لحمل رسالة النهضة والدعوة إلى الوحدة والحماسة القومية. ومنذ بداية النهضة العربية الحديثة كان للطلبة دور متميز فعّال في مجال الوعي القومي، وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ممّا نتذكره نحن.

أيّها الطلبة حيثما تكونوا، وفي أي مرحلة تكونون، إنكم تتحملون مسؤولية لا أظنكم إلا متحمّلين إيّاها بجدارة. انظروا إلى أوضاعكم اليوم في ظل التجزئة: نقص في كل شيء، في المقاعد الدراسية والأساتذة وقلة في المدارس وضيق في الجامعات ونقص في كل أنواع الوسائل اللازمة للتعليم والدراسة الصحيحة. طلاب هذا القطر لا يستطيعون الانتقال إلى مدارس قطر آخر إلا بصعوبة وفي نطاق محدود جداً، وهم إن انتقلوا واجهوا أنواع الصعوبات والمشاكل بسبب اختلاف الأنظمة والمناهج وطرق التدريس. والطالب الذي يرغب في أن يدرس هذا الاختصاص ربما لا يجده في القطر الذي يعيش فيه، وعندما يريد أن يفتش عنه في جامعات قطر آخر لا يستطيع ذلك بسهولة، فهناك مختلف المعوقات، وهكذا في جميع الوجوه ونواحي العملية التعليمية.

إن مدارس هذا القطر ربما لا تجد المدرسين اللازمين في هذا الموضوع أو ذاك، فتبقى تلك الدروس شاغرة، وهكذا. إنكم يا جيل المستقبل تدركون أكثر من غيركم أن الوحدة ستزيل كل هذه القيود والمعوقات. وعندما تزول الحدود ويصبح كل الوطن العربي مفتوحاً أمامكم تذهبون إلى التعلّم حيثما أردتم، وتنتمون إلى الجامعة التي ترغبون فيها. إنكم تعرفون أن حالة النهضة والتقدم التي ستحركها وحدة الأمة ستجلب معها إمكانات جديدة وستضع في مجال التعليم وسائل وتسهيلات جديدة، وسيشهد التعليم بمختلف مراحله عملية إصلاح جذرية تعمّ فوائدها الجميع، وستتحرك مسيرة متسارعة نحو الأفضل والأكمل والأجدى في كل شيء، وخيرات كل ذلك ستعمّكم من دون شك، فستكون فرص التعليم أوسع ونوعية التعليم أفضل وكلفة التعليم أقل.

إن الذين يرزحون الآن تحت وطأة الكلفة العالية للتعليم الخاص سيخفف عنهم العبء، والذين يضطرون الآن إلى ترك مقاعد الدراسة للعمل طلباً لدخل إضافي للعائلة المحتاجة سيستغنون عن ذلك ويبقون في مقاعدهم ولن تفوتهم فرصة التعلم. إنكم أيّها الشباب تتميزون بصفاء الذهن ونقاوة الضمير وتدفق

الحيوية، لذلك فإنكم مؤهلون لحمل رسالة الأمة، فلديكم كل ما يساعدكم على الدعوة إلى الوحدة العربية. إنكم من أفضل من يحملها ومن أفضل من ينقلها إلى الآخرين. إنكم تعرفون من دراستكم التاريخ عظمة أمتنا وما بلغته من عزّ ومجد ومكانة عندما كانت موحّدة، وتدركون أثر الوحدة في الأمم التي توحّدت، وفواجع التفرقة على الأمم التي تجزّأت. إن صفحات التاريخ تنبئكم بالعِبَر والدروس البليغة، والتاريخ الحديث يفتح عيونكم على ما قامت به دول الاستعمار، وما ارتكبته الصهيونية من جرائم بحق أمتنا ووطننا، وما تنوي أن تقوم به في المستقبل القريب والبعيد، فأنتم أفضل من يدرك الأخطار المحيطة بنا، وأنتم في مقدمة من تؤهلهم الثقافة والسن لإدراك مزايا الوحدة ومساوئ التجزئة، فإليكم نتّجه بأبصارنا، وإليكم ترنو عيون التاريخ، فنقاوة ضمائركم وتدفق حيويتكم واتصالكم بتربة الوطن تدعوكم إلى هذه المهمة الجليلة، مهمة الإيمان بالوحدة والدعوة إليها والعمل من أجل تحقيقها مهما كانت التضحيات.

إنكم كونكم فئة في المجتمع ستكونون أفضل حالاً من دون شك، ومن جميع النواحي، وستكون ظروفكم أكثر ملاءمة، كما إن أمتكم ستكون في وضع أسمى ومنزلة أعلى ومكانة أقوى عندما تتحقق الوحدة من دون شك.

في ظل الوحدة أيّها الشباب سيكون نشيد بلاد العرب أوطاني قولاً ملموساً لا مجرد كلام. نعم سيكون وطنكم كل هذا الوطن المترامي الأطراف في أفريقيا وآسيا، من المحيط إلى الخليج، لا مجرد موريتانيا أو لبنان أو البحرين. سيعرف كل إنسان في العالم من أنتم وأين أنتم، إذ بمجرد أن تذكر له أنك عربي لا يتلعثم ويخلط بين الأسماء ويخطئ في المواقع، كما هو الحال اليوم. ستقول لمن يسألك بملء الفم وبكل الاعتزاز وبكامل الثقة بالنفس إنك عربي، لأن هذا الوطن الكبير صاحب الإمكانات الهائلة، وهذه الأمة العريقة صاحبة التاريخ المجيد، وهذه الدولة القوية المهابة المحترمة ستكون في ذهن وذاكرة كل إنسان في العالم، لذلك لن يخطئ أحد في التشخيص والتعرّف، كما يفعل اليوم. وستنتهي إلى الأبد ـ أيّها الشباب ـ المهانة والمذلة التي تستقبلنا في كل صباح وتمسي معنا في كل مساء بسبب ما تقوم به الصهيونية من أعمال مهينة مذلّة تجرح كرامة الحجر الأصم وتستثير حمية الجماد الذي لا حياة فيه. سيزول إلى غير رجعة أيّها الطلبة، أيها الشباب الأعزاء، هذا الوضع الشائن من التجزئة والفرقة والنزاع، وكل ما يأتي به من ضعف وتخلّف وفساد وتردّ مادي ومعنوي، وستحل محل كل ذلك الوحدة والقوة والاستقرار والتقدم والنهضة والفضيلة والإنسانية الصحيحة، وسيحصل الجميع على الخير والكرامة، وسيعمل الجميع من أجل خير

الأمة وخير العالم. أليس ذلك هدفاً نبيلاً جديراً أن نسعى إلى تحقيقه ومطمحاً عالياً يستحق أن نعمل من أجله؟ إنكم أيّها الشباب في المقدمة، وعلى رأس مسيرة الوعي القومي، فدونكم هذه المهمة العظيمة فأدّوها، وإليكم هذا الواجب الوطني فنفّذوه، فإنكم إن آمنتم بالوحدة قلباً ولساناً، قولاً وعملاً، فإن جميع شرائح المجتمع ستكون كذلك، لأنكم اليوم طلاب، وغداً في جميع مجالات الحياة والعمل، وسيأتي غيركم إلى مقاعد الدراسة. إن أمتكم تدعوكم بعالي الصوت، فلبّوا النداء.

* * *

وقال السائل المستوضح الكريم محقاً: أما وأنك خاطبت الطلاب، أليس جديراً بك أن تخاطب معلميهم وأساتذتهم؟ قلت: نعم، فالمعلمون والأساتذة فئة مهمة جداً في المجتمع، فهم الذين يربّون ويعلمون وينقلون المعرفة من جيل إلى جيل، وعلى أيديهم ينشأ الجيل الجديد. إليكم أتوجه يا من ورد ذكرهم معظماً في أحاديث الرسول الكريم، وتغنّى بدورهم الشعراء. إنكم المربون والمعلمون، وعليكم تعتمد الأمة في نقل أحاسيسها وأمانيها إلى الجيل الناشئ الفتي الذي نعوّل عليه في كل شيء. إنكم تعرفون التاريخ العربي وتاريخ العالم وتعرفون ما نحن فيه في الوقت الحاضر وتلمسون لمس اليد ما فعلته التجزئة بوطننا وما ألحقته بنا من مذلّة ومهانة ونكبات، وتعرفون أيضاً أن الوحدة هي أساس قوتنا ومنبع تقدمنا ونقطة البداية في نهضتنا، وهي وسيلتنا للقضاء على الخطر الصهيوني وتحرير بلادنا من هذا الخطر الداهم. إنكم الذين تعرفون كل ذلك لا يمكن أن تصبروا على ضيم ولا أن تتأخروا في تأدية واجب. إن واجبكم هو الدعوة ونشر الفكرة وغرس الإيمان في قلوب طلابكم من الروضة إلى الجامعة بوحدة الأمة وضرورة تحقيقها والعمل بكل الوسائل لتحقيقها وتحمّل التضحيات مهما كانت في سبيلها. إنكم تستطيعون بثّ الوعي القومي في طلابكم وإيقاظ ضمائرهم وتنوير عقولهم وتبصيرهم بفداحة ما نحن فيه وعظمة ما يمكن أن نكون عليه في ظل الوحدة. إليكم أيها المناضلون المجاهدون نتجه لتأدية هذه الرسالة السامية، وإنجاز هذا الواجب العظيم، وهو أن يكون هذا الهدف نصب أعينكم صباحَ مساء.

إن نشر الوعي هو رسالتكم وهو واجبكم المقدس الذي يُرضي الله والضمير، وهو الوطنية الحقة والإخلاص للمبادئ. إليكم أيّها المناضلون أتوجه، ونحوكم أستدير ـ داعياً وحاثّاً، طالباً ومذكّراً أن الدعوة إلى الوحدة هي الحق

وتنوير طلابكم هو العبادة، وإن كنتم تريدون رضى الأمة وحب الشعب وبركة الأجيال القادمة، فدونكم هذا الواجب، واجب الدعوة والتبشير بوحدة الأمة، وحدة الوطن وقيام الدولة العربية الجديدة على أنقاض الوضع الراهن الذي أورثنا الضعف والنكبات والتخلف وجلب لنا خطر الصهيونية وأقام كيانها في قلب وطننا.

أيّها المعلمون، أيّها الأساتذة، إن طلبتكم هم جيل المستقبل، فعلّموهم الفضيلة واغرسوا فيهم المبادئ السامية وأرشدوهم إلى طريق الصواب، اغرسوا فيهم أنهم أحفاد الأجيال العظيمة السالفة، وورثة الحضارات الزاهية وأبناء الأبطال الذين هدموا الطغيان في ربوع العالم وأقاموا في مكانه العدل. قولوا لهم كلمة الحق: أنا عربي، وابذروا فيهم بذور الثورة على هذا الواقع الذي لا يقرّه الله ولا ترضاه المبادئ ولا ينسجم مع التاريخ ولا يتلاءم مع التقدم والرقي. إنني أدعوكم أن تعملوا وأن تناضلوا وأن تبذلوا أقصى جهودكم لتكوين ثقافة جديدة للجيل الجديد تقوم على الإيمان بالوحدة والنضال من أجل المبادئ السامية، والعمل من أجل مصلحة المجموع.

إنكم أيّها المربّون تعرفون تماماً الفرق بين الوضع الحالي الذي نعيش فيه جميعنا، بما فيهم أنتم، ووضع الوحدة الذي سنكون عليه بعون الله، حيث تضمّنا دولة واحدة ذات سيادة تزول في داخلها جميع الحدود والقيود ويسترجع الإنسان حريته في السفر والتنقل والعيش والإقامة والعمل وممارسة المهنة. وبذلك يستطيع الفرد فيكم أن ينتقل إلى العمل في القطر الذي يرغب فيه، فيذهب إلى حيث توجد الحاجة إلى خدماته، وإذا لم يعجبه الحال يستطيع أن ينتقل إلى مكان آخر. إنكم تعرفون أن تحقيق الوحدة سيكون المحرك لنهضة عميقة في شتى الميادين تستخدم فيها موارد الأمة وتصب فيها إمكاناتها، وستكون النهضة العلمية والتوسع في التعليم بشتى مراحله من أهم ما يطبع تلك النهضة، إذ لا مكان للأمية في الدولة العربية الجديدة، ولا مكان للتخلف العلمي في الوضع العربي الجديد، بل سيشهد الوطن توسعاً هائلاً في جميع ميادين التعليم، وسيكون لكم بذلك الدور الأساس فتتحسن أحوالكم من جميع الوجوه المادية والمعنوية، وتحتل مهنتكم المكان اللائق بهذه المهنة النبيلة السامية وستنالون التقدير الذي تستحقونه. إن جميع نواحي حياتكم سينالها التطور، والتقدم والرفاهية التي ستخلقها التنمية، سيكون لكم فيها نصيب كبير يتناسب مع الرسالة التي تقومون بتأديتها، وسيزول الحيف عن هذه المهنة الشريفة العالية المقام بين المهن.

أيّها المعلمون المجاهدون الشرفاء، إن تحقيق وحدة الأمة سيجلب لكم العز والمجد ورضى الله وراحة الضمير، إذ لا شيء يفوق أن يزول عن الإنسان كابوس ما نحن فيه من وضع فاسد مهين. إن حياة العز والشرف لا يعادلها شيء في الحياة، فإلى حياة أفضل أدعوكم، حياة خصبة شريفة يتحقق فيها العيش الكريم والرفاهية المادية والسمو المعنوي، فيشعر الإنسان أنه بالفعل إنسان له مكانة تحت الشمس، وشرف مصان، وكرامة محفوظة وقيم عليا محترمة. إن هذه الرفاهية المادية والمعنوية لا يحققها غير التنمية القومية، ولا توجد إلا في مجتمع الوحدة، فدونكم هذا المبتغى النبيل الشريف، فالفرصة سانحة أمامكم والطريق واضح، وما عليكم إلا أن تدخلوا المعترك بإيمان وصبر واستعداد للتضحية، والنتيجة أكيدة مضمونة، فردوس في الدنيا وفردوس في الآخرة. وكل كلمة حق تنطقونها مع طلبتكم تنقلكم خطوة إلى الإمام في هذا السبيل. اغرسوا في الشباب الشعور القومي وعلّموهم الوحدة العربية، ووجهوهم في طريق الفضيلة والخلق الكريم ونوّروا عقولهم بالمبادئ والمثل العليا، وبشروهم بالمجتمع العربي الجديد، مجتمع التوحيد والعدالة والرفاهية والتقدم وخدمة الإنسانية والتعاون النزيه مع جميع الأمم، فذلك هو الطريق القويم السليم. لتكن كلمة السر التي تنقلونها أينما كنتم من الوطن العربي: الوحدة للوطن العربي الكبير.

أيّها المعلمون في إرجاء الوطن العربي الكبير، إنكم تتولون المهمة النبيلة المهمة، مهمة تربية الجيل من بداية التعليم وحتى الجامعة. إنكم أقرب الفئات إلى مشاعر الأمة وأكثرها مسؤولية في التوجيه والتوعية، فالأمة العربية تعتمد عليكم في نشر الوعي القومي وتربية الجيل الجديد على الخلق الكريم والوطنية الحق وحب الشعب والدفاع عن الوطن. إنكم اليوم ترون أكثر من غيركم ما تلحقه التجزئة بأمتنا من أضرار وما تتعرض له من أخطار، وتدركون المهانة والظلم الواقع عليها، وتشاهدون في كل يوم عربدة الصهيونية واحتلالها الأرض العربية واضطهادها شعب فلسطين وما تقوم بتنفيذه من خطط للتوسع. أنتم المطّلعون على تاريخ أمتنا والملمون بتاريخ الأمم الناهضة، تقع عليكم أكثر من غيركم مهمة التوعية وبناء تفكير الجيل الناشئ على مبادئ القومية وحب الوطن والدفاع عن الكرامة والعمل الجاد لتحقيق التقدم والنهضة.

أيّها المعلمون، أينما كنتم في الوطن العربي، اغرسوا في الجيل الجديد الوعي القومي والتعلق بوحدة الوطن العربي وروح الجهاد والمقاومة للاستعمار والصهيونية والاستعداد للتضحية من أجل نهوض الأمة. إنكم تعلمون تماماً أن

وطننا عندما يكون موحّداً عزيزاً قوياً فإن القوة والعزة والنهضة ستعمّ الجميع بالخير والرفاهية، وأنكم ستكونون الفيلق المجاهد الذي يلقن الجيل المبادئ السامية، ويقوّم لسان الطلبة فيجعله عربياً مبيناً في الأقطار التي ينقصها التعريب، وستعلّمون طلابكم أن يكونوا مواطنين صالحين مدافعين عن مبادئ الوحدة والنهضة والتقدم ومقاومين أشداء للصهيونية والتخلف. إن الوحدة العربية كهدف سياسي تحتاج أول ما تحتاج إلى تفكير وحدوي، ونقطة البداية في ذلك هي المدرسة التي تتولون إدارتها والتعليم فيها. إن أمتنا ستكون مطمئنة على مستقبلها إذا كان معلموها مؤمنين بالوحدة، وعاملين من أجل تحقيقها في مجال نشاطهم. ألا يبعث فيكم الغبطة والرضى والسعادة اللا متناهية أن تروا أبناء أمتكم من الجيل الجديد ينشأون على مبدأ الوحدة إيماناً وعملاً؟ كم هو شعور الاعتزاز وراحة الضمير وتأدية الواجب الذي يعتريكم عندما ترون هذه الأمة المجزّأة تتحد في دولة عزيزة قوية بهذا الحجم وهذه الإمكانات؟ أمامكم سعادة لا حدّ لها عندما تتحد أمتنا وتتغلب على مصاعبها وتأخذ طريقها في النهضة والتقدم والقوة. إنه تغيير حاسم في تاريخ الأمة وحتى تاريخ العالم. ألا تطمحون أن تكونوا مساهمين فيه؟ ألا يهمّكم ويحرّك مشاعركم أن يجري هذا العمل الجبّار على أيديكم؟

أيّها المعلمون الشرفاء حيثما تكونوا في الوطن العربي من أصغر روضة إلى أكبر جامعة، اغرسوا، صباحَ مساء، في نفوس طلابكم حب الوحدة والتعلق بها والتضحية في سبيلها، وسيكون جزاؤكم المجد والرفاهية والسعادة. ليكن هذا الهدف النبيل حاضراً أمامكم في كل كلمة تعلمونها طلابكم، وفي كل حرف تخطونه على اللوح. إن أمتنا يجب أن تتحد، وعليكم تقع مهمة إنشاء جيل وحدوي جديد. إنكم أهل لهذه المهمة، وقادرون عليها، ولا عذر لمن يتخلّف.

***

وهنا استوقفني السائل المستوضح الكريم طالباً المزيد ممّا يمكن أن يساعد المعلم في تأدية هذا الواجب. قلت: نعم، إنك على حق، فقد يكون المعلم راغباً في تأدية الواجب، إلا أنه قد لا يعرف كيف يقوم بذلك. وقد أجبته إلى ذلك الطلب، فقلت: إذا توفرت الإرادة هان كل شيء، فإني أفترض أن الإرادة متوفرة عند المعلم للقيام بهذا الواجب، فإذا كان الأمر كذلك، فما يتبقى أمره ليس عسيراً. إنك ربما تعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن تاريخنا الحديث قد شهد

عهوداً كان الاتجاه القومي فيها قوياً في بعض الأقطار العربية، وانعكس ذلك في مناهج التعليم، كما إنك تعرف أن عدداً من المربين والعاملين في مجال التربية قد قام بجهود جيدة في التأليف في هذا الاتجاه. إن هذا التراث يجب ألا يضيع، بل علينا الاستفادة منه وهو موجود لمن يريد أن يستفيد منه.

إليك أيّها المعلم الجليل أتوجه وأقول: ليكن همّك أن تمزج كل ما تعمله وتقوله لطلابك بذرات من إيمانك القومي، ولتكن المادة التي تقدمها في عملك مشبعة بفكرة الوحدة العربية، توقظ الوعي القومي وتنبّه الشعور القومي، تخاطب الشعور النائم، وتنبّه الوجدان المستكين، فتقول للطالب بشتى الوسائل، وبمختلف الأساليب إننا أمة عربية واحدة كانت كذلك ويجب أن تبقى كذلك عن طريق الوحدة وبناء الكيان الجديد. وذلك يجب أن يكون بعبارات بسيطة ولغة مفهومة خالية من التعقيد وألفاظ النظريات. هكذا وبكل سهولة ويسر نقول للطالب: إننا عرب وعلينا أن نتحد للدفاع عن وجودنا وحفظ كرامتنا وتراثنا، وأن نبني دولة جديدة موحّدة تحقق للجميع التقدم والاستقرار، يزول فيها الفقر والجهل والمرض، وتتحقق السعادة والكرامة للجميع. ولا يهم ماذا يكون الموضوع الذي تقوم بتعليمه، فأنت تستطيع أن تبلغ هذه الرسالة البسيطة الواضحة التي كلها حق وعدل وفضيلة من خلال المواضيع، علمية كانت أم أدبية. فإن كنت تدرِّس اللغة العربية فاحرص على أن تدرسّها كما ينبغي ليتقدم بها اللسان وتحبها النفس وتعتز بها الشخصية. اغرس في طلبتك إنها لغة القرآن الكريم، غنية جميلة مشرقة، اختارها العزيز الجليل لتبليغ آخر رسالاته، فيها من القوة والبلاغة والدقة والعراقة ما يستحق الإعجاب ويتطلب منا إتقانها والحرص والعناية للحفاظ عليها. وإن كنت تدرّس التاريخ فدونك تلك الثروة الهائلة والأمجاد العتيدة والحضارات المتتابعة حيث برزت أمتنا فاعلة حية قوية إنسانية قدّمت إلى البشرية ما يبعث على الاعتزاز ويستحق التمجيد.

والتاريخ العربي تاريخ مشرف، وعلينا عندما نقوم بتدريسه أن ننقل ذلك إلى طلبتنا. التاريخ العربي، في حقيقته، تاريخ أمة وليس تاريخ أقطار، وهو في ثوابته متجه نحو الرقي والتقدم، وعلينا ونحن نقوم بمهمة التدريس أن نحرص على ألا نعطي الحوادث العابرة أو التفاصيل المتغيرة الأهمية نفسها التي نعطيها للاتجاهات العامة. كما تقضي الموضوعية أن ننقي التاريخ من الأخبار الدخيلة التي تفتقر إلى الأدلة العقلية على صحتها. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نحترس من الدسّ والتشويه المقصود الذي ورد في كتابات من يدعون بالمستشرقين من الغربيين

الذين غالباً ما تأثرت كتاباتهم بالأغراض السياسية والمواقف المتعصبة المسبقة. إن كتابة التاريخ وتدريسه يجب أن تكون بهدف قومي ألا وهو تقوية الروح المعنوية للجيل الجديد.

وحتى عندما ندرّس العلوم الطبيعية علينا أن نعطي الحضارة العربية بمختلف عصورها حقّها، فنوضح إسهاماتها ممّا يساعد الطالب على المعرفة الصحيحة بتاريخ العلوم ودور أمته فيها. إن دراسة الجغرافيا مهما كانت، وحيثما اتجهت، يجب أن تؤدي في النهاية إلى فهم واضح لدى الطالب أن الوطن العربي وحدة جغرافية واحدة متكاملة الموارد الطبيعية. وبعبارة أخرى، إن الإرادة عندما تتوفر في المعلّم فإنه لن يعدم الوسيلة للتعبير عنها.

* * *

إنك تعرف أيها السائل المستوضح الكريم أن الكتّاب والمثقفين عموماً يسهمون إسهاماً كبيراً في تكوين ثقافة المجتمع عن طريق ما يؤلفون وينشرون، وما يصدر عنهم في مجالات الثقافة وقنواتها الأخرى. الكتّاب في كل مجتمع هم من قادته في مجال تكوين الرأي العام وبناء الثقافة العامة، فهم مؤلفو الكتب وكتّاب الصحافة والمتحدثون في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وهم المحاضرون والمناقشون في الندوات والمجالس. كل ذلك يصل إلى أذهان الجماهير وينقل لها مادة ثقافية وآراء وأخباراً ومعلومات، وكلها مجتمعة تسهم إلى حد بعيد في تكوين الثقافة العامة، لذلك فمن الطبيعي والمنتظر أن أتوجّه إليهم في هذا النداء.

إنكم أيّها المثقفون والكتّاب والمؤلفون تنتجون الزاد الفكري الذي يتغذى عليه أفراد الشعب، لذلك فالتوجيه الذي يصدر عنكم له الأثر الفعال في توجيه الأمة في طريق الصواب أو في طريق الخطأ. إنكم تعيشون في صميم ما تعيشه أمتنا اليوم وتشعرون بنبض ضميرها، فأنتم في مقدمة صفوفها في الوعي والمعرفة بالتاريخ والاطلاع على حضارتها. إنني لا أشك في أنكم تتألمون لما نحن فيه من ضعف وتخلّف، وتتوقون إلى أن يحل وضع القوة والعزة والكرامة والتقدم في مكانه. إليكم أتجه وأخاطب أن تدخلوا المعترك وتشمّروا عن سواعدكم وأن تصبّوا جهودكم في خدمة قضية الشعب والأمة، قضية الوحدة العربية الشاملة. إنكم تستطيعون أن تتصوروا مظالم الواقع وفساده وأن تشرحوا للجماهير تفاصيل هذا الواقع وتفتحوا العيون على ما يخفى على الناس. إنكم قادرون على أن توضحوا لجماهير الشعب طريق الخلاص وأن تنقلوا له وقائع التاريخ العربي المجيد

والحضارات المزدهرة التي قامت في بلادنا وأن ترسموا له معالم الطريق ألا وهو الوحدة وبناء المجتمع العربي الجديد. إنكم أيّها المثقفون والكتّاب مدعوون إلى أن تبثوا في ما تكتبون وتنشرون كل ما يستثير الوعي القومي وما يبني الثقافة الجديدة ويزيل الثقافة المتخلفة المترشحة من الواقع الذي نعيش فيه. إنها الرسالة التي تتحملون تأديتها وهي الواجب الذي ترتب على عاتقكم عندما ارتضيتم في حياتكم منهج الثقافة والكتابة والتأليف.

إن كلمة الحق هي الواجب الذي عليكم تأديته بكل أمانة، ولا أظنكم إلا مؤدّين إياها على أحسن وجه. إنكم تعرفون قبل غيركم أن الكلمة ليست مهنة بقدر ما هي رسالة، وأن الكتابة ليست حرفة بقدر ما هي تأدية واجب، والرسالة المجيدة والواجب المقدس اليوم هو نقل الأمة ممّا هي فيه إلى ما يجب أن تكون عليه، ألا وهو الوحدة الشاملة. وأنتم أصحاب الحس المرهف والقرب من المعرفة الذين تتولون نقل كلمة الحق من أفكاركم وتأملاتكم ونتائج بحوثكم إلى تفكير المتلقين من أبناء الشعب، عليكم يقع هذا الواجب المقدس، واجب النضال الثقافي في سبيل بناء المجتمع الجديد.

إنكم الآن تعيشون في أوضاع يكتنفها الكثير ممّا لا يرضي ولا يسر، فأنتم تخوضون في خضم أوضاع الأمة، فالفقر، والحاجة تلف الكثير منكم، شأنكم شأن طبقات الشعب الأخرى. ومساوئ الدولة القطرية التي يرزح تحت وطأتها الشعب يصيبكم منها الشيء الكثير، فاليوم لا يستطيع أحدكم أن يسافر لحضور مؤتمر في هذا القطر ولا يستطيع ذلك غداً، وأحدكم لا يستطيع أن ينشر في هذا القطر ولا يستطيع في قطر آخر، وهكذا تفعل الحدود والقيود والتقلبات السياسية والاضطهاد وعدم الاستقرار. وأنت أيّها الكاتب يراد منك أن تقول كذا ولا تستطيع أن تقول كذا.

وإزاء ذلك، وكما ترى أيها السائل المستوضح الكريم، لا بد من أن ينهض الكتّاب بواجبهم، فيطلقوا الكلمة المخلصة النزيهة بوجه التضليل، وأن تتضافر جهودهم في جميع أنحاء الوطن الكبير من أجل ثقافة قومية تدعو إلى الوحدة وتغرس مفاهيم العزة والكرامة وتمجّد التاريخ العربي المشرق وتبشّر بالأخلاق الحميدة، وتدعو إلى المُثل العليا السامية وتغرس الإيمان بالأمة وقدراتها وضرورة توحيدها وتحررها وحمايتها من الأخطار في نفوس أبناء الشعب بجميع وسائل الكتابة والنشر. إنكم بذلك تمهدون لدنيا جديدة تعمّكم خيراتها وتلفكم بالحرية،

فتعظم مكانتكم وتحتلون المركز اللائق بمقامكم رواداً للثقافة الجديدة، وتتحررون من الحاجة والاضطهاد، ويتحقق لكم العيش الرغيد الشريف وجميع وسائل النشر والطباعة، ويصبح مجموع الوطن ساحة عملكم من دون حدود، تسافرون إلى القطر الذي ترغبون، وتقيمون في القطر الذي يحلو لكم. موضوعكم كل الوطن العربي وكل الأمة العربية، ومادتكم النهضة والتقدم، وهدفكم الوحدة، ومثلكم الأعلى المبادئ لا المصالح. حياتكم غنية مثمرة، وجهادكم يؤتي ثماره، وأمانيكم تتحقق أمام أعينكم وتنالون بذلك عز الدنيا وثواب الآخرة، وتكونون بحق قد أدّيتم الأمانة واتبعتم طريق الحق والفضيلة.

أيّها المناضلون بقوة الكلمة حيثما تكونون في الوطن العربي وخارجه، يا مَن تحسون بالانتماء إلى الأمة العربية وتتوقون إلى يوم خلاصها، ويسوؤكم ما هي فيه الآن، إنكم مدعوون إلى مهمة لا يفوقها في النبل مهمة، ألا وهي الدعوة إلى الوحدة العربية بثبات، ولتكن كلمة الحق هذه هي رائدكم وهي حافز عملكم ومحور حياتكم، تعيشون وتموتون من أجلها وفي سبيلها، وبذلك ترضون الله وتريحون ضمائركم وتخدمون أمتكم وتنصرون الحق والعدل والفضيلة. إليكم تتوجه الأمة لتسهموا في عملية خلاصها ولتكونوا من المناضلين في معركة تحررها من قيود التجزئة والذل والتخلّف الذي يلفّها اليوم. إليكم أتوجّه بهذا النداء الحار الصادق الصادر من الوجدان، مخاطباً ضمائركم وميول الخير في نفوسكم أن تكنسوا إلى سلة المهملات ثقافة التجزئة، وأن تنسجوا خيوط ثقافة جديدة في عقول الجيل والرأي العام، تدفع جماهير الشعب إلى العمل والنضال من أجل بناء الدولة العربية الجديدة على أعمدة الفضيلة والتقدم والمثل العليا وكل ما هو خير وعدل. إنكم بذلك ستحققون السعادة الحقيقية ألا وهي الشعور بجدوى الحياة والشعور بتأدية الواجب والشعور براحة الضمير، وبذلك يكون لعملكم معنى ولحياتكم سمو يملأ النفس غبطة وحبوراً. واعلموا أن عذاب الدنيا هو تأنيب الضمير وراحة الدنيا هو رضى النفس عن صاحبها. إن غاية ما يجب أن يكون هدف كل منا هو أن يشعر بالأهمية وأن يكون لحياته معنى ولوجوده هدف سام، ولا يتحقق ذلك إلا عندما يتجه الواحد منا نحو السماء ليرفع أمته من حضيض ما هي عليه الآن إلى فردوس ما تحنّ إليه ألا وهو الوحدة والتقدم والنهضة والعزة والشرف والعيش الكريم.

* * *

إننا أيها السائل المستوضح الكريم نتحدث في موضوع الثقافة، وهو موضوع يتطلب التمعّن في بعض جوانبه المهمة. وأول هذه الجوانب هو أنني أود أن أنقل إليك أن الثقافة بنظري تختلف في مفهومها عمّا عند بعضهم، فالثقافة كما أراها تتضمن أمرين مهمين هما الاستيعاب والتأثير. والمقصود بالاستيعاب هو فهم الموضوع الذي هو قيد البحث، أما التأثير فهو أن ما يستوعبه الذهن يؤثر في السلوك. إننا عندما نقول أن نقطة البداية في العمل هي التفكير، بمعنى أن الإنسان يفكّر أولاً، أو بعبارة أخرى يقتنع أولاً، ثم يعمل بناء على ذلك الاقتناع أو يدافع عنه. إننا عندما نقول ذلك نعني أن الثقافة لا تعني مجرد الاقتناع، أي التوقف عند حد الاستيعاب الذهني للموضوع، بل إن ذلك الاقتناع عندما يؤثر في الشخصية إلى الحد الذي يدفعها إلى العمل حسب مقتضيات تلك القناعة تكون العملية الثقافية قد اكتملت.

نعم إن الثقافة عملية تجري في الإنسان، بمعنى انه يتلقى ويستوعب ويفهم أولاً، ويتأثر سلوكه وتصرفه بما تلقى واستوعب ثانياً. إنها عملية ذات شقين. وبالطبع إننا نقول بشقين، ولا نعني أن الشقين مفصولان عن بعضهما البعض، بل نقول ذلك من أجل الإيضاح، إذ غالباً ما تتداخل العمليتان، والمهم في ذلك هو تأكيد أن عملية الاستيعاب تكون مؤثرة في السلوك والتصرف العملي. إن ذلك يحدث عندما تكون الأفكار المنقولة قوية صادقة تستثير القبول، وعندما تكون النفس المتلقية مستعدة ومهيأة يرتبط فيها الفكر بمجمل السلوك وتحرك الإرادة. تلك هي الصفات العامة الرئيسية لعملية الثقافة الحق. وأملي ألا يغيب عنك أيها السائل المستوضح الكريم الهدف الذي من أجله أسوق هذا الشرح، وهو بعبارة بسيطة تنبه إلى أن للثقافة هدفاً هو تغيير الحياة عن طريق تغيير سلوك الإنسان مقابل ما قد يتبادر إلى ذهن بعضهم، أو ما نشاهده أحياناً من عمل يدّعي الثقافة وهو في حقيقته عبث، إذ ليس كل ما يوضع تحت عنوان الثقافة يؤثر في سلوك المتلقين.

الأمر المهم الآخر الذي لا يفوتني أن أتعرّض له في هذا المجال هو ذلك العمل الواسع النطاق الذي تبذله مؤسسات دول الاستعمار وعلى رأسها الصهيونية للتأثير فينا عن طريق الثقافة. إن هذا العمل الواسع النطاق الذي جنّدت له إمكانات كبيرة يعمل بأساليب مغلّفة وطرق ملتوية لاحتلال نفوسنا. والمسألة المركزية في كل ذلك هي إضعاف الروح القومية، أي إضعاف التوجه إلى الذات والالتحاق بهم فكرياً. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن هذا العمل الواسع

النطاق متصل بالزمن ومتشعّب في القنوات من الإعلام اليومي إلى ما يسمى بالبحث العلمي. والهدف هو أن يغرسوا في الفرد منا التبعية للغرب والتخلي عن القومية العربية، فإذا ما حصل ذلك فستتبعه جميع النتائج المتعلقة به في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبول الوجود الصهيوني إلى الإقبال على نمط الحياة الغربية، وبذلك يتم من داخل النفس التخلي عن الذات وتلاشي الشعور بأننا عرب لنا قومية خاصة وشخصية مستقلة.

إنك أيها السائل المستوضح الكريم ربما تعلم أن انحياز الإعلام الغربي وعدم موضوعيته قد انكشف الآن، وأن هذا الأمر أصبح من المسلّمات بعد أن توفرت الأدلة الكافية عليه، فإن كان لديك أدنى شك بذلك فإني مستعد أن أقدّم لك الأدلة. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن عدم الموضوعية والانحياز إلى الغرض المسبق لا تقتصر على الإعلام الغربي بل هي موجودة أيضاً في جهده العلمي الذي يقدمه لنا، ولاسيما في مجال العلوم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد في الكثير ممّا يسمى بكتابات الاستشراق. ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشيد بجهود كثيرة قام بها بعض مثقفينا وكتّابنا في فضح الميل المنحاز والغرض المسبق المبثوث في الكثير من مؤلفات أهل الاستشراق.

ويتّضح الغرض السياسي الاستعماري في الثقافة الغربية الموجهة إلى العرب في الأحكام التي يطلقها الكتّاب الغربيون على الحضارة العربية والتاريخ العربي وعلى العقل العربي والشخصية العربية الموحية بالتدني واحتقار الذات والعقم وعدم القدرة على الخلق والإبداع، وبالسعي بشتى الوسائل الملتوية إلى إدخال القناعة عندنا بتلك الأحكام التي تلبس لباس البحث العلمي وهي ليست كذلك. والغرض من ذلك هو زعزعة الثقة بالنفس والغزو من الداخل.

فيا أيها السائل المستوضح الكريم، إنك تعلم أنه حتى في ظل الأوضاع غير المتكافئة التي نعيشها الآن، فالعربي قادر على أن يصل في البحث والإبداع والسيطرة على العلوم الحديثة إلى ما وصل إليه الغربيون ويتفوق عليهم، والشواهد على ذلك كثيرة في داخل الوطن العربي، وفي أبنائه الذين هاجروا إلى بلدان الغرب. هذا في الحاضر، أما أمر الماضي، فمعروف لك أين كان الغرب وأين كان العرب في أوج الحضارة العربية الإسلامية. ترى مَن هم الذين برعوا في جميع العلوم وألّفوا وبحثوا وأناروا الدنيا ونالوا إعجاب العالم وأصبحوا مركز الإشعاع فيه، ألم يكونوا أبناء هذه الأمة التي يحاول الغربيون الآن التشكيك بقدراتهم؟

ثم أين ثقافتنا من ثقافتهم في أهم ما في الحياة ألا وهو المبادئ الأخلاقية؟ لقد أعطت أمتنا للعالم الأديان السماوية. لقد خرجت أمتنا إلى العالم فأحلّت العدل والهداية في البلدان التي دخلتها، فأدخلت إليها الإسلام ولم تأخذ منها شيئاً. أما الغرب فقد خرج أيضاً إلى العالم، وأنت والدنيا كلها تعرف ماذا قدّم الغرب؛ إنه الاستعمار المباشر ثم غير المباشر. إنه الغرب الذي لم يستطع الدين أن يحد من نزعته الظالمة، ولم يكن بمقدور النظريات والمبادئ التي يروّجها أن تخفف من غلوائه والأنانية المتمكنة منه.

وعلى نقيض ذلك أيها السائل المستوضح الكريم، فإننا نحن العرب في أسوأ أوضاعنا الحاضرة، تتجه عواطف جماهيرنا نحو الخير والمبادئ، فنقف مع المظلومين في العالم ونؤيد حركات التحرر أينما تكون، ونناصر العدل واستقلال الشعوب، ونقارع الظلم، فإن كانت وسائلنا ضعيفة فذلك لا يغيّر من الأمر شيئاً، إذ المهم هو أن إرادتنا الحقيقية مع المبادئ وليس مع المصالح كما هو الحال في الغرب. كما إننا لم نعدم حالات أقدم فيها قطر عربي بمجرد ما تهيأت له الوسيلة المادية على مساعدة الآخرين من فقراء العالم، وكان بذلك وبالمقياس النسبي متقدماً على الدول الغربية الغنية التي لا تعطي إلا لغرض مسبق وبالقدر الذي تقتضيه مصلحة تحقيق ذلك الغرض.

إن ثقافتنا أيها السائل المستوضح الكريم أعلى منزلة وأغنى روحاً لأنها ملتصقة بالمبادئ ومتجهة صوب السماء، تهدف إلى سعادة الإنسان وتقصد الخير والتقدم والعدالة بعكس ثقافتهم الملتصقة بطين المصالح الأنانية المصوبة في اتجاه الظلم. إن نفوسنا أنقى من نفوسهم وأرواحنا أطهر من أرواحهم، وضمائرنا حية، ومقاصدنا نزيهة، ورغباتنا مشروعة. أما ضمائرهم فقد أماتها الجشع الدنيء، ورغباتهم شريرة بعيدة عن القانون والشرع. أقول ذلك عن الغرب ولا أقصد عدم وجود أفراد فيه يتصفون بغير هذه الصفات، فذلك موجود إلا أن الاتجاه العام هو كما وصفت.

* * *

ولكني أيها السائل المستوضح الكريم، لا يفوتني في هذا المقام أن أنوّه بأن في صفوف من ندعوهم بالكتّاب هناك فئة خاصة هي أهل الأدب، وأعني بهم الشعراء والأدباء. إن الأدب جزء من الثقافة ولكنه جزء ذو أهمية خاصة بنظري.

إن العلم والأدب والفن كلها وسائل لمعرفة الحقيقة، إلا أنها وسائل مختلفة في الطريقة، فالإنسان قد يحاول الوصول إلى الحقيقة عن طريق التجربة المختبرية، وقد يحاول ذلك عن طريق العقل الصرف، وقد يستطيع ذلك عن طريق التأمل والإلهام.. إلخ. إن الأدب، شعراً ونثراً، والفن بمختلف أشكاله ووسائله يخاطب الوجدان وينفذ إلى صميم النفوس، وينقل الفكرة بأسلوب خاص يمتزج بالجمال وأحاسيس النفس والتفاعل بينها وبين الطبيعة. لذلك بإمكان الأدب والفن أن يؤثرا في الشعب تأثيراً عميقاً يهزّ الوجدان ويستثير النفوس.

إنكم أيّها الشعراء وأيها الأدباء وأيها الفنانون يقع عليكم اليوم واجب يمكن أن تؤدوه على أحسن ما يرام، وهو واجب أن تخوضوا مع جماهير الأمة وجميع فئاتها معركة الوحدة ومعركة بثّ الشعور القومي. إنكم أصحاب الكلمة الرقيقة واللوحة الموحية والقصيدة النافذة في أعماق النفس، تخاطبون الوجدان وتتوجهون إلى الشعور وتمسون أعماق الإنسان، وبذلك تستطيعون غرس الاتجاه الجديد والميل الجديد والحب الجديد. أمامكم أمجاد الأمة وسفر ماضيها المجيد، وبين أيديكم زاد غني ومادة لا تنضب لصياغة الروائع في كل مجال، تحفر في نفس القارئ والسامع والناظر الحسّ الجديد والإيمان بضرورة الوحدة والتوق إليها والعمل من أجل تحقيقها. فالأمة في وضع الوحدة والتقدم والنهضة معين لا ينضب للمعاني السامية، ومصدر غني بصور الجمال، تستطيعون أن تغرفوا منها وأن تنهلوا من معينها أعمالاً أدبية وفنية، وأن تكون موحياً ممتازاً لإنتاج يغني حياتكم وحياة الأجيال القادمة. إن حالة النهضة هي حالة التقدم في جميع نواحي الحياة، ومنها الحياة الأدبية والشعرية والفنية، فالأدب والشعر والفن لا تزدهر من دون ذلك الجو الإيجابي الذي يغمره التفاؤل والثقة بالنفس والاتصال الحي بالماضي والتطلع إلى المستقبل. إنكم الآن تعانون الوضع الذي تعيشه الأمة، ولكن بدرجة أقسى وبألم أشد لأنكم أرهب إحساساً بالواقع.

إن حياة الألم والإحباط ستنتهي بزوال هذا الوضع وبدء مرحلة النهضة عندما تحل حياة الوحدة محل حياة التجزئة. إنكم الآن تكابدون قيود الحاضر وتعانون ألم الإحباط الذي يسببه مجمل الأوضاع التي تعيشها أمتنا اليوم. أمامكم أيّها الأدباء والشعراء والفنانون المجال الفسيح للإسهام في النضال الواسع الذي علينا جميعاً أن نخوضه من أجل الخلاص بتوحيد وطننا وجمع شمل أمتنا ووضعها في المكان الذي يليق بها بين الأمم، وشق طريق التقدم أمامها. إنكم تعرفون كل ذلك، إن لم يكن عن طريق العقل الصرف فعن طريق الإحساس أو

عن الطريقين معاً. إنني أسمع قصائدكم في مناسبات النضال وأقرأ بعض إنتاجكم الأدبي وأتمعن في ما ترسمون وتنحتون وتبنون، فأجد أن الروح موجودة وأنكم تحسون بالواجب، فهل لي أن أدعوكم إلى أن تخرجوا من الهمس إلى أن يرتفع صوتكم عالياً، وأن ينتظم جمعكم حيثما تكونون في أجزاء الوطن العربي، لتدخلوا مرة واحدة وبكامل قواكم وبأعلى أصواتكم مرحلة الدعوة إلى الوحدة ومرحلة النضال من أجل أن تحقق القومية العربية أهدافها كاملة في بناء المجتمع الجديد؟

إنكم تجتمعون هنا، وهناك في أقطار الوطن العربي، ولكم منظمات في كل قطر واتحادات عربية وأنتم في كل ذلك توّاقون إلى التعبير عن هذا الواجب. إنكم في ظل الوحدة ستكونون أفضل حالاً وأعلى شأناً وأكثر حرية وأكثر وسائل ممّا أنتم عليه الآن، حيث سيزدهر الأدب ويسترجع الشعر مكانته السامية التي عرفت في حياة العرب القديمة وتتقدم الفنون وتشاد لها الصروح وتتفتح براعم الإبداع مع تقدم المجتمع والنهضة التي سيشهدها. ستزول عنكم حياة البؤس والفقر التي تلف الكثير منكم وسيصبح الأدب والشعر والفن مجالاً واسعاً لأصحاب المواهب تتحقق فيه لهم حياة حرة كريمة مرفهة متحررة من الحاجة والحرمان، بذلك يستطيع الأديب والشاعر والفنان أن ينصرف إلى الخلق والإبداع بحرية. إنكم أيّها الشعراء وأيها الأدباء وأيها الفنانون مدعوون إلى الإسهام في عمل جليل يوفّر لكم حياة العز والكرامة ويمنحكم الشرف الرفيع الذي تطمحون إليه ألا وهو خدمة المثل العليا والمبادئ السامية. وهل هناك ما يفوق توحيد أمتنا كمثل أعلى ومبدأ سام في هذا الوقت بالذات؟ إن ضمير الأمة النابض يدعوكم إلى هذه المهمة ويحثكم على دخول المرحلة الجديدة التي ستكون أغنى مرحلة في حياتكم لأنها ستكون حافلة بالعمل المثمر وخدمة المبادئ والدفاع عن مثل الأمة وحياتها الجديدة.

هل هناك ما هو أعز على نفوسكم من التغنّي بأمجاد الأمة والدعوة إلى وحدتها وغرس الروح الوطنية والشعور القومي في نفوس أبنائها؟ إنكم ستدخلون دنيا أرحب، وستنفتح أمامكم آفاق الإبداع لأن موضوعكم سيكون الأمة وليس القطر، وإلهامكم سيكون تاريخ الأمة وليس تاريخ القطر، والنهضة الجديدة المصاحبة للوحدة والناتجة منها ستكون التربة الخصبة للإبداع والتجديد وستكون الحياة الجديدة حياة عزّ وكرامة وعدالة وتقدم. وكل ذلك لمصلحة الإنسان، وبذلك ستنطلق مواهبكم مع روح التفاؤل الإيجابية والفرح الذي سيغمر المجتمع.

إنها دنيا الإبداع بالنسبة إليكم يزدهر فيها الأدب ويتجدد الشعر ويرقى منازل أرفع وتتقدم الفنون. إنكم ستكونون الرابحين من دون شك من كل ذلك، إذ ليس أهم لأديب أو لشاعر أو لفنان من أن تتاح له الفرصة لتحقيق مواهبه وإطلاق إمكاناته في الخلق والإبداع. ليس ذلك فحسب، بل حتى أحوالكم المعاشية ومنزلتكم الأدبية ستكون أفضل وأعلى في دولة الوحدة. إنني لا أذكر ذلك كثمن لما ستقومون به، فأنتم مرآة الأمة الحساسة واستجابتكم للواجب يدفعها إلى الإخلاص والوطنية الحقة والتعلق بالمبادئ. إنكم مدعوون إلى عمل كله خير وبركة للوطن والأمة.

* * *

ثم التفت إلى السائل المستوضح الكريم مخاطباً إيّاه: ألا ترى معي أن هذه المخاطبة ضرورية؟ قال: نعم، هي كذلك. وبما أنك تتحدث عن المخاطبة لفئات الشعب فلا أظنك متوقفاً عند من ذكرتهم حتى الآن، فهناك فئات أخرى لا بد من أن يتوجه إليها الخطاب أيضاً. فماذا عن العسكريين من جنود وضباط. قلت: نعم، إنها فئة مهمة جداً من فئات مجتمعنا. لهذه الفئة ـ كما تعلم ـ منزلة خاصة، فالعسكريون قطاع من الشعب معني بالدرجة الأساس بالدفاع عن أرض الوطن وحمايته من الأخطار، لذلك فهم أكثر الناس شعوراً بضرورة الوحدة وما تجلبه من قوة للأمة تدرأ عنها الأخطار الخارجية والداخلية، فمن أكثر من العسكريين معرفة بخطر الكيان الصهيوني وفداحة العدوان الاستعماري بجميع أشكاله والأخطار التي أتى بها على مجموع الأقطار العربية. أيّها الضباط الشجعان في عموم الوطن العربي إنكم تتذكرون حروب الأمة وتعرفون أن النكسات التي أصابتها ما كانت لتحدث لولا حالة الفرقة والتجزئة والانقسام بين الأقطار العربية والاختلافات السياسية بين الأنظمة الموجودة التي خلقتها التجزئة.

إنكم تعرفون تماماً أننا في حرب ١٩٤٨ مع العدو الصهيوني قد خسرنا المعركة لأننا كنا منقسمين وغير موحدين، تخضع أنظمتنا لنفوذ الدول الاستعمارية. وتعلمون حق العلم أن الكيان الصهيوني لم يكن بمقدوره أن يقوى ويتوسع لو لم نكن منقسمين ضعفاء، وأن جميع الاعتداءات التي حصلت من دول الاستعمار علينا لم تكن ممكنة الحصول لولا وضع التجزئة. إنكم كنتم دوماً تتمنون لو كانت البلدان العربية متحدة، وكان لها جيش واحد مسلح بأحدث الأسلحة جيد التدريب له قيادة موحّدة، وبذلك يستطيع هذا الجيش أن يدافع عن كيان الأمة

ويصون حقوقها ويدفع عنها الاعتداء ويحفظ وحدة ترابها الوطني ويحقق الاستقرار الداخلي ويقضي على جميع الحركات الانفصالية التي خلقها ويغذيها الاستعمار. إن ذلك هو أمنية كل ضابط عربي غيور ورغبته التي طالما تمنى أن تتحقق ولم تتحقق حتى الآن.

إنكم تعلمون علم اليقين أننا ما كان يمكن أن نخسر أي معركة مع الصهيونية أو دول الاستعمار لو كان هذا الهدف متحققاً، وأنتم تعلمون تماماً أن دماء أريقت وإمكانات هدرت وكرامة أهينت بسبب هذا الوضع الشاذ، وضع التجزئة والانقسام. إنكم المدافعون عن شرف الأمة وتراثها المجيد وعن سلامة أبنائها، لذلك فأنتم اليوم وغداً مدعوون إلى هذه الدعوة، دعوة التوحيد والتلاحم، بدلاً من التجزئة والتناحر. إنكم أيّها الضباط والقادة في مقدمة الصفوف من أجل هذا الواجب القومي المقدس.

ثم أنتم أيها الجنود المقاتلون الذين تكوّنون اليد الضاربة في القوات المسلحة العربية، يا مَن أتيتم من صميم الشعب وجماهيره الكادحة في الريف والمدينة وتلبسون بذلة الجندية دفاعاً عن الوطن والشعب، إنكم اليوم أكثر من أي يوم مضى مدعوون إلى أن تكونوا في الصفوف الأمامية الداعية إلى التوحيد. إنكم من صميم الجماهير التي لا مصلحة لها إطلاقاً في وضع التجزئة، التي كانت دوماً وحدوية بالفطرة وبصورة طبيعية عفوية. إنكم الآن تكتسبون صفة إضافية هي الجندية، والجندية تعني الدفاع عن الوطن وحماية الأمة من الأخطار. إنكم تعرفون أن التجزئة هي أساس الاختلاف والتفرقة، وهي بالتالي سبب الضعف الذي نحن فيه الآن. فلو كنا موحّدين في دولة واحدة لما كان كل الذي كان. إن وحدة الأمة العربية هي في صميم أهدافكم، ومن صلب واجبكم، لأنكم في ظل الوحدة الوطنية سيكون بإمكانكم الدفاع عن الوطن حقاً وحماية الشعب بصورة فعّالة. إنها القوة ووحدة القيادة والتخطيط والتسليح والتدريب والروح المعنوية والقتالية العالية ووقوف الشعب بكامل قواه وراء القوات المسلحة. إنها هذه المزايا التي تحققها الوحدة، ما يمكنكم من تأدية واجبكم على أكمل وجه، وهي التي بواسطتها تستطيعون تحقيق النصر في كل معركة تدخلونها.

أيّها الجنود البواسل، يا مَن ضحّيتم في كل معركة وقدّمتم الشهداء والتضحيات في معارك الأمة، عندما تتحقق الوحدة ستكون الدولة الجديدة دولة قوية متماسكة تحميها قوات مسلحة واحدة عالية التدريب والتسليح موحّدة القيادة، يقف وراءها شعب متماسك واقتصاد قوي وحالة نهوض في جميع

الميادين، وعندها ستتضاءل مطامع الطامعين وتذوب حركات الانفصال وينحسر الخطر الصهيوني وتحل مشكلته إلى الأبد بطرده خارج الوطن، وبذلك تتجنب البلاد الحروب وتحفظ الدماء ويتحقق السلام وتقفون أنتم مرفوعي الهامات يغمركم العز والفخار والمجد، تؤدون واجبكم بشرف وراحة ضمير. واعلموا أيّها الجنود البواسل أن ويلات الحروب وسفك الدماء سببها الحقيقي هو حالة الضعف التي تغري الطامعين وتشجّع أصحاب المصالح على رفع رؤوسهم ضد الأمة، وتستقطب أصحاب النوايا العدوانية للاعتداء على حقوق البلاد. أما حالة القوة فهي التي تبني السلام وتحقق الاستقرار وتتجنب مآسي الحروب.

أيّها العسكريون من ضباط وجنود في عموم الوطن العربي، إن الدعوة إلى الوحدة وبثّ الشعور القومي هي دعوتكم أولاً وقبل كل شيء. فوحدة الأمة يجب أن تعنيكم قبل غيركم، فقد كنتم دوماً في مقدمة الصفوف في تبنّيها والدفاع عنها وحملها إلى الآخرين. لتكن إرادتكم موحّدة وصفوفكم مرصوصة بشعور واحد وبكلمة واحدة هي الوحدة أولاً وأخيراً.

* * *

أيّها الكَسَبة، يا مَنْ تكسبون رزقكم من عملكم في المهن التي تعملون فيها، في الدكاكين والأعمال المشابهة كافة. إنكم فئة واسعة في الوطن العربي حيث تحتل الأعمال الصغيرة والحرف بمختلف أنواعها مكاناً واسعاً في رقعة الاقتصاد الوطني. إنكم جماهير كادحة منتجة لبضائع وخدمات واسعة العدد وبذلك تشكلون فئة شعبية كبيرة. إنكم كغيركم من فئات الشعب معنيون بما يحصل في بلادنا وما يواجهها من أخطار. إن حياتكم مليئة بالمصاعب والمعوقات، فالحدود تقف في وجوهكم، تعيقكم عن التوسع والسفر والتبادل التجاري، وتعانون كما يعاني غيركم في ظل وضع التجزئة بكل ما ينطوي عليه من معوقات تشد عجلة التنمية إلى الخلف. إنكم أبناء هذه الأمة يهمّكم ما يهمها ويسعدكم ما يسعدها.

الوحدة ستكون القوة المحرّكة لعجلة التنمية والدفاع لحصول النهضة الشاملة، وبذلك سيخلق وضع اقتصادي جديد تماماً تزدهر فيه مهنكم وتتطور أعمالكم وسيفتح المجال واسعاً أمامكم لإدخال وسائل الإنتاج الحديثة والطرق الجديدة في العمل وستجنون كغيركم ثمار ذلك التقدم، وستعم عليكم الرفاهية. إن مصلحتكم الحق هي في الوحدة وحياتكم الجديدة متعلقة بها، فدونكم هذه

الفرصة الذهبية لتسهموا في هذا الحدث العظيم الذي ينتظرنا جميعاً، ولتكن لكم فيه حصة الإسهام وشرف الاشتراك لتكونوا بحق أبناء هذه الأمة وأفراداً صالحين من أفرادها. إنكم لا تحتاجون إلى الدليل على أن التجزئة جرّت الويلات على وطننا وكانت علّة تخلفنا والسبب الرئيسي لكل ما أصابنا من نكبات، وهي التي خلقت الأخطار التي نواجهها اليوم. إنكم كمواطنين تتوقون من دون شك إلى التغيير للأحسن وبناء مستقبل مشرق لبلادكم، ولا يحقق ذلك غير الوحدة في كيان واحد يتحقق في ظله التقدم والاستقرار والقوة، فأنتم كمواطنين لكم حصة ولكم دور في نهضة الوطن وعليكم واجب الإسهام في تلك النهضة. وأنتم كأصحاب مهن تعيشون منها لكم مصلحة أكيدة في إحداث ذلك التغيير الجوهري من التجزئة إلى الوحدة، ومصلحتكم هذه مصلحة مشروعة لأنها منسجمة مع مصلحة الأمة ومتفرعة عنها. فما أحسن أن يجد الإنسان نفسه في مثل هذا الوضع يعمل لنفسه ولمجتمعه في الوقت نفسه. إنكم مطالبون أن تسهموا بالجهد الوطني العام لبثّ الوعي القومي وتبصير الآخرين بأهمية الوحدة وضرورة تحقيقها. إن ذلك يتطلب منكم كل ما تستطيعون عمله باليد أو باللسان أو حتى بالقلب كأضعف الإيمان. وعلكم ألاّ تقللوا أهمية دوركم فالكلمة التي تصدر من أحدكم: نعم للوحدة، أنا مع الوحدة ولا التجزئة، إن النطق بذلك بحد ذاته مفيد.

لتكن الوحدة مطلباً جماهيرياً على كل لسان، يؤيدها الجميع، وينطق بها الجميع، ويطالب بها الجميع في الليل والنهار، في السر والعلانية. أنت يا صاحب الدكان والمحل، إرفع في دكانك أو محلك صورةً أو قولاً أو بيتاً من الشعر أو رمزاً يؤيد الوحدة مهما كان، يعلم من خلالها من يتعامل معك أنك في هذا الاتجاه وضمن هذه المسيرة، وإن سألك عن ذلك أو فتح معك الموضوع لأي سبب فقل له وحدّثه عن ضرورة الوحدة والنعمة التي ستعم علينا بسببها. حدّثه بما تعرف ومن صميم القلب وبكلمات بسيطة مفعمة بالإخلاص والصدق، فلا يتركك إلا وقد أخذ منك شحنة إيمان بهذا الهدف القومي النبيل. تحدّث ولا تسكت بما تعرف وأقدم ولا تتردد فالحق جدير بأن يذكر. إنك قد تكون عطّاراً أو بقّالاً أو نجّاراً أو حدّاداً أو بنّاءً أو صاحب أي حرفة أو أي مهنة مهما كانت، عليك واجب كما هو على غيرك ألا وهو واجب المواطنة وشرف الانتماء إلى هذا الوطن العظيم وهذه الأمة المجيدة. إنك ترى وتعرف تماماً ما تسببه التجزئة من نكبات وما تجرّه من ويلات، وتعرف أن الوحدة قوة، والقوة تجلب العز وتحفظ الكرامة. بمثل هذه الكلمات البسيطة الواضحة وبما هو بمعناها تحدّث مع

الآخرين، ولا يهم كيف تتحدث، وماذا تقول، بل المهم أن يكون معنى ما تقول مؤيداً ومدافعاً عن الوحدة.

إنكم يا أصحاب الحرف والمهن والأعمال المشابهة ستنفتح أمامكم دنيا واسعة في ظل الوحدة ولا تعودون محاصرين في نطاق الحدود الضيقة، فستكون أرض الله واسعة أمام من يضيق به العيش في هذا المكان أو ذاك، فيشد الرحال إلى مكان آخر أرحب، وسيكون بإمكان من لا يرغب بالعيش في هذا القطر أن يختار قطراً آخر أكثر ملاءمة، وهكذا تتوسع الحرية وتتعدد مجالات الاختيار. إنكم وجميع الآخرين بمن فيهم أنا المتحدث مع السائل المستوضح الكريم نحب الحرية ونكره القيود.

***

وبعد الانتهاء من هذه الكلمات، توجّه إليّ السائل المستوضح الكريم بسؤال يريد عنه الجواب، فقال: أتظن أن الموظفين في أجهزة الدولة في عموم الوطن العربي لهم مصلحة في الوحدة؟ قلت له من دون تردد: نعم، من دون شك. الموظفون أيّها السائل المستوضح الكريم من أبناء الشعب والوحدة خير وبركة لعموم أبناء الشعب. ولماذا تسأل هذا السؤال بهذه الصيغة؟ إن الموظفين بدرجاتهم كافة وبمختلف فئاتهم، العاملين في أجهزة الدولة في الأقطار العربية هم الآن وبصورة عامة في وضع غير جيد من جميع الوجوه، فرواتبهم نسبياً منخفضة وفرص التدريب والتطور المهني أمامهم محدودة، وأوضاعهم المعنوية ليست على ما يرام. إنهم متضررون من الوضع الاقتصادي الراكد ويعانون كل أزمة اقتصادية تمر بالبلاد. إن مستوى دخلهم لا يتماشى مع ارتفاع الأسعار ومعها ارتفاع كلفة المعيشة. وإذا ما استثنينا بعض الموظفين الكبار المنتفعين في الأقطار النفطية الخليجية المارة الذكر، فإن الباقين ليس لهم مصلحة في بقاء التجزئة. وعلى كل حال فالمواطن العربي مهما كانت الفئة التي ينتمي إليها فهو في النهاية إنسان ومواطن، والإنسان السوي لا يعدم الضمير قط، فهو مهما كان وضعه الاجتماعي والمادي لا يمكن أن يفضل وضع الضعف والمهانة وتسلط الأجنبي وعدم الاستقرار واضطراب الأوضاع على وضع القوة والاستقرار والتقدم.

إنكم أيّها الموظفون، وأنتم أيّها المتقاعدون المدنيون والعسكريون أبناء هذه الأمة، بعضكم قد خدم وبعضكم لا يزال يخدم في الإدارة وفي مختلف أجهزة الدولة، بعضكم فني، وبعضكم إداري، وإنكم جميعاً قد نلتم قسطاً جيداً من

الثقافة والاطلاع على الشؤون العامة، وقد أتيحت لكم فرصة التعرف إلى مشاكل الدولة ومشاكل الشعب من خلال الخدمة العامة، أما المتقاعدون العسكريون فيعرفون أكثر من غيرهم ما جرّته التجزئة من نكبات على الأمة، ويدرون أكثر من غيرهم أخطار الصهيونية ودور الاستعمار وحركات عملاء الاستعمار في الداخل. إنكم جميعاً تدركون بالبصيرة والفهم العام، إضافة إلى الثقافة والخبرة العملية أن حالة التجزئة هي العلّة الكبرى، وهي أم الأمراض ومنبع النكبات والمآسي وسبب الضعف الذي جرّ علينا ما جرّه من عدوان واحتلال واضطهاد وتعرّض للأخطار. إنكم كمواطنين لا يمكن أن تقروا ذلك ولا أن ترضوه، ففي أعماقكم كمواطنين صوت الحق وفي نفوسكم أخلاق الشهامة والغيرة على الوطن وكرامة الشعب. إنكم مدعوون إلى تلبية النداء مع بقية فئات الشعب وطبقاته: نداء العمل بكل الطاقة المتيسرة من أجل أن تعم فكرة الوحدة وأن تنتشر كمطلب شعبي عام.

إنكم تعلمون أن أحوالكم ستكون أفضل وسترتفع منزلتكم وتعلو مكانتكم عندما تكونون في خدمة دولة عظيمة قوية تمتد من المحيط إلى الخليج، تعيش في ظلها أمة عريقة كالأمة العربية وتتلاطم فيها أمواج التقدم والازدهار وتعم الرفاهية الجميع. إن ضمائركم لا تقول إلا ذلك وعقولكم لا ترى غير ذلك، فمزايا الوحدة مقارنة بالتجزئة واضحة كالشمس في رابعة النهار، كما يقال، وليس أسهل على الإنسان الاعتيادي من أن يرى ذلك بوضوح. إنها حقيقة واضحة للعيان ورغبة تمس شغاف القلب، فهي هدف الأمة والكلمة التي ينبض بها الضمير، فما أحراكم أن تكونوا معها، وأن تعملوا من أجلها. إنني أتوجّه إليكم أن تكونوا في هذه المسيرة العظيمة التي سيكون لها الظفر في نهاية المطاف فتبيض وجوهكم وتكتسبون شرف الإسهام في هذا الانجاز التاريخي. إنني واثق أنكم لن تتأخروا أبداً.

❋ ❋ ❋

إنك تعلم أيّها السائل المستوضح الكريم أن لرجال الإعلام منزلة مهمة في هذا الوقت الذي أصبح فيه الإعلام سلاحاً فعالاً في توجيه الرأي العام والتمهيد لتنفيذ سياسات الدول. **فيا أيّها العاملون في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي،** إنكم تعرفون تماماً خطورة الإعلام الاستعماري الصهيوني الموجّه ضد أمتنا لاسيما ضد القومية والوحدة العربية.

إن الثقافة التي يسعى هذا الإعلام المغرض الشرير إلى نشرها بيننا تهدف إلى التشكيك بأننا أمة واحدة وترسيخ النزعة القطرية وإخضاع الإنسان العربي للأمر الواقع بقبول وجود الكيان الصهيوني والنفوذ الاستعماري وجملة الأوضاع الراهنة بكل عيوبها، وتعرفون الطرق الخبيثة التي يجري بها تزيين ذلك بمفاهيم مزيفة عن الشرعية والحداثة والتقدم على الطريقة الغربية. إن هذه الثقافة المنحرفة الضارة لا بد من أن تقابل بثقافة صحيحة معاكسة ترسخ في الفرد العربي الثقة بالنفس والإيمان بالانتماء إلى الأمة وحتمية وحدتها ونهضتها والمقاومة الجذرية للوجود الصهيوني والنفوذ الاستعماري، ولكل أوضاع التخلف والاضطهاد والاستغلال التي ترزح في قيودها أمتنا اليوم. إنكم تملكون سلاحاً فعالاً في حملة المقاومة هذه وفي أيديكم وسيلة مهمة لبناء الثقافة الجديدة، ثقافة الإيمان بالوحدة والقوة والاستقرار والتقدم ومقاومة الاستعمار والصهيونية والتخلف. والوطنية الحق تقضي أن تحسنوا استخدام هذا السلاح وتجيدوا استعمال الوسيلة التي بأيديكم، وبذلك تؤدون رسالة سامية هي في أعناقكم. والمطلوب منكم ليس أن تؤمنوا بالوحدة كمواطنين بل العمل من أجلها كأصحاب رسالة وكصف متقدم في مسيرة الثورة القومية. إن كل كلمة تكتبونها وكل سطر تقرأونه من الإذاعة وكل لقطة تخرجونها على الشاشة يجب أن توحي بشكل أو بآخر بالتوجه نحو الوحدة فيدب الشعور القومي في نفوس القارئ والسامع والمشاهد، فيرسخ إيمانه ويزداد وعيه وتقوى عزيمته وتتصلب إرادته من أجل نهضة الأمة العربية ووحدتها.

إن الثقافة السهلة الواضحة اللغة الغنية المضمون المخاطبة للعقل والوجدان المذكرة بالتاريخ المجيد التي ترسم صورة المستقبل وتوضح معالم الطريق هي ما نحتاجه اليوم، فالإنسان كما تعلمون يتحرك عندما تحصل في داخله القناعة. والفرد العربي اليوم في حالة حركة، وواجبنا جميعاً أن نحث خطى هذه الحركة، وأنتم يا مَنْ تعملون في مجال الإعلام قادرون من دون شك على الإسهام النشيط في تدوير عجلة النهضة. حرّكوا العقول لتتحرك النفوس، وكوّنوا القناعة الجديدة ليتغير الواقع من حال إلى حال أفضل. إنني أدعوكم إلى أشرف مهمة وأنبل رسالة ألا وهي الإسهام في تكوين الإنسان العربي الجديد، الإنسان المؤمن بالوحدة والعامل من أجل تحقيقها. إنكم ـ يا رجال الإعلام ـ تستطيعون أن تغرسوا الثقة بالنفس وتغرسوا الأخلاق الحميدة وتبثوا الوعي القومي وتشرحوا مزايا الوحدة وتبصّروا بالأخطار الناجمة عن وضع التجزئة وأن تضربوا الأمثال وتناقشوا الأفكار الضارة والثقافة الاستعمارية والمفاهيم الاستسلامية وترسموا صورة المستقبل المشرق العظيم في ظل الوحدة الشاملة وتدعوا إلى المقاومة، وتغرسوا روح الثبات

وتقديم التضحيات والصبر، وتمجدوا الشعب وترفعوا الروح المعنوية، وتؤكدوا العمل والإنتاج والتنمية والعدالة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، إنكم قادرون على تكوين ثقافة جديدة تتماشى مع الأهداف الوطنية في وجه ثقافة الاستعمار والواقع المتخلف.

* * *

وأنتم يا رجال الدين، يا مَنْ تستظلون في حياتكم في ظل خالق الأكوان، إنكم ـ كما هو حال غيركم من المواطنين ـ مدعوون إلى الإسهام بهذا الجهاد العظيم من أجل أن تتحد أمتنا في كيان واحد. إنكم تعلمون أن الوحدة مثل أعلى ينقل المجتمع من حال إلى حال أعلى منزلة في سلم التقدم والنهضة. والدين كان دوماً في خدمة الإنسان وقد رفعه إلى منزلة أعلى ممّا كان يعيش فيه. إنكم تعرفون تماماً أن القومية العربية تتمسك بالخلق الكريم وترسّخ الإيمان بالله وبالمثل العليا. إن رجال الدين من المسلمين يعرفون أن الإسلام قد وحّد العرب وحرّر الجزيرة العربية وأقام دولة موحّدة على أنقاض الانقسام القبلي والخضوع للأجنبي. ويعرفون اليوم أن وحدة الأمة العربية ونهضتها ستكون قوة للإسلام ومنعة للمسلمين وتحريراً لديار المسلمين من الاحتلال الصهيوني ونفوذ الاستعمار، وأن مجتمع الوحدة القادم سيكون مجتمعاً للفضيلة والخلق الكريم والعدالة الاجتماعية، وذلك أفضل ما يمكن أن يهيأ من رعاية للدين. إنكم تعلمون أن عزّ الإسلام كان من عزّ العرب، ونهضة الأمة ونهضة الإسلام كانا أمراً واحداً، وأنتم من دون شك تتوقون أن تروا ديار الإسلام مصونة وحياتكم حرّة وبلادكم موحّدة عزيزة قوية، وأن تروا الصهيونية تندحر إلى الأبد، ونفوذ الاستعمار ينحسر إلى غير رجعة، وأن تلمسوا العدل والفضيلة تعمّ بين الناس.

إن الله قد اختار العرب واختار بلادهم مقراً ومركزاً للرسالات السماوية ولم يكن ذلك محض مصادفة، ولا أمراً من دون قصد، بل على العكس تماماً فقد كانوا المؤهلين لحمل تلك الرسالة وقد بلّغوها على أحسن وجه وتحمّلوا من أجل ذلك التضحيات. واليوم حيث تقف الأمة العربية على أبواب نهضة جديدة، فأنتم أول من يقع عليهم الواجب في الإسهام في هذا الجهاد العظيم. إنكم من دون أدنى شك عندما تدعون إلى وحدة الأمة العربية ترضون الله وتخدمون رسالته وتبلغون كلمته عندما تبذلون الجهد من أجل ذلك بكل ما لديكم من إمكانية، تنسجمون مع الطريق الذي اخترتموه لحياتكم، طريق الهداية والصلاح، إن تحرير

أرض العرب وتوحيدها جهاد في سبيل الله، فدونكم هذا الثواب العظيم من الله ورضى الناس وخدمة الحق. لقد مجّد الله العرب وأسبغ عليهم النعمة وحررهم من العبودية والظلم، وجعل الجهاد واجباً على المسلمين وأنتم في مقدمة من يعرف واجبات الله.

*****

وبالطبع أيها السائل المستوضح الكريم ـ لن تكون المخاطبة تامة من دون التوجه إلى النساء. بالرغم من أن المرأة موجودة في جميع الفئات والطبقات في المجتمع إلا أنها تحتل منزلة خاصة، فهي الأم والزوجة والأخت والقريبة. والمرأة في مجتمعنا يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في النهوض القومي لأنها تسهم إلى حد بعيد في عملية التربية للجيل الناشئ. إنك أيتها الأم أقرب الناس إلى المولود الجديد الذي يترعرع بين يديك طفلاً، فصبياً، فيافعاً، ثم شاباً، وهو قريب إليك كرجل إن كان زوجاً أو كان أخاً، فإليك نتوجه، ونحن نقف اليوم في هذا المعترك حيث تتصدى أمتنا لصنع غدها الجديد، غد الوحدة والتقدم والاستقرار والقوة. وبمقدار ما تكونين فاعلة ومؤثرة وساعية من أجل ذلك تكون عملية التحول أيسر وأسرع.

إنك أيتها العربية الفاضلة لم تكوني مقصرّة أبداً، فقد عانيتِ وقدّمتِ التضحيات الغالية في سبيل الوطن، وأنت اليوم مدعوة باسم المبادئ وباسم الوطنية إلى أن تخوضي غمار هذا الجهاد في سبيل الوحدة. إنك قادرة من دون شك على بثّ الوعي القومي عند الناشئين وتقوية إيمانهم بأمتهم وثقتهم بأنفسهم، وأن تعلّميهم منذ الصغر حب الوطن وحب الشعب والتعلق بالأمة وخدمة أهدافها القومية وتقديم التضحيات من أجل ذلك. إن الصغير الذي ينشأ في أحضانك يستجيب لندائك المغمّس بالحنان والعطف والرعاية، فما يتعلمه منك كالنقش في الحجر يبقى معه طوال حياته. **أيتها الأم، وأيتها الزوجة، وأيتها الأخت، وأيتها المرأة** مهما كانت منزلتك في العائلة، إنكن مواطنات وأعضاء في هذا المجتمع الذي يتأهب للوحدة والنهضة، ومن يملك القدرة على الإسهام فيه أن يمد يده ويسهم في تأدية الواجب، وأنتن اليوم قادرات على ذلك.

إنني أعرف أن المرأة لا تزال دون المنزلة التي يجب أن تحتلها في المجتمع، فما زال بعض حقوقها منقوصاً، وما زالت النظرة العامة إليها بحاجة إلى تقويم، وأن منظمات النساء الموجودة في الوطن العربي معنية بذلك، ولكن ذلك يجب أن

يكون عامل دفع وتحفيز للإسهام في عملية النهضة بالدعوة إلى الوحدة العربية، لا العكس. إنني على يقين أن المجتمع العربي الجديد الذي سيشهد نهوضاً في جميع المجالات ستكون المرأة فيه أعلى مكاناً ممّا هي عليه الآن، وأنها ستنال الحقوق المنقوصة الآن، وأنها ستتمتع بالقيمة والتقدير اللائقين بها، لذلك فإنني أدعو جماهير النساء العربيات إلى عمل تتحقق فيه مصلحة الأمة ومصلحة المرأة في الوقت ذاته. إن التجزئة مقرونة بالتخلف الاجتماعي الذي انتقص من حقوق المرأة وستكون الوحدة فاتحة مرحلة النهوض والمحفز لها، وعندها سيزول إلى غير رجعة ذلك الانتقاص من حقوق المرأة.

المرأة مخلوق حساس مرهف، وفيها تتجلى عاطفة التعلق ويتجلى الاستعداد للتضحية، لذلك كانت دوماً شديدة الالتصاق بأرض الوطن والتعلّق بالأمة. إنها اليوم وهي التي تملك هذه الصفات مدعوة إلى مهمة التوعية القومية وغرس الروح الوطنية عند الجيل الجديد وتنشئته على الخلق القويم ومبادئ العدل والحق والثقة بالنفس وضرورة توحيد الأمة والدفاع عن أرض الوطن. إن غرس المبادئ القومية في الجيل الناشئ مهمة مقدسة ورسالة سامية، للمرأة دور مهم فيها وهو الواجب الذي لن تتأخر عن تأديته. أقول ذلك لأنني أعرف أن المرأة العربية كانت دوماً مجاهدة، فقد كان لها شأن في الإسلام، وأعلم أنها مؤمنة بالله ومتمسكة بدينها وتراث أمتها، وأعرف أنها حريصة على أن ترى أبناءها يعيشون في أمن واستقرار، وأن يبقى وطنها محمياً مصوناً من الاعتداء، فقد تعلمن من أهوال الزمن الرديء أن لا شيء يعادل الوطن وسلامته ولا ما يعوض عن الأمان والكرامة، وهي تدرك ببصيرتها الثاقبة أن الأمان والكرامة وسلامة الوطن لا تتحقق إلا بوحدة الأمة التي هي مفتاح طرد الأجنبي المحتل والتخلص من نفوذ الاستعمار وتحقيق النهضة وبسط السلام وتحقيق العيش الكريم.

لذلك فإني على يقين أن بصيرتها النافذة وإحساسها المرهف ونزعة الخير المستقرة في أعماق نفسها تجعلها تدخل غمار هذه المهمة السامية، مهمة التربية القومية للناشئين وإرضاعهم مبادئ الوحدة، وإليك أيتها الأم والزوجة والأخت والقريبة، أتوجه بهذا النداء، وأملي وطيد أنك ستكونين الملبية قولاً وعملاً.

٣٨ ـ ماذا تقول عن القضية الفلسطينية؟

وإلى هنا وجدت السائل المستوضح الكريم وقد توقف عن السؤال، وسادت لحظات صمت بيننا، فقطعتها، وقلت مستفهماً: ما لنا لا نتكلم؟ فهل من سؤال

جديد؟ فخرج السائل المستوضح الكريم عن صمته وقال: إنه لم يعد يجد في ذهنه الآن مزيداً على ما صدر منه من أسئلة. إلا أنه استدرك وأشار إلى أن ذلك لا يعني نهاية ذلك الحوار، فما زالت الحياة مستمرة، لذلك فالتفكير أيضاً مستمر، وإننا في وقت آخر تحت ظروف أخرى قد نجد ما نسأل عنه فوافقته على ذلك.

إذاً ليكن ذلك هو الجولة الأولى تاركين ما سيتبعها للقادم من الوقت. وقلت موضحاً: إذاً هكذا أيّها السائل المستوضح الكريم كانت أسئلتك، وهكذا كانت أجوبتي. إنني أعرف أن في حديثنا شيئاً من التكرار أحياناً، وبعض التشتت أحياناً أخرى، وأعلم أن الذي يفحص ما قلناه بهدف التنسيق والترتيب قد يجد ما يعمله في هذا المجال. وبعبارة أخرى، تستطيع صناعة الكتابة عن طريق الترتيب والتوضيب أن تحدث بعض التغيير وربما بعض الإيجاز في كل ذلك. إلا أننا إن عملنا ذلك نكون قد أضعنا شيئاً من العفوية والصفة الطبيعية التي تطبع كلامنا لصالح الترتيب والصناعة. إننا أيها السائل المستوضح الكريم عندما نتكلم، سؤالاً منك وجواباً مني، لا نقوم بذلك بالترتيب والتنظيم الذي تقتضيه صناعة الكلام. إذاً فإما مزايا الصناعة وإما مزايا العفوية. ومهما يكن، فإنني فضّلت العفوية التي أجد أنها على كل ما بها لا تخلو من المزايا.

والآن وقد تشعب بيننا الحديث ودبّت الراحة في النفوس المتقابلة، وازداد التفاهم وقراءة الأفكار، أثار السائل المستوضح الكريم سؤالاً مهماً، وإن كان بسيطاً في جوهره. قال السائل المستوضح الكريم: إنك كقومي تؤمن بالوحدة العربية وتحررها واستقلالها التام، **فماذا تقول عن القضية الفلسطينية؟** ومن أجل ألاّ يذهب الحديث إلى ما لا أقصده، أردت بالسؤال عن رأيك بالحديث الذي يجري منذ مدة، وربما بعض القرارات التي تبنّتها الجامعة العربية وما أصبح تقريباً موقفاً رسمياً للعديد من البلدان العربية إزاء حل القضية الفلسطينية؟ قلت له: إن سؤالك في مكانه، وإن كنت قد تعرضت لذلك عرضاً في أثناء حديثنا السابق، إلا أن مثل هذه القضية الجوهرية تحتاج إلى اهتمام خاص، وإلى جواب محدد خاص.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أقف من هذه القضية موقفاً بسيطاً جوهرياً، هو الإيمان التام بتحرير كل فلسطين بكامل ترابها الوطني وبلا قيد ولا شرط وإرجاعها عربية وجزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى أي قطر عربي آخر. أما إذا ذهب بك الحديث وسألت عن الأسباب والمبررات فليس عندي إلا أن أقول إنها أرض عربية منذ الأزل، كانت وستبقى

كذلك وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، ولا أستطيع أنا ولا أي أحد في الدنيا، فلسطينياً كان أم عربياً، أن يتنازل عن أرض وطنه جزءاً أو كلاً، فالوطن لا يمكن لأحد أن يتنازل عنه مهما كانت الظروف ومهما كانت ادعاءات المبررات. الوطن أزلي وباق ما بقيت الحياة وهو ملك أهله وليس ملك آخر. إنه ملك لا يباع ولا يهمل ولا يترك ولا يتنازل عنه ولا يوهب ولا يمكن لأحد حتى لأهله أن يتصرفوا به أو يتنازلوا عن شبر منه إطلاقاً وبكامل ما تعنيه كلمة الإطلاق. إن فلسطين هي وطن أهل فلسطين، وأهل فلسطين جزء من الأمة العربية، لذلك ففلسطين هي أرض عربية وجزء من الوطن العربي كانت وستبقى أبد الدهر، ومهما قيل ومهما حصل.

ولكنك أيها السائل المستوضح الكريم تذكر ببسيط البديهة أن ذلك مجرد مبدأ، والمبدأ لا يتضح إلا بمزيد من الشرح والإيضاح والمناقشة، وقضية مهمة كهذه تستحق ذلك.

إنني عندما أقول إن كامل أرض فلسطين هي للفلسطينيين وللعرب أعني بالضرورة عدم شرعية أي اقتطاع لأي جزء منها، ويعني ذلك عملياً عدم شرعية قيام ما يسمّى بدولة إسرائيل، وأن ذلك الذي حصل لم يكن إلا استعماراً وغزواً أجنبياً واعتداءً لا يمكن إلا أن يقاوم وأن يزال عاجلاً أو آجلاً، وأن يزال كاملاً وغير منقوص. إن كامل دولة إسرائيل يجب أن تزول من الوجود وأن لا يبقى لها أي أثر في فلسطين، لا الاسم ولا المادة، ولا المظهر، ولا أي شيء يدل عليها، تماماً كما زالت دولة الصليبيين من قبل، وأن تمحى من الخارطة تماماً. إن هذا الوجود الاستعماري الغاصب الذي قام عن طريق العدوان وضد كل القوانين ـ سواء التي وضعها الخالق أو التي وضعها الإنسان ـ يجب أن يزول وأن يمحى من الوجود وأن يزول من الذاكرة تماماً وكأنه لم يحصل.

وإذا ما سألتني عن كيفية حصول ذلك فأقول: إن نقطة البداية هي إنني الآن بكامل العقيدة الراسخة والإيمان المتمكن من النفس أرى أن هذا الكيان يزول بالأسلوب الذي قام به وهو القوة المسلحة. إن الجريمة التي ربما لم يعرف تاريخ البشرية مثيلاً لها في الحجم والمحتوى لا يمكن أن تزول إلا بالطريقة التي قامت بها نفسها. أما إذا أردت التعرف ـ إن لم تكن تعرفت بعد ـ على نوعية تلك النفوس التي فكرت وعملت ونفذت وقامت بهذا العمل ـ أي قيام الكيان الصهيوني ـ نعم إذا أردت التعرف، فدونك ما كتب وهو الكثير، وستجد أنه ندر ما أظلمت ضمائر وتمكنت منها الرذيلة والقسوة والبعد عن المبادئ والخير كما

حدث لأولئك الناس الذين قاموا بتأسيس هذا الكيان. لذلك فلا مناص من أن تطوى هذه الصفحة السوداء في تاريخ البشرية بالقضاء الكامل والنهائي على هذا الكيان، والقضاء على كل ما يمكن أن يرجع له الحياة بأي شكل من الأشكال: فللبشرية مصلحة ولمبادئ الحق سمو ورفعة أن يقضى نهائياً وإلى الأبد على هذا الشر في العالم، ألا وهو الحركة الصهيونية.

كلا أيها السائل المستوضح الكريم، الموضوع ليس موضوع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في تأسيس دولته المستقلة على ترابه الوطني، كما هو دارج الآن في الأدبيات والتصريحات كموقف من القضية الفلسطينية، فذلك يعني ضمناً ـ وأغلب الظن أنه كذلك ـ السماح بوجود دولة إسرائيل إلى جانب الدولة الفلسطينية التي يطالب بها مثل هذا التصريح. ليس في فلسطين ولا في غير فلسطين أي حق ولا أي مجال لقيام أي دولة أجنبية في الوطن العربي. إن فلسطين بلد عربي ولا مكان فيه لغير دولة عربية فقط، فلا مكان لإسرائيل ولا لغير إسرائيل أن يقوم على هذه الأرض العربية، فإسرائيل دولة اغتصاب، ووجود استعماري لا مكان له في الوطن العربي إطلاقاً، وواجبنا هو النضال المستمر لإزالته والقضاء عليه نهائياً ومن دون رجعة. هذا هو الموقف المبدئي الصحيح العادل، والذي يعرف غيره فليدلني عليه. دولة إسرائيل يجب أن تزول وأن تمحى من الوجود، رغب في ذلك من هم فيها الآن أم لم يرغبوا، رغب في ذلك مؤيدوهم في الخارج أم لم يرغبوا، ورغبت في ذلك الدول الاستعمارية أم لم ترغب، فنحن لا نهب بلادنا ولا نتنازل عن أرضنا ولا نترك أرض آبائنا وأجدادنا لأن فئة هنا أو هناك تريد ذلك، أو أن هذه الدولة أو تلك ترغب في ذلك، أو تجد لها مصلحة في ذلك.

* * *

ولكن أيها السائل المستوضح الكريم ربما تخطر على بالك خواطر شتى ممّا تسمعه وما اعتدنا أن نسمعه من كلام عن هذه القضية من شتى المصادر، العدوة والمضللة وحتى المتعاطفة أحياناً. هناك قصة اليهود وما قام به هتلر إزاءهم، وهناك كلام الوطن القومي لليهود وما ورد في التوراة.. إلخ. إن كل هذا الكلام ليس أكثر من كلام ولا معنى له ولا يتعلق بنا ولا يرتب علينا أي حقوق أو مسؤولية، وهو بكل الأحوال لا يساوي شيئاً عندما يتعلق الأمر بالوطن والأرض والمصير ومستقبل الأمة. وإن كنت تريد كلام الحق ليس أمام هؤلاء إلا أن يتركوا بلادنا ويعودوا من حيث أتوا بلا قيد أو شرط، وأن تكنس إلى الأبد

خرافات التعصب الديني والمصالح الاستعمارية التي أقامت دولة إسرائيل.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أصبحت في هذا الموضوع أضع الأسئلة على لسانك، أو أنني أتصور أنها تدور في ذهنك فأجيب عنها بدلاً من العكس. قال: نعم، وأنا لست معترضاً. قلت له: ربما سألتني هل أن ذلك موقف جديد من قبلي أم أنه كان كذلك قبل هذا الوقت؟ أيها السائل المستوضح الكريم لا بد من أن أصدقك القول إنني في داخل نفسي وخلجات ضميري كنت دوماً أرى ذلك عندما أقيس الأمور بالمبدأ البسيط وأقيّم الوضع بعيداً عن التعقيد وعندما أصغي إلى النداء الداخلي من الضمير.

لقد سمعت من بعض المسؤولين العرب الكبار كلاماً أقل من ذلك، فقد قال لي رئيس دولة من دول النفط المستسلمة لأمريكا: أليس من الأفضل المحافظة على الضفة الغربية وقطاع غزة بأي صورة كانت من أن تبتلعها إسرائيل؟ وكان يقصد بالطبع التنازل حتى عن فكرة الدولة الفلسطينية. لقد سمعت كل ذلك وأعترف لك أنني لم أنفعل، وإن لم يدخل ذلك في قناعتي. وعلى كل حال إنني الآن أرى هكذا أيّها السائل المستوضح الكريم. فلسطين جزء من وطني، الوطن العربي الكبير، ولن أقبل بأي شكل من الأشكال لا اليوم ولا في أي يوم من أيام حياتي الباقية أن أتنازل عن شبر منها لأي أجنبي، ولن أتعايش، ولن أعترف بالكيان الصهيوني مهما كانت الظروف، ولو بقيت موجودة لألف عام؛ تلك هي قناعتي الأبدية.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أستطيع أن أحدثك مطولاً وبالأدلة والوقائع عن أن العدو الإسرائيلي أو الصهيونية ليس في نيتها أبداً، ولا في برنامجها إطلاقاً أي حل وسط ولا أي تنازل عن أي شبر من فلسطين، وأنها قطعاً تفكر وتعمل من أجل أن تحتل أوسع ما تستطيع أن تحتله من أرض الوطن العربي، وأن هدفها النهائي الأكيد هو أن تقضي على أمتنا وأن تحتل وطننا، ليس معنوياً فقط بل مادياً، أي إزالتنا من الوجود. لذلك فقناعتي، هو أننا يجب أن نقضي على إسرائيل والحركة الصهيونية نهائياً، لسببين متلازمين هما: مبدئي ـ فلسطين بلادنا ـ وعملي هو أنهم يريدون القضاء علينا، لذلك فالقضاء عليهم واجب وحق في الدفاع عن النفس.

* * *

ولا يفوتني أيها السائل المستوضح الكريم أن أذكر لك أنني أقول ذلك بعد أن مررت بمرحلة شهدت وتعرفت فيها على الحديث السياسي وصياغة المواقف

الوسطية في المؤتمرات وكل ما حدث فيها من تكييف للموقف على أساس أن ذلك التكييف حكمة مفيدة للقضية التي نعمل من أجلها، وأن ذلك سيكون له أثر إيجابي في الرأي العام الدولي، وأن ذلك سيكون في النهاية لمصلحتنا، وأظنك تعرف بقية القصة.

كما أتوقع أن تكون مطلعاً أيها السائل المستوضح الكريم على ما هو أبعد من ذلك، وأقصد به ذلك الحوار المتصل الذي تسرب تدريجياً إلى أوساطنا، ومن ثم إلى عقول بعضنا، القائم أساساً على فهم خاص للمرونة وتقدير معين لما تعنيه سياسة المراحل، وتطور ذلك في ما بعد إلى ما يسمى بالمرونة السياسية وقبول منتصف الطريق على أساس أنه الممكن الآن، وأنه أفضل من لا شيء.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم لا أؤمن إطلاقاً بأي حل وسط مع الكيان الصهيوني، فهذا الكيان يجب أن يزول من الوجود نهائياً، ولا أؤمن أبداً بأي وطن قومي ـ ناهيك بوجود دولة لليهود في فلسطين ـ ولا بأي وضع خاص لهم، ولا بأي شيء من كل ما يقال أحياناً عن دولة فدرالية أو كونفدرالية بين العرب واليهود.

وإذا ما سألتني ـ وأظنك ستسألني ـ عمّا يجب أن يكون مصير اليهود الموجودين في الكيان الصهيوني، فأقول لك بكل تأكيد، ومن دون أي تردد أنهم يجب أن يتركوا فلسطين إلى أي مكان يختارونه في العالم فعليهم أن يغادروا كما أتوا. المبدأ الذي عرفناه منذ عشرات السنين وهو أنه يجب أن يغادر الوطن العربي كل من هاجر إليه لغاية استعمارية هو المبدأ الصحيح والمبدأ العملي الوحيد الواجب التطبيق. نعم، كل من دخل فلسطين بتأثير معتقدات صهيونية بما هو معروف عنها ـ أي أفكار الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية أو أي من الأفكار الاستعمارية التي عرفت عن الحركة الصهيونية ـ فعليه أن يغادر فوراً ومن دون قيد أو شرط. الفرنسيون المستعمرون في الجزائر قد غادروها بعد أكثر من قرن من الاستيطان، والدولة الصليبية وكل ما أقامه الصليبيون في فلسطين خلال حقبة أطول بكثير من حقبة استعمار فلسطين قد زال، والكيان العنصري الذي أقامه المستعمرون البيض في روديسيا قد زال، وكذلك النظام الاستعماري العنصري في جنوب أفريقيا. وهكذا كان حال جميع حالات الظلم والاستعمار التي عرفها التاريخ، والكيان الصهيوني لن يكون الشذوذ عن مجرى التاريخ.

* * *

ومن باب تحويط الموضوع وإغلاق دائرة النقاش لا بد من أنك أيها السائل المستوضح الكريم تريد مني كلمة عن موضوع اليهود وأنا أعرف أن ذلك لا يمكن إلا أن يرد على ذهنك، فالدعاية الصهيونية الغربية ـ الاستعمارية قد نفخت في هذا البوق طويلاً وقرعت هذا الطبل لعقود من السنين وأنها ـ مع الأسف ـ قد أثرت في الكثير من أصحاب النفوس السوية والعقول المستنيرة بتأثير ذلك الإرهاب الفكري المسمى بمعاداة السامية.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم عربي مسلم ومحور تفكيري هو أن يسترجع الضمير سلطانه على غرائز الإنسان ليسود الحق والفضيلة على الباطل وميول الشر. لذلك فإنني لا أنظر إلى هذا الموضوع من زاوية الدين إطلاقاً، وأجد أن الأديان السماوية تهدف في النهاية وإن كان بدرجات متباينة وأساليب مختلفة، إلى تغليب نزعة الخير على نزعة الشر في الإنسان وجعله يعيش حياة أكثر فضيلة في هذه الدنيا وفي مثواه الأخير. لذلك فليس في تفكيري موقف مسبق من هذا الدين أو ذاك. وبعبارة موجزة، إنني لا أحمل شيئاً سلبياً ضد اليهودية ولا اليهود، ولن أطيل في هذا الكلام لأنني لست واقعاً تحت إرهاب الخوف من تهمة عداء السامية.

أما **الصهيونية**، أيها السائل المستوضح الكريم، فهي أمر آخر تماماً، فهي عدوة العرب وعدوة المسلمين وعدوة كل ما هو خير، وعدوة البشرية جمعاء، فهي أعتى وأحلك وأجرم لون من ألوان النشاط الاستعماري عرفته البشرية، ومحاربتها والقضاء عليها ليس واجب العرب فقط ولا واجب المسلمين فقط بل هو واجب كل البشرية، فهي شكل من أشكال العنصرية بالرغم من القرار المفروض على الأمم المتحدة من قبل الإدارة الأمريكية الذي ينفي ذلك. بالطبع للصهيونية لغة منمّقة وادعاءات واسعة وحجج وكلام يطول عنه الحديث، عن الدين والنصوص وادعاءات السماء ولكنك إن وضعتها في المصفاة وحلّلت أهدافها وقرأت ما تكتب واستمعت لما تقول ورصدت ما تفعل ودخلت في التفاصيل وشاهدت شخصياً ما قامت به ورصدت ما تريد أن تقوم به، وبعبارة أخرى إنك إن عرفت هذه الحركة على حقيقتها فإنك ستتوصل حتماً إلى نتيجة حالكة ألا وهي أنها أعلى مراحل الظلم والاستغلال والشر والرذيلة والقسوة في التاريخ الحديث، إذا استعملنا جزئياً تعبيرات ماركس عن الرأسمالية. لذلك فإنني أيها السائل المستوضح الكريم ضد هذه الحركة لا كمبادئ فقط بل كأشخاص كائناً من يكون أولئك الأشخاص، ومن أي دين أو لون أو قومية أو جنس كانوا. وأظنني الآن

قد أوضحت لك ما أردت أن أقوله عن هذا الموضوع، يا أيها السائل المستوضح الكريم، أليس كذلك؟ قال بلهجة الجزم: نعم.

ولم يفت السائل المستوضح الكريم أن يسأل عمّا جرى في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٣ في واشنطن من توقيع على ما سمي بإعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، فقلت له: أظن أن ما قلته يكفي لتحديد الرأي أن فلسطين قطر عربي بكامل ترابه، ولا يحق لأحد، كائناً من يكون، بمن فيهم ممثلو شعب فلسطين، أن يتنازلوا عن شبر من أرض عربية لأجنبي. أما تحليل محتويات ذلك الاتفاق، فليس موضوعاً عندي لأن المبدأ الذي قامت عليه مرفوض من الأساس.

❊ ❊ ❊

والآن، يبدو أننا قد قاربنا الانتهاء من هذا الحوار، أو لأقل إننا قد قاربنا الانتهاء في الوقت الحاضر، لأنه ليس لأي أمر من أمور الدنيا نهاية مطلقة لما يمكن أن يقال عنه إذا آمنا بالتطور وتغيير الظروف وظهور الجديد، حيث يكون لكل حادث حديث، كما يقال، بمعنى أن التطور وتغيير الظروف وظهور الجديد قد يوحي أو يوجب التغيير في الحديث زيادة أو نقصاناً، إضافة أو توضيحاً. نعم إنني أشعر بذلك الآن، فإن كنت كذلك ـ أيها السائل المستوضح الكريم ـ فأرجو أن أعرف ذلك نشداناً للتوافق المحبّب للنفس. قلت: نعم، هو كذلك، ولكنه أضاف: نعم هو كذلك إن وافقتني على إضافة واحدة هي بمثابة هامش للموضوع قد يكون بالحديث عنه فائدة لي ولك ولمن ستتاح له فرصة الاطلاع على ما دار بيننا. وإزاء هذا الحديث المنطقي لم أجد إلا الموافقة، فقلت له: قل ما تريد.

قال السائل المستوضح الكريم، وقد توثقت الآن بيني وبينه روابط الودّ التي ينسجها تواصل التفكير ووسائل الحوار بين عقل وعقل، بينهما من التقارب أكثر ممّا بينهما من التباعد، وبين ضميرهما من التوق للحقيقة أكثر من التعصب؛ قال بلغة الودّ ورقّة النفس: لو أنني أجبت عن سؤالك السابق بالنفي وأردت مواصلة الحديث، هل كنت تستمر بذلك؟ قلت له: نعم، من دون شك. قال: ألا يعني ذلك أنك مستعد للسؤال والجواب عن أمور أخرى غير التي تضمّنها حوارنا هذا؟ ألا يوجد عندك أمور لا تستطيع أو لا يمكن الحديث عنها الآن أو في المستقبل؟ فقلت، ولم أتردد في الجواب: اعلم أيها السائل المستوضح الكريم، وأيها الزميل العزيز، إن جوابي لا يمكن إلا أن يكون إيجابياً، فإنني من حيث المبدأ لا أجد أن

هناك موضوعاً لا يمكن الحديث عنه بين إنسان وإنسان. إن ذلك مبدأ جوهري لأنني ببساطة أستطيع أن أرجع إليك السؤال وأضع الكرة في ملعبك، كما يقال، وأقول، ولماذا يوجد أمر لا يستطيع إنسان عاقل أن يتحدث به مع إنسان عاقل آخر؟ ما المانع وماذا يمكن أن يكون؟ والناس ألم تلدهم أمهاتهم أحراراً، كما قال عمر الفاروق قبل حوالى أربعة عشر قرناً؟

لا، بل أود أن أقول لك ـ أيها الزميل العزيز، والسائل المستوضح الكريم ـ لقد كان من الخطأ والمضرّ أننا لم نتحدث عن بعض الأمور في حياتنا الثقافية السابقة. نعم، لقد كان ذلك خطأً ومضراً في حصيلته النهائية. ولأجل أن أسهل عليك الأمر وأوفر عليك عناء التفكير بالسؤال أود أن أقول إننا أخطأنا كثيراً عندما امتنعنا في بعض الأحيان عن المناقشة في موضوع الدين وبكامل الحرية ومن جميع الوجوه. وأخطأنا كثيراً عندما امتنعنا في بعض الأحيان عن مناقشة المذاهب في الدين وقضايا الفلسفة والفقه والشريعة وعن كل ما يمتّ للدين والفلسفة وبكامل الحرية.

ويا أيها السائل المستوضح الكريم، كان من الخطأ لمجتمعنا، ومن المضر أننا امتنعنا عن الحديث والمناقشة في الكثير من القضايا الاجتماعية كالجنس مثلاً، وكان من الخطأ والمضر أننا تحاشينا في بعض الأحيان الحديث عن العصبيات من مختلف الأنواع، وعن السحر وعن الشعوذة وعن الفساد في مختلف الطبقات ومن جميع الأصناف. وكان من الخطأ والمضر أننا لم نتحدث بتوسّع وحرية كاملة عن التقصير والإهمال والكسل والعيوب والعلل الاجتماعية والأمراض السياسية والنفسية وعن تقصير القوي والضعيف وعن مساوئ الغني والفقير، وبعبارة موجزة، عن كل ما نعتقد أنه خطأ أو تقصير أو علة مهما كانت ومن أين أتت ومهما كان مصدرها. لم نتحدث عن بعض العادات السيئة وبعض التقاليد البالية وبعض المعتقدات الدخيلة على الإسلام وهكذا. لقد أخطأنا أيّها الزميل العزيز والسائل المستوضح الكريم في كل ذلك، فإننا وإن كنا حققنا تقدماً في بعض النواحي، إلا أننا كان من الممكن أن نحقق تقدماً أكبر ونهضة أوسع لو أننا نبذنا الرأي المحافظ الذي دافعه الخوف والوهم ألا وهو أننا نكسب شيئاً عندما نسدل الستار على علة أو لا نتحدث عن خطأ أو نتجنب الحديث عن أمر نراه مضراً. وكانت النتيجة كما ترى أن معرفتنا بهذه العلل والنقائص بقيت محدودة وسطحية، وأن هذه العلل والنقائص قد طال عمرها وامتد أمدها وبقيت من دون معالجة تماماً، على عكس ما كنا نتوهم أن عدم الحديث عنها سيجنبنا نتائج سلبية أو أن

الزمن كفيل بإزالتها. الزمن وحده لا يغير الأشياء، الإنسان هو الذي يزيل هذا الشيء ويضع ذلك الشيء في مكانه.

وقبل أن أصل إلى نهاية هذه الملاحظات لا يفوتني أن أقول أيّها الزميل العزيز وأيها السائل المستوضح الكريم أننا نعاني حالة نفسية قد ساعدت على ارتكابنا هذا الخطأ ألا وهي أننا عندما نقبل على مناقشة موضوع حار أو ملتهب كالدين أو المذهب أو الجنس نلحظ انفعال الجمهور والمستمعين للموضوع، ومن ذلك الانفعال نتصور أن نتيجة سلبية قد نتجت من فتح النقاش وهو أمر نرغب في أن نتجنبه. إن ذلك أمر صحيح من حيث إنه يحدث. ولكن الإجابة عنه هي أن ذلك الانفعال يحدث لأنه موضوع جديد لم يسبق للجمهور أن ناقشه كالدين أو المذهب أو الجنس، إذ لا بد أن يحدث مثل ذلك الانفعال في البداية. ولكن ذلك الانفعال سرعان ما يتناقص ويتلاشى بالتدريج بمرور الوقت حيث يصبح الأمر مألوفاً معتاداً عليه الجمهور.

الأمر الثاني هو أننا غالباً ما نتصور خطأً هو أن عدم طرح الموضوع للنقاش العام سيمنع الجمهور من التفكير فيه والتفاعل معه. المجتمع يفكر في الأمور الإشكالية ويتفاعل معها، على كل حال، لا بل على العكس، فهو عندما يفكر فيها ويتفاعل معها في غياب النقاش المفتوح يكون عرضة للأوهام وتكوين الأحكام الخاطئة أكثر ممّا لو أن الأمر معروض لنقاش حر مفتوح للجميع وعلى ظهر الطاولة، وليس تحتها. النقاش المفتوح الحر هو الوسيلة الناجعة لسيادة العقل والمنطق والنقاش السليم وذلك هو مصدر تكوين القناعة الصحيحة وتصويب الأخطاء. وحركات الإصلاح المهمة في التاريخ لم تحدث إلا عن هذا الطريق، ومن يملك الدليل على عكس ذلك، فليقدمه. ومن المؤسف حقاً أن نهضتنا الحديثة لم تشهد حركة فكرية للإصلاح الديني ولمعالجة مسألة المذاهب على سبيل المثال.

والآن أظن أيّها الزميل العزيز، السائل المستوضح الكريم، أنك قد توصلت كما توصلت، أنا، إلى اتفاق على الختام وعلى شيء من التفاهم كما أرجو أن يكون.

الكتاب الثاني: مشروع الوحدة العربية
ما العمل؟[*]

المحتوى

القسم الأول

القسم الثاني

(*) صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٦.

القسم الثالث

القسـم الأول

تقديـم

في الصفحات التالية وجهة نظر حرصت على أن أقدمها للرأي العام ولمن يهمه مشروع الوحدة العربية ويرغب بمزيد من المعرفة عن هذه القضية القومية المهمة. ووجهة النظر هذه تقوم على أساس مسألة جوهرية هي أنني أرى أن اتحاد الأمة العربية في كيان قومي موحّد هو الثورة الحقيقية وهو مفتاح النهضة وطريق التقدم. والمعروف أنني أحمل هذا الرأي منذُ مدة طويلة، لا بل كان ذلك طوال مدة دخولي العمل العام منذُ أكثر من نصف قرن. وإن كنت أقول عنه الآن إنّه وجهة نظر فالمقصود أنني توصلت إليه بالتفاعل مع الأحداث الماضية، وبالتأمل في الوضع العربي وأوضاع البلدان الأخرى التي تعرفت عليها. التفكير القومي، في الوضع الحالي، يحتاج إلى تجديد، بمعنى تصويب بعض المفاهيم وابتداع أساليب ملائمة جديدة في العمل. لذلك اخترت عنواناً يتعلق بالعمل من أجل المشروع.

وقد فكرت بذلك منذُ مدة قبل احتلال العراق، وتعزز ذلك التفكير خلال فترة اعتقالي من قبل قوات الاحتلال. وبعد خروجي من العراق ومعاودة اتصالي بالنشاط الثقافي القومي في بيروت توصلت إلى مقترحات عرضتها على بعض الأصدقاء القريبين وسمعت آراءهم فيها. وكانت الحصيلة هي مشروع كتابة هذه السطور.

هناك ما هو جديد في الرأي المطروح في هذه الصفحات. هو جديد لأنه مغاير للمألوف المتداول، ولست متأكداً أن الجميع يقبله، ولكن ذلك ليس هو المهم، فما لا يقبل اليوم يمكن أن يقبل غداً إذا ما ثبتت صحته.

المسألة **المهمة** (والمختلف عليها) في هذا الجديد هي التفريق بين القضية القومية والقضية السياسية، فالوحدة بنظري قضية قومية، أما النظام السياسي لدولة الوحدة فقضية سياسية. صحيح أن العلاقة بين هذه القضايا موجودة والتأثير

متبادل، إلا أن الدمج بين القضيتين غير صحيح. فالمبادئ شيء، ونظرية العمل شيء آخر، على حدّ التعابير السياسية الدارجة. الوحدة العربية تتعلق بمصلحة كُلّ الأمة، أو بأكثريتها الكبرى، وتحقيقها في مصلحة الجميع، أما شكل نظام الحكم ليبرالياً كان أو غير ذلك، اشتراكياً أو غير ذلك، علمانياً أو غير ذلك فهي أيديولوجيات وآراء قد يقبلها البعض ولا يقبلها البعض الآخر. ومشروع الوحدة يجب أن يجتمع حوله الجميع بشكل جبهة كما هو الحال في النضال من أجل الاستقلال الوطني، ويجب ألا يثقل بقيود وتوضع عليه شروط ولا يزج في قضايا مختلف عليها. يحتفظ كُلّ ذي رأي برأيه، وليعمل ما يشاء من أجله، ولكن المطلوب هو أن يجتمع الجميع على الهدف القومي ـ توحيد الوطن ـ كما هو الحال في تحقيق الاستقلال الوطني. وقد سبق لي أن كتبت عن هذا الرأي وناديت به علناً، واليوم أرى أكثر من أي وقت مضى أنّه صحيح.

المسألة **الثانية** التي أرى فيها ما هو جديد في التفكير هي الموقف الإيجابي في العمل مقابل الموقف السلبي. الحركة القومية كانت دوماً حركةَ معارضةٍ مصوبةً بشكل أو بآخر نحو الوصول إلى الحكم، ومواقفها من الأنظمة الحاكمة قائمة على موقف مسبق ونظرة الأبيض والأسود. إنني أرى أن الأمور يجب أن تقيَّم حالة بحالة وقضية بقضية بمقياس مدى خدمة الهدف، ألا وهو مشروع الوحدة. فكُلّ خطوة تصدر من أي جهة، بما فيها الأنظمة الحاكمة، إذا كانت تخدم المشروع يجب تأييدها والعكس صحيح. فالعلاقة بالأنظمة الحاكمة يجب أن تكون علاقة تفاعل وحوار وتعاون في حالات، وعلاقة نقد ومعارضة وضغط وتعبئة سياسية في حالات أخرى. فلكل حالة ما يناسبها.

ويتسلسل من هذا الموقف الإيجابي الموضوعي القول إن الحركة القومية يجب أن تحدد الهدف بدقة ووضوح، وهو تحقيق مشروع الوحدة وليس الوصول إلى الحكم أو تبديل أشخاصه. قضية الحكم قضية سياسية وليست قضية قومية. طبعاً الأمور يتعلق بعضها بالبعض الآخر وذلك شأن جميع الأمور في مجال البحث الاجتماعي، ولكن وجود العلاقة شيء وخلط الأهداف شيء آخر.

ومرة أخرى يتسلسل من موقف النظرة الإيجابية أن أسلوب عمل حركة الوحدة يجب أن يكون بنظري عملاً ديمقراطياً سلمياً بعيداً عن التآمر. إنه عمل شعبي يعتمد على التوعية، والاتصال، والتفاعل، والتعبئة الجماهيرية، والحوار، وتقديم المقترحات، والضغط الشعبي تنفيذاً لمنهاج يتضمن خطواتٍ محددةً يتم تحقيقها بالتتابع لتؤدي بالتراكم في آخر الشوط إلى تحقيق مشروع الوحدة.

ومن بين المداخل المتعددة للوحدة أرى أن المدخل الاقتصادي هو الأفضل في ضوء استقراء الوضعين الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية جماهير الأمة في حالتها الحاضرة وفي ضوء التجارب الناجحة في مناطق أخرى من العالم. ويعني ذلك أن حركة التوحيد يجب أن يقوم برنامجها العملي على أساس خطوات تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للجمهور العربي، ويستفيد منها بصورة ملموسة كُلّ أو أغلبية الشرائح والطبقات. ويسرني أن أجد أن مسألة المدخل الاقتصادي يؤيدها غيري فقد نادى بها بعض المثقفين المرموقين وكتبوا عنها.

وفي كلمة التقديم هذه تجدر الإشارة إلى أنني كنت أنوي نشر هذه الصفحات في كتاب، وقد تمّ الاتفاق مع مركز دراسات الوحدة العربية على ذلك. وقد بدأت العمل في ظروف غير مواتية، الأمر الذي تطلب بذل جهود إضافية كان من الممكن توفيرها لو كانت ظروفي أفضل. وخلال العمل أتى مشروع طبع كتاباتي الكاملة في مؤلف واحد من قبل مركز دراسات الوحدة العربية وهو مشروع رحبت به وهيأت بعض مستلزماته. وبذلك حدث تزامن بين المشروعين، ومع ذلك بقيت حريصاً على أن تصل وجهة نظري هذه إلى الرأي العام بصورة منفصلة، مرة بشكل هذا المطبوع، وأخرى ضمن الكتابات الكاملة.

يلاحظ القارئ أن الصفحات التي أكتب لها هذا التقديم تحاول قدر المستطاع تجنب تكرار ما هو معروف، إذ هناك أمور عديدة تناولها العديد من الكتاب والباحثين وقدموا بخصوصها المعلومات الموثقة، والبيانات الوافية التي لم أجد مفيداً معاودة تناولها تجنباً للتكرار، إلا أنني مع ذلك حرصت على إيراد بعض البيانات والأرقام المهمة، بصورة موجزة، بقصد التذكير وإيضاح الصورة. وبذلك يكون هذا الكتاب كتاب رأي أكثر من أي شيء آخر. أما التفاصيل المعروفة فيمكن الرجوع إليها في الأبحاث المعروفة، وقد قام مركز دراسات الوحدة العربية بنشر العديد منها.

إنني أعرف أن هناك شعور إحباط عند بعض القوميين بسبب تعثر مشروع الوحدة، وبسبب الأحداث الأخيرة، وبخاصة احتلال العراق، ودخول الولايات المتحدة بصورة مباشرة في جهود عرقلة مشروع الوحدة لصالح ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط. كما أعرف أن بعض الوحدويين أخذ مؤخراً يطلق بعض عبارات التشكيك، وأن بعض الأقلام أخذت تكتب في اتجاه المحافظة على الوضع الراهن، ولكنني أعرف أن دوافع ذلك نفسية يكمن في جذورها التضليل والضعف في بعض الحالات، وذاتية غير منزهة عن غرض المصلحة الشخصيّة في حالات أخرى.

إنني وبإمعان النظر في الأمور، وبتأمل وبمحاكمةٍ عقلية هادئة، توصلت إلى عكس ذلك تماماً فالوضع الحالي يتطلب أكثر من أي وقت مضى التمسك بالقومية وبمشروع الوحدة، لأن ذلك هو السبيل الصحيح للنهضة والتقدم والقوة والخروج من الحالة التي وصلت إليها الدولة القطرية، حيثُ ثبت فشلها في أهم قضيتين هما التنمية والأمن. الظروف الحالية والإعاقة التي حصلت في الماضي تتطلب المزيد من الجهود، والمزيد من الوقت، والمزيد من ضم الصفوف ووحدة الشعب، وليس التشكيك في جوهر مشروع الوحدة.

في صفحات هذا الكتاب تحدثت عن أهمية القوة ودورها في النهضة والتقدم، وحديث كهذا قد يثير عند البعض المنفعل بعض الأوهام، ويرجع عندهم صدى بعض المقولات المتعلقة بمآسي الحروب الأوروبية وميول التعصب التي ظهرت فيها. والخلط بين ذلك وأهمية موضوع القوة بالنسبة إلى الأمة العربية، كطريق لتقدمها ونهضتها، يدلّ إما على وهم أو سذاجة فكرية. فالقومية كانت دوماً حافزاً للاستقلال والتقدم ومحركاً للحيوية ودافعاً للعمل. والقوة كانت دوماً هي السبيل إلى الاستقرار والحرية والسلام الاجتماعي وكبح ميول الشرّ والغرائز، وتجنب الكثير من الأزمات والمشاكل في الداخل وفي العلاقات مع الخارج. فكيف وصلت الولايات المتحدة إلى ما وصلت إليه؟ وكيف تقدم الاتحاد السوفياتي؟ وكيف نهضت اليابان وتنهض الآن الصين وأوروبا الغربية إن لم يكن بالقومية وبالوحدة وبالقوة؟

إن الخطأ الجسيم الذي يقع فيه البعض هو الاستسلام لحالة الضعف التي خلقتها التجزئة، لا لشيء إلا لأنها موجودة، وكأن الموجود الضعيف أفضل مما لم يوجد بعد. إذ لو كان ذلك صحيحاً لما حصل تقدم في تاريخ البشرية. الموجود لا يكتسب أفضلية لمجرد كونه موجوداً الآن. لو نظر الهنود إلى أوضاعهم قبل الاستقلال بعين الموجود لوجدوا أن مشروع الاستقلال عن بريطانيا أمر مستحيل، ويصح ذلك على شعب الجزائر في عهد الحكم الفرنسي، والأمثلة على ذلك كثيرة.

في هذا الكتاب كما في جملة ما كتبته في موضوع النهضة والتقدم تكمن فكرة هي بمثابة الدافع والمحرك. إنني أرى أن الإنسان عندما يكون في حالة سكون يكون تفكيره ورؤياه للأمور على شاكلة معينة منسجمة مع حالة السكون التي يعيشها، ولكنه عندما يكون في حالة متحركة يكون تفكيره ورؤياه للأمور بشكل مختلف. في الإنسان قوة داخلية كامنة تستطيع، إذا ما أطلقت، أن تحقق ما لم يكن يتصوره وهو في حالة السكون، فالإنسان الذي ينتقل إلى حالة الحركة يجد نفسه في

وضع يثير فيه شعور المفاجأة وعدم التوقع، إذ يصبح قادراً أن يعمل ما لم يكن يتصوره من قبل. لذلك لا غرابة عندما تستطيع أمة أن تنجز ما كان يحسبه الآخرون من المستحيلات. وتلك هي حالة النهوض القومي التي تنقل الأمة من وضع إلى وضع أعلى في سلم التقدم. ويحدث ذلك ليس عن طريق المحاكاة أو المعرفة المجردة بل عن طريق التأمل العميق داخل النفس في الماضي والحاضر، أي معرفة الواقع على حقيقته. والقومية في جوهرها رجوع إلى الذات لاستنهاض القوة الذاتية. ويصح ذلك على الفرد عندما يفكر بعمق أنّه موجود، وعلى الأمة عندما تنظر إلى نفسها أنها موجودة. لذلك أقول إنني عندما أقول بالقومية والوحدة لا أصدر عن عصبية، بل عن قناعة، فقد قلت تعليقاً على قول أحد الزملاء عن مناداتي بالوحدة بصوت مرتفع، إننا يجب أن نقول ذلك ليس مرة واحدة بل مرتين.

كما أود التنويه إلى أن وجهة النظر التي أطرحها تقوم على واقعية محددة. فلا الأصوات المترددة من بعض أفراد النخبة المثقفة ولا ما يترشح من الأنظمة مما تعكسه وسائل الإعلام يمثل الواقع العربي. فالواقع العربي هو عمق القضايا مما هو غير بائن منها (كالأمن والتنمية والتقدم الاجتماعي) وهي القضايا التي ليس بمقدور أي وضع غير الاتحاد أن يعالجها. إن الاهتمام بهذه الأمور جذرياً هو الواقعية الصحيحة.

أولاً: ملاحظات نقدية للفكر القومي

ـ ١ ـ

العمل الفكري جهد تبذله النخبة لتحديد مشاكل المجتمع واستنباط الحلول الملائمة لها. والعمل كُلّه في نهاية المطاف وبمقدار ما يعتمد على التنظير والاستنتاج المنطقي لا يعدو أن يكون تقديراً يحتمل هذه الدرجة أو تلك من الصواب ما دام غير مستند إلى المعرفة التجريبية أي استقراء نتائج التجربة العملية. وواضح أن التجربة العملية في مجال العلوم الاجتماعيّة ليست سهلة، لأن الذي يجري التعامل معه هو الناس وليس الظواهرالطبيعية، والإنسان كائن معقد كما هو معروف، وفهم النفس البشرية علم لا يزال في بداياته. فإذا ما أتت الأحداث اللاحقة تدلل على فشل، أو إعاقة للحلول التي تمّ استنباطها بالتنظير الاستنتاجي ظهرت الحاجة لبذل جهد فكري جديد لمحاولة الوصول إلى نتائج أكثر قرباً من الحقيقة. فهل كان العمل الفكري العربي موفقاً في هذه المهمة؟ إن الذي يبدو هو أن النخبة المثقفة التي اضطلعت بهذه المهمة، وإن كانت قد أدركت الخلل في

بعض الاستنتاجات، إلا أنها مع ذلك لم تستطع، أو لم تتح لها الفرصة الكافية لحدّ الآن لتكوين إطار فكري جديد يستطيع تلافي الخلل السابق.

يلاحظ أولاً أن العمل الثقافي لا يزال يسلك المنهج القديم الدارج القائم على استيعاب مبتسر حتّى لعملية الاستنتاج، فهو كثيراً ما يقفز إلى استنتاجات كبيرة على أساس معطيات ضعيفة لا تتحمل قواعدها البناء الذي وضع فوقها. وسبب ذلك هو عدم التفريق بين الحادثة والظاهرة. فعندما تستخدم الحادثة أو عدد قليل من الحوادث أساساً لاستنتاجات كبيرة لا تأتي بنتائج صحيحة إلا إذا كان الأساس ظاهرة وليس حوادث، والفرق بين الظاهرة والحادثة كبير.

والتفكير السائد أيضاً غالباً ما يقع تحت تأثير العادة والقوالب الفكرية الجاهزة. فهو مثلاً عندما يقوم بتحديد صفات المرحلة يقوم بذلك، في الغالب، من واقع الأنظمة وليس من واقع الشعب. فما تقوله وما تعمله الأنظمة هو، في الغالب، أساس الحكم على الأمور، وليس ما يتفاعل في الواقع من قوى، وما يمكن أن تتولد منه من احتمالات. إن تأثير الأنظمة في الرأي العام، بما فيه النخبة المثقفة، كما يبدو، كبيرٌ، لذلك ليس من الصدف أن يزداد اهتمام الأنظمة بوسائل الإعلام حيثُ يلاحظ توسعها الكبير مؤخراً وبخاصة الإعلام المرئي.

ومن سمات الوضع الثقافي العربي أنّه يشهد موجات من الصعود والهبوط، إما بسبب تطور دولي معين، أو بسبب تقلبات الوضع الداخلي. وتأخذ انعكاسات ما يحدث في الخارج شكل موجات لا تخلو من المبالغة وعدم التوازن، فتأتي بشكل اندفاعات منفعلة بدلاً من أن تكون نتيجة دراسة وتمعن وحفظ الأمور في نصابها الصحيح. ففي مرحلة سابقة خلال وجود المعسكر الاشتراكي وانتشار الأفكار الاشتراكية كان الانعكاس في الغالب غير متوازن، فظهرت ميول التطرف والانفعال، وأصبحت الاشتراكية هي النمط السائد على ما سواها من قضايا التقدم حتّى أصبحت القضية الأولى وشرطاً لتحقيق الوحدة. وبعد زوال الاتحاد السوفياتي وتراجع الحركة الاشتراكية عالمياً ظهرت الولايات المتحدة قوةً تسعى إلى السيطرة على العالم. فرافق ذلك شعار الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي. وداخلياً تفاقم وضع أنظمة الحكم الاستبدادي في عموم الوطن العربي، الأمر الذي أضاف قوة جديدة إلى قضية الديمقراطية الليبرالية. وقد أدت هذه التطورات، وبدعم إعلامي واسع، إلى ظهور موجة جديدة تدعو إلى الديمقراطية الغربية، وأصبحت تقريباً هي القضية السائدة. في الموقف من الاشتراكية كان هناك شيء من عدم التوازن، وفي الموقف الحالي من الديمقراطية الليبرالية شيء

من عدم التوازن. فلا الدعوة إلى الاشتراكية كانت في جوهرها على خطأ، ولا الدعوة الحالية للديمقراطية الليبرالية في جوهرها على خطأ. الخطأ هو في الموازنة ودرجة الملاءمة ومدى أخذ الواقع العربي في الاعتبار وتحديد الملائم وحدوده. يلاحظ مثلاً أن الدعوة إلى الاشتراكية بالصيغة الكلاسيكية قد تطورت لاحقاً إلى صيغة العدالة الاجتماعية، والدعوة إلى الديمقراطية الليبرالية بالصيغة الأمريكية هي الأخرى لا بُدَّ من تصويبها وتحديد مفهومها وصياغة الشكل الملائم لها. أي لا بُدَّ من رسم معالمها بما يناسب الوضع العربي. فوحدة الوطن، والتماسك القومي، وسيادة الدولة، وصعود سلم التقدم بالتدريج، والإبداع في الحلول العملية، والأمن الداخلي، والاستقلال الوطني، أمور مهمة لا بُدَّ من الحرص عليها، وليست قضايا ثانوية يمكن التفريط بها.

ولكن المسألة الرئيسة في نقد الثقافة العربية الحالية هي التي تتعلق بدور النخبة المثقفة في العمل من أجل النهضة. لقد قامت هذه النخبة بدور إيجابي في عملية النهوض من خلال دورها في العمل الفكري، وتحريك الحوار، ومناقشة التيارات الفكرية المختلفة وإبداعها ما هو مبتكر. كان ذلك في بداية النهضة. ولكن يلاحظ أن دورها العملي في المرحلة اللاحقة لم يكن كما يجب أن يكون. ويرجع ذلك إلى قصور بعض المفاهيم، وأهمها مفهوم الشعب والنضال لتحقيق التقدم. فعلى العموم كانت النخبة العربية في الغالب تتحدث عن الشعب وتقصد الأقلية، وتقيّم قواه وهو في حالة السكون، وتحصر النضال في حدود التنظير الاستنتاجي. فلا مفهوم الشعب كان واضحاً ولا النضال كان مفهوماً تماماً.

ـ ٢ ـ

العقل يوفر القدرة لمعاينة الأمور وتحليلها ومقارنتها والكشف عن غير الظاهر منها بقصد الوصول إلى الحقيقة، أو تحقيق خطوة على هذا الطريق. والمقصود بالحقيقة ليس أنها قضية محددة نهائية تكمن في مكان ما، ويسعى الفكر إلى معرفتها وعندما يتحقق ذلك ينتهي كُلّ شيء، بل هي معنى القضية موضوع البحث في حدود الزمان والمكان. ولا يعني ذلك أن الحقيقة تتغير، أو أن هناك أكثر من حقيقة، بل يعني أنها وإن كانت في جوهرها مطلقة ثابتة إلا أنها تأخذ معانيَ متعددة بتغير ظروف الزمان والمكان. فالعدالة هي العدالة إلا أن مضمونها في مجتمع بدائي بسيط غيره في مجتمع حديث متطور. ففي المجتمع المتطور الحديث تظهر أمور تقع ضمن مفهوم العدالة لم تكن موجودة في المجتمع البدائي البسيط.

والعقل البشري يواجه الظرف الموجود ويكوِّن إزاءه موقفاً ما، ولكن ذلك الموقف، عندما يمرّ الوقت ويوضع موضع التجربة، قد يظهر فيه القصور، الأمر الذي يتطلب أن يعمل العقل مجدداً على النظر فيه وتعديل الموقف الذي كوَّنه في السابق أو تغييره. وبذا تكون عملية الكشف عن الحقيقة متدرجة ومستمرة. هكذا يتطور المجتمع ويتقدم الفكر وذلك ما يفسر تعدد وتتابع النظريات في جميع فروع المعرفة تقريباً في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

في المرحلة الأولى حاولت الحركة القومية تحقيق كيان عربي موحّد، بشكل وبحدود معينة، متمثلاً بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين. وعند التمعن في مسألة العمل الذي قام به لتحقيق ذلك المشروع لا نجد الكثير من البحث النظري إذ كانت جذوره الشعور التلقائي والاستجابة للظروف الموجودة. وعند النظر في تفاصيل ذلك الحدث وتطوراته نجد أنّه لم يكن يخلو من رأي في مسألة الكيفية. فقد كان هناك رأي صريح وضمني بأن الطريق لتحقيق المشروع يقوم على أساس التحالف مع قوة خارجية يتم تبادل المصالح معها. فهناك جهد يجب أن يبذل من أجل المشروع ـ جهد عسكري يقدم كمساعدة للقوة الخارجية والقوة الخارجية بدورها تقدم جهداً لتحقيق الاستقلال والتوحيد. وقد تبين بمرور الوقت أن نظرية العمل تلك لم تكن ناجحة، فقد حدث ما حدث واتضح أن القوة الخارجية ليست مع الوحدة بل مع التجزئة خدمة لمصالحها.

وفي مرحلة لاحقة تطور الفكر القومي فنشأت حركة وحدوية سديمية في صفوف الجماهير، وظهرت بوادر تكوين رأي عام في هذا الاتجاه. ثُمّ تطور الشعور العام إلى نشوء حركة شعبية اتخذت شكلاً تنظيمياً أحياناً، وشكل شعور كان من القوة أحياناً فاستطاع تحريك نخب عسكرية للعمل. وقد استطاعت الحركة تحقيق خطوة توحيد مهمة تمثلت بوحدة سورية ومصر. وهنا أيضاً وبإمعان النظر في نظرية العمل التي اتبعت تبين أنها كانت أيضاً عفوية إلى حدّ ما وإن كانت متقدمة على ما سبقها. وخلاصة تلك النظرية هي تكوين حركة شعبية لها فروع في الأقطار العربية. وتعمل تلك الفروع على الوصول إلى السلطة، وعن طريق ذلك تأمل أن تحقق مشروع التوحيد. وقد تلازم ذلك الموقف مع موقف يعتمد على جهد يقوم به قطر عربي مهم بقيادة قومية تخاطب جماهير الأمة في جميع الأقطار وتعبئهم في اتجاه المشروع. وفي كلا الحالين يكون طريق العمل قائماً على أساس حركة في كُلّ قطر تصل إلى السلطة بتأثير حركة شعبية أو بتأثير قيادة دولة قوية تتبنى المشروع.

وعند إمعان النظر الآن بالتفكير الذي وقف وراء تلك الاستراتيجية يتضح أن

مواضع الضعف كانت في أن الخطاب كان سياسي المدخل، وأنه اكتفى بالنخبة، وأنه اعتبر مجرد الوصول إلى السلطة كافياً لتحقيق المشروع. وقد اتضح أن المدخل السياسي وحده وبمعزل عن قضية المصلحة المباشرة المعيشية لجماهير الشعب غير كافٍ وأن مشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية تصل إلى جميع ثنايا المجتمع وتعم طبقاته وأطيافه وفئاته الاجتماعية والاقتصادية، وأنه لا بُدَّ من التفاعل مع الأنظمة الموجودة، وابتداع الحلول الملائمة للعقبات الداخلية والخارجية، وأن لا مناص من البناء التدريجي لهذه الخطوة التقدمية المهمة بكل ما يتطلبه ذلك من صبر وأمد طويل. فالوحدة يجب أن تقوم على قناعة بمزايا حقيقية ملموسة من قبل أكثرية مهمة في المجتمع، فتأتي نتيجة لعملية تفاعل نشطة بين حركة الوحدة والأنظمة القائمة، تتضمن الإقناع والتأثير والضغط لمعالجة العقبات فتكون الوحدة نتيجة طبيعية للتطور وعملاً مهماً في التقدم يتم من خلاله بناء خطوات متتابعة فيكون إنشاء الكيان القومي نتيجةً نهائيةً تأتي في آخر المطاف وليس في أوله. فلا الخطاب السياسي المجرد، ولا الأقلية العددية، ولا التأثير الإعلامي، ولا مجرد الوصول إلى السلطة في أمد قصير كافية لبناء صرح الكيان القومي الموحد.

ـ ٣ ـ

الوضع العربي الراهن له خصوصيات لا بُدَّ من استيعابها وأخذها في الحساب عند تصور خطة العمل. ولعل من أهم هذه الخصوصيات أن الدولة القطرية موجودة، ومضى على قيامها وقت، وكونت لها مؤسسات، ولها وضع دولي وقانوني. كما إن للعلاقات العربية الحالية خصوصية. فالدول القطرية قد شهدت منافسة على الزعامة وتكوين المحاور، وهي متفاوتة من حيثُ الحجم وعدد السكان، والإمكانيات المالية وتوافر الموارد الطبيعية. وتاريخ أكثر من نصف قرن مضى عرف تنافساً بين عوائل حاكمة، ومحاولات تكوين المحاور والنزاعات الصامتة والعلنية. إن وضعاً كهذا لا تناسبه زعامة واحدة ولا قيادة دولة واحدة. وحتى عندما توافرت قيادة مرموقة المركز لم يحصل عليها الإجماع، فلم يحصل التسليم الكامل بزعامتها، ولم تتكون العلاقة السلسة معها. والفكر القومي الذي تحدث عن نظرية الإقليم القاعدة لم يصل إلى هذا الاستنتاج عن تحليل للواقع وبعد نظر للمستقبل بل إنه في أغلب الظن تحدث عن نظرية تلقائية بوحي الوضع المتفائل الموجود في حينه والرغبة المسبقة في الاستفادة من الفرصة المتاحة لتحقيق تقدم في مشروع الوحدة. إن عبرة التجربة والتحليل العلمي للواقع يوصلان إلى الاستنتاج بأن هذا الموضوع يجب تأجيله وعدم وضعه في المقدمة. فالاهتمام يجب

أن ينصب على النظرة الجماعية، والعمل التعاوني والتفاعل المتعدد، والبناء التدريجي لعلاقات الاندماج، وفتح المجال واسعاً امام الجميع للمساهمة في بناء صرح الاندماج والتكامل، وترك موضوع الزعامة والمحور والقاعدة لما يتمخض عنه واقع العمل، فالجميع مدعوون للمساهمة، والأمر يعني الجميع والمجال مفتوح للجميع والساحة واسعة لجميع اللاعبين. فخطوات التطور العملي وسير مشاريع التعاون والاندماج نفسها ستفرز الأكثر نشاطاً عن الأقل نشاطاً، المبادر عن المتلقي والسبَّاق عن المتأخر. وبعبارة أخرى، يجب التخلي عن التحديد المسبق، وترك ذلك لنتائج العمل والسير الواقعي للأمور.

كما يجب ألا يغيب عن البال أن مسألة القيادة وتقدم الصفوف ليست واحدة في كُلّ شأن، بل قد تتفاوت من حالة إلى أخرى. فهذا القطر قد يكون سباقاً ومبادراً ونشيطاً في خطوة ما وقد لا يكون كذلك في خطوة أخرى. فعملية السير في طريق التوحيد تتكون من سلسلة خطوات متتابعة، فكُلّ خطوة تطرح امام الجميع، فمن يقبلها ويتبناها ويبذل الجهود للسير فيها والاستعداد لتحمل أعبائها يكن في المقدمة بطبيعة الحال. وعلى المدى الطويل، وبتتابع الخطوات والمشاريع يبرز من هو مؤهل لتقدم الصفوف وسحب القاطرة. يجب أن يغرس الشعور عند الجميع أن مسألة القيادة ليست هي القضية الأساس وأن كُلّ قطر يملك الفرصة لهذا الدور إن هو أراد وعمل من أجل ذلك بدون أي اعتبار آخر. تلك، ولا شكّ، قضية فكرية يجب توضيحها واحتواؤها في الفكر القومي كتعديل لتفكير التجارب السابقة. والمقصود هنا هو جعل موضوع (الإقليم القاعدة) موضوعاً مؤجلاً يتم التوصل إليه في آخر المطاف وليس في أوله. فعندما يتم التوصل إليه يكون نتيجة للمنافسة المفتوحة، وحصيلة للعمل والجهود التي بذلت وليس نتيجة لتحديد مسبق.

كما يجب ألا يغيب عن البال أن قضية (الإقليم أو الأقاليم القاعدة) حتّى عندما تظهر من خلال العمل فإنها يجب ألا تعني تبنياً لمؤسسات أو قوانين أو أنظمة ذلك الإقليم أو الأقاليم، ولا التمتع بأية أفضليات مادية أو معنوية. يجب أن يكون الأساس هو المساواة ومراعاة الأكبر للأصغر والتضحية من قبل القادر من أجل من هو أقل قدرة. إن الاختيار في تفاصيل العمل يجب أن يتم على أساس الأفضل وليس على أساس المصدر، وعلى أساس الأصلح للظرف الراهن لا على أساس السابق في الماضي. إن الأقطار الصغيرة يجب مراعاة ظروفها وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها وتجنب ما له أثر سلبي في وضعها النفسي ومشاعر مواطنيها.

وأخيراً، لا تكتمل هذه الملاحظات النقدية من دون الإشارة إلى تقصير النخب المثقفة العربية في مواجهة حالة الإحباط. فالنخبة المثقفة قد ساهمت في تكوين هذه الحالة التي يشهدها الوضع العربي الراهن. فإلى جانب الدور الإيجابي الذي قامت به النخبة في بداية النهوض القومي بما حققته من إنجازات ثقافية ساهمت في إذكاء الشعور القومي وتطويره وفي مبادرات خلاقة، أقول إلى جانب ذلك يلاحظ أنّه من جانب آخر لم تستطع النخبة المثقفة الصمود في وجه الأحداث التي أعاقت مشروع التوحيد. كما إنها لم تستطع مقاومة إغراء وضغط الأنظمة الحاكمة التي عملت، ولا تزال، على توظيف قدرات تلك النخبة لنشر ثقافة الإحباط والسعي إلى تحويل الرأي العام نحو الدولة القطرية كبديل لمشروع الوحدة. وفي ما عدا بعض الاستثناءات لم تكن النخبة المثقفة محصنة ضدّ مصالحها الشخصيّة والإغراءات التي تقدمها الأنظمة الحاكمة في مجال المال والنفوذ. وليس من الصعب تشخيص تلك الانحرافات التي بدأت تظهر في الحياة الثقافية العربية، ومنها الانفتاح على الغرب لحدّ الاستغراق والانخراط في المؤسسات الثقافية الممولة من الخارج، والتنظير لواقعية تكتفي بالدولة القطرية كبديل للوحدة، والاهتمام غير المتوازن بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان على حساب الهوية والروابط القومية. لقد عملت بعض النخب المثقفة في كتاباتها على إغفال أهمية الجمهور، وعلى جعل موقف الأنظمة بمثابة المعبر عن الرأي العام، حتّى إنّ بعض تلك النخب أصبحت موظفة للتعبير عن آراء تلك الأنظمة، وتعكس ما يصدر من الوسط الرسمي والإعلام الخارجي بدلاً من الاهتمام برأي جماهير الشعب. لذلك لم أستغرب قول بعض المثقفين العرب عن مناداتي بالوحدة بأنها طوباوية.

وقد وردت إشارة صريحة في نقد دور النخبة المثقفة في الكتاب المهم للدكتور محمد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية**(١) حيثُ يقول: إن تطلعات وانتهازية غالبية أفراد فئة المثقفين مسؤولة بدرجة كبيرة عن ضعف نضال هذه الطبقات (يقصد الطبقات الشعبية). كما أشار في هامش الصفحة نفسها إلى كتاب هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**(٢) الذي أشار فيه إلى فئات المثقفين

---

(١) انظر: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ١١٦٥.

(٢) انظر: هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ١٢٩ ـ ١٤٠.

العرب والدور القيادي التطويري المهم الذي لعبته في القرن التاسع عشر «والنزعة الانتهازية» التي تجعلهم بسبب عدم الأمان الذي يشعرون به يسايرون ويساومون، والنزعة التبريرية التي تجعلهم يحاولون كسب رضى أصحاب المراكز وذوي السلطان ومصادقتهم، معتمدين في إقناع أنفسهم والآخرين على ما يقومون به عن طريق التبريرات اللفظية التي يساهمون فيها في عملية «الخصي الفكري» الذي يريد النظام القائم فرضه عليه.

ثانياً: الوطن العربي في ظلّ الدولة القطرية (التنمية والأمن)

ـ ١ ـ

إذا اعتبرنا نهاية الحرب العالمية الأولى هي البداية لنشوء الدولة القطرية فذلك يعني أنّه مضى على نشوئها ما يقرب من ٨٥ سنة. فما هي أبرز النتائج الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تحققت خلال هذه الفترة؟ هناك مؤشرات مهمة يمكن الاستدلال بواسطتها على مدى نجاح أو فضل هذا التنظيم السياسي الذي أعقب وضع الوحدة الذي كان سائداً في البلدان العربية قبل ذلك والذي يمتد إلى بداية النهضة العربية الإسلامية.

تبلغ مساحة الوطن العربي ١,٤ مليار هكتار (١٤,٢ مليون كم^{٢}) وتشكل نسبة ١٠,٢ في المئة من مساحة العالم. ويبلغ عدد السكان حوالى ٣٠٠ مليون نسمة أي ٤,٦ في المئة من سكان العالم. وتبلغ نسبة احتياطي النفط المؤكد ٥٩,٣ في المئة من الاحتياطي العالمي ونسبة احتياطي الغاز الطبيعي ٣٠,٥ في المئة من الاحتياطي العالمي. بلغ مجموعة قيمة العائدات من تصدير النفط في عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ١٧٣,٥ مليار دولار[(٣)].

ويقع الوطن العربي في ملتقى المواصلات في العالم ويطل على بحار ومحيطات مهمة وفيه عدد من الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية وبخاصة النفطية. في مقابل ذلك، في عام ٢٠٠٣ بلغ نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤).

معدلاً راوح بين ٢,٢ في المئة و٥,٥ في المئة في ١٥ دولة عربية وهي معدلات أدنى من معدلات النمو في الدول النامية الآسيوية الذي بلغ ٧,٨ في المئة وبلغ في الصين ٩,١ في المئة(٤). ويبلغ المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل بالأسعار الجارية حوالى ٢٤٩٢ دولاراً ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عوائد النفط. ويقدر أن حوالى ٨١ في المئة من إجمالي سكان الدول العربية يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام(٥).

ونظراً إلى أن غالبية السكان في البلدان العربية تقع ضمن شريحة الدخل المنخفض وبخاصة في الريف، وبسبب البطالة العالية، فإن المتوسط العام لنصيب الفرد لا يعكس التباين في مستويات توزيع الدخل ولا يعكس الفروقات حسب التوزيع الجغرافي بين الريف والمدن، لذلك فإن نسبة كبيرة من السكان يقل دخلهم عن المتوسطات المذكورة.

في عام ١٩٨٢ كان ١٢,٩ في المئة من سكان الوطن العربي في الأردن وتونس وسوريا ولبنان يقل نصيب الفرد منهم من الناتج الإجمالي عن ٤ دولارات في اليوم و٥٧,٦ في المئة من سكان الوطن العربي في السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن الجنوبية واليمن العربية كان نصيب الفرد منهم من الناتج الإجمالي المحلي حوالى دولار ونصف في اليوم(٦). وجاء في المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني والذي نشرته جريدة **الحياة**(٧) أن ثلث سكان بلدان الجامعة العربية يعيش على أقل من دولارين في اليوم.

ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٤ أن عدد الأميين في الدول العربية مجتمعة يبلغ حوالى ٦٠ مليون نسمة (الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) في ٢٠٠١ يمثلون ٣٩,٢٥ في المئة من مجموع السكان البالغين وتشكل النساء ثلثي هذا العدد. ويمثل الأميون الشباب (١٥-٢٤ سنة) نحو ٢٣,٣ في المئة في حين يبلغ المعدل في الدول النامية ٢٥,٥ في المئة للبالغين و١٥,٢ في المئة للشبان. ويبلغ معدل القيد الصافي في الدول العربية في ٢٠٠١ نحو ٧٧ في المئة في حين

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ٢، ص ٧٧٨.

(٧) **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

أنّه في الدول النامية ٨٢ في المئة[٨]. وبحسب معدلات البطالة الحالية في البلدان العربية فإنها ستبلغ في ٢٠١٠ حوالى ٢٥ مليوناً، كما ورد في مشروع الولايات المتحدة لمجموعة الدول الصناعية المذكور سابقاً.

تبلغ نسبة الصادرات السلعية (بما فيها النفط) إلى الصادرات العالمية ٤,١ في المئة وتبلغ نسبة الواردات إلى الواردات العالمية ٢,٥ في المئة. ويقل مجموع الدخل الإجمالي المحلي في البلدان العربية مجتمعة (٢٢ دولة) عن نظيره في إسبانياً. ويذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٤) أن الموارد المائية المتاحة في الدول العربية من جميع المصادر تقدر بحوالى ٢٥٩ مليار م^{3} ويقدر بعضهم أن ما يهدر من الموارد المائية العربية بنحو ٥٢ في المئة تضيع هدراً وتسرباً وتلوثاً[٩].

في ٢٠٠٢ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي بالحبوب ٤٨,٢ في المئة من الطلب وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٤٦,٤ في المئة وبلغت قيمة الفجوة الغذائية حوالى ١٤,٧ مليار دولار[١٠]. وبقيت نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية بحدود ٦ في المئة في ١٩٧٠ وانخفضت في ١٩٨٤ إلى ٥,٣ في المئة[١١]. وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بـ ٣١ في المئة من هجرة الكفاءات من الدول النامية وأن ٥٠ في المئة من الأطباء و٢٣ في المئة من المهندسين و١٥ في المئة من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون وأن ٥٤ في المئة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالى ٣٤ في المئة من مجموع الأطباء العاملين فيها.

ذلك ما وصل إليه أداء الدولة القطرية في مجال التنمية ومستوى معيشة الفرد وحالته الاجتماعية وهو دون كثير من الدول النامية في حين أنّه إذا ما قورن بما حققته ماليزيا على سبيل المثال تبدو الفجوة أكبر.

---

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**، ص ٢٦ و٣٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١١) فرهنك جلال، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتّى العام ٢٠٠٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، مذكور في: طارق الخضيري، «قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة،» ورقة قدمت إلى: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٥١.

أما أداؤها في جانب الأمن وحماية أرض الوطن وحياة المواطنين فتدل عليه الوقائع. فقد تمّ خلال فترة عمر الدولة القطرية احتلال أرض فلسطين ولواء الاسكندرون والجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي ونصف شطّ العرب وأصبحت الجولان ومزارع شبعا وسبتة ومليلة والجزر الجعفرية تحت الاحتلال وأصبح شمال العراق وجنوب السودان مهددين بالانفصال. كما تفاقمت مشكلة المياه مع الدول المجاورة، فتركيا تقوم بتنفيذ مشاريع ري على نهري دجلة والفرات من دون أي اتفاق مع العراق وسورية على تقاسم المياه بحسب القواعد الدولية المتعلقة باقتسام مياه الأنهر المشتركة. تقوم تركيا الآن بإنشاء ٢١ سداً وعدد كبير من محطات توليد الطاقة الكهربائية، ويؤدي ذلك إلى نقصان مياه الفرات المتدفقة إلى سورية بحوالى ٣٠ في المئة وإلى نقصان المياه المتدفقة إلى العراق بنسبة عالية كما يؤدي ذلك إلى تردي نوعية المياه المتدفقة إلى العراق وسورية. وقد رفضت تركيا جميع المحاولات من جانب العراق وسورية للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك(١٢). ولسورية أيضاً مشكلة مياه مع الكيان الصهيوني كما للعراق مشكلة مياه الأنهار المشتركة مع إيران، وهي خمسة وعشرون نهراً، أكبرها نهر الكارون الذي يصب في شطّ العرب، فإيران تقوم بإنشاء سدود وفتح قنوات لتحويل مياه هذه الأنهر، الأمر الذي يؤدي إلى نقصان المياه المتدفقة إلى العراق من دون اتفاق مع العراق على ذلك. في ١٩٨٧ طرحت تركيا مشروع أنابيب لنقل المياه إلى دول الخليج العربي وإلى الكيان الصهيوني من نهري سيحون وجيحون من كيليكيا والإسكندرون التي تحتلها باستغلال حوالى ٢٣,٧ مليون متر مكعب من مياه النهرين للري و٦,١ ملايين متر مكعب للتصدير عبر هذه الأنابيب(١٣).

وهناك خطر يهدد كمية مياه النيل المتدفقة إلى مصر والسودان بسبب المشاريع التي تنوي إثيوبيا إقامتها على منابع نهر النيل، فقد أعلنت في صيف ١٩٩٦ عن إنشاء خزانين للمياه على نهر النيل الأزرق للري وتوليد الكهرباء خلافاً للاتفاق الموقع مع مصر في ١٩٩٣ للتعاون والاتفاق على استخدام مياه النيل بحسب قواعد ومبادئ القانون الدولي(١٤). وللكيان الصهيوني مطامع في المياه الجوفية في سيناء

(١٢) عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والإستجابة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

والنقب التي تقدر بحوالى ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه الصالحة للشرب[١٥].

إن الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني للوطن العربي أصبح واضحاً للعيان، وأخطر ما فيه أنّه يقوم على أساس عقيدة دينية متعصبة لها مطامعُ بأرضٍ أوسعَ من فلسطين هي الآن أساس التربية الثقافية في أوساط المجتمع الصهيوني. وتقوم هذه العقيدة على اعتبار القوة هي الوسيلة لتحقيق ذلك. لهذا الكيان الآن قوة عسكرية مبنية على أساس التفوق على مجموعة القوة العسكرية لجميع الدول العربية مجتمعة، مضافاً إليها إيران والباكستان. ويملك هذا الكيان صناعة أسلحة متقدمة، فبحسب ما ورد في الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بلغ ترتيبها (١٢) بين الدول المصدرة للسلاح بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢[١٦]. وجاء في الكتاب السنوي المذكور أن إسرائيل تحتفظ بنحو ٢٠٠ سلاح نووي وهذا يعني احتمال أن يكون لديها ترسانة نووية أضخم من ترسانة المملكة المتحدة[١٧]. كما لديها من الأسلحة الناقلة للسلاح النووي، من طائرات وصواريخ، ما يكفي لنقل ذلك إلى أبعد نقطة في الوطن العربي.

وقد تفاقمت مشكلة الأمن في منطقة الخليج العربي بسبب نمو حجم العمالة غير العربية لدرجة أصبح السكان العرب أقلية في بعض تلك البلدان، وقد سبق أن نوقش هذا الموضوع في مجلس النواب الهندي. وقد أخذ الوضع يبعث على القلق من تكرار مثال سنغافورة التي استقلت فيها الجالية الصينية وفصلتها عن اتحاد ماليزيا.

كما تفاقم موضوع الأمن الداخلي في الدول العربية لدرجة أنْ أصبحت قضية رئيسة للأنظمة الحاكمة، الأمر الذي أدّى إلى التوسع في وسائل القمع، ونمو ظاهرة الاستبداد من جهة، وإلى ازدياد الاختراق الأجنبي والاعتماد على القوى الأجنبية، بعقد التحالفات وإنشاء القواعد العسكرية من جهة أخرى. كُلّ ذلك لأن الوضع الداخلي للدولة القطرية أصبح ضعيفاً بسبب التناقض بين الحاكم والمحكوم.

الخلاصة من كُلّ ذلك هي أن الدولة القطرية بالرغم من مرور زمن ليس

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(١٦) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، ترجمة فادي حمود [وآخرون]، إشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧١٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩٠.

بالقصير على بداية قيامها قد فشلت في أهم قضيتين هما التنمية والأمن. الدولة الكبيرة تتمتع بمزايا مادية ومعنوية لا تتمتع بها الدولة الصغيرة. وذلك هو أحد الأسباب المهمة لقوة وتقدم الدول الكبيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. فالقوة تجلب المزيد من القوة والثروة تخلف المزيد من الثروة بصورة حلزونية متصاعدة. وهذا هو السرّ في أن جميع دول العالم تقريباً تنشد الآن تكوين تكتلات أوسع، والمثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي يضم الآن ٢٥ دولة. التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفاه المواطنين وحفظ أمنهم وسلامة بلادهم قضية عادلة وهدف إنساني رفيع تسعى إلى تحقيقه القوى الخيرة في العالم بعكس التفرقة والتجزئة فهي هدف التخلف والظلام الذي تسعى إليه القوى الشريرة.

ـ ٣ ـ

ولا يقلّ أهمية عن العوامل التي تدعو إلى قيام وحدة عربية، بإنشاء دولة قوية في هذه المنطقة من العالم، عامل عدم الاستقرار الذي كان دوماً ملازماً للدولة القطرية، وتفاقم بمرور الوقت. فالدولة القطرية قد تعرضت إلى أخطار أمنية جدية ولتعثر التنمية كما توضح ذلك البيانات، وكان ذلك خللاً مهماً خلق حالة أزمة وعدم استقرار، لازم حياة هذا التنظيم السياسي وتفاقم بمرور الزمن. ليست هناك دولة عربية ليس لها أزمة في الوقت الحاضر بشكل أو بآخر. وقد استخدمت الدولة القطرية وسائلَ لتخفيف أو تأجيل الأزمات، منها تقنيٌ يتمثل بأجهزة القمع العسكرية والأمنية التي كونتها بمرور الوقت وأنفقت عليها، والتي أصبحت موجهة في الدرجة الأولى إلى حفظ الأمن الداخلي وبقاء النظام الحاكم. كما استعانت الدولة القطرية بأجهزة الإعلام للتأثير في الرأي العام فتوسعت في ذلك وبخاصة الإعلام المرئي. والأرقام عن أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة التي تسيطر عليها الأنظمة القطرية كبيرة جداً وأصبحت معروفة لدى الرأي العام.

والوسيلة الأخرى ذات التأثير المعروف هي عائدات النفط التي استخدمت في جهود التأثير المحلي والعربي والأجنبي. وقد أدّى ذلك في بعض أقطار النفط إلى بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن، ومع الاستخدام الواسع لهذه الوسائل للمحافظة على الوضع القائم بقيت حالة الأزمة، وفي بعض الحالات تفاقمت. فقد تحوّل عدد كبير من الأنظمة العربية (إن لم يكن كلها) إلى أنظمة استبدادية قمعية بعيدة عن حكم القانون،

وموغلة في التصرف الكيفي، وفي حالات ليست قليلة استخدمت العنف والقوة المادية للقمع وإلحاق الأذى الجسمي والمعنوي بعدد كبير من المواطنين، وهي حالات أخذت تطفو على السطح مؤخراً. كما ظهر الميل إلى تخليد السلطان وانتشرت طريقة الوراثة في الحكم.

وهناك صفة عامة أخرى تلاحظ على أنظمة الدولة القطرية هي الفساد الإداري، والتصرف غير القانوني بالمال العام ما قرَّب قضية تولي المسؤولية من (التجارة السياسية) والإثراء الشخصي. وظاهرة فساد الحكم وانتشار المحسوبية واستغلال النفوذ والكسب غير الشرعي أصبحت تقريباً عامة. ولا يخفى ما لذلك من أثر سلبي على الاستقرار واطمئنان الجمهور ورضى المواطن.

وإلى جانب عوامل عدم الاستقرار ذات الصفة العامة هناك الأزمات الخاصة التي نشأت في كُلّ قطر بسبب أوضاعه المحلية وعلاقاته بالآخرين. ولا تكاد دولة عربية واحدة تخلو من وضع الأزمة الخاصة. فالمغرب له مشكلة الصحراء الغربية، وموريتانيا لم يستقر نظامها الذي واجه صعوبات داخلية عن طريق قوة الأجنبي. والجزائر مرت بمرحلة الصدام الداخلي الذي شهد الكثير من إراقة الدماء ولا تزال تعاني آثاره حتّى الآن. وفي تونس توجد أزمة حول طبيعة نظام الحكم، وليبيا فيها نظام غير مألوف يستخدم العنف بإفراط من أجل البقاء في السلطة ما شكل أزمة يمكن أن تطفو على السطح في أي وقت. ومصر وهي أكبر دولة قطرية تعاني وضعاً اقتصادياً غاية في الصعوبة، وتوتراً داخلياً يتمحور حول قضية الديمقراطية وتداول السلطة. وفي السودان أزمة داخلية خطيرة تهدد وحدته الوطنية وتستنزف قواه. فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني بكل ما فيه من وحشية وتعصب. ويعاني لبنان عدم استقرار داخلي نتجت منه الحرب الأهلية المعروفة، ويمر الآن بوضع غير مستقر. وفي سورية أزمة متعددة الجوانب، فجزء من ترابها الوطني محتل، ونظام الحكم مختلَف عليه، وهو الآن تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية. الأردن في وضع سياسي واقتصادي حرج، ويتعرض نظام الحكم فيه إلى ضغوط داخلية وخارجية. والعراق في أزمة ظاهرة للعيان بسبب الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة، ويتعرض لخطر يهدد وحدته الوطنية. وتعاني اليمن حالة اضطراب داخلي ونمو اتجاهات العنف والتطرف الدينيّ.

أما دول مجلس التعاون الخليجي وهي دول الوفرة في الموارد النفطية فلا تخلو من حالة الأزمة وإنْ اتخذت أشكالاً أخرى. فالمملكة العربية السعودية تعاني أزمة حكم مختلف عليه، كما ظهرت فيه ميول العنف الداخلي والتطرف الدينيّ تسيل

من جرائها الدماء بين آونة وأخرى. وتواجه دول المجلس الأخرى أزمة يمكن أن تنفجر في أي وقت وهي مشكلة ازدياد نسبة العمالة غير العربية التي تشكل في بعض الحالات أكثرية السكان. ولهذه الأزمة مثال سنغافورة التي انفصلت عن اتحاد ماليزيا.

من كُلّ ذلك تتضح أسباب عدم الاستقرار الذي تعانيه الدولة القطرية، فجميع هذه العوامل وما خلفته من مواضع احتقان ما كان لها أن تكون لو كانت الأمة موحدة في دولة واحدة قوية. إن الضعف هو الذي يخلق المزيد من الضعف وهو الذي يخلق مواضع الاحتقان، ويشجع قوى الشرّ وأصحاب المصالح الشخصيّة على السعي إلى تحقيق مصالحهم على حساب المصلحة العامة. في وضع قومي موحّد تذوب ميول التأزم وتتلاشى عوامل الاحتقان وحتى المشاكل التي تظهر تجد حلولها بطريقة سلسة سلمية تضمن الصالح العام ووحدة الدولة.

وغني عن القول: إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يحتاج أول ما يحتاج إليه هو الاستقرار والاستمرارية وثبات النظام والسلام الاجتماعي والثقة بين الجمهور والسلطة. وكمثال واحد على الأثر السلبي لعدم الاستقرار هو موضوع هروب المال العربي إلى الخارج. فالكتابات العربية والأجنبية تذكر أن فوائضَ ماليةً عربيةً كبيرةً قد هاجرت إلى الخارج ووظفت خارج الوطن العربي إذ بلغت على ما يذكر أحد المصادر في نهاية ١٩٨٥ حوالى ٤١١,٤ مليار دولار وهي في ازدياد مستمر منذُ ١٩٧٤. وأهم عائق في سبيل رجوع هذه الفوائض إلى الاستثمار في الوطن العربي هو ما يدعى (المخاطر غير التجارية) التي يسببها اضطراب الوضع السياسي بسبب حالة الضعف وعدم الاستقرار[١٨].

إن جميع هذه الصعوبات والمشاكل ما كان لها أن تظهر أو تنمو وتتوسع لولا وضع التجزئة المتسم بالضعف والانقسام الذي شجع القوى المعادية في الداخل والخارج على التدخل والسعي إلى تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة الوطنية. فالوطنية الحقّة والشعور القومي والحيوية والحماس للعمل لا تنمو إلا في ظلّ الوضع المتسم بالقوة والسلام الاجتماعي، وهو ما تفتقر إليه الدولة القطرية كما ثبت خلال الحقبة الزمنية التي انقضت منذُ قيامها.

---

(١٨) محمد محمود الإمام [وآخرون]، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**، تقديم سليمان الرياشي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦٩.

ثالثاً: موقف الدول الاستعمارية من الوحدة العربية (العائق الخارجي)

ـ ١ ـ

لعله من قبيل الحديث عما هو معروف أن يتضمن هذا البحث شيئاً عن العائق الخارجي لمشروع الوحدة. فهو واقع تراكمت عليه الأدلة وشهادة الوقائع منذُ مدة طويلة تقترب من القرن حتّى إنها حفرت مكاناً في الذاكرة العامة للجمهور العربي. فلا العهد به قريب ولا الأدلة عليه قليلة. ولكن مع ذلك فلا بُدَّ من كلمات إضافية لتوضيح كامل الصورة كما هي عليه الآن.

إنني أرى أن العائق الخارجي هذا ليس متساوياً لا في الدوافع ولا في الدرجة. كما إن أطرافاً جديدة قد دخلت عليه مؤخراً. إنني أضع الصهيونية والكيان الذي أقامته في فلسطين في مكان العداء الأول لمشروع الوحدة. فالصهيونية حركة استعمارية هدفها الأرض قبل كُلّ شيء، وهدف الأرض يعني بالنسبة إليها تغيير السمات البشرية والثقافية والاجتماعية لسكانها وإيجاد مجتمع جديد يحلّ محل المجتمع الموجود. ويتم ذلك بحسب أهدافها التي لم تعدّ خافية بواسطة القوة المادية وفي مقدمتها القوة العسكرية. لذلك ليس من مصلحتها أبداً أن يتم أي تقارب عربي، بل على العكس، مصلحتها هي في الابتعاد إلى أقصى حدّ ممكن عن الوحدة. والوثائق الصهيونية تدل على ذلك بلغة لا ينقصها الوضوح، ابتداء من بروتوكولات حكماء صهيون المعروفة. ثُمّ أتت الوقائع العملية للتدليل على ما جاء في تلك الوثائق حتّى قيام دولة لها حدود متحركة تذهب حيثما تستطيع القوة أن تذهب. يقول أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الأسبق لمجلة *(Réalité)* الفرنسية في ١٩٦٦ إن بقاء إسرائيل مرتبط باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية واستمرار حماية الدول الكبرى للوضع الراهن في الشرق الأوسط واستمرار الخلافات بين الدول العربية لأنها لو اتحدت لما بقيت إسرائيل[١٩].

وصرح شمعون بيريز أن كُلّ وحدة عربية هي معادية لإسرائيل[٢٠]. لقد

---

(١٩) أنيس صايغ، **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٧٢.

(٢٠) جورج ناصيف، **الوحدة العربية وإسرائيل**، الدراسات السياسية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥)، ص ١٣٧.

عارض الكيان الصهيوني قيام الجمهورية العربية المتحدة ورحب بانفصالها، ووقف ضدّ جميع أشكال التعاون العربي، فعارض قيام مجلس التعاون العربي بين العراق ومصر والأردن واليمن في ١٦/ ٢/ ١٩٨٩ وعارض اتحاد المغرب العربي، وعارض الوحدة بين شطري اليمن في ٣٠/ ١١/ ١٩٨٩. وكبديل لمشروع الوحدة العربية كانت إسرائيل سباقة في تقديم مشروع الشرق الأوسط في كتاب شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم حزب العمل باسم **الشرق الأوسط الكبير** الذي يضم إسرائيل وإيران إضافة إلى البلدان العربية.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الصف الأول من القوى المعادية للوحدة العربية، فهي الحليف الإستراتيجي للصهيونية وكيانها في فلسطين، وهي الآن صاحبة أوسع وأكبر المصالح الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي التي يناسبها وضع الضعف والتجزئة إلى أقصى ما يمكن أن يذهب إليه. فالكيان الصهيوني هو الأداة الملائمة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ضدّ الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها. لذلك أبرم اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ لمواجهة التهديدات الموجهة إلى الشرق الأوسط، وعلى حدّ تعبير ريغان رئيس الولايات المتحدة الأسبق أن إسرائيل تمثل قوة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الأوسط لمصلحة الولايات المتحدة ولو لم تكن إسرائيل موجودة لكان على أمريكا التدخل بشكل مباشر[٢١].

ويوضح السجل أن الاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة كانت دوماً في اتجاه تكريس التجزئة وعرقلة قيام أي نوع من التوحيد العربي، إذ كان هدفها إحلال نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في المنطقة محل النفوذ البريطاني الفرنسي المتراجع وهو هدف يتطلب ضعف المنطقة لا قوتها، والتجزئة هي مصدر الضعف[٢٢].

وقد تبلور الموقف الأمريكي المعادي للوحدة العربية في مجال العلاقة البينية العربية. فقد دعت إلى ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير بديلاً للوحدة العربية. إذ طرحت نصاً لهذا المشروع على مجموعة الدول الصناعية الثماني قبل

(٢١) ورد ذلك في: علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، و Joe Stork, «Israel as a Strategic Asset,» in: Naseer Aruri, Fouad Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East*, AAUG Monograph Series; no. 17 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983).

(٢٢) للتعرف على الوقائع، انظر: هلال، المصدر نفسه، الخاتمة.

مؤتمر قمة الثماني في ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة للمشاركة فيه، وقد نشرت جريدة **الحياة** نصه[٢٣]. ويضم المشروع بلدان الوطن العربي وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة في علاقاتها بالأقطار العربية وفي تحديد سياساتها ومواقفها القانونية لا تنطلق من وجود أمة عربية، ولا من أن الدول العربية تربطها روابط قومية وأنها أمة واحدة لها مشروع للتوحيد، بل من وضع التجزئة، فالدول العربية هي أمم. كُلّ أمة قائمة بذاتها، وأن حدود كُلّ دولة هي حدود أمة تلك الدولة. فحتى التعابير التي تستخدمها في علاقاتها الدولية تقوم على أساس أن الشكل القانوني هو الذي يؤسس الأمة ويقيم الدولة، فلا توجد أمة بمعنى العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تضم عدداً من الدول. فالأمة العربية المجزأة التي تطمح إلى تكوين كيان قومي موحّد غير واردة عندها، فالوارد هو الدولة القطرية الموجودة. الدولة هي التي تخلق الأمة وليس العكس.

وقد تصرفت الولايات المتحدة دائماً على هذا الأساس في علاقاتها العربية، فدعمت وضع التجزئة وعملت بكل الوسائل على تكريسه بدافع الحيلولة دون نشوء قوة جديدة في المنطقة. فنشوء قوة جديدة يعني إضعاف نفوذها ومجابهة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ـ ٢ ـ

وقامت بريطانيا بدور نشط في عرقلة قيام أي نوع من التوحيد العربي، فهي بحكم علاقاتها الاستعمارية القديمة في البلدان العربية سعت بجميع الوسائل لخلق وضع التجزئة في المنطقة العربية بعد أن كانت موحدة إلى حدّ بعيد في ظلّ الحكم العثماني. ونفذت خطة تقسيم المنطقة بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو المعروفة[٢٤]. وارتكبت غدراً سياسياً في علاقتها بالسياسيين العرب وقادة ثورة ١٩١٦. وبعد الحرب العالمية الأولى وحصول بعض الأقطار العربية على الاستقلال، وتبلور الوعي القومي وظهور مشاريع التوحيد عملت بريطانيا بكل

---

(٢٣) انظر: **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٢٤) انظر نصّ الاتفاقية في: يونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، الملحق رقم (١)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

الوسائل على إعاقة أي خطوة في اتجاه الوحدة، كما اتضح ذلك في الوثائق الرسمية التي كشف النقاب عنها لاحقاً[٢٥].

وخلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها تبلورت مشاريع متعددة للوحدة العربية شملت معظم أقطار الوطن العربي. وكانت سياسة بريطانيا إزاءها معرقلة وسلبية انسجاماً مع سياسة التجزئة والنفوذ الاستعماري التي اتبعتها بعد الحرب العالمية الأولى. وقد اتضحت تلك السياسة تارة بالصراحة وتارة بالمناورة والأساليب غير المباشرة وهو ما استعرضته فصول كتاب خاص عن الموضوع للدكتور يونان لبيب رزق وبخاصة في الفصلين الخامس والسادس، وقد تمّ توثيق ذلك بنصوص الوثائق التي وردت في الكتاب.

وعلى سبيل المثال نورد النصّ التالي مترجماً عن الإنكليزية للوثيقة التي وضعت كموقف قبل زيارة الملك فيصل الأول لبريطانيا التي كانت مزمعة في تلك الفترة، والتي كان غرضها الأساس مناقشة موضوع الوحدة العربية على أثر عقد المؤتمر الإسلامي في القدس في خريف ١٩٣١ وعقد مؤتمر عربي في بغداد لبحث موضوع الوحدة العربية. تقول المذكرة: «ليس من الممكن تأييد أي سياسة مصممة على قيام وحدة عربية سياسية. ومن المرغوب فيه أن كُلّ فرصة يجب أن تستخدم لثني الملك فيصل عن أن يدخل أو يؤيد مثل هذا المشروع. إن عدم التشجيع هذا يمكن أن يأخذ شكل نصح جلالة الملك ـ كما فعل سير فرانسس هامفريز من قبل ـ أن بإمكانه أن يخدم القضية العربية بتركيز جهوده على التطوير السلمي لموارد بلاده ومؤسساتها وبذلك تكون حكومة العراق مصدر تشجيع للدول العربية الأخرى»[٢٦].

ـ ٣ ـ

وكان الموقف الفرنسي معادياً لمشروع الوحدة العربية، فالسياسة الفرنسية في سورية ولبنان كانت تسير على نهج معادٍ لمشروع الوحدة طوال فترة الانتداب من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦. وذهبت في ذلك شوطاً أبعد فقامت بعملية تجزئة للبلاد التي احتلتها. فقد قام الجنرال غورو ـ المفوض السامي الفرنسي بإنشاء دولة لبنان

---

(٢٥) انظر الوثيقة المعنونة «موقف حكومة جلالة الملك من قضية الوحدة العربية، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٣٣» والموقعة من راندل (G. Rendel) في وزارة الخارجية، في: المصدر نفسه، الملحق رقم (٣)، ص ٢١٣ ـ ٢١٧.

(٢٦) المصدر نفسه، الملحق رقم (٣)، ص ٢١٧.

الكبير في ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠ كما أنشأ إدارة بلاد العلويين وعاصمتها اللاذقية في ٣٠ آب/أغسطس ودولة حلب في أول أيلول/سبتمبر ودولة دمشق في ٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وفصل لواء الإسكندرون وألحقه بدولة حلب مع احتفاظه باستقلاله الإداري. وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٢٢ فصل جبل الدروز عن دولة دمشق فأصبح كياناً قائماً بذاته[٢٧]. وأرسل وزير خارجية فرنسا ارستيد بريان إلى الجنرال غورو في ١٧ آذار/مارس ١٩٢١ تعليمات تعبر بوضوح عن الموقف المعادي للوحدة العربية جاء فيها بالنصّ «كانت هنالك نتائج للاتجاهات السياسية الإنكليزية نحو الأقطار العربية المختلفة كما ترجمها المؤتمر العربي الذي عقد في القاهرة برئاسة تشرشل، فمنها تعزيز الطموحات الوحدوية العربية لدى عرب سورية، وغرس عدم الثقة في نفوسهم تجاه سلطات الانتداب الفرنسية، ولذا علينا أن نسعى إلى إزالة الانطباع الذي قد يتكون عند المقارنة السريعة والجلية بين أوضاع السكان في سورية والعراق والمستوحاة من الاعتبارت التالية:

١ ـ إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلناه في السنة الماضية (والذي يجب أن نحترمه بدقة) هو البرهان الأول على سياستنا. فهذا البلد المسيحي خليق بأن نقوده كلياً إلى ثقافتنا، وأن يعتمد علينا في ما بعد من دون أي نيات مخفية وأن يمثل في الوقت نفسه نفوذنا التقليدي في الشرق، ولا ينبغي أن نغرق هذا العنصر المسيحي في المحيط العربي المسلم الذي يفوقه كثيراً في العدد[٢٨]. وورد في مذكرات غابريل بيو المفوض السامي الفرنسي في بيروت النصّ التالي الذي يعبر بصراحة عن النهج الذي اتبعته فرنسا في سورية ولبنان. «لقد تشبعنا من خلال تربيتنا التقليدية بمبدأ (فرق تسدّ) كما إن تقسيم الطوائف والتنافس على المصالح الشخصيّة يبدو أن للفرنسي العادي فرصة ثمينة لحكم البلاد بسهولة ويسر. كان كثيرون من معاونيّ والعسكريون منهم بخاصة، يعتقدون في ذلك وكنت أعرف منهم المكيافيلي الذي لا يتورع عن إذكاء نار الفتنة والأحقاد بين الأقليات»[٢٩]. كان محور السياسة الفرنسية خلال فترة الانتداب على سورية ولبنان هو معارضة

(٢٧) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦، مأخوذ من: حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢٨) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٥.

أي مسعى للوحدة، لأنه بنظرها يعني إضعاف سيطرتها على سورية ولبنان وإخراج نفوذها من المنطقة لصالح النفوذ البريطاني.

وفي أقطار المغرب العربي اتبعت فرنسا السياسة ذاتها في احتلال الجزائر عام ١٨٣٠، وضمتها إلى فرنسا وقامت بكل ما بوسعها لتشجيع الهجرة الفرنسية إليها واستعمار أراضيها الزراعية، واتبعت سياسة ثقافية تقوم على إحلال الفرنسية مكان العربية ودمج أقطار المغرب العربي بالثقافة الفرنسية.

ـ ٤ ـ

كانت الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥ حافلة بالاتصالات والمشاريع الوحدوية، قدمها كُلّ من أمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين ونوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى الحكومة البريطانية لتحقيق نوع من الوحدة بالاعتماد على التعاون مع القوى الأجنبية، وعلى محاولة التوفيق بين المصالح الشخصيّة للحكام والمصلحة الأجنبية والمصلحة القومية. ومع ذلك فقد فشلت تلك الجهود وبقيت الدول الأجنبية بريطانيا وفرنسا (ثُمّ إيطاليا وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية) تعمل من أجل مصالحها الاستعمارية في تجزئة البلدان العربية ومنع قيام دولة قوية في هذه المنطقة تقف في وجه النفوذ الاستعماري وتحد من مصالحه فيها، كما تدل على ذلك الوثائق السياسية في هذه الدول التي تمّ كشفها في ما بعد[٣٠].

وقد استمرّت هذه السياسة حتّى الوقت الحاضر، فالدول الاستعمارية بقيت تسير على النهج نفسه من حيثُ الجوهر، وإن كانت تلجأ إلى تغيير الشكل في بعض الأحيان بحسب ما تقتضيه الظروف. وقد عمدت الدول الأوروبية: بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى تطبيق السياسة القديمة نفسها بتقوية وضع التجزئة العربية وإعاقة الوحدة عن طريق العلاقات الثنائية مع الأقطار العربية وأسلوب ما يسمى بالشراكة، وتأييد الكيان الصهيوني والتعاون معه، وتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري والتقني له. وجعلت الدول الأوروبية، لهدف تأمين مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية الأولوية، وذلك يتطلب التعامل مع كيانات ضعيفة لا تقوى على التعامل المتكافئ. وقد تصرفت مجموعة الاتحاد الأوروبية، مؤخراً، بطريقة مرنة لتأمين مصالحها، لتعطي الانطباع بوجود اتجاه جديد في العلاقة مع البلدان العربية، وهو انطباع خاطئ لا تؤيده الوقائع، إذ كُلّ ما حدث هو أن هذه

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٧١.

الدول، التي لم يعد لها نفوذ استعماري مباشر وانحسرت قوتها الدولية امام صعود النفوذ الأمريكي، فضلت تأمين مصالحها بطرق غير مباشرة، فاتخذت بعض المواقف الإعلانية التي لا يمكن تطبيقها، ولم يكن لها نتائج عملية، فالذي تريده الدول الأوروبية سياسياً في المنطقة العربية تولت الولايات المتحدة مهمة تحقيقه في عرقلة مشروع الوحدة وتمكين الكيان الصهيوني. فمشاريع الشراكات التي قامت بها ذات غايات تخدم المصالح الأوروبية وتكرس وضع التجزئة وتتعامل مع الدول العربية على هذا الأساس. وحتى ألمانيا التي أيدت البلدان العربية الوحدة بين شطريها ووسعت العلاقات الاقتصادية والتجارية معها بشكل ملحوظ بقيت على السياسة السلبية إزاء الوحدة العربية التي كانت متبعة قبل توحيد شطريها وبعده التزاماً بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وبذلك كانت سياسة ألمانيا منسجمة مع سياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وهي سياسة لفظية شكلية ليس لها ترجمة واقعية تقوم في الجوهر على تكريس التجزئة ودعم الكيان الصهيوني[٣١].

ففي مقابل مشروع الشرق أوسط الأمريكي الإسرائيلي قدمت أوروبا مشروعاً أسمته (الشراكة الأوروبية المتوسطية) تبنته في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وشمل المشروع الدول الأوروبية: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان والنمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وإرلندا وهولندا والسويد ومالطا وقبرص واللكسمبورغ وبعض الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو القريبة منه كالأردن ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والجزائر والمغرب وتونس وإسرائيل وتركيا. وهو تجمّع على أسس ذات طابع سياسي واقتصادي وثقافي وأمني. وبذلك يكون المشروع بديلاً للوحدة العربية ويؤدي لتعطيل الاتفاقيات والمعاهدات العربية كاتفاقية معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، ويقيم استراتيجية أمنية واقتصادية وسياسية مختلفة عن الاستراتيجية العربية.

ـ ٥ ـ

لعل أهم استنتاج نصل إليه من التحليل والوقائع هو أن السياسة الخارجية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تحددها المصالح أولاً، والمصالح تتجسد في النفوذ الاستعماري سواء كان التعبير عنه يأخذ شكل الاحتلال، أو

---

(٣١) علي محافظة، **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٣ ـ ٢٧٤.

شكل الأحلاف العسكرية أو شكل اختراق الفئة الحاكمة، أو شكل النفوذ الاقتصادي والثقافي. ولم تتغير هذه القاعدة منذُ ظهور الاستعمار وبدء اتصال دوله بالبلدان العربية. إذا كانت هذه هي قاعدة الفهم للأمور عندها لا يصعب الوصول إلى حسم كثير من القضايا الإشكالية المتداولة.

هناك العديد من القضايا المثيرة للنقاش التي يتم تداولها في الساحة السياسية العربية الآن: هناك عوامل لها بعض الأثر على الدول الغربية إلا أن الخطأ لا يكمن في تشخيص تلك العوامل بل في المبالغة في تضخيم أثرها وتحويلها من ثانوي إلى أساسي. فمثلاً الدول الغربية تتأثر بالرأي العام عندها وهو أمر صحيح. والعمل الإعلامي العربي في تلك الدول له بعض الفائدة، ولكن الخطأ يكمن في اعتباره عاملاً رئيساً في رسم السياسة الخارجية لتلك الدول في علاقتها بالبلدان العربية. الرأي العام في تلك الدول مشدود إلى المصالح الذاتية لتلك الدول، لذلك لا يمكن تحويله بصورة حاسمة إلى الجانب العربي لدرجة يستطيع تغيير السياسة الخارجية. فالرأي العام قد تمّ تكوينه خلال أجيال بمختلف وسائل التثقيف والإعلام وتحقيق المنافع الذاتية ما جعله في جوهره مؤيداً للسياسة الاستعمارية التي تتبعها حكوماته. قد تتأثر أجزاء أو أفراد من الرأي العام باعتبارات قانونية أو إنسانية أو بعلاقات شخصية أو إعلامية إلا أن ذلك يبقى هامشياً إلى جانب الأكثرية المؤيدة للسياسة الاستعمارية. فالسياسة الاستعمارية قد جلبت منافعَ اقتصاديةً ليست فقط لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، بل أيضاً لجمهور واسع من مختلف شرائح المجتمع بمن فيهم العمال والفلاحون. لذلك فالميول الاستعمارية ليس مقصورة على العاملين في السياسة بل تشمل أيضاً الجمهور الواسع من الرأي العام المتحسس لمصالحه والمتأثر بالتوجّه الثقافي والإعلامي الممتد عبر الزمن.

إن القول بذلك لا يعني أننا يجب ألا نقوم بنشاط سياسي وإعلامي في تلك الدول، ولكن ذلك في النهاية مهمة لا يمكن التعويل على فعاليتها. وفي الآونة الأخيرة ظهر رأي يعول على الميل الاستقلالي في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك أيضاً رأي يأخذ بالمظاهر أكثر من الجوهر. فدول الاتحاد الأوروبي نفسها ذات ماض استعماري، وهي وإن كانت تظهر فيها بعض الميول الاستقلالية الآن فالدافع إلى ذلك هو تعظيم المنافع والدفاع عن المصالح الاستعمارية في وجه النفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة العربية. فإن كانت الولايات المتحدة تستخدم القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية كأدوات لسياساتها مع العرب فدول أوروبا الغربية تحاول تحقيق منافعها الاقتصادية وتنمية

نفوذها عن طريق العلاقات الاقتصادية والثقافية، الأمر الذي عبرت عنه مشاريع الشراكات ونشاط الفرنكفونية.

ثُمّ هناك المسألة القانونية ومبادئ حقوق الإنسان متمثلة بما يسمى بالشرعية الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وهنا أيضاً أصبح الأمر واضحاً، فالمنظمة الدولية ومبادئ القانون الدولي لا تشكل ضمانة لحقوق الدول الضعيفة ولم تكن إطلاقاً كذلك في الحالة العربية ولا أظننا بحاجة إلى إيراد الأمثلة الدالة على ذلك. فمنظمة الأمم المتحدة هيكل قد يفيد في الشؤون الدولية الثانوية، أما القضايا المهمة فالتأثير الحاسم فيها للقوة. فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هي في الحقيقة القوة المهيمنة على هذه المنظمة فهي تتدخل أحياناً حتّى في تفاصيل شؤونها. أما مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الإنسان فهي أيضاً أداة تستعمل أحياناً وتهمل أحياناً أخرى بحسب مقتضيات مصلحة القوى المهيمنة، وبذلك أصبحت أداة ضغط سياسي أكثر منها أداة لتحقيق العدالة.

إنني أورد هذه الملاحظات لا لأنها غير معروفة، ولكنني الاحظ أن حالة الضعف والإحباط في الوضع العربي تقرّب الذهن من الميل إلى التعويل على مثل هذه العوامل كوسيلة دفاع عن النفس. وذلك وهم وخطأ شائعان عند البعض، فالسياسة الاستعمارية لها أساس موضوعي هو المصالح ولا ينتظر أن يطرأ عليها تغيير إلا إذا كان التغيير يتناول ذلك الأساس الموضوعي نفسه. إن تغيير الأساس الموضوعي (المصالح) لا يكون إلا بالوصول إلى حالة يكون فيها الثمن الذي تدفعه تلك الدول لتحقيق مصالحها أكبر من حجم تلك المصالح أي إذا جعلناها تدفع ثمناً لمواقفها منها. لقد سئل مسؤول كبير في الهرم السياسي الأمريكي عن كيفية معالجة التناقض بين تأييد الكيان الصهيوني وبين المصالح، الأمريكية في البلدان العربية فكان الجواب جلياً إذ قال: لماذا لا ونحن نستطيع أن نجمع بين الاثنين؟ ويعني ذلك أن معاداة العرب لم تؤد إلى إلحاق ضرر بتلك المصالح. فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإنه يعني أن الأمة العربية لن تستطيع حماية حقوقها والدفاع عن مصالحها وتحقيق وحدتها وبناء كيانها القومي إلا بقوتها الذاتية أولاً، وكُلّ شيء آخر يأتي في المرتبة الثانية. إن مشروع الوحدة هو مشروع العرب ويتعلق بمصلحتهم القومية، وتحقيقه يتعارض مع مصلحة الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الصهيونية والولايات المتحدة وبقية الدول الاستعمارية، لذلك لا سبيل لتحقيقه إلا إذا عمل العرب أنفسهم لتحقيقه وبذلوا الجهود وناضلوا وقدموا التضحيات وصبروا وتحملوا ضغط الوقت وآلام التضحية وتعب الحياة. الوحدة العربية لا يحققها غير النضال

الشعبي وليس العمل السياسي على أهميته. إن هذه القاعدة يجب أن تكون هي الأساس المعتمد في تفكير وعمل حركة التوحيد في جميع المراحل وفي كُلّ الظروف وتبديد جميع الأوهام الأخرى وترك المسالك الجانبية العبثية المضللة.

رابعاً: القضيــة الاجتماعيــة

ـ ١ ـ

التغيير المطلوب يجب أن يتناول الفرد بتفكيره وسلوكه، فالوحدة تعني الانتقال من وضع إلى وضع مختلف في أمور أساسية في الحياة العامة. وانتقال كهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا تغير تفكير الفرد وتغير سلوكه. فالتفكير السائد الآن عموماً هو وريث المجتمع القديم وثقافات فترة التخلف بكل ما فيه من أثر للخرافة وخضوع للعادات وتأثير للعصبيات في الحيّ والمدينة والعشيرة والطائفة والقطر والعرق وما سواها من المشاعر تحت الوطنية. إن الروح العلمية القائمة على التجربة والبيانات والموضوعية ضعيفة عموماً. فالعمل والمبادرة والحيوية والمغامرة والإبداع أضعف من ميول البطالة والركود والتقليد. وذلك هو الفرق الجوهري بين صفات الفرد في المجتمع المتقدم وبين صفاته في المجتمع المتخلف.

النضال الحقيقي هو الذي بمقدروه تحريك المجتمع ونقله من مرتبة إلى أخرى أعلى. وذلك ما حدث في جميع النهضات المهمة في التاريخ، فالنهضة لا تحدث إلا إذ حدث هذا التغيير في تفكير وسلوك الفرد. ذلك هو النضال الحقيقي الذي يتغير بتأثيره الفرد وينتقل من وضع إلى وضع أعلى منه في سلم التطور. والشعب يعني جماهير الشعب الواسعة التي تشمل الأكثرية الكبيرة من المواطنين وليس النخبة المحدودة، سواءٌ أكانت ثقافية أم اجتماعية أم مالية أم عسكرية. والرأي العام يعني رأي الأكثرية وليس رأي فئة محدودة، ممن نتصل بهم كما هو الحال الآن. والخلاصة هي أن المطلوب هو حدوث تغيير عميق في تفكير وسلوك الفرد، وأن يشمل التغيير الأكثرية العددية من أفراد الشعب. ومن دون ذلك لا يمكن تحقيق انتقال المجتمع من وضع إلى وضع أعلى في سلم التقدم. وذلك ما حدث في جميع حقب التاريخ، فالنهضة كانت دوماً نتيجة حدوث مثل هذا التغيير. فقد حدث تقدّم المجتمع نتيجة لتقدم الفرد. صحيح أن وسائل التغيير وأشكاله تتباين، من التقدم البطيء التلقائي عند الفرد إلى التغيير الذي تحدثه فعالية القيادة التي يلتف حولها الجمهور إلى الرسالة السماوية. لم يسبق أن حدثت نهضة من دون نهوض جماهيري قامت به الأكثرية من أفراد المجتمع. فلا تغيير

السلطة وحده ولا النخبة المحدودة (سياسية كانت أو فكرية أو مالية أو عسكرية) استطاعت أن تحقق نهضة من دون جماهير الشعب.

من كُلّ ذلك نتوصل إلى الاستنتاج بأن عملية النهوض العربي تحتاج قبل كُلّ شيء، وكنقطة بداية، إلى تحليل الواقع العربي، أي فهم المجتمع كما هو بوضعه الحالي، لنتبين درجة التعقيد وتداخل العوامل المؤثرة ودرجة فعالية كُلّ منها. فالمجتمع أكثر تعقيداً مما نظن، ومعلوماتنا عنه أقل مما يجب، وهو لا يتأثر بفعل عامل واحد، وحركته ليست ميكانيكية. لذلك من الخطأ اعتماد أسلوب واحد في المعالجة. هناك عوامل عديدة مؤثرة فيه. فهو لا يخضع إلى قانون رياضي بسيط. العوامل المؤثرة عديدة ولكن الأثر يعتمد على الظرف والحالة، فبعضها أكثر تأثيراً من البعض الآخر الآن، والوضع يكون على العكس في وضع آخر فلا بُدَّ من حسن الاختيار وتحديد درجة الاستخدام ومعرفة ما يلائم كُلّ حالة وينسجم مع كُلّ ظرف. وتلك هي المهمة الصعبة المعقدة للقيادة التي هي في النهاية ليست التطبيق السهل لقوانين رياضية واضحة بقدر ما هي اختيار وتبديل وموازنة وإبداع. وعلى وجه التحديد يعني ذلك أن جميع الأساليب التي استخدمت لتحقيق مشروع التوحيد صحيحة بحدّ ذاتها لو أحسن الاختيار فيها وحددت درجة استخدامها وطريقة مزجها بغيرها من الأساليب واتبعت المرونة في تطبيقها وتعديلها أو تغييرها وابتداع أساليب لتكييفها مع الظروف. فليس هناك أسلوب مستبعد وليس هناك أسلوب دائمي.

المجتمع تركيب معقد تسوده التعددية والتنوع والتباين، ففيه المثل العليا وميول الخير، وفيه ميول الغرائز ومشاعر المصالح الذاتية. وفيه الشعور بما هو عام وفيه الشعور بما هو خاص. فيه مشاعر الوطن ومشاعر الأمة والمشاعر الإنسانية كما فيه الأحاسيس الضيقة المحصورة في العشيرة والعائلة والطائفة والإقليم، فيه الخير والمثل العليا كما فيه ميول الشرّ والجريمة. لا يمكن فهمه إلا بالاقتراب منه والتفاعل معه والملاحظة المستمرة لما يتفاعل فيه فهو لا يحكمه عامل واحد، بل تؤثر فيه عوامل متعددة متداخلة مركبة. فما يؤثر به اليوم قد لا يؤثر به غداً. إن كائناً عضوياً معقداً كهذا لا يمكن فهمه بالثقافة المجردة عن بعد، بل بالملاحظة اليومية المباشرة. ذلك هو المقصود بعملية فهم الواقع وتحليله وليس التنظير المجرد. ما يريده المجتمع ليس هو ما يطفو على السطح وما نستطيع ملاحظته عن بعد، بل ما يدور في داخله، وميوله ليست ما تخمنه النخبة، أو ما يبدو أنّه منطقي، أو ترى أنّه مفيد، بل ما يعتمل في النفوس ويدور في الوجدان. لذلك، لن يكون بمقدور النخبة، أو القيادة أن تحقق مثل هذا الفهم للواقع إلا

عن طريق الاتصال اليومي والامتزاج المباشر والحوار والعمل المشترك والتواجد في الجمعيات والمنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني وتكوين علاقات خدمية وتقديم الخدمات الاجتماعية والتواجد في وسائل الإعلام وجمع المعلومات والبيانات عن نشاط الجمهور في الاجتماعات وإجراء دراسات عن الرأي العام، وبعبارة أخرى الدخول في تفاصيل النسيج الاجتماعي والتواجد في مختلف أوساط الشعب والاستماع إليها ومناقشتها وسماع آرائها. ومن خلال ذلك يمكن أن تتم عملية الفهم وتتكون المعرفة الصحيحة عن طبيعة الشعب وما يريده. إن معرفة تتكون عن هذا الطريق هي من دون شكّ غير المعرفة التي تستخلص من الفرضيات المسبقة والاستنتاج من خلال قواعد المنطق.

لا بُدَّ للنضال الشعبي أن يرتكز على مبدأ يكون هو المحور والمبدأ هو التوحيد مقابل الانقسام. فالتوحيد هو المبدأ الأساس ويعني ذلك أن التركيز يجب أن يكون على ضرورة الخروج من حالة الانقسام إلى حالة الوحدة، وأن يكون ذلك في كُلّ شيء من نواحي حياة المجتمع، فليس من الصعب معرفة مساوئ الفرقة والانقسام مقارنةً بالتوحيد والالتئام والاجتماع. فالتوحيد كان شعار الإسلام الرئيس وكان شعار الدين الجديد فمجرد النطق به كان ينقل الإنسان من حالة الكفر إلى حالة الإيمان. وكانت مهمته الكبرى (والشاقة في الوقت نفسه) هي توحيد القبائل وإحلال ولاء أوسع من الولاء للقبيلة فجرى توحيد الحجاز ثُمّ الجزيرة ثُمّ العرب ثُمّ جميع المسلمين. فقال الرسول (ﷺ) في كتابه بين المهاجرين والأنصار عندما دخل المدينة: «بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب من محمد النبي (ﷺ) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس». وفي جميع مراحل التاريخ العربي كان لَمُّ الشمل والوحدة مبعث قوة وتقدم وبعكسه كانت الفتنة والفرقة عامل ضعف وتخلف. واليوم في الحياة العربية الحالية من السهولة بمكان إيضاح النتائج السلبية للانقسام من جهة وإيضاح النتائج الإيجابية للالتئام والوحدة من العائلة إلى الأمة، وفي جميع نواحي التنظيم الاجتماعي والتجمعات البشرية.

لذلك أرى أن الدعوة إلى الوحدة يجب ألا تقتصر على الجانب السياسي المتعلق بكيان الدولة بل على جميع المستويات وفي جميع نواحي الحياة. الدعوة هي للاجتماع ولَمِّ الشمل ونبذ الفرقة ومحاربة الانقسام. وبذلك تأخذ الدعوة طابع الإصلاح والتقدم وتكون الوحدة السياسية ضمن هذا الإطار العام الشامل. فهي ليست دعوة مجردة قائمة على مبدأ سياسي فقط، بل دعوة لخير عام يشمل جميع نواحي الحياة في المجتمع. وبذلك يمكن تحويل الدعوة إلى الوحدة، من دعوة

سياسية أيديولوجية، إلى دعوة قومية للخير والإصلاح العام. إن صفة الخير والإصلاح هذه تقرّب الموضوع من ذهن المواطن الاعتيادي وتوصل الرسالة إلى أوساط الجماهير الواسعة وتضع الدعوة في إطار بسيط ولغة مفهومة فتسهل مهمة الإقناع. يجب أن تعم المجتمع دعوة للتوحيد والائتلاف وجمع الصفوف يسمعها المواطن حيثما ذهب وتطرق سمعه أينما يكون، مقرونةً بالشرح وضرب الأمثلة والصبر في إيراد الشواهد من الماضي والحاضر، وتكون من الاتساع والإصرار والتواتر ما يجعلها الهاجس العام والروح السائدة في المجتمع.

ـ ٢ ـ

نقطة البداية في مشروع الوحدة هي إيضاح الأرضية التي تقف عليها حالة التجزئة الموجودة أي ما ندعوه بتحليل الواقع. وغني عن القول إن التحليل المقصود هو أن توضح معالم ما هو موجود تماماً من دون رغبات مسبقة. والسبب لذلك بسيط هو أن خطة العمل يجب أن تعالج عناصر الواقع، الإيجابي منها تستفيد منه، والسلبي منها تعالجه وتضع له الحلول. فمعوقات الوحدة ليست خارجية فقط كما يتردد في كثير من الكتابات القومية متمثلة بالمجهود الذي تقوم به الصهيونية والدول الاستعمارية لإعاقة المشروع بل هي داخلية بالدرجة الأولى. ويصح إلى حدّ بعيد القول إنه لولا المعوقات الداخلية لما كان بمقدور العامل الخارجي أن يؤثر ويعمل، فقد كان دوماً يجد اليد الداخلية التي تنفذ مآربه وتنسجم مع مجهوداته. والعامل الداخلي هو الآخر لا بُدَّ من التدقيق في عناصره التي تتكون منه. فهو يتعلق بالأنظمة السياسية الحاكمة في الدولة القطرية متمثلاً بضعف الإرادة السياسية. ولكن على أهمية ذلك هناك عنصر آخر يتعلق بالوضع الثقافي والاجتماعي للفرد العربي. وهنا أيضاً يلعب هذا العامل دوراً مهماً في تسهيل مهمة الأنظمة السياسية الموجودة، إذ إن الأنظمة السياسية المتمسكة بالدولة القطرية والمعرقلة لمشروع التوحيد تستعين إلى حدّ بعيد بالوضع الاجتماعي والثقافي للمواطن، ذلك الوضع المتخلف الذي لم يتحرر بعد من العصبيات المحلية الضيقة، أي عصبيات ما دون الدولة القومية، والذي لا يزال إلى حدّ بعيد قابلاً للإخضاع بالقوة والإغراء والإعلام المضلل. الوضع الاجتماعي والثقافي للمواطن العربي لا يزال في مجمله عاملاً مساعداً على بقاء التجزئة وقابلاً للتوظيف من قبل الفئة الحاكمة والنخب السياسية لإبقاء الموجود على حاله. وبذلك تكتسب المعوقات بعداً اجتماعياً إلى جانب البعد السياسي، الأمر الذي يضع على حركة التوحيد مهمة التوعية القومية. المواطن العربي بحاجة إلى عملية ثقافية عميقة وواسعة تكافح فيها العصبيات الضيقة والعادات الفكرية والاجتماعية

الموروثة من مرحلة الانحطاط. فالشعور العام بالانتماء القومي هو الذي حرك الذين عملوا في مشاريع التوحيد التي عرفها التاريخ والذين تمّ على أيديهم إنجازها بمن فيهم الملوك والعسكريون والمثقفون والطبقات الشعبية ومختلف شرائح المجتمع، وإن كان ذلك الشعور معبراً عنه بأشكال ودرجات مختلفة. ولكن في كُلّ الأحوال لولا ذلك الحماس والميل والاستعداد للوحدة القومية لما تكللت مشاريع التوحيد المعروفة تاريخياً بالنجاح. كان الشعور القومي موجوداً ومحسوساً عند جميع الطبقات وفي صفوف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية، الأمر الذي سهل كثيراً خطوات التوحيد ومهد لها الطريق.

صحيح أن الفكر القومي قد تعرض لهذا الجانب وتحدث عن هذه القضية إلا أن ذلك عندما ورد كان دون المستوى اللازم. فالوحدة بين سورية ومصر التي أنجزت بفعل العمل السياسي والحماس العام سرعان ما تحرك ضدها الوضع الاجتماعي فبدأت تظهر آثار العصبيات الضيقة في مستوى الدولة وفي مستوى المواطنين وحتى في وسط القوميين الذين عملوا بنشاط لتحقيق تلك الخطوة. فالعصبية للقطر والرغبة في السلطة والسعي لاكتساب النفوذ والمشاعر الذاتية (بالإضافة إلى العامل الخارجي) لعبت دوراً في ظهور ذلك التناقض الذي انتهى بالانفصال. فلو كانت الجماهير ذات شعور قومي عميق مبثوث في مختلف الشرائح والأوساط الشعبية والرسمية لما وجدت حركة الانفصال الأداة لتنفيذها. فالحركة القومية نفسها لم تكن قد تعافت بعد من العصبيات القطرية والمشاعر الذاتية والسعي للسلطة والنفوذ، الأمر الذي يدلل على أن الشعور القومي لم يكن راسخاً، والثقافة القومية لم تكن عميقة، والفرد لم يكن قد ارتفع مستواه الاجتماعي إلى مستوى وضع المصلحة القومية فوق أي اعتبار آخر. إن حاجة الوضع الاجتماعي إلى الارتقاء والتطور إلى مستوى متقدّم قضية مهمة ومسألة واقعية لا بُدَّ من تشخيصها وأخذها في حساب وضع خطة العمل. وذلك من الأسباب المهمة التي تجعل مشروع الوحدة مهمة طويلة الأمد وتحتاج إلى جهد ثقافي وإعلامي أوسع مما عرف حتّى الآن. إنه واقع لا يمكن تجاهله بل يجب معالجته بالعمل مهما تطلب ذلك من مجهود وزمن.

إن تنفيذ مشروع التوحيد هو في النهاية عمل سياسي، ولكن هذا العمل السياسي لا ينحصر في القمة من المسؤولين والقادة، بل هو نقطة بدء لا بُدَّ أن تستند إلى قاعدة عريضة من التأييد والتعاطف والمساهمة من قبل أوساط الشعب في مختلف المجالات وإلا فإنها ستُعوَّق أو تبتسر كما حدث في التاريخ السياسي العربي الحديث. في حين أن مشاريع التوحيد الناجحة في العالم لقيت التأييد والمساهمة

والتعاطف من جميع أوساط المجتمع، فالارستقراطية ورجال الأعمال في اليابان أحاطوا الامبراطور (الميجي) لبناء اليابان الجديد. كما لعبت الارستقراطية والعسكريون دوراً مركزياً في وحدة ألمانيا وإيطاليا مؤيدة من عموم الشعب. لقد قبل الجمهور الألماني الزيادة في أعبائه المالية الضريبية نتيجة لتوحيد الجزء الشرقي مع ألمانيا الغربية، وفي كندا رفض الجمهور مشروع الانفصال في مقاطعة كيبك.

في كل مجتمع عوامل إيجابية وأخرى سلبية وتموجات صعود وهبوط وحالات تناقض بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، وصراع بين ميول خيرة وأخرى شريرة.

إن ما يميز المجتمع المتقدم عن المجتمع المتخلف هو وجود أرضية من الشعور الوطني والقومي والحرص على الصالح العام تشكل وسادة واقية تمنع النزول لما هو دونها. هناك خط يمكن أن تتباين فوقه الميول وتتضارب المصالح وتضطرم العواطف والغرائز. ولكن ذلك يجري فوق خط أمان لا يمكن النزول تحته. إنه خط الشعور القومي والمصلحة العامة والدفاع عن الوطن وصيانة الهوية والشخصية القومية المستقلة. إنه خط الشعور القومي الذي يحرص الجميع (أو الأكثرية الساحقة) على عدم تجاوزه فهو الجرعة الموجودة في تفاصيل تفكير الفرد وسلوكه. وقد تكونت هذه الأرضية بمرور الزمن ومن خلال جهود واسعة في التربية والثقافة والتعليم والسلوك وضرب المثل حتى أصبحت بمرور الأجيال الشعور التلقائي العفوي عند الفرد من مختلف شرائح المجتمع، من العامل البسيط إلى رئيس الدولة. إنه القوة الاجتماعية التي تحفظ تماسك المجتمع واستقراره وقدرته على التغلب على الأزمات وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية. إن هذه الأرضية من الشعور القومي لم تتكون عندنا بعد، الأمر الذي يفسر وضع الإعاقة الذي تعرض له مشروع الوحدة. فالشعور القومي بقي نخبوياً ولم يصبح شعبياً.

خامساً: ضعف الإرادة السياسية

ـ ١ ـ

يمثل مؤتمر القمة العربية المناسبة التي تتاح فيها الفرصة لبحث الشؤون العربية واتخاذ القرارات المناسبة لها. وهي مؤشر مهم لمدى توافر الإرادة السياسية للعمل. فالأمور العربية من الخطورة والتشعب ما يُحتاج لبحثها في أعلى مستوى في الهرم السياسي للأنظمة العربية. تشير الوثائق إلى أن من بيدهم مسؤولية اتخاذ القرارات على أعلى مستوى قد عقدوا مؤتمرات قمة منذُ قيام الجامعة العربية في ١٩٤٥ حتّى الوقت

الحاضر. ولكن ماذا كان وضع تلك الاجتماعات من حيثُ الشكل والمضمون؟ تشير وثائق الجامعة العربية إلى أنّه عقدت أول قمة في أنشاص في ٢٨/ ٥/ ١٩٤٦، وعقدت الثانية في بيروت في ١٣/ ١١/ ١٩٥٦. ثُمّ بدأت مؤتمرات القمة تأخذ أرقاماً متسلسلة فكان الأول في القاهرة في ١٣/ ١/ ١٩٦٤ حيثُ اتخذ القرار رقم (١٧) الذي ينصّ على أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل.

ومن مراجعة الأرقام يظهر أنّه بين ١٩٤٥ و٢٠٠٥ عقد الملوك والرؤساء إضافة إلى الاجتماعين المذكورين في انشاص وبيروت (١٧) مؤتمر قمة اعتيادياً دورياً و(٩) مؤتمرات قمة غير اعتيادية، أي بمعدل اجتماع واحد خلال أكثر من سنتين بقليل وهو أقل بكثير مما هو جار في اجتماعات الاتحاد الأوروبي ودون ما تقوم به الدول الأفريقية، الأمر الذي تعكسه التأكيدات المتكررة التي وردت في القرارات اللاحقة على ضرورة عقد مؤتمر القمة في موعده مرة في كُلّ عام كما ينصّ على ذلك القرار رقم (٥٨) المتخذ في مؤتمر القمة السادس والقرار رقم (١٠٧) المتخذ في مؤتمر القمة التاسع والقرار رقم (١٤١) المتخذ في مؤتمر القمة العاشر.

يضاف إلى ذلك حدوث هبوط في مستوى الحضور إذ بدأ بعض الملوك والرؤساء بعادة التغيب عن الاجتماع وتعيين ممثلين تدنَّى مستوى بعضهم إلى مرتبة سفير. كما إن مدة الاجتماع تقلصت وبدأت تدب في الاجتماعات ميول العجلة بشتى الأعذار وتضاءلت المدة المخصصة للبحث المباشر للقضايا المطروحة، وتوسع الاهتمام بزيارات المجاملة ومتطلبات المراسم، وتضخم الذيل الإداري المساعد للوفود إلى حدود خارج المعقول مما شكل عبئاً ثقيلاً على البلد المضيف. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ القرار رقم ١٧٧ في قمة عمان غير العادية في ١٩٨٧ الذي ينصّ على ضرورة عقد اجتماعات دورية لمؤتمر القمة العربي خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كُلّ عام وأن يكون مستوى تمثيل الدول الأعضاء على مستوى رئيس الدولة وفي حالات خاصة الشخص الثاني أو رئيس الوزراء. فإذا ما قورن ذلك بما هو جار في مؤتمرات قمة دول العالم الثالث كالأفريقية مثلاً يتضح الفرق في مدى الجدية والاهتمام وبالتالي مدى توافر الإرادة السياسية عند الأنظمة العربية لمعالجة قضايا الأمة.

ـ ٢ ـ

وليس أدل على ضعف الإرادة السياسية من ظاهرة عدم تنفيذ القرارات التي تتخذ، فقد أصبح ذلك ظاهرة واسعة يمارسها البعض من دون خشية لما يترتب

عليها من نتائج، الأمر الذي سهل عملية اتخاذ القرارات لأنها لن تنفذ على كُلّ حال. في ١٩٦٤ اتخذ قرار إنشاء محكمة العدل العربية ولم ينفذ حتّى الآن.

وهناك أيضاً التباطؤ الشديد في الإنجاز والعمل، فإعداد قانون جمركي موحّد استغرق ٢٧ عاماً. ويعكس النصّ الآتي الذي ورد في كتاب الدكتور محمد لبيب شقير صورة هذه الحالة، فقد ورد فيه ما يلي:

«ويكشف غياب الإرادة السياسية عدم الاهتمام الذي يميز سلوك الأقطار العربية عند مناقشة مشروعات القرارات والاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتحضيرها، وأن الكثير من هذه المشروعات لا يتم إقراره بعد مناقشته، وأن الكثير مما تقره الأجهزة الجماعية المختصة من مشروعات الاتفاقيات تبقى من دون توقيع من جانب عدد كبير من البلدان الأعضاء، وأن نسباً مهمة من البلدان التي تكون قد وقعت لا تقوم بالتصديق عليها لكي تصبح نافذة، أو تتأخر في هذا التصديق مدة طويلة ما يؤدي إلى انقضاء فترة طويلة بين التوقيع على هذه الاتفاقيات وبدء تطبيقها. وحتى بعد دخولها مرحلة النفاذ فإن أغلب البلدان الأعضاء فيها لا تتخذ جميع الإجراءات التطبيقية الضرورية لتنفيذها فعلاً. وحتى بعد تطبيقها فإن استمرار هذا التطبيق كثيراً ما يتأثر بالتقلبات الطارئة في العلاقات السياسية بين حكومات الأقطار العربية الأطراف أو بالخلافات بين أشخاص من الحكام فيها»[٣٢].

وقد أدّى تفاقم هذه الحالة التي أصبحت لافتة للنظر ومحل نقد شديد خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمن إلى طرحها للمناقشة واتخاذ القرار رقم ٢٩٣ في مؤتمر القمة العادي في الجزائر في ٢٢/٣/٢٠٠٥ لإنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٠ ولم تطبق رغم تعدد الحالات التي كانت تستوجب التطبيق. وفي المجال الاقتصادي كان العجز واضحاً فقد عقدت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام ١٩٥٣ على أثر عقد اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب وبعدها دعت اللجنة السياسية في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٥٤ إلى إقامة وحدة اقتصادية عربية. وفي ١٩٦٤ صدر القرار رقم ١٧ لإنشاء السوق المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واعتبر الأول من ١٩٦٥ بداية لتنفيذ السوق ولم يتحقق أي شيء.

(٣٢) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ص ١١٣٧.

وبسبب تعثر مشروع السوق المشتركة طرحت أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٣ مشروع إقامة منطقة تجارة عربية كبرى، وتقرر في مؤتمر القمة في ١٩٩٦ إنشاء المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨ وحددت بداية ٢٠٠٥ موعداً لبدء التحرير الكامل من جميع الرسوم الكُمركية ولم يتحقق ذلك لحد الآن. وفي مؤتمر القمة العربي في عمان في ١٩٨٠ أُقرت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك للسنوات ١٨٩٠-٢٠٠٠ وميثاق للعمل الاقتصادي القومي وقعها جميع الملوك والرؤساء ولكن بفعل موقف بعض وزراء المال والاقتصاد العرب أوقف تطبيقها في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحولت إلى خطة مشروعات بشكل برامج للأمن الغذائي بإشراف مجموعة من المنظمات العربية وهو ما لم يتمخض عنه شيء[٣٣].

ويتضح من كل ذلك أنه خلال فترة تزيد عن خمسين سنة أدى ضعف الإرادة السياسية إلى عدم تنفيذ قرارات هامة في مجالي الأمن والتنمية.

سادساً: العوامل الذاتية

ـ ١ ـ

في سنة ١٩٦٨ كتبت مقالة في مجلة **دراسات عربية**[٣٤]، وأخرى في شباط/ فبراير عن أثر العوامل الذاتية في تفكير وسلوك الفئة الحاكمة العربية إذ كثيراً ما يوضع هذا العامل جانباً في تقييم السياسات لحساب التأكيد على أهمية العوامل الموضوعية تمشياً مع ما هو شائع في الوسط الثقافي. ولكن الذي يمعن النظر في الدوافع التي تحرك السياسات العربية وتؤثر في اتخاذ المواقف يجد أن للعوامل الذاتية أثراً بائناً في مواقف الأشخاص الذين يتولون المسؤولية سواءٌ في قمة الدولة أو في المستويات الأدنى. الحكم محبب والمنصب مرغوب فيه والمسؤول الذي يشغل الكرسي يعتبره متعة وامتيازاً ويسعى إلى البقاء فيه أطول مدة ممكنة، ويسعى بكل ما لديه من قوة إلى منع الآخرمن الحلول محلّه. والحسد والغيرة ظاهرتان شائعتان ضمناً أو حتّى صراحة، وتكوين الكتل والتحالفات وبناء العلاقات الشخصيّة ظواهر يمكن ملاحظتها. كما إن الدسائس والحرب الخفية

(٣٣) الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥١٣.

(٣٤) انظر: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ١٠ (١٩٦٨).

موجودة. ثُمّ هناك تعظيم الأشخاص والدعاية لهم واستخدام المؤثرات النفسية والعوامل العاطفية للتأثير في الجمهور لصالح عبادة الشخصيّة، كلها أمور عرفتها السياسة العربية في مختلف المراحل.

وقد كان لذلك أثر سلبي في جهود الاندماج العربي والتقارب والعمل العربي المشترك وأخيراً في مشروع الوحدة ذاته. فالفئة الحاكمة العربية أصبحت تناوئ مشروع الوحدة ليس لأسباب موضوعية بل لأسباب ذاتية أيضاً تتعلق بمراكزها ومصالحها في الحكم والامتيازات التي تتأتى منه. فالسياسة العربية الرسمية عرفت قضية التنافس بين العائلات الحاكمة في أقطار عربية مهمة. وسياسيو الدولة القطرية ينظرون إلى مشروع الوحدة على أنّه يعني خروجهم من دائرة الحكم والنفوذ. وقد طفا هذا الموقف على السطح في أكثر من مناسبة عندما سنحت فرص لخطوات وحدوية. إن مسألة الزعامة والنفوذ والجلوس على القمة ومنع الآخرين من الوصول إليها وسعي الآخرين إلى إضعاف من هو في القمة وبناء زعامات بديلة، كلها ظواهر معروفة في مجريات السياسة العربية البينية خلال العقود المنصرمة. ففي المشرق العربي كانت هناك دوماً المنافسة على الزعامة ما كان له أثر سلبي في مشاريع لخطوات وحدوية مهمة. وبعد الاستقلال في المغرب العربي ظهرت المنافسة من أجل الهيمنة ما أعاق مشروع الاتحاد المغاربي.

إن دور العوامل الذاتية في السياسة العربية لافت للنظر فهو وإن كان موجوداً في النشاط البشري باعتباره نابعاً من طبيعة الإنسان المحدودة وتعرفه جميع الأمم وفي جميع مراحل التاريخ إلا أنّه في الحالة العربية له وضع خاص فأثره أوسع وأعمق. لذلك فدور هذه العوامل يستحق اهتماماً خاصاً فقد كان الاهتمام به على العموم أقل مما يجب. هناك من يعتبر تناول الموضوع من قبيل الاهتمام بما هو أقل أهمية على حساب ما هو أكثر أهمية ناهيك بأن تناوله مدعاة للإحراج، لأنه يتعلق بالأشخاص، وبخاصة عندما يكون الأشخاص في موضع القوة في المجتمع. وعلى العموم كنت ولا أزال أرى أن هذه الظاهرة تستحق مزيداً من الاهتمام والتحليل والصراحة. ومهما كان تشعب تحليل العوامل التي تقف وراء الظاهرة فهي في النهاية من إفرازات التخلف الذي يعانيه المجتمع العربي، التخلف في فهم مكانة الدولة ونشوء المجتمع وقضية سيادة القانون والمساواة ومعنى الصالح العام. إن قيام الدولة في الأساس لم يكن ممكناً لولا استعداد الفرد للتنازل عن بعض حرياته القديمة لصالح كيان جديد هو سلطة الدولة، أي تقاسم السلطة والقوة مع جهة جديدة هي الدولة. وكان ذلك من أهم خطوات التقدم

التي شهدتها البشرية التي تدرجت في التقدم والارتفاع من محيط الفرد إلى العائلة إلى القبيلة إلى المدينة إلى الدولة القومية.

ـ ٢ ـ

المهم في بحث الموضوع ليس التحقق من أثر العوامل الذاتية بقدر ما هو معرفة الأسباب وبالتالي المعالجة. فالعوامل الذاتية موجودة وكانت دوماً ذات أثر في توجيه المواقف السياسية وتصرف القائمين على السلطة وإن كان ذلك الأثر متفاوتاً من حالة إلى أخرى. المهم هو الأسباب ومعرفة المنابع التي تتولد منها هذه الظاهرة. والتحري عن هذا الموضوع لا بُدَّ أن يتناول موضوع النفس البشرية وهو موضوع واسع، والمعرفة فيه لا تزال في بداياتها. ومع ذلك فقد يكون ملائماً الإشارة إلى بعض الأمور ذات العلاقة، ومنها أن العرب تاريخياً أتوا من مجتمع فردي كما هو واضح في مجتمع ما قبل الإسلام حيثُ سادت العصبية القبلية بدلاً من الدولة. وحتى ضمن القبيلة كان الشعور الفردي هو الغالب، الأمر الذي تدل عليه ميول التفاخر والثأر وتمجيد الصفات الفردية. وقد بقيت آثار هذه الظواهر متوارثة عبر الأجيال. والمجتمع العربي الحالي على العموم هو مجتمع، للعادات وللتقاليد أثر قوي فيه، وتغلب فيه العاطفة والانفعال مقارنة بالنزعة العلمية العقلانية. ويغذي ذلك الحس بالذات والاهتمام بالمصلحة الفردية. وقد تضافرت الصفات المتوارثة مع حالة التخلف الثقافي والاجتماعي لتكوين هذا الميل الذي يتصاعد من وسط المجتمع إلى وسط الفئة الحاكمة. وليس من الصعب ملاحظة ذلك في جميع ثنايا المجتمع ومؤسساته وحياته اليومية. وتتجلى هذه الصفات في السلطة السياسية كجزء من المجتمع.

والعلاج الجذري لهذه الظاهرة هو التقدم وما يصاحبه من نضج وليس أي شيء آخر. فعندما يرتفع مستوى الفرد ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وعندما يعم الاستقرار والأمن ويرتفع مستوى المعيشة يمكن أن يتراجع هذا الميل للخاص لصالح الاهتمام بالمصلحة العامة. ومع ذلك فقد يكون مفيداً الإشارة إلى مسألة تتعلق بنظام الحكم وهي أن نظام الحكم السائد حالياً يشجع الميول الذاتية وليس العكس. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ظاهرة البذخ في أجهزة الدولة والمبالغة في الإجراءات التي تنسب إلى هيبة الدولة والحصانات التي يتمتع بها الحاكم والامتيازات التي تمنح لمن يتولى المسؤولية وكون الباب مفتوحاً تقريباً لمدّة ولاية الحاكم والإعلام المبالغ فيه الذي يحصل عليه المسؤول.. إلخ. إن هذه المزايا

والمكاسب التي يحصل عليها المسؤول بحكم المنصب مقارنة بوضعه قبل توليه ذلك، ومقارنة بحالة عموم جماهير الشعب قد حببت إليه الطموح إلى السلطة والتشبث بها. في مثل هذا الوضع أصبح الصعود إلى السلطة محبباً والنزول منها صعباً. في حين أن المعروف هو أن اقتران السلطة بالامتيازات أمر لا يشجع عليه التراث الإسلامي الذي يحثّ على البساطة والزهد.

كذلك هناك مبالغة في مظاهر وإجراءات ما يسمى بهيبة الدولة، وهناك امتيازات مادية وغير مادية تفوق الحدّ الأدنى الضروري. لذا فقد يكون مفيداً إصلاح أوضاع الحكم في هذه الناحية للتقليل من طموح الساعين إلى الامتيازات وتسهيل عملية التخلي عن السلطة. على العموم النظرة الغالبة في الوضع العربي الآن هي أن الحكم مُلك وليس خدمة عامة. إنه بدرجة أو بأخرى مُلك شخصي للحاكم. لذلك فالحاكم الذي يعتبر الحكم مُلكاً والموظف الذي يعتبر المنصب محور حياته وكيانه الشخصي المادي والمعنوي، إن هذا الحاكم وهذا الموظف لا بُدَّ أن يتأثرا بالمشاعر الذاتية ويحسبا حساب مصلحتهما قبل كُلّ شيء في العمل وتحديد المواقف. فما هو السبيل لتبسيط قضية الحكم وتحويلها من ملك إلى خدمة عامة؟ هناك الكثير مما يمكن أن يعمل في مجال الرواتب والتقاعد والامتيازات والحماية والمساءلة والحصانة والإعلام ومدة الخدمة وإجراءات السفر في الداخل والخارج وغيرها.

ومن التدابير التي أراها مفيدة جعل المنصب الحكومي مؤقتاً بفترة زمنية محدودة، وبعد انقضائها لا بد من تغيير المسؤول. فالمنصب الحكومي خدمة عامة والخدمة العامة يجب ألا تنحصر في نطاق محدود، ولا يشغلها عدد محدود من الأشخاص. فرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزراء ورئاسة المجالس التشريعية وما يرقى إلى منزلتها في الأهمية الرسمية يجب أن يكون إشغالها محدوداً بفترات زمنية تتفاوت من حالة لأخرى. فلا تكون مفتوحة كما هو الوضع السائد الآن. ويمكن أن تحدد الفترات الزمنية بطريقة متوازنة تحافظ على مزية اكتساب الخبرة إلى جانب مزية التداول.

وليس أقل أهمية من ذلك إلغاء جميع أشكال الحصانة القانونية التي يتمتع بها المسؤول في مناصب الدولة وجعل كل ما يقوله ويعمله خاضعاً للنقد والمناقشة في وسائل الإعلام والعرض على القضاء وتحقيق أعلى درجات الشفافية في العمل الرسمي وجعل مجال السرية مقصوراً على ما له علاقة فعلية بالأمن والصالح العام.

القسـم الثانـي

أولاً: الدولـة القوميـة

الإنسان مادة وروح، والمادة هي جسمه، والروح هي معنوياته. والتقدم لا يحدث ولا يستقيم إلا بمعنويات مرتفعة تولد الطموح والخيال والحماس والحيوية. وأساس المعنويات هو معرفة قوة الذات أي قوة الأنا المستترة في أعماق النفس. إن النفس الداخلية لا تتحرك إلا إذا حفزت وكان لها مثل أعلى وهدف كبير وغاية سامية عالية المنزلة في سلم الأمور العظيمة. كان ذلك شأن جميع الثورات الكبرى في التاريخ وحركات الإصلاح التي غيرت حياة المجتمع. المجتمع المتأزم الضيق المجال الضعيف تكون طموحاته عادة صغيرة. فماذا كان سرّ النهضة العربية الإسلامية؟ ألم تكن مبادئ الإسلام والهدف السامي الذي رسمه لأصحاب الدين الجديد بتغيير التاريخ وتجاوز الموجود إلى هدف سامٍ كبير؟ فمن توحيد المدينة إلى توحيد الحجاز، إلى تحرير الجزيرة وتوحيدها، إلى دعوة الامبراطوريات القديمة المحيطة، إلى الدين الجديد، ثُمّ كانت الفتوحات ونشر الدعوة بحيث قامت دولة من الصين إلى جنوب أوروبا. كذلك كان شأن جميع الثورات الكبرى في التاريخ. ولم يحدث ذلك إلا كنتيجة لحدوث تغيير في داخل الإنسان.

في حالة الضعف وفقدان السيادة وتسلط الأجنبي واضطراب الأمن وخراب الاقتصاد يفتش الإنسان عن وسيلة دفاع عن النفس ضدّ مخاطر الأوضاع المحيطة به، فينسحب إلى القرية ليعيش وإلى العصبية القبلية لاتقاء عدوان الآخرين، وللعائلة للحماية من الجيران. فيعم الجهل وتعتل الصحة، ويضيق الأفق والمطامح، ويعم الركود والكسل، وتتحدد المعرفة بحدود المجتمع الصغير وينعزل الفرد عما يدور في خارجه. ولكن عندما تقوم الدولة وتضم جميع المجتمعات الصغيرة المنعزلة، ويحصل الاتصال بالآخرين، وتفرض الدولة الأمن وتحمي الوطن وتعتني بشؤون الاقتصاد، عندها تنشأ طرق المواصلات، وتزداد حركة السكان، فتضعف العصبيات الضيقة لحساب العصبية لما هو أكبر وأوسع، عصبية

الدولة، أي الوطن فيحصل التفاعل، ويرتفع الإنتاج والتجارة وتنتشر المعرفة والثقافة، ويحصل الانتقال من وضع إلى وضع أعلى منه مرتبة في سلم التقدم، ويطمئن الفرد من اعتداء جيرانه ومن اعتداء الآخرين. ذلك ما حققته الدولة القومية على أنقاض الإقطاعات والممالك المحلية.

عندما يكون المجتمع موزعاً على وحدات صغيرة منعزلة تفتقر إلى الأمن ويسودها الفقر والجهل، وتنعدم فيها السلطة المركزية وتغيب سيادة الدولة، وتكون الحقوق والواجبات مبنية على أساس القوة النسبية لهذا الفرد، أو لهذه العائلة، أو لهذه العشيرة إزاء الأفراد والعوائل والعشائر الأخرى، وكلٌ يحصل على المكانة والاحترام والحقوق والمنافع المادية بمقدار ما لديه من قوة مقارنة بقوة الآخرين.

وفي مجتمع تسوده القوة المباشرة يكتسب الرجل وضعاً خاصاً مميزاً عن المرأة، ويكتسب الآباء قوة خاصة بالنسبة إلى الأبناء، وبذلك يتوزع المجتمع إلى أصناف وطبقات ومراتب، أساسها القوة، فيكون التمييز واضحاً وعدم المساواة بيِّنة والعدالة مختلة. وبقيام الدولة الوطنية، بسلطة مركزية قوية، وقوانين عامة موحدة، يخضع لها الجميع، ومعايير تقوم على الإنتاج والعمل والكفاءة استطاع المجتمع دخول دنيا المساواة والعدالة والكفاءة، فالدولة القومية هي دولة القوانين الموحدة المطبقة على الجميع. وأصبح اعتبار المواطنة هو الأساس فظهرت فكرة الجنسية لتحل محل الانتماءات العائلية، أو العشائرية، أو المذهبية، أو المحلية. فالجميع مواطنون متساوون في الحقوق وفي الواجبات بغض النظر عن اعتبارات المجتمع القديم الضيق. في المجتمع القديم كانت التفرقة والتمايز يعدان أمرين طبيعيين لأنهما نابعان من القوة النسبية ومن دون القوة لا يستقيم المجتمع. أما في الدولة القومية القائمة على قانون المواطنة فالخروج على مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات لا يعدّ أمراً طبيعياً، بل خرقاً مبدئياً يتحمل الحاكم وزره. في المجتمع القروي القديم كانت المهنة الرئيسة هي الزراعة والرعي والحرف اليدويّة، وجل الإنتاج كان يذهب للاستهلاك الذاتي، فالسوق ضيق والتبادل محدود والاكتفاء الذاتي هو العمود الفقري للاقتصاد. ولعل أهم تطور إيجابي حصل في الاقتصاد هو نشوء السوق، أي قيام التبادل، فالمنتج ينتج ليبيع الآخرين والمنتج يتخصص بإنتاج سلعة معينة، أو جزء منها وبذلك جرى تقسيم العمل لعمليات متعددة فارتفعت الإنتاجية وتوسع الإنتاج ودخلت الآلة وقامت الصناعة ونشأت الأسواق.

وأول ما كانت تحتاجه عملية التقدم هذه هو توسيع السوق واندماج المجتمعات الصغيرة وحرية انتقال اليد العاملة وتكامل الموارد. وبذلك توسعت التجارة في الداخل وازداد التصدير للخارج فنشأت الحاجة لمواصلات سريعة ومرافق إنتاجية

وبنى تحتية على مستوى الوطن وظهرت الحاجة لقوة الدولة المركزية لتسهيل التصدير والتفاوض مع الدول الأخرى وفتح الأسواق الجديدة واستيراد الموارد والمواد الخام. كان ذلك هو ما قامت به الدولة القومية التي شهدت هذا التطور ورعته وكانت لها اليد الطولى في التقدم الاقتصادي الذي حصل في العالم. وبالطبع كانت الدولة القومية كبيرة ومتنوعة الموارد وذات موقع جغرافي ملائم فاستطاعت تحقيق وتائر عالية من التقدم الاقتصادي وخلق الثروة ورفع مستوى معيشة الأفراد.

في حياة المجتمع العربي علاقات متعددة ولكل علاقة رابطة بين الأفراد المعنيين بتلك العلاقة. هناك العائلة والعشيرة والحي والمدينة والدين والطائفة والمهنة والطبقة والعنصر والقطر. ويمكن لهذه الحزمة من العلاقات والروابط أن تنمو وتتطور في اتجاه إيجابي كما يمكن أن تنمو وتتطور في اتجاه سلبي. في وضع الفرقة والضعف والخوف وفقدان الأمن والتخلف الاقتصادي والاجتماعي يتراجع الفرد للاحتماء بهذه الروابط دفاعاً عن نفسه فتقوى وتتحول من مجرد علاقات اجتماعية إلى عصبيات مشحونة بالعاطفة والتطرف وهيمنة القوى الغريزية. وعلى العكس في ظل الوحدة والقوة والنهضة وتراجع الخوف تقل الحاجة لهذه العصبيات وتتحول الروابط إلى عوامل إيجابية تدفع في اتجاه العمل والتسامح والروح الإنسانية والرغبة في البناء، فتقوى ميول التقارب والالفة والتعاون والعمل المشترك، وتحل الرابطة القومية محل جميع هذه الروابط فيتقارب الأفراد ويتعاونون ويعملون سوية ويصبح الانتماء للأمة والوطن هو الغالب على سائر الانتماءات الأخرى. وبذلك تكون الوحدة عامل تقارب وتوحيد وسلام اجتماعي. في ظل التجزئة تتحول تلك العلاقات إلى عصبيات سلبية هدامة بدلاً من أن تكون إيجابية بناءة.

ثانياً: القوميـــة والتقــدم

ـ ١ ـ

كثيرة هي القضايا التي يتباين ظاهرها أو مفهومها الشائع مع حقيقتها. لا شيء ساكن وبخاصة في المجال الاجتماعي فكُلّ شيء يتطور والمعرفة تزداد بمرور الوقت ومن خلال التجربة. فمفهوم الديمقراطية لم يكن ساكناً بل تطور، والفهم العام للاشتراكية قد تكونت منه مفاهيم متعددة. ومبادئ العدالة والحرية والكرم والشجاعة والإنسانية لم تبق ثابتة كما كانت بل خضعت للتطور ودخلت فيها عناصر جديدة لم تكن موجودة في السابق. كذلك الحال في الوطنية والقومية والاستقلال لا بل إن مفهوم التقدم نفسه قد تطور لصيغ جديدة ناهيك بأنماط المعيشة التي شهدت تطوراً ملحوظاً لا تصعب ملاحظته.

والتطور الذي نحن بصدده الآن ليس مجرد التغيير، بل هو التغيير المقرون بالغاية والمتجه نحو هدف، وليس التغيير المجرد من الغاية والهدف. التغيير كان دوماً يتجه نحو التقدم الذي ينقل الإنسان من وضع إلى وضع أعلى مرتبة.

الغرض من هذا الحديث هو إيراد بضع كلمات عن قضية القومية. فالذي يتتبع تاريخ نشوئها يجد أنها اتخذت أكثر من مفهوم، فقد تطور مفهومها، أو ما قيل إنه مفهومها. فالتعريف والمقومات التي تنطوي عليها اتخذت صوراً متعددة خلال الزمن. ومهما تعددت المفاهيم وتغيرت الصور يبقى للقومية معنى جوهريٌ هو نشدان القوة المادية والمعنوية عن طريق تكوين كيان قومي للأمة. فقد تغيرت الصورة وتباينت المفاهيم كما تعددت الانطباعات والأفكار الشائعة عن القومية، ولكن بقي الجوهر ثابتاً ألا وهو القوة المادية والمعنوية التي يحققها الكيان الموحد مقارنةً بالتجزئة المقرونة بالضعف والانكسار المعنوي. لقد اقترنت القومية عند البعض بالتعصب وبالعدوانية وبالتوسع وبالحرب، بتأثير المثال الألماني في حربين عالميتين، وبعبارة الشوفينية التي أتت بها الأدبيات السوفياتية. فهل كان كُلّ ذلك صحيحاً؟ إنني أجد أن التعصب والعدوانية والحرب ظواهر يحملها من يحملها بسبب أوضاعه الخاصة، وليست نتيجة حتمية للقومية، أي وجود كيان قومي موحّد. فالتعصب عند الإنكليز معروف وإن كان ناعم الملمس والعدوانية، والحرب موجودة الآن عند قادة الصهيونية والولايات المتحدة وهناك أمثلة كثيرة غيرها. إن السعي إلى القوة المعنوية والمادية موجود عند جميع الدول وعند جميع الشعوب، بعضها له ظروف مواتية لتحقيقه وبعضها غير ذلك، إنني لا أعرف حالياً قيادة من القيادات السياسية في العالم لا ترغب ولا تسعى إلى تحقيق شيء ما عن طريق القوة المادية والمعنوية. هناك دول محدودة الحجم والموارد والإمكانيات ما يجعل قدرتها على تحقيق ذلك محدودة، وهناك دول إمكانياتها أكبر والفرص المتاحة أمامها أكثر.

أمام الأمة المجزأة فرصة لزيادة قوتها المادية والمعنوية، لذلك فمن الضرورة والحصافة والحكمة أن تستغل هذه الإمكانية وتلج مجال التوحيد. ويصح ذلك على الأمة العربية فهي بحجمها السكاني والجغرافي وتنوع وتكامل مواردها تستطيع أن تحقق قفزة إلى الامام في مجال زيادة قوتها المادية والمعنوية عن طريق الوحدة. فالوحدة توفر حافزاً معنوياً ودافعاً روحياً يغذيه التاريخ والتراث الحضاري. فليست القومية مرادفةً ولا محفزةً للتعصب وهي بحدّ ذاتها لا تغرس ميول العدوانية ولا تدفع إلى الحرب. إن قادة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الآن يمعنون في هذا الاتجاه بتأثير أفكار ذات جذور دينية، والولايات المتحدة بعد أن اتحدت سارت على سياسة العزلة عن العالم.

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة عبارات تنتقص من القومية وأخرى تدعي أن عصر القومية قد انتهى. وليس من الصعب معرفة دوافع هذه الإشارات المنفعلة التي تدل على سذاجة في أحسن الأحوال. فالحديث عن تجاوز مرحلة القومية، أو أنها تدفع إلى التعصب لا يقوم على دليل، فحقيقة العالم كانت ولا تزال غير ذلك. فمن هي الدولة التي لا تتصرف على أساس قومي، ومن هي القيادة السياسية التي لا تعمل بدوافع قومية؟ لو أُجري تحليل إحصائي لتصويت أعضاء الأمم المتحدة في مختلف القضايا التي عرضت على المنظمة الدولية منذُ قيامها حتّى الآن من حيثُ الدوافع، فماذا نتوقع أن تكون النتيجة؟ هل كانت الدوافع غير قومية؟ ليس من الصعب معرفة الجواب. لقد كان الدافع هو المصلحة القومية عدا حالات فرعية قليلة لا تتعلق بالجوهر. طبعاً هناك فرق بين الحديث عن القومية بصوت مرتفع وبين التصرف الهادئ، ولكن في النهاية ليس هناك دافع جوهري لمجمل العمل والتصرف في العلاقات الدولية غير خدمة المصلحة القومية، أي تحقيق المزيد من القوة المادية والمعنوية للدولة المعنية.

فالذين ينتقصون من القومية أو يعتبرونها خارج الزمن، هل يعرفون تماماً مقدار القوة المادية والمعنوية التي يحملها تكوين كيان قومي موحّد للأمة العربية؟ هل بإمكانهم أن يتصوروا الأفق الرحب والفرصة العظيمة التي يحملها هذا المشروع للتقدم في بناء القوة المادية والمعنوية للأمة ولعموم أفراد الشعب؟ إنهم في الغالب واقعون تحت تأثير نفسي متراجع بفعل الإعاقة في الماضي واضطرابٍ الحاضر. إنهم يعرفون الموجود ويمنحونه فضيلة لمجرد أنّه موجود، ولكن ليس بمقدورهم أن يعرفوا دنيا الوحدة إلا إذا عاشوا فيها، فالمعرفة الذهنية ليست معرفة الواقع، بل هي تصور للواقع والتصور لا يمكن أن يرقى إلى الحقيقة. إن الموجود ملموس يتفاعل معه الذهن في كُلّ لحظة فتتضح أبعاده وتتشخص محتوياته. للواقع مساوئ ونقائص، وبما أنها موجودة فهي مألوفة، وجرى التعايش معها وتم قبولها ضمنياً على خطورتها وفداحتها. وقد يكون للواقع بعض المزايا إلا أنها نسبية ومحدودة. إنها مزايا ضئيلة لا تقارن بمزايا غير موجود بعد ألا وهي حالة الوحدة. فالتجزئة قد تحقق بعض المكاسب للبعض، ولكن تلك المكاسب تتضاءل وتصبح صغيرة الحجم إذا ما قورنت بالمكاسب التي تحققها حالة الوحدة. إن تفضيل الموجود اليوم على ما يمكن أن يوجد غداً خطأ فكري. فالموجود لا يكتسب أفضلية لمجرد أنّه موجود، والذي يمكن أن يأتي لا يفقد أهميته لمجرد أنّه لم يتحقق بعد. ولو كان منطق أفضلية الموجود على ما يمكن أن يوجد صحيحاً

لاكتسبت الجاهلية أفضلية على الإسلام كمثال واحد في التاريخ.

الوحدة عالم آخر، كُلّ شيء فيه أقوى وأكمل وأحسن، فهي مفتاح تقدم يفوق كثيراً ما نتصوره الآن ونحن في حالة التجزئة والتخلف والضعف. إن القوة التي تخلقها الوحدة شيء آخر لها مدى ومحتوى ونتائجُ أوسعُ وأكبرُ مما يستطيع الذهن المجرد أن يتصوره. إننا نعرف أن الوحدة تفتح المجال للتقدم في جميع المجالات، ولكننا لا ندرك على وجه التحديد التقدم في الاقتصاد والصناعة والزراعة والتنمية، وارتفاع مستوى المعيشة، ولا التقدم في التعليم والثقافة ونشر المعرفة وازدهار العلم، ولا التقدم في الحياة الاجتماعية للأسرة وحرية المرأة، والعلاقات بين الأفراد والصحة العامة، والاتصالات وحركة الناس، والأمن الاجتماعي والتعايش السلمي والأمن والاطمئنان، والراحة النفسية وتراجع العصبيات الضيقة والتفكير الخرافي والصراع الداخلي، وهي كلها إنجازات تتحقق عن طريق الوحدة. إن القوة الناتجة من الوحدة حلزونيةُ التصاعد وذات آفاق متطورة، فالقوة تجلب قوة جديدة وهكذا. القوة المادية لا تقتصر على الناحية الاقتصادية، بل هناك القوة العسكرية والقوة الثقافية والقوة التقنية. وجميع هذه الأصناف من القوة تفتح آفاقاً جديدة وتتولد منها باستمرار دفعات جديدة من القوة. والقوة، كما لا يخفى، حالة الصحة والتقدم، وهي فضيلة كبرى بعكس الضعف الذي يجلب بدوره مزيداً من الضعف وكُلّ ما ينتج من تخلف وتراجع وبؤس بشري. القوة فضيلة إيجابية والضعف رذيلة لأنه سلبي. لذلك كان الإنسان يناضل دوماً ضدّ الضعف بمختلف أشكاله.

القوة فضيلة تنضح خيراً وعافية ورفاهاً وسعادة تفيض على الجميع. فهي التي تخلق الوفرة بالكم وبالنوع، وترفع مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي وترتقي بالحياة إلى مستويات نوعية أعلى. القوة المادية توفر الأمن في الداخل فيذوب كثير من الصراعات البينية ويتراجع كثير من العصبيات ويحل الاطمئنان والثقة في المستقبل ويتوطد السلام الاجتماعي. فبظل الدولة القوية تتراجع المطامع الأجنبية ونشاطات التدخل والاختراق، فتصبح الحدود مصونة، ووحدة الوطن محترمة، والدولة مهابة في المحيط الدولي وكلمتها مسموعة ودورها مُقدَّر ومصالحها محترمة، فيبتعد الطامعون عن المس بها. وبذلك تتجنب الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تتولد من حالة الضعف.

الضعف رذيلة فهو يجلب الصعوبات والمشاكل ويولد عدم الاستقرار ويشجع على العدوان من قبل الآخرين، ويستثير طمع الطامعين والانتهازيين، ويجعل الأمن في الداخل والخارج في خطر مستمر بكل ما ينتج من ذلك من استنزاف

الموارد وفقدان الأمن وارتباك الدولة وانشغالها عن التنمية والتقدم والرفاه الاجتماعي. والأمثلة على ذلك في العالم كثيرة ولعل أبرزها الحالة العربية الراهنة. فالأنظمة العربية كلها الآن في وضع الأزمة والمعاناة والحالة غير الطبيعية، وهي وإن كانت تحاول، عن طريق المكاسب الجانبية التي تحققها، أن تقنع جماهيرها بصلاح الموجود وتحقيق شيء من الرضا عن سياساتها، تبقى في حقيقة واقعها تعيش أزمة وتنتقل من حالة غير طبيعية إلى حالة غير طبيعية أخرى مستخدمة الإعلام والقوة والقمع والتفاهم المذل وغير المتكافئ مع القوى الأجنبية. إنها تحاول أن تتعايش مع حالة الأزمة والبقاء والاستمرار مستخدمة لمدد طويلة (أصبحت دائمية تقريباً) قوانين الطوارئ. ويقوم بعضها بعقد المقارنات بين حالة قطر وحالة قطر آخر، لتزيين ما هي عليه وتحسين صورته متجاهلة أن ذلك أمر نسبي ومقارنة بين السيئ والأكثر سوءاً، بين حالة أزمة معينة وحالة أزمة بدرجة أقل. إن الذين يقنعهم منطق التبرير ويمنحون القناعة بوضع التجزئة لا يعرفون الفرق الكبير بين الواقع وبين ما يمكن أن يكون عليه، بين حالة الأزمة الراهنة ووضع الازدهار والتقدم والاحترام والحرية والسيادة والأمن والرفاه والسلام، وتحسين نوعية الحياة وانسيابية العلاقات والعمل والتمتع بمباهج الحياة وبثمار التقدم العلمي والتقني والوئام الاجتماعي وروح التسامح والراحة النفسية التي تتولد من وضع القوة المادية والمعنوية التي يحققها بناء كيان قومي موحّد. البعض قد يجهل ذلك والبعض قد يعرفه معرفة غير كاملة. والسبب في ذلك هو أن الواقع الراهن موجود والمستقبل العظيم لم يوجد بعد. الواقع الراهن يسير بقوة الاستمرارية والمستقبل العظيم يحتاج إلى جهد جديد وعمل جديد، أي لنضال شاق، والعمل والنضال يتضمنان الألم والمعاناة.

ـ ٣ ـ

هذا عن القوة المادية. وهناك باب آخر متداخل معه وممتزج فيه هو باب القوة المعنوية. القوة المعنوية شيء مهم جداً لأنه يتعلق بالروح المعنوية والحماس والحيوية والتفاؤل والإقدام والثقة بالنفس ومجاهدة الصعوبات التي تشكل المحفز الداخلي في الفرد وهي التي يرجع إليها في النهاية الفرق بين حالة وحالة. هناك حالة الخمول والخوف وهبوط المعنويات والشعور بالإهانة والكسل والتردد والخضوع للخرافة والعادة والتعصب والغرائز الدنيا، ثُمّ هناك حالة النقيض، وهو وضع القوة المعنوية حيثُ التفاؤل والإقدام والثقة واحترام النفس والترفع وشعور العزة والسيطرة على الغرائز والعقلانية والتوازن والتسامح والرضا والاطمئنان

والطموح والإبداع. إن العربي الذي يعيش في مجتمع أمة كبيرة قوية ويتعرف على دقائق الحياة فيها يستطيع أن يتحسس الفرق بين مشاعر الفرد في وضع القوة، مقارنةً بوضع الضعف، ففي مجتمع القوة يكون الفرد في وضع نفسي ومعنوي مختلف في بيته وعمله وسفره واتصاله بالآخرين، ولنظرته إلى الحياة وللقوة المعنوية التي تتولد من قوة الدولة الموحدة أثر كبير لا يعرفه إلا من يعيش فيه. والفرد المنتمي إلى أمة تعاني الضعف والتجزئة وغياب الكيان القومي يعرف حالة البؤس والأسى والألم والانكسار الذي يعيش فيه وإنْ كان متعايشاً معه. فهو يعرفه في حياته اليومية ويعرفه عندما يسافر إلى بلدان أخرى للعمل وللتجارة أو للسياحة ويعرفه عندما يتحاور أو يتفاوض مع الآخرين من البلدان القوية.

الذين يوجهون الآن كلمات الانتقاص للقومية يتجاهلون حقيقة الطبيعة البشرية التي تحتاج دوماً إلى الحافز. فهل هناك إنسان يعمل من دون حافز؟ الشعور القومي هو الحافز الذي نتج منه التقدم الهائل الذي أحرزته الأمم في مختلف حقب التاريخ. هذا هو معنى الشعور بالذات وهذا هو معنى وجود الهوية. إن الذي لا يشعر بذاته وليس له هوية لا يحقق شيئاً مهماً، بل يتحول بالتدريج إلى مهمة الإدامة المادية للجسم التي هي أقرب إلى حياة الحيوان.

الشعور القومي موجود عند جميع الأمم، وهو الحافز للنشاط والإبداع والتقدم وإن كان التعبير عنه يختلف من حالة إلى أخرى، وإن كان المجال المتاح للحافز متبايناً من حالة إلى أخرى. إن قوة كبيرة تتولد في الإنسان عندما يفكر بذاته ويركز على جوهره الداخلي ويتعرف على هويته. إن في تفكير (أنا موجود)، أنا أستطيع و(نحن موجودون، ونحن نستطيع) قوة هائلة يمكن توظيفها من أجل التقدم والإبداع والسيطرة على الظروف، والشعور القومي هو الذي يحرك هذا الشعور ويخلق الحافز الذي يحيل حالة السكون إلى حالة حركة.

إن أنظمة الدولة القطرية تدرك ذلك وتعرف أهمية الحافز ودوره، لذلك نجدها تحاول جاهدة خلق حافز متلائم مع وضع التجزئة عن طريق مظاهر الوطنية القطرية والاهتمام بالتاريخ القديم للقطر، والإعلام لرئيس الدولة، والتعبئة في المناسبات القطرية، ولكنها لم تستطع أن تحقق نجاحاً، فالوطنية القطرية لم تنجح بالرغم من اشتراك بعض النخب عن جهل أو مصلحة في هذا المسعى. إذن فحتى الدولة القطرية تعترف بأهمية الحافز الذي أرادت أن تجعله مشتقاً من القطر بدلاً من الأمة. فالتاريخ القطري القديم متشابك مع تاريخ الأمة والتفاعل الحضاري كان دوماً موجوداً، والأمة العربية لم تتكون من فراغ بل من حصيلة تفاعل معقد وتطور متشابك بين أقوام المنطقة أدّى إلى تكوين عوامل اشتراك وروابط تمخضت عنها

الأمة العربية بلغتها وثقافتها وديانتها وموروثها الحضاري وتاريخها المشترك. فهل يدرك أصحاب كلمات الانتقاص من القومية ما يقولون؟ هل يعرفون حقاً أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بدون حافز وبدون أن يشعر بذاته ويدرك هويته ويتحرك عنده الطموح للتقدم؟ هل يعرفون الفرق بين ما يمكن أن يفعله الحافز القوي في حياة الإنسان والإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يطلقها ليعمل وينتج ويفكر ويتقدم؟ هل يدركون الفرق بين فرد دنياه حدود القطر وفرد دنياه حدود الوطن العربي والأمة العربية؟ الوطن العربي بموارده وسعته وموقعه واتساعه وتنوعه، والأمة العربية بتاريخها وتراثها الروحي ولغتها وثقافتها وحضارتها، كُلّ ذلك يشكل دنيا أخرى تماماً، فشتان بين دنيا ودنيا، وشتان بين شعور وشعور.

إن الإعاقة التي شهدها مشروع الوحدة وصعوبة الظروف واضطراب الواقع والإعلام المضلل عوامل علينا أن ننتبه لدورها في إيجاد هذا التضليل وهذا الخطأ الفادح الذي يقع فيه البعض عندما يتحدث عن الوحدة والتجزئة. فالموجود ليس هو الأفضل لمجرد أنّه موجود، ولو اقتنع البشر بهذه المقولة لما كان هناك تقدم. التقدم كان دوماً وليد تجاوز الموجود لتحقيق الأفضل غير الموجود. أما الصعوبات فليس لها غير الجلَد والتحمل والتضحية والوقت الطويل، ليس لها غير الصبر والمطاولة فكُلّ شيء مرهون بإرادة الإنسان. لأولئك الذين يتكلمون بدون مسؤولية أقول:

هل يستوي الذي له دور مع من لا دور له؟ الذي له احترام مع من ليس له احترام؟ هل يستوي الذي يهابه الطامع ويخشاه المعتدي مع من لا يهابه الطامع ولا يخشاه المعتدي؟ أليس هناك فرق مهم بين من يصنع تقدمه بجهوده ويوطد أمنه بقوته ومن ينشد ذلك عند الآخرين فيضطر للتنازلات المهينة؟ أليس هناك فرق جوهري بين من يسيطر على حياته ويصنع مستقبله وبين من تكون حياته من صنع الآخرين ويكون مستقبله مجهولاً في مهب الريح؟ هل هناك غير القوة المادية والمعنوية ما يستطيع تحقيق كُلّ ذلك؟ وهل من سبيل لهذه القوة غير أن تتحد الأقطار الضعيفة وتتكامل الأجزاء المبعثرة؟ هل بإمكان من يتحدث بتأثير حالة الضعف أن يدرك ماذا يمكن أن تفعله القوة المادية والمعنوية من تغيير جذري في حياة الأمة العربية؟ وهل يدرك ما يعنيه قيام دولة قوية موحدة في هذا الجزء من العالم، وبهذا الوطن وبهذه الموارد وبهذا الموقع وبهذا التاريخ وبهذا التراث؟ القوة عامل مساعد على السلام وعلى الأمن وهي مبعث الحافز الروحي الذي يفجر الطموح ويبعث على الحيوية ويشجع العمل والنشاط والإبداع. السعادة رفاه مادي وتمتع بمباهج الحياة إلى جانب سعادة روحية مبعثها الثقة بالنفس والشعور بالاعتزاز والرضا والتفاؤل والطمأنينة والتمتع بالقيم المعنوية والتمسك بالقيم السامية والأخلاق الرفيعة. إنه عالم آخر من

الغنى والوفرة والرقي والتقدم غير هذا العالم المهين الفقير المضطرب فاقد الأمان والمعرّض للكوارث والاعتداءات، عالم السلبية والتذمر والتخلف والعبث والخوف والمهانة. لأولئك النفر من السياسيين والمثقفين أقول إن التكيف مع الموجود ليس دائماً حكمة، وقبول الأدنى ليس حصافة ولا تقدماً، والتنظير للواقع ليس نضالاً، وترجيع صدى الإعلام المعادي والثقافة المنحازة ليس تفكيراً أصيلاً، إذ لا شيء يجب أن يعلو فوق المصلحة الحقيقية للشعب.

ثالثاً: الوحـدة والتقـدم

ـ ١ ـ

من أهم المواضيع التي شغلت المعنيين بشؤون الفكر هي قضية المعرفة. كيف تتكون المعرفة أو كيف نعرف؟ هناك قواعد المنطق وأصول علم الكلام وما يرافق ذلك من عملية الاستنتاج. ثُمّ هناك استعراض الوقائع والربط بينها والتوصل إلى استنتاجات وما يرافق ذلك مما يدعى بالاستقراء. وهناك التاريخ، وهناك الإحصاء، وهناك المختبر واتباع الطريقة العلمية. ومهما تباينت الطرق إلى المعرفة فهي في النهاية تمثل سعي الإنسان المتواصل إلى معرفة ما يدور حوله أو بداخله. إننا الآن نتحدث باتساع عن التقدم وما هو السبيل إليه. ومن دون الدخول في قضية اختيار الأسلوب، أو الطريق، وبعيداً عن جدال ماهية التقدم ونوعيته، يمكن أن نقول بعبارة بسيطة إن التقدم يعني تحسين الوضع المادي والمعنوي للإنسان وما يتبع ذلك من ضرورة حلّ المشاكل التي تعترض ذلك وتذليل الصعوبات التي تقف بوجهه. وبهذا التبسيط وتوخي السهولة يمكن القول إن تحسين الوضع المادي والمعنوي للفرد المواطن يتطلب كُلّ ما ندعوه التنمية والحرية والاستقلال والعدالة والأمن والسلام الاجتماعي. أما كيف يمكننا التوصل إلى ذلك باعتبارها مكونات التقدم، فهو ما نراه من حولنا في عالم اليوم وما تعلمناه من تجربة التاريخ. في عالم اليوم وفي حقب التاريخ تعرجات فيها السلبي وفيها الإيجابي ولكن مع ذلك فالتعرجات لا تعيق عملية التوصل إلى درجة جيدة من المعرفة عن موضوع التقدم.

إذن، فمما يدور حولنا في عالم اليوم ومما أفرزه التاريخ من معلومات وأخبار نستطيع أن نعرف شيئاً عن هذه القضية المحورية في حياتنا اليوم.

التنمية الاقتصادية في عالم اليوم تحتاج إلى سوق كبيرة، والحجم بحدّ ذاته مبعث مزايا اقتصادية معروفة هي من الأمور الأساسية في مبادئ علم الاقتصاد. فالحجم يعني السوق الكبيرة والسوق الكبيرة تعني إمكانية الإنتاج الواسع النطاق

الذي تحتمه الآلة والتقنية الحديثة. طرق الإنتاج في تطور مستمر بسبب التقدم العلمي والتقني، الأمر الذي يجعل الحدّ الاقتصادي الأدنى لا يمكن المحافظة عليه في مثل هذا الوضع إلا بتوسع السوق، وهكذا. واتساع الحجم يسمح بتقسيم العمل بكل ما يحمله من مزايا لزيادة الإنتاج، تلك المزية التي تحدّث عنها آدم سميث. وتقسيم العمل يسمح بالتخصص ويسهل اندماج الموارد وتكاملها واتساق بعضها مع البعض الآخر والاستفادة القصوى من مزايا الإنتاج الكبير المعروفة. في الوضع الاقتصادي الحالي أدلة لا يمكن التغاضي عنها على الدور الرئيس الذي يلعبه الحجم في دفع عجلة التنمية. فحالات التنمية الكبرى في العصر الحديث قد حدثت في الدول الكبيرة الحجم. أما الدول التي لم يكن حجمها الوطني كبيراً فقد عوضت ذلك عن طريق المستعمرات التي وسعت سوقها الوطني وأبرز مثال على ذلك بريطانيا. إن حركة الاستعمار وجهود الاستكشافات الجغرافية كانت مدفوعة إلى حد بعيد بدوافع توسيع السوق والحصول على الموارد وجني مزايا التكامل الاقتصادي.

ويلاحظ أنّه بتقلص الوضع الاستعماري القديم امام حركة الاستقلال وبانتهاء مرحلة الاستكشافات الجغرافية ظهرت أساليب جديدة للتعويض عن ذلك. وأبرز هذه الأساليب ظهور التجمعات الاقتصادية التي عمت عالم اليوم إذ يلاحظ أنّه حتّى الدول الكبيرة والمتقدمة اقتصادياً دخلت هذا المضمار لجني المزيد من التقدم الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية في تجمّعها مع كندا والمكسيك.

والأسلوب التعويضي الآخر الذي ظهر في العصر الحديث هو الشركات العملاقة العابرة للقارات، واتفاقية التجارة الحرة، وما يدخل في باب حركة العولمة التي تهدف في النهاية إلى توسيع السوق الوطنية لتمتد إلى أسواق الدول الأخرى. لذلك نجد أن الدول المتقدمة اقتصادياً التي تعرف بالملموس مزايا الحجم الاقتصادي الكبير وأثره الحاسم في تطور اقتصادياتها تسعى دوماً إلى تحقيق هذا الهدف بشتى الأساليب، كالاتحاد وتكوين كيان وطني كبير عندما يتاح ذلك كما حدث في الولايات المتحدة أو بالامتداد الاستعماري في مناطق جديدة أو في التجمعات الاقتصادية أو بإجراءات العولمة والشركات العملاقة. وبيت القصيد في ذلك بالنسبة إلى الأمة العربية هو أن فرصة متاحة أمامها لتحقيق المزايا الاقتصادية للحجم الكبير وأن تدخل بذلك مجال التنمية الحقيقية عن طريق الوحدة دونماً حاجة للأساليب الأخرى.

إن المزايا الاقتصادية لدولة الوحدة العربية بائنة وتكاد المعرفة عنها أن تكون عامة والاعتراف بصحتها شاملاً في جميع الأوساط. وقد تناولتها بحوث وكتابات

عديدة. ولعل من أهم الدراسات الرصينة عن ذلك هو ما ورد في التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الصادر في التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الصادر من مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ـ الطبعة الثانية ـ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، ص ٤٧٩-٤٩٢) بعنوان مستقبل الأمة العربية. وقد أوضح التقرير مقارنة بالأرقام بين المزايا الهامة لوضع الوحدة (بحدها الأدنى) وبين وضع التجزئة (بحدها الأعلى) في سنة ٢٠١٥ مقارنة بسنة ١٩٨٥، في مختلف حقول التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فمستوى وفيات الأطفال ينخفض من ٨٩ بالألف إلى ما يقل عن ٦٠ بالألف، ويرتفع عرض قوة العمل من ١٢٤ مليون نسمة إلى ١٤٢ مليون نسمة، وتتناقص مستوردات الغذاء حتى تتوقف بعد ٢٠١٥ وتنخفض مستوردات السلع الرأسمالية إلى النصف أو ربما إلى الثلث، وتنخفض أعباء الدين العام فنسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات تهبط من ١٣,٨ في المئة إلى ١١ في المئة ونسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي من ٦٧,٥ في المئة إلى ١٢,٦ في المئة. ويرتفع مستوى الإدخار والاستثمار من ٤٧,٦ مليار دولار إلى ٧٧,١ مليار دولار وتنخفض نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩,١ في المئة إلى ٢٢,٩ في المئة وترتفع معدلات التبادل التجاري مع العالم الخارجي من ٠,٩٩ في المئة إلى ١,٢٧ في المئة وترتفع نسبة الاستثمار القومي في الزراعة من ٢,٢٣ في المئة إلى ٦,١٩ في المئة وفي التعدين من ٢,٣٩ في المئة إلى ٩,٧٣ في المئة وفي الصناعة التحويلية من ٢,٩٢ في المئة إلى ٨,٠٦ في المئة وفي الكهرباء من ٣ في المئة إلى ٧,١١ في المئة وترتفع نسبة الناتج المحلي العربي القطاعي (القيمة المضافة) من ٣,٢٠ في المئة إلى ١٢,٣٠ في المئة في الزراعة ومن ٢,٧٨ في المئة إلى ٥,٣٩ في المئة في التعدين ومن ٦,٧٦ في المئة إلى ٢٢,٧٦ في المئة في الصناعة التحويلية ومن ٥,٩٨ في المئة إلى ١٨,٨٨ في المئة في الكهرباء. وتشير الدراسة إلى تحسن في مستوى المعيشة فنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من ٧,٤ في المئة إلى ١١,٨ في المئة ويرتفع نصيب الصناعة التحويلية من ١٧,٨ في المئة إلى ٢٤,٨ في المئة ويرتفع معدل نمو الاستهلاك العائلي من ٤,٢ في المئة إلى ٨,٥ في المئة خلال المدة من ١٩٩١-١٩٩٥ إلى ٢٠١١-٢٠١٥ عند مقارنة وضع التجزئة بوضع الوحدة.

ـ ٢ ـ

ولكن أهمية الأمر لا تقتصر على هذه القضية المعروفة المسلَّم بها بل تتعداها إلى أمور، المعرفة عنها أقل، وهي القضايا المتعلقة بغير الأمور الاقتصادية في عملية التقدم. الاندماج العربي من شأنه أن يفجر ينابيع التقدم في جميع هذه

المجالات، وبذلك تتسق وتتكامل حركة التقدم وتدور عجلتها لتنقل الأمة من وضع إلى وضع أرقى في سلم التقدم. ولموضوع التقدم جانب آخر لا يقل أهمية وهو التطور الاجتماعي. المقصود بالتطور الاجتماعي رقي طرق عمل الأشياء وتجديد أساليب المعيشة. فالفرد يمارس مهناً معينة متوارثة ويتبع أساليب في المعيشة هي الأساليب المتداولة في محيطه. وللمتوارث والمتداول والمألوف قدرة كبيرة على إعادة إنتاج نفسه، الأمر الذي يعمل على تكوين قوالب حياة محددة يبقى المجتمع يمارسها ويدور في مقتضياتها، وتلك هي الروح المحافظة التي تبقى منغلقة على الموجود المتداول، وبذلك يبقى المجتمع في مكانه راكداً لا يتقدم. فالفرد يبقى كذلك لأن جميع الأفراد الذين حوله هم على الشاكلة نفسها يأخذون منه ويعطونه ما عندهم وما يأخذونه ويعطونه هو الموجود المتداول نفسه.

وهكذا يبقى القديم على قدمه. والسبب هو أن الفرد يعيش ضمن حلقة ضيقة مغلقة، والحلقة الضيقة قد تكون العائلة أو القبيلة أو القرية وهي الآن الدولة القطرية. الأقطار العربية فيها درجة من التباين في طرق عمل الأشياء وأساليب المعيشة، والحدود القطرية تعيق، إلى حدّ ما، الأساليب وطرق المعيشة في القطر من التفاعل مع ما هو موجود في أقطار أخرى. وقد اتضح أثر ذلك في الحالات التي حدثت فيها درجة من الاختلاط وفتح الحدود. وبمقدار ذلك الاختلاط حدث بعض التطور في طرق المعيشة وأساليب عمل الأشياء، فدخلت حرف جديدة ونباتات جديدة وحصل نوع من التجديد في أنماط الحياة. ففي مرحلة انفتاح العراق على أبناء البلدان العربية حيثُ الغيت تأشيرة الدخول والإقامة وإذن العمل، دخلت أعداد كبيرة من أبناء البلدان العربية وبخاصة من مصر ولبنان وفلسطين والمغرب العربي للعمل. وقد لوحظ أنّه على محدودية ذلك الانفتاح ومدته فقد حصل شيء من التطور الاجتماعي، فدخلت الزخرفة المغربية والحفر على الخشب في الأثاث المنزلي ونبات الملوخية وأطعمة وحلويات لم تكن معروفة من قبل.

إن اتساع المحيط وخروج الفرد من دائرة القطر إلى محيط الوطن الكبير المتنوع الجغرافية وطرق المعيشة وأساليب عمل الأشياء والمعرفة باللغات والعلاقات مع العالم يساعد على إضعاف تأثير الموجود المتوارث وعلى تفكيك الثقافة القديمة ودخول الأفكار الجديدة والانفتاح على التقدم، وهكذا لا يعود الجديد شيئاً يسمع عنه بل يصبح مرئياً ملموساً. إن تطوير عادات عمل الأشياء مسألة مهمة في قضية التقدم، فالتقدم لا يحصل إلا إذا تغير موقف الفرد وتبدلت آراؤه وتغيرت تفضيلاته بحيث يصبح راغباً في الجديد مقبلاً عليه جريئاً في إحلاله محل القديم. إننا بحاجة ماسة إلى إجراء تطوير في عمل مؤسساتنا وطرق الإنتاج وأساليب

السكن والعمران والنقل والاتصال والتعليم وجميع مرافق الحياة بإزالة العوائق امام قانون الأواني المستطرقة ليعمل عمله في التفاعل والانسياب لتجديد الحياة وبتوسيع دائرة المجتمع من مجتمع الدولة القطرية إلى مجتمع الوطن العربي الكبير. صحيح هناك الآن درجة من التفاعل والاختلاط المادي والبشري بين البلدان العربية إلا أن ذلك يبقى في حدود الدولة القطرية الرسمية وضمن قوانينها وأنظمتها وقيودها. في ظلّ دولة الوحدة الأمر مختلف فالتفاعل البشري والتمازج الاجتماعي يصبح حراً من التحديدات والقيود القطرية.

الاختلاط بين النخب المثقفة وأصحاب المهن ورجال الأعمال وعموم الجماهير الشعبية من مختلف الطبقات يطلق عملية تفاعل فكري واحتكاك ثقافي وتعرض للجديد من شأنها أن تساعد على مراجعة ما هو موجود وإدخال التحسين عليه وتقبل الجديد ودمجه في الحياة اليومية. إنها عملية توسيع للأفق وخروج من المحيط الضيق إلى المحيط الأوسع وتعريض المألوف المتداول لرياح التقويم والمراجعة.

وبذلك تضعف مقاومة الجديد وتقوى روح الإقبال على الأفضل. تلك هي عملية إطلاق عجلة التقدم لتدور ناقلة المجتمع من مكانه القديم الراكد إلى الجديد المتحرك. في محيط الأمة والوطن الكبير تتعدد التجارب وتكثر النماذج، الأمر الذي يسهل عملية اختبار الأفكار. ويصح ذلك في المجالات الاقتصادية ـ المادية، كالزراعة والصناعة كما يصحّ في مجالات الأنظمة الإدارية والسياسية. فقضايا كالمركزية والحكم المحلي والانتخابات والتعددية والأقليات وحقوق الإنسان والمرأة والشباب وغيرها يصبح مجال تكوين المعرفة المفيدة عنها أسهل. إن خبرات كُلّ قطر في مختلف شؤون الحياة المادية والمعنوية الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والتعليمية تصبح في متناول جميع الأقطار، فالوصول إليها أسهل ومعرفة ظروفها أكثر. ففي مجال التشريع وحده هناك الكثير مما يمكن أن يكون مفيداً إذا ما أصبح في متناول الجميع ضمن الكيان السياسي الموحد.

وفي صدد موضوع التقدم لا بُدَّ من التنويه بقضية تكتسب الآن أهمية خاصة هي التقدم العلمي والتقني. الدولة القطرية في الوقت الحاضر تعتمد كلياً تقريباً على الدول الأخرى في الحصول على التقنية الجديدة التي تنتجها مراكز البحوث والمؤسسات التقنية في الدول المتقدمة. وتلك ثغرة خطيرة، فهي إضافة إلى كلفتها المالية العالية تجعل البلد المستورد معتمداً على البلدان المصدرة في مختلف شؤون التطور في هذا المجال، إذ المعروف أن الشركات الكبرى والمؤسسات التقنية المتطورة تمارس احتكاراً منظماً في هذا المجال. في الدول الصناعية الكبرى قوانين

وأنظمة تحد من انسياب التقنيات الجديدة إلى الخارج وبخاصة في مجال إنتاج السلاح والتطورات التقنية المهمة. إن الاعتماد الكلي تقريباً على استيراد التقنية الحديثة من الخارج يشكل ثغرة أمنية فهو يحد من القدرة على إنتاج وتطوير الأسلحة ويضع مصير قضايا اقتصادية وإنتاجية مهمة في أيدٍ غير وطنية.

لذلك فالبلدان العربية بحاجة ماسة إلى تجميع قدراتها وتكامل مواردها العلمية والمالية والبحثية لبداية جادة في برنامج خلق قاعدة تقنية مستقلة تقلل حالة الاعتماد على الاستيراد من الخارج والخضوع لشروط مجحفة ومقيدة.

ثُمّ هناك جانب مهم في عملية التقدم يتصل بالعلاقة ببقية العالم. فالانفتاح على العالم واستيعاب ما هو جديد عنده والتعرف على أفكاره وطرق عمل الأشياء وأساليب الحياة عنده ومعرفة كيفية التعامل معه أمور هامة لرفد عملية التقدم بزاد مستمر من الأفكار والتعلم. إننا بحاجة أن نطلع على الثقافات الأخرى وعلى تطورها العلمي والتقني والتفاعل معها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية، ومن دون هذا التفاعل تصبح عملية التقدم محدودة.

وهنا يأخذ التفاعل شكل العلاقات بين دولة ودولة، أو دول أخرى، والمعادلة هي أن التفاعل مطلوب ولكن بحدود المحافظة على الكيان القومي واستقلال الشخصيّة وندية التعامل. وفي حالة كهذه لا بُدَّ أن تتخذ العلاقة شكل جذب ودفع فتدخل فيها المنافسة والضغط وتوازن القوى والقدرة على التأثير. إنه صراع بمعنى من المعاني وبدرجة من الدرجات، وفي الصراع يؤدي توازن القوة دوراً مهماً. إننا في الوقت الذي لا يمكن أن نستغني فيه عن التفاعل مع الآخرين والدخول في التعامل معهم، علينا أن نحافظ على مصالحنا المشروعة واستقلالنا، وهنا تلعب درجة القوة أو الضعف دوراً مهماً. فالوحدة تكسب الأمة قوة لا تستطيع الدولة القطرية مهما بلغت أن توفرها. وبذلك تكون الوحدة عاملاً مساعداً على التقدم بجعله ممكناً من دون تضحيات بالاستقلال والمصالح المشروعة والاحترام الدولي كما هو حاصل الآن في كثير من علاقات الدول القطرية مع القوى الكبرى في العالم. وذلك ما يفسر ظهور دعوات الانكفاء والرفض غير العقلاني للغرب من جهة وحالات انتقاص الاستقلال وتآكل الشخصيّة الوطنية والإهانة في حالات أخرى.

من ذلك يتضح أن الدولة القوية ذات الكيان الدولي المتقارب مع القوى المهمة الأخرى في العالم تجعل عملية التفاعل الحضاري مع العالم ممكنة وطبيعية تنساب من خلالها الأفكار وتحصل الاستفادة من تجربة الآخرين والاشتراك في عملية بناء الحضارة. وبهذا المعنى تسهّل الوحدة، بما تؤدي إليه من وضع القوة

والتكافؤ، عملية التقدم بصورة طبيعية وبتضحيات أقل وثمن هو دون ما يمكن أن يكون عليه في حالة الضعف وفقدان التكافؤ والندية.

وهكذا يكون الاندماج في العالم لا يحمل معه أخطار ضياع الشخصيّة والذوبان في الآخرين ولا يؤدي إلى الاختراق الثقافي من قبل الثقافات الأخرى واستلاب الشخصيّة، وهي الظواهر التي طالما كانت مدخلاً للتدخل الأجنبي والمس بالاستقلال الوطني والتهميش.

رابعاً: الطريـق إلى الوحـدة

ـ ١ ـ

وبناء على الفهم الذي تقدم لأهمية مشروع الوحدة في حياة الأمة ولمجمل قضية النهضة والتقدم، لا بُدَّ من تحديد معالم لطريق العمل وهو الموضوع الرئيس من بين جميع المواضيع الأخرى. الوحدة لا تتحقق إلا بنضال واسع للشعب بمجموعه أو بأكثريته الغالبة. إنه مشروع الأمة وليس مشروع فئة معينة. وهو مشروع الكُلّ وليس مشروع الجزء، فعليه يتوقف المستقبل وعلى أساسه تتخذ قضية النهضة مسارها الصحيح. إنه يتعلق بالمصلحة العامة وبحياة المجموع، لذلك، فتحقيقه عملية يجب أن يساهم فيها المجموع. ويعني ذلك أن المشروع يتطلب نضالاً شعبياً في جميع نواحي الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وهو يمس الأنظمة كما يمس الفرد المواطن.

لذلك فما يتكافأ معه هو حركة شعبية تضم الجميع وتساهم فيها جميع التيارات والمدارس الفكرية وجميع التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل فيها جميع شرائح المجتمع وطبقاته ومختلف أطيافه. ذلك ما يميز الحركة عن الحزب ويوضح الفرق بين القضية الوطنية والقضية السياسية، بين القضية العامة والأيديولوجية المحدودة الخاصة. فالنضال من أجل مشروع الوحدة يجب أن يصل إلى كُلّ مكان ويساهم به الجميع، والشعور فيه والعمل من أجله يجب أن يعبر الحدود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية فلا تختص به فئة من دون أخرى ولا يتحول إلى اتجاه أيديولوجي من بين العديد من الاتجاهات الأيديولوجية الموجودة. فعندما يكون الوطن محتلاً والأمة مكبلة بالاحتلال الأجنبي يكون الصوت صوت جميع الأفراد ويكون التحرك تحرك الجميع من أجل التحرير وتحقيق الاستقلال. كذلك الحال عندما تكون الأمة مجزأةً يجب أن يكون صوت الوحدة صادراً من الجميع، والعمل من أجل بناء الكيان القومي مهمة يساهم فيها

الجميع بغض النظر عن أي شيء آخر، وعبر جميع الخطوط الفاصلة بين فئات المجتمع وأطيافه وطبقاته وأحزابه السياسية. إذن، فمشروع التوحيد يحتاج إلى حركة بمثل هذا الشمول وبمثل هذا التركيز على الهدف والمعرفة الواضحة بموضوع النضال الشعبي.

والقول إن ما يتطلبه مشروع الوحدة هو حركة وحدوية قد يؤدي إلى فهم غير مقصود. فهل يعني ذلك قيام حركة جديدة تضاف إلى ما هو موجود الآن في الساحة؟ والجواب هو النفي. في ساحة العمل القومي الآن تيارات وتنظيمات واتجاهات تنادي بالوحدة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة من الفعالية والانتشار، وإنشاء حركة وحدوية يجب ألا يعني الاستغناء عن هذه القوى. فالموجود في الساحة قوى لا بُدَّ من تعبئتها وعدم التفريط بقواها وخبرتها بل يجب تعبئة تلك القوى والاستفادة منها في الجهد الجديد. لذلك فإن المطلوب هو قيام جبهة تضم الجميع وليس إنشاء حزب جديد.

ونقطة البداية هي قيام جبهة تضم جميع التيارات والأحزاب والمنظمات التي تؤمن بقضية الوحدة على أساس موضوع رئيس هو مشروع التوحيد. فالأحزاب والمنظمات السياسية التي توافق على تحقيق المشروع يمكن أن يجري تفاوض معها لتنظيم الجبهة على أساس ميثاق واضح موجز يتناول قضية الوحدة كهدف رئيس والخطوات والمراحل والوسائل المؤدية لذلك من دون الدخول في الأيديولوجيات، فالقضية قومية تخص جميع القوميين والوطنيين والمؤيدين للتقدم والنهضة من جميع التيارات والطبقات وفئات الشعب. وبيان كهذا يمكن أن يجتمع عليه جميع القوميين والإسلاميين والوطنيين من الأطياف كافة ويكون أساساً للعمل. وأن تأسيس الجبهة مهمة عملية يجب أن تتم حسب برنامج له نقطة بداية تتوسع تباعاً. وطريقة تأسيسها تعتمد على الحوار الذي يجب أن تتولاه نواة من الناشطين المؤمنين بهذه الدعوة لتحقيق انسجام في داخل التيارات القومية الموجودة كنقطة بداية

والتيارات القومية الموجودة لا يصعب تحديدها، فمنها الأحزاب ومنها التجمعات ومنها الكتل ومختلف أنواع التنظيم الشعبي من دون أن يترك أي أحد في خارج التجمع فكُلّ من يرغب ومستعد للعمل على هذا الأساس مرحب به. وأساس الحوار هو الاقتناع بضرورة الاجتماع على قاعدة مشروع الوحدة العربية على المدى الطويل وبصورة متدرجة من دون الدخول في مواضيع مفرقة لا تخدم الغرض الرئيس، فأساليب العمل والمواقف الماضية ونوعية العلاقات البينية يجب ألا تكون عائقاً. ومن نقطة البداية هذه يتوسع الحوار إلى التيارات الأخرى القريبة التي تتوافر

فيها إمكانيات التقارب في حركة الوحدة كالحركة الإسلامية. وهنا أيضاً يجب التعامل مع هذه الحركة على أساس تقارب أطيافها المختلفة. هناك الآن اتجاهات على درجات متفاوتة من التنظيم والتأثير ذات ميول توحيدية بشكل أو بآخر كما هو الحال في ما يتعلق بسوريا الطبيعية، أو الخليج العربي، أو المغرب العربي، أو وادي النيل. فجميع هذه الفئات التي كانت تعتبر خطأً خارج دائرة التفكير القومي التقليدي يمكن عن طريق الحوار تحقيق اقتراب منها على أساس ميثاق المشروع المذكور.

ثُمّ هناك الجمعيات والمنظمات والروابط من مختلف الاتجاهات ولمختلف الأغراض كالنوادي والجمعيات الاجتماعية والمراكز الثقافية ومنظمات الخدمة العامة ووسائل الإعلام والجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني التي تضم شرائحَ من المجتمع وأعداداً من المواطنين يمكن عن طريق الحوار الصبور تقريبها من الدعوة إلى المشروع وتعبئة قواها في هذا الاتجاه. كما توجد هناك المؤسسات الاقتصادية التي يجب أن تعار أهمية خاصة في عملية الحوار والتعبئة بسبب ما للشؤون الاقتصادية من تأثير في حياة المجتمع، كالمصارف وغرف التجارة والشركات ومنظمات رجال الأعمال. في جميع هذه المؤسسات ناشطون من رجال الأعمال والمتمولين والإداريين والتجار والمزارعين يمكن أن يكونوا عنصراً فعالاً في الدعوة إلى ما يتطلب الحوار معهم وتقريبهم من الحركة. في الوسط المالي والطبقة الوسطى أشخاص مؤثرون في المجتمع وذوو نفوذ في العمل السياسي، ومنهم يأتي جزء مهم من قيادات الأنظمة السياسية العربية. لجميع هذه الفئات مصلحة في الأمد الطويل بتوسيع السوق وإزالة الحدود القطرية ورفع الحواجز وتوسيع مجال الاستثمار والتكامل الاقتصادي وتقوية القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

إن حواراً عقلانياً يستند إلى المعلومات والبيانات يمكن بالصبر وعلى الأمد الطويل وبالتدريج أن يقربهما من مشروع الوحدة. وفي الحياة السياسية العربية الحالية أمثلة كثيرة على الإمكانية الكبيرة التي يتضمنها. وليس من الصعب التدليل على أهمية التقارب والتوحيد العربي في الناحية الاقتصادية والأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينتج عنه لمصلحة هذه الفئات وللمصلحة العامة في الوقت نفسه. وبصورة عامة كانت هذه الطبقة في مختلف شرائحها ميالة للتوحيد العربي، فقد بادرت إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية تعمل على نطاق عربي وحققت بذلك بعض الإنجازات. ولم يعرف عنها بشكل عام أنها كانت ضدّ أي تقارب عربي.

ثُمّ هناك القطاع المهني والعلمي والثقافي الذي يشمل الأطباء بمختلف فئاتهم والمهندسين والمعلمين والأساتذة والاقتصاديين والمحاسبين والكيمياويين والباحثين

والعاملين في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. ثُمّ هناك الجمعيات الدينيّة والجمعيات الخيريّة والجمعيات الاجتماعية والجمعيات الإنسانية والجمعيات النسائية والجمعيات الشبابية والحرفيين بمختلف فئاتهم، كُلّ هؤلاء وغيرهم من جماهير الشعب المنظمة يمكن الوصول إليهم والاتصال بهم ومحاورتهم بقصد تقريبهم من المشروع. إن هذه الفئات الخارجة من صفوف الشعب قد اكتسبت مؤهلات ثقافية وتنظيمية وإدارية تساعدها على العمل من أجل مشروع التوحيد وقد قدمت بعض الجهود في سبيل الصالح العام إضافة إلى اهتمامها بالشؤون الخاصة المعيشية والمهنية لأعضائها، الأمر الذي يمهد الطريق للوصول إليها والتفاعل معها.

ـ ٢ ـ

ويعني ذلك أن تأسيس الحركة يتضمن عملية حوار واتصالات واسعة في مختلف المستويات ومع جميع الشرائح السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. إنها عملية حوار كبيرة تستغرق وقتاً ليس قصيراً وتتطلب وجود عناصر نشيطة تتولى عملية الحوار وذات قدرات ومؤهلات. فعملية الحوار هذه تكون على العديد من المستويات، فهناك المستوى السياسي مع الأحزاب والمنظمات القومية ثُمّ على مستوى المنظمات الشعبية وعلى مستوى المنظمات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية. إنها عملية تبدأ في حلقة ثُمّ تتوسع إلى حلقات أوسع وهكذا. وتحتاج إلى عدد ليس قليلاً من المحاورين الذين يتحملون هذا العبء. ومهما يكن الوقت الذي تستغرقه والجهود التي تتطلبها فهي خطّ البداية والمهمة الأولى التي يتطلبها بناء الحركة. ولا يخفى أنها لا بُدَّ أن تكون متدرجة وتستغرق وقتاً وتبقى دائماً في نمو مستمر.

وإلى جانب القطاع المنظم في المجتمع العربي هناك الجمهور الواسع من الملايين الذين غالباً ما تجاوزتهم السياسة وغابوا عن الاهتمام، إذ جرت العادة أن يتجه الاهتمام إلى الفئات المنظمة وهي الأقلية وإغفال الأكثرية الواسعة من المواطنين العاديين. لقد تعاملت السياسة العربية سواءٌ من قبل الأحزاب أو الحركات أو من قبل الأنظمة الحاكمة على اعتبار الجمهور كلاً غير ذي بال يُعبَّأ وقت الحاجة لكسب تأييده العاطفي والتصويتي، ولكن لا يتناوله الحوار والمشاركة والاهتمام ولا يعتبر طرفاً في العمل السياسي. إن هذا الجمهور الواسع الذي يكوِّن الأكثرية الكبرى في المجتمع العربي يجب أن تحدث بداية محكمة للتوجه إليه والاتصال به والتفاعل معه مهما كانت المهمة صعبة وطويلة الأمد وتواجهها العقبات.

فالشعب بمفهومه الواقعي الملموس هو الأساس ومصدر القوة وصاحب

القرار، وفيه تكمن القوة الحقيقية للتغيير والتقدم وتحقيق مشروع الوحدة. إن عملية اختزاله وادعاء تمثيله والتكلم نيابة عنه والانفصال العملي عنه هو نقطة الضعف التي أدت إلى الإعاقة التي واجهها مشروع الوحدة، وذلك بوضعها بيد الأنظمة الحاكمة بدلاً من سلطة الشعب. فالأقلية التي تتألف منها الأحزاب والمنظمات القومية لم تستطع أن تواجه القوة الكبيرة التي بيد الأنظمة الحاكمة التي عرقلت خطوات التوحيد في مختلف المراحل. ولعل من أهم الأخطاء التي يعانيها التفكير السياسي العربي هو أنّه لا يملك تصوراً واضحاً للقوة الهائلة التي تكمن في جماهير الشعب فقد اعتاد ذلك التفكير على اعتبار الشعب كماً متخلفاً ضعيفاً فاقداً للإرادة ومشوشاً ومكبلاً بعوامل الفقر والجهل والمرض ما جعله في أغلب الأحيان صامتاً معزولاً منفعلاً مسيّراً بدلاً من أن يكون قوة فاعلة ذات إرادة وتفكير ويختزن طاقات من الحيوية والإبداع والقدرة والكفاءة ما يجعله العامل الحاسم في التطور وصانعاً رئيساً للنهضة. فالتاريخ يعرف حالات لنهوض الشعب أعادت تنظيم المجتمع من جديد وحققت تحولات جوهرية في الحياة العامة امتد أثرها لأجيال أعقبت ذلك.

فالجمهور الذي قد يكون في حالة سكون وقلة فعالية لفترة مكنت القوى الحاكمة القوية في المجتمع من التاثير فيه وتعبئته لخدمة مصالحها نجده في حالات أخرى قد تطول فواصلها الزمنية يهبّ من هذه الحالة وتتفجر فيه قوة هائلة تكتسح ما يعترضها وتحقق ما كان يعتبر في عداد المستحيل. إن حيوية الجماهير وفعاليتها وتأثير قواها أمر يجلب الانتباه في كُلّ حقبات التاريخ. القضية المهمة هي ليس أن هذه القوة موجودة أو غير موجودة فهي موجودة من دون شكّ، ولكن القضية هي ما السبيل لتنميتها وما هو الطريق لتفجيرها. أما تفسير هذه الصفة للشعب فليس من الصعب فهمه فالشعب هو الأغلبية الكبرى عددياً وهو عماد المجتمع ومادة الدولة والمكون للنظام السائد فيه فيستطيع أن يقيمه وأن يزيله ويستبدله. فالدولة والمجتمع في النهاية قوامهما الإنسان أي الأفراد.

هذا من ناحية العدد أما من ناحية النوع فالإنسان كائن يتمتع بقوة الروح وفعالية العقل، لذلك، فهو يستطيع أن يكون في حالات معينة مصدراً لقوة هائلة تفوق بكثير حدود القوة المعروفة عنه. فقواه في الحالة الاعتيادية الساكنة شيء وقواه في حالة التنبه والوعي شيء يفوق ذلك بكثير. إن إرادة الخير وقوة العقل واندفاع الحماس تعتصر من الإنسان طاقة وعملاً وقدرة في حالة النهوض لم يعرفها من قبل. تلك هي حالة النهوض وروح التقدم التي حققت ما لم يكن متوقعاً في حالة السكون. فالذين شهدوا حالات النهوض واندفاع الجماهير في

وقت الثورات كانوا يمتلئون دهشة لما يشاهدونه من الجمهورنفسه الذي كان قبل الثورة راكداً لا يقوى على شيء ويبعث على الإحباط لمن يشاهده.

البعد البشري كان دوماً عاملاً حاسماً فالموارد الفيزياوية الساكنة لها بعد محدود، ولكنها عندما ينصَبُّ عليها العامل البشري يزداد ذلك البعد أبعاداً تفوق كثيراً البعد الساكن. إن حماس الشعب وحيويته وابتكاراته ومبادرته تخلق العجب الذي لم يكن في الحسبان حيثُ يصبح ما كان يعدّ صعباً أو مستحيلاً من الأمور الممكنة القابلة للتحقيق. وتلك هي الحالات التي تغير فيها وجه التاريخ والتي أحدثت قفزات في التقدم البشري، وما النهضة العربية الإسلامية التي أحدثها الدين الجديد إلا مثال واضح على ذلك، إذ كانت صفات الإنسان الجديد هي العامل الحاسم في ما حدث. الشعب هو القوة التي لا يحدث تغيير جوهري من دون تحريكها. لذلك فمشروع الوحدة لا بُدَّ أن يكون مشروع جماهير الشعب والقوة الوحيدة القادرة على تحقيقه هي قوة تلك الجماهير. فما هو السبيل لتحريك تلك القوة؟

ـ ٣ ـ

وبصدد هذا الموضوع أود الإشارة إلى أن الرجوع إلى الشعب كان دوماً هو شعار الأيديولوجيات من الشيوعية إلى الديمقراطية الليبرالية. وحتى النازية لم تغفل الإشارة إلى رايخ الشعب. الكتابات الماركسية تؤكد دور جماهير الشعب إلا أنها في التطبيق العملي في الدولة السوفياتية قد قننته في قوالب انتهت إلى اعتبار النخبة هي الشعب. فالشعب تمثله الطبقة العاملة، والطبقة العاملة يمثلها الحزب الشيوعي، والحزب الشيوعي تمثله اللجنة المركزية التي يمثلها السكرتير الأول. فكان ما يسمى بالحكم الشمولي الذي هو في جوهره حكم النخبة. والديمقراطية الليبرالية تعتبر الشعب مصدراً للشرعية والسلطة استناداً إلى نظرية العقد الاجتماعي (لوك وروسو) والشعب يعرب عن رأيه عن طريق الانتخاب. ولكن هذا التنظيم الذي وضع في إطار مجتمع رأسمالي قد كون بمرور الوقت أطراً وأجهزة وقواعد عمل تؤدي عملياً إلى وضع السلطة بيد الأقلية القوية في المجتمع، وهي التي تملك المال والإعلام والنفوذ، فاستطاعت بمرور الوقت ترويض الجماهير (بما فيها العمال) وقولبتهم في إطار معقد ينتهي بسلطة أصحاب القوة المالية، وبذلك اتسعت المسافة بين الناخب وبين الحاكم وأصبحت الفئة الحاكمة تتصرف حسب مصالحها واجتهاداتها. وتسعى الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميم هذا النمط من الديمقراطية الليبرالية في البلدان النامية من أجل الوصول إلى الفئات الموالية لها من الطبقات

القديمة المتنفذة في المجتمع. وفي الوضع العربي الحالي أمثلة واضحة على ذلك.

وإزاء ذلك لا بُدَّ من التعرف على مواضع الضعف في كلا المفهومين للشعب. الشعب ليس هوالنخبة مهما كان دورها. والعقدة هي في ابتداع طريق جديد يضع الشعب في المكان الصحيح ويعتمد على قواه الحقيقية ولا يختصره إلى النخبة السياسية أوالمالية أو العسكرية. إن هذه القضية هي التي تكمن في جذور المحاولات المتعددة في دول العالم الثالث الناهضة لتطوير نظام في خطّ آخر، وبمفهوم مختلف، يجعل مسألة تمثيل الشعب في السلطة مسألة حقيقية، ويجعل النظام عاملاً وقابلاً للاستمرار.

مشروع الوحدة ليس قضية فنية يمكن أن تعالجها الإجراءات التقنية فهي ليست صناعة، بل هي عملية إنسانية تتعلق بالتعامل مع الإنسان. الاتصال بالشعب مسألة لها قصد محدد لا بُدَّ من الإشارة إليه. فالمقصود ليس تبني مطاليب تبدو بالمنطق البسيط أنها تخدم الشعب، أو ما تعتقده النخبة أنّه يخدم الشعب. ذلك ليس هو المقصود. ليس المقصود المخاطبة الإعلامية والعمل التعبوي الذي يوظف قوة اللغة والإثارة ومخاطبة الغرائز والعصبيات والميول السائدة في حالة الركود. فقد دلت التجربة العملية على أن ما تعتقده النخبة أنّه يخدم مصالح الشعب ليس هو بالضرورة ما يريده الشعب، وليس تحريك الجمهور عن طريق مخاطبة مشاعره وهو في وضع التخلف والسكون يمثل إرادته الحقيقية فجماهير الشعب في مصر استقبلت الحاكم الذي اعترف بالكيان الصهيوني بما يوحي أنّه مؤيد لما جرى ولكنه قاوم في ما بعد عملية التطبيع مع العدو.

الاتصال بالشعب عمل واسع ويحتاج إلى منهجية لها مكونات أساسية، وتقوم هذه المنهجية في نظري على ركنين أساسيين: الأول هو الاستماع للشعب بكل ما تعنيه الكلمة وفي أدق التفاصيل وبصبر وروح تحرٍ عن الحقيقة، والثاني هو التوضيح والشرح للشعب أدق التفاصيل وبصبر وبكلّ المعلومات والبيانات والأدلة المتوافرة. ويعني ذلك قيام حوار حقيقي نستمع فيه ونناقش ما نسمعه أخذاً ورداً بهدوء واحترام وصبر لتكوين صلة حوار جادة ونافعة يتم من خلالها انسياب الأفكار بين الجانبين. وكُلّ منهجية أحادية الطرف تقوم على مجرد الاستماع أو على مجرد التوجيه خاطئة، ولا تؤدي الغرض المقصود. المطلوب هو حوار جدي مخلص من دون رغبات مسبقة. إنه الاتصال الواسع العميق بالشعب والوصول إلى كافة ثناياه وأطيافه بطريقة تختلف تماماً عما درجت عليه الحركات السياسية العربية لحد الآن.

الاتصال بالشعب عمل واسع يحتاج إلى آلية لها مكونات يمكن تحديد عناصرها كما يلي:

هناك النواة المكونة من جبهة المنظمات السياسية وهي الأحزاب المستعدة للعمل من أجل المشروع. ثُمّ هناك شبكة من المنظمات الشعبية كالنقابات والاتحادات والنوادي، وهناك الجمعيات العلمية والثقافية والفنية والمهنية، وهناك وسائل الثقافة والإعلام كمراكز البحوث والصحافة والفضائيات ودور النشر، وهناك الجمعيات الخيريّة والاجتماعية والإنسانية والنسائية والشبابية والطلابية، وهناك الهيئات الدينيّة والإصلاحية، ثُمّ هناك المؤسسات الاقتصادية والمالية كالمصانع والمصارف والشركات والتعاونيات، وهناك المدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب، وهناك الأحياء السكنية والمدن والقرى والأرياف.

الاتصال بالشعب يتطلب الوصول إلى جميع هذه المرافق ودخول جميع هذه المجالات والتفاعل مع الناس فيها ومحاورتهم وشرح مشروع الوحدة لهم وإيضاح مزاياها وأهميتها لحياتهم الحاضرة والمستقبلية. وحتى ذلك لا يعني تماماً الوصول إلى الأكثرية الغالبة، فهناك جماهير في خارج هذه المجالات غير منتمية لهذه الأطر يجب كذلك الوصول إليها ومخاطبتها.

وكإجراء عملي لتحقيق هذه المهمة لا بُدَّ من الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات لتوثيق الصلة وإيجاد القناة لطرح مشروع الوحدة وشرحه. إن تحقيق هذه المهمة يتطلب بناء شبكة مترابطة الحلقات مرنة الحركة بسيطة العلاقات في ما بينها تعمل بحيوية وكفاءة وسلاسة تسودها روح الخدمة العامة والإخلاص والتضحية والحماس للعمل المنتج. فعن طريق شبكة كهذه يمكن حركة الوحدة أن تصل إلى جميع شرائح المجتمع وتدخل جميع مجالاته ويسمع بها ويفهمها جميع المواطنين، أو على الأقل الأكثرية الكبرى. وبذلك تصبح الدعوة لمشروع الوحدة هي القضية السائدة والموضوع الرئيس في المجتمع. فتكون حديث الجميع وقضية الجميع والعمود الفقري للحياة العامة وروح الشعب. فالقضية يجب أن تصل إلى كُلّ زاوية في الحياة العامة وتُعرِّف عنها كُلّ مؤسسة، وتتناولها بالحديث والمناقشة في الاجتماعات، فهي الهاجس العام وأول ما يرد للذهن عند أي حديث عن التقدم والنهضة. ويحتاج ذلك بالطبع إلى عمل إعلامي ودعوة واسعة وقدرات كبيرة للشرح والمحاورة والإقناع والتوضيح، وإلى زمن ليس قصيراً من الإصرار والصبر والمعاناة وطول النَفَس. فيكون هناك شبكة من قنوات الاتصال تنساب من خلالها عملية الحوار.

تلك هي العملية التي يتم من خلالها تحريك الجماهير وصعودها لسطح العمل القومي وإمساكها بزمام قضية الوحدة. فيدب الحماس في الجسم الراكد، وتتحرك كوامن النفوس، ويخرج ما بداخل الإنسان من قوى خارقة في العمل والإبداع وتخطي العقبات ومقارعة العوائق في وجه التقدم، والنهضة لتبديل الواقع وبناء المستقبل وإحداث النقلة التاريخية. عندها تتبدل صفات مرحلة الركود السلبية، وتحل محلها صفات إيجابية كالعمل والحيوية والتفاؤل والشجاعة والتضحية والاستقامة، وسيادة العقل على الغريزة وقوالب العادات ورجحان العلم على الخرافة. بذلك يصبح النضال الشعبي هو الطريق للنهضة والتقدم والوسيلة المضمونة لإنجاز مشروع الوحدة. وهكذا تدخل الفكرة في مشاعر الجمهور وتنغرس في وجدانهم، فيخرج من النفس أفضل ما فيها وتتضاعف القدرة وتتصاعد الروح المعنوية، ويتحول الفرد من خلية ساكنة متلقية إلى كائن فعال مؤثر وقائد في محيطه ومؤثر في قضايا المجتمع، ويصبح مشاركاً في السياسة وبذلك يصبح النظام الموجود في دائرة قدرته رهن إرادته. ذلك هو حكم الشعب حيثُ لا يوجد ما هو مفروض عليه ولا يتصرف أحد نيابة عنه.

ولكن هل تنجح حركة الوحدة لمجرد أنها تتحدث مع الشعب أو أنها تنادي بالشعبية؟ الجواب هو كلا، فقد دلت التجربة العملية أن الشعب لا يتحرك استجابة للكلام عن الشعب، ولا يتجاوب لمجرد الاتصال به والاجتماع معه. إن جميع هذه الأمور مظاهر وفي الشعب حكمة فطرية ونظر ثاقب فهو لا يتأثر إلا إذا اقتنع بداخله بما يسمعه أو يقرأ عنه. وقد كان هذا الخلل سبباً لتعثر حركات قومية وتقدمية تبنت شعار الشعبية وقامت ببعض النشاط للاتصال بالشعب. هناك أمور ثلاثة مهمة من دون توافرها لا تحصل القناعة عند الجمهور بجدية الحركة التي تخاطبه، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولاً: قبل كُلّ شيء ينبغي أن يكون الرأس ـ فرداً أو قيادة ـ ممثلاً حقيقياً للمبادئ التي ينادي بها، فيكون بسيطاً نزيهاً مخلصاً مستقيم السلوك يجسد المبادئ التي ينادي بها عملياً في كُلّ ما يقول ويعمل وفي حياته اليومية، وأن يكون تمسكه بالمبادئ وتجسيده لها واضحاً بائناً يراه الآخرون فهو في سرّه وعلانيته واحداً وليس مزدوجاً. فالعمل القومي يجب أن يكون رسالياً وليس مهنياً، حيوياً يهتم بالجوهر وليس إدارياً يهتم بالشكل.

ثانياً: أن تكون مبادئ الحركة واضحة مقبولة بالمنطق البسيط والبديهة الطبيعية والحصافة الفطرية، خالية من الصناعة اللفظية والتنظير المعقد، مقدمة بلغة بسيطة

واضحة بعيدة عن الرطانة وموجهة لعامة الناس خالية من الغش الكلامي.

ثالثاً: أن يكون تصرف القيادة في تجسيد المبادئ التي تنادي بها حكيماً وبروية وبأساليب متنوعة ووسائل مبتدعة للتغلب على الصعوبات الجزئية اليومية للوصول إلى الهدف المركزي. فجوهر المبادئ يجب أن يبقى حياً ماثلاً يتم التقدم نحوه بأساليب عملية وإجراءات حكيمة تتوخى المحتوى أكثر من المظهر وتهتم بالنتيجة أكثر من الشكل.

الخلاصة هي أن مشروع الوحدة يتطلب تكوين حركة وحدوية حول هدف توحيد الوطن العربي بكيان دولي واحد ويجري توضيح ذلك بتركيز وإيجاز في ميثاق تجتمع حوله الحركات الوحدوية والاتجاهات الإسلامية والوطنية والتقدمية بغضّ النظر عن تباين الأيديولوجيات والمواقف من القضايا العامة الأخرى. وترتبط بهذا التكوين للحركة المنظمات الشعبية والاقتصادية والاجتماعية وتمتد حلقاتها في شبكة شعبية واسعة تصل إلى مستوى الحيّ والقرية. ومن خلال ذلك يحصل الاتصال بجميع أفراد الشعب أو غالبيته العظمى.

والحركة الوحدوية في توجهها للشعب لن تنجح في كسب ثقته وتحريكه وتفجير طاقاته الكامنة إلا إذا كانت مجسدة لمبادئها في سلوكها العملي وحياتها اليومية وكانت مبادئها واضحة مفهومة تفهمها الجماهير وكان تصرفها المبدئي حكيماً بعيداً عن الجمود والانفعال وتكونت لدى الشعب أو غالبيته القناعة بإخلاص ونزاهة العاملين في هذه الحركة وأنهم أصحاب قضية ودعاة مبدأ وليسوا سياسيين محترفين أو هواة مناصب أو أصحاب مصالح.

خامساً: الوحدة والنظام السياسي

ـ ١ ـ

هناك موضوع حيوي طالما شغل التفكير القومي، هو علاقة الوحدة بالنظام السياسي للمجتمع. فهل الوحدة أحد مبادئ النظام السياسي الذي تسعى حركة التقدم إلى بنائه أم هي قضية أخرى؟ والمقصود بالنظام السياسي هو شكل الحكم وتركيب الدولة وعلاقة الدولة بالمواطن وعلاقة المواطنين في ما بينهم. والتعبير العملي لهذه المفاهيم يتمحور حول قضيتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعلاقة الدين بالدولة. وقد شهد التاريخ العربي الحديث طرح هذه المسألة على الصعيدين العملي والتنظيري. وكان الحوار متبايناً من فترة إلى أخرى، فهو مرة

يتمحور حول النظام السياسي وأخرى حول النظام الاقتصادي والاجتماعي.

في إحدى المراحل كانت المسألة تدور حول الجمهورية مرة، وحول الاشتراكية مرة، وحول الديمقراطية الليبرالية مرة، كما هو حاصل الآن. هل دولة الوحدة يجب أن تكون جمهورية، وهل يجب أن تكون اشتراكية، وهل يجب أن تكون ديمقراطية ليبرالية، وهل يجب أن تكون علمانية. . إلخ؟ وحسب مفهوم هذا الحوار هناك قضية النهضة التي لها عناصر متعددة هي الوحدة والاشتراكية والديمقراطية والعلمانية، وأن هذه العناصر أهداف مترابطة بعضها ببعض حتّى تصل المناقشة إلى الاستنتاج أن الوحدة يجب أن تكون جمهورية ويجب أن تكون اشتراكية ويجب أن تكون ديمقراطية ليبرالية ويجب أن تكون علمانية. فهي لا تستقيم ولا تنجح ولا تدوم إلا إذا كانت متلازمة مع هذه الأهداف. فالوحدة جزء من تركيب النهضة وأحد عناصرها، وهي كُلّ مترابط عضوياً، لا يمكن فصل أي عنصر من عناصرها عن العناصر الأخرى. وقد برزت هذه المناقشة في أكثر من مناسبة في التاريخ السياسي العربي الحديث، فكانت مثارة بصدد مشروع الوحدة بين العراق الملكي وسورية الجمهورية، وبرزت بمناسبة تقديم مشاريع توحيدية في الجامعة العربية. وقد توسع الجدل بصددها في محور علاقة الوحدة بالاشتراكية في مرحلة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في سورية وبعدها في العراق. ويتخذ النقاش بصددها الآن محور الوحدة والديمقراطية الليبرالية ومحور الوحدة والعلمانية. وتعود جذور هذا الحوار إلى فهم معين لقضية النهضة.

فحركة النهضة كانت في الأساس حركة تقدمية بمعنى أنها عبرت عن ضمير النخبة المثقفة والعسكرية الوطنية. والذي يبدو أن فهم قضية النهضة عند هذه الفئات كان ينطلق من صورة المستقبل التي كانت تسعى لتحقيقها، وهي صورة المجتمع العربي الموحد الذي يعمّه الرفاه الاقتصادي وتسوده العدالة الاجتماعية ويحكمه نظام ديمقراطي تُحترم فيه حقوق الإنسان ويسوده القانون. فإذا كان الهدف النهائي لحركة النهضة هو تحقيق ذلك فيكون من المنطقي أن ترتبط الوحدة بالاشتراكية والديمقراطية والعلمانية.

وهكذا يتدرج الاستنتاج إلى أن الوحدة يجب أن تكون اشتراكية، وأنها يجب أن تكون ديمقراطية ليبرالية، وأنها يجب أن تكون علمانية. فكيف تكوَّن هذا الموقف؟ هناك أكثر من تفسير وأكثر من احتمال. فهو كما يبدو يصدر من اعتبار هدف الوحدة، كأي هدف آخر، من أهداف حركة التقدم والنهوض.

فهناك التنمية، وهناك العدالة الاجتماعية، وهناك الديمقراطية الليبرالية، وهناك الانفتاح على العالم، وهناك الحكم المدني وسيادة القانون واحترام قيمة الإنسان، كما هناك الوحدة التي هي أحد هذه الأهداف. ثُمّ إن هذه الأهداف تكون بمجموعها معالم المجتمع العربي الجديد الذي تسعى حركة النهوض إلى تحقيقه. وهنا حصل الالتباس الذي هو وليد التنظير المجرد بين الصورة النهائية (وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالاستراتيجية) وبين وسيلة التحقيق، أو ما يمكن أن يطلق عليه أحياناً بالتكتيك. وبعبارة أخرى حصل تداخل بين صورة المستقبل وبين ما يدعى بنظرية العمل للوصول إلى ذلك المستقبل. وهكذا تمت صياغة عبارة العلاقة العضوية بين الوحدة والاشتراكية، أو بينها وبين الديمقراطية الليبرالية . . إلخ.

فالوحدة لا تأخذ مداها إلا بتحقيق الاشتراكية والاشتراكية تبقى ناقصة إذا لم تتحقق الوحدة وهو ما ذهب إليه التحليل في الكتابات عن الموضوع. أما كيف ولماذا يكون ذلك فهو ما لم يتم شرحه بصورة مقنعة، فماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة ضياع فرص سانحة لتحقيق خطوات في اتجاه الوحدة وجعل قضية الوحدة مشروعاً أيديولوجياً خاصاً بفئة سياسية معينة واتجاهاً معيناً بدلاً من أن تكون قضية الجميع. كما أثقل مشروع الوحدة بشروط مقيدة لم تكن مبررة، فأصبح المشروع يبدو متعلقاً بالمستقبل أكثر من الحاضر، كما أدّى إلى إبعاد قوى اجتماعية وفئات اقتصادية عن تأييده وإدخال القضية في موضوع الصراع الطبقي بدلاً من أن تكون قضية وطنية تهم جميع المواطنين.

الوحدة قضية تتعلق بالكيان القومي، ولذا فهي ليست كأي قضية أخرى، وهي هدف قومي عام وليست مسألة تتعلق بنظام الحكم. الوحدة شيء ونظام الحكم شيء آخر. فكما لا يصحّ جعل الاستقلال الوطني كأي قضية أخرى متعلقة بنظام الحكم كذلك لا يجوز جعل الوحدة جزءاً من قضية النظام السياسي كما مر ذكره سابقاً. عندما تكون البلاد محتلة من قبل قوة أجنبية فحركة الاستقلال لإخراج المحتل ليست كأي قضية أخرى كالاشتراكية أو الجمهورية أو العلمانية. لذلك في جميع حالات النضال من أجل الاستقلال الوطني كانت القضية قضية واحدة هي التخلص من الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني.

أما قضية شكل نظام الحكم فكان تناولها يتم بعد تحقيق الهدف الرئيس وهو الاستقلال. لذلك نجد أن جميع حالات النصر التي حققتها حركات الاستقلال هي الحالات التي توحدت فيها جميع قوى الشعب على هدف أساس واحد، وبذلك

حصل الفرز بين الوطني من جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية وبين غيره من جميع هذه الفئات. فكان ذلك هو الانقسام الاجتماعي الوحيد. بينما لو تمّ دمج قضية الاستقلال بقضية نظام الحكم لتعددت عوامل الانقسام. في الحالة الأولى هناك الأكثرية الوطنية مقابل الأقلية، أما في الحالة الثانية فهناك العديد من الكتل والحركات.

الفرق بين الوحدة ونظام الحكم كبير ومتعدد الجوانب. فالوحدة قضية قومية تتعلق بكيان الأمة ووجودها، أما نظام الحكم فليس كذلك مهما كان مهماً. نظام الحكم قضية اجتهاد واختيار، فيها التجربة والخطأ، لذا فهو قابل للتغيير ويتكيف حسب الظروف، أما مسألة وحدة الأمة فليست كذلك فهي ليست قضية اجتهادية ولا خاضعة لتبدل الظروف. شكل الوحدة قد يتغير إلا أن الجوهر المتعلق بتوحيد الأمة في كيان قومي واحد ليس كذلك. مشروع الوحدة يمس مصلحة الجميع، أما نظام الحكم فقد يلائم فئة اجتماعية أكثر من فئة أخرى. قضية الوحدة كقضية الاستقلال، هي قضية الجميع، وهي الهدف الأكبر، وهي نقطة البداية، ولا يتقدم عليها أي هدف آخر. لذلك يجب ألا تثقل بقيود ولا توضع عليها شروط ولا تخلط بسواها بل يجب أن نعمل على بناء إجماع وطني عليها، وتأييد عام لتحقيقها بغضّ النظر عن أي اعتبار آخر، أو أي هدف آخر، أو مصلحة أخرى.

ـ ٢ ـ

وهنا تظهر الحاجة إلى بعض الإيضاحات منعاً للالتباس وسوء التفسير. إن الفهم الذي نقدمه لقضية الوحدة لا يرتب موقفاً معيناً من نظام الحكم بعناصره المختلفة فهو لا يعني التعارض مع الجمهورية، أو الاشتراكية، أو الديمقراطية الليبرالية، أو العلمانية، أو أي من عناصر نظام الحكم الذي تسعى حركة النهضة إلى تحقيقه، كما إنّه لا يرتب موقفاً من أي من هذه القضايا كلها أو بعضها، ولا يتطلب ممن يعمل من أجل الوحدة أن يكون مع، أو ضدّ أي منها. فالوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ويمكن أن لا يكون ويمكن أن يكون جمهورياً ويمكن أن لا يكون وهكذا.. صحيح أن صورة المستقبل العربي يجب أن تكون واضحة (ومعالم الحياة العربية الجديدة) يجب أن نتعرف عليها منذُ الآن، ولكن ذلك يجب ألا يؤدي إلى خلط مشروع الوحدة بموضوع نظام الحكم. الوحدة قضية عامة يجب أن يجتمع عليها الشعب حتّى إذا ما تحققت يتحول الاهتمام إلى موضوع صياغة نظام حكم ملائم. إن ذلك لا يعني تأجيل كُلّ شيء إلى حين التحقيق الكامل لمشروع الوحدة ولا يعني أن النضال في سبيل العدالة والتنمية والديمقراطية

وسيادة القانون وحرية الإنسان يجب أن يتوقف إلى حين تحقيق مشروع الوحدة. كما لا يعني أن على من يعمل من أجل الوحدة أن يكون في هذه الأيديولوجية أو تلك، ولا يعني أن تحقيق تقدم في طريق التنمية أو العدالة الاجتماعية أو الديمقراطية لا يساعد على الاقتراب من هدف التوحيد أو أن قضايا نظام الحكم لا علاقة لها بقضية الوحدة، أو أنها غير ذات تأثير فيها.

إن علاقة الترابط بين العوامل لا تعني عدم وجود تصنيف لتلك العوامل، كما إن التأثير المتقابل لا يعني أن العوامل المتفاعلة لها الأثر نفسه. القضايا الاجتماعية مترابطة وتشكل كلاً عضوياً تدخل فيه العديد من العوامل التي يؤثر بعضها ببعض بالتقابل، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود أولويات وعدم القدرة على تحديد العامل الرئيس فيها. فكما إن الاستقلال الوطني قضية رئيسة تتقدم على جميع القضايا الأخرى، كذلك قضية توحيد الأمة وإنشاء كيان قومي لا تساويها أي قضية أخرى وتتقدم على ما سواها على أهمية وتأثير ما سواها. يجب إمعان النظر في العبارات غير المفهومة التي تولي التنظير المنطقي أهمية أكبر من معرفة الواقع وتحديد ما هو مفيد وعلمي. إذ لا يكفي أن تكون الأشياء منطقية بحدّ ذاتها لتكون صحيحة، وعلينا الانتباه لخداع الكلمات ولتضليل رطانة التنظير.

وبهذا الصدد من المفيد الإشارة إلى أن القوميين التقدميين كانوا في الغالب حريصين على ترويج مفهوم يربط الوحدة بالاشتراكية في نقاش عرف أحياناً بتعبير العلاقة الجدلية. وكان المقصود بالعلاقة الجدلية ليس التأثير المتبادل فذلك أمر طبيعي في العلوم الاجتماعية، بل قد حمل أكثر من ذلك إلى حدّ جعل الاشتراكية شرطاً للوحدة. وبذلك تمّ تحديد طريق معين لتحقيق الوحدة نابع من أيديولوجية الاشتراكية[١].

الوحدة قضية وطنية، كما هو الاستقلال، تهم الجميع ويتأثر بها الجميع، وتفتح الباب للتقدم والنهوض مادياً عن طريق الاقتصاد والجغرافيا، ومعنوياً عن طريق الحيوية والروح المعنوية. لذلك فهي ليست قضية أيديولوجية اجتهادية من عالم الأفكار التي تخضع للتطور وتتأثر بتغير الظروف كما هو الحال في نظام الحكم. النظر إلى قضية النهضة على أنها مركّب عضوي مكون من عناصر متعددة

---

(١) ياسين الحافظ، «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة،» **الثقافة العربية**، السنة ١٤، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١).

أحدها الوحدة، ينطوي على تبسيط وصناعة نقاشية ضعيفة الصلة بحقيقة الأمور وقضايا المجتمع. إذا كان من المفيد رسم صورة المستقبل وتحديد معالم الحياة العربية الجديدة فليس من الصحيح سحب ذلك على الحاضر في ما يتعلق برسم الطريق لتحقيق مشروع الوحدة. فالمستقبل لا يتحقق دفعة واحدة، وتقييم الأمور بعضها ببعض والحديث عن أن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا تحقق ذلك الهدف إلى آخر ما يسمى بالعلاقة الجدلية ينطوي على خطأ في جانبيه التنظيري والعملي. فالمهم هو تحقيق الهدف وليس السعي لجعله صحيحاً نظرياً.

في مرحلة سابقة كانت القومية في مجابهة مع الأيديولوجية الشيوعية التي ترسم صورة كاملة للمستقبل المنشود وتقدم تصوراً شاملاً لشكل المجتمع المراد قيامه. وكانت الأحزاب القومية تشعر بنقص إزاء الفكر الشيوعي فسعت لتقديم نفسها في الإطار نفسه فجرى تقديم الفكرة القومية على أساس أنها مشروع كامل لنظام الحكم، فجرى الدمج بين مشروع الوحدة والقضية الاجتماعية وشكل النظام السياسي. وقد انعكس ذلك في برامجها وأدبياتها التي سعت إلى أن تكون مقابلة للبرنامج الشيوعي الذي طرحته الأحزاب الشيوعية. بعض تلك الأحزاب قام بذلك منذُ بداية تأسيسه، وبعضها الآخر تحوّل إليه مؤخراً على أثر احتكاكه بالتفكير الشيوعي، وفي حلبة المنافسة السياسية مع الأحزاب الأخرى. ولهذا التفكير بقايا حتّى الوقت الحاضر، فهناك شرائح من النخب المثقفة العربية التي لا تزال وبحسن نية تقدم مشروع الوحدة على أنّه مشروع لنظام حكم كامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهي تقوم بذلك معتقدة أن هذا الطرح ضروري لنفي تهمة الأفكار الرجعية ومجافاة العصر والتفاعل مع الظروف العالمية. فالقومية التقدمية الديمقراطية في نظرها برنامج سياسي، لذلك فالوحدة يجب أن تكون منذُ الآن تقدمية وديمقراطية ليبرالية أو لا تكون. وقد يتطرف البعض ويذهب إلى أبعد من ذلك بتقديم قضية الديمقراطية الليبرالية على مشروع الوحدة. لقد آن الأوان لوضع كُلّ ذلك في نصابه الصحيح، والدخول في عملية تجديد التفكير بوضوح وشجاعة، وفهم صحيح للأمور بأبعادها الحقيقية. القول بوجود علاقة جدلية بين قضية الوحدة وقضية الديمقراطية وقضية العدالة الاجتماعية أمر صحيح، كما إن القول إن الإعاقة التي حصلت في السير في طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية قد أعاق تحقيق مشروع الوحدة هو أيضاً صحيح. إن طموح الجماهير العربية هو للعيش في دولة موحدة ديمقراطية تسودها العدالة والرفاه الاجتماعي. النضال من أجل الوحدة بسبب أنّه في جوهره نضال تحرري تقدمي إنساني فهو لا بُدَّ أن يقوم إلى النضال من أجل الديمقراطية الصحيحة والعدالة. كُلّ ذلك صحيح

ولكن مع ذلك فمشروع الوحدة قضية قومية والديمقراطية الليبرالية والعدالة الاجتماعية قضايا سياسية، والفرق بين الأمرين يجب أن يبقى واضحاً.

سادساً: الموقف الإيجابي

ـ ١ ـ

السياسة هي تصريف شؤون السلطة. وكانت في القديم تعني سلطة الحاكم الذي أطلق عليه ماكيافيللي عبارة «الأمير»، فالوصول إلى السلطة والبقاء فيها هو موضوع السياسة. وقد تطور هذا المفهوم من القضية الخاصة للحاكم ـ أي الحكم ـ إلى القضية العامة، وهي مصلحة المواطنين بحدوث التحول التدريجي أحياناً والحاد أحياناً أخرى، إلى نظام ما يدعى الآن بالديمقراطية البرلمانية. فموضوع السياسة بقي الموضوع نفسه، أي السلطة مع الفارق أن السلطة بعد أن كانت مكرسة لخدمة الحاكم أصبحت لخدمة المجموع. إذن هناك عنصران: السلطة، وخدمة المجموع، وهما عنصران ليسا على انسجام دائم، فالوصول إلى السلطة والبقاء فيها يتطلب سلوكاً معيناً، وخدمة الصالح العام تتطلب سلوكاً قد يكون منسجماً مع السلطة وقد لا يكون. فبعد أن كانت عناصر السياسة فيها الكثير من الوضوح والانسجام في المنظور القديم أصبحت في المنظور الجديد أقل وضوحاً وانسجاماً. الآن كُلّ النشاط السياسي يجري باسم وتحت عنوان خدمة المصلحة العامة. ولكن إلى أي حدّ يكون ذلك صحيحاً في الواقع؟ ذلك هو موضع الأزمة.

فالعمل السياسي أصبح له ظاهر وباطن، وأصبح له اتجاه في مرحلة واتجاه آخر في مرحلة أخرى، فليس كُلّ النشاط الذي يجري باسم الصالح العام هو في حقيقته كذلك، كما إن ليس كُلّ ما هو موجه إلى خدمة الصالح العام من حيثُ النية يؤدي في النهاية إلى هذه النتيجة. فما نعتقد أنه يخدم الصالح العام قد لا يكون كذلك، أو لا يؤدي إلى هذا الهدف، أو أنّه يكون في مرحلة كذلك ولا يكون في مرحلة أخرى، وهكذا. ذلك تعقيد يحتاج إلى رصد ومناقشة. السمة الغالبة في المشهد السياسي العربي هي السلبية والوقوف بالضد حتّى كاد مفهوم الوطنية ينحصر في موقف المعارضة والرفض. إننا مجتمع كانت السيادة فيه قروناً طويلةً للأجنبي المحتل ـ منذُ سقوط بغداد على يد المغول. فمنذ ذلك الحادث بقيت السلطة سلطة الأجنبي المحتل الظالم المكروه. وبمرور الوقت وتراكم التجارب تكونت ثقافة عامة تحبذ الرفض والمقاومة. والأنظمة الوطنية التي أعقبت فترة الاحتلال هي الأخرى كانت فيها عوامل تشجع على الموقف السلبي، فهي كانت

بدرجة أو بأخرى مخترقة من قبل القوى الأجنبية، وتمارس الاستغلال الاقتصادي والاستبداد في تصريف شؤون الحكم. وبذلك تكرست ثقافة الرفض المتوارثة ونمت في ظلّ الأنظمة الوطنية الجديدة.

ـ ٢ ـ

والفئة السياسية التي دخلت الساحة بدلاً من معالجة الثقافة السلبية والعمل على تصحيحها عن طريق السلوك الصحيح وضرب المثل الحسن استغلت ذلك الميل السلبي ووظفته لتحقيق مصالحها في اللعبة السياسية. فبدلاً من تثقيف الجمهور وتوعيته لما هو صحيح استغلت ميوله السلبية لتعبئته لصالحها وضمان تأييده. وهكذا ظهرت المزاودة ومقولة عدو عدوي صديقي وأطروحة المؤامرة، الأمر الذي عكر مجرى العمل السياسي فدخله الغموض والاضطراب.

الثقافة السلبية يجب أن يحلّ محلها موقف موضوعي يتوخى الصالح العام، فيؤيد ويعارض على هذا الأساس وليس على أساس موقف مسبق، فليس كُلّ ما يقوم به النظام السياسي تجب معارضته، فالجهة الأخرى ليست بالضرورة على خطأ دائماً. ليس كُلّ ما يقوم به الآخرون مضراً تجب معارضته. فالصحيح صحيح بغض النظر عمن يقوم به، وكذلك الخطأ. إننا بحاجة إلى نمو ثقافة وطنية بدلاً من الثقافة الذاتية المنفعلة وإلى موقف موضوعي بدلاً من الموقف الشخصي. إن قضية الكسب السياسي والحصول على التأييد مسألة وإن كانت مقبولة إلى حدّ ما في العمل السياسي إلا أنها يجب أن تكون دوماً خاضعة لاعتبارات الحقيقة وخدمة الصالح العام. إنني لست دائماً على حقّ بالضرورة بل يمكن أن أكون على خطأ أحياناً، ومقابلي ليس على باطل دائماً وبالضرورة، بل قد يكون على حقّ أحياناً.

الحقيقة الكاملة ليست حكراً على أحد ولا أحد يملك الكلمة النهائية في كُلّ شيء. إن فرضية الصواب الدائم في موقفي والضلال الدائم في موقف الآخرين هي أساس الاستبداد ونظرية الحكم اللاديمقراطي. إذن، الوطنية ليست هي المعارضة الدائمة بل هي خدمة الصالح العام بغض النظر عن الأشخاص ومن يتولى السلطة. فالصراع يجب أن يكون من أجل خدمة المصلحة العامة وليس من أجل الوصول إلى السلطة، فالوطن فوق الجميع ومصلحة الأمة قبل كُلّ مصلحة. الحياة السياسية لا تستقيم ولا تتسق إلا بمقدار الاقتراب من هذه القيم وتطبيق هذه المفاهيم.

والموقف الإيجابي هذا يجب أن يسود جميع نواحي حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية. فالموقف من الحكومات يجب أن يكون على هذا الأساس، أي ما تقوم به وليس على أساس موقف مسبق، والإجراء الذي يحقق خطوة إلى الامام ولا يحقق كامل الهدف يجب ألا يعارض، بل يجب تأييده مع توضيح مداه ومحدوديته، والعلاقة مع القوى الأجنبية يجب أن تقام أيضاً على هذا الأساس وبهذا المعيار بغض النظر عن أي اعتبار آخر. فما هو في مصلحتنا نقبله وما هو غير ذلك نرفضه بغض النظر عن المصدر. والموقف من الآخرين في ساحة العمل السياسي يجب أن يحدد على أساس تقييم ما يقوم به هذا الحزب أو ذاك وليس على أساس نوعية علاقتنا به. والحوادث السياسية التي مرت يجب أن ينظر إليها على الأساس الموضوعي نفسه بمعزل عن دورنا فيها وموقف الآخرين منا. وعلى سبيل المثال، ليس كُلّ ما قامت به الأنظمة السابقة كان شراً، وليست كُلّ المواقف التي اتخذتها كانت على ضلال بالضرورة، فقد يكون لذلك النظام صفات إيجابية يجب الاعتراف بها كما قد يكون له صفات سلبية يجب التأشير عليها.

وتتضح مضار الموقف السلبي في موضوع تقييم الأشخاص، فالفرد الكفي المخلص المنتج يجب أن يقدّر بغض النظر عن ميوله السياسية، فيجب وضع حدّ لعادة مدمرة بدائية عرفتها حياتنا السياسية، وهي أن يزيل الجديد كُلّ الأشخاص الذين عملوا في النظام السابق، بغض النظر عن مؤهلاتهم، ويحل محلهم المؤيّدين له بغض النظر عن مؤهلاتهم. إن روح الخدمة العامة والعمل والكفاءة والإخلاص للوطن يجب ألا تستبدل بالكراهية وروح الانتقام وحرمان الوطن من الكفاءات والخبرة والنزاهة والإخلاص للصالح العام.

إن صفة السلبية متفشية في حياتنا السياسية والثقافية، إذ حتّى الموقف من حوادث التاريخ يتأثر بالاعتبار الخاص والميول والأهواء. كُلّ ذلك يبعد حياتنا العامة عن الموضوعية ويضعف قدرتنا على فهم الواقع فهماً صحيحاً، فنحن غالباً ما نقيِّم الأمور على أساس رغباتنا الخاصة ومواقفنا المسبقة، وليس على أساس حقيقتها. لذلك جاء تفسيرنا متعدداً متبايناً، وغالباً ما يكون متناقضاً، في حين أن الحقيقة واحدة وليست متعددة. فبمقدار ما تكون نظرتنا محايدة وموضوعية ومجردة عن الهوى يكون اقترابنا من فهم الواقع، وبذلك المقدار تكون حلولنا متقاربة، في حين أننا الآن لا نتقارب في ما نراه من حلول وخطط لتحقيق التقدم. في المجتمع المتقدم الناضج تتباين الآراء وتتعدد الاجتهادات، ولكنها في

القضايا الجوهرية متطابقة، أو متقاربة، لذلك ليس من المستغرب أن نلاحظ أن السياسات في الدول المتقدمة لا تتبدل جذرياً بمجيء حكومة وذهاب أخرى، ولا نجد أن المعارضة تقف ضدّ كُلّ ما تقوم به الحكومة الموجودة. والدليل الصارخ على الموقف السلبي هو عدم تردد من هو معارض في أن يطعن حكومة بلده من الخلف في وقت الأزمة. فهو بدلاً من أن ينظر إلى الأمر على أساس وطني يتطلب وحدة الصف يجد في الأزمة فرصة سانحة للكسب السياسي، فلا يتردد في طعن وطنه في وقت الشدة. وحجته أن الحكومة الموجودة على خطأ وأن من واجبه تصحيح ذلك الخطأ بكل الوسائل حتّى وإن أدّى ذلك إلى إضعاف الوطن وتمكين العدو من تحقيق أغراض ما كان يستطيع في السابق تحقيقها. إن الروح السلبية المتفشية في حياتنا السياسية لا تحركها خدمة مصلحة عامة، بل تصدر عن دوافع ذاتية مصلحية، أو عصبيات بدائية هي تحت خطّ العصبية للوطن والأمة. أما في البلدان المتقدمة فيحدث العكس، ففي وقت الأزمة تتقارب المعارضة مع الحكومة وتتراصف الصفوف وتجري معالجة الأمور جماعياً وبالمشاركة، فتجمتع جميع الجهود لخدمة الصالح العام. وبذلك لا يجد العدو منفذاً لتحقيق مآربه.

ـ ٤ ـ

في الأدب هناك النقد الأدبي الذي يقوم بدور التقييم للكمية الكبيرة من الإنتاج التي يصعب على القارئ البسيط معرفة الغث فيها من السمين. كذلك في السياسة يجب أن يكون هناك تقييم موضوعي يساعد المواطن البسيط على تَبيّن طريق الحقيقة، وذلك، باتخاذ موقف إيجابي يؤيد ويعارض، ينتقد ويقترح على أساس ما هو موضوعي بدافع خدمة المصلحة العامة، وبذلك تكون الإيجابية عاملاً هادياً ومساعداً للجمهور بدلاً من أن تكون عامل تشويش وتضليل. وليس غير الموقف الإيجابي ما يبني الثقة ويكوِّن المصداقية التي هي أساس التقدم والنهضة. عندما تعم الروح الإيجابية وتبنى السياسة على أساس موضوعي تتغير المواقف. فالمنافسة تأخذ شكلاً آخر، والسعي إلى الوصول إلى السلطة تتغير أساليبه، والأدوات المستخدمة في العمل السياسي تتطور إلى أخرى أكثر تهذيباً وأقل انفعالاً، وتختفي كثير من كلمات السباب والتخوين والطعن الشخصي. فليس كُلّ من يختلف معي خائناً، أو متآمراً، أو عميلاً بالضرورة، وليس كُلّ ما تقوم به الحكومة الموجودة مدمراً للمصلحة العامة بالضرورة.

إن الذي يستعرض الحياة السياسية العربية يجدها مطبوعة بالسلبية، فكُلّ ما يقوم به غيري خطأ، وكُلّ الجهات الأخرى غير جهتي ليست وطنية، وكُلّ ما

عملته الأنظمة السابقة كان قاتماً مضراً بالصالح العام ويخدم مصلحة خاصة، أو مصلحة أجنبية. في حين أننا اليوم عندما نتفحص ما قامت به الأنظمة السابقة من أعمال نجد غير ذلك، فبعض ما قامت به من أعمال كان جيداً وبعضه لم يكن كذلك. والجدير بالملاحظة أن ظاهرة السلبية هذه لا تصدر من فراغ، بل هناك استعداد عام ومزاج شائع يعبر عن نفسه بالإشاعات، وتداول المعلومات الشفهية والحديث في المجالس، ويدور معظمها حول قتامة الأمور بما في ذلك المشاريع التنموية. وعلى سبيل المثال لو قام باحث مهتم باتجاهات الرأي العام ودوَّن في مذكرة عدد الذين ينقلون له يومياً القدح بالآخرين إلى جانب الذين ينقلون له مديحاً للآخرين، وصنف ذلك إحصائياً خلال مدة عام، فماذا ترى ستكون النتيجة؟ كم ستكون نسبة الذين يقدحون بالآخرين مقارنة بنسبة الذين يثنون على الآخرين؟ إنني أتوقع أن تكون نسبة الصنف الأول أكبر بكثير من نسبة الصنف الثاني. من كُلّ ذلك نخلص إلى القول إن مفهوم الوطنية والإخلاص أصبح مقروناً بالمعارضة، فأنت وطني مخلص بمقدار ما تكون معارضاً في كُلّ شيء.

أما تأييد الوطن والتأشير على العمل الجيد والموقف الصحيح فهما ليسا كذلك. وإن اضطر إليهما أحد فإنه يعرب عن ذلك بتردد وخجل ويضع لهما تفسيراً تبريرياً خوفاً من التهمة. إنني لا أعرف مثالاً لمعارضة في قطر عربي وقفت مع حكومة بلادها في قضية مهمة غير موقف الحركة الوطنية المغربية في قضية الصحراء. الموقف السلبي يجب أن يحلّ محلّه موقف إيجابي يقوم على التعاون والمشاركة ووضع مصلحة الوطن فوق كُلّ اعتبار. فالمعارضة غرضها التصحيح وتحقيق الأفضل، والعمل السياسي غايته الخدمة العامة وليس مجرد الوصول إلى الحكم. كُلّ عمل يجب أن يقوم على أساس معطياته صحيحاً أو منقوصاً وليس على أساس الجهة التي قامت به.

لذلك، وعلى أساس هذه النظرة فمشروع الوحدة يجب ألا يكون قضية داخلة في اللعبة السياسية، والموقف من الحكومات يجب ألا يكون سلبياً مسبقاً، بل يكون هناك تعاون وحوار وتفاعل حول كُلّ خطوة. فحركة التوحيد يجب أن تدرس وتقدم المقترحات وتقوم بجهد للإقناع والترويج للخطوة المطروحة مع الأنظمة الحاكمة، كما يجب أن تكون الذراع المتعاون مع مؤسسة الجامعة العربية في ما تطرحه من مشاريع تخدم قضية الوحدة مهما كانت المواضيع تفصيلية. وعندما تقوم حكومة أو عدد من الحكومات بخطوة في الاتجاه ذاته يجب التنويه بها وتأييدها وتقديم المعاونة لتحقيقها. وفي حالة التقصير أو التلكؤ يجب أن يكون النقد موضوعياً مدعوماً بالمعلومات وبلغة لائقة مع اقتراح البديل، وهكذا. إن

حالة الحرب السياسية السائدة الآن في الوضع العربي يجب أن يحلّ محلها الحوار الذي يتضمن النقد إلى جانب التأييد، والتعاون إلى جانب الضغط، والتأييد إلى جانب المعارضة. فمن خلال الموقف الإيجابي تنمو الثقة وتتكون المصداقية ويحل الاطمئنان محل الشكّ والعداء والتربص. يجب أن تطمئن الأنظمة إلى أن حركة الوحدة تهدف إلى المصلحة القومية، وأن عملها بنَّاء، وأن قضيتها هي تحقيق مشروع التوحيد وليس الوصول إلى الحكم.

ـ ٥ ـ

هناك المزيد مما يمكن أن يقال في موضوع الإيجابية. حركة الوحدة حركة إيجابية، لأنها تريد أن تبني صرحاً جديداً وليست حركة سلبية، فهي حركة ذات هدف قومي يتعلق بمجموع الأمة ويتعلق بمصلحتها العليا، وليست سياسة تريد تغيير حكومة أو تبديل أشخاص. وبمعنى آخر إنها قضية قومية وليست قضية سياسية بالمعنى المتداول للسياسة. لذلك يجب أن يكون هدفها الرئيس هو البناء وليس الهدم أو مجرد التغيير. فكُلّ ما يساعد على بناء الكيان القومي الموحد تؤيده وتعمل من أجله، وبالعكس كُلّ ما يعمل ضدّ ذلك تعارضه وتعرض عنه. ليس هناك موقف سياسي وأيديولوجي مسبق، وليس هناك غرض يتعلق بالسلطة وأشخاصها أو سياساتها اليومية أو موقفها من هذه القضية أو تلك. لذلك فهي مع كُلّ ما يوحد صفوف الأمة ويقرب بين أقطارها وأديانها ومذاهبها وأطيافها العرقية والطبقية، وتدعم بشكل إيجابي كُلّ خطوة في هذا الاتجاه، ليس فقط في المجال السياسي، بل في جميع نواحي حياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فهي مع كُلّ حكومة تقوم بخطوة على طريق التوحيد وتؤيد كُلّ مشروع يقرِّب بين الأقطار العربية بغض النظر عن صاحب المشروع أو من هو معه أو ضده.

فمثلاً إنها تسعى ما استطاعت للمساهمة بحل مشاكل الحدود بين البلدان العربية واحتواء الأزمات التي تحدث بينها، وتؤيد كُلّ خطوة لإزالة قيود السفر والإقامة والعمل لمواطني البلدان العربية، وتشجع إقامة مشاريع الربط بين الأقطار العربية كإنشاء جسر بين السعودية ومصر عبر البحر الأحمر على سبيل المثال. إنها تؤيد تقارب الأديان والمذاهب والحوار في ما بينها والاندماج بين الأعراق والطوائف والطبقات. كما إنها تهتم بالتعريب والعناية باللغة العربية وتدريس تاريخ الحضارة العربية الإسلامية والتواصل الاجتماعي في الزواج والدراسة والسفر والسياحة، وتدعم المشاريع المشتركة ذات الصفة العربية في مختلف

المجالات، وتدعم توحيد القوانين والأنظمة والتقارب في أنماط المعيشة والزيارات المتبادلة والوفود والاندماج الثقافي، والتواصل الفني وحركة المطبوعات والبريد والاتصالات المشتركة. وبعبارة أخرى تهتم حركة الوحدة بتفاصيل العمل القومي المشترك وبكل خطوة تقرب أبناء البلدان العربية وتزيد من الاندماج والاختلاط. وبذلك تنمو كحركة إيجابية بناءة تتناول جميع نواحي الحياة وصولاً إلى أدق الحلقات وبعيدة عن الأغراض السياسية المسبقة المتعلقة بالحكم ومنزهة عن الأغراض والمصالح الشخصيّة. فهي حركة اجتماعية اقتصادية ثقافية إلى جانب اهتمامها بالسياسة القومية، الأمر الذي يساعدها بمرور الوقت على استقطاب العناصر الإيجابية النشيطة في المجتمع ذات التوجه الإيجابي البناء الراغبة في عمل الخير والمدفوعة بدافع خدمة الصالح القومي العام بعيداً عن السياسة اليومية وقضية السلطة والمناصب الحكومية. وعندها تستطيع العناصر الخيرة النشيطة في المجتمع الراغبة في تقديم خدمة مفيدة لقضية الوحدة أن تساهم كُلّ حسب قدرته وبطريقته مكونة من تفاصيل العمل الإيجابي شلالاً من العمل الوحدوي الذي يصب في النهاية في مشروع إقامة الكيان القومي الموحد.

فجميع المواطنين الحسني النية الراغبين في الخدمة العامة من ذوي الإمكانيات المادية أو الثقافية أو العملية الذين يرغبون في تقديم خدمة والمساهمة في العمل العام يصبح بإمكانهم أن يجدوا مكاناً في نشاط هذه الحركة بعيداً عن لعبة السياسة القطرية اليومية. وبمرور الوقت وبصورة متدرجة تصبح حركة الوحدة حركة العمل الإيجابي البناء المخلص والنشاط الوطني النزيه والمجال الفسيح للمساهمة في الخدمة العامة، الأمر الذي يكسبها الثقة والمصداقية والتعاطف من قبل جميع محبي العمل الوطني والخيري. إنها حركة واسعة تمتد إلى جميع الأقطار العربية وتدخل جميع مجالات الحياة وتتصل بالجماهير الواسعة، ففيها السياسي والاقتصادي ورجل الأعمال والعامل والفنان والفلاح والمثقف والمهني والحرفي ورجل الدين، وفيها الطالب والأستاذ والمدرس، وفيها الرجل وفيها المرأة، فيها الشباب وفيها الشيوخ. الكُلّ يجد مجالاً بهذا الشكل أو ذاك وكُلّ حسب طاقته مدعو لتقديم شيء إيجابي للمشروع. إنها حركة الخير والبناء التي تستثير حماس المخلصين الوطنيين المضحين من أبناء الشعب للمساهمة الطوعية النزيهة في المشروع.

ولعل أهم ما يترتب على الموقف الإيجابي هو الموقف من قضية الحكم. فحركة الوحدة يمكن أن تصل إلى الحكم ويمكن أن تساهم فيه بطريق سلمي ديمقراطي، إلا أن ذلك ليس هو الهدف الرئيس، وليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مشروع الوحدة. المهم هو السير في اتجاه التوحيد وتحقيق خطوة أو خطوات في الطريق

الموصل إلى الوحدة. المهم هو السير في طريق الوحدة بغض النظر عن طريق من وبواسطة هذه الحكومة أو تلك. تلك هي صفة الإيجابية. الحركة الوحدوية حركة شعبية تتغلغل في جميع ثنايا المجتمع وتصل إلى جميع طبقاته وأطيافه وتصبح آراؤها هي الرأي العام وموقفها المعبر عن موقف أوسع الجماهير ونشاطها هو النضال الشعبي. وبذلك يصبح الهدف هو الإقناع والتوجيه والتعبئة والتأثير والضغط من أجل السير في طريق تحقيق المشروع بغض النظر عمن يحققه أكان حزباً أم طبقة أم قطراً أم نخبة أم حكومة.

إن خطوةً مهمةً تتحقق في مجال بناء الثقة في حركة الوحدة والاطمئنان إليها عندما تتأكد الأنظمة السياسية الحاكمة أن هدف الحركة ليس هو الحكم بل التوحيد، ليس هو النفوذ السياسي أو المركز الحكومي أو المصلحة الخاصة بل البناء الإيجابي على طريق مصلحة الأمة في الوحدة. عندها لا تصبح حركة الوحدة منافساً لأحد، ولا غريماً لأحد، وليس لها موقف تأييد مسبق أو معارضة مسبقة، بل هي تعارض أو تؤيد حسب الحالة المطروحة، فكُلّ قضية حسب مقتضياتها. وهي حتّى عندما تعارض أو تنتقد أو تؤيد أو تتبنى تقوم بذلك بروح إيجابية وبرصانة وبمسؤولية. وبذلك لا تعود حركة الوحدة مجرد حركة سياسية بل هي كذلك حركة اجتماعية وثقافية واقتصادية وخيرية يساهم فيها الفنان ورجل الدين والمهندس ورجل الأعمال. والجميع، كلٌ في مجاله يقدم عملاً في اتجاه التوحيد ويقرب من الاندماج القومي ويقوي الروابط ويشجع العمل المشترك ويكافح التفرقة والفتنة ويساعد على حلّ الأزمات من دون الدخول في السياسة اليومية المتعلقة بقضية السلطة وأشخاص الحكم.

وينسحب الموقف الإيجابي على العلاقات الخارجية. فكما هو الحال في الموقف من الأنظمة السياسية القائمة تكون النظرة أيضاً إلى العلاقات الدولية في ما يتعلق بمشروع الوحدة. وفي هذا الصدد يمكن التأشير على موضوعين. الأول هو أن مشروع الوحدة بما يتضمنه من تغييرات حاسمة في الوضع في المنطقة نتيجة لقيام دولة قوية بالسعة والموقع والإمكانيات المعروفة وبما يؤدي إليه من تأثير على المصالح وسياسات الدول الأخرى خاصة الكبرى ودول الجوار يستدعي درجة عالية من اليقظة والحذر والحكمة لمجابهة النشاطات المعادية للمشروع لتحييدها أو تقليل أثرها. وترجمة هذا الموقف هي أن يكون الاهتمام متجهاً لكسب الأصدقاء لأقصى ما هو ممكن وبمختلف الوسائل الممكنة المقبولة. وبعبارة أخرى أن تكون العلاقة مع الخارج قائمة على الود والصداقة ما أمكن ذلك.

الجانب الآخر هو الموضوعية وتحديد المواقف على أساس عقلاني بمعيار مدى

خدمته للمصلحة الحقيقية لمشروع الوحدة بدون مواقف مسبقة وبدون انفعال عاطفي بسبب الماضي أي الحكم على كل حالة حسب معطياتها الحالية.

ومن البديهي أن يتطلب الموقف الإيجابي هذا لغة هادئة تتوخى الدقة والوضوح والحد المقبول من الاحترام والبعد عن النبرة العاطفية الجارحة مع الآخرين مهما كان موقفهم ومدى قربهم أو بعدهم من الموقف من مشروع الوحدة. فكل ما يأتي من جهة خارجية (عدا الكيان الصهيوني) من عمل أو موقف إيجابي من مشروع التوحيد يجب الترحيب به بغض النظر عن الجهة التي يصدر عنها أو نوعية العلاقات السابقة.

سابعاً: الطريـق الاقتصـادي

ـ ١ ـ

في الإنسان غريزة الدفاع عن البقاء، والدفاع عن البقاء يعني أول ما يعني وسيلة للعيش قوامها الطعام واللباس والمسكن وبقية الحاجيات اليومية التي تكون المقياس الأول لمستوى المعيشة. لذلك، ومنذُ أن وجد الإنسان على الأرض كان يسعى دوماً لتوفير حاجيات البقاء هذه، وإن اختلفت الوسائل والطرق بمرور الزمن وتغيير مستوى تلك الحاجيات. وفي عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى تتضح أهمية وسائل المعيشة في حياة الفرد. وحركة التنمية التي تصاعدت في البلدان الصناعية كانت مقرونة بتصاعد الاهتمام بتوفير تلك الوسائل وإعطاء العامل الاقتصادي المادي أهمية أكبر. وهو جلي في تلك البلدان اليوم ويطبع الحياة العامة ويكوّن العصب للسياسة ولكل نشاطات المجتمع الأخرى.

فمقياس النجاح ومؤشر المصلحة العامة والدليل على صلاح السياسة كلها تدور حول محور الحياة الاقتصادية ومستوى معيشة الفرد ابتداءً من توفير حاجاته المادية صعوداً. وقد توسع التفكير في أهمية الشأن الاقتصادي فشمل جميع أنحاء العالم تقريباً، فأصبحت التنمية هدف السياسة الأول ومؤشر نجاح أي حكومة، حتّى أصبحت هدفاً وطنياً أعلى والمسؤولية الأولى للسلطة السياسية، وثبتت عنها النصوص في القوانين صعوداً إلى الدساتير ووثائق الأمم المتحدة. فقد أصبحت التنمية هدفاً أعلى من غيره من الأهداف وواجباً رئيساً من واجبات الدولة التي كانت في السابق مقصورة على الأمن والعدالة. إن هذا الشعور شعور عام يشمل جميع بلدان العالم تقريباً وهو إن تفاوت فبالدرجة في أسلوب التعبير وليس في الجوهر.

وفي ما يتعلق بالمجتمع العربي فالنظرة الواقعية لأحوال الناس تؤشر بكثير من الأدلة على أن الفرد المواطن يعير مسألة تحسين وضعه المعيشي الأهمية الأولى وإن كانت له اهتمامات إضافية أخرى. فتحسين مستوى المعيشة وتحقيق مكاسب اقتصادية للفرد المواطن هو الطريق الصحيح والمضمون للتأثير في تفكيره وتوجيه سلوكه وبناء الثقة ورفع معنوياته وتعبئة جهوده لمشروع الوحدة. إن تحقيق مصلحة ملموسة مباشرة هو الأسلوب الذي لا يدانيه أسلوب آخر لتكوين المصداقية وتبديد الروح السلبية وميول اللامبالاة وضعف الاهتمام بالعمل العام. فمتى ما تحقق شيء من ذلك أصبح من الممكن التحضير للصعود إلى مستوى أعلى في سلم العمل لإنجاز المشروع.

لا بُدَّ لمشروع الوحدة العربية من طريق يوصل إليه. والطريق يعني في هذا الصدد القضية التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام العام والتي تحمل لجماهير الشعب رسالة واضحة مؤثرة في موقفهم. ويعني ذلك اختيار الحافز الأفضل من بين الحوافز الأخرى الذي يستطيع تحريك المشاعر ونقل الجماهير من حالة السكون إلى حالة الحركة والاهتمام. وفي عالم اليوم الذي شهد تطوراً مادياً كبيراً تحتل القضية الاقتصادية المكان الرئيس في الاهتمام العام. فتاريخياً كانت الدول الغربية المتقدمة تضع القضية الاقتصادية في مقدمة اهتماماتها. فكُلّ ظاهرة الاستعمار بقوالبها المختلفة المتراوحة من السيطرة المباشرة على البلدان الأخرى إلى الوسائل غير المباشرة المعتمدة على نشاط الشركات والامتيازات والتجارة يكمن في جذورها السعي للحصول على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية. وفي بلدان العالم الثالث بمختلف أطيافه تحتل القضية الاقتصادية مكان الصدارة في الاهتمام العام حتّى أصبحت قضية التنمية هي القضية الرئيس التي تتمحور حولها السياسة. وأصبحت التنمية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجمهور هدفاً رئيساً من أهداف الدولة.

وتكتسب القضية الاقتصادية أهمية خاصة في الوطن العربي بسبب تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة كما تدل عليه البيانات الإحصائية التي سبق ذكرها.

هناك عدة عوامل ترجح الطريق الاقتصادي كمدخل لمشروع الوحدة وإن كانت الطرق الأخرى واردة أيضاً. الطريق الاقتصادي ليس هو الوحيد ولكنه الأهم والمعول عليه كاتجاه عام ونقطة بداية وصفة مميزة. فالطريق الاقتصادي ينسجم مع اتجاه العصر الذي شهد زيادة متواصلة في الاهتمام بالتطور المادي، ويمثل ذلك الخطى الحثيثة والمهمة التي شهدها تقدم الحضارة، إذ كان تعريف الحضارة يعتمد

رئيسياً على التطور المادي ـ أي الاقتصادي والعمراني وما يقع في سياقه. فقصة التقدم البشري الذي نشهده الآن تتسم بشكل رئيس بالتقدم الاقتصادي، أي ارتفاع مستوى المعيشة وتحسين الرفاه الاجتماعي. وقد أصبح ذلك الهاجس المهم لدى الفرد المواطن في كُلّ مكان تقريباً وإن كان بدرجات متفاوتة.

ويلاحظ أيضاً أن النشاط الحالي بين الدول يتجه في جوهره نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية والرفاه كُلّ لدولته. وكان هذا التشخيص هو الذي دفع البلدان الأوروبية إلى اختيار الطريق الاقتصادي كمدخل للوحدة السياسية وليس العكس. فنشوء الاتحاد الأوروبي منذُ الأساس، ولا يزال كذلك، يرتكز على تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، الأمر الذي حرك الشعور العام وعبأ التأييد لحركة الوحدة التي كانت بدايتها اتحاد الحديد والفحم بين ست دول أوروبية في ١٩٥٠ والذي تطور حتّى أصبح الآن المجموعة الأوروبية المكونة من ٢٥ دولة متجهة نحو الاتحاد. وكان سبب هذا النجاح هو أن الخطوات التي اتبعت ولدت تحسناً ملموساً في الحالة الاقتصادية للجمهور، الأمر الذي حرك مشاعر التأييد لها.

ويكتسب الطريق الاقتصادي أهمية أخرى كونه عاملاً مركزياً في بناء القوة العسكرية والتقنية والعلمية الحاسمة في العلاقات الدولية الحالية بكل ما تعنيه وتؤدي إليه من الدفاع عن النفس وحماية الاستقلال وتأكيد الشخصيّة وتأمين المصالح في العلاقة مع الدول الأخرى.

ـ ٢ ـ

وليس أدل على أهمية القضية الاقتصادية في عالم اليوم من ظاهرة التكتلات الدولية التي عمت العالم ولا تزال في توسع مستمر. فلا يوجد بلد الآن غير منضم لتكتل اقتصادي معين أو ربما لأكثر من تكتل. فالبحث مستمر عن المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تنتج من التجمع مقارنة بالتفرق. فالمجموعة الأوروبية تقريباً قد توسعت حتّى شملت كُلّ بلدان القارة الأوروبية تقريباً. وهناك تجمعات اقتصادية في مختلف قارات العالم بلغت ٧١ تجمعاً ومنظمة. ويلاحظ أنّه حتّى الدول الكبرى المتطورة اقتصادياً لم تهمل هذا الجانب، فقد انضمت إلى تكتلات اقتصادية حسب مقتضيات مصالحها بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين.

ولنلق نظرة أوسع على موضوع التجمعات الاقتصادية الدولية: بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٢ تكونت في شرق وجنوب أفريقيا (٩) تجمعات. وبين عامي

١٩٥٩ و١٩٨٤ تكونت في وسط أفريقا (٥) تجمعات. وبين عامي ١٩٦٢ و١٩٩٤ تكونت في غرب أفريقيا الفرنكفونية (٥) تجمعات. وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ تكون في غرب أفريقيا الكلية تجمعان. وبين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٩ تكون في شمال أفريقيا تجمعان، وفي ١٩٩٨ تكون تجمّع مختلط واحد، فيكون المجموع (٢٤) تجمعاً، يضاف إلى ذلك (٦) تجمعات لوديان البحيرات والأنهار تكونت بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٧، فيكون المجموع الكلي (٣٠) تجمعاً[٢].

وفي آسيا أقيم في ١٩٥٧ تجمّع يضم دول حوض الميكونغ، وفي ١٩٥٧ أقامت سبع دول آسيوية اتفاقية بانكوك، ضمت بنغلادش وسريلانكا ولاوس وكوريا والهند والفيلبين وتايلند. وفي ١٩٦٦ انشأت المجموعة المجلس الآسيوي للتنمية الصناعية. وفي ١٩٦٣ أقيم اتحاد ماليزيا من ولايات متجاورة. ومنذُ ١٩٤٧ سعت جزر جنوب الباسفيكي المكونة من ٧٥٠٠ جزيرة إلى إنشاء تجمّع تدرج حتّى وصل في ١٩٩٧ إلى قيام جماعة الباسفيكي. وفي ١٩٦٥ بدأت أستراليا ونيوزيلندا بإقامة تجمّع يقترب كثيراً من الجماعة الأوروبية. وفي ١٩٨٠ بدأت منطقة جنوب وشرق آسيا والباسفيكي بإقامة مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي الذي وصل عدد أعضائه إلى (٢٣). وفي ١٩٨٩ قام تجمّع للتعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيكي ضم ١٢ دولة. وفي وسط وجنوب آسيا قام تعاون بين ثلاث دول منذُ ١٩٥٥، وفي ١٩٨٥ قامت منظمة التعاون الإقليمي بين إيران وتركيا وباكستان. وفي ١٩٦٧ نشأت منظمة آسيان في جنوب وشرق آسيا. وفي ١٩٤٨ نشأت منظمة الدول الأمريكية التي تضم ٣٥ عضواً. وسعت دول أمريكا الشمالية إلى التكامل الاقتصادي فعقدت اتفاقية للتجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة، وبعدها انضمت المكسيك وعقدت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وأقامت الأمريكات الثلاث منطقة تجارة حرة من خلال ٢٦ ترتيباً تجارياً ثنائياً وإقليمياً ضم ٣٤ دولة. وقام تعاون وتكامل في أمريكا اللاتينية بين المكسيك وعشر دول من أمريكا الجنوبية. وفي ١٩٦١ قامت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية من ١١ دولة. وفي ١٩٨٠ أنشئت منظمة بديلة هي رابطة تكامل أمريكا اللاتينية من الدول نفسها مع كوبا. كما قام نظام اقتصادي لأمريكا اللاتينية والكاريبي ضم ٢٨ دولة في ١٩٨٨. وإضافة إلى المنظمات الكلية قامت تجمعات

(٢) محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ٩٢ و٩٦.

جزئية في أمريكا اللاتينية كالجماعة الإندية من ست دول. وقام تعاون اقتصادي بين الأرجنتين والبرازيل في ١٩٨٩ وانشأت دول أمريكا الوسطى منظمة للتكامل الإقليمي بينها وسوقاً مشتركة في ١٩٥١ وأتبعته بإنشاء نظام لإطار جديد للتكامل الاقتصادي. وفي منطقة الكاريبي قامت في ١٩٦٥ منطقة التجارة الحرة الكاريبية من أربع دول، وفي ١٩٦٧ تمّ توسيع المنطقة التي انضمت إليها باقي الدول. ثُمّ تطورت الجماعة الكاريبية فأنشأت سوقاً مشتركة، وفي ١٩٦٦ قامت سوق تجارية رابعة بين دول الهند الغربية ثُمّ سوق مشتركة في ١٩٦٨.

وفي ١٩٩٢ تأسس المنتدى الكاريبي ثُمّ رابطة دول الكاريبي ثُمّ مبادرة حوض الكاريبي. وقام بين دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية مجلس المعونة المتبادلة (الكوميكون) في ١٩٤٩. وقد شهدت أوروبا الغربية اتجاهاً للتكامل والاندماج. ففي ١٩٤٨-١٩٤٩ ظهر حلف بروكسل الذي ضم فرنسا وبريطانيا ودول البينولكس الثلاث ومجلس أوروبا الذي انشأته عشر دول أوروبية ووصلت عضويته إلى ٤٥ دولة في ٢٠٠٤. ونشأت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي تضم ١٦ دولة في ١٩٤٨ وفي ١٩٥٠ أقيم اتحاد المدفوعات الأوروبي. ثُمّ قامت جماعة الفحم والحديد من ست دول في ١٩٥٠ وتتابعت معاهدة روما والمعاهدات المعدلة لها منذُ ١٩٥٧ فأنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي أنجزت في ما بعد مسوَّدة الدستور الأوروبي في ٢٠٠٣، فتطورت حركة الاندماج من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة إلى سوق موحدة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي تمهيداً لوحدة سياسية. ففي عام ٢٠٠٤ بلغ عدد الأعضاء ٢٥ دولة يبلغ عدد سكانها ٤٥٥ مليون نسمة بمساحة حوالى ٤ ملايين متر مربع، ثُمّ انضمت جزيرتا مالطة وقبرص وثماني دول شيوعية سابقة، وبذلك تَشَكَّل أكبر تجمّع تكاملي في العالم(٣).

ويتضح من هذا العرض أنّه لم تبق دولة في العالم إلا وهي عضو في تجمّع أوسع، وهناك عدد غير قليل من الدول انضمت إلى أكثر من منظمة كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. فما هو الدافع لهذه الحركة الهائلة التي تشكل واحداً من أهم التطورات الدولية في العصر الحديث؟ أليس هو نشدان القوة والخروج من حالة الضعف والتشرذم والتهميش إلى وضع أفضل قوة وأهمية وتأثيراً وقدرة أكبر لتحقيق منافع ما كانت لتحصل عليها في ظلّ وضع

(٣) للاطلاع التفصيلي على هذه المشاريع، انظر: المصدر نفسه، الأقسام ١ ـ ٣.

التشرذم؟ ويلاحظ وجود إصرار على الاهتمام بالتكامل والاندماج ـ إذ كلما اتضحت عيوب تنظيم معين جرت محاولة تعديله، فقد ألغيت تجمعات واستبدلت بأخرى أكثر حيوية. وكلما ظهرت عيوب في معاهدة جرى تعديلها لتلافي نقائصها. ويتضح ذلك بخاصة في حالة التجمعات الأفريقية. ولكن مهما كانت التعرجات بقي الاتجاه نحو الصعود مستمراً، فالبدايات الأولى للتجمعات الأفريقية تطورت إلى مشروع وحدة سياسية، واتفاقية الحديد والفحم في أوروبا وصلت بالتوسع الأفقي والعمودي إلى مشروع دستور أوروبي. الكُلّ يعمل من أجل زيادة قوته المادية والمعنوية عن طريق التكامل والاندماج والتوسع محاولاً تجاوز الحجم الصغير إلى الحجم الأكبر. الكُلّ في عالم اليوم يفتش عن فرص لزيادة قوته المادية والمعنوية، وحينما أتيحت له الفرصة دخل مجالها وحاول الاستفادة منها. فهل يعي أصحاب أصوات التجزئة ومنتقدو مشروع التوحيد ذلك؟ هل كُلّ العالم على خطأ وهم وحدهم على صواب؟ هل منافع التوحيد ومزاياه في بناء القوة المادية والمعنوية للأمة مسألة تحتاج إلى دليل؟ إنني أرى أن أصوات التجزئة لا تستند إلى الأدلة العقلانية بقدر ما تصدر عن وضع نفسي تكوّن بتأثير الإعاقة التي حصلت في التجربة السابقة، وعن تأثير المصالح الخاصة الضيقة التي وضعها أصحابها فوق المصلحة العامة. إنه الوضع النفسي الذي خلق الشعور بالإحباط والتعب ونشدان السهولة وقلة الصبر. إن تحقيق التقدم ليس أمراً سهلاً ولم يكن كذلك في أي وقت، والنضال عمل فيه الألم والمعاناة ويتطلب التضحية والمخاطرة.

ـ ٣ ـ

وفي نظري أن الوضع العربي الراهن يتطلب سلوك هذا الطريق لكُلّ هذه العوامل ولعوامل مضافة تتعلق بوضعه الخاص الآن. فالوضع العربي الحالي يتسم باتساع الفروق بين الأغنياء والفقراء في الداخل واتساع التباين في مستوى المعيشة والرفاه بينه وبين الدول المتقدمة وحتى المتوسطة التقدم، الأمر الذي يخلق الاضطراب الاجتماعي ويقوي دوافع الثورة وعدم الاستقرار. والوضع العربي الحالي وريث تراجعات وإحباط وهبوط في الروح المعنوية بسبب إعاقة مشروع الوحدة. ووضع نفسي كهذا يحتاج أكثر ما يحتاج إلى إحداث تغيير في تفكير الفرد المواطن يتحول به إلى وضع التفاؤل والثقة والحيوية والاهتمام بالشأن العام. ويحتاج ذلك أكثر ما يحتاج إلى توافر الدليل العملي الملموس، وليس غير التحسن في الوضع الاقتصادي ما يستطيع ذلك. الفرد المواطن

بحاجة إلى أن يرى بالملموس أن مشروع الوحدة يعود عليه شخصياً بمنفعة ويكسبه مزايا جديدة لم تكن متاحة من قبل. لذلك لا بُدَّ من مخاطبته بما هو ملموس مؤثر وتحسين حياته اليومية.

لقد طرح مشروع الوحدة العربية كمشروع سياسي اقترحته النخبة وهو موجه إلى مخاطبة النخبة. أما الجمهور فكان في الغالب مستمعاً يسمع به ولا يعرف عنه الكثير ولا يتوقع منه الكثير بصورة مباشرة. فقد كانت الحركة القومية حركة النخبة، أما الجمهور فكان مادة للتعبئة يُخاطب بالإعلام. مقابل ذلك إذا ما كان مشروع الوحدة يعني تحقيق خطوات ملموسة لتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتحول من مستمع إلى مشارك وينتقل من الدائرة الخارجية المحيطة إلى صميم العمل والاهتمام.

إن ذلك لا يعني أن الطريق الاقتصادي يمكن أن يأتي بإنجازات كبيرة في البداية، فالعملية تتطور بشكل حلزوني. المهم هو أن تكون هناك بداية تتحقق بها إنجازات متواضعة إلا أنها مباشرة وآنية تتحسن بها أحوال الفرد المواطن. وبمرور الوقت وبالتراكم لا بُدَّ أن تُحدث الأثر النفسي الإيجابي كما تُحدثُ قطرات الماء المستمرة أثراً في الأرض التي تسقط عليها.

إذا كانت الاستراتيجية التي نقترحها لمشروع الوحدة تتضمن اتباع طريق النضال الشعبي فإن ذلك يتطلب منطقياً إحداث تأثير في تلك الجماهير. والتأثير المطلوب لا يكون ـ في ظلّ الأوضاع الحالية ـ إلا عن طريق إحداث قناعة داخلية في الفرد بأن مشروع الوحدة هو مشروع التقدم ووسيلة الخروج من الوضع المتردي الحالي إلى حالة النهوض. ويحتاج ذلك إلى بناء الثقة ورفع الحالة النفسية للمواطن لتكوين القناعة بأن مشروع الوحدة هو مشروع العمل الجاد ومشروع النية الصادقة وطريق التقدم والنهوض. ولا يتحقق ذلك إلا عندما يرى بالملموس أن المزايا المستقبلية عليها شيء من الدليل الآن مهما كان صغيراً. إنه يريد أن يرى صورة المستقبل متمثلة جزئياً في الحاضر. ذلك هو طريق العمل الجدي والصدق في التوجه.

وللطريق الاقتصادي وجه آخر هو مخاطبة فئات اجتماعية مؤثرة في المجتمع وطبقات مهمة يحركها الدافع الاقتصادي أكثر من سواه. فالصناعيون والتجار والمنتجون الزراعيون وأصحاب الحرف والعمال العاطلون عن العمل وعموم الطبقة الوسطى يهمهم اندماج الاقتصاد العربي وتوسع السوق وحرية التجارة والاستثمار والتنقل والعمل ومزاولة المهنة في نطاق عربي، فذلك يتفق مع

مصالحهم ويخلق لهم مزايا ومنافع اقتصادية بينةً مقارنة بوضع التجزئة بقيوده القانونية والإدارية. إن جميع هذه الفئات يمكن تعبئتها في اتجاه التوحيد وتحريك تعاطفها مع مشروع الوحدة إذا كان طريق الوحدة اقتصادياً أكثر منه سياسياً. فالسياسة أصبحت في الوضع الدولي الحالي أداة للاقتصاد وليس العكس. فالطريق الاقتصادي هو المعول عليه لتحقيق الأهداف السياسية، لأنه هو وسيلة القوة العسكرية والتقنية والعلمية، والقوة كما هو معروف العمود الفقري للسياسة. كانت كذلك ولا تزال بالرغم مما سوى ذلك من الادعاءات[٤].

ثامناً: الوحـدة الاتحاديـة

ـ ١ ـ

للوطن العربي مساحة واسعة كما هو معروف، وفيه ثروات متباينة من حيثُ الكم والموقع الجغرافي، وأوجه التباين الجغرافية والمناخية فيه بائنة أيضاً. وقوامه الآن عدد من الدول (٢٢) لها كيانات سياسية ذات طابع دولي وقانوني، ومرت بمراحل من التطور في التنمية الاقتصادية والبشرية والبناء القانوني والتركيب المؤسسي للدولة ونظام الحكم. إن التباين في الأوضاع المحلية في هذه المساحة الواسعة يتطلب نظاماً يستوعبها، بتحقيق هدفين في آن واحد هما: هدف الوحدة القومية، وهدف المحافظة على التباين وتوظيفه في خدمة قوة الكيان القومي ومصلحة المواطنين. فالتباين القطري ونشوء مصالح للفئات الحاكمة والمتنفذة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يتطلب ابتداع تركيب معين للدولة يلائم هذه الظروف ويجعلها تعمل بسلاسة لخدمة الصالح العام. وفكرة النظام الاتحادي تقوم على أساس تصنيف السلطة وتوزيعها بين الجهات المتعددة في الدولة.

هناك السلطة المحلية وهناك السلطة القطرية وهناك السلطة الإقليمية وهناك السلطة القومية. فالسلطة القومية تختص بالأمور التي تحفظ وحدة الدولة واستقلالها وتمنحها القوة والتقدم، والسلطة القطرية تختص بالحياة اليومية للقطر وتقتسم تلك السلطة أو السلطات مع السلطة المحلية التي تهتم بما هو دون ذلك

---

(٤) ولمعرفة أكثر تفصيلاً عن نشوء الاتحاد الأوروبي والاستراتيجية التي اتبعها ابتداء من العمل الاقتصادي كنقطة بداية للوحدة الاقتصادية صعوداً متدرّجاً نحو الاتحاد السياسي يمكن مراجعة: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ٢٠٠٤، القسم ٥، ص ٥٥١ ـ ٥٩٥.

من الشؤون المحلية. وبذلك يتم تقريب المواطن من الدولة في شؤون حياته اليومية وتسهل مساهمته في تصريفها. تاريخياً جاءت فكرة النظام الاتحادي كحل ابتدعه العقل البشري لمواجهة هذه الحالة، فكانت الأمثلة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودول عديدة أخرى. ويقوم الآن شبه كبير بين حالة تلك البلدان وحالة الوطن العربي بوضعه الراهن، وهو وضع السعة والتباين ووجود المصالح المحلية والخاصة وما دون المصحلة القومية، لذلك، فإن النظام الاتحادي يبدو أنّه الحلّ الملائم لمشروع الوحدة. في ظله يمكن تحقيق فوائد السعة والتكامل والعدالة والقوة والاستقرار والأمن من دون أن يصطدم بمسننات التباين والمصالح المحلية والعوامل الذاتية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى عنصر جوهري في بناء النظام الاتحادي واستقراره، هو عنصر القانون. فالقانون هو الذي يحكم العلاقات ويوزع السلطات ويبت في الخلافات من خلال قضاء متكامل مستقل. وعلى رأس البناء القانوني قانون أساس هو الدستور. ففي ظلّ نظام اتحادي تبقى مسألة التعامل مع الأوضاع القطرية من مختلف الوجوه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى حدّ بعيد بيد حكومة الإقليم، ويبقى الجهاز الإدراي والحالة الثقافية ومصالح النخب الاقتصادية والمالية والثقافية في أساسياتها محفوظة. فمجمل الأوضاع المحلية ومصالح الأشخاص ذوي العلاقات يمكن أن تبقى من دون تغير جوهري.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن النظام الاتحادي بمحافظته على الأوضاع المناطقية والمحلية، وعلى مبدأ تقاسم السلطة، لا يتناقض مع مبدأ الوحدة القومية، لأنه ليس درجة أدنى من الوحدة المركزية. إن قوة الوحدة ورسوخ قواعدها يعتمد على قوة الدولة وتقدمها وازدهارها، وذلك هدف يخدم نظام الملاءمة بين مزايا المركزية ومزايا اللامركزية. المركزية وحدها تؤدي إلى البيروقراطية، وابتعاد المواطن عن المركز، وضعف الصلة بالأطراف، والبطء في معالجة الشؤون المحلية، والاصطدام بمصالح الفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة ويعرقل عجلة التقدم فيها، وبذلك يؤدي إلى إضعاف مشروع الوحدة. أما النظام الاتحادي فإنه يقوم على الجمع بين التوحيد والتعدد، بين القومي والقطري والمحلي، بين المركزي واللامركزي، وبذلك يحقق للدولة القومية القوة والتقدم ويرسخ نظامها، ويتيح المجال للاستفادة من مزايا التكامل والمنافسة.

وفي هذا المجال يجب الاستفادة من تجارب الآخرين عن طريق المعرفة

الموضوعية وجمع الحقائق والبيانات والمعلومات عن كيفية التعامل معها. في التاريخ السياسي لهذا النظام تفاصيل معلوماتية واسعة عن مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية لا غنى عنها لبناء نظام اتحادي عربي ملائم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الاتحادي المقترح يقوم على أساس الاختيار الطوعي من قبل الكيانات السياسية الموجودة حالياً معبراً عنه بوسائل التعبير المعروفة كالاستفتاء والتصويت واتخاذ القرارات القانونية من قبل المؤسسات الدستورية الشرعية. وبعبارة أخرى أن تكون عملية قيام الاتحاد اختيارية حرة تجري ضمن القوانين السائدة في الكيان السياسي المنضم للاتحاد.

كما يجدر التنويه إلى أن الاتحاد الذي يضم الأقطار يمكن أن يضم أيضاً المنظمات الإقليمية الموجودة والمحافظة على أوضاعها مع تكييفها لتتلاءم مع الوضع الجديد. كما إن الوحدات السياسية التي يتكون منها الاتحاد قد لا تقتصر على الدول القطرية بل قد تنشأ ضرورة لتكوين وحدات جديدة بين قطرين أو عدة أقطار أو بين أجزاء من عدد من الأقطار المتجاورة وحسب مقتضيات المصلحة العامة وبما يعود بالنفع على الأقطار المعنية وعلى الدولة الاتحادية.

الوحدة الاتحادية يجب أن تحافظ على خصوصيات الأقطار والمنظمات الإقليمية الداخلة فيها. فكما إن للقطر الداخل في الوحدة خصوصيات يجب المحافظة عليها كذلك يمكن المحافظة على خصوصيات المنظمات الإقليمية السابقة لقيام دولة الاتحاد. وكما يكون للقطر تنظيمه الحكومي كذلك يمكن أن يكون للمنظمة الإقليمية تنظيمها الإقليمي الموجود قبل قيام الاتحاد مع تكييف تلك التنظيمات لمتطلبات الوضع الاتحادي الجديد. وبذلك يمكن أن تكون للدولة الاتحادية هياكل تنظيمية متعددة على مستوى المحافظات ومستوى الحكم الذاتي ومستوى القطر ومستوى الإقليم الذي يضم عدداً من الأقطار وصولاً إلى تنظيم الحكومة الاتحادية.

ويتم كل ذلك على أساس اتفاق الأقطار والتجمعات الإقليمية معبراً عنه بدستور مكتوب يحدد صلاحيات جميع الأطراف ويحافظ على الأوضاع المتعلقة بالأقليات بصورة متوازنة على أساس مبدأ التعددية والمحافظة على المكتسبات الإقليمية والقطرية والمحلية والمناطقية إلى جانب مبدأ وحدة الدولة في كيان قومي واحد.

وضمن قضية اللامركزية للملاءمة بين وحدة الدولة والتعددية في الظروف القطرية يبرز موضوع الأقليات في مختلف أصنافها الدينيّة والعرقية، وهو موضوع لا بُدَّ من مناقشته الآن بسبب الوضع الذي يظهر فيه في الظروف الراهنة. إن موضوع الأقليات لم يطرأ عليه شيء جديد، فهو كما كان من حيثُ الجوهر والعوامل الموضوعية التي يقوم عليها إلا أنّه يظهر الآن بصورة مسيسة مغايرة لما كان عليه في الماضي. وتسييس الموضوع يرجع إلى عاملين: خارجي وداخلي. الخارجي يتعلق باستخدامه أداة ضغط وتدخل من قبل القوى الأجنبية ذات المصالح والساعية لمد نفوذها سواء أكانت بعيدة أم مجاورة. أما العامل الداخلي فهو ضعف الوضع الداخلي بسبب غياب الكيان القومي الموحد، الأمر الذي شجع السياسيين الطامعين في النفوذ والسلطة من وسط الأقليات على النشاط والظهور على الساحة. وبطبيعة الأمور وكما هو متوقع وجدت القوى الأجنبية والفئة السياسية في وسط الأقليات مصلحة في العمل المشترك، كلٌّ لمصلحته الخاصة.

إن قضية الأقليات في الوطن العربي لا تختلف بشيء عن وضع الأقليات في جميع بلدان العالم، وليس فيها ما هو مغاير عما هو موجود في كُلّ البلدان الأخرى إذ يندر أن يوجد بلد في العالم خالياً من الأقليات بدرجة أو بأخرى. والوطن العربي ليس أشدّ تلك الحالات، بل هناك بلدان تعرف هذا الوضع بأوسع مما هو موجود في الوطن العربي. أما كون وضع الأقليات ساخناً في بلد وغير ساخن في بلد آخر فتعود عوامل ذلك ليس لسبب موضوعي يتعلق بوجود أقليات بل لحالة العلاقة مع القوى الخارجية وللوضع الداخلي في البلد المعني.

الخطأ الكبير الذي ينطوي عليه ما يتحدث به البعض عن موضوع الحقوق القومية المتساوية وحق تقرير المصير والمبادئ الإنسانية إلخ هو في أنّه يخلط بين قضيتين: قضية المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وسيادة القانون والعدالة في التعامل وهي قضية مدنية إنسانية، وبين الموضوع القومي وهو الكيان القومي المستقل. القضية المدنية مشروعة، فالعدل أساس الدولة الحديثة، والدولة تكونت في الأساس على أساس عقد اجتماعي لتأسيس سلطة لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد التي ولدت معهم في الحالة الطبيعية قبل نشوء الدولة. فالدولة مؤسسة أقامها الأفراد المتعاقدون لحماية تلك الحقوق ومن أهمها العدالة، وعندما تُخِلّ الدولة بذلك الواجب يحقّ للأفراد المتعاقدين تغييرها بكل وسيلة.

إذن، فتحقيق العدالة واجب على الدولة وهو أساس شرعيتها. فالدولة مسؤولة عن تحقيق المساواة بين المواطنين سواءٌ أكانوا أكثرية أم أقلية، إذ لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها بغض النظر عن أي اعتبار آخر. لذلك وبناء على هذا الأساس القانوني والمبدئي، فالدولة القومية لا يمكن إلا أن تقوم على العدالة والمساواة بين مواطنيها مهما كان انتماؤهم الديني أو العرقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وكُلّ خلل في تأدية هذا الواجب يجعل السلطة منزوعة الشرعيّة ويصبح من حقّ المواطنين تغييرها. وعلى هذا الأساس وعلى الأساس الإداري والسياسي الذي يقوم عليه النظام الاتحادي، أي توزيع الصلاحيات وتقاسم السلطة وتعددية الاختصاص، يصبح من البديهي أن تتمتع كُلّ أقلية بحقوقها القانونية في المساواة والعدالة بما في ذلك المحافظة على خصوصياتها الثقافية وعاداتها الاجتماعية تماماً كما هو الحال في المحافظة على خصوصيات الأقاليم.

وعندما تُخِلّ الدولة بواجب العدالة والمساواة وتطبيق القانون ومراعاة التعددية يصبح من الشرعي للأقلية المعنية التي تتأثر بذلك أن تعمل على إصلاح الخلل، وهو الحقّ نفسه الذي تتمتع به جميع شرائح المجتمع سواء أكانت أقلية أم أكثرية. وفي ظلّ دولة يحكمها القانون لا بُدَّ أن تجري عملية التقديم ضمن القانون، وهو عمل داخلي وقضية بين الدولة ومواطنيها. فهي قضية إصلاحية داخلية تتعلق بنظام الحكم. وهي عملية مستمرة كانت موجودة وستبقى موجودة، ولا يخلو منها أي بلد في العالم، وهي ما يطلق عليها حركة التقدم والإصلاح الاجتماعي التي تحقق الدولة من خلالها خطوات متقدمة في سلم الرقي. هذا هو مجمل قضية الأقليات من حيثُ الجوهر.

ـ ٣ ـ

أما الموضوع الآخر الذي يختلط مع هذه القضية فيدور حول قضية أخرى لا علاقة لها بذلك وهي القضية القومية. الموضوع القومي موضوع مختلف عن ذلك، فوجود الأقلية في بلد ما لا يرتب على الدولة موضوعاً قومياً، فالأقليات موجودة في جميع بلدان العالم ولم تخلُ منها أي حقبة في التاريخ. صحيح أن حدود الدول تقوم عموماً على أساس قومي، ولكن تلك الحدود ليست مرسومة على أساس أنها تدور على محيط جميع قوميات العالم. وعالم اليوم إذا ما أريد إعادة رسم الحدود فيه على أساس حدود جميع القوميات، فالله يعلم كيف سيكون ذلك العالم.

إنه سيكون عالم الفوضى ولن يستطيع العقل أن يتصور كيف ستكون الحدود فيه، إذ سيكون عالماً عجيباً خارج التصور ويسوده الاضطراب ويعود القهقرى إلى عصور التخلف. إن المسألة القانونية ـ الأخلاقية المتعلقة بالحديث عن حقّ تقرير المصير والمساواة بين الأمم لا مكان لها في هذا الصدد، فهي ليست قانوناً رياضياً صامتاً أعمى يصلح لكُلّ شيء ولكل حالة.

ونعود إلى مسألة واقعية تتعلق بحدود الدول في العصر الحديث. إن حدود الدول الحالية قد تكونت بفعل عوامل متعددة وخلال مراحل زمنية متفاوتة، وبمرور الوقت وتقادم الأجيال اكتسبت هذه الحدود حالة واقعية راهنة نالت القبول وحصل عليها الاتفاق القانوني أحياناً والضمني أحياناً أخرى. ولم تتحدد تلك الحدود على أساس حدود كُلّ أقلية في العالم. ولو أن الأمر قد حدث كذلك لكانت خريطة العالم غير الخريطة التي نعرفها الآن، فلا أحد يستطيع أن يتصور عدد الدول التي ستنشأ عن ذلك ولا أن يتصور مواقعها وأوضاعها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. إن تطبيق مبدأ حقّ تقرير المصير على أساس كُلّ أقلية موجودة في العالم، وإعادة تشكيل العالم على هذا الأساس سيكون أمراً غير عقلاني ولا يؤدي إلا إلى الفوضى.

أما لماذا يجري سحب موضوع العدالة المدنية إلى موضوع القضية القومية، فمسألة سياسية تستخدمها القوى الأجنبية لزعزعة الاستقرار الداخلي والضغط على أنظمة الدول الأخرى لتحقيق أهداف سياسية بالتعاون مع السياسيين المحليين من وسط الأقليات الطامعين في النفوذ السياسي والوصول إلى السلطة. والذي يرصد تموجات ظهور هذه القضية في العالم صعوداً وهبوطاً يستطيع أن يشخص الدافع السياسي والاختراق الخارجي فيها. فقد أصبحت هذه القضية اليد الخفية الممتدة من خارج الحدود للضغط على البلدان التي لا تنسجم مع سياسات الدول صاحبة المصالح الاستعمارية. فهذه اليد التي تتحرك في حالات وليس في حالات أخرى لها الظروف نفسها وتمتد في فترة وتنسحب في أخرى. وتقوم اليد الخفية بالتنظير القانوني والإنساني لقضية هذه الأقلية أو تلك بواسطة أجهزتها الثقافية والإعلامية. وفي أحيان أخرى تذهب اليد الخفية إلى أبعد من ذلك فتقدّم الدعم المالي والاستخباراتي والعسكري. إن المغالطة التي تنطوي عليها هذه القضية تكمن في تحويل قضية مدنية داخلية إلى قضية نزاع قومي مع الدولة يتناول وحدة الوطن.

وليس من الصعب ملاحظة الغرض المسبق لهذه الدعوى التي تحركها وتغذيها

القوى الخارجية، فالدول التي تمارس هذه اللعبة في بلدان العالم الثالث، ومنها الوطن العربي لا تطبق ما تتحدث عنه على أوضاعها هي، إذ لا يخلو أيٌّ منها من وجود الأقليات الساكنة منها والمتحركة. فالمبادئ القانونية والإنسانية التي تخاطب بها البلدان الأخرى لا يجري العمل بها في حالتها. والأمثلة على هذه الازدواجية عديدة. ولا غرابة، فموقف الكيل بأكثر من مكيال أصبح معروفاً وشائعاً في السياسة التي تمارسها الدول الاستعمارية.

بقي أن نشير إلى أن النخب السياسية والثقافية في الأقليات التي تدخل هذا المعترك تتحمل جزءاً من المسؤولية في النتائج السلبية التي تتمخض عنها. إن طرح المسألة بالشكل المنحرف الذي ذكرناه يؤدي من دون شكّ إلى نتائج سلبية، فهو مصدر لعدم الاستقرار، وثغرة تهدر فيها الموارد العامة البشرية والمادية ما يؤدي إلى إعاقة عملية التقدم والنهوض الاجتماعي. ومن المنتظر أن تكون النتائج السلبية عامة يتأثر فيها الجميع، بما فيهم مجتمع الأقلية ذات العلاقة. فالنخب المسيسة في الأقلية التي تدخل في هذه اللعبة تقوم بذلك على أساس مقايضة خاصة وليس لتحقيق مصلحة عامة، مقايضة للتعاون مع النفوذ الخارجي مقابل النفوذ السياسي والوصول إلى السلطة. وهي وإن كانت في السابق تشارك في اللعبة الأجنبية بصورة خفية، فهي مؤخراً قد خرجت إلى العلن مبررة ذلك بالحصافة السياسية. إن النهوض والتقدم والرفاه الاقتصادي والحرية والسلام لا تتحقق إلا بالوحدة وقوة الوطن والدولة، سواءٌ للأكثرية أو للأقلية. إنه وهم وخداع للنفس أن يتصور البعض أن الانقسام والتفرقة والضعف والتدخل الخارجي يمكن أن يجلب خيراً لأحد في الأمد الطويل سواء أكان هذا الأحد من الأقلية أم من الأكثرية. فكما إن الخير يصل إلى الجميع كذلك الشرّ يصل إلى الجميع.

إن مسألة تحويل قضية المساواة في المواطنة وسيادة القانون وتوزيع السلطات والتعددية إلى قضية قومية تمس وحدة الوطن وكيان الدولة مغالطة ليس لها مبرر أخلاقي ولا قانوني، ولا يمكن أن تعود على أحد بالمنفعة. إنها نوع من إيذاء النفس وإلحاق الضرر بالوطن وبجماهير الشعب. فبعض الأفراد من النخب قد يتحدث عن المبادئ القانونية والإنسانية بما يعني التسليم بتفكيك الوطن وتعريض وحدة البلاد للخطر. ويدل ذلك إما عن ضعف الشعور بالمسؤولية أو السذاجة.

القسـم الثالـث

أولاً: مـا العمـل؟ النضـال الشعبي

مما لا شكّ فيه أن موضوع «ما العمل؟» يحتل مكان الصدارة الآن في بحث قضية الوحدة العربية. فالعمل أبلغ من الكلمات بداهة. ويكتسب العمل الآن أهمية خاصة بعد التطورات التي حدثت في الوضع العربي. وبالرغم من ظهور أصوات غير متفائلة وظهور صعوبات تجابه هذا المشروع إلا أن موضوع الوحدة بقي هو المحور الرئيس في الحياة السياسية العربية والهاجس الذي لم يفارق رغبات الجمهور واتجاهات الضمير العام. وإن كان قد حدث شيء فهو ظهور بعض الصعوبات ومعها الحاجة إلى إعادة النظر في التفكير العام وفي ضرورة ما يمكن أن ندعوه تجديد التفكير. والمقصود بالتجديد هو الجهد الفكري الذي يقيِّم وينقد ويهذب ويبتدع، فيحصل النمو في التفكير الذي من خلاله يستطيع المجتمع أن يحقق التقدم.

خلال الفترة الماضية اتُّبِعَتْ أساليبُ وطرقٌ عديدةٌ لتحقيق الوحدة العربية، ولكن المشروع لم يحقق التقدم المطلوب، الأمر الذي يتطلب جهداً لتجديد التفكير. وإن كان لنا أن نحدد أهم الأساليب التي اتُّبِعَتْ لتحقيق الوحدة، نجدها عموماً تدور حول مسألة وصول الحزب الوحدوي إلى السلطة واستخدامه أداة للتوحيد. وهناك طريق القوة الذي مارسه عسكريون عرب ذوو اتجاهات وحدوية كانوا يرون أن القوة هي الوسيلة الناجعة. وكان هناك العمل من خلال المؤسسات العربية وبخاصة جامعة الدول العربية الذي اتسم بفكرة الخطوات والتدرج. ثُمّ هناك الجهد الثقافي المتجه نحو التوعية وتكوين رأي عام في اتجاه التوحيد. وبالطبع كان هناك تشابك وتفرعات ومزاوجة، ولكن على العموم تلك هي سمات الأساليب الرئيسة التي استخدمت.

جميع تلك الأساليب كانت لا تخلو من الحديث عن جعل الشعب المصدرَ الرئيس للعمل السياسي وأنه موضوع التقدم. ولكن كان هناك فاصل بين الحديث

وما يحدث في الواقع. فمشروع الوحدة كان دوماً ينظر إليه على أنّه مشروع الأقلية، ومهمة النخبة سواءٌ أكانت النخبة عسكرية أم ثقافية أم سياسية. فالأقلية كانت تتحدث باسم الأكثرية والنخبة كانت تحل محل الجمهور، الأمر الذي جعل المشروع إلى حدّ ما مشروعاً خاصاً بدلاً من أن يكون مشروعاً عاماً. والمقصود بالمشروع الخاص هو أنّه مشروع اتجاه سياسي معين، أو أيديولوجية فكرية معينة بدلاً من أن يكون عاماً يخص الأكثرية ويتجاوز الفواصل والحدود بين الاتجاهات والأيديولوجيات، مع أنّه كمشروع لإعادة تنظيم الحياة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يحقق مصلحة واضحة يستفيد منها الجميع.

جميع الكتابات المتعلقة بمشروع الوحدة تذكر الشعب والجمهور وتؤكد أهمية نضال الشعب ومساهمة الجمهور، ولكن الفحص الدقيق لحقيقة ما حدث وتقييم تفاصيل العمل يدلل على أن مفهوم الشعب لم يكن واضحاً. لذلك فنقطة البداية في تجديد الفكر تتعلق بمسألة النضال الشعبي. النضال الشعبي هو الاتجاه إلى الشعب بمفهوم محدد واعتماده وسيلة لتحقيق مشروع الوحدة. فالشعب ليس النخبة كما إنّه ليس المجموع الإحصائي العددي للسكان. والنضال ليس هو العمل النضالي نيابة عن الجمهور، كما إنّه ليس النمط المحدد الواحد للعمل. النضال الشعبي ليس هو التعبئة عن طريق الجاذبية الشخصيّة، أو المال، أو التضليل الإعلامي، أو العصبيات غير الوطنية، والعادات القديمة الموروثة. النضال الشعبي لا بُدَّ أن تكون له نقطة بداية في التفكير والثقافة هي الشعور بالانتماء القومي. ونقطة البداية هذه لا بُدَّ أن تكون مؤثرة في السلوك ومحفزة للعمل. فالجمهور يجب أن يكون مدركاً أهمية مشروع الوحدة، وأن يساهم في العمل من أجل تحقيقه. ويعني ذلك عملياً الاتجاه نحو الجمهور والتعامل معه. والتعامل يعني الاتصال والتفاعل الفعال، أي التفاعل الذي له تأثير متبادل يؤثر ويتأثر وليس التأثير الأحادي الجانب الذي يحدث بين جهة فاعلة وجهة متأثرة منفعلة. ويقود ذلك إلى فهم محدد للقيادة.

إذن هناك النضال الشعبي كطريق لتحقيق المشروع مقابل الأساليب التي اتبعت لحدّ الآن. ولكن القول بذلك يحتاج إلى مزيد من الإيضاح. فالحياة معقدة ومتشابكة والمجتمع كلٌ مترابط تتعدد أوجه الحياة فيه وتتداخل وتتبادل التأثير، الأمر الذي يجعل مسألة استخلاص قوانين رياضية ثابتة مهمةً صعبةً أو غير ممكنة في كثير من الأحيان. وبعكس الحال في مجال العلوم الطبيعية حيثُ هناك درجة أعلى من الوضوح والتفاعل، الأمر الذي يجعل مسألة استنباط قوانين محددة ثابتة أكثرَ سهولة. وذلك فرق مهم بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية إن صحت

كلمة علوم. فما هو موجود من قوانين في مجال العلوم الطبيعية تقابله اتجاهات عامة في المجال الاجتماعي. فالمجتمع لا يعالج حسب قوانين محددة كما هو الحال في العلوم الطبيعية. فسمة المجتمع هي التشابك والتقابل والتأثير المتبادل والتعدد.

من كُلّ ذلك نخلص إلى القول إن الأساليب التي اتبعت لتحقيق مشروع الوحدة لم تكن خطأً لو كان النظر إليها على أساس حقيقة المجتمع وليس كما يرغب الأشخاص أن يتصوروا تلك الحقيقة. إن القصور المهم الذي تعانيه حركة التقدم العربية هو أنّه لم يجر حتّى الآن تحليل دقيق للواقع العربي بصورة علمية شاملة. فالواقع العربي لم يجر تحليله من قبل الحركات التي تصدت للتغيير، وإن كان هناك تحليل فهو في الغالب يميل إلى محاولة العثور على قوانين ثابتة من نوع قوانين العلوم الطبيعية، أو محاكاة تجارب الآخرين وأيديولوجياتهم، وفي بعض الأحيان التأثر بإغراء السهولة والأمد القصير. الواقع ليس كما نراه بالملاحظة اليومية، وهو ليس تكراراً لما هو موجود في بلدان أخرى، وما هو ظاهر للعيان منه ليس تكراراً لما هو موجود في بلدان أخرى، فالعوامل متداخلة والتأثير بينها متقابل، والجزء الغاطس لا يقل عن الجزء الظاهر إن لم يزد عليه. الماضي متداخل مع الحاضر ومؤثر فيه والتغيير يتطلب تغيير عادات التفكير والسلوك، والاستنتاج فيه أقرب إلى الترجيح منه إلى القطع. لذلك فالاقتراب من الفهم يتطلب دراساتٍ واسعةً للحاضر وللتاريخ. إن ضعف (أو حتّى غياب) تحليل الواقع قد أدّى إلى الوقوع تحت تأثير عوامل التبسيط وإغراء الأمد القصير ناهيك بالدوافع الذاتية.

فالعمل الحزبي قد وقع في خطأ الاتجاه إلى تغيير السلطة بدلاً من تغيير المجتمع. وقاد ذلك إلى استراتيجية تقوم على أساس الوصول إلى الحكم واستخدامه وسيلة لتحقيق الوحدة. وفئة العسكريين القوميين توهمت أن القوة وحدها تستطيع أن تحقق الهدف. والنخبة المثقفة التي شخَّصت بحقّ أن تغيير الأفكار هو الأمر المهم لم تعتبره مجرد نقطة بداية. فالنخبة مهما تغيرت أفكارها في اتجاه الوحدة لا تستطيع من دون الجمهور الواسع أن تحدث التغيير المطلوب. والناشطون في العمل السياسي تَوَجَّه اهتمامهم في الدرجة الأولى إلى قمة الدولة، أي السلطة، دونما اهتمام متوازن بالمجتمع بطبقاته وشرائحه المختلفة. كما إنهم في الغالب اعتبروا رأي الأقلية المتحركة ذات الصوت المسموع هي الرأي العام بدلاً من جماهير الشعب الواسعة التي لا تصل إليها يومياً.

وبعبارة موجزة، أدّى تغليب الأمد القصير على الأمد الطويل والاهتمام بالسلطة بدلاً من المجتمع واعتبار الأقلية بمثابة الأكثرية، إلى اعتماد أساليب

وخطط عمل قاصرة أدت إلى ما أدت إليه. وعلة ذلك كانت هي الثقافة المجردة الشائعة في وسط النخبة المثقفة عموماً، وهي ثقافة التنظير القائم على المنطق بمعزل عن حقيقة الواقع. وقد أدّى ذلك إلى العزلة عن المجتمع وإن كثر الكلام باسمه حتّى وصل الأمر عملياً إلى أن أصبح العمل السياسي يدور في حدود النخبة تقريباً. فالنخبة تنظر وتحلل وتحدد الأهداف وتختار الوسائل في حدود ما تسمح به الثقافة المجردة نيابة عن جماهير الشعب الواسعة التي تضم الملايين من مختلف الأطياف والطبقات والفئات الاجتماعية. فالجماهير تؤيد وتحتفل وترجّع صدى نشاط النخبة، ولكنها لا تفعل بذاتها، فالقضية ليست بيدها، والكلمة الأخيرة لا تصدر منها، والحكم في أوقات الأزمات لا يرجع لها، بل هناك الأقلية التي تنوب عن الأكثرية في الأمور المهمة وتتكلم باسمها وتتصرف نيابة عنها. فأحكامها على المجتمع في الغالب تصورات، وتحليلها في الغالب يجري عن بعد. وهكذا حصل الانفصام الذي قليلاً ما يُشَخَّص والذي أدّى إلى ظهور فجوة بين العمل السياسي والنضال الشعبي.

لو كان العمل السياسي منطلقاً من قاعدة التحليل الدقيق للمجتمع العربي، كما هو بماضيه وحاضره، لظهر بأن الوضع على درجة أكبر من التعقيد، وأنه يتحرك بفعل عوامل ليس من السهولة تبسيطها، وأن عملية التغيير لا تتم عن طريق مقولات موجزة محددة تختصر الحقيقة، وأن العوامل المؤثرة فيه متعددة ومتشابكة، فلا القوة وحدها، ولا الثقافة المجردة، ولا المصالح المباشرة، ولا التأثير الإعلامي وحده يستطيع أن يحرك المجتمع ويدفعه إلى إحداث تغيير إصلاحي جوهري، بل جميع هذه العوامل وغيرها، مما يمكن أن يرشح من التحليل الدقيق للواقع، فهي تعمل بتفاعل معقد للتأثير في وضع المجتمع.

لذلك فالرأي العام ليس هو الرأي المتداول في وسط النخبة، وحركة النخبة لا يمكن أن تعوض عن حركة جماهير الشعب. فالعمل السياسي بحدوده الحالية والفهم السائد له يجب أن يحلّ محلّه مفهوم النضال الشعبي. وتعبير الشعب المُتَصَوَّر عن النخبة يجب أن يحلّ محلّه تعبير الجماهير الواسعة التي تشمل الأكثرية الكبيرة (على الأقل). ويتضح أثر هذا التصور في تقييم الأساليب وخطط العمل من أجل التقدم. يلاحظ أنّه كلما اعتُمِدَ عاملٌ واحدٌ كأساس ولم يحقق النجاح المطلوب جرى التخلي عنه واعتباره خطأً من حيثُ المبدأ، وتم اعتماد عامل آخر، وإذا ما تعثر اتجه التقييم إلى اعتباره المسؤول الأساس، والدعوة لبديل آخر وهكذا. كُلّ ذلك يجري في حدود النخبة، وبحدود مفاهيم الثقافة المجردة بعيداً عن جماهير الشعب وعن تحليل الواقع.

إن اعتماد النضال الشعبي والانطلاق من تحليل الواقع يعني التعقيد والتعددية واعتماد الإبداع والمرونة وتغيير الخطط، كما إنّه يتطلب العمل مع الجماهير الواسعة ومخاطبة الجميع بدلاً من التبسيط والأحادية والشعارات الجاهزة والمخاطبة عن بعد والعزلة عن المجتمع. وليس المقصود هنا أن تعابير النضال الشعبي والجماهير الواسعة لم تكن مستعملة ومتداولة بل هي كانت كذلك، ولكنها كانت تعني واقعياً النخبة، والنضال كان يعني الوصول إلى الحكم.

النضال الشعبي له هدف هو التأثير في سلوك وتفكير الأفراد الذين تتكون من مجموعهم (أو أغلبيتهم) الجماهير. وعملية تغيير تفكير وسلوك الفرد تتطلب حصول القناعة وتكوين الثقة بالمبادئ الجديدة. وتدل التجارب البشرية أن ذلك ينتج عن تمثل تلك المبادئ في تفكير وسلوك النخبة التي تقود وإشعاعها على من حولها والمثابرة والنفس الطويل وهي صفات الدعاة أصحاب الرسالة الذين يراهم ويسمعهم ويتعامل معهم الجمهور يومياً في جميع مجالات المجتمع. الشعب لا يؤمن بمبدأ جديد لمجرد كونه صحيحاً منطقياً بل إذا ما تجسد عملياً في الأشخاص الدعاة لذلك المبدأ، فالسر ليس في المنطقي المجرد بل في العملي الملموس.

ثانياً: الطليعة النواة

ـ ١ ـ

مشروع الوحدة العربية يشمل جميع أقطار الوطن العربي، ولكن ذلك لا يعني أن الجميع يستطيع أن يتحمل المسؤولية بالتساوي عن تحقيقه. كما لا يمكن أن يكون الجميع متساوين في القدرة، أو الاندفاع لإنجازه. كان هناك حديث عن موضوع القطر ـ القاعدة وهو في الأغلب مستوحى من تجارب التوحيد المعروفة في أوروبا (ألمانيا وإيطاليا) كما إن قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد أضافت إليه اهتماماً إضافياً. إنني أرى أن مشروع الوحدة وربما أي مشروع بهذا الحجم، وبمثل هذه الظروف، لا بُدَّ أن تكون له طليعة، فذلك من طبيعة الأمور. إلا أن واقع الحياة يشير إلى أن مشروعاً جمعياً كمشروع الوحدة العربية، بحالة التباين والتفاوت في الإمكانية من جهة، وحالة الأرضية السياسية الواقعية بين الأنظمة العربية الحالية ناهيك بالتأثير الخارجي من جهة أخرى، لا بُدَّ أن تكون الريادة لتحقيقه متلائمة مع الظروف.

ففي الوقت الذي تشير حقائق الوضع السياسي والاقتصادي العربي إلى أن

مشروع التوحيد لا يمكن أن تكون درجة المسؤولية عنه والاستعداد للتضحية والقدرة على العمل لتحقيقه متساوية عند الجميع، إذ إن التفاوت أمر واقعي موجود. ولكن إلى جانب الإقرار بحقائق الواقع لا يمكن أن يكون المشروع قائماً على أساس إيجاد قطر معين، أو قيادة، أو فئة معينة لتحمل مسؤوليته نيابة عن الآخرين. الطليعة (أو القاعدة) يجب أن لا يجري تحديدها مسبقاً، وأن لا يكون تحديدها جزءاً من خطة العمل، فالاختيار المسبق غالباً ما يتعرض لتأثير العوامل الشكلية المعنوية وأثر الإعلام. فالحجم والموقع والماضي يجب ألا تكون أساساً للاختيار المسبق. إن موضوع «الإقليم القاعدة» يمكن أن ينطوي على نقاط ضعف، فالأمور الشكلية المعنوية المتعلقة بالحجم وأثر الإعلام يمكن أن تنطوي على نقاط ضعف، فالأمور الشكلية المعنوية المتعلقة بالحجم وأثر الإعلام والسوابق التاريخية لا يشترط أن تكون متطابقة مع توافر الإمكانية والحيوية والحماس للمشروع. فالإمكانيات قد تكون متوافرة في أكثر من قطر بهذا الشكل أو ذاك وبهذه الدرجة أو تلك. كما إن الأنظمة السياسية العربية تعيش الآن على خلفية نزاعات بينية، وضعف ثقة، وعلاقات متوترة، ومنافسة ذاتية، ما يجعل من الصعب أن يحصل بينها توافق رصين على قبول مسبق بقيادة قطر معين. إنَّ جَعْلَ قضية تحديد الطليعة مقدماً بحدّ ذاته مدعاة للاختلاف والتعويق.

لكُلّ هذه العوامل أرى من الحكمة العملية ترك هذا الموضوع ليتبلور من خلال العمل، فيجب ترك الساحة مفتوحة والتعامل مع الأنظمة على أساس التساوي، فالجميع يجب أن يشعر بأنه يستطيع أن يساهم وأن جهوده لا يستغنى عنها وأن قدراته مهمة، وأن تكون حركة التوحيد حريصة دوماً على غرس هذا الشعور لدى الأنظمة العربية، فالاتصالات تجري مع الجميع والدعوة توجه إلى الجميع وطلب المساهمة يوجه إلى الجميع للعمل والاهتمام والحوار، فالدعوة يجب أن تكون عامة وليست خاصةً، شاملةً وليست محدودةً فلا يستغنى عن أحد، ولا يُهمَّش أحد مهما تباينت الظروف والإمكانيات وحتى درجة الاهتمام. وبمرور الوقت يجب أن يرسخ مفهوم التساوي بين الجميع لجعل المشروع عاماً وليس خاصاً، قومياً وليس قطرياً.

ولا يعني ذلك واقعياً أن التجاوب سيكون متساوياً أو درجة الاهتمام والحماس متماثلة عند الجميع، كما لا يعني أن ما سيُقدم للمشروع سيكون متساوياً من قبل الجميع. المهم هو أن يكون العمل مع الجميع، وأن يشعر الجميع بأنه ضمن دائرة العمل وليس خارجها، وأن المشروع هو مشروعه وأنه مساهم فيه

وليس متفرجاً عليه. لتكن الساحة مفتوحةً والمنافسة موجودةً، فكُلّ ما يأتي من هذا القطر أو ذاك مرحب به مهما تفاوت حجم ما يقدم. إن موقفاً كهذا وطريقة عمل كهذه إذا ما طبقت فإنها تساعد بالتدريج على إزالة الحالة السلبية وإحلال حالة إيجابية، فيتم بناء الثقة وتكوين المصداقية.

في البداية لا بُدَّ أن يكون هناك تفاوت بين الأنظمة في درجة الاهتمام والإصغاء والدعم والتجاوب، وهو أمر يجب أن يكون متوقعاً ومقبولاً، ولكن الإصرار والاستمرارية والصبر عواملُ من شأنها أن تستثير بالتدريج الاهتمام وتحرك الإمكانيات وتُصَعِّد وتيرة المساهمة. ليترك موضوع تكوين الطليعة لعامل الوقت ولمفعول المنافسة الإيجابية، فليكن الباب مفتوحاً والمجال متاحاً للجميع، فمن يريد أن يقدم أكثر يستطيع ذلك مهما كان حجمه أو موضعه الجغرافي أو إمكانياته المادية والبشرية. إن تكوين الطليعة يجب أن يكون عملية تخرج من صميم العمل وتتكون بذاتها ومن دون تحديد مسبق وغير متأثرة بعوامل غير موضوعية. وبمرور الوقت وتطور الأوضاع لا بُدَّ أن تتبلور طليعة طوعية تتقدم الصفوف بعطائها ومساهمتها وحيويتها وقدراتها. إن طليعة تتكون بهذه الطريقة لن يشعر أحد بأنها مفروضة عليه.

الملاحظة المكملة لهذا الاستنتاج هي أن الطليعة التي تتكون من خلال العمل والتي تظهر من خضم المنافسة الإيجابية لا يبدو أنها ستكون منفردة كما توحيه فكرة (الإقليم القاعدة)، فالظروف السائدة والتجارب الماضية تدل على أن القيادة، وإن لم تكن تضم الجميع بالتساوي، إلا أنها لن تكون منفردة محصورة في قطر معين، أو في أفراد معينين. فالأقطار العربية متباينة في الحجم ودرجة التقدم ودرجة الوعي القومي وفي الإمكانيات المادية والبشرية، الأمر الذي يجعل الطليعة بحاجة إلى إمكانيات أكثر من جهة واحدة. ويقودنا ذلك إلى فكرة النواة بدلاً من الإقليم القاعدة. ففي الوقت الذي تتضح فيه صعوبة أن تكون الطليعة جماعية تضم الجميع بالتساوي إلا أنها في الوقت نفسه لا يمكن ويجب ألا تقتصر على قطر واحد وقيادة واحدة، بل مكونة من عدد من القيادات النشيطة المهتمة المضحية. وخلق هذه النواة لا يتم تحديده مسبقاً بل يتحدد واقعياً من خلال العمل فهو ظهور طوعي غير مفروض.

وللنواة صفات لا بُدَّ من أخذها في الاعتبار. فهي أولاً ذات عدد متغير قد يزيد وقد ينقص من خلال العمل وبصورة طوعية وقد يتفاوت من مرحلة لأخرى. ونظراً إلى أن مشروع الوحدة مشروع طويل الأمد ويمر بمراحل

ويتصدى لتحقيق خطوات متتابعة يتضمنها منهاج العمل، إذن، لا بُدَّ من التوقع أن يكون تركيب النواة متغيراً من مرحلة إلى أخرى، ومن موضوع إلى آخر، ومن خطوة إلى أخرى. فالمسرح مفتوح لصعود من يستطيع ويرغب، وينزل منه من تقل لديه الإمكانية أو الحماس. إن عملية الصعود والنزول هذه يجب أن تكون حرة وعملية ولا يترتب عليها امتيازات خاصة لمن يساهم فيها.

ـ ٢ ـ

ولكن هذا المنهج لا يعني أنّه عامّ ويصح تطبيقه في جميع المجالات. فالعمل الفعلي من أجل مشروع الوحدة قد يجد عددٌ من الأقطار العربية، أو عددٌ من القيادات (النواة) أنهم فعلياً يتحملون المسؤولية، ويقع عليهم القسط الأكبر من العمل، ويكون ذلك (كما ذكرنا) من خلال الواقع العملي والمنافسة والباب المفتوح، وليس عن طريق التحديد المسبق. فمشروع التوحيد يشمل أعمالاً مؤسسية إلى جانب النضال العملي في صفوف الشعب والتفاعل مع الأنظمة. هناك مؤسسة الجامعة العربية وهناك مشاريع العمل العربي المشترك ابتداء من التجارة الحرة إلى السوق المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية. ويتطلب ذلك قيام مؤسسات تعمل وفق أنظمة وقواعد محددة. والذي يبدو أن تجربة الاتحاد الأوروبي غنية في هذا المجال، فقد قامت تلك التجربة على أساس ديمقراطي وواقعي في الوقت نفسه. والأساس الديمقراطي يتمثل في المجالس والهيئات التي تضم الجميع من دون استثناء وتناقش فيها جميع الأمور ويسمع فيها رأي الجميع المؤيد والمعارض. ويتمثل الأساس العملي في تبني نظام التفاوت في قوة التصويت، فالقرارات يتخذ بعضها بالتصويت المتساوي، لكُلّ عضو صوت، بالإجماع أو بالأكثرية، ولكن بعضها يُتَّخَذُ بالتصويت الموزون، فالأعضاء يتفاوتون في قوة أصواتهم تبعاً لاعتبارات معينة كالحجم والقوة الاقتصادية والبشرية[١]. إن مبدأ التصويت الموزون لا بُدَّ منه في بعض الأمور من أجل الكفاءة في العمل واتخاذ القرارات وتصويب مسارها، ولا بُدَّ من قبوله في نهاية المطاف شريطة أن يكون مبنياً على أسس موضوعية مقنعة بعيدة عن المصالح الضيقة والمصالح الذاتية. وكما حدث فعلاً في تجربة الاتحاد الأوروبي وتجارب تجمعات إقليمية أخرى فإن نظام التصويت الموزون يجب أن يكون قابلاً للتعديل في ضوء الظروف.

(١) وقد اقترح محمد محمود الإمام نظاماً لذلك في مشروعه لهيكلة العمل الاقتصادي العربي المشترك، انظر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٥٣ ـ ٦٩١.

الخلاصة هي أنّه في الوقت الذي تشير فيه حصيلة التجربة الماضية والأوضاع العربية الراهنة إلى أهمية فكرة «الطليعة النواة» المتكونة ديمقراطياً كبديل لمقولة «الإقليم القاعدة»، فإن النواة نفسها لا تعمل بأسلوب واحد ولا تطبق قانوناً واحداً بل تبتدع ما هو ملائم.

ثالثاً: الخطوات العملية لتكوين الجبهة

إن تكوين الجبهة يمكن أن يتم بصورة متدرجة تبدأ بدائرة محدودة، قوامها عدد من الأشخاص (خمسة عشر مثلاً) من الوحدويين المعروفين بالإيمان بالمشروع، وبالخبرة العملية في العمل العام، ومن ذوي العلاقات الواسعة بالوسط القومي ولهم ماض محترم. ولا بُدَّ أن يكون اجتماع هذا العدد المحدود مسبوقاً بمبادرة فردية ومشاورات من فرد، أو عدد محدود من هذه الدائرة.

وبالتفاعل يستطيع هذا العدد المحدود أن يضع تصوراً أولياً للموضوع كفكرة، وعندما يحصل التوافق ويتم القرار ببدء العمل يقوم بعض، أو كُلّ، أفراد هذه الدائرة، باتصالات أوسع (ولكنها تبقى محدودة ومنتقاة) بأشخاص من مختلف البلدان العربية لضم عدد جديد من الناشطين الفعالين المؤمنين بالمشروع لإجراء مباحثات في اجتماع لبضعة أيام في مكان ملائم في البلدان العربية. ويعمل العدد المحدود من الدائرة الأولى كلجنة تحضيرية للاجتماع الثاني الذي يضم عدداً أوسع (من ٢٠-٤٠ مثلاً) يخصص لبحث الموضوع بتفصيل أكثر، ولكن على الأسس نفسها التي اتفق عليها المبادرون الأول.

ويجري في هذا الاجتماع توسع في النقاش وسماع المقترحات والآراء الجديدة التي يمكن أن تطرح، وبذلك يجري إغناء الفكرة وتطويرها من مجرد فكرة إلى مشروع. وتكون الخطوة التالية هي أن يتوزع أعضاء الدائرة الأولى ومن يمكن أن ينضم إليهم من الأعضاء الجدد لإجراء اتصالات أوسع. وتكون هذه المرة بالأحزاب والمنظمات القومية.

وهنا يجب أن يتم اختيار الذين يقومون بهذه الاتصالات بدقة، ويفضل أن يكونوا من بين الذين لهم معرفة وعلاقة وقدرة على التوضيح والحوار للاتصال بتلك الجهات، وعرض الأسس الرئيسة للمشروع ومناقشة موضوع تأسيس الجبهة. وعند حصول التوافق تقوم لجنة منتقاة من عدد محدود من المبادرين وبعض الممثلين للأحزاب والمنظمات القومية باقتراح أولي لمشروع ميثاق للجبهة يحدد الهدف وكيفية العمل.

كما يتم وضع مسوَّدة أولى لنظام داخلي يوضح ميكانيكية النشاط والاجتماعات وكيفية اتخاذ القرارات. وهنا يجب التأكيد على بساطة تلك القواعد ووضوحها وسهولة تطبيقها وبعدها عن التعقيد الإداري. وبعد أن يتم وضع مسوَّدة القواعد (كنظام داخلي) تقوم لجنة مصغرة ممثلة لجميع الجهات المشتركة، ويتم اختيارها بالتوافق، بإعداد مشروع البيان وتأسيس الجبهة كأداة عمل. وبعد أن يتم التوافق على مشروع البيان الذي يعتبر ميثاق تأسيس الجبهة وعلى مشروع النظام الداخلي تتولى لجنة تحضيرية مهمة عقد مؤتمر قومي لجميع الأطراف الموافقة من أحزاب ومنظمات وأفراد يعرض عليها مشروع الميثاق والنظام الداخلي للمناقشة واتخاذ القرار النهائي ويتم إعلان قيام الجبهة القومية. ويُقَدَّرُ الوقت اللازم من بداية عمل اللجنة المصغرة الأولى حتّى إعلان قيام الجبهة بسنة واحدة يتم خلالها عقد ثلاثة اجتماعات للّجنة يتوسع عدد من يحضرها من الأول إلى الثالث.

وتقوم الجبهة الجديدة بتأليف وفد مصغر يختار لإجراء اتصالات بالحكومات العربية وجامعة الدول العربية لشرح الموضوع وتوضيح أبعاده وأهدافه. المهم في هذه الاتصالات التأكيد أن الجبهة ليست جبهةً معارضةً لأي حكومة، أو أي نظام بصورة مسبقة، وأنها غير معنية بالسياسة المحلية لأي قطر، وأنها لا تسعى إلى الوصول إلى الحكم، بل تأخذ موقفاً إيجابياً موضوعياً في التعامل مع الحكومات، وأنها تسعى لتحقيق مشروع الوحدة بالتدريج وبوسائل سلمية وديمقراطية وعن طريق الحوار والعمل المشترك. ويجب أن توضح هذه المبادئ في الميثاق.

وبعد أن يتم ذلك حيثُ تكون الجبهة قد تأسست وأصبح لها ميثاق ونظام داخلي، تقوم الجبهة بالدعوة من خلال لجنة تحضيرية واسعة إلى عقد مؤتمر شعبي على أوسع نطاق ممكن في أحد الأقطار العربية. وتقوم الأطراف المؤسسة وممثلون عن الأحزاب والمنظمات الداخلة في الجبهة بالدعوة إليه وإجراء التحضيرات اللازمة. ويدعى إلى هذا المؤتمر إضافة إلى الأطراف المؤسسة الذين حضروا الاجتماعات الأولى الثلاث أكبر عدد ممكن من ممثلي الهيئات الشعبية والجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والنخب الثقافية والسياسية والأفراد لشرح المشروع من جميع الوجوه والخروج بإعلان شامل لدعمه والدعوة لتحقيقه ولسماع الآراء والمقترحات البناءة لإنجاحه.

ويقدر الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل بستة أشهر أخرى تضاف إلى سنة

التأسيس. وبعدها يمكن للجبهة أن تعقد هذا المؤتمر سنوياً ولا يشترط أن يحضره نفس أعضاء المؤتمر الأول بل يمكن إضافة أعضاء جدد.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل في الجبهة يجب أن يتم على أساس التوافق والحوار وبصورة ديمقراطية، ولكن الهدف يجب أن يبقى ثابتاً، وهو مشروع الوحدة العربية. كما يجب أن ينصّ الميثاق على مبدأ التدرج والإيجابية والطوعية والعمل عن طريق الشعب.

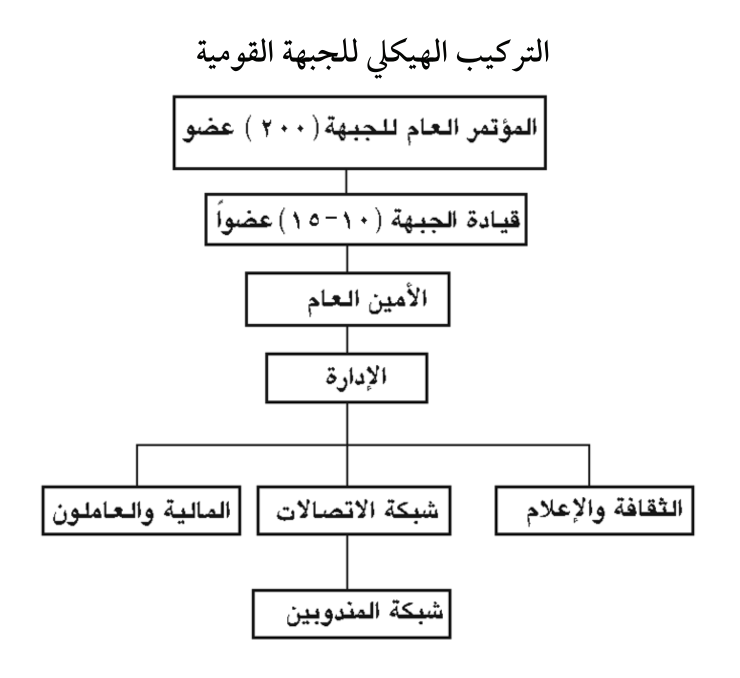
وفي المجال التنظيمي لا بُدَّ من التأكيد أن حضور الاجتماع التأسيسي من ممثلي الأحزاب والحركات والمؤسسات القومية الذي تتولى الدعوة إليه النواة المتطوعة يجب أن تكون مداولاته حرة والحوار فيه متاحاً لجميع المشتركين. كذلك يجب أن يكون الانسحاب منه حراً. ويتولى هذا الاجتماع اختيار القيادة المحدودة من (١٠-١٥ عضواً مثلاً) بالتوافق. وتتولى هذه القيادة اختيار الأمين العام بالتوافق أيضاً. ويقوم الأمين العام باختيار أعضاء شبكة الاتصالات ويعرضها على القيادة للبت بها بالتوافق أو بالأكثرية.

كما تتولى لجنة الاتصالات تعيين أعضاء شبكة المندوبين والممثلين بالتوافق أو بالتصويت. كما يكون للجبهة جهاز ثقافة وإعلام وإدارة مالية. ويتولى الأمين العام اختيار العاملين فيها بموافقة القيادة. وتصدر الجبهة بيانات، منها البيان الذي يصدر عن المؤتمر السنوي العام المكون من (٢٠٠ عضو مثلاً) على أثر نقاش واسع يصدر بعدها بالتوافق. كما تقوم القيادة بإصدار بيانات حسب الحاجة والظرف وبالتوافق أيضاً. وفي ما يلي شكل إيضاحي للهيكل الذي يمكن أن تكون عليه حركة الوحدة.

وبذلك يتضح أن أداة مشروع الوحدة هو حركة وليس حزباً والحركة تيار واسع يضم الأحزاب والمنظمات الشعبية والجمعيات وجماعات المجتمع المدني والنخب والأفراد المؤثرين والمؤسسات بشتى أنواعها. فهي تيار واسع يمتد في الحياة السياسية والمدنية ويدخل شرائح المجتمع وأطيافه ويتغلغل في ثناياه ومستوياته سواءٌ في وسط الأنظمة، أو في وسط الشعب.

ويقوم هذا التيار بمخاطبة الجميع والتفاعل مع جميع الأوساط، وينشط في جميع مرافق المجتمع. لذلك يصحّ عليه نعت الحركة، وأداته العملية هي الجبهة وليس الحزب وموضوعه مجموع الأمة (الشعب والأنظمة) وليس طبقة أو شريحة معينة من المجتمع.

التركيب الهيكلي للجبهة القومية



وإكمالاً للصورة يجب التنويه أن حركة الوحدة لا بد أن تكون حركة ديمقراطية، ليس في تركيبها الداخلي - أي أجهزتها العاملة الموضحة في التنظيم المذكور بل كذلك في وضع المنظمات السياسية والمؤسسات الشعبية التي تتكون منها الجبهة. فأطراف الجبهة يجب أن تكون قائمة على أساس ديمقراطي سلمي، فأهدافها واضحة مكتوبة ومعلنة وآلية العمل في داخل تنظيماتها تقوم على أساس الاختيار الحر وحرية الرأي. فقبولها بأسلوب العمل الديمقراطي يجب أن يكون حقيقياً وليس وسيلة لأغراض أخرى. فالتوجه الوحدوي والأسلوب الديمقراطي صفتان ضروريتان لضمان حد معقول من الانسجام والتماسك والتعاون والاستمرارية تحول دون ميول الانقسام والانشقاقات الداخلية، دون أن يعني ذلك وجوب تطابق الأيدلوجيات والأهداف البعيدة لمرحلة ما بعد تحقيق مشروع الوحدة.

رابعاً: مقترحات للحوار

الحوار هو الوسيلة التي يتم من خلالها تأسيس الجبهة، والجبهة تتكون من جهات هي الآن متعددة، ما بين أحزاب ومنظمات وأفراد. والجزء الأهم والأصعب في عملية الحوار هو الذي يتعلق بالتيارات السياسية الموجودة حالياً. الخطوة الأولى هي الحوار بين الجهات القومية على أساس مشروع التوحيد القومي. وبالرغم من أن حواراً كهذا قد تكتنفه بعض الصعوبات إلا أنّه في نهاية المطاف

أمر ممكن لأسباب عديدة ليس أقلها الظروف الحرجة التي تمرّ بها الأمة الآن. ومن العوامل المشجعة هو أن درجة جيدة من التقارب قد أخذت طريقها مؤخراً. هناك ـ وكما هو معروف ـ تباين في وجهات النظر حول مسألة العلاقة الفكرية بين الوحدة والقضية الاجتماعية، وهي قضية قديمة، ومهما يكن فإني أفترض أن التجربة العملية وحراجة الظروف تساعدان كثيراً على تضييق الخلاف، علاوة على أن مشروع الوحدة ـ كما هو موضح في هذه الصفحات ـ لا يتطلب من أي جهة داخلة في الجبهة تغيير اجتهاداتها الخاصة في ما يتعلق بالقضية الاجتماعية (أو الاشتراكية). الحوار القومي ليس هو المهمة الأساس بل الحوار مع التيارات الأخرى. ويأتي في مقدمتها التيار الإسلامي.

المعروف أن بين التيار القومي والتيار الإسلامي خلاف يعود إلى عقود من السنين وصل في بعض الحالات إلى وضع التأزم. من المؤسف حقاً ومما يثير الغرابة وعدم التوقع أن يكون بين القومية العربية والتيار الإسلامي خلاف، فهو خلاف لا أساس فكرياً له. كيف يمكن أن يكون بين العروبة والإسلام خلاف، وهما كما نعرفهما في التاريخ العربي؟ ماذا كان الإسلام وماذا كانت العروبة؟ والذي يتمعن في الموضوع يخلص إلى نتيجة حاسمة هي أن جذور الخلاف لا ترجع إلى قضية فكرية، بل إلى شؤون السياسة، فهو خلاف سياسي وليس فكرياً. أما المقولات التنظيمية التي ظهرت فدوافعها تبريرية لستر السبب الحقيقي.

إنه أمر مؤسف حقاً أن يحدث ذلك، وإنْ هو دل على شيء فيدل على قلة نضج وقصر نظر في أحسن الأحوال. ليس هناك علاقة أقوى من علاقة العروبة بالإسلام، وقد ظهرت كتابات ناضجة ذات أهمية كبيرة لإيضاح هذه العلاقة.

ولكن بالرغم من ذلك فالخلاف موجود الآن بغضّ النظر عن أسبابه، الأمر الذي يتطلب حواراً صبوراً لمعالجته. إنني أرى أن الموضوع يمكن أن يطرح على أساس علمي من دون الخوض الواسع في المسائل الفكرية. فيمكن أن يقوم الحوار مع التيار الإسلامي على الأسس التالية:

أولاً: إذا كان مشروع الحركة القومية هو الوحدة العربية وإذا كان مشروع الحركة الإسلامية هو الوحدة الإسلامية، أليس من المنطقي أن تعتبر الحركة الإسلامية الوحدة العربية خطوة مهمة على طريق الوحدة الإسلامية التي هي ذات دائرة أوسع؟ أين هو التناقض بين مشروعين، واحد بدائرة والآخر بدائرة تضم تلك الدائرة وتتعداها إلى دائرة أوسع؟ أليست الطريقة العملية لتحقيق الوحدة الإسلامية هي التدرج بخطواتٍ، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نبدأ بخطوة

توحيد البلدان العربية وبعد أن يتم ذلك يمكن الذهاب إلى ما هو أوسع من ذلك؟ أليس الطريق العملي إلى الوحدة الإسلامية هو البدء بالوحدة العربية؟

ثانياً: وفي مسألة نظام الحكم وكيف سيكون، فمشروع الوحدة العربية لا يتعارض أبداً مع ما تعمل الحركة الإسلامية على تحقيقه، ولا يتطلب منها أن تتنازل عن برامجها في هذا الصدد. لنتفق على مشروع الوحدة، ولنعمل سوية على تحقيقه، ولتبق الحركة الإسلامية على موقفها من قضية نظام الحكم. هناك مشروع مشترك يتعلق بالوحدة العربية، نعمل سوية على تحقيقه، ولتحتفظ كُلّ جهة ببرنامجها الخاص عن الأمور الأخرى التي تراها.

ثُمّ أليس تحقيق الوحدة العربية يشكل تطوراً إيجابياً مهماً في وضع جزء مهم من مسلمي العالم وهم العرب ويفتح المجال واسعاً لنهضة تحررية تعم الدائرة الأوسع وهي دائرة العالم الإسلامي؟ العرب يشكلون حوالى ٣٠٠ مليون نسمة ولهم من الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والدور التاريخي والثقافي المعروف، الأمور التي تجعل من وحدتهم في كيان قومي في هذا الجزء من العالم قوة إيجابية كبيرة لصالح الإسلام ولصالح جميع مسلمي العالم.

والخلاصة هي أنني أقترح أن يرتكز الحوار مع التيار الإسلامي على الاعتبارات العملية أكثر من الخوض في المسائل الفكرية والجدال النظري على أهميته. كما إنني أقترح أن ينحو الحوار منحى عملياً يتوخى الإنجاز، فيتجه إلى التيار الإسلامي المنظم في أحزاب كما هو الحال الآن في فلسطين ومصر والأردن وسورية والجزائر. ومما يشجع أن لقضية العلاقة بين التيارين سوابق في مؤتمرات حوار عقدت لهذا الغرض.

الجهة الأخرى التي أرى ضرورة الحوار معها هي التي يمكن أن تطلق عليها صفة اليسارية بأطيافها المتعددة. وهنا أيضاً أرى ضرورة التوجه إلى الأحزاب والتنظيمات المؤسسة وهي، كما يبدو، الأحزاب الشيوعية والأحزاب التقدمية بمختلف أطيافها. وبالرغم من وجود شيء من الصعوبة في تحديد من هي تلك الأحزاب إلا أن الموضوع في نهاية الأمر ليس مستعصياً بل يمكن الاتفاق على اختيارها.

إنني أرى أن الحوار مع هذا التيار ربما يكون أسهل من الحوار مع التيار الإسلامي لأسباب عديدة. فالتيار الإسلامي فاعل الآن في الساحة ويحتل مكانة سياسية، في حين أن التيار الاشتراكي ليس كذلك، والمعروف أن الاتفاق مع التيار الصاعد أسهل، عادةً، من الاتفاق مع تيار ليس كذلك. الأحزاب الشيوعية

متراجعة بسبب زوال المعسكر الاشتراكي السوفياتي. وهنا كذلك يمكن أن يتمحور الحوار حول موضوع دور الوحدة العربية في حركة التحرر، فالوحدة العربية حركة تحررية، وتحقيقها من دون شكّ يؤدي إلى انحسار نفوذ الاستعمار من المنطقة بقيام دولة قوية في هذا الجزء من العالم. كما إنّه يخلق توازناً استراتيجياً مهماً مع القوى المتحالفة مع الدول الاستعمارية وفي مُقَدَّمِها الكيان الصهيوني والقوى المحافظة في منطقة الجوار. إن الدولة العربية الناشئة بثقلها السكاني وموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية والنهضة التي يحفزها مشروع التوحيد ستكون قوةً تحرريةً مهمةً في الوضع الدولي، وستكون خطوة إيجابية على طريق تصحيح حالة الهيمنة والانفراد الأمريكي في شؤون العالم.

وعلى صعيد العمل السياسي المحلي هناك عدد من الأحزاب والمنظمات ذات الصفة التقدمية، وكلها أحزاب محدودة في نطاق القطر الذي تعمل فيه ولا تتناسب قواها مع قوة النظام السياسي الحاكم أو قوة الأحزاب الأخرى الفاعلة في الميدان. لذلك فإن هذه الأحزاب لا بُدَّ أن تجد في انضمامها إلى حركة أوسع تضم تيارات سياسية أخرى لها قوى شعبيةٌ تمتد في عموم الوطن العربي، وسيلةً عملية لزيادة قوتها وتوسيع نشاطها وظهورها في الساحة.

وعلى العموم لا بُدَّ أن تجد الأحزاب الاشتراكية (بالتعريف الذي أوردناه) أنها غير متناقضة مع مشروع الوحدة وأنها ستكون جهة رابحة في تعاونها إذا ما اعتمدت الأناة والنفس الطويل في الحوار معها. هناك تنظيمات أقرب إلى الشكل منها إلى الحقيقة يتولاها أشخاص سياسيون أو من النخبة المثقفة لا تضيف كثيراً لقوة الحركة. لذلك أرى الاتجاه أولاً للمنظمات التي لها بعض الجذور في الحياة السياسية. ومما يشجع أيضاً أن ظهرت مؤخراً بوادر لتقارب من هذا النوع فكرية وسياسية وعملية.

ومما يساعد أيضاً على حوار ناجح مع هذا التيار هو أنّه -على عكس ما كان سابقاً ـ لا يملك مرجعية سياسية الآن، وحتى المرجعية الفكرية فقد أدّى زوال الاتحاد السوفياتي إلى تراجعها عن الخطوط الأولى. ويعني ذلك عملياً أن التيار الاشتراكي الآن متعدد الاتجاهات، فقد ظهرت فيه بوادر الاجتهادات ولم يعد جسماً موحداً كما كان في السابق. إن هذه الحالة قد تسهل عملية الحوار والتوصل إلى اتفاق كما إنها يمكن أن تجعله أكثر صعوبة.

ولا يغيب عن البال أن هناك بعض الأحزاب التي تعمل في نطاق أقطارها، تصحّ عليها صفة الوطنية القطرية من حيثُ اهتماماتها، فهي تولي قضايا الإصلاح والتحرر في أقطارها الاهتمام الأول، إلا أنها قومية الاتجاه ولا تقف ضدّ مشروع

الوحدة وتؤيد مشاريع التحرر والتقدم عموماً. إن هذه الأحزاب (الوطنية) ذات علاقات مع الحركات السياسية العربية ومتفاعلة مع الوضع العربي عموماً، وهي صفات تقربها من الحركة القومية وتجعل مهمة الحوار معها والتوصل إلى اتفاق على مشروع الوحدة أمراً ممكناً. وتوجد هذه الأحزاب الآن في عدد من الأقطار العربية كالمغرب والجزائر ومصر واليمن وفلسطين والأردن.

إن ما يسهل عملية الحوار مع هذه الأحزاب هو أنها في الأساس ذات توجه قومي وأن المشروع للوحدة لا يتعارض في الأمد الطويل مع أهدافها ولا تخسر شيئاً في انضمامها للجبهة بل على العكس يكون الانضمام عاملاً إيجابياً لها.

وأخيراً هناك الأحزاب والمنظمات القطرية التي تحصر اهتمامها بشؤون القطر وتتمسك باستقلال الدولة القطرية. وقد سبق لمثل هذه الأحزاب والمنظمات أن أخذت مواقف سلبية من مشروع الوحدة العربية. وفي أغلب الحالات تقترب هذه الأحزاب والمنظمات من الأنظمة السياسية الحاكمة الآن في الدولة القطرية فتتعاون معها وتتبادل الدعم والتأييد. ولهذا التيار اتصال ثقافي ومصلحي مع العالم الخارجي وبخاصة الغربي وتشترك معه في اعتبار النظام الرأسمالي البرلماني هو الأفضل، لذلك أصبح من المتعارف عليه أن يسمى بالتيار الليبرالي. وفي هذا التيار طيفان: طيف ليبرالي يمكن أن يتعاطف مع مشروع الوحدة، وطيف أخذ تسمية الانعزالي. ومهما يكن فإن هذا التيار لا يمكن اعتباره خارج إمكانية الاتفاق على مشروع تكوين الجبهة. ومما يسهل عملية الحوار معه هو أن مشروع الوحدة يؤدي إلى توسيع المجال الاقتصادي والمالي امام هذا التيار بتوسيع السوق وبناء كتلة اقتصادية كبيرة ذات قوة تفاوضية مهمة في العالم. وإذا استثنينا العناصر ذات العلاقة المتعاونة مع القوى المعادية للوحدة خارجياً وداخلياً فإن التيار الليبرالي، بحدّ ذاته، لن يجد المبرر الحقيقي لعدم تعاونه مع مشروع الوحدة، بل على العكس، فبالبحث الموضوعي والنظر البعيد المدى لا بُدَّ أن يجد له مصلحةً مشتركةً بتوحيد الأمة العربية، حيثُ يتوسع السوق ويتسع المجال للاستثمار والعمل والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يخلقها وضع التوحيد. إذن فالمدخل المهم للحوار مع هذا التيار هو المدخل الاقتصادي الذي تمّ تحديده طريقاً لمشروع الوحدة.

ونظراً إلى أن مشروع الوحدة مشروع طويل الأمد يتحقق بالتراكم وليس دفعة واحدة، لذلك فسوف يجد هذا التيار أن له مصلحة في التعاون مع حركة الوحدة. فالمشروع في الوقت الحاضر ولفترة غير قصيرة سيركز جهوده على الشؤون الاقتصادية في ما يتعلق بالتكامل والاندماج وتوحيد السوق والوحدة

الاقتصادية، وتلك أمور تنسجم ولا تتعارض مع التوجه الليبرالي.

وحتى الاتجاه الانعزالي نفسه يمكن أن يدخل في مشروع التوحيد على هذه الأسس وبهذا الفهم ما دامت الوحدة السياسية ليست هي نقطة البداية. والذي يراجع التاريخ القريب للعلاقات الاقتصادية العربية يجد أن الموقف الرسمي للبنان والأردن في المباحثات العربية لم يكن ضدّ مقترحات التجارة الحرة والأسواق المشتركة وإزالة الحواجز بين البلدان العربية. وفي المغرب العربي يلاحظ أن أقطار ذلك الجزء من الوطن لم يصدر منها موقف معارض لمشروع التوحيد بدليل أنها أقدمت على فكرة الاتحاد المغاربي بغض النظر عن فعالية ذلك التنظيم. وفي اجتماعات الجامعة العربية لم يكن موقفها سلبياً بل كان متعاوناً وإن لم يكن بنشاط ملحوظ.

الخلاصة هي أن الاتجاه الليبرالي كذلك من الممكن التوصل إلى اتفاق معه أو مع جهات منه على الدخول في الجبهة القومية والاندماج في مشروع التوحيد. ويتطلب ذلك بالطبع جهداً ووقتاً، إذ يتوجب أولاً تحديد الجهات التي يجري معها الحوار ومفاتحتها وتنظيم عملية الحوار من جميع الوجوه وإجراء الحوار بصورة صبورة هادئة وعميقة.

وبجانب الحوار مع المنظمات الحزبية، هناك منظمات مهنية واقتصادية وثقافية ذات تأثير في الحياة العربية من المفيد أيضاً أن يشملها برنامج الحوار، وهي في الغالب منظمات تعمل على نطاق عربي وذات توجه قومي، الأمر الذي يسهل عملية الحوار معها والتوصل إلى نتائج إيجابية، والمثال على ذلك اتحاد المحامين العرب.

إن عملية الحوار هذه كما هو واضح متشعبة وتحتاج إلى الوقت والجهد، لذلك لا بُدَّ من إجرائها حسب برنامج يرسم مقدماً يتوخى التوصل إلى نتائج إيجابية ويوفر الوقت. فهي مثلاً يمكن أن تتم بالتداخل وليس بالتتابع. ولعل أهم عامل في نجاحها هو توافر العامل البشري، أي الأشخاص الذين يتولون عملية الحوار والإدارة الكفوءة التي ترسم لكامل العملية منهجاً تفصيلياً وتوفر له متطلبات العمل.

خامساً: جهاز الاتصالات

ـ ١ ـ

لعل أهم جناح يساند الجهد الإعلامي في تركيب حركة الوحدة هو جهاز الاتصالات الذي يتولى مهمة التفاعل المباشر مع جميع الجهات ذات العلاقة. والجهات ذات العلاقة تبدأ من قمة الدولة القطرية نزولاً إلى القرى والأحياء. إن

هذا الجهاز هو العصب الحيوي الذي يتولى نقل المقترحات ويشرح مزايا المشروع، الأمر الذي يجعل مهمته سياسية عملية تتعلق بالحكومات والدوائر الرسمية، وحواريةً للتوعية والإقناع في محيط المنظمات الشعبية والوسط الجماهيري في الأحياء والقرى. ومن أهم المهمات التي يتولاها هذا الجهاز وينشئ لها شعبة متخصصة هي التي تتولى العمل الدبلوماسي مع الحكومات وجامعة الدول العربية والمجالس الإقليمية ومختلف الجهات الخارجية حسب مقتضيات النشاط. ويقوم هذا الجهاز بدراسة واقتراح وتقديم المقترحات للحكومات والدوائر الرسمية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كُلّ ما يتعلق بالاتفاقيات المقترحة وإصلاح ما هو موجود منها كما ويتولى حملات التوعية والشرح وحضور المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها المنظمات المتخصصة والاتحادات الشعبية والنقابات والجمعيات ليطلع ويتابع ويشرح ويقدم المقترحات ويستمع إلى الآراء والتفاعل والحوار مع الآخرين ومع الجماهير في مختلف الأوساط.

ويتكون هذا الجهاز من عدة مستويات، فهناك الجزء الذي يختص بالاتصال بالحكومات والاجتماع بالمسؤولين في الأنظمة والدوائر وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة. وقوام هذا القسم عدد من الأشخاص من ذوي الكفاءة والمصداقية والحيوية يجري تكوينهم بمرور الوقت لتكوين علاقات عمل ودية مع الأشخاص في المواقع المهمة في الأنظمة والإدارات، فتتراكم لديهم المعلومات عن مهماتهم وتتكون لديهم قدرة على التوضيح والإقناع والقبول والسمعة الحسنة والثقة. ويجري اختيار أشخاص هذا المستوى من خلال تجربة العمل من بين من تجتمع لديهم القدرة العملية والمعرفية وحيوية العمل إلى جانب الإيمان الراسخ بالقضية. وأشخاص من هذا النوع وهذه المسؤولية يجب أن يعملوا على أساس التفرغ التام فيقوموا بالسفر والزيارات للبلدان العربية والأجنبية تنفيذاً لمهماتهم.

وإلى جانب هذا العدد من الناشطين في دبلوماسية الوحدة لا بُدَّ من وجود عدد من المحاورين والإعلاميين الذين يختصون بحضور المؤتمرات والاجتماعات للقيام بمهمة الشرح والتوضيح والتوعية وبناء التأييد الجماهيري للمشروع. إن عدداً من هؤلاء الناشطين يمكن أن يكون متفرغاً وعدداً آخرَ يمكن أن يتولى مهمات موقتة. ومن مهماتهم تكوين علاقات معرفة وعمل مع الأشخاص المهمين في المنظمات الشعبية ومراكز الإعلام ودور النشر ومؤسسات الثقافة والوحدات الاقتصادية والجمعيات بمختلف أنواعها لتأدية المهمة نفسها، كلٌ في مكان عمله. إن مثل هذه الشبكة من الناشطين يمكن أن تتكون بالتدريج أيضاً وبمرور الوقت

لتصبح أداة فعالة للاتصال بالرأي العام والتفاعل مع الوحدات الفاعلة فيه.

وإلى جانب الذين يتولون دبلوماسية الاتصال بالحكومات والأوساط الرسمية هناك مهمة ذات أهمية خاصة هي الدبلوماسية مع الوسط المالي والاقتصادي العربي، ويضم هذا الوسط عموم الطبقة الوسطى، وفيه مؤسسات فاعلة تأسست بمبادرات عامة وخاصة وهي تمارس عملاً في المجال الاقتصادي والمالي المتعلق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وقضايا التنمية؛ فهناك صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول واتحاد رجال الأعمال العرب واتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية، وهناك المنظمات العربية المتخصصة وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تكون فاعلة في جهود التكامل والاندماج الاقتصادي العربي. إن هذه المؤسسات ذات التأثير المالي يجب أن يكون لحركة الوحدة صلة قوية بها، فهي من الممكن أن تكون فاعلة في تهيئة الرأي العام والتأثير في الوسط الرسمي لصالح خطوات التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي. فيقوم الناشطون في هذا الجهاز بتكوين صداقات وعلاقات تعاون مع أشخاص فاعلين في هذه المؤسسات يتعاطفون مع المشروع ويقومون بتنفيذ بعض المهمات. وبذلك يكون للجهاز ناشطون متحركون إلى جانب ممثلين وأصدقاء في الأوساط الشعبية المنظمة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

ولهؤلاء الدعاة الذين يكوِّنون عصب الدعوة للمشروع صفات يجب أن تتوافر فيهم. فهم أولاً يجب أن يكونوا من المؤمنين بالوحدة العربية كمصير للأمة وممن يعتبرون قضية الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسة يومية، وأن المشروع هو مشروع الجميع بغض النظر عن الأيديولوجيات والاتجاهات والأحزاب، فإيمانهم هو الإيمان الراسخ المقرون بالثقة وروح المثابرة والاستعداد للتضحية والعمل الرسالي.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن جهاز الاتصال هذا يجب أن يكون للناحية الاقتصادية رجحان فيه. ولأهمية هذا الجانب كما مر ذكره لا بد أن تكون المعرفة التفصيلية بالعلاقات الاقتصادية العربية والتنمية العربية والتخطيط للمستقبل والتعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي صفات ذات أرجحية في مؤهلات عدد جيد من أعضاء جهاز الاتصال كأن يكون من بين هؤلاء الناشطين مختصون بالشؤون الاقتصادية ومطلعون على الحياة الاقتصادية العربية. وعدد من المختصين في الاقتصاد ممن كتبوا عن الموضوع يمكن أن يكونوا أعضاء فاعلين أو فخريين في هذا الجهاز.

وكما مرّ ذكره فالمهمة التي يتولاها جهاز الاتصال تتطلب بالضرورة تكوين علاقات واسعة وصداقات متشعبة فيكون لأعضائه علاقات عمل مع الأنظمة السياسية العربية والوزراء والأشخاص المهمين في الحكومات، وأن تكون لهم صلة قوية بالمنظمات العربية المتخصصة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزتها، وأن تكون لهم نقاط ارتكاز في النقابات والمنظمات والاتحادات الشعبية والجمعيات على أوسع نطاق ممكن. إن مثل هذه العلاقات يمكن أن تتكون بمرور الوقت بحيث تصبح الحركة على علم وإلمام بمجريات الأمور ومطلعة على القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتخذ مما له علاقة بموضوع العلاقات العربية. ويتطلب كُلّ ذلك تكوين شبكة من الناشطين يتم اختيارهم بالتدريج من بين ذوي الكفاية البارزين المؤمنين بقضية الوحدة من أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية.

ـ ٢ ـ

ولا يمكن أن تستغني حركة تتولى مهمة الدعوة إلى مشروع الوحدة عن جهد ثقافي وعن نشاط إعلامي. والمقصود بالجهد الثقافي ليس الثقافة في أيديولوجية الفكرة القومية ولا البحث في الشؤون العربية عموماً بل على وجه التحديد الدعوة إلى مشروع الوحدة والخطوات التي يتطلبها ومزايا تلك الخطوات. والجهد الثقافي المقصود يجب ألا يكون تكراراً للموجود بل يتوخى المخاطبة العقلية والحوار والإقناع وتفنيد الدعوات المضادة. ومن أجل أن يكون الجهد الثقافي مؤثراً يجب أن يتوخى الإيجاز والوضوح وتقديم المعلومات والبيانات وأن تكون اللغة واضحة مبسطة بعيدة عن الرطانة التي نجدها في بعض الكتابات المتداولة. ومن أجل أن تصل إلى أوسع الجماهير وتخاطب التفكير السوي للفرد الاعتيادي وإيصاله للجمهور يجب أن تتخذ شكل مطبوعات مبسطة سهلة التداول غير غالية الثمن وبشكل كراسات ومقالات في وسائل الإعلام المكتوبة وأحاديث في الوسائل المسموعة والمرئية. وهنا لا بُدَّ من التنويه بأهمية أن يكون للحركة فضائية جيدة تحشد لها الكفاءات وتكون على درجة عالية من الكفاءة والقرب من الجمهور والتطور في أساليب الأداء بحيث تجلب انتباه الرأي العام وتستقطب شرائحَ واسعةً من المجتمع وتنال تقدير مختلف التيارات والهيئات السياسية.

ويمكن أن يصنف الجهد الإعلامي في نوعين: النوع العام الذي يتناول الموضوع ككل ويحيط به من مختِلف الجوانب، ونوع خاص يعالج أموراً تفصيلية محددة، فكُلّ شريحة يمكن أن تُخاطب وحدها بوسائل مطبوعة توضح فيها المنافع التي ينطوي عليها مشروع الوحدة. فالصناعيون مثلاً: يمكن أن يخاطبوا بكراريس

تركز على موضوع الصناعة وتكاملها واتساع السوق، والمصرفيون يمكن أن يخاطبوا بشكل آخر، وكذلك المعلمون والأطباء والمحامون والتجار وأصحاب الحرف وهكذا. كما إن مطبوعات محددة يمكن أن تتولى شرح الخطوة التي هي موضوع البحث، كإلغاء التأشيرات والسوق المشتركة والإقامة والعمل والعلاقة بين الجامعات وسوق المطبوعات ومزاولة المهن الحرة والاستثمار والتملك وتوحيد القانون المدني وولاية المحاكم والترافع امام القضاء والنقل البري كالطرق وسكك الحديد والنقل الجوي والمطارات وتجارة العبور وصناعة الأدوية والتعاون بين المؤسسات الطبية كالمستشفيات والاتصالات بمختلف أنواعها وغيرها من الأمور التفصيلية التي بمجموعها تكوِّن نسيج الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إن نسيج العلاقات العربية يمكن أن يفكك إلى أجزاء، وكُلّ جزء يصبح خطوة بذاتها، ويجري العمل على تحقيقها على المستوى القومي ليصبح المشروع هو الإطار العام والمحصلة النهائية للأجزاء، وبذلك يكون بناء المشروع قد ابتدأ من الجزء وصولاً إلى الكُلّ، أو من القاعدة وصولاً إلى القمة. وكُلّ جزء عندما يصبح خطوة بحدّ ذاتها يحتاج إلى دعوة وجهد إعلامي لشرحه وإيصاله إلى قطاع الشعب صاحب العلاقة. وهكذا تكون الدعوة ليست عامةً بل محددة، في كُلّ مرة تتناول جزءاً من أجزائها وخطوة على طريق تحقيقها. والجهد الإعلامي المحدد والمحصور في نطاق خطوة أو عمل معين يجب أن يكون مركَّزاً وواضحاً بأسلوب مفهوم وموجهاً مباشرة إلى من يعنيهم الأمر. وهكذا تكون عملية الاتصال بالشعب والحوار مع مختلف طبقاته وفئاته منصبّة على قضايا محددة يجري توضيح مزاياها وأثرها الإيجابي على حياة أصحاب العلاقة. وبذلك تجري عملية رفد شرائح المجتمع وفئاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوسائل إيضاح مركَّزة تخاطب عقولهم وتكون حصيلتها شرح الأثر الإيجابي، لمشروع التوحيد، على حياتهم اليومية، وإثارة اهتمامهم وبناء تأييدهم، فتكون القناعة بالمشروع الكلي نتيجة قناعتهم بتفاصيله وما ينطوي عليه من منافع مباشرة لهم.

وفي مجال الإعلام تبرز الآن أهمية الإعلام المرئي الذي أصبح واسع الانتشار ويستقطب اهتمام المشاهدين. وقد اهتمت الجهات ذات الأهداف السياسية والدول الاستعمارية والقوى المعادية بذلك فأنشأت الفضائيات المعروفة. إن أثر الإعلام المرئي واضح وتأثيره ثابت، الأمر الذي يجعل منه إمكانية يجب عدم إغفالها للوصول إلى جماهير الشعب وبناء قناعتهم بمشروع التوحيد. لذلك هناك حاجة ماسة لجهد في هذا المجال قوامه فضائية واحدة على الأقل تتولى مهمة المخاطبة والحوار وتقديم الأفكار وشرح الخطوات التي تصدر عن حركة التوحيد. وفضائية

كهذه يمكن أن تكون بسيطة في البداية إلا أنها يجب أن تكون رصينة تكسب ثقة المشاهد، ويتحمل أعباء العمل فيها عدد من الأفراد الذين يجتمع فيهم الإيمان الراسخ بالوحدة مع المؤهلات الإعلامية الفنية.

وبشكل أولي وكخطوة أولى يمكن التفكير بفضائية باسم التعاون الاقتصادي العربي تعتني بشؤون التنمية والتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية في مختلف المجالات، ابتداءً من أدنى درجات التعاون وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق بحث قضايا التنمية العربية على المستوى القطري والقومي والعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم. كما يمكن تناول مواضيع التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية وشؤون المؤسسات الاقتصادية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية والمؤسسات الخاصة.

إن مشروعاً من هذا النوع وبهذا التوجه الإيجابي يمكن أن يستثير اهتمام الوسط الاقتصادي العربي والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال وحتى الأجهزة الاقتصادية الرسمية التي يهمها تعريف الجمهور بإنجازاتها وخططها وتوسيع علاقاتها العامة والوصول لأوسع الجماهير في الرأي العام.

سادساً: مركز البحوث والمعلومات

كنا قد ذكرنا سابقاً أن خطّ الشروع في مشروع الوحدة هو تحليل الواقع العربي بطريقة تختلف عما جرت عليه العادة. فالواقع العربي بجميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بحاجة إلى فهم تفصيلي واقعي يقوم في الدرجة الأولى على المشاهدة المباشرة والتعرف الشخصي وجمع المعلومات الميدانية وإجراء الإحصائيات واستخدام شتى وسائل الاستقراء. هناك معلومات إحصائية متوافرة من مصادر متعددة تحتاج إلى تصنيف وتحليل ومقارنة. وهناك معلومات غير متوافرة لا بُدَّ من جمعها مباشرة وتحليلها وقراءة مدلولاتها. هناك الوثائق الرسمية والوقائع الموجودة في أجهزة الدولة والمعلومات المتوافرة من المصادر الأجنبية. هناك المنظمات العربية التي لديها معلومات وبإمكانها جمع المزيد إذا ما جرى الاتصال بها وتكليفها. وهدف المعلومات هو تكوين صورة واضحة التفاصيل إلى أقصى ما هو ممكن عن الواقع العربي من جميع الوجوه باستخدام شتى وسائل جمع المعلومات وتحليلها بما في ذلك تحليل الرأي العام والتعرف على آراء الناس في مختلف القطاعات والمترشحة من الاتصال بهم ومحاورتهم. ومنهجية العمل البحثي يجب أن تكون وقائعية تعتمد على المعلومات المباشرة أكثر من الاستنتاج القائم على المنطق المجرد.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقوم به المركز المقترح يجب أن يكون مصوباً نحو هدف محدد ويخدم أغراضاً واضحة هي مشروع التوحيد على وجه التحديد وليس عموم الشؤون العربية أو البحث المجرد والمعرفة غير الهادفة. من الأمور المهمة التي تحتاج إلى اهتمام معلوماتي خاص هو العلاقات البينية العربية كالاتفاقيات الموجودة وأوجه النقص فيها وكيفية إصلاحها ومدى الحاجة إلى اتفاقيات جديدة. ويصح الشيء نفسه على خطوات التقارب بين الأقطار العربية، كتسهيل التنقل والسفر والإقامة والعمل وممارسة المهن وقضايا الاستثمار والتملك ومعاملات البيع والشراء والتقاضي امام المحاكم وانتقال البضائع ونقاط وإجراءات الحدود والتفاصيل الإدارية المتعلقة بعبور البضائع والنقل الجوي وشؤون المطارات والموانئ واستخدام الطرق البرية وشؤون الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني ودراسة شؤون الطلبة والتبادل الثقافي وإقامة المعارض المحلية والاشتراك في المعارض الدولية والتعاون في تبادل المعلومات عن شؤون الإحصاء والبحث العلمي وانتقال المعلومات. . إلخ.

ومن مهمات هذا المركز اقتراح خطوات جديدة للتقارب العربي والاندماج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي تمهيداً للاتصال بالحكومات وجامعة الدول العربية. ومن الأعمال المهمة أيضاً تشخيص ما هو غير مطبق من الاتفاقيات الموجودة كأساس للعمل مع المؤسسات ذات العلاقة والحكومات والدوائر الرسمية المعنية من أجل تطبيقها.

ويتكون مشروع التوحيد من إطار سياسي عام تملأه تفاصيل هي الخطوات التي تتوالى خطوة خطوة حتّى إذا ما امتلأ الإطار أصبح التنظيم السياسي لقيام الكيان القومي حاصلاً. ويعني ذلك أن التفاصيل المتعلقة بالعلاقات البينية ووسائل الاندماج هي نقطة البدء، لذلك هناك حاجة ماسة إلى مركز يتولى عملية البحث التفصيلي في تلك الشؤون وتهيئة المادة الأولية للمقترحات العملية التي تعمل حركة التوحيد مع المؤسسات الرسمية والشعبية لتحقيقها خلال عملية البناء التدريجي للمشروع السياسي. إن مسألة فهم الواقع العربي بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه يتطلب من دون شكّ التعامل مع التفاصيل العملية في مختلف نواحي حياة المجتمع العربي، وتلك المهمة بحثية واسعة لا تستطيع أي هيئة سياسية أن تقوم بها من دون إسناد بحثي من مركز متفرغ لهذه المهمة. إن مهمة هذا المركز ليست أكاديمية، بل عملية، وليست عامة تغطي جميع جوانب الشؤون العربية، بل محددة بمشروع الوحدة، وليست مكتبية، بل حقلية، وليست إطنابية، بل مركزة موجزة. ومركز بحوث كهذا يتولى هذه المهمة المساندة للحركة يتطلب توافر عدد من الباحثين الشباب ذوي الكفاية، المؤمنين بالمهمة، المعروفين بالحيوية والإنتاجية،

يعملون على سبيل التفرغ الكامل في مقر المركز تحت توجيه قيادة الحركة.

ومن الضروري، لنجاح المهمة، أن يكون لدى المركز وسيلة لطبع ونشر تقاريره ودراساته وجهاز إيصالها للجهات ذات العلاقة وللرأي العام عند الحاجة. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً غير قليل من المعلومات المطلوبة موجود الآن إلا أنّه مبثوث في المطبوعات والبحوث المنشورة، والحاجة ماسة إلى استخراجه وتنظيمه وتهيئته للاستخدام المفيد.

سابعاً: التمويـل

للحركة، وكما مرّ ذكره، نظام داخلي يوضح العلاقات الداخلية والهيكل الإداري، فهناك قيادة تتولى التخطيط والإشراف والمتابعة واتخاذ القرارات وتصريف الشؤون الإدارية. والقيادة هذه يجب أن تتوافر فيها صفات لضمان نجاحها في مهمتها. فهي أولاً يجب أن تمثل أوسع ما يمكن من التيارات والمنظمات التي تتكون منها الجبهة القومية، ويجري اختيارها بالتوافق والرضا من قبل جميع الأطراف المشتركة في الجبهة. أما عددها فيجب ألا يكون صغيراً ينوء تحت ثقل المهمات ولا كبيراً تتشتت فيه الآراء وتضعف الفعالية. وعدد ربما يتراوح بين عشرة وخمسة عشر عضواً يكون ملائماً، يزيد وينقص حسب الحاجة والظروف. إن بداية العمل حتّى الوصول إلى اختيار القيادة يحتاج إلى مصاريف مالية وهي مرحلة التأسيس حيثُ تكون الجبهة في بداية تأسيسها لم تتكون لديها موارد مالية بعد. إن هذه النفقات الأولى لا بُدَّ من توفيرها بطريقة غير تقليدية.

وللقيادة أمين عام يتم اختياره بالتوافق لمدّة محددة يتم بعدها اختيار بديل عنه. ويكون الأمين العام رمزاً، ومن المعروفين بالإيمان الراسخ والرصانة والعقلانية والاحترام والقبول من أوسع الأوساط. كما لا تستطيع الحركة الاستغناء عن نواة إدارية لتسيير العمل اليومي يكون منتسبوها متفرغين ومستقرين في مكان المقر. وتعمل هذه الإدارة حسب قواعد محددة وموضحة في نظام داخلي حديث. وتعقد الجبهة مؤتمراً سنوياً يحضره ممثلون من جميع الأطراف الداخلة في الجبهة يتراوح عددهم حوالى ٢٠٠ ممثل. إن الهيكل الإداري وعقد المؤتمرات وإجراء الاتصالات والقيام بنشاط ثقافي وإعلامي كما سبقت الإشارة إليه يحتاج إلى المال. صحيح أن الحركة يجب أن تعمل على أساس الحرص في الإنفاق وعلى أساس أعلى درجة من الإنتاجية بأقل كلفة ممكنة، وعلى أساس أقل عدد ضروري لتسيير العمل والتعويض عن العدد بالحيوية والكفاءة الشخصيّة للعاملين، إلا أنّه مع ذلك كُلّه لا بُدَّ من تعبئة موارد مالية كافية لتسيير العمل وإنجاز المهمات المطلوبة. كان ولا

يزال تمويل المؤسسات غير الحكومية في البلدان العربية بصورة مستقلة أمراً صعباً، فالمؤسسة العربية الناشئة المستقلة تحتاج إلى جهد واسع لتأمين الحاجيات المالية. وقد أدت العقبة المالية إلى ضعف كثير من المؤسسات أو اضمحلالها. وتشير التجارب إلى أن تأمين الموارد المالية الكافية ليس أمراً سهلاً في ظلّ الوضع العربي الحالي.

فالوفرة المالية ليست عامة، وعادات تقديم المساعدات للعمل العام لا تزال ضعيفة. ولكن بالرغم من كُلّ تلك الصعوبات فالمهمة ليست مستحيلة. وتدل تجارب بعض المؤسسات العربية الناجحة على أن المال على جانب كبير من الأهمية لاستمرار العمل، الأمر الذي يتطلب خبرة واسعة ومختصين مهمتهم الرئيسة التفكير بالوسائل والإبداع في ما هو جديد من الوسائل والمشاريع التي تدر موارد جديدة. إن مفاتيح القدرة على تعبئة الموارد المالية هي الثقة والفعالية وحسن الإدارة. وكما سبقت الإشارة إليه، فإن تأسيس الجبهة يحتاج إلى بعض المال لمجرد البداية، وهنا لا بُدَّ من توفيره بطرق خاصة من خلال العلاقات الشخصيّة. صحيح أن الموارد تنمو مع توسع العمل وبناء الثقة إلا أن ذلك لا يحدث تلقائياً، بل يلعب الجهد الخاص للأفراد دوراً مهماً فيه. وهنا تظهر الحاجة للابتكار والمثابرة والعلاقات الواسعة.

ولعل أهم عامل يساعد على جلب المال هو الثقة بالأشخاص، أي نزاهتهم وحرصهم وسلامة تصرفهم، فالثقة هي مفتاح اقتناع المتبرعين والمساهمين.

هناك عدد من الأبواب التي يمكن طرقها لتعبئة موارد مالية للحركة، وجزء كبير من تلك الأبواب قد سبق تجربته بنجاح في مؤسسات عربية مهمة، الأمر الذي يجعل المحاكاة والاستفادة من التجربة عملاً مثمراً ومقبولاً. هناك التبرعات من بعض المتمولين العرب المتنورين الذين يمكن بالحوار والاتصال الشخصي إقناعهم بالمساهمة المالية. وهناك المؤسسات المالية والاقتصادية العربية التي لها بعض الإمكانيات المالية من الممكن الاتصال بها للمساهمة في التبرع، أو تمويل بعض النشاطات المشتركة. وهناك الأطراف السياسية في الجبهة التي لها مواردها الخاصة التي تستطيع أن تقدم منها مساهمة دورية لتمويل موازنة الجبهة. وهناك مردودات المطبوعات التي تقوم الجبهة بإصدارها والإعلانات التي تقوم بنشرها في وسائلها الإعلامية.

هناك بعض المتمولين العرب في الخارج وبعض الأفراد العرب الذين يشغلون مناصب إدارية أو علمية أو اقتصادية في البلدان الأخرى يمكن بالاتصال والحوار معهم أن يقدموا جزءاً من الموارد اللازمة لتمويل بعض النشاطات. بعض المؤسسات البحثية والجامعات في البلدان الأخرى التي لها اهتمامات مستقلة في قضايا دول العالم الثالث يمكن أن تكون مساهمة في هذه الناحية.

وبسبب أهمية العامل المالي أصبح من الضروري إعارته أهمية من حيثُ توفير الأشخاص أصحاب الخبرة ومن لهم علاقات واسعة لممارسة هذا العمل بشكل دبلوماسية مالية تكون مهمتها التفكير بوسائل جديدة والتفتيش عن المصادر التي بإمكانها المساهمة في توفير المال، وربما تكون هذه الدبلوماسية مكونة من شخصين أو ثلاثة أو ربما أكثر حسب الحاجة وحسب توافر أصحاب القدرة والاستعداد لهذا العمل. وعلى سبيل المثال يمكن استخدام أسلوب الحملات لجمع المال على أساس المشروع، أي بدلاً من طلب التبرعات لمجمل نشاط الحركة يمكن أن تنظم حملات منفصلة، كُلّ واحدة لمشروع محدد. ويعني ذلك أن العمل والاتصالات ستكون متباينة من مشروع إلى آخر.

فمثلاً إذا ما طرحت الحركة مشروع التجارة الحرة، أو الوحدة الجمركية، أو السوق المشتركة، فبإمكانها تنظيم حملة تبرعات ومساهمات محددة ومنفصلة لكُلّ حملة. أي توضع موازنة لكُلّ مشروع وتحدد الوسائل والجهات التي يتم الاتصال بها والأشخاص الذين توكل إليهم المهمة الدبلوماسية في الاتصال والحوار والحصول على الموارد. فقضايا منطقة التجارة الحرة وخطواتها اللاحقة للوصول إلى السوق المشتركة تتطلب الاتصال برجال الأعمال والشركات الكبرى والأفراد الذين يمارسون الصناعة وعملية الاستيراد والتصدير . . إلخ. وهم الفئات ذات المصلحة بنجاح المشروع المطروح. وهنا يمكن حتّى التفكير بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي طالما سعت لطرح هذا المشروع وسعت لتحقيقه مع الحكومات العربية. والحملة لإلغاء التأشيرة يمكن أن يجري الاتصال لتمويلها بشركات السياحة والمرافق السياحية في البلدان العربية كالفنادق وما سواها وهكذا. الخلاصة هي أن هذه المهمة على صعوبتها لا مناص من الاضطلاع بها لأهمية عامل التمويل في نشاط واسع كالذي أوضحناه. إنه عمل طويل الأمد يحتاج للمثابرة والإبداع والابتكار، وفوق كُلّ ذلك إلى توافر العامل البشري الملائم ـ الأشخاص أصحاب الكفاءة والنزاهة الحيوية والمثابرة والعلاقات الواسعة. إن عناصر النجاح في هذا المجال هي المصداقية والحيوية والابتكار.

ثامناً: برنامج للعمل

موضوع هذا البحث هو «ما العمل؟» أي ماذا يمكن أن نعمل من أجل مشروع التوحيد؟ فهو إذن متعلق بالجانب العملي. ويمكن أن يتضمن الجانب العملي مسألتين، **الأولى** تتعلق بالأداة وهي قيام الجبهة القومية، و**الثانية** تتعلق بمادة العمل، أي النشاط الذي يجب القيام به ابتداء من نقطة البداية. وهنا لا بُدَّ

من التأكيد أن برنامج العمل يجب أن تحدد له بعض الأسس لكي يكون منسجماً مع الاتجاه العام للبحث.

الأساس الأول بنظري هو البدء بالجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي في حياة الجمهور العربي. ولا غرو فالشأن الاقتصادي هو الطريق الذي حُدِّدَ لمشروع الوحدة للأسباب التي تمّ إيضاحها. فالاقتصاد له أهمية لا نحتاج إلى زيادة التأكيد عليها. فالاقتصاد هو الوسيلة الناجعة لملامسة الوضع النفسي للفرد العربي في الظرف الحاضر، ذلك الوضع المتسم بالإحباط وضعف الثقة وتراجع الفعالية. لذلك فالسبيل العملي الناجع لمعالجة هذا الوضع يكمن في الخطوات التي يمكن أن تحرك ذلك الوضع النفسي باتجاه الصعود. وبعبارة أخرى يجب أن يلمس الفرد العربي تحسناً ملموساً في حياته اليومية من جراء تلك الخطوات لموازنة عوامل الإحباط وانخفاض الروح المعنوية عن طريق تكوين الشعور بالأمل والجدوى.

الفكرة الأساسية الأخرى في برنامج العمل هي البدء بنسيج النظام السياسي القائم وليس بركائزه، بمعنى أن تبدأ حركة التوحيد بإصلاح النظام السياسي الموجود انطلاقاً من الموقف الإيجابي، من أجل بناء حالة الاطمئنان وتقبل حركة الوحدة والمساعدة على امتدادها في المجتمع وعموم الحياة العامة. فالوحدة العربية مشروع له فكرة رئيسة يمكن التعبير عنها من خلال نشاطات تفصيلية ترمز إلى الفكرة وتقربها من الذهن العام. وبعبارة موجزة، يجب الاهتمام كنقطة بداية بالقضايا التي توضح قضية الوحدة وترمز إليها وتضع حجراً بعد حجر في صرح بنائها مع وجود الكيانات القائمة أكثر من الذهاب مباشرة إلى إلغاء الدولة القطرية. وينسجم ذلك مع مبدأ التدرج والأمد الطويل.

وتأسيساً على ذلك يمكن تأشير المواضيع التالية ليحتويها برنامج عملي لنشاط حركة الوحدة.

أولاً: المسألة الأولى التي أرى أن تتصدر نشاط الحركة هي قضية إلغاء التأشيرة بين البلدان العربية لتسهيل السفر وانتقال الأشخاص لمختلف الأغراض. إن خطوة كهذه من شأنها أن تخلق ارتياحاً عاماً وترفع عن كاهل المواطن العربي عبئاً وعائقاً هما الآن مبعث معاناة لكثير من المواطنين. كما إنها خطوة بسيطة ومعروفة وهي مطبقة الآن من قبل بعض الأقطار العربية ثنائياً، وسبق لها تطبيقها، وليس من الصعب إيجاد السند القانوني لها في الاتفاقيات العربية الموجودة. إنها خطوة بسيطة تطبقها كثير من بلدان العالم ثنائياً أو إقليمياً. كما يمكن أن يكون لها مردود اقتصادي مفيد عن طريق تشجيع السياحة وازدياد نشاط مؤسسات النقل. ومن السهل فهم حملة من

هذا النوع من قبل الجمهور ولا يصعب إيضاح مزاياها فهي معروفة لدى المواطن البسيط، كما إنها خطوة عند تحقيقها يمكن أن تمهد إلى خطوة مهمة أخرى تؤسس عليها وهي حرية الإقامة. وحرية الإقامة تعني أن تمنح الإقامة بشكل تلقائي للمواطن العربي في القطر الذي ينتقل إليه. ويمكن أن يتم ذلك بمرحلة أولى بمنح إقامة مجانية لمدّة خمس سنوات (مثلاً) وبعدها يمكن أن تلغى نهائياً.

ثانياً: القضية الرئيسة الثانية في منهاج العمل تتعلق بالمسألة الاقتصادية المطروحة منذُ مدة، وهي برنامج التكامل والاندماج الاقتصادي بدءاً من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي ثُمّ سوق عربية مشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذا المشروع هو العمود الفقري للوحدة العربية، وهو مشروع طويل الأمد ويحتاج إلى جهود واسعة. لهذا المشروع تاريخ معروف في مناقشات وقرارات جامعة الدول العربية بدءاً من مؤتمرات القمة، ولا تزال الخطوة الأولى فيه، وهي إقامة منطقة التجارة الحرة قيد العمل في الجامعة العربية. فقد كان من المفروض إقامة منطقة للتجارة الحرة بالإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية في بداية ٢٠٠٥ بالسلع ذات المنشأ العربي التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في المنطقة. ويجري الاهتمام الآن بمعالجة القيود غير الجمركية، كموضوع قواعد المنشأ، وإيجاد آلية لتسوية المنازعات وتنفيذ اتفاقية محكمة العدل العربية المقررة منذُ ١٩٦٤. والذي يبدو أن التجارة البينية هي الخيار المتاح، أي توسيع السوق امام المنتجات الوطنية، وذلك بإحلال المنتج العربي محل المنتج الأجنبي ونقطة البداية لمشروع السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية.

ولعل من أهم القضايا المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك هي قضية وضع الأجهزة المتعلقة بذلك وبخاصة علاقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والازدواج الحاصل في المهمات. إن كُلّ هيكلة الجهاز الاقتصادي العربي تحتاج إلى إعادة نظر وإصلاح. وقد بذل بعض الاقتصاديين العرب جهوداً جيدة في دراسة هذه القضية وتقدموا بمقترحات بناءة في هذا الصدد. وتستطيع حركة الوحدة أن تستند إليها وأن تتخذ من المقترحات التي قدمت نقطة ارتكاز في عملها في هذا المجال. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مقترحات الدكتور محمد محمود الإمام[٢]. فقد اقترح إنشاء (الجماعة العربية) لتحل محل مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فوضع العمل الاقتصادي العربي المشترك في مستوى القمة، وشمل جميع الدول

(٢) الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، القسم ٦ والخاتمة.

العربية، واعتمد مبدأ التدرج بثلاث مراحل وصولاً إلى التكامل التام، وحدد الأجهزة الرئيسة وهي: مؤتمر القمة، والمجلس الوزاري، ولجنة النواب، والمفوضية، واللجنة الاقتصادية، والجمعية المشتركة، ومحكمة العدل، وأجهزة للتكامل النقدي وأجهزة معاونة، ومصرف للاستثمار وأمانة عامة، ومركز معلومات وصندوق تضامن وأجهزة تحكيم واقترح أسلوباً لاتخاذ القرارات حسب قاعدة تفاوت قوى التصويت[٣]. وجاء مشروعه مستفيداً إلى حدّ بعيد من تجربة الاتحاد الأوروبي. وتلك مبادرة تحتاج إلى أن يتكون حولها رأي عام واسع يضغط على الأنظمة للأخذ بها، الأمر الذي يجعل من الضروري بناء رأي عام حولها في الدائرة المختصة والدوائر الشعبية الأوسع، وصولاً إلى الدائرة الأوسع في الأنظمة الحاكمة، أي أنها تحتاج إلى نشاط شعبي ودبلوماسية نشيطة. وهي تصلح أن تكون مادة عمل مهمة وفقرة مهمة في برنامج حركة الوحدة.

ثالثاً: ثُمّ هناك مؤسسة الجامعة العربية ذاتها التي اتسم تاريخها بالتباطؤ والإحباط. إنني أرى من الضروري العمل لإصلاح هذه المؤسسة ومعالجة نواحي النقص فيها، لا إلغاءها. هناك في هذا الصدد عدد من القضايا تتصدرها قضية إصلاح الميثاق في ما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات، وهو مشروع يتعلق بجعل القرارات تُتخذُ بأكثرية الثلثين أو الأكثرية البسيطة بدلاً من الإجماع. كما إن اجتماعات القمة نفسها تحتاج إلى تنظيم من حيثُ المواعيد ومستوى الحضور ومدة الاجتماع وطبيعة المداولات. وأهم القضايا التي يجب إثارتها من جديد وتلافي الخلل الذي حدث في تناولها هما قضية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في منتصف ١٩٥٠ والتي عُطّل تنفيذها، وقضية استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠-٢٠٠٠) وميثاق العمل القومي التي أقرها مؤتمر القمة العربية في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ثُمّ قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتخلي عنها بتحريض من بعض وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما بعد. إن إحياء هذين الموضوعين ووضعهما مجدداً امام الرأي العام العربي يشكل بنداً مهماً في عملية إصلاح مؤسسة الجامعة العربية وبعث الحيوية في عملها. إن تفعيل معاهدة الدفاع المشترك وقضية إحياء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك تشكل أهم جزء من العمل الميداني الذي يجب أن تضطلع به حركة الوحدة العربية كجزء من برنامج نشاطها العملي في المرحلة الأولى. فكلا الموضوعين له من المبررات الموضوعية

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٦٨ ـ ٦٧٤ و٦٨٠.

المتعلقة بالأمن والتنمية ما يجعل طرحه مقبولاً ويلقى تجاوباً شعبياً واسعاً.

وفي الناحية المؤسسية لهيكل الجامعة العربية يدور الآن بحث عدد من القضايا المهمة، منها إصلاح وضع المنظمات العربية المتخصصة، من حيثُ الاختصاص والعلاقة بالأمانة العامة للجامعة، فهناك مقترحات لتحويلها إلى مراكز خبرة وتحويل مهماتها إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمانة العامة للجامعة. هناك الآن خمس عشرة منظمة عربية متخصصة وخمس مؤسسات تمويل عربية بحسب ما ورد في دليل الأمانة العامة ـ الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية[٤].

وفي مجال المشروعات العربية المشتركة تمّ تأسيس مشروعات مشتركة في نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقد بلغ عدد هذه المشاريع التي توافرت عنها المعلومات الكاملة ٥٢١ مشروعاً وبلغ إجمالي رؤوس أموالها في نهاية ١٩٨٣ حوالى ٣٠,١ بليون دولار أمريكي. وتمثل رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة ٥٩,٣ في المئة من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية والدولية المشتركة[٥]. وتتوزع هذه المشروعات على ١٧٠ مشروعاً مشتركاً عاماً و١٧٢ مشروعاً مشتركاً مختلطاً و١٧٩ مشروعاً مشتركاً خاصاً (المجموع ٥٢١). وتجدر الإشارة إلى ظاهرة قيام عدد من الاتحادات العربية في المجال الاقتصادي والصناعي والعلمي والمهني بلغت ٢٩ اتحاداً، منها الاتحاد العربي للحديد والصلب والاتحاد العربي للأسمدة[٦].

الغرض من إيراد كُلّ ذلك هو الإيضاح بأن هناك بناءً مؤسسياً قد تمّ إنجازه في نطاق جامعة الدول العربية وبمبادرات خاصة من المنظمات الأهلية خلال الفترة الماضية، وأن هذا البناء وإن كان انعكاسه في مجال التطبيق لم يكن عالياً إلا أنّه مهما كان فهو جهد تأسيسي يمكن اتخاذه نقطة انطلاق، وتوظيف جوانبه القانونية والخبرة العملية التي ترشحت منه في عمل حيوي جديد يخدم مشروع الوحدة بدلاً من إهماله والبدء من جديد. إن بعث الحيوية والروح في المؤسسات العربية التي أقيمت على الصعيدين الرسمي والخاص يمكن أن يستند إلى البناء الموجود مهما كان ناقصاً وضعيفاً. فبدلاً من أن يبدأ العمل من نقطة الصفر يمكن

(٤) الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية، **دليل مختصر** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٥).

(٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **دليل المشروعات العربية المشتركة** (الكويت: أوابك، ١٩٨٤)، المقدمة، ص ر، ش، ظ، ع وق.

(٦) الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية، المصدر نفسه.

أن يستند إلى الموجود ويتخذه مادة عمل ونقطة شروع لعمل جديد.

إن عملية بعث الروح في ما هو موجود الآن وإصلاح نواقصه وإنجاز خطوات جديدة، يحتاج إلى زخم شعبي وحملات عمل تنقل أفكار هذه المشاريع إلى أوساط الرأي العام ويُعبأ من أجله الجمهور ونخب المجتمع وطبقاته في اتجاه الإصلاح والتجديد.

رابعاً: وفي المجال العملي هناك ما يستحق الاهتمام كمشاريع عمل مشتركة ذات بعد قومي، والمثال الجيد على ذلك طرق المواصلات لربط البلدان العربية بشبكة جيدة تنمي التواصل البشري وتدعم التنمية المشتركة. وكمثال جيد على ذلك، لتحقيق التواصل بين جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب، إنشاء جسر بري بين مصر والمملكة العربية السعودية عبر مدخل خليج العقبة عند مضايق تيران عبر مجموعة الجزر المتناثرة هناك. وبذلك يتم الاتصال بين الخليج والمغرب العربي، وتوفير ضمانات لحرية العبور، لعقد اتفاقية ترتب حرية المرور لجميع الأقطار العربية. ثُمّ هناك شبكات نقل عربية داخلية يمكن ربطها بالأقطار الأخرى عن طريق استكمال بعض الوصلات الناقصة. فشبكة الخطوط الحديدية العراقية يمكنها أن ترتبط بالشبكة السورية عن طريق وصلة بين دير الزور والبوكمال وإحياء الخطّ الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة مروراً بالأردن الذي بلغت الدراسات عنه مرحلة متقدمة ولم يبق غير موضوع التمويل.

خامساً: وكإجراء تمهيدي لمشروع التوحيد يمكن العمل لتوحيد القوانين والنظم التي تعمل بموجبها مؤسسات حكومية وشعبية لتكوين نسيج مترابط قومياً وإن كان يعمل الآن كُلّ في محيطه القطري. فهناك العديد من التشريعات التي يمكن التفكير بتوحيدها، وفي مقدمتها القانون المدني وقوانين القضاء وممارسة المهن والإقامة وقوانين الضرائب والرسوم وقوانين البلديات والإدارة المحلية وتشريعات البيئة وقوانين وأنظمة التعليم بمختلف المراحل وتنظيم السجل المدني وقوانين الجنسية.. إلخ. كما إن هناك الأنظمة المؤسسة للتنظيمات الشعبية والمهنية كالعمال والفلاحين واتحادات الطلبة ومنظمات النساء ومؤسسات المجتمع المدني والأوقاف وقوانين وأنظمة الوزارات المختلفة. إن برنامجاً مفصلاً للقيام بمبادرات وحملات شعبية ورسمية لتوحيد هذه القوانين والأنظمة من شأنه أولاً تكوين أرضية متماثلة ترتكز عليها عملية التوحيد السياسي التي يتضمنها مشروع الوحدة عندما تتهيأ له الظروف، ما يجعل المشروع يرتكز على أرض صلبة ممهدة بدلاً من أن يواجه جملة من القوانين والأنظمة المتباينة، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً

لتوحيدها. وبجانب ذلك يكون لمثل هذه الحملات أثر معنوي وإعلامي يتم من خلالها إيصال الرسالة للجمهور وإيضاح فكرة الوحدة إليها ويجعل قضية الوحدة حاضرة حية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن البنود التي يتضمنها البرنامج ليست كُلّ ما يجب أن يتضمنه عمل حركة الوحدة لتحقيق مشروعها، بل هي مقترحات لمرحلة البداية، ولم يكن الغرض من إيرادها الادعاء بأنها قابلة للتنفيذ جميعها في المرحلة الحالية. فالصعوبات التي أعاقت مشروع الوحدة والمشاريع التي سبق طرحها بخصوصه ماثلة للعيان ومعروفة. الغرض من إيرادها هو أن تكون مادة لبرنامج حملات تقودها حركة الوحدة في المرحلة الأولى، محاولة تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه. ولمثل هذه الحملات مزايا عديدة فهي مجال لاكتساب الخبرة والتعرف على الصعوبات واختبار الوضع العربي الرسمي والجماهيري، كما إنها وسيلة مهمة للتوعية والدعوة إلى مشروع الوحدة وتحريك المشاعر القومية، وجعل قضية الوحدة في صدارة الاهتمام العام. فالمعروف هو أن العمل وليس غيره ما يفتح الآفاق الجديدة ويبعث الحيوية ويفجر الطاقات الكامنة.

كما لا يفوتني أن أنوه بأن بنود هذا البرنامج ليست إلا مقترحات خاضعة لمتطلبات الظروف، إذ تستطيع حركة الوحدة أن تتصرف إزاءها بمرونة وحكمة، فتقدّم ما هو أكثر ملاءمة وتستفيد من الفرص المتاحة، الأمر الذي يجعل مسألة البرنامج العملي خاضعة للحكمة واجتهاد القيادة وتوافر الإمكانيات[٧].

تاسعاً: النضال الشعبي
بعض المقترحات العملية

في هذا الصدد يرد السؤال عن كيفية ممارسة النضال الشعبي، أي تحديد الأساليب التي يتم بواسطتها ممارسة هذا العمل. وكتقديم إيضاحي يمكن القول إن الغاية من النضال هي التأثير في تفكير وسلوك المواطن، فيكون وحدوياً مؤمناً بمشروع الوحدة بدلاً من أن يكون غير ذلك، أو محايداً، ويكون فعالاً عاملاً بدلاً من أن يكون ساكناً منسحباً من الحياة العامة. تلك هي الغاية التي يتجه النضال الشعبي إلى تحقيقها في شخصية المواطن. وبما أن هذه النتيجة أو (الهدف)

---

(٧) لمزيد من التوضيح لخطة العمل قمت بتدوين بعض الملاحظات والمقترحات في الملحق ص ٩٥٩ التي آمل أن تكون عاملاً مساعداً على تسهيل عملية دخول الحركة في مرحلة العمل الفعلي.

لا تتحقق تلقائياً فلا بُدَّ من آليات يتم من خلال ممارستها تحقيق ذلك.

في مجال الآليات يمكن التفكير ببعض أنواع النشاطات التي تخلق بالتدريج هذه الثقافة الجديدة التي يتحول بها المواطن من حالة إلى حالة أخرى وكما يلي:

أولاً، لا بُدَّ من عمل ثقافي وإعلامي واسع يخاطب جميع فئات الشعب بلغة معززة بالمعلومات والأرقام والشواهد، فكُلّ فئة وما يناسبها. فهناك النخبة المثقفة، وهناك الفئة المتعلمة، وهناك الجماهير الشعبية الواسعة، وهناك الشباب، وهناك البالغون، وهناك النساء. هناك المهنيون بمختلف فئاتهم، وهناك الموظفون، وهناك المتقاعدون، وهناك الشريحة الغنية، وهناك الطبقة المتوسطة، وهناك الفقراء، وهناك العمال، وهناك الفلاحون. جميع هذه الفئات والطبقات يجب أن تصلها الدعوة إلى المشروع بشتى وسائل المخاطبة المرئية والمسموعة والمكتوبة، المطبوعة والشفهية المباشرة، وأن تكون اللغة بسيطة، واضحة، بعيدة عن العموميات والرطانة والتعقيد والألفاظ الغريبة. إن جهداً ثقافياً وإعلامياً واسعاً كهذا، إذا ما تواصل وتكرر بلهجة واثقة ومخاطبة ودية حوارية، توحي بالاطمئنان والوضوح والصراحة والصدق، فإنها بمرور الوقت لا بُدَّ أن تؤثر في النفوس وتغرس بذرة الثقافة الجديدة حيثُ يتغير التفكير والعمل باتجاه تحقيق المشروع. ويجب إعطاء أهمية خاصة في هذا المجال للمخاطبة المباشرة والاجتماعات الجماهيرية.

ثانياً، ويمكن غرس بذور الثقافة الجديدة عن طريق قناة عملية هي الحملات النضالية التي تتركز حول قضايا محددة، وذلك باختيار عدد من القضايا العامة ذات الروح التوحيدية وطرحها كمطاليب تسعى الحركة لتحقيقها، وتعبئ في سبيل ذلك أوسع الإمكانيات المتوافرة لديها، وتحشد من أجلها أوسع القوى الشعبية. وعلى سبيل المثال، يمكن تنظيم حملة عربية واسعة لإلغاء التأشيرة بين البلدان العربية تبدأ بوسائل الإعلام وتتوسع لتقديم الطلبات للحكومات المعنية وعقد الاجتماعات في أوساط المنظمات الشعبية والاتصال بجامعة الدول العربية لتأييد الطلب والحث على وضعه على جدول أعمال المؤتمرات العربية كمؤتمرات مجلس الجامعة ومؤتمرات وزراء الداخلية ومؤتمرات القمة والاتصال بالمنظمات ذات المصلحة كاتحاد رجال الأعمال العرب والمؤسسات السياحية. إن حملة شعبية ورسمية من هذا النوع عندما تتواتر وتستمر وتأخذ حيزاً في وسائل الإعلام وتتطور تدريجياً إلى أشكال مبتكرة كتنظيم التجمعات الشعبية عند نقاط الحدود وتنظيم المسيرات، إن حملة من هذا النوع من شأنها تبسيط فكرة المشروع الوحدوي عن طريق خطوة رمزية كجزء للدلالة على الكُلّ.

ثالثاً، هناك أيضاً تنظيمات المجتمع المدني، فالموجود منها يمكن الحوار معه

لإقناعه بمشروع الوحدة والاتفاق معه على برامج مشتركة وفقرات عملية يتولى القيام بها. كما يمكن أن تقوم حركة الوحدة بتأسيس منظمات جديدة في مختلف الشؤون العامة المتعلقة بقضية التوحيد مما لا تغطيه المنظمات الموجودة حالياً، وإقامة مؤسسات وجمعيات متخصصة عديدة على نطاق عربي، أو قطري، أو مناطقي، ذات أهداف قومية، وتمارس نشاطات تصب في مشروع الوحدة. فالعديد من المنظمات الموجودة حالياً تأسست بمبادرات خاصة، أو قامت بإنشائها مؤسسات عربية تعمل ضمن جامعة الدول العربية. ومما يلفت النظر مثلاً أن جماهير الطلبة في البلدان العربية ليس لهم منظمة قومية تجمع نشاطهم لحدّ الآن.

رابعاً، وفي مجال الآليات هناك نشاطات شعبية عديدة وأساليب متنوعة تمارس في بلدان أخرى، وأساليب يمكن أن تكون وليدة الحاجة والبيئة المحلية. فالاجتماعات والمؤتمرات والعرائض وجمع التواقيع والاعتصام والإضراب والكتابة على الجدران وغيرها يمكن أن تمارس من أجل التعبئة والضغط وتحريك الجماهير. وحركة الوحدة يجب أن تسعى لتكون حاضرة في المناسبات المحلية والوطنية فيسمع لها صوت، وتقول كلمتها، كما يمكن أن تعمل لحضور المؤتمرات والاجتماعيات التي تعقدها المؤسسات بمختلف أنواعها، وأن يكون لها تمثيل في كُلّ مجال ممكن تستطيع عن طريقه إيصال صوتها، وأن تسعى إلى المساهمة في المناسبات الاجتماعية في الأحياء والأرياف وتدخل في مختلف الأوساط الثقافية والاقتصادية والدينية والفنية والصناعية والعلمية لإسماع صوتها والتفاعل مع الجمهور وإرسال واستقبال الوفود.

خامساً، ولا يقل أهمية عن تلك الآليات النشاط الخيري والاجتماعي كالخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها، الصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية والتعاونية والاقتصادية وبخاصة في المناطق الفقيرة والأوساط المعسرة وفي حالات الطوارئ والحاجات الملحة. إن دخول هذه المجالات يؤدي إلى الاتصال بجماهير واسعة ويوصل الحركة إلى أوساط لا تستطيع الوصول إليها مباشرةً عن طريق العمل السياسي. كما إن هذا النوع من النشاط من شأنه تقريب فئات شعبية واسعة وربطها في نظام علاقات يفتح قنوات للتفاهم والاتصال والحوار والتعبئة والتعرف على الكفاءات الجديدة، واكتشاف العناصر الفعالة، وتخريج البارزين، وتكوين القيادات لتولي مسؤوليات في المستقبل.

إن تحقيق منافع مادية ومعنوية لجماهير واسعة من الشعب بكفاءة ونزاهة من شأنه أن يرفع الروح المعنوية ويغرس روح التفاؤل ويبني الثقة والمصداقية والقناعة

بسلامة المبدأ الذي تحمله الحركة المؤسسة لهذا النشاط. وقد أثبت هذا النوع من النشاط الاجتماعي فعاليته وجدواه في حالات عديدة سابقة، مارسته أحزاب ومنظمات بصورة ناجحة. كما لا يخفى أن هذا النشاط وإن كان في البداية يتطلب إمكانيات مالية إلا أنّه بمرور الوقت إذا ما أحسنت الإدارة وتوافرت النزاهة يمكن أن يتطور بالتدريج إلى حالة التمويل الذاتي، وفي مرحلة تالية يمكن أن يكون مصدراً لمردود مالي للحركة.

سادساً، إن حياة الجماهير ذات أطياف متعددة تتعدد معها الوسائل والأشكال، لذلك لا بُدَّ من التوجه إلى المؤثرات المتعددة في النفس البشرية، فهناك جانب وجداني وعاطفي ومؤثرات نفسية يمكن أن تؤثر فيها بعض النشاطات والأعمال كالفنون بمختلف أنواعها كالموسيقى والمسرح والأناشيد والغناء والرسم. ثُمّ هناك الصور والرموز والرايات واللافتات والنصب والتماثيل كلها قنوات للتأثير في النفس البشرية. ثُمّ هناك النشاطات الجماعية كالرحلات والزيارات والمخيمات وحملات الإعمار والبناء ومساعدة الأحياء الفقيرة وتقديم الخدمات في القرى وتنظيم مناسبات الترفيه والأفراح الشعبية وإحياء المناسبات الوطنية والقومية وما يقترب من ذلك، بإمكانها عند الممارسة تحقيق تأثير تعبوي في نفوس الجماهير وشدها إلى حركة الوحدة.

تلك مجرد تسميات لبعض أساليب النضال المعروفة والمتداولة في أنحاء مختلفة من العالم، ولكن يبقى للمخيلة وما يبدعه الذهن نصيب كبير في إيجاد أساليب أخرى فعالة، إذ لا حدّ لما يمكن أن يأتي به الإبداع والابتكار. الغرض هو التوعية والتعبئة وتكوين رأي عام والضغط لتحقيق هدف محدد لذلك، فكُلّ ما يحقق ذلك ضمن الدائرة السلمية الديمقراطية فهو مقبول سواء أكان مقتبساً أم جديداً مبتكراً. كما تجدر الإشارة إلى أن نطاق الحملات الشعبية التي تمارسها حركة الوحدة يمكن أن يكون محلياً محصوراً في حدود المدينة أو القرية أو المحافظة، كما يمكن أن يكون قطرياً، كما يمكن أن يكون قومياً يتجاوز حدود الدولة القطرية فتشترك فيه عدة أقطار، وهكذا حسب طبيعة الموضوع والظروف المحيطة.

ولا يخفى أن الحملات الشعبية التي تمارسها الحركة لا بُدَّ أن يتولد منها ضغط، والضغط إذا ما تواصل يتعاظم وتتسع دائرته إلى حدّ التأثير في الجهة الموجه إليها. وهكذا تتطور حركة الوحدة إلى قوة شعبية مؤثرة في الرأي العام ومتفاعلة مع الأوضاع لدرجة لا يمكن تجاهلها، الأمر الذي يضطر الأنظمة ومؤسساتها للاقتراب من مطاليبها والسير في الطريق المؤدي إلى التوحيد.

خلاصـة واستنتاجـات

منذُ نهاية الحرب العالمية الأولى وربما قبل ذلك التاريخ والشعور القومي آخذ في النمو والتطور. ومعه ظهرت محاولات توحيد الأمة العربية. وبالرغم من أن مشروع التوحيد بقي حياً في الساحة السياسية كما في الحياة الثقافية العربية، إلا أن عملية العبور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي واجهت إعاقة أصبحت معروفة نتج منها ما نتج من أثر سلبي على الروح المعنوية. والذي يتتبع تاريخ التفكير القومي خلال هذه الفترة يلاحظ أنّه أصبح الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى النقد والمراجعة لاستيعاب الظروف الجديدة ومجابهة العوامل التي أدت إلى تلك الإعاقة. وتلك عملية نقد لا بُدَّ منها في الوقت الحاضر.

ولعل أهم ما تجدر الإشارة إليه في عملية المراجعة والنقد يتعلق بالجانب العملي، ومن هنا كان سؤال «ما العمل؟». إنه سؤال لا يمكن الإجابة عنه إلا بتثبيت بعض المبادئ الرئيسة المتعلقة بالمفاهيم. وأول هذه المبادئ اعتبار الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسية. فهي هدف يهم مجموع الأمة ويتعلق بمصالحها الحيوية وعليه تتوقف حياتها، وليست قضية سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم، تماماً كما هي الحال في قضية الاستقلال عندما كانت البلدان العربية تحت الاحتلال والنفوذ الأجنبي. ففي وضع التجزئة تكون قضية الوحدة هي القضية القومية الأولى ولا يرقى إلى مستواها أي هدف آخر مهما كان مهماً. وعلى هذا الأساس لا بُدَّ من فصل قضية توحيد الأمة عن قضية بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده في ظلّ التوحيد.

لذلك كان من غير الصحيح جعل هدف الوحدة كالأهداف السياسية الأخرى المتعلقة بشكل النظام السياسي والاقتصادي. وعندما لم يحصل ذلك التفريق بين القضيتين كانت الحصيلة سلبية. فالأنظمة الحاكمة اعتبرت مشروع الوحدة موجهاً مباشرة وبالدرجة الأولى ضدها، وبذلك أصبحت المعركة للإبقاء على التجزئة هي معركتها، والمحافظة على الوضع الراهن هدفها المباشر المتعلق بمصالحها ووجودها. إن مشروع الوحدة لا يبدأ من قضية الحكم والسلطة وليس صحيحاً أنّه من المستحيل إيجاد حلّ لقضية الأنظمة الحاكمة في ظلّ الوحدة. صحيح أن الأنظمة الحاكمة وقفت سلبياً من مشروع الوحدة وهي لا تزال كذلك، ولكن ليس صحيحاً الاستنتاج أنّه من المستحيل إيجاد الحلّ الملائم لهذه المشكلة. فهناك بلدان أخرى مرت في الحالة نفسها واستطاعت أن تجد حلاً لا يضع الفئة الحاكمة في مواجهة مباشرة مع مشروع التوحيد.

وفي مجال العمل، هناك نقطة بداية هي التوجه إلى الجماهير واعتماد النضال

الشعبي وسيلة لتحقيق هذا الهدف مقابل الأساليب التي اتبعت لحدّ الآن. فالعمل من أجل الوحدة وإن كان يجري في أحيان كثيرة باسم الشعب إلا أنّه في حقيقته كان يصدر من الأقلية ويخاطب الأقلية. فالحركة القومية توجهت بصورة رئيسة إلى موضوع السلطة والوصول إلى الحكم بدلاً من بناء رأي عام مشبع بالروح القومية ومؤيد لمشروع التوحيد ومساهم في عملية تحقيقه على أرض الواقع. وانطلاقاً من ذلك أخذت حركة التوحيد طابعاً سلبياً ودخلت ميدان العمل السياسي وحولت الموضوع إلى قضية تمزج بين الوحدة ومسألة نظام الحكم ومن يتولاه. وبدلاً من أن تكون المعارضة تدور حول موضوع التوحيد تحولت إلى معارضة تتعلق بشكل الحكم وأشخاص الحاكمين. ولم يكن هذا الموقف من دون أساس يعود إلى التفكير السائد الذي طبع تلك المرحلة. فالتفكير الذي كان سائداً (ولا يزال موجوداً إلى حدّ ما إلى الآن) يعتمد على الثقافة المجردة التي تقوم على المنطق والاستنتاج أكثر مما تعتمد على تحليل الواقع واعتماده المصدر الرئيس للمعرفة. فالواقع العربي الراهن لم يجر تحليله والاقتراب منه وفهم ما يجري فيه من اتجاهات وما يتفاعل في داخله من آراء ورغبات. وبهذا المعنى لم يكن الفكر القومي واقعياً كما ينبغي أن يكون وإن كثر الحديث عن الواقعية.

وبناء على ذلك فمشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية واسعة تستوعب كُلّ أو أغلبية جماهير الشعب وليس أقليته أو نخبتة. والتجسيد العملي لهذه الحركة هو قيام جبهة تضم جميع الوحدويين من أحزاب ومنظمات وتجمعات شعبية وجميع المواطنين المؤمنين بهذا الهدف القومي. إن قيام مثل هذه الجبهة يجب أن يقوم على أساس القضية المركزية ألا وهي التوحيد بغض النظر عن أي موقف آخر يتعلق بالأيديولوجيات والنظام السياسي والاقتصادي المرغوب. ويتضح من تجربة الماضي أن حركة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة لبناء هيكل تنظيمي يمارس التوعية والدعوة والمبادرة، وأن يكون هذا البناء متصلاً بجميع أوساط الشعب وفاعلاً في كُلّ مرافقه وفعالاً في التفاعل والحوار مع الأنظمة الموجودة، وله وجود في جميع مرافق الحياة العامة.

مضى على نشوء الدولة القطرية وقت ليس بالقليل وهو مدة كافية للحكم على مدى نجاحها أو فشلها. واليوم يظهر الجرد الموضوعي لما حدث أن ذلك التنظيم السياسي القائم على القطرية قد فشل في أهم قضيتين هما قضية التنمية وقضية حفظ أمن الوطن والأمة. والوضع الحالي يدلل على ذلك بكثير من الوضوح. فقد فشلت محاولات التنمية وبقيت أغلبية الشعب في حالة متخلفة في مستوى معيشتها ووضعها الاجتماعي رغم توفر الموارد مقارنة بأحوال الكثير من البلدان النامية. واليوم لا يوجد قطر عربي لا يعاني أزمة بشكل أو بآخر. فحالة

الضعف والتخلف قد أدت إلى نشوء الأزمات الداخلية والخارجية وشجعت قوى التخلف وأصحاب المصالح الشخصيّة على تقدم الصفوف وخلق الأزمات إضافة إلى التفاهم مع القوى الخارجية المعادية. من كُلّ ذلك لا يمكن لمن يرصد الأوضاع موضوعياً إلا أن يخلص إلى نتيجة هي فشل الدولة القطرية في أهم القضايا.

وحركة التوحيد تتمثل بجبهة شعبية واسعة تعمل على أساس إيجابي، فتتفاعل مع قضايا المجتمع ومع الأنظمة الموجودة بطريقة موضوعية بعيدة عن الاحتراب والموقف المسبق والسلبية، هدفها الرئيس تحقيق تقدم على طريق التوحيد وليس الوصول إلى الحكم أو تبديل أشخاصه.

ويقوم العمل البناء على أساس منهج تدريجي يعتمد على تحقيق خطوات متتابعة على طريق المشروع، فتكون الوحدة القومية هي الهدف النهائي وليست نقطة البداية، فتتحقق عن طريق التراكم وتتابع الخطوات. ويكون عملها ديمقراطياً مفتوحاً يخلق الاطمئنان ويبني الثقة.

وبناء على ذلك فمشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية واسعة تستوعب كُلّ أو أغلبية جماهير الشعب وليس أقليته أو نخبته. والتجسيد العملي لهذه الحركة هو قيام جبهة تضم جميع الوحدويين من أحزاب ومنظمات وتجمعات شعبية وجميع المواطنين المؤمنين بهذا الهدف القومي. إن قيام مثل هذه الجبهة يجب أن يقوم على أساس القضية المركزية ألا وهي التوحيد بغض النظر عن أي موقف آخر يتعلق بالأيديولوجيات والنظام السياسي والاقتصادي المرغوب فيه. ويتضح من تجربة الماضي أن حركة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة لبناء هيكل تنظيمي يمارس التوعية والدعوة والمبادرة، وأن يكون هذا البناء متصلاً بجميع أوساط الشعب وفاعلاً في كُلّ مرافقه وفعالاً في التفاعل والحوار مع الأنظمة الموجودة وله وجود في جميع مرافق الحياة العامة.

يتضح أن تحقيق مشروع الوحدة إذا كان ضرورياً في الماضي فهو الآن أكثر ضرورة، تحتاجه الأمة أكثر من أي وقت مضى. وهو على الرغم من الصعوبات التي تواجهه يمكن أن يتحقق بالإصرار والعمل والتضحية والنضال الطويل الأمد في صفوف الشعب. فالأمة تحتاج إلى وضع القوة، فهو الوضع الذي يفتح أبواب التقدم والنهوض وحل المعضلات، والبداية الجدية في التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والدفاع عن المصالح الحيوية وحماية الأمن القومي وسلامة أرض الوطن. فالقوة مصدر خير وعامل إيجابي ومفتاح التقدم، والضعف شرّ، وطريق كُلّ ما هو متخلف. فلا حلّ غير قيام دولة اتحادية تضم كُلّ الوطن العربي تكون

خاتمة لعمل متواصل طويل الأمد يبدأ بخطوات متتابعة على طريق التقارب والتكامل والاندماج. وقضية كهذه ليست مقصورة على جانبها الاعتباري القومي الروحي، وإن كانت هي كذلك، إلا أنها في الوقت نفسه ذات بعد عملي واقعي يتعلق بالمصلحة الحقيقية للجميع وتعود بالنفع المادي والمعنوي عليهم في الأمد الطويل.

إن تحقيق هذا المشروع عن طريق قيام حركة وحدوية متجسدة بجبهة واسعة تستوعب جميع الوحدويين من جميع الاتجاهات والطبقات ممكنة في معطيات الوضع الحاضر. فالعمل القومي ليس في بداياته، بل هناك مؤسسات وتنظيمات وخبرات عملية يمكن اعتبارها المادة الأولية وخط الشروع لقيام هذا التنظيم القومي. وما نحتاجه الآن لبدء العمل هو خطّ بداية في التفكير يعتبر واقع الدولة القطرية واقعاً يجب تجاوزه، فهو مسؤول عن الفشل الذي تحقق في التنمية والأمن. لذلك فالموجود مدان بالرغم من أنّه موجود ماثل للعيان. أما مشروع الوحدة فلم يوجد بعد، إلا أنّه على وجه التأكيد هو الأفضل وهو الطريق المضمون للنهضة. جميع القوميين وأصحاب النيات الحسنة والمناضلين في جميع الاتجاهات ومن جميع الطبقات مدعوون إلى هذا العمل التاريخي، فللجميع مكان ودور في العمل القومي من أجل مشروع الوحدة.

إذن، فمشروع الوحدة العربية عمل قومي وليس عملاً سياسياً. ونقطة البداية هي تحليل الواقع العربي وليس التنظير المجرد، والطريق إلى تحقيقه هو النضال الشعبي الذي تساهم فيه الجماهير من جميع الاتجاهات والطبقات، ويتجسد بحركة تضم جميع الأحزاب والمنظمات القومية وجميع القوى المنظمة وكُلّ الاتجاهات بغض النظر عن تباين آرائها في شكل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعتمد الجبهة في عملها على موقف إيجابي من الأنظمة الموجودة وفي العلاقة بالدول الأجنبية ومن جميع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع من دون موقف مسبق. وتحدد موقفها على أساس كُلّ قضية بذاتها، وليست حركةً معارضةً دائمية بل هدفها تحقيق تقدم على طريق مشروع الوحدة وليس الوصول إلى الحكم، وتتبع الأسلوب السلمي والديمقراطي بعيداً عن التآمر والعمل العسكري.

كما إنها تختار الطريق الاقتصادي كمدخل لتحقيق المشروع لجعل مشروع الوحدة مفيداً لتحسين الوضع المادي للفرد المواطن بدلاً من المخاطبة العاطفية. لذلك تضع منهاج عمل يتكون من حملات متتابعة لإنجاز خطوات على طريق

التقارب والتكامل والاندماج بين الأقطار العربية بالتفاعل مع الأنظمة وبالتوعية الإعلامية والتعبئة الشعبية. كما تضع في حسابها أن إنجاز مشروع الوحدة يحتاج إلى وقت طويل تتحقق خلاله خطوات متتالية تؤدي عن طريق التراكم في النهاية إلى الهدف الرئيس وهو الكيان القومي الموحد.

وانطلاقاً من النظرة الإيجابية تقوم حركة الوحدة على أساس قبول الجميع ومساهمة الجميع، كلٌ بما يستطيع، فقضية القيادة وتقدم الصفوف لا تقرر على أساس مسبق، بل يقررها العمل الفعلي، ومن خلال النشاط. فكُلّ من لديه الرغبة والقدرة للمساهمة في خطوات المشروع مرحب به، ومن تثبت قدرته ورغبته من خلال العمل يستطيع أن يجد الدور الملائم بغض النظر عن أي اعتبار آخر. إنها عمل طوعي ديمقراطي يتجه للجميع أو للأكثرية الكبيرة.

ومن تحليل الوضع العربي الراهن ومن النظر في تجارب دول أخرى في تنفيذ مشاريع للتوحيد يبدو أن التنظيم الاتحادي لدولة والوحدة هو الأفضل. إنه التنظيم الذي يقوم على اتفاق الدول القطرية والتجمعات الإقليمية على إقامة دولة موحدة تتوزع فيها السلطة بين المركز والأقاليم وبذلك تتحقق المحافظة على الوحدة القومية وعلى الخصوصيات القطرية والإقليمية أي تحقيق مبدأ الوحدة مع التعددية.

من ذلك يتضح أن عملية تجديد التفكير القومي وإن كانت تتضمن نقداً لبعض الأمور في المحتوى، إلا أن ذلك لا يتعلق بالجوهر، فالقومية العربية مسألة جوهرية في حياة أمتنا، كانت في الماضي ولا تزال كذلك لا بل إن أهميتها الآن أكبر من أي وقت مضى، وإن جميع ما حدث عربياً وما حدث دولياً يدلل على صواب تلك الفكرة والحاجة الملحة إليها الآن. لذلك فالذين تصدر منهم الآن إشارات متشككة وعبارات سلبية بخصوص مشروع الوحدة يرتكبون خطأً كبيراً. ويوماً بعد يوم تتكشف دوافع ذلك، فهي تراوح بين الضعف في المجابهة النفسية للأحداث، وهو أحسن الاحتمالات، والمصالح الذاتية والوقوع تحت تأثير القوى المعادية للأمة الداخلية والخارجية. وقد وقعت مع الأسف بعض النخب المثقفة في هذا الوضع غير الملائم. إذن فعملية التجديد لا تتعلق بالجوهر بل بما هو دون ذلك من مفاهيم وأساليب عمل. وفي الرأي الذي عرضته في صفحات هذا المؤلّف وجهة نظر في طبيعة ذلك التجديد وهو رأي ذُو طبيعة إيجابية لأنه يعتمد على البناء على ما هو موجو، لا على إلغائه.

الملحـــق

لا يخفى أن تأسيس حركة تأخذ على عاتقها تحقيق مشروع الوحدة ضمن الأوضاع العربية الراهنة تواجهه صعوبات عملية خاصة في البداية. وكما تمّ إيضاحه فالمشروع ذُو أمد طويل، والمعطيات الموضوعية والتجربة المتراكمة في تاريخ نشوء المؤسسات العربية والحركات السياسية كلها تشير إلى صعوبات عملية تحتاج إلى كثير من الجهود والوقت والموارد، وبخاصة في البداية. والتجربة العملية في هذا المجال غنية وبإمكانها أن تكون مفيدة في تذليل بعض الصعوبات أو تقليل آثارها. لذلك أرى ضرورة التفتيش عن نقطة ارتكاز وعن إمكانيات موجودة يمكن الاستعانة بها بدلاً من الابتداء من نقطة الصفر. لا بُدَّ من الاستعانة بالموجود قدر المستطاع وتجميع الجهود وتحاشي الهدر في الجهود والإمكانيات والوقت والاستفادة القصوى من التجارب الموجودة.

وفي هذا الصدد لم أجد أفضل من أن يكون مركز دراسات الوحدة العربية العامل منذُ تأسيسه في ١٩٧٥ في المجال الثقافي القومي هو نقطة الارتكاز والشريك المعاون في عملية تأسيس الحركة. فالعامل الرئيس المؤيد لذلك هو التلاؤم الفكري التام.

يضاف لذلك أن لمركز دراسات الوحدة العربية تجربة غنية في معرفة الأشخاص وبخاصة في مجال النخبة المثقفة، وقام بعمل قومي واسع في مجال الثقافة والتوعية ونشر التفكير القومي كما له خبرة في تأسيس بعض المنظمات العاملة في المجتمع المدني. وله معرفة جيدة في مجالات الطبع والنشر والتوزيع وتعبئة المال بطريقة مستقلة نزيهة. وخلال مدة عمله شارك في عدد كبير من المؤتمرات ونظم العديد من الندوات وكوّن علاقات مع عدد من المؤسسات البحثية المستقلة في داخل وخارج الوطن العربي. ولمزيد من الإيضاح يمكن ملامسة بعض المجالات العملية التي تؤيد مقترح التعاون والشراكة الذي أقترحه في هذا الملحق.

للمركز تجربة غنية في البحث والعمل الثقافي القومي تناول مختلف جوانب الحياة العربية بالبحث والمناقشة من وجهة النظر القومية. لذلك فالعمل الذي يجب أن يقوم به مركز البحوث والمعلومات يمكن أن يمارس في مرحلة البداية ضمن جهاز المركز الحالي وذلك بأن يبدأ العمل بصورة تخصص في العمل الثقافي الذي تحتاجه الحركة (وكما سبق إيضاحه) في داخل المركز، أي أن يستمرّ المركز بمنهاج عمله مع البدء ببرنامج خاص يتم الاتفاق عليه بين الحركة والمركز ريثما تتهيأ الإمكانية البشرية والمالية لإنشاء مركز جديد وبذلك يكون المركز الجديد ناشئاً من داخل مركز دراسات الوحدة العربية، وأن تحدث عملية الولادة بصورة متدرجة حسب توافر الإمكانية البشرية والمادية.

يمكن أن يتولى المركز مهمة طبع ونشر وتوزيع مطبوعات الحركة في المرحلة

الأولى وتجنب البدء من نقطة الصفر في هذا المجال العملي الذي لا يخلو من الصعوبات. وتصلح مجلة **المستقبل العربي** للقيام بمهمة نشر الكتابات التي تصدرها الحركة في المرحلة الأولى من نشوئها. ويمكن أن تتبع الطريقة نفسها في ما يتعلق بالمؤتمر السنوي للحركة، فهناك الاجتماع للمؤتمر القومي العربي الذي تأسس وأصبحت له قواعد تنظيمية، واكتسب خبرة وأنشأ علاقات واسعة. لذلك فبدلاً من أن تعقد الحركة مؤتمرها السنوي بصورة مستقلة، بالإمكان أن يتم العمل المراد إنجازه من خلال اجتماع المؤتمر القومي العربي الذي يمكن توسيعه وتطوير محتواه من حيثُ المشاركة بزيادة الحاضرين من ممثلي المنظمات الشعبية والمؤسسات الجماهيرية ليصبح بالتدريج مؤتمراً يضم مختلف شرائح وطبقات المجتمع العربي وبخاصة الجماهير الشعبية. أما إذا كانت الرغبة تتمثل في الإبقاء على الصيغة الحالية، عندها يمكن للحركة وبالتدريج عقد مؤتمرها بصورة مستقلة.

تحتاج الحركة إلى المال كما سبق إيضاحه وهي قضية مهمة وليست سهلةً، والحاجة أكثر إلحاحاً في البداية، وبدلاً من الابتداء من لا شيء فإن بالإمكان تحقيق درجة من التعاون المتوازن بين الحركة والمركز في تقليل هذه الصعوبة قدر الإمكان، كما يمكن الاستفادة من التجربة العملية الغنية التي اكتسبها المركز في هذا المجال خلال مدة عمله السابقة.

إن مجالات التعاون التفصيلية عديدة في مختلف المجالات من مكان الاجتماعات الأولى إلى العمل الثقافي والعمل الإعلامي والعلاقات والأشخاص والمؤتمرات إلى الناحية المالية.

إذا كان للنواة المؤسسة للحركة نقطة بداية فالمركز هو نقطة البداية الملائمة. والمقدر لنقطة البداية هذه أن تتوسع بمرور الوقت وتنمو ضمن المركز وتحقق خصوصيتها كحركة شعبية ذات هدف قومي محدد من خلال العمل المشترك بمرور الوقت. ولا بُدَّ لذلك من أن يتم حسب تفاهم واضح واتفاق فيه شيء من التفصيل يؤمّن التعاون والتكامل والنمو المتواصل للحركة الجديدة ويوضح مسار تمييزها التدريجي وتكوين جسمها المؤسسي كحركة مستقلة متعاونة مع المركز ومتكاملة النشاط والفعالية معه. ويصح الشيء نفسه على المنظمات الأخرى ذات العلاقة التعاونية مع المركز وإن كان ذلك بدرجة أدنى بسبب الفوارق بين المركز وبين تلك المنظمات. وبذلك تأخذ عملية التأسيس منحى عملياً يستفيد من الموجود ويتكامل معه توفيراً للجهود والوقت والإمكانيات.